

مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة العثمانية في المجال العربي

دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)

الدكتور فاضل بيات

الدولة العثمانية في المجال العربي

دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية
في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً
(مطلع العهد العثماني ـ أواسط القرن التاسع عشر)

ASR

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بيات، فاضل

الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني ـ أواسط القرن التاسع عشر) / فاضل بيات.

٦٨٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٦٤٧-٦٥٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-124-5

١. الدولة العثمانية. ٢. البلدان العربية ـ تاريخ ـ الحكم العثماني. أ. العنوان.

956.015

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

تقديـــــم

كيف حكم العثمانيون البلاد العربية؟

هل حكموا ولاية الشام مثلما حكموا ولاية مصر؟

هل اتبعوا نمطاً إدارياً واحداً وطبقوه على كُلّ ولاياتهم؟

أم استخدموا في كُلّ ولاية أسلوباً إدارياً خاصاً بها؟

كيف تعاملت الدولة العثمانية مع السكان أو مع الزعامات المحلية؟

هل أعطت لهذه الزعامات دوراً في نظامها الإداري؟

أم تجاهلتها وأدارت وجهها عنها؟

و . . أسئلة أخرى كثيرة، ما زالت تبحث عن إجابات تُقنع القارئ العربي. والمعروف أن الكثير من الباحثين العرب أدلوا بدلوهم للإجابة عن مثل هذه الأسئلة، إلا أن إجابات معظمهم جاءت مختصرة، مقتضبة، لم تخل من الأدلجة. والقاسم المشترك بين معظم هؤلاء الباحثين هو استعانتهم بمصادر غابت عنها المصادر الأساسية، وهي العثمانية.

أربعة قرون متواصلة واصل العثمانيون خلالها وجودهم في معظم الأراضي العربية، وهي حافلة بأحداث جسام، ما زالت خطوطها العامة غامضة، غير معروفة. على الرغم من أن العثمانيين تركوا إرثاً ضخماً من المعلومات المتعلقة بمجريات تاريخهم في البلاد العربية. غير أن هذا الإرث تمّ تجاهله من قبل معظم الباحثين العرب، بسبب يتعلق بالدرجة الأولى بعدم معرفتهم اللغة العثمانية. وذهب هؤلاء الباحثون، يستعينون بالدراسات المكتوبة باللغات الغربية، على الرغم من معرفتهم أن بعضاً من هذه الدراسات كتب تحت ظروف معينة، وهي منحازة، غير موضوعية.

ترى، لماذا يقرر الباحث الغربي تعلم اللغة العثمانية، ودراسة المصادر العثمانية، قبل الشروع في دراسة جانب معين من تاريخ العرب في العهد العثماني، والباحث العربي لا يكلف نفسه تعلم هذه اللغة لكتابة تاريخه؟! سؤال أعجز حتّى عن التفكير فيه!

من هنا، جاء اهتمامي بهذا الموضوع، بل وجدت أن الواجب يحتم عليّ أن أساهم في كشف ما تجاهله الآخرون من هذا الجانب المظلوم من التاريخ العربي العثماني. وقد أتمكن في نهاية المطاف من تقديم شيء، قد يسدّ حيزاً صغيراً من الفراغ الكبير، الذي تعاني منه مكتبتنا العربية.

كما ورد في عنوان الكتاب، فقد حددتُ مصادر الكتاب بالوثائق والمصادر العثمانية، وهذا يعني أن أي مصدر غير مكتوب باللغة العثمانية لم يؤخذ بنظر الاعتبار. ولا يخفى على أي باحث أن الدراسة التي تكتب بلغة مصادرها أسهل بكثير من تلك التي تكتب بغير لغة مصادرها. لكني تركت المصادر والمراجع العربية، ليس للاستهانة بها ـ حاشا لله ـ ، بل لأني وجدت أن العمل بعكسه سينحو منحى آخر، ويتطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، ربما أعجز عن إكماله، بخاصة أني لم أتفرغ تفرغاً كلياً له، وذلك لظروف عملي في جامعة آل البيت، ثُمّ الجامعة الأردنية. كما إن التعامل مع الوثائق العثمانية ليس بالعمل الهَين، بل يحتاج إلى صبر وتأن، بدءاً من قراءة هذه الوثائق وانتهاءً بفهمها وترجمتها. لهذا تطلب إعداد هذا الكتاب أكثر من ست سنين، وكلفني الحصول على الوثائق الكثير من الجهد والمال. غير أن ما شجعني على المضي قدماً في هذا العمل، هو أن كُلّ وثيقة أقرأها كأنني أكتشف فيها شيئاً مجهولاً، إذ أجد فيها معلومة غير معروفة، لم يسبق أن وردت في أي مصدر. وصوّرت عدداً لا بأس به من الوثائق المتعلقة بالإدارة العثمانية في الإيالات العربية، وذلك من مركز الأرشيف العثماني بإستانبول. وكنت أتمنى أن تتيسر لي الإقامة لفترة من الزمن في إستانبول لأجمع جمعاً آخر من الوثائق، وربما كان هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ جزءاً من أجزاء عديدة. ولكن على الرغم من كُلّ ذلك، فإن المواد التي جمعتها من الوثائق والمصادر العثمانية والدراسات التركية، كانت كافية لرسم صورة واضحة المعالم إلى حدّ ما لتاريخ الوجود العثماني في البلاد العربية.

***

يشتمل الكتاب على مبحثين أساسيين، ومباحث تتعلق بالإيالات العربية، كُلّ على حدّة. والمبحثان الأساسيان يتعلقان بالمقومات والسمات الإدارية العثمانية، وهما: الوحدات الإدارية العثمانية والقائمون على إدارتها، والأساليب الإدارية العثمانية وتطبيقاتها في الإيالات العربية. هذان المبحثان جاءا بمثابة دليل للمباحث المتعلقة

بالإيالات، إذ لا يمكن فهم الكثير من المسائل الواردة فيها، دون المعرفة المسبقة بما ورد في هذين المبحثين.

أما المباحث المتعلقة بالإيالات، فإن كُلّ مبحث منها يتضمن محورين أساسيين:

أولاً: ملامح تاريخ الإيالة منذُ تشكيلها وإلى أواسط القرن التاسع عشر

يستدل مما عرض في هذه المحاور أن البلاد العربية لم تنضو كلها تحت الحكم العثماني في وقت واحد، كما لم ينته الحكم العثماني فيها في وقت واحد أيضاً، لهذا السبب، لا يمكن دراسة ملامح تاريخ الإيالات كلها في مرحلة زمنية واحدة.

وينبغي أن اعترف هنا أنني عندما بدأت بالعمل في هذا المشروع، لم أضع في الحسبان كتابة هذه المحاور، أي السرد التاريخي للإيالات، إلا أنني وجدت أن هناك كثيراً من المسائل المتعلقة بالإدارة لا يمكن فهمها أو تفسيرها، دون معرفة الظروف المحيطة بها من الجانب السياسي، وأحياناً نجد أن الدفاتر تغفل ذكر أوامر التعيينات في الألوية في سنوات معينة، ولم يكن بالإمكان معرفة سبب ذلك، إلا بالرجوع إلى المصادر التاريخية لمعرفة ظروف اللواء، في تلك الفترة. ولهذا وجدت نفسي مضطراً إلى القيام بسرد مستقل لتاريخ كُلّ إيالة من الإيالات، ركزت فيه على الملامح العامة لهذا التاريخ، من دون الدخول في التفاصيل إلا ما ندر.

والحقيقة أنني واجهت صعوبة كبيرة في هذا الصدد، لكون العمل مقيداً بما ورد في الوثائق والمصادر العثمانية، إذ لم أتمكن من الحصول على بعض المصادر الأساسية، ومع هذا لم آلُ جهداً في تكوين صورة واضحة المعالم إلى حدّ ما عن تاريخ كُلّ إيالة من الإيالات. وكنت أتمنى أن تتوافر لي الفرصة للاطلاع على الأعداد الكاملة لدفاتر المهمة، ومصادر عثمانية أخرى، كي أتلافى النقص في هذا المجال، ولكن..!

يلاحظ القارئ أنني لم أركّز في السرد التاريخي للولايات، إلا على الجانب السياسي والعسكري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الجانب هو الذي وضع بصماته على الأوضاع الإدارية للولايات، وأثّر عليها بشكل مباشر، بل تحكمت في مسارها. وينبغي هنا ألا يُتصور أن الجانب العسكري أو الحربي هو الذي طغى على تاريخ الولايات في العهد العثماني، بل أن هذا الجانب لا يمثل إلا حالة استثنائية، لم تستمر إلا مدة زمنية قصيرة، ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من مجمل هذا التاريخ، ولم يبق الولاة منشغلين به طيلة توليهم الولاية، إذ نعرف أنهم لم ينشغلوا بقمع الحركات التي قامت بها بعض الزعامات المحلية، ومن ضمنها البدوية، إلا فترة محدودة من

عهدهم. والمعروف أن هذه الحركات استفحلت في الأوقات التي كانت تمرّ فيها الدولة بظروف خاصة، كانشغالها في الحروب والمعارك، أو وقوع صراع بين أركان الدولة في العاصمة، أو أنها لم تعر اهتماماً كافياً بها لسبب أو لآخر، وربما لاستهانتها بها. ولم يكلفها قمع معظمها إلا حملة قام بها بكلربكي الولاية، اعتماداً على إمكانات ولايته الذاتية، أو بمشاركة قوات الولايات القريبة. لكن ينبغي ألا يغرب عن البال أن الدولة تعاطت مع هذه الحركات بحكمة وتعقل، وسعت جاهدة قبل الإقدام على استخدام القوة القاهرة للقضاء عليها، إلى استنفاد كُلّ الطرق السلمية لإنهائها.

أما الجوانب الأخرى التي طبعت بصماتها على تاريخ الولايات، كما الجوانب العمرانية، والاقتصادية، والفكرية، . . . إلخ. فيحتاج كُلّ واحد منها إلى التوقف عنده بشكل مستقل للتصدي له، وربما سأتمكن من ذلك حال توافر الوثائق والمصادر اللازمة لذلك.

ثانياً: التنظيم الإداري والتقسيمات الإدارية

يستدل من معطيات هذا المحور أن كُلّ إيالة من الإيالات العثمانية لم تستقر في شكل واحد من التقسيمات الإدارية طيلة العهد العثماني، بل شهدت على مرّ مراحلها التاريخية أشكالاً مختلفة من التقسيمات الإدارية، وقد سعيت إلى متابعة هذه الأشكال في ضوء دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية. غير أنني لم أكتف بهذا، بل قمت بإفراغ معطيات هذه الدفاتر لأستدل على الأساليب الإدارية المتبعة في الإيالات والألوية والتطورات التي شهدتها.

ويلاحظ القارئ أن هناك فجوة زمنية في متابعة التقسيمات الإدارية، بين سنتي (١٧٤٠ ـ ١٨٣١م)، على الرغم من أنني تابعت تاريخ الإيالات، حتّى أواسط القرن التاسع عشر. يعود السبب في ذلك إلى عدم وصول دفاتر تعود إلى ما بعد سنة ١٧٤٠م، وربما ستكشف لنا السنوات القادمة عدداً من هذه الدفاتر، وذلك بعد الانتهاء من عملية تصنيف مقتنيات مركز الأرشيف العثماني بإستانبول، الذي يتضمن وحده حوالى ١٥٠ مليون وثيقة. والمعروف أن النظام الإداري العثماني التقليدي استمرّ حتّى سنة ١٨٦٤م، حيث صدر نظام الولايات، فأدخلت تغييرات جوهرية في مجمل هذا النظام، وتغيرت مهام القائمين على الوحدات الإدارية كالبكلربكي وأمير السنجق، كما أعيد تشكيل بعض الإيالات من جديد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أسماء بعض الألوية وردت مصحفة في دفاتر التعيينات، ولم يكن بالإمكان تثبيتها بشكل دقيق، وذلك لاستخدام هذه الدفاتر

خطوطاً أشبه برموز أحياناً، وندرة تنقيط الكلمات، وتجاهل (ال) التعريف منها بشكل عام. وهنا أكتفي بذكر بعض الأمثلة:

موخا: المخا باليمن

سموات: السماوة بالعراق

لحسا: الأحساء

حدر الموت: حضرموت

طره بلوس: طرابلس.

مناستر: المنستير بتونس

وعندما يترك التنقيط من الكلمات تزداد أشكال قراءتها الافتراضية، فالاسم جازان عندما يردُ دون تنقيط، من الممكن قراءته بستة أشكال مختلفة وهي (جازان، جاران، حازان، حاران، خاران، خازان)، وتزداد الأشكال بازدياد الحروف ذات النقاط في الاسم. لهذا قمت بالاستعانة بالخرائط والكتب المختلفة، لتثبيت رسم هذه الأسماء، وفي حال عدم ورودها في هذه الخرائط والكتب، أو كونها غير مألوفة، حاولت رسمها مثلما وردت في الدفاتر، ووضعت علامة استفهام بعد بعض الأسماء المشكوك بأمر قراءتها. ولكن مع هذا، لا أدعي أنني وصلت إلى الكمال في هذا الخصوص. وربما نقلت بعض الأسماء بشكل غير دقيق، وكنت أتمنى أن أجد مختصاً من كُلّ قطر من الأقطار العربية، كي أستشيره في كتابة هذا الاسم أو ذاك، لكن من دون جدوى.

* * *

مما يتعلق بالوثائق التي استعنت بها، فإن **دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية، ودفاتر المهمة**، تأتي على رأس هذه الوثائق. أما دفاتر التعيينات هذه، فهي سجلات رسمية دُوّنت فيها الأوامر المتعلقة بتعيين الأمراء (بكلربكي وأمير السنجق) في الإيالات والألوية. وقد نظم كُلّ دفتر مبوب على أساس الإيالة، فالألوية التابعة لها. على سبيل المثال، دوّنت في حقل إيالة بغداد الأوامر المتعلقة بتعيين البكلربكيين، الواحد بعد الآخر، تليه الحقول المتعلقة بالألوية التابعة لها، وفي حقل كُلّ لواء دوّنت الأوامر المتعلقة بتعيينات أمراء السناجق، الواحد تلو الآخر. وكُلّ دفتر من هذه الدفاتر يعود لمرحلة زمنية معينة، وعلى الرغم من وجود ثغرات بين هذه الدفاتر من الناحية الزمنية، باعتبار أن قسماً منها لم يصلنا، إلا أنني تمكنت من متابعة التقسيمات الإدارية، بدءاً من مطلع العهد العثماني في الإيالة حتى سنة ١٧٤٠م، ثُمّ ما يتعلق

بسنة ١٨٣١م، حيث وصلتنا مجموعة من الدفاتر. وللأهمية القصوى لهذه الدفاتر في دراستنا أذكر بعضاً منها:

١ ـ «الدفتر٥٢٤٦»: وهو بمثابة قائمة تتضمن أسماء الأمراء، الذين كانوا يتقلدون الألوية، في الفترة الواقعة بين شتاء (٩٣٢هـ، ١٥٢٦م) ـ (رمضان ٩٣٣هـ، حزيران/يونيو ١٥٢٧م)، إلى جانب الخواص الممنوحة لهم.

٢ ـ «الدفتر ١٤٥٢»: وهو من دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية، يغطي التعيينات بين سنتي (٩٤٤هـ، ١٥٣٨م) ـ (٩٦٣هـ، ١٥٥٥م). نشره بطريقة الأوفسيت، بالحروف التركية الحديثة، الباحثان التركيان فريدون أمه جن وأيلهان شاهين، في مقال تحت عنوان: «من مصادر تشكيلات الإيالات العثمانية: دفتر التعيينات المؤرخ (٩٥٧ ـ ٩٥٨هـ، ١٥٥٠ ـ ١٥٥١م)». وأحتفظ بنسخة مصورة من هذا الدفتر.

٣ ـ «الدفتر ٥٦٣»: وهو من نوع دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية، ويتضمن التعيينات التي جرت بين (رمضان ٩٧٥هـ، آذار/مارس ١٥٦٨م) ـ (ربيع الآخر ٩٨٢هـ، آب/أغسطس ١٥٧٤م). وقد نشر هذا الدفتر متين كونت، في كتابه: **من السنجق إلى الإيالة**، ص ١٢٥ ـ ١٤٩.

٤ ـ «الدفتر ٢٦٢»: وهو من دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية، ويُعد أوسع دفتر ينظم بين الدفاتر، ويغطي التعيينات بين سنتي (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م ـ ١٥٨٨م). وأحتفظ بنسخة مصورة من هذا الدفتر.

٥ ـ «الدفتران ٦٠٩٥ و٢٦٦»: وهما من دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية. و«الدفتر ٢٦٦»، نسخة ثانية من «الدفتر ٦٠٩٥»، ولكن تُرك العمل في «الدفتر ٦٠٩٥» بعد مدة، واستمرّ في الدفتر الآخر، لهذا فإن هناك اختلافاً بين الإثنين، ويغطيان معاً الفترة من (أواسط رمضان ١٠٤١هـ، أوائل نيسان/أبريل ١٦٣٢م)، حتى (١٨ رمضان ١٠٥١هـ، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٦٤١م). وأحتفظ بنسخة مصورة من هذين الدفترين.

٦ ـ دفاتر الرؤوس المحفوظة في مركز الأرشيف العثماني، التابع لرئاسة الوزراء في إستانبول. والمقصود من الرؤوس هو قلم الرؤوس، أي دائرة الرؤوس، وهي إحدى دوائر الديوان الهمايوني، وكانت تعنى بإصدار الوثائق المتعلقة بالتعيينات وبراءات التعيين، في الدولة والإيالات. وكُلّ دفتر دوّنت فيه أوامر تعيينات، تتعلق بفترة زمنية معينة. وفيما يلي، الدفاتر التي استعنت بها مع المدة الزمنية التي تغطيها:

أ ـ «الدفتر ١٥٥١»: (١٠٨٣هـ، ١٦٧٣م) ـ (١١١٤هـ، ١٧٠٣م)

ب ـ «الدفتر ١٥٦٠»: (١١١٢هـ، ١٧٠٠م)

ج ـ «الدفتر ١٥٦٤»: (١١١٨هـ، ١٧٠٧م) ـ (١١٢٦هـ، ١٧١٤م)

د ـ «الدفتر ١٥٦٨»: (١١٢١هـ، ١٧٠٩م) ـ (١١٣٠هـ، ١٧١٨م)

هـ ـ «الدفتر ١٥٧٣»: (١١٢٨هـ، ١٧١٦م)

و ـ «الدفتر ١٥٧٢»: (١١٤٨هـ، ١٧٣٥م) ـ (١١٥٢هـ، ١٧٣٩م)

ز ـ «الدفتر ١٤٩٢»: (١٦٣٢ ـ ١٦٣٣م)

والمعروف أن معطيات هذه الدفاتر، نشرها الباحث التركي أورخان قليج، في كتابه: **التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر «التعيينات في الإيالات والسناجق»**.

ح ـ «الدفتر ٥٢٣»: (١١٢٩هـ، ١٧١٧م) ـ (١١٤٢هـ، ١٧٣٠م)

وقد نشر هذا الدفتر بالحروف التركية الحديثة الباحث التركي فهام الدين باشار، في كتابه: **التعيينات في الإيالات العثمانية (١٧١٧ ـ ١٧٣٠م)**.

ط ـ «الدفتران ٢٠٨، ٢٠٩»: ويعودان إلى أواسط القرن السادس عشر.

وقد نشر معطياتهما الباحثان التركيان فريدون أمه جن وأيلهان شاهين، في كتابهما المار ذكره.

أما **دفاتر المهمة**، فهي السجلات التي كان يتم تنظيمها في الديوان الهمايوني، الذي هو أعلى مرجع رسمي في الدولة، وتدوّن فيها القرارات التي تتخذ من قبل الديوان، وتصدر باسم السلطان على شكل أحكام موجهة إلى كبار المسؤولين في مركز الدولة والإيالات، ردّاً على رسائل موجهة من هؤلاء المسؤولين عرضوا فيها مسائل متنوعة. ولكي نطلع على ما ورد في هذه الأحكام نأخذ نموذجاً منها على سبيل المثال:

حكم إلى بكلربكي الجزائر: أرسلت رسالة تبلغ فيها (هنا عرض للموضوع الذي ورد في المسألة ويعكس وضعاً استجد في الإيالة).. تطلب فيها مني (وهنا عرض للمطالب أو المقترحات التي يقترحها البكلربكي تجاه الموضوع).. ولهذا فقد أمرت (وهنا الحكم أي القرار الذي اتخذه الديوان متمثلاً بالسلطان تجاه الموضوع).

ولا أريد هنا أن أتوقف عند أهمية دفاتر المهمة، التي تعدّ من الوثائق التي لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عنها عند دراسة البلاد العربية في العهد

العثماني، بل أقول أن إبقاء هذه الدفاتر بعيدة عن متناول الباحثين العرب، وعدم ترجمتها إلى اللغة العربية، تجنٍّ وإساءة إلى التاريخ برمته[1].

ومما يجدر ذكره، أن عدم تمكني من التفرغ للمشروع الذي قمت به تفرغاً كلياً، وتعذر إقامتي في إستانبول لمدّة تكفي لجمع المادة التي احتاجها من دفاتر المهمة، حال دون إطلاعي إلا على أعداد متفرقة من هذه الدفاتر والمعلومات، التي حصلت عليها. وهي لا تغطي إلا جزءاً يسيراً مما يتطلبه السرد التاريخي للإيالات.

من الوثائق التي استعنت بها في دراسة المقومات والسمات الإدارية العثمانية، القانوننامات العثمانية. هذه القانوننامات استنسخت من قبل أكثر من واحد، فسميت بأسمائهم، مثل عين علي أفندي، علي جاووش الصوفياوي، أوليا جلبي، وغيرهم. وأقدم من أستنسخها هو عين علي أفندي. ووردت ضمن هذه القانوننامات التقسيمات الإدارية للإيالات العثمانية أيضاً. وعلى الرغم من استنساخها في فترات زمنية مختلفة، إلا أن معطيات التقسيمات الإدارية الواردة فيها لا تمثل إلا الفترة التي استنسخت فيها أول قانوننامة، أي أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، إذ ظلت تورد في الرسائل المختلفة من دون تغيير، الأمر الذي يدلّ على أن هذه الرسائل استنسخت من مصدر واحد. ولكل ذلك أخذت بنظر الاعتبار النسخة التي استنسخها عين علي أفندي، باعتبارها أقدم النسخ، وتركت النسخ الأخرى.

فضلاً عن هذا، فإن كتاب **منشآت السلاطين**، لفريدون بك، يتضمن هو الآخر قائمة بأسماء الإيالات والألوية العثمانية، إلا أن هذه القائمة لا تمثل عهد فريدون بك، بل أضيفت إلى كتابه في وقت متأخر، ولا يمكن معرفة تاريخها بالضبط، ولهذا تجاهلتها.

أما **المصادر العثمانية** التي استعنت بها، فمعظمها حوليات تاريخية يغطي كُلّ واحد منها مرحلة زمنية محددة، أما أهم هذه المصادر التي تيسر لي الإطلاع عليها فهي:

١ ـ **تاج التواريخ** لخوجه سعد الدين (١٥٣٦ ـ ١٥٣٧، ١٥٩٩م)، وكان والده مصاحباً للسلطان سليم الأول، لهذا فإن ما ذكره عن عهد هذا السلطان يحظى بأهمية استثنائية.

---

(١) قامت لجنة تاريخ بلاد الشام بالجامعة الأردنية متمثلة برئيسها محمد عدنان البخيت بتبني مشروع ترجمة هذه الدفاتر إلى اللغة العربية، وقد كلفتني للقيام بهذا العمل الرائد وصدرت باكورة هذا العمل، في: فاضل بيات، معد، **بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة** (عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام، ٢٠٠٥)، ج ١. غير أن هذا العمل يقتصر على بلاد الشام فقط ولا يفي إلا بجزء يسير من الطموح الكبير.

٢ ـ **تاريخ بجوى** لبجوى إبراهيم أفندي (١٥٧٤ ـ ١٦٤٩م)، ويتناول تاريخ الدولة العثمانية بين سنتي (٩٢٦هـ، ١٥٢٠م) ـ (١٠٥٨ ـ ١٦٤٨م).

٣ ـ تاريخ صولاق زاده محمد جلبي (١٠٩٠هـ، ١٦٥٧م)، ويتناول تاريخ الدولة من البداية حتى سنة (١٠٦٧هـ، ١٦٥٧م).

٤ ـ **تاريخ سلانيكى مصطفى أفندي** (ت ١٦٠٠م)، ويتناول تاريخ الدولة بين سنتي (٩٧٠هـ، ١٥٦٣م) ـ (١٠٠١هـ، ١٥٩٢م).

٥ ـ **تاريخ نعيما** المسمى روضة الحسين، في خلاصة أخبار الخافقين، لمصطفى نعيما الحلبي (١٦٥٥ ـ ١٧١٦م). وهو أول مؤرخ رسمي دوّن أحداث الدولة بين سنتي (١٠٠٠هـ، ١٥٩١م) ـ (١٠٧٠هـ، ١٦٥٩م).

٦ ـ **تاريخ راشد** لمحمد راشد (ت ١٧٣٥م)، وهو من المؤرخين الرسميين. يتناول تاريخ الدولة، بين سنتي (١٠٧١هـ، ١٦٦٠م) ـ (١١٣٤هـ، ١٧٢١م).

٧ ـ **تاريخ كوجك جلبى زاده** لإسماعيل عاصم أفندي (١٦٨٥هـ، ١٧٦٠م)، يغطي تاريخ الدولة، بين سنتي (١١٣٥هـ، ١٧٢٢م) ـ (١١٤١هـ، ١٧٢٨م).

٨ ـ **تاريخ واصف** المسمى: محاسن الآثار وحقائق الأخبار لأحمد واصف أفندي (ت ١٨٠٦م)، يتناول تاريخ الدولة، بين سنتي (١١٦٥هـ، ١٧٥٢م) ـ (١١٨٧هـ).

٩ ـ **تاريخ جودت** لأحمد جودت باشا (١٨٢٢ ـ ١٨٩٥م)، يغطي تاريخ الدولة، بين سنتي (١١٨٧هـ، ١٧٧٤م)، أي من «اتفاقية قاينارجه» حتى سنة (١٢٤١هـ، ١٨٢٦م)، حيث ألغي الجيش الإنكشاري.

١٠ ـ ويضاف إلى هذه المصادر كتاب **تاريخ الدولة العثمانية**، للمستشرق النمساوي جوزيف فون هامر (١٧٧٤هـ، ١٨٥٦م)، الذي تناول تاريخ الدولة العثمانية من البداية حتى «اتفاقية قاينارجه» (١٧٧٤م)، واستعان فيه على أمهات المصادر العثمانية ومعظمها مخطوطة، ونقل نصوصاً من هذه المصادر، وأرفقها بكتابه.

١١ ـ كما أنَّ كتاب **كرونولوجيا التاريخ العثماني**، الذي أعده إسماعيل حامي دانشمند، لا يقل أهمية عن المصادر الأخرى، لأن مؤلفه استعان بمجموعة كبيرة من المصادر العثمانية المخطوطة والمطبوعة.

فضلاً عن هذه المصادر، فقد استعنت بمجموعة كبيرة من الدراسات الحديثة، التي كتبها باحثون أتراك من المتخصصين في حقول التاريخ العثماني، اعتمدوا فيها على وثائق عثمانية مختلفة، لم يتسن لي الإطلاع على القسم الأكبر منها. معظم هذه

الدراسات على علاقة مباشرة بمحور أو أكثر، من محاور كتابنا. وعلى الرغم من أنها تخص جانباً معيناً من تاريخ الدولة العثمانية، إلا أن البعض منها تجاوز ذلك ليتميز بالشمولية من حيث الزمان والمكان. من هذه الدراسات:

ـ **كتاب الدولة العثمانية/ تاريخ وحضارة**: تأليف نخبة من خيرة المتخصصين الأتراك في التاريخ العثماني، وتحرير أكمل الدين إحسان أوغلي. وقد صدر في مجلدين ضخمين من مركز إرسيكا في إستانبول. يعتبر هذا الكتاب مرجعاً أساسياً فريداً في نوعه لكُلّ من يرغب بالإحاطة بالتاريخ السياسي والحضاري للدولة العثمانية، بشكل عام. غير أنه لم يخصص فيه للتاريخ السياسي إلا حيز محدود، في حين تمّ التوسع في الجوانب الأخرى كالإدارة، والجيش، والقضاء، والاقتصاد، والفكر، والتعليم، . . . إلخ. ترجم إلى العربية من قبل صالح سعداوي، وصدر عن المركز نفسه.

ـ **الموسوعة العثمانية** =*(Osmanli Ansiklopedisi)*: وهي من إعداد مجموعة كبيرة من الباحثين الأتراك، نشرت في سبعة مجلدات. ولم تُعَد هذه الموسوعة على غرار الموسوعات المألوفة، بل اتبع في إعدادها منهج مختلف. والجزء الأساسي فيها سرد للتاريخ السياسي، إذ غطى القسم الأكبر منه، وهو مبوّب على شكل حقول، كُلّ حقل يخص عهد أحد السلاطين، ويتضمن دراسة أو أكثر، تتعلق بنظم الدولة العثمانية. ورتبت هذه الدراسات، بحيث تحتل عموداً من عمودي الصفحات الفردية للموسوعة، كما أُدرجت بين الصفحات مقالات متنوعة قصيرة، تخصّ موضوعاً متعلقاً بالدولة العثمانية، تمّ وضع كُلّ واحدة منها في صفحتين متقابلتين وعلى عمود واحد، لتمييزها عن المحاور الأساسية، باستثناء الدراسات المتعلقة بالنظم العثمانية، لم يتم توثيق المعلومات في الموسوعة، ولم تقدم قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

ـ **[الدولة] العثمانية** =*(Osmanli)*: وهو بمثابة كشكول، يتضمن دراسات تغطي الجوانب المختلفة للدولة العثمانية. اشترك في إعداده مئات المتخصصين في تاريخ الدولة العثمانية، بإشراف العلامة التركي المشهور خليل أينالجيك. صدر عن دار يني توركية (تركية الحديثة) (أنقرة ١٩٩٩م)، في اثني عشر مجلداً ضخماً. خُصص المجلدان الأول والثاني للجانب السياسي، والثالث للاقتصاد، والرابع والخامس للمجتمع، والسادس للمؤسسات، والسابع للفكر، والثامن للعلوم، ومن التاسع حتى الحادي عشر للثقافة والفنون، والثاني عشر للأسرة الحاكمة وببليوغرافيا التاريخ العثماني. غير أن هذا الكتاب يختلف من حيث المنهج عن بقية الكتب، فكُلّ فصل من فصوله عبارة عن محاور على شكل بحوث مستقلة، أعد كُلّ واحد منها أحد الباحثين. والقاسم المشترك في هذه البحوث، هو تمحورها حول العناوين الكبيرة للفصول.

● **الموسوعات التركية العامة**: وتأتي على رأسها:

ـ **دائرة المعارف الإسلامية لوقف الديانة التركي**. وقد صدر منها ثلاثون مجلداً لحدّ الآن (لغاية حرف الميم)، ومن المؤمل أن تكون أشمل موسوعة في العالم، تتناول الجوانب المختلفة للإسلام والمسلمين عبر العصور.

ـ **دائرة المعارف الإسلامية/** الطبعة التركية (في خمسة عشر مجلداً): وهذه الموسوعة أصدرها المستشرقون، وتمت ترجمتها إلى التركية، إلا أن الأتراك أضافوا إليها مواداً مختلفة أو عدّلوا بعض المواد المتعلقة بالأتراك بالدرجة الأولى.

ـ **دائرة معارف ميدان لاروس** (في أربع وعشرين مجلداً)، أساس هذه الموسوعة هو موسوعة لاروس الفرنسية، إلا أن دار ميدان للنشر التركية أضافت إليها مواداً مختلفة تتعلق بالمسلمين والأتراك بشكل عام، كتبت من قبل مختصين أتراك.

وبالإضافة إلى كُلّ ذلك، يجد القارئ بين ثنايا الهوامش بعض الدراسات العربية، أيضاً. يأتي على رأسها كتاب الدكتور خليل ساحلي أوغلي **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، أو الدراسات التي قمت بإجرائها. وينبغي ألا يعدّ هذا العمل خروجاً على نهج الكتاب، باعتباره ألف في ضوء المصادر والوثائق العثمانية حصراً، لأن هذه الدراسات اتخذت من الوثائق والمصادر العثمانية مادة أساسية لها، وهذا ينسحب أيضاً على بعض المواد الواردة في دائرة المعارف الإسلامية أيضاً، وإلا كان من الممكن، خلافاً للأمانة العلمية، الإشارة إلى الوثائق الواردة فيها، من دون ذكر هذه الدراسات.

* * *

وأخيراً، لا بُدَّ من القول إن هذا العمل الذي تحدد مساره بدراسة الجوانب السياسية والإدارية للبلاد العربية في العهد العثماني، لن يكتمل من دون دراسة الجوانب الأخرى، القضائية والعسكرية والفكرية... إلخ، ومن دون توافر المادة اللازمة للحصول على الوثائق العثمانية المطلوبة.

ولا تفوتني هنا الإشارة بالشكر والعرفان إلى كُلّ الذين شجعوني على القيام بهذا المشروع، وأخص بالذكر أفراد عائلتي، الذين وقفوا إلى جانبي، وهيأوا لي جواً نفسياً، وأنا أثقل عليهم بعملي المتواصل في البيت، الذي جاء في أحيان كثيرة على حساب مستلزمات معيشتهم، وكانوا خير أنيس لي في غربتي، التي اخترتها رغماً عن إرادتي، بعيداً عن وطني الجريح، وأهلي المغلوبين على أمرهم. كما لا يسعني هنا إلا أن أقدم خالص شكري واعتزازي لأستاذي الجليل الدكتور عبد العزيز

الدوري، الذي على الرغم من مشاغله الكثيرة خصّص وقتاً ليس بقصير، لقراءة الكتاب قراءة متأنية وإبداء ملاحظات قيمة في بعض ما ورد فيه. وعرفاناً بالجميل أود أن أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عدنان البخيت، رئيس جامعة آل البيت، ثم رئيس لجنة تاريخ بلاد الشام الذي لولاه لما تهيأ لي هذا الجو الأكاديمي والنفسي في الأردن المضياف، ولما تمكنت من إنجاز هذا العمل. والشكر موصول أيضاً إلى **مركز دراسات الوحدة العربية**، متمثلاً برئيسه الأستاذ الكريم الدكتور خير الدين حسيب، الذي لم يتردد في نشر الكتاب حال سماعه بانجازه، وكذلك لكُلّ العاملين في المركز.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

خلاصـــــة تنفيذيـــــة

تمهيـد

ظلت تساؤلات كثيرة عن حكم العثمانيين للبلاد العربية تثار بين حين وآخر، بقيت معظمها من دون إجابات، وتنوعت إجابات بعضها أو تناقضت طبقاً لميول الباحثين ونزعاتهم. ومعظم هذه التساؤلات تدور حول كيفية هذا الحكم، وما إذا كان العثمانيون قد طبّقوا أسلوباً معيناً أو أساليب مختلفة في إداراتهم للبلاد العربية، وكيفية تعاملهم مع الأرض والسكان. ولكن القاسم المشترك بين معظم هؤلاء الباحثين هو اعتمادهم على مصادر غابت عنها المصادر العثمانية. وأصبحت لهذا الأمر تداعيات خطيرة على مجمل التاريخ العربي في العهد العثماني، إذ ظلت جوانب كثيرة منه مجهولة غير معروفة، على الرغم من أن الوثائق والمصادر العثمانية زاخرة بمواد لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال.

ـ ١ ـ

قامت الدولة العثمانية على أكتاف عشيرة تركمانية في الأناضول في سنة ١٢٩٩م بعد انهيار دولة السلاجقة الروم/ الأناضول، ولم يمرّ وقت طويل حتى توسعت على حساب الدولة البيزنطية، وخاضت سلسلة طويلة من الحروب والمعارك، كان النصر حليفها في معظمها، وغدت من أعظم الدول ولا سيما بعد أن فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية في سنة ١٤٥٣م، منهياً بذلك الدولة البيزنطية.

غدت الدولة العثمانية من القوة بحيث كان بمقدورها إخضاع معظم العالم الإسلامي في المشرق والجنوب، إلا أنها لم تفكر بذلك، بل اعتبرته أمراً يتعارض مع توجهها الإسلامي، ولم تتخل عن هذا الأمر إلا بعد أكثر من قرنين من الزمن

وبالتحديد عندما تولى سليم الأول العرش (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م). فما الذي حدث وجعل السلطان يتخلى عن هذا المبدأ؟ لعل الوضع الذي استجد في الحدود الشرقية للدولة العثمانية في هذا الوقت، هو الذي أصبح محركاً أساسياً لتحرك السلطان في هذا المجال، ولكن تبقى عوامل أخرى لعبت دورها في هذا الخصوص أيضاً. والمعروف أن الدولة العثمانية عندما كانت تخوض حروباً ومعارك في أوروبا كانت تأمن ظهرها من الإمارات التركمانية في الأناضول، غير أن بروز الدولة الصفوية غيّر هذا الواقع: فقد برزت كقوة ذات ثقل سياسي وعسكري يحسب لها الحساب في المنطقة، ولا سيما في الحدود الشرقية للدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه تبنت مذهباً عقائدياً ما لبث أن انتشر بشكل كبير في الأناضول وأصبح له اتباع كثيرون. وقد أثار ذلك حفيظة السلطان سليم، فأصبح يتوجس خيفة من توجهات الشاه الشيعية، فقرر العمل على إيقافه عند حده. وبالفعل تمكن من ذلك، وذلك بعد الانتصار الحاسم الذي حققه عليه في معركة جالديران (١٥١٤م). ولكن السلطان لم يتوقف عند هذا الحدّ؛ بل اعتبر السلطان المملوكي هو الآخر خطراً يهدد وحدة دولته، متهماً إياه بالتحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي ضده، فجهّز جيشه ليخوض معه معركتين حاسمتين وهما مرج دابق (١٥١٦م) والريدانية (١٥١٧م)، تمكن فيهما من تحطيم الجيش المملوكي والقضاء نهائياً على الدولة المملوكية. ولكنه لم يتمكن من إزاحة المماليك من المسرح السياسي والعسكري في مصر. وأسفرت المعارك الثلاثة التي خاضها السلطان سليم عن إدخال العثمانيين القسم الشمالي والغربي من العراق، وبلاد الشام، ومصر، والحجاز، تحت حكمهم. وأكمل خلفه وابنه السلطان سليمان القانوني فُتوحَه، فأدخل بغداد تحت سيطرته (١٥٣٤م). ثُمّ ما لبث أن انضوت، بشكل أو بآخر، معظم الأجزاء الباقية من البلاد العربية، تحت الحكم العثماني.

ـ ٢ ـ

غطّت ممتلكات الدولة العثمانية، بعد انضواء البلاد العربية إليها، مساحة شاسعة من الأقاليم توزعت في القارات الثلاث: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا. وكانت هذه الأقاليم تسكنها أقوام وشعوب متنوعة ذات نظم وتقاليد مختلفة. ولم يكن بوسع الدولة العثمانية إدارة هذه الأقاليم الواسعة، من دون اتباع سياسة إدارية حكيمة ومنتظمة بشأنها. ومما لا شكّ فيه أنه في الوقت الذي دخل العثمانيون إلى البلاد العربية، كانوا يمتلكون تراثاً حضارياً ورؤية استراتيجية واضحة المعالم، وخبرة واسعة في التعامل مع الأرض والسكان، بطوائفه وعناصره المختلفة. ولم يتسم هذا التعامل بالجمود أبداً، بل كان عرضة للتطور والتغيير، وإعادة النظر فيه بين حين

وآخر. وتقويم هذا التعامل كان جارياً على قدم وساق من قبل الدولة نفسها، ففي المجال الإداري لم يستخدم العثمانيون نمطاً إدارياً واحداً في إدارة جميع ممتلكاتهم، بل استخدموا أساليب إدارية تنسجم مع خصوصية هذه الممتلكات وأهاليها. وهذه الأساليب بكل أشكالها اتسمت بالمرونة وسهولة التطبيق، ولكنها خضعت للقوانين والأنظمة، ولم يكن بإمكان ممثلي الدولة في الولاية انتهاك هذه القوانين والأنظمة.

قسّمت الدولة العثمانية ممتلكاتها إلى وحدات إدارية كبيرة، أطلقت على كُلّ واحدة منها اسم بكلر بكلك ـ بكلربكية، أو إيالة، أو ولاية. ووضعت على رأس الهرم الإداري فيها أحد رجالاتها تحت اسم «بكلربكى»، أي أمير الأمراء. وكان البكلربكي يمثل السلطة التنفيذية للسلطان في الإيالة، وتقع عليه المسؤولية الإدارية والعسكرية، ولكن لم يسمح له التدخل في الأمور القضائية والمالية. وفي ديوانه الذي يعدّ نموذجاً مصغراً من الديوان السلطاني، كان يتم تباحث الأمور الإدارية والعسكرية المتعلقة بالإيالة، واتّخاذ القرارات أو التوصيات بشأنها.

وقَسّمت الدولة الإيالة إلى وحدات إدارية حملت كُلّ واحدة منها اسم «لواء»، وكان القائم على رأسه موظف رفيع المستوى أطلق عليه اسم أمير السنجق، أو مير لوا، أي أمير اللواء. وهو يمثل كالبكلربكي رأس الهرم الإداري، وتقع ضمن مهامه الأمور العسكرية أيضاً. ولهذا، كان يعدّ القائد الطبيعي للسباهيين التيماريين، وأصحاب الزعامات في لوائه.

وانقسم اللواء بدوره إلى نواح، ولم ينقسم إلى أقضية إلا بعد صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤م، ولهذا لم يكن للقضاء في هذه الحقبة إلا مدلول قضائي، أي المنطقة المنضوية تحت إدارة القاضي، ولهذا أُطلق اسم القضاء على اللواء أيضاً. وهذا ما نجده بالفعل في الأدبيات العثمانية مثل قضاء الموصل، وقضاء القدس، وقضاء حمص، وقضاء المدينة المنورة، . . . إلخ

وكان على جميع منتسبي الدولة التقيّد بالقوانين والأنظمة، وتطبيق العدالة، والانسجام مع الرعايا. ولم يكن الديوان السلطاني يغض الطرف عن أي تجاوز يصدر منهم، وكان بإمكان الرعايا إيصال شكاواهم إلى مركز الدولة، والشكوى تأخذ مجراها وتبحث في الديوان السلطاني لتقترن بقرار يصدر باسم السلطان.

ومما يتعلق بالتقسيمات الإدارية نرى أن أياً من الإيالات العربية، لم تحافظ على ألويتها نفسها طيلة العهد العثماني. فالإيالات الأم كالشام وبغداد ومصر والجزائر، كانت تضم في بداية الأمر عدداً كبيراً من الألوية، إلا أن هذا العدد تقلص بمرور الزمن نتيجة لتقسيم الإيالة إلى أكثر من إيالة، أو إلغاء الوضع الإداري للواء وتحويله

إلى ناحية، أو فكّ ارتباط اللواء من إيالة وربطه بأخرى. ومن الممكن متابعة هذه التغيرات من خلال دفاتر التعيينات المتعلقة بالإيالات والألوية. ويستدل مما ورد فيها، أن التغييرات الإدارية جرت في الإيالات كلها وعلى مرّ العهد العثماني من دون توقف، ولهذا لا يمكن بأي شكل من الأشكال أخذ تقسيم إداري معين يعود إلى فترة من الفترات وإسقاطه على جميع الفترات، لأن هذه التغييرات استمرّت من دون توقف إلى سنة ١٨٦٤م، حيثُ صدر قانون الولايات وتغيّر بموجبه الوضع الإداري للولايات، وتقلصت مهام البكلربكي وأمير السنجق، واقتصرت على الجانب الإداري أي دون العسكري. كما إنَّ اللواء انقسم إلى أقضية نصّب على رأس كُلّ قضاء قائممقام، وانقسم القضاء بدوره إلى نواح وضع على رأس كُلّ واحدة منها موظف أُطلق عليه اسم «مدير ناحية».

ـ ٣ ـ

كان العثمانيون يقومون بعد الانتهاء من عملية الفتح بدراسة طبيعة المنطقة، وفي ضوئها يجري اختيار النموذج أو الأسلوب الإداري، الذي يتلاءم مع كُلّ منطقة من هذه المناطق. وكان هذا الأسلوب يدوّن في دفاتر التعيينات الخاصة بالإيالات والألوية، وذلك عند تعيين البكلربكي أو أمير السنجق. وكان استمرار تطبيق أي من الأساليب مرهون بنجاحه، ومن الممكن أن يُتخلى عنه إلى أسلوب آخر، ولهذا نجد أن أساليب متعددة اتبعت تباعاً، في لواء واحد، في بعض الأحيان. ولهذا لا يمكن فهم طبيعة الإدارة العثمانية في إيالة أو لواء، من دون معرفة الأسلوب الإداري المتبع فيها أو فيه. ومن خلال متابعة المسار التاريخي للإدارة العثمانية في الولايات العربية يمكننا رصد ثمانية أساليب إدارية استخدمت في ألويتها المختلفة عبر تاريخها، وهي: التيمار، الأوجاقلق، الحكومة، إمارة العشيرة، الأربالق، الساليانة، الالتزام، والمالكانة.

ويأتي أسلوب التيمار على رأس هذه الأساليب، وطبق في الألوية التي خضعت لعملية التحرير، أي مسح الأراضي وإحصاء السكان، لتقدير الضرائب. وموارد هذه الألوية كان يتصرف بالجزء الأكبر منها أصحاب التيمارات والزعامات، وفي مقابل ذلك يعدّون مقاتلين للدولة للمشاركة في الحملات العسكرية عند وقوعها، ويتحملون هم وليس الدولة كُلّ نفقاتهم. والإيالات التي طبق فيها هذا النظام لم يكن مسؤولو الحكومة فيها يتلقون مرتبات شهرية، بل تخصص لهم إقطاعات محددة (أي كُلّ ما يدر مورداً) يتصرفون بمواردها. والإيالات التي طبق فيها هذا الأسلوب، هي: الشام، طرابلس الشام، حلب، الرقة، الموصل، وشهرزول. واستمرّ هذا

الأسلوب مستخدماً كأساس للاقتصاد الزراعي في الدولة العثمانية حتّى أواخر القرن السادس عشر، حيثُ بدأ الخلل يدب فيه تدريجياً، وباءت محاولات إصلاحه بالفشل، واضطرت الدولة إلى إلغائه، وإلحاق الأراضي المخصصة كتيمارات بخزينة الدولة، وتغيّر بموجبه الأسلوب الإداري للألوية.

أما أسلوب الأوجاقلق فبموجبه أشركت الدولة الأسر والزعامات المحلية التي وقفت إلى جانبها، وأعلنت ولاءها لها في إدارة أقاليمها، إذ عينتهم أمراء محليين لإدارة ألوية، يتصرفون بها مدى العمر، طالما أن علاقتهم مع الدولة تبقى جيدة، فتكون الإدارة بذلك حكراً لهم. وشاع استخدام هذا الأسلوب في الإيالات العربية منذُ بداية انضوائها تحت الحكم العثماني، وعلى وجه الخصوص في إيالات العراق وبلاد الشام.

وحملت بعض الألوية العثمانية اسم «حكومة»، وأطلق على أمرائها اسم «حكام» لتدار بأسلوب الحكومة. وهذا الأسلوب يشبه إلى حدّ ما أسلوب الأوجاقلق، إذ يكون الحكم فيها وراثياً ضمن الأسرة المحلية، إلا أنّه يختلف عنه في أن الدولة لا تتدخل بموارد اللواء أو في تعيين الحاكم/ أمير السنجق، بل تقر من يتّم اختياره من قبل الأسرة الحاكمة، كما تعيّن فيه قاضياً حنفياً للنظر في القضايا العدلية والشرعية، وتفرض عليه التزاماً مالياً. وعلى حاكم اللواء المشاركة بمقاتليه في الحملات السلطانية عند الطلب. وقد طبق هذا الأسلوب في بعض ألوية إيالات العراق، وبلاد الشام، والحجاز، واليمن.

تميزت معظم أجزاء البلاد العربية بالطابع العشائري، ولم يكن من السهولة إخضاع العشائر، وبخاصة البدوية منها، وربطها بالدولة، من دون إتباع سياسة حكيمة معها، ولهذا سعت الدولة إلى استمالتها وكسبها بمختلف الطرق. وكانت مضطرة إلى أن تنتهج سياسة وفاق معها لأجل استتباب الأمن والنظام، وحماية مصالحها في المناطق التي تنتشر فيها هذه العشائر. وأقرت الدولة الكيان العشائري كياناً اجتماعياً قائماً بذاته، ولم تفكر مطلقاً بإلغاء هذا الكيان، أو تفتيت العشيرة وتشريد أبنائها حتّى في حال إثارتها المشاكل ضدها. وفضلاً عن هذا نظمت الدولة قسماً من العشائر، بخاصة الكبيرة منها، على شكل لواء، وجعلت من رئيس العشيرة أمير سنجق. وكانت هذه العشائر عشائر بدوية متنقلة، ولهذا أخذ اللواء اسمه من اسم العشيرة، فأصبح اللواء لا يرتبط بمركز معين. واشترطت الدولة على أمراء هذه العشائر ما اشترطته على أمراء السناجق التقليدية، كالانصياع لأوامر الدولة، وأداء الخدمات العامة، والمحافظة على الأمن والنظام في أماكن وجودها، وعدم إثارة المشاكل في مناطقهم. ومن العشائر البدوية التي حظيت بإمارة العشيرة/ السنجق

عشائر بني طيّ، وبني ربيعة، وأبو ريشة، في بلاد الشام، ولواء غزية آل قشعم، وباجوانلو، وباجلان، ومندلي، في العراق.

أما أسلوب الآربالق، فبموجبه كان يتمّ منح لواء أو أكثر إلى بعض رجالات الدولة، بضمنهم الوزراء والولاة، ليتصرفوا بمواردها لتغطية نفقاتهم الشخصيّة، أو لتغطية نفقات بعض الإيالات أو الألوية، التي لا تكفيها مواردها، أو إمارة الحج في حال عدم كفاية موارد الولاية لتغطية نفقاتها. وشاع استخدام هذا الأسلوب في القرن السابع عشر، بخاصة بعد أن ازداد عدد الباشوات العاطلين عن العمل في مركز الدولة، فمنحوا لواء أو ألوية وتصرّفوا بمواردها، وأديرت هذه الألوية بواسطة متسلمين يعينون من قبل هؤلاء الباشوات. واستخدم هذا الأسلوب في ألوية القدس وغزة وصفد ـ صيدا ـ بيروت ونابلس والكرك ـ الشوبك وعجلون والمعرة وأربيل والسويس.

أما أسلوب الساليانة، فبموجبه كان يتمّ جمع موارد الإيالة باسم خزينة الدولة بشكل مباشر، بعد أن يتم تخصيص مرتبات المسؤولين ونفقات الإيالة المختلفة من هذه الموارد، يرسل المتبقي منها إلى خزينة الدولة، تحت اسم «إرسالية». وقد طبق هذا الأسلوب في إيالات مصر، وبغداد، واليمن، والحبشة، والبصرة، والأحساء، وأوجاغات الغرب: الجزائر، طرابلس الغرب، وتونس.

وطبق أسلوب الالتزام في البداية في مقاطعات بعض الألوية، ثُمّ طبق في إدارة الإيالة برمتها أو اللواء بكامله. إذ كان يتم منح الإيالة أو اللواء إلى الأمراء، بطريقة الالتزام. وبموجبه كان الوالي أو أمير السنجق يتعهد بدفع مبلغ من النقود سنوياً إلى خزينة الدولة، يتم إقراره باعتباره واردات ضريبية للولاية أو اللواء. واستخدم هذا الأسلوب في معظم الإيالات العربية المشرقية: مثل مصر، وبلاد الشام، والعراق، والأحساء، والحبشة.

والمعروف أن المقاطعات كان يتم منحها بطريقة الالتزام لمدّة زمنية محددة، وكان لهذا الأمر تداعياته، لأن الملتزم كان يهمه قبل كُلّ شيء زيادة مكاسبه المالية ضمن فترة قصيرة، بدلاً من تأمينها في مرحلة زمنية طويلة، باستغلال الإيالة أو اللواء. كما كان لا يهمه كثيراً الاهتمام بالمقاطعات الميرية، ولهذا ذهبت الحكومة إلى منح الإيالة أو اللواء مدى العمر، ضمن أسلوب حمل اسم «المالكانة»، باعتبار أن المقاطعات ستكون بمثابة ملك صرف للملتزم، فيعتني بها، ويُحسّن الأوضاع المعيشية للعمال، والفلاحين، العاملين فيها. وطبق نظام المالكانة في الإيالات، التي سبق أن طبق فيها الالتزام، ولا سيما في بلاد الشام.

قسّمت الدولة العثمانية ممتلكاتها إلى وحدات إدارية كبيرة، وأخذت بنظر الاعتبار عند التقسيم اعتبارات مختلفة، منها الجغرافية، أو الاقتصادية، أو السياسية. وعلى الرغم من أن الأجزاء المنضوية تحت الحكم العثماني من البلاد العربية تمّ تقسيمها إلى ما يقارب العشرين ولاية في العهد العثماني، إلا أن هذا التقسيم لم يتحقق مرة واحدة، أو في سنة واحدة. ففي بداية العهد العثماني، تمّ تنظيم بلاد الشام كلها، ولاية واحدة تحت اسم «عرب ولايتي» أي «ولاية العرب»، وقد استمرّ هذا الاسم متداولاً ردحاً من الزمن ثُمّ حلّ محلّه اسم «إيالة الشام»، وذلك جرياً على عادة إطلاق اسم مركز الإيالة على الإيالة ككل. فالشام هنا، المقصود منها دمشق، ولم تشذ عن هذه القاعدة إلا إيالات الحبشة، واليمن، والحجاز.

رأت الدولة العثمانية أن الإيالة التي تتميز بمساحة شاسعة، وتركيبات سكانية متنوعة، وفيها بؤر توتر، لا يمكن إدارتها والتحكم بها بسهولة، لأن البكلربكي لا يتمكن من التفرغ للتعاطي مع كُلّ ما يحدث أو يستجد في الأجزاء المختلفة للإيالة، ولهذا ذهبت إلى تقسيم الإيالات، ذات المراكز الحضرية المنتشرة في مختلف أرجائها إلى إيالات متعددة. فقسمت بلاد الشام إلى خمس إيالات هي: إيالة الشام، إيالة حلب، إيالة الرقة، إيالة طرابلس الشام، وإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت. وقسمت العراق إلى أربع إيالات هي: إيالة بغداد، وإيالة البصرة، وإيالة شهرزول، وإيالة الموصل. وقسمت الجزيرة العربية إلى ثلاث إيالات أو أقاليم، هي إقليم الحجاز، وإيالة اليمن، وإيالة الأحساء. وضم إقليم الحجاز إمارة مكة المكرمة التي كانت بمثابة إيالة مستقلة مرتبطة بمركز الدولة، ونظمت مصر إيالة واحدة وذلك للوضع الخاص الذي كانت تتمتع به. وعلى الرغم من الامتداد الطولي لإيالة الحبشة أي بدءاً من الحدود الجنوبية لمصر وحتى القرن الأفريقي، إلا أنها لم تشمل إلا الأجزاء الساحلية من السودان الحالي والحبشة. أما أفريقيا الشمالية فضمت ثلاث إيالات، هي إيالة الجزائر، وإيالة طرابلس الغرب، وإيالة تونس، ومحمية عثمانية هي فاس/ المغرب الأقصى.

وكانت الولايات العثمانية تتمتع بقيمة اعتبارية متساوية، إلا أن بعضها حظيت بأهمية كبيرة ولاقت إقبالاً من الأمراء لتوليها. وهذه الإيالات من الممكن أن نطلق عليها اسم «الإيالات المحورية»، فإيالة مصر كانت تمتد من حيثُ النفوذ والتأثير إلى الحجاز، واليمن، والحبشة، وإيالة الجزائر إلى طرابلس، وتونس، والمغرب الأقصى. وظلت إيالة الشام الإيالة المحورية في بلاد الشام، حتّى بعد انقسامها إلى خمس إيالات، وكذلك إيالة بغداد التي كان وجودها ملموساً في التعامل مع الأحداث

الجسام التي وقعت في إيالات الموصل، وشهرزول، والبصرة والأحساء. وعلى الرغم من كُلّ ذلك، احتفظت كُلّ إيالة بخصوصيتها، وأبدت إلى حدّ ما مساراً تاريخياً خاصاً بها.

وكان على الإيالات القريبة بعضها بالبعض الآخر تقديم الدعم العسكري أو المالي لبعضها البعض، وذلك عند حدوث وضع لا تتمكن الإيالة الواحدة التعاطي معه اعتماداً على إمكاناتها الذاتية، وكان هذا الدعم ينحصر في باب تنفيذ ما يرِدُ في الأمر السلطاني، الذي كان يصدر بشأنه بعد لجوء بكلربكي الإيالة إلى الديوان الهمايوني، طالباً المساعدة لقمع حركة أو تمرد حدث في إيالته، لا يتمكن من التعامل معها، أو تمرّ إيالته بعجز مالي، لا تتمكن من القيام بواجباتها والإيفاء بالتزاماتها.

ومثلما لم تنضو كُلّ البلاد العربية تحت الحكم العثماني في وقت واحد، فإن هذا الحكم لم ينته هو الآخر في وقت واحد أيضاً، ولهذا لا يمكن تحديد تاريخ معين لبداية أو لنهاية الحكم العثماني في هذه البلاد. غير أن إيالة اليمن تشكل حالة خاصة في هذا الصدد، فلها تاريخان للبداية وتاريخان للنهاية، إذ إنَّ الحكم العثماني هناك شهد مرحلتين بينهما فترة طويلة امتدت أكثر من قرنين من الزمان. ولا يمكننا تقويم علاقة اليمن بالدولة في فترة ما بين المرحلتين، لعدم امتلاكنا المصادر التي تكشف عن ذلك، ولكن الذي يمكن قوله أن الوجود العثماني في البحر الأحمر استمرّ، ولكن الاهتمام باليمن إلى جانب الحبشة قلّ بعد انحسار الخطر البرتغالي في المنطقة.

ـ ٥ ـ

ومما يلفت النظر في تواريخ الإيالات العربية أن الفعاليات العسكرية احتلت حيّزاً واضحاً فيها، وهذه الفعاليات كانت تحدث لقمع تمرد، أو عصيان، أو اضطرابات يقوم بها البدو، أو زعيم محلي، أو والٍ. والمعروف أن البدو أشغلوا قوات الإيالات كثيراً، في ما قاموا به من اضطرابات وقطع الطرق. وكانت القوافل، بخاصة التجارية منها، وحتى قوافل الحج لا تسلم من اعتداءاتهم، لهذا كانت الدولة تضطر إلى وضع قوات لمرافقة القوافل لحمايتها من أي مكروه، أو تضع حاميات عسكرية في المنازل بين المدن، بل وتضطر كما ذكرنا إلى إغراق رؤساء العشائر بالأموال لكسبهم إلى جانبها. ولكن المشكلة التي ظلت تواجه الدولة العثمانية هي عدم وجود مرجعية واحدة تجمع البدو أو العشائر المختلفة تحت مظلتها، حتّى على نطاق المنطقة الواحدة أحياناً. غير أن بعض الحركات التي قام بها الزعماء المحليون ضدّ الوجود العثماني في مناطقهم، كانت كبيرة إلى درجة استدعت تدخل مركز الدولة للعمل على قمعها، وتأديب القائمين بها.

وعلى الرغم من أن بعض هذه الحركات استمرّت ردحاً من الزمن، إلا أن الدولة العثمانية كانت تستخف بالكثير منها، ولا تعتبرها تشكل خطراً على وجودها في المنطقة، ولهذا نراها لا تولي اهتماماً آنياً بها، بل تترك ذلك إلى ظروفها الخاصة. والمعروف أن البدو، وكذلك أصحاب الحركات والمتمردين، كانوا يستغلون دائماً الظروف الحساسة، التي كانت تمرّ بها الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ضعف قوتها العسكرية في مناطقهم فيقومون بأعمال عدائية تجاهها. غير أن قمع الكثير من هذه الأعمال، لم يكن يكلف الدولة كثيراً، وربما يتمكن الوالي من التعاطي معها اعتماداً على قوات ولايته الذاتية، أو بالإشتراك مع قوات الولايات القريبة. لكن الدولة لم يكن يهمها قمع الحركة فحسب، بل كانت تعتبر «الحركة» مشكلة ينبغي دراستها وإيجاد حلّ لها. وطبقاً لما ورد في العشرات من الأحكام السلطانية في دفاتر المهمة، نجد أن الدولة لم تكن توافق على استخدام القوة لقمع حركة من الحركات، إلا بعد استنفاد كُلّ السبل المتاحة لدى الولاية لمعالجة الموقف. لأن استخدام القوة تجاه كُلّ حركة، يولد كرهاً وعداءً لدى الأهالي تجاه الدولة، ويؤدي إلى إشاعة حالةٍ من عدم الاستقرار في المنطقة، وتكون له آثار سلبية على الدولة والرعايا في وقت واحد. لهذا كانت الدولة تحرص على إشاعة الأمن والنظام، لتدور عجلة الاقتصاد أو بالأحرى الاقتصاد الزراعي بشكل سليم، وإلا لن يجد الرعايا ما يأكلونه، ولن تحصل خزينة الدولة على مواردها، وبالتالي لن تتمكن الدولة من القيام بأعمالها.

لم تولّ الدولة العثمانية اهتماماً كافياً بمعظم الحركات والاضطرابات التي انحصرت في مناطق محددة من الولايات، ولم تتعاط معها فوراً، إلا أن الحركات التي استهدفت وجودها في بعض المناطق، وتدخلت عوامل أجنبية في تغذيتها، حظيت باهتمامها كثيراً، فنراها تسخّر قواتها المركزية إلى جانب قوات الولايات القريبة لقمعها وإعادة الأمور إلى نصابها. ويبدو من خلال متابعة الحركات التي تورطت فيها جهات أجنبية، أن هذه الحركات انحصرت في الولايات الحدودية والساحلية، مثل مصر، وصفد ـ صيدا ـ بيروت، وبغداد، والبصرة. أما الولايات الداخلية، أي غير المتاخمة للدول الأجنبية، وغير الواقعة على البحار، فقد ظلت آمنة من هذا القبيل من الحركات، مثل الموصل، والرقة، وحلب، والشام.

ـ ٦ ـ

من التحديات التي واجهت الدولة العثمانية في ولاياتها، قيام بعض الولاة بشق عصا الطاعة عن الدولة، وإعلان استقلالهم عنها، ولم تخلُ ولاية من والٍ متمرد على الدولة إلا ما ندر، وقد استخف هؤلاء الولاة بمقدرات الدولة وبالظروف الاستثنائية

التي تمرّ بها، من دون أن يدركوا أن استمرارهم في أوضاعهم لن يكون إلا مسألة وقت بالنسبة للدولة، ولم يكتب لأيٍ واحد منهم النجاح، وانتهى أمرهم من دون أن يتمكنوا من الصمود ولو ليوم واحد أمام طلائع القوات العثمانية، التي توجهت لقمع حركتهم.

وشكّلت إيالة مصر حال استثنائية بين الولايات العربية العثمانية، لكونها في السابق مركزاً لدولة مستقلة، ما لبث أن فقدت استقلاليتها، فتحولت إلى إيالة تابعة لدولة أخرى. وإذا كانت الدولة العثمانية تمكنت من قتل السلطان المملوكي، فالأمراء المماليك ظلوا متنفذين في ظلّ الحكم العثماني، وحافظ معظمهم على مواقعهم السابقة. وكانت الدولة تسعى إلى كسب هؤلاء الأمراء، ومنحهم وقتاً كافياً للتكيّف مع الوضع الجديد، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق، بل بقي هؤلاء الأمراء غصة في حلق العثمانيين، وكانوا يثيرون المشاكل والاضطرابات ضدّ الدولة، كُلّما سنحت لهم الفرصة، ولم يتخلوا عن محاولة إعادة المجد المملوكي. غير أنهم لم يتمكنوا من توحيد كلمتهم، ورص صفوفهم، والالتفاف حول شخصية واحدة، إلا ما ندر، بل استمرّ الصراع بينهم على السلطة والنفوذ من دون توقف.

وبعد الانتهاء من فتح مصر أصبح أمر الولاية يقلق السلطان سليم، لأنه كان يدرك ما يؤول إليه الحال لو عهد بها إلى شخصية عثمانية، إذ إنه بعد أن اطّلع على مجريات الأمور في مصر بنفسه، رأى أن إقليماً كمصر فيه حضور كبير للمماليك في كافة الميادين لن تكون إدارته سهلة إذا لم يتولاها أحد منهم، لهذا عينّ الأمير المملوكي خاير بك، الذي نال ثقته والياً على ولاية مصر. غير أن خلفه السلطان سليمان القانوني أخطأ في حساباته تجاه مصر، بتعيينه والياً عثمانياً فيها، مما كلف الدولة الكثير من الأموال والأرواح، فضلاً عن تمرد واليه أحمد باشا الخائن (١٥٢٤م)، ولم يتمكن من إيجاد شخص يمكنه التعاطي مع الأمراء المماليك، ويتقرب إليهم، ويكسبهم إلى جانب الدولة. لهذا نجد أن هؤلاء الأمراء ظلوا يتحينون الفرصة تلو الأخرى لإعادة مجد الدولة المملوكية. وما حركة بلوط قابان علي باشا، إلا واحدة من هذه الحركات. وقد استغل علي باشا انشغال الدولة بحروبها مع روسيا فسيطر على الوضع في مصر، وعزل الوالي، ثُمّ أعلن استقلاله. وكان واثقاً من أن الدولة ليست في وضع تستطيع فيه إرسال قوات برية إلى مصر، بسبب سيطرة ظاهر العمر على بر الشام، فشجعه ذلك على توسيع نفوذه إلى الحجاز ثُمّ إلى بلاد الشام. وكسب ظاهر العمر إلى جانبه، ثُمّ أدخل دمشق تحت سيطرته. غير أن حركته انتهت قبل أن تجهّز الدولة قواته، وذلك بعد الانشقاق الذي حدث بين قادته، الذين لم تطاوعهم أنفسهم على خيانة الدولة العثمانية، فانقلبوا عليه.

وفضلاً عن مصر، فإن بلاد الشام هي الأخرى شهدت تمرد بعض الولاة فيها، بل تعتبر ولاية الشام أول ولاية عثمانية ترفع راية العصيان ضدّ الدولة العثمانية، وقاد هذا التمرد الأمير المملوكي جانبردى الغزالي (١٥٢٠)، ظناً منه أن وجود الدولة في المنطقة انتهى بوفاة سليم الأول، ولكنه أخطأ في تقديراته، لأن بلاد الشام بالنسبة للعثمانيين هي الممر البري الحيوي إلى الحجاز ومصر. لهذا لم تتأخر الدولة في التعامل مع الأمر، كما لم تتأخر في قمع حركة علي جانبولاط في حلب (١٦٠٧)، والوالي نصوح باشا، الذي توسع بنفوذه من ولاية الشام إلى الحجاز والحبشة أيضاً.

وعلى الرغم من أن القوات العثمانية عادت إلى الولايات التي رفعت لواء العصيان بوضع أقوى مما كانت عليه، إلا أن هذه القوات أخفقت في قمع حركة بكر صوباشي في بغداد، التي انتهت بسقوط بغداد في أيدي الإيرانيين، الأمر الذي استدعى حملة سلطانية لاستعادتها (حملة السلطان مراد الرابع ١٦٣٨م).

وينبغي ألا يستدل من الأمثلة التي ذكرناها أن كُلّ الولاة الذين تعززت مواقعهم في الولايات حملوا لواء العصيان، بل أن قلة قليلة منهم فعلوا ذلك وتحدوا الدولة. وعلى الرغم من بروز ولاة يمكن أن يندرجوا في إطار الولاة الطغاة، إلا أن ما قاموا به لم يرق إلى حدّ الاستقلال، ونذكر منهم على سبيل المثال: أحمد باشا الجزار، الذي برز بعد قمع حركة ظاهر العمر، أقوى شخصية في بلاد الشام، ونجح في ملء الفراغ الذي تركه غياب الزعامات المحلية في المنطقة، وحاول أن يدير إدارة صيدا إدارة ذاتية بصفته أميراً، بعد أن عينّ والياً عليها، فحصّن عكا واتخذها مركزاً له (١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م)، ومدّ نفوذه إلى أرجاء لبنان، وأدخل الأمراء المحليين تحت نفوذه، ثُمّ حصل على إيالة الشام، ونجح في التصدي لحملة نابليون على عكا. وعلى الرغم من قيامه ببعض الأعمال التي تعارضت مع توجهات الدولة العثمانية في المنطقة، إلا أن الحكومة كانت مضطرة إلى غض النظر عن ذلك ومجاراته، وذلك لقوة شخصيته، وتمكنه من إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وعدم وجود شخصية تحل محلّه في وقت تزايد خطر الحركة الوهابيّة، وأصبح يستهدف مصالح الدولة في أكثر من ولاية، الأمر الذي يفسر لنا سبب بقائه مدة طويلة في الإدارة.

وإذا كان الجزار قام ببعض الأعمال ضدّ توجهات الدولة، إلا أن أعماله هذه لم ترق إلى ما قام به محمد علي باشا في مصر، الذي تركت حركته آثاراً سلبية وتداعيات خطيرة على الوجود العثماني في المنطقة برمتها، بل حقق انتصارات مذهلة على القوات العثمانية، وأخرج قواته من مركزه مصر، ليتوسع نحو الحجاز، وبلاد الشام، والأناضول، عازماً قصد مركز الدولة. ولولا التدخل الدولي في الأمر، لكانت عاقبة حركته وخيمة على الدولة. لكن ما أن أعيدت الأمور إلى نصابها رجعت

مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ولايةً، إلا أن وضعها اختلف قياساً إلى الولايات التي شهدت انشقاقاً مؤقتاً عن الدولة. فالمنشقون في الولايات الأخرى كلفهم ما قاموا به حياتهم، إلا أن محمد علي باشا استمرّ، بل تمتع بامتياز كان له أبعد الأثر في تاريخ مصر، وهو حصر حكم مصر في أسرته عن طريق التوارث.

ـ ٧ ـ

بعد إدخال العثمانيين البلاد العربية تحت حكمهم، نشروا فيها قواتٍ عسكرية للمحافظة على مصالحهم من جهة، واستتباب الأمن والنظام فيها، من جهة أخرى. ولم ينحصر وجود هذه القوات في المراكز الحضارية المهمة، بل تجاوز إلى نقاط تقع خارج المدن أو بالأحرى بين المدن، فوضعوا حاميات في قلاع كانت موجودة فيها قبلهم أو أقاموا قلاعاً جديدة. وازداد عدد الجنود في الولايات بمرور الزمن، وأصبحوا في وضع لا يستهان به. والتفّوا حول قادتهم، ليقوموا بين حين وآخر، لسبب أو لآخر، بأعمال شغب واضطرابات. ولكن هذه الأعمال أسفرت عن نتائج مختلفة، تختلف من ولاية إلى أخرى. ففي بعض الولايات تمكنوا من أخذ الحكم بأيديهم، إذ قاموا باختيار قادتهم لإدارة هذه الإيالات، كما حدث في أوجاقات الغرب، إلا أنهم لم يذهبوا إلى قطع علاقتهم مع الدولة العثمانية بل واصلوها. أما الدولة العثمانية التي فقدت قوتها المعتادة، ولم تعد إلى ما كانت عليه في السابق، فكانت مضطرة إلى مجاراتهم في وقت تكالبت فيه القوى الاستعمارية عليها، ولهذا تكتفي بالولاء الذي يبديه حكام هذه الولايات، وإن كان إسمياً في كثير من الأحيان.

والمعروف أن وجود العسكر كان قوياً في كُلّ الولايات العثمانية، وعلى الرغم من قيامهم ببعض الحركات التمردية بين حين وآخر، إلا أن حركاتهم هذه لم ترق دائماً إلى حدّ التحكم بالإدارة في كُلّ الولايات. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن حضور الانكشاريين في بعض الولايات، بخاصة تلك التي طبق فيها نظام التيمار، لم يكن قوياً وفعالاً، لأن الدولة استعانت في هذه الولايات بفرسان التيمار، كما في الولايات الشامية مثلاً. أما في الولايات العراقية، حيثُ طبق نظام التيمار بشكل محدود، فقد حافظ الولاة على مراكزهم فيها، ولم يفسحوا المجال للعسكر للتدخل في شؤون الإدارة، غير أن قيام بعض الولاة بالاستعانة بالمماليك باعتبارهم مقاتلين بدلاً من الانكشاريين لدعم مركز الولاية في بغداد والبصرة، أدّى بمرور الزمن إلى تحكم هؤلاء بالحكم في هاتين الولايتين. ولكن شهدت ولاية بغداد في ظلّ حكم المماليك نوعاً من الهدوء والنظام، الذي تنشده الدولة. ولهذا لم تلجأ الدولة إلى تغيير الولاة المماليك، الذين أثبتوا جدارتهم في إشاعة الأمن والنظام في بغداد، والتعامل مع

جارتها إيران، وبقوا منصاعين لأوامر الدولة، الأمر الذي يفسر لنا سبب استمرارهم مدة طويلة في الحكم (١٧٠٤ ـ ١٨٣١).

غير أن وضع بلاد المغرب العربي كان يختلف عن وضع الولايات الأخرى، فقد كانت منقسمة إلى كيانات سياسية متعددة، وتعيش حالاً من التجزئة السياسية، ووقعت أجزاء منها، من ضمنها مراكز حضارية مهمة تحت الاحتلال الإسباني. وكان الإسبان يسعون إلى تعزيز وجودهم العسكري والسياسي فيها، ولهذا نجدهم يتحالفون مع حكام الكيانات لتحقيق أهدافهم. ولولا تحرير العثمانيين لهذه الأجزاء، لتغيّر تاريخ المنطقة برمتها، وتكررت المأساة الأندلسية فيها.

بعد أن تحكم الإنكشاريون بالحكم في الجزائر، قاموا باختيار أحد قادتهم ليتولى الإدارة فيها، إلا أن هذا الأمر لم يخل من صراع دار بينهم من أجل السلطة، رافقته اضطرابات كبيرة إلى أن نجح القادة البحريون، وهم من الأتراك أيضاً، في الاستحواذ على الحكم، وانتخاب قائدهم تحت اسم «الداي» ليحكم الجزائر إلى جانب البكلربكي العثماني، الذي غدت مهمته اعتبارية، من دون أن تكون له سلطة تذكر. غير أن الدايات كانوا يهتمون بإضفاء الشرعيّة على ولايتهم من قبل السلطان العثماني، ويلجأون إلى الدولة العثمانية عند حصول نزاع بينهم وبين جارتهم تونس، ويقدمون الدعم للأسطول العثماني عند وقوع المعارك بين الدولة العثمانية والدول الأخرى. ولم يكن بإمكان هؤلاء الدايات قطع علاقتهم مع الدولة، وإلا فإنهم سيُمنعون من تجنيد المقاتلين في أراضيها، ولن يتمكنوا من الصمود أمام المخاطر المحدقة بهم، فينهار نظامهم.

لقد عرفت طرابلس الغرب هي الأخرى هذا النظام، بخاصة اعتباراً من القرن السابع عشر. وعلى الرغم من انتهاء عهد الدايات في الجزائر، إلا أن طرابلس الغرب شهدت بروز أسرة حصرت إدارة الإيالة بأيدي أبنائها، وهي أسرة القرمانلي. وقام مؤسسها أحمد بك القرمانلي باغتيال البكلربكي العثماني، إلا أنّه اقتنع باستحالة الصمود في طرابلس بتحدي جميع القوى المحيطة به: الدولة العثمانية، تونس، الجزائر، أو مواجهة الأخطار الخارجية. لهذا سعى إلى تحسين علاقته مع الدولة العثمانية، فأعلن ولاءه للسلطان، وتمكن من استرضائه ونيل البكلربكية ولقب الباشا منه. وحذا حذوه أخلافه، في تحسين علاقتهم مع الدولة العثمانية، غير أن استمرار بقاء أسرة القرمانلي كانت مرهونة بقوة أمرائهم وحكمتهم، إلا أن آخر أمرائهم لم يكن بالشخص المناسب لتولي أعباء الولاية، فلم يتمكن من مواكبة الظروف الدولية المتغيرة، ولجأ إلى الظلم والإسراف، وقام بأعمال غير عقلانية هزّ بها كيان هذه الأسرة وأنهى بيده حكمها، لترجع طرابلس ولاية عثمانية ترتبط بمركز الدولة بشكل مباشر.

والمعروف أن نظام الدايات نشأ أول ما نشأ في تونس، قبل إنتقاله إلى الجزائر وطرابلس الغرب. ويبدو أن الغاية من إقامة هذا النظام في تونس هي كبح جماح الإنكشارية من قبل أحد قادتهم والتحكم فيهم، وذلك بعد أن زاد شغبهم في الولاية، فتم انتخاب أحد القادة داياً للنظر في المسائل المتعلقة بهم، غير أن الدايات فقدوا شيئاً فشيئاً نفوذهم لصالح أمراء الوطن، الذين برزوا على المسرح العسكري والسياسي فاستحوذوا على الإدارة، وحصروها في البيت المرادي، ثُمّ جمعوا وظيفتي الداي وإمارة الوطن بأيديهم. وعلى الرغم من أن علاقتهم مع الدولة العثمانية كانت تشوبها بعض التوترات، إلا أنهم لم يوصلوها إلى حدّ القطيعة، لأنهم كانوا بحاجة إلى تصديق الدولة بولايتهم، غير أن هذه الأسرة لم تتمكن من مجاراة جارتها الجزائر وذهب آخر أمرائها ضحية هذه السياسة.

غير أن انتهاء أمر هذه الأسرة لا يعني نهاية للأسر الحاكمة في تونس، إذ فرض أحد جنود الأوجاق وهو حسين بن علي نفسه على إمارة الوطن، ثُمّ تمكن من السيطرة على الوضع في تونس، في وقت كانت الولاية تخوض معركة مع القوات الجزائرية. وأقرته الدولة العثمانية أميراً للوطن (١٧٠٥م)، ومنحته لقب الباشوية إلى جانب بكلربكية تونس. وتمكن بدهائه وحكمته من حصر إدارة تونس بأسرته (الأسرة الحسينيّة) بالتوارث. والحقيقة أن علاقة تونس ظلت مع الدولة العثمانية علاقة تابع ومتبوع، ولم يلجأ بايات (أمراء) تونس إلى قطع علاقاتهم معها إلا ما ندر، ولم يفكروا في الانفصال عن الدولة، لأنهم كانوا يدركون جيداً ما يترتب عليه عند اتخاذهم هذا القرار، وإلا فإن رفع غطاء الحماية عنهم من قبل الدولة، ومنعهم من تجنيد المقاتلين في أراضيها، يؤدي لا محالة إلى انهيار نظامهم أمام المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بهم. ولكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، سعت الدولة العثمانية إلى إتباع سياسة مرنة تجاه بايات تونس، بهدف تعزيز روابطهم مع المركز.

وعلى الرغم من كُلّ ما ذكرناه، فإن ارتباط إيالات المغرب العربي بمركز الدولة قد تراخى، الأمر الذي أصبحت له تداعيات خطيرة على أوضاعها بشكل عام، لأنه شكّل العامل الأساسي لوقوعها في قبضة الدول الاستعمارية. وعلى الرغم من تشابه وضع هذه الولايات المغربية (باستثناء ولاية طرابلس الغرب وذلك لاستعادة الدولة نفوذها فيها قبل فوات الأوان) مع وضع إيالة بغداد في عهد المماليك إلى حدّ ما، إلا أن النموذجين لم ينتهيا على شاكلة واحدة، فالدولة العثمانية فقدت الجزائر ثُمّ تونس إلى الأبد، بعد تعرضها إلى غزو استعماري، أما إيالة بغداد فرجعت إلى حظيرة الدولة لتدار بشكل مباشر. ولعل الوضع الجغرافي الذي تمتعت به الإيالة كان له أبعد الأثر في ذلك. فلم يكن الدور الاستعماري في خليج البصرة مثلما كان في البحر

المتوسط، كما إنَّ إيران الدولة المتاخمة لإيالة بغداد، لم تكن من القوة بحيث تتمكن من تحدي الدولة العثمانية بشكل مستمر، والمحافظة على ما تستولي عليه.

والمعروف أن أجزاءً من البلاد العربية تعرضت إلى الاحتلال الأجنبي، بخاصة في شمال أفريقيا والعراق، وذلك قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠م)، إلا أن جميع هذه الاحتلالات لم يكتب لها النجاح لتستمر طويلاً. ولم تخلف غير الدمار والمآسي، كما فشل احتلال نابليون لمصر رغم أنه ترك أثاراً، إيجابية كانت أم سلبية، ظلت مستمرة. إلا أنه ينبغي ألا يبالغ في تقويم حملة نابليون، التي يجب أن تدرس ضمن حدود إيالة مصر.

ـ ٨ ـ

احتفظ الزعماء المحليون الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية بما كانوا يتمتعون به من مراكز في مناطقهم، ولم تغيّر الدولة العثمانية من وضعهم، ولم تتدخل مطلقاً في مسألة تنصيبهم حكاماً على مناطقهم، بل كانت تحترم أي قرار تتخذه عشيرتهم، أو قومهم، أو أسرتهم، في هذا الخصوص. إلا أنها فرضت عليهم بعض الشروط، منها دفع التزامات مالية معينة لخزينة الدولة، وأداء الخدمات السلطانية. ولم تقدم الدولة على إلغاء الزعامة حتّى في حال رفعها لواء العصيان ضدها، بل كانت تقوم بتغيير الزعيم، فتقر من يتم اختياره من قبل أسرته على الزعامة. ولكن المشكلة الكبيرة التي رافقت هذه الزعامات هي حدوث الصراع بين أقطابها على السلطة، وقد يؤدي ذلك إلى نشوب القتال داخل الزعامة. ولم يكن بإمكان الدولة العثمانية أن تلتزم الحياد، وتغض الطرف عما يدور داخل الزعامة، بل كانت تسعى جاهدة لإصلاح ذات البين، ولكن لجوء أحد طرفي النزاع إلى دولة أجنبية للاستنجاد بها، وتلقيه الدعم منها، هو ما كان يقلق العثمانيين، فيضطرون للتدخل قبل حصول العدو على موطأ قدم في مناطقهم.

وفضلاً عن هذا فإن بعض الزعماء الذين تمتعوا بنوع من الاستقلال الذاتي في أقاليمهم، كانوا لا يترددون في اللجوء إلى دولة أجنبية لدعمها عند نشوب خلاف بينها وبين الدولة العثمانية، وكانت الدولة العثمانية تضطر أحياناً إلى مجاراتهم، وتقديم التنازلات لهم، ريثما تجد الوقت والظروف المناسبة للتحرك عسكرياً تجاههم.

ونتوقف هنا عند ثلاث من أبرز الزعامات التي كان لها حضور واضح وقوي في مناطقها. أما الأولى، فهي الزعامة الدرزية في منطقة جبل لبنان، التي برزت على مسرح التاريخ بعد تعيين زعيمها فخر الدين الأول من قبل العثمانيين أميرَ سنجق على

جبل لبنان. وبقي فخر الدين على وفاق مع الدولة العثمانية، إلا أن علاقة ابنه قورقماز توترت معها، ففي عهده قام الدروز باضطرابات ضدّ الدولة. ويبدو أن قورقماز لم يكن إلا مقدماً من مقدمي الدروز، الذين كانت الدولة تعتمد عليهم في إدارة بعض النواحي، وتحصيل الضرائب باسمها. غير أن قورقماز بلغ من القوة بحيث تحدى الدولة العثمانية، وذلك في سنة ١٥٨٥م، حيثُ قام باضطرابات في المنطقة، استدعت تدخل الدولة بأسطولها وقواتها البرية للتنكيل به. غير أن الدولة أقرت ما للدروز من قوة في مناطقهم، وأنه لا يمكن إدارة هذه المناطق إن أقدمت على تعيين أحد إدارييها فيها. ولهذا نجدها ـ كعادتها ـ لا تلغي كيان الإمارة، بل تعهد بها إلى ابن قورقماز «فخر الدين»، وتمنحه رتبه أمير لواء في ناحية الشوف. غير أن فخر الدين لم ينس ما جرى لوالده، واستغل فيما بعد انشغال الدولة بحروبها مع النمسا وإيران، وحشد جمعاً كبيراً من المقاتلين، وأقام مواقع محصنة، وتمكن من السيطرة على أجزاء من بلاد الشام. ولم يكن أمام الدولة إلا إيقافه عند حده، بخاصة بعد أن أقام علاقات مع فلورنسا، وبالفعل أجبرته على ترك موقعه. واضطر فخر الدين إلى اللجوء إلى إيطاليا. ويبدو أن علاقة الدروز بالدولة العثمانية تحسنت، ولم تر الدولة أي ضير من عودة فخر الدين إلى لبنان، شريطة ألا يتدخل بأمور الجبل. ولكن لم يمرّ وقت طويل حتى برز على المشهدين السياسي والعسكري. ويبدو أنّه حسّن علاقته مع الدولة، وتمكن من إقناعها بأنّه الرجل المناسب لإدارة المنطقة، وربما انخدعت به الدولة، فأقرته أميراً على الدروز، من حدود حلب حتى القدس. لكن فخر الدين لم يتخلّ عن تطلعاته الاستقلالية، فلجأ مرة أخرى إلى تحشيد القوات، وشراء الأسلحة من فلورنسا، الأمر الذي اعتبرته الدولة تحدياً صارخاً لها، فقرر السلطان مراد الرابع، الذي عرف عنه اعتماد الشدّة والحزم تجاه الحركات الانفصالية، إنهاء حركة فخر الدين مهما كلف الأمر، وبالفعل تمّ له ما أراد.

وتزامنت حركة الدروز في لبنان في هذه الفترة مع حركة يوسف بن سيفا، والي طرابلس. وعلى الرغم من أن يوسف جمع حشداً كبيراً من المقاتلين تحدى بهم الدولة، إلا أنّه اقتنع في نهاية المطاف بعدم تمكنه من الصمود أمام القوات العثمانية، فلجأ إلى السلطان يناشده الإعفاء عنه، وبهذا احتفظ بمركزه. غير أن ابنيه كانا ينقصهما خبرته وحكمته، فانشقا عن الدولة، دون أن يعرفا أن قمع حركتهما لم يكن إلا مسألة وقت بالنسبة للدولة.

ويبدو أن الساحل اللبناني كان عامل جذب لبعض الزعامات للقيام بحركات استقلالية ضدّ الدولة، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى انفتاح هذا الساحل للعالم الخارجي، أو بالأحرى للدول التي كان لها وجود بحري فيه. فإذا كان فخر الدين

تلقى دعماً من الفلورنسيين، فإن الزعيم المحلي ظاهر العمر وجد ضالته عند الروس. وقد تمكن من فرض نفوذه على جميع بلاد عكا، وصيدا، ويافا، وحيفا، والرملة، ونابلس، وصفد، إلا أنّه لم يعرف أن مصيره لن يكون بأحسن حال من مصير فخر الدين الثاني، فتُقمع حركته على يد الأسطول العثماني (١٧٧٥).

تشبه هذه الحركات حركة آل أفراسياب في البصرة، وهم من الزعماء المحليين، الذين عينتهم الدولة في إدارة البصرة. ويبدو أنهم استغلوا ظروف الدولة، وسقوط بغداد بأيدي الإيرانيين فتحكموا بالبصرة. ولكن بعد إعادة الحكم العثماني إلى بغداد، إثر حملة السلطان مراد الرابع (١٦٣٨)، لم تغير الدولة وضع آل أفراسياب، ولم تفكر باجتثاث جذورهم من إدارة البصرة، بل كانت تضطر إلى غض النظر عن كثير من المواقف السلبية، التي كانت تبدر من زعمائهم، وذلك للوضع الذي وصلت إليه الأسرة، وتمكنها من إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، التي كانت تعدّ من أكثر المناطق توتراً في الدولة العثمانية، لطبيعتها العشائرية. ولكن تماديهم في تحدي الدولة، وتعريضهم مصالح الدولة في المنطقة للخطر، كانا من ضمن أهم الدوافع التي حدت بالدولة إلى إنهاء تحكم هذه الأسرة في إدارة البصرة.

وإلى جانب الزعماء المحليين، الذين انحدروا من أصول عشائرية أو بدوية، برزت في العهد العثماني بعض الشخصيات المتنفذة في الولايات، تمكنوا من الاستحواذ على الحكم مدى العمر، أو مدة طويلة، ونالوا ثقة الحكومة العثمانية، بعد أن أشاعوا الأمن والاستقرار في ولاياتهم، وانصاعوا للأوامر المركزية للدولة، ولم تر الحكومة أي حساسية تجاه بقاء الإدارة محصورة في نطاق أسرهم، يتوارثونها لمدّة طويلة كآل العظم في إيالة الشام، والجليليين في الموصل. غير أن التوجهات المركزية للسلطان محمود الثاني كانت تتعارض مع استمرار هذه الأسر، في هذا النوع من الإدارات، فأصدر أوامره بإنهاء احتكارها.

ـ ٩ ـ

حظيت بعض الإمارات أو الحكومات المحلية التي كانت قائمة قبل العثمانيين، بتقدير الدولة العثمانية، واحترامها، ورعايتها لانتمائها إلى أسر تمتعت بنفوذ وسلطة قوية في مناطقها، منها شرفاء أو أمراء مكة في الحجاز، والحفصيون في تونس، والسعديون في المغرب الأقصى. ومما يتعلق بشرفاء مكة، فقد أقرت الدولة العثمانية مهامهم وصلاحياتهم، التي كانوا يتمتعون بها في العهد المملوكي، ولم تشرع أي قانون، يحدد هذه المهام والصلاحيات، بل اتبعت سياسة عدم التدخل في شؤونهم إلا في حالات محددة. غير أن الشرفاء كانوا يسعون إلى التحكم بقوافل الحجاج، وتوسيع

نطاق نفوذهم إلى المناطق المجاورة، والتدخل في واردات جمرك جدة، الأمر الذي كان يؤدي إلى وقوع أحداث سلبية كثيرة، تضطر الدولة على أثرها إلى وضع هذه المناطق تحت سيطرتها المباشرة. وعلى الرغم من وقوع بعض الخلافات بين أمراء مكة والإداريين العثمانيين في الحجاز، إلا أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى المحافظة على العلاقة الودية مع هؤلاء الأمراء، وذلك من أجل استتباب الأمن والنظام، وأداء الحجاج مناسك الحج بيسر. كما أبقت الدولة العثمانية مكة المكرمة إمارة على غرار الحكومات الموجودة في الإيالات العثمانية، ولكن من دون أن ترتبط بإيالة من الإيالات، كما هو الحال في الحكومات الأخرى، بل تمّ ربطها بمركز الدولة مباشرة.

ومما يتعلق بالحفصيين، فقد ظلوا يحكمون بعض أقاليم تونس، كمدينة تونس وبنزرت، في وقت دخلت معظم أراضي تونس تحت حكم العثمانيين. وسعى العثمانيون إلى توطيد علاقتهم بالحكام الحفصيين، إلا أن هذه العلاقة لم تخل من شائبة، فقد كان الحكام يتوجسون خيفة من تنامي القوة العثمانية في المنطقة، ولهذا حاولوا إنهاء هذا الوجود باللجوء إلى الإسبان، والتحالف معهم ضدّ الدولة العثمانية. على أثر هذا التحالف، وقعت الأراضي التونسية تحت الاحتلال الإسباني (١٥٧٣م)، الأمر الذي اضطرت فيه الدولة العثمانية إلى تجهيز أسطولها بقيادة سنان باشا، لطرد الإسبان منها. وبالفعل تمكن سنان باشا من اقتحام استحكامات الإسبان، وتدمير قواتهم بالكامل (١٥٧٤م). ولولا هذه الحملة العثمانية لتغيّر مسار التاريخ العربي في المنطقة، ذلك لأن الإسبان كانوا قد خططوا لتثبيت وجودهم في المنطقة إلى الأبد، إذ بنوا فيها قلاعاً كثيرة عززوها بمقاتلين ومعدات هائلة على مدى احتلالهم لتونس، لم يكن أمام العثمانيين إلا إطفاء نجم الحفصيين، وإنهاء حكمهم، وربط الأجزاء المتبقية من تونس بالدولة مباشرة.

أما المغرب الأقصى (فاس)، فإنه يشكل حالة استثنائية بالنسبة إلى تاريخ الوجود العثماني في المنطقة. وعلى الرغم من حال التجزئة، التي كان يعيشها المغرب الأقصى عند بروز العثمانيين في البحر المتوسط بصفتهم قوةً عسكرية يحسب لها الحساب، إلا أن الشرفاء السعديين كانوا غير مرتاحين من وجودهم في المنطقة في بداية الأمر، وقاموا بأعمال عدائية ضدهم، غير أن القوات العثمانية في الجزائر أوقفتهم عند حدهم. وكانت الدولة العثمانية تسعى إلى إبقاء الأسرة السعدية في حكم فاس، وتحسين علاقتها معها. وبالفعل شهدت هذه العلاقة تحسناً عندما تولى عبد الله الغالب السلطنة، إلا أنها ما لبثت أن تردت بعد الصراع الذي حدث بينه وبين إخوته، ولم تتمكن الدولة العثمانية من أن تبقى متفرجة على الوضع هناك، وكانت تخشى أن يلجأ السلطان الفاسي إلى البرتغاليين والإسبان، ويتحالف معهم ضدها. لذلك، اتبعت

سياسة الوفاق والمجاراة معه، ساعية إلى تهدئة الموقف بين الإخوة المتصارعين. غير أنها كانت مضطرة إلى التدخل في الساحة السياسية للمغرب الأقصى، كُلَّما تردت أوضاعه. إلا أن هذا التدخل لم يرقَ إلى حدّ السيطرة عليه، وتحويله إلى إيالة عثمانية. أما السعديون، فكانوا مضطرين إلى انتهاج سياسة ودية مع العثمانيين، لإدراكهم استحالة المحافظة على كيانهم، من دون التحالف مع أحد القطبين في المنطقة: الإسبان أو العثمانيين. وتحالفهم مع الإسبان يعني اتخاذهم موقفاً معادياً للدولة العثمانية، ولهذا آثروا العثمانيين على الإسبان، ودخلوا في حمايتهم، بل أعلنوا ولاءهم بشكل أو بآخر للسلطان العثماني، ولجأوا إليه لتصديق سلطنتهم. وكانت الدولة العثمانية تتمكن بسهولة من إدخال فاس تحت نفوذها، إلا أنها لم تفكر بذلك مطلقاً، بل سعت إلى إقامة كيان سياسي فيه مرتبط بها، وتعزيزه إزاء التحديات الأجنبية التي تواجهها، وذلك انطلاقاً من واجبها الدينيّ تجاه الممالك الإسلامية. إذ اعتبرت نفسها وصية على فاس، وبالتالي حامية لها، لذلك، نجدها تسخّر كُلّ إمكاناتها لحمايتها، عند تعرضها لأي خطر خارجي. ولعل الوضع الجيوسياسي القائم هناك، هو الذي فرض على العثمانيين اتخاذ هذا الموقف.

- ١٠ -

يستدل من تتبعنا لتاريخ الولايات العربية في العهد العثماني أن الاضطرابات التي حدثت فيها، وما رافقها من فعاليات عسكرية، لم تكن إلا أحوالاً استثنائية طرأت على هذا التاريخ، إذ إنَّ أحداثها لا تشغل إلا حيّزاً ضيقاً منه، فلم تستمر معظمها إلا بضعة أشهر، وقلة قليلة منها استمرّت بضع سنوات، فطغت على تاريخ الولايات بمراحلها الزمنية المختلفة ظواهر الأمن، والاستقرار، والنظام، لتشهد التنظيم في نواحي الحياة المختلفة: الإدارية، والعسكرية، والقضائية، والاقتصادية، والفكرية، والثقافية، والتعليمية، والإعمارية، وغيرها.

وقد حاولت جاهداً في هذه الوريقات، بشكل متواضع، دراسة إحدى هذه النواحي: وهي الناحية الإدارية، وذلك في ضوء ما تيسّر لي من قلة قليلة من الوثائق العثمانية التي تُعد بالملايين، ساعياً إلى كشف بعض الحقائق المتعلقة بتاريخ العرب في العهد العثماني، الواردة في هذه الوثائق، التي ما زالت تنتظر في دور الأرشيف لمس أنامل الباحثين العرب، لكشف ما تحتويه من معلومات تتعلق بالمراحل المختلفة لتاريخهم في العهد العثماني.

الفصل الأول

المقوّمـات والسمـات الإداريـة العثمانيـة فـي الإيـالات العربيـة

أولاً: الوحدات الإدارية والقائمون على إدارتها

١ ـ البكلربكية/ الإيالة ـ البكلربكي/ أمير الأمراء

كانت الدولة العثمانية تنقسم إلى وحدات إدارية كبيرة، تسمى كل واحدة منها «بكلر بكلك/ بكلربكية»، أي إمارة الأمراء» أو «إيالة» أو «ولاية». ويلفظ بكلر بكلك في التركية بشكل «بَيْلَر بَيْلِك». وقد أقيمت أول بكلربكية فيها في عهد السلطان مراد الأول (١٣٣٦ ـ ١٣٨٩م)، وهي بكلربكية الروملي، التي كانت تشمل أقاليم الدولة في البلقان، وأصبحت أدرنة مركزاً لها. وفي عهد السلطان يلدرم بايزيد (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢م)، أقيمت بكلربكية ثانية، وهي بكلربكية الأناضول (١٣٩٣م). وازداد عدد البكلربكيات بتوسع الدولة إثر الفتوحات، لا سيما في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيثُ دخلت أراضٍ جديدة، منها الأراضي العربية، في حدود الدولة العثمانية. واستخدم مصطلح (إيالت = إيالة) عند العثمانيين في أواخر القرن السادس عشر، بشكل رسمي، للدلالة على أكبر وحدة إدارية[1].

أما مصطلح (ولايت = ولاية)، فإنه استخدم، هو الآخر، عند العثمانيين في الوقت نفسه، أيضاً. ولكن عند استخدام مصطلحي إيالة وولاية معاً، فإن أحدهما يدل على البكلربكية والآخر على السنجق/ اللواء. ومن الممكن ملاحظة هذا الأمر في دفاتر التعيينات، في السناجق (سنجاق توجيه دفتري)، فـ«الدفتر ٢٦٢» الذي يغطي التعيينات بين ١٥٧٣ ـ ١٥٨٨م، يستخدم مصطلح «ولاية» للدلالة على الوحدة الإدارية الكبيرة، كولاية مصر، وولاية الشام، وولاية بغداد. ويستخدم مصطلح «إيالة» للدلالة على الألوية التي تدار بطريقة الأوجاقلق أو الحكومة[2]. وفي أواخر القرن السادس عشر، حلّ مصطلح إيالة محل الولاية، وقد استمرّ هذا الأمر حتى سنة ١٨٦٤، حيثُ

---

(١) Hilal Inalcik, «Eyalet,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, 30 vols. (Istanbul: n. pb., 1988-]), vol. 11 (1994), p. 548.

(٢) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 115-119.

صدر قانون الولايات، وتقرر بموجبه استخدام مصطلح الولاية، وترك مصطلح الإيالة.

وكانت جميع الأمور الإدارية والعسكرية المتعلقة بالإيالة، يتم تباحثها في ديوان البكلربكية، الذي يعدّ نموذجاً مصغراً من الديوان السلطاني. ويستدل من الوثائق العائدة إلى القرن السابع عشر وبعض المصادر التاريخية، أن الاجتماعات كانت تعقد في «باشا قوناغى = دار الباشا»، التي تسمى أيضاً «ديوانخانه». وكان الديوان يتشكل برئاسة البكلربكي، ويضم في عضويته دفتردار الخزينة (المسؤول عن المسائل المالية في الإيالة)، ودفتردار التيمار، وأفندي الديوان، والتذكره جي (مدير القلم الخاص)، والشواويش (مبلغو أوامر الديوان إلى الجهات المعنية)، والروزنامجي (القائم بتدوين الوقائع والواردات والنفقات في الإيالة)، والكتّاب. كما كان يضم في الروملي والبلاد العربية مترجمين، يقومون بترجمة طلبات وشكاوى الأهالي، الذين لا يعرفون اللغة التركية[٣]. وكان الديوان مفتوحاً لطلبات وشكاوي الأهالي. وشكّل النظر في العرائض والمحاضر، التي كان يقدمها الأهالي، القسم الأعظم من أعمال هذا الديوان. وبعد تداول المسائل الأساسية في الديوان، تحال المسائل الشرعيّة إلى ديوان القاضي، والمسائل المالية إلى دائرة الدفتردار. وكان بإمكان الذين يعترضون على قرارات الديوان عرض شكاواهم على الديوان الهمايوني.

وكانت المسائل التي يتم تباحثها في ديوان الإيالة والقرارات المتخذة بشأنها تدوّن في دفتر خاص، كما كان يتم تدوين الأوامر الواردة من المركز في الدفتر أيضاً. وكانت هذه الأوامر تمرّ في البداية بقاضي الإيالة، فيدققها، ويقرر فيما إذا كانت مزورة أم لا. ويتم توثيقها بختم القاضي في (السجل الشرعي)، وذلك من قبله. وكان البكلربكيون يحتفظون بالأوامر التي تصل إليهم، ويأخذونها معهم عند نقلهم، الأمر الذي كان يؤدي إلى عدم إحاطة الذين يحلون محلهم علماً بما تتضمنه هذه الأوامر، لهذا صدر حكم سلطاني في (٢٢ حزيران/يونيو ١٥٧٣)، وعمم على الإيالات المختلفة، ومنها حلب، والشام، وبغداد، والبصرة، وشهرزول، والأحساء، يلزمُ البكلربكيين تدوين الأحكام المرسلة إليهم في دفاتر خاصة، بحفظ الأحكام الواردة داخل كيس مختوم، يوضع في أحد الصناديق. وفضلاً عن هذا، كان يتم تنظيم دفاتر خاصة بالتحرير، والموارد، والنفقات، وأخرى تتعلق بالجمرك، والتركات، والمحاسبة العامة، والأوقاف، . . . إلخ[٤]. وكان يتم الاحتفاظ بنسخة

---

(٣) فاضل بيات، «بكلر بكى وسنجاق بكي،» **البيان**، السنة ٣، العدد ١ (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١)، ص ١٨٢.

(٤) Nejat Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» in: Guler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 6, pp. 81-82.

من دفاتر الإجمال والمفصل، التي تنظم في كل سنجق، والدفاتر التي تسجل فيها قيود التيمارات في كل من مركز الدولة والإيالات(٥).

وكانت كل إيالة تنقسم إلى عدد من الألوية. وعلى الرغم من أن تشكيلات اللواء لا تتعرض بشكل كبير إلى التغييرات، فإن الإيالات كانت تتعرض وبشكل متواصل إلى التغيير: تتوسع أو تتقلص، واستمرّ هذا الأمر حتى نهاية الدولة. ويعود السبب في إجراء هذا التغيير إلى الظروف المحيطة بالإيالة نفسها، كأن تكون كبيرة، أو تتعرض إلى هجمات خارجية، أو تثار فيها اضطرابات داخلية، وما شابهها، لن يتمكن البكلربكي من التعاطي معها.

وكان القائم على رأس الإيالة يسمى «بكلربكي» أو «مير ميران»، ويقابل في العربية «أمير الأمراء». ويلفظ بكلربكي في التركية بشكل «بَيْلَر بَيِي». وينبغي ألا يفهم هنا من مصطلح أمير أنه من أفراد العائلة الحاكمة، بل كان كل من يتولى إيالة أو سنجقاً يحمل هذا اللقب. أما تسميته بأمير الأمراء فيعود إلى أنه يترأس الإيالة التي تتكون من سناجق، يدير كل واحد منها أمير سنجق، أي أنه أمير أمراء السناجق. وقد استخدم إلى جانب البكلربكي فيما بعد، في المصادر التاريخية، مصطلح «والي» أيضاً، ولكن بشكل ضيق جداً. أما دفاتر التعيينات في السناجق، وكذلك الوثائق الرسمية، فقد استخدم فيها على الأغلب مصطلح «بكلربكي»، وأحياناً «مير ميران».

فضلاً عن هذين المصطلحين، استخدمت لفظة «محافظ» و«متصرف» أيضاً، لكن من دون أن تكون لهما دلالة مصطلحية. واستخدمت «محافظ» للدلالة بالأكثر، على من ينوب عن البكلربكي الأصلي في إدارة الإيالة، عندما يكون الأخير خارج الإيالة، كأن يكون مشاركاً في حملة عسكرية. أما لفظة متصرف، فاستخدمت بمعنى «المتصرف على..»، أي «متولي»(٦). وفي مصر استخدم مصطلح والي للدلالة على «مأمور الأمور الضبطية»، الذي يتجول ليلاً ونهاراً داخل المدينة، لحبس وتأديب مثيري الاضطرابات فيها(٧).

وكان البكلربكي الذي يحمل عادة لقب «باشا» يمثل السلطة التنفيذية للسلطان

---

(٥) Mehmet Ipşirli, «Klasik Dönem Osmanli Devleti Teşkilati» in: Ekmeleddin Ihsanoglu, ed., *Osmanli devleti ve medeniyeti tarihi*, Osmanli devleti ve medeniyeti tarihi serisi; no. 1-2, 2 vols. (Istanbul: Islam Tarih, Sanat ve Kultür Araştirma Merkezi (IRCICA), 1994-1998), vol. 1, p. 226.

(٦) انظر على سبيل المثال: Topkapi Sarayi Muzesi Hazine-i Humayun: nos. E. 5404/3; 5207/57-58; 9286/13, E. 5223/23, and 7301/5, and Ismail Hakki Uzuncarsili ve Arkadaslari, *Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Arsivi Katalogu. Fermanlar* (Ankara: TTK, 1985), pp. 10, 30 and 35.

(٧) أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ٩ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩)، ج ١، ص ٣٠٨.

في الإيالة، وهو الرئيس الملكي (الإداري) والعسكري فيها. وكان يتم اختيار البكلربكي من أمراء السناجق، أو من رجالات الدولة، أو المستخدمين في السراي، أو من آغاوات الإنكشارية، أو النيشانجيين، أو أمراء العلم، أو أمراء الإسطبل. وعلى الرغم من أن البكلربكيين الذين تولوا الإيالات في البداية كانوا يتميزون بخبرة، وتجربة، وكفاءة إدارية وعسكرية، إلا أن هذا الأمر تغيّر فيما بعد. فاعتباراً من القرن السابع عشر، أصبح تعيين البكلربكي يتم بتأثير من منتسبي السراي، من دون مراعاة شروط الكفاءة والأهلية الشخصيّة. كما تمّ تعيين وزراء في الوقت نفسه بالرشوة، تحت حماية منتسبي السراي، أيضاً. وقد ظهر التأثير السيء لهذا الأمر في غضون مدة قصيرة، وازدادت بشكل تدريجي الاضطرابات، في طول البلاد وعرضها. وبطبيعة الحال تأثر الأهالي والفلاحين كثيراً، من هذا الوضع[٨].

كان يخصص للبكلربكي في الإيالات التي طبق فيها نظام التيمار (خاص) يتراوح وارده السنوي بين ٨٠٠ ألف، ومليون، ومائتي ألف آقجة، وذلك كبدل مرتبات له. ويتم تأمين قسم من هذا الوارد من الألوية الواقعة تحت إدارته، أو من سناجق في إيالات أخرى[٩]. أما في الإيالات الساليانه وية، فكان يخصص له مبلغ مقطوع يسمى ساليانة، أو مبلغ خاص يحدد مقداره مسبقاً. ويدرج عادة في أمر تعيينه، كما هو الحال في إيالات مصر، والحبشة، وأوجاغات الغرب، واليمن، والأحساء.

وكان البكلربكي يقيم في السنجق المركزي للإيالة، الذي يطلق عليه اسم «باشا سانجاغي = سنجق الباشا». أما المبنى الذي يقيم فيه، ويستخدمه في الوقت نفسه مقراً لأعماله الرسميّة، فيسمى «باشا سرايي = سراي الباشا». ويقع في القلعة الداخلية بالسنجق المركزي. وقد توسع هذا السراي بمرور الزمن، وأصبح يضم ديوانخانه (قاعة اجتماع)، وغرفاً كثيرة[١٠].

وكان البكلربكي مسؤولاً عن الشؤون العسكرية في الإيالة أيضاً، إلا أن صلاحياته في المسائل المالية والعدلية كانت محدودة إلى حدّ ما. كما لم يكن للبكلربكي أي سلطة على أمراء السناجق سوى التفتيش، ولكن عند وقوع المعارك كان هؤلاء

---

(٨) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 3/2, p. 292.

(٩) رسالة عين علي أفندي، نسخة مكتبة جامعة استانبول (TY. 786)، ص ٣٠ ـ ٣١ والمنشورة صورتها في: Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 9 (1996).

(١٠) Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» pp. 79-82.

الأمراء يدخلون تحت إمرته. أما أهم المهام التي يقوم بها البكلربكي فيمكن حصرها فيما يلي:

ـ النظر في الأمور الإدارية بشكل عام.

ـ تطبيق العدالة في الإيالة وعدم التمييز بين الرعايا.

ـ مساعدة المظلومين وردع الظالمين.

ـ إعمار البلاد وتأمين الأمن والنظام.

ـ المحافظة على البلاد وحماية الأهالي من اللصوص والأشقياء (قطاع الطرق).

ـ المشاركة مع جنود الولاية في الحملات العسكرية(١١).

ـ إرسال الإرساليات (المستحقات المالية) إلى الخزينة، من دون تأخير.

ـ تنفيذ ما يرده من الأحكام السلطانية والأوامر الصادرة من مركز الدولة، من دون تلكؤ أو إهمال.

وليس أدل على مهام وواجبات البكلربكي، مما ورد في أحد الأوامر المتعلقة بتعيين بكلربكي في مصر. ويستدل من «برات» متعلق بمهام وصلاحيات بكلربكي مصر، أنه كان بمقام الصدر الأعظم في الإيالة. لهذا، فإنه يعدّ الوكيل المطلق للسلطان داخل الإيالة. وكان رأس جهاز التنفيذ، إلا أنه لم يكن رأس القضاء بل ناظره. وكان ملزماً بالتقيد بالشرع الشريف والقانون المنيف في الوقت نفسه(١٢).

وترد في أوامر تعيينات البكلربكي في الإيالات بعض الشروط المفروضة على البكلربكي عند تعيينه، منها ما اشترط على سليمان باشا عندما عهد إليه بإيالة الرقة في (١١٣٩هـ، ١٧٢٧م)، إذ طلب منه أن يشارك مع حاشيته القادرين على القتال في الحملة على إيران. كما طلب من الوزير أحمد باشا المتصرف على إيالة بغداد أن يقوم بتنظيم كافة أمور الإيالة، وأن يدفع ما ترتب على والده المتوفى الوزير حسن باشا من المال الميري (١١٤١هـ). وفرض على مصطفى باشا عندما عهد إليه بإيالة مصر مع رتبة الوزارة أن يسعى إلى تجهيز جنود مصر، البالغ عددهم ثلاثة آلاف، للحملات

---

(١١) أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ٢، ص ٢٠١؛ Mehmet Ali Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli,* vol. 6, p. 112, and Goyunc, Ibid., vol. 6, pp. 78-79.

(١٢) انظر: فريدون بك، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠١، ٢٠٥ و٢٠٧، والبرات المحفوظ، في: بايزيد كتبخانه سي، ولي الدين أفندي رقم ١٩٦٩ ورقة ١٦٦ب ـ ١٧٠ب.

السلطانية، وإرسالهم في الموعد المقرر، وتنفيذ الخدمات الأخرى (١١٥٠هـ، ١٧٣٧م). كما اشترط على بكلربكي حلب عثمان باشا عند تقلده الإيالة، أن يشترك في الحملات السلطانية مع زعماء وأرباب التيمار في الإيالة[١٣]. وفضلاً عن كل ذلك، كانت الدولة تؤكد دائماً على حقوق الرعايا، وتسعى إلى الحيلولة دون وقوع الظلم عليهم، وتؤكد على البكلربكي التعامل الحسن مع الرعايا. ونجد أحياناً أن الأهالي يرفضون البكلربكي المعين من قبل الدولة، ويسعون إلى تغييره. ففي سنة ١١١٦هـ قام أعيان وأمراء مصر، بإرسال العرائض والمحاضر إلى السلطان، يعلنون رفضهم لوالي جدة السابق سليمان باشا، المعين في إيالة مصر، ويطالبون بتغييره، وبالفعل لبت الدولة طلبهم[١٤].

ومن المهام الرئيسيّة للبكلربكي ـ كما ذكرنا ـ قيادته القوات العسكرية في الإيالة، وعند غيابه عن الإيالة، لهذا السبب أو لغيره، يكلف أحد مسؤولي الدولة بإدارة الإيالة. ولدينا أمثلة كثيرة على هذا، منها: عندما عيّن بكلربكي الشام في الحملة على اليمن، اختير بكلربكي قرمان محافظاً على الشام، واختير أمير سنجق إيج أيل محافظاً على إيالة قرمان، وطلب من أمير سنجق إيج أيل أن يعين أحد «الموثوق بهم» محله، في (٩٧٥هـ، ١٥٦٧م)[١٥]. وعندما عيّن بكلربكي بغداد قائداً على الحملة على البصرة، أناب عنه أمير سنجق الموصل، وطلب منه أن يبذل قصارى جهده في المحافظة على بغداد (٩٧٥هـ)[١٦]. وعندما توفي بكلربكي مصر محمود باشا في سنة (٩٧٥هـ، ١٥٦٧م)، عيّن محله بكلربكي حلب، وطلب من قاضي مصر وأمرائها التعاون معه، وبذل الجهود في المحافظة على البلاد والرعايا[١٧].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأمور العدلية والشرعية في الإيالة كانت من اختصاص القاضي الذي يقوم بالنظر فيها، من دون تدخل البكلربكي. كما كان دفتردار الخزينة أو المال يتولى مهمة تحصيل الأموال العائدة إلى الخزينة بشكل مباشر، من دون تدخل البكلربكي. وكانت شؤون الزعامات في الإيالة يتولاها كتخدا التيمار في الإيالة، أما شؤون التيمارات فينظمها دفتردار التيمار[١٨].

(١٣) عن هذه الأوامر، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 46 and 81, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 11 and 41.

(١٤) أحمد راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩١)، ج ٣، ص ٤٤.

(١٥) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 7, pp. 217 and 276.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 582.

والمتبع لتاريخ الإيالات، يجد أن البكلربكيين تولوا الإيالات لمدد مختلفة، وكان معظمهم يتولون لمدّة سنتين أو أكثر، وذلك في الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. لكن تقلصت هذه المدة بمرور الزمن، بعد عهد السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م)، إذ كان يتم تعيين البكلربكي لمدّة سنة واحدة، وبعدها يتم نقله إلى إيالة أخرى، أو إبقائه في وظيفته سنة أخرى، وذلك بموجب أمر الإبقاء. وإذا استثنينا بعض البكلربكيين، فإنهم نادراً ما كانوا يحافظون على وظائفهم ثلاث سنوات، في إيالة واحدة(١٩).

وتولى بعض البكلربكيين إيالتين في آن واحد، كما حدث لأحمد باشا بكلربكي بغداد، الذي ألحق به إدارة إيالة البصرة أيضاً (١٧٣٩م). وفي سنة ١١٣٥هـ عهد بإيالة الشام إلى والي صيدا كوجك عثمان باشا، على أن تبقى إيالة صيدا في عهدته مع إمارة الحج. وفي سنة (١١٣٧هـ، ١٧٢٤م) عهد بإيالة الشام إلى بكلربكي طرابلس الشام، على أن تبقى طرابلس الشام في عهدته مع إمارة الحج(٢٠).

وكان البكلربكي، الذي تلحق به إيالة ثانية، ينوب عنه متسلم لإدارة الإيالة الثانية. ويبدو أن تعيين المتسلم كان من صلاحية البكلربكي نفسه، إما إذا ما قامت الدولة بتعيين من يدير الإيالة مدة غياب البكلربكي، فإن هذا الشخص يسمى «محافظ» كما ذكرنا.

وكانت إدارة الإيالات حتّى وفاة السلطان سليمان القانوني، يعهد بها إلى البكلربكيين أي الباشوات ذوي الطوغين (عدا إيالة مصر)، ثم عين ولاة برتبة وزير في الإيالات المهمة مثل بودين، واليمن، وبغداد، فضلاً عن مصر. وبعد أن ازداد عدد الوزراء، أصبحت الإيالات تمنح لهم أيضاً. وكان هؤلاء الوزراء/ الولاة يحملون ثلاثة أطواغ(٢١)، ويسمون وزراء الخارج(٢٢).

كانت الدولة العثمانية تتبع النظام المركزي في إيالاتها. ولكن عندما دبّ

---

(١٩) Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» vol. 6, p. 80, and Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), p. 19.

(٢٠) BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 35, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 39.

(٢١) «الطوغ»: هي شارة تتكون من خصيلة من ذيل الحصان توضع على مقدمة القلنسوة. وكان القادة والوزراء يتميزون بعدد هذه الأطواغ. انظر: Mehmet Zeki Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, 3 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1983), vol. 3, pp. 522-523.

(٢٢) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 291.

الضعف والانحلال في الدولة العثمانية اختل النظام المركزي في بعض إيالاتها البعيدة، كبغداد وأفريقيا الشمالية، إذ نجد أن الإنكشاريين تمكنوا من أخذ الإدارة بأيديهم، وأقاموا سلطة محلية قوية، وقاموا بإتباع سياسة أكثر استقلالية. ففي مصر مثلاً، صارت السلطة الحقيقية بأيدي المماليك. وكان من آثار هذا الضعف أن اختل النظام الضريبي، إذ إنَّ قسماً كبيراً من موارد الضريبة في الإيالات لم يعدّ يوزع كتيمار، بل أصبح يتم جمعه باسم الخزينة بشكل مباشر عن طريق الالتزام. إذ اشترط على الولاة عند تعيينهم في مقام الولايات جمع الضرائب. وبهذا كان يتم ضمان دخول موارد الضريبة في الإيالة نقداً إلى الخزينة. وكانت الحكومة تشجع الولاة من أجل توفير حواشي لهم، فيقومون بتغطية نفقاتهم بهذه الصورة، بأنفسهم. وقد أدت هذه التطورات إلى أن تنال الإيالات في القرن الثامن عشر إدارة ذاتية واسعة[٢٣].

وفي الوقت نفسه، بدأ بعض المتنفذين من الولاة بالعمل على حصر إدارة الإيالة ضمن أسرتهم، أو ضمن الطائفة التي ينتسبون إليها. وبرزت بذلك أسر محلية في معظم الإيالات، حصرت الإدارة فيها ضمن أفرادها، منها المماليك في العراق، والجليليون في الموصل، وآل العظم في الشام، والقرمانليون في طرابلس الغرب، والحسينيون في تونس، والقزداغلية في مصر، وغيرهم. (سنتوقف عند كل واحدة منها فيما بعد).

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تشعر بأي حساسية إزاء انحصار حكم الإيالة في أيدي هذه الأسر، بل وجدت في أفرادها خير من يدير المناطق التي برزوا فيها، بخاصة بعد أن تمكنوا من فرض الأمن والنظام فيها، وبقوا مخلصين للدولة، وأدوا ما كان يترتب عليهم من التزامات مالية. لكن ظهر في الوقت ذاته ولاة آخرون، تحدوا الدولة، وشقوا عصا الطاعة فيها، من الممكن تسميتهم ولاة طغاة ومتمردين، كآفراسياب في البصرة، والجزار في إيالة صيدا، ومحمد علي باشا في مصر.

والحقيقة أن الحكومة العثمانية كانت تضطر أحياناً إلى مجاراة هؤلاء الطغاة، وغض النظر عن تصرفاتهم، رغم عدم انسجام هذه التصرفات مع سياستها، وذلك بسبب الظروف التي كانت تمرّ بها، وبسبب كون حركاتهم لا تستهدفها بشكل مباشر، لانحصارها في بقعة جغرافية محددة. غير أنّه لم يكن من مصلحتها ترك الحبل على الغارب إلى الأبد، بخاصة بعد أن أصبحت لبعض الولاة طموحات استقلالية من

---

(٢٣) Inalcik, «Eyalet,» p. 550.

شأنها تهديد كيان الدولة. فلا يمكن في هذه الحال التغاضي عنها بأي شكل من الأشكال كحركة جانبردي الغزالي في بلاد الشام، وعلي باشا في حلب، ومحمد علي باشا في مصر.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الإدارة التي اتبعتها معظم الأسر في الإيالات، كانت إدارة ذاتية شبه مستقلة، بل ومستقلة أحياناً، إلا أن هذه اللامركزية في الإدارة كانت لا تنسجم مع توجهات السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)، الذي كان يسعى إلى إعادة المركزية إلى إيالات الدولة المختلفة. فبدأ في سنة ١٨١٢م بمحاربة الأعيان والباشوات، من هذا القبيل. وقام بعد سنة ١٨٢٦م بإعادة تنظيم الإيالات على شكل «مشيريت = مشيرية»، وعهد بالإيالات إلى المشيرين، الذين أصبحوا يمتلكون صلاحيات واسعة وقوة كبيرة، من حيثُ الأمور المالية والعسكرية. وكان يستهدف من وراء ذلك القضاء على الإنكشاريين، وإقامة (الجيش الجديد). وبعد إعلان التنظيمات في سنة ١٨٣٩م، عهد بمسؤولية الشؤون المالية في الإيالات إلى محصلين مستقلين. وبهذا تقلص نفوذ المشيرين، وانحصر بمهام الأمن والنظام. ثم ظهرت تغيرات مهمة في تنظيم الإيالة، تحت التأثير الغربي. وفي سنة ١٨٦٤م تشكلت الولايات محل نظام الإيالة[٢٤].

● الإيالات العربية العثمانية وتواريخ تأسيسها (١٥١٧ ـ ١٨٦٤م)

ولاية العرب/ إيالة الشام سنة (٩٢٣هـ، ١٥١٧م)

إيالة حلب (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م)

إيالة طرابلس الشام (٩٨٧هـ، ١٥٧٩م)

إيالة الرقة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)

إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت سنة ١٠٧١هـ

إيالة بغداد (٩٤١هـ، ١٥٣٤م)

إيالة البصرة (٩٥٢هـ، ١٥٤٦م)

إيالة شهرزول/ شهرزور بين (٩٦٨هـ/ ١٥٦٠م) ـ (٩٧٢هـ، ١٥٦٤م)

إيالة الموصل (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)

إيالة مصر (٩٢٣هـ، ١٥١٧م)

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٥٠.

إيالة أبريم (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م)

إيالة الحبشة/ جدة (٩٦٢هـ، ١٥٥٥م)

إيالة اليمن (٩٤٥هـ، ١٥٣٩م)

ولاية صنعاء سنة (٩٧٣هـ، ١٥٦٥م)

إيالة الأحساء (٩٦٢هـ، ١٥٥٥م)

إيالة الجزائر (٩٢٥هـ، ١٥١٩م)

إيالة طرابلس الغرب (٩٥٨هـ، ١٥٥١م)

إيالة تونس (٩٧٩هـ، ١٥٧٢م)

٢ ـ اللواء/ السنجق ـ السنجق بكي/ أمير السنجق

السنجق أو السنجاق لفظة تركية تعني «العلم المنصوب على سارية مدببة الرأس». استخدم إلى جانب اللواء للدلالة على الوحدة الإدارية التي تلي الإيالة في التقسيمات الإدارية العثمانية. وتستخدم دفاتر التعيينات مصطلح «لواء» فقط للدلالة على الوحدة الإدارية ضمن تقسيمات الإيالة، ولكنها تستخدم مصطلح سنجق بكي = أمير السنجق عندما تشير إلى القائمين بإدارة الألوية.

ويعود استخدام العثمانيين للسنجق باعتباره وحدة إدارية إلى بداية عهد دولتهم. والمعروف أن (الدولة) في نظر العثمانيين ـ كما كانت عند الدول التركية الأخرى ـ تعدّ ملكاً مشتركاً للأسرة الحاكمة. وقد تجلى هذا المفهوم في بداية عهد الإمارة، أي قبل تأسيس الدولة العثمانية. فقد منح عثمان مؤسس الإمارة العثمانية الأماكن الواقعة تحت سيطرته إلى إخوانه، وأبنائه، وأمراء عشيرته، أصدقاء السلاح. كما حذا أورخان ـ خليفته ـ حذوه، فوزع الأقاليم/ السناجق على أبنائه وأمرائه. وبعد أورخان، أدخلت تعديلات على القانون القائل إن «الدولة هي الملك المشترك للعائلة»، واعتباراً من تقلّد السلطان مراد بك العرش، جردت العائلة من حقّ الإشتراك في الدولة، وانحصر هذا الحقّ بالسلطان وأبنائه فقط. ويعود سبب هذا الإجراء إلى المعارضة التي أبداها إخوته ضده. واستمرّ تنصيب أبناء السلطان في السناجق المختلفة أمراء سناجق، حتى عهد سليم الثاني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤م)، حيث ألغي هذا النظام، وتقرر منح ولي العهد فقط سنجقاً من السناجق. وفي عهد محمد الثالث، أصبح تقليد ولي العهد السنجق إسمياً فقط. إذ كان السنجق تتم إدارته من قبل متسلم أو وكيل يمثل الأمير/ ولي العهد. وابتداء من أواخر القرن السادس عشر أوقف العمل بتعيين الأمراء أبناء السلاطين في السناجق. وكان لهذا الإجراء أثر سلبي

في إدارة الدولة، إذ إنَّ السلاطين الذين تقلدوا الحكم فيما بعد، لم يكونوا على دراية بشؤون الأهالي والدولة[٢٥].

وكانت السناجق/ الألوية تشكل الوحدة الأساسية للنظام المالي والعسكري العثماني، إلى جانب كونها وحدة إدارية في النظام الإداري، وهي تشكل نواة التشكيلات الإدارية للدولة. إذ كان السنجق يشكل الوحدة الأساسية في التقسيمات الإدارية العثمانية، ومن الممكن الاستدلال على هذا من التطبيق على أرض الواقع. ويعزز هذا ـ مثلما يرى الباحث متين كونت ـ أن دفاتر التحرير أعدت باتخاذ السنجق أساساً لها، كما إنَّ القانوننامات هي الأخرى اتخذت السنجق أساساً لها، وكان يفرض على السباهي الإقامة في السنجق الذي يقع فيه تيماره، ويحاكم الرعايا في سنجقه نفسه عند ارتكابه ذنباً، ويعاقب فيه[٢٦]. وقد نظمت الدولة العثمانية لكل لواء قانوننامة خاصة به، توضع عادة في مقدمة دفاتر التحرير المتعلقة بالألوية. وكان يتم تسجيل جميع الأراضي العائدة للواء، والضرائب، والرسوم المفروضة على المحاصيل، وبعض أحكام الجزاء والعشائر، والأحكام المتعلقة بكيفية استفادتهم من اليايلاق والقشلاق (المرعى والمشتى)، . . . إلخ[٢٧]، في دفاتر التحرير الخاصة باللواء نفسه.

وكان كل لواء ينقسم من الناحية الإدارية إلى مجموعة من النواحي. نجد هذا التقسيم بشكل واضح في دفاتر التحرير. وليس من الصواب إسقاط ما اتبع في الولايات بعد صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤ على المراحل التي تعود إلى ما قبل عهد التنظيمات، أي تقسيم اللواء إلى أقضية. وكان كل لواء يمثل وحدة جغرافية قلما تتغير حدودها، قياساً إلى الإيالات. وإن إجراء أي تغيير في حدود اللواء، أو نقل تبعيته من إيالة إلى أخرى لا يتم إلا من قبل الديوان الهمايوني وبتوقيع السلطان. وعلى الرغم من ارتباط اللواء بإيالة معينة، إلا أنه كان من الممكن أن تشارك إيالتان في جمع عائداته، لكن يبقى ارتباطه من الناحية الإدارية بإيالة واحدة. وقد وردت في دفاتر المهمة إشارات كثيرة إلى هذا الأمر. ففي حكم سلطاني يعود تاريخه إلى شهر (محرّم ٩٧٩هـ، حزيران/ يونيو ١٥٧١م)، ورد أن إيالة حلب فاتحت الديوان الهمايوني لإعادة إلحاق لواء جبلة المرتبط بإيالة الشام إليها، باعتبار أن نواحيه

---

(٢٥) انظر: بيات، «بكلر بكي وسنجاق بكي،» ص ١٨٤.

(٢٦) Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi* (Istanbul: Bogaziçi Universitesi Yayinlari, 1978), vol. 1, p. 233.

(٢٧) عن هذه القانوننامات، انظر: فاضل بيات، «القانوننامات العثمانية،» **البيان**، السنة ٤، العدد ١ (٢٠٠٣)، ص ٣٠٦ ـ ٣١٢.

متداخلة مع نواحي سنجق حلب/ مركز الإيالة، وأن جبلة لا تبعد عن حلب سوى مسافة يومين، لكنها تبعد عن دمشق مسافة عشرة أيام، وكانت في السابق ملحقة بلواء طرابلس، ثم ألحقت بإيالة الشام، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على أرباب التيمار والرعايا. وإثر هذا، صدر الأمر بإلحاق لواء جبلة بإيالة حلب، لكن استثنيت المقاطعات الميرية فيه من هذا الأمر، ليتم تحصيل عائداتها من قبل إيالة الشام(٢٨). وهذا يعني أن اللواء ألحق من الناحية الإدارية بإيالة حلب، لكن ظلت المقاطعات الميرية أي التابعة للخزينة مرتبطة بإيالة الشام من الناحية المالية.

كما إنَّ تغيير الوضع الإداري لمنطقة من المناطق، أي من لواء إلى مستوى أدنى أو بالعكس، لا يتم إلا بأمر من الديوان الهمايوني، ففي حكم سلطاني صادر في (صفر ٩٨٠هـ، حزيران/ يونيو ١٥٧٢)، ورد أن بكلربكي الشام طلب من الديوان الهمايوني إلغاء وضع اللواء من صيدا وبيروت، وإدارته من دون أمير سنجق، أي تحويله إلى ناحية. وذلك بسبب تهديد الرعايا بترك أراضيهم، في حال استمرار أمير السنجق محمد بك بممارسة الظلم عليهم، ولأن اللواء يخلو من السباهيين التيماريين، ولعدم حاجة اللواء إلى أمير سنجق. وبالفعل صدر الأمر برفع أمير السنجق عنه وإدارة الولاية (هنا بمعنى الناحية)، كما الأسلوب السابق، أي من دون أمير سنجق(٢٩). ومن الممكن الاستكثار من الأمثلة المتعلقة بتغيير الوضع الإداري للألوية المختلفة. وسنتوقف عليها بالتفصيل في محاور الإيالات العربية المختلفة.

واستخدمت في إدارة الألوية أساليب مختلفة، سنتوقف عندها فيما بعد بالتفصيل. وإلى جانب هذا فقد نظمت الدولة العثمانية بعض العشائر بمثابة لواء من دون أن تكون لها منطقة جغرافية محددة.

كان القائم على رأس اللواء/ السنجق يطلق عليه اسم «سنجاق بكى = أمير السنجق» أو «مير لوا = أمير اللواء». وكان يتم اختيار أمراء السناجق من موظفي السراي وأبناء الأمراء، ومن الزعماء (أصحاب الزعامات)، وأمراء الآلاي، وكتخدائيي الدفتر، ودفترداري التيمار والخزينة، أي من كبار الإداريين في الإيالات المختلفة(٣٠). وفي أواخر القرن السابع عشر كان من الممكن أن يتولى

---

(٢٨) انظر الحكم ٤٠ ـ ٤١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 49.

(٢٩) انظر الحكم ١٢٧ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 19, p. 58.

(٣٠) Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi*, pp. 63-73.

السناجق كل من النيشانجي وأمراء الإسطبل من المراتب الصغيرة، والآغاوات أبناء السباهيين، ورؤساء السلحدارية[٣١].

وكان تعيين أمير السنجق يتم من قبل مركز الدولة، وقد يكون بناء على توصية البكلربكي، ويشار إلى هذا الأمر في دفاتر التعيينات. وكان قسم من السناجق ـ كما سنذكر ـ تتم إدارته وفق نظام التيمار، لهذا فإن أمير السنجق في هذا النوع من السناجق لم يكن يتلقى راتباً، بل كان يمنح إقطاعاً (خاص). إلا أن مقدار ما يمنح لكل واحد منهم يختلف حسب المرتبة التي يشغلونها، إذ يتراوح بين (١٠٠ ـ ٧٠٠) ألف آقجة، ويزداد المبلغ الممنوح له كلما زادت خدماته في سبيل الدولة. وكان آغا الإنكشارية يمنح ٥٠٠ أقجة، والنيشانجي وأمير العلم ورئيس البوابين وأمير الإسطبل ٤٠٠ ألف آقجة، وذلك أول ما يتعينون أمراء سناجق[٣٢]. وقد أوردت القانونامات مقادير الخواص التي كانت تمنح لأمراء السناجق[٣٣]. أما السناجق التي كانت تدار بأسلوب السااليانه، فإن أمير السنجق شأنه في ذلك شأن البكلربكي، كان يمنح مخصصات مالية تسمى «ساليانة» أي سنوية = مخصصات سنوية. والمعروف أن ألوية مصر، واليمن، والأحساء، وطرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، ومعظم ألوية بغداد، كانت تدار بهذا النظام[٣٤].

وكان أمير السنجق يعدّ القائد الطبيعي للسباهيين التيماريين والزعماء (أصحاب الزعامات)، في سنجقه. وكان عليه الإشتراك في الحملات العسكرية مع حاشيته والزعماء والسباهيين والمقاتلين (الجبه لين) في سنجقه، متى ما استدعي، ويكون تحت إمرة البكلربكي المرتبط به. أما مهامه الإدارية فهي تأمين الأمن والنظام في السنجق، بغية توفير عيش آمن ومريح للرعايا، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، ومعاقبة المذنبين، ومراقبة علاقة السباهي بالرعايا، وتأمين علاقة تنسجم مع القانون[٣٥]. وبهذا كان أمير السنجق ـ كالبكلربكي ـ يجمع الصفتين العسكرية والمدنية.

---

(٣١) عن رسالة عين علي أفندي، انظر: Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» vol. 6, p. 83.

(٣٢) انظر: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), pp. 541-542.

(٣٣) انظر على سبيل المثال: قانونامه عين علي أفندي واوليا جلبي، «قانونامه» آيين قواعد ترتيب سلطان سليمان،» (نسخة طوب قابي ـ روان) في: المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١، وج ٤، ص ٥٤٤ ـ ٥٤٦ على التوالي.

(٣٤) انظر: بيات، «بكلر بكى وسنجاق بكى،» ص ١٨٥.

(٣٥) Yaşar Yücel, «Osmanli Imparatorlugunda Desantralizasyona Dair Genel Gözlemler,» *Belleten*, vol. 152, no. 38 (1974), p. 666; Ipşirli, «Klasik Dönem Osmanli Devleti Teşkilati», vol. I, p. 234, and Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vol. 6, pp. 115-116.

وفضلاً عن هذه المهام الثابتة لأمراء السناجق، كان للدولة أن تكلفهم بأي مهمة أخرى، إذ كانت تشترط عليهم أدائها، وذلك عند تعيينهم، وتدرج ذلك ضمن أوامر تعييناتهم. منها مثلاً، ما اشترط على محمد بك عندما عهد إليه بسنجق الكرك (١٧٠٠م)، بأن يقوم بالمحافظة على قلعة الكرك، وحفظ الحجاج المسلمين، وحراستهم. كما اشترط على قره علي بك عند توليه سنجق العزيز بإيالة حلب (١٧٠٠م)، أن يقوم بخدمة الحجاج من جسر بورناز إلى باب تيمور[٣٦]. وكان أمراء السناجق يتعرضون إلى العزل عند تعرضهم إلى شكاوى الأهالي، بتأييد من البكلربكي. وقد ذكر المؤرخ سلحدار أن ولي باشا المتصرف على سنجق القدس الشريف، وعلي باشا المتصرف على سنجق حميد، تمّ إحضارهما وقتلهما، بسبب الظلم الذي اقترفاه في سنجقيهما[٣٧].

وإلى جانب مصطلح أمير السنجق، استخدم أيضاً مصطلح «متصرف» في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وذلك بعد أن بدئ بتوجيه السناجق إلى الباشوات، إثر ازدياد عددهم في مركز الدولة. ولم يكن بالإمكان تسمية هؤلاء الذين كان معظمهم بمرتبة وزير «أمراء سنجق». ولهذا تمّ إدراجهم تحت اسم متصرف. وقد شاع هذا المصطلح كثيراً في أوائل القرن الثامن عشر، واستخدمه أمراء السناجق كذلك إلى جانب الباشوات. وشاع هذا الاستخدام بعد اكتساب السناجق على الأغلب سمة اقتصادية، إذ إنّها أصبحت في هذه الفترة توجه بطريقة الالتزام، بتحويلها إلى مقاطعات ميرية، أو بطريقة الآربالق أو المالكانة، كما سنذكر فيما بعد. وهذا الأمر أدّى إلى إلغاء نظام الخاص بشكل تدريجي، وهو يظهر بالتالي تقليص الدور العسكري لهذه السناجق، وأنها أصبحت تقوّم من قبل الدولة، من الناحية الاقتصادية. ولكن ينبغي أن نذكر أن لفظة متصرف لم تستخدم لتقابل مصطلح سنجق بكي = أمير السنجق، بل بمعنى الذي يتولى السنجق أو الإيالة على حدّ سواء[٣٨].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الكثير من الباشوات عهد إليهم بأكثر من سنجق. ولم يكن هؤلاء الباشوات يقيمون في هذه السناجق، بل يرسلون من جانبهم إليها نواباً، أطلق على كل واحد منهم اسم «متسلم». وعلاوة على ذلك، فإن الألوية التي أديرت بطريقة الحكومة حمل أمير السنجق فيها اسم «حاكم». وقد أدرجت هذه الحكومات

(٣٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 22 and 24.

(٣٧) سلحدار فندقليلي محمد آغا، **سلحدار تاريخي** (استانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ج ١، ص ٢٢٤.

(٣٨) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, pp. 23-25.

ضمن التقسيمات الإدارية للإيالات، أي بين الألوية، ولم تكن تسمى لواء/ سنجق مثل حكومة الجبل (جبل الدروز أو جبل لبنان)، وحكومة العمادية في العراق. وسنتوقف عند هذه الحكومات بالتفصيل فيما بعد.

استمرّ استخدام مصطلح «سنجاق بكي = أمير السنجق» حتّى القرن التاسع عشر، حيثُ استبدل المصطلح بـ «متصرف». إلا أن مهمة المتصرف وسلطاته تقلصت، إذ تمّ تجريده من المهام العسكرية، وتم تعيين «قائد» على رأس القوات العسكرية في السناجق تحت اسم (مير لوا)، أي أمير اللواء. وأصبح المتصرف يتبع الوالي، واستقرت وضعية التقسيمات الإدارية بشكل ولاية ـ لواء ـ قضاء ـ ناحية ـ قرية[٣٩].

٣ ـ القضاء والناحية

استخدمت لفظة «ناحية» في اللغة العثمانية في معانٍ مختلفة منها: جهة، طرف، منطقة، ولاية، ديوان وجماعة. ومن الناحية الإدارية استخدمت مصطلحاً للدلالة على منطقة معينة تحددها خصائص جغرافية، أو للدلالة على مجموعة من القرى والمزارع. ولم يكن لبعض النواحي مركز محدد[٤٠].

انقسم السنجق/ اللواء في بداية العهد العثماني في البلاد العربية إلى وحدات إدارية، حملت كل واحدة منها اسم «ناحية». إذ نجد أن دفاتر التحرير تورد النواحي باعتبارها وحدات إدارية، ينقسم إليها اللواء. وأقدم دفتر وردنا في هذا الخصوص هو «الدفتر ذو الرقم ٩٩٨»، العائد إلى سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م). ففيه نجد أن ولاية العرب تنقسم إلى ألوية، وكل لواء ينقسم إلى نواح، وليس إلى أقضية. فعلى سبيل المثال، نجد أن لواء الشام (دمشق) يضم نواحي الغوطة، ومرج، وجبة العسال، والقارا، وبعلبك، والمزة، وشوف الحرادين من البقاع، ناحية كرك نوح النبي (ﷺ)، والحمارة، وشوف البياض، وصيدا، ووادي التيم، والحولة، والزبداني، ووادي برده (بردى)، والوارانى، والبلان، والشعرا، وإقليم الزبيب، ووادي العجم، والحوران، وشوف ابن معن، وغرب بيروت، وجرد بيروت، ومتين (المتن)، وبيروت، وكسروان. كما أنَّ لواء القدس، ضمّ ـ وفق الدفتر نفسه ـ ناحيتين هما: الرملة، والقدس الشريف مع ناحية خليل الرحمن[٤١]. ويرد في الدفتر نفسه، ضمن لواء

---

(٣٩) انظر: بيات، «بكلر بكى وسنجاق بكى،» ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٤٠) Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vol. 6, p. 121.

(٤١) T. C. Basbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999), pp. 286-290.

الموصل «محاسبة قضاء الموصل»(٤٢). والقضاء يعني هنا منطقة نفوذ القاضي داخل اللواء. أما النواحي التابعة للموصل فهي: ناحية عين سفينة، وناحية بكر بك(٤٣). وربما كانت هناك نواح أخرى في هذه الفترة المتقدمة من الحكم العثماني (١٥٣٠م)، عندما كان لواء الموصل تابعاً إلى ولاية ديار بكر، ولم يوردها الدفتر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم انتهاء عملية التحرير فيها.

كما كانت معظم الألوية التي تشكلت منها ولاية بغداد في بداية تشكيل الولاية نواحي تابعة للواء بغداد. فوفق دفتر الإجمال لسنة (٩٥١هـ، ١٥٤٤م)، كانت بغداد تضم ١٨ ناحية هي: الدجيل، والخالص، وقزانية، ومهرود، وطريق خراسان، وشهربان، وزنكاباد، ولورستان، ومندلجين، وجوازر، وسماوات (السماوة)، والرماحية، وخالد، ومالك (وهاتان الناحيتان كانتا مرتبطتين بالرماحية)، وزبيد الجانب الشرقي، وزبيد الجانب الغربي، والحلة (وهذه الناحية نراها في دفتر الإجمال لسنة ٩٧٢هـ لواء)، وكيشه(٤٤).

أما ما يتعلق بالقضاء، فيبدو أن هذا المصطلح لم يكن يستعمل إلا دلالة على المنطقة القضائية التي تقع تحت إدارة القاضي. وهذه المنطقة من الممكن أن تكون جزءاً من لواء، أو تشمل لواء برمته، أو ناحية. هذا يعني أن القضاء لم يكن يستخدم كوحدة إدارية كما جرى عليه الحال في القرن التاسع عشر، حيثُ إنَّ اللواء انقسم إلى أقضية، والقضاء إلى نواح. ونظرة سريعة إلى دفاتر التحرير/ الطابو للألوية المختلفة، تثبت ما ذهبنا إليه. أما ورود بعض المدن تحت اسم القضاء، فلم يكن يعني أكثر من كون المدينة تحت إدارة القاضي، مثل قضاء بيروت وقضاء مندلجين. وهذا الأمر لا يتعارض مع مهام القاضي. وإذا أخذنا القضاء بصفته وحدة قضائية، نجد أن أكبر مسؤول فيه هو القاضي، لا سيما في الأقضية الواقعة خارج مركز اللواء. إلا أن مهام القاضي كانت تتجاوز الجانب الإداري. والمهمة الأساسية للقاضي كما هو معروف ـ النظر في جميع المعاملات الشرعيّة والقانونية، وحل الخلافات الناشئة بين الأهالي، إلا أنه كان مفوضاً من قبل السلطان للنظر في الأمور الإدارية، والمالية، والعسكرية، والبلدية داخل القضاء. وبهذا اجتمعت السلطتان القضائية والتنفيذية في يد القاضي. وكان القضاة يتم تعيينهم أو عزلهم من قبل قاضي العسكر. وكانوا يغطون نفقاتهم

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٨٨.

(٤٤) Tahir Aydogmus, XVI: Yuzyilda Bagdad Tarihi, VIII: Turk Tarihi Kongresi (Ankara: [n. pb.], 1976), vol. II (Ankara: [n. pb.], 1981).

بالرسوم التي يأخذونها من الأهالي لقاء الأعمال التي يقومون بها. وكان أهل العرف ـ أي منتسبو الدولة ـ في منطقة نفوذ القاضي، تحت مراقبة القاضي. كما كان تنفيذ خدمات البلدية، كتثبيت الأسعار ومراقبتها، وتفتيش أصحاب المحلات، من الأمور الداخلة ضمن مهام القاضي. وفضلاً عن كل ذلك، كان القاضي مسؤولاً عن استتباب الأمن والنظام في منطقة نفوذه. وكان يستعين في تحقيق هذه الأمور بالصوباشي، والعسس، والمحتسب(٤٥). أو ينوب عنه نائب بغية تسيير الأمور العدلية والإدارية فيها، ولهذا كان النائب يعدّ أهم موظف في الناحية. واعتباراً من أواخر القرن السادس عشر كان أمراء السناجق يرسلون صوباشيين لتأمين النظام في النواحي، وذلك في الأماكن غير الخاضعة لسباهي التيمار(٤٦).

وفضلاً عن هذا، كانت بعض النواحي تدار من قبل زعامات محلية أطلق عليها اسم «مقدمين»، كمقدم كسروان، ومقدم ناحية البقاع، ومقدم ناحية الغرب، ومقدم دار اللخم (كذا) في لبنان(٤٧). والمقدم مهمة دون وظيفة أمير السنجق، ولكنها أرفع من المشيخة العشائرية(٤٨)، أي أن هذه النواحي كانت دون مستوى السناجق.

٤ ـ الصوباشي

صوباشي أو بالأحرى «سو ـ باشى» لفظة تركية متكونة من مقطعين، تعني قائد الجيش، كان يضطلع بمهام عديدة في الولايات منها تأمين الأمن والنظام في منطقة نفوذ البكلربكي وأمير السنجق، أي أنّه كان بمثابة رئيس شرطة، ولهذا كان يتمتع بموقع خاص في الإدارة. وكان تعيين الصوباشي يتم من قبل مركز الدولة مباشرة، وذلك حتّى النصف الأول من القرن السادس عشر. إلا أنّه أصبح فيما بعد يعين من قبل البكلربكي أو أمير السنجق.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الصوباشية ـ كوظيفة ـ لم تكن مؤسسة خاصة بالمدن فقط، فالأراضي الداخلة ضمن حدود السنجق اتبع فيها تقسيم متداخل مع بعضه البعض، فمن جهة احتلت دوائر القضاء قسماً منها، ومن جهة أخرى انقسمت إلى

---

(٤٥) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 581; Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» vol. 6, p. 86; Yücel, «Osmanli Imparatorlugunda Desantralizasyona Dair Genel Gözlemler,» p. 667; Ismet Miroglu, *Kemah Sancagi ve Erzican Kazasi, 1520-1566* (Ankara: TTK, 1990), pp. 27-28, and Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vol. 6, pp. 119-120.

(٤٦) Unal, Ibid., vol. 6, p. 121, and M. Tayyip Gökbilgin, «Nahiye,» in: *Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 9, p. 38.

(٤٧) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 949.

(٤٨) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣١٤.

صوباشيات. وكان أمير السنجق يعين أحد رجالاته في كل من الصوباشيات الواقعة ضمن سنجقه. وفي هذا الصدد كان يتم تعيين صوباشي واحد في المدينة ذات الكثافة السكانية[٤٩]. وطبقاً لما ورد في قانون الفاتح، فإن صوباشيي الميري ينظرون في شؤون الاحتساب في المدن، ويقع تحت مسؤوليتهم التفتيش لتأمين النظافة في الأسواق والأحياء، وإعمار الطرقات. وكذلك القيام بالدورية مع رئيس العسس في الليل، للتفتيش والتحري عن كل ما من شأنه أن يخل بالأمن العام. وباختصار كان مكلفاً بالنظر في شؤون البلدية، والدرك، وتأمين النظام في المدن والقصبات. وكان يتولى مهامه تحت إمرة القاضي.

وكانت الصوباشية الجهة التي تقوم بتطبيق القرارات التي يتخذها القاضي في مجلس الشرع/ المحكمة، وتطبق العقوبات، بما في ذلك اعتقال وحبس كل من يصدر الحكم بحقهم، أو اعتقال كل من يخل بالأمن والنظام، والإشراف على السجون، وجمع الرسوم المتعلقة بالعقوبات.

وكان أمراء السناجق يعينون في كل ناحية تشكل وحدة إدارية «طوبراق صوباشيسي = صوباشي الأرض»، أما في القرى فيرسلون إليها «كويْ صوباشيسي = صوباشي القرية». وكان هؤلاء الصوباشيون يقومون بتأمين الأمن والنظام في مناطقهم باسم أمير السنجق، ولكن تحت إمرة قاضي القضاء. وكانت الوظيفة الأساسية لهم فضلاً عن تأمين الأمن، جمع الضرائب الداخلة ضمن نطاق رسوم البادهوا، وهي الجرم والجناية، النيابة ورسم العروس. وفي التيمارات/ الإقطاعات الحرة (سربست تيمارلر)، كان صاحب الإقطاع هو الذي يقوم بتعيين الصوباشي، إذ إنَّ تأمين الأمن والنظام في هذه الأماكن كان من مسؤولية أصحاب هذه الإقطاعات[٥٠].

٥ ـ المتسلم

مصطلح يستخدم للدلالة على من ينوب عن البكلربكي وأمير السنجق في إدارة السنجق/ اللواء. وكان معظم الوزراء وأصحاب الوظائف الرفيعة كالبكلربكيين ينيبون عنهم في مهامهم متسلمين، وذلك عند مشاركتهم في الحملات العسكرية. ويقوم المتسلمون بجمع (عائداتهم المالية)، وإرسالها إليهم وإدارة المنطقة الداخلة ضمن

---

(٤٩) Yücel, «Osmanli Imparatorlugunda Desantralizasyona Dair Genel Gözlemler,» pp. 666-667; Miroglu, *Kemah Sancagi ve Erzican Kazasi, 1520-1566*, p. 29, and Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vol. 6, p. 121.

(٥٠) Yücel Özkaya, *XVIII.Yüzyilda Osmanli Kurumlari ve Osmanli Toplum Yaşantisi* (Ankara: Kültür Bakanligi Yayinlari, 1985), pp. 202-203.

نفوذهم[٥١]. كما كان الأمراء المعينون في الولايات أو السناجق يرسلون متسلمين قبل توجههم إليها، وذلك لإجراء الترتيبات اللازمة فيها. كما كان الولاة وأمراء السناجق، الذين يكونون في مهمة في مركز الدولة، يتركون في أماكنهم متسلمين في إدارة الإيالة أو السنجق. وفضلاً عن هذا، فإن الباشوات الذين يتصرفون بأكثر من سنجق، أو الأمراء (بكلربكي أو أمير السنجق أو أمير الحج) الذين يعهد إليهم بأكثر من سنجق بطريقة الأربالق ـ كما سنرى ـ كانوا يبعثون إلى هذه السناجق متسلمين نيابة عنهم لإدارتها.

وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة محددة للتعيين في المتسلمية، إلا أنه كان يتم اختيار المتسلمين بشكل خاص من أعيان الولاية والمتنفذين فيها، لأن المهام التي يقوم بها المتسلم كجمع الضرائب وتسيير دفة الإدارة، كانت تحتاج إلى كادر واسع. وإذا ما تمّ التعيين من خارج المنطقة، فإنه لا يمكن توفير الكادر اللازم خلال مدة قصيرة. وكان يراعى عند تعيين المتسلم أن يكون شخصاً مرغوباً فيه من قبل الأهالي، وأن يكون ذا شخصية قوية، وقادراً على جمع العائدات المالية للمتصرف، وتأديب الأشقياء، وحماية الأهالي من شرورهم[٥٢]. ويقوم البكلربكي أو أمير السنجق عند تعيينهم متسلماً، بعرض الأمر على مركز الدولة. وبعد إتمام إجراءات التعيين يبلغون الأمر لكبار الموظفين في المنطقة، كالقاضي، والصوباشي، والكتخدا، وأعيان الولاية. وعند تعيين المتسلمين، كان يتم تحديد مدة بقائهم في الوظيفة، غير أن بعضاً منهم كانوا يحافظون على وظيفتهم، حتى بعد تغيير الولاة. وكانت العوائل المحلية التي تحصل على وظيفة المتسلمية تحافظ عليها بين أفرادها مدة طويلة، الأمر الذي أدّى إلى تقويتهم بمرور الزمن، فجمعوا ثروات هائلة. وكان قسماً منهم يلجأون إلى جمع (التكاليف الشاقة)، وتلقي الرشى، والقيام بأعمال غير شرعية، فيزيدون من ثرواتهم، ولم يكونوا يكتفون بما يخصص لهم من أجور شهرية. ولهذا نجد أن الأهالي كانوا يقومون بتقديم شكاواهم إلى المركز، طالبين عزل ومعاقبة المسيئين من هؤلاء المتسلمين. وعلى الرغم من أن الدولة ذهبت إلى تعيين المتسلمين من المركز، بخاصة بعد أن ازداد عدد المتسلمين في الولايات المختلفة، إلا أن المشاكل التي رافقت أعمال هؤلاء المتسلمين استمرّت، فحاولت الدولة إجراء إصلاحات في المتسلمية، إلا أنها لم تنجح في ذلك فحولت وظائفهم إلى المحصلين[٥٣].

أوردت المصادر التاريخية أمثلة مختلفة عن إنابة الولاة أو أمراء السناجق لمتسلمين

---

(٥١) Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 2, p. 639.

(٥٢) Özkaya, Ibid., pp. 196-198.

(٥٣) Ipşirli, «Klasik Dönem Osmanli Devleti Teşkilati,» p. 236.

لإدارة الولايات أو الألوية باسمهم، فعندما تولى حسن باشا وبعده إبنه أحمد باشا ولاية البصرة إلى جانب ولاية بغداد، أقاما في بغداد وأدارا البصرة بواسطة متسلم من مماليكهما[٥٤]. وفي سنة ١٠٦٧هـ وجهت إيالة الشام إلى الوزير مرتضى باشا، وعندما وصل متسلمه إلى الشام، ثار الأهالي معترضين على التعيين، وطالبوا بتغييره، فلبت الدولة مطلبهم، إذ قامت بالعدول عن هذا التعيين، وعهدت بالولاية إلى الوزير أحمد باشا[٥٥]. كما إنَّ أهالي حلب طردوا متسلم أحمد باشا من حلب، بعد اعتراضهم على تعيينه والياً، وأدى ذلك إلى وقوع المصادمات مع أتباع الوالي، إلى أن تدخلت الدولة، وألغت قرار التعيين، وعهدت بإيالة حلب إلى مرتضى باشا (١٦٥٤م)[٥٦].

وشاعت وظيفة المتسلمية في الولايات المختلفة في القرن الثامن عشر الميلادي، قياساً إلى القرن السابع عشر، لا سيما بعد أن شاع توجيه الألوية بطريقة الأربالق.

٦ ـ ويوه ده (Woywoda)

استخدم مصطلح ويوه ده لأول مرة كلقب أطلقته الدولة العثمانية على أمراء البغدان والأفلاق في البلقان، ضمن تشكيلاتها الإدارية. إلا أن مدلول هذا المصطلح توسع فيما بعد، ليكون له مدلولات أخرى، لا علاقة لها بويوه دات البلقان. إذ أطلق على الأشخاص الذين يتولون تحصيل الضرائب باسم الذين يتصرفون بالتيمارات الحرة (سربست تيمارلر)، ويقومون في الوقت نفسه بتأمين النظام في القرى باسم صاحب التيمار.

وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر تمّ تحويل بعض السناجق إلى (خاص)، عهد بها إلى ويوه دات يتمتعون بصلاحيات أمير السنجق. وكانت هذه السناجق يعهد بها عادة إلى كبار رجال الدولة، ينوب عنهم في جمع ضرائبها وإدارتها ويوه دات من قبلهم، يمثلونهم فيها[٥٧].

ويذكر الباحث التركي باك آلين أن الويوه ده وية (باعتبارها مؤسسة) بدأت عند العثمانيين في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إذ قام ولاة الإيالات وأمراء السناجق بتعيين أحد منتسبي حاشيتهم أو أحد الوجهاء المحليين

---

(٥٤) Hartman, Besim Darkut and M. Tayyip Gökbilgin, «Basra,» in: *Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 2, p. 324.

(٥٥) آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ٦٧.

(٥٦) مصطفى نعيما، **تاريخ**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨١-١٢٨٣)، ج ٦، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٥٧) Özkaya, *XVIII. Yüzyilda Osmanli Kurumlari ve Osmanli Toplum Yaşantisi*, pp. 200-202, and Kiliç, *XVIII. Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, pp. 29-30.

برغبة الأهالي، وذلك في النواحي التابعة لإيالاتهم أو سناجقهم، وكان هؤلاء الويوه دات يتلقون الأوامر من المركز من قلم خزينة المقاطعات، الأمر الذي يدلّ على أن المهمة الأساسية لهم على علاقة بالضرائب وجمعها، لكن توسعت مهامهم بمرور الزمن لتشمل أيضاً مهمة المسؤولية الإدارية للناحية(٥٨).

والمعروف أن نظام الالتزام بدأ بالتطور في الدولة العثمانية اعتباراً من مطلع القرن السابع عشر. وقد شاعت الويوه ده وية في هذا النظام، إذ قام ولاة الإيالات والمتصرفين على السناجق بتعيين أحد رجالاتهم أو أحد وجهاء المنطقة ويوه ده، في النواحي التابعة إلى الإيالة والسناجق. وبعد إعلان التنظيمات ألغيت الويوه ده وية، وبدئ بتعيين قائممقامين في الأقضية، ومديري الناحية في النواحي(٥٩).

أما الفرق بين الويوه ده والصوباشي، فهو أن الأول كان من الممكن أن يعين من بين وجهاء المنطقة، ومهامه كانت محددة بجمع الضرائب بالدرجة الأولى والإدارة، ويتم تعيينه في المناطق المتبع فيها نظام الالتزام. أما الصوباشي، فإنه يتمتع بصلاحيات واسعة ويمكن تعيينه في مختلف النواحي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الولايات انفردت باستخدام وحدات إدارية فيها، لا نجدها في الولايات الأخرى، كمشيخة العرب، والكشاف في مصر، والدايات في تونس والجزائر وطرابلس، وأمير الوطن في تونس، وشرافة مكة المكرمة، ومشيخة الحرم المكي، ومشيخة الحرم المدني، . . . إلخ. وسنتوقف عند كل وظيفة من هذه الوظائف في الولايات التي انفردت بها.

٧ ـ العسس

وكان تحت إمرة الصوباشي قوة أمنية، تتشكل من رئيس العسس وكتخدا العسس والعسس، ووظيفتهم الأساسية حراسة الأسواق ليلاً. وكانوا يتحملون مسؤولية السرقات عند عدم إلقائهم القبض على اللصوص، فيضطرون إلى دفع أثمان الأشياء المسروقة. كما كان الصوباشي يعتمد عليهم في جمع الضرائب وموارد بعض المقاطعات داخل المدن.

وكان يتم اختيار العسس بشكل عام من بين الذين يحظون بثقة أصحاب الدكاكين في المدن، ولهذا كانوا يتلقون أجوراً محددة من أصحاب هذه الدكاكين(٦٠).

---

(٥٨) Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 3, p. 598.

(٥٩) *Rehber Ansiklopedisi I-XX* (Istanbul: [n. pb.], 1994), vol. XX, p. 126.

(٦٠) Miroglu, *Kemah Sancagi ve Erzican Kazasi, 1520-1566*, pp. 29-32.

٨ ـ المحتسب

ومن الوظائف المرتبطة بمهام القاضي وظيفة الاحتساب (أي الحسبة)، ويتولاها المحتسب. وكان المحتسب مكلفاً بتنظيم الحياة الصناعية والتجارية للمجتمع، ومراقبتها تحت إمرة القاضي، والوظيفة الأساسية له هي تسعير المواد الداخلة إلى الأسواق، وتأمين التقيد بها من قبل الباعة، ومتابعة حالات الاحتكار، ومعاقبة المحتكرين، ومراقبة التجار الذين يبيعون مواداً فاسدة ورديئة أو المتلاعبين بالوزن ومعاقبتهم. وكان المحتسب يقوم بجمع رسوم الاحتساب التي كانت تفرض على ما يباع في الأسواق من أموال، كما كان يفرض الغرامات على الباعة المخالفين[٦١].

٩ ـ الأعيان

استخدم مصطلح الأعيان عند العثمانيين للدلالة على مجلس الشيوخ وأعضائه أيضاً. كما استخدم للدلالة على وجهاء وأشراف القوم، أي الأشخاص أصحاب الجاه، والمنزلة، والنسب الرفيع في نظر الأهالي، مثل: أعيان الولاية، وأعيان البلدة، وأعيان المحلة، وأعيان القرية. وينسجم استخدامه في هذا الصدد مع استخدامه في اللغة العربية، مثل: أعيان قريش. وفي إطار التسمية الأخيرة أطلق المصطلح على فئة نشأت من عوائل الأشراف المحليين في أماكن مختلفة من الدولة العثمانية، وعلى وجه الخصوص، اعتباراً من القرن الثامن عشر.

وأطلق المصطلح ـ كما يرد في الوثائق ـ على الوالي، وأمير السنجق، والمتسلم والويوده (Woywoda)، والمحصل، والزعامات المحلية، كما عدّ من الأعيان منتسبو صنف العلمية (المؤسسة الدينيّة الإسلامية)، كالقاضي، والمفتي، والمدرس (في المدارس الدينيّة)، والسيد، وشيخ الطريقة، وقائد الإنكشارية، ومتقدمي الأصناف، والملتزمين. وكان يطلق على كل هؤلاء اسم: أعيان الولاية.

وشهدت البلدات والمدن مجلساً للأعيان، يتم انتخاب أعضائه من وجوه المنطقة. وكانت سلطات الأعيان في المجتمع في بداية الأمر محدودة لا تتجاوز المنطقة التي يقيمون فيها. ولكن بعد أن شهدت إدارة الدولة في بعض المناطق تردياً وضعفاً في أدائها، لا سيما في النصف الثاني من القرن السادس عشر، اكتسب الأعيان شيئاً فشيئاً أهمية، إذ غدوا حلقة وصل بين الأهالي والدولة، وأصبحت لهم مهام مثل تأمين الاحتياجات المحلية المختلفة، وتنفيذ الأعمال المتعلقة بتولية الأوقاف، والنظر فيها، وتسعير السلع، وتحديد أوقات جباية بعض الضرائب، وعرض مطالب الأهالي

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٠، و Ergenç, «Bursa,» pp. 160-163.

على الحكومة المركزية في إستانبول، مثل عزل الإداريين السيئين. وكان باش أعيان (رئيس الأعيان) يجتمع مع مسؤولي الدولة في منطقته بصفته وكيل الأهالي، وذلك للتباحث معهم في المسائل المتعلقة بمناطقهم، وإيجاد الحلول لها.

وتعزز وضع الأعيان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وازدادت ثرواتهم، وذلك بعد مساهمتهم بعملية الالتزام، ومنحهم القروض للفلاحين، فزاد بذلك حجم الأراضي التي يتصرفون بها، الأمر الذي أدّى إلى ربط الأهالي بهم بحال من التبعية. وبلغوا بالتالي حداً لا يمكن الاستغناء عنهم في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية في مناطقهم. فلا غرو إذن أن تمنحهم الدولة صلاحيات إدارية في هذه المناطق، بل تمّ اختيار الويوه دات والمتسلمين من بينهم.

واستغل الأعيان الظروف التي مرت بها الدولة العثمانية، بعد تعرضها لأزمة مالية إثر حصار فيينا سنة ١٦٨٢م، لا سيما بعد أن لجأت إلى منح المقاطعات بطريقة الالتزام وفق نظام المالكانة مدى العمر، فأمّنوا بفضل تطبيق هذا النظام حقّ الانتفاع من مصادر الموارد في مناطقهم، ونالوا بعض الصلاحيات الحكومية. وقاموا بجباية الضرائب، ونجح بعضهم في الحصول على بعض المناصب الرفيعة كالبكلربكية وإمارة السنجق.

وازداد نفوذ الأعيان بشكل كبير في أواسط القرن الثامن عشر في الولايات المختلفة، بخاصة في الأماكن التي شهدت ضعف سلطة الحكومة، فأنيطت بهم مهام مختلفة، كتوفير الأموال اللازمة للمدينة، وتحديد الأسعار، والقبض على العصاة ومعاقبتهم، وتأمين الجنود للجيش وتغطية نفقاتهم، وتوفير الحيوانات لنقل المعدات للجيش، وجباية الضرائب وموارد المقاطعات، . . . إلخ. فملأ الأعيان كل ذلك الفراغ الذي خلفه غياب السلطة الفعلية في الولايات، فشارك في ذلك الزعامات والأسر الإقطاعية، وانتشروا في معظم أرجاء الدولة مثل آل العظم في بلاد الشام، وآل بابان في العراق.

وكان السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) يرى في الأعيان عقبة أمام إصلاحاته، فسعى إلى إنهاء نفوذهم في الولايات، مستهدفاً من وراء ذلك تحقيق السياسة المركزية في الدولة. وإثر تطبيق الإدارة المركزية فقد الأعيان سلطاتهم الإدارية والعسكرية. غير أن الكثير منهم حافظوا على نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع، فواصلوا أعمال (الالتزام). وخلال عهد التنظيمات قامت الدولة بمنح المهام التي كان يقوم بها الأعيان إلى المؤسسات المستحدثة في هذا العهد.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة في القضاء على الأعيان، إلا أن

هؤلاء واصلوا نفوذهم من خلال المجالس الإدارية التي كانوا يمثلون فيها، وكذلك من خلال المحاكم واللجان، ونجحوا في التفاهم والانسجام مع موظفي الدولة. ففي نظام الطابو الصادر سنة ١٨٤٧م، وقانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨، استغلوا الثغرات الواردة فيهما، ونجحوا في امتلاك الأراضي التي كانت تحت تصرفهم، وتسجيلها بأسمائهم[٦٢].

١٠ ـ القرية والفلاح والسباهي

الفلاح هو من يتصرف بقطعة الأرض التي تؤمن معيشة عائلة واحدة، ويطلق عليها (العائلة) اسم «جفت». والجفت لفظة تركية تعني الزوج، وليس المقصود بالزوج هنا رجل وامرأة، بل زوج من الثيران، باعتبار أن المحراث الذي يستخدمه الفلاح يجره زوج منها. وكان الفلاح ملزماً بدفع «عُشر» ما ينتجه، والذي يسمى «جفت آقجة سي = آقجة الجفت»، أو بدفع «الاسبنجة» أي حقّ الخضوع أو أداء الضريبة الشخصيّة، المسماة «حقّ الجفت» إلى صاحب الأرض، أي صاحب التيمار (السباهي). وكان عليه زراعة أرضه، ولا يحقّ له تركها. أما السباهي فكان يأخذ الضرائب المخصصة له ويتصرف بها، مقابل هذا كان عليه إعداد مقاتلين (جبه لو) في تيماره، وتجهيزهم تجهيزاً عسكرياً كاملاً، والمساهمة بهم في الحملات العسكرية، تحت إمرة البكلربكي، والمحافظة على الأمن والنظام في القرية أو المنطقة التي يقيم فيها.

وفي قرى الزعامات التي تكون «إجماللو»[٦٣]، لا يحقّ للبكلربكي، وأمراء السناجق، والمتسلمين، وأمراء الآلاي، والعسكريين الآخرين، والأمناء، والناظرين، والموظفين الآخرين، التدخل في شؤونها، بل كان صوباشي ذلك المكان هو الذي يشرف عليها، إذ كان يجمع الرسوم الداخلة ضمن رسوم «الباد هوا».

والمعروف أن رقبة الأرض في الدولة العثمانية كانت تعود للدولة، ولكن بدءاً من أوائل القرن السابع عشر بدئ بإقامة المزارع الخاصة، خلافاً لهذا القانون. وعلى

---

(٦٢) Ozcan Mert, «Ayan,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 4 (1991), pp. 195-198; Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 1, pp. 120-123; Mithat Sertoglu, *Osmanli Tarih Lugati* (Istanbul: [n. pb.], 1997), p. 25, and *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, Sabah Yayinlari, 24 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1992), vol. 2, p. 373.

وللمزيد من المعلومات عن الأعيان، انظر: فاضل بيات، «الأعيان،» **البيان**، السنة ٢، العدد ٤ (٢٠٠٠)، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٥.

(٦٣) «إجماللو زعامت» هي التيمارات المسجلة في دفاتر الاجمال بريع مقداره عشرون ألف آقجة وأكثر. انظر: Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 2, p. 24.

الرغم من أن الدولة سعت إلى القضاء على هذه التجاوزات، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك بشكل كلي. وازدادت هذه التجاوزات في القرن الثامن عشر، حتى أصبحت العوائل المحلية المتنفذة تمتلك مزارع كبيرة(٦٤).

ثانياً: الأساليب الإدارية العثمانية وتطبيقاتها في الإيالات العربية

من المعروف أن الدولة العثمانية بدأت في بداية أمرها بقيام عشيرة (قايي) الغزية ـ التركية بتأسيس إمارة صغيرة لها في الأناضول. وتطورت هذه الإمارة/ الدولة بمرور الزمن، وأصبحت لها نظم مختلفة، وتنوع نمط إدارتها. والدولة التي تأسست على النمط الشرقي، ما لبثت أن تطورت بعد التوسع الذي شهدته، أي بعد انتشارها في القارات الثلاث: آسيا، أوروبا، وأفريقيا. وضمت كيانات سياسية واجتماعية ذات نظم وتقاليد مختلفة. فكان لزاماً على القائمين بشؤونها أن يعيدوا النظر في نظمها وأساليبها المختلفة، لتتماشى مع الواقع الذي كانت تعيشه هذه الكيانات، فشرّعوا قوانين، وأقاموا مؤسسات مدنية محل التقاليد القبلية.

وكانت الدولة العثمانية تمتلك سلطة مركزية قوية من الناحية النظرية، وهذه حقيقة لا يمكن التشكيك فيها، غير أن هذا الوضع لم يبق على النمط نفسه في كل الظروف والأوقات، بل اتبع مساقات تاريخية مختلفة. ولكن نجد أحياناً بروز إدارة غير مركزية هنا وهناك، تتناقض مع هذا الإطار النظري(٦٥). فحتى القرن الثامن عشر تحكمت في الدولة بنية قوية من حيثُ السيطرة المركزية. أما المرحلة الممتدة من بداية القرن الثامن عشر وحتى تحكم السلطان محمود الثاني بالإدارة، فقد غلبت عليها سمات عدم المركزية. وقد بذل السلطان محمود الثاني جهوداً كبيرة لتجسيد السلطة المركزية من جديد، وتحطيم نفوذ الأعيان. وقد نجح إلى حدّ كبير في هذا الأمر، وذلك بفضل الجيش الجديد الذي أقامه(٦٦). ولكن ينبغي أن نذكر أن السلطة المركزية لم تتحقق في المناطق غير المتحضرة، إلا ما ندر، بل ظلّ الولاء المطلق للعشائر فيها، ولزعمائها الذين قلّما تقيدوا بالأوامر الصادرة من الدولة.

لم تستخدم الدولة العثمانية نمطاً إدارياً واحداً في إدارة جميع الممالك والأقاليم والأقوام، التي دخلت تحت نفوذها، على مدى العهود التي مرت بها، بل اتبعت

(٦٤) Özkaya, *XVIII.Yüzyilda Osmanli Kurumlari ve Osmanli Toplum Yaşantisi*, pp. 24-25.

(٦٥) Yücel, «Osmanli Imparatorlugunda Desantralizasyona Dair Genel Gözlemler,» pp. 65-708.

(٦٦) Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vols. 3 and 6.

أساليب إدارية متنوعة تنسجم مع خصوصيات هذه الأماكن وأهاليها. وفي ضوء الوثائق المتيسرة لدينا، يمكننا جمع الأساليب الإدارية المتبعة في الإيالات العربية فيما يلي. وسنحاول تقديم أمثلة(٦٧) مختلفة لتطبيقاتها في الإيالات المختلفة:

١ ـ الإدارة بأسلوب الخاص والزعامة والتيمار

ويطلق على هذا الأسلوب اختصاراً اسم «التيمار» أيضاً، باعتبار أن التيمارات تشكل الجزء الأكبر من الاقطاعات في الدولة العثمانية. وقد طبق هذا الأسلوب في الإيالات التي خضعت لعملية التحرير.

كان العثمانيون يقومون بعد إدخالهم إحدى المناطق تحت حكمهم بإجراء إحصاء شامل فيها، وأطلق على عملية الإحصاء هذه اسم «التحرير». وكانت هذه العملية ضرورية لمعرفة الطاقات البشرية، والمادية، والمالية، للبلاد. وهي ضرورية كذلك لتوزيع التيمارات، وذلك في عهد كانت الدولة مترامية الأطراف، لا يمكن فرض إدارة مركزية صارمة فيها. وكانت عملية التحرير تجري مرة كل ثلاثين سنة، وذلك بسبب تغير الأجيال، أو عندما تتغير الأوضاع، فلا تتطابق معطيات الدفتر الذي دونت فيه نتائج التحرير مع الواقع، أو عند تعرض نظام التيمار إلى الاختلال. أما الفوائد التي كانت تؤمنها هذه العملية للدولة، فمن الممكن جمعها بما يلي:

أ ـ التحكم بأمور التيمار وتنظيمها.

ب ـ تشغيل نظام الإيالة بشكل منتظم ومراقبته، وقد تمّ نتيجة لعمليات التحرير تنظيم قانوننامة خاصة لكل منطقة، تنسجم مع وضعها العام.

ج ـ إعمار الأماكن غير الآهلة بالسكان وتهيئتها للإسكان.

د ـ إقامة النظام العثماني في الأماكن المفتوحة.

هـ ـ حلّ الخلافات التي قد تحدث بين المتصرفين بالأراضي.

و ـ تأمين استفادة الخزينة المركزية من الموارد الزائدة عن حاجة المنطقة، وكذلك من الأماكن الباقية خارج الدفتر، أي غير المسجلة.

ز ـ إقامة قوات خاصة مجهزة تجهيزاً كاملاً في مختلف مناطق الدولة، وسوقها للحملات العسكرية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من دون أن تتحمل الدولة نفقاتها.

---

(٦٧) يلاحظ أن قسماً من الأمثلة المقدمة مع بعض الأساليب سيتكرر هنا مع ما يرد في التقسيمات الإدارية للإيالات العربية وقد اضطررت إلى تثبيت هذه الأمثلة هنا لاستكمال الموضوع.

وكان التحرير يتم بمسح الأراضي، وإحصاء السكان، وتقدير الضرائب التي تجبى منهم، والتفاصيل المتعلقة بها، مع ذكر أسماء المكلفين بدفعها. ويدوّن كل ذلك في دفتر يطلق عليه اسم «دفتر المفصل». وكان المشرف على عملية التحرير يطلق عليه اسم «دفتر أميني = أمين الدفتر» أو «محرر الولاية». وكان مكلفاً في الوقت نفسه بتلخيص دفتر المفصل في دفتر جديد يسمى «دفتر الإجمال»، وذلك من أجل تمييز أنواع الجبايات، بحسب الجهة المخصصة لها. إذ يقوم بتحديد ما يعود منها للسلطان أو الخزانة الميرية (خزانة الدولة) أو للأوقاف، ويقسم الباقي بين الأمراء، وأصحاب الزعامات، وأرباب التيمار. إذ تحدد حصة كل واحد منهم مع المكان الذي خصصت (هذه الحصة) له. ولا يتضمن دفتر الإجمال سوى اسم صاحب الحقّ وأسماء الأماكن التي يمكنه من جباية ما خصص له منها. ولا ترد في دفتر الإجمال أسماء السكان أو أعدادهم، بل يكتفى بتسجيل مجموع ما يتم من جباية، من الضرائب المفروضة على كل وحدة سكنية، من بلدة، أو قرية، أو مزرعة، أو كل وحدة بدوية قبلية من جماعات، أو طوائف، أو عشائر.

ويرد في دفتر المفصل ما يتعلق بالأوقاف بشكل مطول نسبياً، بينما يقتصر دفتر الإجمال على ذكره بإيجاز. وإذا كان مقدار الأوقاف في أحد السناجق كبيراً، ويصعب أن يستوعبه دفتر المفصل، كما هو الحال في إستانبول، وآدنه، وحلب، ودمشق، والقدس، وبغداد، فيخصص لها دفتر خاص يسمى دفتر الأوقاف. وهو يدخل ضمن إطار دفتر المفصل.

وفي عهد القانوني تمّ إحصاء البلاد، وطلب السلطان أن يتم تلخيص محتويات الدفاتر كلها، لإجراء إحصاء عام للدولة ومجموع عدد السكان ومعرفة مقدار الضرائب، وذلك لمعرفة الطاقات البشرية والاقتصادية للبلاد. ونظم بذلك نوع فريد من دفاتر الإجمال، دوّن فيها عدد السكان وحاصل ضرائب كل وحدة سكنية مع إجمالي عدد السكان المكلفين بدفع الضرائب، من دون ذكر أسمائهم.

وانحصر تدوين أسماء الناس في دفاتر المفصل فيمن يستطيع دفع الضرائب بصفته عاملاً أو كاسباً. وهؤلاء هم أرباب الأسر (خانة بالتركية)، مع قليل من العزاب الذين في سِنّ يقدرون على العمل، فيذكرهم الدفتر على أنهم «مجردون». إذ استخدم مصطلح «مجرد» بمعنى أعزب. كما يتضمن هذا النوع من الدفاتر أسماء المعفيين من كل أنواع الضرائب أو من بعضها فقط، ويطلق عليهم اسم «خانه ءِ غير عوارض»، أي الأسر غير المشمولة بالعوارض كالإمام، والمؤذن، والخطيب، والقاضي، والسيد، والسباهي، أو ابن السباهي، والعامل، وما إلى ذلك. ويدون في هذا الدفتر مقدار

الخواص السلطانية وخواص أمراء السناجق والزعامات والتيمارات(٦٨).

وكان أمين الدفتر عندما يقوم بتحرير منطقة من المناطق يرافقه قاضي المنطقة ليساعده في مهمته، ويراقب عمله في الوقت نفسه. وكان القضاة يحرصون على عدم بقاء أي مصدر للموارد خارج التدوين في الدفاتر. وكان يتم تنظيم نسختين من كل دفتر من دفاتر الإجمال والمفصل في مركز الدولة، وترسل نسخة منهما إلى الإيالة التي يعود إليها، وذلك بعد وضع طغراء السلطان عليها، أي إقراره بشكل رسمي. وعندما يتم تغيير تبعية لواء من إيالة إلى أخرى، يتم إرسال دفتر ذلك السنجق إلى الإيالة الجديدة. وعندما يراد إجراء عملية تحرير جديدة في منطقة ما، فإن أمين الدفتر يأخذ معه إلى المنطقة الدفتر القديم المتعلق بها، ويتخذ هذا الدفتر أساساً، وتتم الإشارة لكل تغير أو إضافة في الدفتر الجديد. وكان الدفتر القديم يحمل في العثمانية اسم «دفتر عتيق»، والجديد «دفتر جديد»(٦٩).

كانت الدولة العثمانية بعد إخضاعها أي منطقة تحت نفوذها تحدد الأسلوب الذي تتبعه في إدارتها. فبعد إتمام عمليات الفتح وإقرار أسلوب الخاص والزعامة والتيمار في منطقة ما، يتم احتساب الوارد العشري فيها على الوجه الآتي: لو فرضنا أن الوارد العشري لأحد السناجق/ الألوية هو ١٠٠ يوك(٧٠) آقجة (مئة × مئة ألف = عشرة ملايين آقجة)، وأن هذا السنجق يتضمن كل أنواع الإقطاعات، فيتم توزيع الوارد على النحو الآتي:

- ٢٠ يوك خاص (٢٠ × مئة ألف)
- ١٠ يوكات زعامة (١٠ × مئة ألف)
- ١٤٠ يوك تيمار (١٤٠ × مئة ألف)
- ٢٠ يوك وقف (٢٠ × مئة ألف)
- ١٠ يوكات أوجاقلق (١٠ × مئة ألف)

---

(٦٨) خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني** (استانبول: إرسيكا، ٢٠٠٠)، ص ٥٥ ـ ٥٧، و Sertoglu, *Osmanli Tarih Lugati*, p. 325.

(٦٩) Erhan Afyoncu, «Osmanli Develeti'nde Tahrir Sistemi,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 6, pp. 311-314.

وللاستزادة في موضوع التحرير، انظر: M. Mehdi Ilhan, «Tahrir Faaliyeti ve Bu Faaliyet Esnasinda Karsilasilan Guclukler,» *Ata Dergisi*, vol. 7 (Konya 1997), pp. 85-103.

(٧٠) «يوك»: استخدم عند العثمانيين باعتباره رمزاً للدلالة على رقم مئة ألف ويتم التعبير عن الأرقام الكبيرة بمضاعفاته. فعشرة يوكات تقابل مليون، وخمسون يوكا يقابل خمسة ملايين.

ويمكن بيان أوصاف كل ذلك على الوجه الآتي:

ـ يسمى الإقطاع الذي يكون وارده المسجل أكثر من مئة ألف آقجة «خاصاً»، وهو يمنح إلى السلاطين، والوزراء، والبكلربكيين، وأمراء السناجق، وغيرهم. وكان على صاحب الخاص إعداد «جبه لو»[٧١] أي جندي خيال واحد عن كل خمسة آلاف آقجة من وارد الخاص. ولهذا فإن البكلربكي الذي يمتلك خاصاً وارده عشرة يوكات آقجة (أي مليون آقجة)، فإن عليه أن يعدّ في إقطاعه مائتي جبه لو (مقاتل) مسلح تسليحاً كاملاً وقادراً على القتال، يشترك بهم في الحملات العسكرية متى ما استدعي إلى ذلك. وكان وارد الخاص السلطاني يعود إلى الخزينة المركزية.

ـ ويسمى الإقطاع الذي يدر بين عشرين ألف آقجة وتسعة وتسعين ألفاً وتسعمئة وتسع وتسعين آقجة «زعامت = زعامة»، ويقدم صاحبه جبه لو واحداً عن كل خمسة آلاف آقجة من وارد إقطاعه. وكان يتم منح الزعامات إلى دفتردار الخزينة والتيمار في مراكز الإيالات وكتخدا الزعامة وأمراء الآلاي في السناجق ومحافظي القلاع السلطانية وغيرهم.

ـ ويسمى الإقطاع الذي يكون وارده بين ثلاثة آلاف وتسعة عشر ألفاً وتسعمئة وتسع وتسعين آقجة «تيماراً»، وكان على صاحب الإقطاع أن يأخذ معه إلى الحرب جبه لو واحداً عن كل ثلاثة آلاف آقجة، وذلك بعد الثلاثة آلاف الأولى التي تسمى «قليج تيمار» أي «نواة التيمار». وكان يشترط على صاحب التيمار الإقامة في السنجق الذي يقع فيه تيماره[٧٢].

أما الإيالات التي طبق فيها هذا النظام فهي إيالات: الشام، وطرابلس الشام، وحلب، والرقة، والموصل، وشهرزول. فضلاً عن هذا، فقد استثني بعض ألوية هذه الإيالات من هذا النظام. وقد توقف عند هذا الأمر عين علي أفندي وغيره، من الذين دوّنوا أو بالأحرى استنسخوا القوانين المتعلقة بالتيمار، وذكروا أسماء السناجق التي طبق فيها هذا النظام أو لم يطبق، على الوجه الآتي:

ـ إيالة الشام وقد طبق النظام في ألوية: دمشق، والقدس الشريف، وغزة، وصفد، ونابلس، وعجلون، ولجون.

---

(٧١) «جبه لو»: لفظة مكونة من مقطعين «جبه» بمعنى عتاد، و«لو» بمعنى ذُو، أي ذُو عتاد = مسلح.

(٧٢) انظر: مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٣. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة Neset Cagatay في أنقرة عام ١٩٩٢، ٥ ج.

ـ إيالة طرابلس الشام: وطبق في كل ألويتها: حماة، وحمص، وجبلة، والسلمية، وسنجق الباشا أي طرابلس الشام.

ـ إيالة حلب وطبق في ألوية: حلب، وآدنه، وكليس وبيره جك، والمعرة، والعزير، وبالس.

ـ إيالة الرقة وطبق في كل ألويتها: جماسة، وقابور، ودير، ورحبة، وبني ربيعة، وسروج، والرقة، والرها.

ـ إيالة بغداد وطبق النظام في ستة من ألويتها وهي: الحلة، وزنك آباد، والجوازر، ورماحية، وجنكولة، وقره طاغ.

ـ إيالة الموصل وطبق في كل ألويتها: الموصل، وباجوانلو، وتكريت، وأسكي موصل، وهورون، وبانه.

ـ إيالة شهرزول واستخدم النظام في كل ألويتها أيضاً وهي: سروجك، وأربيل، وكشاف، وشهربازار، ومزكاوه، وجبل حمرين (؟) وهزار مرد، ودولخوران، وحرير، ودوين، وتيل طاري، وسبه، ورنجين، وعجور، وأبرومان، وراودان، وآق، وبرند، وبلقاص، وقلعة غازي، وآشتي[(٧٣)].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موارد الألوية التي طبق فيها نظام التيمار، يتصرف بالجزء الأكبر منها أصحابها (السباهية والزعماء)، أي أصحاب الأرض وليس الدولة. وفي مقابل ذلك يعدون مقاتلين جاهزين دائماً للحروب، يتحملون هم ـ وليست الدولة ـ كل نفقاتهم. وبفضل هذا النظام، امتلكت الدولة العثمانية حوالى مئة وأربعين ألفاً من الفرسان المقاتلين، من دون أن تتحمل أي عبء مادي[(٧٤)].

وفي الإيالات التي طبق فيها هذا النظام، لم يكن البكلربكي وأمراء السناجق وكذلك كبار الإداريين يتلقون رواتب من خزينة الدولة، بل كان يتم تخصيص خواص لهم يحدد ريعها مسبقاً. وكانت عائدات بعض الإقطاعات لا تغطي المقدار المخصص لهؤلاء الإداريين، لهذا يتم إكماله من إقطاعات أخرى، قد تتوزع في سناجق مختلفة أو

---

(٧٣) انظر رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), pp. 35-39.

ورسالة في التيمار في: «رسالة في نظام التيمار،» (مكتبة السليمانية، استانبول، رقم ٣٥١٤)، ص ١٠١ ـ ١٣٤أ، نشرها: Ilhanşahin, «Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale,» *Tarih Dergisi* (Istanbul) vol. 32 (1979), pp. 916-920.

(٧٤) نوري باشا، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

حتى في إيالة أخرى. وقد حددت دفاتر التحرير المتعلقة بالسناجق مقادير هذه الخواص. أما الخواص المسجلة باسم السلطان والمسماة خاص همايوني/ خاص شاهي، أي الخاص السلطاني، فكان ريعها يدخل في خزينة الدولة. وهذا يعني أن حصة الميرى أو حصة الدولة في الإيالات التي طبق فيها نظام الخاص والزعامة والتيمار، كانت تسجل في الدفاتر بشكل خاص شاهي، أي خاص سلطاني.

وبدأ تطبيق نظام التيمار عند العثمانيين في عهد عثمان مؤسس الإمارة، غير أن توزيع التيمارات ازداد في عهد أورخان ومراد الأول، إذ كان يجري توزيع الأراضي الجديدة التي دخلت تحت السيطرة العثمانية بعد عمليات الفتح، لا سيما في منطقة الروملي، على المساهمين في الحملات العسكرية والأسر الوافدة إلى المناطق الجديدة. وأجرى السلطان محمد الفاتح تعديلات كبيرة على أحكام نظام التيمار. وفي عهد السلطان سليمان القانوني تمّ تدوين الأسس القانونية لنظام التيمار وتطويره، إذ تمّ توزيع الأراضي المفتوحة في هذه المرحلة على شكل تيمارات على مستحقيها، وربطها بصفة قانونية محكمة. وقد وصلنا من هذه الفترة وما بعدها العديد من القانوننامات المتعلقة بتطبيقات نظام التيمار والمشاكل التي تعترضها. كما كانت ترسل أحكام سلطانية إلى البكلربكيين وأمراء السناجق حول الخلافات الناشئة عن تطبيق نظام التيمار، تطالبهم بضرورة التقيد الكامل بتلك القانوننامات. ولهذا فإن الإيالات التي طبق فيها نظام التيمار كانت تربطها علاقة وثيقة مع السلطة المركزية لاتباعها هذا النظام، إذ كانت الدولة تجد المجال الكافي للتدخل فيها بغية القيام بالتحرير، وتفتيش التيمارات، أو طلب المساهمة للحملات العسكرية.

ويضم نظام التيمار ثلاثة أطراف أساسية، هي: الرعايا، والسباهي، والدولة. وكانت الدولة تمتلك الملكية المطلقة للأراضي، أي رقبتها. أما السباهي الذي يطلق عليه اسم «صاحب الأرض» أو «صاحب التيمار» فهو الذي يستغل الأرض التابعة للدولة، ويجمع الضرائب التي فرضتها الدولة على الرعايا المقيمين فيها. ويخصص جزءاً من الموارد التي يجمعها لنفسه، ويغطي بالجزء المتبقي نفقات المقاتلين الذين يقوم بإعدادهم داخل تيماره، ويشترك معهم في الحملات العسكرية متى ما يستدعى إليها، وإلا ينتزع التيمار منه بموجب القانون، ويمنح لشخص آخر. وبهذا، فإن السباهي ما هو إلا موظف يقوم باستغلال الأرض، ويمثل سلطة الحاكم في الأراضي التي تقع تحت مسؤوليته، لكنه لا يمتلك أي سلطة من شأنها التحكم بالرعايا العاملين في تيماره[٧٥]. إذ إنه لم يكن إقطاعياً يمكنه تشغيل الناس الذين

---

(٧٥) Ipşirli, «Klasik Dönem Osmanli Devleti Teşkilati,» vol. 1, p. 239.

يعملون في تيماره باسمه ولحسابه الخاص من دون أجور، أو محاكمتهم.

أما الرعايا فكانوا يقومون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها، وعليهم دفع الضرائب المستحقة عليهم إلى السباهي. وكانوا يسددون الضرائب عيناً، أي قسماً من محصولهم، وذلك بسبب ندرة النقد بأيدي الأهالي. وعليهم إيصال المحصول الذي يقابل العشر العائد إلى السباهي إلى مخزن السباهي، أو إلى السوق. ولم يكن بمقدور السباهي ممارسة الضغط عليهم لإيصال المحصول إلى مكان يبعد مسافة أكثر من يوم.

وكانت الأمور المالية المتعلقة بالتيمارات في الإيالة ينظر فيها دفتردار التيمار. أما الزعامات فكان المكلف بتنظيم قيودها وإجراء معاملاتها هو «كتخدا الدفتر»، ويعتبر الرئيس المباشر لدفتردار التيمار.

وكانت التيمارات تنقسم إلى قسمين: التيمارات الحرة، حيثُ يتمتع السباهي بصلاحية أخذ الضرائب الداخلة ضمن البادهوا من الرعايا. والتيمارات غير الحرة، وفيها لا يحق للسباهي المطالبة بهذا النوع من الضرائب.

استمرّ استخدام نظام التيمار على أتم وجه، وأصبح أساس الاقتصاد الزراعي في الدولة العثمانية حتى أواخر القرن السادس عشر. لكن أخذ في هذا التاريخ يدب فيه الخلل، ولم يكن بالإمكان إصلاحه، ولم تُجد جهود الإصلاحات نفعاً. وقام الصدر الأعظم رستم باشا «الصدر الأعظم في عهد القانوني (١٥٤٤ ـ ١٥٥٣م، ١٥٥٥ ـ ١٥٦١م)»، بتطبيق الالتزام في التيمارات لأول مرة في تاريخ الدولة، وكان يستهدف من وراء ذلك تأمين أكبر قدر ممكن من الوارد وبشكل سريع. إلا أن هذا الأمر أصبح له أثر سلبي على الفلاحين، إذ ألحق أضراراً كبيرة بهم بعد أن أصبحوا تحت رحمة الملتزمين. وفي عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٤م) جرت تطبيقات خاطئة في مجال التيمارات. إذ قام البكلربكيون وأمراء السناجق بمنحها إلى أشخاص لا يستحقونها مقابل الهدايا التي حصلوا عليها منهم. كما إنَّ الذين قدموا هدايا كبيرة لرجالات الدولة حصلوا على تيمارات كبيرة. ويرى عين علي أفندي الذي دوّن القوانين المتعلقة بالتيمار، أن الخلل الذي أصاب نظام التيمار يعود إلى أمرين أساسيين، هما: تقاعس السباهيين أصحاب التيمارات عن الذهاب إلى الحرب مع المقاتلين التابعين لهم، وعدم إجراء تفتيش منتظم للمقاتلين التيماريين.

وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي بذلتها الدولة من أجل إصلاح نظام التيمار المتردي، بخاصة في عهدي السلطان مراد الرابع والسلطان محمد الرابع، وذلك بفضل جهود الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي، إلا أنها لم تحقق النتيجة

المرجوة. إذ كان أصحاب التيمارات يتصرفون بها وكأنها ملك خاص لهم، فيتنازلون عنها أو يؤجرونها أو يقومون بتلزيمها للآخرين، ولم يعودوا يشتركون في الحملات العسكرية، مخالفين بذلك الشروط الأساسية لنظام التيمار العثماني. ولم يكن أمام الدولة إلا التخلي عن هذا النظام والاستعاضة عنه بنظام آخر. إلا أنها لم تقدم على هذا الأمر، خوفاً من السخط الذي قد يولده هذا العمل، وربما يؤدي إلى تمرد جماعي قد يقدم عليه أصحاب التيمار. فلجأت إلى تنفيذ إجراءاتها بشكل تدريجي. فقامت في البداية بمصادرة بعض التيمارات، وحالت دون منح التيمارات التي مات أصحابها إلى آخرين، كما قامت بإناطة المسؤوليات الرسمية إلى أصحاب التيمارات في مناطقهم، مثل الدرك، وتحصيل الضرائب، أو توجيههم إلى مهام مختلفة في المحاكم، وبهذا انتقلت هذه الأراضي شيئاً فشيئاً إلى خزينة الدولة[٧٦].

٢ ـ الإدارة بأسلوب الأوجاقلق

لم ينتهج العثمانيون في الأراضي التي دخلت تحت سيطرتهم سياسة من شأنها الإنفراد بالحكم فيها وإبعاد العناصر المحلية من الإدارة في مناطقها، بل راعوا في هذا الخصوص حقوق الأهالي والأسر أو الزعامات المحلية، إذ تركوا للذين وقفوا إلى جانبهم وقدموا الدعم لهم في الحملات العسكرية ما كان في أيديهم من أراض، أو قلاع، أو قرى، أو قصبات، ليديرونها باسم الدولة. ولم يكتفوا بهذا، بل عيّنوا أمراء محليين لإدارة ألوية ضمن نظام إداري سمي «أوجاقلق». وبموجب هذا النظام تبقى الألوية تحت تصرف الأمراء مدى العمر، وبعد وفاتهم تنتقل إدارتها بطريقة الوراثة لأبنائهم أو إخوانهم. أي تكون الإدارة فيها حكراً لهذه العائلة. وقد فرضت الدولة على أمراء هذا النوع من السناجق المشاركة في حملاتها العسكرية تحت إمرة البكلربكي، ودفع الضرائب المفروضة عليهم. وكان هؤلاء الأمراء يحتفظون بإدارة الويتهم طالما ينصاعون لأوامر الدولة. وفي حال تلكئهم بالمشاركة في الحملات السلطانية، أو امتناعهم عن دفع الضرائب، أو مخالفتهم أي أمر من أوامر الدولة، أو عدم انسجامهم مع الأهالي، فإنهم يتعرضون إلى العزل، ويتم توجيه السنجق إلى شخص أخر من العائلة نفسها. أما في حال انقراض العائلة، فإن السنجق يوجه إلى أحد الأمراء العثمانيين. وفي هذه الحال يتغيّر وضع السنجق من الناحية الإدارية،

---

(٧٦) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤، و Yilmaz Kurt, «Osmanli Toprak Yonetimi,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 3, p. 63.

وللاستزادة في موضوع نظام التيمار، انظر: Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 3, pp. 497-507.

ويصبح كالسناجق العثمانية الكلاسيكية، التي تتم إدارتها من قبل الأمراء العثمانيين(٧٧).

وكانت الحكومة العثمانية تحرص على المحافظة على وضع هذا النوع من الألوية وحصر إدارة اللواء في الأسرة نفسها، وتحول دون توجيه اللواء بعد موت الأمير إلى شخص آخر من خارج الأسرة من شأنه حرمان ابن الأمير أو أخيه من توليه. وقد ورد في أحد الأحكام السلطانية أن سنجق قصر شيرين كان تابعاً إلى بغداد، ويدار بطريقة الأوجاقلق، وبعد وفاة أميره قاسم عهد به (وربما من قبل البكلربكي) إلى شخص آخر من خارج الأسرة، فقام ابنه أحمد بمراجعة مركز الدولة لإنصافه، فصدر الأمر إلى محافظ بغداد بالنظر في الأمر، وإذا كان اللواء يدار بطريقة الأوجاقلق أباً عن جدّ، يتم إحقاق الحقّ (سنة ١٠٥٦هـ، ١٦٤٦م)(٧٨).

وكان يتم إجراء عملية التحرير في هذا النوع من السناجق، ويتم توزيع أراضيه على شكل تيمار وزعامت. إلا أن هذه الأراضي/ الإقطاعات يتم منحها إلى رجال أمير السنجق. واللواء الذي اتبع فيه هذا النظام أشير إليه في دفاتر التعيينات بأنّه «أوجاقلق»، أما الذي يتصرف به فكان يسمى «أمير سنجق» أيضاً. أما السبب الذي حدا بالعثمانيين إلى إحداث هذا النوع من السناجق، فهو الاستفادة من النفوذ الإقليمي للأمراء المحليين، وكسبهم إلى جانب الدولة، وإشعارهم بأن الدولة تكرّمهم، إيماناً منها بثقلهم الاجتماعي بين بني قومهم.

وشاع استخدام هذا الأسلوب في الإيالات العربية منذُ بداية دخول العثمانيين فيها، وعلى وجه الخصوص في إيالات العراق وبلاد الشام. إذ نعرف أن السلطان سليم الأول منح أماكن مختلفة إلى الزعامات المحلية التي وقفت إلى جانب الدولة عند سيطرته على المنطقة وتنظيمها إدارياً.

وتعد دفاتر التعيينات مصادرنا الأساسية في معرفة تطبيقات هذا الأسلوب في الإيالات العثمانية ومنها العربية، فقد استخدم هذا الأسلوب في معظم إيالات

---

(٧٧) انظر: تيمار وطشره تشكيلاتي قانوننامهء همايوني في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), pp. 476-477.

وقد أدرجت هذه القانوننامات في الرسائل التي أعدت في ما بعد مثل: رسالة عين علي أفندي وصوفيالي علي جاووش.. إلخ. انظر أيضاً: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 580-581; Goyunc, «Osmanli Devletinde Tasra Teskilati Tanzimata Kadar,» vol. 6, p. 85, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, pp. 38-39.

(٧٨) انظر: الحكم ٢٩٥ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 90, p. 235.

العراق. ففي إيالة بغداد، نجد أن بعض المناطق التي كانت الزعامات العشائرية تتمتع بنفوذ فيها، عهدت بها الدولة إلى زعماء هذه العشائر. وقد أوردت الدفاتر أسماء الألوية التي كانت تدار بهذه الطريقة، على مرّ العصور على النحو الآتي:

أ ـ لواء بابان، وكان في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي في عهدة الأمير حسين بك، ثم بوداق بك ولد حاجي شيخ. ويستدل من الدفاتر أن أسرة حاجي شيخ كانت من الزعامات المتنفذة في المنطقة، إذ نجد أن أكثر من لواء عهد به إلى أبناء هذه الأسرة كما سنذكر. ويبدو أن هذا اللواء ارتبط فيما بعد بإيالة شهرزول، غير أن زعامته المحلية ظلت مستمرة حتى سنة (٩٨٠هـ، ١٥٧٢م)، إذ أورد «الدفتر ٢٢٥» في أحد أوامر التعيينات أن أميره حاجي بك لم يعدّ قادراً على إدارته، فعهد به إلى خرم بك أمير لواء قره طاغ(٧٩). وربما أن نظام الأوجاقلق ألغي فيه لمدّة من الزمن. ولكن أعادته الدولة مرة أخرى فيما بعد كما سنرى.

ب ـ لواء أورمان، وكان في عهدة سلطان حسين بك سنة ٩٤٤هـ. والمعروف أن هذا الأمير كان حاكماً على إيالة أي حكومة العمادية(٨٠).

ج ـ لواء عنه (عانة)، وكان في عهدة محمد بن أبو ريش (أبو ريشة) العائلة العربية المشهورة، وذلك في سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م)، وربما قبل هذا التاريخ(٨١). وقد ظلّ هذا اللواء يدار من قبل هذه الأسرة لفترة طويلة، إذ نعرف أنّه كان في الربع الثاني من القرن السابع عشر في عهدة الأمير سيف بن أبو ريش، ثم عهد إلى أخيه طربوش.

د ـ لواء السماوة، وكان في الفترة نفسها (الربع الثاني من القرن ١٧م) في عهدة الأمير العربي ناظر بن مهنا. وقد جاء في أمر تعيينه أن يقوم بإدارة المنطقة الممتدة من قناة الرهيمية التي هي من ملحقات اللواء، حتى الغزالية.

هـ ـ لواء تكريت، وكان في عهدة أحد الأمراء المحليين وهو شبيب بن حسن(٨٢).

و ـ لواء درنه مع لواء درتنك، وعهد بهما إلى عثمان بك أمير عشيرة باجلان، ليتصرف بهما مدى العمر في مطلع القرن الثامن عشر. ويرد في دفتر التعيينات اسم

---

(٧٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 225, p. 235.

(٨٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 318 and 322.

(٨١) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 131.

(٨٢) عن الأوامر المتعلقة بالربع الأول من القرن السابع عشر، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 105-106, and Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 14.

أحمد بك، الذي قتل في الحرب مع إيران سنة ١٧٣٢، وتولى بعده ابنه هاني بك.

ز ـ لواء جسان (جصان) ـ بدره، وكان في عهدة إحدى الأسر المحلية، تتولاه بطريقة الأوجاقلق. إلا أننا لا نعرف عن هذه الأسرة غير محمد بك، الذي كان يديره قبل سنة ١٧٠٠، حيث توفي وحل محلّه أخوه علي بك، ثمّ تولاه سليمان بك، فأخوه أحمد بك، إلا أننا لا نعرف صلة هذين الأخيرين بالأخوين محمد وعلي بك، ربما كانوا جميعهم من أسرة واحدة[٨٣].

واستخدم نظام الأوجاقلق في إيالة شهرزول أيضاً، وذلك في بداية تأسيس الإدارة العثمانية في المنطقة، إذ نعرف أن لواء شهرزول عهد في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي إلى إحدى الأسر المحلية، وهي أسرة يكى بك، وبعد وفاته تولى السنجق ابنه مأمون بك، ثم سرخاب بك ابن أخيه. كما إنَّ لواء شهر عنبر، كان يتولاه سرخاب بك أيضاً[٨٤]. ونظراً لطبيعة إيالة شهرزول الاجتماعية، فقد عهدت معظم ألويتها إلى زعامات محلية، عرفهم «الدفتر ٢٦٢» العائد إلى الربع الأخير من القرن السادس عشر بأنهم أصحاب عشائر، على النحو الآتي:

ـ لواء أوشتى زرزل، في عهدة زينل بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء حرير ودوين، في عهدة سلمان بك، وهو صاحب عشيرة وأمير أسرة.

ـ لواء بريد، في عهدة شاه علي بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء لاجان زرزل، في عهدة عمر بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء كمره كوره كوز، في عهدة حسين بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء قلعة غازي، في عهدة بايندر بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء كلاس، في عهدة جنكيز خان بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء كلاس الآخر، في عهدة إبراهيم بك/ وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء أولكاي مكوى، في عهدة مصطفى بك، وهو من مشاهير طائفة الجاف.

ـ لواء قلعة هاوار، في عهدة شاه ولي بك، وهو من مشاهير طائفة الجاف.

ـ لواء سرجن ودولسر (؟)، في عهدة محمد بك، من مشاهير طائفة ولو.

---

(٨٣) عن أوامر التعيينات المتعلقة بالنصف الأول من القرن الثامن عشر، انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 52-53; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 35-36, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 82.

(٨٤) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 338 and 342.

ـ لواء داودان، في عهدة أغور بابك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء دلخوران، في عهدة اسكندر بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء تيل طاوى، في عهدة سهراب حاجي شيخ بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء جغان، باسم (حسين؟) بك، وهو من مشاهير طائفة مكرب.

ـ لواء كوى وسنجاقلو، في عهدة سهرابى بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء هوركت، في عهدة سعيد بك، وهو صاحب عشيرة[٨٥].

كما أضيفت إلى هذه الألوية في ما بعد ألوية أخرى، وذلك وفق ما ورد في «الدفتر ٢٦٦»، العائد إلى مرحلة (١٦٣١ ـ ١٦٤٢م)، وهي:

ـ لواء حوري (هودي؟)، وكان في عهدة مراد خان، وبعد أن تقدم به السنّ منح اللواء إلى نظر بن صلى (؟)، واشترط عليه أن يكون في الخدمة إلى جانب بكلربكي شهرزول، أي يشترك في الحملة العسكرية.

ـ لواء زنكنه، وكان في عهدة هلو، في سنة (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م).

ـ لواء شميران، وعهد في سنة (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م) إلى جاقلى حسين، واشترط عليه المشاركة في الحملات العسكرية مع أبناء عشيرته إلى جانب بكلربكي شهرزول[٨٦].

غير أنّه يلاحظ أن «الدفتر ٢٦٦» لم يورد لشهرزول إلا أحد عشر لواءً، ثلاثة منها فقط كانت تدار بطريقة الأوجاقلق، وهي حوري، وزنكنه، ودول قُرآن (دولقران). ويعزى التغيير الذي جرى في التقسيمات الإدارية لشهرزول، والتقلص في عدد ألويتها، لا سيما الألوية التي تدار بطريقة الأوجاقلق، إلى الأوضاع التي شهدتها المنطقة بعد أن أصبحت مسرحاً للحروب العثمانية والصفوية.

أما في أوائل القرن الثامن عشر، فقد كانت ستة من ألوية شهرزول تدار بطريقة الأوجاقلق، وهي:

ـ هودي، وكان في عهدة حسين بك، وحل محلّه ابن أخيه حسن بك في سنة ١٦٩٩.

ـ زنكنه، وكان في عهدة إسماعيل بك، إلا أنّه فشل في إدارة السنجق، فعهد به إلى حميد زاده عثمان بك، في سنة ١٧٠٢، بطريقة الأوجاقلق.

---

(٨٥) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 146-157.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

ـ كوى، وكان في عهدة محمد بك، وحل محلّه ابنه علي بك بعد وفاته سنة ١٦٨٨. ثمّ تولاه مير شيخ، ويبدو أنه نال لقب الباشوية. واستمرّ في إدارة اللواء إلى سنة ١٧٢٤، حيثُ عزل لتقصيره في الحملة العسكرية على إيران، وعدم انسجامه مع الأهالي، وأعيد محمود بك. وربما أن محموداً تولى اللواء بعد محمد بك.

ـ جغان كديكى، وكان في عهدة محمد بك، تولاه بطريقة الأوجاقلق سنة ١٦٨٠م.

ـ دولقران، وكان في عهدة أحمد بك في مطلع القرن الثامن عشر، يديره بطريقة الأوجاقلق، ثم تولاه أبو بكر بك، وبعد وفاة هذا الأخير عهد به إلى أخيه علي بك (سنة ١٧٣٨).

ـ ببه، واسمه الآخر بابان، وكان في عهدة أمراء من البابانيين. وقد أورد «الدفتران ١٥٥١ و٥٢٣» أسماء من تولوه أواخر القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر، وهم سليمان بك، وصفد بك، وفرهاد بك، وخالد بك. وكان لواء بابان تابعاً في هذه الفترة لشهرزول[٨٧].

وفي إيالة البصرة استخدم أسلوب الأوجاقلق أيضاً، إذ إنَّ بعض الألوية عهد بها إلى بعض زعماء العشائر في المنطقة. وقد أورد «الدفتر ٢٦٢» (١٥٧٣ ـ ١٥٨٨م)، أن ثلاثة من ألوية البصرة عهد بها إلى زعماء العشائر العربية، وهي:

ـ لواء البادية: وكان في عهدة مهنا بك، وعرّفه الدفتر بأنّه صاحب عشيرة.

ـ لواء أرجه: وقد عهد به في سنة ٩٩٤هـ إلى سعيد، وهو رئيس إحدى العشائر البدوية.

ـ لواء شطّ أبو غربه، وعهد في سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) إلى حماد بك. ويبدو من اسمه أنّه كان من الزعامات المحلية في البصرة[٨٨].

ـ كما إنَّ لواء الرميلة، كان في عهدة حمزة الرديني (؟)، في سنة (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م)[٨٩].

---

(٨٧) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 56-59; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 38-39; Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 85-86, and Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 19.

(٨٨) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 168 and 175.

(٨٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 108.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن طبيعة منطقة البصرة العشائرية فرضت على الدولة العثمانية اتباع سياسة معينة فيها، بخاصة بعد أن شهدت المنطقة اضطرابات استمرّت على مرّ العصور. فكانت الدولة تضطر لأن تترك إدارة معظم مناطق الإيالة بأيدي رؤساء العشائر المتنفذة فيها. وسنتناول هذا الأمر بالتفصيل في محور إيالة البصرة.

أما في إيالة الموصل فقد استخدم نظام الأوجاقلق على نطاق ضيق جداً، ولم يرد في الدفاتر ـ التي اطلعت عليها ـ ما يدلّ على تطبيقه في ألوية الموصل سوى في لواء زاخو، إذ إنّه عهد به إلى يوسف أمير عشيرة زيبارى، في بلاد سيد خان. واشترط عليه المساهمة في الحملات السلطانية في أطراف بغداد وشهرزول، وتسليم ألف قرش إلى خزينة الإيالة[٩٠].

وفي إيالة الأحساء، عهد بلواء العيون في (٢٣ ذي القعدة سنة ٩٦٧هـ، ١٥ آب/ أغسطس ١٥٦٠م) إلى أمير البادية محمد بن راشد، تكريماً له لإبدائه كامل الطاعة والخضوع للدولة العثمانية، وبذله الجهود في خدمتها[٩١].

أما في بلاد الشام، فقد استخدم نظام الأوجاقلق في معظم إيالاتها: ففي إيالة الشام، نجد أن منطقة اللجون عهد بها إلى أسرة طره باي البدوية، وذلك في أواسط القرن السادس عشر، حتى إنَّ اللواء عند أول تشكيله سمي باسم هذه الأسرة، أي «لواء إقطاع طره باي عرب»[٩٢]. ويستدل من دفاتر التعيينات أن هذا اللواء الذي استقر اسمه فيما بعد على شكل «لواء اللجون»، استمرت أسرة طره باي تديره بطريقة الأوجاقلق إلى أواسط القرن السابع عشر، وربما بعد هذا التاريخ أيضاً[٩٣]. كما إن لواء عجلون عهد به إلى قنصو بك الغزاوي، وهو ينتسب إلى إحدى الأسر المحلية، وذلك في الفترة نفسها، وتولى ابنه أحمد بك لواء الكرك ـ الشوبك، وبعد وفاة قنصو بك حلّ محلّه ابنه أحمد بك في إدارة عجلون، لمدة طويلة[٩٤]. غير أن جمع أراضي لواءي عجلون والكرك ـ الشوبك، أي أراضي الأردن الحالية، لم يستمرّ طويلاً تحت إدارة أسرة الغزاوي. فبعد وفاة قنصو، انحصرت إدارة ابنه أحمد بلواء عجلون فقط. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تعرف جيداً مدى النفوذ الذي وصلت

---

(٩٠) انظر: BOA, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 107.

(٩١) انظر الحكم ١٤٥٤ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 490.

(٩٢) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 155.

(٩٣) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 47, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 64.

(٩٤) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 67-68.

إليه العشائر في منطقة الكرك ـ الشوبك، لهذا نجد أنها لا تتردد في منحها إلى الزعامات المحلية، ففي أوائل القرن الثامن عشر تولى لواء الكرك الحاج إسماعيل بك، وقد عرفه «الدفتر ١٥٦٨» بأنه صاحب عشيرة[٩٥].

أما في إيالة حلب، فأول لواء ورد اسمه ضمن الألوية التي تدار بالأوجاقلق هو لواء السلمية. وكان في أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي تحت عهدة أحد زعماء آل أبو ريشة، وهو الأمير مدلج بن سيف. ثم عهد به إلى أحمد بن عساف، ثم أعيد الأمير مدلج، ثم تولاه طربوش بن محمد، من الأسرة نفسها[٩٦]. وفي مطلع القرن الثامن عشر كان لواء باليس تحت إدارة إحدى الزعامات المحلية أيضاً، إذ ورد أن شاهين محمد بك بن فيروز كان يتولاه، ثم عهد به إلى كنعان بك وأفراد آخرين من عائلة فيروز، وكان يشترط عليهم أن يتولوا زعامة الطائفة، التي تمّ إسكانها في أرجاء الرقة[٩٧].

وإذا كان استخدام هذا النظام محدوداً في إيالة حلب، إلا أن إيالة الرقة شهدت انتشاراً واسعاً لهذا النظام في ألويتها، إذ نعرف أن ثلاثة من ألويتها الستة، في الربع الثاني من القرن السادس عشر، كانت تدار من قبل أسرة آل أبو ريشة، على النحو الآتي:

ـ لواء دير رهبة (رحبة): وكان في عهدة الأمير سيف بن أبو ريشة، ثم تولاه أخوه الأمير طربوش.

ـ لواء خابور: وكان في عهدة الأمير سيف بن أبو ريشة، ثم عهد به إلى الأمير عساف، شيخ بني طيّ، وبعده إلى علي فارس.

ـ لواء جماسة: وكان في عهدة الأمير سيف أيضاً، ثم تولاه أخوه الأمير طربوش[٩٨].

هذا يعني أن هذه الألوية عهد بها في بداية الأمر إلى الأمير سيف بن أبو ريشة، يديرها بطريقة الأوجاقلق. ومن الممكن أن يعزى هذا إلى ما كانت تتمتع به أسرة أبو

---

(٩٥) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

(٩٦) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 49, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 66.

(٩٧) انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 22; Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 13; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 11.

(٩٨) BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 52, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 73-74.

ريشة من نفوذ في منطقة أعالي الفرات، حيث تقع إيالة الرقة. غير أن هذا النفوذ لم يستمر إلى الأبد، بخاصة وأنه قد تمّ إسكان عشائر وجماعات كثيرة في المنطقة ـ كما سنذكر في محور إيالة الرقة ـ فتغير ميزان القوى، وبدأت تتردد أسماء زعامات تركمانية كحمد العباس مثلاً، الذي تولى سنجق دير رهبة إلى جانب السلمية، في سنة (١١٣٥هـ، ١٧٢٣م)(٩٩).

لم يستخدم نظام الأوجاقلق في إيالة طرابلس الشام إلا على نطاق ضيق، فلم ترد في دفاتر التعيينات سوى إشارة واحدة إلى أن لواء السلمية فيها عهد به إلى زعامات محلية، كما يستدل من أسمائها. إذ نعرف أن الدولة العثمانية دمجت هذا اللواء إدارياً مع لواء دير رهبة بإيالة الرقة، وعهدت به إلى هذه الزعامات، فقد ورد في الدفاتر أن طاهر عبد العزيز كان يتولاه سنة ١٧٠٢، ثم حمد العباس سنة ١١٣٥هـ، ثم شيخ أفندي فإبنه(١٠٠).

٣ ـ الإدارة بأسلوب الحكومة

أطلقت الدولة العثمانية على بعض الألوية اسم «حكومت = حكومة»، وعلى أمير السنجق الذي يديرها اسم «حاكم». وقد تمّ تسجيل هذا النوع من الألوية في السجلات، منها دفاتر التعيينات، تحت اسم «حكومة». والحكومة تشبه إلى حدّ كبير اللواء، الذي يدار بطريقة الأوجاقلق، إذ إن الحكم فيها يكون وراثياً ضمن أسرة محلية. وقد أبقيت هذه الحكومات بيد أصحابها، لإعلانهم الخضوع إلى الدولة العثمانية عند الفتح، وإسدائهم الخدمة لها. وتختلف عن سناجق الأوجاقلق في أنها «مفروزة القلم ومقطوعة القدم»(١٠١). فلا تدخل مواردها ضمن الدفتر السلطاني، أي دفاتر التحرير/ الطابو. ولا تعين الدولة فيها حاكماً من عندها، بل تقر تنصيب أي شخص يختار من قبل الأسرة الحاكمة، ولا يرابط فيها جنود عثمانيون، وكل ما فيها عائد لحكامها، إلا أن الدولة تعين فيها قاضياً حنفياً من قبلها للنظر في القضايا العدلية والقانونية. وبموجب التعهد الذي قطعته الدولة العثمانية، فإنها لا تتدخل في عزل حكامها. إلا أن الحكام فيها كان يفرض عليهم الانصياع للأوامر السلطانية، والمشاركة في الحملات السلطانية مع الأمراء الآخرين، تحت إمرة البكلربكي

---

(٩٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 45.

(١٠٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥؛ and BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 27, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 15.

(١٠١) «مفروز القلم»: هي الأراضي التي لا تجري فيها عملية التحرير، و«مقطوع القدم»: هي الأراضي التي تنقطع عنها أقدام موظفي الحكومة المركزية أي لا تطأها أقدامهم ولا تدخل مواردها المالية بالخزينة. انظر: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), p. 463.

المرتبطين به، كما كان عليهم إرسال ما يحدد عليهم من التزامات مالية إلى خزينة الدولة مرة واحدة في السنة[١٠٢].

وكان الحكام الذين يكونون عادة أصحاب قوم وعشيرة، يتولون حكوماتهم مدى العمر طالما يواصلون ولاءهم للدولة، ويبقون مخلصين لها. أما إذا بدر منهم عمل غير مناسب أو إساءة للدولة، فإنهم يفقدون وظائفهم. وعند وفاتهم أو تنازلهم عن الحكم، برغبتهم يتم تولية شخص آخر من الأسرة نفسها. وعند رفضهم المشاركة في الحملات العسكرية، أو تحديهم أوامر الدولة، يتم عزلهم. لكن الحكومة لا تُلغى، بل يعين فيها شخص آخر من الأسرة نفسها. وذكر عين علي أفندي أن الحكام يتصرفون بحكوماتهم على أساس الملكية، وكل ما يحصلون عليه من أموال يتصرفون به. أي كانوا مستقلين في شؤونهم الداخلية[١٠٣]. وقد لجأت الدولة العثمانية إلى إحداث هذا النوع من السناجق، أي الحكومات، بغية ربط الأمراء المحليين فيها إلى حد ما بالسلطة المركزية، وذلك بعد تحويلهم إلى موظفين رسميين للدولة[١٠٤]. وطبقاً لما ورد في أحد الدفاتر، فإن هذا النوع من الألوية واصل وجوده حتى أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن بنيته الإدارية تغيرت خلال الإصلاحات الجذرية التي تحققت إبان دور التنظيمات[١٠٥].

ويستشف مما ورد في دفاتر التعيينات في الإيالات أن الأقاليم التي أصبح لها وضع حكومة كانت تسمى إيالة، وذلك في القرن السادس عشر الميلادي، في وقت كانت الولاية هي التي تأتي على رأس هرم التقسيمات الإدارية، أي عندما كانت الإيالة تقابل السنجق. لهذا نجد أن العمادية بشمال العراق كانت تأخذ مكانها ضمن إيالات ولاية ديار بكر، تحت اسم «إيالة العمادية»، ولكن في أوائل القرن السابع عشر استقر اسمها بشكل «حكومة العمادية»، وذلك بعد أن حلّ مصطلح إيالة وولاية محل الآخر، وأصبحت تابعة لإيالة بغداد. وذكر عنها عين علي أفندي أنها تتبع بغداد، ويتولاها حاكمها على أساس الملكية[١٠٦]. والمعروف أن حكام هذه الحكومة

---

(١٠٢) انظر: «رسالة في نظام التيمار،» ص ١٠١-١٣٤أ، وقد نشرت هذه الرسالة: Ilhan Şahin, «Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale,» pp. 905-935.

(١٠٣) انظر: رسالة عين علي أفندي، والمنشورة صورتها في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 36.

(١٠٤) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, pp. 10-11 and 38-39; Unal, «Osmanli Devleti'nde Merkezi Oterite ve Tasra Teskilati,» vol. 6, p. 118, and Mehmet Ipşirli, «Hukumet,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol: 18, p. 470.

(١٠٥) Ipşirli, Ibid., p. 470.

(١٠٦) انظر رسالة عين علي أفندي، في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 38.

كان يتم اختيارهم من عائلة سيد خان، وظلت كذلك تدار بطريقة الأوجاقلق، أي تنحصر إدارتها في الأسرة نفسها[١٠٧]. وقد ورد في أحد قيود دفتر التعيينات أن حسن بك بن سيد خان كان يحكم في العمادية، وفي سنة ١٠٤٩هـ عهد بها إلى أخيه أبو سعيد بن سيد خان، على أن يتصرف بها مثلما كان يتصرف أبوه[١٠٨]. ومن الحكام الذين وردت أسماؤهم في دفاتر التعيينات سيد خان، الذي استمرّ في إدارة الحكومة حتى سنة (١١٣٧هـ، ١٧٢٤م)، حيث عزل وعهد بالحكومة إلى أخيه عبد الرحمن، وقد جاء في سبب أمر العزل أنه تكاسل في خدماته، وازدادت شكاوى الأهالي منه، وعدم انسجامه معهم[١٠٩].

ومن الحكومات الموجودة في المنطقة نفسها حكومة مهران، وكانت تتبع إيالة شهرزول، ثم بغداد. لكن يبدو أن الوضع الإداري لهذه الحكومة تغير فيما بعد، إذ نجد ورودها في الدفاتر تحت اسم «سنجق حرير»، ويرد إلى جانب الاسم عبارة: «واسمه الآخر حكومة مهران»، ولعل أسلوب إدارتها تغير، وكانت تحكمها إحدى الأسر المحلية بطريقة الأوجاقلق[١١٠].

وقد ورد في أحد قيود «الدفتر ٢٦٦» أن حاكم مهران كان زين الدين بك، لكن في سنة ١٠٤٣هـ عهد بها إلى خضر بك، أي أعفي عنها حاكمها الأصلي بسبب لا نعرفه، ولم يكن خضر بك من أمراء الحكومة أو من زعماء العشائر، وربما كان أميراً عثمانياً. وتدخل الوزير محمد باشا بكلربكي الموصل في الأمر، وفاتح الحكومة المركزية، طالباً إعادة زين الدين إلى الحكومة، فاستجابت الدولة لطلب الوزير (٢٥ شوال ١٠٤٧هـ، ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٦٣٨م). ولعل الوضع الاجتماعي الذي تتمتع به هذه الحكومة كان الدافع الذي حدا بمحمد باشا إلى الاتصال بالمركز لإعادة الحاكم إليها، إذ إن إبعاده عنها ربما يخلق مشكلة للدولة هي في غنى عنها. ثم عهد بحكومة مهران إلى خان زاده خانو بطريقة الأوجاقلق، إلا أنه تنازل عنها إلى أخيه حسن بك، وفاتح إستانبول لإقراره، فصدر الخطّ الهمايوني بذلك في (٨ جمادى

---

(١٠٧) انظر على التوالي: المصدر نفسه، ص ٣٨، و BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 281; Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 115; Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 14; Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 105; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 52, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 35.

(١٠٨) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 105.

(١٠٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 81.

(١١٠) انظر: رسالة عين علي أفندي، ص ٣٩، و BOA: Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 106; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 54, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 36.

الآخرة سنة ١٠٤٨هـ، ١٧تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٣٨م)[١١١].

وفضلاً عن هذا، فقد أعطت الدولة العثمانية صفة حاكم للأمراء العرب الذين كانوا يديرون بعض الأقاليم في إيالة البصرة، أو حتى إيالة البصرة نفسها. وقد ذكر عين علي أفندي أن إيالتي البصرة ولحسا (الأحساء) كانتا تداران على أساس الملكية، ثم تحولتا إلى إيالتين[١١٢]، الأمر الذي يدلّ على أنهما كانتا تتمتعان بوضع «حكومة». وكما سنذكر فإن البصرة بعد انضوائها تحت الحكم العثماني أقرت الدولة أمراءها (أسرة مغامس) في إدارة البصرة، وأصبح لها وضع حكومة، وهو الوضع نفسه الذي كانت عليه قبل الحكم العثماني. وقد ورد في حكم سلطاني يعود إلى (٣ ذي الحجة سنة ٩٧٥هـ، ٣٠ أيار/ مايو ١٥٦٨م)، أن حاكم ولاية الجزائر (والولاية هنا بمعنى ناحية، بلاد) الأمير علي أعلن ولاءه للدولة العثمانية، لهذا تمّ إقراره في مكانه، وعهد إلى أخيه بسنجق صدر سويب[١١٣]. كما اعترفت الدولة العثمانية بحاكم ولاية الحويزة بإيالة البصرة عامر حاكماً عليها، بعد «إعلانه الطاعة للدولة العثمانية». وبعد وفاته، حلّ محلّه سجاد متمتعاً بالوضع نفسه (٢ شعبان ٩٦٧هـ، ٢٨ نيسان/ أبريل ١٥٦٠م)[١١٤].

ومن الأقاليم التي تمتعت بوضع حكومة لواء قلعة حجة، ولواء قلعة جكل، بإيالة اليمن. وقد أقرت الدولة العثمانية عليهما أخوي علي يحيى. والمعروف أن علي يحيى كان قد ثار على الدولة العثمانية. أما أخواه عبد الرحمن وعبد الله إبنا مطهر فقد انشقا عنه، وأبديا الطاعة للسلطان العثماني. وقد استخدم مصطلح «حاكم» ليسبق إسميهما. وكانت الدولة تطمح بهذا العمل إلى فصلهم عن أخيهم (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م)[١١٥].

فضلاً عن هذا، فإن إمارة مكة المكرمة تدخل من الناحية الإدارية في إطار الحكومة أيضاً ـ إذ كما سنرى ـ إن الأسلوب الإداري الذي اتبعته الدولة العثمانية فيها ما هو إلا أسلوب الحكومة. وتدخل ضمن هذه الحكومات الحكومات التي أقيمت في جبل لبنان، إذ ترد أسماؤها في المصادر العثمانية تحت اسم «حكومة» أيضاً.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن بعض الحكومات كالبصرة في بداية أمرها، وإمارة مكة المكرمة، كانت تتبع مركز الدولة مباشرة. غير أن بعضها الآخر كالعمادية، وقلعة

---

(١١١) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 106.

(١١٢) انظر: رسالة عين علي أفندي، ص ٣١.

(١١٣) انظر الحكم ١٥٢٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 534.

(١١٤) انظر الحكم ١٠٣٦ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 350.

(١١٥) انظر: BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 100 and 106, and فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

جكل باليمن، والجزائر بالبصرة، كانت داخلة ضمن التقسيمات الإدارية للإيالات، أي أن مستواها الإداري لم يكن أكثر من مستوى السناجق التقليدية.

٤ ـ الإدارة بأسلوب إمارة العشيرة

من المعروف أن البلاد العربية في العهد العثماني كان يغلب على معظم أجزائها الطابع العشائري. وكانت معظم هذه العشائر ما زالت بدوية لا تستقر في مكان معين، بل تنتقل من دون أن تعرف حدوداً لناحية أو سنجق أو حتى إيالة، وذلك بحثاً عن الماء والكلأ، ولا تتردد في الإغارة على القوافل، أو على بعضها البعض، أو على المناطق المتحضرة. ولم يكن بإمكان الدولة العثمانية أن تحافظ على استتباب الأمن والنظام في إيالاتها، والتخلص من غارات هذه العشائر، من دون انتهاج سياسة حكيمة مع هذه العشائر نفسها. ولهذا نرى أنها كانت تسعى دائماً إلى كسبها والحيلولة دون إثارة أي مشكلة معها. غير أن المشكلة الرئيسيّة التي ظلت قائمة طيلة العهد العثماني، وعانت منها الحكومة العثمانية، هي عدم وجود مرجعية واحدة لهذه العشائر للتعامل معها، بل إن كل عشيرة من هذه العشائر كانت تتبع رئيسها. ولكن ينبغي ألا يعني هذا أن كل عشيرة كانت تشكل كياناً خاصاً بها، بل نجد هناك تجمعات عشائرية تنضوي تحت لواء شيخ عشيرة كبير. ولكل ذلك نجد أن معظم الإيالات العربية العثمانية كانت تشهد دائماً اضطرابات تقوم بها العشائر هنا وهناك. وقد أشغلت هذه الاضطرابات الدولة كثيراً، وكلفتها الكثير من الأموال والأرواح. وينبغي أن نشير هنا إلى أن بعض المناطق كانت تشكل حساسية للدولة، وتجعلها مضطرة إلى وضع ثقلها فيها، وذلك للحيلولة دون تعرض الأمن والنظام فيها إلى الاختلال. منها على سبيل المثال منطقة بلاد الشام، بخاصة المنطقة التي تمرّ فيها قافلة الحج، الممتدة من دمشق إلى الحرمين الشريفين، ومنطقة جبل لبنان. وكانت الدولة تسعى إلى استتباب الأمن والنظام فيها، لاعتبارات دينية، وإدارية، واقتصادية. وقبل أن نتناول الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية والسياسة التي اتبعتها تجاه هذه العشائر، أتوقف قليلاً عند تركيبة العشائر في بلاد الشام.

جمع المؤرخ والجغرافي العثماني كاتب جلبي المعروف بـ (حاجي خليفة) العشائر العربية في بلاد الشام في تسع مجاميع كبيرة:

أ ـ عشيرة طيّ، وتنقسم إلى ثلاثة أفخاذ:

(١) الفضل: وتنسب إليها عشائر بني ريشة (أبو ريشة)، وبني طربوش، وبني موالي، وهي تقيم على امتداد نهر الفرات.

(٢) عشيرة آل عمرو، ومن أعقابهم عشيرة بني مرى، بجوار حوران.

(٣) عشيرة آل علي، بجوار دمشق.

ب ـ **عشيرة بني مهدي**: وهم في الأصل ينتسبون إلى قحطان، وكانوا يقيمون في أراضي بني الحارث في أطراف البلقاء، ويشتهرون باسم طره باي.

ج ـ **عشيرة بني جورم، بجوار غزة ودارم**: ومنهم عشائر بني سواله، وبني عابد، وبني آل محمد، وحويطات، وبني عطية وبني لام، ويقيمون في الأراضي الواقعة على طريق القوافل التجارية.

د ـ **عشيرة بني ثعلبة**: ويقيمون في الطريق الممتد من دمشق إلى عمان، وينقسمون إلى فرعين: ماس ورفيق، وهم ينتسبون إلى عوف بن ثعلبة الحمداني.

هـ ـ **عشيرة زبيد القحطانية**: ويأخذ كل فرع من فروعها اسم الموضع الذي يسكنه مثل: زبيد مرج، زبيد أخلاف قرب الرحبة، وهذان الفرعان استقرا على مقربة من آل الفضل.

و ـ **عشيرة بني خالد**: قرب حمص، ويدّعون بأنهم ينتسبون إلى خالد بن الوليد.

ز ـ **عشيرة بني حارثة.**

ح ـ **عشيرة بني عقبة.**

ط ـ **عشيرة غازية (الغزاوية).**

والعشائر الثلاثة الأخيرة هي حمدانية.

كما أورد حاجي خليفة معلومات متعلقة بالعشائر الدرزية، وذكر أنها تتكون من عشيرتين رئيسيتين هما: الطيمانية والدرزية، وهي تنقسم إلى فرعين: البيض (آقليلر) والحمر (قزلليلر)، وتسمى عشيرة البيض: علم الدين، والحمر عشيرة ابن معن (المعنيين). وذكر أن رؤساء الحمر (المعنيين) أخذوا الطبل والعلم من السلطان سليم الأول، باعتباره دليلاً على الإمارة[١١٦].

وفضلاً عن العشائر العربية والدرزية، كانت هناك عشائر تركمانية وكردية أيضاً، انتشرت في مناطق مختلفة من بلاد الشام. وقد وردت عنهم إشارات كثيرة في المصادر العثمانية، ولكن الذي يؤسف له أنه لم تتوافر لدينا مصادر عثمانية تعيننا على معرفة أصول هذه العشائر وفروعها.

---

(١١٦) نقل المعلومات التي أوردها كاتب جلبي عن العشائر المستشرق هامر في: جوزيف فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ترجمة محمد عطار، ٩ ج (استانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥)، ج ٤، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

وذكر الرحالة العثماني أوليا جلبي (ت حوالى ١٠٩٤هـ، ١٦٨٢م) أنه يوجد في إيالة الشام حتى الوصول إلى الحرمين سبعون أميراً وشيخاً للبدو[١١٧].

ومما لا شكّ فيه، أن العشائر في الإيالات الأخرى شهدت هذا النوع من التنظيم، إلا أن المصادر المتوافرة لدينا لم تسعفنا بمعرفته. أما الإجراءات التي اتبعتها الدولة العثمانية تجاه العشائر فكانت تصب كلها في استمالة هذه العشائر وكسبها إلى جانبها:

ـ سعت إلى إغرائها بالمال للحيلولة دون قيامها بأي غارة على القوافل، وما الصرة السلطانية التي كانت توزعها عليها سنوياً، إلا جزءاً من هذه الإغراءات المالية.

ـ سعت إلى تنظيمها ضمن نظامها الإداري، فأعطتها دوراً في إدارة المناطق التي تقيم أو تتجول فيها.

ـ سعت إلى حمايتها بتوفير الأمن لها.

ـ سعت إلى إسكانها، بأن منحت لها الأراضي لزراعتها.

أما ما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن الدولة العثمانية كانت تدرك ومنذُ بداية عهدها في البلاد العربية ما تشكله العشائر بمختلف قومياتها عربية كانت، أو تركمانية، أو كردية، أو بربرية، أو أفريقية، سواء كانت إسلامية أم مسيحية، من قوة يمكن أن تستخدم ضدها أو لصالحها، فسعت إلى استمالتها وكسبها بأن أغدقت عليها الأموال، وأبدت لها الاعتبار والاهتمام. وكانت الدولة مضطرة لانتهاج سياسة توفيقية ـ إن صحّ التعبير ـ مع هذه العشائر، وذلك من أجل استتباب الأمن والنظام، وحماية مصالحها في المناطق المختلفة. وما الصرة التي اعتادت توزيعها على العشائر، إلا جزءاً مما كانت تقدمه الدولة إليهم.

والمعروف أن الدولة العثمانية كانت تعدّ نفسها حامية للمسلمين، وتعتبر تيسير أداء الحجاج المسلمين مناسك الحج من الواجبات الدينيّة الملقاة على عاتقها. لكل ذلك نجد أنها سخرت كلّ إمكاناتها لهذا الغرض. غير أن المنطقة التي يمتد فيها الطريق من الشام حتى الحرمين الشريفين، كانت من أخطر المناطق بالنسبة إلى قوافل الحجاج، والتجار، وأبناء السبيل، وذلك بسبب بسط العشائر البدوية نفوذها على هذا الطريق، وإغارتها المستمرة على هذه القوافل. ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية نشر قوات كافية في المنطقة لترابط على طول الطريق. لهذا لجأت إلى كسب هذه العشائر واستمالتها، بتقديم الهبات والمنح المالية لها. إذ إن الدولة اعتادت على منح الصرة السلطانية إلى

(١١٧) انظر في ذلك: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), p. 538.

زعماء العشائر المنتشرة على طول طريق الحج، بدءاً من دمشق، التي كانت مركز تجمع الحجاج الوافدين من البلقان والأناضول وبلاد الشام، وانتهاء بالحرمين الشريفين. وكانت الدولة تضطر إلى تقديم هذه الصرر إلى زعماء العشائر (لشراء ولائها)، ولو بشكل مؤقت، وذلك عند مرور قافلة الحجاج بالأراضي التي تنشط فيها هذه العشائر، والحيلولة دون قيامها بالإغارة على الحجاج وسلبهم.

والصرة ـ باعتبارها مصطلحاً ـ تأتي بمعنى كيس النقود، للدلالة على النقود وما شابهها، التي اعتادت الدولة إرسالها إلى أهالي الحرمين وإلى رؤساء العشائر. والمعروف أن العثمانيين بدأوا بإرسال الصرر إلى الحرمين اعتباراً من مطلع القرن الخامس عشر، وكانت الغاية منه نيل الثواب، وكسب قلوب المؤمنين. ولم يكن لهذا الإرسال تاريخ ثابت. ولكن بعد انضواء بلاد الشام ومصر تحت الحكم العثماني، أصبح إرسال الصرة يتم بشكل منتظم سنوياً خلال موسم الحج، واستمرّ دون توقف لغاية السنة التي سبقت ثورة الشريف حسين في مكة، في سنة ١٩١٦م. وبعد ذلك أصبحت ترسل إلى المدينة المنورة فقط. واعتباراً من سنة ١٩١٧م اقتصر إرسالها إلى بلاد الشام فقط. وكان يتم إرسال الصرة وتسليمها إلى مستحقيها تحت إشراف أمين الصرة. وعند إخراج الصرة في إستانبول، كان يقام احتفال مهيب يشترك فيه رجالات الدولة والأهالي، كما كانت تقام احتفالات بالمناسبة في دمشق وبيروت. وكانت قافلة الحج بما فيها فريق الصرة تتعرض إلى اعتداءات البدو، لهذا كانت الدولة تعين أميراً للحج، وحرساً لمرافقة القافلة، لتأمين الحماية اللازمة لها، بدءاً من بلاد الشام حتى الحرمين، وبالعكس.

وإلى جانب الصرر المخصصة في الأساس للحرمين الشريفين، كانت الدولة تخصص للبدو الذين على طريق قوافل الحج مبالغ من المال سنوياً تسمى صرة العربان. ولم تكن هذه المنح المالية (الصرة) مقتصرة على العشائر المنتشرة على طريق الحج في بلاد الشام والحجاز، بل إن الدولة العثمانية كانت تغدق بالعطاء لعشائر في العراق، لا سيما في القسم الجنوبي منه. وقد عرف هذا العطاء بين الأهالي باسم «معلومية»[١١٨].

---

(١١٨) عن الصرة السلطانية، انظر: سليمان شفيق سويله مز اوغلي، «سياحتنامه حجاز،» (مخطوطة مكتبة جامعة استانبول، ش ٤١٩٩ ty)، ص ٢، ٤٩، ٦٥، ١٦٢ ـ ١٦٤، ٢٣٩ و٢٨٥. وللاستزادة في موضوع الصرة، انظر: Ismail Hakki Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri* (Ankara: TTK, 1972); Pakalin, *Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü*, vol. 3, pp. 280-285; *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, vol. 18, p. 374, and

عدنان محمد البخيت وفاضل مهدي بيات، **رحلة سويله مز أوغلي إلى بلاد الشام، ١٣٠٧ هـ، ١٨٩٠م** ([عمان]: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠)، ص ٦٧ ـ ٨٣.

غير أن الدولة العثمانية ـ على الرغم من تقديمها الصرر للعشائر ـ كانت لا تأمن دائماً جانب هذه العشائر، لأنها تعرف أن بعض العشائر لا يمكن إرضاؤها بهذه الصرر. فبعض العشائر كانت تستهين بهذه الصرر، وتعدّها غير لائقة بمكانتها وثقلها الاجتماعي، أو تطمح بمبالغ أكبر مما خصص لها. كما إن بعض رؤساء العشائر كانوا يتحايلون على الدولة فيتظاهرون بالولاء للدولة، وبعد استلامهم الصرر ينسحبون مع عشائرهم إلى البادية ويقومون بأعمالهم العدائية، ولا يترددون من الإغارة على قافلة الحجاج في موقع آخر(١١٩). وفي الوقت نفسه، كان بعض المسؤولين العثمانيين يتحايلون كذلك على العشائر، وربما على الدولة أيضاً. إذ يقومون بتنقيص كمية المبالغ المسلمة إلى العشائر. وهذا الأسلوب لم يكن يجدي نفعاً دائماً في كبح جماح البدو، الذين كانوا يعتبرون منح الصرر من قبل الدولة حقاً مكتسباً لهم، ويرون أنه لا يحق للدولة قطعها أو التلاعب في كميتها، وإلا فإن العاقبة تكون سيئة، ويفرغون جام غضبهم على القافلة، ولن يخلص منهم لا الحجيج ولا ممتلكاتهم. ولهذا كانت الدولة تضطر إلى تجهيز قوة عسكرية ترافق القافلة لحمايتها من الإغارة. غير أن البدو كانوا أحياناً يستغلون ضعف هذه القوة أو قلة أفرادها فيغيرون على القافلة، فتقع المعركة بين الطرفين، يذهب الحجاج ضحيتها. وقد أمدتنا المصادر العثمانية والمحلية بمعلومات كثيرة عن هذه المعارك، وأسوأها ما حدث في سنة (١١١١هـ، ١٧٠٠م)، حيث قتل الكثير من الحجاج على أيدي البدو، وسلبت ممتلكاتهم(١٢٠).

أما ما يتعلق بإسكان العشائر المتنقلة، فنعرف أن الدولة استخدمت وسائل مختلفة في تحقيق هذا الهدف، منها الترغيب والترهيب. فوزعت عليهم الأراضي، وفرضت عليهم الإقامة في الأماكن المخصصة لهم. ومنحت الدولة أبناء العشائر إقطاعات مختلفة (زعامت وتيمار) لزراعتها بغية ربطهم بالأرض والفلاحة، وإحساسهم بوجودهم الفعال والمنتج داخل الدولة. وأصدرت أوامرها إلى الولاة وأمراء السناجق للحيلولة دون ترك هذه العشائر الأراضي التي تمّ إسكانها فيها. وهنا نشير إلى إيالة الرقة التي أقيمت في المنطقة الواقعة في أعالي نهر الفرات في سنة ١٥٨٦م. وتعد هذه الإيالة ـ كما سنذكر ـ من أكثر الإيالات العثمانية استخداماً لإسكان العشائر، إذ نعرف أن الدولة لجأت أحياناً إلى القوة لنقل بعض العشائر المتمردة من مناطق قريبة إلى هذه الإيالة، وفرضت عليها الإقامة القسرية فيها. ولا تخلو أوامر التعيينات التي صدرت من قبل الدولة العثمانية من الاشتراط على البكلربكي عند تعيينه بذل الجهود

(١١٩) انظر على سبيل المثال الحكم ٣١٧ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 122, 11/9/955H.

(١٢٠) انظر: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

في إسكان هذه العشائر، والحيلولة دون تركها الأراضي المخصصة لها. ويعود سبب اختيار هذه الإيالة لإسكان العشائر، إلى تميزها بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة فيها، وعدم استغلال القسم الأعظم من هذه الأراضي لقلة السكان المستقرين فيها[١٢١]. ومطلع القرن الثامن عشر، تورد الوثائق العثمانية أسماء عشائر وجماعات مختلفة، صدرت أوامر حكومية تقضي بنقلهم أو نفيهم إلى منطقة الرقة، وذلك «لشقاوتهم». وهذا التعبير كان يستخدم للدلالة على ما يقوم به «قطاع الطرق» أو «مثيرو الشغب والاضطرابات» من أعمال ضدّ الدولة. فضلاً عن هذا، كانت الدولة تهدف من إسكان العشائر في هذه المنطقة جعلها سداً حاجزاً أمام غارات العشائر البدوية الأخرى. وعلى الرغم من النقل الفعلي لقسم من هذه العشائر إلى مناطقهم الجديدة في الرقة، إلا أن قسماً منهم تركوا المنطقة باحثين عن أماكن أخرى جديدة. وكانت الحكومة تحاول جاهدة إبقاءهم في منطقة الرقة وإعادة الذين غادروها[١٢٢].

أقرت الدولة العثمانية على مرّ تاريخها الكيان العشائري، باعتباره مجموعة عنصرية اجتماعية واحدة يترأسها شيخ العشيرة، ولم تفكر مطلقاً بإلغاء هذا الكيان أو تفتيت العشيرة ونقل أفرادها بشكل مشتت إلى مناطق مختلفة، حتى وإن رفعت هذه العشيرة لواء العصيان ضدها، وقامت بإثارة الاضطرابات أو بأعمال القتل، والنهب، والسلب. صحيح أن الدولة كانت تقوم أحياناً باستخدام القوة الضاربة لقمع ثورات هذه العشائر، والتنكيل بها أو تأديبها، إلا أنها لا تذهب مطلقاً إلى إلغاء وجودها، بل تبقيها، وكل ما تفعله في هذا المجال هو تغيير رئيسها بشخص آخر من العشيرة نفسها، وربما تقر تنصب شقيق الرئيس السابق، أو ابن عمه، أو أحد أقاربه. ولم تكن تفرض هذا الرئيس على العشيرة، دون الأخذ بنظر الاعتبار اتفاق أفراد العشيرة عليه، اعتقاداً منها إن فرض أي شخص على العشيرة دون رغبتها يعني عدم تمكن هذا الشخص من فرض سيادته على أبناء العشيرة. وهذا يعني أن الدولة كانت تكن احتراماً لرأي العشيرة في هذا الصدد، وتقر تنصيب الشخص المنتخب من قبلها لرئاستها، وربما تدعمه في المستقبل إن نال رضاها، في حال منازعته غيره في رئاسة العشيرة.

فضلاً عن هذا، قامت الدولة العثمانية بتنظيم قسم من هذه العشائر، بخاصة الكبيرة منها، تحت تنظيم خاص، أطلق عليه اسم (مير عشيرتلك = إمارة العشيرة)،

---

(١٢١) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 46.

(١٢٢) سنتناول هذا الموضوع في محور إيالة الرقة. وعن سياسة الدولة العثمانية في إسكان العشائر في منطقة الرقة وأسماء العشائر التي نقلت إليها، انظر: Yusuf Halaçoglu, *XVIII. Yüzyilda Osmanli Imparatorlugu'nun Iskan Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (Ankara: TTK, 1997), pp. 86 and 136-138.

وسمي من تولى إمارة العشيرة (مير عشيرت = أمير العشيرة). وقد ورد في القانوننامات العثمانية إن إمارة العشيرة وجهت إلى شيوخ بعض العشائر مقابل خضوعهم للدولة والخدمات التي أسدوها لها، وهم أصحاب قوم وعشائر، ويتصرفون بتيماراتهم وعشائرهم مثل بقية الأمراء، وقد تركت لهم الدولة حق التصرف بتيماراتهم، بحيث تعود إليهم رسوم الرعية، والجرم، والجناية. وهم في مستوى الزعماء، أي أصحاب الزعامة، وعند موت الأمير أو امتناعه عن أداء الخدمة المطلوبة، كالمشاركة في الحملات العسكرية، تنتزع منه إمارة العشيرة وتيماره، وتمنحان لابنه أو أحد أقاربه(١٢٣).

ويبدو أن الدولة العثمانية تعاملت مع العشائر البدوية في مختلف إيالاتها وفق هذا السياق. ولكن الذي يؤسف له أن هذا الموضوع، لا سيما علاقة الدولة العثمانية بالعشائر بشكل عام، لم يأخذ حقه في الدراسة، في ضوء ما ورد في الوثائق العثمانية، على الرغم من وجود معلومات كثيرة عنه في هذه الوثائق(١٢٤).

وطبقاً لما ورد في الوثائق العثمانية، نجد أن الدولة العثمانية أقرت أحد شيوخ العشائر فيما يسمى «بمشيخة الشام»، وربما كانت هذه المهمة موجودة قبل العثمانيين. ويبدو أنه كان يتم تنظيم مجموعة من العشائر، وربما العشائر الكائنة في منطقة دمشق، ضمن هذا الإطار. ولكننا لا نعرف كيفية اختيار شيخ الشام، وهل أن تعيينه يتم بناءً على اختيار رؤساء العشائر أم لا؟ أما واجبات هذا الشيخ فلا شكّ أنها كانت على علاقة بالعشائر أولاً، وتأمين الأمن في المناطق التي تتواجد فيها، وحماية القوافل، بخاصة قوافل الحجاج عند الذهاب والإياب من دمشق إلى الحرمين. وقد ورد في فرمان صادر من السلطان محمد الرابع، في أوائل سنة (١٠٥٨هـ، أواخر سنة ١٦٤٨م)، إلى والي الشام، عزل شيخ الشام (ابن رشيد)، وهو من طائفة العربان (البدو) من المشيخة، ومنحها إلى الشيخ رباح. كما صدر في (أواخر ربيع الآخر سنة ١٠٥٩هـ، أواسط أيار/ مايو ١٦٤٩م) فرمان آخر من السلطان محمد الرابع، موجه إلى والي الشام أيضاً، وهو يتعلق بتجديد إقرار نصب الشيخ رباح في مشيخة الشام، ومنع الشيخ ابن رشيد من التدخل، والحيلولة دون إلحاقه الضرر بالمسافرين والحجاج(١٢٥).

فضلاً عن كل ذلك، فقد أناطت الدولة العثمانية ببعض كبار العشائر دوراً في

---

(١٢٣) Şahin, «Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale,» pp. 923-924.

(١٢٤) سنتوقف عند هذا الموضوع في محاور الإيالات المختلفة.

(١٢٥) Topkapi Sarayi Muzesi Hazine-i Humayun, No. E. 655/7, 5223/6, and Uzuncarsili ve Arkadaslari, *Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Arsivi Katalogu. Fermanlar*, pp. 32-33.

نظامها الإداري. إذ قامت بتنظيم هذه العشائر على شكل سنجق/ لواء، وجعلت من رئيس العشيرة أمير سنجق. وقد تم إدراج هذا النوع من السناجق في التقسيمات الإدارية للإيالة، وأشير إليها تحت اسم «مير عشيرتلك = إمارة عشيرة».

وينبغي أن نشير هنا إلى أن العشائر التي تمّ تنظيمها بهذا الشكل كانت عشائر بدوية متنقلة، ولهذا السبب أخذ السنجق اسمه من اسم العشيرة، أي بخلاف السناجق الأخرى التي حملت أسماء المدن، التي اختيرت مراكز لها. لكن بمرور الزمن، فإن قسماً كبيراً من هذه العشائر استقرت، فأعطت أسماءها للأماكن التي أقامت فيها.

ومما لا شك فيه، أن الدولة العثمانية اشترطت على أمراء هذه العشائر الذين اختيروا من قبل الدولة أمراء سناجق، الشروط المفروضة نفسها على أمراء سناجق الأوجاقلق، وكذلك على أمراء العشائر العاديين، كأداء الخدمات العامة، ومن ضمنها المشاركة في الحملات العسكرية، والمحافظة على الأمن والنظام في أماكن وجودها، والانصياع لأوامر الدولة، وأهم من هذا وذاك الانسجام مع أفراد العشيرة، لأن عدم الانسجام يفقد الأمير إمارة العشيرة. ولكن الدولة ـ حتى في حال رفع العشيرة لواء العصيان ضدها ـ لم تكن تلغي وجودها باعتبارها وحدة إدارية، بل تلجأ إلى تغيير أميرها، وتطلب من العشيرة اختيار أمير آخر لتقره على إمارة العشيرة/ السنجق.

ومن العشائر البدوية التي حظيت بإمارة العشيرة/ السنجق «لواء عشائر بني طيّ» الذي كان تابعاً لإيالة ديار بكر، في الربع الأخير من القرن السادس عشر «ولواء بني ربيعة» الذي كان تابعاً لإيالة ديار بكر أيضاً، ثم ألحق بإيالة الرقة. وربما انضوت عشائر بني طيّ ضمن لواء بني ربيعة. إذ لم ترد إشارة إلى لواء عشائر بني طي بعد تشكيل لواء بني ربيعة[(١٢٦)]. وقد استمر لواء بني ربيعة بوضعه فيما بعد، إذ عهد في الربع الأول من القرن السابع عشر إلى أمراء أبو ريشة، وكان هذا اللواء ضمن الألوية التي عهد بها إلى الأمير سيف بن أبو ريشة ليتصرف بها على طريقة الأوجاقلق، ثم عهد إلى علي بك، وهو بلا شكّ من الأسرة نفسها. واشترط عليه أن يقوم بحماية أموال وأرواح التجار وأبناء السبيل، المسافرين من بيره جك إلى دير رهبة، ومنها بالسفن إلى بغداد، وأن يتكفّل بإعادة ما يسلب من أي شخص. ثم عهد به إلى عبد الله بك، من أعيان الجماعة المذكورة، بالشروط نفسها[(١٢٧)]. وربما تحول هذا اللواء

(١٢٦) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 121 and 124.

(١٢٧) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 52, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 74.

من إمارة عشيرة إلى سنجق اعتيادي في هذه الفترة، ولكن ظلت إدارتها بيد أسرة محلية. وعلى الرغم من أن «الدفتر ١٥٥١» يذكر أسماء من تولوه كناصر بك، وقادر بك، ثم محمد بك نجل ناصر بك[١٢٨]، دون ذكر اسم الأسرة، إلا أنهم بلا شك من أسرة محلية، وكانوا يديرونه بطريقة الأوجاقلق.

كما نظمت الدولة العثمانية بعض العشائر التركمانية في إيالة حلب ضمن تشكيلاتها الإدارية، فمنحتها وضع السنجق، منها «لواء تركمان حلب» الذي كان في أواخر القرن السادس عشر تحت إمرة مراد بك، ثم عهد به إلى قلندر، وعرفه الدفتر بأنه من الزعماء[١٢٩].

أما في الإيالات العراقية، فقد شاع استخدام هذا النوع من السناجق. ففي إيالة بغداد يتردد اسم «لواء غزية آل قشعم» في الربع الأخير من القرن السادس عشر. وآل قشعم هم عشيرة بدوية متنقلة. وعهدت الدولة بإمارة العشيرة/ السنجق إلى رئيسها مهنا بك[١٣٠]. وهي من العشائر العربية التي اتخذ منها لواء في إيالة بغداد «عشيرة أبو ريشة» أيضاً. إذ ورد اسم اللواء في «الدفتر ٦٠٩٥» العائد إلى الحقبة (١٦٣١ ـ ١٦٤٢م) بشكل «لواء قبائل العربان البرية»، أو «لواء عشائر العربان البرية». وذكر «الدفتر ٢٦٦» أنه كان تحت إمرة أحد أقارب الأمير طربوش، ولكن من دون أن يسميه. وبعد وفاته عهد به إلى ثامر فياض، من آل أبو ريشة، واشترط عليه إدخال أشقياء البدو في دائرة الانضباط. وفي (ذي الحجة سنة ١٠٤٩هـ، نيسان/ أبريل ١٦٤٠م) عهد به إلى الأمير طربوش بن أبو ريشة ليتصرف به مع السناجق التي يتولاها[١٣١].

فضلاً عن هذا، فإن عشيرة باجوانلو حظيت هي الأخرى بإمارة/ سنجق في إيالة بغداد. وكانت في عهدة أميرها دونمز، في أواسط القرن السادس عشر[١٣٢]. وبعد وفاته في سنة ١٥٥٠م، أرسل علي باشا بكلربكي بغداد رسالة إلى الحكومة العثمانية، يبلغها بأن أمير سنجق الطائفة (باجوانلو) يتم اختياره من بين أمرائها. وقد اتصل به كتخدائيو العشيرة وشيوخها، يطلبون منه تنصيب دولار (دلاور؟) ابن عم المتوفى أميراً على سنجقهم، ورجوا أن يعهد إليه بسنجق العشيرة. فلبت الحكومة الطلب وأقرت دولار أميراً على السنجق[١٣٣]. وبعد حادثة بكر صوباشي واستيلاء

---

(١٢٨) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 32.

(١٢٩) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 63.

(١٣٠) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 32.

(١٣١) BOA, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 105.

(١٣٢) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 328.

(١٣٣) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 116.

الصفويين على بغداد، وأماكن من شمال شرقي العراق، خضعت هذه العشيرة للحكم الصفوي، وكانت في عهدة عثمان بك. ولكن بعد استعادة العثمانيين بغداد في عهد السلطان مراد الرابع، عادت إلى الحكم العثماني مجدداً، ولم تلغ الدولة إمارتها، وأقرت رئيسها خالد بك أميراً عليها(١٣٤). وفي الربع الأخير من القرن السابع عشر كان السنجق الذي ورد اسمه بشكل «سنجق مير عشيرت باجلان = سنجق إمارة عشيرة باجلان» في عهدة أرقود بك، ثم تولاه ابن عمه محمد بك، وبناء على حسن انسجامه مع أبناء عشيرته، فقد أعيد توجيه إمارة العشيرة إليه بتاريخ (٣ نيسان/ أبريل ١٦٨٧م)(١٣٥). وفضلاً عن هذا، عهدت الدولة إلى هذه العشيرة في الفترة نفسها بسنجق درنه مع سنجق درتنك، وكان ـ كما ذكرنا ـ في عهدة عثمان بك، أمير عشيرة باجلان.

وفضلاً عن هذه الإمارة، فقد حوّلت الدولة العثمانية عشيرة مندمي إلى سنجق بإيالة بغداد، ضمن نظامها الإداري، وتحت اسم «سنجق عشيرة مندمي». ووردت أول إشارة لهذا السنجق في «الدفتر ١٥٧٢»، حيث ذكر أن إمارة العشيرة وجهت مجدداً إلى ويس بك في سنة ١٧٣١. كما صدر في سنة ١٧٣٨م أمر باستمراره في السنجق(١٣٦).

أما في إيالة شهرزول، فقد شهدت هي الأخرى منذ بداية العهد العثماني استخدام هذا النوع من السناجق. فبعد جعل المنطقة ولاية، وإطلاق اسم «ولاية لورستان» عليها ـ كما سنذكر فيما بعد ـ نجد أن «عشيرة حاجي شيخ» مُنحت وضع سنجق، تحت اسم «لواء عشيرة حاجي شيخ»، وربما كان أميرها حاجي شيخ، هو الذي تولاه لأول مرة. وفي أواسط القرن السادس عشر، كان ابنه بوداق بك، هو الذي يتصرف به(١٣٧). وفي الربع الأخير من نفس القرن ـ وكما ذكرنا في حقل الإدارة بأسلوب الأوجاقلق ـ نجد أن معظم العشائر الكبيرة في المنطقة تولت ألوية. إلا أن هذه الألوية لم تكن إمارات عشائرية، بل إمارات سناجق مرتبطة بمنطقة جغرافية معينة، ربما ضمت عشائر أخرى، ولم ترتبط بعشيرة معينة. ومما يلفت النظر هنا، أن ابن حاجي شيخ سهراب، نراه يتولى لواء تيل طاوى(١٣٨)، وربما تغير أسلوب إدارة

---

(١٣٤) BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 106, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 14.

(١٣٥) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 55.

(١٣٦) BOA. Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 37.

(١٣٧) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 343.

(١٣٨) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 154.

اللواء من إمارة عشيرة إلى سنجق، يدار بطريقة الأوجاقلق. وفضلاً عن هذا، فإن عشيرة زنكنه هي الأخرى، تمتعت بوضع إمارة عشيرة، وأول إشارة إليها وردت في «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥». قد ورد اسمها بين ألوية إيالة بغداد وإيالة شهرزول، وربما كانت تابعة في البداية لإيالة بغداد. وقد ورد عنها في الدفترين: «أن اللواء هو ما بين وهو عشيرة»، ولعل المقصود بما بين أنه واقع على الحدود العراقية (العثمانية) الإيرانية، أما «عشيرة» فتعني أن اللواء إمارة عشيرة، وكان في عهدة إسماعيل بك، وعرفه الدفتران بأنه صاحب عشيرة[١٣٩]. ولكن بعد أن استعادت الدولة العثمانية إيالة بغداد من الصفويين إثر حادثة بكر صوباشي، انتقل اللواء إلى إيالة شهرزول، وأصبح يدار بطريقة الأوجاقلق، وعهد به إلى هلو من قبل الوزير الأعظم خسرو باشا، وذلك في (أوائل صفر سنة ١٠٤٩هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٩م)[١٤٠].

٥ ـ الإدارة بأسلوب الآربالق

آربالق (بالباء الفارسيّة) لفظة تركية تقابل في العربية «شعيرية» أي المتعلقة بالشعير، واستخدم كمصطلح للدلالة على المخصصات المالية التي تمنحها الدولة لرجالاتها المشاركين في الحملات العسكرية مع خيولهم لتغطية نفقات العلف (الشعير). ثم شاع استخدامه، وأصبح بمرور الزمن مصطلحاً يفيد المخصصات العينية والنقدية التي تقدمها الدولة لرجالاتها، عسكريين كانوا أو مدنيين.

ولا نعرف بداية استخدامه عند العثمانيين، وأقدم ذكر له في المصادر العثمانية يعود إلى القرن السادس عشر، وربما كان مستخدماً قبل هذا التاريخ. ونعرف أن مدرس السلطان سليمان القانوني منح بعض القرى كتيمار بطريقة «الآربالق» حتى يغطي نفقاته. ويستشف من طبيعة الآربالق، باعتباره مخصصات لنفقات المعيشة، أنه كان مخصصاً في بداية الأمر لرجال السيفية الفرسان، أي العسكريين على الأغلب. وعلى الرغم من هذا، فإن الآربالق لم يبق محصوراً في إطار منحه للفرسان فقط، بل توسع استخدامه في القرن السادس عشر ليمنح بوصفه علاوة على الأجور اليومية لمنتسبي السيفية والعلمية (أي المؤسسة الدينيّة)، كما أصبح مرتباً تقاعدياً يدفع للمتقاعدين من منتسبي الدولة.

والذي يهمنا هنا، منح السناجق بطريقة الآربالق إلى الإداريين ذوي الدرجات

---

(١٣٩) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 105, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 14.

(١٤٠) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 126.

الرفيعة، ومن ضمنهم الوزراء. فبعد أن تقرر تعيين الوزراء ولاة على الإيالات المهمة كمصر، وبغداد، والشام، بقي بعضهم من دون التعيين في إيالة، بخاصة بعد أن ازداد عددهم. لهذا منح بعضهم سناجق كآربالق في القرن الثامن عشر. وفضلاً عن هذا، فقد منح بعض الإداريين من الدرجات الرفيعة أيضاً، سناجق يتصرفون بها بطريقة الأربالق، وذلك عند عزلهم أو إحالتهم إلى التقاعد، أو عند إسدائهم خدمات في المعارك، أو أدائهم مهمة المحافظة على أحد الأماكن أو القلاع، وتأمين الأمن فيها، أو إعمارها(١٤١).

وازداد استخدام هذا الأسلوب بشكل لافت للنظر في القرن الثامن عشر، كما سنرى فيما بعد. ونجد أحياناً توجيه أكثر من سنجق لأحد الوزراء أو البكلربكيين. وينبغي ألا يستدل من كل ذلك أن هذا التوجيه أو المنح كان الدافع له تغطية النفقات الشخصيّة للوزير أو البكلربكي، أي أن تكون موارد السنجق أو السناجق بدلاً لهذه النفقات، إذ ورد في الوثائق أن بعض البكلربكيين منحوا هذه السناجق لتغطية نفقات إيالاتهم، إذ إن موارد بعض الإيالات لم تكن كافية لتغطية نفقاتها، فيظهر دائماً عجز في خزينة الإيالة. كما نعرف أن أمراء الحج منحوا سناجق بهذه الطريقة لتغطية نفقات قافلة الحج، فعلى سبيل المثال عندما عين أحمد باشا بن صالح باشا أميراً على الحج في سنة (١١٠٩هـ، ١٦٩٨م) وجهت إليه إيالة الشام، وسناجق القدس الشريف، وغزة، ونابلس، وجبل عجلون، بطريقة الأربالق، بغية تغطية نفقات الحج الشريف(١٤٢). وعندما يمنح الوزير أو البكلربكي أكثر من سنجق، كان يقوم بإرسال متسلم أو ويوده إلى كل واحد منها، لينوب عنه في إدارته، ويحصل مواردها.

فضلاً عن هذا، فقد منح علماء الدين أيضاً سناجق بطريقة الأربالق، وكان معظم هؤلاء العلماء لا يذهبون إلى السناجق التي تمنح لهم، بل كانوا يرسلون نواباً يمثلونهم لرعاية مصالحهم فيها. أما الذين يذهبون إلى سناجقهم، فكانوا يقومون بالنظر في الدعاوى العدلية والقانونية للأهالي ضمن حدود سناجقهم. وبمرور الزمن دب الفساد في نظام وتوزيع الأربالق المخصص للعلماء. ولهذا أصدر السلطان سليم الثالث فرماناً، يدعو إلى إجراء الإصلاحات في نظام الأربالق، وفرض على علماء الدين الذهاب إلى آربالقهم بالذات. أما المرضى، وبخاصة المسنين منهم، فقد تقرر أن يعطى آربالقهم للالتزام. كما جرى تخصيص رواتب لمنتسبي الهيئة العلمية تحت أسماء

(١٤١) Cahit Baltaci, «Arpalik, Turkiye Diyanet Vakfi,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 18, p. 392, and Özkaya, *XVIII.Yüzyilda Osmanli Kurumlari ve Osmanli Toplum Yaşantis*, p. 181.

(١٤٢) راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٤٢٤.

آربالق معاشي = معاش (مرتب) الآربالق، طريق معاشي = معاش الطريقة، ورتبة معاشي = معاش الرتبة[١٤٣].

وازداد منح السناجق بطريقة الآربالق في القرن السابع عشر بشكل كبير، حتى أصبح منح معظم السناجق بطريقة الآربالق من سمات هذا القرن.

وقد أشارت دفاتر التعيينات إلى السناجق التي عهد بها بهذه الطريقة، إذ كتبت إزاء اسم كل سنجق مشمول بهذا الأسلوب لفظة (آربالق). وقد انتشر هذا النوع من السناجق بالدرجة الأولى في بلاد الشام. وأول دفتر وصلنا يشير إلى هذا الأمر هو «الدفتر ٢٦٦» و«نسخته الثانية ٦٠٩٥»، واللذان يعودان إلى الفترة (١٦٣١ ـ ١٦٤٢م). ففي إيالة الشام طبق هذا النظام في الألوية الآتية:

أ ـ لواء القدس الشريف، وأول إشارة إلى توجيهه بطريقة الآربالق تعود إلى (٢٦ رمضان سنة ١٠٤٣هـ، ٢٦ آذار/مارس ١٦٣٤م)، حيث منح إلى مصطفى بك، ولكن يبدو أنه لم يتصرف به، إذ صدر بعد شهر قرار بمنحه إلى فريدون باشا المتصرف على سنجق قسطموني، ثم توالى منحه بهذه الطريقة إلى آخر قيد في «الدفتر ٢٦٦»، أي إلى (أواخر ذي القعدة سنة ١٠٤٩هـ، نيسان/أبريل ١٦٤٠م)، بل استمر إلى ما بعد هذا التاريخ، كما سنرى فيما بعد.

ب ـ لواء غزة، وبدئ بمنحه بطريقة الآربالق اعتباراً من (١٠ شعبان سنة ١٠٤٥هـ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٦٣٦م)، لأحمد باشا، واستمر منحه بهذه الطريقة إلى ما بعد الثلث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

ج ـ لواء صفد ـ صيدا ـ بيروت: وبدئ بتوجيهه بالطريقة نفسها اعتباراً من سنة ١٠٤٣هـ لمحمد باشا بكلربكي طرابلس الشام، وقد ورد في قرار التوجيه: «لكون إيالة طرابلس غير مجدية من الناحية المالية». وقد أبقى في عهدته فيما بعد، لا سيما بعد أن كلف بقيادة قوات الجردة المرافقة لقافلة الحج. وقد استمر منحه بهذه الطريقة إلى ما بعد سنة (١٠٥١هـ، ١٦٤١م).

د ـ لواء نابلس: ويستدل مما ورد في أوامر التعيينات أنه كان يتم منحه بهذه الطريقة. والمعروف أن هذا اللواء كان يعهد عادة إلى من يتولى إمارة الحج، وذلك لتغطية نفقات الحج من موارده. وفي بداية تنظيم الدفترين «٢٦٦ و٦٠٩٥» كان في عهدة أمير الحج محمد بك بن فروخ باشا.

---

(١٤٣) Baltaci, Ibid., vol. 18, p. 393.

هـ ـ لواء الكرك ـ الشوبك: وكان الكرك في بداية تنظيم الدفتر آربالق لفروخ أوغلي (ابن فروخ)، أما الشوبك فقد كان تحت نفوذ ابن معن، ولكن بعد القضاء على حركة المعنيين عهد باللواء بطريقة الآربالق إلى علي باشا المتصرف على القدس الشريف (١٠٤٨هـ)، وهذا يعني أن علي باشا كان يتصرف باللواءين في آن واحد(١٤٤).

وعلى الرغم من ورود إشارات إلى جمع سنجقين مع بعضهما البعض، وتوجيههما إلى أحد الباشوات ـ كما رأينا ـ إلا أننا نجد فيما بعد، لا سيما في أوائل القرن الثامن عشر، توجيه مجموعة من السناجق إلى بعض الباشوات بطريقة الآربالق، كلفوا بالقيام ببعض الخدمات. ففي بداية القرن الثامن عشر، عهد بسناجق القدس، وغزة، ونابلس، إلى محمد باشا بطريقة الآربالق، واشترط عليه القضاء على قطاع الطرق في تلك الأرجاء، وتقديم المساعدة للحجاج في طريق الحج. وبعد الاستعانة بقوات الجردة لحماية الحجاج من غارات العشائر في طريق الحج، لا سيما بين دمشق والحرمين، تم تخصيص سناجق القدس، وغزة، ونابلس، واللجون، وعجلون، للجردة. وتم تحويلها إلى آربالق عهد بها إلى أمراء الحج، لا سيما الباشوات الذين تولوا إيالة الشام، أي أن والي الشام أصبح يتولى الإيالة وإمارة الحج، إلى جانب هذه السناجق.

وفضلاً عن كل ذلك، كان يتم أحياناً جمع سناجق عدة من إيالات مختلفة، ومنحها إلى أحد الباشوات بطريقة الآربالق. ففي سنة ١٧١٨ عهد بسنجق اللجون بإيالة الشام وسنجقي نابلس وعجلون بإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت إلى رجب باشا والي الشام وأمير الحج. كما عهد بألوية اللجون، وعجلون، وجوروم في الأناضول، إلى رجب بك، وذلك في سنة ١٧٠٢م(١٤٥).

أما في إيالة حلب، فقد طبق أسلوب الآربالق في لواء المعرة، وذلك بدءاً من سنة (١٠٤٤هـ، ١٦٣٤ ـ ١٦٣٥م)، حيث منح إلى ولاة حلب بالتناوب على شكل آربالق. وفي لواء باليس أيضاً، إذ عهد به بدءاً من سنة (١٠٥٠هـ، ١٦٤٠م) إلى بكلربكي آدنه السابق بالطريقة نفسها، على أن يقوم بحفظ وحراسة التجار وأبناء السبيل من أشقياء العربان(١٤٦). ويبدو أن الدولة العثمانية تحولت فيما بعد من هذا الأسلوب في إدارة

---

(١٤٤) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 62-64, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 46-48.

(١٤٥) BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24.

(١٤٦) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 49, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 65.

سناجق حلب إلى أسلوب الالتزام، إذ لم يرد في الدفاتر العائدة إلى أوائل القرن الثامن عشر ما يشير إلى استخدام هذا الأسلوب في أي لواء من ألوية حلب.

وفي إيالة طرابلس الشام استخدم أسلوب الآربالق في لواء جبلة، إذ منح إلى مصطفى باشا، الذي سبق أن تولى القدس الشريف، وذلك بدءاً من سنة ١٠٤٥هـ. وفي سنة ١٠٤٨هـ عهد به إلى محمد باشا بكلربكي طرابلس، بالأسلوب نفسه. كما استخدم في لواء حمص أيضاً، بدءاً من سنة ١٠٤٧هـ. ولكن مما يلفت النظر هنا، أن الدولة على الرغم من أنها عهدت باللواء إلى أحد الباشوات العثمانيين ليتصرف به بطريقة الآربالق، إلا أنها أبقت نظام الالتزام فيه أيضاً. ويبدو أن الدولة فرضت عليه بدلاً معيناً من موارد اللواء للالتزام، أما الجزء المتبقي فتركته له ليتصرف به كآربالق. كما اتبع الأسلوب نفسه في لواء حماة أيضاً، ولكن لفترة محددة جداً، وذلك عندما منح في (١٥ شعبان سنة ١٠٥٠هـ، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٤٠م) إلى أحد الباشوات. ولكن لم يمض إلا أقل من سنة، حتى ترك هذا الأسلوب، وأعيد فيه النظام السابق، وهو أسلوب الالتزام[١٤٧].

ولم يستخدم أسلوب الآربالق في إيالة الرقة، وذلك لكون معظم ألويتها تدار بطريقة الأوجاقلق.

أما في إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، فكما ذكرنا، فقد عهد باثنين من ألويتها وهما نابلس وعجلون إلى ولاة الشام أمراء الحج، ليتصرفوا بهما بطريقة الآربالق، وذلك في الربع الأول من القرن الثامن عشر.

أما في الإيالات العراقية، فلم ترد أي إشارة إلى استخدام نظام الآربالق فيها، إلا في لواء أربيل بإيالة شهرزول، إذ عهد به في سنة (١٠٥٠هـ، ١٦٤٠م) بطريقة الآربالق إلى حسين باشا بكلربكي شهرزول[١٤٨].

كما لم يستخدم نظام الآربالق في إيالة مصر، وذلك للوضع الإداري الخاص الذي كانت تتمتع به، حيث اتبع فيها نظام الساليانة، الذي سنتوقف عليه فيما بعد. ولكن ورد في «الدفتر ٢٦٦» أن لواء السويس عهد به إلى أمير سنجق دمياط قاسم بك، وألحق به الرشيد أيضاً، ليتصرف به بطريقة الآربالق. والمعروف أن السويس اتخذ مركزاً لقبودانية (قيادة بحرية) تابعة إلى القبودانية العثمانية (قيادة القوة البحرية)، التي ضمت موانئ مهمة واقعة على سواحل البحر المتوسط وبحر إيجه. ويبدو أن منح

---

(١٤٧) انظر: المصدران نفسهما، ص ٥٠ و٦٧ على التوالي.

(١٤٨) BOA, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 126.

لواء السويس بهذه الطريقة كان مرتبطاً بمدة بقاء قاسم بك في إمارة سنجق دمياط. وطبقاً لما ورد في الدفتر، فإن قاسم بك بن حاجي عثمان استمرّ في إدارة لواء دمياط حتى (رمضان ١٠٤٤هـ، شباط/ فبراير ١٦٣٥م)، حيث حل محلّه أحمد باشا، وربما إن لواء السويس استقل إدارياً عن دمياط، إذ لم يرد في أمر تعيين أحمد باشا، ما يدلّ على ذلك(١٤٩).

٦ ـ الإدارة بأسلوب الساليانة

السالیانة لفظة فارسية تعني في العربية «سنوي»، واستخدمت في العثمانية بشكل «سالیانه لي إيالتلر» أي الإيالات السالیانه وية للدلالة على الإيالات التي لم يطبق فيها نظام الخاص، والزعامة، والتيمار. وبموجب هذا النظام، كان يتم جمع موارد الإيالة باسم خزينة الدولة بشكل مباشر، وبعد أن يتم دفع مرتبات البكلربكي وأمراء السناجق والجنود فيها، وإخراج نفقات الإيالة والألوية المختلفة من هذه الموارد، يرسل المتبقي منها إلى خزينة الدولة تحت اسم «إرسالية». وقد يحدد مبلغ الإرسالية مسبقاً، كما حدث في إيالة مصر. ولهذا لا يخصص للإداريين في الإيالات السالیانه ويه إقطاعات، كما هي الحال في الإيالات التي طبق فيها النظام الآخر. ووضعت فيها حاميات الإنكشارية بدلاً من المقاتلين التيماريين، كما عينت الدولة من جانبها قاضياً للنظر في الأمور الشرعيّة، ودفترداراً ليكون مسؤولاً عن كل ما يتعلق بالأمور المالية في الإيالة.

و الإيالات التي كانت تدار بالساليانة هي: مصر، وبغداد، واليمن، والحبشة، والبصرة، ولحسا (الأحساء)، وأوجاغات الغرب: الجزائر، وطرابلس الغرب، وتونس. وكانت مصر أول إيالة عثمانية يطبق فيها نظام الساليانة. وكان مقدار ساليانة الوالي أي مرتبه السنوي يتم تحديده في أمر تعيينه. وذكر عين علي أفندي في رسالته التي كتبها سنة (١٠٤٦هـ، ١٦٠٧م) ساليانة أي مقدار موارد كل إيالة وأوضاعها العامة، في عهده، على الوجه الآتي:

ـ مصر: وفيها قرى ميرية، وأوقاف، وكشوفية، والتزامات بلدية. وساليانة مير ميران (بكلربكي) مصر هي ٤٨٧ كيساً مصرياً (٦٢٥ قرشاً)، أي ستين ألف آقجة.

ـ بغداد وساليانتها ١٤ يوك (أي ١٤ × مئة ألف).

ـ اليمن: وكان في زمن عين علي أفندي تحت أيدي الأئمة الزيديين.

---

(١٤٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 19.

ـ الحبشة: وقد ذكر عين علي أن واليها يديرها على أساس الملكية، وليس على أساس الالتزام. وتبلغ سالیانتها ۱۱ يوك (أي ۱۱ × مئة ألف).

ـ البصرة: وكانت تدار على أساس الملكية، ثم تحولت إلى إيالة، وكل أراضيها تحت إلتزام واليها، ويبلغ التزامها ۱۰ يوكات (أي ۱۰ × مئة ألف).

ـ لحسا (الإحساء)، تدار على أساس الملكية، وكانت تعهد إلى مير ميران (بكلربكي) على أساس السالیانه، ومقدارها ۸۸ ألف.

ـ جزائر الغرب.

ـ طرابلس الغرب.

ـ تونس[١٥٠].

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الإيالات التي خضعت لأسلوب الخاص، والزعامة، والتيمار، استخدم في بعض ألويتها نظام السالیانة، وهي:

أ ـ إيالة الشام الشريف، واتبع نظام السالیانه في ألوية تدمر وصيدا ـ بيروت والكرك ـ الشوبك.

ب ـ إيالة حلب: وطبق في لواءين منها نظام السالیانة، وهي المطخ وسنجق تركمان.

ج ـ إيالة بغداد: وقد طبق النظام المذكور في ألوية درنه، وواسط، ودرتنك، وبيات، وقزانيه، وده بالا، وكرنه، وسموات، ودمور قابی، وكيلان[١٥١].

وفي ما يتعلق بإيالة مصر، فقد أوردت الدفاتر معلومات وافية عن السالیانات فيها. وطبقاً لهذه المعلومات فإن الإيالة كانت تنقسم إلى مناطق سالیانه وية، حملت كل واحدة منها اسم الأمير، الذي منحت له المنطقة مثل سالیانة سليمان بك، وسالیانة محمد بك، وسالیانة مصطفى بك. وقد أوردت هذه الدفاتر مقادير السالیانات المخصصة لكل أمير. وسنتناول هذه المناطق السالیانه وية الواردة في الدفاتر، في محور التقسيمات الإدارية لإيالة مصر.

كما ورد في أمر تعيين الوزير محمد باشا في إيالة البصرة أنها أبقيت في سنة

---

(١٥٠) انظر رسالة عين علي أفندي، في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 31.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٨.

١٧٢٩م في عهدته وفق إرساليتها القديمة، البالغة ثمانية وعشرون ألفاً وسبعة عشر ونصف قرش على أن يزاد عليها ثلاثون ألفاً في سنة ١٧٣٠ وخمسون ألفاً في سنة ١٧٣١م[١٥٢].

وعلى الرغم من تخصيص مقادير السالیانات مسبقاً من قبل الدولة، إلا أن موارد بعض الإيالات لم تكن تكفي لتغطيتها، ولهذا تضطر الدولة إلى سدّ النقص من موارد الإيالات الأخرى، بخاصة القريبة منها. إذ نعرف أن بكلربكي الحبشة أرسل رسالة إلى السلطان في سنة (٩٧٣هـ، ١٥٦٦م)، ذكر فيها أنه يعاني من ضيق مالي. ولهذا أصدر السلطان أوامره بأن تغطى احتياجاته من الإيالات المجاورة: ١٥٠ ألف آقجة من خزينة مصر، و١٥٠ ألف آقجة من خزينة اليمن. وتمت مفاتحة بكلربكي مصر وبكلربكي اليمن بذلك[١٥٣].

٧ ـ الإدارة بأسلوب الالتزام

الالتزام باعتباره مصطلحاً يعني «قيام شخص بتولي جمع موارد أي نوع من أنواع الضرائب العائدة للدولة لقاء بدل سنوي يحدد مسبقاً»، وبهذا المعنى يمكن أن يوصف الالتزام بحسب المفهوم العصري، بأنه «خصخصة العملية الضرائبية». والقائم بهذه المهمة سمي «ملتزم»، وأطلق على مصدر الوارد اسم «مقاطعة». والمعروف أنه اتبعت بمرور الزمن طريقتان رئيستان لجمع الضرائب، وهما:

أ ـ الجباية المباشرة من قبل موظفين تابعين للدولة.

ب ـ الجباية غير المباشرة من قبل أشخاص يعملون بصفتهم قطاعاً خاصاً وفق شروط محددة.

واستخدم العثمانيون كلتا الطريقتين، وسموا **الأولى** «نظام أمانت = الأمانة»، و**الثانية** «نظام الالتزام»، إلا أنهم فضلوا الالتزام على الأمانة. وعلى الرغم من أن كفة الأمانة رجحت اعتباراً من عهد التنظيمات، إلا أن الالتزام حافظ على وجوده حتى نهاية الدولة العثمانية[١٥٤].

وشاع استخدام نظام الالتزام بعد أن بدئ بتحويل الأراضي الداخلة ضمن نظام التيمار إلى مقاطعات، منح قسم منها بطريقة الالتزام إلى ملتزمين، لقاء بدلات معينة.

---

(١٥٢) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 89.

(١٥٣) انظر: الحكم ١١٦٣ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 436.

(١٥٤) Mehmet Genç, «Iltizam,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 22 (1995), p. 154.

وكان معظم هؤلاء الملتزمين من الولاة، والباشوات، وأمراء السناجق. وكانوا يقومون بدورهم بمنح هذه المقاطعات، بطريقة الالتزام أيضاً، إلى ملتزمين ثانويين ببدلات أعلى. ولهذا كانت السناجق التي تتوافر فيها مقاطعات ميرية كثيرة، إلى جانب الأراضي التيمارية والوقفية القليلة، تعدّ مرغوبة للولاة، لكونها مجدية من الناحية المالية[١٥٥].

ويرى الباحث التركي خليل أينالجيك أن الإدارة المركزية في المدن ومنذ بداية العهد العثماني جعلت من الأعيان والأصناف/ أصحاب الحرف وسطاء بين الأهالي والإدارة المركزية. وفي الوقت الذي دب الضعف في السلطة المركزية، بخاصة بعد القرن السادس عشر أخذت هذه الفئة على عاتقها مسؤولية المحافظة على الأمن والنظام، وجمع الضرائب، وذلك بعد أن منحتهم الدولة هذه المسؤوليات. وزاد دور الأعيان والأصناف أكثر من ذي قبل، بعد أن بدئ بتطبيق أسلوبي المقطوع والالتزام.

أما نظام المقطوع، فهو عبارة عن اتفاق بين ممثلي الجماعات المحلية والمالية بشأن وارد الضريبة لإحدى المناطق على مقدار معين (مقطوع). وهذا الأسلوب كان يضمن للدولة موارد الضريبة، وينقذ في الوقت نفسه الرعايا من الممارسات السلبية للملتزم أو الجابي. وكانت الحكومة تقر في كثير من الأحيان هذا الأسلوب، تلبية لرغبة الرعايا. وقد أدّى هذا الأسلوب بمرور الزمن إلى تمتع المنطقة بالإدارة الذاتية في الإدارة والاقتصاد، وأدى بالتالي إلى تراخي الإدارة المركزية فيها[١٥٦].

وذكر المؤرخ العثماني جودت، أن الصدر الأعظم في عهد القانوني رستم باشا، هو الذي استحدث أصول الالتزام أملاً في زيادة الحاصلات الميرية أي موارد الدولة. إذ قام بمنح الخواص السلطانية والمقاطعات كلها إلى الأشخاص (الملتزمين) بطريقة الالتزام. ولم يقبل المنصفون والمتدينون هذه الطريقة التي أدت إلى وقوع الخواص السلطانية والمقاطعات بأيدي الأرذال، ودب على أثرها الخراب في قرى الخواص السلطانية والمقاطعات. كما شهدت خزينة الدولة نقصاً خطيراً في مواردها بسبب تعرض الرعايا إلى الفقر والاضطراب[١٥٧]. ويبدو أن استمرار هذا النظام في الكثير من المقاطعات كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بالنجاح الذي حققه هذا النظام للدولة،

---

(١٥٥) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 32.

(١٥٦) Hilal Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 1, pp. 110-111.

(١٥٧) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ١٠٤.

ولكن ينبغي ألا نغفل في الوقت نفسه مدى المعاناة التي عاناها الرعايا دافعو الضرائب على أيدي بعض الملتزمين الذين لم يتقيدوا بحدود الضرائب، بل رفعوها كلما وجدوا أنفسهم من القوة والسطوة، بحيث لا يتمكن أحد من التصدي لهم، ولهذا كثرت شكاوى الرعايا منهم. وقد تمكن هؤلاء من إيصال أصواتهم إلى مركز الدولة، كلما شعروا أن الملتزمين يفرضون عليهم من الضرائب ما لا طاقة لهم في دفعها. وبالفعل نجد الدولة تتدخل وتكلف الوالي أو أمير السنجق أو القاضي تقصي الأمر وإحقاق الحق. وقد وردت تظلمات كثيرة في دفاتر المهمة حظيت باهتمام السلاطين العثمانيين.

ويرى الباحث صالح أوزباران أن نظام الالتزام اختير أسلوباً لجمع الضرائب في الإيالات البعيدة عن مركز الدولة. وبهذا الأسلوب جرى دفع رواتب الإداريين والجنود[١٥٨].

ولم تكن المقاطعات في الإيالات هي المجال الوحيد الذي طبقت الدولة فيه نظام الالتزام، بل نجد أن الإيالة برمتها أو السنجق بكامله تمنح إلى الأمراء بطريقة الالتزام. وقد شاع هذا الأسلوب من أجل ضمان واردات الضريبة. وطبقاً لهذا الأسلوب، فإن الوالي كان يضمن دفع مبلغ من النقود (بدل أو مقطوع) سنوياً، يتم إقراره باعتباره واردات ضريبية لتلك الإيالة. وكان الولاة غالباً ما يقومون بإلزام الأعيان المحليين بتحصيل الموارد. وكان الكثير من الأعيان يُستخدمون كنواب للوالي تحت اسم ويوه ده أو متسلم، وبذلك يدخلون الإدارة في أيديهم[١٥٩]. وكانت السناجق التي طبق فيها نظام الالتزام يعهد بها إلى الأمراء من قبل الدفتردار أو بتوصية منه، وهو الذي يحدد مقطوع الالتزام أي بدله[١٦٠].

استخدم نظام الالتزام في معظم الإيالات العربية المشرقية. وقد أشارت دفاتر التعيينات إلى الألوية التي طبق فيها هذا النظام مع مقادير الالتزام المتفق عليها بين الدولة وأمراء السناجق في هذه الألوية، كما أوردت الوثائق والمصادر معلومات وافية عن هذه التطبيقات. وتعد إيالة مصر من أولى الإيالات التي طبق فيها نظام الالتزام، فعندما فتح السلطان سليم الأول مصر وجد أن نظام الالتزام مطبقاً فيها وأقره. وقد فصل هامر القول فيه، وكيفية تطبيقه. فقد ذكر أن الأراضي التي كان يتم

---

(١٥٨) Salih Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» *Tarih Dergisi*, vol. 30 (1978), p. 457.

(١٥٩) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 111.

(١٦٠) انظر على سبيل المثال: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 67.

تفويضها إلى الأشخاص مقابل الخدمات العسكرية، أي التي أطلق عليها في الإيالات المختلفة اسم تيمار وزعامة، سميت في مصر «التزام»، ثم قارن هامر بين أصحاب التيمار والزعامة من جهة، والملتزمين من جهة أخرى. إذ ذكر أن الملتزمين في مصر لا يكلفون بوظائف أصحاب التيمار والزعامة، ويدفعون للحكومة بدل التزام، ويتقاسمون المحاصيل مع الفلاحين. ولهذا فإن متصرفي الأراضي ضمن نظام التيمار والزعامة، يستفيدون أكثر مما يستفيد ملتزمو مصر وفلاحوها[١٦١].

والمعروف أن نظام التيمار لم يطبق في مصر بعد الفتح، فأصبحت بذلك أول إيالة ساليانة ويه في الدولة العثمانية، وأصبحت هناك ضرورة لاتّخاذ التدابير اللازمة للحد من نفوذ الجراكسة الذين كانوا يمتلكون أعداداً كبيرة من الأملاك والمقاطعات في إيالة مصر، فقامت الدولة بالاستيلاء شيئاً فشيئاً على الأراضي باسم الميري (أي باسم خزينة الدولة)، وبدئ بمنحها إلى أصحابها أو لمن يستحقونها، بطريقة الالتزام، وتمّ استحداث صنف الخيالة المسلحين بالبنادق ذوي مرتب (علوفة لى تفنكجى سوارى جماعتى)، بدلاً من التيماريين السباهيين[١٦٢].

وقد وردت في دفاتر المهمة أحكام كثيرة عن منح المقاطعات في مصر إلى الملتزمين، والشروط التي وضعتها الدولة عليهم. ففي حكم يعود تاريخه إلى (١٠ ربيع الآخر سنة ٩٧٦هـ، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٦٨م)، ورد فيه أن أحد المصريين (وهو عبد الواحد) عرض على الدولة التزام ست مقاطعات بزيادة قدرها ١٠٠ كيس على ما يدفعه الملتزم الحالي وهو (ابن يوسف)، غير أن السلطان أرسل إلى البكلربكي والدفتردار يستفسر عما إذا كانت هذه المقاطعات تتحمل هذه الزيادة وتلبية الطلب في حال تحقيقه، نفعاً للرعايا وبيت المال[١٦٣]. كما جاء في حكم آخر صدر في (١٥ ربيع الأول ٩٧٩هـ، ٧ آب/ أغسطس ١٥٧١م)، أنه تم منح مقاطعات إقليم الغربية وبعض قراها إلى عبد الواحد بطريقة الالتزام، بعد أن عرض دفع مئة كيس زيادة، واشترط عليه ألا يلحق الضرر بالرعايا، وألا يتعدى عليهم[١٦٤].

وينبغي ألا يستدل من كل ما ذكرنا، أن جميع أراضي مصر اتبع فيها نظام الالتزام، بل طبق هذا النظام في قسم منها، لهذا ذكر الرحالة أوليا جلبي (ت

---

(١٦١) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٦، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(١٦٢) Es-Seyyid Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 1, pp. 52-53.

(١٦٣) انظر نصّ الحكم، تسلسل ٢١٨٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 800.

(١٦٤) انظر التسلسل ٩٧٤ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 508.

١٦٨٢م) أن جميع قرى مصر وبلداتها تمّ تصنيفها إلى أصناف عدة: صنف منها هو قرى المال الميري، وصنف منها أوقاف، وصنف هو قرى كشوفية، وصنف هو بلدات الالتزام(١٦٥).

وطبق نظام الالتزام في إيالة الحبشة أيضاً، إذ إن موارد الموانئ، كما نعرف، قد عهدت بالالتزام. إذ بدئ بإدارة سواكن بهذا النظام في سنة ١٥٥٤م. وتم دفع رواتب الجنود العثمانيين المجندين هناك من موارد الالتزام(١٦٦).

أما في بلاد الشام، فقد طبق نظام الالتزام في معظم إيالاتها، لكن استخدم بشكل محدد في إيالة الشام، ويعزى السبب في ذلك إلى أن معظم ألوية هذه الإيالة خصصت مواردها لتغطية نفقات قوات الجردة ونفقات الحج، إذ وجهت بطريقة الآربالق إلى بعض الباشوات، بخاصة الذين تولوا إمارة الحج. واستخدم الالتزام في لواء تدمر، إذ ورد في أحد القيود العائدة إلى الفترة (١٦٣١ ـ ١٦٤٢م) أن مقطوع اللواء هو أربعة آلاف قرش أسدي(١٦٧). كما اتبع في لواء غزة في الربع الأول من القرن الثامن عشر، إذ نجد ورود شرط «أن يقدم ميريه المعين» في أوامر تعيينات أمراء السنجق، أي أن يقدم المقطوع المعين على اللواء(١٦٨).

أما في إيالة حلب، فقد طبق نظام الالتزام في لواء المعرة، وذلك في أواخر القرن السابع عشر، بعد أن كان يعهد به بطريقة الآربالق، إذ ورد في أوامر تعيين حسن بك أن السنجق عهد إليه شريطة أن يسلم إلى خزينة حلب ألف قرش، وربما استمرّت إدارته بهذه الطريقة فيما بعد(١٦٩). واستخدم في لواء العزير في النصف الأول من القرن الثامن عشر، بعد أن طبق فيه ولفترة محدودة أسلوب المالكانة، إذ ورد ضمن أوامر التعيين مقدار بدل الالتزام، وهو ١٥٠٠ قرش من مال المقاطعة سنة ١٧٣٥م، و٢٥٠٠ فيما بعد(١٧٠).

وعلى الرغم من محدودية استخدام الالتزام في كل من إيالة الشام وإيالة حلب، إلا أن إيالة طرابلس الشام فاقتهما في هذا المجال، وتميزت بين إيالات الشام في هذا

---

(١٦٥) انظر القانوننامة التي أوردها أوليا جلبي في رحلته والمنشورة في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), p. 540.

(١٦٦) Cengiz Orhunlu, «1559 Bahreyn Seferine Dair Bir Rapor,» *Tarih Dergisi*, vol. 17, no. 22 (March 1967), p. 99, and Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» p. 456.

(١٦٧) انظر: BOA, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 48.

(١٦٨) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12.

(١٦٩) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 137.

(١٧٠) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12.

الخصوص، وذلك في النصف الأول من القرن السابع عشر. إذ ورد في أمر يعود إلى سنة (١٠٥١هـ، ١٦٤١م)، أن لواء حماة مرتبط منذُ القدم بمقاطعة طرابلس الشام، إلا أن الأمر لم يشر إلى تاريخ هذا الارتباط. وفي قيد يعود إلى التاريخ نفسه، نجد أن الإيالة عهد بها مع مقاطعاتها إلى محمد باشا، وحدد بدل التزامها بثلاثمئة ألف قرش في السنة[١٧١]، واستمرت الإيالة يعهد بها بهذا الشكل فيما بعد. وبدءاً من سنة ١٧٣٨، نجد في أوامر التعيينات تحديداً لتاريخ التصرف بمقاطعات الإيالة[١٧٢].

وطبق الالتزام في لواءي حماة وحمص، بشكل لافت للنظر، في النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي/ السابع عشر الميلادي، إلا أننا لا نعرف بالضبط متى بدئ باستخدام هذا النظام فيهما، وذلك لعدم امتلاكنا وثائق تعيننا على ذلك. ولم يرد في رسالة عين علي أفندي (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) ما يعيننا على ذلك. وأقدم دفاتر نمتلكها ورد فيها تطبيق هذا النظام هما «الدفتر ٢٦٦» و«الدفتر ٦٠٩٥» العائدان إلى الفترة (١٦٣١ ـ ١٦٤٢م). وقد ورد فيهما ما يدل على استخدام نظام الالتزام قبل هذه الفترة. وفيما يتعلق بلواء حماة، فإن أول قيد في الدفتر يعود إلى (محرّم سنة ١٠٤١هـ، آب/ أغسطس ١٦٣١م)، حيث ورد توجيه اللواء إلى أحمد البلغاري، مع مقطوعه (بدل الالتزام)، وهو ثلاثون ألف قرش سنوياً. واستمر اللواء يعهد بهذا الشكل إلى أن أدخل ضمن مقاطعة طرابلس الشام، ببدل التزام قدره أربعون ألف قرش أسدي، سنة (١٠٥١هـ، أيلول/ سبتمبر ١٦٤١م).

أما لواء حمص فقد طبق الالتزام فيه في الفترة نفسها أيضاً، لكن بدل التزامه أصبح يحدد بكمية من الصابون المنتج فيه. وأول قيد وردنا في دفاتر التعيينات يتعلق به يعود إلى سنة (١٠٤١هـ، ١٦٣٢م)، إذ نعرف أنه عهد به إلى حاجي محمد، شريطة أن يرسل في كل سنة إلى الكيلار العامرة، أي مستودعات الدولة المركزية، ثلاثمئة وثلاثين قنطاراً رومياً، أي أربعة آلاف وستمائة واثنين وخمسين أوقية صابون، يتم إيصالها من حمص إلى المنزل المسمى (حسنه)[١٧٣].

واستمر لواء حماة وحمص يداران بطريقة الالتزام فيما بعد، وأدخلا ضمن مقاطعات الإيالة، الأمر الذي أدّى إلى عدم قيام الدولة بتعيين أمراء سناجق فيهما، بل أصبحا يداران بواسطة متسلمين، يبعث بهما بكلربكي طرابلس الشام. وفضلاً عن حماة وحمص، استخدم نظام الالتزام في لواء جبلة أيضاً. وقد ورد في أحد قيود

(١٧١) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 66.

(١٧٢) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 14.

(١٧٣) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 67.

«الدفتر ٢٦٦» يعود تاريخه إلى (ذي القعدة سنة ١٠٤٨هـ، نيسان/ أبريل ١٦٣٩م)، أن هذا اللواء عهد به إلى محمد باشا بطريقة الأربالق. واشترط عليه تسديد بدل التزامه القديم، الأمر الذي يدل على استخدام أسلوب الأربالق، والالتزام فيه في آن واحد. وبعد سنة من هذا التاريخ، ألحق اللواء ضمن مقاطعات طرابلس الشام، أي حماة وحمص وغيرهما، ليتحول إلى مقاطعة يتصرف بها البكلربكي[١٧٤].

أما في إيالة الرقة، فقد طبق نظام الالتزام في لواء خابور، وذلك على الرغم من خضوع هذا اللواء لنظام الأوجاقلق، إذ كما ذكرنا إن زعماء أبو ريشة هم الذين كانوا يديرونه إلى جانب الألوية الأخرى للإيالة. وقد ورد في أحد قيود دفاتر التعيينات، الذي يعود إلى سنة ١٠٤٤هـ، أن اللواء عهد به إلى الأمير عساف شيخ بني طي، «شريطة أن يقوم بدفع المال المقطوع من حاصلات خابور»[١٧٥]. ولم يرد ما يشير إلى استخدام نظام الالتزام في ألوية الرقة الأخرى، وربما تحولت معظمها إلى مقاطعات ارتبطت بشكل مباشر بالإيالة لتدار بطريقة المالكانة، كما سنذكر فيما بعد.

واستخدم نظام الالتزام في إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، وقد ورد في أوامر التعيينات الواردة في الدفاتر العائدة إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي تحديد لموارد مقاطعات الإيالة، إذ إن الوارد السنوي لهذه المقاطعات هو ٢٢٣,٠١٩,٥ قرش، خصص منها ٤١,١٥٣ قرشاً لنفقات الحج الشريف، أما ١٨١,٨٦٦,٥ فكانت حصة الخزينة. وقد اعتيد عند توجيه الإيالة إلى البكلربكي وضع عبارة «أن يقوم بتسليم المال الميري في وقته» وذلك في أوامر التعيينات. كما تمّ تحديد موعد معين في هذه الأوامر، لضبط تحصيل وارد مقاطعاتها[١٧٦].

كما طبق نظام الالتزام في سنجق نابلس التابع لإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، فقد عهد في الربع الأول من القرن الثامن عشر إلى محمد باشا، واشترط عليه دفع المال الميري المحدد مقداره في موعده المقرر[١٧٧]، غير أن استخدام نظام الالتزام في سنجق نابلس لم يستمر طويلاً، إذ كما ذكرنا أن هذا السنجق أصبح إلى جانب سناجق أخرى يعهد به إلى أمراء الحج، إذ خصصت موارده لتغطية نفقات الحج[١٧٨].

---

(١٧٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٧٥) انظر: (BOA), Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 52.

(١٧٦) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 25; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 12, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 13.

(١٧٧) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 2.

(١٧٨) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

أما في العراق، فإن أول إيالة طبق فيها نظام الالتزام هي إيالة البصرة. ولكننا لا نعرف متى استخدم فيها. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون أن السلطان سليمان القانوني عهد بالبصرة وأرجائها بعد فتح بغداد إلى راشد بن مغامس حاكم البصرة، بطريقة الالتزام[(١٧٩)]، إلا أنه لا يمكن قبول هذا الرأي، بخاصة إذا علمنا أن السلطان اعترف براشد حاكماً على البصرة، وأقره عليها. وكان يكفي للدولة أن يخضع راشد لها، ولو بشكل اسمي. وليس من المعقول تعيينه ملتزماً، لا سيما في هذه الفترة المتقدمة من الحكم العثماني في المنطقة، وكما سنرى فيما بعد أن الحكم العثماني الحقيقي في البصرة لم يبدأ إلا في سنة ١٥٤٦م، حيث تمكن والي بغداد إياس باشا من إقامة الإدارة العثمانية المركزية فيها.

ويستدل الباحث صالح أوزباران من عدم تطبيق نظام التيمار في البصرة باستخدام نظام الالتزام على الرغم من إقراره بأن عملية التحرير التي جرت فيها في سنة (٩٥٩هـ، ١٥٥١ ـ ١٥٥٢م) لا تعطينا معلومات وافية عن تطبيق الالتزام، إلا أنها تساعدنا على فهم إدارة الخواص السلطانية وتحويل المقاطعات في تحصيل مواردها إلى بعض الأشخاص. إذ ورد في دفتر الإجمال أنه يتم تحصيل موارد ٣١ قرية مرتبطة بناحية العشار (والبالغة ١١٦,٨٥٦ آقجة)، عن طريق الالتزام[(١٨٠)].

لكن، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن استخدام الالتزام كان محدوداً في البصرة، في بداية العهد العثماني، ولم يطبق إلا في بعض الأماكن. إذ نعرف أن الإيالة كان يعهد بها بطريقة الأوجاقلق أو الملكية، ولكنها أصبحت في سنة (١٠٧٩هـ، ١٦٦٨م) تدار بشكل مباشر، وإن جميع أراضيها أعطيت بطريقة الالتزام إلى واليها بوارد يبلغ ١٠ يوكات (١٠× ١٠٠,٠٠٠)[(١٨١)]وورد في حكم سلطاني صدر بتاريخ (٢ محرّم سنة ٩٨٠هـ، ١٥ أيار/مايو ١٥٧٢م)، أنه قدمت شكوى لمنح المقاطعات للالتزام لأكثر من ثلاث سنوات، إذ جاء فيه: «في الوقت الذي كان منح مقاطعات البصرة لأكثر من ثلاث سنوات ممنوعاً، أصبح يعطى لست سنوات ولم يتم تحصيل آقجة واحدة»[(١٨٢)]. كما ورد في حكم آخر صدر في (شوال سنة ٩٧٥هـ، شباط/فبراير ١٥٦٨م)، أن لواء محروزي تمّ تحويله إلى

---

(١٧٩) انظر مثلاً: Yusuf Halaçoglu, «Basra,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 5 (1992), p. 112.

(١٨٠) «دفتر طابو البصرة،» (محفوظ في مركز الأرشيف العثماني، استانبول تحت رقم ٥٣٢)، ص ٢٢، و Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» p. 455.

(١٨١) انظر: رسالة عين علي أفندي، ص ٣١.

(١٨٢) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 19, p. 5, and Ozbaran, Ibid., p. 456.

مقاطعة، ومنح إلى جانب ناحية الجنوب بطريقة الالتزام[١٨٣].

وكما سنذكر فيما بعد، فإن آل آفراسياب الذين عهد إليهم بالبصرة في أواخر القرن السادس عشر، كانوا يتولون البصرة بطريقة الالتزام. واستمرت الإيالة تدار بهذه الطريقة، لا سيما في الفترات التي شهدت تحسناً في علاقاتهم مع الدولة العثمانية. وبعد القضاء على حركة حسين باشا، ارتبطت البصرة بشكل مباشر بمركز الدولة أو إيالة بغداد. ولكن نظام الالتزام استمرّ في بعض مناطق الجزائر، وفي بعض المقاطعات التابعة للبصرة.

أما في إيالة بغداد، فقد طبق نظام الالتزام فيها في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، إذ نجد في أوامر التعيينات ما يشير إلى تحديد موعد لضبط مقاطعاتها[١٨٤]. كما استخدم نظام الالتزام في بعض ألويتها، كالرماحية مثلا[١٨٥]، كما استخدم في الموصل قبل تحويلها إلى إيالة، أي قبل سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م). وقد ورد في حكم سلطاني صدر في (١٩ شعبان ٩٩١هـ، ٧ أيلول/ سبتمبر ١٥٨٣م) أن ملتزم مقاطعات اللواء هو مصطفى، وهو من أصحاب الزعامات في بغداد[١٨٦].

وشهدت إيالة لحسا (الأحساء) هي الأخرى تطبيق نظام الالتزام فيها. وذكر الباحث صالح أوزباران أن اقتصاد لحسا كان مرتبطاً بالزراعة بدرجة واسعة، وطبق فيها خليط من التيمار والالتزام، وذلك لأجل تنظيم الضرائب، واستغلال الأراضي بشكل جيد. وقد ورد في الوثائق ما يدلّ على استخدام نظام الالتزام فيها في أواسط القرن السابع عشر[١٨٧].

كما طبق نظام الالتزام في إيالة اليمن أيضاً، ولكن على نطاق ضيق في بعض أماكنها، إذ ورد في وثيقة تعود إلى سنة (١٠٠٥هـ، ١٥٩٦ ـ ١٥٩٧م) أن قبودان السويس، وأمير اللواء، والكاشف، مصطفى بك، قد أمن لواء سعده بـ ٣٢٣٩٠ بارة (والبارة في تلك الفترة تعادل آقچتين)، وذلك بطريقة الالتزام[١٨٨].

---

(١٨٣) انظر الحكم ١٣٢٥ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 458.

(١٨٤) انظر مثلاً: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 35.

(١٨٥) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 301.

(١٨٦) انظر الحكم ١٠٢ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 51, p. 31.

(١٨٧) Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» p. 455.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٦.

٨ ـ الإدارة بأسلوب المالكانة

يعتبر نظام المالكانة شكلاً متطوراً لنظام الالتزام ويمكن تعريفه بأنه: «عبارة عن منح المقاطعات بطريقة الالتزام مدى العمر»، وقد بدئ بتوجيه المقاطعات بهذا الشكل اعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، حيث كان يتم بيع موارد المقاطعات إلى القطاع الخاص نقداً، أو مقابل أقساط يتم إيفاؤها سنوياً. وقد بدأ تطبيقه في القطاع الزراعي بعد أن دمره بشكل خاص نظام الالتزام، وذلك لأن منح المقاطعة الزراعية بشكل محدد من الناحية الزمنية، يتطلب من الملتزم التفكير قبل كل شيء بزيادة مكاسبه ضمن فترة قصيرة بدلاً من تأمين مكسب ذي مرحلة طويلة، باستغلال الأرض. وفضلاً عن هذا، فإن ضغط الضيق المالي، وتقلص مدة الالتزام، يؤديان إلى زيادة الأزمة. ولهذه الأسباب، فإن الملتزمين كان لا يهمهم كثيراً الاهتمام بالفلاح، وتأمين المستلزمات الزراعية، كالبذور وحيوانات الحرث، بل أن همهم الأول هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية من المقاطعة، التي لا ينظر إليها إلا أنها شبه مستأجرة له، لمدة زمنية محدودة. وهذا الأمر أدّى في نهاية المطاف إلى أن يتأثر الفلاح تأثراً سلبياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

أما نظام المالكانة(١٨٩) فقد استهدف في تطبيقه تأسيس الأمن الاجتماعي، الذي كان موجوداً في نظام التيمار الكلاسيكي، إذ وضع بنظر الاعتبار حماية الرعايا والأراضي، وازدياد الوارد الزراعي، وبالتالي خلق إمكانية مالية إضافية للنفقات(١٩٠).

وكانت الدولة العثمانية تعاني في القرن الثامن عشر من نقص في السيولة المالية وعجز في خزينتها. ولهذا اضطرت إلى التحول إلى الاقتصاد النقدي، والإنتقال إلى عملية تحصيل الموارد نقداً، وليس عيناً، فكان نظام المالكانة نتيجة لهذه العملية الجديدة التي دخل فيها الاقتصاد الجديد، فأصبحت بدلات المقاطعات التي تؤخذ باسم الخزينة يتم دفعها إما نقداً ويطلق عليها اسم «معجلة»، أو بالتقسيط تحت اسم

---

(١٨٩) ينبغي عدم اعتبار «المالكانة» بمعنى ملك خاص، إذ إنَّ «المالكانة» بوصفها نظاماً لم تكن أكثر من التزام مقاطعة مدى العمر أي أن الذي يلتزم المقاطعة يتصرف بها حتى وفاته ولا تنتقل بطريقة الوراثة إلى أبنائه، لكل ذلك لا يمكن اعتبار سنجق حماة بأنّه كان ملكاً خاصاً للوالي أسعد باشا العظم الذي منح له السنجق بطريقة المالكانة. لذلك فإن ما ذكره مانتران (Mantran) في مادة «حماة» في **دائرة المعارف الإسلامية** لوقف الديانة التركي من أن السنجق كان جزءاً من الأملاك الخاصة لعائلة العظم غير دقيق. انظر: Robert Mantran, «Hama,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 15 (1997), p. 397.

(١٩٠) Ahmet Tabakoglu, *Osmanli Ekonomisinde Kalkinmanin Finansmani* (Konya: Osmanli Toplum Yapisi, 1996), pp. 125-126.

«مؤجلة». وكانت الدولة العثمانية تأمل من منح المقاطعات الميرية بطريقة المالكانة تحقيق هدفين:

أ ـ إحياء المقاطعات الميرية، لأن أصحاب المالكانة سيعتبرون هذه المقاطعات بمثابة ملك صرف لهم طالما يتصرفون بها مدى العمر، ولهذا يسعون إلى الاعتناء بها والبلوغ بها إلى حال من شأنها تحقيق أرباح كبيرة لهم. إلا أن النتيجة المرجوة من هذا لم تتحقق، لأن أصحاب المالكانة قاموا بتحويل المقاطعات الداخلة ضمن هذا النظام إلى ملتزمين آخرين، ووصل الأمر بها إلى أن تشهد وضعاً أسوأ مما كانت عليه. فبعد أن قام أصحاب المالكانة بتحويل مقاطعاتهم بطريقة الالتزام إلى الزعماء المحليين ذوي النفوذ الواسع في الأماكن التي تقع فيها هذه المقاطعات، برز إلى الوجود في القرن الثامن عشر فئة متنفذة، وهي «الأعيان» الذين أثروا على حساب الفلاحين.

ب ـ أما الهدف الثاني، فهو حماية العمال والفلاحين في مناطق المقاطعات. فعند العمل بنظام المالكانة ستتحسن الأوضاع المعيشية لهم، باعتبار أن المقاطعة ستدار بشكل مستمر من قبل إدارة ملتزم ثابت، ولكن هذا الهدف هو الآخر لم يتحقق لعدم استغلال نظام المالكانة بالشكل المرجو[١٩١].

وفضلاً عن المقاطعات التي تمّ منحها بطريقة المالكانة، نجد أن بعض الإيالات والألوية عهد بها برمتها إلى الولاة وأمراء السناجق بالطريقة نفسها أيضاً. وكان الولاة أو أمراء السناجق، لا يقومون شخصياً بجمع موارد المقاطعات، التي يلتزمونها مدى العمر، بل كانوا يمنحون هذه الموارد مجزأة عن طريق الالتزام أيضاً، وبعد إخراج حصة الخزينة من الموارد كان الولاة والملتزمون الثانويون، ينالون مكاسب مادية كبيرة. إلا أن هذه المكاسب كانت تتحقق على حساب الأهالي، الذين أصبحوا يتأثرون بشكل سلبي من هذه الناحية، وزاد بالتالي تذمرهم[١٩٢].

وينبغي هنا أن نذكر أنه يجب أن نميز بين مصطلحين يردان عادة في أوامر التعيين، وهما «مالكانة» و«بر وجه تأبيد»، أي مدى العمر «أو قيد حيات»، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات كلها تتضمن ما يدلّ على «مدى العمر»، إلا أنها لا تعني بالضرورة نظام المالكانة. إذ كما رأينا، إن الذين تولوا سناجق الأوجاقلق

---

(١٩١) Mehmet Genç, *Osmanli Maliyesinde Malikane Sistemi* (Ankara: Turkiye iktisat Tarihi Semineri Bildirileri, 1975), pp. 231-288, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 2.

(١٩٢) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, p. 438.

والحكومات، كانوا يتصرفون بها مدى العمر، ولكن طريقة إدارتهم لسناجقهم تختلف عن طريقة إدارة السناجق المشمولة بنظام المالكانة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن نظام المالكانة طبق في الإيالات التي سبق أن طبق فيها الالتزام، لا سيما في الأناضول الجنوبي وبلاد الشام. وقد أشارت دفاتر التعيينات إلى هذه الإيالات وسناجقها، وذلك بدءاً من القرن الثامن عشر. ففي إيالة حلب طبق في لواءي العزير وكليس، فلواء العزير تولاه بلال حسن سفرلي بك، مدى العمر، بطريقة الالتزام (أي المالكانة). أما سنجق كليس، فقد عهد به مع ناحية اعزاز، بطريقة المالكانة في ١٧٣٦ إلى سليمان باشا[١٩٣].

وفي الفترة نفسها، كان إبراهيم باشا وابنه محمد يتصرفان بسنجقي جبل عجلون واللجون بإيالة الشام، بطريقة المالكانة[١٩٤]. وكان إبراهيم باشا متصرفاً على غزة. وفي (١١٣٧هـ، ١٧٢٥م)، عهد بعجلون واللجون إلى إسماعيل باشا بكلربكي الشام وأمير الحج، بطريقة المالكانة، وذلك لقاء خمسة آلاف قرش معجلة[١٩٥]. كما نعرف أن سنجق بعلبك، بالإيالة نفسها، كان يتصرف بمقاطعاته صالح باشا، بطريقة المالكانة، وذلك قبل سنة ١٧٣٥ إلى ما بعد سنة ١٧٣٩م[١٩٦].

وطبق نظام المالكانة في إيالة طرابلس الشام أيضاً، إذ نعرف أن الإيالة عهد بها إلى إسماعيل باشا العظم بهذه الطريقة، وذلك في سنة (١١٣٦هـ، شباط/فبراير ١٧٢٤م)، ولكنه لم يستمر فيها طويلاً، إذ نقل في السنة التالية إلى إيالة الشام[١٩٧]. وعلى الرغم من أن الإيالة عهد بها إلى سليمان بك أخو إسماعيل باشا (١١٣٦ ـ ١١٣٩هـ)، ثم إلى ابنه إبراهيم بك، إلا أنه لم يورد في الدفتر ما يشير إلى توليهما بطريقة المالكانة[١٩٨]. كما إنَّ سنجق حماة وحمص بإيالة طرابلس الشام، كان تتم إدارتهما بطريقة المالكانة، وذلك وفق ما ورد في الدفتر العائد إلى سنة (١٧٣٥ ـ ١٧٣٦م)[١٩٩]. وفضلاً عن هذا، فإن سنجق دير رهبة ورد اسمه مع

---

(١٩٣) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12.

(١٩٤) انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 13, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 40.

(١٩٥) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 41.

(١٩٦) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 13.

(١٩٧) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 44, and Fehameddin Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)*, (Ankara: TTK. Yayinlari, 1997), p. 94.

(١٩٨) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 44.

(١٩٩) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 14-15.

إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، كان يتم التصرف به في الفترة نفسها أيضاً، بطريقة المالكانة[٢٠٠].

وفضلاً عن طرابلس الشام، عهد بإيالة الرقة هي الأخرى بطريقة المالكانة، وذلك بدءاً من سنة (١١٣٨هـ، ١٧٢٦م)، حيث تولاها الوزير عبد الله باشا الكوبريلي، وقد تعهد بدفع ٣٠٠ كيسه (٣٠٠ × ١٠٠,٠٠٠) آقجة، وبثلاث أقساط سنوية. وجاء في أمر تعيينه أنه في حال عدم تسليمه المؤجلة (بدل الالتزام) على مدى ثلاث سنوات ترفع من عهدته، إلا أنه لم يبق على رأس الإيالة إلا بضعة أشهر ونقل إلى إيالة صيدا[٢٠١]. ولم يرد في أوامر التعيينات في إيالة الرقة أي إشارة أخرى إلى المالكانة، وربما عدلت الدولة عن هذا النظام، بعد أن جند الولاة بإسكان العشائر الرحل فيها.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٥، و Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, pp. 59 and 109.

(٢٠١) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 46, and Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)*, p. 59.

الفصل الثاني

الإيـــالات الشاميـــة

أولاً: السيطرة العثمانية على بلاد الشام

١ ـ دوافع السيطرة العثمانية على بلاد الشام

امتد النفوذ المملوكي في الشمال إلى القسم الجنوبي الشرقي من الأناضول، وأصبحت إمارتا ذُو القدرية (في منطقة مرعش ويوزغاد) ورمضان أوغوللري (آل رمضان في منطقة جقوراووه)، تحت الحماية المملوكية[١]. وأصبحت هاتان الإمارتان بمثابة منطقة محايدة، بين الدولتين العثمانية والمملوكية[٢].

والمعروف أن العلاقات العثمانية ـ المملوكية بدأت في عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٢م ـ ١٣٨٩م)، وغلب عليها الطابع الودي، واستقبلت أخبار فتح القسطنطينية من قبل الفاتح في مصر بمظاهرات الأفراح، واحتفل الناس بها كأنهم يعيشون في أعياد، غير أن هذه العلاقة لم تستمر بهذا الشكل طويلاً، بعد أن برزت إلى الوجود بعض المشاكل التي تعكر صفو هذه العلاقات، أدت بالتالي إلى تدهورها، منها:

١ ـ مسألة طرق مياه الحجاز: فالأحواض، والبرك، وآبار المياه الواقعة على طريق الحج، التي يستقي منها الحجاج، قد تعرضت إلى الدمار والخراب، وأرسل السلطان محمد الفاتح سفيراً إلى السلطان المملوكي يقترح عليه تعمير وإصلاح ما خرب من هذه الأماكن، ورصد أوقاف لها، إلا أن المماليك عدّوا هذا الاقتراح بمثابة الإساءة إليهم، وتدخلاً في شؤونهم الداخلية.

٢ ـ مسألة إمارة ذُو القدرية، التي كانت تتوسط بين الدولتين: وكان كل من الدولتين العثمانية والمملوكية تحاول كسب أمراء هذه الإمارة إلى جانبها، لهذا اشتدّ التنافس بينهما، ما أدى إلى وقوع النزاع بين الطرفين، بخاصة بعد قيام أحد الطرفين

---

(١) İsmail Hami Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, 5 vols. (İstanbul: Türkiye Yayinevi, 1947-1971), vol. 2, p. 26.

(٢) عن مقدمة ناشري، انظر: T. C. Basbakanlşk, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999), vol. 2, p. 1.

بإيواء أمراء معارضين من الإمارة، عندها أعد محمد الفاتح العدة عام (٨٨٦هـ، ١٤٨١م) للسير إلى مصر للسيطرة عليها، إلا أن وفاته حالت دون ذلك. واستمر التوتر بعد الفاتح بين الطرفين. وفي عهد بايزيد الثاني (١٤٨١ ـ ١٥١٢م) خرج أخوه السلطان جم عليه والتجأ إلى مصر، واحتفى به السلطان المملوكي وأقطعه أنطاكية ملكاً خاصاً له. وقد أدى هذا الأمر إلى نشوب النزاع بين الدولتين فانسد طريق الحج بين الأناضول والحرمين الشريفين عبر بلاد الشام مدة طويلة، إلى أن تدخل أمير تونس وأصلح الشأن بين الدولتين. واتفق الطرفان على أن تدخل إمارة ذُو القدرية تحت حماية العثمانيين، وإمارة آل رمضان تحت حماية المماليك. كما أمر السلطان بايزيد الثاني بإرسال واردات أوقاف الحرمين (مكة والمدينة) إلى السلطان المملوكي[٣].

وشهدت العلاقات تحسناً بين الطرفين فيما بعد، بخاصة بعد بروز الخطر البرتغالي الذي أصبح يهدد المصالح المملوكية في سواحل الجزيرة العربية. لهذا كان المماليك مضطرين إلى التودد إلى العثمانيين بل التقرب إليهم، لا سيما إذا علمنا أن المماليك لم يكن باستطاعتهم مقاومة الأسطول البرتغالي الذي كان نشاطه يزداد يوماً بعد يوم. وكان البرتغاليون قد سعوا اعتباراً من سنة ١٥٠٢م إلى السيطرة على التجارة في المحيط الهندي. وبغية قطع التجارة بين البلاد العربية والهند احتلوا جزيرة سقطرة في خليج عدن (سنة ١٥٠٥م)، وهرمز الواقعة في ثغر خليج البصرة (١٥٠٧م)، وتوغلوا حتى جدة في البحر الأحمر. ولم يكن المماليك في وضع يمكنهم من التصدي للبرتغاليين، ومقاومة سفنهم وأسلحتهم النارية، لا سيما بعد أن دمر البرتغاليون أسطولهم الذي أنشأوه في البحر الأحمر بجهد جهيد (سنة ١٥٠٩م). إزاء هذا الوضع البائس، استنجد السلطان المملوكي قانصو الغوري بالسلطان العثماني طالباً منه المساعدة، ومن جهة أخرى أرسل البرتغاليون وفداً إلى الشاه إسماعيل مقترحين عليه القيام معاً بهجوم مشترك على المماليك. وبالفعل لبّى السلطان بايزيد نداء المماليك فأرسل إليهم مساعدات عسكرية متكونة من ٣٠ سفينة (Kestere) و٣٠ مدفعاً.

وفي سنة ١٥١١م أرسل العثمانيون مساعدات أخرى إلى المماليك ضمت ٤٠٠ مدفعاً و٤٠ قنطار بارود، كما تفصح وثائق طوب قابي بإستانبول عن إرسال العثمانيين عدداً من البحارة إلى السويس، في سنة ١٥١٢م، لبناء السفن للمماليك. وفضلاً عن هذا، كانت مصر تعتمد على العثمانيين في الحصول على المواد الداخلة في صناعة السفن. ويذكر الباحث التركي خليل أينالجيك أن أنظار العالم العربي إزاء

---

(٣) Ahmet Ugur, *Yavuz Sultan Selim'in Siyasi ve Askeri Hayati* (İstanbul: Milli Egitim Bakanligi Yayinlari, 2001), pp. 89-90.

تهديدات البرتغاليين، المتمثلة بقطع الموارد الحياتية عنهم في المحيط الهندي والاستيلاء على الحرمين الشريفين، لم تكن متجهة نحو قانصو الغوري فقط، بل كذلك إلى السلطان العثماني. وكان العرب غير قلقين كما في السابق من حملة صليبية آتية من البحر المتوسط، وذلك منذ أن بدأ العثمانيون بالتقدم في الروملي. ولكن في هذه المرة يسعى البرتغاليون إلى السيطرة على عدن، ويهددون بالاستيلاء على مكة والمدينة، و«إخراج عظام الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قبره»[٤].

إلا أن العلاقات الودية بين الدولة العثمانية والمماليك لم يكتب لها الاستمرار، فبعد أن تولى السلطان سليم الأول الحكم حدث تغيير كبير في موقف الدولة العثمانية من الدولتين الإسلاميتين أي الصفوية والمملوكية، وغلب على علاقتها مع الدولتين التوتر، إلى أن وقعت الحرب بينها وبين الصفويين.

وعندما وقعت الحرب العثمانية ـ الصفوية (جالديران)، اتخذ قانصو الغوري بعض الاستعدادات تجاه ما يدور بين العثمانيين والصفويين، تحسباً لأي طارئ قد يحدث. إلا أن هذه الإجراءات كانت دفاعية احترازية، انحصرت داخل الدولة. فالمماليك لم ينحازوا لأي طرف على حساب طرف آخر، بل اتبعوا سياسة الحياد، على الرغم من اعتقادهم أن أي طرف يكسب الحرب سيستهدفهم[٥]، ويرى الباحث التركي أوزون جارشيلي: «أن السلطان المملوكي قانصو الغوري كان مسروراً بالصراع الدائر بين الدولتين العثمانية والصفوية، إذ إن هذا الصراع يحمي دولته من المخاطر المحدقة بها»[٦]. وعندما قام السلطان سليم بحملته على إيران، كان أمير ذُو القدرية علاء الدولة منحازاً إلى المماليك، وبعد معركة جالديران هاجم بعض تجهيزات الجيش العثماني، الأمر الذي أدّى إلى قيام السلطان بمعاقبته بأن أرسل قوة عثمانية تمكنت من إلحاق الهزيمة به وقتله مع قادته ورجاله، وقلد إيالة مرعش (أي الإمارة) إلى شهسوار أوغلي علي بك، وهو أخو علاء الدولة، الذي كان قد التجأ إلى الدولة العثمانية. ويبدو أن هذا العمل ولّد ردّ فعل عنيف عند السلطان المملوكي قانصو الغوري، فأرسل إلى السلطان سليم رسالة يطلب منه إبعاد الأمير الجديد من إمارة ذُو القدرية، وعدم التدخل في شؤون الإمارة، وقراءة الخطبة فيها باسمه. غير أن السلطان العثماني اغتاظ من هذا التصرف، واعتبره تجاوزاً لحدود السلطان المملوكي، فذكر قائلاً: «إن كان هذا الجركسي العجوز رجلاً، فليواصل الخطبة باسمه في مصر.

---

(٤) Hilal Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» in: Guler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 1, pp. 91-92.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢.

(٦) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 2, p. 281.

وأعاد الرسول إلى مصر مع رأس علاء الدولة»[٧]. وإزاء ما حدث كان كل شيء ينذر بوقوع حرب لا محالة بين الطرفين.

وفي هذه الفترة أرسل الشاه إسماعيل الصفوي رسالة إلى السلطان المملوكي يدعوه إلى التحالف معه، محذراً إياه من أن السلطان سليم، إذا ما أقدم على حملة ثانية إلى إيران، فإنه يتمكن من الاستيلاء عليها، ولن يكتفي بذلك بل سيتوجه نحو البلاد العربية للسيطرة عليها، وليقضي على الدولة المملوكية[٨].

وكان السلطان سليم يدرك أن أي اتفاق بين الصفويين والمماليك سيشكل خطراً على دولته، لهذا سعى إلى تضليل السلطان المملوكي بأن أرسل إليه رسائل مطمئنة، وطلب منه الدعاء له باعتباره خادم الحرمين الشريفين. كما أرسل هدايا قيمة إلى الخليفة والأمراء المماليك المتنفذين. وبعد أن انتشرت أخبار استعداداته لحملته الجديدة أشاع بأن هذه الحملة تستهدف إيران للقضاء على الدولة الصفوية. ففي (ربيع سنة ٩٢٢هـ، ١٥١٦م)، أرسل وزيره الأعظم سنان باشا الخادم على رأس ٤٠ ألف من الجنود إلى أطراف الفرات. إلا أن قانصو كان يرتاب من نوايا سليم العدوانية، فاتخذ تدابير احترازية، وسار بجيشه إلى حلب، تحسباً لأي طارئ قد يحدث. وأبلغ سنان باشا الوضع إلى السلطان سليم. ويرى الباحث إسماعيل حقّي أوزون جارشيلي أن وصول السلطان قانصو الغوري إلى حلب، كان مبنياً على اتفاق مع الشاه[٩].

وقبل أن يتوجه سليم إلى المنطقة، كان عليه قبل كل شيء أن يجد أرضية شرعية لهذا الأمر، والحيلولة دون تعرض سمعة دولته الجهادية في العالم الإسلامي إلى إساءة، وكان من ادعاءاته التي طرحها أن المماليك غير قادرين على القضاء على التهديد الغربي/ المسيحي الذي يستهدف الأراضي الإسلامية المقدسة، وأن العرب في هذه المناطق رفعوا شكواهم من ظلم المماليك إلى العثمانيين[١٠].

٢ ـ معركة مرج دابق ونتائجها

ويبدو أن السلطان سليم كان يعرف أن مسألة عدم قدرة المماليك على التصدي للتهديد المسيحي ـ أي البرتغالي ـ وتظلم العرب منهم، لا تشكل أسباباً كافية لحمل

---

(٧) مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، نشره بالحروف التركية الحديثة Neset Cagatay في أنقرة عام ١٩٩٢، ج ١ ـ ٢، ص ٨٣.

(٨) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٨٤.

(٩) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٨٥، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 288.

(١٠) Feridun Emecen, «Hicaz'da Osmanli Hakimiyeti,» *Tarih Enstitusu Dergisi*, vol. 14 (1994), p. 87.

علماء الدين على إصدار فتوى بشرعية الحرب ضدّ المماليك، لأنه يفترض أن يقدم العثمانيون يد المساعدة إلى المماليك، وليس إزالة دولتهم. ولهذا نجده يلجأ إلى استغلال الاتفاق الدائر بين الصفويين والمماليك، واعتباره وسيلة لذلك. فاستشار علماء الدين في مشروعية إعلان الحرب على حاكم مسلم «تصدى له في حملته على الملحدين ـ أي الصفويين ـ»، فأفتوا بمشروعيتها. وكان سليم يسعى بهذا العمل من أجل إثبات شرعية الحرب المعلنة ضدّ دولة إسلامية سنية تؤوي في الوقت ذاته الخليفة العباسي[11].

وبعد أن أرسل السلطان سليم صدره الأعظم انطلق هو على رأس جيشه. وقبل وصوله إلى حلب سيطرت القوات العثمانية على معظم المراكز المهمة في المنطقة كعينتاب، وملاطية، وديوريكي، وبسني، وقلعة الروم. وفي (أوائل آب/ أغسطس ١٥١٦م) سار سليم نحو حلب.

وكان السلطان قانصو الغوري قد خرج من القاهرة ـ كما ذكرنا ـ ورافقه أمراؤه وقضاته، ووقع في خطأ كبير عندما لم يتمكن من إثبات أي من أمرائه أكثر إخلاصاً له، كما لم يتمكن من القضاء على الانقسام المتزايد في صفوف جنده، بسبب الامتيازات التي يتمتع بها قسم منهم. وكان والي الشام سيباي واقعاً تحت الشبهات، لأن اسمه يبدأ بحرف السين، وذلك بعد أن ذكر له المؤرخ ابن زينل الذي دوّن تاريخ وقائع هذه الحملة، وله باع طويل في العلوم الخفية، أن عدواً مطلع اسمه حرف السين سيعرضه إلى خطر كبير، ولم يأخذ في الحسبان أن السلطان سليم هو الآخر يبدأ اسمه بحرف السين! وعند وصول السلطان المملوكي إلى الشام أخبره سيباي بالعلاقات السرية بين والي حلب خاير بك والسلطان سليم، إلا أن قانصو لم يصغ إليه[12]. وربما كان هذا اتهاماً لفقه سيباي، لأن خاير بك بقي مخلصاً له طيلة الحرب.

وفي (٢٥ رجب ٩٢٢هـ، ٢٤ آب/ أغسطس ١٥١٦م) تقابل الجيشان العثماني والمملوكي على بعد ٤ فراسخ من حلب، في الموضع المعروف بـ «مرج دابق». ووقعت معركة شديدة بين الطرفين استمرت ٨ ـ ٩ ساعات، وكان الجيش العثماني يتفوق على الجيش المملوكي في المعدات الحربية، بخاصة من حيثُ امتلاكه المدافع، فتمكن من تحقيق نصر حاسم على المماليك. ولقي السلطان قانصو الغوري حتفه في المعركة كما قتل معظم أمرائه. وتفرق الجيش المملوكي، ولاذ أمراؤه وأفراده بالفرار،

---

(١١) Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 283.

(١٢) جوزيف فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ترجمة محمد عطار، ٩ ج (استانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥)، ج ٤، ص ١٩٢.

وغنم العثمانيون كل ما تركوه في أرض المعركة. والحقيقة أن هذه المعركة التي غيّرت مجرى تاريخ المنطقة برمتها حققت نتائج مهمة منها:

أ ـ رفع المعنويات العسكرية والنفسية للعثمانيين لمواصلة حملتهم للقضاء على الدولة المملوكية.

ب ـ تأمين السيطرة على بلاد الشام، وفتح طريق مصر والحجاز في الوقت نفسه أمام العثمانيين.

ج ـ شكلت عاملاً لاستكمال وحدة الأناضول(١٣).

إلا أن هذه المعركة وما تمخض عنها من مقتل السلطان قانصو الغوري، وانهيار الجيش المملوكي، لم تحقق سقوط الدولة المملوكية، ولم تؤد إلى فوضى سياسية في داخل صفوف المماليك في مصر، وكأن النظام المملوكي كان مهيأ لتقبل مثل هذه الظروف الاستثنائية، فلم يمرّ وقت طويل من وصول خبر مقتل قانصو الغوري إلى مصر، حتى قام المماليك باختيار طومان باي، وتنصيبه سلطاناً جديداً عليهم.

٣ ـ مسألة خيانة خاير بك

ومن المسائل التي ينبغي التوقف عندها هنا مسألة لجوء أمير أمراء (حاكم) حلب المملوكي خاير بك إلى العثمانيين. فهناك من يدعي أن لجوءه إلى العثمانيين، أو خيانته، ودخوله سراً في خدمة السلطان العثماني، ساهما في انتهاء الحرب لصالح العثمانيين(١٤). فذكر بعض الباحثين أن السلطان سليم كان يسعى إلى استمالة الأمراء، وذلك من خلال الرسائل التي أرسلها إلى قانصو الغوري، وقد مهدت هذه الرسائل لإقامة هؤلاء الأمراء علاقات مع العثمانيين. ومن هؤلاء الأمراء خاير بك، الذي تواطأ سراً مع العثمانيين قبل معركة مرج دابق، وقدّم معلومات مهمة عن الأحوال السياسية، والعسكرية، والإدارية، والمالية، للدولة المملوكية إلى العثمانيين(١٥) ولعل المدعين بهذه الرواية يربطون سبب انتصار العثمانيين في معركة مرج دابق بخيانة خاير بك. إلا أن المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين، الذي أرخ

---

(١٣) Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi,* vol. 2, pp. 28-29.

(١٤) ذكر الباحث التركي خليل أينالجيك أن هزيمة الجيش المملوكي في المعركة تعود إلى أسباب منها خيانة والي حلب المملوكي خاير بك الذي انحاز إلى العثمانيين. انظر: Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. I, p. 92.

(١٥) انظر: Es-Seyyid Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli,* vol. 1, p. 290,

نقلاً عن: أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ١، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٥.

مجريات المعركة، ذكر خلال تتبعه لمسار حملة سليم الأول: أن خاير بك كان يأخذ موقعه في صفوف الجيش المملوكي في المعركة، وبعد تعرض المماليك إلى الهزيمة، حاول المستحيل للدخول إلى قلعة حلب والتحصن فيها، إلا أن الصدر الأعظم العثماني يونس باشا قام بملاحقته، وأدرك خاير بك عدم قدرته على مقاومة السلطان فانسحب نحو جهة حماة وحمص، والتحق بفلول المماليك الفارين إلى تلك الجهة، ثم توجه نحو دمشق. وهذا يبعد عنه شبهات الخيانة، وإلا لالتحق خلال معركة مرج دابق أو بعدها مباشرة بالعثمانيين، إلا أنه بقي مخلصاً للمماليك، وتصرف كباقي أمراء المماليك. ولعله اقتنع بعدم جدوى قتال العثمانيين بعد انهيار الجيش المملوكي، لقدرة القوات العثمانية على مواصلة الانتصار، وإبادة ما تبقى من الجيش المملوكي، فعرض على زملائه إعلان الولاء للعثمانيين، والدخول في خدمتهم، إلا أنّه لم يتمكن من إقناعهم جميعهم، فدب الخلاف بينه وبين المعارضين لفكرته. ويبدو أنه تمسك برأيه، وتخلى عن زملائه، وأرسل إلى يونس باشا يرجوه التوسط عند السلطان للدخول مع رجاله في خدمته. ورحب به يونس باشا، وتعهد له بذلك، وأقسم اليمين بأنه لن يغدر به. فوثق به خاير بك، وتوجه صوب المعسكر العثماني. وأتيح له مقابلة السلطان، وانضم مع جميع رجاله بالجيش العثماني، وكرمه السلطان، وعهد إليه بسنجق كوستنديل بإيالة الروملي[١٦].

٤ ـ مواصلة السلطان سليم تقدمه

وبعد أن جنى السلطان سليم ثمار المعركة، واصل تقدمه نحو المراكز الحضارية لبلاد الشام، فسار في (٢٩ رجب ٩٢٢هـ، ٢٨ آب/ أغسطس ١٥١٦م) إلى حلب، التي تتميز بموقعها ودورها التجاري، وفيها لقي ترحيباً حاراً من الأهالي، إذ خرجوا لاستقباله، وتجمعوا في الميدان الأزرق للاحتفاء به، وقام محافظو قلعة المدينة بتسليم مفاتيحها إليه. وفي الجامع الكبير في المدينة أدى سليم الأول صلاة الجمعة، وذكره خطيب الجامع بلقب «خادم الحرمين الشريفين»[١٧]. ثم استقبل السلطان سليم الخليفة المتوكل وقضاة القضاة الثلاثة، واحتفى بهم، وأجلس الخليفة إلى جانبه، ولكنه اتخذ فيما بعد بعض التدابير الاحترازية للحيلولة دون فراره[١٨]. وعيّن السلطان أحد قادته وهو

---

(١٦) انظر: خوجه سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة Ismet Parmaksizoglu، في خمسة أجزاء في استانبول عام ١٩٩٩.

(١٧) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ١٩٥ ـ ١٩٦. تروي احدى الروايات أن هذه الخطبة ومشهد اللقب لم يحدثا في حلب، بل في القاهرة بعد فتح مصر، انظر: Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 29.

(١٨) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 92.

قره جه أحمد باشا والياً على مدينة حلب، كما عيّن كمال جلبي قاضياً فيها[١٩]. ووضع السلطان سليم يده على خزائن السلطان قانصو الغوري، وكانت تضم مبالغ كبيرة من الأموال، وكميات كبيرة من الذهب والفضة ومواد ثمينة أخرى، لا تعدّ ولا تحصى[٢٠].

وبعد أن أقام السلطان سليم في حلب أياماً عدة، انطلق منها نحو دمشق عبر طريق تدمر، وعندما وصل إلى حماة قام محافظها بتسليم مفاتيح القلعة إلى رجاله، وعهد سليم بإدارتها إلى كوزلجه قاسم باشا. ثم تقدم الجيش العثماني نحو حمص، ودخلها من دون مقاومة، وعهد بإدارتها إلى (اهتمان أوغلي). ووضع السلطان سليم قوات كافية في كل من حماة وحمص، لحمايتهما[٢١].

وفي أواخر شعبان (٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٥١٦م) وصل السلطان إلى سواد الشام، وأقام مضاربه في الموقع المسمى مصطبة السلطان. وكان المماليك قبل انسحابهم من دمشق عينوا الأمير العربي ناصر الدين محافظاً عليها، إلا أن خاير بك تمكن من إقناعه بالخضوع للعثمانيين. وبعد أن أقام السلطان ١٢ يوماً في المصطبة دخل دمشق ونزل القصر الأبلق، واستقبله الأهالي استقبالاً كبيراً، وأدى السلطان صلاة الجمعة في الجامع الأموي (٦ رمضان ٣ تشرين الأول/ أكتوبر)، حيث قرئت الخطبة باسمه. وقصده قادة قلاع الشام، وشيوخ العرب، وأمراء الدروز، لتقديم الطاعة والولاء له[٢٢].

وأمضى السلطان الفترة من بداية رمضان إلى ٢٠ ذي القعدة (٢٨ أيلول/ سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٥١٦م) في مدينة دمشق. في هذه الأثناء أعلنت طرابلس خضوعها للدولة العثمانية. ويبدو أن الحاميات المملوكية المرابطة في المدن الشامية انسحبت منها بعد هزيمة مرج دابق. فاستسلمت المدن المهمة في فلسطين، كصفد، وطبرية، ونابلس، والقدس، وخليل الرحمن، الواحدة تلو الأخرى للجيش العثماني، من دون أي مقاومة[٢٣]. كما أرسل السلطان سليم الأمير محمد بك بن عيسى بك إلى أطراف غزة، على رأس ألفي فارس لإخضاعها، وإبلاغ السلطان عن تحركات المماليك، وقلده المنطقة[٢٤].

---

(١٩) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٩١، وفون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

(٢٠) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢١) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤؛ فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٦ ـ ٢٠٠، ومحمد جلبي صولاق زاده، **تاريخ** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩٧)، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٢٢) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥؛ فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠١، و Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 30.

(٢٣) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٢.

(٢٤) سعد الدين أفندي، ج ٤، ص ٢٩٦، وصولاق زاده، **تاريخ**، ص ٣٩١.

ويبدو أن المماليك أرادوا أن يجربوا حظهم للمرة الأخيرة في بلاد الشام، إذ قام والي دمشق المملوكي جانبردي الغزالي بحشد جمع من فلول الجنود المماليك والبدو محاولاً التصدي للعثمانيين، والحيلولة دون تقدمهم نحو مصر أو إلى استعادة مدينة دمشق حال انسحاب العثمانيين من بلاد الشام[٢٥]. وأرسل السلطان سليم وزيره الأعظم سنان باشا إلى أطراف غزة مع خمسة آلاف من فرسانه لتعزيز القوات، التي سبق أن أرسلها إلى هناك. وعند وصول سنان باشا إلى الرملة، كان جانبردي قد وصل إلى العريش، على مقربة من غزة. وهنا سعى إلى طلب الدعم من البدو، والتهيؤ لمواجهة القوات العثمانية. ثم انسحب إلى (زعقة، زقعه؟) (Zaka) وبعدها إلى (فارغة؟) (Fariga)، غير أن سنان باشا لم يتأخر عن ملاحقته. وفي (٢٧ ذي القعدة، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر) من السنة نفسها وقعت معركة ضارية بين الطرفين تقهقرت فيها قوات جانبردي، أعقبتها معركة ضارية أخرى حسمت الموقف لصالح العثمانيين. وتعرض الجيش المملوكي إلى هزيمة منكرة، فقد معظم مقاتليه ومعداته[٢٦]. وعقب ذلك دخل الجيش العثماني إلى غزة[٢٧].

وقبل وقوع هذه المعارك كان السلطان سليم يعدّ العدة لعبور الصحراء، متوجهاً نحو مصر، وذلك في الأيام الأولى من الربيع. وأمر بشراء آلاف عدة من الجمال، لنقل الماء لجنده[٢٨]. فغادر دمشق في (٢١ ذي القعدة، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر) متوجهاً نحو الرملة وغزة، وعند وصوله إلى قرية جلجلية قرب الرملة، تبلغ بانتصار جيشه بقيادة سنان باشا على المماليك، وأمر بمعاقبة المشاركين في تمرد غزة والرملة[٢٩]. وفي الطريق انفصل عن جيشه متوجهاً إلى القدس، بعد أن أرسل الجيش من الرملة إلى غزة، وبعد أن أكمل زيارة بيت المقدس، حيث أدى الصلاة في المسجد الأقصى (٥ ذي الحجة ٩٢٢هـ، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٥١٦م) والخليل، خرج إلى طريق غزة، والتحق بجيشه[٣٠].

ويبدو أن المعركة التي خاضها الصدر الأعظم سنان باشا مع المماليك في غزة كانت آخر معركة يخوضها العثمانيون معهم، وتمخض عنها انضواء بلاد الشام تحت

---

(٢٥) نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ٨٥.

(٢٦) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠٩ ـ ٣٠٣.

(٢٧) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، **ج** ٤، ص ٢١٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٢. عن جهانتما وخوجه سعد الدين وسليمنامه، جلال زاده باب ١٩.

(٣٠) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦، و Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 31.

السيطرة العثمانية. ولم يكن بوسع المماليك إرسال جيش إلى بلاد الشام لاستعادتها بعد أن دمر معظم قواتهم فيها، ففقدت الدولة المملوكية إلى الأبد ممتلكاتها خارج مصر، وربما كان المماليك يفكرون في استعادة هذه الممتلكات لو لم يواصل سليم حملته ويداهمهم في عقر دارهم ـ كما سنرى ـ. فكان عليهم إزاء ذلك المحافظة على ما تبقى لديهم من ممتلكات بما تبقى لديهم من قوات، بعد أن أيقنوا أن السلطان سليم لا حدود لطموحاته في بلادهم، وأنه لن يكتفي ببلاد الشام فقط، بل وضع نصب عينيه القضاء على دولتهم. وكانوا محقين في رؤيتهم، وهذا ما سنراه في محور إيالة مصر.

ثانياً: ولاية العرب/ إيالة الشام

١ ـ تثبيت الحكم العثماني في بلاد الشام

لم تكن غاية العثمانيين من شنّ حملاتهم على بلاد الشام تدمير قوات المماليك أو كسر شوكتهم فحسب، بل كانوا يستهدفون في الوقت نفسه السيطرة النهائية على البلاد العربية والقضاء على كل ما يحول دون تحقيق ذلك. ويبدو أنهم لم يلاقوا أي مقاومة في بلاد الشام بعد انتصارهم على المماليك إلا في الرملة وغزة.

وتفصح المصادر التاريخية العثمانية أن السلطان سليم الأول بعد دخوله إلى دمشق وإقامته فيها طوال فصل الشتاء، قصده أعيان العرب وشيوخهم وأمراؤهم، وذلك لتقديم الولاء والطاعة له، «إذ جاءوا من طرابلس، أي من ساحل البحر، وديار بعلبك، والقدس، وبلاد حوران، حاملين مواداً تموينية، ومتبارين في عرض خدماتهم للسلطان»[٣١]، وبالمقابل كرمهم السلطان غاية الإكرام[٣٢]. وكما هي الحال في الأقاليم الأخرى من الدولة العثمانية، فإن السلطان سليم ترك الأمراء المحليين في مواقعهم، وكان هذا الإجراء عادة جارية عند العثمانيين واصلوا العمل به، طالما أنه يخدم مصلحتهم ويضمن ولاء أهالي المنطقة لهم. إذ نعرف أن السلطان منح أحمد بن بكر شيخ قبيلة وائل العلم والطبل، باعتبارهما دليلاً على الإمارة[٣٣]. وكما سنذكر، فإن الأمير فخر الدين المعني الذي كان يقاتل إلى جانب قوات المماليك، لجأ إلى العثمانيين عارضاً ولاءه للسلطان، وتقديراً لهذا الموقف قام السلطان بمنحه إمارة سنجق، وبهذا تمكن من كسب الدروز إلى جانبه[٣٤].

---

(٣١) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٥.

(٣٢) صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٣٩١.

(٣٣) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢١٢، عن سهيل ورق ٢١ وسليمنامه ء كشفي ورق ٥٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٢.

ويبدو أن السلطان سليم لم يتمكن خلال حملته على بلاد الشام من استقبال جميع شيوخ القبائل العربية وتلقي ولاءهم، ولكن بعد عودته من مصر تحقق له هذا الأمر، إذ تلقى ولاء العشائر البدوية العربية في بلاد الشام كبني إبراهيم، وبني سوالم، وبني عطا، وبني عطية، وبني سعد. هذه العشائر، لسبب ما، لم تتمكن من إعلان طاعتها وولائها للسلطنة العثمانية في حينها، وانتظرت عودة السلطان سليم من حملته إلى مصر[٣٥].

وكان للعالم إدريس البدليسي دور مؤثر في انضواء الكثير من العشائر المحلية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق تحت الحكم العثماني ـ كما ذكرنا ـ وكان إدريس البدليسي يرافق السلطان سليم في حملته إلى بلاد الشام ومصر. وعلى عادته، قام باستمالة العشائر في بلاد الشام، وإقناعها بالخضوع للدولة العثمانية، وبعد جهوده في هذا المجال التحقت العشائر العربية في جنوب بلاد الشام بإرادتها بالدولة العثمانية. وفي هذا الصدد قدم عدد من شيوخ العشائر العربية في بلاد الشام رسالة إلى السلطان سليم الأول، يعلنون فيها طاعتهم وولاءهم للدولة العثمانية. وتحتفظ مكتبة طوب قابي سرايي في إستانبول برسالة مقدمة من قبل شيوخ بعض العشائر العربية، ومن ضمنهم ابن حرفوش، وابن سعد، وعشائر بني إبراهيم، وبني صايم، وبني عطا، وشيوخ صفد وغزة، وأعيان حلب، يعلنون فيها طاعتهم للسلطان سليم الأول، ومما جاء في رسالتهم: «نرغب بالطاعة إليكم لأمن أرواحنا وأموالنا وعوائلنا وديننا، ونرى حكمكم ضرورياً لتطبيق الإسلام وإقامة العدل»[٣٦]. وبالمقابل نجد أن الدولة العثمانية تقديراً لموقف هؤلاء الشيوخ، أعطتهم دوراً في نظامها الإداري في بلاد الشام، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي تقع تحت نفوذهم. وهذا الأمر سنتوقف عنده بالتفصيل فيما بعد.

كما لم تنس الدولة العثمانية حقوق الطائفة المسيحية في بلاد الشام، وسعت إلى عدم التعرض لما كانوا عليه في السابق، فأبقت الامتيازات التي منحت لهم في عهد المماليك. وأصدر السلطان سليم الأول سنة (٩٢٣هـ، ١٥١٧م) منشوراً ترك لهم بموجبه التصرف بكنائس الروم، والأماكن المخصصة للعبادة، ومزارع الزيتون، وما شابهها من الممتلكات التي كانوا يمتلكونها في القدس، مثلما كان يتم التصرف بها في

---

(٣٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٠.

(٣٦) أصل الرسالة محفوظ في: Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 11634/26, and Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 3 (1991), p. 213.

السابق من قبل البطريركيات، وإعفائها من الضرائب[٣٧]. كما منح السلطان سليم طائفة الأرمن في القدس حق التصرف بمعابدهم، مثلما كانوا يتصرفون بها في عهد المماليك، وضمن رعاية حقوقهم، وأصدر منشوراً في سنة (٩٢٣هـ، ١٥١٧م)، يقرّ لهم هذه الحقوق[٣٨].

ومن الأعمال التي قام بها السلطان سليم في دمشق، بناؤه جامعاً بجوار ضريح الشيخ الأكبر محي الدين العربي، وقد حضر شخصياً حفل افتتاحه (٤ محرّم ٩٢٣هـ، ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٥١٧م). وعين شيوخاً في الجامع للوعظ وتلاوة القرآن الكريم، كما أقام (عمارت)، وهو مؤسسة خيرية تقام لتوزيع الطعام يومياً للمحتاجين[٣٩]. وبعد أن أكمل السلطان سليم إجراءاته في بلاد الشام، انطلق من دمشق متوجهاً نحو حلب، حيث وصلها في (٢٢ صفر سنة ٩٢٤هـ، ٥ آذار/ مارس ١٥١٨م)، وبقي فيها شهرين، ثم غادرها إلى إستانبول[٤٠].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن حملة سليم الأول إلى الدولة المملوكية تمخضت عنها السيطرة الكاملة على بلاد الشام، ومصر، والحجاز. لهذا فإن هذه المناطق تعدّ أولى المناطق العربية التي خضعت للدولة العثمانية، واستقر الحكم العثماني فيها. لهذا لم يكن العثمانيون بحاجة إلى حملة سلطانية أخرى لذلك، كما حدث في العراق. غير أن هذا الاستقرار، كان مرتبطاً بالظروف التي كانت تمرّ بها الدولة العثمانية. وقد عانت الدولة على مرّ عهودها في بلاد الشام كثيراً من الاضطرابات التي حدثت فيها، وذلك منذ أن غادر السلطان سليم الأول بلاد الشام، التي كانت تشتد وتضعف طبقاً لهذه الظروف. لم تكن هذه الظروف تتيح للدولة التعامل مع هذه الاضطرابات في الوقت المحدد، فتضطر الدولة أحياناً إلى التريث ريثما تجد الوقت الكافي لإعادة الأمور إلى نصابها. والمتتبع لتاريخ بلاد الشام، يجد أن معظم الحركات التي استهدفت الوجود العثماني في المنطقة لم تكن في وضع يمكنها أن تستمر طويلاً، أو أن تحقق هدفها ـ إن كان لديها هدف ـ لأن استمرارها كان متوقفاً على حياة قادتها. وينطبق هذا الأمر أيضاً

---

(٣٧) منشور السلطان سليم هذا، محفوظ في متحف طوب قابي سرايي ضمن أوراق الخزينة السلطانية تحت رقم (E. 5585) وقد وردت فيه أسماء أماكن العبادة التي تمّ إعفاؤها من الضرائب. انظر: Ismail Hakki Uzuncarsili ve Arkadaslari, *Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Arsivi Katalogu. Fermanlar* (Ankara: TTK, 1985), p. 7.

(٣٨) المنشور محفوظ في متحف طوب قابي سرايي ضمن أوراق الخزينة السلطانية تحت رقم (E.4312)، انظر عنه: المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٩) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢٤٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٢.

على الولاة الطغاة الذين حملوا راية العصيان ضدّ الدولة، وزعيمي الدروز قورقماز، وفخر الدين الثاني. أما الاضطرابات التي قام بها البدو، فقد ظلت تؤرق الدولة، وكلفتها الكثير من الأموال والأرواح.

٢ ـ تمرد الغزالي

واستتبت الأمور في بلاد الشام لصالح الدولة العثمانية إلى أن مات السلطان سليم الأول وتولى ابنه سليمان مقاليد السلطة (١٥٢٠). وتعرض الحكم العثماني في بلاد الشام إلى أكبر هزة في تاريخه، إذ استغل الوالي جانبردي الغزالي التغيير الذي حدث في البلاط العثماني، وأراد إنهاء الوجود العثماني وإعادة مجد المماليك، فأعلن نفسه سلطاناً، وتلقب بالملك الأشرف، واستولى على قلعة دمشق، وأرسل أحد مماليكه إلى بيروت، وسيطر عليها، وأرسل رسولين إلى جبال لبنان ومصر، لحث الدروز والعرب على عصيان الدولة العثمانية. كما أرسل إلى والي مصر خاير بك يحثه على التمرد، ذاكراً له ثقته بإمكانية تحقيق النجاح بسهولة، لكون السلطان الجديد شاباً تنقصه الخبرة والتجربة. إلا أن خاير بك لم يشاطره الرأي، ربما لأنه كان يقدر قوة العثمانيين وتمكنهم من القضاء على أي حركة تستهدف ممتلكاتهم، كما كان يتوجس خيفة من جانبردي نفسه. ولم يطاوعه قلبه خيانة السلطنة، التي كرّمته ووثقت به لأنه عهد إليه بأهم الولايات. وتظاهر خاير بك بالتأييد له، والتحالف معه. ثم أرسل سراً إلى السلطان يعلمه بما أقدم عليه جانبردى. ونجح جانبردى خلال فترة قصيرة في السيطرة على أراضي بلاد الشام، ولم يستعص عليه غير حلب، حيث واجه مقاومة شديدة من القوات المرابطة فيها. في هذه الفترة، ورده خبر اقتراب القوات العثمانية، التي أرسلت لقمع حركته (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٢٠م). فعاد أدراجه إلى دمشق، حيث قتل الجنود الإنكشاريين، الذين سبق أن وضعهم السلطان سليم لحمايتها، وذلك بعد أن دعاهم إلى وليمة كبرى. ولكن لم يمرّ وقت طويل حتى وصلت القوات العثمانية إلى مشارف دمشق، وفي ميدان المصطبة خاضت معركة ضارية مع قوات الغزالي، وتمكنت من إلحاق الهزيمة بها، وقتل الغزالي (٦ شباط/ فبراير ١٥٢١م)[٤١]. ويبدو أن السلطان سليمان لم يفكر في توجيه إيالة الشام إلى أمير مملوكي آخر، بل اختار أحد أمراء الدولة وهو إياس باشا، وعهد إليه بها. ويبدو أن الوضع استتب لصالح العثمانيين فيما بعد في إيالة الشام. ولم يرد في المصادر ما يشير إلى عكس ذلك سوى ما حدث في جبل لبنان.

---

(٤١) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٣ ـ ١٤؛ صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٧، ونوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ٩٣.

٣ ـ الدروز وأول مواجهة بينهم وبين الدولة العثمانية

اعترفت الدولة العثمانية ـ كما ذكرنا ـ بنفوذ الزعامات المحلية التي كانت قائمة قبلهم في بلاد الشام، فأبقت من وقفت إلى جانبها في مناطقها، وسعت إلى كسبها وإدخالها ضمن نظامها الإداري. وعلى الرغم من أن معظم الزعماء المحليين بقوا على ولائهم للدولة العثمانية، إلا أن بعضهم شقوا عصا الطاعة، منهم بنو معن (المعنيون) في منطقة جبل لبنان. وأول زعيم من زعمائهم يرد اسمه في المصادر العثمانية هو الأمير فخر الدين (الأول)، الذي كان منقاداً إلى المماليك قبل العثمانيين، وشارك مع مقاتليه إلى جانب المماليك في معركة مرج دابق، ولكنه غيّر ولاءه بعد أن رأى رجوح كفة سليم الأول، فالتجأ إليه. ولقي من لدن السلطان حفاوة كبيرة وأمن منه على (إمارة سنجق) في جبل لبنان، فصفا الجو للمعنيين فيها بعد أن كانت منطقتا صيدا وصور تقعان تحت نفوذ التنوخيين، الذين اضطروا إلى ترك حكم الجبل لصالح المعنيين (١٥١٦)[٤٢]. ويبدو أن التنوخيين فقدوا مركزهم انتقاماً منهم، بسبب مواصلتهم القتال إلى جانب المماليك ضدّ العثمانيين.

وبقي فخر الدين الأول على وفاق مع الدولة العثمانية، ولم يشهد عهده أي توتر في العلاقة معها أو مع ولاة الشام. وتولى بعده زعامة المعنيين ابنه قورقماز، في سنة ١٥٤٤م. ويستدل من حكم سلطاني أن قورقماز لم يكن الشخصية الوحيدة التي تزعمت الدروز في هذه الفترة، بل كان هناك زعماء آخرون، اعترفت بهم الدولة العثمانية، مقدمين في مناطقهم.

غير أن علاقة الدروز مع الدولة العثمانية شهدت تدهوراً فيما بعد، وبالتحديد في سنة (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م)، حيث شقوا عصا الطاعة عن السلطان العثماني لسبب لا نعرفه، وقاموا بأعمال عدائية أثارت انتباه والي الشام، واستدعت ردعها، ففي رسالة أرسلها البكلربكي إلى الديوان الهمايوني في (٢٠ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٦٨م)، أبلغ أن الدروز أصبحوا بالفعل «من قطاع الطرق وأهل الفساد والشناعة»، وهذه العبارة تستخدم في الوثائق العثمانية عادة للتعبير عن مثيري الاضطرابات، وحذّر الدولة من مغبة الأمر، وطلب موافقتها على خطة أعدها للنيل منهم، تقضي باستمالة مقدميهم بإرسال حكم سلطاني لكل واحد منهم يتضمن ذلك لاستدراجهم، ومن ثم جمعهم في أحد الأماكن للانقضاض عليهم وتصفيتهم. وبالفعل وافق الديوان الهمايوني على خطته، وأرسل إليه الأحكام الموجهة

---

(٤٢) Sihabeddin Tekindag, «Durziler,» and Cavid Baysun, «Ma'n,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 3 ([1993]), p. 669, and vol. 7 ([n. d.]), pp. 268-269 resp.

إلى المقدمين، ولكن حذّره من القيام بعمل من دون التأكد من كونهم «قطاع الطرق ومثيري الفساد». وبعد التأكد من ذلك يقوم بجمعهم وتأديبهم، ليكونوا عبرة للآخرين من أهل الفساد والشناعة. وكان الدروز قد أقاموا في مناطقهم أبراجاً دفاعية محصنة، واستفسر الديوان عن كيفية القيام بهدمها: أبدكها بالمدافع أم بطريق آخر؟ غير أن الديوان الهمايوني حذّر البكلربكي من مغبة استغلال هذه المسألة للتدخل في شؤون من هم في حال سبيلهم والمنقادين للشرع الشريف والأمر السلطاني، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إثارة التفرقة بين الرعايا[٤٣].

أما المقدمون الدروز الذين أُرسلت إليهم الأحكام السلطانية أي رسائل الاستمالة فهم: منصور بن عساف مقدم كسروان، ومحمد بن حنش مقدم ناحية البقاع، وشرف الدين مقدم ناحية الغرب، وقورقماز ابن معن (أي المعني ابن فخرالدين) مقدم دار اللخم، وابن برغش[٤٤].

وعلى الرغم من عدم معرفتنا بما آل إليه الوضع بعد إرسال هذه الأحكام في ضوء الوثائق المتيسرة لدينا، إلا أننا نعرف أن المنطقة الممتدة من القدس حتى طرابلس الشام شهدت في هذه الفترة بالذات صراعاً داخلياً، كانت له تداعياته على الحكم العثماني. إذ ورد في أحد الأحكام السلطانية أن قاضي بعلبك أبلغ الحكومة العثمانية في سنة (٩٧٩هـ، ١٥٧١م) أن أهالي البلاد منقسمون إلى فرقتين: «آقلولر = البيض» أي القيسية، و«قزيللولر = الحمر» أي اليمانية[٤٥]، وبينهما عداوة شديدة، إذ يقوم الغالب بقتل المغلوب ونهب أمواله. وقد ترتب على ذلك وقوع قتلى كثيرين من الطرفين. كما إن قسماً من الرعايا اضطروا إلى ترك مواطنهم، فتحولت القرى إلى خراب. والتمرد والاضطرابات في ازدياد في المنطقة. في ظل هذه الظروف، يتعذر جمع الضرائب أو المال الميري، في المنطقة الممتدة بين القدس وطرابلس، الأمر الذي يترتب عليه نقص في موارد الدولة[٤٦].

وآل الوضع في المنطقة إلى التوتر، بعد بروز جماعات مسلحة وتحالفها في ما بينها، تحت إمرة زعمائها. ففي حكم سلطاني وجّه في (ربيع الآخر ٩٨١هـ، آب/أغسطس ١٥٧٣م إلى بكلربكي الشام وقاضي صفد، ورد أن أمير سنجق صفد

---

(٤٣) انظر الحكم ٢١٦٥ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 9.

(٤٤) انظر الحكم ٢٦١٤ في: المصدر نفسه، ص ٩٤٩.

(٤٥) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٧، ص ١٢٠.

(٤٦) انظر نصّ الحكم ٨٢١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 419.

وقاضي عكا أبلغا الديوان الهمايوني أن ابن شهاب، وبرو، والمقدم منصور بن فريج، حشدوا حوالى ثلاثة آلاف مقاتل مدججين بالبنادق من «أهل الفساد» التابعين لهم، وتحالفوا مع شيوخ القرى المتمردة في ناحية عكا بلواء صفد. وقد أورد الحكم أسماء الشيوخ وهم: الشيخ نصر الدين شيخ قرية كفر ياسيف، وتقات (كذا) شيخ بركة، وعناب شيخ جيوس، وحسن زيتون شيخ برجش والبقاع، وخبر شيخ أبو سنان، وجليل شيخ شعيب، وأحمد بابا شيخ باقره، وسنبل شيخ شفا عمرو، وصعب ومحمد شيخا شيره، وأحمد بارد شيخ نحو، وعبيد شيخ فجر الكروم، وأحمد بن علي شيخ بعلبى. وأصبح مجموعهم يتراوح بين ستة إلى سبعة آلاف مقاتل، وقاموا بالإغارة على قرى الخواص السلطانية، مثل ترشيحه، وجيمحاته (؟) محان، وبقاع، وحرماوه، وكفر سميع، ورامه، وحرفيش، وميرون، وغيرها. وبقوا فيها ثلاثة أيام، ثم حرقوها ودمروها. وقدم أهالي هذه القرى عريضة إلى الديوان الهمايوني أيضاً، ذكروا فيها أن العصاة قتلوا في قراهم ٥٠ ـ ٦٠ رجلاً.

ويستدل مما ورد في الحكم أن الديوان الهمايوني حمل البكلربكي والمسؤولين العثمانيين مسؤولية ما آل إليه الوضع في المنطقة، لأنهم لم يقوموا بواجباتهم بالشكل المطلوب. إذ جاء فيه: «أن الغاية من تعيين بكلربكي وضابط في إحدى الولايات هي حفظ وحراسة أهالي الإيالة من أهل الفساد والأشقياء، وليس من المعقول أن يتجمع هذا العدد من أهل الفساد في غضون يوم أو يومين، ويشرعوا بالفتنة». ثم تساءل الحكم فيما إذا كانت الإغارة سببها عداوة بين الطرفين أم بسبب انقسام الأهالي إلى فرقتين متناحرتين. ولم ينس الحكم الطلب باعتقال رؤوس الأشقياء، والتنكيل بهم، وإعادة الممتلكات المنهوبة إلى أصحابها (ربيع الآخر ٩٨١هـ، آب/ أغسطس ١٥٧٣م)[٤٧].

ويبدو من خلال متابعتنا لما ورد في دفاتر المهمة، أن الزعماء الدروز الذين كانوا في السابق موالين للدولة العثمانية تغير موقفهم منها فيما بعد. ولم يرد في هذه الدفاتر التي اطلعت عليها ما يشير إلى أسباب هذا التغيير. ففي أحد الأحكام السلطانية ورد أن المقدمين يتهربون من أداء الأموال الميرية المترتبة على ذممهم، والعائدة إلى قرى نواحي الجرد، والمتن، والغرب، وشوف البياض. كما ورد أن بكلربكي الشام أبلغ الديوان الهمايوني بأنه صدر الأمر بمصادرة البنادق الكثيرة التي تمتلكها طائفة الدروز، إلا أن مقدمي الدروز قورقماز بن معن، ومنصور بن عساف، وشرف

---

(٤٧) انظر الحكم ٥٩١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 22, pp. 299-300.

الدين، وقاسم بن شهاب، وقايتباي، وغيرهم من المقدمين، يدعون بأنهم لا يمتلكون أسلحة، على الرغم من التأكد من امتلاكهم عدداً كبيراً من البنادق. وكانت البنادق التي يمتلكونها يبلغ ثمن كل واحدة منها ١٥ ـ ٢٠ ذهباً. ولم يتمكن كتخدا البكلربكي من جمع أكثر من سبعة آلاف بندقية منهم. ولهذا طلب البكلربكي إصدار حكم سلطاني يقضي بأن يفرض على كل عائلة تقديم بندقيتين، ويتم جمع ألف بندقية من كل من ابن معن، وشرف الدين، وابن شهاب، وقايتباي. وفي حال امتناعهم، تشنّ حملة عسكرية عليهم لتأديب من يخرج عن الطاعة. وبناء على هذا الطلب صدر الأمر السلطاني بأن تفرض بندقية واحدة عن كل عائلة بطريقة العوارض، وأخذ ألفي بندقية من المقدم منصور «الذي سبق أن استورد عدداً كبيراً من البنادق من قبرص»، وألف بندقية من كل من ابن معن، وشهاب الدين، وقايتباي، وعدداً كافياً من البنادق من المقدمين الآخرين. وقيد كل ذلك باسم خزينة الدولة. وفي حال امتناعهم عن ذلك، يتم تأديبهم بالقوة. لهذا أرسلت أحكام شريفة إلى إيالات ديار بكر، وحلب، وذو القدرية، للتهيؤ لتقديم الدعم العسكري لبكلربكي الشام في هذا الصدد (ربيع الآخر ٩٨٣هـ، تموز/ يوليو ١٥٧٥م)[٤٨].

ويستدل من حكم سلطاني صدر في (غرة جمادى الأولى سنة ٩٨٣هـ، ٨ آب/ أغسطس ١٥٧٥م)، أن العلاقة بين الدروز والدولة العثمانية وصلت إلى حدّ القطيعة، ربما لعدم انصياعهم للأمر السلطاني، وعدم تسليمهم الأسلحة المطلوبة منهم، وامتناعهم عن دفع ما ترتب عليهم من المال الميري. وأبلغ بكلربكي الشام خطورة الوضع وما يؤول إليه الحال عند الهجوم على معاقل الدروز. فذكر أنه توجد قرب لواء طرابلس جبال شاهقة ووعرة، وأن الطائفة المذكورة يتجولون في الأماكن القريبة من هذه الجبال، وعندما يتعرضون إلى الهجوم يصعدون إلى الجبال ويتحصنون فيها، لا يمكن ملاحقتهم إلا بمسلحين مدججين بالبنادق. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت جادة في عدم ترك الوضع على حاله، وفي إقرار الأمن والنظام في مناطق الدروز مهما كلّف الأمر. لهذا لم يمرّ وقت طويل حتى أرسلت أسطولها بقيادة الوزير سنان باشا إلى المنطقة، ليقوم الجند الإنكشاري بملاحقة الدروز في حال تحصنهم بجبال طرابلس. أما في حال عدم صعودهم إلى الجبال، فإن قوات الخيالة التابعين للإيالة تغير عليهم وتؤدبهم[٤٩]. غير أن هذه الحملة لم تكن تستهدف كل الدروز، بل انحصرت في التنكيل بالمتمردين منهم، أما الذين كانوا

(٤٨) انظر: الحكم ٤٨٨ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 26, pp. 180-181.

(٤٩) انظر الحكم ٦١٤ في: المصدر نفسه.

في حال سبيلهم وبقوا موالين للدولة، فإن الدولة ظلت تفتح ذراعها لهم(٥٠).

وشهدت المنطقة الساحلية من لبنان أكبر تحد درزي للدولة العثمانية في سنة ١٥٨٥م، قام به قورقماز بن فخر الدين، بعد أن نجح في حشد جمع من الدروز حوله. إلا أنه لم يتمكن من إقناع مقدمي الدروز الآخرين من الفرقة القيسية بالوقوف إلى جانبه. وتمكن قورقماز من إدخال المنطقة الممتدة من صيدا إلى عكا تحت نفوذه. ويرد في المصادر العثمانية أن والي مصر الوزير إبراهيم باشا كلّف بقيادة الحملة العثمانية على الدروز، وكان في طريقه إلى إستانبول، وعندما وصل إلى دمشق، توجه إلى منطقة جبل لبنان على رأس الحملة التي ضمّت عشرين ألف مقاتل.

وطبقاً لإحدى الروايات، فإن الأمير الدرزي ابن معن (أي قورقماز)، كان قد تمرد على الدولة العثمانية. وعندما حلّ إبراهيم باشا في دمشق دعاه إلى مقره، ربما لحل مشكلته بطريقة سلمية، إلا أنه لم يستجب لطلبه لعدم الوثوق بنواياه، الأمر الذي اعتبره الباشا تحدياً. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى حركة قورقماز بعين الجد، واتخذت قراراً بإعادة الأمور في المنطقة إلى نصابها مهما كلف الأمر، لهذا أرسلت أسطولاً متكوناً من ٢٥ سفينة إلى جانب جمع من الجنود إلى المنطقة. وقد صادف وصول الأسطول إلى صيدا مع وجود إبراهيم باشا في دمشق. فقاد إبراهيم باشا الحملة، وتمكن من التنكيل بقورقماز، وغنم غنائم كثيرة حملها معه إلى إستانبول. وعيّن الباشا علي بن حرفوش أمير بعلبك، الذي كان موالياً للعثمانيين على إمارة جبل لبنان (٩٩٣هـ)(٥١).

على الرغم مما جرى، لم تلغ الدولة العثمانية إمارة المعنيين، بل أقرت ابن قورقماز فخر الدين على الإمارة. وذكر المؤرخ نعيما(٥٢) أن فخر الدين كان بمرتبة (مير لوا = أمير لواء) في ناحية الشوف في السواحل الشامية، الممتدة حتى صفد. وهذا يعني أنه أقر من قبل السلطان العثماني على هذه المنطقة. وكان يقوم بإرسال (أموال المقاطعة) التي يقوم باستحصالها في منطقته، والتي تعهد بها إلى خزينة الدولة العثمانية. واستمرت علاقة فخر الدين بالدولة العثمانية بشكل ودي، من دون أن

---

(٥٠) كان للدروز في هذه الفترة خمس إمارات وهي إمارة قورقماز المعني، إمارة شرف الدين وهو من الفرقة اليمانية، وهاتان الإمارتان كانتا متمردتين في نظر الدولة. أما الإمارات الثلاثة الأخرى فهي من الفرقة القيسية وهي إمارة ابن معن في كسروان وابن فراق بشرق لبنان، وإمارة علي بن حرفوش في بعلبك. وكانت هذه الإمارات الثلاثة على علاقة ودية مع الدولة العثمانية. انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٧، ص ١٢٠.

(٥١) Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 3, p. 89.

(٥٢) مصطفى نعيما، **تاريخ**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨٠)، ج ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٠، وج ٣، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

تسجل المصادر أي توتر إلى أن تمرد علي بك جانبولاط على الدولة العثمانية، فانضم إليه وشارك معه في حصار دمشق (١٦٠٦م)، إلا أنه اضطر إلى طلب الصفح من الدولة. ولبت الدولة طلبه، وأبقته في منطقته. وكان يؤدي ما يترتب عليه من الالتزامات المالية سنوياً. ولهذا لم يتعرض إليه أحد.

ويرى أحد الباحثين أن فخر الدين كان يضمر حقداً شديداً على العثمانيين بسبب ما آل إليه أمر والده على يد الدولة العثمانية، ويتطلّع إلى إقامة دولة مستقلة في لبنان. واستغل انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع النمسا وإيران. وقام بإعداد قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف مقاتل، وأقام مواقع محصنة، وجمع الأسلحة، ثم وسع منطقة نفوذه بالسيطرة على شمال لبنان. كما سيطر على صيدا وبيروت، ومدّ نفوذه إلى بانياس، وجنوب لبنان، وصفد، وعجلون. وكثف نشاطاته السياسية، فعقد معاهدة تجارية مع فلورنسا، تضمنت أحكاماً عسكرية سرية. ولم يكن هذا الأمر خافياً على الدولة العثمانية، لهذا لم يكن أمامها إلا إيقاف فخر الدين عند حده. فكلفت والي الشام حافظ باشا للقيام بذلك، وأرسلته على رأس حملة برية، كما جهزت الأسطول، وسيّرته إلى السواحل اللبنانية. ولم يكن بمقدور فخر الدين الصمود أمام القوات العثمانية، فأضطر إلى مغادرة صيدا على متن سفينة فرنسية قاصداً إيطاليا بعد أن ترك ابنه الأمير علي محلّه.

وفي سنة ١٦١٨م، وافقت الحكومة العثمانية على عودته إلى لبنان، بشرط عدم تدخله في شؤون لبنان، واستمرار علي في الإمارة. الأمر الذي يدلّ على التوافق الموجود بين الدروز وبين الدولة العثمانية. غير أن فخر الدين لم يتخل عن طموحاته، فبدأ بنشاطاته، ونجح في إقامة جيش كبير مستعيناً بموارد جمرك صيدا وبيروت. ويبدو أن علاقته تحسنت مع الدولة العثمانية، وربما اضطرت الدولة العثمانية إلى مجاراته بسبب الظروف التي كانت تمرّ بها. فأصدرت في سنة (١٠٣٥هـ، ١٦٢٥م) فرماناً أقرته بموجبه أميراً على الدروز من حدود حلب حتى القدس. غير أن ما كان يقوم به فخر الدين من أعمال وتحركات أدّى إلى ازدياد شكوك الدولة العثمانية تجاه نواياه الاستقلالية، بخاصة بعد تقربه إلى فلورنسا، وحصوله على خمس سفن حربية وجنوداً ومدافع منها. وإزاء هذا، اضطرت الدولة العثمانية إلى تجديد اتفاقيتها مع فلورنسا، ثم أخذت تتعامل مع حركة فخر الدين بجدية لم يسبق لها مثيل، وقد تزامن هذا الوقت فترة استلام مراد الرابع زمام الأمور في السلطنة العثمانية، الذي عرف بالشدّة، والحزم، وعدم التهاون، مع الحركات التمردية التي شهدتها الولايات المختلفة. لهذا قرر إنهاء حركة فخر الدين مهما كلف الأمر، وعهد بذلك إلى كوجك أحمد باشا والي الشام (١٠٤٢هـ). وبعد سلسلة من المعارك، نجح القائد العثماني في إنزال فخر الدين

مع ولديه من معقله، وأرسله إلى إستانبول، حيث تمّ إعدامه (١٦٣٥م)[٥٣].

فقد المعنيون أهميتهم السابقة بعد فخر الدين الثاني. وتولى زعامة الأسرة الأمير ملحم، في سنة ١٦٣٥م، إلا أنه لم ينجح في توحيد صفوفهم. كما إن ولاة طرابلس أصبحوا يتدخلون في شؤون الجبل مستهدفين تحطيم نفوذ الدروز، والحيلولة دون تمكنهم من إعادة مجدهم السابق. إلا أن المنطقة لم تشهد الاستقرار. وعندما تولى الوزير فاضل أحمد باشا إيالة الشام (١٦٦٠ ـ ١٦٦١م)، كان زعماء الطائفة الدرزية، ويسميهم المؤرخ سلحدار «أبناء معن وأبناء شهاب (أحمد ومراد وقورقماس)»، يقومون بالتمرد والعصيان في بلاد الشام. ونجحوا في السيطرة على بعض المناطق، ومنعوا جمع الضرائب للدولة من القرى التي سيطروا عليها، فقاد الوالي فاضل أحمد باشا حملة عليهم، ونجح في تحطيم قواهم. وانضمّ ثلاثة آلاف من المقاتلين الدروز اليمنيين إلى قوات الحكومة. غير أن قسماً منهم فرّوا إلى الجبال، ووافقوا على دفع ٥٠٠ كيسة ضريبة إلى الدولة، إلا أنهم تنصلوا عن هذا الوعد (١٠٧١هـ).

ورأى فاضل أحمد باشا أن منطقة صيدا وبيروت وصفد لا يمكن التحكم بها، إلا إذا انفصلت عن إيالة الشام، وتحولت إلى إيالة مستقلة. فاقترح على الحكومة إقامتها. وبالفعل وافقت الحكومة على مقترحه، وأصدرت أوامرها بإقامة إيالة من هذه المناطق[٥٤]. وفي هذه الفترة، كانت أسرة علم الدين هي التي تتولى إدارة المنطقة، إلا أنها لم تتمكن من إرضاء الدروز، لهذا طلب مقدمو لبنان (زعماء الأقاليم) من الحكومة موافقتها على اختيار أمير جديد لها. وفي الاجتماع الذي عقدوه في سنة ١٦٩٧، تمّ انتخاب بشير الأول الشهابي حاكماً على المنطقة[٥٥]. واقترن ذلك بموافقة الحكومة العثمانية.

٤ ـ ولاة طغاة يتحدون الدولة في بلاد الشام

وتأثرت بلاد الشام ببعض الحركات التمردية التي قام بها بعض الولاة الطغاة منهم الوزير نصوح باشا بن عثمان باشا الذي اشتهر بسطوته وظلمه، بعد أن تولى

---

(٥٣) عن كيفية اقتحام القوات العثمانية معقل فخر الدين واعتقاله، انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٨ ـ ١٧١. وعن إنزال فخر الدين وإعدامه، انظر: Baysun, «Ma'n,» vol. 7, pp. 269-270; Tekindag, «Durziler,» vol. 3, p. 669, and Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2/1, p. 190, and vol. 3/2, p. 149.

(٥٤) سلحدار فندقليلي محمد آغا، **سلحدار تاريخي** (استانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ج ١، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٥٥) Baysun, Ibid., vol. 7, pp. 270-271, and Tekindag, Ibid., vol. 3, pp. 669-670.
وسنتابع ما يتعلق بالدروز بعد هذه الفترة في محور إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت.

محصلية آيدين (أزمير). وخلال ولايته (الربع الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي) زادت غارات العشائر على قافلة الحجاج في بلاد الشام، ورأت الدولة في نصوح باشا خير من يحافظ على الحجاج، ويردع غارات البدو، فعهدت إليه بإمارة الحج مع إبقاء محصلية آيدين في عهدته. غير أن نصوح باشا كان يطمح الحصول على إيالة الشام فنالها، ثم وضع نصب عينيه التحكم ببلاد الشام كلها، مستغلاً ظروف الدولة. وتمكن خلال فترة قصيرة من استصدار أوامر تعيين اتباعه وأقاربه على ولايات وألوية مختلفة مثل الشام، والقدس، وجدة، والحبشة، وجبل عجلون، وغزة، ونابلس، وصفد، وبعلبك، وجنين، بما فيها البلدات والقصبات التابعة لها. وتمادى في طمعه، وطلب توجيه طرابلس الشام وصيدا ـ وبيروت إليه أيضاً (١١٢٥هـ، ١٧١٣م)، وهدد الدولة بأنه في حال عدم تلبية طلبه سيسيطر عليها بالقوة. وأصبح لا يكترث بأوامر الدولة، فاعتبرته الدولة متمرداً، ورأت في بقائه خطراً على مصالحها في المنطقة. فقررت إزالته، وأرسلت قواتها إلى المنطقة تحت إمرة الوزير طوبال يوسف باشا، بعد أن وجهت إليه إيالتي حلب والرقة معاً. ويبدو أن نصوح باشا اقتنع أنه ليس في وضع يمكنه من مواجهة القوات العثمانية، لا سيما بعد أن تخلى عنه اتباعه، ففرّ متوجهاً إلى يافا، إلا أنه وقع بأيدي القوات العثمانية، وقتل[٥٦].

كما تأثرت بلاد الشام بالحركة الانفصالية التي قادها في مصر بولوط قابان علي بك. فبعد أن أعلن استقلاله عن الدولة العثمانية (١١٨٠هـ، ١٧٦٦م) سعى إلى السيطرة على بلاد الشام، فأصدر أمراً سماه «فرمان»، تحدث فيه عن ظلم والي الشام عثمان باشا، وذكر فيه أنه قرر إرسال القوات إلى بلاد الشام من أجل تأديبه، كما كتب إلى شيوخ البدو البارزين فيها بغية استمالتهم (١١٧٠م)، كما نجح في كسب ظاهر العمر إلى جانبه. وفضلاً عن هذا، أرسل رسالة باللغة العربية إلى علماء دمشق وأعيانها، محاولاً كسبهم إلى جانبه، وتأليبهم على والي دمشق[٥٧]. وأرسل قواته بقيادة إسماعيل بك على رأس حملة إلى بلاد الشام، ثم أمدّه بقوات تعزيزية، بقيادة أبو الذهب. تمكنت قواته من فرض سيطرتها على مدن يافا، ونابلس، وغزة، والرملة.

وكان والي الشام عثمان باشا الكرجي يراقب تحركات قوات علي بك عن كثب، وعلم أنها بصدد التوجه نحو دمشق، واقتنع بأنه لن يتمكن بإمكاناته الذاتية من

---

(٥٦) انظر: أحمد راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩١)، ج ٤، ص ٩ و١٤ ـ ١٦.

(٥٧) انظر نص الرسالة: أحمد أفندي واصف، **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)** (استانبول: [د. ن.]، ١٢١٩)، ج ١ ـ ٢، ص ٢١٥ ـ ٢١٧؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, pp. 431-432, and *Osmanli Ansiklopedisi*, 7 vols. (Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996), vol. 5, p. 106.

مواجهتها، فترك دمشق، وتوجه إلى حماة، أملاً في حشد المقاتلين، الأمر الذي مهد السبيل لأبي الذهب وإسماعيل بك لاحتلال دمشق. وفي هذه الأثناء أرسل علي بك إليهما يحثهما على التقدم نحو حلب، وأنه سيمدهم بما يحتاجون من قوات. وعلى الرغم من الوضع الحرج الذي كانت تمرّ به الدولة العثمانية، فإنه لم يكن من صالحها التأخر في التعاطي مع المسألة، لا سيما بعد أن قامت القوات المصرية بنهب وحرق البلدات في أرجاء الشام، وبعد أن قطع علي بك المؤن الغذائية عن الحرمين الشريفين، وأصبح يهدد الدولة العثمانية برمتها. فسيّرت حملة بقيادة نعمان باشا لقمع الحركة.

ولكن يبدو أن الأوضاع في بلاد الشام جرت لصالح الدولة العثمانية قبل وصول القوات العثمانية إليها، إذ إن إسماعيل بك قائد قوات علي بك أحس بتأنيب الضمير، ولم تطاوعه نفسه على خيانة دولته، وأقنع أبو الذهب بخطورة ما يقدمون عليه تجاه الدولة، ونجح في تغيير رأيه. فأرسلا إلى الحكومة العثمانية يعلمانها بأنهما أُرغما على المجيء إلى بلاد الشام، وأنهما سيقفلان راجعين مع القوات إلى مصر، وتمكن أبو الذهب من إقناع أمراء مصر بالعدول عن التقدم والعودة إلى مصر، الأمر الذي سهل لعثمان باشا العودة إلى دمشق، وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد(٥٨).

٥ ـ تحكم العسكر وتدخلهم في شؤون إيالة الشام

ومن الملامح البارزة في تاريخ إيالة الشام ازدياد نفوذ وسطوة العسكر فيها، كما ورد في أدبيات التاريخ العثماني، فإنه كان يتم إرسال عدد من الجنود الإنكشاريين تحت اسم «نوبتجي = المناوب» إلى المناطق الحدودية كل عشر سنوات، وذلك بموجب القانون العثماني القديم، وكانت بلاد الشام تخضع لهذا القانون. إلا أن رجالات الدولة أهملوا هذا الأمر بمرور الزمن، وتركوا هذا النظام، واستعاضوا عن الجنود الإنكشاريين بقوات محلية يتم تجنيدها من المنطقة تحت اسم (يرلي قولي)، ومن قبل البكلربكية، وتتحمل خزينة الشام رواتب أفرادها، إلا أن آغاواتهم (قادتهم) كان يتم تعيينهم من إستانبول. وبمرور الزمن، أصبح هؤلاء اليرلية يتمتعون بنفوذ كبير، وازدادت سطوتهم وتسلطهم، لا سيما بعد وفاة السلطان مراد الرابع (١٦٤٠م)، وحالوا دون تدخل أي أحد في شؤونهم، وقاموا بتسيير الأمور التي ينبغي تسييرها من قبل المركز، فتجاوزوا على أموال الدولة، مما أدّى إلى حصول نقص في الخزينة. ولم يكن بوسع الولاة كبح جماحهم أو معارضتهم، فيضطرون إلى تلبية مطالبهم، دفعاً

---

(٥٨) للتفصيل انظر: المصادر نفسها، ج ٢، ص ٢١٢ ـ ٢١٣؛ ج ٤/١، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢؛ ج ٥، ص ١٠٦ على التوالي، وجودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣٠٦ ـ ٣١٢.

لشرورهم، ولم يكن بمقدورهم الاحتفاظ بوظائفهم من دون مجاراتهم. ويبدو أن الدولة كانت تخشى من حدوث اضطرابات لا تحمد عقباها إن بدأت بالتنكيل بهم، لهذا تمادوا في أعمالهم الفاسدة. كما شاركوا في حركة أبازه حسن باشا، الذي رفع لواء العصيان في الأناضول (١٦٥٨م). وبعد القضاء على حركة أبازه باشا، فقدوا سطوتهم، وتم إسقاطهم من دفتر اليرلية، الأمر الذي يعني بقاءهم بلا مرتبات. وصدرت الأوامر إليهم بترك الشام، وإلا سيتم التنكيل بهم، ولم يكن بوسعهم رفض الأمر، لا سيما بعد أن وصلت قوة من الإنكشارية إلى دمشق، فاضطروا إلى ترك الشام إلى الأبد. وحلّ محلهم المعينون الجدد، تحت اسم (نوبتجي = المناوب)، في مهمة حفظ الأمن والنظام (١٠٦٩هـ، ١٦٥٨ ـ ١٦٥٩م)[٥٩].

٦ ـ العشائر البدوية وتعامل الدولة معها

لم تخلُ إيالة الشام من الأعمال السلبية التي قامت بها العشائر البدوية، التي لم تنقطع نهايتها طيلة العهد العثماني، وشكلت أكبر تحد للدولة منذ سيطرتها على هذه الإيالة. وقد نشطت هذه العشائر على الأغلب في المناطق البعيدة عن المراكز الإدارية، والتي اتسمت بضعف الوجود العسكري فيها. وقد انشغلت الدولة كثيراً في ردعها، وكلفها ذلك الكثير من الأموال والأرواح. وقد بدأت الاضطرابات التي قام بها البدو في بداية العهد العثماني في وقت لم يكتمل بعدُ التنظيم الإداري العثماني فيها. والمعروف ـ وكما ذكرنا ـ أن معظم العشائر قد أبدت ولاءها للسلطان سليم الأول بعد دخوله إلى دمشق لأول مرة، ووافقوا على دفع ما كانوا يدفعونه للمماليك من التزامات مالية. وكان ابن حنش واحداً من هؤلاء الأمراء، وعرف بتعنته وعدم انقياده لحكام دمشق في العهد المملوكي. وعندما توجه السلطان سليم الأول إلى مصر لفتحها، اعتقد ابن حنش أن السلطان لن يقدر على فتحها، وسيتعرض إلى هزيمة، يفقد على أثرها ما حقق من مكاسب عسكرية وسياسية في بلاد الشام، فرفع لواء العصيان في موطنه في الجبال الواقعة بين صيدا وبيروت، وجمع اتباعاً حوله، واعتقل المسؤولين في المنطقة. ولكن بعد عودة سليم الأول إلى بلاد الشام أدرك بأن نهايته قد حلت، ولن يتمكن من الصمود أمام السلطان، لهذا لم يكن أمامه غير الفرار والبحث عن ملاذ آمن. فاختار إحدى مناطق إيالة ديار بكر لسبب لا نعرفه. غير أن الوصول إلى هذه المنطقة لم يكن أمراً هيناً، ولن يتمكن من ذلك من دون مساعدة أحد الأمراء العثمانيين. فاتصل بأمير طرابلس مصطفى بك يطلب الصفح ويناشده تقديم يد المساعدة له للعبور إلى كردستان، للإقامة فيها. ويبدو أن مصطفى بك اعتبر هذا

---

(٥٩) انظر: آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ١٦٠ ـ ١٦١، ونعيما، **تاريخ**، ج ٦، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

الطلب فرصة ذهبية لاعتقاله. فأرسل سراً إلى البكلربكي جانبردي الغزالي يخبره بالأمر. ثم أرسل إلى ابن حنش باستعداده لتلبية طلبه. وإثر هذا، سارت القوات العثمانية إلى سهل حمص، حيث نصبوا لابن حنش كميناً. ووقعت معركة بين القوات العثمانية واتباع ابن حنش، لقي فيها ابن حنش مصرعه. وعهد السلطان سليم الأول ببلاد ابن حنش إلى محمد بن قورقماز[٦٠].

يبدو أن الأوضاع العامة في بلاد الشام استقرّت لصالح العثمانيين بعد حركة ابن حنش، واستمرت طيلة عهد السلطان سليمان القانوني. وبعد وفاته (١٥٦٦م) شهدت بلاد الشام أكبر حركة عشائرية. وهي الحركة التي قامت بها العشائر في منطقة الغور سنة ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م، إذ أبلغ بكلربكي الشام مركز الدولة بأن الأعراب في لواء عجلون هم في حال تمرد دائم، ويثيرون الاضطرابات، ويقطعون الطرق في الألوية المحيطة بعجلون، وهي دمشق، واللجون، ونابلس، والقدس، والكرك. وقد قاموا بالهجوم على الياس بك، أمير عجلون، وقتلوا الكثير من رجاله، وسلبوا ممتلكاته، لهذا صدرت الأوامر إلى أمراء سناجق القدس، وصفد، وحمص، ونابلس، وقانصو (الغزاوي) أمير سنجق سلخد، للتهيؤ مع سباهييهم (مقاتلي التيمار)، وإلى الزعماء المحليين مثل ابن حنش مقدم البقاع، وابن حرفوش مقدم بعلبك، ويوسف بن جيوس بلواء نابلس، الذي كان قد رفع لواء العصيان، ثم أعلن طاعته للدولة وإلى المقدمين الآخرين، للتهيؤ مع قواسيهم، والتوجه إلى الموضع المعروف بحرية، والتجمع فيه، ثم السير إلى الغور الذي أصبح مأوى «للطوائف المتحالفة الباغية». وهم بنو محمد، وكريم، وعباد، وبني مهدي، وهتيم، ودميطاط، ومنصور، وقتارنه (قطارنة)، وحريبة، وحسنة، وخرشا، وآل نصب (نفيه؟)، وبنو نشية، وبنو سعيد، وآل غشيم، وهم مثيرو الفتنة، قاموا بقتل أبناء السبيل والأمراء، وهجموا على إلياس بك، وطلب منهم تأديب هذه العشائر، وذلك بالاستعانة بالأمراء، والإنكشاريين، والسباهية، وأصحاب العشائر الموالية للدولة، ومقاتلي المقدمين. وورد في الحكم أن أحمد بن قانصو (الغزاوي) أغار على أبناء العاص، الذين احتلوا ناحية الكورة، ونجح في تصفيتهم. كما إن القوات العثمانية تمكنت من إلحاق الهزيمة بالعشائر المتمردة، وتشتيت شملهم[٦١].

---

(٦٠) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦، و Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, pp. 47.

وذكر صولاق زاده أن ابن حنش أعلن تمرده بعد مغادرة السلطان سليم بلاد الشام. انظر: صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤١٣.

(٦١) انظر الحكم ٦ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 6.

على الرغم من أن الدولة العثمانية كان بمقدورها قمع ثورات العشائر أينما تتفجر ومهما بلغت من القوة والخطورة، إلا أن ما كانت تقوم به العشائر البدوية من غارات على قافلة الحج ظلّ يؤرق الدولة العثمانية. وكانت هذه العشائر تتخذ من طريق الحج الشامي هدفاً مربحاً لها، بخاصة عند توجه قافلة الحجاج إلى الحج وعودتهم منه. ولم يكن هذا الطريق يستخدمه حجاج بلاد الشام فقط، بل كان يسلكه الحجاج بدءاً من البلقان، ومروراً بمركز الدولة/إستانبول والأناضول، وكذلك الحجاج الإيرانيون أحياناً. وكان تجمع الحجاج يكون عادة في دمشق، في نقطة انطلاق تسمى «القدم الشريف». وكانت الدولة تدرك مدى خطورة هذا الطريق، الذي يمتد حتى الحرمين الشريفين، إذ كانت تنتشر حولها عشائر بدوية مختلفة. ولجأت الدولة العثمانية إلى اتّخاذ إجراءات مختلفة، بغية حماية الحجاج من غارات هذه العشائر، منها:

ـ جمع الحجاج في نقطة تجمع، وانطلاقهم في وقت واحد ضمن قافلة واحدة.

ـ تعيين أمير عثماني على القافلة سمي أمير الحج، بغية الإشراف على كل ما يتعلق بأمور الحج، وتوفير جو آمن لأداء الحجاج طقوسهم الدينيّة.

ـ مرافقة قوة عسكرية تكون تحت إمرة أمير الحج أو قائد الجردة، التي كانت قوات خاصة ترافق القافلة من دمشق حتى الحرمين، وبالعكس.

ـ كسب العشائر البدوية، بتوزيع مبالغ من المال على كل منها سميت الصرة السلطانية، تقدم إليهم في موسم الحج، كما ذكرنا.

ـ تغطية نفقات نقل الحجاج، واستئجار الجمال من العشائر، وتقديم المؤن لهم.

على الرغم من كل هذه الإجراءات، نجد أن بعض العشائر كانت تستهين بالمنح السلطانية، وترى في نهب وسلب الحجاج «مكسباً» لا يمكن التفريط به. لهذا نجدهم يغيرون على القوافل، بخاصة عندما تكون القوة المحافظة غير كافية لحمايتها. لكن ينبغي إلا نعتبر أن كل العشائر كانت تنحو هذا المنحى، بل إن قسماً منها ظلت على ولائها للدولة، وارتبطت معها بعلاقة جيدة، وساهمت معها في التنكيل بالعشائر المتمردة. ففي أوائل القرن الثامن عشر فقد الأمان على طريق الحج، بسبب غارات البدو على الحجاج، بخاصة عند عودتهم. وكان البدو يتذرعون بانقطاع الصرة عنهم. لهذا قامت الحكومة العثمانية في سنة (١١١٥هـ، ١٧٠٣م) بإيلاء الاهتمام المطلوب لهذا الأمر، وأعدت العدة اللازمة له، فعينت محمد باشا المعروف بشجاعته وفروسيته والياً على الشام، وعهدت إليه بإمارة الحج. كما عهدت بسنجقي غزة ونابلس وقيادة الجردة إلى قواص أوغلي حسن باشا. وعند ذهاب الحجاج، لم يحدث أي مكروه لهم، وبعد عودتهم من عرفات، أرسل أمير الحج ما يثير الخوف والرعب في نفس البدو، وهددهم بالإغارة

على عوائلهم، إن تعرضوا للحجاج، وعاد الحجاج سالمين بفضل الاتفاق الذي حدث في استقبال الحجاج، من قبل قائد الجردة وكليب شيخ الشام الذي جمع حشداً كبيراً من أفراد عشيرته، بعد أن وصلت الأخبار أن بدو بني صخر وبني عنيزه يعدون العدة للإغارة على القافلة، وعلى مقربة من معان وقعت معركة ضارية تمكنت قوة الجردة إلى جانب مقاتلي الشيخ كليب من تأديب البدو، وتوفير الأمن والسلام للحجاج[٦٢].

لم تكن الاعتداءات التي كان يقوم بها البدو ضدّ قافلة الحج، أو إثارة الاضطرابات هنا وهناك في بلاد الشام، بمعزل عن الحركات التي ظهرت في أماكن مختلفة من الدولة العثمانية: الروملي، والأناضول، ومنطقة الجزيرة، والبصرة. . . إلخ، وعلى الرغم من عدم وجود أي علاقة بين هذه الحركات بعضها ببعض، إلا أنها اتفقت في استغلالها ظروف الدولة. فاستمرار الحروب التي خاضتها الدولة لمدّة طويلة أدّى إلى فقدان الأمن والنظام في أماكن مختلفة فيها، فظهرت حركات التمرد في مناطق مختلفة من البلاد، ومنها بلاد الشام، والجزيرة. وقد انعكست هذه الحركات على الأوامر التي أرسلتها الحكومة إلى والي الشام، إذ طلبت منه ردع شقاوة البدو، الذين انتشروا في أماكن واسعة تمتد من دمشق إلى القدس، ونابلس، وغزة، (١١١٣هـ، ١٧٠١م)[٦٣]. وتمكنت الدولة في نهاية المطاف من إعادة النظام إلى هذه المنطقة[٦٤].

٧ ـ عهد آل العظم

من الملامح البارزة في تاريخ بلاد الشام تولي شخصيات كثيرة من آل العظم المراكز الكبيرة في إيالة الشام، على غرار الأسر المحلية التي تولت الإدارة في الولايات العثمانية المختلفة. والمعروف أن الدولة العثمانية لم تر ما يمنع قيام الأسر المحلية بتمثيلها في الولايات، طالما أنها تحافظ على ولائها وخضوعها للدولة، وتتمكن من فرض إرادة الدولة في ولاياتها، وتشيع جواً من الاستقرار فيها. ويعود سبب استمرار هذه الأسر في الإدارة إلى الروابط القوية التي تربط أفرادها بعضهم ببعض، وخضوعهم وولائهم الكامل للدولة العثمانية وأدائهم الالتزامات المالية بشكل منتظم، وتلبيتهم طلب الدولة عند دعوتهم للمشاركة في الحملات السلطانية بقواتهم، وكسبهم دعم الأهالي وثقتهم بهم، وتمكنهم من توفير الأمن والنظام في مناطقهم. فأسرة آل العظم أنجبت أكثر من ثلاثين باشا، تولوا مهاماً مختلفة في بلاد

---

(٦٢) انظر: مؤلف مجهول، **آنونيم عثمانلي تاريخي**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٦٣) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 111, pp. 574, 608 and 621.

(٦٤) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, p. 3.

الشام بين سنتي ١٧٢٥ ـ ١٨٠٠م. ومن هذه المهام: تقليد الإيالة والألوية، وإمارة الحج، وقيادة قوات الجردة المرافقة لقافلة الحج. وقد حظيت الأسرة بتقدير السلاطين العثمانيين وتكريمهم لها، وذلك للكفاءة والبراعة التي أظهرتها في إدارة الأمور المتعلقة بالحج. وأول من تولى منهم إيالة الشام مع إمارة الحج هو إسماعيل باشا، خلفه أخوه سليمان باشا في إيالة الشام، سنة ١٧٣٤م، ثم أسعد باشا في إيالة الشام وإمارة الحج، وذلك بين سنتي ١٧٤٣ ـ ١٧٥٧م. وهذا الأخير يعدّ أهم شخصية من شخصيات آل العظم. وفضلاً عن هؤلاء، تولى محمد باشا، وهو من آل العظم أيضاً، ولايتي حلب وصيدا. كما استمر أمراء العظم في تولي إمارة الحج حتى سنة ١٨٠٧، ونجحوا في قمع حركات التمرد التي حدثت في المنطقة ببراعة، لا سيما تلك التي أحدثتها العشائر البدوية في بلاد الشام. كما حاربوا ظاهر العمر في لبنان، وبولوط قابان علي بك ومحمد أبو الذهب في مصر. فضلاً عن كل ذلك، فإن آل العظم نالوا حظوة كبيرة ومكانة رفيعة من لدن الدولة العثمانية، التي عهدت بباشواتهم بوظائف رفيعة في الأناضول والروملي[٦٥].

٨ ـ الدور المحوري لإيالة الشام في بلاد الشام

كما لا يخفى على متتبعي تاريخ بلاد الشام، فإن إيالة الشام اضطلعت بالدور الرئيس في هذه البلاد وكانت بصماتها واضحة في معظم الأحداث التي وقعت في الولايات التي انبثقت منها. لهذا السبب كان أحمد باشا الجزار والي صفد ـ صيدا ـ بيروت يطمح بتولي إيالة الشام، ولهذا استماتت في طلبها، ظناً منه أن العائق الوحيد الذي يحول دون تحقيق حلمه ـ السيطرة على بلاد الشام ـ هو إيالة الشام. غير أنه على الرغم من حصوله على إيالة الشام، وتكوينه جيشاً خاصاً به، وتمكنه من تعيين بعض مماليكه على ولايتي طرابلس الشام وصفد ـ صيدا ـ بيروت، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق حلمه الكبير. إذ إنه لم يحصل على إيالة الشام، إلا في السنوات الأخيرة من حياته. ولم تكفه بقية عمره على المضي قدماً في هذا المجال.

٩ ـ سيطرة محمد علي باشا على بلاد الشام وعودة الحكم العثماني إليها من جديد

وتعرضت إيالة الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى غزو قام به الوالي العثماني المنشق محمد علي باشا، إذ أرسل قواته بقيادة إبراهيم باشا إلى بلاد الشام

(٦٥) انظر: Atilla Cetin, «Osmanli Tasra Yonetiminde Valilik Yapan Bazi Onemli Aileler,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 6, pp. 145 and 150.

للسيطرة عليها. وانطلق إبراهيم باشا من مصر في (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٣١)، ودخل بقواته بلاد الشام، واستسلمت له مدن غزة، ويافا، والقدس، ثم حيفا من دون قتال. ثم حاصر إبراهيم باشا عكا، لكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها إلا بعد ستة أشهر (٢٧ أيار/ مايو ١٨٣٢م). كانت عكا بمثابة مفتاح بلاد الشام، إذ أدّى سقوطها إلى دخول المدن الشامية الواحدة تلو الأخرى بأيدي قوات إبراهيم باشا. وسار إبراهيم باشا إلى دمشق، واستولى عليها (١٥ أو ١٨ حزيران/ يونيو ١٨٣٢م)، ثم احتل حلب وآدنه على التوالي، وتمكن من التغلب على الجيش العثماني الثاني بقيادة الصدر الأعظم رشيد محمد باشا، على مقربة من قونية (١٨٣٣). وخضعت بلاد الشام بكاملها لحكم محمد علي باشا إلى سنة ١٨٤٠م، حيث تدخلت الدول الغربية كإنكلترا والنمسا لإخراج قواته من بلاد الشام، إذ قامت الأساطيل الإنجليزية والنمساوية بمحاصرة السواحل الشامية، وسيطرت على صور وصيدا، ثم على عكا التي كانت آخر معقل لمحمد علي في بلاد الشام (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠). كما تغلب الجيش العثماني على قواته بالقرب من بيروت. واستقبل أهالي الشام القوات العثمانية بفرح غامر، وبدأوا بكل ما أوتوا من قوة بمحاربة الجيش المصري بسبب ما عانوه على أيدي قوات محمد علي. وتحولت بلاد الشام كلها إلى ثورة عارمة ضد محمد علي وقواته، وتشتت الجيش المصري، وتعرض القسم الأكبر من أفراده إلى الموت نتيجة الجوع والعطش وملاحقة السوريين لهم. ولم يرجع منهم إلى مصر إلا القليل[٦٦].

١٠ ـ التنظيم الإداري لإيالة الشام

كان على السلطان سليم بعد أن خضعت بلاد الشام له، أن يقوم بتنظيم الإدارة فيها. فبعد إدخاله دمشق تحت نفوذه لم يتوجه حالاً إلى مصر، بل تأخر فيها ريثما يقوم ببعض الإجراءات التي من شأنها تعزيز الوجود العثماني في بلاد الشام، فقام بتعيين مسؤولين عثمانيين على المناطق المهمة في بلاد الشام[٦٧]. إذ عهد ببلاد طرابلس إلى مصطفى بك بن إسكندر باشا، والقدس إلى ابن أورانوس، وحكومة صفد إلى ابن منصور[٦٨]. كما عين أمراء وحكاماً على البلاد الشامية الأخرى، وأرسل محمد بك بن

---

(٦٦) Sinasi Altundag, «Mehmed Ali Pasa,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 7 (1981), pp. 573-574; «Kavalali Mehmet Ali Pasa,» in: *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, Sabah yayinlari, 24 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1992), vol. 11, p. 84, and Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol 4, p. 118.

(٦٧) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 287.

(٦٨) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٩٦، وصولاق زاده، **تاريخ**، ص ٣٩١ وورد فيه اسم ابن مظفر بدلاً من ابن منصور. انظر أيضاً: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢٠١ وورد فيه اسم ابن منصور بشكل ابن مستنصر.

عيسى بك إلى غزة على رأس قوة من الفرسان وعيّنه فيها[٦٩]. وفضلاً عن هذا لم ينس السلطان سليم الزعماء المحليين فأقرهم في زعاماتهم، كما سنرى فيما بعد.

ويبدو أن السلطان سليم لم يقم بإجراءات إدارية أساسية في بلاد الشام قبيل توجهه إلى مصر، بل اكتفى بتعيين قادة عسكريين في المراكز المهمة. كما قام، بلا شك، بوضع قوات كافية ـ كحاميات عسكرية ـ تحت إمرة هؤلاء القادة، تحسباً لأي طارئ قد يحدث بعد مغادرته بلاد الشام إلى مصر، وذلك لكي يحمي ظهره وهو يخوض حرباً مع المماليك، وأرجأ هذه الإجراءات إلى حين عودته من مصر. وبعد عودته من مصر، وضع نصب عينيه تنظيم بلاد الشام من الناحية الإدارية. وذكر أنه قرر تعيين جانبردي الغزالي الوالي المملوكي الذي غيّر ولاءه وانقاد إلى السلطان العثماني في ولاية القدس، بعد أن حولها إلى إيالة كبيرة ضمت سناجق غزة، وصفد، ونابلس، (٩ رمضان سنة ٩٢٣هـ، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٥١٧م)[٧٠]. غير أن هذا القرار لم يترجم على أرض الواقع، ربما اكتشف السلطان أن وضع القدس غير ملائم ليكون مركزاً لولاية كبيرة، فحوّل بلاد الشام بما فيها منطقة حلب إلى إيالة كبيرة تحت اسم (ولاية العرب)، عهد بها لجانبردي الغزالي مدى العمر[٧١]. وهذه الإيالة التي سميت فيما بعد بإيالة الشام، كانت إيالة واسعة ضمت أجزاءً من الأناضول، في بداية الأمر.

كما اهتم السلطان سليم الأول بتنظيم الضرائب في بلاد الشام، لهذا أمر بتحرير المدن المهمة المفتوحة فيها. وعهد السلطان سليم بعملية تحرير ألوية حمص، وحما، وطرابلس، إلى أبي الفضل ابن العالم المشهور ملا إدريس البدليسي وقاضي مدينة ترحالة، ثم طرابلس الشام. وعهد بتحرير مدينة دمشق إلى نوح جلبي بن فناري زاده، وتحرير حلب إلى عبد الكريم جلبي بن عبد الله باشان. وكان هؤلاء الثلاثة مشهورين بتميزهم وكفاءتهم في الأمور الإدارية، وقاموا بتحديد مصادر الضرائب وأقيامها، كما كلفوا بتنظيم إدارة الأقضية الواقعة ضمن دائرة مهامهم[٧٢].

اتبعت الدولة العثمانية في إدارة إيالة الشام نظام التيمار، إلا أنها استثنت بعض

---

(٦٩) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩٦، وصولاق زاده، المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(٧٠) Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 45.

(٧١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧؛ سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٤، وصولاق زاده، المصدر نفسه، ص ٤١٣.

(٧٢) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١، و Danişmend, Ibid., vol. 2, pp. 45-46.

الأقاليم من هذا النظام، كما تركت بعض الأقاليم بأيدي الزعامات المحلية لتديرها بطريقة الحكومة، وعهدت ببعض الألوية إلى زعامات أو شخصيات محلية لتديرها بطريقة الأوجاقلق مدى العمر. وفضلاً عن هذا، قامت بتنظيم بعض العشائر ضمن تنظيمها الإداري، فجعلت من رئيس العشيرة «أمير سنجق»، يعامل كباقي أمراء السناجق الذين يعينون من قبل الدولة. ومنذ بداية انضواء بلاد الشام تحت الحكم العثماني، نجد أن السلطان سليم الأول منح بعضاً من شيوخ العشائر الذين أعلنوا ولاءهم للدولة «العلم والطبل»، دليلاً على الإمارة، منهم على سبيل المثال أحمد بن بكر، شيخ قبيلة وائل(٧٣).

١١ ـ الزعامات المحلية ودورها في الإدارة

برزت في بلاد الشام زعامات مختلفة اعترفت بها الدولة العثمانية وأقرتها في مناطقها، لتحافظ على مركزها. ولحسن الحظ، وصلنا حكم سلطاني يعود إلى أوائل عهد السلطان سليمان القانوني صدر بتاريخ (٢٠ رمضان ٩٦٦هـ، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٥٥٩م)، يمكننا بواسطته رسم مخطط للعشائر ومستواها عند الدولة، وذلك في المناطق المختلفة من بلاد الشام. وقد صدر الحكم إثر التمرد الذي قام به بايزيد ابن السلطان سليمان القانوني على والده، والحكم موجه إلى عدد من الولاة، وأمراء السناجق، وشيوخ العشائر، يطلب فيه السلطان إلقاء القبض على ابنه المتمرد في حال لجوئه إلى مناطقهم. وقد كتب إزاء اسم كل أمير عشيرة وضعه الإداري والاجتماعي، وما يمتلك من إقطاع. ولأهمية هذه الأسماء لموضوعنا، أدرجها أدناه مع المحافظة على رسم الكلمات الواردة فيه. ومما يلاحظ هنا أن بعضهم كانوا زعماء (أصحاب الزعامات)، وقسماً منهم لم يكونوا أمراء عشائر. ولا يمكننا هنا تمييز معظم هؤلاء الزعماء عن أمراء العشائر، لأن قسماً من هؤلاء الأمراء كانوا يتصرفون بزعامات أيضاً:

ـ الأمير قانصو، يتصرف بزعامة في ناحية جبل ابن ساعد.

ـ محمد بن مدلج، من أمراء عشيرة أبو ريشة.

ـ نعيم، ونصر الله، وغزلان، يتصرف كل واحد منهم بزعامة في ناحية حوران.

ـ بكتمور أوغلي، والأمير موسى، يتصرف كل واحد منهما بزعامة في ناحية بعلبك.

ـ الأمير فايز، يتصرف بزعامة في جبل كسروان.

---

(٧٣) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٢.

ـ الأمير محمد بك، يتصرف بزعامة في شوف ابن معن.

ـ سعد بن سعيد، شيخ في ناحية بني كنعان (كنان/ كنانة؟)، لا يملك إقطاعاً.

ـ الشيخ أحمد، ومحمد شيخ ناحية بني جوهر، لا يملكان إقطاعاً.

ـ غزالي، وأخوه خير بك شيخ ناحية حوران، لا يملكان إقطاعاً.

ـ أحمد بن زياد، شيخ في ناحية أوزرع (أزرع)، لا يملك إقطاعاً.

ـ محمد وأحمد، شيخان في ناحية سليم، لا يملكان إقطاعاً.

ـ محمد الأخر، شيخ علي ناحية عربان الجبل، لا يملك إقطاعاً.

ـ حالى (حابى؟) بك الحاري، شيخ في ناحية جيدور، لا يملك إقطاعاً.

ـ ابن موسى، شيخ في ناحية جولان.

ـ حرب بن بشاح، شيخ في ناحية قارة الفوقا، لا يملك إقطاعاً.

ـ شرف الدين، وعلي شيخ ناحية مرجان الفو [قا]، لا إقطاع لهما.

ـ أبناء طرين (؟)، شيخ ناحية قره لار، من أرباب التيمار.

ـ محمد بن سعد، وعمر بن يالكو، شيوخ في ناحية الزبداني، لا إقطاع لهما.

ـ علي بن أبدان، وسالم، من شيوخ كسروان، لا إقطاع لهما.

ـ الشيخ منصور بن شرف الدين، شيخ ناحية كرك نوح، لا إقطاع له.

ـ الأمير منصور، والأمير حسين، شيخا ناحية قبل البعض، لا إقطاع لهما.

ـ زين الدين، ومحمد، شيخا ناحية شوف البياض، لا إقطاع لهما.

ـ ناصر الدين، شيخ ناحية حمارة.

ـ علاء الدين بن عابر، شيخ ناحية وادي التيم، لا إقطاع له.

ـ الأمير قورقماز، شيخ ناحية ابن معن، لا إقطاع له.

ـ عزّ الدين بن علاق، شيخ ناحية شوف بن علاق.

ـ شرف الدين، والشيخ بدر الدين، من شيوخ ناحية بورج (برج) يبرود، والأمير شرف الدين، زعيم (صاحب زعامة)، أما بدر الدين، فلا إقطاع له.

ـ علي، وأحمد، من شيوخ ناحية صيد [ا]، لا إقطاع له.

ـ شهاب الدين شيخ إقليم زبين، لا إقطاع له.

ـ المقدم محمد، والمقدم علاء الدين، من شيوخ ناحية زبين، لا إقطاع لهما.

ـ غزالي، شيخ طائفة المساعد (المساعيد) التابعة للواء الكرك، لا إقطاع له.

ـ يونس، ويوسف بن عسكر، شيخا طائفة حسنه التابعة للواء المذكور، لا إقطاع لهما.

ـ أبناء مغامس، شيوخ طائفة كلابنه التابعة للواء نفسه، لا إقطاع لهم.

ـ أبناء الشيخ يركين، من شيوخ طائفة دميداد التابعة للواء عجلون، لا إقطاع لهم.

ـ الشيخ أحمد بن الشيخ علي، شيخ طائفة بني سنحى (؟) التابعة للواء نفسه، لا إقطاع له.

ـ الشيخ بدر، شيخ طائفة بني مهديه (مهدي)، لا إقطاع له.

ـ طائفة بني سعيد، لا إقطاع لهم أيضاً.

ـ الشيخ قادر بن ألوانه.

ـ الشيخ منصور بن دردوك، شيخ طائفة كورة الفوقا، لا إقطاع له.

ـ الشيخ أجود بن نصار من شيوخ كورة التحتا، لا إقطاع له.

ـ الشيخ علي شيخ بني عقبه، لا إقطاع له.

ـ الشيخ جعبري، شيخ ناحية خليل الرحمن، وهو صاحب تيمار في القدس الشريف.

ـ الشيخ أحمد بن سقا، شيخ ناحية بني زيد في اللواء نفسه، لا إقطاع له.

ـ الشيخ محمد الحلبس، شيخ ناحية بني ما زيد (مزيد؟) في اللواء نفسه، لا إقطاع له.

ـ الشيخ محمد بن توبة، شيخ طائفة قوادرة في لواء نابلس.

ـ الشيخ يوسف، والشيخ إبراهيم، في اللواء نفسه.

ـ أولاد حسن، في اللواء المذكور.

ـ أبناء كاشف، في لواء غزة.

ـ الشيخ يوسف، والشيخ عجمي، من أرباب التيمار.

ـ طائفة بني عطية، وبني عطا، في اللواء نفسه.

ـ الأمير علي بن طوره بك، في لواء اللجون.

ـ أمراء أفخاذ التركمان الرحل: عيسى، وموسى، وتروك، وابن عرب[٧٤].

يستدل من هذه القائمة أن بعضاً من الزعامات حظيت بمركز أكبر من غيرها، وذلك بسبب المكانة التي كانت تتمتع بها بين العشائر كأسرة أبو ريشة، وطره باي، وبني ربيعة، والزعامات الدرزية (كابن معن/ المعني)، وآل عساف، ومنصور بن فريخ، وآل الحرفوش، وآل حمادة، ومصطفى بن شاهين، وقانصو الغزاوي، . . . إلخ.

وفي ما يتعلق بالدور الذي اضطلعت به أسرة أبو ريشه، فسنتناوله في مبحث إيالة الرقة. أما أسرة طره باي، فكانت أسرة بدوية عهد إلى أميرها بناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواحقها، كإقطاعات يتصرف بها. وقد أعد دفتر مفصل لهذه الإقطاعات يعود لسنة (٩٤٥هـ، ١٥٣٨م)، حيث أدرج ما كان في عهدة طره باي من قرى، ومزارع، وقطع أراض، وقد أقره السلطان سليمان القانوني[٧٥]. قامت الدولة بتحويل إقطاع طره باي إلى لواء مرتبط بإيالة الشام، حمل اسم «لواء إقطاع ولاية طره باي عرب»[٧٦]، أي البدوي. وقد استمرت أسرة طره باي في الإدارة لفترة ليست بقصيرة، إذ نجد أن لواء اللجون قد عهد في سنة (١٠٤٢هـ، ١٦٣٣م) إلى الأمير أحمد بن طره باي، بطريقة الأوجاقلق. ويبدو أن الدولة العثمانية أقرت بالمكانة التي تحتلها هذه الأسرة في المنطقة، فاستعانت بها في استتباب الأمن، والنظام، وتحصيل الضرائب، ضمن مناطق نفوذها[٧٧].

أما أسرة قانصو الغزاوي، فقد تولت إدارة المنطقة الممتدة من عجلون إلى الكرك، أي الأردن الحالية، وذلك في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. برز منهم شخصيات مختلفة أهمها، قانصو وابنه أحمد. أدى أبناء هذه العائلة دوراً كبيراً في استتباب الأمن والنظام في شرقي الأردن، لا سيما بعد أن تولوا إمارة الحج وتأمين سلامة الحجاج عند مرورهم بأراضي لواءي عجلون، والكرك والشوبك.

وقد وردت في دفاتر المهمة ودفاتر الرؤوس معلومات كثيرة عن الدور الإداري، الذي اضطلعت به أسرة قانصو الغزاوي. والمعروف أنه بعد وفاة قانصو، تولى ابنه أحمد بك لواء عجلون (١٥٩١م) لسنوات طويلة. وكما سنذكر، فإن فخر

---

(٧٤) انظر التسلسل ٥٩ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 3, pp. 21-23.

(٧٥) يحمل هذا الدفتر اسم دفتر مفصل ناحيته مرج بني عامر، وقد نشره محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود في عمان، ١٩٨٩.

(٧٦) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 155.

(٧٧) انظر: «الزعامات المحلية في بلاد الشام،» في: فاضل بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية** (بيروت: [د. ن.]، ٢٠٠٣)، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

الدين الثاني تمكن من فرض سيطرته على منطقة عجلون، وعهد بها إلى رجاله. ولكن بعد إعادة الدولة العثمانية سيطرتها على المناطق الداخلة تحت نفوذ فخر الدين، أعيد أحمد بك إلى إدارة عجلون. غير أن علاقة أحمد بك بالدولة لم تستمر على وتيرة واحدة، فقد ظهرت «شقاوته» أكثر من مرة تجاه الدولة، الأمر الذي كانت الدولة تضطر فيه إلى عزله، إلا أنها ما تلبث أن تعيده إلى وظيفته بعد إعلانه الندم والعودة إلى حظيرة الدولة. ويبدو أن الدولة كانت تقر بالدور الذي يشغله أحمد بك في المنطقة بين أتباعه، وإبعاده عن هذا الدور يعني حدوث فراغ في السلطة، لا يتمكن أي أمير عثماني من إملائه، لهذا كانت تغض النظر عن كثير من أعماله السلبية تجاهها. واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٦٤٢م، حيث برز زعيم آخر في المنطقة، من العائلة نفسها، هو عساف بك ابن عم أحمد بك، فعهدت الدولة باللواء إليه. وفي سنة ١٦٤٥م تولى سيف الدين، وهو من أبناء قانصو بك لواء عجلون، وربما استمر عساف بك في إدارة اللواء إلى هذه السنة. وورد في أحكام دفاتر المهمة أن لواء عجلون كان يعهد أحياناً، بخاصة عند تمرد أبناء قانصو، إلى أبناء فريخ، الذين كانوا من العوائل المشهورة أيضاً في منطقة عجلون وصفد، وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور الخلاف، والعداوة، والقتال، أحياناً بين العائلتين[٧٨].

أما ما يتعلق بالعشائر التي تمّ تنظيمها ضمن النظام الإداري العثماني، فقد أوردت دفاتر التحرير أسماءها، وقد أطلقت أسماءها على النواحي التي تسكن فيها، منها على سبيل المثال: ناحية بني كنانة، وبني عاتكة، وبني جهم، وبني كلاب، وبني جهيمة، وبني عصبه، وبني مقلد، وبني مالك، وبني عبد الله، وبني نشيه، وبني هلال، وبني الأعسر في قضاء حوران، وبني صوب ضمن لواء نابلس، ومرج بني عامر ضمن لواء صفد، وبني علوان في لواء عجلون. فضلاً عن طوائف التركمان والأكراد.

وكانت الدولة العثمانية تتعامل مع أمراء العشائر المحلية كزعماء محليين لهم ثقلهم العسكري، والاجتماعي، والاقتصادي. وقد نظمت العشائر الكبرى ـ كما

---

(٧٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٧-١٤٨؛ الحكم ٥٢ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 18, p. 208;

الحكم ٢٥ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 69, p. 13;

الورقة ٣١أ في: الدفتر ١٥١٢، و Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 67; Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 27, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 47.

انظر أيضاً: Enver Cakar, «XVII. Yüzyilinilk Yarisinda Şam Eyaleti (Idarî Taksimat-Eyalet ve Sancak Yöneticileri),» *Furat Universitesi Orta-Dogu Araştirmalari Dergisi*, vol. 1, no. 2 (Temmuz 2003), p. 50.

ذكرنا ـ في نظامها الإداري، بطريقة إمارة العشيرة. أي أن أميرها أصبح بمثابة أمير سنجق. ولكن ينبغي ألا يفهم من هذا أن كل الأمراء نالوا هذا اللقب، بل إن قسماً منهم منحوا ألقاباً أخرى، مثل «مقدم»، وهو دون الأمير.

وكما ذكرنا، فقد برزت بعض الأسر الدرزية في مناطقها، وكان لها دور سياسي كبير في بلاد الشام برمتها. إذ إن قسماً منهم كانت لهم تطلعات استقلالية توسعية، استغلوا الظروف التي كانت تمر بها الدولة، ومدوا نفوذهم من جبل لبنان إلى أعماق إيالة الشام، منهم مثلاً فخر الدين الثاني الذي عينته الدولة أمير سنجق على لواء صفد، وصيدا، وبيروت(٧٩). إلا أنه لم يكتف بهذا، بل مدّ نفوذه بعد أن ثار على الدولة إلى صفد، وعجلون، حتى الشوبك في الجنوب، وتدمر في الشمال. وتحكم بالمنطقة ـ كما ذكرنا ـ إلى سنة ١٦٣٥م، أي حوالى عشر سنوات، ثم تمّ التنكيل به. وعلى الرغم من التوتر الذي ساد علاقة المعنيين بالحكومة العثمانية، فإن بعض الزعامات الأخرى في بلاد الشام تكيفت مع توجهات الدولة، فنال زعماؤها العناية والرعاية من الدولة، إذ تجاوزت ولاياتهم للإيالات إلى مناصب رفيعة داخل مؤسسات الدولة، منهم أسرة آل العظم، كما ذكرنا(٨٠).

١٢ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لولاية العرب/ إيالة الشام

أجرى العثمانيون بعد فتحهم بلاد الشام (١٥١٦م) تغييرات مختلفة في بنيتها الإدارية تمثلت في تقسيمها ـ كما ذكرنا ـ إلى إيالات عديدة. وقد نظمت بلاد الشام في بداية الأمر، أي بعد عودة السلطان سليم من مصر، وحدة إدارية واحدة، شملت جميع أجزائها، وأطلق عليها اسم «عرب ولايتي= ولاية العرب» وذلك قبل أن يحلّ محلّه اسم «إيالة الشام» أو «ولاية الشام الشريف»، واتخذت مدينة دمشق مركزاً لها. وأقدم وثيقة عثمانية تفصح لنا عن التقسيمات الإدارية لولاية العرب، هي «الوثيقة المرقمة ٩٧٧٢»، المحفوظة في أرشيف طوب قابي سرايي في إستانبول. وهذه الوثيقة لا تحمل تاريخاً، إلا أن معظم الباحثين يرون أنها أعدت في سنة ١٥١٧م(٨١)،

(٧٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 63.

(٨٠) Cetin, «Osmanli Tasra Yonetiminde Valilik Yapan Bazi Onemli Aileler,» vol. 6, pp. 145 and 150; Ali Karaca, «Azmzadeler,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 4, p. 350, and

بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية**، ص ١٥٨.

(٨١) ما يؤيد إعداد هذه الوثيقة في سنة ١٥١٧م هو ورود اسم أمير سنجق فيها على أنه توفي في هذه السنة، وأن أحد الأمراء عين في سنجقه في السنة ذاتها. انظر: Enver Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)* (Elazig: [n. pb.], 2003), p. 23.

أي بعد سنة من دخول بلاد الشام تحت الحكم العثماني. وهذه الوثيقة عبارة عن قائمة بأسماء ألوية ولاية العرب، وأمراء السناجق الذين يتولونها. وطبقاً لما ورد في القائمة فإن ولاية العرب ضمت الألوية الآتية:

ـ لواء عينتاب: وأميره جاقرجي باشي نصوح بك.

ـ لواء بخسني: وأميره قورت اوغلي علي بك.

ـ لواء بيره جك: وأميره آغا العزب أحمد بك.

ـ لواء ديوريكي: وأميره أوقجي سنان بك.

ـ لواء حلب: وأميره أحمد بك، ولعله قره جه أحمد، الذي عين والياً على حلب بعد دخول السلطان سليم إليها.

ـ لواء حماة: وأميره قابوجي باشي قاسم بك.

ـ لواء حمص: وأميره اهتمانلو قاسم بك.

ـ لواء كخته وكركر: وأميره أحمد بك، أخو أمير عالمين.

ـ لواء ملاطية: وأميره أحمد بك بن يحيى باشا.

ـ لواء قلعة الروم: وأميره إدريس بك بن عمر بك.

ـ لواء سيس: وأميره كتخدا الانكشارية مصطفى بك.

ـ لواء الشام (دمشق): وهو سنجق الباشا.

ـ لواء طرسوس: وأميره يخشى بك بن ميخال.

ـ لواء طرابلس: وأميره مصطفى بك بن إسكندر باشا.

ويلاحظ أن ألوية غزة، والقدس، وصفد، التي كان قد عهد بها إلى جانبردي الغزالي، لم ترد في هذه القائمة، كما لم يرد اسم أمير دمشق، البكلربكي جانبردي. فضلاً عن هذا، وردت في قائمة ثانية أسماء ألوية أخرى ضمن ملحقات ولاية العرب، وهي: بايبورد، وكماخ، مع أرزنجان[٨٢] كما يتضح من القائمة السابقة، أن حلب وردت لواءً تابعاً لولاية العرب، وليست ولاية مستقلة. كما إن ولاية العرب ضمت أجزاء واسعة من جنوب الأناضول.

---

(٨٢) انظر: الوثيقة المرقمة ٩٧٧٢ (مكتبة بايزيد، قسم ولي الدين أفندي، استانبول)، و Omer L. Barkan, «H. 933-934 (M. 1527-1528) Mali Yilina ait Butce Ornegi,» *Iktisat Fakultesi Macmuasi*, vol. 15 (1953), p. 306.

وبعد القضاء على حركة الغزالي، تبلور الوضع الإداري لولاية العرب/ الشام، بشكل أكثر وضوحاً من ذي قبل، وانعكس ذلك على الوثائق. وطبقاً للقانوننامة المحفوظة في مكتبة بايزيد أيضاً، والعائدة إلى سنة ١٥٢٢م، فإن الولاية كانت تضم في هذه السنة، حيث عهد بها إلى فرهاد باشا، الألوية الآتية:

ـ لواء أدنه وجقور آباد: وأميره بيرى بك ولد رمضان بك.

ـ لواء إنطاكية: وأميره جاشنكير خسرو بك.

ـ لواء عينتاب: وأميره باسم محمد شاه بك ولد سنان.

ـ لواء بيره جك مع قلعة الروم.

ـ لواء غزة مع الرملة: وأميره موسى بك، وورود اسم اللواء بهذا الشكل، يعني أنه يتشكل من هاتين المدينتين، مع ما يلحق بهما من ملحقات إدارية.

ـ لواء حلب: وأميره عيسى بك ولد إبراهيم باشا.

ـ لواء حماة وحمص: وأميره جاووش أحمد بك.

ـ لواء صفد: وأميره جاووش سنان بك.

ـ لواء سيس.

ـ لواء الشام (دمشق): فرهاد باشا، أمير الأمراء (بكلربكي).

ـ لواء طرسوس: وأميره حسين بك.

ـ لواء طرابلس: وأميره خرم بك ولد إسكندر باشا.

ـ لواء القدس الشريف: وأميره قره حسن بك(٨٣).

ويستشف من هذه القائمة، أن ارتباط ألوية ديوريكي، كخته، وكركر، وكماخ، وبايبورد، وقلعة الروم، بولاية العرب كانت لمدّة مؤقتة، إذ ما لبثت أن انفصلت عنها. لكن أضيفت إليها في الوقت نفسه، ألوية جديدة كألوية القدس، وغزة، وصفد. والمعروف أن هذه الألوية أفرزت عن بعضها البعض بعد مقتل الغزالي، وعين على كل واحد منها أمير سنجق(٨٤).

---

(٨٣) انظر: الوثيقة المرقمة ١٩٦٩ (مكتبة بايزيد، قسم ولي الدين، استانبول)، ص ١٢١آ؛ Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 3 (1991), p. 486, and Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, pp. 25- 26.

(٨٤) منجّم باشي، **صحائف الأخبار** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨٥)، ج ٣، ص ٤٧٦؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 309, and Cakar, Ibid., p. 25.

على الرغم من هذا، فإن القائمة أغفلت ذكر لواء عجلون، الذي كان قائماً بالفعل عند تنظيم الدفتر، والذي جرت عملية تحريره في سنة (٩٢٧هـ، ١٥٢١ م)، وكان يضم نواحي: عجلون، والسلط، وطوائف العربان، والكرك، والشوبك[٨٥].

لم تمرّ إلا بضعة سنوات على القائمة السابقة حتى شهدت ولاية العرب/الشام تغييراً في تقسيماتها الإدارية، إذ أضيفت إليها بعض الألوية. ويمدنا «الدفتر ذو الرقم D. 5246» المحفوظ في متحف طوب قابي سرايي، الذي يعود إلى سنة (٩٣٣هـ، ١٥٢٧م)، بأسماء ألوية ولاية العرب/ الشام ومتوليها من الأمراء العثمانيين، مع حاصلاتهم (أي مقدار ما خصص لهم من وارد/ خاص)، إذ ورد تحت عنوان ألوية ولاية الشام، الآتي:

ـ لواء الشام (دمشق): باسم المير ميران لطفي بك، حاصله: مليون. ولواء الشام هنا هو لواء دمشق، مركز الولاية. وكان الوالي هو الذي يدير هذا اللواء شأنه شأن كل مراكز الإيالات العثمانية. ولهذا جاء اسم متوليه بشكل: المير ميران لطفي بك، أي أمير الأمراء.

ـ لواء آدنه: باسم بيري بك ولد رمضان، حاصله ٨٧٠,٠٠٠.

ـ لواء حلب: باسم عيسى بك ولد إبراهيم باشا، حاصله ٥٥٠,٠٠٠.

ـ لواء طرابلس: باسم حيدر بك، رئيس الذواقين، حاصله ٤٠٠,٠٠٠.

ـ لواء القدس الشريف وغزة: باسم أويس بك شقيق محمد بك، حاصله ٥٥٠,٠٠٠.

ـ لواء حماة وحمص: باسم محمد بك ولد قورقماس، حاصله ٤٠٠,٠٠٠.

ـ لواء عينتاب: باسم محمد شاه، حاصله ٣٢٢,٠٠٠.

ـ لواء سيس: باسم محمد بك ولد داود باشا، حاصله ١٨٠,٠٠٠.

ـ لواء طرسوس: باسم حسين بك، حاصله ١٥٠,٠٠٠.

ـ لواء نابلس وصفد: باسم حاجي بك، حاصله ٥٠٠,٠٠٠.

ـ لواء بيره جك: باسم مصطفى بك ولد جراح، حاصله ١٤٠,٠٠٠.

ـ لواء دير ورحبة: باسم حسين بك، حاصله ١٧٠,٠٠٠.

---

(٨٥) انظر: خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني** (استانبول: إرسيكا، ٢٠٠٠)، ص ٨٣.

ـ لواء الأكراد: باسم عزّ الدين بك، حاصله ١٧٠,٠٠٠.

ـ لواء عزير إيلي: باسم أحمد بك ولد عزير، حاصله ١٤٠,٠٠٠.

ـ لواء صلت (و) عجلون: باسم إسكندر بك، حاصله ٢٠٠,٠٠٠(٨٦).

وعند مقارنة معطيات القائمة السابقة مع هذه القائمة نجد أن:

ـ لواء القدس أدمج مع لواء غزة والرملة، تحت اسم «لواء القدس وغزة».

ـ أضيف إلى اسم لواء صفد، نابلس أيضاً، ليكون بشكل «لواء نابلس وصفد».

ـ أضيفت ألوية جديدة إلى القائمة، وهي الدير ورحبة، والأكراد، وعزير إيلي، وصلت (السلط)، وعجلون. والمعروف أن لواء الدير ورحبة ـ كما سنذكر ـ ربط أو أعيد ربطه بإيالة ديار بكر، إذ إنه كان تابعاً لإيالة ديار بكر منذ سنة ١٥٢٣م. كما إن منطقة أكراد (اعزاز) كانت ناحية تابعة للواء حلب أيضاً(٨٧).

ـ خفض مستوى أنطاكية من لواء إلى ناحية. إذ وردت أنطاكية في دفاتر التحرير، ناحية تابعة للواء حلب(٨٨).

ويمدنا «الدفتر ٩٩٨» الذي يعود إلى سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م) بمعلومات مفصلة عن الأوضاع الاقتصادية والإدارية لولاية العرب. وهذه المعلومات في غاية الأهمية. ومما تجدر الإشارة إليه، أن اسم الولاية ورد في الدفتر بشكل «عرب ولايتي»، أي ولاية العرب، ولم يرد مطلقاً بشكل «ولاية الشام». أما الألوية التابعة للولاية، التي وردت في هذا الدفتر فهي:

ـ لواء الشام (دمشق).

ـ لواء غزة.

ـ لواء صفد.

ـ لواء الصلت وعجلون.

ـ لواء حلب.

---

(٨٦) Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli-merasi ve Il Idaresi* (Istanbul: [n. pb.], 1978), p. 129.

(٨٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٩، و Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, pp. 26-27.

(٨٨) انظر مثلاً دفاتر التحرير المرقمة: ٣٩٧، ٤٥٤، ٤٩٣، ٦١٠، ١٠٤٠، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٩١، ٤٢٢ و٥٤٤. وهذه الدفاتر محفوظة في أرشيف متحف طوب قابي سرايي باستانبول وهي تعود إلى فترات مختلفة.

ـ لواء حما وحمص.

ـ لواء طرابلس.

١. لواء عينتاب.

ـ لواء بيره جك.

وطبقاً لمعطيات هذا الدفتر نجد:

أ ـ أن عدد الألوية التابعة لولاية العرب تقلص إلى تسعة، إذ تمّ فك ارتباط بعض الألوية منها، فألوية آدنة، والعزير، وطرسوس، وسيس، انتقلت إلى ولاية جقور آباد، التي أصبحت آدنة مركزاً لها.

ب ـ إن اختصار اسم لواء «القدس وغزة» إلى «غزة» و«نابلس وصفد» إلى «صفد» لا يعني أن هذين اللواءين تمّ تقليصهما من حيث المساحة، بل ـ كما سنرى ـ إن هذا الأمر لم يتجاوز التقليص في الاسم فقط.

ج ـ استقطع لواء الدير ورحبة (أو دير رحبة كما يرد فيما بعد) من الولاية، وارتبط ـ كما سنرى ـ بإيالة ديار بكر.

ومما يجدر ذكره، أن «الدفتر ٩٩٨» المسمى دفتر محاسبة ولاية ديار بكر، والعرب، وذو القدرية، يندرج ضمن دفاتر التحرير (الطابو)، لهذا نجد فيه معلومات مفصلة عن الوحدات الإدارية التابعة لكل الألوية المرتبطة بالولايات. وقد تناول الدفتر هذه الوحدات تحت اسم ناحية، أي أن اللواء كان ينقسم إدارياً إلى نواح، وقد اتبع هذا التقسيم في جميع الألوية التابعة لولاية العرب في هذا الوقت بالذات. ولأهمية هذه التقسيمات الإدارية، أدرج فيما يلي النواحي المرتبطة بكل لواء من ألوية ولاية العرب، كما ورد في الدفتر المذكور:

● ـ لواء الشام (دمشق): ونواحيه هي:

١ ـ الغوطة والمرج.

٢ ـ جبة العسال والقارا.

٣ ـ بعلبك.

٤ ـ المزه وشوف الحرادين من البقاع.

٥ ـ كرك نوح.

٦ ـ حارة وشوف البياض.

٧ ـ صيدا.

٨ ـ وادي التيم والحولة.

٩ ـ الزبداني ووادي بردى.

١٠ ـ الداراني والبلان.

١١ ـ الشعرا وإقليم الزبيب.

١٢ ـ وادي العجم.

١٣ ـ حوران.

١٤ ـ شوف ابن معن.

١٥ ـ غرب بيروت.

١٦ ـ جرد بيروت.

١٧ ـ المتن.

١٨ ـ بيروت.

١٩ ـ كسروان[٨٩].

● لواء غزة، ونواحيه هي:

١ ـ ناحية الرملة.

٢ ـ ناحية القدس الشريف، مع ناحية خليل الرحمن[٩٠].

٣ ـ لواء صفد: لم ترد في «الدفتر ٩٩٨» أسماء النواحي التابعة لهذا اللواء. غير أن دفتر التحرير/الطابو العائد إلى سنة (٩٩٥هـ، ١٥٤٨م) أورد أسماء ست نواحي، كان يتشكل منها لواء صفد، وهي: صفد، والجيرة، وتبنين بني بشارة، وشقيق وطبرية وعكا[٩١].

٤ ـ لواء الصلت وعجلون: لم ترد في «الدفتر ٩٩٨» أسماء النواحي التابعة

---

(٨٩) انظر: T. C. Basbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999), pp. 286-290.

(٩٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٩١) انظر: دفتر لواء صفد رقم ٧٢ محفوظ في أرشيف القيود القديمة بدائرة طابو أنقرة، واوغلي، من **تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٨٤.

لهذا اللواء. لكن دفتر التحرير/ الطابو العائد إلى سنة (٩٢٧هـ، ١٥٢١م)، أورد أسماء خمس نواح مرتبطة به وهي: ١. عجلون ٢. السلط ٣. طوائف العربان ٤. الكرك ٥. الشّوبك[٩٢].

٥ ـ لواء حلب: تم تقسيمه إلى إحدى وعشرين ناحية وفق أول عملية تحرير أجريت فيه، وذلك في سنة ١٥٢٠م وهي: عمق، واعزاز، والباب، وجبول، والجبل الأعلى، وجبل بريشة، وجبل بني عليم، وجبل السماق، وجبل سمعان، وجوم، وافاميا، وحلقة لر، وحارم، وكفر طاب، ومطخ (المتخ)، ومنبج، وراوندان، وروح، وسرمين، وشيزر، وزاوية[٩٣]. وفي سنة ١٥٢٦م، أضيفت إلى هذه النواحي ثماني نواح أخرى، ليكون مجموعها تسعاً وعشرين ناحية. وهذه النواحي هي: آلتون أوزي، وإنطاكية، وبقراص، والجبل الأقرع، ودربساك، وقصير، ومسياف، وشغور[٩٤]. كما ألحقت بحلب في سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م) نواحي: سويدة، واسكندرون، وارسوز إيلي[٩٥].

٦ ـ لواء حماة وحمص: لم ترد أسماء النواحي التابعة له في «الدفتر ٩٩٨».

٧ ـ لواء طرابلس: ونواحيه هي: ١. الكورا ٢. أنفه ٣. جبيل ٤. البترون ٥. فتوح بني رحال ٦. منيطرة ٧. ضنيه ٨. عرقا ٩. مناصف ١٠. صافيتا ١١. بشري ١٢. عكار ١٣. زاوية ١٤. حصن الأكراد ١٥. ميعاد ١٦. انطرطوس ١٧. خوابي ١٨. قدموس ١٩. عليقة ٢٠. منيقة ٢١. كهف ٢٢. قليعة ٢٣. مرقب ٢٤. بلاطنيس ٢٥. صهيون ٢٦. برزية ٢٧. اللاذقية ٢٨. وادي قنديل[٩٦].

ويبدو أنه لم يمر وقت طويل على التقسيمات الإدارية لولاية الشام، حتى وجدنا أنها شهدت تغييراً جديداً، إذ استحدثت فيها بعض الألوية ليبلغ مجموع ألوية الشام ثلاثة عشر لواء. ففي حكم صادر في (٦ ذي الحجة سنة ٩٥١هـ، ١٩كانون الثاني/ يناير١٥٤٥م)، وردت أسماء ألوية ولاية الشام والأمراء الذين كانوا يتولونها في هذا الوقت، على النحو الآتي:

---

(٩٢) انظر: دفتر التحرير العائد إلى سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م محفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إستانبول تحت رقم ٩٧، واوغلي، المصدر نفسه، ص ٨٣، الهامش.

(٩٣) انظر: دفتر تحرير لواء حلب (مركز الأرشيف العثماني، استانبول تحت رقم ١٠٩).

(٩٤) انظر: دفتر تحرير لواء حلب (مركز الأرشيف العثماني، استانبول تحت رقم ٩٣)، ص ٦١١ ـ ٦١٢، و Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, pp. 28-29.

(٩٥) انظر: Basbakanlşk, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» pp. 293-294.

(٩٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٥-٢٩٦.

لواء الشام (دمشق): بيري باشا مير ميران (أمير أمراء) الشام.

لواء حلب: مصطفى.

لواء طرابلس: محمد.

لواء صفد: بهرام.

لواء القدس الشريف: حسن.

لواء حماة: محمد بك.

لواء حمص: شيخي.

لواء بيره جك: كل أحمد.

لواء الأكراد: سبحان.

لواء الصلت ـ عجلون: قباد بك.

لواء غزه: خسرو بك.

لواء نابلس: ملك محمد.

لواء اللجون: بكر بك[٩٧].

لم تستمر ولاية الشام بهذا التوسع مدة طويلة، بل فصلت عنها بعض الألوية لتتشكل منها إيالة حلب، وذلك في سنة ١٥٤٩م. فطبقاً لمعطيات «الدفتر ١٤٥٢»، لم تبق لولاية الشام إلا الألوية الآتية، وذلك بين سنتي (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م) ـ (٩٥٧هـ، ١٥٥٠م):

ـ لواء الشام (دمشق).

ـ لواء القدس الشريف.

ـ لواء غزة.

ـ لواء نابلس.

ـ لواء صفد.

ـ لواء طرابلس.

ـ لواء صلت ـ عجلون مع الكرك والشوبك.

ـ لواء إقطاع ولاية طره باي عرب.

---

(٩٧) انظر: «Topkapi Sarayi Arsivi.» Muhimme defterleri, no. 12321, p. 154.

ويمدنا الدفتر بمعلومات وافية عن الأمراء الذين تولوا إدارة هذه الألوية تباعاً، وتواريخ توليهم، وبيان وظائفهم السابقة، وحاصلاتهم. ومما يجدر ذكره أن ناشري الدفتر أضافا إلى أوامر التعيينات الواردة فيه أوامر أخرى وردت في دفاتر الرؤوس التي تتزامن مع هذا الدفتر[٩٨].

والحقيقة أن الأوامر الواردة في الدفاتر تعيننا على معرفة الأمراء الذين تولوا الولايات والألوية وخلفيتهم الإدارية، إذ إن معظمهم كانوا يتولون مواقع تماثل مواقعهم في وحدات إدارية أخرى. وتواريخ التعيينات تساعدنا على معرفة المدة التي احتفظ بها كل واحد منهم بموقعه في الوحدة الإدارية، ومن خلال هذه الأوامر نعرف مقدار الحاصل، أي ما خصص لكل واحد منهم من مرتب، وكيفية تغطية هذا المخصص في حال عدم كفاية موارد اللواء لتغطيته. ويلاحظ أن التواريخ الواردة في نصوص أوامر التعيينات الواردة في هذه الدفاتر تشير إلى تواريخ صدور هذه الأوامر.

وعلى الرغم من عدم إجراء تغيير يذكر في حدود ولاية الشام فيما بعد، إلا أن عدد ألويتها ارتفع إلى أربعة عشر لواء، أي بزيادة ستة ألوية، وذلك طبقاً لما جاء في «دفتر الأحكام المالية المرقم ٥٦٣»[٩٩]. وتعزى هذه الزيادة إلى تحويل بعض النواحي إلى ألوية. وكانت هذه الوحدات الإدارية باستثناء حمص تابعة في الأصل لألوية ولاية الشام، كما إن لواء «السلط ـ عجلون مع الكرك والشوبك» انقسم إلى لواءين حمل الأول اسم «لواء عجلون»، والثاني «لواء الكرك والشوبك». أما لواء حمص، فقد انفصل عن إيالة حلب، فأصبح التقسيم الإداري لإيالة الشام على الوجه الآتي:

١ ـ لواء الشام (دمشق).

٢ ـ لواء القدس الشريف.

٣ ـ لواء غزة.

٤ ـ لواء طرابلس.

٥ ـ لواء صفد.

---

(٩٨) عن أوامر التعيينات المتعلقة بولاية الشام في هذه الفترة والواردة في الدفتر ١٤٥٢، انظر: Ilhan Sahin and Feridun Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» *Belgeler*, vol. 19, no. 23 (1999), p. 72.

(٩٩) هذا الدفتر محفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني ويتضمن الأحكام المالية بين سنتي ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م ـ ٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م. انظر: Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi*, p. 141.

٦ ـ لواء نابلس.

٧ ـ لواء عجلون.

٨ ـ لواء الكرك والشوبك.

٩ ـ لواء اللجون.

١٠ ـ لواء حمص.

١١ ـ لواء تدمر.

١٢ ـ لواء سلخت (صلخد).

١٣ ـ لواء بيروت وصيدا.

١٤ ـ لواء جبلة[١٠٠].

ومما يلفت النظر في هذه القائمة أن بيروت وصيدا اللتين كانتا ناحيتين في لواء الشام، تحولتا لأول مرة إلى لواء حمل اسميهما، أي «لواء بيروت وصيدا». كما إن لواء جبلة ـ كما سنذكر في حقل إيالة حلب ـ ألحق إدارياً بحلب، وذلك بموجب الحكم السلطاني الصادر في (محرّم ٩٧٩هـ، حزيران/ يونيو ١٥٧١م).

ويبدو أنه لم تمر فترة طويلة على التقسيمات الإدارية لإيالة الشام، حتى جرت تغييرات جذرية عليها كلياً، وذلك بعد أن استحدثت إيالتا طرابلس الشام، والرقة. وقد جاء تأسيس هاتين الولايتين الجديدتين على حساب ولايتي الشام وحلب، بالدرجة الأولى. والحقيقة أن «الدفتر المرقم ٢٦٢»، الذي دونت فيه أوامر التعيينات في الولايات والألوية العثمانية، بين سنتي (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٧هـ، ١٥٨٨م)، يتضمن معلومات في غاية الأهمية، تعيننا على معرفة التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية لبلاد الشام. ويبدو أن إيالة الشام كانت تتضمن في بداية تنظيم الدفتر الألوية الواردة في الدفتر السابق نفسها، ولا غرو في ذلك باعتبار أن بداية تنظيم هذا الدفتر تتزامن مع تاريخ القيود الأخيرة في الدفتر السابق، أما ألوية إيالة الشام، الواردة في «الدفتر ٢٦٢»، فهي:

لواء الشام (دمشق).

لواء طرابلس.

---

(١٠٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, pp. 155-161,

منشور في: المصدر نفسه، ص ١٤١.

لواء صفد.

لواء القدس.

لواء صلت (السلط) وعجلون.

لواء غزة.

لواء نابلس.

لواء اللجون.

لواء الكرك ـ الشوبك.

لواء سلخط (صلخد).

لواء جبلة.

لواء تدمر.

لواء بيروت وصيدا.

لواء حمص.

ووردت ملاحظات على أسماء بعض الألوية، تشير إلى فك ارتباطها من إيالة الشام، أو إلغاء وضعها في لواء، ووضعها في وحدة إدارية أدنى (ناحية). وكما يرد في هذه الملاحظات، فإن طرابلس الشام تحولت من لواء تابع لإيالة الشام إلى مركز إيالة، حملت اسمها، أي «إيالة طرابلس الشام». واستقطعت بعض الألوية من بلاد الشام، وألحقت بالإيالة الجديدة كحمص وجبلة، مثلاً. كما إن لواءي صلخد وبيروت ـ صيدا قد ألغيا. وقد ورد في البنود المتعلقة بلواء بيروت ـ صيدا أن آخر تعيين فيه جرى في (٦ صفر سنة ٩٨٦هـ، ١٤ نيسان/ أبريل ١٥٧٨م)، وهذا يعني أن إلغاءه تم بعد هذا التاريخ، غير أن حقل لواء صلخد خلا من أي أمر تعيين، الأمر الذي يدل ربما على أن إلغاءه تم في بداية تنظيم الدفتر.

وعلى الرغم من فك ارتباط لواءي حمص وجبلة من إيالة الشام، إلا أنهما أبقيا في مكانهما في الدفتر، أي ضمن الحقل المخصص لإيالة الشام، واكتُفي بوضع ملاحظة تتعلق بإلحاقهما بإيالة طرابلس الشام. أما الملاحظات التي وردت على الوحدات الإدارية في هذه الفترة فهي:

ـ لواء طرابلس/ إيالة مستقلة.

ـ لواء صلخد/ ملغى.

ـ لواء جبلة/ ألحق بطرابلس.

ـ لواء بيروت وصيدا/ ملغى.

ـ لواء حمص/ تابع لإيالة طرابلس.

ومما يتعلق بلواء بيروت، فقد ورد في أحد قيود دفتر المهمة أن المنطقة الممتدة من بيروت إلى صيدا نظمت لواءً ضمن إيالة الشام. ولكن الدولة أجرت تغييراً في طريقة إدارتها في هذه الفترة، بعد أن ألغت وظيفة إمارة السنجق منها، أي أنها تحولت من لواء إلى ناحية مرتبطة بسنجق الباشا، ضمن لواء دمشق، وذلك بناء على مقترح لبكلربكي الشام. وكان البكلربكي قد أبلغ الديوان الهمايوني أن أمير سنجق صيدا ـ بيروت محمد بك يظلم الرعايا، ويطالبهم بضرائب عالية خلافاً للشرع، الأمر الذي قد يؤدي بالرعايا إلى ترك أماكنهم. كما أبلغ البكلربكي أن المنطقة ليست بحاجة إلى أمير سنجق، وليس فيها سباهيون تيماريون. وأثر هذا صدر في (صفر ٩٨٠هـ، حزيران/ يونيو ١٥٧٢م)، حكم سلطاني يقضي بإدارة المنطقة، من دون أمير سنجق[١٠١]. وهذا يعني تغيير الوضع الإداري للمنطقة. ومما يجدر ذكره هنا، أن المنطقة كانت مقسمة إلى مقاطعات يقوم بجمع حاصلاتها (عائداتها) أمناء يمثلون الدولة فيها.

وورد في حقل لواء السلط وعجلون، في «الدفتر ٢٦٢»، أن هذا اللواء عهد به في (٥ رجب سنة ٩٨٥هـ، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٧م)، إلى قانصو بك، واشترط عليه أن يقوم بتقديم ٣٠٠ مهاراً إلى مخازن الحج الشريف. وجدد له في (٢٩ جمادى الأولى سنة ٩٨٧هـ، ٢٤ تموز/ يوليو ١٥٧٩م)، بالشروط نفسها. والمعروف أن قانصو بك هو الزعيم المحلي قانصو الغزاوي، الذي يتردد اسمه كثيراً في المصادر التاريخية. وطبقاً لما ورد في حكم سلطاني صادر في (شوال ٩٧٩هـ، كانون الثاني/ يناير ١٥٧٢م)، نجد أن الدولة لجأت إلى توسيع حدود لواء عجلون لتشمل منطقة الكرك ـ الشوبك، وذلك لتأمين سلامة قافلة الحج. فجمعت إدارات عجلون، والكرك ـ الشوبك، وإمارة الحج، وعهدت بها إلى قانصو الغزاوي، الذي كان يتولى في هذه الفترة لواء عجلون وإمارة الحج. وقد ورد في الحكم أن الكرك ـ الشوبك ألحق بلواء عجلون، الذي استمر مركزاً للواء، وذلك اعتباراً من (٢٤ رمضان سنة ٩٧٩هـ، ٩ شباط/ فبراير ١٥٧٢م)[١٠٢]. يستدل مما ورد في «الدفتر ٢٦٢» أن منطقة الكرك ـ الشوبك ظلت مرتبطة بلواء السلط ـ عجلون حتى (٦ ذي الحجة سنة ٩٩٤هـ، ١٩تشرين الأول/ أكتوبر١٥٨٦م)، حيث انفصلت عنها لتنتظم لواء عهد به إلى أحمد بن قانصو الغزاوي.

كان لواء غزة في عهدة أحمد بك، وذلك قبل (١٩ صفر سنة ٩٨٥هـ، ٨ أيار/

---

(١٠١) انظر الحكم ١٢٧ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 19, p. 58.

(١٠٢) انظر نصّ الحكم ٥٢ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 18, p. 208.

مايو ١٥٧٧م)، حيث جدد له اللواء، وقد استمر إلى ما بعد سنة (٩٨٩هـ، ١٥٨١م)، وربما إلى سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م)، حيث عهد به إلى أحد الأمراء العثمانيين.

واستمر لواء اللجون في عهدة أسرة طره باي. وقد ورد في الأمر الصادر في (٢٧ محرّم ٩٨٣هـ، ٨ أيار/ مايو ١٥٧٥م)، أن اللواء عهد به إلى عساف بك من أحفاد محمد بك أمير اللجون السابق، وقد استمر عساف بك في إدارة اللواء إلى ما بعد (١٩ صفر سنة ٩٩٢هـ، ٢ آذار/ مارس ١٥٨٤م)، حيث سجل آخر قيد يتعلق باللواء في الدفتر.

ويستدل مما ورد في الدفتر أن ألوية صفد، والقدس الشريف، وتدمر، وجبلة، وحمص، ولواء بيروت ـ صيدا قبل إلغائه، كانت تدار كباقي الألوية التقليدية العثمانية[١٠٣].

وبعد فصل الألوية التي استقطعت من إيالة الشام، استقرت التقسيمات الإدارية لها في نهاية هذه المرحلة أي سنة (٩٩٧هـ، ١٥٨٨م)، وتضمن «الدفتر ٢٦٢» هذه التقسيمات، على النحو الآتي:

ـ لواء الشام (دمشق).

ـ لواء صفد.

ـ لواء القدس.

ـ لواء السلط وعجلون.

ـ لواء غزة.

ـ لواء نابلس.

ـ لواء اللجون.

ـ لواء الكرك والشوبك.

ـ لواء تدمر.

استمرت إيالة الشام بتقسيماتها الإدارية وبحدودها إلى مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، من دون أن تتعرض إلى تغيير، باستثناء عودة لواء صيدا ـ بيروت إلى تقسيماتها الإدارية باعتبارها لواءً، ليرتفع عدد ألويتها إلى عشرة. إذ

---

(١٠٣) عن الأوامر المتعلقة بالتعيينات في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 66-71.

ذكر عين علي أفندي في رسالته التي كتبها في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) أن إيالة الشام تتكون من عشرة ألوية، سبعة منها تدار بطريقة الخاص، وثلاثة بطريقة الساليانة، أي لا يطبق فيها نظام التيمار. والشام الشريف (أي دمشق) هو سنجق الباشا. ويوجد فيها دفتر الخزينة، وكتخدا الدفتر، ودفتردار التيمار. والألوية التي تدار بالخاص، أي التي يطبق فيها نظام التيمار هي:

- القدس الشريف.
- غزة.
- صفد.
- نابلس.
- عجلون.
- اللجون.
- الشام (دمشق)، وهو سنجق الباشا.

أما الألوية التي تدار بالساليانة فهي:

- تدمر.
- صيدا وبيروت.
- الكرك والشوبك[(١٠٤)].

بقيت الحدود الإدارية لإيالة الشام على حالها في أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي. ولم تتعرض إلى تغيير إلا في تقسيماتها الإدارية، إذ تمّ دمج لواء صفد مع لواء صيدا ـ بيروت، ليتشكل منهما لواء جديد، حمل أسماء المدن الثلاثة، أي «لواء صفد وصيدا وبيروت»، وبهذا انخفض عدد ألوية إيالة الشام إلى تسعة، وهي:

---

(١٠٤) ورد «لواء صيدا وبيروت» في النسخة المخطوطة من رسالة عين علي أفندي على شكل لواءين مستقلين الأمر الذي يرفع عدد ألوية إيالة الشام إلى ١١ لواء وهذا يتعارض مع ما ذكره الكاتب أي أن عدد الألوية هو عشرة، وربما أن ناسخ الرسالة اعتقد أن كل واحدة من المدينتين تشكل لواءً مستقلاً فوضع كل واحدة منهما في جدول مستقل. كما إنّ خليل ساحل اوغلى الذي ترجم رسالة عين علي أفندي اعتقد هو الآخر بكونهما لواءين مستقلين وأغفل ذكر لواء الكرك والشوبك. انظر: رسالة عين علي أفندي، نسخة مكتبة جامعة استانبول (TY. 786)، ص ١٩ والمنشورة صورتها في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*، وأوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٦٢٢.

ـ لواء الشام الشريف (كذا).

ـ لواء القدس الشريف.

ـ لواء غزة.

ـ لواء صفد ـ صيدا ـ بيروت.

ـ لواء نابلس.

ـ لواء جبل عجلون أو لواء عجلون.

ـ لواء اللجون.

ـ لواء تدمر.

ـ لواء الكرك ـ الشوبك.

وأورد «دفترا التعيينات المرقمان ٢٦٦ و٦٠٩٥»، أوامر التعيينات الصادرة بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م). وعلى الرغم من أن الدفترين يغطيان التعيينات الجارية في الولايات والألوية لمدّة إحدى عشرة سنة، إلا أن عدد هذه التعيينات كبير، وذلك لكثرة التبدلات التي جرت في مواقع الأمراء. ومما يلاحظ على أوامر التعيينات الواردة في هذين الدفترين:

ـ إن معظم الذين تولوا الألوية إن لم يكن كلهم، نقلوا إلى ألوية جديدة أي تغيرت مواقعهم.

ـ ألحقت بأوامر التعيينات تواريخ صدور هذه الأوامر باليوم، والشهر، والسنة.

ـ حافظ بعض الولاة والأمراء على مواقعهم نفسها لأكثر من مرة.

ـ تولى مصطفى بك لواء القدس الشريف في (٨ جمادى الأولى سنة ١٠٤٣هـ، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٣٣م). وفي ٢٦ رمضان من السنة نفسها عهد إليه بإيالة قرمان، لكن بتوصية من الوزير أحمد باشا إلى الشام، أبقي له لواء القدس ليتصرف به بطريقة الأربالق. واستمر منح لواء القدس بالطريقة نفسها إلى أمراء آخرين فيما بعد. فبين سنتي (١٠٤٣هـ، ١٦٣٣م) ـ (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م)، منح اللواء إلى ستة أمراء عثمانيين، قسم منهم يحملون رتبة باشا، وذلك بطريقة الأربالق.

ـ كان لواء غزة، في عهدة حسن بك، يتصرف به بطريقة الأوجاقلق، منذ (١٨ رمضان سنة ١٠٣٦هـ، ٢ شباط/ فبراير ١٦٢٧م)، أي قبل تنظيم الدفترين. واستمر حتى (٢٢ ربيع الثاني سنة ١٠٤٢هـ، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٣٢م)، حيث عهد باللواء إلى بيري بك أمير سنجق كليس، ليدار كباقي الألوية التقليدية. وبدءاً من (١٠

شعبان ١٠٤٥هـ، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٦٣٦م)، تولاه أحمد باشا بكلربكي الشام، بطريقة الأربالق.

ـ كان لواء صفد وصيدا وبيروت في عهدة «الأمير علي ولد فخر الدين بن معن»، ولم يذكر الدفتر متى عهد له بهذا اللواء. وبدءاً من (٨ ذي القعدة ١٠٤٢هـ، ١٦ حزيران/ يونيو ١٦٣٣م)، بدئ بمنحه إلى الأمراء العثمانيين. وفي (ذي القعدة ١٠٤٣هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٤م)، وجّه اللواء إلى محمد باشا بكلربكي طرابلس الشام، بطريقة الأربالق، لتغطية قسم من نفقات إيالة طرابلس الشام، وذلك للنقص الحاصل في مواردها. وفي (٢٠ ربيع الثاني سنة ١٠٤٥هـ، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٣٥م)، بدئ بتقليد اللواء إلى الأمراء العثمانيين، بالطريقة التقليدية. وفي (غرة جمادى الأولى سنة ١٠٤٧هـ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٧م)، أعيد توجيه اللواء، بطريقة الأربالق، وفي هذا التاريخ وجه إلى محمد باشا بكلربكي أرضروم السابق. وفي (٢٣ شوال سنة ١٠٤٩هـ، ١٦ شباط/ فبراير ١٦٤٠م)، عهد به بالطريقة نفسها إلى ذي الفقار باشا، الذي كان يرابط في هذا الوقت مع القوات العثمانية في مواجهة الصفويين. ومما يلفت النظر في ما ورد، في أمر تعيينه، أن اسم اللواء دوّن بشكل مختصر، أي «لواء صفد».

ـ اقترن اسم لواء نابلس في هذه الفترة بإمارة الحج، وعند تنظيم الدفترين كان اللواء في عهدة محمد بك بن فروخ باشا، أمير الحج. وفي (٨ جمادى الأولى سنة ١٠٤٨هـ، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٨م)، عهد باللواء مع إمارة الحج الشامية إلى فتاح آغا، وهو من المتفرقة. وظل اللواء يعهد به إلى جانب إمارة الحج الشامية إلى الأمراء العثمانيين إلى آخر قيد في الدفترين.

ـ ما يتعلق بلواء جبل عجلون، فقد سجل عليه: «في عهدة أحمد بك بن قانصو. يسيطر عليه ابن معن متغلبا»، ويستدل من هذا أن الدولة العثمانية عهدت بهذا اللواء إلى أحمد بك بن قانصو الغزاوي، إلا أن ابن معن، ويقصد به فخر الدين الثاني، قد أدخله تحت سيطرته. ويبدو من النصّ التالي أن هذه السيطرة المعنية عليه، استمرت حتى سنة ١٠٤٢هـ. ففي (٢٠ رجب من هذه السنة، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٣م)، عهد باللواء إلى أحمد بن قانصو، واشترط عليه أن يدفع «مقطوع اللواء»، وهو سبعة آلاف سكة حسنة إلى خزينة الدولة. ويستدل من نصوص أوامر التعيينات، التي دونت في حقل لواء عجلون، أن أحمد بن قانصو ظلّ يتولى اللواء طوال الفترة التي تضمنها «الدفتران ٢٦٢ و٦٠٩٥»، أي حتى ١٠٥١هـ. وكانت علاقته مع الدولة العثمانية بين مدّ وجزر. ولم يتردد أحمد بك من التمرد ضدّ الحكومة، وربما كان تمرده يتمثل في امتناعه عن تقديم المبالغ المقطوعة عليه. لهذا

نجد أن الدولة تعزله عن اللواء، وتعين أحد الأمراء العثمانيين محلّه، ولكنها ما تلبث أن تعيد أحمد بك إلى اللواء. ولعل الدولة كانت تخشى من حدوث فراغ إداري في منطقة تسودها طبيعة بدوية، لهذا تضطر إلى غض النظر عن بعض الحركات الصادرة منه، طالما أن ما يقوم به ـ كامتناعه عن دفع المقطوع ـ لا يشكل تهديداً لأمن الدولة ولا يرقى إلى حدّ الانفصال، كما حدث من قبل المعنيين.

ـ وكان لواء اللجون خلال هذه الفترة في عهدة الأمير أحمد بن طره باي، الذي ورد اسمه في الدفترين بشكل (طربى)، يديره بطريقة الأوجاقلق. وقد ورد في الأمر الصادر في (٢٠ رجب سنة ١٠٤٢هـ، ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٦٣٣م)، أن لواء اللجون عهد به إليه، بشرط أن يقوم بدفع (مقطوع اللواء)، أي ما فرض عليه من الالتزامات المالية البالغة أربعة آلاف قرش أسدي. ويستدل من أوامر التعيينات أن الأمير أحمد كان يمتنع أحياناً عن دفع المال المقطوع مثل قانصو الغزاوي، فتسوء علاقته مع الدولة، التي تعتبر حركته هذه تمرداً، فتلجأ إلى عزله وتعيين أمير عثماني محلّه، غير أنها ما تلبث أن تعيد الأمير أحمد إلى موقعه للسّبب نفسه الذي ذكرناه مع أحمد بن قانصو. وينبغي ألا ننسى أن أسرة طره باي كانت تدير هذا اللواء منذ دخول العثمانيين إلى بلاد الشام، وقد سمي اللواء في البداية ـ كما رأينا ـ باسمهم، أي «لواء إقطاع طره باي عرب».

ـ ورد في حقل لواء تدمر، أنه «في عهدة ابن أخي توغاي باشا، ولكن يسيطر عليه ابن معن متغلباً»، الأمر الذي يدلّ على مدى انتشار نفوذ المعنيين في بلاد الشام. على الرغم من معرفتنا بأن المعنيين سيطروا على لواء تدمر، قبل تنظيم «الدفترين ٢٦٢ و٦٠٩٥»، إلا أننا لا نعرف متى انسحبوا منه. كما لم يدوّن في الدفترين إلا أمر واحد متعلق بلواء تدمر. بموجب هذا الأمر الصادر في (١٠ رجب سنة ١٠٤٩هـ، ٦ تشرين الثاني/ يناير ١٦٣٩م)، عهد بلواء تدمر إلى درويش، الذي يعرفه الأمير بشكل وثيق، «وهو من مدينة دمشق». واشترط عليه أن يقوم بحفظ أرجاء المنطقة ـ أي منطقة تدمر ـ من أشقياء (قطاع طرق) العربان، وتحصيل المال المخصص للعمران، ونفقات الحج الشريف في وقته.

ـ أما ما يتعلق بلواء الكرك ـ الشوبك، فقد ورد في الدفترين أن الكرك هو (آربالق) لفروخ أوغلى «أي أنه عهد به إلى ابن فروخ بطريقة الآربالق». أما الشوبك، فيسيطر عليه ابن معن متغلباً»، ومما يؤسف له، أنه لم يرد في الدفتر أي أمر قبل (٨ جمادى الأولى سنة ١٠٤٨هـ، ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٨م)، بخاصة بعد انسحاب المعنيين من المنطقة. أما الأمر الصادر في سنة (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م)، فيتعلق بمنح اللواء بطريقة الآربالق إلى علي باشا المتصرف في لواء القدس الشريف. ويبدو أنه

تصرف باللواء بهذه الطريقة سنة كاملة، ثم تغيّر الأسلوب الإداري للواء، فأصبح يعهد به إلى أمراء عثمانيين، كما باقي الألوية التقليدية(١٠٥).

لم يستمر وضع إيالة الشام بهذا الشكل طويلاً، بل شهدت الإيالة فيما بعد تغييراً جذرياً في بنيتها الإدارية، إذ فصلت عنها بعض الألوية لتشكيل إيالة جديدة، وهي «إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت». إلا أنه لم يصلنا دفتر للتعيينات يعود إلى هذه الفترة، يعيننا على معرفة ذلك، غير القانوننامة التي أوردها الرحالة أوليا جلبي (ت ١٠٩٤هـ، ١٦٨٢م)، في رحلته، التي تحمل اسم «قانوننامهء آيين قواعد ترتيب سلطان سليمان»(١٠٦).

وعلى الرغم من أن أوليا جلبي ذكر اسم الإيالة بشكل (إيالة صيدا الجديدة)، وذلك ضمن قائمة الإيالات الواقعة إلى جانب الأناضول، إلا أنه لم يذكر عنها أي شيء، بل نقل أسماء ألوية إيالة الشام عن عين علي أفندي. ويبدو أن تشكيل إيالة صيدا قد تمّ في الوقت الذي أدرج الرحالة أوليا جلبي هذه القانوننامة في رحلته، ولم يتسن له معرفة التقسيمات الإدارية لها، على الرغم من أنه ذكر أن الإيالة الجديدة تضم أربعة ألوية.

ووصلتنا دفاتر تعود إلى الفترة الواقعة بين سنتي ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م تعيننا على معرفة ما آلت إليه التقسيمات الإدارية لإيالة الشام في هذه المرحلة، وهي تتضمن التعيينات التي جرت في الإيالات والألوية(١٠٧). وطبقاً لما ورد في هذه الدفاتر، فإن إيالة الشام ضمت الألوية الآتية:

ـ لواء الشام (دمشق).

ـ لواء قلعة الكرك.

ـ لواء القدس الشريف.

ـ لواء غزة.

ـ لواء نابلس.

---

(١٠٥) عن الأوامر الواردة في هذه الفترة، انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 27-28, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 46-48.

(١٠٦) عن نصّ هذه القانوننامة المحفوظة في مكتبة طوب قابي سرايي- روان تحت رقم ١٤٥٢ ص ٤٩آ، انظر: Akgündüz, Ibid., vol. 4 (1992), pp. 521-541.

(١٠٧) عن هذه الدفاتر، انظر: Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), pp. 139-144, and Fehameddin Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)* (Ankara: TTK. Yayinlari, 1997), pp. 95-99.

ـ لواء اللجون.

ـ لواء بعلبك.

ومما ورد في أوامر التعيينات العائدة إلى هذه الفترة يلاحظ:

١ ـ أن والي الشام نصوح باشا تولى الإيالة وإمارة الحج الشامية معاً. والدفاتر التي بين أيدينا لا تسعفنا في معرفة بداية توليه هاتين المهمتين معاً. ويبدو من أوامر التعيينات أن الولاة الذين تعاقبوا على إيالة الشام بعد نصوح باشا، كانوا يتولون الإيالة إلى جانب إمارة الحج.

٢ ـ عهد إلى بعض الولاة ببعض الألوية للاستفادة من مواردها لتغطية نفقاتهم، باعتبار أنهم يتولون إمارة الحج أيضاً، وعهد إليهم بهذه الألوية ـ بطريقة الآربالق ـ رغم أن الأوامر لا تشير أحياناً إلى ذلك. أما الولاة الذين تولوا الإيالة وإمارة الحج معاً في هذه الفترة فهم:

أ ـ رجب باشا: كان يتولى الإيالة وإمارة الحج في سنة ١٧١٨م، عهد إليه بألوية اللجون، ونابلس، وجبل عجلون[١٠٨]، وذلك لتغطية نفقات الحج بواردات هذه الألوية. والمعروف أن لواءي نابلس وجبل عجلون كانا تابعين في هذا الوقت لإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت.

ب ـ الوزير عثمان باشا: كان يتولى الإيالة مع إمارة الحج، وألحق بها لواءا غزة ونابلس، في سنة (١١٣٦هـ، ١٧٢٤م).

ج ـ الوزير إسماعيل باشا: كان يتولى الإيالة مع إمارة الحج، وألحقت بها ألوية القدس، وغزة، ونابلس، في سنوات (١١٣٩هـ، ١٧٢٧م) ـ (١١٤٢هـ، ١٧٣٠م).

د ـ سليمان باشا: تولى الإيالة مع إمارة الحج، وألحقت بها ألوية القدس، وغزة، ونابلس، قبل سنة (١٧٣٦ ـ ١٧٣٨م).

هـ ـ حسين باشا: تولى الإيالة إلى جانب إمارة الحج، وألحقت بها ألوية القدس الشريف، وغزة، ونابلس (١٧٣٩م).

و ـ عثمان باشا: تولى الإيالة مع إمارة الحج، وألحقت بها ألوية القدس، وغزة، ونابلس، والرملة، (أيلول/ سبتمبر ١٧٣٩م).

---

(١٠٨) انـظـر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 20.

٣ ـ كما عهد إلى بعض ولاة الشام بالإضافة إلى إمارة الحج بإيالة أخرى مثل :

أ ـ عثمان باشا : عهد إليه بإيالة الشام وإمارة الحج ، على أن تبقى إيالة صيدا في عهدته ، وذلك في سنة (١١٣٥هـ، ١٧٢٢م).

ب ـ إسماعيل باشا : عهد إليه بإيالة الشام مع إمارة الحج ، على أن تبقى إيالة طرابلس الشام في عهدته (١١٣٧هـ، ١٧٢٤م).

ج ـ الوزير علي باشا : عهد إليه بإيالة الشام مع إمارة الحج بطريقة المالكانة ، واشترط عليه أن يقوم بالمحافظة على النظام العام في الحرمين الشريفين والحجاز. وذلك عند مرافقته الحجاج سنة (١١٣٤هـ، ١٧٢٢م).

د ـ الوزير إسماعيل باشا : اشترط عليه القيام بخدمة الجردة، عند توليه إيالة الشام وإمارة الحج (١١٣٩هـ، ١٧٢٧م) ـ (١١٤٢هـ، ١٧٣٠م)[١٠٩].

٤ ـ ما يتعلق بلواء قلعة الكرك ، نجد أنه عهد به في (٢٧ آذار/ مارس سنة ١٧٠٠م) إلى محمد بك ، واشترط عليه أن يحافظ على قلعة الكرك ، ويقوم بحفظ وحراسة الحجاج[١١٠]. وفي (أيار/ مايو سنة ١٧٠٩م)، وجه اللواء إلى حاجي إسماعيل بك ، الذي يصفه الدفتر بأنه «صاحب عشيرة»[١١١]. وهذا يعني أنه عهد به إلى أحد الزعماء المحليين لإدارته ، ولم يرد في الأمر ما يدل على كيفية التوجيه ، وهل وجه إليه بطريقة الأوجاقلق أم لا؟ غير أن عدم ورود أوامر تعيين أخرى بعد هذا التاريخ ، ربما يدلّ على تصرف حاجي إسماعيل بك به مدى العمر.

٥ ـ وجه لواء القدس إلى جانب لواءي غزة ونابلس في (١٠ تموز/ يوليو ١٧٠٢م) إلى محمد باشا بطريقة الآربالق ، واشترط عليه أن يقضي على الأشقياء (قطاع الطرق) في تلك الأرجاء ، ويقدم المساعدة إلى الحجاج[١١٢]. ويبدو من الأوامر اللاحقة أن لواء القدس عهد به إلى الباشوات العثمانيين بطريقة الآربالق ، واشترط على بعضهم القيام باستقبال الحجاج[١١٣]. وفي (١٤ محرّم سنة ١١٣٤هـ، ٤ تشرين الثاني/

---

(١٠٩) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 39.

(١١٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24.

(١١١) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

(١١٢) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1560, p. 72.

(١١٣) انظر على سبيل المثال: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1560, p. 72; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 2; Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

نوفمبر ١٧٢١م) عهد بلواء القدس إلى الشريف يحيى شريف مكة المكرمة، وربما بطريقة الآربالق أيضاً. وفي (٥ رجب سنة ١١٣٤هـ، ٢١ نيسان/ أبريل ١٧٢٢م)، عهد به إلى الوزير رجب باشا والي حلب بطريقة الإلحاق، واشترط عليه قيادة قوات الجردة. وبعد أقل من سنة أي في (١٨ شعبان ١١٣٥هـ، ٢٤ أيار/ مايو ١٧٢٣م)، عهد به إلى الوزير إبراهيم باشا الكردي والي طرابلس الشام بطريقة الإلحاق أيضاً، على أن يشترك في خدمة الجردة[١١٤]. وبعد هذا التاريخ وجه لواء القدس إلى ولاة الشام بطريقة الآربالق، إلى جانب غزة ونابلس. وقد استمرّ توجيه اللواء بهذا الشكل إلى ما بعد سنة ١٧٣٩م، حيث دوّن آخر الأوامر في الدفاتر التي نمتلكها. وطريقة الإلحاق هنا تعني ضم لواء في ولاية أخرى لإدارة البكلربكي، للاستفادة من موارده.

٦ ـ وفي ما يتعلق بلواء غزة نجد أنه كان يعهد إلى الباشوات العثمانيين بطريقة الآربالق، إلى جانب ألوية أخرى في المنطقة، كالقدس ونابلس. وبدءاً من سنة (١١٣٥هـ، ١٧٢٣م) كان يتصرف به ولاة الشام بطريقة الآربالق أيضاً[١١٥].

٧ ـ كان لواء اللجون يعهد به إلى الأمراء والباشوات العثمانيين بطريقة الآربالق في هذه الفترة[١١٦]، أي أنه فقد امتيازه السابق، المتمثل بتقليده إلى أسرة طره باي أو الزعماء المحليين، غير أنه منح فيما بعد بطريقة المالكانة، إذ ورد في «الدفتر ٥٢٣»[١١٧] المتضمن أوامر التعيينات الصادرة بين ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م أنه عهد به إلى إبراهيم باشا، بطريقة المالكانة. كما ورد في «الدفتر ١٥٧٢»[١١٨] أن إبراهيم بك وابنه محمد كانا يتصرفان بلواءي جبل عجلون واللجون بطريقة المالكانة، ولكن عهد باللواءين إليهما في (١٧ أيار/مايو سنة ١٧٣٧)، كإمارة سنجق (أي تحولت طريقة التصرف بهما من مالكانة إلى نمط الإدارة التقليدية للألوية)، غير أن هذا النمط لم يستمر طويلاً، إذ أعيد منحهما في (١٩ شباط/ فبراير سنة ١٧٣٩)، بطريقة المالكانة، مرة أخرى.

٨ ـ ورد لواء نابلس في «الدفتر ٥٢٣» العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م

---

(١١٤) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 40.

(١١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠، و BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12.

(١١٦) انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 3; Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

(١١٧) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 40.

(١١٨) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 13.

ضمن ألوية إيالة الشام، وكذلك في الدفاتر التي تضم أوامر التعيينات العائدة إلى ما بعد هذه الفترة. أما المرحلة التي تسبق سنة ١٧١٧م، فقد ورد ضمن إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت. وورد في أوامر التعيينات، أن لواء نابلس عهد به في (٢١ جمادى الآخرة سنة ١١٣٤هـ، ٨ نيسان/ أبريل ١٧٢٢م) إلى إبراهيم باشا، المتصرف على لواء غزة بطريقة الإلحاق، أي يتصرف بكلا اللواءين في آن واحد، واشترط عليه عند توجيه اللواء إليه أن يشارك بحاشيته مع ٢٠٠ فرد مسلح من جنده في قوات الجردة، وأن ينفق على الجنود من الإيراد المخصص للواء. وفي (١٨ شوال سنة ١١٣٤هـ، ١ آب/ أغسطس ١٧٢٢م) ألحق لواء نابلس مع لواءي القدس وغزة، بإدارة والي حلب رجب باشا، واشترط عليه أن يقود قوات الجردة. وفي (٢٧ جمادى الآخرة سنة ١١٣٥هـ، ٤ نيسان/ أبريل ١٧٢٣م)، ألحق اللواء إلى جانب لواء غزة بإدارة والي الشام وأمير الحج عثمان باشا. ويبدو أن لواء نابلس بقي فيما بعد في عهدة ولاة الشام إلى جانب إمارة الحج ولواءي القدس وغزة، واشترط عليهم قيادة قوات الجردة[119].

٩ ـ كان بعلبك يدار بطريقة المالكانة، أي الالتزام مدى العمر، ولكن من دون أن يتمتع بوضع لواء. وكان يتصرف بمقاطعاته صالح باشا، وذلك قبل (٢٤ أيار/ مايو سنة ١٧٣٥م). وفي هذا التاريخ تحول إلى لواء تابع لإيالة الشام، وعهد به إلى صالح باشا أيضاً. وأبقي في عهدته، بالأمر الصادر في (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٧٣٨م)، غير أنه أعيد إلى وضعه السابق بعد سنة، فعهد به إلى المتصرف به صالح باشا، بطريقة المالكانة[120]. ولم يرد ذكر بعلبك لواءً في المصادر العائدة إلى ما قبل هذا التاريخ.

ويبدو من خلال تتبعنا للتقسيمات الإدارية لإيالة الشام، أن هذه التقسيمات تعرضت بمرور الزمن إلى جملة من التغييرات، واستمرت من دون توقف حتى حملة إبراهيم باشا إلى بلاد الشام، وما رافقها من تحكم محمد علي باشا على المنطقة (١٨٣٢م). ولحسن الحظ، وصلتنا بعض الدفاتر التي تعود إلى سنة ١٨٣١م، أي قبيل خروج المنطقة من السيطرة العثمانية. وطبقاً لهذه الدفاتر، فإن التقسيمات الإدارية لإيالة الشام كانت على الشكل الآتي:

ـ لواء الشام الشريف (دمشق).

---

(١١٩) انظر: BOA: Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 41, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 12-13.

(١٢٠) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 13.

ـ لواء غزة.

ـ لواء القدس الشريف.

ـ لواء نابلس.

ـ لواء اللجون.

ـ لواء عجلون.

ـ لواء تدمر(١٢١).

ثالثاً: إيالة حلب

١ ـ حلب من مركز لواء إلى مركز إيالة

دخلت حلب(١٢٢) تحت الحكم العثماني ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بعد معركة مرج دابق، فبعد أن جنى السلطان سليم ثمار الانتصار في المعركة سار إلى حلب ودخلها، وعيّن فيها قره جه أحمد باشا والياً، ليكون بذلك أول مسؤول عثماني يتم تعيينه في البلاد العربية. لكن يبدو أن حلب، أو منطقة حلب، لم تنظم ولاية في هذا الوقت بالذات. وبعد عودة السلطان سليم من فتح مصر، أقام ولاية العرب، وعهد بها إلى الأمير المملوكي جانبردي الغزالي، وأدخل حلب لواءً ضمن تقسيماتها الإدارية. وقد تابعنا الوضع الإداري للواء حلب في محور التقسيمات الإدارية لولاية العرب/ الشام. وتأثرت حلب في هذه الفترة بتمرد جانبردي الغزالي في ولاية الشام، وذلك بعد موت السلطان سليم الأول. وقد سعى الغزالي إلى السيطرة على حلب فقام بمحاصرتها، إلا أن الحامية العثمانية المرابطة في قلعتها حالت دون احتلالها، كما إن الأهالي قاوموه، فأضطر إلى تركها.

واستمرّ وضع حلب لواءً تابعاً لإيالة الشام حتى سنة (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م)، حيث أصبحت مركزاً لإيالة مستقلة حملت اسمها، أي «إيالة حلب». وذكر العالم التركي نصوح مطراقجى: أن السلطان سليمان القانوني قدم إلى حلب وهو في طريقة إلى إيران، خلال حملته العسكرية. واقترح عليه الصدر الأعظم رستم باشا تحويل مدينة حلب إلى مركز إيالة، وتعيين بكلربكي فيها، بغية التفرغ للحد من الاضطرابات التي

---

(١٢١) Fazila Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» *Belleten*, vol. 15, no. 60 (1951), p. 624.

(١٢٢) ما يتعلق بتاريخ حلب قبل تحويلها إلى إيالة تم تناوله ضمن محور إيالة الشام.

يقوم بها البدو في المنطقة[١٢٣]. ووافق السلطان على مقترحه، وعين أمير سنجق ملاطية عثمان بك بكلربكي فيها، وذلك في (٨ أو ١٨ محرّم سنة ٩٥٦هـ، ٥ أو ١٥ شباط/ فبراير ١٥٤٩م)[١٢٤].

يبدو أن أكبر حدث شهدته حلب في هذه الفترة كان سبباً لتحويلها إلى إيالة هو ما قامت به العشيرة التابعة لأبو ريش. وذكر الوزير الأعظم قوجه سنان باشا في مذكرة له إلى السلطان العثماني عن هذه العشيرة قائلاً: «هي عشيرة عجيبة لا حدّ ولا حصر لمقاتليها. وكانوا يأتون إلى حلب مرة واحدة كل سنة للتسوق بالمؤن الغذائية، ثم يقفلون راجعين إلى البرية. وفي الوقت الذي أقام السلطان سليمان في حلب في فصل الشتاء، كانت هذه العشيرة قد حلت في أرجاء حلب. إلا أنها قامت بالاعتداء على الرعايا في المنطقة. لهذا أرسل السلطان قوة عسكرية عليهم، على الرغم من علمه بكثرة عددهم. واستقدم أميرهم إلى جانب خمسة وعشرين من اتباعه، بعد أن خدعهم بمنحهم سناجق، وعندما جاءوا إلى حلب أمر بقطع رؤوسهم. لم يبق من أتباعهم إلا واحد كان في الخارج يحافظ على فرسهم، وعندما علم بالأمر لاذ بالفرار، وأخبر عشيرته بما جرى. كان لأميرهم ابن صغير بايعوه فتولى قيادتهم، وسار بالقافلة إلى حيث أتوا، إلا أن بكلربكي حلب جركس عثمان باشا تتبع آثارهم، وأوقع بهم في المعركة التي دارت بينهم، وتغلب عليهم.

غير أن ما قام به السلطان سليمان والبكلربكي كان بمثابة صب الزيت على النار، فقد ثارت ثائرة عشيرة أبو ريش، إذ قاموا بمهاجمة القرى الواقعة في أرجاء حلب وقتلوا رعاياها، كما قتلوا أصحاب التيمارات والزعماء (أصحاب الزعامات) ممن وقع في أيديهم، وقطعوا طريق الحجاج، فأحدثوا بذلك اضطرابات كبيرة في المنطقة. ويبدو أن الدولة العثمانية أحست بخطئها وأدركت أن القوة لا تجدي نفعاً معهم، واضطرت إلى مجاراتهم وكسبهم، فمنحت الابن (ابن أمير العشيرة) سنجقاً وخلعت عليه، وبعد جهد جهيد تمكنت من إدخاله وعشيرته في دائرة الطاعة. وذكر قوجه سنان باشا أن أميري العربان في زمنه هما من أبناء هذا الأمير، وهما: محمد وأحمد. كما إن بكلربكي حلب ابن الوند استقدم أحدهما، وهو أحمد، ساعياً إلى

---

(١٢٣) مطراقجي نصوح السلاحي، «سليماننامه،» (مخطوط محفوظ في مكتبة الآثار في استانبول تحت رقم ٣٧٩)، ورقة ١١٥ب - ١١٦أ.

(١٢٤) ورد في الدفتر ١٤٥٢ العائد إلى سنتي (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م - ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م)، «أن أمر تعيين عثمان باشا أمير ملاطية السابق والياً على حلب صدر في ٨ محرّم سنة ٩٥٦هـ». انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 162.

أما نصوح مطراقجي فيذكر ١٨ محرّم من السنة نفسها. انظر: Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, pp. 29-30.

استمالته». ثم ختم سنان باشا مذكرته إلى السلطان قائلاً: «والله العظيم لو أرسل البكلر بكي إليه (إلى أحمد) عدداً هائلاً من الجند لما تمكنوا من جلبه»(١٢٥). يبدو أن علاقة هذه العشيرة تحسنت فيما بعد مع الدولة العثمانية بشكل كبير، وتولى العديد من زعمائها إدارة ألوية مختلفة في ولاية الرقة. كما استعانت الدولة بها في نقل معداتها من أعالي الفرات وإيصالها إلى إيالة بغداد والبصرة(١٢٦).

فضلاً عن هذا، فإن المنطقة كما باقي مناطق بلاد الشام، لم تخلُ من الاضطرابات التي أحدثتها العشائر البدوية الأخرى فيها. وكان هؤلاء البدو يتجاوزون على مزارع الرعايا، ويطلقون مواشيهم للرعي فيها، وكانوا لا يترددون في اللجوء إلى الأسلحة عند قيام قوات الولاية بردعهم(١٢٧) وكانت الدولة تلجأ إلى توجيه إيالة حلب إلى ولاة أكفاء قادرين على التعاطي مع الأوضاع الاستثنائية فيها، حتى نجد أن الصدر الأعظم سنان باشا قدّم مذكرة إلى السلطان العثماني ذكر فيها أن بكلربكي حلب مطفقجي زاده أحمد باشا طاعن في السنّ لا يمكنه كبح جماح البدو العصاة الذين يقدمون إلى أرجاء حلب ويحدثون اضطرابات كبيرة فيها، وأوصى إعفاءه من الإيالة، وتوجيهها إلى شخص آخر(١٢٨).

٢ ـ موقع حلب وأهميتها

حظيت حلب لموقعها الجغرافي بأهمية كبيرة، على وجه الخصوص في النواحي العسكرية والتجارية، فقد كانت ملتقى الطرق من الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب. وكانت قاعدة عسكرية ومحطة للجيش المتوجه إلى إيران، العدوة التقليدية للدولة العثمانية. كما كانت قوات إيالة حلب تساهم في الحملات العسكرية السلطانية إلى جانب قوات الإيالات القريبة، تحت إمرة البكلربكي، الذي ينضوي تحت لوائه الزعماء وأرباب التيمار، أي السباهية(١٢٩).

كانت حلب من الإيالات التي تستعين بها الدولة في تجهيز الإيالات المختلفة بالقواسين (المحاربين) لاستخدامهم في استتباب الأمن والنظام فيها. فعندما ثار ابن عليان في منطقة الجزائر في البصرة أرسل إليها من حلب ستة آلاف قواس للمشاركة

---

(١٢٥) Halil Sahillioglu, *Koca Sinan Paşa'nin Telhisleri (The Telhis of Koca Sinan Pasha), 2004,* preface by Ekmeleddin Ihsanoglu (Istanboul: IRCICA, 2004), no. 50, p. 73.

(١٢٦) انظر محور «إيالة الرقة» في هذا الفصل.

(١٢٧) انظر على سبيل المثال الحكم ١٠٤، في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 43, 12/7/1559.

(١٢٨) Sahillioglu, Ibid., no. 203, p. 242.

(١٢٩) انظر على سبيل المثال الحكم ٣٦٤، في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri Zeyli, no. 4, p. 175, 7 safar 991 H.

في قمع الاضطرابات هناك. وفي (٦ محرّم ٩٩٠هـ، ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٥٨٢م)، صدرت الأوامر إلى بكلربكي حلب بجمع ستة آلاف قواس في حلب وألويتها، وإرسالهم إلى منطقة تفليس بأرمينيا مع معداتهم، للمشاركة في حملة سلطانية[١٣٠].

حافظت حلب في العهد العثماني على أهميتها التجارية التي اشتهرت بها في العهد المملوكي، وأصبحت أحد أهم المراكز التجارية الدولية في الشرق. وإثر إبرام الدول الغربية معاهدات تجارية مع الدولة العثمانية أقامت هذه الدول في حلب مراكز وقنصليات تجارية لها. إذ أقامت فرنسا قنصليتها في سنة ١٥٦٢م، وإنكلترا في سنة ١٥٨٣م، وهولندا في سنة ١٦١٣م. وسادت بين هذه الدول منافسة تجارية شديدة استمرّت على امتداد القرن السابع عشر. غير أن النشاط التجاري الذي شهدته حلب تأثر كثيراً بسبب الحرب العثمانية الإيرانية، وكذلك بعد أن أصبحت منطقة بحر إيجه، التي مركزها مدينة أزمير، مركز استقطاب للتجارة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن حلب ظلت مركزاً مهماً لنقل البضائع التجارية بين أوروبا من جهة والأناضول وإيران من جهة أخرى، وانتعشت بدرجة كبيرة بعد أن قامت فرنسا بتوسيع نشاطها التجاري في بلاد الشام بشكل عام، وحلب بشكل خاص. وقد أدى هذا التوسيع إلى توسع أسواق حلب وتطورها. فضلاً عن هذا، ساهم الولاة العثمانيون في تحقيق هذا التوسع والتطور، بعد أن أقاموا خانات لإقامة التجار وحفظ بضائعهم فيها، وتوفير الأمن لهم، وحمايتهم[١٣١].

ربما لهذا السبب، اختيرت حلب مركزاً لدفتردارية العرب والعجم، وذلك للنظر في الشؤون المالية لجميع ألوية ولاية العرب، لتكون بذلك إلى جانب دفتردارية الأناضول ودفتردارية الروملي ثلاث دفترداريات على نطاق الدولة العثمانية، وعهد بها إلى جولكجي زاده كمال جلبي[١٣٢].

٣ ـ حركة علي جانبولاط

تعرض الرفاه الاقتصادي الذي شهدته حلب لهزة كبيرة خلال حركة علي جانبولاط، كما إن استمرار الحروب العثمانية الإيرانية هو الأخر أثر تأثيراً سلبياً في هذه الرفاه.

---

(١٣٠) انظر الأحكام ١٥١، و١٥٣-١٥٤ في: المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٣١) «Halep Eyaleti,» in: *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, vol. 8, pp. 347-348.

(١٣٢) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، مج ٢، ص ٣٧٨؛
Ismail Hakki Uzuncaisili, *Osmanli devletinin merkez ve bahriye teskilati* (Ankara: [n. pb.], 1984), p. 327, and Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, p. 23.

وفي ما يتعلق بحركة علي جانبولاط، فقد ورد في المصادر العثمانية أن جانبولاط بن قاسم نشأ في السراي العثماني، ثم عهد إليه في عهد سليم الأول بلواء كليس بطريقة الأوجاقلق، وحظي باعتبار كبير لدى الدولة، لا سيما بعد أن خلّص المنطقة من العشائر المتمردة فيها. وبعد وفاته (١٥٧٢م)، عهد بلواء كليس إلى ابنه حسين (باشا فيما بعد) بطريقة الأوجاقلق، أيضاً. واستعانت به الدولة في قمع الحركات التي تفجرت ضدّ الدولة في بلاد الشام. ثم عهدت الدولة إليه بولاية حلب، إلا أن واليها نصوح باشا رفض تسليم المدينة إليه، مدعياً أن تعيينه باطل، باعتبار أنه لا يجوز تولي من يدير لواء بطريقة الأوجاقلق ولاية. وإثر هذا، حاصر حسين باشا مدينة حلب ثلاثة أشهر، ونجح في نهاية المطاف في الدخول إلى القلعة بمساعدة قاضي حلب. واستقر له الوضع إلى أن حدث ما لا تحمد عقباه: إذ صدر إليه الأمر بالمشاركة في الحملة العثمانية على إيران والالتحاق مع جيش الإيالة إلى القائد العثماني جغال أوغلي، غير أنه تأخر في الوصول إليه. تعرض الجيش العثماني إلى هزيمة أمام الجيش الإيراني. وحمله القائد العثماني سبب الهزيمة، وقام بإعدامه.

وعاد الجند الذين كانوا يرافقونه إلى حلب، ونجح علي باشا ابن أخي حسين باشا في إدخالهم تحت قيادته، ثم رفع لواء العصيان انتقاماً لإعدام عمه، ونجح في التحكم بالمنطقة (١٦٠٦م). وكانت الدولة العثمانية منشغلة بحروبها مع النمسا، وإيران، وثورات الجلالية، في الأناضول. لهذا سعت إلى تهدئة الوضع في حلب، بأن وجهت بكلربكية حلب إلى علي باشا، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً. ومضى علي باشا قدماً في توسيع رقعة حركته، فتحالف مع فخر الدين المعني، وتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات والي طرابلس الأمير يوسف بن سيفا في حماة، وأجبره على الانغلاق على نفسه في طرابلس. وأغار على أرجاء الشام، وقام بنهبها وتخريبها، ومدّ نفوذه في الشمال حتى آدنة، حيث تمكن من تدمير القوات العثمانية. أعلن استقلاله في المنطقة، وبدأ بالاتصال بالدول الأوروبية. في هذا الوقت، كانت الأناضول تعج بالفوضى والاضطرابات التي يثيرها الجلاليون. وبعد أن وجدت الدولة العثمانية الوقت المناسب لإعادة الأمور إلى نصابها في الأناضول وحلب، عينت في (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٠٦م) مراد باشا قويوجى وزيراً أعظم، وأرسلته على رأس حملة إلى المنطقة. وفي سنة ١٦٠٧ م سار مراد باشا بقواته إلى المنطقة، وتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات علي باشا. كان الزعيم الدرزي فخر الدين المعني يقاتل مع قواته إلى جانبه. وفرّ علي باشا إلى حلب ومنها إلى الأناضول، حيث تمكن من استحصال العفو من السلطان العثماني. وفي (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٦٠٧م)، دخلت القوات

العثمانية إلى حلب، ونجحت في فرض الأمن والنظام فيها[١٣٣]. وبعد هذه الأحداث اضطر الجانبولاطيون إلى الاختفاء في كليس وحلب، وفي سنة ١٦٣٠م هاجروا إلى لبنان إثر دعوة فخر الدين الثاني لهم[١٣٤].

وبعد القضاء على ثورة علي جانبولاط، دخلت حلب تحت الحكم العثماني المباشر. ويبدو أن بعض الولاة مارسوا الظلم تجاه الأهالي، بعد القضاء على حركة جانبولاط كـ (ابشير باشا) الذي عانى الأهالي كثيراً مما اقترفه من ظلم بحقهم. لم يكن الأهالي في وضع يتيح لهم التخلص منه، لكن تمكنوا فيما بعد من فرض رأيهم برفض أحد الباشوات والياً على حلب. فقد ذكر المؤرخ نعيما أن ولاية حلب عهد بها في سنة (١٠٦٥هـ، ١٦٥٤ ـ ١٦٥٥م) إلى «سيدي أحمد باشا»، وكان بمعيته عدد كبير من جنود اللوند، وكان معروفاً ببطشه، الأمر الذي أدى إلى عدم ارتياح أهالي حلب وقلقهم وارتيابهم منه، فقرروا التصدي له. اجتمع كبار رجالات الولاية والأهالي، ومنعوا خروج الوالي المعزول قره مصطفى باشا، وكتبوا محضراً أرسلوه إلى مركز الدولة ذكروا فيه: «أن حلب، مدينة عانت كثيراً من الظلم الذي اقترفه ابشير باشا، وهي غير قادرة على تغطية نفقات اللوند الداخلين تحت إمرة سيدي أحمد باشا، بل لا تتحملها عدة ولايات. وأن والينا ما زال قره مصطفى باشا ونحن راضون عنه». وقاموا بإعادة متسلم أحمد باشا على أعقابه. وقصد سيدي باشا بجنوده الحاشد، وحاصر حلب، وضايق الأهالي. علمت الحكومة بالأمر، وعرضت محضر الأهالي على السلطان، فأمر سيدي باشا برفع الحصار عن حلب والانسحاب منها. وامتثل سيدي باشا للأمر وترك حلب. يبدو أن الحكومة، على الرغم من أنها لبت طلب الأهالي بالعدول عن قرار التعيين، إلا أنها لم تجارِ الأهالي بالإبقاء على الوالي المعزول، لكي لا تعدّ ذلك إقراراً منها بفرض رأيهم على الدولة، فتعد الدولة ضعيفة في نظرهم، لهذا قامت بتوجيه الولاية إلى والٍ آخر، وهو مرتضى باشا، المعزول عن إيالة بغداد[١٣٥].

٤ ـ تحكم الانكشاريين في حلب

شهدت حلب كغيرها من الولايات العثمانية تحكم الجيش الإنكشاري بالإدارة فيها. وكما يذكر المؤرخ جودت، فإن المدعين بالإنكشارية تقدموا على سائر صنوف الجيش فيها، بل تحكموا بهم، واقتسموا مصالح البلاد في ما بينهم، وزالت بذلك

---

(١٣٣) نعيما، **تاريخ**، ج ٢، ص ٥ ـ ٦؛ Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 3, pp. 245-246 and 249-250, and Mucteba Ilgurel, «Canbolatogullari,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, 30 vols. (Istanbul: n. pb., 1988-]), vol. 7 (1993), pp. 144-145.

(١٣٤) Mustafa Oz, «Durzilik,» in: Ibid., vol. 10, pp. 47-48.

(١٣٥) نعيما، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

هيبة الوالي. وأصبح تنفيذ الأحكام الشرعية صعباً، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على الرعايا. لكن بعد أن هدأت الفعاليات العسكرية، توجهت الحكومة العثمانية إلى إصلاح البلاد، فعهدت بإيالة حلب إلى سليمان فيضي باشا، وأمرته بإصلاح أمور الولاية وتنظيمها. وعندما وصل الوالي الجديد إلى حلب بدأ بتنظيم أمور البلاد، إلا أن «أشقياء حلب» أثاروا الفوضى والاضطرابات، واغتالوا أحد وجوه البلاد، وهو «غوري زاده محمد أفندي = محمد أفندي الغوري، كما نهبوا المؤن الواردة من الخارج، ولم تهدأ الأمور ويستتب الأمن والنظام، إلا بعد أن أرسلت الحكومة مبعوثين من المركز، وذلك بناءً على طلب الوالي (١٢٠٨هـ، ١٧٩٣م)[١٣٦].

٥ ـ حلب أكثر الولايات هدوءاً

إذا استثنينا هذه الأحداث، فإن حلب كانت من أكثر الولايات العثمانية هدوءاً من الناحية الأمنية، وفرضت نفسها مدينة تجارية لعبت دوراً مهماً وكبيراً في التاريخ الاقتصادي للمنطقة برمتها. على الرغم من أنها لم تكن بمنأى عن الأحداث التي وقعت في الولايات الأخرى، بخاصة بعد أن أصبحت منذ بداية العهد العثماني مقراً لتجمع القوات، وقاعدة لانطلاق هذه القوات نحو الشرق أي إيران. واحتفظت حلب بتفوقها التجاري في المنطقة حتى القرن الثامن عشر، حيث تأثرت بسقوط الدولة الصفوية وما رافق ذلك من تقلص في ورود الحرير الإيراني إليها[١٣٧].

وكغيرها من ولايات الشام، تعرضت حلب هي الأخرى للحملة التي قادها إبراهيم باشا، ودخلت تحت حكم محمد علي باشا ١٨٣٢م، الذي استمر حتى سنة ١٨٤٠م، حيث عاد الحكم العثماني المباشر إليها.

٦ ـ التنظيم الإداري لإيالة حلب

استمرت حلب ـ كما ذكرنا ـ لواء تابعاً لإيالة الشام حتى سنة ٩٥٦هـ، حيث تمّ فصلها منها لتكون مركزاً لإيالة عثمانية جديدة حملت اسم «إيالة حلب».

اتبعت الدولة العثمانية في حلب، قبل تحويلها إلى إيالة نظام الخاص، والزعامت، والتيمار. وقد استمر فيها هذا النظام بعد تحويلها إلى إيالة. كما طبقت طريقة الأوجاقلق في بعض ألويتها، إذ إن الأسرة الجانبولاطية كان مقرراً لها أن تتولى حلب بهذه الطريقة مدى العمر، إلا أن ثورة علي باشا ورفعه لواء العصيان ضدّ

---

(١٣٦) انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٦، ص ١١٧.

(١٣٧) «Halep,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 15, p. 245.

الدولة أديا إلى إنهاء حكم الأسرة في الإيالة. ولم تبرز في حلب بعد الأسرة الجانبولاطية أي أسرة محلية حاكمة في مركز الإيالة، مثلما برزت في إيالة الشام (آل العظم)، أو في إيالة الموصل (الجليليون)، أو في بغداد (المماليك). إلا أن بعض ألويتها عهد بها إلى بعض الزعامات المحلية بطريقة الأوجاقلق، إذ كما سنذكر، فإن لواء سلمية تولته أسرة أبو ريشة (١٠٤٠هـ، ١٦٣٠م)، كما إن دير رحبة وسلمية تولتهما أسر محلية أيضاً، (١٧٠٠م). واتبع في كل من لواء المعرة وباليس أسلوب الآربالق (١٦٣١ ـ ١٦٣٤م)، إلا أن لواء باليس أصبح يعهد فيما بعد إلى زعامات محلية (١٧٠٠م). وبعد الربع الثاني من القرن الحادي عشر الهجري والسابع عشر الميلادي، اتبع في لواء العزيز واعزاز أسلوب المالكانة (١٧٢٣ ـ ١٧٣٦م).

ومما يجدر ذكره، أنه على الرغم من تحكم العسكر بإيالة حلب في المراحل المختلفة من العهد العثماني، إلا أن تحكمهم هذا لم يرق إلى مستوى تحكم العسكر في شمالي أفريقيا مثلاً، فلم يتمكن أحد منهم من الوصول إلى الإدارة، بل اكتفوا بالتدخل في شؤون الوالي، وظلت الإيالة تدار بشكل مباشر من مركز الدولة.

٧ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة حلب

يعد «الدفتر ١٤٥٢» الذي يتضمن التعيينات الجارية في الولايات والألوية للفترة (٩٤٤هـ، ١٥٣٨م) ـ (٩٦٣هـ، ١٥٥٥م) أقدم دفتر يمدنا بمعطيات مهمة عن التقسيمات الإدارية لإيالة حلب في بداية تأسيسها، وطبقاً لما ورد فيه، فإن تشكيلة الإيالة كانت على النحو الآتي:

- لواء حلب.
- لواء آدنة.
- لواء حماة.
- لواء حمص.
- لواء بيره جك.
- لواء أعزاز وكليس.
- لواء المعرة.
- لواء باليس.
- لواء سلمية.

والمعروف أن معظم هذه الألوية كانت تابعة لولاية العرب، واستقطعت منها.

كما إن لواء حماة وحمص تمّ تقسيمهما إلى لواءين، حمل كل واحد منهما اسم إحدى المدينتين. وقد أورد «الدفتر ١٤٥٢» وكذلك «دفترا الرؤوس ٢٠٨، ٢٠٩» أسماء من تولى إيالة حلب والألوية التابعة لها. ومما يتعلق بإيالة حلب، فقد ورد في «الدفتر ١٤٥٢» أن عثمان باشا أمير ملاطية السابق تولى الإيالة في (٨ محرّم سنة ٩٥٦هـ، ٦ شباط/فبراير ١٥٤٩م)، وحاصله ٩٠٠,٠٠٠. ويستدل من أوامر التعيينات المتعلقة بالألوية أن معظم الأمراء الذين عهد إليهم بهذه الألوية سبق أن تولوا ألوية مختلفة[١٣٨].

لم تمرّ على تشكيل إيالة حلب مدة طويلة حتى شهدت أول تغيير في تقسيماتها الإدارية، إذ انفصل عنها لواء حمص ليرتبط بإيالة الشام، كما ألحق بها لواء طرسوس والعزير، والمعروف أن لواء طرسوس كان يرتبط بإيالة قرمان، أما لواء العزير فكان يتبع إيالة ذو القدرية (مرعش)[١٣٩]. وفي ضوء التغييرات الإدارية الجديدة التي أوردها «دفتر الأحكام المالية ذو الرقم ٥٦٣»، الذي يعود إلى سنوات (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، كما ذكرنا، نجد أن إيالة حلب ضمت الألوية الآتية:

- لواء حلب.
- لواء آدنة.
- لواء حماة.
- لواء طرسوس (وردت ملاحظة عليه في الدفتر بأنه ألحق بإيالة قبرص).
- لواء بيره جك.
- لواء أعزاز وكليس.
- لواء المعرة.
- لواء العزير.
- لواء سلمية.
- لواء باليس[١٤٠].

---

(١٣٨) في ما يتعلق بأوامر التعيينات المتعلقة بحلب في هذه الفترة والواردة في الدفتر ١٤٥٢ ودفتري الرؤوس ٢٠٨ و٢٠٩ انظر: Sahin and Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» pp. 74-75.

(١٣٩) عن ارتباط لواءي طرسوس والعزير بالولايتين المذكورتين، انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 133 and 177.

(١٤٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, pp. 163-168, and Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi*, p. 141.

فضلاً عن هذا، فقد ألحق بإيالة حلب في سنة ١٥٧١م لواء جبلة أيضاً، وذلك من الناحية الإدارية، بعد أن اقتطع من إيالة الشام. لكن المقاطعات الميرية فيه ظلت تابعة لخزينة دمشق. وقد جاء هذا التغيير، بعد أن طلب بكلربكي حلب ذلك من الديوان الهمايوني، وقد برر طلبه بأن نواحي لواء جبلة متداخلة مع إيالة حلب، وأن جبلة تبعد مسافة يومين عن مركز الإيالة. في حين أنها تبعد مسافة عشرة أيام عن دمشق/ مركز إيالة الشام، وأن الرعايا وأصحاب التيمار يعانون كثيراً من الوصول إلى دمشق، وأنها كانت في السابق ملحقة بسنجق طرابلس[١٤١]. وكما يبدو من القائمة السابقة، فإن إيالة حلب احتفظت بألويتها التسعة، باستثناء طرسوس[١٤٢]، إلى سنة ١٥٧٤، حيث دوّن آخر قيد في «دفتر الأحكام المالية ذي الرقم ٥٦٣».

غير أن إيالة حلب تعرضت كغيرها من الإيالات العثمانية إلى تغييرات جذرية في تقسيماتها الإدارية، وذلك بعد فترة وجيزة، ويمدنا «الدفتر ذو الرقم ٢٦٢» بمعلومات مفصلة عما جرى من تغيير في إيالة حلب. إذ دوّن فيه ما يتعلق بحلب بدءاً من سنة (٩٨٤هـ، ١٥٧٦م)، وانتهاءً بسنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م). وفي بداية تنظيم الدفتر كانت الألوية التابعة لحلب هي:

لواء حلب/ مركز الإيالة.

لواء حما.

لواء حمص.

لواء بيره جك.

لواء الأكراد وكليس.

لواء المعرة.

لواء آدنة.

لواء العزير مع بقراص وقبو (الباب).

لواء باليس.

(١٤١) انظر الحكمان ٤٠-٤١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 29.

(١٤٢) ارتبط طرسوس بقبرص بعد فتحها وتحويلها إلى إيالة مستقلة (١٥٧١م). انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 16, p. 346, and Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, p. 31.

لواء سخنة وطيبة (السخنة والطيبة)، وكان تابعاً لديار بكر[١٤٣].

لواء جبلة.

لواء سلمية.

لواء مطخ (المتخ).

لواء إنطاكية.

لواء تركمان حلب/ مراد بك.

لواء سروج.

وما تجدر الإشارة إليه، أن لواء تركمان حلب أضيف للقائمة لأول مرة، على الرغم من أنه استحدث في سنة ١٥٨٦م أو قبلها. أما لواء المتخ، فقد استحدث في سنة ١٥٧٤م. وقد ذكر أن سبب تحويل ناحية المتخ إلى لواء يعود إلى عدم التمكن من جمع الضرائب، وتأمين الأمن في المنطقة. وقد عهد باللواء إلى محمد بك، وهو من الزعماء المحليين في ناحية سرمين، بعد أن تعهد بزيادة الموارد، وإخضاع العشائر البدوية العربية المتمردة في المنطقة. وقد عهد إليه بطريقة السنجق، وحدد الخاص الممنوح له بـ ٣٠٠ ألف آقجة[١٤٤]. إلا أنه لم تتحقق النتيجة المرجوة من هذا فألغي اللواء، وألحق، كما في السابق، ناحية بلواء حلب[١٤٥].

لم تستمر إيالة حلب بهذا التوسع إلا بضعة سنوات، فقد انفصلت عنها ألوية عدة لترتبط بالإيالتين الجديدتين: طرابلس الشام والرقة، اللتين تشكلتا في هذه المرحلة بالذات، على النحو الآتي:

ـ لواء حماة إلى إيالة طرابلس.

ـ لواء بيره جك إلى إيالة الرقة.

ـ لواء باليس إلى إيالة الرقة.

ـ لواء جبلة إلى إيالة طرابلس.

ـ لواء سلمية إلى إيالة طرابلس.

---

(١٤٣) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 250.

(١٤٤) دفتر توجيه التيمار والزعامت محفوظ في مركز الأرشيف العثماني في استانبول (BA. T2TD 39)، ص ١٦٣ ـ ١٦٦.

(١٤٥) انظر: BA.T2TD 43، ص ٢٩١، و BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 62.

كما إن لواء أنطاكية ألغي بوصفه لواءً، أي خفض وضعه الإداري إلى ناحية تابعة للواء حلب.

ومما يلفت النظر في قائمة ألوية حلب في هذه الفترة ورود لواء حمص ضمنها، الذي سبق أن شاهدناه ضمن ألوية إيالة الشام، أي أنه جاء مكرراً في كلتا الإيالتين، وربما سجل هذا اللواء سهواً ضمن قائمة إيالة حلب، ويعزز هذا الاحتمال كتابة كلمة «مكرر» هنا، كما إن أوامر التعيينات المتعلقة باللواء دوّنت مع قائمة إيالة دمشق من دون حلب[١٤٦].

يستشف مما سجل في حقول الألوية التابعة لحلب، أن إيالة حلب تقلصت في فترة إعداد «الدفتر ٢٦٢»، وأصبحت تضم الألوية الآتية:

ـ لواء حلب.

ـ لواء الأكراد وكليس.

ـ لواء المعرة.

ـ لواء آدنة.

ـ لواء العزير مع بقراص وقبو (الباب).

ـ لواء السخنة والطيبة.

ـ لواء المتخ.

ـ لواء تركمان حلب.

ـ لواء سروج.

أما عين علي أفندي الذي دوّن رسالته في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م)، فقد أورد لحلب تسعة ألوية، سبع منها تدار بطريقة الخاص، أي تضم التيمار، والزعامة، والخاص، هي:

ـ لواء حلب.

ـ لواء آدنة.

ـ لواء كليس.

(١٤٦) في ما يتعلق بأوامر التعيينات في إيالة حلب في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 58-63.

ـ لواء بيره جك.

ـ لواء المعرة.

ـ لواء العزير.

ـ لواء باليس.

أما اللواءان الآخران، وهما المتخ والتركمان، فكانا يداران بطريقة الساليانة، لكن تمّ تغيير وضعهما الإداري فيما بعد إلى نظام الالتزام[١٤٧].

ومما يلفت النظر في قائمة عين علي أفندي ورود (آدنة) ضمن ألوية حلب. والمعروف أن آدنة ظلت مرتبطة بإيالة حلب إلى سنة (١٦٠٨م)، حيث أصبحت مركز إيالة حملت اسمها، أي «إيالة آدنة»[١٤٨].

وطبقاً لما ورد في «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥»، اللذين يغطيان التعيينات في الولايات والألوية بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م)، فإن إيالة حلب لم تفقد لواء آدنة فقط، بل انفصل عنها لواء بيره جك أيضاً. وكما يرد في هذين الدفترين، فإن لواء بيره جك ـ كما سنذكر ـ ارتبط بإيالة الرقة، وطبقاً لهذين الدفترين لم يبق لإيالة حلب غير الألوية الآتية:

ـ لواء حلب.

ـ لواء المعرة.

ـ لواء باليس.

ـ لواء سلمية.

ـ لواء العزير.

كما يلاحظ من هذه القائمة، فإن لواء كليس هو الآخر قد شطب منها. والحقيقة أن هذا اللواء لم يرتبط في هذه الفترة بأية إيالة، وربما تغير وضعه الإداري ضمن إيالة حلب، فلم يعد لواءً يدار مثل الألوية التقليدية، أو يخفض مستواه الإداري إلى مستوى أقل. غير أن هذا الإجراء كان مؤقتاً ـ كما سنرى ـ إذ عاد كليس لواءً تابعاً لإيالة

---

(١٤٧) انظر: رسالة عين علي أفندي، ص ٢٢ والمنشورة صورتها في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 71.

(١٤٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 290, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 56.

حلب، فيما بعد. ويمدنا «الدفتران ٢٦٦ و٦٠٩٥» بمعلومات عن التعيينات التي جرت في ألوية إيالة حلب، بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م). ومما تجدر الإشارة إليه، أن التعيينات في بعض الألوية تبدأ قبل هذا التاريخ، ويعود السبب في هذا إلى أن بعض الأمراء كانوا يتولون ألويتهم قبل إعداد هذين الدفترين. ويستدل من أوامر التعيينات الواردة في «الدفترين ٢٦٢ و٦٠٩٥»:

١ ـ أن لواء المعرة عهد به، في (٥ ربيع الأول سنة ١٠٤٤هـ، ٢٩ آب/ أغسطس ١٦٣٤م)، إلى الوزير أحمد باشا والي حلب بطريقة الأربالق، ويبدو أن هذا اللواء استمر توجيهه بهذه الطريقة فيما بعد، لكل الذين تصرفوا به إلى آخر تعيين في الدفترين (رمضان ١٠٥١هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م).

٢ ـ أن لواء باليس كان في بداية تنظيم الدفترين (١٠٤١هـ، ١٦٣١م)، يتولاه الأمير خان بك، وقد عهد به إليه بطريقة الأربالق مدى العمر، ثم عهد باللواء إلى أمراء عثمانيين ليتولوه بشكل مباشر. واعتباراً من ربيع الأول سنة (١٠٤٩هـ، تموز/ يوليو ١٦٣٩م)، نجد أن الدولة تشترط على من يعهد إليهم باللواء أن يقوموا بحفظ المنطقة من أشقياء (قطاع طرق) البدو، مثلما ورد في أمر محمد بك، الذي عهد إليه في هذه السنة. وفي (١١ شوال سنة ١٠٥٠هـ، ٢٤ كانون الثاني/ يناير١٦٤١م)، وجّه اللواء إلى قاسم والي أدرنة السابق بطريقة الأربالق، وقد اشترط عليه: أن يقوم بحفظ وحراسة التجار وأبناء السبيل من أشقياء (قطاع طرق) العربان، الأمر الذي يدل على تزايد غارات البدو على القوافل التجارية، وتعديهم على السكان في المنطقة.

٣ ـ أن لواء سلمية كان في عهدة زعماء من آل أبو ريشة، يتولونه بطريقة الأوجاقلق، وطبقاً للأوامر المتعلقة بهذا اللواء نجد:

أ ـ أن الأمير سيف بن مدلج عهد إليه باللواء، في (٢٢ ربيع الأول سنة ١٠٤٠هـ، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر١٦٣٠م)، بطريقة الأوجاقلق، وجدد له الأمر في أوائل جمادى الآخرة سنة (١٠٤٣هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٣م)، «على أن لا يتدخل فيه أحمد عساف»، ويبدو أن صراعاً كان يدور بين زعماء آل أبو ريشة على زعامة العشيرة وإدارة اللواء، الأمر الذي أدى إلى تدخل الحكومة العثمانية لمنع أحمد عساف من التدخل في شؤون اللواء.

ب ـ أن الوزير أحمد باشا محافظ الشام عهد بلواء سلمية إلى أحمد عساف المذكور، الأمر الذي أدى إلى حصول الاضطراب في المنطقة، فتدخلت الحكومة العثمانية، وأعادت في أواسط ربيع الآخر سنة (١٠٤٤هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٣٤م) الأمير سيف من جديد إلى اللواء، ويبدو أن سيفا استمر في تولي اللواء إلى

(١٠ محرّم سنة ١٠٤٧هـ، ٤ حزيران/يونيو ١٦٣٧م).

ج ـ في (١٠ محرّم سنة ١٠٤٧هـ، ٤ حزيران/يونيو ١٦٣٧م)، عهد باللواء إلى الأمير طربوش، ليحل أميراً محل الأمير سيف.

٤ ـ أما ما يتعلق بلواء العزير، فإنه كان يدار من قبل أمراء عثمانيين في فترة صدور الدفترين (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤١م)، من دون أن تكون له أية ميزة إدارية[١٤٩].

وشهدت إيالة حلب تغييراً آخر في تقسيماتها الإدارية في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، إذ أضيف إليها لواءا الجبلة (ورد اسمها بشكل جبلية) والمتخ، إذ أورد «الدفتر ذو الرقم ١٥٥١» العائد إلى سنة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م لواءي المتخ والجبلة ضمن إيالة حلب[١٥٠]. كما وردا في «الدفتر ذي الرقم ٥٢٣» العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م.

وطبقاً للدفاتر العائدة إلى الفترة بين ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م، كانت إيالة حلب تتكون من الألوية الآتية:

ـ لواء حلب.

ـ لواء المعرة.

ـ لواء باليس.

ـ لواء العزير.

ـ لواء جبلة.

ـ لواء المتخ.

ـ لواء كليس.

ومما ورد في دفاتر التعيينات العائدة إلى سنوات ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م، والمتعلقة بإيالة حلب نجد:

---

(١٤٩) في ما يتعلق بأوامر التعيينات المتعلقة بإيالة حلب في فترة ١٠٤١هـ ١٦٣١م - ١٠٥١هـ ١٦٢٤م، انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 65-66, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 49.

(١٥٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 22-23, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 56.

ـ أن الأمراء العثمانيين كانوا يتولون إدارة الإيالة كما باقي الإيالات التقليدية العثمانية. إلا أنه اعتباراً من ولاية الوالي رجب باشا الذي تولى الإيالة، في سنة (١١٣١هـ، ١٧١٩م)[١٥١] نجد أن الولاة يكلفون بمهام عسكرية، على النحو الآتي:

● رجب باشا: اشترط عليه قيادة قوات الجردة المرافقة لقافلة الحج. وعهد إليه في الوقت نفسه بألوية القدس الشريف، وغزة، ونابلس، بطريقة الأربالق، وذلك لتغطية نفقات قوات الجردة المرافقة لقافلة الحج.

● علي باشا: اشترط عليه المساهمة مع حاشيته وقواته في الحملة العسكرية على الشرق (إيران)، وذلك عند توجيه الإيالة إليه، في (٢٨ صفر سنة ١١٣٧هـ، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٢٤م)، وبالفعل اشترك في الحملة العثمانية على تبريز، حيث انتصر العثمانيون، وأحرز على أثره مرتبه الوزارة، (٣ صفر سنة ١١٣٨هـ، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٢٥م).

● الوزير أحمد باشا: تولى الإيالة للمرة الثانية، في (٨ جمادى الأولى سنة ١١٣٨هـ، ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٦م)، واشترط عليه المحافظة على المنطقة الواقعة بين القدس الشريف والرقة من أشقياء (قطاع طرق) العربان. وبعد سنة صدر الأمر بإبقاء الإيالة في عهدته على أن يقوم بإخراج المعدات الحربية المزمع إرسالها في السنة نفسها إلى كرمنشاه وهمدان، وذلك من ميناء الاسكندرونة، وتوفير عدد كاف من الحيوانات لنقلها إلى بيره جك، ونقل الذخائر (الحبوب) التي تقرر شراؤها من تلك الأرجاء إلى بيره جك أيضاً، والعمل على توفير ما يتطلبه بناء السفن في بيره جك لإكمالها. ولأجل إتمام كل ذلك أمر بالإقامة في بيره جك. (في ١٢ جمادى الأولى سنة ١١٣٩هـ، ٥ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٧م)[١٥٢].

● عثمان باشا: عهد إليه بإيالة حلب في (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٧٣٧)، واشترط عليه المشاركة في الحملة السلطانية مع الزعماء (أصحاب الزعامات) في الإيالة وأرباب التيمار إلى جانب ٥٠٠ من خيرة جنده الخاص[١٥٣].

ـ وجه لواء المعرة في (١٩ آذار/ مارس سنة ١٦٩٠م) إلى حسن بك، وفرض عليه دفع ألف قرش إلى خزينة حلب لتضاف إلى مواردها[١٥٤]. ولم يرد ما يتعلق

(١٥١) انظر: محمد ثريا، **سجل عثماني**، ٤ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٨ ـ ١٣١١)، ج ٢، ص ٣٧٢.

(١٥٢) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 36.

(١٥٣) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 11.

(١٥٤) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 22.

بالتعيينات في لواء المعرة إلا في الدفتر العائد إلى سنة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م، الذي يتضمن التعيينات إلى سنة ١٧٠٤. لهذا فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن حسن بك ظلّ يتصرف باللواء بطريقة الالتزام إلى هذه السنة(١٥٥). ولم يرد في «الدفتر ٥٢٣»، العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م ما يتعلق باللواء، إلا اسمه(١٥٦).

ـ كان لواء باليس يدار في هذه الفترة من قبل زعماء محليين يتزعمون تجمعات سكانية (عشائر) تمّ إسكانها (أو كان يتم إسكانها) في أرجاء منطقة الرقة، على الشكل الآتي:

● شاهين محمد بك بن فيروز: كان يتولى اللواء عند تنظيم أول دفتر يعود إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وقد أعيد توجيه اللواء إليه مجدداً في (١١ تشرين الثاني سنة ١٧٠٠م)(١٥٧).

● وعهد باللواء بعد شاهين محمد بك، في (٢٥ أيار/مايو سنة ١٧١٨م) إلى ابنه فيروز بك، وعين في الوقت نفسه رئيساً على الطائفة التي تمّ إسكانها في أرجاء الرقة(١٥٨).

● كنعان بك: يصفه الدفتر بأنه كان رئيساً على الطائفة التي تمّ إسكانها في أرجاء الرقة، وعهد إليه بلواء باليس، على أن يقوم بحفظ وحراسة تلك الأرجاء من أشقياء (قطاع طرق) العرب والأكراد والتركمان، وتسليم من يلقى القبض عليهم منهم إلى ولاة الرقة. ويبدو أن اللواء انتزع منه وعهد به إلى شخص آخر، ربما من قبل والي الرقة، فالتجأ إلى الديوان السلطاني، الذي اعتبر قرار إبعاده غير منصف، وأمر بإعادته إلى اللواء، في (٢٤ شوال سنة ١١٣٥هـ، ٣٠ أيار/مايو ١٧٢٣م).

● محمد وهو ابن حمد العباس: الزعيم التركماني والمتصرف على لواءي دير رحبة وسلمية، عهد إليه، في (٢٩ جمادى الآخرة سنة ١١٣٩هـ، ٢١ شباط/فبراير ١٧٢٧م) بطريقة (إمارة لواء)، وهذا يعني أنه لا يتمتع بأي إمتياز، ويتولى إدارة اللواء كما إدارة الألوية التقليدية. وقد وجه إليه اللواء بتوصية من والي حلب الوزير

---

(١٥٥) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 137.

(١٥٦) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 36, and Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)*, p. 93.

(١٥٧) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 22.

(١٥٨) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

أحمد باشا، على أن يحافظ على المنطقة من الأشقياء (قطاع الطرق)[١٥٩].

● وعهد باللواء، في (١٥ نيسان/ أبريل سنة ١٧٣٧م) إلى إسماعيل بك، وكان يتصرف بهذا اللواء قبل هذا التاريخ أيضاً[١٦٠]، وكما سيرد فيما بعد، فإنه كان يتزعم الطائفة التي تمّ إسكانها في المنطقة.

● ثم تولى اللواء فيروز بك، ويحتمل أنه الأمير نفسه الذي تولى اللواء، في سنة ١٧١٨م، ولم يرد في الدفاتر التي نمتلكها تاريخ توجيه اللواء إليه في هذه المرة[١٦١].

● وفي (١٧ نيسان/ أبريل سنة ١٧٣٧م) أعيد إسماعيل بك إلى اللواء وزعامة الطائفة، وذلك بتوصية من أحمد باشا والي الرقة. وفي (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٧٣٨م) صدر أمر تجديد عهده مع زعامة الطائفة[١٦٢].

● كان لواء العزير يعهد به في بداية الأمر إلى الأمراء العثمانيين لإدارته كما باقي الألوية، لكن اشترط عليهم بعض الشروط، ثم وجه فيما بعد بطريقة الالتزام، على النحو الآتي:

ـ عهد به إلى قرة علي بك، وهو من منتسبي الديوان السلطاني، في (١٠ نيسان/ أبريل سنة ١٧٠٠م)، واشترط عليه تقديم الخدمات للحجاج من جسر بورناز حتى تيمور قابي[١٦٣].

ـ عهد به إلى بلال خان سفرلي بك على وجه التأبيد (مدى العمر)، وصدر أمر تجديد العهد إليه، في (١٢ أيار/ مايو سنة ١٧١٨م)[١٦٤].

ـ في (١٥ ذي الحجة سنة ١١٣٥هـ، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٧٢٣م)، عهد به إلى علي بك على وجه التأبيد أيضاً، مع إمارة اللواء بطريقة المالكانة، واشترط عليه المحافظة على الحجاج وأبناء السبيل الذين يتنقلون بين جسر بورناز وتيمور قابي، وأن يدفع سنوياً ألف قرش إلى خزينة الدولة[١٦٥].

---

(١٥٩) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 36.

(١٦٠) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 11.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٦٣) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 22.

(١٦٤) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 20, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

(١٦٥) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 37.

ـ بعد وفاة علي بك، تمّ رفع إمارة السنجق من لواء العزير، أي لم يعد يدار كما الألوية التقليدية، وتقرر التصرف به بطريقة المالكانة مع مقاطعة إفراز ذُو القدرية، في (٢٨ جمادى الآخرة سنة ١١٤١هـ، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٩م)، وذلك من قبل الوزير الأكرم مصطفى باشا قبودان دريا (قبودان البحر= قائد البحرية العام)[١٦٦].

ـ عهد به بطريقة الالتزام إلى مصطفى بك، وبعد وفاته سنة ١٧٣٥م، تولى أخوه. وحدد بدل الالتزام ١٥٠٠ قرش من مال المقاطعة[١٦٧].

ـ وفي (٧ أيار/ مايو سنة ١٧٣٥م) عهد إلى محمد باشا شقيق مصطفى بك بإمارة اللواء، وزيد على بدل الالتزام المقرر على أخيه ألف قرش، ليكون ٢٥٠٠[١٦٨].

ـ وفي (٢٢ حزيران/ يونيو سنة ١٧٣٨م)، عهد به إلى سليمان بك بالشروط نفسها المفروضة على محمد باشا[١٦٩].

ـ لم يرد في الدفتر العائد إلى سنة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م غير اسم لواء كليس، ولم يرد أوامر تعيين الأمراء فيه إلا في الدفتر العائد إلى سنة ١٧٣٥ ـ ١٧٣٦م. ففي (٢٣ حزيران/ يونيو ١٧٣٦)، عهد به إلى سليمان باشا مع ناحية إعزاز بطريقة المالكانة، على أن يقوم بالقضاء على (شرور ومساوئ) أكراد كليس، وحماية المنطقة، ودفع واردات خواص السلطانة الأم، وما يلحق بها[١٧٠].

ـ ورد اسم لواء جبلة في «الدفتر ٥٢٣» العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م، بشكل لواء جبلية، ولم يرد فيه أي تعيين[١٧١].

ـ ورد اسم لواء المتخ في «الدفتر ٥٢٣» نفسه، لكن بدون أوامر تعيين[١٧٢].

تعرضت إيالة حلب كغيرها من الإيالات إلى تغييرات مختلفة في تقسيماتها الإدارية، واستمرت من دون توقف إلى أن دخلت بلاد الشام تحت سيطرة محمد علي باشا (١٨٣٢م). وتعيننا الدفاتر التي وصلتنا على معرفة ما توصلت إليه هذه التقسيمات في سنة ١٨٣١م، أي قبيل خروج المنطقة من السيطرة العثمانية، إذ كانت على النحو الآتي:

---

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٦٧) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 12.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٧١) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 37.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

ـ لواء حلب.

ـ لواء معرة المصرين.

ـ لواء المطخ (المتخ).

ـ لواء باليس[١٧٣].

رابعاً: إيالة طرابلس الشام

١ ـ طرابلس الشام: من مركز لواء إلى مركز إيالة

كانت طرابلس الشام[١٧٤] قبل تحويلها إلى مركز إيالة، لواءً تابعاً لإيالة الشام. وكغيرها من الإيالات الشامية لم تنأ عن الاضطرابات التي كان يقوم بها الدروز والبدو، الأمر الذي أدى إلى إشاعة حال عدم استقرار فيها، تأثر بها بالدرجة الأولى الرعايا والأهالي، بخاصة في القرى. ولم يكن بمقدور إيالة الشام إرسال قوات إلى مختلف أرجاء الإيالة لكبح جماح البدو، فيضطر الأهالي إلى حماية أنفسهم بأنفسهم اعتماداً على الإمكانات المتوافرة لديهم. فقد ورد في أحد الأحكام السلطانية أن أهالي قرية كفر قاهر بلواء طرابلس اتصلوا بأمير السنجق للاستئذان بإعادة إعمار وترميم البرج المتهدم، الواقع في قريتهم، وذلك من أجل التحصن فيه عند الحاجة، وأبلغ أمير السنجق الديواني الهمايوني بذلك، فأصدر الأمر بالموافقة وعدم التدخل في شؤون الأهالي عند قيامهم بإعمار البرج المذكور (١٢ ذو الحجة ٩٦٧هـ، ٣ أيلول/ سبتمبر)[١٧٥].

وكان البدو يستغلون ضعف الوجود الحكومي في المنطقة، فيغيرون عليها وينهبون ممتلكاتها. وكان لواء حمص من الألوية التي تتأثر كثيراً من غارات البدو. وكان على أمير سنجق اللواء كما على أمراء السناجق الأخرى المشاركة بقواته في أي حملة سلطانية تقع في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى خلو اللواء من الحماية العسكرية، فيستغل البدو الوضع، ويغيرون على اللواء، ويعتدون على الأهالي. لهذا كانت الدولة العثمانية تضطر إلى الاستغناء عن قوات اللواء عند القيام بالحملات العسكرية، ليتفرغ أمير السنجق لحفظ اللواء وردع البدو. فقد ورد في حكم سلطاني صدر في (٧

---

(١٧٣) Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» pp. 624-625.

(١٧٤) في ما يتعلق بتاريخ طرابلس الشام قبل تحويلها إلى إيالة، انظر محور «إيالة الشام» في هذا الفصل.

(١٧٥) انظر الحكم ١٤١٢ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 474.

ربيع الأول ٩٦٧هـ، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٥٩م)، أن البدو استغلوا غياب أمير سنجق حمص عند مشاركته بالحملة العسكرية مع قوات اللواء، فقاموا بإثارة الفتنة (الاضطرابات) في اللواء، لهذا صدر الأمر ببقائه إلى جانب سباهيي اللواء، لحفظ وحراسة اللواء. كما أرسل أمر أخر إلى بكلربكي حلب الذي كان يتبعه أمير سنجق حمص، لإعفاء أمير حمص من المشاركة في الحملات العسكرية[١٧٦].

فضلاً عن البدو، كان الدروز يشيعون من جانبهم جواً من عدم الاستقرار في المنطقة. ولم يكن بمقدور بكلربكي الشام التفرغ لكبح جماح البدو أو تأديب الدروز، لهذا السبب قررت الدولة العثمانية تحويل منطقة طرابلس وجوارها إلى إيالة مستقلة، يديرها بكلربكي يتمكن من التفرغ لاستتباب الأمن والنظام فيها، وذلك في سنة (٩٨٧هـ، ١٥٧٩م)[١٧٧]، وهو السبب نفسه الذي أدى إلى تأسيس إيالة حلب.

غير أن المنطقة لم تتخلص من الاضطرابات التي كان يقوم بها البدو والدروز. ففي حكم سلطاني صدر في (غرة صفر سنة ٩٩١هـ، ٢٤ شباط/ فبراير ١٥٨٣م)، ووجّه إلى جعفر باشا المكلف بحفظ وحراسة طرابلس الشام، بعد أن شارك علي باشا بكلربكي طرابلس في الحملة العسكرية على إيران، طُلب منه أن يسعى إلى حفظ وحراسة البلاد وضبطها، وتوخي الحذر من إلحاق الضرر والتجاوز عليها من جانب الأعراب وطائفة الدروز، وعدم التساهل مع هذا الأمر[١٧٨]. وكانت الدولة العثمانية تتوجس خيفة من الدروز، لامتلاكهم أسلحة نارية (بنادق)، لهذا أصدرت أوامرها إلى محافظ إيالة طرابلس بأن يقوم «بالتنبيه على طائفة الدروز بعدم استخدام الأسلحة والبنادق، وأن يكونوا في حال سبيلهم، وأن يلقي القبض على المخالفين للشرع الشريف وتأديبهم، وعدم فسح المجال لأهل الفساد لإثارة الفتنة (٢٦ صفر ٩٩١هـ، ٢١ آذار/ مارس)[١٧٩].

٢ ـ الزعامات المحلية في طرابلس ودورها في الإدارة

برزت في طرابلس، شأنها شأن الإيالات الأخرى، زعامات محلية حظيت

(١٧٦) انظر: الحكمان ٥٩٣-٥٩٤ في: المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٧٧) انظر الحكم ٢٩٣ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 38, p. 146.

انظر أيضاً: Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, p. 33.

(١٧٨) انظر الحكم ٣٠٢ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 44, p. 152.

(١٧٩) انظر الحكم ٣٣٧ في: المصدر نفسه، ص ١٦٥.

باعتبار من لدن الدولة، فأعطتها دوراً في نظامها الإداري، مثل آل عساف وآل سيفا. وكان آل عساف يلتزمون مقاطعات طرابلس، وهم أمراء عرب، ولم تخلُ العلاقة بينهم وبين الدولة العثمانية من مشاكل بسبب تأخرهم عن دفع الالتزامات المالية. ويستدل من مذكرة رفعها الصدر الأعظم سنان باشا كم كان يتوجس خيفة من تفاقم الأوضاع في منطقة طرابلس. فعندما صدر الأمر السلطاني بتبديل بكلربكي طرابلس، سعى الصدر الأعظم جاهداً إلى إيقاف تنفيذ هذا الأمر، إذ أبلغ السلطان أنه كان على ابن منصور (لا يذكر اسمه) بضع مرات مئة ألف. وبعد وفاته[(١٨٠)] توجّه البكلربكي إلى بيته، وهو على وشك تحصيل المبلغ من ورثته، وتبديله سيؤدي إلى اضطرابات هناك، ولن يتركه الدروز سالماً، لأن «التبديل والعزل في نظر العصاة سيان»، وإنهم سيحولون دون وصول المبلغ إلى المركز[(١٨١)]. لكن يبدو أن السلطان لم يأخذ بكلام الصدر الأعظم على محمل الجد، وغيّر البكلربكي. ويستدل من مذكرة ثانية أن البكلربكي الجديد حسين باشا، هو الذي تمكن من تحصيل المال منهم (١٠٠٢هـ، ١٥٩٤م)[(١٨٢)]. كما قام حسن باشا بإقامة قلعة بسيطة في عكار «مجمع العربان العصاة»، وسعى إلى التنكيل بالعصاة في المنطقة[(١٨٣)].

أما آل سيفا، فهم من تركمان مرعش، واشتهر منهم في بداية الأمر يوسف بن سيفا. ونشأ يوسف راعياً للجمال، ثم التحق بالقوة البحرية العثمانية مقاتلاً، واستقر إلى جانب عائلته في الأراضي الواقعة بين دمشق وعكار، وأصبح فيما بعد صاحب عكار. وتولى طرابلس قبل تحولها إلى إيالة، وبعد فترة عهد إليه بإيالة طرابلس. وفي عهده تعرضت طرابلس إلى حركة علي جانبولاط في حلب، لا سيما بعد أن عقد علي تحالفاً مع فخر الدين المعني ـ كما ذكرنا ـ وقاد يوسف بن سيفا حملة عسكرية لمواجهة قوات علي باشا، انتهت بتعرضه إلى هزيمة، واضطر إلى العودة إلى طرابلس والاحتماء فيها[(١٨٤)]. إلا أنه لم يتمكن من الصمود فيها فتركها. وبعد مقتل علي جانبولاط (١٦٠٧م)، عاد إلى طرابلس ليتولاها من جديد.

يعد يوسف باشا من الولاة الذين استمروا في تولي الولاية مدة طويلة، واشتهر

---

(١٨٠) قتل ابن منصور على يد أحد أعدائه. انظر مصطفى أفندي سلانيكي، **تاريخ سلانيكي**، ٢ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٣٥. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة Mehmet Ipsirli.

(١٨١) Sahillioglu, *Koca Sinan Paşa'nin Telhisleri (The Telhis of Koca Sinan Pasha), 2004*, no. 199, p. 238.

(١٨٢) Ibid., no. 191, p. 233.

(١٨٣) Ibid., no. 127, p. 167.

(١٨٤) انظر: نعيما، **تاريخ**، ج ٢، ص ٥، و Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 3, pp. 245-246.

بظلمه وسطوته. وقام بتصفية جميع منافسيه، أو كل من اتهم بأنه ينافسه، وأصبح من الولاة الطغاة في بلاد الشام. ويبدو أنه كان يتوجس خيفةً من زعماء عشيرة بني كليب، وسعى جاهداً إلى إدخالها في دائرة سيطرته، وأوقع بين الأخوين قاسم وعلي، اللذين كانا يتزعمان عشيرة كليب فقتل علي قاسماً، ثم قُتل علي على أيدي اتباع أخيه قاسم. وتمكن يوسف من التحكم بسهولة بالعشيرة، بعد أن بقيت من دون زعيم.

وبعد أن صفا له الجو، استغل التمرد الذي حدث في مركز الدولة، وأدى إلى مقتل السلطان عثمان الثاني، فقام بطرد الجنود الإنكشاريين من الولاية، وامتنع عن إرسال المال الميري إلى خزينة الدولة، وأعلن استقلاله مستعيناً بالمقاتلين (السكبان) الذين جمعهم (١٦٢٢م)[١٨٥]. ولكن يبدو أنه اقتنع بأنه مهما جمع من قوات لن يتمكن من الصمود أمام القوات التي سترسلها الدولة، إن عاجلاً أو آجلاً، لقمع حركته. فعاد إلى حظيرة الدولة، ونال رضا الدولة، واستمر في ولايته، ربما حتى وفاته (١٦٢٥م). ولم تنه وفاته نفوذ أسرته في المنطقة. فقد برز ابناه علي وعساف، وتمكنوا من إخضاع عشائر عربية كثيرة في المنطقة، وسيطروا على مناطق مختلفة من طرابلس، ولم ينقادوا للحكام، وتحدّوا الدولة، وأصروا على عدم دفع المال الميري المستحق عليهم. وتزامن قيام أبناء يوسف سيفا بنشاطاتهم ضدّ توجهات الدولة في عهد السلطان مراد الرابع، حيث استعادت الدولة العثمانية جزءاً من انتعاشها العسكري. ولم يكن السلطان الشاب مراد الرابع ليقبل ببقاء مثل هذه الجيوب هنا وهناك في داخل الدولة. وفي الوقت الذي كان يعدّ العدة لاستعادة بغداد من الحكم الصفوي، قرر وضع حدّ لتصرفات أبناء يوسف سيفا، فعين شاهين باشا والياً على طرابلس، وكلفه بالتنكيل بأبناء يوسف.

عندما وصل شاهين باشا إلى طرابلس، سعى إلى استمالة أبناء يوسف، فأرسل إليهم دفتردار طرابلس محمد أفندي يدعوهم إلى الانقياد للدولة طوعاً. إلا أنهم لم يكونوا واثقين من نوايا الوالي. وكان الولاة والحكام يجارونهم عند التعامل معهم، لهذا أصابهم الغرور. لبى الأمير عساف دعوة الوالي، وتوجه إلى طرابلس، وأخذ معه ستمئة من مقاتليه. استقبله الباشا العثماني بحفاوة بالغة، وأنزله في خيمته، وأجلسه إلى جانبه، إلا أن الأمير تمادى في غروره. طالبه الباشا بما ترتب عليه من المال الميري، إلا أنه ادّعى بأنه سلمه بالكامل إلى الدفتردار. وعندما طلب منه السندات التي تثبت دفعه المال المذكور، أراد الخروج لجلبها، إلا أن الباشا

---

(١٨٥) انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٨، ص ٢٣٨-٢٣٩، و Danişmend, Ibid., vol. 3, p. 316.

منعه من ذلك، وطلب منه إرسال أحد رجاله لذلك. وحاول عسّاف رمي نفسه خارج الخيمة، غير أن الباشا مسكه من ذراعه وبطحه أرضاً، وتدخل الحرس وأوثقوه. وحاول رجاله إنقاذه، إلا أن حاشية الباشا أغاروا عليهم وقضوا عليهم. ثم أرسل الباشا رجاله للقبض على الأمير علي، ولكنه ما أن علم بمصير أخيه حتى هرب إلى الجبال واختبأ فيها. ثم قام الباشا بتصفية جميع اتباع أبناء سيفا في طرابلس وخارجها، بعد أن أعدم عساف وعلقه على باب القلعة (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م)[186].

فضلاً عن زعامة ابن سيفا، شهدت طرابلس زعامة أخرى، أصبح لها شأن في تاريخها أيضاً، هي زعامة آل سرحان. كان أبناء سرحان يقيمون في الجبال الشاهقة بنواحي طرابلس الشام. وكانوا أصحاب قبائل وعشائر، يتمذهبون بالمذهب الشيعي. وكانوا متحالفين مع المعنيين، الذين كانوا يتحكمون بمقاطعات صيدا وبيروت. وفي مطلع القرن الثاني عشر/ أواخر القرن السابع عشر، أصبح لأبناء سرحان من القوة ما مكّنهم من تحدي الدولة، بخاصة بعد أن اجتمعت حولهم عشائر كثيرة، وأصبح بمقدورهم تجهيز ألف مقاتل مسلح بالبنادق متى ما شاؤوا. وكانوا في هذه الفترة تحت زعامة حسين بن سرحان، الذي قام بالسيطرة على الكثير من المقاطعات، وجمع حاصلاتها. ويبدو من مجريات الأحداث، أن الدولة منحت لهم هذه المقاطعات بالالتزام، إلا أنهم امتنعوا عن أداء المال الميري. ولم يكتفوا بهذا، بل أدخلوا حكام المقاطعات الأخرى في طرابلس تحت تصرفهم، وهي: جبيل، والبترون، وكورا، وزاوية، وعكار، وحصن الأكراد، والهرمل، وضنية. وكانت موارد هذه المقاطعات تبلغ مئة ألف آقجة.

ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تدرك ما توصل إليه أبناء سرحان من قوة ونفوذ في المنطقة، فلا يمكن التنكيل بهم إلا إذا عهدت بإيالة طرابلس إلى وال حازم، يتمكن من التعامل مع أبناء سرحان بحكمة وتعقل، فعهدت بالإيالة إلى الوزير الأعظم علي باشا (١١٠٣هـ، ١٦٩١م). وعندما وصل الوالي الجديد إلى طرابلس، انسحب أبناء سرحان إلى الجبال. وكان علي باشا عارفاً بالتحالف الموجود بين آل سرحان والمعنيين، فسعى في بداية الأمر إلى تأليب الواحد ضدّ الآخر، ونجح في ذلك. ويبدو أن المعنيين أدركوا خطورة الأمر إذا ما استمروا في هذا التحالف، بخاصة بعد أن هددهم علي باشا، فنفوا أن يكون بينهم وبين آل سرحان تحالف، بل أرسلوا إلى علي باشا يدّعون بأن هناك عداء بينهم وبين أبناء سرحان، وطلبوا فصل

(١٨٦) نعيما، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٦.

دعواهم بالسيف. ثم جهز علي باشا القوات العثمانية، وأغار على الجبال التي يتحصن فيها أبناء سرحان، وتمكن من القضاء عليهم، وقتل حسين بن سرحان وأبناء عمه حسن وعيسى ورؤساءهم، وأعاد النفوذ العثماني إلى مختلف أرجاء طرابلس[١٨٧].

يبدو أن النجاح الذي حققه ولاة طرابلس الشام في استتباب الأمن والنظام في أرجاء الإيالة المختلفة جعل الدولة تنيط بهم توفير الأمن لقافلة الحج، وحمايتها من غارات البدو. فقد تولى بعضهم إمارة الحج، بخاصة بعد أن ازدادت تجاوزات البدو على قافلة الحج في بلاد الشام، فطبقاً لما ذكره المؤرخ راشد، فإن الحجاج تعرضوا في سنتي (١١١١هـ، ١٧٠٠ ـ١٧٠١م)، إلى الإغارة من قبل أشقياء البدو، وتكبدوا خسائر فادحة. لهذا وجهت الدولة بإمارة الحج إلى أرسلان محمد باشا والي طرابلس الشام، وذلك «لما عرف عنه من شجاعة»، وأبقيت طرابلس الشام في عهدته أيضاً، لتغطية نفقات الحج (١٧٠١هـ)[١٨٨]. فضلاً عن هذا، فإن قيادة قوات الجردة المرافقة لقافلة الحج كانت تعهد بها أحياناً إلى ولاة طرابلس الشام أيضاً[١٨٩].

٣ ـ النشاط التجاري لطرابلس

على الرغم مما كان يقوم به البدو من اضطرابات في الإيالة بين حين وآخر، تميزت طرابلس بنشاطها التجاري على مرّ التاريخ. وذلك لإشغالها موقعاً متميزاً بين موانئ البحر المتوسط. وقد بنى السلطان المملوكي قلاوون قلعة فيها لحمايتها من الهجمات التي قد تتعرض لها. وبعد إنتقال المنطقة إلى الحكم العثماني، سعى العثمانيون إلى إبقاء طرابلس محافظة على نشاطها السابق، بل وتوسيع هذا النشاط وتطويره، فزاد حجم العمل في ميناء طرابلس، وتوسع ليستوعب حوالى ألف سفينة. كما قام السلطان سليمان القانوني بتعمير قلعتها في سنة ١٥٢١م.

واشتهرت طرابلس بتجارة الحرير في القرن السابع عشر مثل باقي موانئ البحر المتوسط، كما اشتهرت بتصدير القطن إلى جانب الحرير أيضاً. وأقام فيها الكثير من الأجانب غير المسلمين، بخاصة الفرنسيون والإنكليز. وكان معظمهم يمارسون التجارة، ويمتلكون مراكز تجارية لهم في المدينة. كما أقيمت في طرابلس مؤسسات دينية، واجتماعية، واقتصادية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى أن تزدهر طرابلس في العهد العثماني ازدهاراً كبيراً. ومن الممكن ملاحظة ذلك من

(١٨٧) انظر: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ١٩٤ ـ ١٩٥؛ مؤلف مجهول، **آنونيم عثمانلي تاريخي**، ص ١٠٥ب، و Cengiz Orhunlu, «Trablus,» in: *Islam Ansiklopedisi*, vol. 12/1, p. 454.

(١٨٨) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٢٣.

(١٨٩) انظر مثلاً: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 44.

خلال دفاتر التحرير المتعلقة بها، والتي أعدت في أوقات مختلفة[١٩٠].

فضلاً عن طرابلس، فقد اشتهرت حمص بصناعة الصابون حتى أن الحكومة العثمانية ـ كما سنذكر ـ كانت تشترط على ملتزمي اللواء تزويد المخازن السلطانية بكمية مقطوعة من الصابون سنوياً.

٤ ـ سيطرة محمد علي باشا على طرابلس

وتعرضت إيالة طرابلس الشام ـ شأنها شأن الإيالات الشامية ـ إلى الغزو الذي قامت به قوات محمد علي باشا على بلاد الشام. وبعد سقوط دمشق على يد إبراهيم باشا (١٥ حزيران/ يونيو ١٨٣٢م) صدرت الأوامر إلى والي طرابلس الشام محمد باشا الحلبي للتصدي لقوات محمد علي. فقام الوالي بتجهيز قواته، وتولى قيادتها بنفسه، ودخل في أول حرب شاملة مع قوات إبراهيم باشا قرب حمص، إلا أنه تعرض إلى هزيمة منكرة أمامها، وذلك في (٩ صفر ١٢٤٨هـ، ٨ تموز/ يوليو ١٨٣٢م) أو بعده بيوم. وإثر ذلك دخلت قوات محمد علي إلى طرابلس الشام، وسيطرت عليها[١٩١].

٥ ـ التنظيم الإداري لإيالة طرابلس الشام

نظم العثمانيون طرابلس بعد سيطرتهم على بلاد الشام، لواء تابعاً لولاية العرب/ الشام، وذلك في بداية تشكيل الولاية. وكانت طرابلس، باعتبارها ميناءً بحرياً مهماً، تدر موارد مالية كبيرة. يتم بهذه الموارد تغطية نفقات الإنكشارية في إيالة الشام، ونفقات قافلة الحج. وبعد إقامة إيالة حلب (١٥٤٩م)، خصص قسم من هذه الموارد لخزينة حلب. ويبدو أن مشاركة إيالة حلب في الانتفاع من هذه الموارد أصبحت تؤثر تأثيراً سلبياً على حصة إيالة الشام، فكتب بكلربكي الشام إلى الديوان السلطاني يعلمه أن ما يتم الحصول عليه من طرابلس لم يعد يغطي نفقات الإيالة. ففي حكم سلطاني صادر في (٦ شعبان ٩٧٥هـ، ٥ شباط/ فبراير ١٥٦٨م)، ورد أن الوزير بكلربكي الشام أبلغ الديوان السلطاني أن مقاطعات طرابلس وحمص كان يتم تحصيل مواردها مجتمعة، وبعد فصلهما حصل نقص في المال الميري. لهذا صدر الأمر بأن يتم تحصيل موارد ميناء طرابلس والمقاطعات التابعة لها من قبل دفتردار حلب، ويقوم دفتردار الشام بتحصيل موارد المقاطعات الأخرى، التي كان نظار الشام يقومون بتحصيلها في السابق. إلا أن ما يتم الحصول عليه من الأموال من قبل إيالة الشام لا يغطي مرتبات

---

(١٩٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 3820.
وفي ما يتعلق بدفاتر التحرير المتعلقة بـ «طرابلس الشام»، انظر: Orhunlu, «Trablus,» vol. 12/1, p. 453.

(١٩١) Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 4, p. 118

الانكشارية، ومحافظي القلعة، ونفقات الحج. لهذا طلب البكلر بكي مساهمة خزينة حلب بذلك. فصدر الأمر السلطاني بأن يتم تحصيل موارد ميناء طرابلس ومقاطعة حرير التابعة للواء طرابلس من قبل دفتردار حلب، أما ما عدا ذلك من مقاطعات اللاذقية، وصفد، وحمص، التابعة للواء طرابلس، فيتم تحصيلها من قبل دفتردار الشام(١٩٢).

استمرت طرابلس الشام لواء تابعاً لولاية الشام إلى أن اتخذت مركزاً لإيالة جديدة حملت اسمها، أي «إيالة طرابلس الشام». وتزامن تشكيل الإيالة مع استمرار العمل بـ «الدفتر ٢٦٢»، الذي دونت فيه التعيينات المتعلقة بالسنوات (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٨م). وبعد إقامة الإيالة الجديدة، لم يخصص لها موضع مستقل في الدفتر، سوى حيز صغير في نهاية الحقل المخصص لولاية الشام. ويبدو أن مسجل الدفتر أخطأ عند إضافة اسم الإيالة الجديدة، فكتبه بشكل «لواء طرابلس الشام»، لهذا تكرر لواء طرابلس مرتين في الدفتر، كما أضيف اسم لواء حماة بعد اسم طرابلس مباشرة. أما ما يتعلق بالألوية التي دخلت ضمن تشكيلة إيالة طرابلس، فقد وضعت فوق كل واحدة منها عبارة «ألحق بطرابلس» أو «تابع لطرابلس»، كما سجلت على لواء طرابلس عبارة «إيالة مستقلة». وآخر أمر للتعيين ورد في لواء طرابلس ضمن تشكيلة ولاية الشام، في (٢٩ رجب سنة ٩٨٤هـ، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٧٦م)، أما عند الإضافة الجديدة في نهاية حقل ولاية الشام، فقد سجلت على (لواء طرابلس الشام) عبارة «أصبحت ولاية مستقلة»، وقد دوّن فيها أمر تعيين واحد تاريخه، (٢٢ جمادى الآخرة سنة ٩٩١هـ، ١٣ تموز/ يوليو ١٥٨٣م). غير أن الدفتر أغفل تدوين أسماء الولاة الذين تولوا الإيالة منذ تأسيسها ولغاية هذا التاريخ، كما لم يذكر الدفتر تاريخ إقامة الإيالة أي (١٥٧٩م)(١٩٣).

٦ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة طرابلس الشام

تشكلت إيالة طرابلس الشام في بداية تأسيسها من أربعة ألوية هي:

أ ـ لواء طرابلس الشام.

ب ـ لواء جبلة.

ج ـ لواء حمص.

د ـ لواء حماة.

وقد أورد «الدفتر ٢٦٢» التعيينات التي جرت في إيالة طرابلس الشام، والألوية

---

(١٩٢) انظر: الحكمان ٨٠٨ ـ ٨٠٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 285.

(١٩٣) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 66-72.

التابعة لها. وورد فيه أن الإيالة عهد بها في (٢٢ جمادى الآخرة سنة ٩٩١هـ، ١٣ تموز/ يوليو ١٥٨٣م) إلى جعفر باشا بكلربكي الجزائر السابق. أما متولو الألوية التابعة لها ـ فكما يستدل من أسمائهم ـ فكانوا كلهم أمراء عثمانيين، وليسوا من الزعماء المحليين(١٩٤). وعلى الرغم من أن «الدفتر ٢٦٢» لم يذكر لولاية طرابلس الشام أكثر من أربعة ألوية، إلا أننا نعرف أن لواء سلمية كان داخلاً ضمن تشكيلات الولاية في هذه الفترة بالذات. إذ فكّ ارتباطه من إيالة حلب، وألحق بإيالة طرابلس الشام، في بداية تأسيسها(١٩٥).

وذكر عين علي أفندي الذي كتب رسالته في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) أن إيالة طرابلس الشام كانت من الإيالات التي تدار بالخاص، إذ يتوافر فيها التيمارات والزعامات. وطبقاً لما ذكره فإن الإيالة احتفظت بألويتها الخمسة، أي مع لواء سلمية، من دون أن يجري فيها أي تغيير(١٩٦).

وشهدت إيالة طرابلس الشام أول تغيير في تقسيماتها الإدارية، وذلك بعد فترة وجيزة من إعداد عين علي أفندي رسالته، إذ انفصل عنها لواء سلمية، وأعيد إلى إيالة حلب مرة ثانية. وطبقاً لمعطيات «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥» اللذين يعودان إلى المرحلة (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م) كانت إيالة طرابلس الشام تتكون على النحو الآتي:

ـ لواء طرابلس الشام، وهو مركز الإيالة.

ـ لواء حماة.

ـ لواء حمص.

ـ لواء جبلة.

ومما ورد في أوامر التعيينات الواردة في «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥»:

ـ أن إيالة طرابلس الشام تغير أسلوب إدارتها في هذه الفترة من خاص إلى التزام. إذ ورد في الأمر الصادر في (٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٠٥١هـ، ٣٠ أيلول/

(١٩٤) عن أسماء الأمراء في ألوية طرابلس الشام، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧٢.

(١٩٥) انظر الحكم ٢٩٣ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 38, p. 146, and الحكم ٢٤٣ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 40, p. 110. انظر أيضاً: Cakar, *XVI. Yüzyilda Haleb Sancagi (1516-1566)*, p. 33.

(١٩٦) انظر: رسالة عين علي أفندي، ص ٣٠ و٣٥.

سبتمبر١٦٤١م) أن مقاطعات طرابلس الشام استمرت في عهدة محمد بك أمير سنجق حماة، واشترط عليه دفع ٣٠٠ ألف قرش، أي تم تثبيت هذا المبلغ بدلاً لالتزامها.

ـ اتبع نظام الالتزام في لواء حماة أيضاً، إذ اشترط على بلغار أحمد الذي عهد إليه باللواء في (٢٠ ربيع الآخر سنة ١٠٤٢هـ، ٤ تشرين الثاني ١٦٣٢م) أن يدفع مقطوع اللواء البالغ ثلاثون ألف قرش سنوياً. غير أن نظام الالتزام لم يستمر فيه إلى النهاية. لكن الذي يؤسف له أن الدفترين لا يشيران أحياناً إلى أسلوب الإدارة في اللواء. وفي (١٥ شعبان سنة ١٠٥٠هـ، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٤٠م) عهد به بطريقة الآربالق إلى والي قارص السابق. ومما تجدر الإشارة إليه، أنه وردت على لواء حماة عبارة «تابع لحضرة شيخ الإسلام»، وهذا يعني أن واردات اللواء كانت مخصصة كآربالق لشيخ الإسلام. غير أن الدفترين لا يشيران إلى تاريخ منحه إلى شيخ الإسلام، كما لا نعرف المدة التي تصرف فيها شيخ الإسلام بوارداته.

ـ كان لواء حمص خاضعاً هو الآخر لنظام الالتزام، غير أن طريقة دفع الالتزامات المالية فيه كانت تختلف عن الألوية الأخرى الخاضعة للنظام نفسه. إذ كان يفرض على أمراء سنجق حمص الملتزمين دفع بدل الالتزام بالصابون بدلاً من الأموال النقدية. فعندما عهد باللواء إلى حاجي محمد دفتردار طرابلس السابق، في (٢١ جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٦٣٢م) اشترط عليه إرسال ٣٣٠ قنطار رومي (أي ١٤٦٥٢ أوقية) صابون سنوياً إلى المخازن السلطانية العامرة، والقيام بحفظ وحراسة الحجاج من حمص حتى المنزل المعروف بـ«حسنة». واستمر تقليد اللواء بالشروط نفسها إلى (٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٠٤٧هـ، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٣٧م)، حيث عهد به إلى حسن باشا المتصرف على لواء المعرة بطريقة الآربالق. غير أن تقليد اللواء بطريقة الآربالق ينبغي ألا يفسر بأنه تم على أساس ترك الالتزام، بل تم الجمع بين الأسلوبين، إذ نجد أن اللواء عهد به في (١٠ ذي الحجة سنة ١٠٤٨هـ، ١٤ نيسان/ أبريل ١٦٣٩م) إلى محمد باشا بطريقة الآربالق بالتزامه القديم، أي تزويد المخازن السلطانية العامرة بالصابون. وبعد وفاته، عهد به إلى محمد باشا بكلربكي طرابلس الشام «ضميمة»، أي ملحقاً بإدارته، وذلك في (١٥ ذي القعدة سنة ١٠٤٩هـ، ٨ آذار/ مارس ١٦٤٠م).

ـ أما لواء جبلة فيستدل من أوامر التعيينات الجارية فيه أنه كان يعهد به في بداية تنظيم الدفترين إلى الأمراء العثمانيين، من دون أن يكون لهم أي تميز في إدارته. واستمر بهذا الوضع إلى (١٠ ذي الحجة سنة ١٠٤٨هـ، ١٤ نيسان/ أبريل ١٦٣٩م)، حيث عهد إلى يدي قله لي محمد باشا بطريقة الآربالق، بالتزامه القديم. وبعد وفاته، عهد به في (١٥ ذي القعدة سنة ١٠٤٩هـ، ٨ آذار/ مارس ١٦٤٠م) ضميمة إلى محمد

باشا بكلربكي طرابلس الشام، وهذا يعني أن محمد باشا عهد إليه بهذا اللواء إلى جانب لواء حمص، وربما بشروط الالتزام نفسها[١٩٧].

ويبدو أن إيالة طرابلس الشام لم تشهد منذ تشكلها ولغاية القرن السابع عشر تغييراً كبيراً في تقسيماتها الإدارية، إذا ما قورنت بإيالة الشام أو حلب. أما في القرن الثامن عشر، فقد انفصل عنها لواء جبلة، وارتبط بإيالة حلب، كما إن لواء سلمية اندمج إدارياً مع لواء دير رحبة ليدارا معاً من قبل زعامة محلية، فأصبح التشكيل الإداري لإيالة طرابلس الشام على النحو الآتي:

ـ لواء طرابلس الشام/ وهو مركز الإيالة.

ـ لواء حماة.

ـ لواء حمص.

ـ لواء سلمية مع دير رحبة.

واستمرت إيالة طرابلس الشام تدار بطريقة الالتزام في القرن الثامن عشر أيضاً، إذ نعرف أن الإيالة وجهت في (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٣٨م) إلى صولاق محمد باشا، بطريقة الالتزام[١٩٨]. وبقي هذا النظام متبعاً فيها فيما بعد. وكان لواء حمص، طبقاً لما ورد في الدفتر العائد إلى سنة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م مقاطعة ميرية (ميري مقاطعه)، غير أنه دوّن في الدفاتر العائدة إلى سنة ١٧٣٥ ـ ١٧٣٦م مالكانة، أي تمّ منحه بطريقة الالتزام مدى العمر. واتخذ لواء حماة وضع حمص نفسه، في هذا الدفتر[١٩٩].

وتورد الدفاتر العائدة إلى سنوات ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م أوامر التعيينات المتعلقة بإيالة طرابلس الشام، ومما يستدل من أوامر التعيينات هذه:

ـ أن قسماً من ولاة طرابلس الشام كانوا يتولون أيضاً إمارة الحج الشامية، مثل أرسلان باشا الذي عهد إليه بالإيالة وإمارة الحج، في (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٧٠١م)[٢٠٠].

ـ وأن قسماً آخر منهم كان يشترط عليهم عند تقليدهم الإيالة قيادة قوات

---

(١٩٧) في ما يتعلق بالأوامر الجارية في إيالة طرابلس الشام في سنوات ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م - و١٠٥١هـ/ ١٦٤٢م، انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 66-67, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 50.

(١٩٨) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 14.

(١٩٩) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 59.

(٢٠٠) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 24 and 26.

الجردة، مثل إسماعيل باشا (٣ جمادى الأولى سنة ١١٣٦هـ، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٤م)[٢٠١]، وإبراهيم باشا (١٧ جمادى الأولى سنة ١١٣٩ و٢٣ جمادى الأولى سنة ١١٤١هـ، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٧٢٨م).

ـ وجهت الإيالة لبعض الولاة بطريقة المالكانة، مثل إسماعيل باشا (٣ جمادى الأولى سنة ١١٣٦هـ، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٤م)[٢٠٢].

ـ عهد بالإيالة لبعض الولاة بطريقة الالتزام، مثل أحمد باشا (١٧٣٩م) ومصطفى باشا (١٧٣٩ ـ ١٧٤٠م)[٢٠٣].

ـ لم ترد في الدفاتر أوامر متعلقة بلواءي حماة وحمص، الأمر الذي يدل على تغيير طريقة إدارتهما من سنجق تقليدي إلى سنجق يدار بطريقة الالتزام، فتم التعيين فيهما من قبل ولاة طرابلس، إذ عينّ فيهما متسلمون بدلاً من أمراء سناجق، وهذا يعني أن الولاة هم الذين التزموا هذين اللواءين. ولهذا لم تدوّن أسماء المتصرفين بهما في دفاتر التعيينات باعتبار أن التعيينات فيهما لم تكن تتم من قبل الإدارة المركزية في إستانبول.

ـ عند دمج سلمية ودير رحبة إدارياً، عهد بإدارتهما إلى زعماء أُسر محلية، مثل طاهر عبد العزيز (٢٢ تموز/ يوليو ١٧٠٢)[٢٠٤]، وحمد العباس الذي كان يتزعم العشائر التركمانية في المنطقة، الذي تولى اللواء قبل سنة (١١٣٥هـ، ١٧١٩م). وآخر أمر تجديد له، صدر في (٢١ ربيع الثاني سنة ١١٣٩هـ، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٧٢٦م). وقد أشادت الدولة بجهوده في «نقل المؤن والذخائر لجند الإسلام والمحافظة عليها»[٢٠٥]. ومن الزعماء المحليين الذين تولوا لواء سلمية ودير رحبة شيخ أفندي وابنه كنج محمد (قبل سنة ١٧٣٦، وبعد سنة ١٧٣٧، على التوالي)[٢٠٦].

واحتفظت إيالة طرابلس الشام بألويتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقبيل دخول منطقة بلاد الشام تحت سيطرة محمد علي باشا (١٨٣٢م)، كانت الإيالة تحتفظ بكل الألوية التي كانت تتبعها في القرن الثامن عشر. وطبقاً لما أوردته الدفاتر عن التقسيمات الإدارية للإيالة في سنة ١٨٣١، أي قبيل حملة إبراهيم باشا، نجد أن

---

(٢٠١) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 44.

(٢٠٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٠٣) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 14.

(٢٠٤) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 27.

(٢٠٥) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 45.

(٢٠٦) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 15.

لواء جبلة كان يأخذ موقعه ضمن هذه التقسيمات، التي كانت على النحو الآتي:

ـ لواء طرابلس الشام.

ـ لواء حماة.

ـ لواء حمص.

ـ لواء جبلية (جبلة).

ـ لواء سلمية[٢٠٧].

خامساً: إيالة الرقة

١ ـ ملامح تاريخ الإيالة في العهد العثماني

تقع هذه الإيالة[٢٠٨] في الجزء الشمالي الشرقي من بلاد الشام، أي في أعالي نهر الفرات بمنطقة الجزيرة الفراتية، وتمتد في الشمال لتضم مدينة الرها (أورفا). وأقيمت في سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م). وقبل تشكيلها كانت أراضيها تتقاسمها ولايات ديار بكر، والعرب، وحلب. وتتميز هذه الإيالة بأنها تتحكم بالقسم الشمالي من الطريق المائي عبر نهر الفرات الذي يمتد من بيره جك، وينتهي في مدينة البصرة، فالخليج، وتنتشر على أراضيها عشائر بدوية متنقلة.

برزت أهمية هذه المنطقة بعد فتح بغداد وانفتاح العثمانيين نحو الخليج، أي بعد خضوع البصرة خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية، وحاجة الدولة العثمانية إلى تعزيز قواتها تجاه الوجود البرتغالي المتنامي في منطقة الخليج. فكان لا بد من إقامة مركز بحري وترسانة حربية في البصرة. لهذا كان لا بد من توفير الخشب اللازم لصناعة السفن، وذلك من بيره جك، وإيصالها عبر نهر الفرات إلى البصرة، وكذلك نقل المعدات الحربية إلى إيالة بغداد والبصرة، عبر الطريق نفسه. وكان هذا الطريق محفوفاً بالمخاطر لانتشار العشائر البدوية فيه. لهذا كان لا بد من التعامل بحكمة وتعقل مع هذه العشائر لكسبها إلى جانب الدولة. ورأت الدولة العثمانية أن خير ما تقوم به معها، توظيفها للقيام ببعض الخدمات لها، ومنها الخدمات اللوجستية للجيش العثماني، ونقل المواد والمعدات المختلفة للدولة، وإيصالها إلى إيالتي بغداد والبصرة. وفضلاً عن هذا، لم تنس الدولة زعماء هذه العشائر، ورأت في قسم منهم أنهم خير من يديرون مناطق

(٢٠٧) حول الدفاتر التي أوردت أسماء هذه الألوية، انظر: Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» p. 624.

(٢٠٨) في ما يتعلق بتاريخ منطقة الرقة قبل تحويلها إلى إيالة، انظر: محور «إيالة الشام» في هذا الفصل.

إيالة الرقة، ويحافظون على الأمن فيها، فأعطتهم بالفعل دوراً في نظامها الإداري. وقد برزت في هذا الصدد بين العشائر عشائر أبو ريشة، وبني طربوش، وبني موالي، وهي تنحدر من عشيرة الفضل العربية، وقد لعبت أسرة أبو ريشه، على وجه الخصوص، دوراً كبيراً في تاريخ المنطقة، وطبعت بصماتها عليها لسنوات طويلة.

وبعد إقامة إيالة الرقة، عهد بالقسم الأكبر من ألويتها إلى عائلة أبو ريشة بطريقة الأوجاقلق، وهي: دير رحبة، وخابور، وجماسة، ولواء بني ربيعة[٢٠٩]. إذ أقرت الدولة العثمانية ما لهذه العائلة من قوة ونفوذ، في المنطقة الممتدة من عانة الواقعة على الفرات في القسم الغربي من العراق حتى أعالي الفرات. فكانت تستعين بها في نقل المعدات من بيره جك إلى البصرة عن طريق نهر الفرات، أو على الجمال المستأجرة منها، فضلاً عن تأمين الأمن والنظام، وحماية التجار وأموالهم في المنطقة. وقد ضمّنت الحكومة العثمانية أوامر تعيين أمراء السناجق من أسرة أبو ريشة، شرط حماية التجار وأموالهم وأبناء السبيل المسافرين بالسفن، من بيره جك ودير رحبة إلى إيالة بغداد والبصرة.

والمعروف أن منطقة إيالة الرقة تتميز بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن القسم الأعظم من هذه الأراضي لم يستغل لقلة السكان المستقرين فيها، بل كانت ترتادها عشائر بدوية من العرب والتركمان. وقد سعت الحكومة العثمانية إلى توطين العشائر المختلفة فيها. فاعتباراً من مطلع القرن الثامن عشر، تورد الوثائق أسماء عشائر وجماعات مختلفة صدرت أوامر حكومية تقضي بنقلهم أو نفيهم إلى منطقة الرقة، وذلك «لشقاواتهم». وهذا التعبير كان يستخدم للدلالة على ما يقوم به «قطاع الطرق»، أو «مثيرو الفتنة والاضطرابات»، ضدّ الدولة. وعلى الرغم من النقل الفعلي لقسم من هذه العشائر إلى مناطقهم الجديدة في الرقة، واستقرارهم فيها، إلا أن قسماً آخر منهم تركوا المنطقة باحثين عن أماكن أخرى جديدة. وكانت الحكومة تحاول جاهدة إبقاءهم في منطقة الرقة، وإعادة الذين غادروها إليها مرة أخرى.

وفضلاً عن هذا، كانت الدولة تسعى إلى إسكان العشائر فيها، لجعلها سداً حاجزاً تجاه غارات العشائر البدوية الأخرى، فبدأت بإرسال العشائر والجماعات إلى منطقة الرقة اعتباراً من سنة ١٦٩١م. ويستدل من أسماء هذه العشائر أن معظمها كانت عشائر تركمانية مختلفة[٢١٠].

---

(٢٠٩) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 73-74.

(٢١٠) للاستزادة عن سياسة الدولة العثمانية في إسكان العشائر في منطقة الرقة وأسماء العشائر التي نقلت إليها، انظر: Yusuf Halaçoglu, *XVIII. Yüzyilda Osmanli Imparatorlugu'nun Iskan Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (Ankara: TTK, 1997), pp. 86 and 136-138.

وينبغي ألا يستدل من كل ذلك أن منطقة الرقة أصبحت منفى للعشائر والجماعات التي تثير الاضطرابات، بل كانت الدولة تسعى إلى إسكان أي عشيرة متنقلة، وذلك لتتمكن من إدخالها تحت دائرة السيطرة من جهة، وإعمار المنطقة، وعدم ترك الأراضي غير مزروعة من جهة أخرى. لهذا نجد أن الحكومة كانت تفرض على البكلربكيين (الولاة) الذين يعينون في إيالة الرقة العمل على إسكان العشائر، على الرغم من اعتراض هذه العشائر على الاستقرار. فقد ورد في أمر توجيه إيالة الرقة إلى الوزير أحمد باشا في (١٧ محرّم ١١٤١هـ، ٢٣ آب/ أغسطس ١٧٢٨م) أنه اشترط عليه أن يقوم بإعادة من هرب من أهالي الرقة إلى أماكنهم السابقة، وإيوائهم، وإسكانهم، وتنظيم أمورهم(٢١١). كما ورد في إحدى الوثائق أن أكثر من ١٧٠ خانة (عائلة) من الجماعات التي تمّ إسكانها في الرقة تركت أماكنها، وذهبت إلى طرف حمد العباس، لهذا تمّ توظيف البكلربكي بمهمة إعادة إسكان هؤلاء، وعدم التجاوز على قرار إسكانهم، وذلك اعتباراً من سنة (١١٤١هـ، ١٧٢٨م)(٢١٢). والمعروف أن حمد العباس كان أحد الزعماء التركمان في المنطقة، وتولى إمارة سنجق في الإيالة ـ كما سنرى.

ولم يرد في المصادر العثمانية التي استعنت بها ما يشير إلى حدوث ما يستحق تدوينه من أحداث تتعلق بإيالة الرقة غير الاضطرابات أو «الشقاوات» التي تقوم بها العشائر البدوية العربية والتركمانية، التي استمرّت حتى أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. وأبرز هذه العشائر أو بالأحرى الجماعات جماعة ميللو تيمور، وقد تمكنت القوات العثمانية التنكيل باتباعه، إلا أنها لم تتمكن من إلقاء القبض عليه، وكان بقاؤه طليقاً يقلق الدولة العثمانية، إذ إنه كان يثير الاضطرابات في أرجاء الرقة (١٢٠٨هـ، ١٧٩٣م)(٢١٣). ويستدل مما ورد في تاريخ جودت أن تيمور كان يتزعم إسكان عشيرته «ميللو». إلا أن هذه العشيرة لجأت إلى العصيان(٢١٤)، وربما كانت غير راغبة في الإسكان في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من هذا، فقد كانت الدولة تراعي ظروف المنطقة، لهذا كانت تعهد بالإيالة إلى باشوات أقوياء معروفين بالشدة، والكفاءة الإدارية، والقدرة على التعامل مع العشائر، حتى إنها وجهت لبعضهم إمارة الحج الشامية. منهم على سبيل المثال علي

---

(٢١١) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 46.

(٢١٢) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 8458, p. 116, and Halaçoglu, Ibid., p. 86.

(٢١٣) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٦، ص ١١٧.

(٢١٤) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١١١.

باشا، الذي تولى إيالة الرقة، في سنة ١٧١٧هـ، بطريقة المالكانة[٢١٥]. ويبدو أنه تمكن من إشاعة نوع من الاستقرار في الإيالة، ونجح في التعامل مع العشائر. لهذا وجدته الدولة خير من يقود قافلة الحج، فعهدت بإمارة الحج إليه في سنة (١١٣٤هـ، ١٧٢٠ ـ ١٧٢١م) إلى جانب إيالة الشام، وأبقت في عهدته إيالة الرقة، واشترطت عليه «تأمين النظام العام في الحرمين الشريفين، وديار العرب، والحجاز»[٢١٦].

وتعرضت إيالة الرقة كما باقي إيالات الشام إلى حملة إبراهيم باشا، ودخلت تحت سيطرة محمد علي باشا، في سنة ١٨٣٢م.

٢ ـ التقسيمات الإدارية لإيالة الرقة

كانت منطقة الرقة ـ كما ذكرنا ـ تتقاسمها في بداية العهد العثماني ولايات ديار بكر، والعرب/الشام، وحلب، ولكن ليس بوسعنا تحديد هذه المنطقة أو تحديد ما ألحق بها من أراضي من هذه الولايات، كما إن بعض الألوية التي تشكلت منها إيالة الرقة كانت عرضة لتغيير ارتباطها بهذه الإيالة أو تلك. فدير رحبة طبقاً للقانوننامة المحفوظة في ولي الدين، العائدة إلى سنة (٩٢٨هـ، ١٥٢٢م) كان لواءً تابعاً لإيالة ديار بكر[٢١٧]. ثم ألحق بإيالة الشام، وذلك وفق «الدفتر ذي الرقم ٥٢٤٦»، العائد إلى سنة (٩٣٣هـ، ١٥٢٧م)[٢١٨]، ثم إلى إيالة حلب وفق ما جاء في «الدفتر ١٤٥٢»، العائد إلى سنة (٩٥٧هـ، ١٥٥٠م ـ ١٥٥١م)، كما ذكرنا في التقسيمات الإدارية في إيالة حلب. أما بيره جك، فكان تابعاً لولاية العرب/الشام، وذلك وفق «الوثيقة ذات الرقم ٩٧٧٢» التي أعدت في سنة ١٥١٧م، وكذلك وفق القانوننامة الواردة في مخطوطة ولي الدين المذكورة[٢١٩]. وكانت إيالة ديار بكر تضم الجزء الأكبر من الأراضي التي تكونت عليها إيالة الرقة فيما بعد. إذ نجد بين ألويتها:

- ـ لواء قابور (خابور).
- ـ لواء دير رهبة (رحبة).
- ـ لواء الرقة.

---

(٢١٥) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 16, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 22.

(٢١٦) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 39, and
راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٥، ص ٤١٢، وبخاصة وقائع سنة ١١٣٤هـ.

(٢١٧) انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥٠٧.

(٢١٨) انظر: Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi*, p. 129.

(٢١٩) انظر: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 3 (1991), p. 486.

وكانت هذه الألوية يديرها أمراء عثمانيون، وقد أورد «الدفتر ١٤٥٢» أسماء من تولوها[٢٢٠]. كما ألحق بإيالة ديار بكر لواءان آخران يقعان في منطقة أعالي الفرات، وهما لواء جماسة ولواء قبيلة بني ربيعة، وذلك وفق ما ورد في «دفتر الأحكام المالية ذي الرقم ٥٦٣»، الذي يغطي الفترة (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، فطبقاً لهذا الدفتر نجد ضمن ألوية ديار بكر:

ـ لواء قابور (خابور).

ـ لواء دير رحبة.

ـ لواء الرقة.

ـ لواء جماسة.

ـ لواء قبيلة بني ربيعة[٢٢١].

واستمرت المنطقة التي تشكلت عليها إيالة الرقة تابعة لإيالتي ديار بكر وحلب، وذلك عند تنظيم «الدفتر ٢٦٢»، أي في سنة (٩٨١هـ، ١٥٧٣م)، فبين ألوية إيالة حلب ورد:

ـ لواء بيره جك.

ـ لواء باليس.

وبين ألوية ديار بكر:

ـ لواء الرها (أورفا).

ـ لواء دير رحبة (ورد مع بغداد أيضاً في هذه الفترة، وربما ألحق فيها لفترة من الزمن)[٢٢٢].

ـ لواء الرقة.

ـ لواء قابور (خابور).

ـ لواء قبيلة بني ربيعة.

ـ لواء جماسة.

(٢٢٠) Sahin and Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551 Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» pp. 81-82.

(٢٢١) Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli-merasi ve Il Idaresi*, pp. 142-143.

(٢٢٢) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 135.

وبعد ١٣ سنة من بدء العمل بـ «الدفتر ٢٦٢»، أي في سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، تشكلت إيالة الرقة، وعيّن أول بكلربكي لها، وتم تخصيص حقل خاص لها في الدفتر نفسه[٢٢٣]. وورد في الدفتر أن الرقة أصبحت مستقلة، وعهد بها إلى محمد باشا بن إسكندر باشا المعزول عن إيالة شهرزول، في (١٧ ذي الحجة سنة ٩٩٤هـ، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٨٦م)، فيكون بذلك أول بكلربكي يتولاها.

واتخذ من مدينتي الرقة والرها (أورفا) مركزين للإيالة، إذ كان البكلربكي يقيم في كلتيهما بالتناوب. وطبق في الإيالة كما باقي إيالات بلاد الشام نظام الخاص، والزعامة، والتيمار. إلا أنها تحولت فيما بعد إلى نظام الالتزام والمالكانة، إذ نجد في أوامر التعيينات المتعلقة بالإيالة، في الربع الأول من القرن الثامن عشر، أن الإيالة كان يعهد بها بطريقة المالكانة[٢٢٤]. ففي سنة ١١٣٨هـ عُهد بالإيالة إلى عبد الله باشا بطريقة المالكانة، وحدد مبلغ المالكانة بـ ٣٠٠ كيسة آقجة، على أن يسدده بثلاثة أقساط متساوية في ثلاث سنوات متتابعة، وفي حال عجزه عن الإيفاء بهذا الشرط يعزل عنها[٢٢٥].

ضمت إيالة الرقة في بداية تشكيلها الألوية الآتية:

لواء الرقة.

لواء دير رهبة (رحبة).

لواء جماسة.

لواء قابور.

لواء الرها (أورفا).

لواء بني ربيعة (ورد اسمه ضمن إيالة ديار بكر بشكل «لواء قبيلة بني ربيعة»).

لواء رأس العين.

لواء عنة (عانة).

لواء تكريت.

---

(٢٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢-١٢٥.

(٢٢٤) انظر مثلاً: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 15.

(٢٢٥) انظر: جلبي زاده أفندي وإسماعيل عاصم أفندي، **تاريخ** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨٢)، ص ٣٠٤ـ ٣٠٥.

لواء بيره جك.

لواء باليس.

لواء عزير أعرابي = أعراب العزير.

والمعروف أن لواءي عنه (عانة) وتكريت كانا تابعين لإيالة بغداد قبل إلحاقهما بإيالة الرقة. وقد وردت إشارة في «الدفتر ٢٦٢» على حقل كل من اللواءين، تشير إلى ذلك. كما ورد في الدفتر أن ألوية دير رحبة، وجماسة، وقابور، والرها (أورفا)، قد تمّ تغيير وضعها الإداري إلى مقاطعات خاصة للبكلربكي، لهذا لم يتم تعيين أمراء سناجق فيها، الأمر الذي يدلّ على إدارة هذه الألوية، بطريقة الالتزام. وكان لواء «عزير أعرابي»، أي أعراب العزير ـ كما يبدو من إسمه ـ إمارة عشيرة، ولم يكن يدار كما الألوية التقليدية. وقد تمّ تشكيله لأول مرة، وكان تابعاً لديار بكر، لكن ليس بوصفه لواءً. إذ لم يرد اسم هذا اللواء ضمن التقسيمات الإدارية لديار بكر، قبل إلحاقه بالرقة[٢٢٦].

ويستشف من أسماء الألوية الداخلة ضمن إيالة الرقة ومواقعها، أن هذه الإيالة كانت تغطي مساحة واسعة من الناحية الجغرافية. وإذا كانت الغاية من تأسيس إيالة جديدة من اقتطاع أراضي من هنا وهناك وإلحاقها بها، تيسير المهام الإدارية والعسكرية للولايات، بتقريب المسافات الموجودة بين الألوية ومركز الإيالة، فإن ارتباط أماكن بعيدة كتكريت مثلاً يتعارض مع هذا التوجه. ولهذا لم يمرّ وقت طويل حتى قامت الدولة بفك ارتباط كل من تكريت وعنة (عانة) من إيالة الرقة. كما أجرت تغييرات أخرى في التقسيمات الإدارية للإيالة. وطبقاً للقائمة التي أوردها عين علي أفندي في رسالته التي دوّنها في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م)، فإن إيالة الرقة ضمت الألوية الآتية:

ـ لواء الرقة.

ـ لواء الرها (أورفا).

ـ لواء خابور.

ـ لواء جماسة.

ـ لواء بني ربيعة.

ـ لواء سروج.

ـ لواء دير رهبة (رحبة).

---

(٢٢٦) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 122-125.

وذكر عين علي أفندي أن سنجق الباشا، أي اللواء الذي يقيم فيه الوالي، هو الرقة، والرها (أورفا)، وهذا يعني أن والي الرقة كان يقيم في كلتا المدينتين بالتناوب[٢٢٧].

ولم يجر تغيير كبير على التقسيمات الإدارية لإيالة الرقة فيما بعد، سوى أن لواء بيره جك أعيد مرة أخرى إليها بعد أن تمّ ربطه بإيالة حلب. فـ «الدفتران ٢٦٦ و٦٠٩٥» اللذان دونت فيهما أوامر التعيينات المتعلقة بسنوات (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م) يوردان لإيالة الرقة الألوية الآتية:

- لواء دير رهبة (رحبة).
- لواء خابور.
- لواء جماسة.
- لواء بني ربيعة.
- لواء بيره جك.
- لواء سروج جق (كذا).

أما مركز الإيالة، فعلى الرغم من عدم ذكر الدفترين أي شي يتعلق به، فيمكننا القول أن لواء الرقة ـ الرها (أورفا) استمرّ سنجقاً للباشا، كما كان في السابق، ويؤيد هذا أن اسم «لواء الرها (أورفا)» لم يرد مطلقاً ضمن أي إيالة في الدفتر. كما إن الثنائية في مركز الإيالة استمرت فيما بعد.

والحقيقة أن المعلومات التي وردت في «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥» تحظى بأهمية كبيرة لدراسة الدور الذي اضطلعت به الزعامات المحلية في الألوية التابعة لإيالة الرقة. وطبقاً لهذه المعلومات فإن الدولة العثمانية تركت إدارة أربعة من ألوية إيالة الرقة الستة في عهدة أسرة (أبو ريشة) العربية. ولأهمية المعلومات الواردة هنا، أتوقف عندها لوضعها في متناول الباحثين الذين يتصدون لدراسة الزعامات المحلية ودورها في النظام الإداري العثماني:

أ ـ لواء دير رهبة (دير رحبة).

عند بدء تنظيم الدفترين، كان هذا اللواء في عهدة الأمير سيف بن أبو ريش (يرد الاسم بهذا الشكل في الدفترين، وكذلك في الوثائق العثمانية). وكان يديره

---

(٢٢٧) انظر رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 38.

بطريقة الأوجاقلق. واستمر الأمير سيف في إدارة اللواء إلى سنة (١٠٤٥هـ، ١٦٣٥م)، حيث عهد باللواء إلى أخيه طربوش بك. ولم يرد في الدفترين سبب هذا التغيير. أهو بسبب الوفاة أم العزل؟ والمهم أن الأمير طربوش استمر في إدارة اللواء، وصدر أمر استمراره فيه في (١٠ محرّم سنة ١٠٤٧هـ، ٤ حزيران/ يونيو ١٦٣٧م).

ب ـ لواء خابور

وكان يديره الأمير سيف بن أبو ريشة بطريقة الأوجاقلق أيضاً، وذلك عند تنظيم الدفترين، وفي (١٠ جمادى الآخرة ١٠٤٤هـ، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٤م) صدر الأمر بأن يعهد باللواء إلى الأمير عساف شيخ بني طيّ، وذلك بتوصية من الوزير محمد باشا. واشترط عليه أن يقوم بدفع المال المقطوع من حاصلات لواء خابور. ويبدو أنه أقصي عن اللواء، وربما بسبب عدم تسديده المال المقطوع، الذي التزم بدفعه للدولة، فعين محله علي فارس. غير أن هذا الأخير لم يتول اللواء، إلا أياماً معدودات، إذ أعادت الدولة الأمير السابق عساف إلى اللواء، وذلك في (١٠ رجب ١٠٤٥هـ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٥م)، وربما بسبب النفوذ الكبير الذي يتمتع به عساف في داخل عشيرته، وتسديده الأموال المترتبة على ذمته. واستمر عساف في إدارة اللواء حتى (٢٠ ربيع الثاني ١٠٤٦هـ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٦م)، حيث أعيد علي فارس، الذي استمر في تولي اللواء، هذه المرة لسنوات عدة. وقد ذكر «الدفتر ٢٦٦» أن الدولة جددت توليته على اللواء، وذلك في أوائل رجب سنة (١٠٥١هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٤١م). وهذا يعني أنه كان يواصل مهمته عند غلق الدفتر.

ج ـ لواء جاسة

كان هذا اللواء هو الآخر في عهدة الأمير سيف بن أبو ريشة، يديره بطريقة الأوجاقلق أيضاً، وذلك عند تنظيم الدفترين. ولا نعرف متى ترك هذا الأمير إدارة اللواء. وورد في «الدفتر ٢٦٦» أن الأمير طربوش، أبقي مجدداً في تولي اللواء، وذلك في (١٠ محرّم سنة ١٠٤٧هـ، ٤ حزيران/ يونيو ١٦٣٧م)، وهذا يعني أنه كان يتولى اللواء قبل هذا التاريخ. وفي أوائل (ربيع الآخر سنة ١٠٤٨هـ، آب ١٦٣٨م) صدر الأمر بالاستمرار في وظيفته.

د ـ لواء بني ربيعة

وكان هذا اللواء داخلاً ضمن الألوية التي عهد بها إلى الأمير سيف بن أبو ريشة، وذلك عند تنظيم الدفترين المذكورين. ويستدل من حكم سلطاني دوّن في

الدفتر أن اللواء عهد به قبل (ربيع الثاني سنة ١٠٤٠هـ، تشرين الثاني ١٦٣٠م) إلى علي بك. وهو ينتسب بلا شك إلى بني ربيعة، إذ إن هذا اللواء كان من سناجق إمارة العشيرة، يديره رئيس العشيرة. وصدر الحكم السلطاني في أواسط (ربيع الثاني سنة ١٠٤٠هـ، تشرين الثاني ١٦٣٠م)، وكُتب هذا الحكم على غرار الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة، إذ جاء على شكل رسالة موجهة إلى أمير هذا اللواء، وتضمن الشروط المفروضة عليه. وورد فيه أن اللواء عهد به إليه، على أن يحول دون إلحاق الأضرار بالتجار وأبناء السبيل، الذين يسافرون من بيره جك إلى دير رهبة (رحبة)، ومنه بالسفن إلى بغداد، ويتكفل باستعادة أموال الناس التي يتم الاستيلاء عليها من قبل قطاع الطرق، وإعادتها إلى أصحابها. ويستدل من أوامر التعيينات المتعلقة بلواء بني ربيعة أن علي بك (الأمير علي) احتفظ بوظيفته إلى ما بعد تاريخ (١٨ محرّم سنة ١٠٤٧هـ، ١٢ حزيران/ يونيو ١٦٣٧م). وفي هذا التاريخ صدر آخر أمر باستمراره في تولي اللواء.

وعهد باللواء بعد علي بك إلى عبد الله، الذي يصفه الأمر السلطاني الصادر في(٦ ذي القعدة سنة ١٠٤٩هـ، ٢٨ شباط/ فبراير ١٦٤٠م) بأنه «من أعيان الجماعة المذكورة» أي من بني ربيعة، وفرض عليه الشروط نفسها المفروضة على سلفه، أي حماية التجار وأموالهم وأبناء السبيل المسافرين بالسفن، بين بيره جك ودير رهبة (رحبة). وفي (أواسط ذي القعدة سنة ١٠٥٠هـ، ٢٨ آذار/ مارس ١٦٤١م)، صدر أمر استمراره في وظيفته مع شرط حماية وحراسة سفن بغداد، ضمن المنطقة الممتدة بين بيره جك وجعبر.

أما ما يتعلق بلواء بيره جك، فقد ورد في أول قيد عنه في الدفتر أنه عهد به إلى أمير خان أمير سنجق باليس «ضميمة»، أي ملحقاً بلوائه على مدى العمر، في (١٩ شوال سنة ١٠٤١هـ، ٩ أيار/ مايو ١٦٣٢م). غير أن أمير خان لم يحتفظ باللواء، إلا إلى (غرة ذي الحجة سنة ١٠٤٤هـ، ١٨ أيار/ مايو ١٦٣٥م)، حيث عهد به إلى حاجي بك أمير سنجق سيورك «بطريقة المبادلة»[٢٢٨]، أي حلّ الواحد محل الآخر.

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي تقلص عدد الألوية التابعة لإيالة الرقة إلى أربعة، على النحو الآتي:

ـ لواء الرقة ـ الرها (أورفا).

(٢٢٨) انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 74-75, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 52-53.

ـ لواء بيره جك.

ـ لواء دير رحبة.

ـ لواء بني ربيعة.

ينبغي ألا يستدل من هذا التقليص أن ألوية خابور، وجماسة، وسروج، قد انفصلت عن إيالة الرقة، إذ لو كان الأمر كذلك، لورد ذكر هذه الألوية ضمن الإيالات القريبة من الرقة. وربما أن الوضع الإداري لهذه الألوية قد تغير، وانخفض إلى مستوى أدنى من مستوى اللواء، فلم يعد يعيّن فيها أمراء سنجق. ومما يجدر ذكره أن اسم لواء جماسة ورد في الدفتر العائد إلى سنة (١٧٠١ـ١٧٠٢م) بين ألوية الرقة، إلا أنه أهمل في الدفاتر اللاحقة. كما إن لواء بني ربيعة أدمج إدارياً مع لواء سلمية ليديرهما معاً أحد أبناء أسرة محلية، مثلما ذكرنا سابقاً.

ويستشف مما ورد في الدفاتر العائدة إلى الفترة الممتدة من ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م:

● أن بعض ولاة الرقة كانوا يتولون الإيالة بطريقة المالكانة، مثل الكتخدا أحمد باشا الذي عهد إليه بالإيالة قبل (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٧٣٦م)، واستمر يديرها بالطريقة نفسها حتى (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٧٣٩م)، حيث عهد بها إليه، على شكل إيالة عادية، أي أصبحت تدار كما باقي الولايات التقليدية(٢٢٩). وورد في «الدفتر ٥٢٣»(٢٣٠) أن الوزير عبد الله باشا والياً، وأن قائد الحملة على تبريز قدم التماساً بأن يعهد إليه بإيالة الرقة، بطريقة المالكانة، بمؤجلة مقدارها ٣٠٠ كيس آقجة، يسدد منها سنوياً إلى الخزينة مئة كيسة، على مدى ثلاث سنوات، وبالفعل صدرت الموافقة على ذلك في (٣شوال ١١٣٨هـ، ٤ حزيران/ يونيو ١٧٢٦م)، واشترط عليه تسليم المؤجلة خلال ثلاث سنوات، وإلا سيعزل عنها. والمؤجلة هنا أقساط المبالغ المترتبة على الوالي، والتي عليه تسديد كل قسط منها سنوياً. ويبدو أن الوزير عبد الله باشا لم يتمكن من الإيفاء بتعهده، فعزل عن الإيالة، وعهد بها بعد أقل من سنة إلى سليمان باشا والي طرابلس. واشترط عليه المشاركة في الحملة العسكرية على إيران إلى جانب قوات الإيالة (١٧ جمادى الأول ١١٣٩هـ، ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٧م). ومما يجدر ذكره هنا، أن الدولة العثمانية كانت تسعى في هذه الفترة إلى إسكان العشائر المتنقلة (البدو) في إيالة الرقة، إلا أنها واجهت صعوبة كبيرة في هذا المجال لاعتراض العشائر على ذلك، لهذا فقد لجأت إلى تأكيد هذا الأمر على الولاة

(٢٢٩) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 15.

(٢٣٠) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 46.

عند بداية تعيينهم على الرقة. ففي (١٧ محرّم ١١٤١هـ، ٢٣ آب/ أغسطس ١٧٢٨م) عهد بإيالة حلب إلى الوزير أحمد باشا والي حلب السابق، وأُمر بأن يقوم بإعادة من هرب من الساكنين في الرقة إلى أماكنهم السابقة، وتوطينهم، وتنظيم أمورهم[٢٣١].

● أن بعض الولاة ألحقت بهم ألوية أخرى لإدارتها، إما بطريقة الأربالق أو الالتزام، وفي هذه الحال اشترط عليهم تسديد المال الميري المحدد إلى خزينة الدولة، مثل حسن باشا الذي كانت الإيالة في عهدته قبل سنة ١٧٠٠م، واستمر إلى ما بعد سنة ١٧٠٢م. وقد ألحق بإدارته لواءا عينتاب وبيره جك[٢٣٢]، وعلي باشا الذي تولى الإيالة في سنة ١٧١٧م، وبعد سنة ألحق بإدارته لواء عينتاب، ليديره بطريقة الالتزام[٢٣٣].

● أن لواء بيره جك كان يتصرف به علي باشا بطريقة الأربالق، وذلك قبل أن يعهد إليه بإيالة قرمان في سنة ١٧٠١م[٢٣٤]. ويبدو أن الوضع الإداري للواء بيره جك قد تغير بعد سنة ١٧٠٢م، فلم يعد يعين فيه أمير سنجق. إذ لم يرد في الدفاتر ما يشير إلى خلاف ذلك بعد تلك السنة.

● أدمج لواء دير رحبة إدارياً مع لواء سلمية ليكون في عهدة طاهر عبد العزيز. ويبدو من اسمه أنه من الزعماء المحليين. وقد ورد في أمر تعيينه أن هذا اللواء وجه إليه «بناء على توصية الوزير قبلان محمد باشا والي صيدا ـ بيروت، وتلبية لمطالب قاضي حماة، والعلماء، والصلحاء، وسائر الأهالي فيها»[٢٣٥]. ولم يتغير وضع هذا اللواء ودمجه الإداري مع لواء سلمية فيما بعد، وبقي في عهدة الزعماء المحليين، بخاصة الزعماء التركمان. وقد تولاه ـ كما ذكرنا في حقل لواء سلمية ـ حمد العباس بدءاً من (١٠ شوال ١١٣٥هـ، ١٤ تموز/ يوليو ١٧٢٣م) إلى ما بعد (٢١ ذي الحجة ١١٣٩هـ، ٩ آب/ أغسطس ١٧٢٧م).

● عهد بلواء بني ربيعة إلى زعماء بني ربيعة، وكان يتصرف به ناصر بك قبل أواخر سنة ١٧٠١م، وبعد وفاته في هذه السنة عهد بإمارة اللواء إلى قادر بك، إلا أنه عزل عنه في (١٦ شباط/ فبراير ١٧٠٢م)، وذلك بسبب عدم رضا الأهالي عنه، وعدم إشتراكه في الحملات السلطانية، فوجه اللواء في (١٦ شباط/ فبراير ١٧٠٢م)

---

(٢٣١) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢٣٢) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 21.

(٢٣٣) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 13, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 19.

(٢٣٤) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 19.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

إلى محمد بك بن ناصر بك، وذلك بتوصية من حسن باشا والي الرقة(٢٣٦).

استمرت الألوية التي كانت تتشكل منها إيالة الرقة في القرن الثامن عشر الميلادي تابعة لها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأعيد تنظيم الألوية التي سبق أن خفض مستواها الإداري. وطبقاً للدفاتر العائدة إلى هذه الفترة، نجد أن إيالة الرقة كانت تضم الألوية الآتية في سنة ١٨٣١م، أي قبيل سيطرة محمد علي باشا على بلاد الشام:

- لواء الرها (أورفا).
- لواء دير رهبة (رحبة).
- لواء الخابور.
- لواء بيره جك.
- لواء جاسة.
- لواء بني ربيعة(٢٣٧).

سادساً: إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت

١ ـ دوافع تأسيس الإيالة والخارطة السياسية للزعامات المحلية

تشكلت هذه الإيالة(٢٣٨) التي حملت أسماء المدن الرئيسية الثلاثة في سنة ١٠٧١هـ. وضمت كما يستدل من تقسيماتها الإدارية المنطقة الساحلية الممتدة من جنوب لواء نابلس حتى الحدود الجنوبية لإيالة طرابلس، وامتدت من الجهة الشمالية الشرقية حتى تدمر، ومن الجنوب الغربي حتى عجلون. وكانت هذه المنطقة من أكثر مناطق بلاد الشام توتراً على مر التاريخ العثماني، وبرزت فيها أكثر من زعامة محلية أو عثمانية، تمكنت من فرض سيطرتها على أجزاء من المنطقة، وأحياناً كلها، وأصبح لقسم منها قوة تحدت بها الدولة العثمانية. وقد اضطرت الدولة أحياناً إلى مجاراتها وغض النظر عن كثير من أعمالها السلبية، بسبب الظروف الحرجة التي كانت تمرّ بها.

---

(٢٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٣٧) حول الدفاتر التي أوردت التقسيمات الإدارية لإيالة الرقة في هذه الفترة، انظر: Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» p. 625.

(٢٣٨) في ما يتعلق بتاريخ منطقة صفد - صيدا - بيروت في الفترة السابقة على تحويلها إلى إيالة مستقلة، انظر محور «إيالة الشام» في هذا الفصل.

والحقيقة أن الظروف التي أحاطت بهذه المنطقة، هي التي أدت إلى تحويلها إلى إيالة مستقلة عن إيالة الشام. وقد سبق أن ذكرنا في مبحث إيالة الشام، أن المنطقة شهدت اضطرابات أثارها زعماء الدروز، الذين يسميهم المؤرخ العثماني سلحدار «أبناء معن وأبناء شهاب: أحمد ومراد وقورقماس»، ونجحوا في بسط نفوذهم على بعض المناطق، ومنعوا جمع الضرائب للدولة. وقد تمكن والي الشام فاضل أحمد باشا من تحطيم قواهم. وعلى الرغم من أن ثلاثة آلاف من مقاتليهم انضموا إلى قوات الحكومة، إلا أن قسماً منهم فروا إلى الجبال حيث واصلوا تمردهم ضد الدولة.

إزاء هذا الوضع، رأى الوالي فاضل أحمد باشا أن هذه المنطقة لا يمكن فرض السيطرة عليها، إلا بتحويلها إلى إيالة مستقلة[٢٣٩]. وهذا إقرار صريح بأن ولاة الشام لا يمكنهم التعاطي دائماً مع الأحداث التي تقع هناك. فاقترح على الدولة فصلها عن بلاد الشام، وتحويلها إلى إيالة مستقلة (١٠٧١هـ، ١٦٦٠م). وافقت الدولة على مقترحه، وحولت المنطقة إلى إيالة، حملت اسم «إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت».

غير أن تشكيل الإيالة وتعيين بكلربكي فيها، لم تكن الغاية منه إنهاء وجود الزعامات المحلية في المنطقة، بل إن هذه الزعامات استمرت، وأقرتها الدولة على أماكن نفوذها. ولا شك أن أهم هذه الزعامات، في هذه الفترة، زعامة بشير الشهابي الذي تولى حكم جبل لبنان في سنة ١٦٩٧م، أي بعد إقامة الإيالة، واستمر فيه حتى سنة ١٧٠٦م، حيث توفي، وخلفه الأمير حيدر. في هذه الفترة كان الجانبولاطيون يفرضون نفوذهم على الشوف، وأبو اللمع على المتن. وكان الشهابيون يأتون على رأس التشكيلات الإقطاعية التي كوّنتها هذه العوائل. وتدهورت علاقة الدروز مع المارونيين، فاضطر الأمير حيدر إلى الاستعانة بولاة صيدا وطرابلس، لمنع القتال بينهما. وسعى الأمير حيدر إلى تحقيق فكرة اتحاد جبل الدروز، التي بدأ بها فخر الدين الثاني، إلا أنه جوبه بتدخل الولاة العثمانيين في المنطقة بشؤون الجبل، وإزاء هذا الأمر، لجأ إلى زيادة عدد الشيوخ في لبنان، ما أدى بمرور الزمن، إلى تقوية مراكز هؤلاء الشيوخ على حساب الأمير، وتسلطهم على حكم الجبل إلى حد ما، على الرغم من استمرارهم بدفع ضريبة مقطوعة إلى الأمير حيدر. وفي سنة ١٧٢٩، تنازل الأمير حيدر عن الحكم لصالح ابنه ملحم. وبعد ملحم، تولى الإمارة أخواه أحمد ومنصور. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت غير راغبة في توليهما الإمارة، فسعت إلى إقرار قاسم بن عمر على الإمارة، إلا أنها أخفقت في ذلك، إذ واجه قاسم مقاومة من قبل أحمد ومنصور، فاضطر إلى الاكتفاء بمنطقة الخازر، ومات في سنة ١٧٦٨م متنصراً. وفي

(٢٣٩) آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

سنة ١٧٧٠م، نجح والي صيدا في تنحية الأمير منصور عن الإمارة[٢٤٠]. ولكن المؤرخ جودت، ذكر أن الأمير منصور هو الذي تنازل عن إمارة جبل لبنان باختياره لابن أخيه الأمير يوسف، وذلك بسبب شيخوخته[٢٤١]. وعلى الرغم من القوة التي وصل إليها الشهابيون، فإن الجزار تمكن من احتواء هذه القوة، وأقام نفوذاً قوياً عليهم، وذلك في المدن المهمة، مثل عكا وصيدا. وبلغ هذا النفوذ حد العزل والنصب.

ويُعد الأمير بشير الثاني أهم شخصية في عائلة الشهابيين، تمكن من الاستحواذ على حكم جبل لبنان بين سنتي ١٧٨٨ ـ ١٨٤٠م، وذلك بفضل سياسته إقامة علاقة متوازنة مع القوى المحلية، إذ بدا سنياً أمام العثمانيين، ودرزياً تجاه الدروز، ومسيحياً تجاه المسيحيين[٢٤٢]. إلا أنه لم يتمكن من التخلص من النفوذ الذي أقامه الجزار عليه، فاضطر إلى دفع ضريبة مقطوعة له، بعد انسحاب نابليون من عكا. لكن لم يمر وقت طويل حتى تأزمت علاقته مع الجزار، الذي سعى إلى إبعاده عن حكم الجبل، بعد أن عيّن أحد أبناء يوسف عليه. غير أن القائد العثماني يوسف ضيا باشا، الذي قاد الحملة العثمانية المرسلة ضد نابليون، تعامل مع الأمير بشير بشكل ودي، وأمر بمنع تدخل والي صيدا في مناطق نفوذه، وهي جبل الدروز، ووادي التيم، وبعلبك، والبقاع، وبلاد الجبيل. كما أمر بإدارة هذه الأرجاء، مثلما كانت تدار في السابق، أي من قبل حكام الجبل، وأن يتم جباية ضرائبها من قبل خزينة الدولة العثمانية بشكل مباشر. إلا أن الجزار لم يكترث بهذه الأوامر، بل أرسل حسين وسعد، ابني الأمير يوسف، على رأس قوة أجبرت بشير على ترك بلاده. وبعد وفاة الجزار (١٨٠٤)، زالت الضغوط على الدروز. وانقادوا للدولة العثمانية بشكل مباشر[٢٤٣].

٢ ـ حركة ظاهر العمر

من الشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً في تاريخ إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت ظاهر العمر. فقد بدأ ظاهر العمر حاكماً على أرجاء طبرية، بوصفه زعيم عشيرة، في سنة ١٧٥٠م. وعيّن من قبل الشهابيين قائممقاماً على صفد، التي كانت تنضوي تحت نفوذهم. وقام بمساندة عشيرة بني متوال الشيعية، التي كانت تقيم في أطراف صور وصيدا، بإبعاد الموظفين العثمانيين من المنطقة. ثم قام بتوسيع نفوذه في صفد، فاستولى على عكا، واتخذها مركزاً له. وأعلن ثورته على الدولة العثمانية، مستغلاً

---

(٢٤٠) Tekindag, «Durziler,» vol. 4, pp. 670-671.

(٢٤١) انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣١١.

(٢٤٢) Oz, «Durzilik,» vol. 10, pp. 46-47.

(٢٤٣) جودت باشا، المصدر نفسه، ج ٧، ص ١١٨ وما بعدها، و Tekindag, «Durziler,» vol. 4, p. 671.

ضعف وجودها في المنطقة، وانشغالها بحروبها المتواصلة. وعيّن أبناءه في المناطق الخاضعة له، وفرض سلطته على جميع بلاد عكا، وصيدا، ويافا، وحيفا، والرملة، ونابلس، وصفد[٢٤٤].

وتحالف ظاهر العمر مع بولوط قابان علي باشا، الذي كان قد أعلن تمرده على الدولة في مصر، وتعزز هذا التحالف بعد لجوء علي باشا إثر هزيمته أمام أبو الذهب محمد بك[٢٤٥] إلى ظاهر العمر، واستنجد المتحالفان بالأسطول الروسي الذي كان يسعى إلى السيطرة على شرقي البحر المتوسط. لكن علاقة ظاهر العمر تأزمت مع الشهابيين، واستغلتها الدولة العثمانية، فأرسلت عثمان باشا المصري على رأس حملة لقمع حركته. ووضعت تحت إمرته متسلم القدس خليل باشا، والجزار، والجنود التابعين للشهابيين. إلا أن ظاهر العمر تمكن من الانتصار على القوات العثمانية، بعد أن تلقى دعماً من الروس، ثم سار نحو بيروت، وحث الروس على محاصرة المنطقة. وقام الروس بدك بيروت بالقنابل، وأنزلوا جنودهم فيها، وقاموا بنهبها، وإضرام الحرائق في أرجائها المختلفة، إلى أن تمكن الأمير منصور الشهابي من إقناعهم بالانسحاب من بيروت، بعد أن دفع لهم ٢٥ ألف قرش.

وبعد مقتل بولوط قابان علي باشا (١٧٧٣م)، فقد ظاهر العمر حليفاً قوياً له[٢٤٦]، واقتنع بعدم قدرته على تحدي الدولة إلى ما لا نهاية، فقرر التخلي عن طموحاته، وأرسل إلى والي الشام يناشده بالتوسط بينه وبين الحكومة العثمانية، لاستصدار العفو عنه. لبت الدولة طلبه، ووافقت على بقاء إيالة صيدا في عهدته، بشرط أن يسدد ما ترتب على ذمته من المال الميري منذ سنة ١٧٧٤م، وأن يرسل المال المقطوع سنوياً إلى الخزينة (١٧٧٥م). غير أن الدولة عدلت عن قرارها هذا، بعد أن أقنعها أبو الذهب بأن ظاهر العمر لم يلجأ إلى الدولة، إلا بسبب الوضع المتردي الذي يعيشه، وأنه يتظاهر بالخضوع للدولة، ويتحين الفرصة للتمرد عليها مرة أخرى. واقترح على الدولة أن يقوم هو بتأديبه، بتسيير حملة عليه من مصر. ووجدت الدولة مقترحه في محلّه، ووافقت عليه، فسار أبو الذهب على رأس جيش قوامه ستون ألفاً من مصر وحاصر يافا لأكثر من ٤٠ يوماً، ثم استولى عليها عنوة، وقتل الكثير من أهاليها.

وعندما علم ظاهر العمر بذلك، وقع في اضطراب شديد، وحاول إقناع الأمير

---

(٢٤٤) جودت باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٨؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, p. 433, and Feridun Emecen, «Zahir Omer,» *Islam Ansiklopedisi*, vol. 13, p. 455.

(٢٤٥) انظر في هذا الخصوص محور «إيالة مصر» في هذا الكتاب.

(٢٤٦) Emecen, Ibid., vol. 13, pp. 455-456.

يوسف حاكم جبل الدروز الذي كان في بيروت حينئذ بالتحالف معه، إلا أنه أخفق. فاضطر إلى ترك عكا، والتوجه نحو صيدا، ثم التجأ إلى بدو عنزة. وتمكن أبو الذهب من استتباب الأمن في المنطقة، بعد أن أعطى الأمان للأهالي، فقصده شيوخ بني المتوال والتقوا به، فأكرمهم. ولكن توفي أبو الذهب بعد وصوله إلى عكا، وغادرت قواته إلى مصر. الأمر الذي استغله ظاهر العمر ليعود إلى عكا، ويسيطر على أرجائها من جديد. وإثر هذا، جهزت الدولة العثمانية جيشاً كبيراً شاركت فيه قوات إيالتي الشام وآدنه. كما أرسلت أسطولها إلى السواحل الشامية. وحاول القبودان باشا إقناع ظاهر العمر بالرجوع إلى حظيرة الدولة، فأرسل إليه من يافا رسالة يعرض عليه التعهد السابق بإبقاء إيالة صيدا في عهدته، على أن يؤدي ما يترتب عليه من المال الميري. إلا أنه رفض عرض القبودان، بعد أن بقي تحت تأثير حاشيته، بخاصة «مستشاره النصراني إبراهيم الصباغ». فقام الأسطول العثماني بدك قلعة عكا، إلا أنه لم يواجه أي مقاومة بعد أن أقنع متسلم ظاهر العمر، وهو أحمد آغا دكزلي (دنزلي) محافظي القلعة (المغاربة) بعدم الرد. لهذا لم يبق أمام ظاهر العمر إلا الفرار، لكنه لقي مصرعه في (آب/ أغسطس ١٧٧٥م)، وسيطر القبودان علي باشا على عكا، واستولى على ممتلكات ظاهر العمر. ويبدو أن القبودان باشا كان يعرف مدى نفوذ أسرة ظاهر العمر في منطقة عكا، لهذا نراه يعين ابن ظاهر الشيخ عثمان تحت اسم «شيخ البلد» في عكا، وذلك ريثما تتم تهدئة الوضع فيها، وأخذ إخوته الصغار إلى إستانبول. أما أخواه الآخران الشيخ علي والشيخ سعيد فقد توارى الأول عن الأنظار، وأعدم الثاني[٢٤٧].

٣ ـ عهد أحمد باشا الجزار

لم يمر وقت طويل على قمع حركة ظاهر العمر من قبل الدولة العثمانية، حتى برز في المنطقة أحمد باشا الجزار، كأقوى شخصية في بلاد الشام، تمكن بذكائه ودهائه من أن يملأ الفراغ السياسي الذي أحدثه موت ظاهر العمر. وكان الجزار قبل توليه إيالة صيدا قد شارك في الحملة التي قادها والي الشام عثمان باشا على ظاهر العمر، كما ساهم في الأحداث الجارية في إيالة صيدا. وقد نال إعجاب القبودان باشا عند قمعه حركة ظاهر العمر، فتوسط في تعيينه أمير سنجق على لواء عكا. ولم يمر وقت طويل حتى عهدت إليه الدولة بإيالة صيدا. وبدأ الجزار ولايته بالسيطرة على القلاع الواقعة تحت حكم ظاهر العمر، وقمع ثورات العشائر من أمثال صقر، وعنزة، وبني

---

(٢٤٧) انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٢، ص ٣٢ ـ ٤٠. وذكر جودت أن يوسف خالص أفندي وهو حفيد ظاهر العمر من ابنه أحمد نشأ في استانبول وأصبح من مشاهير الشعراء في عهده وكان ما يزال حياً في عهده. أما الشيخ عثمان فإنه لم يستمر في وظيفته أكثر من سنة إذ استقدم إلى استانبول وعهد إليه بلواء خداوندكار وبقي فيه حتى وفاته.

صخر، والسردية، وبعض مشايخ العلويين، ونجح في إعادة الحكم العثماني إلى بلاد بشارة، والاستيلاء على دير القمر، في جبل الدروز (١٧٧٥)[٢٤٨].

حاول الجزار إدارة إقليم صيدا إدارة ذاتية بوصفه أميراً، لهذا قام بتحصين عكا واتخذها مركزاً له (١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م)، ومدّ نفوذه إلى أرجاء لبنان، بعد قمعه الأحداث التي وقعت هناك. وأدخل أمير لبنان يوسف، الذي كان مركزه دير القمر، تحت نفوذه، وقدم له الدعم في نزاعه مع أخيه الأمير أحمد على إمارة لبنان. وكان أحمد يتلقى الدعم من والي الشام محمد باشا العظم، ووقعت المصادمات بين الأخوين، انتهت بانتصار الأمير يوسف (١١٩٨هـ). إلا أنه تعرض إلى التنكيل من قبل الجزار، بعد قيامه بنهب أطراف بشارة التي كانت تابعة للجزار. وازداد نفوذ الجزار في المنطقة، بعد أن وجهت إليه الدولة إمارة الحج سنة (١١٩٧هـ، ١٧٨٢م)[٢٤٩].

وكان الجزار يسعى إلى مد سيطرته على جميع أرجاء بلاد الشام، وإدخال الأسر المحلية الحاكمة فيها، بخاصة في لبنان، تحت نفوذه. وبعد أن أزال عدداً من الأسر المتنفذة في بر الشام (إيالة صيدا)، عيّن متسلمين من جانبه في مناطقهم لإدارتها. وكان يطمح إلى التصرف بجبل لبنان بشكل مستقل. وقام بإيقاع الأمراء الشهابيين بعضهم ببعض، مستغلاً النزاع والعداوة الموجودة في ما بينهم، وذلك بغية الحدّ من نفوذهم. وكان قسم من الأمراء الشهابيين يستظهرون بولاة الشام.

غير أن أكبر نجاح حققه الجزار في بلاد الشام، هو حصوله على إيالة الشام، وتمكنه من استصدار أمر تعيين مملوكه كوجك سليم والياً على صيدا، ومملوكه الآخر سليم آغا والياً على طرابلس الشام[٢٥٠]. وازداد نفوذه في بلاد الشام، وكوّن جيشاً من البوشناق والألبان والمغاربة، وتمكن من إدخال الأسر المحلية في المنطقة تحت نفوذه، وفرض عليهم ضريبة مقطوعة.

وتعرضت إيالة صيدا في عهد الجزار إلى غزو قام به نابليون بونابرت بعد احتلاله مصر (١٧٩٨)، إذ سعى إلى السيطرة على بلاد الشام، فساق جيشه إليها، وبعد أن احتل العريش، وخان يونس، وغزة، ويافا، حاصر عكا (١٨ آذار/ مارس ١٧٩٩)، وقام بدكها بالمدافع. ودافع الجزار مع قواته عن القلعة إلى جانب قوة متكونة من ثلاثة آلاف من الجنود الأتراك، أرسلتها الدولة العثمانية إلى عكا. ولم يتمكن

---

(٢٤٨) Sihabeddin Tekindag, «Cezzar Ahmet Pasa,» *Islam Ansiklopedisi*, vol. 3 (1993), p. 156.

(٢٤٩) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, pp. 605-606.

(٢٥٠) وعن علاقة الجزار بأمراء الجبل وكيفية تدخله بشؤونهم، انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٦، ص ١٠٦ ـ ١١٥.

نابليون من اقتحام القلعة، واضطر إلى تركها والعودة إلى مصر.

وبعد أن تخلصت بلاد الشام من الخطر الفرنسي، سعت الدولة العثمانية إلى طرد الفرنسيين من مصر واستعادتها. وكان الجزار يأمل بأن تختاره الدولة قائداً على الحملة المزمع إرسالها إلى مصر، إلا أن المهمة أسندت إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا، الأمر الذي أغاظ الجزار كثيراً، ولهذا لم يقدم المساعدة إلى الصدر الأعظم، كما قام بإحداث بعض المتاعب للدولة في بلاد الشام. وعلى الرغم من أن يوسف ضيا باشا كان يفكر بالتنكيل به، إلا أن اضطراره إلى العودة إلى إستانبول جعله يكتفي بتخويفه، بأن أبقى أحد الباشوات (محمد أبو مراق) في يافا. ويبدو أن الجزار استغل ظروف الدولة التي كانت تمر بها، فقام سنة ١٨٠٢ بالسيطرة على يافا، كما حارب أمير نابلس، الأمر الذي اعتبرته الدولة تمرداً عليها. لكن تزايد خطر الحركة الوهابيّة في هذا الوقت، أجبر الدولة على إعلان العفو عنه. ثم عينته الدولة قائداً على الحملة إلى الحجاز، وعهدت إليه بإيالة الشام، وكلفته بتصفية أمور مصر. إلا أن الجزار لم يكن في وضع يمكنه من القيام بكل ذلك، إذ شاخ كثيراً، حتى أنه لم يكن قادراً على القيام بإمارة الحج، بل أرسل محلّه أحد مماليكه. وتوفي سنة ١٨٠٤م[٢٥١].

٤ ــ الحكم العثماني المباشر

بعد وفاة الجزار، عاد الحكم العثماني المباشر إلى إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، لكن تقلصت حدودها كثيراً. إذ انحصرت في الرقعة الجغرافية التي تبدأ من بيروت في الشمال حتى عكا في الجنوب. ولا تمتد في الداخل، إلا إلى منطقة بعلبك وصفد. واستمرت بهذا الوضع إلى أن غزتها قوات محمد علي باشا. فبعد أن تحرك إبراهيم باشا على رأس هذه القوات (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣١م)، ودخل أراضي بلاد الشام، استسلمت له مدن غزة، ويافا، والقدس، وحيفا من دون قتال. ثم بدأ بمحاصرة عكا، في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣١م، وكان والي صيدا يتحصن فيها إلى جانب جيشه البالغ ألف أو ألفين من الجنود. ونجح إبراهيم باشا في السيطرة عليها، بعد حصار دام ستة أشهر وأحد عشر يوماً (٢٧ أيار/ مايو ١٨٣٢م)[٢٥٢].

وخضعت إيالة صيدا بالكامل لحكم محمد علي، الذي استمر حتى سنة ١٨٤٠م، حيث اضطرت قواته إلى الانسحاب بل الفرار، بعد الهزيمة التي لحقت بالقوات العثمانية، على مقربة من بيروت. وعادت إيالة صيدا إلى الحكم العثماني من جديد[٢٥٣].

(٢٥١) Tekindag, «Cezzar Ahmet Pasa,» vol. 3, p. 157.

(٢٥٢) Danişmend, *İzahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 4, p. 118.

(٢٥٣) انظر في هذا الصدد مبحث «ولاية العرب» في هذا الكتاب.

٥ ـ التنظيم الإداري لإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت

كانت مناطق صفد ـ صيدا ـ بيروت، كما ذكرنا سابقاً، تابعة لإيالة الشام. وكانت تدار قبيل تحويلها إلى إيالة بطريقة الويوه ده وية، أي كانت متسلمية. وبناءً على اقتراح بكلربكي الشام فاضل أحمد باشا على الديوان الهمايوني، في سنة (١٠٧١هـ، ١٦٦٠م)، إثر الاضطرابات التي كانت تسود هناك، قررت الدولة العثمانية تحويل هذه المنطقة إلى إيالة (١٦٦٠م). وتم توجيهها إلى علي أفندي (باشا) بناء على توصية بكلربكي الشام أيضاً. وكان علي أفندي يتولى دفتردارية الشام، وكُلّف بجمع الأموال (٥٠٠ كيسة) التي تعهد الدروز بدفعها إلى الحكومة العثمانية، إثر حملة بكلربكي الشام عليهم. وأصبحت الإيالة تتكون من مناطق صيدا، وبيروت، وصفد، بما فيها المنطقة التي يسكنها «أبناء معن وشهاب»[٢٥٤].

وتزامن تشكيل الإيالة مع رحلة أوليا جلبي (ت ١٠٩٤هـ، ١٦٨٢م)، إذ أورد الرحالة اسم الإيالة بشكل «إيالة صيدا الجديدة»، وذلك في القانوننامة التي أدرجها في مؤلفه. وذكر أوليا جلبي أن هذه الإيالة تضم أربعة ألوية، وفيها ثلاث وتسعون زعامة، وتسعمئة وخمسة وخمسون تيماراً. إلا أنه لم يذكر أسماء الألوية، بل ذكر الألوية التي تشكلت منها هذه الإيالة ضمن التقسيمات الإدارية لإيالة الشام[٢٥٥]، ناقلاً بذلك ما أورده عين علي أفندي في رسالته.

وكانت إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت تعتبر من أكثر ولايات الدولة العثمانية التي تنتشر فيها الزعامات المحلية في الكثير من أقاليمها، وتحكم هذه الزعامات فيها. وعلى الرغم من أن بعض الأسر حكمت لفترة زمنية محددة، ولم يتجاوز نفوذها إلا بعض الأقاليم الصغيرة من الإيالة، إلا أن بعض الأسر الدرزية تمكنت من فرض سيطرتها على مناطق واسعة منها، بدءاً من العهد العثماني، وصولاً إلى ما بعد خروج قوات محمد علي باشا منها. وقد اعترفت الدولة العثمانية بقسم منهم حكاماً على أقاليمهم (حكوماتهم)، كما منحت قسماً آخر لقب مقدم، وهو دون أمير السنجق. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية أقرت لهذه الزعامات دوراً في نظامها الإداري، إلا أن قسماً منها شق عصا الطاعة على الدولة، وسعى إلى الانفصال عنها.

وقد رسم المؤرخ العثماني جودت (١٨٢٢ ـ ١٨٩٥م) خارطة للزعامات المحلية

---

(٢٥٤) M. Tayyib Gokbilgin, «Koprululer,» in: *Islam Ansiklopedisi*, vol. 6, p. 898,
نقلاً عن: **جواهر التواريخ**، ص ٤.

(٢٥٥) انظر نصّ القانوننامة التي أدرجها أوليا جلبي في رحلته: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 4 (1992), p. 531.

في الجبل وتقسيماتها الإدارية. وطبقاً لما أورده، فإن حكومة الجبل كانت عبارة عن سنجق/لواء جبل الشوف. وهي تضم سبع مقاطعات هي: الشوف، ومناصف، وعرقوب، وجرد، والمتن، وشحار، والغرب. وانقسم الشوف إلى قسمين: الشوف السويجاني والشوف الحنبطي. كما انقسم عرقوب إلى قسمين أيضاً: الأعلى والأدنى. وأصبح لبنان ـ كما يذكر جودت ـ علماً لقمة هذا الجبل، ثم أطلق على كل الجبل. وكان في كل مقاطعة أسرة حاكمة محلية:

١ ـ بنو جنبلاط في الشوف.

٢ ـ بنو أبي نكد في مناصف.

٣ ـ بنو العبد في عرقوب الأعلى.

٤ ـ بنو العماد في عرقوب الأدنى.

٥ ـ بنو عبد الملك في جرد.

٦ ـ بنو اللمع في المتن.

٧ ـ بنو تلحوق في الغرب الأعلى.

٨ ـ بنو رسلان في الغرب الأدنى.

وكانت كل أسرة تتصرف بمقاطعاتها. لكن بني النكد كانوا يحكمون على شحار أيضاً. وهذه الأسر كلها درزية. ولفرض نفوذهم على هذه الأماكن سمي الجبل «بلاد الدروز» و«جبل الدروز». وكان رؤساء بعضهم أمراء، وبعضهم شيوخاً. وكانت مرتبة الأمراء أعلى من مرتبة الشيوخ. وكانوا يتميزون في ما بينهم في التعامل والمراسلات، من حيث الرسوم والألقاب الاعتبارية. وكان يتقدمهم أمراء بني شهاب (الشهابيين)، ثم بني أبي اللمع، ثم بني رسلان. أما البقية الباقية منهم، فكانوا شيوخاً. وكان بنو هرمز يتوسطون بين الأمراء والشيوخ، وسموا «مقدمين»، ويأتون بعد الأمراء، ويتقدمون على الشيوخ، وذلك في المراسيم. وكان أصحاب المقاطعات يتصرفون بمقاطعاتهم، ويجمعون الرسوم والضرائب فيها، ويقدمون قسماً منها إلى الحاكم (حاكم الجبل)، ويحتفظون بالباقي.

وكانت حكومة الجبل، أي لواء الشوف، تنقسم إلى عدد من المقاطعات، إلا أن هذا العدد لم يكن ثابتاً (سبعة أو أكثر)، لأن الجبل المذكور عبارة عن سلاسل جبلية أديرت بعض أجزائها من قبل ولاة صيدا أو الشام، أو دخلت تحت إدارة الجبل. وفي عهد الأمراء الشهابيين كانت المقاطعات الداخلة ضمن حكومة الجبل هي: إقليم

الخروب، وإقليم التفاح، وإقليم جزين في الجانب الغربي، وفي الجانب القبلي: جبل ريحان والبقاع. وفي الجانب الشرقي: كسروان، وفتوح، وبلاد الجبيل، وبلاد البترون، وجبة المنيطرة، وجبة بشرى، والكورة، والزاوية.

وتحكم بالجانب الغربي الشيوخ الجنبلاطيون. أما في الجانب القبلي، وبلاد الجبيل، والبترون من الجانب الشرقي، فكانت داخلة تحت نفوذ الشهابيين، الذين كانوا يعينون عمالهم فيها. أما كسروان فكان تحت حكم مشايخ بني الخازن، وجبة المنيطرة تحت حكم مشايخ بني حمادة، وكورة الفوقا تحت حكم بني العازار، والزاوية تحت تصرف بني الظاهر. إلا أن نظام الجانب الشرقي قد اختل، وفقد شيوخ بني حمادة بشكل خاص مقاطعاتهم التي دخلت تحت حكم الشهابيين.

وكان هؤلاء المشايخ كلهم في مرتبة مشايخ بلاد الشوف، إلا أن أمراء بني حمادة في مرتبة اللمعيين. وكان بنو العازار دون المشايخ الآخرين. وفضلاً عن هذا، فقد كان هناك مشايخ آخرين، إلا أنهم كانوا لا يحكمون، مثل مشايخ بني جيش في كسروان، ومشايخ بني حيمور في البقاع. وكان مشايخ بني حيمور سنة، أما بنو حمادة فشيعة، أما الباقون فكانوا نصارى.

وفضلاً عن هؤلاء، كان في جبل البترون قوم يدعون أنهم ينتسبون إلى الأكراد الأيوبيين، وكانوا فيما مضى أصحاب ثروة وجاه، إلا أن أحوالهم تغيرت، فأصبحوا أناساً عاديين، وهم يعيشون في قرية رأس نحاش. ومن الممكن اعتبار مقدمي جزين في الجانب الغربي من هذا القبيل، وكانوا فيما مضى أصحاب رفعة ومجد، إلا أنهم فقدوا منزلتهم، وأصبحوا يسمون باسم القرية التي يقيمون فيها.

وكان أمراء رأس نحاش سنة، أما أمراء جزين فمنهم الطائفة الشيعية المسماة «متاولة» وينتمون إلى بني علي الصغير. وكانوا يملكون بلاد بشارة، وهي إحدى المناطق المستقلة في إيالة صيدا، إلا أن أحمد باشا الجزار دمّر بيوتهم وشردهم[٢٥٦].

وذكر جودت أن بني متوال (المتاولة) يتكونون من ثلاث أسر، هي:

١ ـ أسرة علي الصغير، وتتكون من الشيخ ناصيف وإخوته.

٢ ـ أسرة منكر، وتتكون من الشيخ محمد وعشيرته.

٣ ـ أسرة الشيخ حيدر فارس والتابعين له.

---

(٢٥٦) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣١٣ ـ ٣١٧.

وقد غزا الجزار قلاعهم وبقاعهم، وخاض معارك كثيرة معهم، ونجح في التغلب عليهم، واستولى على بلاد بشارة، والقلاع، والبقاع الموجودة في تلك النواحي، ثم اقتحمت قواته شقيف، حيث كان يتحصن فيها حيدر فارس. وتمكن الجزار في نهاية المطاف من السيطرة على مدينة صور، والبلاد الواقعة في تلك الأرجاء[٢٥٧].

أما ما يتعلق بالأمراء الشهابيين، فقد ذكر عنهم جودت أنهم كانوا يقيمون في أغلب الأحيان في بيروت، على الرغم من أن دير القمر، هو مقرهم. وقد استمر حكمهم في الجبل لأكثر من ١٥٠ سنة، وكانوا مستقلين استقلالاً ذاتياً فيها، ولكنهم كانوا يدفعون سنوياً ١٣٠ كيسه[٢٥٨] آقجة مال ميري (ما فرض عليهم من قبل الحكومة) إلى ولاة صيدا. وكانوا يعلنون تبعيتهم لولاة الشام عند وقوع الخلاف بينهم وبين ولاة صيدا. ولا يتدخل الولاة في شؤونهم الداخلية لكونهم مستقلين فيها. وكان حاكم الجبل يعد مرجعاً لشيوخ العشائر في تلك الأرجاء. وذكر جودت أن الشهابيين في الأصل مسلمون، وتصل سلسلة نسبهم إلى الصحابة الكرام، ولكن اعتنق قسم منهم فيما بعد النصرانية.

وذكر المؤرخ جودت أن الجبل كان مقسماً في عهده إلى قائممقاميتين: قائممقامية الدروز، وتسمى لواء الشوف، أو جبل الدروز، وهي عبارة عن المقاطعات السبعة التي ذكرناها. وقائممقامية النصارى، وسميت لواء الجبيل، وجبل النصارى، وتضم بلاد الجبيل، وكسروان، وفتوح، وسائر المقاطعات الشرقية. وغدت الحكومة الشهابية أرفع مستوى من هاتين القائممقاميتين. وفي هذه الفترة، ألحق البقاع بإيالة الشام. واستثني دير القمر من هاتين القائممقاميتين، وتمت إدارتها من قبل قائممقام يمثل والي صيدا. وكان الأمراء الشهابيون يطمحون إلى توسيع نفوذهم، لهذا قاموا بتصفية الأسر الحاكمة القديمة في الجبل[٢٥٩]. وعلى الرغم مما وصل إليه الشهابيون من قوة وتنظيم في بلاد الجبل، إلا أن أياً من أمرائهم لم يحذو حذو فخر الدين المعني الثاني، فلم تظهر لهم أطماع توسعية خارج نطاق ديارهم، بل اضطروا إلى مجاراة المتغلبين على أمور إيالة صيدا، كظاهر العمر ـ عندما كان قوياً ـ والجزار.

ويستشف من تتبعنا لتاريخ إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت أن ظاهر العمر هو

---

(٢٥٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٦.

(٢٥٨) «الكيسه»: تعادل خمسمئة قرش وتعادل ١٣٠ كيسه × ٥٠٠ = ٦٥ ألف قرش.

(٢٥٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١٤ ـ ٣١٩.

الشخصيّة الوحيدة بين الزعماء المحليين، الذي تمكن من تحدي الدولة العثمانية، واستولى على أجزاء واسعة من أراضي الإيالة، مستغلاً الظروف التي كانت تمرّ بها الدولة العثمانية.

أما الجزار، فيعتبر من الولاة الطغاة في التاريخ العثماني. وعلى الرغم مما قام به من أعمال سلبية في الإيالة، إلا أن الدولة العثمانية لم تتخذ أي خطوات جدية لإبعاده عن الإيالة، وذلك خشية من أن يولد عملها هذا فراغاً سياسياً لا يمكن ملؤه بسهولة، وذلك في منطقة تعد من أكثر مناطق الدولة توتراً واضطراباً.

وبعد وفاة الجزار، أعيد الحكم العثماني المباشر إلى الإيالة، واستمر هذا الوضع إلى أن دخلت بلاد الشام برمتها تحت حكم محمد علي باشا.

٦ ـ التقسيمات الإدارية لإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت

مما يؤسف له أننا لا نمتلك دفاتر رسمية عثمانية تتعلق بالتعيينات التي جرت في الإيالات العثمانية، في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي. لهذا لم نتمكن من تكوين صورة متكاملة للتقسيمات الإدارية لإيالة صيدا، في الفترة الأولى من تشكيلها. أما في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، فقد وردتنا دفاتر عديدة تمدنا بمعلومات وافية عن التقسيمات الإدارية للإيالة. وتورد الدفاتر اسم الإيالة بشكل «إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت»، وكانت تتشكل من الألوية الآتية:

- سنجق الباشا.
- لواء نابلس.
- لواء جبل عجلون.
- لواء الكرك ـ الشوبك.
- لواء تدمر.

ويستدل مما ورد في هذه الدفاتر:

أ ـ أن الإيالة كانت تدار بطريقة الالتزام. وقد ورد في أمر إعادة تقليد قبلان باشا الإيالة (١١ حزيران/يونيو ١٧٠٢) أن الحاصل السنوي لمقاطعات صفد ـ صيدا ـ بيروت، هو ٢٢٣,٠١٩,٥ قرش. وقد خصص ٤١,١٥٣ قرشاً منها لنفقات الحج الشريف، أما ١٨١,٨٦٦,٥ قرش، فهي إرساليتها إلى خزينة الدولة(٢٦٠). كما ورد

---

(٢٦٠) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 25.

في أمر توجيه الإيالة إلى محمد بك (١٦ أيلول/ سبتمبر ١٧١٦م) أن يقوم بتسليم المال الميري إلى خزينة الدولة، في موعده المقرر[٢٦١]. وأنيط بولاة صفد ـ صيدا ـ بيروت كذلك مهمة الخدمة في قوات الجردة، وذلك في الأوامر الصادرة في سنة ١٧٣٦ وما بعدها[٢٦٢]. وقد استمرت الإيالة تدار بالالتزام، وتتكرر في أوامر التوجيه عبارة «على أن يضبط مقاطعاتها اعتباراً من تاريخ». أي يستلم الإيالة، ويقوم بتحصيل وارداتها، اعتباراً من هذا التاريخ[٢٦٣].

ب ـ أن لواء نابلس يدار هو الآخر بطريقة الالتزام أيضاً. وقد فرض على الذين عهد إليهم باللواء في بداية الأمر توفير الأمن في طريق الحج، واستقبال الحجاج[٢٦٤]. إلا أن لواء نابلس ألحق فيما بعد بإيالة الشام، وأصبح يلحق بإدارة ولاة الشام.

ج ـ أنه في مطلع القرن الثامن عشر كان لواء عجلون تابعاً لإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، وكان يدار في بداية الأمر كما باقي الألوية التقليدية، أي يتم تعيين أمير سنجق فيه من قبل مركز الدولة، إلا أنه أصبح يوجه إلى بعض الباشوات العثمانيين إلى جانب ألوية أخرى لإدارته بطريقة الأربالق، إذ نعرف أن بوز رجب باشا كان يتصرف فيه مع لواءي اللجون وجوروم، وذلك بموجب الأمر الصادر في ٢٥ آب/ أغسطس سنة ١٧٠٢م. وفي ١٢ أيار/ مايو سنة ١٧١٨، ألحق هذا اللواء إلى جانب اللجون ونابلس، بإدارة رجب باشا والي الشام[٢٦٥]، إلا أن لواء جبل عجلون تحول إلى مالكانة، وعهد به إلى إبراهيم باشا، المتصرف على سنجق غزة السابق. واستمر وضع المالكانة في اللواء إلى (٢٦ جمادى الآخرة سنة ١١٣٦هـ، ٢٣ آذار/ مارس ١٧٢٤م)، حيث رفع من المالكانة، وعهد به بطريقة الأربالق إلى أحمد باشا سكبان أوغلي، المتصرف على سنجق آق شهر سابقاً. واشترط عليه أن يقوم بإقامة قلعة صغيرة على موضع في أرجاء حوران، ليرابط فيه الجند، ويحافظ عليه. وفي (١٣ ربيع الآخر ١١٣٧هـ، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٧٢٤م)، عهد به، إلى جانب ألوية القدس، وغزة، ونابلس، بطريقة الأربالق أيضاً، إلى إسماعيل باشا والي الشام وأمير الحج، على

---

(٢٦١) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 12.

(٢٦٢) انظر على سبيل المثال: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 13 and 30.

(٢٦٣) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٦٤) انظر مثلاً: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 24, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 2.

(٢٦٥) انظر: BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 14, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 20.

أن يقوم بخدمة الجردة. ويستدل من الأمر الصادر في (٢٠ رجب سنة ١١٣٧هـ، ٤ نيسان/ أبريل ١٧٢٥م) أن لواء جبل عجلون كان يتصرف به إلى جانب لواء اللجون إبراهيم باشا، والي مرعش بطريقة المالكانة. ثم عهد به إلى أحمد باشا، فإسماعيل باشا، والي الشام وأمير الحج. وبموجب الأمر الجديد تمّ إلغاء الوضع الإداري للواء باعتباره سنجقاً، (أي لم يعد يعين فيه أمير سنجق من مركز الدولة)، وعهد به مرة أخرى إلى إبراهيم باشا بطريقة المالكانة أيضاً، على أن يرسل (معتمداً) من قبله إلى هناك، وأن يعين ثلاثمائة فارس مسلح سنوياً، ويستقبل الحجاج في الأماكن التي يكلف بها، وأن يؤدي خدمة الجردة بلا تهاون، وأن يسدد خمسمائة قرش التي كان يؤديها(٢٦٦). ويبدو أن ابنه محمد كان يشاركه في التصرف بهذا اللواء. واستمر يتصرف باللواء، بطريقة المالكانة، إلى ١٧ أيار/ مايو سنة ١٧٣٧، حيث صدر الأمر بتحول اللواء إلى سنجقية، وعيّن إبراهيم بك أمير سنجق فيه. غير أن هذا الوضع الإداري للواء لم يستمر طويلاً، ففي ١٩ شباط/ فبراير ١٧٣٩، تحول اللواء مرة أخرى إلى مالكانة(٢٦٧). ومما تجدر الإشارة إليه، أن لواء جبل عجلون، على الرغم من إلحاقه ردحاً من الزمن بإدارة والي الشام، إلا أنه لم ينفصل إدارياً من إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت.

د ـ أنه لم يرد في الدفاتر العائدة إلى الفترة ١٧٠٠ ـ ١٧٤٠م، أي إشارة تتعلق بلواء الكرك ـ الشوبك. وقد ورد في أحد الدفاتر أن هذا اللواء كان يتصرف به قبل سنة ١٦٩٣م منصور بك. وعندما جدد له التصرف باللواء، اشترط عليه خدمة الحجاج عند عودتهم، وتأمين الذخائر لهم(٢٦٨).

هـ ـ أنه لم يرد في الدفاتر ما يتعلق بتدمر، ربما بسبب تغيير الوضع الإداري له إلى مستوى أدنى، إذ لم يعد يعين فيه مسؤول إداري (أمير سنجق) من مركز الدولة.

و ـ أنه ورد ضمن ألوية هذه الإيالة «لواء ناحية وادي العجم» (قطانة) تابع للشام، وهذه الإشارة تحدد تبعيته لإيالة الشام. ووضع هنا، ربما بسبب إضافته إلى الدفتر فيما بعد، وعدم وجود صفحة فارغة ضمن حقل إيالة الشام بالدفتر. ولم يرد في الدفاتر أي شيء عنه غير اسمه(٢٦٩).

تعرضت إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت كغيرها من الإيالات العثمانية إلى تغييرات

(٢٦٦) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 41.

(٢٦٧) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 13.

(٢٦٨) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 19.

(٢٦٩) ورد اسم لواء ناحية وادي العجم في الدفتر ٥٢٣ العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م، انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 42.

مستمرة في تقسيماتها الإدارية، حتى أتت حملة إبراهيم باشا إلى بلاد الشام، واختصر اسمها فأصبح «إيالة صيدا». ويبدو أن إلحاق لواء عجلون، ولواء الكرك ـ الشوبك، ولواء تدمر بهذه الإيالة، لم يستمر طويلاً، إذ انفصلت عنها وألحق لواءا عجلون وتدمر بإيالة الشام. أما لواء الكرك ـ الشوبك، فلم يرد اسمه ضمن أي من الإيالات في المنطقة، وربما انخفض مستواه إلى ناحية، وأدمج بلواء عجلون. وتقلصت حدود إيالة صيدا، ولم تكن منضمة في سنة ١٨٣١م، أي قبيل دخول بلاد الشام، إلى سيطرة محمد علي باشا، إلى خمسة ألوية، هي:

ـ لواء صيدا.

ـ لواء عكا.

ـ لواء بيروت.

ـ لواء صفد.

ـ لواء صور[٢٧٠].

(٢٧٠) عن التقسيمات الإدارية لإيالة صيدا في سنة ١٨٣١م، انظر: Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» p. 624.

الفصل الثالث

الإيـــالات العراقيـــة

أولاً: السيطرة العثمانية على العراق

١ ـ دوافع السيطرة العثمانية على العراق

اعتاد المؤرخون العثمانيون والأتراك الذين تناولوا عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) أو معركة جالديران إيجاد تبرير للموقف المعادي الذي اتخذه السلطان سليم الأول تجاه الدولة الصفوية، وإلقاء اللوم على الجانب الصفوي في تصعيد هذا الموقف، ولم ينس بعضهم إضفاء طابع الجهاد على العمليات العسكرية التي قام بها العثمانيون. فالمؤرخ العثماني المشهور جودت يؤكد أن الدولة العثمانية كانت ترى أن مصلحتها تستوجب جمع القوى التي تشكل العناصر الأساسية لوحدة (الخلافة الإسلامية) في الشرق، والغرب، والهند، والسند، تحت قيادتها. ولهذا كان السلطان سليم الأول يسعى إلى جمع الطوائف الإسلامية في نقطة واحدة، وتعزيز قوة المسلمين وشوكتهم، ثم التوجه نحو الغرب والشمال[١]. ويرى أحد الباحثين الأتراك أن السلطان سليم الأول كان يعتبر الدولة الصفوية عائقاً يحول دون تحقيق (الاتحاد الإسلامي)[٢].

والحقيقة أن العلاقات تأزمت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية بعد أن برزت هذه الأخيرة كقوة أصبح لها ثقلها السياسي، والديني، والعسكري، في المنطقة. لا سيما في الحدود الشرقية للدولة العثمانية. فبعد أن قضى الشاه إسماعيل الصفوي على دولة الآق قويونلي، ورث ممتلكات هذه الدولة، فسيطر على أذربيجان، وعراق العجم، وعراق العرب، وإيران. ووسع حدود دولته إلى حد نهر جيحون في أواسط آسيا، كما قام باستمالة العلويين (القزلباش) في الأناضول، وكسبهم إلى جانبه، مستغلاً بذلك مرونة السلطان العثماني بايزيد، وعدم مبالاة رجالات الدولة العثمانية بما يقوم به هو (أي الشاه إسماعيل)، فعمل على توسيع نشاطاته، ونجح

---

(١) أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ٩ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩)، ج ١، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 3 (1991), p. 3.

في كسب القزلباش الذين قاموا بإرسال الهدايا والنذور إليه. كما استغل الشاه إسماعيل الصراع الذي حدث من أجل العرش بين الأسرة الحاكمة إثر وفاة السلطان بايزيد، وقام بإيواء أحد الأمراء العثمانيين(٣).

في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٥١٢، تولى سليم الأول السلطنة العثمانية، وأمسك الدولة بقبضة حديدية، وأمضى أول سنتين من سني حكمه بالقضاء على تمردات إخوته المنافسين لسلطته(٤). وكان سليم قبل اعتلائه العرش يستاء كثيراً من الأعمال التي كان يقوم بها إسماعيل الصفوي، لا سيما بعد أن نجح في كسب العديد من المؤيدين له في الأناضول، فقد وجدت الدعاية الصفوية صدى لها بين العشائر التركمانية التي كانت متذمرة من التدابير المالية والإدارية العثمانية، بل وهيأت السبيل لحدوث اضطرابات كبيرة في الأناضول. ولم ينس سليم كل ذلك، بعد وصوله إلى الحكم(٥).

ويبدو أن العلاقة بين العثمانيين والصفويين كان يسودها الفتور في هذه الفترة بالذات، أي في بداية تولي سليم الأول السلطنة. إذ نعرف أنه بعد اعتلائه العرش، وصله سفراء البندقية، والمجر، ومصر، وروسيا، لتقديم التهاني له بهذه المناسبة، ولم يصله سفير من إيران. وأدرك الجميع في هذا الوقت بالذات أن الحرب ستقع بين سليم وخصمه الشاه إسماعيل. وكان الشاه قد التزم بشكل علني جانب الأمير العثماني أحمد، الذي ثار على السلطان سليم فيما بعد، كما جعل قصره ملجأ للأمراء العثمانيين المعارضين لسلطنة سليم. ولم يكتف بهذا، بل أعد العدة لخوض حرب كان يرى أنها واقعة لا محالة. وسعى إلى إقامة تحالف مع الخصم الثاني للعثمانيين، هو السلطان المملوكي في مصر، فسارع إلى إرسال وفد ضخم إليه ضم ٢٠٠ عبداً لإبلاغه عن هذه الحرب المتوقعة، ودعوته للتحالف معه ضد السلطان سليم(٦).

ولم يكن السلطان سليم غافلاً عن أمر هذا الوفد أو تحركات الشاه إسماعيل الصفوي، وبعد أن حل مشاكله مع إخوته، بدأ بالإعداد لتوجيه ضربة قاصمة إليه. ولكي يتفرغ لمحاربة الشاه، عقد الصلح مع جيرانه في أوروبا، لا سيما مع المجر. وبادئ ذي بدء، باشر بحملته في الداخل، وقام بمذبحة شنيعة في شرقي

---

(٣) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 2, pp. 258-259.

(٤) انظر: Hilal Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» in: Guler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 1, p. 90.

(٥) Feridun Emecen, «Osmanli Siyasi Tarihi: I. Kuruluştan Küçük Kaynarca'ya,» in: Ekmeleddin Ihsanoglu, *Osmanli Devleti ve Medeniyeti Tarihi* (Istanbul: [n. pb.], 1994), vol. 1, p. 29.

(٦) جوزيف فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ترجمة محمد عطار، ٩ ج (استانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥)، ج ٤، ص ١١٢.

الأناضول، راح ضحيتها أربعون ألف من العلويين (القزلباش)، من دون أن يراعي السن أو الجنس. وبهذا قضى على أي محاولة للتمرد، قد تحدث في المستقبل[(٧)].

وكان السلطان سليم يسعى لعزل الشاه إسماعيل دولياً، والوقوف بوجه أي تحالف قد يقيمه مع الدول المجاورة، فأرسل هو الآخر وفداً إلى المماليك دعاهم إلى التحالف. وبعد مباحثات طويلة، آثرت الدولة المملوكية التزام الحياد، بغية مواجهة الموقف المستجد جراء التصعيد الخطير بين الدولتين العثمانية والصفوية. ورأى المماليك أنه من المناسب إرسال قوات إلى أطراف حلب لمرابطتها هناك[(٨)].

٢ ــ حملة السلطان سليم الأول على جنوب شرقي الأناضول

أ ــ معركة جالديران

بعد أن أكمل السلطان سليم الأول استعداداته العسكرية، انطلق على رأس جيش جرار من أدرنه إلى إستانبول، ثم توجه نحو الأناضول الشرقي، وفي (٢ رجب ٩٢٠هـ، ٢٣ آب/ أغسطس ١٥١٤م)، وصل إلى وادي جالديران، حيث تقابل جيشه مع جيش إسماعيل الصفوي، الذي كان قد تقدم هو الآخر إلى المنطقة للانتقام من قتلة أتباع مذهبه. ودارت بين الطرفين معركة ضارية، انهزم فيها الجيش الصفوي هزيمة منكرة، وخلص الشاه نفسه بصعوبة، وفرّ من ساحة المعركة، تاركاً كل ما يمتلكه لقمة سائغة لسليم وجنده. كما وقعت زوجته في أسر القوات العثمانية[(٩)]. ولم

---

(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢١ ــ ١٢٢ و٤٩٩؛ Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 90, and Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 259.

حاول بعض الباحثين التشكيك في صحة هذه المذبحة إذ ذكروا بأنه «لا توجد أية معلومة في المصادر تتعلق بقتل ٤٠ ألف شخص في الأناضول في السنوات التي سبقت معركة جالديران، كما يستحيل القيام من الناحية العملية بعمل كهذا في غضون فترة قصيرة في ظروف ذلك الوقت. انظر: Emecen, «Osmanli Siyasi Tarihi: I. Kuruluştan Küçük Kaynarca'ya,» vol. 1, p. 29.

(٨) نقلاً عن: محمد بن أحمد بن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، مج ٤، ص ٣٧٢ و٣٧٦. انظر أيضاً: Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 259.

(٩) وصف المؤرخون العثمانيون معركة جالديران بالتفصيل، انظر على سبيل المثال: أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ١، ص ٣٨٦ ــ ٣٨٩؛ حيدر جلبي، «روزنامة»، ص ٣٦٩ ــ ٤٠٢؛ خوجه سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ١٩٥ وما بعدها؛ المخطوطة المرقمة ٢٤٤٧ (محفوظة، قسم ولي الدين أفندي)، ورقة ١٢٠ب-١٤٠أ؛ كمال باشا زاده، دفتر ٩؛ جوزيف فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ترجمة محمد عطار، ٩ ج (استانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥)؛ Idris Bitlisi, «Selimname,» (Topkapi Sarayi Müzesi Kütüphanesi, Revan, no. 1540), vr. 2b-16a); Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 253-277; Selahattin Tansel, *Yavuz Sultan Selim* (Istanbul: [n. pb.], 1968), p. 25; Ahmet Ugur, *Yavuz Sultan Selim'in Siyasi ve Askeri Hayati* (Istanbul: [n. pb.], 2001), pp. 45-58; Sihabeddin Tekindag, «Yeni Kaynak ve Vesikalarin Isigi Altinda Yavuz Sultan Selim'in Iran Seferi,» *Tarih Dergisi*, vol. 17, no. 22 =

يكتف سليم الأول بجني ثمار النصر في هذه المعركة، بل انطلق بجيشه نحو تبريز عاصمة الصفويين، ودخلها من دون مقاومة، واستولى على خزائن الشاه فيها. ولم يتابع حملته لإكمال السيطرة على ممتلكات الصفويين، بل حال جنده الانكشاريون دون تحقيق هذه الرغبة، وبقي تحت ضغطهم، فقفل راجعاً إلى إستانبول (٢٥ رجب، ١٥ أيلول/ سبتمبر)[١٠].

ويهمنا من كل ما تقدم، مدى تأثير كل ذلك على مجريات الأحداث، التي تمخض عنها في نهاية المطاف السيطرة العثمانية على شمال العراق.

والحقيقة أن معركة جالديران، أو بالأحرى الانتصار العثماني الحاسم على الصفويين، شكل منعطفاً في تاريخ الأناضول الشرقي وشمال العراق، فبعد هذه المعركة بدأ العد التنازلي لالتحاق هذه المناطق أو الأجزاء المتبقية منها إلى الدولة العثمانية، إذ أصبحت الفرصة سانحة، والطريق مفتوحاً أمام العثمانيين، على الرغم من بعض العراقيل، التي حالت دون التقدم نحو مراكز الأقاليم والقلاع، لضمها إلى ممتلكات الدولة العثمانية. بل أصبح الطريق أمامهم ممهداً لفتح كل العراق، والمنطقة الشرقية للجزيرة العربية، فيما بعد.

وكان إلحاق الهضاب المرتفعة من الأناضول الشرقي إثر معركة جالديران مهماً من الناحية الاستراتيجية للدولة العثمانية، فقد تم إدخال الأناضول في دائرة الأمان تجاه الأخطار القادمة من الشرق. وفضلاً عن هذا، فإن أرضروم ووان وديار بكر، أي الأقاليم التي تشكل الأناضول الشرقي، ستستخدم قواعد عسكرية للعمليات المزمع القيام بها في كل مكان من إيران، والعراق، والقوقاز، في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. كما إن إلحاق المنطقة بالدولة العثمانية، حظي بأهمية من الناحية الاقتصادية، لا يقل شأناً من الناحية الاستراتيجية. إذ سيطر العثمانيون بهذا، كلياً على طريق تبريز ـ حلب، وتبريز ـ بورصة، أي على طريق الحرير. كما إن المدن الغنية، الواقعة على الطريق التجاري، أصبحت تدر أموالاً طائلة لخزينة الدولة العثمانية[١١].

(1968), pp. 49-78; M. Tayyib Gokbilgin, «Caldiran Muharebesi,» and M. Cetin Varlik, «Caldiran = Savasi,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, 30 vols. (Istanbul: [n. pb., 1988-]), vol. 3 (1993), pp. 329-331, and vol. 8, pp. 193-195; Ahmet Simsirgil, «Osmanliyi Yukselten Zaferler,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 1, pp. 355-357, and

جلال زاده مصطفى، **سليمنامه** (أنقرة: [د. ن.]، ١٩٩٠). وقد نشرها: Celâl-zâde Mustafa, *Selim-Nâme*, edited by A. Ugur and M. Çuhadar (Ankara: Kültür Bakanligi, 1990).

(١٠) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ١٤١، و Uzuncarsili, Ibid., vol. 2/2, p. 9.

(١١) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 91.

وأهم من ذلك كله، ارتباط أمراء الأقاليم الواقعة في المنطقة بالدولة العثمانية، بعد أن غيروا ولاءهم من الدولة الصفوية.

ب ـ دخول منطقة ديار بكر وشمال العراق تحت الحكم العثماني

كانت ديار بكر من أهم القلاع والمدن الواقعة في جنوب شرق الأناضول، وكانت كغيرها من القلاع واقعة تحت الحكم الصفوي. ويرسم المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين أفندي صورة عن أوضاعها في هذه الفترة، قائلاً: «وكانت هذه المنطقة، معظم سكانها من الأكراد، وكانت الأقوام الكردية يعجبهم العيش متفرقين، وباستثناء كلمة التوحيد لا يتفقون في أي موضوع. واعتادوا على التنازع والتخاصم بشكل متواصل، ويفقدهم التضامن في ما بينهم. ولهذا كانوا لا يمتلكون القوة الكافية لمقاومة الصفويين، فاضطروا إلى الخضوع إليهم. ولهذا السبب يعج الكثير من بلدانهم وقلاعهم بأتباع الصفويين، كما إن الخطبة تقرأ باسم الشاه، وتسك النقود باسمه أيضاً»[١٢]. وإذا تمكن العثمانيون من السيطرة عليها، فإنهم سيضعون إيران تحت تهديدهم، وكان من المهم جداً لهم أن تمتد حدودهم الشرقية من خط كماخ ـ أرزنجان ـ بايبورد في الشمال إلى ديار بكر جنوباً[١٣].

وبعد معركة جالديران مباشرة، جند السلطان العالم ـ يقول المؤرخ الكردي المشهور إدريس البدليسي ـ لإخضاع المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول للدولة العثمانية. وكان إدريس يعمل كاتباً في ديوان دولة الآق قويونلي، قبل أن يسيطر عليها الصفويون. وبعد معركة جالديران دخل في خدمة الدولة العثمانية[١٤]، وسعى إدريس بكل ما أوتي من قوة للقيام بهذه المهمة. وفي بادئ الأمر، تمكن من إقناع أمراء بعض الأقاليم بالخضوع للسلطان العثماني. ثم التقى بحاكم صوران الأمير سيد بن شاه علي، وأخضعه للسلطان، وشجعه على تخليص أربيل من أيدي الصفويين. كما كسب الأمير سيف الدين حاكم العمادية وابنه الأمير سلطان حسين إلى جانب العثمانيين، وقدم له الهدايا التي أرسلها السلطان إليه. وتمكن إدريس في نهاية المطاف من كسب ٢٥ أميراً من أمراء الأكراد، ومن ضمنهم أمراء جزيرة ابن عمر، وحسنكيف، وسعرد، وبتليس، وحيزان، وأخضعهم للدولة العثمانية. ولم يكتف الأمراء الأكراد بإعلان الولاء للسلطان العثماني، بل سعوا إلى تصفية الحكم الصفوي في المنطقة، واستبداله بالحكم العثماني. فعلى سبيل المثال، قام حاكم بختي

---

(١٢) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٤٥.

(١٣) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 273.

(١٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

بأخذ الجزيرة والموصل من أيدي الصفويين، وغنم أموالهم. كما خلص حاكم صوران سيد بك أراضي أربيل وكركوك من الصفويين، وخطب باسم السلطان العثماني.

في هذه الأثناء، أعلن وجهاء ديار بكر ولاءهم للسلطان العثماني، بعد أن حثهم الملا إدريس على ذلك، وطردوا الصفويين من قلعتها، وقتلوا رجال محافظها الصفوي أوستاجلو محمد خان، ونهبوا أموالهم، وحلوا محلهم لحماية القلعة. ثم أرسل أمراء ديار بكر رسائل بواسطة الملا إدريس إلى السلطان سليم، يعلنون فيها ولاءهم وخضوعهم له. وبالمقابل قدر السلطان ما قاموا به، وذلك في منشورات أرسلها لهم. ولكي يكون لهذه المناشير وقع مؤثر، فقد تمّ توزيعها من قبل الملا إدريس نفسه، كما كتب السلطان رسالة إلى إدريس، أثنى عليه لما قام به، ورفع شأنه كما أرسل إليه الهدايا[١٥].

ويعود سبب نجاح الملا إدريس في هذا الصدد إلى التأثير العام لمعركة جالديران، فالعثمانيون حققوا النصر، وإنهم سيتوجهون لا محالة نحو المناطق الكردية، التي تعاني من التفكك السياسي، ولن يكون أمام أمراء الأقاليم الصغيرة خيار غير الخضوع للقوي المنتصر. وفضلاً عن هذا، كان إدريس ذا اطلاع واسع على الظروف السياسية والاجتماعية في تلك الأرجاء، فهو ابن المنطقة ومن بدليس (بتليس) بالذات، وكان في خدمة دولة الآق قويونلي، قبل أن يسيطر الصفويون على ممتلكاتها[١٦]. وعلاوة على هذا، كان عالماً فاضلاً معروفاً بين الأكراد بشخصيته الفذة وقدرته على التأثير والإقناع، من هنا جاء اعتماد السلطان سليم عليه في تنفيذ ما عهد إليه.

ويبدو أن الحكم العثماني لم يترسخ في منطقة ديار بكر والقسم الشمالي الشرقي من العراق، في هذا الوقت بالذات، إذ كان هذا الأمر مرتبطاً بوجود السلطان سليم الأول وجيشه في المنطقة، وزوال الحكم الصفوي منها. ويستدل من مجريات الأحداث أن العثمانيين، على الرغم من خضوع أمراء الأقاليم الكردية للدولة العثمانية، لم يرابطوا بأي قوة عسكرية في المنطقة، ولم يأخذوا في الحسبان أن خضوع هذه المناطق مرتبط بالتواجد الفعلي للقوات العثمانية فيها. فبعد مغادرتهم المنطقة، اختل التوازن من جديد، لغير صالحهم. فبعد انسحاب السلطان سليم الأول من تبريز، عاد الشاه إسماعيل الصفوي إليها. وبدأ بإصلاح ما خربه العثمانيون، فأعاد

---

(١٥) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٦ ـ ٢٥١؛ مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، نشره بالحروف التركية الحديثة Neset Cagatay في أنقرة عام ١٩٩٢، ٥ ج، ج ١ ـ ٢، ص ٨٣؛ فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، و M. Mehdi Ilhan, *Amid Diyarbakir 1518 Tarihli Defter-i Mufassal* (Ankara: TTK, 2000), pp. 74-77.

(١٦) Ismail Hami Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, 5 vols. (Istanbul: Türkiye Yayinevi, 1947-1971), vol. 2, p. 22.

تنظيم جيشه، وشرع في إعادة نفوذه المنهار إلى المنطقة من جديد. ثم سعى إلى استعادة ديار بكر، وإعادة الأمراء الذين غيروا ولاءهم إلى حظيرة دولته. وعهد بهذه المهمة إلى قره خان أخو أوستاجلو محمد خان والي ديار بكر السابق، الذي قتل في معركة جالديران، وأرسله على رأس قوة عسكرية لاستعادة ديار بكر. وحاصر قره خان بجيش قوامه خمسة آلاف مقاتل ديار بكر، وحاول إقناع أمرائها بتسليم المدينة. واستمر حصار الصفويين لديار بكر سنة كاملة، لم يتمكنوا من اقتحامها. أبلغ إدريس الوضع للسلطان، وطلب منه إرسال قوات لإنقاذ المدينة من دون تأخير[١٧].

ناشد أمراء ديار بكر السلطان سليم الأول إرسال المساعدات لهم، وذلك في رسالة أرسلوها إليه. وقد نقل المؤرخ العثماني (قوجه مؤرخ) نص الرسالة التي جاء فيها: أن أهل ديار بكر قاموا بمبايعة السلطان العثماني بكل إخلاص، وتبرأوا من الصفويين الذين «ظهر إلحادهم»، وأنهم أزالوا الضلالة والبدع التي نشرها الصفويون، وتبعوا أهل السنة ومذهب الشافعي، وتشرفوا بسلطان الإسلام، أي السلطان سليم، وبدأوا بذكر أسماء الخلفاء الراشدين في الخطبة. كما ذكروا أنهم كانوا ينتظرون وصول السلطان إلى مدينتهم، وبعد مغادرته المنطقة، قاموا بإرسال إدريس البدليسي، الذي وصفوه بـ (مولانا) إلى مقامه، وحدد هؤلاء مطالبهم من السلطان قائلين: «قوموا بدعمنا ومد يد المساعدة إلينا نحن المخلصين لكم، إن بلادنا قريبة من بلاد الصفويين، وربما متداخلة مع بعضها البعض، ومنذ سنوات قام هؤلاء (الملحدون) بتدمير بيوتنا، ويحاربوننا منذ ١٤ سنة، ولولا عنايتكم بتخليص هذه الطائفة ذات الاعتقاد الظاهر من ظلم هؤلاء الظالمين، لم نكن نتمكن من مقاومتهم اعتماداً على أنفسنا، لأن الأكراد يعيشون على شكل أقوام وعشائر مختلفة، ونحن متفقون على وحدانية الله وعلى كوننا من أمة محمد، وليس من الممكن أن نتبع بعضنا بعضاً في الأمور الأخرى، وجرت سنة الله على هذا الشكل. ولكننا نأمل أن تلقينا المساعدة من السلطان، فإن أيدي أولئك الظالمين ستقطع من عراق العرب والعجم، وأذربيجان. وإن ديار بكر، على وجه الخصوص، تشكل مفتاح بلاد إيران. ومنذ سنة، فإن أهاليها محاصرون من قبل الجنود الصفويين، وهم يأملون بأن سلطان الإسلام سيشفع لهم، وقد قتل أكثر من ٥٠ ألف منهم. وإذا ما وصلت مساعدات السلطان إلى هؤلاء المسلمين، فإن السلطان بلا شك سينال ثواب الآخرة، وينال فوائد دنيوية، كما ينتفع كل المسلمين منه»[١٨].

---

(١٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢ ـ ٢٣، وسعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(١٨) انظر عن نصّ الرسالة: قوجه مؤرخ: بدايع، ج ٢، ورقة ٤٥٢ آ ـ ب، وانظر صورتها في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 3 (1991), pp. 206-207.

وإثر هذا، أمر السلطان سليم بيقلي محمد باشا، الذي تقلد إدارة مناطق أرزنجان وبايبورد، بالسير إلى ديار بكر على رأس قوة عسكرية، ولم يكن الملا إدريس غائباً عن هذه المهمة، إذ سعى إلى حشد الأمراء الأكراد، والانضمام بالقائد العثماني. كما انضم شادي بك والي أماسيه وسيواس مع خمسة آلاف فارس إليهم. وأدرك الوالي الصفوي قره خان، أمام هذا الحشد الهائل من المقاتلين العثمانيين والقوات المحلية، عدم تمكنه من مواجهتهم، فترك مدينة ديار بكر هارباً إلى ماردين، التي كانت تحت سيطرة الصفويين. وفتح أمراء ديار بكر أبوابها للقوات العثمانية والمتطوعين الأكراد (أوائل شعبان سنة ٩٢١هـ، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٥١٥م)، إلا أن القائد العثماني بيقلي محمد باشا لم يدخل المدينة، بل سار نحو ماردين لمقابلة القوات الصفوية، بقيادة قره خان. غير أن هذا الأخير خاف من البقاء في ماردين، وانسحب نحو سهل سنجار. ودخلت القوات العثمانية إلى ماردين، بعد أن فتح أمراؤها الأبواب لهم، بسعي من الملا إدريس. وحدث بعد فتح ماردين مباشرة أن دب الخلاف بين بيقلي محمد باشا وشادي بك، وتمخض هذا عن انسحاب القوات العثمانية من ماردين، الأمر الذي استغله قره خان، فسعى إلى إعادة السيطرة عليها، وطلب التعزيزات من تبريز.

وعندما علم السلطان سليم بكل ذلك، أرسل خسرو باشا والي قرمان على رأس قوة كبيرة إلى ديار بكر، كما أرسل الشاه إسماعيل الصفوي هو الآخر تعزيزات عسكرية لقره خان، واشتبكت القوات العثمانية والقوات الصفوية قرب بلدة قوج حصار إلى الجنوب الغربي من ماردين، وجرت بينهما معركة ضارية لقي فيها القائد الصفوي قره خان مصرعه، وانهزم جيشه (٢٢ربيع الآخر، ٩ أيار ١٥١٦م)[١٩].

وإثر هذه المعركة، استسلمت بعض المواقع المحصنة في المنطقة إلى العثمانيين، كما فتحت مدينة ماردين أبوابها للقوات العثمانية، إلا أن قلعة ماردين التي كانت في عهدة سليمان بك أخي قره خان، لم تستسلم فحاصرتها القوات العثمانية. في هذه الأثناء، كان السلطان سليم الأول يقود حملته العسكرية في بلاد الشام، فأرسل إلى بيقلي محمد باشا ـ الذي عين والياً على ديار بكر ـ أوامره بالالتحاق به، لهذا فإن الاستيلاء على هذه القلعة قد تأجل إلى أجل غير مسمى[٢٠].

---

(١٩) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٨؛ فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ١٥٦ ـ ١٦٧، و Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, pp. 22-23.

(٢٠) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٨.

وبعد أن أنجز السلطان سليم الأول المرحلة الأولى من حملته إلى بلاد الشام ومصر، الذي توّجها بتحقيق النصر على المماليك في معركة مرج دابق، أصدر أوامره إلى بيقلي محمد باشا لأخذ القوات التي كانت تحت إمرته بالتوجه نحو ماردين، وفتح قلعتها. وعاد محمد باشا إلى المنطقة، وفتح قلعة ماردين. وعلى أثر ذلك، تمت السيطرة على القلاع الموجودة في المنطقة(٢١).

وعلى الرغم من هذه العمليات العسكرية، وما رافقها من انتصارات، وخضوع قلاع، ومراكز، وأماكن مختلفة، كديار بكر، وماردين، للحكم العثماني، إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لإخضاع المنطقة، وإقامة الإدارة الفعلية للعثمانيين فيها، طالما بقيت مواقع حصينة كالرها (أورفه)، والرقة، والموصل، غير خاضعة للدولة العثمانية(٢٢). وبالفعل لم يكتف بيقلي محمد باشا بفتح ماردين، بل واصل فتوحاته، وسيطر على الرها، ثم توجه نحو الموصل، وكان حاكمها الصفوي أحمد بك الأفشاري يدافع عن قلعتها، إلا أن محمد باشا تمكن، بدعم من بدر بك حاكم جزيرة ابن عمر، من أخذها(٢٣).

لم يفصح المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين، الذي انفرد بذكر تفاصيل الفتوحات العثمانية في المنطقة، عن كيفية وقوع قلعة الموصل بيد العثمانيين، ولا نعرف مصير القوات الصفوية المرابطة فيها، ويبدو أنها انسحبت من المنطقة برمتها بعد أن أخلت القلاع والمراكز. وذكر المؤرخ المذكور أنه بعد إلحاق محمد باشا الموصل بالحكم العثماني، انضوت كل من قلاع سنجار، وتلعفر، وأرغني، وسيوه رك، وبيره جك، بالكامل تحت الإدارة العثمانية، «وأعدت كل الأراضي الكردية (أي بعض أجزاء منطقة ديار بكر وماردين) من البلاد العثمانية»، ودخلت المناطق الممتدة من حدود أورمي، وأشنى، وأربيل، حتى ما بعد جمشكزك، وعربكير، التي تمتد مسافة شهر، تحت الحكم العثماني. وأعلن حكامها خضوعهم للسلطان العثماني»(٢٤).

وذكر المستشرق النمساوي هامر، الذي أرخ للدولة العثمانية معتمداً على عدد كبير من المصادر العثمانية الأساسية، «أن البلاد التي تسكنها قبائل بكر ومضر وربيعة، والتي كانت تشمل سناجق ديار بكر والرها والموصل، قد خضعت للدولة

---

(٢١) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩، و Danişmend, Ibid., vol. 2, p. 29.
(٢٢) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ١٦٨.
(٢٣) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٧٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٧٠.

العثمانية بفضل الكفاءة العسكرية لبيقلي محمد باشا، وبفضل المفاوضات الناجحة التي أجراها البدليسي مع أمرائها، وكان إدريس يسعى لتنظيم الإدارة الداخلية لهذه البلاد، وإشاعة الأمن والنظام فيها بكل التدابير المتاحة، وتعزيز روابط الأمراء الذين أخضعهم لأوامر الدولة العثمانية. وقد أقر السلطان جميع هذه الإجراءات، وأبلغ إدريساً بذلك في فرمان أرسله إليه». ثم يكمل المؤرخ إجراءات إدريس في المنطقة، قائلاً: «ولكي يكمل إدريس المهمة التي باشر بها بشكل موفق، قسم ديار بكر إلى بضعة سناجق (ألوية)، وذلك لتيسير الإدارة فيها، وفي السنة التالية، تمّ إدخال حكومتي الرها والموصل فيها أيضاً. إلا أنه لم يكن بالإمكان إقامة حكومة مطلقة في المنطقة، وذلك لأن المنطقة كانت تضم أمراء بعدد قلاعها، ويغلب على أفكار أمرائها، أي رؤساء عشائرها، نزعة الاستقلال والعادات القتالية. وأخضع إدريس هذه البلاد بمساعيه المتواصلة، وكان لا بد من استخدام اللين والاستمالة معها»[٢٥].

وبعد فتح منطقة ديار بكر، والرها، والموصل، وأربيل، أرسل السلطان سليم خلعاً كثيرة إلى الأمراء المحليين، على رأسهم إدريس، للخدمات التي أسدوها في فتوح المنطقة. كما أرسل منشوراً إلى إدريس أثنى فيه على الجهود التي بذلها والخدمات التي أسداها، في سبيل الدولة العثمانية[٢٦].

ويهمنا هنا معرفة تاريخ سيطرة العثمانيين على الموصل وأرجائها، إذ لم يثبت أي من المؤرخين العثمانيين ذلك. لكن الذي نعرفه أن السلطان سليم، بعد فتح حلب، واصل حملته إلى مصر، في الوقت الذي طلب من بيقلي محمد باشا التوجه إلى ماردين، وإتمام الفتح هناك. وهذا يعني أنه انطلق (محمد باشا) بعد ٢٨ آب/ أغسطس ١٥١٦م، وهو تاريخ فتح حلب، إلى ماردين. وذكر إسماعيل حامي دانشمند، الذي عمل كرونولوجيا للتاريخ العثماني، أن قلعة ماردين استسلمت في (٧ نيسان/ أبريل ١٥١٧م، ١٥ ربيع الأول ٩٢٣هـ)[٢٧]. ولكنه ذكر ضمن الأحداث التي جرت في هذا التاريخ، قائلاً: عندما كان سليم يعيش نشوة انتصاره في مصر، وصله خبر فتح قلعة ماردين، والأناضول الشرقي، وشمال العراق[٢٨].

وإني أرجح أن السلطان سليم تبلغ بخبر فتح قلعة ماردين في هذا التاريخ

---

(٢٥) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٧٧.

(٢٦) للاطلاع على نص المنشور، انظر: سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢٧) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 23.

(٢٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠.

بالذات، أي في ٧ نيسان/ أبريل ١٥١٧م، فتكون القلعة قد وقعت في أيدي العثمانيين قبل هذا التاريخ. وإذا ما وضعنا بنظر الاعتبار أن المدة الواقعة بين سقوط مدينة ماردين وسقوط قلعتها هي ٩ أشهر(٢٩)، أو سنة كاملة(٣٠)، فيكون تاريخ استسلام القلعة في كلا الحالين بداية سنة (١٥١٧م، ٩٢٣هـ)، حيث واصلت القوات العثمانية تقدمها نحو شمال العراق، وأصبحت أجزاء واسعة منه في هذه السنة بالذات، خاضعة للدولة العثمانية.

٣ ـ حملة بيري محمد باشا على غربي العراق، والسيطرة العثمانية على منطقة عانة ـ هيت

يبدو أن العثمانيين اكتفوا بما حققوه من إنجازات عسكرية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق، وتوجهت جهودهم نحو تعزيز وجودهم السياسي والعسكري في المناطق الجديدة، لكن السلطان سليم الذي كسر شوكة الصفويين وأنهى الحكم المملوكي في مصر وبلاد الشام، كان عليه إدامة عملياته العسكرية، فيؤرق بها الشاه إسماعيل الصفوي. لهذا نراه، بعد عودته من مصر إلى حلب، يرسل الوزير الأعظم بيري محمد باشا على رأس حملة إلى شمال العراق، وانطلق الوزير الأعظم على رأس قوة من ألفي مقاتل من الانكشارية، وجمعاً من جنود الأناضول والروملي، وتوجه على امتداد نهر الفرات (٩ جمادى الأولى ٩٢٤هـ، ١٩ أيار/ مايو ١٥١٨م)، أي من غربي العراق. وتوّج بيري محمد باشا حملته هذه بالاستيلاء على مدينتي عانه وهيت، الواقعتين إلى الشمال الغربي من بغداد، على الشاطئ الأيمن من نهر الفرات. وبهذا أمن وضعاً هدد فيه بغداد، التي كانت تحت الحكم الصفوي. غير أنه لم يواصل تقدمه، وبقي مدة من الزمن على شاطئ نهر الفرات، ورأى أنه لم يصدر أي رد فعل من الشاه إسماعيل الصفوي، لهذا عاد إلى أدرنه تنفيذاً لأمر تلقاه من السلطان(٣١).

ويرى بعض المؤرخين العثمانيين أن قيام السلطان سليم بإرسال الصدر الأعظم بيري محمد باشا من حلب إلى الحدود الإيرانية، لم يكن الهدف منه أن يجعله يواجه الشاه إسماعيل الصفوي، لإشعال الحرب بينهما، بل استدراج الشاه إلى داخل الأراضي العثمانية للقيام بحملة جديدة، وإلحاق شمال العراق بالكامل

---

(٢٩) انفرد الباحث التركي محمد مهدي ايلخان بذكر ذلك من دون أن يفصح باسم أي مصدر. انظر: M. Mehdi Ilhan, «Biyikli Mehmet Pasa,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 6, p. 116.

(٣٠) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٢٦٨؛ فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ١٦٧، و Danişmend, Ibid., vol. 2, p. 23.

(٣١) Danişmend, Ibid., vol. 2, pp. 48-49, and Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 296.

بالدولة العثمانية. وقد أفصح السلطان سليم عن نيته هذه إلى بيري باشا[٣٢].

وأورد دفتر محاسبة ولاية ديار بكر، والعرب، وذي القدرية، العائد إلى سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م) معلومة مهمة عن موقف أهالي عانة، من الفتح العثماني لمدينتهم. إذ ورد أن أعيان عانة بذلوا جهوداً في فتح المدينة، أي ساعدوا بيري محمد باشا في ذلك. وتقديراً لهذا الموقف، تركت الدولة أملاكهم في أيديهم، وأعفتهم مع أملاكهم من كل الضرائب، وقد منحهم محمد باشا وثائق تؤيد ذلك. ويبدو أن هؤلاء الأعيان كانوا يمتلكون وثائق تتعلق بإعفاء ممتلكاتهم من الضرائب، زودوا بها من «السلاطين الماضين»، وربما المقصود بهم سلاطين الأق قويونلي، وقد ذكر الدفتر أسماء هؤلاء الأعيان تحت اسم أملاك لواء عنا = عنه أو عانه، وهي:

- ملك مولانا ياسين/ دولاب (ناعور) ٢٤ قطعة.
- ملك بهاء الدين كتخدا/ دولاب (ناعور) ٢٢ قطعة.
- ملك شمس الدين كتخدا/ دولاب (ناعور) ١٥ قطعة.
- ملك شهاب الدين الخطيب/ دولاب (ناعور) ١٦ قطعة.
- ملك رضي الدين/ دولاب (ناعور) ٦ قطع.
- ملك نعمة الحمامي/ دولاب (ناعور) ٦ قطع.
- ملك خواجه (المدرس) محمود الكاتب/ دولاب (ناعور) ٣ قطع[٣٣].

يبدو أن حملة الصدر الأعظم بيري محمد باشا إلى منطقة عانة وهيت، كانت آخر حملة عثمانية إلى العراق في هذه الفترة، إذ لم تورد المصادر العثمانية أي عملية عسكرية أخرى، وتلتها فترة هدوء كانت بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. وأنهت حملة بيري محمد باشا المرحلة الأخيرة من الحملات العسكرية الأولى التي حققت للعثمانيين السيطرة على أجزاء واسعة من منطقة الجزيرة، تشمل منطقتي سنجار والموصل في الشمال حتى تكريت جنوباً، وتمتد من تكريت شرقاً إلى الجنوب الغربي،

---

(٣٢) Yusuf Kucukdag, *Vezir-i Azam Piri Mehmed Pasa (1463?-1532)* (Konya: Enes Kitap Sarayi (dagitim), 1994), pp. 40-41,

نقلاً عن: مصطفى، **سليمنامه**، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣٣) ٩٩٨ نمره لي محاسبه ولايت ديار بكر وعرب وذو القدرية دفتري (٩٣٧هـ) نشره مركز الأرشيف العثماني تحت عنوان: T. C. Başbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999), pp. 242-243.

وقد أورد الدفتر أسماء جميع الدواليب كل على حده.

أي منطقة حوض الفرات، الممتدة من الحدود العراقية ـ السورية الحالية إلى مدينة هيت، مشتملة مركزين مهمين، هما عانة وهيت.

ويستشف من هذا التحديد، أن المنطقة الشمالية الشرقية من العراق ظلت خارجة عن نطاق هذه المناطق المفتوحة من قبل العثمانيين، وذلك على الرغم من قيام حاكم صوران بالسيطرة على أراضي أربيل وكركوك وتخليصها من الحكم الصفوي، بعيد معركة جالديران، كما ذكرنا. ويبدو أن نجاح حاكم صوران في إخضاع منطقة أربيل وكركوك للحكم العثماني كان متوقفاً على وصول القوات العثمانية إلى هذه المنطقة، وهذا الأمر لم يتحقق، فبعد انسحاب السلطان سليم من تبريز عاد الشاه إلى مركز دولته، وعادت القوات الصفوية لتعيد استيلاءها على المنطقة، بل على شمال شرق العراق، باستثناء بعض أجزائه، الأمر الذي تطلب من العثمانيين القيام بعملياتهم العسكرية في سنجار والموصل. إلا أنهم لم يمدوا هذه العمليات إلى منطقة أربيل وكركوك، التي لم تنضو تحت الحكم العثماني، إلا خلال الحملة التي قادها السلطان سليمان القانوني فيما بعد.

٤ ـ حملة السلطان سليمان القانوني على العراق وفتح بغداد

مضت على المعركة العظمى التي وقعت بين الدولتين العثمانية والصفوية، التي قادها زعيما الدولتين، أي معركة جالديران، مرحلة امتدت حوالى عقدين من الزمن، كانت بمثابة هدنة غير موقعة بين الطرفين، على الرغم من حدوث بعض المعارك التي قادها قادة ميدانيون، وتمخض عنها تثبيت الحكم العثماني في القسم الأكبر من الأجزاء الشمالية والغربية من العراق. في هذه الفترة، توفي السلطان العثماني سليم الأول (١٥٢٠م)، وتقلد العرش ابنه سليمان الذي تلقب بالقانوني، كما توفي الشاه إسماعيل الصفوي (١٥٢٤م). واعتلى ابنه طهماسب الأول عرش الدولة الصفوية. ولم ينته الصراع بين الدولتين، بل استمر العداء يطغي على العلاقة بينهما، ولم يتوقف العثمانيون من اتهام الصفويين بالقيام بنشاطات معادية ضدهم، بخاصة في الأناضول. وانتهت هذه الفترة بالحملة السلطانية الثانية إلى المنطقة، التي قادها السلطان سليمان بنفسه، وتسمى في التاريخ العثماني (عراقين سفري)، أي الحملة على العراقين: عراق العرب، وعراق العجم.

أ ـ دوافع الحملة

وهذه الحملة تعتبر أكبر وأطول عملية عسكرية متواصلة قام بها الجيش العثماني في شرقي الدولة، وقد سميت بهذا الاسم (عراقين سفري) لأنها تمخضت عن انضواء عراق العجم، أي القسم الشمالي الغربي من إيران والقسم الشمالي الشرقي من

العراق، وعراق العرب، أي القسم الأوسط والجنوبي من العراق، للدولة العثمانية[٣٤]. ولكي نتعرف على أبعاد هذه الحملة ونتائجها، نتوقف قليلاً عند دوافعها، والسبب المباشر لها.

أما السبب المباشر للحملة، فيكمن في عمليات تغيير الولاء، واللجوء من قبل بعض الولاة إلى والي إحدى الدولتين، أي خيانة هؤلاء الولاة أسيادهم، وهذه العمليات هي:

ـ تخلي الأمير الكردي شرف خان أمير بتليس عن تبعيته للعثمانيين، ولجوئه إلى الصفويين، وتلقيه دعماً عسكرياً منهم. وكان شرف خان من الأمراء الأكراد الذين كانوا يحكمون في المنطقة منذ القرن الثامن. وكان قد خضع للحكم العثماني في عهد السلطان سليم وعهد إليه بتليس[٣٥]. ولا نعرف دوافعه لهذا العمل، وربما بقي تحت الرعاية الصفوية، التي تزايدت في المنطقة، كما سنرى.

ـ لجوء الوالي الإيراني أولامه خان إلى الدولة العثمانية، إذ عينه السلطان سليمان القانوني والياً على حصن كيف (حسنكيف) وجميع أراضي بتليس، أي الأراضي التي كانت تحت عهدة شرف خان، ومنح له ٤٠٠ ألف دوقة (مليوني أقجه) مخصصات سنوية. ويبدو أن أولامه لم يتمكن من الدخول إلى بتليس، على الرغم من محاصرته لها، واضطر إلى التراجع بعد وصول قوة إيرانية بقيادة شرف بك (وربما شرف خان حاكم بتليس الذي التجأ إلى الصفويين)، ووصل خبر هذه الهزيمة إلى مسامع السلطان سليمان[٣٦].

ـ إعلان ذو الفقار خان الوالي الصفوي على بغداد تبعيته للعثمانيين، وقيامه بإرسال مفاتيح بغداد إلى السلطان العثماني. وكان ذو الفقار يعرف بخليفة الخلفاء، وقد عينه الشاه طهماسب والياً على بغداد، ولا نعرف السبب الذي حدا به إلى تحويل ولائه نحو السلطان العثماني.

---

(٣٤) Feridun Emecen, «Irakeyn Seferi,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 19 (1999), p. 116.

(٣٥) مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، نشره بالحروف التركية الحديثة Neset Cagatay في أنقرة عام ١٩٩٢، ٥ ج، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧، و M. Tayyib Gokbilgin, «Suleyman I,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 11, p. 116.

(٣٦) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ١٤٤، نقلاً عن: مصطفى، **سليمنامه**، ص ١٦٩؛ إبراهيم أفندي بجوي، **تاريخ**، ص ٥٩، وقد نشره بالحروف التركية الحديثة: Murat Uraz, *Pecevi Tarihi* (Istanbul: [n. pb.], 1968-1969), vols. 1-2.

انظر أيضاً: فردي ١٨١، و Salih Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» *Tarih Dergisi*, vol: 25 (March 1971), pp. 53-54.

ويبدو أن ما أقدم عليه ذو الفقار لقي ترحيباً كبيراً عند العثمانيين، إذ لم يتأخروا في الإقرار بالأمر الواقع. وأصدر السلطان سليمان القانوني أوامره بتقليد ذو الفقار لواء بغداد، وذلك في (٣ شعبان سنة ٩٣٥هـ، ١٢ نيسان/أبريل سنة ١٥٢٩م)، ومنحه (سر علم فضيا) (= القبة المعدنية التي توضع على سارية العلم)، و١٢ ذراعاً من التفتاء الأحمر، ثم أرسل إليه بعد ذلك خلعتين مع قماش ملون[٣٧]. ولكن يبدو أن الخطوة العثمانية تجاه ما قام به ذو الفقار لم تتجاوز إرسال كتاب التقليد والهدايا إليه، ولم يكن وضع الدولة العثمانية يسمح بأن تقوم بأكثر مما قامت به لأسباب يأتي في مقدمتها انشغالها بالحروب في أوروبا، وعدم إمكانية توجيه قسم من ثقلها العسكري نحو المنطقة، لأن ذلك يعني المواجهة مع الصفويين، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطان شخصياً في المسألة، وقيادته حملة عسكرية، وهذا ما حدث بالفعل، لكن بعد خمس سنوات.

وكان ذو الفقار يأمل بالتمكن من الصمود في بغداد أمام الصفويين لحين وصول الإمدادات العثمانية الموعود بها، إلا أنه ما لبث أن لقي مصرعه من قبل رجال الشاه طهماسب، وأعيدت بذلك سيطرة الحكومة الإيرانية على بغداد[٣٨].

وذكر كاتب مادة بغداد في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة التركية أن بغداد دخلت في عهد الشاه طهماسب الأول تحت نفوذ ذو الفقار خان، الذي ينتسب إلى عشيرة الموصلي، وهذا يعني أنه سيطر على بغداد. ولم يذكر الكاتب فيما إذا كان قد عين من قبل الشاه أم لا، كما ذكر أن ذو الفقار خان قام بإرسال الرسل إلى سليمان القانوني يعلمه بأنه قرأ الخطبة، وسك النقود باسمه، وأعلن ولاءه له (عام ٩٣٥هـ ١٥٢٩م). وهذا ما دعا طهماسب بالتوجه إلى بغداد لقمع تمرده، واتخذ ذو الفقار التدابير اللازمة للدفاع عن المدينة، إلا أنه لقي مصرعه بعد أن خانه إخوته، وتواطأوا مع الشاه طهماسب[٣٩].

أما الأسباب غير المباشرة لحملة القانوني على بغداد، فقد طرحها الباحثون آخذين بنظر الاعتبار الظروف الدولية في ذلك الوقت، وطموح العثمانيين في

---

(٣٧) انظر: روزنامة التشريفات: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 1764,

نقلاً عن: خليل ساحلي أوغلي، «التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني،» في: خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني** (استانبول: إرسيكا، ٢٠٠٠)، ص ٥٠٨.

(٣٨) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٤٤، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 349.

(٣٩) Cavid Baysun, «Bagdad,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 2, p. 205.

التوسع، وإكمال ما بدأ به السلطان السابق سليم الأول. والأسباب التي طرحوها متنوعة، من الممكن جمعها في ما يلي:

(١) السبب الاقتصادي

إذ يرى بعض الباحثين، ومنهم صالح أوزبوران[٤٠] أن السبب لهذه الحملة هو ـ بلا شك ـ رغبة العثمانيين بالسيطرة على طريق الحرير الوارد من تبريز نحو أرضروم وطوقاد بالأناضول، ومنها إلى بورصة. والحقيقة أن هذا الطريق أصبح سالكاً أمام التجار منذ حملة سليم الأول. إلا أن محاولة الصفويين استعادة ما فقدوه في هذه الحملة، جعل هذا الطريق في خطر، الأمر الذي تطلب من القانوني التدخل العسكري لتأمين بقاء هذا الطريق سالكاً. وفضلاً عن هذا، كان العثمانيون يسعون إلى السيطرة الفعلية على طريق التوابل، الواردة على طريق البصرة ـ بغداد ـ حلب. وكما سنرى فيما بعد، إن هذا الطريق كان يداهمه خطران في آن واحد: الخطر البرتغالي في خليج البصرة، والخطر الصفوي الذي ما زال يسيطر على الأجزاء البرية منه.

لكل ذلك، أصبحت «السيطرة على طريق بغداد ـ البصرة، والرغبة في تأمين السيطرة على الطرق التجارية، الممتدة من البصرة إلى بلاد الشام والأناضول، أصبحت من أولويات الاهتمام العثماني»[٤١]. وينبغي ألا ننسى هنا أن إيصال النفوذ العثماني إلى البصرة، أي الثغر الشمالي للخليج، سيضع العثمانيين بالتالي ـ كما سنرى ـ أمام مرحلة جديدة، هي السيطرة على الطريق البحري، بين الهند والشرق الأوسط.

(٢) السبب السياسي والديني

وجمع السبب السياسي مع السبب الديني يعود إلى أن الجانب الديني هو الذي أصبح يحدد المسار السياسي للعلاقات العثمانية ـ الصفوية، بل استغل الدين أو الدعايات الدينية لأجل المصالح السياسية. ويرى الباحث التركي فريدون أمه جن أن العثمانيين قاموا بهذه العملية العسكرية الكبيرة ليس لأجل تأمين الحماية على الحدود الشرقية لدولتهم فقط، بل للقضاء في الوقت نفسه على الصفويين، الذين يستهدفون زعزعة الدور الديني، الذي يقوم به العثمانيون، وهم يتزعمون العالم السني[٤٢].

ويضاف إلى هذا أن قيام السلطان سليم الأول بمذبحته المشهورة تجاه العلويين

---

(٤٠) Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 53.

(٤١) Robert Mantran, «Irak,» *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 19 (1999), p. 91.

(٤٢) Emecen, «Irakeyn Seferi,» p. 116.

في الأناضول الشرقي لم يؤد إلى استئصالهم في المنطقة، بل كان هناك نزاع مستمر بين الشيعة أتباع الصفويين في الحدود الشرقية من الأناضول، وأمراء الحدود العثمانيين[٤٣]. واتهم الشاه إسماعيل الصفوي بأنه بعد وفاة السلطان سليم (١٥٢٠م) استغل انشغال السلطان سليمان القانوني في حملاته على بلغراد ورودس، وأعطى زخماً لنشاطاته الدعائية في الأناضول، وسعى إلى شنّ الغارات على الحدود العثمانية في شرقي الأناضول، وإقامة النفوذ على العشائر في المنطقة[٤٤]. وكان العثمانيون يتهمون كذلك الشاه طهماسب الصفوي بأنه يقوم بتحريض العلويين في الأناضول، كما فعل والده ليثير الاضطرابات ضد الدولة العثمانية[٤٥].

ومهما يكن من أمر هذه الدوافع، لم يكن بإمكان العثمانيين التخلي عن فكرة الوصول إلى الخليج، والامتداد إلى مسلمي الهند، وتحجيم دور الصفويين في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، كان لا بد من السيطرة على الطريق البري المؤدي إلى الخليج، عبر بغداد والبصرة. فلو كانت المسألة تتعلق بالصفويين وما يشكلونه من تهديد في الجزء الجنوبي الشرقي من الدولة العثمانية، لاقتصرت العمليات العسكرية العثمانية على ردع الصفويين أو القضاء عليهم بالتوغل إلى أعماق أذربيجان وإيران، وليس الاكتفاء بالمناطق الحدودية، ثم التوجه نحو العراق، من دون متابعة السير نحو الشرق، وإحكام السيطرة العثمانية على العراق، ومدّ نفوذهم إلى البصرة، لتكون منفذاً لهم إلى الخليج.

وفي هذا الوقت، الذي شهدت فيه العلاقات العثمانية ـ الصفوية التأزم، كان العثمانيون منشغلين بعملياتهم العسكرية في أوروبا، ولم يكن بوسعهم فتح جبهة ثانية ضد الصفويين، فكان لا بد من تعليق العمليات العسكرية في أوروبا للتفرغ للتعامل مع الأمر الواقع في الجهة الجنوبية الشرقية للدولة، طالما أن الحرب مع الصفويين أصبحت في حال لا يمكن العدول عنها. وبالفعل قام السلطان سليمان القانوني بحل المسائل العالقة في أوروبا، وذلك بعقد الصلح مع آل هابسبورك (النمسا)، في سنة ١٥٣٣م، وباشر بالإعداد للحملة إلى إيران.

٥ ـ حملة الوزير الأعظم إبراهيم باشا

بادئ ذي بدء، أرسل السلطان سليمان الوزير الأعظم إبراهيم باشا على رأس قوة إلى المنطقة (سنة ١٥٣٣م)، ومنحه صلاحيات واسعة. وقبيل وصول الوزير

(٤٣) Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 53.

(٤٤) Emecen, Ibid., p. 116.

(٤٥) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 99.

الأعظم كان أولامه باشا قد خاض معركة مع شرف خان، وتمكن من التغلب عليه وقتله (٨ جمادى الأول سنة ٩٤٠هـ، ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٥٣٣م)، وإثر هذا حشد ابنه شمس الدين قواته وتقابل مع أولامه باشا، إلا أنه أدرك أنه لن يتمكن من مقاومته فاتصل بالوزير الأعظم إبراهيم باشا، معلناً طاعته للعثمانيين. ولهذا عهد إليه إبراهيم باشا بتليس، ووعد أولامه باشا بتقليده وظيفة أخرى، وكان الإجراء الذي اتخذه الوزير الأعظم صائباً وفي محلّه، إذ لو قام بتوجيه إدارة بتليس إلى شخص آخر من غير الأسرة التي تديرها بالوراثة على طريقة اليوردلق ـ أوجاقلق (ستتوقف عند هذه الطريقة بالتفصيل فيما بعد)، فإن الأمراء الأكراد الذين كانوا يديرون أقاليمهم بالطريقة نفسها سيفقدون الثقة بالحكومة العثمانية، وسيتوجسون خيفة منها، وسيستغلون ـ بالتالي ـ أي فرصة سانحة لإعلان تبعيتهم وولائهم للدولة الصفوية[٤٦].

وكان الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الذي انطلق من إستانبول صوب المنطقة قد وصل إلى حلب، في كانون الأول/ ديسمبر من السنة (١٥٣٣م) نفسها. وأمضى فصل الشتاء فيها، وقبل أن يخطو أي خطوة قام بجمع المعلومات المتعلقة بتحركات الشاه والأوضاع السائدة في بغداد وأرجائها، وكلف بهذا سليمان باشا (الذي ربما عين في إيالة الأناضول بعد سنة من عزله من ولاية ديار بكر، في سنة (٩٣٩هـ، ١٥٣٢م).

وبعد أن جمع سليمان باشا بعض المعلومات، أرسل رسالة غير مؤرخة إلى إبراهيم باشا. ويهمنا هنا، المعلومات المتعلقة بالعراق الواردة فيها، إذ جاء فيها: أن تكه لي محمد خان عين حاكماً على بغداد بعد ذو الفقار خان، وأنه جمع مؤناً تكفيه لمدة ٣ إلى ٤ سنوات، ويسعى إلى تحصين موقعه. وأن علاقته مع العشائر العربية في أرجاء بغداد غير جيدة، ويغلب عليها الطابع العدائي، وهو يقيم في داخل بغداد نفسها. كما أورد سليمان باشا في رسالته، أنه طلب من أمير سنجق الموصل أحمد بك، ومن حسين بشري (وهو عربي كان يدير إقطاعاً للسلطان ـ من دون أن يذكر محل إقامته)، طلب منهما إحاطته علماً بالوضع في أرجاء بغداد. وقام العربي المذكور بالتوجه مع جمع من الرجال إلى أرجاء تاووق (داقوق) ـ كركوك، وأغاروا على الصفويين المتمركزين هناك، وتغلبوا عليهم، وأسروا واحداً منهم، وأرسلوه إليه. وإزاء هذا الوضع، أوصى سليمان باشا القائد العثماني إبراهيم باشا، التأني والتريث لحين تمكنه (سليمان باشا) من الذهاب إلى الموصل، والحصول على الأخبار الدقيقة، ليتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة في ضوئها. وكان سليمان باشا يرى أن بغداد قلعة حصينة جداً،

(٤٦) Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» vol. 2, pp. 349-350.

وينبغي فتحها عن طريق الاستمالة وبذل الأمان لأهاليها، وإلا ينبغي تجهيز كمية هائلة من المعدات: ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ فأساً ومثلها معولاً، وهناك احتمال كبير أن إبراهيم باشا أمضى الشتاء في حلب، إثر هذا التقرير[٤٧].

وأراد إبراهيم باشا، التوجه إلى بغداد مثلما كان مقرراً في السابق، إلا أنه باقتراح من الدفتر دار إسكندر باشا غيّر وجهته، وقصد ديار بكر (أيار/مايو ١٥٣٤)، وسار منها إلى تبريز مستغلاً وجود الشاه طهماسب في خراسان. وتمكن من السيطرة على تبريز بسهولة (٢٥ محرّم ٩٤١هـ، ٦ آب/أغسطس ١٥٣٤م)، وعلى أجزاء واسعة من أذربيجان، وشكل منها إيالة عهد بها إلى أولامه باشا[٤٨].

وفي هذه الحملة أخضع إبراهيم باشا مناطق واسعة إلى الدولة، منها قلعة وان وارجيش، وأخلاط[٤٩].

٦ ـ فتح بغداد

في (٢٨ ذي الحجة سنة ٩٤٠هـ، ١٠ حزيران/يونيو ١٥٣٤م) انطلق السلطان سليمان القانوني من إستانبول على رأس جيشه، وبعد ثلاثة أشهر ونصف وصل إلى تبريز، وكان يفترض أن يمضي فصل الشتاء في تبريز، ويبدأ بحملته إلى بغداد في فصل الربيع، إلا أنه قرر عدم الانتظار والتوجه إلى بغداد، من دون توقف. وذلك، على الرغم من الصعوبات التي سيلاقيها الجيش جراء الشتاء القارص[٥٠].

وكان السلطان اتخذ التدابير اللازمة لمواجهة الشاه طهماسب، الذي كان يعد العدة للسير نحو تبريز، إلا أن الشاه عدل عن رأيه، وآثر عدم الدخول في مواجهة مع القوات العثمانية، وعاد أدراجه، ربما لأنه لم يكمل استعداداته للمعركة، وأمر قواته بشن الغارات المفاجئة على القوات العثمانية، وتدمير المواضع التي يمر منها الجيش العثماني[٥١].

وسار السلطان عن طريق همدان ـ قصر شيرين متوجهاً نحو بغداد، على الرغم

---

(٤٧) انظر: M. Tayyib Gokbilgin, «Arz ve Raporlarina Gore Ibrahim Pasanin Irakeyn Seferindeki ilk Tedbirleri ve Futuhati,» *Belleten*, vol. 21, no. 83 (Temmuz 1957), pp. 350-351,

وعن نصّ الرسالة، انظر ص ٤٦٤ من الدراسة نفسها.

(٤٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 350-351; Emecen, «Irakeyn Seferi,» p. 116, and Ozbaran, Ibid., p. 54.

(٤٩) نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧.

(٥٠) Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 351.

(٥١) Emecen, «Irakeyn Seferi,» vol. 19, p. 116.

من كون الطريق جبلياً وعراً، وغير سالك. وفيه لاقى الجيش العثماني مصاعب جمة، وتحمل الأهوال والمشقات، حتى أنه اضطر إلى التخلي عن كثير من أثقاله لصعوبة نقلها، كما قام بإحراق ١٠٠ عربة مدفع خشية وقوعها في أيدي العدو، إن تركت في الطريق. وبعد أن عبر السلطان بجيشه قصر شيرين، دخل الأراضي العراقية من موقع خانقين، وبصعوبة بالغة وصل الجيش العثماني إلى مشارف مدينة بغداد. وقبيل دخول السلطان سليمان إلى المدينة، أدرك واليها الصفوي تكه لي محمد خان عدم استطاعته مواجهة القوات العثمانية، فأرسل يعرض الطاعة إلى السلطان سليمان، إلا أنه لم يكن مطمئناً من الموقف الذي اتخذه منه السلطان سليمان، فلم يجد مفراً من الخلاص غير الهروب من بغداد مع حاشيته. وتقدم الوزير الأعظم للدخول إلى بغداد، التي بقيت من دون حماية، ودخلها. وقام أشراف بغداد بتسليم مفاتيح المدينة إليه. وللحيلولة من دون وقوع عمليات النهب والسلب في المدينة قام إبراهيم باشا بغلق أبواب بغداد، ومنع دخول الجنود إليها، وأرسل مفاتيح المدينة إلى السلطان(٥٢).

وفي (٢٤ جمادى الأولى سنة ٩٤١هـ، الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٥٣٤م) دخل السلطان إلى المدينة(٥٣) حيث استقبل بحفاوة بالغة من قبل أهالي بغداد. وقبل أن ينزل في الأوتاغ (الخيمة السلطانية) المخصص له، قام بزيارة مرقدي الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان والإمام موسى الكاظم، وتصدق على الفقراء، ثم زار مرقد الإمام علي بن أبي طالب في النجف الأشرف، ومرقد الإمام الحسين بن علي، وقبور الشهداء في كربلاء(٥٤).

وأمضى السلطان سليمان أربعة أشهر في بغداد، ثم غادرها في (٢٧ رمضان سنة(ـ)، ١ نيسان/ أبريل ١٥٣٥م). وخلال هذه المدة، قام بعملية إعمار في المنطقة، حيث أمر ببناء مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان، وبنى جامعاً عليه(٥٥). كما اتخذ بعض الإجراءات الإدارية. إذ عهد السلطان سنجق الموصل إلى سعدي أحمد بك، وذلك في ١١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٥٣٤م(٥٦). وهذا يعني أن السلطان أجرى هذا التعيين، بعد فتحه بغداد مباشرة.

---

(٥٢) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ١٥٠-١٥١؛ Gokbilgin, «Suleyman I,» vol. 11, p. 117, and Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 205.

(٥٣) Baysun, Ibid., p. 205,
نقلاً عن: فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ١، ص ٥٩١.

(٥٤) بجوي، **تاريخ**، ص ١٠١.

(٥٥) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 352.

(٥٦) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ٣٣٤، عن يوميات حملة السلطان سليمان إلى إيران ٤ جمادى الآخرة ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٣٤م.

وذكر المؤرخ العثماني مصطفى نوري باشا أن قلاع الحلة، وشهربان، ولورستان، وواسط، ومشعشعة، والقطيف، ألحقت بالدولة العثمانية، في الوقت الذي كان السلطان سليمان القانوني، ما يزال في بغداد[٥٧]. أي أن إلحاق هذه المناطق تبع فتح بغداد مباشرة، وإثر هذا، قام السلطان بإجراء بعض التعيينات الإدارية، إذ نعرف أن بلدة شهربان والقرى الواقعة في أرجائها مثل (مندلي وحرموية والوندية)، قد عهدت إلى غازي خان[٥٨]. كما عهد السلطان لواء تاووق ـ كركوك (= داقوق ـ كركوك) إلى حسين بك، وذلك في (١٧ شعبان ٩٤١هـ، ٢١ شباط/ فبراير ١٥٣٥م)[٥٩]. وهذه الإجراءات الإدارية التي اتخذها السلطان سليمان، إن دلت على شيء، فإنما تدل على استقرار الإدارة أو الحكم العثماني في هذه المناطق، في هذه الفترة بالذات.

وأمر السلطان بإجراء تحرير أراضي العراق، أي مسح الأراضي، وإجراء إحصاء عام للأهالي وممتلكاتهم، وتقدير الضرائب بموجبها. وأدخل فيها لأول مرة نظام التيمار والزعامت، الذي كان متبعاً في الولايات الأخرى، وحرص على إجراء إدارة الأراضي المفتوحة على أسس عادلة[٦٠]. على أن أهم إجراء إداري قام به القانوني في هذا الوقت بالذات، هو جعله بغداد مركزاً لولاية عثمانية، إذ نقل إليها والي ديار بكر سليمان باشا، ووجه إليه ولاية بغداد، ليكون أول وال عثماني يتولى هذه الولاية، ووضع تحت إمرته قوة عسكرية قوامها ألف حامل بندقية، وألف رامي سهم[٦١]. وكان سليمان باشا مجري الأصل، اعتنق الإسلام[٦٢].

أ ـ الآثار المترتبة على فتح بغداد

(١) خضوع منطقة البصرة إلى الدولة العثمانية

لا شك أن بغداد لم تكن تعد مركزاً للمنطقة فحسب، بل شرياناً حيوياً يتحكم بكل العراق، وهذه الخصوصية لا نجدها في المراكز الأخرى كالموصل والبصرة، فبعد خضوع الموصل للعثمانيين، ظلت بغداد تحت الحكم الصفوي، بل لم تتأثر من الناحية

---

(٥٧) نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧.

(٥٨) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٢٩. ذكر فريدون أمه جن اسم غازي خان بشكل قاضي خان وأضاف أنه كان والياً على خراسان من قبل الصفويين كما ذكر حرموية بشكل هارونيه. انظر: Emecen, «Irakeyn Seferi,» vol. 19, p. 117.

(٥٩) انظر: روزنامة التشريفات: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 1764, نقلاً عن: أوغلي، «التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني،» ص ٥٠٨.

(٦٠) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٥٥.

(٦١) المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٥٨، عن المؤرخ فردي، ٢٢٣.

(٦٢) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 175.

الاستراتيجية. كما لم تعد الموصل مفتاحاً لفتح بغداد، بل تمّ فتح بغداد بوصول القوات السلطانية إليها من الناحية الشرقية، أي عبر خانقين. وبهذا كان سقوط بغداد على أيدي العثمانيين إيذاناً بدخول المناطق المتبقية من العراق تحت حكمهم. ويبدو أن حكام هذه المناطق كانوا يعرفون هذا الأمر جيداً، ولهذا نجدهم يعلنون ولاءهم للسلطان العثماني، لا سيما بعد أن لمسوا التفوق العثماني على الدولة الصفوية. ولم يكن بمقدور هؤلاء التحرك بخلاف هذا الأمر. فكما حدث في شمال العراق، حيث أعلن الأمراء خضوعهم للدولة العثمانية ـ في عهد سليم الأول ـ وبهذا حافظوا على أماكنهم، نجد أن أمراء الأقاليم في جنوبي العراق يتخذون الموقف نفسه.

ويأتي على رأس هؤلاء الأمراء بلا شك، فأمير البصرة مثلاً، لم يتأخر في إعلان ولائه للسلطان سليمان. وكانت البصرة تابعة للصفويين أخذها الشاه إسماعيل الصفوي في سنة ١٥٠٨ من دولة الآق قويونلي. إلا أن هذه التبعية ـ كما يقول الباحث التركي صالح أوزبوران ـ لا تعني حكماً صفوياً مطلقاً بكل معنى الكلمة، إذ وقعت المنطقة تحت سيطرة بعض الأمراء، والحكام، والقبائل العربية. لهذا لم تشهد الاستقرار من الناحية الإدارية[٦٣]. وفي هذا الصدد، ذكر المؤرخ العثماني بجوي أن البصرة كانت منذ مدة طويلة تدار من قبل عائلة راشد بن مغامس، أباً عن جدّ، وتقرأ الخطبة باسمهم، وتضرب النقود باسمهم، أيضاً[٦٤]. وإن صحّ هذا، فإن هذه العائلة كانت تحكم المنطقة بشكل مستقل، وربما كان النفوذ الصفوي فيها إسمياً. وعند وصول السلطان سليمان القانوني إلى بغداد، كان يدير البصرة راشد بن مغامس، وعندما علم بما آل إليه الأمر في بغداد، قصد السلطان سليمان، وأعلن خضوعه له[٦٥]. ولكن يستدل مما ذكره المؤرخ العثماني بجوى أن راشداً لم يذهب بنفسه إلى بغداد، بل أرسل رسائل إليه، يعرض طاعته للسلطان والخضوع إليه[٦٦].

وفضلاً عن هذا، قام رؤساء العشائر العربية في منطقة البصرة، وفي الغراف،

(٦٣) Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 57.

(٦٤) بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ١١٣.

(٦٥) Hartman, Besim Darkut and M. Tayyip Gökbilgin, «Basra,» in: *Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 2, p. 322,

نقلاً عن: نشانجي جلال زاده، «طبقات الممالك في درجات المسالك،» (نسخة مكتبة الفاتح في استانبول، رقم ٤٤٢٣)، الورقة ٢٤٦؛ عالي: كنه الأخبار، الأقسام غير المنشورة، مكتبة جامعة إستانبول ٣٢/ ٢٢٩٠ ت. ي.، الورقة ٢٤٥، ونظمي زاده مرتضى، **كلشن خلفا**، نقله إلى العربية من التركية موسى كاظم نورس (استانبول: [د. ن.]، ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م)، ص ٦١.

(٦٦) بجوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٣.

والحويزة، بإعلان ولائهم للسلطان. كما ورد الرسل من القطيف والبحرين يعلنون ولاء حكامهم للسلطان، ولكن أثبت الزمن أن هذه الولاءات كانت وقتية(٦٧)، ولم تكن أكثر من إصدار بيان شفهي، كما سنرى فيما بعد.

وبعد فتح بغداد بثلاث سنوات، أي في سنة (٩٤٥هـ، ١٥٣٨م)، أرسل الأمير راشد بن مغامس وفداً برئاسة ابنه مانع، وضم وزيره وقائد جنده مع هدايا كثيرة إلى السلطان، وسلمه مفاتيح مدينة البصرة، وأعلن ـ أو أعاد إعلان ـ خضوعه للدولة العثمانية. وإثر هذا، عهد السلطان إليه بالبصرة، على أن يقوم بضرب النقود، وقراءة الخطبة باسم السلطان. وأرسل إليه منشوراً وطوغاً وسنجقاً، وهي شارات البكلربكي أي الوالي، وهذا يعني أن السلطان جعله في مصاف الولاة العثمانيين. ويعود سبب اتصاله بالسلطان إلى خشيته من تحركات البرتغاليين في أرجاء المحيط الهندي ومضيق هرمز، وكان هذا إجراءً صائباً للدفاع عن نفسه تجاه البرتغاليين(٦٨). ويذكر المؤرخ بجوى أن راشداً قصد السلطان بنفسه، في ٢٧ صفر، أي بعد إرساله الوفد، وعرض انقياده له، واستقبله السلطان وأقام مأدبة على شرفه في الديوان السلطاني، وبعد هذا عهد السلطان بحكومة البصرة إليه تحت اسم (إيالة البصرة)، وقدم إليه منشوراً وسنجقاً وخلعاً، ثم أذن له بالعودة إلى البصرة(٦٩). ومما يجدر ذكره هنا، أن كلمة إيالة في هذا الوقت بالذات، كانت دون كلمة ولاية، وهي كلمة اعتبارية، والغرض من إطلاقها على أقاليم معينة هو لأجل تكريم الأمير الذي يقلد هذا الإقليم. وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد.

والمهم من كل ذلك، معرفة مدى التزام أمير البصرة بالتبعية للدولة العثمانية. والذي نعرفه، هو أن راشداً قام بسك النقود في البصرة باسم السلطان العثماني، كما قرأ الخطبة باسمه أيضاً. وذلك في السنة نفسها، أي في (٩٤٥هـ، ١٥٣٨م). وكان ينبغي على راشد ـ طالما عد أميراً عثمانياً ـ أن يدير إيالته وفق القوانين الشرعيّة، بشكل ينسجم مع أوامر بكلربكي بغداد. ولكننا لا نمتلك معلومات عن كيفية إدارة راشد للبصرة، فالذي نعرفه أنه بعد راشد، حل محله ابنه مانع، غير أنه اضطر إلى التنازل عن موقعه ليحيى شيخ بني أمان (Aman). وقد رفض هذا الأخير

---

(٦٧) Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 54.

(٦٨) انظر: بجوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٣، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 352-353.

نقلاً عن: عالي: كنه الأخبار، الورقة ٤٣٦.

(٦٩) بجوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٣.

الخضوع للعثمانيين، فأعلن تمرده، إلا أن حركته قمعت من قبل العثمانيين.

ويستشف من نوايا وتوجهات العثمانيين في هذا الوقت بالذات، أنهم كانوا يعدون العدة ـ أو يستهدفون ـ الوصول إلى سواحل خليج البصرة، بمعنى آخر الوصول إلى بوابة الدخول والخروج المهمة للمحيط الهندي. لهذا، فإن وجود كيان غير خاضع لهم في البصرة كان من شأنه عرقلة وصولهم إلى هناك. والوصول إلى تلك الأرجاء أصبح بالنسبة إليهم أمراً لا يمكن التخلي عنه. ويبدو أن الظروف التي كانت تمرّ بها منطقة البصرة تساعد على قيام العثمانيين بحملة عليها لإخضاعها. ففي سنة ١٥٤٥ م، كانت قلعة زكية (وهي موقع استراتيجي بالنسبة إلى البصرة، تقع على نهر الفرات) تدار من قبل أسرة عربية. وحدث أن وقع صراع على السلطة فيها، انتهى لصالح العثمانيين. وكان السيد أيمن هو الذي يتحكم بالقلعة، إلا أن ابن عمه السيد عامر بن بدران تمكن من استمالة اتباعه، وكسبهم إلى جانبه، وبالتالي طرد السيد أيمن إلى خارج القلعة. ويبدو أن السيد عامر اقتنع بعدم تمكنه من الصمود في القلعة، من دون الاستنجاد بابن عليان حاكم (المدينة) بمنطقة الجزائر (إلى الشمال من البصرة)، أو الدولة العثمانية متمثلة بولاية بغداد. غير أنه كان يعتقد بأن الدولة العثمانية ستمد نفوذها إلى الخليج، إن عاجلاً أم آجلاً، لذلك لم يتردد في إرسال مفتاح القلعة إلى أياس باشا والي بغداد، الذي قام بدوره بإحاطة الديوان الهمايوني علماً بذلك، ذاكراً أن هذه القلعة تعد مفتاحاً للبصرة، والجزائر، وبلاد المشعشعين، وهرمز. وهي ضرورية لفتح البصرة، وينبغي وضع حوالى مئة وخمسين من جنود القلاع فيها. وبالفعل صدرت الموافقة على مقترحه، وعهد بالقرى والمزارع الموجودة حول القلعة إلى السيد عامر، بطريقة السنجق، أي أقرته الدولة العثمانية أمير سنجق على هذه المناطق، في (٢٣ ذو القعدة ٩٥١هـ، ٥ شباط/فبراير ١٥٤٥م)[٧٠].

ولم يمر وقت طويل حتى ظهر الدافع الذي يوجه العثمانيين للتحرك نحو البصرة. ففي سنة ١٥٤٦م طالب السلطان سليمان، الشيخ يحيى بإعادة بعض الأشخاص ـ المطلوبين من قبل العثمانيين ـ الذين فروا إلى البصرة، إلا أن يحيى لم يكترث بهذا الطلب، وبهذا أصبح كمن يدعو القوات العثمانية للتحرك نحوه. وفي رسالة أرسلها بكلربكي بغداد إياس باشا إلى حاكم الجزائر علي بن عليان في هذه السنة (١٥٤٦م)، تتوضح لنا بشكل جلي السياسة الجنوبية للدولة العثمانية: «منذ مدة طويلة تربطنا (وإياكم) علاقات ودية كبيرة، وإننا على مقربة من بعضنا البعض، ويرد الكفار (والقصد منهم هنا البرتغاليون) من مختلف المناطق بشكل مستمر ومن دون أي

---

(٧٠) انظر الحكم ٢١٣ في: «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 12321, p. 95a.

مانع، وطلب مني السلطان سليمان قبل أيام أن أتوجه إلى البصرة وأقوم بفتحها وأتوجه منها إلى هرمز والهند ومحاربة البرتغاليين الضالين وإنهاء جميع إداراتهم والقضاء عليهم. وقواتي على وشك التحرك وسنأتي عن طريق زكية، ونمتلك كل المستلزمات من مدافع كبيرة وسفن وكل ما يستلزمه الجند، وسنلتقي في القرنة، ومنها سننطلق للسيطرة على البصرة عن طريق النهر والبر»[(٧١)].

وبعد أن تلقى إياس باشا أمر التحرك نحو البصرة، قام بتسيير أسطول مكون من ١٢٠ سفينة إلى زكية، سلم قيادته إلى أمير سنجق الموصل، كما أرسل القوات البرية تحت إمرة علي، الذي ينتسب إلى أسرة ذو القدرية. وعندما وصلت هذه القوات إلى القرنة سيطرت على قلعة (عجله؟).

ويستدل من مجريات الأحداث أن ابن عليان حاكم (المدينة) بمنطقة الجزائر تغير موقفه من إجراءات الدولة العثمانية، وأدار ظهره عنها، وربما أنه خاف على موقعه باعتباره حاكماً، فقرر منع القوات العثمانية من الوصول إلى المنطقة. فسار على رأس ثلاثة آلاف من أتباعه المقاتلين على العثمانيين، إلا أنه انهزم إلى جانب القوات الواردة من أطراف البصرة. وهذه القوات بالتأكيد كانت تحت إمرة الشيخ يحيى، الذي كان يتحكم بالبصرة، وترتب على كل ذلك هروب المدافعين عن البصرة. فبقيت المدينة من دون دفاع، فدخلها العثمانيون بقيادة إياس باشا، في (٢١ شوال ٩٥٢هـ، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٥٤٦م). وعين إياس باشا في محافظة البصرة بشكل موقت بلال محمد باشا، وأصبحت البصرة تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية، وفقدت ميزتها في الحكم المحلي ـ الذاتي، ثم عين بلال محمد باشا بكلربكي فيها بساليانه (مخصصات سنوية) مقدارها مليون آقجه سنوياً، ويكون بذلك أول وال عثماني يتولى إدارة البصرة بشكل مباشر[(٧٢)].

غير أن البصرة وأرجاءها لم تشهد استقراراً أمنياً، بل أصبحت مسرحاً للاضطرابات أو سيطرة العشائر العربية عليها، والتي سنتوقف عندها فيما بعد. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن انضواء البصرة تحت الحكم العثماني كان له أبعاد خطيرة

---

(٧١) انظر: Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» pp. 55-56.

هذه الرسالة (الوثيقة) التي أوردها الباحث التركي صالح أوزبوران محفوظة في لشبونة، انظر عنها: Arquivo Nacional da Torre do Tombo, Coleccao de S. Lourenco, vol. 4, p. 140 b.

وعن تواريخ آل عثمان المنسوب إلى رستم باشا المار ذكره، انظر الورقة ٢٤٣ب.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٥٦. وعن تواريخ آل عثمان المنسوب إلى رستم باشا المار ذكره، انظر: الورقة ٢٤٣ب.

للتاريخ العثماني ولتاريخ المنطقة برمته، إذ أصبح طريق البصرة ـ بغداد ـ حلب بيد العثمانيين، بلا منازع. كما غدت البصرة مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة، ليجدوا أنفسهم أمام خطر جديد يهدد مصالحهم ومصالح المسلمين، الذين يعدون أنفسهم حامين لهم، وهو الخطر البرتغالي، الذي سنتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل.

(٢) خضوع المنطقة الشمالية الشرقية من العراق للحكم العثماني

أطلق العثمانيون على هذه المنطقة بعد تحويلها إلى ولاية اسم «ولاية شهرزول أو شهرزور»، وورد اسمها في الوثائق العثمانية العائدة إلى ما قبل عهد التنظيمات بشكل شهرزول. ويغلب على هذه المنطقة الطابع العشائري. وقبيل الحكم العثماني خضعت المنطقة إلى الصفويين، الذين أقروا أمراءها المحليين في إدارة المنطقة. وإذا استثنينا ما كتبه إدريس البدليسي في مؤلفه الشرفنامة، فإن معلوماتنا عنها تكاد تكون معدومة. وعلى الرغم من هذا، فإن أحد الأمراء المحليين، وهو مأمون بك، قدم لنا معلومات فريدة من نوعها تتعلق ببداية السيطرة العثمانية على منطقة شهرزور، وذلك في مذكراته التي بدأ بكتابتها سنة ١٥٧٧م[٧٣].

ولكن الذي يؤسف له، أن هذه المذكرات لم تلق الاهتمام المطلوب من قبل الباحثين، كما إن إمارة شهرزور بقيت بعيدة عن متناول الباحثين، بخاصة في ما يتعلق بتاريخها في هذه الفترة، التي شهدت الصراعات بين العثمانيين والصفويين، وكذلك بين الأمراء المحليين، لهذا فسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

والمعروف أن انضواء منطقة شهرزور تحت الحكم العثماني تحقق خلال حملة إبراهيم باشا، التي كانت مقدمة لحملة القانوني ـ كما مرّ ـ وخلال هذه الحملة وما تبعها من عمليات عسكرية قامت القوات العثمانية بفتح الكثير من القلاع الواقعة على الطريق، وسيطرت على حوالى خمس وعشرين قلعة في منطقة شهرزور وحدها، وذلك في أواخر سنة ١٥٣٤م، وبداية سنة ١٥٣٥م. وهذا يتزامن مع حملة القانوني، طبقاً لما ذكره مطراقجي نصوح، الذي رافق القانوني في حملته[٧٤].

---

(٧٣) هذه المذكرات لا تحمل اسماً ولكنها سجلت تحت اسم «تاريخ بغداد» باللغة التركية وهي محفوظة في مكتبة المجمع العلمي العراقي ونشرها بالأوفست الباحث التركي عصمت بارماقسز أوغلي وهي في ٤٥ ورقة. وكاتبها هو مأمون بك بن الأمير الكردي بكه بك الذي كان يتولى ولاية شهرزور عند فتح بغداد من قبل السلطان سليمان القانوني وأعلن ولاءه وخضوعه للعثمانيين، انظر: مأمون بك، **خاطراتي**، نشرها: Ismet Parmaksizoglu, «Kuzey Irak'ta Osmanli Hakimiyetinin Kurulusu ve Memun Bey'in Hatiralari,» *Belleten*, vol. 37 (Nisan 1973), p. 146.

(٧٤) انظر: مطراقجي نصوح السلاحي، **بيان منازل سفر عراقين** (أنقرة: حسين يورد آيدين، ١٩٧٦)، الورقتان ٥ب و٧٩أ، و M. Mehdi Ilhan, «XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi,» *OTAM*, vol. 4 (1993), p. 163.

ومن بين هذه القلاع نجد مواقع تتمتع بأهمية استراتيجية منها بانه (بانه)، وهوار (هورين)، وسزان، وسرجه، وسورجك، وشهربازار، وسميران (شمران)، ويلكه، وظالم. ويذكر الباحث التركي فريدون أمه جن أنه بعد مغادرة القانوني بغداد بعد الفتح، متوجهاً نحو أذربيجان، سيطرت القوات العثمانية التي كانت تتقدم في منطقة شهرزور على قلاع كثيرة فيها، كما أعلن بعض رؤساء العشائر المشهورة في المنطقة ولاءهم للدولة العثمانية[٧٥]. غير أن التحكم العثماني في المنطقة كان مرهوناً بالوجود الفعلي للقوات العثمانية فيها، لا سيما بعد أن أصبحت هذه المنطقة مسرحاً للنزاع العثماني ـ الصفوي، ولم يكن للزعماء المحليين إلا الخضوع للطرف المنتصر من الطرفين المتخاصمين.

ويبدو أن قلعة ظالم، مقر إمارة شهرزور، كانت أهم القلاع في المنطقة قاطبة. وذكر مأمون بك في مذكراته، أن جده الأكبر (عادل) تولى إمارة شهرزور في أوائل الحكم المغولي، وهو ينتسب إلى الصحابي الجليل أبي عبيدة بن الجراح، وهذا يخالف ما ذكره المؤرخون من أن هذه الإمارة أقامها الأردلانيون[٧٦].

كما يذكر مأمون بك أن الأمراء الذين تولوا إمارة شهرزور، كانوا يخضعون للحكام الذين يسيطرون على المنطقة، وعندما تولى بكه بك إمارة شهرزور، لم يخضع للشاه إسماعيل الصفوي، ولهذا حاول الأخير الإطاحة به، فأرسل قواته إلى المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه القوات قامت بأعمال تخريبية في القرى، ودمرت بعض القلاع، إلا أنها لم تتمكن من اجتياح قلعة ظالم، على الرغم من محاولتها التي استمرت أكثر من سنة. ويستدل مما ذكره مأمون بك أن هذه الأحداث وقعت قبل سيطرة القوات العثمانية على ديار بكر والموصل. ولكن يبدو أن بكه بك لم يتمكن من إقامة أي علاقة مع الدولة العثمانية في هذه الأثناء، ربما بسبب صعوبة الاتصال لوعورة الطريق أو بسبب الحصار المفروض على المنطقة من قبل الصفويين، الذين كانوا يسيطرون على ولاية بغداد، ولكن قبيل فتح بغداد من قبل السلطان سليمان القانوني، وخلال حملة إبراهيم باشا، أرسل بكه بك وفداً إلى السلطان عندما كان في حلب، يعرض ولاءه وخضوعه له، وأطلعه على أوضاعه وما يعانيه من الصفويين في المنطقة.

وبعد فتح بغداد، حاول السلطان سليمان إنقاذ المعدات العسكرية التي تركها في

---

(٧٥) Emecen, «Irakeyn Seferi,» vol. 19, p. 117.

(٧٦) انظر مثلاً: M. Minorsky, «Sehrizur,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 11, p. 396.

وعن شرفنامه، انظر: ص ٨٤.

الطريق لصعوبة نقلها، فأرسل وهو ما زال في بغداد إلى بكه بك الذي كانت إمارته قريبة للأراضي التي تركت فيها هذه المعدات، يطلب منه القيام بإيصال هذه المعدات إلى بغداد، وبالفعل قام بكه بك بذلك مسدياً خدمة جليلة للدولة العثمانية، وعند عودة السلطان إلى تبريز أرسل بكه بك وفداً إليه لتجديد عرض الولاء والطاعة له.

وحدث أن قام أحد الأمراء الفارين من الشاه، وهو غازي خان، باللجوء إلى الدولة العثمانية، وتمكن من نيل الحظوة عندها. غير أن هذا الأمير سعى إلى الإيقاع بأمراء المنطقة بعضهم ببعض، ومن ضمنهم بكلربكي بغداد سليمان باشا، فأرسل إلى إستانبول زاعماً أن سليمان باشا وحسين بك أمير أربيل وبكه بك حاكم شهرزور، قد عقدوا تحالفاً في ما بينهم (ضد الدولة)، وأن سليمان باشا يحاربه، ولمح بأنه قرر إطلاق سراح ابن بكه بك الذي كان محجوزاً في بغداد (وهو مأمون بك صاحب المذكرات). وصدق السلطان هذا الزعم، وعزل سليمان باشا من إيالة بغداد، وعهد بها إلى محمد باشا. وعندما وصل الوالي الجديد إلى بغداد حقق في الأمر، واتضح له أن ما زعمه غازي خان لا أساس له من الصحة، وما أن انكشف أمر غازي خان حتى لاذ بالفرار، والتجأ إلى الشاه، ولقي ترحيباً عنده. وسعى غازي خان إلى ترسيخ مكانته بأن حث الشاه على السيطرة على لواء بابان، الذي يتصرف به الأمير (حاجي شيخ)، وهو من مربى بكه بك. وبالفعل جهز الشاه قوة عسكرية توجهت إلى المنطقة، وعاثت فيها فساداً وخراباً، فأرسل والي بغداد قوة لنجدته بعد أن استنجد به. وما إن سمع الصفويون بها لاذوا بالفرار. وانتهى أمر غازي خان بالقتل إلى جانب أخوته من قبل الشاه، بعد أن ظهرت بعض مساوئه ـ كما يذكر صاحب المذكرات[٧٧].

وكما يستدل مما ذكره مأمون بك، فإن أخوة بكه بك، وهم سهراب، ومحمد، وقيتماس، كانوا تحت إمرته في الإمارة، إلا أن الصراع الدائر بين العثمانيين والصفويين قلب وضع إمارة شهرزور الصغيرة رأساً على عقب، ففي الوقت الذي أقر بكه بك بالحكم العثماني، انتهج سهراب بشكل خاص سياسة موالية للشاه طهماسب. وإثر وفاة بكه خان سنة ١٥٥٠م، عهد بالإمارة إلى ابنه مأمون بك، الذي كان قد أرسل من قبل والده إلى بغداد، ليبقى هناك رهينة لإثبات حسن نيته تجاه الدولة العثمانية. ونشأ مأمون بك في سراي الولاية ببغداد، وانخرط في الجيش العثماني سنة ١٥٤٨م، وحظي بلقاء السلطان سليمان، ونال حظوة عنده، وعين أميراً على سنجق كركوك. وبعد أن وجهت إليه إمارة شهرزور، عارضه عماه الأمير محمد وسهراب، وكذلك السلطان حسين بك حاكم العمادية.

---

(٧٧) مأمون بك، **خاطراتي**، الأوراق ٢ آ ـ ١١ب.

وإزاء هذا، عين الصدر الأعظم رستم باشا الأمير محمد حاكماً على شهرزور (٧٨).

ويبدو أن محمد بك لم يتمكن من تولي الإمارة، إذ استولى أخوه سهراب على قلعة ظالم وتحكم بالإمارة، وأدرك سهراب أن العمل الذي أقدم عليه سيثير غضب العثمانيين، ولن يقبلوا بالأمر الواقع بأي شكل من الأشكال، وسيقفون له بالمرصاد. لهذا كان عليه أن يجد متحالفاً ليقوي به ظهره، فأعلن ولاءه وخضوعه للصفويين.

والحقيقة، إن ما قام به سهراب لم يكن ضد إرادة العثمانيين فقط، بل كان بمثابة اللعب بالنار، فلم يكن بإمكان العثمانيين قبول الأمر الواقع والسكوت عنه، لا سيما بعد إعلان خضوعه للصفويين. فأخذوا بالتعامل معه بجدية. وفي هذه الأثناء، كان عثمان باشا الجركسي المعزول عن إيالة قرمان في مركز السلطنة، وعرض على الصدر الأعظم رستم باشا القيام بعملية عسكرية لاسترداد شهرزور، وكان عثمان باشا عارفاً بأمور العراق بعد مشاركته في فتح بغداد، وتوليه بعض الوظائف فيها، وخوضه معارك عديدة مع البدو والأكراد. كما اقترح تقسيم ولاية بغداد إلى ولايتين، ويعهد إليه إحداهما وهي المنطقة التي كانت قد عهد بها إلى غازي خان، أي المنطقة الشمالية الشرقية من العراق الحالي.

وعرض الصدر الأعظم الأمر على السلطان الذي بدوره استساغ الفكرة، وأمر بتقسيم ولاية بغداد إلى ولايتين، إذ فصل منطقة الموصل عنها، وجعلها ولاية مركزها مدينة الموصل، وعهد بها إلى عثمان باشا، وأرسل عثمان باشا مع ٣٠ من رجاله برفقة سعاة البريد إلى المنطقة. وبعد أيام عدة، وصل عثمان باشا إلى الموصل، وأرسل كتخداه إلى محمد باشا بالته جي بكلربكي بغداد، وطلب منه دفاتر السباهية (فرسان التيمار) الخاصة بإيالته، ثم قام بجمع الجنود في المنطقة متهيئاً لاستعادة شهرزول. وفي هذه الأثناء خرج السلطان من دار السلطنة في حملة إلى إيران (أواسط رمضان سنة ٩٦٠هـ، ١٥٥٢م).

وعندما علم سهراب المتغلب على شهرزول بالأمر، ووصل عثمان باشا إلى المنطقة وخرج السلطان في الحملة، أسقط في يده وخاف من عاقبة الأمر، فأرسل إلى عثمان باشا يطلب العفو، ويعلن خضوعه للدولة العثمانية. ويبدو أن الوفد الذي أرسله تكون من ثلاثة أشخاص، أعاد عثمان باشا أحدهم، وحمله رسالة إلى سهراب، يعلمه فيها: أنه أبلغ دار السلطنة الوضع، وطلب مسامحته على ما بدر منه.

---

(٧٨) Parmaksizoglu, «Kuzey Irak'ta Osmanli Hakimiyetinin Kurulusu ve Memun Bey'in Hatiralari,» pp. 194-195.

وأعتقد سهراب بصحة هذا الأمر اعتقاداً راسخاً، ولم يمر وقت طويل حتى حل الشتاء وغطت الثلوج جبال شهرزور، وانقطعت الطرق المؤدية إلى إيران. وكان عثمان باشا ينتظر هذا الوقت بفارغ الصبر، ليحول دون وصول مساعدات إيرانية إلى سهراب، فتوجه بغتة إلى شهرزول، بعد أن قتل رسولي سهراب، وسار نحو قلعة ظالم مقر سهراب، وقام بدكها بالمدافع.

أبدى سهراب مقاومة شديدة، ولم يتمكن عثمان باشا من النيل منه، واستمر حصاره إلى أواخر الربيع، حيث ذابت الثلوج، وأصبحت الطرق المؤدية إلى إيران سالكة. وأرسل الشاه إمدادات إلى سهراب، فاضطر عثمان باشا إلى فك الحصار، والتوجه إلى كركوك، وأرسل منها إلى السلطان، الذي كان ما يزال في حلب، يعلمه ما آل إليه الأمر. فكتب إليه السلطان: «ما دامت السيطرة على قلعة ظالم أمراً عسيراً، ينبغي أن تقوم بإعادة بناء قلعة المدينة القديمة في شهرزور، التي هدمها تيمورلنك وتدخل فيها وتسيطر على ولاية شهرزور». وما أن تلقى عثمان باشا رسالة السلطان حتى تهيأ لبناء القلعة، كما أرسل إلى سهراب رسالة يقول فيها: «إن دخلت في الطاعة، أتخل عن بناء القلعة وأسعى عند السلطان إلى إعفائك، وتتقرر لك ولايتك كما كانت، وأترك أنا هذا المكان». غير أن سهراب لم يكن واثقاً منه، فأحلفه اليمين فحلف. إلا أن عثمان باشا لم يف بوعده، وسعى إلى إلقاء القبض على سهراب، بعد أن غادر قلعته الحصينة. لكنه تمكن من النفاذ بجلده، غير أن زوجته وقعت في أسر عثمان باشا. وحدث في هذا الوقت بالذات ما لم يكن في الحسبان، إذ توفي عثمان باشا فجأة، وعاد جنده إلى بغداد.

وعندما علم السلطان بكل ما جرى أمر بتوحيد ولاية بغداد كما كانت في السابق، وأصدر أوامره إلى واليها محمد باشا[٧٩] بالتوجه مع جند الولاية إلى شهرزور، وأن يقوم ببناء قلعة شهرزور القديمة. وخرج محمد باشا متوجهاً إلى شهرزور، وهنا علم أن أمير لواء درتنك (وهو من أمراء عشيرة روزبياني العظام) قد توسط من أجل إعادة المياه إلى مجاريها بين الدولة العثمانية وسهراب، واستقدم معه ابن سهراب وقدمه إليه. وأقسم الباشا على أن يترك له الولاية إن سلم القلعة، ويسعى عند السلطان لإعفائه، وإن شاء قام بهدم القلعة والعودة إلى بغداد.

وحدث في هذه الأثناء أن قام أشقاء زوجة سهراب بالضغط عليه وطالبوه بتسليم القلعة ونزع فتيل الحرب من ديارهم، وذلك لكي يتم إطلاق سراح زوجته.

---

(٧٩) ورد اسمه في الدفتر ١٤٥٢ بشكل محمد باشا تبردار. انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 388.

وكان هؤلاء من أمراء بلنك التابعة لمنطقة شهرزور، وكانوا «أهل حسب ونسب ولم يكن في تلك الديار عشيرة أقوى منها»، وهددوا سهراب بأنهم سيخضعون إلى الدولة العثمانية، ويسلمون القلاع التي بأيديهم إليها، ويطردونه من هذا المكان. وإزاء هذا اضطرب سهراب وخاف من مغبة الأمر، فأرسل مفتاح قلعة ظالم إلى محمد باشا، واستقبل الباشا ابن سهراب وكرمه، وخلع عليه بخلع فاخرة، وأطلق سراح زوجة سهراب. ويبدو أن سهراب خاف من الوقوع في قبضة القوات العثمانية والتغرير به، فانسحب إلى قلعته مهروان. غير أن الأمراء التابعين له قصدوا محمد باشا مع تسعة من زعماء العشائر، وسلموه مفاتيح قلاعهم، وخلع عليهم الباشا ورحّب بهم، ثم أعادهم إلى أماكنهم، بمعنى آخر أقرهم على قلاعهم. ووضع محمد باشا مجموعة من قوات الحرس في قلعة ظالم مع مجموعة من الجند، وعين كرد ولي بك محافظاً عليها[٨٠] ثم عاد مع جنده إلى بغداد وأبلغ السلطان بكل ما جرى.

وعينت الحكومة العثمانية بربر مراد بك الأرناؤود على شهرزور. فيكون بذلك أول مسؤول عثماني يعين فيها. كما قامت بتكريم الأمراء الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية، ثم عقدت الدولة العثمانية الصلح مع الدولة الصفوية (معاهدة أماسية ١٥٥٥م). وإظهاراً لحسن النية من الجانب الصفوي، قام شاه إيران بأخذ مفاتيح قلعتي مشعلة وشمع من سهراب وإرسالها إلى أبو بكر بك، الذي كان والياً على شهرزول. وأرسل أبو بكر المفاتيح إلى إستانبول، ودخل العثمانيون إلى القلعتين. وبهذا أصبح نصف ولاية شهرزور تابعاً للدولة العثمانية. وكان هذا القسم يتصرف به في السابق بكه بك، أما النصف الآخر منها، فقد بقي تحت تصرف الأمراء الأكراد[٨١].

ويبدو مما ذكره بعض المؤرخين أن القلعة التي أمر السلطان سليمان ببنائها، قد تمّت إقامتها بالفعل على تل منفرد واقع على أحد أبواب المدينة، وغدت هذه القلعة مركزاً لإقامة الولاة، وأطلق عليها اسم كلعنبر[٨٢].

---

(٨٠) ورد في: المصدر نفسه، ص ٣٨٨: «أن ولي بك كان أمير لواء الجوازز وإن السراي السلطاني اعترض على أمر تعيينه فحل محلّه مراد بك أمير لواء منتشه في ٢٥ شوال سنة ٩٦١هـ».

(٨١) مامون بك، **خاطراتي**، الأوراق ٣٩ب ـ ٤٥ب. واصل سهراب وأولاده إمارتهم حتى سنة ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م ولكن تحت الحكم الإيراني وذلك في المنطقة الواقعة بين كلعنبر وريزو، وعرفت هذه الإمارة باسم هورمان ريزو، انظر: Parmaksizoglu, «Kuzey Irak'ta Osmanli Hakimiyetinin Kurulusu ve Memun Bey'in Hatiralari,» pp. 195-196,

نقلاً عن: إسكندر بك منشي، «تاريخ عالم آرايي عباس،» (طبع بالحجر، ١٣١٤)، ومرتضى، **كلشن خلفا**، ص ٦٤.

(٨٢) قام الشاه عباس فيما بعد بهدم هذه القلعة ولم يبق منها إلا بعض الأبراج وقطع من أسوارها الممتدة على طول النهر، وفي سنة ١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م أعيد بناؤها. انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ١١٣.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يشكّون في تمكين الدولة العثمانية من إحكام السيطرة الفعلية على شهرزور[٨٣]، إلا أن المنطقة باستثناء جزء منها، خضعت بشكل فعلي للدولة العثمانية. ولهذا نرى أن الدولة العثمانية قامت بإجراء التشكيلات الإدارية فيها. وأصبحت المنطقة إلى جانب الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من العراق الحالي داخلة ضمن ولاية لورستان، التي تمّ تشكيلها في عهد القانوني بالذات، وكما ذكر مصطفى بن جلال التوقيعي، فإن هذه الولاية كانت تضم ألوية: الموصل، وأربيل، وزنكي أباد، وكركوك، وجسان (جصان)، وحرير، مع دوين، ودرتنك، ودرنه، وسندي سليماني، وبابان، وورومي خفتي، وزنجيره، وكرند، وقلعة سوريجك، وبريد، وشاه رخ، وجنكيز خان، وكلاستي[٨٤].

ومما يجدر ذكره، أن قسماً من هذه الألوية تركت إدارتها من قبل العثمانيين في أيدي الزعماء المحليين إلى جانب أماكن مختلفة، وهذا الموضوع سنتناوله بالتفصيل فيما بعد.

(٣) إدارة المناطق المفتوحة من العراق قبل فتح بغداد سنة ١٥٣٤م

بعد أن انضوت منطقة الموصل والجزء الشمالي الغربي من العراق تحت الحكم العثماني، جرى تنظيمها وحدات إدارية على شكل ألوية تمّ إلحاقها بولاية ديار بكر التي تشكلت إثر سيطرة العثمانيين عليها. غير أن «دفتر التحرير/ الطابو TD. 64»، الذي يتضمن نتائج التحرير/ الإحصاء، الذي تمّ إجراؤه في سنة (٩٢٤هـ، ١٥١٨م) في ولاية ديار بكر، لا يورد من الوحدات الإدارية العراقية إلا سنجار، وذلك ضمن الألوية الإثني عشر التي تشكلت منها ولاية ديار بكر[٨٥].

والحقيقة أن عدم ورود الأجزاء الأخرى من العراق ضمن التقسيمات الإدارية لولاية ديار بكر يعزى إلى عدم انتهاء عملية التحرير، التي كان يتم إجراؤها فيها في هذه المرحلة. ويحتمل أن أقدم وثيقة عثمانية تبين الوضع الإداري لمدينة الموصل والألوية الأخرى من العراق هي «الوثيقة التي تحمل الرقم D. 9772»، التي يعتقد الباحثون أنها تعود إلى ما بين سنتي ١٥١٧ ـ ١٥٢٠م. إذ ورد فيها أن الموصل وسنجار لواءين تابعين إلى ولاية ديار بكر. لكن الذي يلفت النظر هنا، هو إدارتهما

---

(٨٣) انظر: Ilhan, «XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi,» p. 163.

(٨٤) انظر: أوغلي، «التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني،» ص ٥٠٦.

(٨٥) انظر: Başbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» vol. 1, p. 1.

بطريقة اليوردلق ـ أوجاقلق[٨٦] وربما تركت إدارتهما لأسر محلية، لكن بصورة مؤقتة. أما الوثيقة الأكثر تفصيلاً عن الوضع الإداري للمنطقة، فقد وردت في كتاب يحمل اسم **قانون نامة** «يحمل الرقم ١٩٦٠» ولي الدين، وهي مؤرخة في سنة (٩٢٨هـ، ١٥٢٢م). إذ وردت فيها قائمة بأسماء أمراء سناجق ولاية ديار بكر. أما الألوية العراقية الواردة فيها فهي:

ـ لواء عنة (عانة)، وأميره نصوح بك، وخواصه بالآقجة ٢٢٠٠٠٠.

ـ لواء الموصل، وأميره حاجي بك، وخواصه بالآقجة ٢٠٠٠٠٠.

ـ لواء سنجار.

ـ إيالة صوران.

ـ إيالة العمادية[٨٧].

ويبدو أن ولاية ديار بكر لم تستمر بوحداتها الإدارية طويلاً، إذ انفصلت عنها أجزاء لتتشكل ولاية جديدة تحت اسم «ولاية كردستان»، وذلك وفق ما ورد في «الدفتر ذي الرقم D. 5246» والعائد إلى سنة (٩٣٣هـ، ١٥٢٧م). ويستدل من أسماء الوحدات الإدارية التابعة لهذه الولاية أن أسلوبها الإداري كان يختلف عن الأسلوب التقليدي العثماني. إذ حلت كل وحدة إدارية فيها اسم إيالة بدلاً من لواء، وعهد بها إلى الزعامات المحلية لإدارتها. ويعزى سبب تسميتها بالإيالة إلى إعطاء أمرائها نوعاً من الأهمية والاعتبار، وتمييزها عن الألوية التقليدية. وضمت ولاية كردستان ١٧ إيالة، وردت فيها:

- إيالة العمادية، وهي تحت تصرف مير حسن بك.
- إيالة سنجار، وهي تحت تصرف سيدي أحمد بك.

ولم تدخل الأجزاء الأخرى من العراق ضمن هذه الولاية، بل ظلت تابعة لولاية ديار بكر، التي أصبحت تتشكل من عشرة ألوية، ورد بينها لواءان عراقيان هما:

ـ لواء الموصل، وكان في عهدة إسكندر بك ولد ارانيد، وحاصلة ٣٣٨,٠٠٠ آقجة.

---

(٨٦) Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 3 (1991), p. 197.

(٨٧) انظر: «قانون نامة،» (مكتبة بايزيد في إستانبول، قسم ولي الدين رقم ١٩٦٩)، الورقة ١٢١ب، وأوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥٠٧. وقد أورد ساحلي أوغلي لواء دير رهبة ضمن الألوية العائدة للعراق، كما إنه اغفل ذكر صوران. انظر: المصدر نفسه، ج ٣ (١٩٩١)، ص ١٩٨.

ـ لواء عنا (عانة) وهيت، في عهدة عبد الرحمن بك ولد اوكنور (؟) حاجي بك، حاصله ٢٢٥٠٠٠ آقجة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الدفتر أشار إلى أن سبعة من أمراء إيالات كردستان هم أمراء عظام في كردستان. وقد ورد بينهم أمير العمادية، أما أمير سنجار فلم يرد ضمنهم[٨٨].

ويستدل من كل ذلك أن المنطقة الواقعة جنوب العمادية، والتي تشكلت منها إيالة شهرزول فيما بعد، لم تكن داخلة ضمن منطقة «كردستان».

ولم يستمر تقسيم ولاية ديار بكر إلى قسمين طويلاً، إذ أعيدت إيالات كردستان مرة ثانية إليها، وقد أكد هذا الأمر «دفتر التحرير الذي يحمل الرقم ٩٩٨»، والعائد إلى سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م)، وهو يتعلق بولايات ديار بكر، والعرب (الشام)، وذو القدرية، وقد ورد ضمن ولاية ديار بكر:

ـ لواء سنجار.

ـ لواء الموصل.

ـ عنة (عانة) ـ هيت.

ولم ترد أي إشارة إلى العمادية. ويعود السبب في ذلك أن هذا الدفتر يتضمن قيود الإحصاء الجاري في الألوية الخاضعة للإحصاء. ولم تكن العمادية مشمولة بهذا، باعتبار أن وضعها الإداري يختلف عن وضع الألوية الأخرى، ويتبع فيها الأسلوب الإداري المسمى «حكومة»، وهو لا يخضع لعملية الإحصاء. وأورد الدفتر ناحيتين للواء سنجار هما: ناحية سنجار، أي مركز اللواء، وناحية تيلعفر (تلعفر). ويبدو أن الأسلوب الإداري لسنجار قد تغير، فلم يعد يحمل اسم إيالة. وهذا يعني أنها أصبحت تدار كما باقي الألوية التقليدية، وتدار من قبل أمير سنجق عثماني، وليس من قبل زعيم محلي. أما لواء الموصل، فقد ضم ثلاث نواح، هي:

١ ـ نفس (قصبة) الموصل. ٢ ـ ناحية عين سفينة. ٣ ـ ناحية بكر بك.

أما لواء عنة/ عانة ـ هيت فضم:

ـ ناحية عنة (عانة).

---

(٨٨) عن أسماء ألوية ولاية ديار بكر وإيالات ولاية كردستان وأسماء أمرائها، انظر الدفتر: Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 5246, and Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve IIIdaresi* (Istanbul: Bogaziçi Universitesi Yayinlari, 1978), pp. 130-131.

ـ ناحية الحديثة.

ـ ناحية آلوس وكانت تتبع الحديثة.

ـ ناحية جبة.

ـ ناحية هيت[٨٩].

وظلت الموصل تابعةً إلى ولاية ديار بكر حتى سنة ١٥٣٤م، حيث فتحت بغداد وتشكلت على أثر ذلك ولاية بغداد، وانفكت الموصل من ديار بكر، والتحقت بولاية بغداد[٩٠].

وإلى جانب لواء الموصل، ألحق لواء عنة (عانة) بولاية بغداد أيضاً، وقد أورد «الدفتر ٢٠٨» أن لواء عنة عهد به في (٢٨ صفر سنة ٩٥٤هـ، ١٩ نيسان/ أبريل ١٥٤٧م) إلى عثمان بك[٩١].

أما لواء سنجار، فظل مرتبطاً بإيالة ديار بكر، كما إن لواء العمادية (الذي ورد في «الدفتر ١٤٥٢» بشكل إيالة العمادية) استمر هو الآخر في ارتباطه بولاية كردستان ديار بكر[٩٢].

وسنتابع الأوضاع الإدارية للألوية العراقية: الموصل، وعانة ـ هيت، وسنجار، والعمادية، ضمن محاور التقسيمات الإدارية للولايات العراقية المختلفة.

ثانياً: إيالة بغداد

١ ـ استقرار الحكم العثماني

بعد فتح بغداد سنة ١٥٣٤م، واتخاذها مركزاً لإيالة عثمانية حملت اسمها (إيالة بغداد)، أعادت هذه المدينة شيئاً فشيئاً سابق عهدها، بل أصبح محوراً للعراق الذي بدأت ملامحه تبرز في العهد العثماني ليستقر في نهاية المطاف على شكل العراق الحالي. فتاريخ العراق بأكمله يرتبط بتاريخ بغداد، على الرغم من تقسيمه إلى أكثر من إيالة

---

(٨٩) انظر: «٩٩٨ نمره لي محاسبه ولايت ديار بكر وعرب وذو القدرية دفتري (٩٣٧هـ)»، ص ٢٣٠ ـ ٢٤٣، نشره مركز الأرشيف العثماني تحت عنوان: Başbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» vol. 1, pp. 60-90.

(٩٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 531.

(٩١) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 208, p. 53.

(٩٢) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 252 and 277.

(بين إيالتين إلى أربع إيالات) على مدى أربعة قرون متواصلة، أي طيلة العهد العثماني. إذ كان لإيالة بغداد حضورها الفعال في كل الأحداث التي شهدها العراق، من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، بل امتد هذا الحضور ليشمل الخليج العربي والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية.

وبعد مغادرة السلطان سليمان القانوني، لم تشهد بغداد أي حركة معادية ضد الدولة العثمانية، بل كان من غير الممكن أن تحدث مثل هذه الحركة. فالصفويون الذين أحكموا قبضتهم على بغداد، كانوا يعتمدون على أنفسهم في فرض سيادتهم أو في إقامة الأمن والنظام فيها، ولم يستعينوا بقوى محلية في هذا المجال. وعندما ترك واليهم بغداد إثر قدوم العثمانيين، لم يبق فيها أي مقاتل صفوي، أي خلت من أي قوة قد تقوم بعملية ضد العثمانيين ـ كما حدث في مصر مثلاً. ناهيك عن أن السلطان سليمان ترك في بغداد قوة محافظة من الانكشارية تحت إمرة الوالي. فلا غرو إذن في أن يستتب الأمن والنظام في مدينة بغداد. أما ما يتعلق بأرجائها أو المناطق التي تغلب عليها الطبيعة العشائرية، فإن العشائر فيها لم تكن تطلعاتها ترقى إلى حد الاستقلال، وبالتالي المواجهة العسكرية ضد العثمانيين. والمتتبع للتاريخ العثماني يلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تسعى دوماً إلى كسب واستمالة القوى المحلية، أو احتوائها وحصرها في دائرة النظام. لهذا، واعترافاً منها بوجودها، وإدراكاً بثقلها الاجتماعي، سعت إلى عدم تجاهلها، بل أعطتها دوراً في نظامها الإداري. ولهذا لم تلجأ إلى القوة العسكرية لإخضاع المناطق التي أبدت ولاءها للسلطان العثماني ـ ولو بشكل اسمي ـ كما حدث في البصرة مثلاً. غير أن الدولة العثمانية، مع كل المعطيات التي تدل على عدم وجود ما يشكل خطراً على وجودها في المنطقة، كانت تحس بأن قلب الدولة الصفوية ما زال ينبض، وأنها قادرة على إثارة العشائر العربية أو الكردية، بالترغيب أو الترهيب، ضد المصالح العثمانية أو حتى ضد وجودها في منطقة تعدّ من أبعد المناطق من مركزها. ولكل ذلك سعت إلى استحصال الإعتراف من الدولة الصفوية بشرعية سيطرتها على العراق برمته، وقد نجحت بالفعل في ذلك. إذ انتزعت الحكومة العثمانية هذا الاعتراف من الصفويين، فضمنته «معاهدة أماسية» المعقودة بينهما في ٢٩ أيار/مايو ١٥٥٥م، والتي أنهت الحروب العثمانية ـ الصفوية. إذ أقرت هذه المعاهدة تبعية شهرزول، وبغداد، والبصرة، للدولة العثمانية[٩٣].

استقر الحكم العثماني في بغداد، ولم تقع أحداث مهمة تتعلق بها، إلا بعض

(٩٣) بقيت معاهدة أماسية سارية المفعول حتى وفاة الشاه طهماسب الصفوي أي ٢٥ سنة وشكلت أساساً للمعاهدات التي أبرمت بين العثمانيين والصفويين في ما بعد، انظر: *Osmanli Ansiklopedisi*, 7 vols. (Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996), vol. 3, p. 7.

الأحداث المحلية كقمع حركات بعض العشائر. إلا أن الإيالة انشغلت كثيراً في توطيد النفوذ العثماني في البصرة، لا سيما بعد أن قمع أياس باشا بكلربكي بغداد حركة ابن عليان في البصرة (٩٥٢هـ ١٥٤٦م)، كما أسلفنا. واستمر هذا الوضع إلى أوائل القرن السابع عشر، حيث تأثرت بغداد بحركات التمرد التي تفجرت في أماكن مختلفة من الأناضول، والتي حملت اسم «الجلالية»، وأشغلت الدولة العثمانية كثيراً في قمعها. وكان أحمد الطويل (١٦٠٣ ـ ١٦٠٧م) أول زعيم جلالي أعلنت الدولة الحرب عليه، وذلك في عهد السلطان أحمد الأول. ولم تتمكن الدولة من قمع حركته بالقوة، لا سيما بعد أن تعرضت الحملة التي قادها نصوح باشا في سنة ١٦٠٥م إلى الهزيمة، فحاولت استمالة زعماء الحركات بأن وجهت إلى أحمد الطويل إيالة شهرزور. إلا أن أحمد الطويل لم يكتف بهذا، بل سعى إلى توسيع منطقة نفوذه، فاحتل خربوط. كما إن ابنه محمد أعد فرماناً مزوراً باسم السلطان أحمد، وأدخل إيالة بغداد في عهدته، ونجح في تعزيز موقعه، بخاصة بعد أن ألحق الهزيمة بالقوات العثمانية.

واستغل محمد بن أحمد الطويل، الذي يصفه المؤرخ العثماني نعيما بـ (البغي والمستولي على بغداد)، الوضع الذي كانت الدولة العثمانية تمر به، بخاصة بعد التمرد الذي قام به علي بن جانبولاط في منطقة حلب، واستمر يحكم قبضته على إيالة بغداد حتى سنة ١٠١٦هـ، حيث توفي وحل محلّه أخوه مصطفى. وقام مصطفى هو الآخر بتعزيز مركزه، فجمع حوله بضعة آلاف من السكبان، وتمادى في تمرده. وبعد أن قمعت الدولة العثمانية حركة علي بن جانبولاط في حلب، أصبح بمقدورها التفرغ بشكل جدي لإنهاء حركة ابن الطويل في بغداد، فعهدت بإيالة بغداد إلى محمد باشا بن جغالة زاده سنان باشا، وأرسلته على رأس حملة إليها. شارك في هذه الحملة الأمير البدوي أحمد بن أبو ريش (ريشة) أمير عانة والحديثة، والأمير الكردي شرف باشا، وسائر أمراء الحدود. وفي (غرة شوال سنة ١٠١٦هـ، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٦٠٨م) نجحت القوات العثمانية في قمع الحركة، وإعادة السيطرة إلى بغداد[٩٤].

إلا أن استقرار الحكم العثماني في بغداد كان مرتبطاً باستقرار النظام المركزي في إستانبول. ففي عهد السلاطين الذين تقلدوا الحكم بعد السلطان أحمد الأول، اختل نظام الدولة بشكل واضح، وأصبحت شؤون الدولة تدار من قبل أمهات السلاطين والوزراء ذوي المنافع الشخصية، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً في أوضاع الإيالات،

---

(٩٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ و٢٤٨، ومصطفى نعيما، **تاريخ**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨٠)، ج ٢، ص ١٧ ـ ١٨.

وأدى إلى بروز حركات التمرد فيها[٩٥]. وما حادثة بكر صوباشي، إلا واحدة من هذه الحركات.

٢ ـ حركة بكر صوباشي

كان بكر صوباشي آغا (قائداً) لقوات اليرلي قولية والعزب، البالغة عددها إثني عشر ألفاً في بغداد، كما كان من مقدمي الأعيان والمتنفذين فيها. وقد توسع نفوذه إلى درجة لم يبق للبكلربكي يوسف باشا إلا الاسم. واستغل بكر صوباشي الظروف التي تمر بها الدولة، فقام بحركته التمردية. واضطر بكلربكي بغداد إلى التحصن في القلعة الداخلية، إلا أن رجال بكر صوباشي تمكنوا من قتله، فأمنوا بذلك استسلام القلعة وإخلاء الجو لبكر صوباشي.

غير أن بكر صوباشي أراد إضفاء شرعية على كيانه المصطنع، لهذا لم يدع بأنه انفصل عن الدولة العثمانية، بل اعتبر نفسه والياً عثمانياً، ولكي يثبت تعيينه والياً على بغداد باسم السلطان العثماني، أعد منشوراً سلطانياً مزوراً وأطلق على نفسه اسم «بكر باشا». ثم سعى إلى إبعاد نفسه من كل ما له علاقة بما جرى، فأبلغ الحكومة بأن ما حدث كان نتيجة لتعرضه إلى الظلم والغدر من قبل الوالي[٩٦]. ويبدو أن قرب إيالة بغداد من أراضي الدولة الصفوية، واحتمال التدخل الصفوي في الأمر، شكل عائقاً أمام العثمانيين لإنهاء التمرد بسهولة. ومن جهة أخرى كان بكر صوباشي يشك في محاولة الحكومة العثمانية إعادة السيطرة على بغداد، كما في السابق. إلا أنه لم يكن بوسعه المحافظة على أي كيان مستقل في منطقة تتنازع عليها كل من الدولتين الصفوية والعثمانية، من دون الخضوع لإحدى هاتين الدولتين. وطالما أنه شق عصا الطاعة على العثمانيين، لم يكن أمامه إلا خيار الخضوع للصفويين. فاتصل فعلاً بالشاه عباس.

وعندما تأكدت الحكومة العثمانية مما جرى في بغداد، جهزت جيشاً بقيادة والي ديار بكر حافظ أحمد باشا، يرافقه ولاة الإيالات القريبة كمرعش، وسيواس، والموصل، وكركوك (شهرزور)، وأرسلتهم إلى بغداد مع جنودهم المحليين، بغية قمع الحركة. ويبدو أن حافظ أحمد باشا فضل حل المسألة من دون اللجوء إلى القوة، لأنه رأى أن بكر صوباشي سيلقي بنفسه في أحضان الشاه في حال تعرضه إلى مضايقة من قبل القوات العثمانية، فاقترح على الحكومة توجيه إيالة بغداد إليه (إلى بكر)، إلا أن

---

(٩٥) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 4, p. 40.

(٩٦) نعيما، **المصدر نفسه**، ج ٢، ص ٢٦٤ وما بعدها.

مقترحه لم يلق القبول. فواصل حافظ أحمد باشا تقدمه، وقام بمحاصرة المدينة من جهة قلعة الطيور.

وأدرك صوباشي أن المدينة ستسقط إن عاجلاً أو آجلاً في أيدي القوات العثمانية، وخاف من مغبة الأمر، فكتب إلى الشاه عباس الصفوي مستنجداً به، ووعده بتسليم بغداد إليه في حال رده القوات العثمانية على أعقابها. واعتبر الشاه هذا العرض فرصة ذهبية لإعادة السيطرة الصفوية على بغداد، فأرسل قوة عسكرية قوامها ٣٠ ألف إلى بغداد. وأرسل إلى بكر صوباشي التاج والرقم (برات)، باعتباره رمزاً للإمارة. وعندما علم حافظ باشا باقتراب القوات الصفوية من بغداد، اضطر إلى إنهاء الوضع مع صوباشي بالطرق السلمية، فأرسل إليه يبلغه بأنه عهد إليه بإيالة بغداد. وامتنّ بكر بهذا التعيين، غير أنه اشترط على القائد العثماني الانسحاب مع جيشه من بغداد، وذلك لإثبات حسن نيته من هذا التعيين، ولبى القائد طلبه. وندم بكر على الوعد الذي قطعه لشاه إيران بشأن تسليم بغداد إليه. فقام بطرد أنصار الصفويين من المدينة. حينها أدرك الشاه أنه خدع من قبل بكر صوباشي، فسار على رأس حملة عسكرية إلى بغداد، وحاصرها، وضيق عليها. وأقر بكر بخطئه عندما طلب من القائد العثماني حافظ الانسحاب والعودة إلى ديار بكر، وذلك لكي يأمن جانب الدولة العثمانية. وواصل الشاه حصاره وتضييقه على بغداد ثلاثة أشهر متواصلة، عانى فيها الأهالي الكثير مما آلت إليه مدينتهم. وعلى الرغم من هذا، فإن الشاه اقتنع بعدم تمكنه من اقتحام المدينة واحتلالها بالقوة، فلجأ إلى حيلة وتمكن من إقناع ابن بكر صوباشي بفتح أبواب المدينة، واعداً إياه بإيالة بغداد، فدخل بغداد وسيطر عليها. وأمر بقتل بكر صوباشي في عملية بشعة[(٩٧)].

وكان سقوط بغداد بأيدي الصفويين إيذاناً بانحسار الحكم العثماني في مناطق أخرى من العراق. فبعد دخول الشاه عباس الصفوي إلى بغداد، عهد بحكومة بغداد إلى صافي قولي خان والي همدان السابق، ثم أرسل قواته إلى كركوك والموصل. وكان بوستان باشا والي كركوك (شهرزور) في وضع لا يتيح له مواجهة قوات الشاه اعتماداً على قواته المحلية، فانسحب إلى ديار بكر. الأمر الذي مهد السبيل أمام الصفويين

---

(٩٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٤ ـ ٢٨٩؛ بجوي، **تاريخ**، ج ٢، ص ٤٦٩ وما بعدها؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, pp. 153-159, and Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 206.

ذكر إسماعيل حامي دانشمند بأن المصادر العثمانية والفارسية اختلفت في تحديد السنة التي سقطت فيها بغداد بيد الشاه عباس وذكر هو تاريخ ٢٠ ـ ٢١ ربيع الأول سنة ١٠٣٣هـ ـ ١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير سنة ١٦٢٤م. انظر: Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 3, pp. 326-328.

للسيطرة على كركوك. كما إن تصدي بكلربكي الموصل أحمد باشا لقوات الشاه، لم يجد نفعاً، فسقطت الموصل هي الأخرى بيد الصفويين. إلا أن القوات الصفوية لم تتمكن من البقاء كثيراً فيها، بعد أن قامت القوات العثمانية بقيادة كوجوك أحمد (أحمد الصغير) بطردها منها وإعادة الحكم العثماني إليها(٩٨). غير أن سقوط بغداد كان بمثابة سقوط معظم أجزاء العراق بأيدي الصفويين. باستثناء الموصل، امتد الاحتلال الصفوي حتى ماردين(٩٩).

٣ ـ محاولات الدولة العثمانية استعادة بغداد

من المعروف أن الظروف التي أحاطت بمركز الدولة كانت غير مواتية لاستعادة ما فقدته الدولة في العراق، على الرغم من محاولاتها المتكررة في هذا الخصوص. فالسلطان الذي تربع على العرش، أي مراد الرابع، ما زال صغيراً، كما إن الجند الانكشاريين كانوا يتحكمون بإستانبول، ويثيرون الاضطرابات بين حين وآخر، ولم يكن هناك من يردعهم. وعلى الرغم من هذا، فإن الدولة العثمانية لم تتخل عن المسألة العراقية، إذ كانت تسعى إلى استعادة بغداد بأي ثمن كان. إلا أن المحاولة العثمانية الأولى قد أخفقت، على الرغم من أن القوات العثمانية بقيادة حافظ أحمد باشا قد حاصرت بغداد أكثر من ستة أشهر (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٢٥ ـ ٣ تموز/ يوليو ١٦٢٦)(١٠٠).

وتلت هذه الحملة حملة ثانية، قادها الصدر الأعظم خسرو باشا، وقد نجح فيها بإعادة ولاء الأمراء المحليين في منطقة شهرزور إلى الدولة العثمانية. وشارك في الحملة بكلربكي طرابلس مصطفى بك إلى جانب قوات حلب وديار بكر. وقد تمكن من إلحاق هزيمة بقوة عسكرية صفوية قوامها ٦٠٠ مقاتلاً، وذلك على مقربة من ضريح الإمام الحسين بكربلاء. كما ألحق الأمير العربي ابن مهنا الذي كان موالياً للعثمانيين خسائر فادحة بالقوات الصفوية في (صحراء بغداد). وأرسل خسرو باشا أحد قادته، وهو كنج عثمان، إلى منطقة الفرات الأوسط، ونجح في السيطرة على مشهد علي (النجف)، والحلة، ورماحية. ثم تمركز في قصبة الإمام الحسين (كربلاء الحالية).

ويبدو أن خسرو باشا كان يسعى إلى إتباع حرب استنزاف مع القوات الإيرانية قبل توجهه إلى بغداد، فحقق انتصاراً على الصفويين في معركة مهربان غربي إيران

---

(٩٨) نعيما، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

(٩٩) Danişmend, Ibid., vol. 3, p. 328.

(١٠٠) للمزيد من التفصيل حول هذه المحاولة، انظر: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2/1, pp. 161-163, and Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 206.

(٢٢ رمضان سنة ١٠٣٩هـ، ٥ أيار/مايو ١٦٣٠م). وكان ينوي التقدم في الأراضي الإيرانية والوصول إلى أردبيل، حيث مراقد شاهات إيران، إلا أن رئيس الكتاب موصلي أفندي أقنعه بالعدول عن رأيه والتوجه نحو بغداد، تنفيذاً لأمر السلطان. فانطلق بجيشه نحو بغداد، وأقام معسكره على ساحل دجلة قرب ضريح الإمام الأعظم (٢٨ محرّم ١٠٤٠هـ، ٦ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٠م). غير أنه فشل في اختراق أسوار بغداد، وتعرض إلى خسائر فادحة اضطرته إلى ترك بغداد (٨ ربيع الآخر سنة ١٠٤٠هـ، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٣٠م).

استغل أحمد خان الكردي أمير أردلان ما آل إليه وضع القوات العثمانية، فهاجم شهرزور، وأجبر الإداريين العثمانيين على مغادرتها، الأمر الذي أدى إلى وقوع أرجاء شهرزور ودرتنك تحت الاحتلال الصفوي. كما واصل الصفويون انتصاراتهم، وطردوا القوات العثمانية من الحلة، والفلوجة، والجوازر. أما خسرو باشا، فإنه يئس من تحقيق هدفه وعهد بالموصل إلى جانب إيالة ديار بكر إلى طيار محمد باشا، وتوجه إلى ماردين[١٠١].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هاتين المحاولتين لاستعادة بغداد جرتا في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني من اضطراب سياسي. واستمر هذا الوضع إلى سنوات (١٦٣٢ ـ ١٦٣٥م)، حيث تمكن السلطان مراد الرابع، بعد سلسلة من الإجراءات الصارمة، من إعادة الهيبة والاعتبار إلى الدولة[١٠٢]، وأصبح بوسعه التفرغ للمسألة العراقية. فانطلق على رأس جيشه في (٢٣ ذي الحجة سنة ١٠٤٧هـ، ٨ أيار/ مايو ١٦٣٨م)، بحملة لاستعادة بغداد. وبعد ١٩٧ يوماً وصل إلى بغداد، ووزع قواته حول الجانب البري من المدينة (٩ رجب ١٠٤٨هـ، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٣٨م). ثم بدأ بدكها بالمدافع، ومن ضمنها خمسة مدافع ضخمة، كان قد أمر بصبها خصيصاً للحملة هذه. وقامت القوات العثمانية بردم الخندق الذي يحيط بالمدينة، كما هدمت أجزاء من سور القلعة. وبعد ٣٧ يوماً من الحصار، أمر السلطان مراد مقاتليه بالهجوم على قلعة بغداد واقتحامها. وجرى قتال شديد بينهم وبين المدافعين الصفويين، لقي فيه الصدر الأعظم العثماني مصرعه. وفي اليوم الأربعين من الحصار، اضطر مدافعو المدينة من الإيرانيين، على رأسهم خان بغداد بكتاش خان، إلى طلب الأمان والاستسلام. فسقطت بذلك بغداد بأيدي العثمانيين (١٨ شعبان ١٠٤٨هـ، ٢٥ كانون الأول/

---

(١٠١) للتفصيل، انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ١٠٦-١٢٥، و Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/1, pp. 168-169.

(١٠٢) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 102.

ديسمبر ١٦٣٨م). وعاد الحكم العثماني إلى بغداد، بعد انقطاع دام خمس عشرة سنة، واستمر حتى سقوط بغداد في أيدي الإنكليز سنة ١٩١٧م(١٠٣).

دخل السلطان مراد إلى بغداد، وقام بزيارة مرقدي أبي حنيفة النعمان والشيخ عبد القادر الكيلاني، وأمر بتعميرهما وتعمير قلعة المدينة(١٠٤) وفي الوقت الذي كان السلطان مراد يعيش نشوة انتصاره في بغداد، اهتزت المدينة على أثر انفجار مستودع البارود فيها، وأدى الانفجار إلى إصابة ثمانمائة شخص بين قتيل وجريح، وانهيار العديد من الدور، وقتل الكثير من المواشي والدواب. وحمل السلطان الإيرانيين مسؤولية الانفجار، فأصدر أوامره بقتل كل الإيرانيين الموجودين في بغداد، وكان قسم منهم التجأوا إلى المعسكر العثماني بعد سقوط بغداد طلباً للأمان، كما قتل الكثير من الزوار الإيرانيين الذين قدموا لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية، والنجف، وكربلاء. وشبّه المؤرخ النمساوي هامر، هذه المذابح بالمذبحة التي تعرض لها أربعون ألف إنكليزي بعد سنتين من هذه الحادثة، بسبب التعصب الديني، وعلّق قائلاً: «ماذا يجد المؤرخ من كلام لشجب هذه المذبحة، وهو يعجز عن وصفها، دون أن يشعر بقشعريرة!»(١٠٥).

ومما يجدر ذكره هنا، أن الولاة العثمانيين والأمراء المحليين في المنطقة كانوا يشاركون مع قواتهم في حملة السلطان مراد الرابع، ومنهم الأمير البدوي ابن أبو ريشة، الذي شارك مع جمع من فرسانه، وقد كلفه السلطان بملاحقة قوات الشاه في منطقة ديالى إلى جانب واليي حلب وطرابلس (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٩م). وذلك بعد ورود أخبار تشير إلى توجه شاه إيران إلى بغداد (شعبان ١٠٤٨هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٨م)(١٠٦).

وبعد أن استقر الوضع في بغداد لصالح العثمانيين، عهد السلطان مراد الرابع بإيالة بغداد إلى آغا الانكشارية حسين آغا الصغير (كوجوك حسين آغا). وعين موسى أفندي قاضياً فيها. ووضع فيها حامية قوامها ثمانية آلاف من الجنود الانكشاريين، سلّم قيادتها إلى كتخدا الانكشارية(١٠٧). ثم أعد العدة لمغادرة بغداد. فانطلق منها في

---

(١٠٣) عن اقتحام القوات العثمانية لمدينة بغداد والسيطرة عليها، انظر: Cavid Baysun, «Murad IV.» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 8, pp. 634-635.

(١٠٤) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, pp. 199-204.

(١٠٥) انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ٢٥٥ ـ ٢٦١.

(١٠٦) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٥٤، ونعيما، **تاريخ**، ج ٣، ص ٣٤٨.

(١٠٧) نعيما، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٥٨.

أواسط كانون الثاني/ يناير متوجهاً إلى ديار بكر، ووصل إلى الموصل في (٢٢ رمضان سنة ١٠٤٨هـ، ٢٧كانون الثاني/ يناير ١٦٣٩م)[١٠٨].

ويبدو أن إيران أقرت بهزيمتها أمام العثمانيين في حملتهم على العراق، وعدم تمكنها من إعادة نفوذها مرة أخرى إلى بغداد، ولم يكن في صالحها استمرار العداء بينها وبين العثمانيين، لأن ذلك يعني قطع الطريق أمام الزوار الإيرانيين لزيارة العتبات الشيعية المقدسة في العراق، بخاصة في كربلاء والنجف. لهذا لجأت إلى فتح صفحة جديدة مع الدولة العثمانية، وسعت إلى تصفية الأجواء، وأبدت رغبتها في عقد الصلح معها. وبالفعل أبرمت بين الطرفين «معاهدة قصر شيرين» (محرّم سنة ١٠٤٩هـ، أيار/ مايو ١٦٣٩م). بموجبها تمّ تثبيت الحدود بشكل قطعي بين الدولتين العثمانية والصفوية. وتقرر أن يعيد الصفويون ما استولوا عليه من مناطق تقع على الحدود الشرقية من العراق: أي جسان، وبدرة، ومندلي، وخانقين، ودرتنك، وبعض عشائر الجاف في المنطقة، والقرى الواقعة إلى الغرب من قلعة زنجير، والقسم المطل على شهرزور من الجبال الواقعة خلف قلعة ظالم بالقرب من شهرزور. كما تقرر أن تمتنع إيران من التعرض على أراضي شهرزور، وبغداد، والبصرة، وأماكن أخرى متاخمة للحدود. وأن يتم هدم قلعة زنجير، التي أصبحت على الحد الفاصل بين الطرفين. وتركت لإيران البلدات والقرى والأراضي، الواقعة إلى الشرق من هذه القلعة[١٠٩].
وبعد عقد المعاهدة، عين درويش محمد باشا على إيالة بغداد مع مرتبة الوزارة[١١٠].

٤ ـ الثورات العشائرية

بعد أن أعاد السلطان مراد الرابع الحكم العثماني إلى إيالة بغداد، بل على العراق، ظهرت في إيالة بغداد بين حين وآخر حركات تمرد قام بها الجند الانكشاريون. كما أصبحت الإيالة مسرحاً للاضطرابات التي أحدثتها العشائر العربية والكردية، والتي لم تنقطع نهايتها، وأشغلت الحكومة العثمانية كثيراً في قمعها. وفضلاً عن هذا، عهد إلى ولاة بغداد بتأمين الأمن والنظام في المناطق المتاخمة لحدود ديار بكر حتى البصرة[١١١].

---

(١٠٨) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٦٢.

(١٠٩) حول نامهء همايون دفتري (دفتر الرسائل السلطانية)، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Name-I Humayin Defterleri,» no. 7, pp. 4-6; Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, p. 205, and vol. 3-2, pp. 248-249; Baysun, «Murad IV,» vol. 8, p. 636, and

فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ص ٢١٠ ـ ٢١٩.

(١١٠) Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/1, p. 206.

(١١١) Yusuf Halaçoglu, «Basra,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 5 (1992), p. 112.

كما كان لبغداد دور متميز في التعامل مع أسرة حسين باشا في البصرة، بعد تمرده على الدولة، سنة (١٠٧٦هـ، ١٦٦٥م)[١١٢] ثم إعادة الحكم العثماني إلى البصرة، أو في قمع ثورة الشيخ مانع في البصرة أيضاً (سنة ١١٠٤هـ، ١٦٩٢م)[١١٣]، أو في قمع تمرد بيه سليمان في منطقة شهرزور[١١٤].

وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية في قمع ثورات العشائر، بخاصة في جنوب العراق، إلا أن الشيخ مانع شيخ المنتفق وخان الحويزة قد تمكن من السيطرة على البصرة. وما لبثت أن دخلت منطقة البصرة بأيدي الإيرانيين. وقد أخفقت القوات المرسلة من بغداد في إعادة نفوذ الحكومة إلى هناك. وفضلاً عن هذا، فقد قامت عشائر شمر، وبني دجيل، وزبيد، وبني لام، وغيرها، بثوراتها ضد الدولة في هذا الوقت. وكانت الدولة العثمانية منشغلة بحروبها في أوروبا، ولم يكن بوسعها التفكير بقمع هذه الثورات المستمرة. لكن بعد «معاهدة كارلوفجة» (١٦٩٩م) أخذت الدولة تنظر بشكل جدي إلى المسألة العراقية، وتأمين الأمن والنظام في المنطقة الجنوبية. فحشدت قوات كبيرة من مختلف الإيالات في المنطقة. وعينت عليها والي بغداد دال طبان مصطفى باشا، الذي انطلق بالقوات من بغداد في (١٩ شعبان ١١١٢هـ،٢٩ كانون الثاني/ يناير١٧٠١م)، ونجحت في إعادة السيطرة على القرنة والبصرة[١١٥].

غير أن أكبر تحد واجه الدولة العثمانية في العراق بعد مسألة البصرة هو الثورات العشائرية التي تفجرت في منطقة الأهوار الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق. ويذكر المؤرخ العثماني راشد (ت ١٧٣٥م) في أحداث سنة (١١١٣هـ، ١٧٠١م)، أن أحد الشيوخ العرب قد قام في السنوات الماضية بشق قناة مائية من نهر دجلة لسقي بساتينه، سميت بنهر دياب، وتوسع هذا النهر بسبب فيضان النهر. وغمرت المياه شيئاً فشيئاً أجزاء واسعة من المنطقة، وحوّلتها إلى أهوار[١١٦]، وأهمها «هور سلامة». ولم يأخذ ولاة بغداد بنظر الاعتبار العواقب الوخيمة لهذا التغيير في تضاريس المنطقة. لكن بعد أن غمرت المياه قرى بكاملها، ودمرت الأراضي

---

(١١٢) أحمد راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩١)، ج ١، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١١٣) سلحدار فندقليلي محمد آغا، **سلحدار تاريخي** (استانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٦٩١ ـ ٦٩٢.

(١١٤) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

(١١٥) مؤلف مجهول، **آتونيم عثمانلى تاريخي**، ص ١٦٦ وما بعدها. وعن هذه الحملة، انظر: الوثيقة المرقمة ٤٩٣٥ (مكتبة بايزيد العامة ـ استانبول)، و Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 207.

(١١٦) انظر: راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٢٥.

الزراعية، ونما فيها القصب وغطى أجزاء واسعة من المنطقة، انقطعت الطرق. ولم يتمكن التجار من تسيير سفنهم المحملة بالبضائع وعبور المنطقة. كما نشطت فعاليات قطاع الطرق في المنطقة، لا سيما إلى الجنوب من ناحية السماوة ونحو عرجة، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على نفوذ الدولة في المنطقة. وفي ظلّ هذه الظروف، برز بعض رؤساء العشائر يتحدون الدولة. إذ لم يكتفوا بقطع الطرق فحسب، بل فرضوا نفوذهم على أجزاء واسعة من المنطقة. منهم على سبيل المثال:

● ابن عباس، الذي سيطر على الرماحية، وخالد، وكيشة، وحسكة، وبني مالك، ونهر شاهي، كما تمكن من الاستيلاء على قصبة الإمام علي (النجف). وأرسلت إيالة بغداد قوات لقمع حركته أكثر من مرة، إلا أنها أخفقت.

● واستغل مانع، شيخ المنتفق، هذه الظروف، ومدّ نفوذه إلى الأطراف، فاستولى على مقاطعات عرجية والسموات (السماوة).

● وأغار عباس العميري على المقاطعات الواقعة بين الشطين كالقدس، وصلبنه، والسيب، وعبادة، وباشية، وحورية، وقرى أخرى. وتمكن من إخضاع رعاياها طوعاً وكرهاً.

● وحاصر «سلمان» قصبة الحلة[١١٧].

لم يكن في صالح الدولة العثمانية بقاء هذه المنطقة خارج نطاق نفوذها، يسودها التوتر وعدم الاستقرار، لأن ذلك ينعكس على وجودها في منطقة الأحساء والخليج. ولهذا كان عليها العمل على إشاعة الأمن والنظام في المنطقة، وإدخال العشائر في منطقة بغداد والبصرة تحت السيطرة. ورأى والي بغداد مصطفى باشا أن السيطرة على منطقة الأهوار لا يمكن تحقيقها، من دون التحكم بمنسوب المياه. لهذا اقترح على الحكومة بناء سد يحول دون تسرب المياه إلى الأهوار. وأقرت الحكومة مقترحه، وأمرت بتزويده بالخشب من جبال مرعش، ونقله إلى بيره جك ومنها بواسطة نهر دجلة إلى بغداد، وذلك للمباشرة ببناء السد. غير أن الوضع الذي ساد في المنطقة لم يكن يتحمل التريث لحين إكمال السد، فكان لا بد من الرجوع إلى القوة العسكرية لتأديب العشائر، فأصدرت الدولة أوامرها إلى إيالة بغداد والإيالات القريبة منها للتحرك مع قواتها تحت إمرة والي بغداد إلى المنطقة المتوترة. وعلى بعد ساعة من نهر دياب وفي الموضع المعروف بـ (خاصكي) هاجمت القوات العثمانية جموع العشائر، وتمكنت من إلحاق خسائر جسيمة بها، ومن ثم إعادة المنطقة إلى الحكم العثماني

---

(١١٧) انظر: **آنونيم عثمانلي تاريخي**، ص ١٧٠ب - ١٧١ب.

(١١١٣هـ، ١٧٠١م)[١١٨] ونتيجة للجهود المشتركة لقوات الإيالات في المنطقة، أعيد الأمن والنظام في غضون بضع سنوات إلى المنطقة الجنوبية من العراق، كما تمّ قمع أهم الاضطرابات التي وقعت في مناطق مختلفة من العراق.

ومما يجدر ذكره هنا، أن غياب السلطة الفعلية للدولة في أي بقعة من بقاعها كان يشكل السبب الرئيسي في بقاء العشائر خارج نطاق سيطرة الدولة. وفضلاً عن هذا، كانت الدولة تعاني من اضطرابات داخلية في أراضيها، كما كانت تنشغل في الوقت نفسه بحروبها في أوروبا. كل ذلك شكل عوامل شجعت العشائر ـ بشكل غير مباشر ـ على الخروج على نظام الدولة وشرعيتها. وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدتها مناطق مختلفة من العراق، وانشغال ولاة بغداد بقمعها، وما استنفدت من طاقات الدولة بشكل عام، وإيالة بغداد بشكل خاص، إلا «أن العثمانيين تمكنوا من أن يعيدوا إلى بغداد بريقها السابق، وأقاموا فيها مباني كبيرة ترمز إلى عظمتهم»[١١٩].

٥ ـ الإدارة المملوكية

يلاحظ المتتبع لتاريخ الدولة العثمانية أن الانحطاط الذي أصاب الدولة العثمانية استمر على مدى القرن الثامن عشر الميلادي، الأمر الذي أدى إلى تراخي الرابطة بينها وبين ممتلكاتها البعيدة، كمصر وبغداد. وكانت الدولة تنشد الهدوء والنظام في ولاياتها، بخاصة البعيدة من المركز. ولهذا لم تلجأ إلى تغيير الولاة الذين أثبتوا نجاحهم في إشاعة الأمن والنظام في ولاياتهم، وبقوا متقيدين بأوامر الدولة. ولهذا السبب نجح حسن باشا الأيوبي (١٧٠٤ ـ ١٧٢٣) في البقاء مدة طويلة في تولي الإيالة، وذلك لحسن إدارته لهذه الإيالة. وهو يعدّ من أهم الولاة الذين تولوا الإدارة في العراق، في العهد العثماني. ففي عهده شهدت إيالة بغداد وأرجاؤها تغييرات جوهرية في بنيتها الإدارية. وشكلت ولايته بداية لتأسيس إدارة لا مركزية في العراق، وهي الإدارة المملوكية «كوله من اوجاغي». وبذل حسن باشا جهوداً كبيرة في قمع ثورات العشائر. إذ قمع ثورات عشائر شهوان، وآل عزير، وبني لام، وسلمان بن عباس من عشائر الخزاعل، القاطنة في الحدود الإيرانية، وقبائل شمر، وبني زبيد، وعشيرتي بلباس وبابان الكرديتين، واليزيديين في سنجار، وضمن ولاء مغامس بن مانع شيخ المنتفق وخان الحويزة للدولة العثمانية. وعلى الرغم من أنه اتبع أحياناً القسوة في قمع ثورات العشائر، إلا أنّه سعى في الوقت ذاته إلى استمالة هذه العشائر وكسب ودها. ووجه البصرة إلى كتخداه وصهره مصطفى آغا. وهذا يعني أن

(١١٨) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(١١٩) Mantran, «Irak,» vol. 19, p. 92.

البصرة ألحقت بإدارته، وقام بإدارتها بواسطة متسلم من مماليكه. واتبع سياسة التقرب إلى الأهالي، فألغى الضرائب المفروضة على البضائع الواردة إلى بغداد، وما كان يؤخذ من المحروقات. وتمخضت إجراءاته في العراق عن نتائج إيجابية، إذ عاد إلى حظيرة الدولة قسم من رؤساء العشائر الذين سبق أن رفعوا لواء العصيان ضد الدولة، ووفدوا إلى بغداد. وأعاد الأمن والنظام إلى بغداد، بعد أن افتقدتهما منذ مدة طويلة.

وتولى بغداد بعد حسن باشا ابنه أحمد باشا الذي اشتهر هو الآخر كما والده، وقام بالتنكيل بعشيرة بني جميل، التي حاولت تضييق الخناق على بغداد(١٢٠). واشتهر بتقديمه الدعم إلى القوات العثمانية، وإشتراكه في العمليات العسكرية العثمانية. ففي نيسان/ أبريل من سنة ١٧٢٣م، احتل خان أفغان مير محمود أصفهان، وأسر الشاه حسين الصفوي. ولجأ طهماسب الذي تولى عرش إيران إلى العثمانيين طالباً المساعدة، إلا أنه لم يلق الدعم منهم، فتوجه إلى الروس واعداً إياهم بأنه سيتنازل لهم عن بعض الأراضي الإيرانية في حال طردهم الأفغان من بلاده، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز النفوذ العثماني في القوقاز الجنوبي. إذ بدأ الروس بالنزول نحو الجنوب على طول بحر الخزر، فهددوا بذلك الحدود الشرقية للدولة العثمانية. وإثر ذلك، توجهت القوات العثمانية إلى كنجه، وتبريز، وهمدان، من جهات ثلاث. وكان دور والي بغداد كبيراً في هذه العمليات العسكرية. إذ تمكن في غضون فترة قصيرة من السيطرة على كرمنشاه، وأردلان، ومراغة. وبعد وفاته، واصل ابنه أحمد باشا هذه العمليات، فسيطر على همدان وخرم آباد (١٧٢٤م). وسيطرت القوات العثمانية على أماكن واسعة من شمال إيران. ولكن بعد أن تمكن طهماسب من استعادة عرشه بدعم من نادر خان زعيم الأفشار في خراسان، طالب الدولة العثمانية إعادة الأراضي التي سيطرت عليها.

ولم تكن الدولة العثمانية في وضع تتمكن فيه من رفض المطلب الإيراني بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تمرّ بها. فاضطر الصدر الأعظم إلى تلبية المطالب الإيرانية (حزيران/ يونيو ١٧٣٠م). فأعاد العثمانيون لإيران ما استولوا عليه من أراضيها، باستثناء تفليس، وروان، وكاخت. غير أن طهماسب لم يكتف بهذا، بل استغل الأوضاع التي تمرّ بها الدولة العثمانية وقام بالهجوم على بعض القلاع العثمانية، وذلك قبل إبرام معاهدة بينهما.

وبعد أن تولى محمود الأول السلطنة، واستقرّ الوضع في مركز الدولة العثمانية، قررت الحكومة العثمانية العمل على الحد من الأطماع الإيرانية واستعادة ما فقدته من

---

(١٢٠) Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 207.

أراض. ولتحقيق هذا الهدف، أناطت الدور بوالي بغداد أحمد باشا أيضاً، فعينته قائداً على الحملة على إيران، كما فتحت جبهة شمالية لاستعادة تبريز. وتمكن أحمد باشا من السيطرة على كرمنشاه من دون مقاومة (٣٠ تموز)، ثم توجه نحو همدان وخاض معركة ضد الإيرانيين بقيادة طهماسب نفسه، وانتصر فيها (١٥ أيلول/ سبتمبر سنة ١٧٣١م)، ثم سيطر على همدان من دون مقاومة. وأجبر طهماسب على قبول الصلح مع العثمانيين[١٢١].

غير أن العلاقات مع إيران لم تتحسن، بخاصة في المراحل اللاحقة، الأمر الذي انعكس سلبياً على إيالة بغداد. ففي أوائل سنة (١١٤٥هـ، ١٧٣٣م) تعرضت بغداد إلى هجوم قام به نادر خان (شاه). وكان نادر خان قد سيطر على الوضع في إيران، بعد أن خلع الشاه طهماسب من العرش، وعين إبنه عباس شاهاً، وأعلن نفسه وصياً على العرش الصفوي، باعتبار أن الشاه ما زال قاصراً. وأبلغ والي بغداد أحمد باشا أنه لا يعترف بالمعاهدة المعقودة بين العثمانيين والصفويين في سنة (١١٤٤هـ، ١٧٣٢م)، والتي بموجبها تمّ تثبيت الحدود بين الدولتين.

ثم أرسل نادر خان قواته إلى المنطقة الشمالية الشرقية من العراق، وهاجم ممر درنة ثم أرجاء شهرزور، وذلك للتمويه على العثمانيين. إذ قاد هو بنفسه قوة، وسار إلى أربيل وسيطر عليها، ومنها توجه إلى كركوك. ثم سار على رأس قوة قوامها مئة ألف مقاتل إلى بغداد وحاصرها. ولم تقف الحكومة العثمانية مكتوفة الأيدي إزاء ما جرى، بل أرسلت هي الأخرى قوة قوامها مئة ألف أيضاً، تحت إمرة طوبال عثمان باشا. وفك نادر خان جزءاً كبيراً من حصار بغداد، وسار ليتقابل مع الجيش العثماني. وفي موقعة دوجوم (دوجيلك) على بعد إثنتي عشرة ساعة من بغداد تقابل الجيشان العثماني والإيراني في معركة ضارية، لم يستطع الجيش الإيراني فيها الصمود، بل تعرض إلى هزيمة منكرة، وأصيب نادر خان نفسه ولاذ بالفرار. فتخلصت بذلك بغداد من خطر محدق بها. واضطرت القوة التي تركها نادر خان في حصار بغداد إلى المغادرة، بعد أن لاقت مقاومة شديدة من داخل المدينة.

وكان نادر خان يتحين الفرص للقيام بغزو جديد للانتقام مما تعرض له. فعندما علم بتقلص عدد الجيش العثماني بعد تسريح معظم أفراده في فصل الربيع، قام بالهجوم على الموصل في (١٣ جمادى الأولى سنة ١١٤٦هـ، تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٧٣٣م)، إلا أنه اضطر إلى الانسحاب، من دون أن يحقق أي مكسب عسكري. ولم

---

(١٢١) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, pp. 32-35 and 49.

يمر وقت طويل حتى ظهر فجأة على مشارف كركوك، وتمكن في هذه المرة من تحقيق الانتصار على القوات العثمانية في موقعة ليلان قرب كركوك (جمادى الآخرة ١١٤٦هـ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٣٣م)، حيث قتل القائد العثماني طوبال عثمان باشا.

وبعد معركة ليلان، سار نادر خان إلى بغداد (شعبان ١١٤٦هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٧٣٤م)، وأرسل رسولاً إلى الوالي أحمد باشا يعرض شروطاً للصلح. إذ طالب ببعض الإيالات الواقعة إلى الشمال من أذربيجان. ولم يكن أحمد باشا في وضع يتيح له تحدي نادر خان بسبب النقص الذي كانت بغداد تعاني منه في المواد الغذائية والمعدات العسكرية، فطلب إمهاله مهلة تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ يوماً، ليقوم بعرض مقترحه على الحكومة العثمانية. وإثر هذا، عاد نادر خان أدراجه وترك بغداد. إلا أن الدولة العثمانية رفضت هذه المطالب بشدة، وقامت بإرسال اللوازم والتعزيزات المطلوبة إلى بغداد (أوائل رمضان ١١٤٦هـ، شباط/ فبراير ١٧٣٤م).

وفي سنة (١١٥٦هـ، ١٧٤٣م) عبر نادر شاه حدود الدولة العثمانية، متجاوزاً عليها. وعلى أثرها، أعلنت الدولة العثمانية الحرب على إيران. وتوجه نادر شاه إلى كركوك واقتحمها بالقوة، بعد أن دكها بالمدافع، وأحرق الكثير من دورها. ثم سار إلى الموصل وحاصرها، إلا أنه أخفق في احتلالها، واضطر إلى تركها(١٢٢).

والمعروف أن حسن باشا سعى ـ خلافاً لغيره من ولاة بغداد ـ إلى تشكيل قوة خاصة من المماليك استقدمهم من بلاد القوقاز (قفقاسيا). وما لبث مماليكه أن أصبحوا هم الحكام الفعليين في أماكن واسعة من العراق، فاعتلوا مناصب رفيعة في بغداد، بل تقلد بعضهم إيالة بغداد، منهم سليمان باشا (١٧٤٩ ـ ١٧٦٢) الذي عهد إليه بإيالة بغداد، ثم أضيفت إلى ولايته إيالة البصرة أيضاً (أوائل ١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م). ونجح سليمان باشا في ولايته التي استمرت اثنتي عشرة سنة، في استتباب الأمن والنظام في العراق. وبعد وفاته، استولى المماليك على السلطة، واضطرت الحكومة العثمانية إلى إقرار من يختارونه من بينهم والياً على بغداد، فأقرت بعد سليمان باشا كتخداه علي، ثم عمر باشا من كتخداه أيضاً على الإيالة.

وشهدت إيالة بغداد استقراراً نسبياً في عهد عمر باشا، الذي اشتهر بالشجاعة. وبدأ ولايته بالتنكيل ببعض العشائر، التي سلكت طريق العصيان، وترهيبها. وكما يقول المؤرخ جودت، فإن الجميع كانوا يخافون شدته وصولته. لهذا فقد مضى معظم

---

(١٢٢) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, pp. 223-227 and 303-304.

وقد استعان الباحث بـ: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 139, pp. 288, 291, 310, 318 and 418-419, and Muhimme defteri (MD), no. 150, pp. 168-184.

عهده في ظل الأمن والنظام. حتى أن بغداد لم تتأثر عندما وقعت الحرب العثمانية الروسية (سنة ١٧٨٣)، حيث اختل النظام في الدولة العثمانية، بل استمرت دار سلام ـ كما يقال[١٢٣].

إلا أن الإدارة المملوكية تأثرت كثيراً بالأمراض والأوبئة التي انتشرت في إيالة بغداد، في سنة (١١٨٦هـ، ١٧٧٢م)، وأودت بحياة الكثير من السكان، مما دفع الكثير من الأهالي إلى الهجرة من بغداد. وفي هذه الفترة، تولى إيالة بغداد ولاة غير أكفاء، الأمر الذي استغلته العشائر، فقامت بالتمرد، كما حدثت اضطرابات في الجزء الشمالي الشرقي من الإيالة، وأصبح في حال يرثى لها[١٢٤].

واستغل الحاكم الإيراني كريم خان الزندي الوضع المتردي الذي كانت تمر به بغداد واستولى على البصرة. ولم يكن بوسع الدولة العثمانية تخليص البصرة في وقت سادت في بغداد فوضى كبيرة، بسبب الصراع الذي نشب بين الكتخداوات فيها. واستمر الإيرانيون يحكمون قبضتهم على البصرة إلى أن مات كريم خان الزندي، في (١٣ صفر ١١٩٣هـ، ٢ آذار/ مارس ١٧٧٩م)، واختل النظام السياسي في إيران بسبب الصراع على العرش. ولكي يتفرغ الإيرانيون لحل مشاكلهم الداخلية قاموا بالجلاء عن البصرة. كما أخلوا سبيل متسلم البصرة سليمان آغا، الذي سبق وأن عينه والي بغداد. وكان قد احتجز من قبلهم بعد احتلالهم البصرة. ونجح هذا المتسلم بعد جهد جهيد في استعادة مركزه. وتقديراً لخدماته، فقد عينته الدولة والياً على البصرة، ومنحته مرتبة الوزارة. ولم يمر وقت طويل حتى وجهت إليه إيالة بغداد (شوال ١١٩٣هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٧٩م)[١٢٥]، كما ألحقت شهرزور بإدارته، الأمر الذي أدى إلى توسيع النفوذ المملوكي في العراق. وسعى سليمان آغا الذي أطلق عليه اسم «سليمان باشا الكبير» إلى الحد من نفوذ الكتخداوات الموجودين خارج بغداد، والذين كانوا يمتلكون قوات يصل عدد أفرادها إلى عشرة آلاف شخص. وأعاد الأمن والنظام إلى ربوع البلاد، كما أوقع الخوف والرعب في قلوب العشائر العربية والكردية، وتغلب على سليمان بك الشاوي وحليفه شيخ الخزاعل، في (محرّم سنة ١٢٠٢هـ، تشرين الأول سنة ١٧٨٧م)، وأولى اهتماماً بالتجارة والزراعة. وبهذا أظهر تميزاً بين الولاة.

وفي أواخر عهد سليمان باشا الكبير، انتشر في بغداد وباء الطاعون، كما قام الوهابيون بالإغارة على العراق، وقاموا بالمذابح في كربلاء، مما أثار حفيظة الحاكم

(١٢٣) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣٤٠.

(١٢٤) انظر: Baysun, «Bagdad,» vol. II, p. 208.

(١٢٥) انظر: جودت باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٦.

الإيراني فتح علي شاه، فهدد بالاستيلاء على بغداد. واستمر سليمان باشا في الإيالة إلى (٨ ربيع الآخر سنة ١٢١٧هـ، ٨ آب/ أغسطس ١٨٠٢م)، إذ توفي[١٢٦].

وتولى بعد سليمان باشا، علي باشا أبو غدارة. وبعد مقتله، حاولت الحكومة العثمانية إنهاء الحكم المملوكي في العراق، إلا أنها عدلت عن قرارها بعد (إلتماس) السفير الفرنسي، فعهدت بالإيالة إلى سليمان باشا الصغير، وهو من المماليك أيضاً. وقام سليمان باشا بحملات فاشلة على اليزيديين في سنجار وعشيرة الظفير، فقلّ اعتباره، وتقلص نفوذه. كما اتخذ بعض الإجراءات التي لم تلق قبولاً لدى الحكومة المركزية. واتهم بالانحياز إلى الوهابية التي كلفته الدولة بالتنكيل بها. وفضلاً عن هذا، امتنع عن دفع المخلفات المالية لسليمان باشا الكبير وعلي باشا، البالغة عشرة آلاف كيسة (كل كيسة تعادل خمسمائة قرشاً)، إلى الدولة. مما دفع بالحكومة إلى إيفاد أحد رجالاتها إلى بغداد، وهو حالت أفندي، لتقصي أمره ومطالبته بالمستحقات المالية المترتبة عليه، وذلك في (٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٢٥هـ، ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨١٠م). إلا أن محاولات حالت أفندي في استحصال المبلغ المذكور منه، باءت بالفشل. وإثر ذلك، ترك بغداد ليعود على رأس قوات متصرف بابان عبد الرحمن باشا ووالي الموصل محمود باشا الجليلي، وتمكن من إبعاد سليمان باشا من بغداد بعد أن شتت جيشه، فأضطر سليمان باشا إلى الالتجاء إلى البدو، إلا أنهم خذلوه، ثم قتلوه.

ودخل حالت بك على رأس قوة كبيرة إلى بغداد وسيطر على الوضع، وأعاد الأمن والنظام إليها. ويبدو أن نفوذ المماليك فيها كان قوياً إلى درجة، بحيث لم يفكر حالت أفندي تجاهلهم والتقليل من شأنهم أو تعيين أحد غيرهم على الإيالة، بل ذهب إلى كسبهم، فعهد ببغداد إلى أحد أمرائهم أيضاً، وهو عبد الله آغا (باشا)، وبعد أن أقرّ سلطة الدولة في بغداد، قفل راجعاً إلى إستانبول.

ولم يتمكن عبد الله باشا من الاستمرار في الإيالة مدة طويلة، بعد أن وقع خلاف بينه وبين سعيد بك نجل سليمان باشا، الذي كان يتلقى الدعم من شيوخ المنتفق. وراح في نهاية المطاف ضحية لهذا الخلاف. فعهدت الدولة بإيالة بغداد إلى جانب البصرة وشهرزور مع رتبة الوزارة إلى سعيد بك. ولم يكن سعيد بك (باشا) الشخص المناسب لإدارة هذه الإيالات الثلاث، إذ كان شاباً عديم التجربة. وأغاظ بسلوكه الكل، لا سيما حالت أفندي، كما أنه سبب بإجراءاته تدخل الإيرانيين في

---

(١٢٦) Baysun, Ibid., vol. 2, pp. 208-209.

وعن سليمان باشا، انظر: جودت باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٧ ـ ١٥٨، ج ٣، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩، وج ٤، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

الجزء الشمالي الشرقي من العراق، ولهذا عزلته الدولة، إلا أنه تمرد في بغداد. وفي هذه الأثناء، كان داود بك كتخدا سعيد باشا السابق قد ترك بغداد مع أنصاره وتوجه إلى أرجاء كركوك والسليمانية، وحشد قوة كبيرة من الأطراف، ثم سار إلى بغداد حاملاً معه منشوراً حكومياً بتقليده الإيالات الثلاث، ودخلها في (٥ ربيع الآخر سنة ١٢٣٢هـ، ٢٢ شباط/فبراير ١٨١٦م)، وقتل سعيد باشا، وسيطر على الوضع فيها.

ويعد داود بك (باشا) من أهم الولاة المماليك في بغداد، استطاع خلال ولايته التي استمرت خمس عشرة سنة إعادة النظام المختل إلى بغداد واستتباب الأمن فيها. وقام بأعمال كثيرة منها فتح معامل الأقمشة، وتطوير الصناعة باستقدامه الفنيين من أوروبا، وتطوير الزراعة بتنظيمه قنوات الري المهملة. كما أنشأ قوة عسكرية منتظمة ومدربة على النهج الأوروبي، بإشراف خبير عسكري فرنسي. وقدم داود باشا خدمات سديدة للدولة في الحرب الإيرانية التي نشبت في سنة (١٢٣٦هـ، ١٨٢١م). غير أن علاقته مع الدولة العثمانية تدهورت بعد أن امتنع عن تلبيته طلب الحكومة بإرسال المعونات المالية إليها، وذلك عندما وقعت الحرب العثمانية الروسية في (١٨٢٧ ـ ١٨٢٩م). ثم اعتبرته الدولة متمرداً بعد قيامه بقتل مبعوث الحكومة إلى بغداد صادق أفندي (١٢٤٦هـ، ١٨٣٠م). وعلى الرغم من قيام السفير الإنكليزي بالتزام داود باشا، إلا أن الحكومة العثمانية قررت إزالته. وكانت الحكومة جادة هذه المرة بالقضاء على الحكم المملوكي كلياً في العراق، وذلك انسجاماً مع سياسة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) القاضية بإزالة نفوذ المتنفذين والمتسلطين في الدولة. فأرسلت الحكومة والي حلب علي رضا باشا على رأس قوة كبيرة إلى بغداد. وبعد حصار دام ٩٠ يوماً، بمساعدة الأهالي، دخلت القوات العثمانية إلى المدينة. وبعد ثلاثة أيام جمع علي رضا باشا المماليك، وقام بقتلهم جميعاً، وانقرض بذلك الحكم المملوكي في العراق (١٨٣١م). أما داود باشا، فقد استقدم إلى إستانبول، ويبدو أن الحكومة قدرت خدماته، التي سبق أن أسداها للدولة، فأعفت عنه[١٢٧].

٦ ـ الحكم العثماني المباشر

بعد انقراض الحكم المملوكي في العراق، ارتبطت بغداد والبصرة بالحكومة المركزية مباشرة، فعين فيها ولاة من قبل الحكومة بشكل مباشر، لتعود بغداد إيالة تدار كما باقي الإيالات العثمانية. وقد أولت الدولة العثمانية في السنوات الأولى من هذه المرحلة، أي بعد سنة ١٨٣١م، اهتماماً باستتباب الأمن والنظام في العراق.

---

(١٢٧) Baysun, Ibid., vol. 2, pp. 209-210.

فانشغلت بقمع ثورات العشائر، وذلك في الوقت الذي أصبحت وجهاً لوجه مع تحدي والي مصر محمد علي باشا، الذي مد سيطرته على بلاد الشام والحجاز.

وبعد انسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام في سنة ١٨٤٠م، قامت الدولة بترجمة بنود الإصلاحات التي أقرها فرمان التنظيمات على أرض الواقع. وقد بدئ بتطبيق الإصلاحات بمراعاة ظروف كل ولاية، لكن بشكل مرحلي. إذ تحقق تطبيقها في بغداد والبصرة في سنة ١٨٤٤م، وفي الموصل سنة ١٨٤٨م، غير أن تطبيق هذه الإصلاحات كان بطيئاً في بداية الأمر، ثم تسارعت خطاه بعد سنة ١٨٤٩م، لا سيما في عهد إدارة الوالي عبد الكريم نادر باشا وقائد الجيش محمد نامق باشا. فبوشر بإجراءات التحديث في ولاية بغداد. وتم تعيين دفتردار فيها، ثم بوشر بأجراء إحصاء للسكان من أجل تنظيم الشؤون العسكرية والضريبية، وبدئ بالعمل على تحسين الأراضي الزراعية وقنوات الري. غير أن عمليات التحديث هذه لم تكن سهلة لدولة كانت تعاني من أزمة اقتصادية ومالية، إذ كانت تكلفها الكثير من الجهد والمال. كما إن قيام العشائر بالثورات ضد الدولة، وامتناعهم عن دفع الضرائب، كان يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المحلية، ومطالبة الخزينة المركزية بتقديم الدعم المالي لتغطية نفقات الإدارة المحلية. والحقيقة أن هذه المسائل المالية لم تعرف حدوداً لها ولم تنته، بل استمرت إلى نهاية الدولة العثمانية، وأثرت بشكل سلبي على تطور الإيالة برمتها.

وعند حلول سنة ١٨٥١م، قرر الباب العالي إقامة إدارة موحدة وموسعة في العراق، بغية تسهيل حل مشاكل البلاد. لهذا خفض وضع الموصل من ولاية مستقلة إلى لواء تابع إلى ولاية بغداد. وصدرت الأوامر إلى الوالي الجديد وجيهي باشا بمواصلة الإصلاحات. فبدأ بإصلاح أمور العشائر، وتأمين الأمن في الولاية، وتنظيم عملية جمع الضرائب. وبعد مدة، قامت الحكومة بتوحيد الإدارة المدنية والعسكرية في ولاية بغداد، اعتقاداً منها أن هذا الإجراء سيساهم في حل مشاكل العشائر بشكل خاص، فقررت تقليد مسؤوليات الوالي وقيادة الجيش إلى شخص واحد. وعينت محمد نامق باشا ليكون بذلك أول وال يجمع بين المهام الإدارية والعسكرية في هذه الفترة.

غير أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة في العراق لم تبلغ غايتها المنشودة إلا بعد سنة ١٨٦٠م، أي بعد أن تخلصت الدولة من الآثار السلبية التي تمخضت عنها حرب القرم التي دارت بين الدولة العثمانية، وفرنسا، وإنكلترة، من جهة، وروسيا من جهة ثانية. ونجح الوالي محمد نامق باشا الذي تولى ولاية بغداد سنة ١٨٦١م للمرة الثانية، في مواصلة الإصلاحات في المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والإدارية. إلا أن أهم ما حقق من إصلاحات في الولاية، كان بلا شك في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، الذي تعتبر ولايته نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث،

حيث بدئ بإقامة البنى التحتية للبلاد، وعلى رأسها تطبيق «قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨م»، و«قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤م»، مما مهد السبيل لدخول العراق مرحلة جديدة في تاريخه[١٢٨].

٧ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة بغداد

تشكلت إيالة بغداد ـ كما ذكرنا ـ بعد فتحها مباشرة، إذ نقل السلطان سليمان القانوني إليها والي ديار بكر سليمان باشا، وعهد إليه بإيالة بغداد ليكون بذلك أول وال عثماني يتولى هذه الإيالة[١٢٩]. ويبدو أن التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد لم تنتظم في السنوات العشر الأولى من الفتح العثماني، فدفتر إجمال ولاية بغداد لسنة (٩٥١هـ، ١٥٤٤م) لم يورد لبغداد إلا لواءين أو ثلاثة، هي داقوق ـ كركوك، ودرتنك، بل نظمت مناطقها المختلفة نواحي تابعة لها أو بالأحرى للواء بغداد. وهذه النواحي هي: الدجيل، والخالص، وقزانية، ومهرود، وطريق خراسان (سميت فيما بعد بعقوبة)، وشهربان، وزنكاباد، ولورستان، ومندجين (مندلي)، والجوازر، وسماوات (السماوة)، والرماحية، وخالد، ومالك، (وهاتان الناحيتان كانتا مرتبطتين بالرماحية)، وزبيد الجانب الشرقي، وزبيد الجانب الغربي، والحلة، وكيشة[١٣٠].

ولعل هذه التقسيمات تمثل العقد الأول من الحكم العثماني في بغداد. وفي نهاية هذا العقد أو بالأحرى في سنة (٩٥١هـ، ١٥٤٤م) نجد أن معظم هذه النواحي تحولت إلى ألوية. فطبقاً للقائمة العائدة إلى هذه السنة، والواردة في «دفتر المهمة (١٢٣٢١)»[١٣١] نجد أن ولاية بغداد تضم تسعة ألوية، وقد أورد الدفتر أسماءها وأسماء أمراء السناجق فيها، على النحو الآتي:

- لواء بغداد ـ مركز الولاية.
- لواء الحلة ـ يونس بك.
- لواء الجوازر ـ علي بك.
- لواء أربيل ـ فرهاد بك.
- لواء الموصل ـ فرهاد بك.

---

(١٢٨) Gokhan Cetinkaya, «Irak,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 19 (1999), pp. 93-94.

(١٢٩) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ١٥٨، نقلاً عن: المؤرخ فردى ٢٢٣.

(١٣٠) انظر: Tahir Aydogmus, *XVI: Yuzyilda Bagdad Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1981), vol. 2, p. 1473.

(١٣١) انظر الحكم ١٩٣ في: «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 12321, p. 85 a-b.

ـ لواء عنة ـ علاء الدولة سلطان بك.

ـ لواء قزل رباط ـ جكن يار علي بك.

ـ لواء كركوك ـ حيدر بك (ورد اسم اللواء بشكل داقوق ـ كركوك في دفتر المهمة نفسه[١٣٢].

ـ لواء جسان (جصان) ـ بوداق بك.

ـ لواء درتنك ـ غضنفر بك.

ـ لواء سموات (السماوة) ـ قليج بك.

ـ لواء عجور ـ الأمير إبراهيم.

ـ لواء حرير ودويك ـ بوداق بك.

ـ لواء بابان ـ بوداق بك.

ـ لواء بيات ـ إسكندر بك.

ـ لواء أورمان ـ سلطان حسين بك.

ـ لواء رومي واشني ـ بوداق بك.

ـ لواء باجوانلو ـ دونمز بك.

ـ لواء خفتي ـ بو سعيد (؟).

وما يجدر ذكره أن بعض المناطق التابعة إلى ولاية بغداد في هذه الأثناء كانت ملحقة ببعض الولايات الواقعة في المنطقة، إذ كان لواء سنجار (وأميره محمد بك) يتبع ولاية ديار بكر، أما العمادية وحاكمها (سلطان حسين)، فكانت داخلة ضمن إيالة كردستان ديار بكر[١٣٣].

وأول دفتر يتناول التقسيمات الإدارية لولاية بغداد بشكل مفصل هو «الدفتر ذو الرقم ١٤٥٢» والعائد إلى سنوات (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م) ـ (٩٥٨هـ، ١٥٥١م). وطبقاً لما ورد فيه، فإن ولاية بغداد ضمت في هذه الفترة تسعة وعشرين لواءً، هي:

ـ لواء بغداد.

ـ لواء الموصل.

ـ لواء درتنك ـ كلهور ـ مندلجين.

---

(١٣٢) انظر الحكم ١٣٢ في: المصدر نفسه، ص ٦٢ أ.

(١٣٣) انظر الحكم ١٩٢ في: المصدر نفسه، ص ٨٤ ب.

ـ لواء داقوق ـ كركوك.

ـ لواء جسان وبدرة.

ـ لواء جوازر.

ـ لواء أربيل.

ـ لواء قولة وقزل أرباد (قزل رباط) ـ زنكي آباد.

ـ لواء عنا (عانة).

ـ لواء الحلة.

ـ لواء سموات (السماوة).

ـ لواء عجور وزاخوم.

ـ لواء حرير دونى (ودوين).

ـ لواء خفتي (خوتني).

ـ لواء تكريت.

ـ لواء روماهية (رماحية).

ـ لواء زكية.

ـ لواء بيات.

ـ لواء بابان.

ـ لواء برازور وزيت.

ـ لواء رومي وآشتو.

ـ لواء بكا.

ـ لواء زنك آباد.

ـ لواء أورمان.

ـ لواء قلعة درنة.

ـ لواء بريد والوت.

ـ لواء سهيل أوغلي (آل سهيل).

ـ لواء سمارها.

ـ لواء عشيرة باجوانلو.

ومما ورد في «الدفتر ١٤٥٢»، نجد:

١ ـ أن قسماً من ألوية ولاية بغداد كان يتم إدارته من قبل أمراء عثمانيين، ولم يكن لهم أي امتياز. وقد أورد الدفتر أسماء هؤلاء الأمراء ووظائفهم السابقة، أي قبل توليهم ألوية بغداد، وهذه الألوية هي: الموصل، ودرتنك، وداقوق ـ كركوك، وجسان وبدرة، وجوازر، وأربيل، وقولة، وقزل رباط، وزنكي آباد، وعنة، والحلة، والسماوة، وحرير دوني، وخوتني، وتكريت، والرماحية، برازور، وزيت.

٢ ـ كانت بعض الألوية تدار من قبل زعامات محلية، مثل:

أ ـ لواء عجور وزاخوم، الذي كان في عهدة حاكم العمادية سلطان حسين بك. وكذلك لواء أورمان، فقد ألحق باللواء الأخير في سنة (٩٤٤هـ، ١٥٣٧م).

ب ـ لواء بيات، عهد به، في (٢ جمادى الأولى سنة ٩٥٦هـ، ٢٩ أيار/مايو ١٥٤٩م) إلى سليمان بك أمير عشيرة بني لام.

ج ـ لواء بابان الذي يرد اسمه في الدفاتر أحياناً بلاد بابان، في عهدة الأمير حسين بك، وفي (١٢ رمضان سنة ٩٥٨هـ، ١٥٥١م) عهد به إلى بوداق بك ولد حاج شيخ.

د ـ لواء رومي وآشتو عهد إلى سليمان آغا رئيس عشيرة درني، وكان هذا اللواء في (٥ شوال سنة ٩٥٧هـ، ١٥٥٠م) واقعاً تحت سيطرة الصفويين، وقد منح سليمان آغا كذلك «ما بقي خارج بلاد غازي قُرآن وزينل بك بن يوسف بك». يستدل من هذا أن هذه المناطق سبق أن وقعت بأيدي الصفويين.

هـ ـ لواء بكا، الذي أفرز من لواء بيات وعهد به إلى محمود بك ولد شمسي بك، وهو بالتأكيد من الزعماء المحليين.

و ـ لواء بريد والوت، كان في عهدة بوداق بك، وورد في الدفتر أنه عهد إليه بطريقة السنجق، بعد ولائه للدولة، في (٢٠ جمادى الأولى سنة ٩٥٦هـ، ١٥٤٩م). أي أنه كان تحت النفوذ الصفوي، وغيّر ولاءه لصالح العثمانيين. إلا أن اللواء عهد إليه ليتولاه ولاية أمير سنجق وليس ولاية أمير عشيرة.

ز ـ لواء عشيرة باجوانلو، الذي كان تحت تصرف الأمير دونمز أمير باجوانلو. ومما تجدر الإشارة أن اسم هذا اللواء لم يرد في قائمة أسماء الألوية التي تصدرت حقل إيالة بغداد في الدفتر، بل ورد بين الألوية فيما بعد. كما ورد ذكر اسم هذا اللواء ضمن ألوية لورستان، كما سنذكر في ما بعد[١٣٤].

---

(١٣٤) عن أوامر التعيينات، انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 299-332.

ويمدنا «دفتر الأحكام المالية الذي يحمل الرقم ٥٦٣» بالوضع الإداري لولاية بغداد من حيث التقسيمات الإدارية للفترة (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، وطبقاً لهذا الدفتر، نجد أن ولاية بغداد تتشكل من الألوية الآتية:

ـ لواء بغداد.

ـ لواء الموصل.

ـ لواء درتنك.

ـ لواء جسان.

ـ لواء أربيل.

ـ لواء زنك آباد.

ـ لواء عنا (عانة).

ـ لواء الحلة.

ـ لواء سماوات (سماوة).

ـ لواء عجور.

ـ لواء زاخو، واسمه الآخر سند سليماني.

ـ لواء حرير ودوين.

ـ لواء تكريت.

ـ لواء رماحية.

ـ لواء بيات.

ـ لواء كرند.

ـ لواء درنة.

ـ لواء برنجك.

ـ لواء ده بالا.

ـ لواء أوركان.

ـ لواء جنكولة.

ـ لواء مكري.

ـ لواء شهر بازار.

ـ لواء واسط.

ـ لواء قرة داغ.

ـ لواء قصر شيرين.

ـ لواء دمير قابو.

ـ لواء جديدة.

ـ إيالت عمادية (إيالة العمادية)(١٣٥).

وعند مقارنة هذه القائمة مع القائمة السابقة، نجد أن قسماً من الألوية انفصل عن ولاية بغداد، كما أضيفت إليها ألوية جديدة. ومما لا شك فيه أن قسماً من الألوية التي انفصلت عن الولاية دخلت ضمن التقسيمات الإدارية لولاية شهرزور.

ويمدنا «الدفتر الذي يحمل الرقم ٢٦٢» بمعلومات قيمة وفريدة عن مواقع ألوية بغداد، وبعدها عن مركز الولاية، أشارت إلى طبيعتها الجغرافية والبشرية. وهو يتضمن التعيينات التي جرت في ولاية بغداد بين سنتي (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٦م)، ولكن بأشكال متفاوتة. إذ تبدأ التعيينات في بعض الألوية في سنة ٩٨١هـ، وفي بعضها ٩٨٨هـ، وهكذا. وكما يرد في الدفتر، فإن بعض الألوية انفصلت عن ولاية بغداد، وألحقت بولايات أخرى استحدثت في هذه الفترة، كالموصل والرقة. وفيما يلي أهم ما ورد عن ألوية الولاية في الدفتر من معلومات:

ـ لواء بغداد، وهو سنجق الباشا.

ـ لواء الموصل، ويقع على نهر دجلة إلى الشمال من بغداد، ويبعد عنها عشر مراحل. وآخر تعيين فيه جرى في (٢٨ ربيع الأول سنة ٩٩٣هـ، ٣٠ آذار/ مارس ١٥٨٥م). ووضعت عليه عبارة «الموصل ولاية»، الأمر الذي يدل على أن اللواء تحول إلى ولاية في هذه الفترة، أي بعد (ربيع الأول ٩٩٣هـ، آذار/ مارس ١٥٨٥م).

ـ لواء عنة (عانة)، باسم محمد بك بن أبو ريش، أي في عهدة محمد بك بن أبو ريشة الأمير العربي المعروف. عهد إليه بـ ٢٠٢١٧٥ آقجة ٠٠ في (١٧ ذي الحجة سنة ٩٨٦هـ، ١٤ شباط/ فبراير ١٥٧٩م). ووردت على اللواء عبارة «إلى الرقة»، أي أنه ألحق بولاية الرقة بعد تشكيلها.

ـ لواء أربيل، وورد فيه أنه عهد في (١٠ ربيع الآخر سنة ٩٨٣هـ) إلى محمد بك،

---

(١٣٥) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, pp. 104-180, and Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve IlIdaresi*, pp. 144-146.

وبناءً على رضاء الأهالي منه، جددت له الولاية في (غرة ذي الحجة سنة ٩٨٦هـ، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٥٧٩م). وورد لواء أربيل ضمن ألوية شهرزور أيضاً، وأول تعيين فيه يعود إلى سنة ٩٨٧هـ، الأمر الذي يدل على انتقاله إلى شهرزور.

ـ لواء الحلة، ويقع على نهر الفرات، ويبعد عن بغداد منزلين. ويستدل من أوامر التعيينات أن اللواء كان يعهد به إلى الأمراء العثمانيين، من دون أن تكون لهم أي ميزة تميزهم عن الأمراء التقليديين.

ـ لواء زنك آباد، وذكر في الدفتر سهوا أنه «يشتهر باسم قزل رباط»، ويقع على جانب نهر طقوز أولوم، وفيه جبال وسهول، ويبعد عن بغداد ستة منازل، وعهد به إلى أمراء عثمانيين، وأدير كما باقي الألوية العثمانية.

ـ لواء السماوة، وورد اسمه في الدفتر بشكل «سموات»، «يقع على نهر الفرات ويبعد عن بغداد ثمانية منازل». وكان يعهد به إلى أمراء عثمانيين، ويدار بطريقة تقليدية.

ـ لواء كركوك، لم يرد عنه غير الاسم.

ـ لواء جسان ـ بدرة، يبعد عن بغداد ستة مراحل.

ـ لواء حرير ودوين.

ـ لواء كيلان، وهو من كردستان، أي أهاليه أكراد وأراضيه جبلية، وأفرز من لواء درتنك، ويبعد عن بغداد عشرة مراحل.

ـ لواء بيات، وبيات قلعة تقع على حدود لورستان، وتبعد عن بغداد خمس عشر مرحلة.

ـ لواء رماهية (رماحية)، لم يرد ما يتعلق بموقعه. وكان يعهد إلى أمراء عثمانيين لإدارته بطريقة الساليانة.

ـ لواء درتنك، يقع هذا اللواء على الحدود الإيرانية، وأراضيه جبلية، وأهاليه أكراد، ويبعد عن بغداد عشر مراحل. وهو «عاطل وباطل»، أي خراب ومتروك. وعلى الرغم من هذا، فقد جرت التعيينات في اللواء بدءاً من سنة ٩٨١هـ لغاية صفر ٩٩٥هـ.

ـ لواء دير رهبة (رحبة)، آخر تعيين سجل فيه جرى في (٩ شعبان سنة ٩٩١هـ، ٢٨ آب/ أغسطس ١٥٨٣م). ثم دون فيه أنه أصبح ولاية مستقلة، وعهد إلى محمد باشا بن إسكندر باشا، المعزول عن شهرزول (بلا تاريخ). والمعروف أن هذا اللواء ورد ضمن ألوية ديار بكر، في الدفتر (٢٦٢) نفسه.

ـ لواء غزية آل قشعم: «ويشتهر بالغزية التي هي طائفة (عشيرة) عربية رحل»، وكان اللواء في عهدة مهنا بك.

ـ لواء جوازر: يقع بين بغداد والبصرة، وأهاليه بدو. وهو من الخواص السلطانية، ويتقاضى أمير سنجقه مخصصاته من خزينة بغداد. وكان في عهدة داود بك عند بداية العمل بـ «الدفتر ٢٦٢». ثم عهد باللواء إلى أمراء عثمانيين.

ـ لواء درنة، وهو مفروز من سنجق درتنك، ويقع على الحدود الإيرانية، ويبعد عن بغداد إحدى عشرة مرحلة، وأراضيه جبلية، وأهاليه أكراد. كان يتصرف به عمر بك، وبعد وفاته، في (١٢ ذي القعدة سنة ٩٨١هـ، ٥ آذار/ مارس ١٥٧٤م)، عهد باللواء إلى ابنه قباد بك، وآخر تجديد للإمارة له جرى في (١٠ محرّم سنة ٩٩٢هـ، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٥٨٤م). يستدل من هذا الأمر أن عائلة عمر بك كانت تدير اللواء بطريقة الأوجاقلق.

ـ لواء كرنة: أهاليه أكراد، وأراضيه جبلية، ويقع على الحدود الإيرانية. وتم إفرازه من سنجق درتنك، ويبعد عن بغداد اثنتي عشرة مرحلة، وهي عاطلة ومتروكة. وهو باسم (= يتصرف به) حيدر بك بن علي كلباغي. ويبدو من هذا الاسم أنه زعيم محلي.

ـ لواء ده بالا، أهاليه أكراد، وأراضيه جبلية، وسجل في الدفتر أنه مزرعة، تحت اسم (ايوان). وده بالا قرية تابعة لها. ويقع على الحدود الإيرانية، وهو مفروز من سنجق درتنك، ويبعد عن بغداد عشرة مراحل. وقام أمير سنجقه ببناء قلعة في المزرعة المسماة ايوان. وعند بداية تنظيم الدفتر، كان في عهدة محمد بك، ثم عهد به إلى أمير سنجق بدرة، في (ذي القعدة سنة ٩٩٤هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٨٦م).

ـ لواء واسط، يقع على النهر بين بغداد والبصرة، ويبعد عن بغداد سبع مراحل، وهو عاطل ومتروك. وكان عند تنظيم الدفتر في عهدة محمد بك، ثم عهد به إلى أمراء عثمانيين.

ـ لواء جنكولة، واسمه الآخر بكا: أهاليه أكراد، وأراضيه جبلية، ويقع على حدود لورستان، ويبعد عن بغداد اثنتي عشرة مرحلة. وكان عند تنظيم الدفتر في عهدة سهراب بك. ثم عهد به إلى أمراء عثمانيين.

ـ لواء باجوان، يقع على بعد سبع مراحل من بغداد إلى الشمال منها.

ـ لواء تكريت، يقع على نهر دجلة بين بغداد والموصل، ويبعد عن بغداد ست مراحل. وألحق حالياً، أي عند تنظيم الدفتر، بولاية الرقة. وعهد به في بداية تنظيم

«الدفتر ٢٦٢» إلى قاسم بك آغا العزب في بغداد، وذلك في (شوال سنة ٩٨١هـ، شباط/ فبراير ١٥٧٤م)، وفي (١٠ جمادى الآخرة سنة ٩٩٢هـ، ١٩ حزيران/ يونيو ١٥٨٤م) عهد به إلى فارس بك، أحد أمراء (عشيرة) بني طيّ. ثم عهد به إلى بيرام بك، شقيق قباد بك حاكم العمادية.

ـ لواء رماحية، يقع على نهر الفرات. وكان في عهدة عبد اللطيف بك (وربما كان أحد الزعماء المحليين). ورد اسم اللواء مكرراً أنظر رقم ١٣.

ـ لواء بغداد، في عهدة محمد بك (ولم يرد اسم اللواء).

ـ لواء قصر شيرين/ تابع لبغداد.

ـ لواء صدر سويب، وألحق بالبصرة.

ـ لواء قلعة زنجير، عهد به إلى الأمير عمر بن قباد بك أمير سنجق درنة، في (٢ رمضان سنة ٩٩٢هـ، ٧ أيلول/ سبتمبر ١٥٨٤م).

ـ لواء هوار[١٣٦]

ولم يبق لولاية بغداد في هذه الفترة، بعد انفصال بعض الألوية منها إلا سبعة عشر لواء، إذ إن الألوية التي انفصلت عنها ألحقت تسعة منها بولايات الموصل، وشهرزور، والرقة والبصرة:

ـ لواء بغداد.

ـ لواء الحلة.

ـ لواء زنك آباد.

ـ لواء السماوة.

ـ لواء كركوك.

ـ لواء جسان ـ بدرة.

ـ لواء كيلان.

ـ لواء بيات.

ـ لواء رماحية.

ـ لواء درتنك.

---

(١٣٦) حول التعيينات المتعلقة بألوية ولاية بغداد، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 131-141.

ـ لواء غزية آل قشعم.

ـ لواء جوازر.

ـ لواء درنة.

ـ لواء ده بالا.

ـ لواء واسط.

ـ لواء جنكولة.

ـ لواء قصر شيرين.

وربما أن بعضاً من هذه الألوية انفصل عن ولاية بغداد أيضاً، غير أن الوثائق التي نمتلكها لا تفصح عن هذا الأمر.

وعلى الرغم من هذا، فإن دفاتر الرؤوس العائدة إلى الفترة الممتدة بين ٩٥٤هـ و١٠١٤هـ، أوردت أسماء ألوية تابعة إلى إيالة بغداد في هذه الفترة. وقد ورد ذكرها في أوامر التعيينات الجارية في هذه الألوية. وفيما يلي أسماء هذه الألوية مع تواريخ ورود ذكرها في هذه الدفاتر[١٣٧]:

آل قشعم ٩٩٨هـ، وأوركان ٩٨٩ ـ ٩٩٤هـ، وآغسق سيف الدين (أولكا أي إمارة تدار بطريقة الأوجاقلق) ٩٦٣هـ، وبابا كوري ٩٥٤هـ، وباجوان ٩٨٧ ـ ١٠٠١هـ، وبغداد ٩٥٥ ـ ١٠١٤هـ، وبيات ٩٦٠ ـ ٩٨٨هـ، وجوازر ٩٦٣ ـ ١٠٠١هـ، وجنكولة ٩٨٠ ـ ١٠١١هـ، والحلة ٩٥٤ ـ ١٠١٢هـ، ودرتنك ٩٥٤ ـ ٩٩٣هـ، ودرنة ٩٧٢ ـ ٩٨٨هـ، وده بالا ٩٨٥هـ، ورماهية (رماحية)، وزاخو (؟) ٩٩٤ ـ ٩٩٨هـ، وزاهرة ٩٤٤هـ، وزنكي أباد ٩٥٤ ـ ٩٩٤هـ، وسموات ٩٦٣ ـ ١٠٠١هـ، وصدر الدار ٩٥٤هـ، والعمادية ٩٦٣ ـ ٩٨٧هـ، وعنة (عانة) ٩٥٤ ـ ١٠٠١هـ، وعرافة ٩٧٦هـ، وقزانية ٩٩٨هـ، وقرة أولوس ٩٨٧ ـ ٩٩٤هـ، وقرة طاغ ٩٧١ ـ ١٠٠٠هـ، وقزيل رباط ٩٨٩ ـ ١٠١٤هـ، وقصر شيرين ٩٧٦ ـ ٩٩٠هـ، وكرند ٩٦٢، وعلي كلباغي (أولكا) ٩٦٢ ـ ٩٩٤هـ، وواسط ٩٨٠ ـ ١٠٠١هـ، ويكيجة ٩٨٨.

---

(١٣٧) أخرج أسماء هذه الألوية الباحث التركي خليل ساحلي أوغلي من دفاتر الرؤوس المحفوظة في مركز الأرشيف العثماني في استانبول تحت أرقام (KK. 208- KK. 256) إذ تتبع نحو ٤٥ دفتراً من هذه الدفاتر التي وردت فيها أسماء أمراء ألوية بغداد بمناسبة تقليدهم الإمارة أو نقلهم من أو إلى الألوية وذلك بين سنوات ٩٥٤-١٠١٤هـ ١٥٤٧ ـ ١٦٠٥م ومنهم من ورد ذكرهم مرة واحدة فقط ولهذا تم وضع تاريخ واحد أمام اللواء. انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٣.

ومما يجدر ذكره أن الباحث خليل ساحلي أوغلى، الذي نقل أسماء هذه الألوية من دفاتر الرؤوس المختلفة، لم يشر هنا إلى الألوية التي انفصلت عن بغداد وألحقت بإيالات أخرى في هذه الفترة، كالموصل، وتكريت، وداقوق (طاوق)، وكركوك، . . . إلخ.

وعلاوة على معطيات دفاتر الرؤوس، فإن عين علي أفندي أورد في رسالته التي كتبها سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة بغداد. إذ ذكر أن إيالة بغداد تتكون من ثمانية عشر لواءً، قسمها إلى قسمين:

١ ـ ألوية تدار بنظام الخاص، حيث يتوافر فيها التيمار، والزعامت (الزعامة)، والخاص، وهي سبعة:

ـ لواء بغداد (أغفل ذكره عين علي أفندي).

ـ لواء الحلة.

ـ لواء زنك آباد.

ـ لواء الجوازر.

ـ لواء رماهية (رماحية).

ـ لواء جنكولة.

ـ لواء قرة طاغ.

٢ ـ ألوية لا يوجد فيها تيمار وزعامت، وعددها ١١ لواءً:

ـ لواء درنة.

ـ لواء ده بالا.

ـ لواء واسط.

ـ لواء كرنة.

ـ لواء درتنك.

ـ لواء سماوات.

ـ لواء بيات.

ـ لواء دمور قابي.

ـ لواء قزانية.

ـ لواء كيلان.

ـ لواء آل صاح (آل صالح، آل صاغ، آل صايح؟).

كما أضاف عين علي أفندي إلى هذه الألوية حكومة العمادية[١٣٨].

وينبغي ألا ننسى هنا أن بغداد كانت تشهد ـ كما ذكرنا ـ تمرداً قام به أحمد الطويل، وذلك في الوقت الذي أعد عين علي أفندي رسالته، وربما كانت معطيات رسالته تعود إلى ما قبل قيام أحمد الطويل بتمرده.

وعلى الرغم من أن المعلومات الواردة في رسالة عين علي أفندي عن ألوية بغداد مختصرة، إلا أن «دفتري التعيينات ٢٦٦ و٦٠٩٥»، اللذين يعودان إلى الفترة (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م) يمداننا بمعلومات وافية عن الأساليب الإدارية المطبقة في هذه الألوية. كما يقدم الدفتران أوامر التعيينات التي جرت في الألوية للفترة ذاتها. ومما تجدر الإشارة إليه، أن معطيات الدفترين المتعلقة بإيالة بغداد تعود إلى ما بعد القضاء على حركة بكر صوباشي، وما تبعها من سيطرة الإيرانيين عليها. وطبقاً لهذه المعطيات، فأن إيالة بغداد كانت تتكون من الألوية الآتية:

ـ لواء بغداد.

ـ حكومة العمادية.

ـ لواء زنكنة.

ـ لواء باجلان.

ـ لواء عنة (عانة).

ـ لواء عشائر العربان البرية.

ـ لواء سموات (السماوة).

ـ لواء تكريت.

ـ لواء جصان (جسان) ـ بدرة.

ـ لواء دبول.

ـ لواء عرجا.

ـ لواء قزل رباط.

ـ لواء حرير، واسمه الآخر حكومة سهران.

---

(١٣٨) انظر: رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 38.

ـ لواء عنة ـ دير رهبة ـ جماسة.

ـ لواء قصر شيرين.

ولأهمية المعلومات الواردة في الدفترين عن هذه الألوية، أدرج فيما يلي ما يتعلق منها بموضوعنا:

● كانت حكومة العمادية تدار بطريقة الأوجاقلق، من قبل أسرة سيد خان، وعند تنظيم الدفترين كان في عهدة حسن بك بن سيد خان، وبعد وفاته حل محله أبو سعيد بن سيد خان (٧ صفر سنة ١٠٤٩هـ، ٩ حزيران/ يونيو ١٦٣٩م)، وكان لواء دبول يتبع هذه الحكومة.

● لواء زنكنة، ووردت إزاءه عبارة «أنه عشيرة»، وهذا يعني «إمارة عشيرة»، وكان يتم إدارته من قبل أمراء عشيرة (زنكنة)، وكان في عهدة إسماعيل بك الذي عرف عنه أنه «صاحب عشيرة»، وذلك عند تنظيم الدفترين.

● لواء باجلان: وكان يدار بطريقة الأوجاقلق. وورد في «الدفتر ٦٠٩٥» أن عشيرة اللواء تتبع الشاه. غير أنه عهد به فيما بعد إلى (خالد) بطريقة الأوجاقلق. وربما أن الإيرانيين فرضوا سيطرتهم لفترة من الزمن على هذه العشيرة.

● لواء عنة (عانة): كان في عهدة الأمير سيف بن أبو ريشة، يديره بطريقة الأوجاقلق، وذلك قبل تنظيم الدفترين. ويبدو أن هذا اللواء ظل بيد أسرة أبو ريشة، منذ أن اطّلعنا على أسماء أفرادها لأول مرة، في «الدفتر ٢٦٢». وعهد باللواء بعد سيف إلى الأمير طربوش، واستمر فيه إلى ما بعد (محرّم سنة ١٠٤٧هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٧م.

● لواء عشائر العربان البرية: وكان في عهدة أسرة أبو ريشة، ويعرف «الدفتر ٦٠٩٥» أميره بشكل «قريب الأمير طربوش»، وبعد وفاته عهد بإمارة اللواء إلى الأمير طامر (ثامر) فياض من آل أبو ريشة. واشترط عليه في أمر التعيين أن يكون قادراً على إدخال أشقياء (قطاع طرق) البدو في دائرة (الضبط والربط). وفي (١٨ ذي الحجة سنة ١٠٤٩هـ، ١٠ نيسان/ أبريل ١٦٤٠م) عهد باللواء إلى الأمير طربوش، ليتصرف به مع الألوية التي يتولاها. وطبقاً لما ورد في «الدفترين ٢٦٢ و٦٠٩٥»، فإن الألوية التي كانت في عهدة طربوش، هي: لواء عنة بإيالة بغداد، ولواء سلمية بإيالة حلب، ولواءي دير رهبة وجماسة بإيالة الرقة. ويبدو أن «الدفتر ٢٦٦» اعتبر ألوية عنة ودير رهبة وجماسة التي عهد بها إلى طربوش لواءً واحداً، فأضاف إلى ألوية بغداد لواءً حمل أسماء الألوية المذكورة، أي (لواء عنة ودير رهبة وجماسة)، إلا أنه تركه من دون أن يكتب تحته أي شيء.

● عهد بلواء سموات (السماوة)، في أواسط (شوال سنة ١٠٤٨هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٨م) إلى أحد الزعماء المحليين، وهو الأمير ناظر بن محنا. واشترط عليه أن يحافظ على المنطقة من قناة الرهيمية، التي هي من ملحقات اللواء حتى الغزالية. ويبدو أن اللواء لم يعهد إليه بطريقة أوجاقلق.

● لواء تكريت: عهد بطريقة الأوجاقلق واليوردلق إلى شبيب بن حسن، في (جمادى الأولى سنة ١٠٤٨هـ، أيلول/ سبتمبر ١٦٣٨م). وقد جدد أمر توليته اللواء لأكثر من مرة، واستمر في اللواء إلى ما بعد (صفر سنة ١٠٤٩هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٩م)، وهو بلا شك أحد الزعماء المحليين.

● لواء قزل رباط: وكان في عهدة حاجي بك، قبل (محرّم سنة ١٠٤٩هـ، أيار/ مايو ١٦٣٩م)، استمرّ فيه إلى ما بعد رمضان سنة ١٠٥١هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م). ويبدو من هذا الاسم أنه كان من الزعماء المحليين.

● ورد في حقل لواء حرير أن اسمه الآخر هو «حكومة سهران»، وهذا يفسر لنا الأسلوب الإداري المتبع في إدارة هذا اللواء، أي أن هذا اللواء كان يتم إدارته في السابق من قبل زعامة محلية، يحمل المتصرف به لقب «حاكم»، وتغيّر أسلوب إدارته من حكومة إلى لواء. وقد أورد «الدفتر ٢٦٦» أن خضر بك كان يدير اللواء. وقد تولاه في (٢١ ذي القعدة سنة ١٠٤٣هـ، ١٩ أيار ١٦٣٤م)، ولكن ورد في حقل اللواء أن محمد باشا والي ديار بكر، المكلف بالمحافظة على الموصل، بعث برسالة إلى (الديوان السلطاني) ذكر فيها أن زين الدين بك كان حاكماً على سهران، ويوفي بالتزاماته تجاه الدولة العثمانية، إلا أن حكومته عهد بها إلى خضر، وهو ليس من أمراء الحكومة وليس بأمير على عشيرة، وبناء على هذا صدرت الأوامر بإعادة زين الدين إلى اللواء وذلك في (٢٥ شوال سنة ١٠٤٧هـ، ١٢ آذار/ مارس ١٦٣٨م). ولكن يبدو في الأمر التالي أن حكومة سهران عهدت بطريقة أوجاقلق إلى خان زاده خانو بك، غير أن هذا الأخير أرسل رسالة إلى الديوان السلطاني، يطلب بأن يعهد بالحكومة إلى أخيه حسن بك. وهذا يعني أنه تنازل عن الحكومة لصالح أخيه. وأقرت الحكومة هذا الطلب في (جمادى الآخرة سنة ١٠٤٨هـ، تشرين الأول ١٦٣٨م).

● عهد بلواء قصر شيرين إلى مراد بك أمير سنجق جبل حمرين، وذلك في (ربيع الأول سنة ١٠٤٩هـ، تموز/ يوليو ١٦٣٩م)، واشترط عليه أن يقوم بإعماره وإحيائه.

● إن لواء عرجا الذي كان يتولاه أمراء عثمانيون، عهد به في (ربيع الثاني سنة

١٠٥٠هـ، آب/ أغسطس ١٦٤٠م) إلى بدر بن حسن. ويبدو من هذا الاسم، أنه كان من الأمراء المحليين[١٣٩].

● أشار الدفتر إلى لواء باسم لواء جبل حمرين، إلا أنه لم يخصص له حقل بين الألوية.

يستدل من كل ذلك، أن معظم الألوية التي كانت إيالة بغداد تتشكل منها كانت في عهدة زعماء محليين. قسم منهم أمراء عشائر يديرون ألويتهم بطريقة الأوجاقلق. ولعل السلطان مراد الرابع أدرك أهمية هؤلاء الأمراء المحليين، وقدرتهم على بسط نفوذ الدولة في مناطقهم، هذا النفوذ الذي تضعضع إثر السيطرة الإيرانية عليها، بعد حركة بكر صوباشي ـ كما أسلفنا ـ فعينهم فيها.

وإذا ما قورنت قائمة الألوية الواردة في «الدفترين ٢٦٦ و٦٠٩٥» مع قائمة عين علي أفندي، نجد أن ألوية بغداد ـ كما سنذكر فيما بعد ـ تقلص عددها، إذ انفصل بعض الألوية منها، كما إن بعضاً منها ربما تغير وضعها الإداري من لواء إلى ما هو أدنى منه، أي ناحية. وذلك طبقاً لما فرضته الظروف التي استجدت بعد سيطرة الإيرانيين عليها، وإعادتها من جديد إلى حظيرة الدولة العثمانية. غير أن الدفاتر التي بين أيدينا، لا تفصح عن ذلك، إنما تأخذ بنظر الاعتبار الألوية التابعة للإيالة أمراً واقعاً، وذلك في فترة تنظيم هذه الدفاتر.

ويبدو أن معظم الألوية التابعة إلى إيالة بغداد استمرت حتى أواخر القرن السابع عشر. فطبقاً لما ورد في «الدفتر ١٥٥١»، الذي يضم التعيينات الجارية في إيالات الدولة، في الفترة الواقعة بين سنتي ١٦٨٧ ـ ١٧٠٢م، نجد أن إيالة بغداد كانت تضم الألوية الآتية:

ـ لواء بغداد.

ـ حكومة العمادية، التي تدار بطريقة الأوجاقلق.

ـ لواء الحلة/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء الجوازر واشفترة (؟)، وقصر رحور (؟)، والمهجر، ورنتين (؟).

ـ لواء درنة ودرتنك، عهد في هذه الفترة بطريقة التأبيد، أي مدى العمر.

(١٣٩) حول أوامر التعيينات، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 105-106, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, p. 14.

ـ لواء قصر شيرين.

ـ لواء سماوات/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء زاخو/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء زنكاباد/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء جسان ـ بدرة/ عهد بطريقة الأوجاقلق.

ـ لواء عنة/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء أريحة/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء قزل رباط/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء آلتون كوبري/ لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء حرير (حكومة سهران)/ يدار بطريقة الأوجاقلق.

ـ مير عشيرت باجلان: إمارة عشيرة باجلان/ تدار بطريقة أوجاقلق(١٤٠).

غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ تقلص عدد ألوية بغداد في الفترة الواقعة بين سنتي ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م إلى أقل من النصف، بعد أن رفعت منها بعض الألوية، وأصبحت تقسيماتها الإدارية على الوجه الآتي:

ـ لواء بغداد.

ـ حكومة العمادية.

ـ لواء قصر شيرين.

ـ لواء مندلجين.

ـ لواء جسان ـ بدرة (أوجاقلق).

ـ لواء حرير (حكومة سهران) (أوجاقلق).

ـ لواء مير عشيرت باجلان (= إمارة عشيرة باجلان)(١٤١).

وطرأ تغيير آخر على هذه التقسيمات الإدارية، في الفترة ١٧٢٧ ـ ١٧٤٠م، إذ

---

(١٤٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 52-55.

(١٤١) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 81-83.

رفع لواء قصر شيرين، ومير عشيرت باجلان منها، ليحل محلهما لواء درنة ودرتنك، ولواء عشيرة مندمي[١٤٢].

ومما ورد في أوامر التعيينات المتعلقة بهذه الألوية، والواردة في الدفاتر العائدة إلى الفترة بين سنتي ١٧٠٠ـ ١٧٤٠م:

● أورد (الدفتر ٥٢٣) أن إيالة بغداد عهدت في (٢٣ جمادى الآخرة سنة ١١٣٦هـ، ١٩ آذار/مارس ١٧٢٤م) إلى الوزير أحمد باشا والي البصرة السابق، واشترط عليه أن يقود القوات العثمانية في أرجاء كرمنشاه. وفي (٢ رجب سنة ١١٤١هـ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٢٨م) صدر الأمر السلطاني ببقاء الإيالة في عهدته، «على أن يقوم بتنظيم كافة الأمور المتعلقة بإيالة بغداد، وأن يسدد ما بذمة والده المتوفى حسن باشا (والي بغداد السابق) من المال العائد للميري، لمدة سنتين»[١٤٣]. والمعروف أن أحمد باشا تولى بغداد بين سنتي ١٧٢٤ ـ ١٧٣٤م. وأعيد إليها في سنة ١٧٣٦م، وألحقت به إدارة إيالة البصرة في سنة ١٧٣٧م، أي إدارة الإيالتين معاً[١٤٤].

● استمرت حكومة العمادية تدار بطريقة الأوجاقلق من قبل زعامة محلية، وأوردت الدفاتر أسماء الحكام (الأمراء) الذين تولوها، مثل عثمان بك الذي كانت الحكومة في عهدته قبل سنة ١٦٩٨م، حيث صدر أمر استمراره فيها. أما سيد خان، فقد أورد «الدفتر ٥٢٣» أمراً جاء فيه: أن حاكمها سيد خان تكاسل واشتكى الأهالي من سلوكه غير الطبيعي، ولهذا عزل عن الحكومة، وعهد بها إلى أخيه عبد الرحمن، وذلك بناءً على توصية والي بغداد الوزير أحمد باشا، في أواخر سنة ١٧٢٤م. ثم عهدت الحكومة إلى بهرام باشا، وصدر في سنة ١٧٣٤م أمر استمراره في الوظيفة، وذلك بتوصية من الوزير عبد الله باشا قائد قوات الشرق، غير أن بهرام باشا عزل لسبب لا نعرفه، فعهد بحكومة العمادية في أيار/مايو سنة ١٧٣٩م إلى محمد بك أمير سنجق زاخو السابق، وذلك بموجب توصية حسين باشا والي الموصل[١٤٥].

● تمّ دمج لواء درنة مع لواء درتنك، وعهد في أواخر سنة ١٧٠٠م إلى عثمان

---

(١٤٢) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 36-37.

(١٤٣) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 81.

(١٤٤) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 35.

(١٤٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٥، و BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 52.

بك أمير عشيرة باجلان (على وجه التأبيد)، أي مدى العمر. وذلك بتوصية من إسماعيل باشا والي بغداد. ثم تولى السنجق أحمد بك. ويبدو أنه شارك في المعركة التي دارت بين العثمانيين والصفويين، وقتل فيها (١٧٣٣م)، فعهد باللواء إلى ابنه هاني مع إمارة العشيرة[١٤٦]. وهذا يعني أنه كان يدير اللواء كما باقي أمراء السناجق، أي لم يتمتع بأي ميزة إدارية.

● عهد لواء قصر شيرين إلى عساف بك أمير عشيرة (باجلان)، وصدر أمر استمراره في إدارة اللواء، في (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٦٩٥م)[١٤٧]. إلا أننا لا نعرف متى بدأ بإدارة اللواء، وإلى أي وقت استمر.

● لواء مندلجين: كان يتصرف به الأمير الحاج مصطفى، واستشهد عند إغارة أشقياء بني adem (آدم، عدم، عظيم؟) على بغداد، فعهد باللواء في (٧ صفر سنة ١١٣٧هـ، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٢٤م) إلى صهره الحاج إبراهيم، بتوصية من والي بغداد، إلا أنه لم يتمكن من استتباب الأمن والنظام فيه. وقام أشقياء البدو بالإغارة على قرى اللواء وتخريبها، لهذا تقررت إقالته، وعهد باللواء إلى قرة ولي زاده محمد، في (٢٠ جمادى الآخرة سنة ١١٤٠هـ، ٢ شباط/ فبراير ١٧٢٨م) لكونه قادراً على (الضبط والربط)، وبعد وفاته عهد باللواء إلى يوسف زاده علي، في (٢٧ ربيع الأول سنة ١١٤٢هـ، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٢٩م)، واشترط عليه أن يشترك مع ١٥٠ فارساً إلى جانب الولاة في الحملات العسكرية، وأن يدفع سنوياً إلى مستودع الأسلحة في بغداد ٣٠ تغار فخنة (؟)، وذلك بتوصية من والي بغداد[١٤٨]. ويبدو من كل ذلك أن لواء مندلجين عهد به إلى زعماء محليين، ربما بطريقة أوجاقلق.

● كان لواء جسان (جصان) ـ بدرة تتم إدارته بطريقة الأوجاقلق، وكان يتصرف به محمد بك. وبعد وفاته، عهد به إلى أخيه علي بك في سنة ١٧٠٠م، وذلك بتوصية من الوزير مصطفى باشا والي بغداد. ثم عهد باللواء إلى سليمان بك. وبعد وفاته، عهد به إلى أخيه أحمد بك في سنة ١٧٢٧م، بطريقة الأوجاقلق أيضاً، وذلك بتوصية من والي بغداد. وكان ما يزال يتصرف باللواء عند حلول سنة ١٧٤٠م[١٤٩].

● لواء حرير، واسمه الآخر حكومة سهران: كان في عهدة عبد الله بك، وهو

---

(١٤٦) انظر: المصدران نفسهما، ص ٣٥، و٥٢ على التوالي.

(١٤٧) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 53.

(١٤٨) BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 82.

(١٤٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢؛ BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 53, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 36.

من أمراء اللواء، أي من الزعماء المحليين، وذلك في أواخر القرن السابع عشر. ومن الأمراء الذين تولوا هذا اللواء مصطفى بك، الذي كان يتصرف به بطريقة الأوجاقلق. وقد صدر في سنة ١٧٣٥م أمر استمراره في إدارة اللواء(١٥٠).

• لواء إمارة عشيرة باجلان، وكانت إمارة العشيرة في عهدة ارقود بك. ثم حل محله (وربما بعد وفاته) ابن عمه محمد بك، الذي كانت علاقته مع أبناء عشيرته جيدة، لهذا عهد إليه بإمارة العشيرة في سنة ١٦٨٧م، وذلك بناء على توصية أحمد باشا والي شهرزور(١٥١). وربما استمر في إمارة العشيرة إلى ما بعد سنة ١٧٠٣م، حيث سجل آخر قيد في «الدفتر ١٥٥١»(١٥٢).

• لواء عشيرة مندمي: كانت إمارة العشيرة في عهدة ويس بك، وفي سنتي ١٧٣١ و١٧٣٨م صدرت الأوامر باستمراره في إمارة العشيرة، بطريقة الأوجاقلق(١٥٣).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الألوية الشاغرة التي لم ترد أوامر التعيينات فيها في مطلع القرن الثامن عشر، يحتمل أنها وضعت تحت إدارة والي بغداد بشكل مباشر. فالمعروف أن والي بغداد منح صلاحيات واسعة من أجل كبح جماح البدو، وتأمين الأمن والنظام في أرجاء البصرة. كما إن الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد إيران سنة ١٧٢٢م، أدت إلى إحداث بعض التغييرات في التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد، إذ إن بعض الأماكن كانت تنتقل إلى الجانب الإيراني، ولو بشكل مؤقت(١٥٤). كما يجب ألا ننسى ما قام به رؤساء بعض العشائر، من سيطرة على بعض المناطق الواقعة بين بغداد والبصرة، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى إلغاء بعض الألوية من الناحية الإدارية.

ومما يؤسف له، أن معلوماتنا عن التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد، للفترة الواقعة بين ١٧٤٠ ـ ١٨٤٩م، تكاد تكون معدومة، إذ لم تصلنا دفاتر تعود إلى هذه الفترة، وربما ستكشف لنا دور الأرشيف العثمانية عدداً منها في المستقبل. ولحسن الحظ تمدنا سالنامة الدولة العثمانية بالتقسيمات الإدارية لولاية بغداد، في فترة صدور

---

(١٥٠) BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 54, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 36.

(١٥١) انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 55.

(١٥٢) انظر: Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), p. 201.

(١٥٣) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 37.

(١٥٤) انظر: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1:4, pp. 224-227, and Kiliç, Ibid., p. 71.

أعدادها على مر السنين. وعلى الرغم من أن السالنامة الصادرة سنة ١٢٦٤هـ لم تذكر لبغداد غير لواءين: بغداد والسليمانية[١٥٥]، إلا أن السالنامة الصادرة سنة ١٢٦٦هـ أوردت قائمة مفصلة للتقسيمات الإدارية لبغداد. والمعروف أن إيالة بغداد توسعت في هذه المرحلة لتشمل شهرزول والبصرة، أما الموصل فظلت إيالة مستقلة. وطبقاً لما ورد في هذه السالنامة، فإن «إيالة بغداد مع شهرزول» كانت تتكون مما يلي:

١ ــ لواء بغداد

بغداد وملحقاتها، والكاظمين، وقره أورمان، والمحمودية، وحويدر (هويدر)، والهارونية، والعمرانية، ومندلجين، وخراسان (وهي بعقوبة نفسها)، ومهرود، وخرناباد، وبدرة وجسان، وظورباطبة (زرباطية)، وقزانية، وقرة أولوس، وخانقين، وزنكاباد، وكفري، وقرة تبة، وقزل رباط، وبنكدرة، ودكة، وقولة، وزهاوية، وبابا بلاوي، وحاجي قرة، وبلاد روزين (بلدروز؟)، وشهربان، والخالص، والراشدية، وأبو غريب، والشواطية، والرحالية، والهندية، والضغارة، ودلتاوة (وهي الخالص عينها)، والمنصورية، ونهروان، وتكريت، وسامراء، وهيت، وكبيسة، وعنة، والدليم، والرضوانية، والعونية، والجديدة، والمسيب، والطهماسية، والحلة، والمحاويل، والنيل، ونهر شاه، وأبو كلمك، والويسية، والعلاج، والقناقية، والهاشمية، والجربوعية، والشامية، والباشية، وباره مانة، وكربلاء، والنجف، والدجيل، والزبيد، وقبيلة بني لام (عشيرة بني لام)، وقبيلة عزائيل (خزاعل؟).

٢ ــ لواء البصرة

البصرة، وحمدان، والجاودية، والسراجية، وقبيلة المنتفق (عشيرة المنتفق)، ونواحي سماوات (السماوة)، وسوق الشيوخ، . . . إلخ.

٣ ــ لواء كركوك

كركوك، وقره حسين، وكوك تبة، وشوان، وتازة خرماتي، وطاوق، وبشير، وجباري، وقلقانلو، وإفتخار، ومرحة (؟).

٤ ــ لواء كوي سنجق

كوي سنجق مع بوغد، وخرابة، وصاتو قلعة، والشيخان، ورود خانة، وكردي، وجنارة، وخلكان، وخضران، وخيزوب، وسماقلو، وعشائر سزورمك، ومامش، وبيران مع بيتون، وعاقو، وشاور، وبزد كردي، ومير محمدي، ومير

---

(١٥٥) انظر: سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م، ص ١٤١.

يوسفي، وسكتان، وشقلاوة وملحقاتها، وراوندوز مع حرير، وأربيل مع التون كوبري، وزهاب مع توابعها.

٥ ـ لواء السليمانية

سرجنار مع السليمانية، وقرة طاغ، ودلف، وزنكنة، وشيخان، وداوده، وبازيان، وبير ياري وجياسبز، وسرجنار كناغاج، وقصروق مع كرد خبر، وجبق قلعة، وقلعة سيوكة، وآغجة لر، وعسكر، وسورداش، ومركة، وبوزدر (بوشدر)، وشينك، وقلالة، وماوت، وسيول، وآلان، وسر اومير اباد، وشهربازار مع قرة جولان، وبركو، وسروجك، وقزلجة، وطراطور، وجفتان، وكلعمبر، وعلوجة، وكوندة، وشميران، وشيخ ميدان(١٥٦). ومما يلاحظ على الوحدات الإدارية الملحقة بألوية ولاية بغداد، أن قسماً كبيراً منها كان ألوية في السابق، وخفض مستواها الإداري.

وكما ذكرنا، فإن الباب العالي (رئاسة الوزراء العثمانية) قرر في سنة ١٨٥١م إقامة إدارة موحدة وموسعة في العراق، وذلك بعد المباشرة بتطبيق الإصلاحات في مختلف مرافق الدولة العثمانية(١٥٧). فانخفض وضع إيالة الموصل، وأصبحت لواءً تابعاً إلى ولاية بغداد. وبعد صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤م، أصبحت التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد على الوجه الآتي:

أ ـ لواء بغداد

بغداد، ومديرية الهور، وقائممقاميات: خراسان، وكربلاء، وبدرة، وبني لام، وخانقين، ودربند، والعزيزية، وسماوة، والدليم، والديوانية، وسامراء.

ب ـ لواء البصرة

ذكرت السالنامة أن البصرة تضم تسعة أقضية، إلا أنها لم تورد أسماءها.

ج ـ لواء السليمانية

قرة طاغ، وبازيان، وسورطاش، ومركة، وسروجك، وقزلجة، وكلعمبر.

د ـ لواء شهرزول

كركوك، وكوي سنجق، وأربيل، وآلتون كوبري.

---

(١٥٦) انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(١٥٧) Cetinkaya, «Irak,» vol. 19, p. 94.

هـ ــ لواء زنكاباد

قصبة كفري، وقصبة زنكاباد.

و ــ لواء راوندوز

راوندوز، وناحية بالك، وناحية سيد كان، وحرير.

ز ــ لواء الموصل

الموصل، والعمادية، وداودية، وعقرة، وعشيرة زيبار، وزاخو، وعشائر مزوري ومزوري بالا، وعشيرة ارطوشيان، وعشيرة هركيان[١٥٨].

ثالثاً: إيالة البصرة

١ ــ بداية الحكم الفعلي للعثمانيين في جنوب العراق

ذكرنا فيما سبق أن السيطرة الفعلية للعثمانيين على البصرة بدأت في سنة (٩٥٢هـ، ١٥٤٦م)، حيث تمكن بكلربكي بغداد إياس باشا من إنهاء الحكم المحلي، وإقامة إدارة عثمانية مركزية فيها. واتخذت مدينة البصرة مركزاً لإيالة حملت اسمها (أي إيالة البصرة). إلا أن تحقيق الاستقرار في هذه الإيالة كلف العثمانيين كثيراً، وذلك بسبب طبيعة المنطقة الاجتماعية، فلم يكن بوسع العثمانيين دائماً تحقيق توازن بين إدارتهم للمنطقة وبين التعامل مع العشائر العربية، بخاصة المتمردة منها، بالإضافة إلى صعوبة فرض إرادتهم على هذه العشائر. لهذا أصبحت المنطقة عرضة للاضطرابات وحركات التمرد استمرت إلى نهاية الدولة العثمانية. وكان للحكومات الإيرانية دور كبير في إثارة هذه الاضطرابات، وتحريض العشائر العربية للقيام بالثورة ضد الدولة العثمانية. غير أن الدولة العثمانية لم يكن بوسعها صرف النظر عن المنطقة، لا سيما بعد امتدادها لخليج البصرة، وسعيها إلى تأمين خطوط النقل البحرية بين البصرة والبحر الأحمر عبر خليج البصرة والبحر العربي، واتباعها سياسة الانفتاح مع الدول الإسلامية في شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا، والحيلولة دون قيام البرتغاليين بالتحكم بالممرات المائية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، قام العثمانيون بإنشاء أسطول في البصرة، لمواجهة التحركات البرتغالية في المنطقة[١٥٩].

---

(١٥٨) انظر: سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، وأوغلي، المصدر نفسه، ص ٥٢٠ ـ ٥٢١.

(١٥٩) عن النزاع العثماني ـ البرتغالي في خليج البصرة، انظر: Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» pp. 60-63.

كانت الدولة العثمانية تدرك بعد انضواء البصرة تحت حكمها، أنه من غير الممكن إقامة نفوذ قوي لها في المنطقة، من دون كسب العشائر أو إخضاعها، لهذا أقرت أسرة مغامس التي كانت أقوى الأسر في حكم البصرة، ولم تفكر مطلقاً في تجاهل هذه العشائر، أو في إلغاء دورها، طالما أن هذا الأمر يوفر عليها الكثير من الجهود والأموال. غير أن الوضع ـ كما رأينا ـ لم يستمر بالشكل الذي تتمناه الدولة، لا سيما بعد حركة العصيان التي تزعمها الشيخ يحيى في البصرة. وبعد قمعها الحركة، لم تجد بين العشائر زعيماً بوسعه إدارة البصرة وفرض سيطرته على العشائر التي اعتادت على الاستقلال وعدم الخضوع لأي جهة. وكانت الدولة العثمانية تعرف جيداً مدى الخطر الذي تشكله الدولة الصفوية في المنطقة، وسعيها المستمر إلى تحريض هذه العشائر ضد الدولة العثمانية. لهذا نجد أن الحكومة العثمانية كانت تسعى إلى إيجاد شرعية لحكمها في المنطقة، وقطع أية رابطة أو علاقة تربط الصفويين بهذه العشائر. لهذا سارعت إلى تحقيق هذا الأمر عندما عُقدت معاهدة أساسية بينها وبين الصفويين (٢٩ أيار/ مايو ١٥٥٥م)، ففرضت على الصفويين ـ كما ذكرنا ـ الإقرار بشرعية ربط البصرة إلى جانب شهرزول بها. وأبلغت الحكومة العثمانية ولاتها في الحدود الشرقية، ومتولي البصرة والكوفة بأحكام المعاهدة. وقد أريد بهذا إنهاء اتصال العشائر والزعامات المحلية بالصفويين[١٦٠].

٢ ـ الثورات العشائرية وتداعياتها

على الرغم من إبرام المعاهدة المذكورة مع الصفويين، فإن ثورات العشائر في منطقة البصرة لم تنقطع، كما إن إيران لم تتخل عن أطماعها في المنطقة. وكانت ثورات بعض العشائر من الاستفحال والخطورة، بحيث كان قمعها يكلف الدولة كثيراً. وما ثورة ابن عليان في منطقة الجزائر[١٦١]، إلا واحدة من المشاكل التي غدت مستعصية على الدولة لقمعها. والمعروف ـ كما يذكر الباحث التركي صالح أوز باران ـ أن بكلربكية البصرة وبكلربكية لحسة (الأحساء) كانتا تشكلان أبعد الأماكن عن مركز الدولة، وتقعان في الركن الجنوبي الشرقي من الدولة العثمانية. وكان الخبر المرسل من إستانبول أو إليها، لا يصل إلا خلال ٤٠ يوماً. وكان البدو الذين يرد اسمهم في المصادر والوثائق العثمانية، بشكل عرب الجزائر، يعتبرون من أصعب الجماعات التي

(١٦٠) Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 322, نقلاً عن: زاده، «طبقات الممالك في درجات المسالك،» الورقة ٤٠٦.

(١٦١) أطلق العثمانيون اسم «جزاير جديد=الجزائر الجديدة» على الجزائر في البصرة وذلك لتمييزها عن «جزائر غرب=جزائر الغرب» بأفريقيا الشمالية. انظر: Cengiz Orhunlu, «Hint Kaptanligi ve Piri Reis,» *Belleten*, vol. 34, no. 134 (April 1970), p. 240.

يمكن السيطرة عليها، ولا يمكن الوصول إليهم إلا بواسطة المراكب النهرية. وكان معظم الأهالي (في المنطقة) يدينون بالمذهب الشيعي، وكانوا واقعين تحت التأثير الإيراني أيضاً، لهذا كانت علاقتهم مع العثمانيين غير جيدة. ولم يكن بوسع العثمانيين احتواءهم بسهولة. وكان بكلربكي البصرة يضطر في أغلب الأحيان للاستنجاد بكلربكي بغداد وشهرزور وديار بكر، وذلك لاستتباب الأمن والنظام، وقمع ثورات العشائر هناك.

وكان أبناء عليان يتمتعون بنفوذ كبير بين عرب الجزائر. ولم تكن علاقتهم مع الدولة العثمانية جيدة، ففي سنة ١٥٤٦ قام الأمير علي بن عليان بالاتصال بالقائد البرتغالي في هرمز بخليج البصرة، محذراً إياه من مغبة الخطر العثماني، وطلب منه المساعدة. وعلى الرغم من أن البرتغاليين قاموا بتحركات عسكرية في المنطقة في هذا التاريخ، إلا أن هذه التحركات لم تكن مؤثرة.

وأول حركة قام بها ابن عليان في المنطقة كانت في سنة ١٥٤٩م، حيث قطع الطرق المؤدية إلى البصرة. فأرسلت الدولة والي بغداد (تمرد علي باشا) على رأس حملة لقمع حركته، والتحقت به قوات علي بك أمير سنجق الغراف. ولم يتمكن ابن عليان من الصمود أمام الضغط العثماني في معقله في (المدينة) أكثر من ثلاثة أيام، واضطر إلى إنهاء تمرده، واللجوء إلى طلب الصلح، فوعد بأن يدفع للحكومة العثمانية ١٥ ألف سكة ذهبية كل سنة، وأن يعيد بناء قلاع العجل، والصدر (صدر سويب)، والقرنة[١٦٢]. إلا أن ابن عليان لم يف بوعده، إذ يستدل من حكم موجه إلى بكلربكي البصرة، في (٩ صفر سنة ٩٥٩هـ، ٦ كانون الثاني/يناير سنة ١٥٥٢م)، أن العثمانيين لم يسيطروا على أرجاء البصرة سيطرة فعلية. فقام بكلربكي البصرة قباد باشا في سنة ١٥٥٣م بحشد قوة قوامها ألفا مقاتل من المتطوعين وقوات مساندة من الأهالي، وسار نحو ابن عليان، وتمكن من إلحاق الهزيمة به[١٦٣].

كانت الدولة العثمانية تحرص على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، وتسعى إلى توفير الأمان للقوافل التجارية على الطريق بين البصرة وبغداد. ولم يكن بإمكان الدولة تحقيق هذا الأمر بانتشار العشائر على طول هذا الطريق، لا سيّما بعد

---

(١٦٢) انظر: Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 64.

نقلاً عن: مرتضى، **كلشن خلفا**، الورقة ٦٣أ.

(١٦٣) Ozbaran, Ibid., p. 64,

نقلاً عن: مطراقجي نصوح السلاحي، «سياحتنامة،» (نسخة متحف الآثار في استانبول رقم ٣٧٩)، الورقة ١٧٠.

أن ازدادت غاراتها على هذه القوافل، بل تمادت هذه العشائر في تحديها للدولة، وقامت في سنة ١٥٦٤م بمحاصرة قلعة البصرة، والمدينة، والرحمانية، وفتحية. وقد ورد في قيود دفتر المهمة أن الفرنك (البرتغاليين) كان لهم دور في هذا الحصار. وقد أصبح بكلربكي البصرة في وضع حرج جداً. ولم تكف القوات المرسلة من بغداد لإنقاذ المدينة[١٦٤]، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها إلى بكلربكي ديار بكر وشهرزور للتوجه بقواتهما إلى البصرة، وتقديم الدعم لبكلربكي البصرة لفك الحصار عن البصرة والمدن التابعة لها[١٦٥]. وعلى الرغم من تمكن هذه القوات من تخليص البصرة ـ مع عدم معرفتنا بالكيفية التي تمّ بها ذلك ـ إلا أنه لم يكن بمقدورها قلع جذور هذه القبائل في المنطقة، أو إدخالها في دائرة السيطرة، فعندما تنجح الدولة في قمع حركة من حركاتهم تظهر حركة جديدة ربما في المنطقة نفسها.

ولم تكن الحكومة العثمانية تلقي أسباب تدهور الوضع في منطقة البصرة على العشائر المتمردة هناك فقط، بل تحمل في الوقت نفسه كادرها الإداري، بدءاً من البكلربكي وانتهاءً بأصغر موظف، مسؤولية ذلك. ففي حكم سلطاني موجه إلى بكلربكي البصرة صدر في (١١ محرّم سنة ٩٧٣هـ، ٨ آب/ أغسطس ١٥٦٥م)، ورد أن القضاة، والنواب، ورجال أمراء السناجق، والصوباشيين، وأمناء الخواص، وآخرين، قاموا بممارسة الظلم والتعدي على الرعايا، الأمر الذي أدى بهؤلاء أن يتركوا أماكنهم، وأدى إلى عدم قيامهم بالزراعة في القرى والمزارع. وحمّل بكلربكي البصرة مسؤولية هذا الأمر، لعدم اهتمامه بذلك. وقد جاء في الحكم، «إن الغاية من تعيين البكلربكي والأمراء والقضاة في الولاية والتي تنشدها العدالة السلطانية هي إشاعة الأمن والنظام في البلاد ونشر الطمأنينة بين الرعايا». ثم أصدر السلطان أوامره برفع الظلم والتجاوزات من قبل مسؤولي الدولة، وإحقاق الحق للرعايا، وإعادتهم إلى أماكنهم، والحيلولة دون قيام أي شخص بأي عمل خلافاً للشرع الشريف، وبذل قصارى الجهود من أجل إشاعة الأمن، والنظام، ورفاهية الرعايا[١٦٦].

ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت أن ابن عليان استغل كل ذلك، ونجح في حشد أكبر عدد من العشائر تحدى بها الدولة. وأن مطاردته في منطقة الجزائر، حيث الأهوار، لن تجدي نفعاً، لهذا لجأت إلى وسائل أخرى علها تردعه وتحد من أعماله

---

(١٦٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, pp. 49, 51 and 580, and Ozbaran, Ibid., p. 65.

(١٦٥) حول هذه الأوامر، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 6, pp. 543-544, 578-579 and 600.

(١٦٦) انظر الحكم ٦٦ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 25.

العدوانية ضدّ الدولة. ومن الوسائل التي لجأت إليها الدولة، قيامها بفرض حصار اقتصادي، وعسكري، واجتماعي عليه. فأصدرت أوامرها إلى بكلربكي بغداد والبصرة، في (٤ جمادى الأولى سنة ٩٧٣هـ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٥٦٥م)، بمنع تزويد بلاد ابن عليان بالمواد الغذائية، والأسلحة، والأخشاب المستخدمة في صنع السفن، ومنع دفن موتاهم في أراضي الدولة العثمانية، وسد كل طرق الانتفاع في وجههم[١٦٧]. غير أن هذا الحصار كان يجدي نفعاً لو انحصرت أعمال ابن عليان في منطقة الجزائر/الأهوار فقط، وربما كانت الدولة تغض النظر عن الكثير من أعماله، إلا أن الدولة كانت تخشى من نشاطاته خارج الأهوار، وإغارته على البصرة والمناطق الأخرى التي كان يقوم بها فعلاً. ولهذا نجد الدولة تتعامل مع الحال وفق ما يستجد وما يؤول إليه. ففي حكم سلطاني، أرسل إلى كل من بكلربكي بغداد، والبصرة، وشهرزول، وديار بكر، وحلب، في (٢٧ رجب ٩٧٣هـ، ١٧ شباط/فبراير ١٥٦٦ م)، طلب منهم التهيؤ مع قواتهم للمشاركة في أي حملة قد تشنّ، في حال تعرض ولاية البصرة إلى اعتداء من جانب ابن عليان[١٦٨]. كما صدر الأمر إلى حسين بك أمير سنجق بيات، بالمرابطة مع عشيرته في منطقة القرنة، لحفظ وحراسة الطريق المؤدي إلى البصرة[١٦٩].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاستعدادات، أرسل ابن عليان أخاه وابنه إلى مركز الدولة لعرض الولاء والطاعة للدولة العثمانية، لسبب لا نعرفه. وإزاء هذا كرمته الدولة، واعترفت به حاكماً على ولاية الجزائر، وعهدت إلى أخيه بلواء صدر سويب[١٧٠]. لكن يبدو أن هذا التحسن في علاقة ابن عليان بالدولة استمر فيما بعد، حتى نجده يلزم جانب الدولة عندما قام أهالي الجزائر بالتمرد ضد الدولة، في سنة ٩٧٥هـ، عندما أغاروا على بعض القلاع في المنطقة، فقام ابن عليان بإبلاغ الحكومة بهذه الحركة. وربما أن الحركة كانت تستهدفه هذه المرة، لهذا أصدر السلطان أوامره إلى بكلربكي البصرة لتقديم الدعم إلى ابن عليان[١٧١].

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت الدولة العثمانية تتوجس خيفة من ابن عليان، غير أنها لم تكن تتخلى عن محاولة كسبه، وذلك للمحافظة على الاستقرار في المنطقة، ولهذا عينته أمير سنجق في الأماكن الواقعة تحت نفوذه، بطريقة اليوردلق ـ

---

(١٦٧) انظر الحكم ٥٩٧ في: المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٦٨) انظر نصّ الحكم ١٠٢ في: المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(١٦٩) انظر الحكم ١٣٨١ في: المصدر نفسه، ص ٥٠٦.

(١٧٠) انظر الحكم ١٥٢٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 534.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

أوجاقلق[١٧٢]، على أن يدفع عشرة آلاف فيلوري إلى خزينة الدولة. ولكي تضمن الدولة إخلاصه وإخلاص شيوخ الجزائر، وتقطع عليهم القيام بأي عمل ضدّ الدولة، قامت بالاحتفاظ بسبعة من أبناء العشائر رهائن في قلعة البصرة[١٧٣].

ويبدو أن إيالة البصرة مرت بعد هذا التاريخ بفترة هدوء واستقرار نسبي، إذ لم يرد في الحوليات العثمانية ما يدل على غير ذلك. إلا أن الإيالة تأثرت بشكل سلبي من الناحية الاقتصادية، إذ إن التجار الذين كانوا يجلبون بضائعهم إلى البصرة عن طريق مينائها أصبحوا يعدلون عن إيراد بضائعهم إليها، بسبب فرض ضرائب جمركية عالية عليها من قبل الدولة العثمانية. لهذا فاتح بكلربكي البصرة عثمان باشا، في سنة ٩٨٢هـ الديوان السلطاني يعلمه بذلك، كما أبلغ أن المرافئ أصبحت معطلة، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار فادحة بالمال الميري، جراء النقص في الإيرادات التي يتم الحصول عليها من البضائع التجارية، وطالب بتخفيض نسبة الضريبة الجمركية وجعلها ١/ ٢٠، أي خمسة بالمائة على البضائع المختلفة، و١/ ١٥ على التوابل. وبالفعل وافقت الحكومة على مطالبه[١٧٤].

٣ ـ آل آفراسياب والحكم المحلي

في سنة ١٠٠٥هـ، عهدت الدولة العثمانية بالبصرة إلى أحد الزعماء المحليين، وهو آفراسياب[١٧٥]. وبتوليه بدأ عهد جديد في تاريخ البصرة، استمر حتى سنة (١٠٧٨هـ، ١٦٦٨م)، حيث تحكم هو وأخلافه بإدارة البصرة، وانتهجوا نزعة استقلالية عن الدولة العثمانية، مستغلين وضع الدولة العثمانية والوضع الذي آلت إليه ولاية بغداد في هذه الفترة، كما ذكرنا.

وبعد آفراسياب، حل محله ابنه علي، ومنح لقب باشا. وكان كما وصفه المؤرخ نعيما، من الطغاة، وقد بقي مسيطراً على البصرة حوالى ثلاثين سنة. وتوفي في سنة ١٠٦٤هـ، فخلفه ابنه حسين الذي منحته الدولة العثمانية لقب باشا أيضاً. إلا أن حسين باشا نازعه عماه أحمد بك وفتحي بك في حكم البصرة. ويبدو أنهما تمكنا من حشد التأييد لهما من الأهالي، وعملا محضراً وقع عليه الكثير من الأهالي، وقصدا

---

(١٧٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٥١٤، و Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 66, p. 12.

(١٧٣) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 60.

(١٧٤) انظر قانوننامة لواء البصرة، في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 8 (1994), p. 211.

(١٧٥) Cetinkaya, «Irak,» vol. 19, p. 92.

بغداد، وسلما المحضر إلى والي بغداد مرتضى باشا، وتعهدا له بأنه إذا تم تخليص البصرة من حسين باشا ووجهت إلى واحد منهما، فإن وارد البلاد (البصرة) سيدخل في خزينة بغداد، وسيعطيان الوالي مبلغاً كبيراً من المال. ويبدو أن والي بغداد كان ينتظر هذا العرض بفارغ الصبر، ووافق عليه من دون أن يأخذ موافقة الديوان الهمايوني، وقرر إزاحة حسين باشا من البصرة، فأرسل كتخداه مع جمع من الجند لجلبه إلى بغداد. إلا أن حسين باشا اتخذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون دخول كتخدا والي بغداد إلى البصرة. ولم يكن أمام والي بغداد إلا إبلاغ مركز الدولة بالوضع الذي آل إليه الأمر، ذاكراً أن أهالي البصرة يشكون من ظلم حسين باشا، ويرغبون نصب أحد عميه أحمد أو فتحي والياً عليهم، وأن هذين الشخصين تعهدا بتقديم مقدار معين من وارد البصرة إلى خزينة بغداد. فصدرت الأوامر إلى مرتضى باشا بالسيطرة على الوضع في البصرة، وتقليد حكومتها إلى أحمد بك، واعتقال حسين باشا. وإثر هذا، سار مرتضى باشا على رأس حملة إلى البصرة. وعند وصوله إلى البصرة، دب الخوف في قلوب الأهالي، وتحول عدد كبير من الأعيان والأغنياء الموالين لحسين باشا إلى جانب أحمد بك، الأمر الذي أدى إلى هروب حسين باشا من المدينة، واللجوء إلى إحدى العشائر في المنطقة، بعد أن أخذ معه كمية كبيرة من المجوهرات. فدخل مرتضى باشا مدينة البصرة دون مقاومة، واستقبله الأعيان والأهالي بحفاوة، وخلع على أحمد بك، ونظم الإدارة هناك.

غير أن مرتضى باشا تصرف تصرفاً لا يليق بمسؤول حكومي رفيع المستوى، عندما أجبر الأعيان والأغنياء على تقديم هدايا ثمينة له. ولم يكتف بهذا، بل تمادى في جشعه وطلب الأموال المحفوظة في خان قلعة قبان الواقعة على مصب نهر دجلة، وحاول أحمد بك وفتحي بك إقناعه بالعدول عن مطلبه، وذكرا له: أن هذا الخان هو المكان الآمن للدولة. والبضائع الموجودة فيه تعود إلى التجار الهنود، والعرب، والعجم، والروم. والتجار الوافدون إلى البصرة يقومون بحفظ أموالهم هناك، لكونه مكاناً آمناً، فلا يتجاوز عليه أحد. وأن عمران البصرة والموانئ الأخرى مرتبط بارتياد التجار إليها. والاستيلاء على أموالهم يؤدي إلى خراب البلاد. والتجار يشكلون كنزاً معنوياً للسلطان، ولم يحدث أن تعرض التجار إلى الأذى في أي مكان، لا في المدن الإسلامية ولا في بلاد الكفار، ولم يحدث أن تمّ الاستيلاء على أموالهم دون وجه حقّ. فناشدوه بالإحسان إليهم والعدول عن قراره هذا. وأبدى أحمد بك للوالي خشيته من قيام اضطرابات كبيرة، إلا إن نصائحه ونصائح الكتخدا وأفندي الديوان (ديوان أفنديسي) ذهبت أدراج الرياح. وأصر الباشا على جلب الأموال متوعداً إياهم. واضطر أحمد بك مرغماً إلى تنفيذ أمره. وذهب أحمد بك وفتحي بك مع جمع كبير من الجند البحريين إلى خان قبان، وبدأوا بتحميل السفن بالبضائع، ونقلها إلى البصرة.

ولم يقف التجار أصحاب الأموال مكتوفي الأيدي إزاء ما جرى، فحرضوا شيوخ العشائر في أطراف البصرة على مرتضى باشا، وتمكنوا من حشد أهالي المدن والقرى وتوجيههم إلى البصرة. وعندما علم الوالي بتحشد الأهالي ضده، ألقى باللوم على الأخوين أحمد وفتحي بك، وحملهما مسؤولية ما جرى، وحرضه بعض مقربيه على أن يقوم بقتلهما، ظناً منهم أن ذلك سيوقع الخوف في قلوب الأهالي وينهي الفتن. ولم يتصرف الباشا بحنكة وتعقل، حتى وصفه المؤرخ نعيما «بالأحمق الذي عميت بصيرته بغشاوة الجشع والجهالة ولم يع المسألة»، فأرسل رجاله إلى أحمد بك وأخيه، فجيء بهما مقتولين، وألقى بجثتيهما في ميدان السراي، لتكونا على مرأى الأهالي.

وكان أحمد بك صاحب معرفة، وعالماً جسوراً، وكريم الطبع، وكان معظم أهالي البصرة معجبين بأخلاقه الحميدة. وكانت عائلة آفراسياب تحظى باحترام كبير لدى الأهالي، لكونهم حكموا في تلك البلاد فترة طويلة، ولم يكن الأهالي يقبلون بقتلهم، بل يعارضون أي تصرف لا يليق بهم. ولم يصدق الأهالي ما رأوه بأم أعينهم، وجاء رد فعلهم سريعاً، إذ احتشد الآلاف من المسلحين، وأغاروا على سراي الباشا، وحاصروا الوالي. ولم يبق أمام الوالي إلا النفاذ بجلده.

في هذه الأثناء، علم حسين باشا بما جرى، فخرج من مخبئه وقصد المدينة ليتزعم الحشد الغاضب. واشتبك اتباع مرتضى باشا بالأهالي في معركة دامية، راح ضحيتها الكثير من الجنود و(البغداديين)، وأعاد الأهالي الخزائن التي حاول مرتضى باشا إخراجها من البصرة، كما أعادوا الهدايا التي تلقاها من الأهالي، ولم يكتفوا بهذا، بل استولوا على الأموال التي جلبها من بغداد. وفي نهاية المطاف تدخل بعض المصلحين في الأمر، وأنقذوا الباشا ومرافقيه من القتل، وتم الاتفاق على خروجهم من البصرة. ولم يبق للباشا أي اعتبار في بغداد، حيث كان الأهالي غير راضين عنه، ومنعه الجنود الانكشاريون من الدخول إلى بغداد، واضطر إلى الإقامة في قلعة الطيور، وأرسل إلى إستانبول يطلب إعفاءه من ولاية بغداد، فتم له ذلك[١٧٦].

كانت الدولة العثمانية ترى أن إدارة إيالة تتميز بوضع اجتماعي خاص كالبصرة لن تكون سهلة في حال فرض إدارة مركزية صارمة عليها. فهذا النوع من الإدارة سوف يكلف الدولة كثيراً، بل ويحتاج إلى جهود عسكرية ومالية كبيرة لاستتباب الأمن والنظام فيها. لهذا، لجأت الدولة إلى سياستها السابقة، أي الاستمرار على ما هو عليه، فأعادت حسين باشا إلى الولاية، بل سعت إلى كسبه، فمنحته رتبة

---

(١٧٦) نعيما، **تاريخ**، ج ٦، ص ١٠٨ ـ ١١٤.

(وزير)، وهي أرفع رتبة مدنية وعسكرية يمكن أن يبلغها أي مسؤول إداري خارج مركز الدولة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحكومة العثمانية كانت تسعى إلى تحديد نفوذ هذا النوع من الولاة، للحيلولة دون تقويته وتوسيع مناطقه. ويبدو أن حسين باشا اعتبر هذا التنازل من جانب الدولة دلالة على ضعفها وعدم قدرتها على النيل منه، واستغل الوضع الذي آل إليه الأمر، فقام في سنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م بمد نفوذه إلى الأحساء، وأجبر واليها محمد باشا على تركها، واللجوء إلى الشريف زيد شريف مكة، الذي قام بدوره بإبلاغ الحكومة العثمانية عن الوضع. وجاء رد الدولة سريعاً وشديداً وقاطعاً، إزاء الأطماع التوسعية له، فجهزت حملة كبيرة بقيادة بكلربكي بغداد إبراهيم باشا، شاركت فيها قوات الولايات القريبة: ديار بكر، وحلب، وشهرزور، والموصل، والرقة، وبلغ عدد المشاركين في هذه الحملة خمسين ألفاً. وبادئ ذي بدء، حاصرت القوات العثمانية قلعة القرنة «التي كانت بمثابة مفتاح البصرة»، واستمر الحصار ستين يوماً، واضطر حسين باشا في النهاية إلى طلب الصلح. ووعد بأن يدفع إلى الخزينة مائتي كيس آقجة (٢٠٠ × ١٠٠٠٠٠ = ٢٠ مليون آقجة) سنوياً، وأن يقدم في هذه السنة هدية مقدارها ٥٠٠ كيسة، كما أقسم اليمين بأنه سيتخلى عن البصرة، ويتنحى جانباً، ويترك الحكم لإبنه آفراسياب بك. ولم تكن الدولة العثمانية تهدف إلى تغيير الوضع الذي كانت عليه البصرة، بل همها الوحيد استتباب الأمن والنظام في المنطقة، فوافقت على ذلك (١٠٧٦هـ)[١٧٧].

وعلى الرغم من أن آفراسياب بك أصبح متصرفاً على البصرة، إلا أن المتحكم في الإدارة كان حسين باشا نفسه، إذ سيطر على الوضع أكثر من ذي قبل، كما امتنع عن تنفيذ وعوده، ولم يرسل الإرسالية المالية المتفق عليها إلى الدولة. فصدرت الأوامر بعزله، وتوجيه البصرة إلى كتخداه يحيى آغا (١٠٧٧هـ ١٦٦٦م). وكان يحيى آغا، وهو من أعيان البصرة، يقيم في أدرنة باعتباره رهينة، أرسله حسين باشا لضمان تنفيذه الاتفاق الذي عقده مع الدولة[١٧٨].

وكانت الحكومة العثمانية تدرك أن قلع حسين باشا من البصرة واجتثاث جذور أسرته ليس بالأمر الهين، فلا يمكن تحقيق هذه الغاية من دون اللجوء إلى إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى هناك. وكانت الدولة جادة هذه المرة بإنهاء حكم آل آفراسياب من البصرة، فأصدرت أوامرها إلى والي بغداد قرة مصطفى باشا للقيام بالمهمة، بمشاركة

---

(١٧٧) انظر: آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠، قارن مع: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ١، ص ١٢٦ ـ ١٢٧، و Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 323.

(١٧٨) آغا، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٤.

ولاة ديار بكر، والموصل، وشهرزور، والرقة، وقواتهم، إلى جانب قوة انكشارية من إستانبول، قوامها ألفا مقاتل. وفي منطقة الجزائر، طارد الجيش العثماني قوات حسين باشا، وتمكن من التغلب عليها، ثم واصل طريقة وحاصر قلعة القرنة، وقام بدكها بالمدافع، فاضطر حسين باشا إلى الانسحاب إلى قلعة سويب، على بعد ساعتين من البصرة، إلا أنه أدرك أنه لا يمكنه الاستمرار في المقاومة، واضطر إلى الفرار مع حاشيته إلى بلاد العجم، ومنها إلى الهند (١٠٧٨هـ، ١٦٦٨م)، فكانت نهاية النهاية لحكم آل آفراسياب في البصرة(١٧٩).

دخلت القوات العثمانية إلى البصرة واستولت على أملاك حسين باشا وقصور ودور وبساتين أولاده واتباعه، كما تمّ وضع اليد على المزارع، والأنهار، والجمارك، والحمامات، والدكاكين، والاحتساب، والمصبغة التي كانت تحت تصرفه.

٤ ـ عودة الحكم العثماني المباشر

بعد أن تمكنت القوات العثمانية من فرض سيطرتها على البصرة وإعادة هيبة الدولة إلى المنطقة، تولى يحيى آغا إيالة البصرة التي تمّ تحويلها من أوجاقلق إلى إيالة عثمانية كلاسيكية ترتبط بالمركز مباشرة. ورأى قائد الجيش أنه لا يمكن حماية قلاع البصرة، والقرنة، وقبان، والمنصورية، من دون مرابطة جنود فيها، فقام بتعيين ستة آلاف يرلي قولي (جنود محليين) يتم دفع رواتبهم من وارد البصرة، وأرسل مئة ألف قرش مما تبقى منه إلى الخزينة كإرسالية، كما تم تخصيص مبالغ متنوعة للولاة الذين يتولون الإيالة(١٨٠).

إلا أن البصرة لم تشهد الاستقرار، على الرغم من مرابطة هذه القوات هناك، فالوالي الجديد ساءت علاقته مع طائفة اليرلي قولية، وقطع مواجبهم (أرزاقهم)، مدعياً أن واردات الإيالة لا تكفي إلا لإرسال ٢٠٠ كيساً المقررة للخزينة، وربما كان ينوي التمرد ضد الدولة، فثار الجنود ضده وأجبروه على الفرار من المدينة واللجوء إلى العشائر، حيث حشد جمعاً من أفرادهم، وقام بمحاصرة قلعة القرنة. وعندما علمت الحكومة بذلك، أصدرت أوامرها إلى محافظ بغداد قره مصطفى باشا بالتحرك لإعادة الأمور إلى نصابها هناك (١٠٧٨هـ، ١٦٦٧م)(١٨١).

وبعد وصول القوات العثمانية إلى البصرة لاذ يحيى آغا بالفرار، ونجح بكلربكي

---

(١٧٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٧، وراشد باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٨٠) آغا، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٨.

(١٨١) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

بغداد في السيطرة على الوضع في المدينة. وكانت الدولة تريد التحقق من ادعاء الوالي يحيى آغا من أن واردات الإيالة لا تكفي لدفع مرتبات الجنود، فأمرت بإجراء تحرير/ إحصاء شامل في الولاية. فقام قره مصطفى باشا بإجراء دراسة مفصلة عن المنطقة، ثم أجرى تحرير المدينة، فتم تثبيت الأموال الميرية، والوقف، والملك، والمعاف (غير الخاضع للضريبة) منها، والعشور الشرعيّة، والرسوم العرفية. وأجرى الوالي توازناً بين الإيرادات والنفقات كلما أمكن ذلك، ودوّن معطيات عملية التحرير في دفاتر وضعها في خزينة البصرة، وأرسل صوراً عنها إلى إستانبول، حيث لقيت الاستحسان. وإثر هذا، عهدت الدولة بإيالة البصرة إليه. واعتباراً من هذا التاريخ، ساد الهدوء إيالة البصرة، واستمر حوالى عشرين سنة، على الرغم من أن الولاة تعرضوا إلى التغيير بشكل لافت للنظر(١٨٢).

إلا أن استمرار هذا الهدوء في إيالة كالبصرة، كان متوقفاً على العلاقة الودية بين المسؤولين العثمانيين وشيوخ العشائر، بمعنى آخر، على السياسة التي يتبعها الولاة تجاه العشائر في المنطقة. وقد أدرك الصفويون قبل العثمانيين هذا الأمر، وأولوا رعاية كبيرة بشيوخ العشائر، بخاصة الشيوخ الذين يتمتعون بنفوذ كبير بين العشائر الأخرى. فحظي شيوخ عشيرة المنتفق برعاية خاصة من لدن الحكام الذين مدوا نفوذهم إلى البصرة، ولهذا منحوا لهم أربع قرى يتصرفون بها على طريقة (الأوجاقلق). وأبقى السلطان سليمان القانوني هذه القرى الأربعة في عهدتهم، يتصرفون بمواردها. كما عين أربعمائة من أبناء العشيرة لحفظ وحراسة قرى ومزارع البصرة، وكانت العشيرة تدفع ـ برضاها ـ عباسيين عن كل مئة نخلة، وعباسياً واحداً عن كل جريب إلى خزينة البصرة.

وعند حلول سنة ١١٠٠هـ كان الولاة يجمعون منهم ٧٠ ـ ٨٠ كيسة آقجة (٧ ـ ٨ ملايين آقجة)، كما فرضوا عليهم ٥٠٠ تومن عوضاً عن (الدين المتراكم عليهم). وعلى الرغم من هذا، فإنهم كانوا (لا يتساهلون) في الحفظ والحراسة. وكان الولاة يجمعون حاصلات مقاطعات الجزائر، التي تبلغ سنوياً ٣٠٠ ـ ٤٠٠ آقجة عن طريق الالتزام، يقوم به شخص يدعى (حسن جمال)، ويتم الجمع بعلم ومعرفة شيوخ المنتفق الذين لا يبدون أي معارضة في دفع (المال الميري).

٥ ـ وقوع البصرة بيد العشائر

وفي سنة ١١٠٢هـ، تولى إيالة البصرة أحمد باشا بن عثمان باشا الذي اتصف

---

(١٨٢) Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 323.

بالطمع والجشع، وسعى إلى استخدام سياسة مغايرة تجاه عشيرة المنتفق، إذ ألغى نظام الالتزام المتبع هناك، وقام بتفويض مقاطعات الجزائر لأتباعه الذين اتبعوا سياسة تعسفية تجاه أبناء العشائر، وعندما لجأوا إلى الشكوى لم يلتفت إليهم الوالي، بل غض النظر عن جور اتباعه الذي بلغ حداً لا يطاق. وإزاء هذا الأمر لم يكن أمام العشائر، إلا اللجوء إلى القوة لدفع الظلم الواقع عليهم. فثاروا بزعامة مانع، الذي جمع حوله شيوخ العشائر، وألحق بجند الإيالة خسائر فادحة، وتمكن من قتل الوالي أحمد باشا الذي راح ضحية تصرفاته الطائشة، ووقعت البصرة وأرجاؤها بيد العشائر (١١٠٣هـ)[١٨٣].

وفي الوقت الذي جرت فيه هذه الأحداث، كانت الدولة العثمانية تمر بظروف حرجة، إذ كانت منشغلة بحروب في حدودها الغربية مع أوروبا، ولم يكن بوسعها إيلاء الاهتمام الكافي بشؤون البصرة[١٨٤]. واكتفت بتعيين وال جديد على البصرة، هو صالت أحمد باشا، إلا أنه توفي قبل وصوله إلى المنطقة. واستغل مانع وضع الدولة وسيطر على بعض القرى والبلدات في المنطقة، كما قطع الطريق أمام التجار. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية أصدرت أوامرها إلى إيالات بغداد، والموصل، وشهرزول، وأمراء الأطراف، لتقديم الدعم إلى والي البصرة الجديد خليل باشا لقمع حركة مانع، إلا أن قسماً من الأمراء لم يشاركوا في الحملة، بل لم يلتحق بها إلا والي شهرزول وجنوده مع عدد قليل من الأمراء. وكان مانع قد أغرق المنطقة بالمياه، فاضطر الجيش العثماني إلى العودة إلى بغداد، من دون أن يحقق شيئاً (١١٠٤هـ)[١٨٥].

ويبدو أن مانعاً كان يسعى إلى توسيع نفوذه ليشمل منطقة الحويزة، فأرسل أخاه وكتخداه جعفر على رأس حملة إلى الحويزة، إلا أنه تعرض إلى هزيمة، وإثر هذا تشتت أتباعه يوماً بعد آخر، ففقد نفوذه في المنطقة.

وعاشت منطقة البصرة فراغاً سياسياً، ولم يكن هناك رئيس عشيرة يمكنه جمع العشائر حوله، وكانت هذه العشائر وأهالي البصرة يخشون من وقوع فوضى واضطرابات واسعة في المنطقة لا تحمد عقباها. كما كانوا يدركون أن الدولة العثمانية لن تبقى مكتوفة الأيدي إلى الأبد أمام التحديات التي تواجهها، وربما تتحول منطقتهم إلى ساحة صراع بين العثمانيين والإيرانيين. ولهذا قام أهالي البصرة وشيوخ

---

(١٨٣) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٠، وج ٣، ص ١٩٥-١٩٦.

(١٨٤) Hartman, Darkut and Gökbilgin, Ibid., vol. 2. p. 323.

(١٨٥) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، وآغا، **سلحدار تاريخي**، ج ٢، ص ٦٩١ ـ ٦٩٢.

العشائر في أرجائها بإعداد محضر أرسلوه إلى بغداد يناشدون إعادة الوالي الأسبق حسن باشا إلى البصرة. إلا أن والي بغداد لم يكن واثقاً من موقف أهالي البصرة، فأرسل رسولاً ليستطلع الوضع هناك، فعرض زعماء العشائر عليه أن يرسل جمعاً من الجند ليستلموا قلعة القرنة، إن كان لا يثق بهم. وبالفعل أرسل والي بغداد ٣٠٠ شخص إلى قلعة القرنة. وعند وصولهم لاذ أتباع مانع بالفرار، واستقبلهم الشيخ ابن صبيح مع اتباعه، وسلمهم القلعة.

ثم أرسل سادات الرفاعية في البصرة رسالة إلى والي بغداد، طلبوا فيها حضور حسن باشا مع جمع من الجند (حوالي ألف شخص) لاستلام البصرة، إلا أن حسن باشا لم يتمكن من جمع هذا العدد من الجند، كما إن والي بغداد تردد في تغطية نفقات هؤلاء الجند، ففوت الفرصة لاستعادة البصرة.

٦ ـ دخول البصرة تحت الحكم الإيراني

في هذه الفترة، أرسل خان الحويزة رسولاً إلى بغداد يستأذن في استعادة البصرة بناءً على العلاقة الودية بين الطرفين، ولعله تمكن من الحصول على ذلك. فقاد حملة، وسار إلى قلعة البصرة، وكان مانع يتحصن بها، وأدرك عدم قدرته على مقاومته فلاذ بالفرار. فاستولى جنود الخان على البصرة، ثم توجهوا إلى القرنة وأخرجوا أفراد الحامية العثمانية الثلاثمائة من قلعتها، واحتلوها (١١٠٩هـ)[١٨٦].

وكان ما حدث بمثابة صاعقة وقعت على مركز الدولة العثمانية، فجاء رد الدولة سريعاً، وحملت والي بغداد ما آل إليه الأمر، فعزلته عن الولاية ثم أعدت العدة لاستعادة البصرة. إلا أن شاه إيران فاجأ الدولة العثمانية بأن أرسل مفاتيح البصرة على يد رسول إلى السلطان العثماني[١٨٧] فأنهى بذلك أزمة كادت تتحول إلى معركة دامية بين الدولتين. فعادت البصرة إلى حظيرة الدولة العثمانية من جديد. ولكن يبدو من مجريات الأحداث والروايات الواردة في المصادر العثمانية أن الدولة العثمانية لم تتمكن من استتباب الأمن والنظام في منطقة البصرة. ولم تخل البصرة من تسلط العشائر عليها، حتى أرسل معتمد الدولة الصفوي رسالة إلى والي بغداد أكد فيها ضرورة حماية البصرة من أشقياء العرب وتوفير الأمن والنظام لتجار الروم والعجم، وذلك بإرسال عدد قليل من الجند من إيران أو الدولة العثمانية[١٨٨].

---

(١٨٦) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٨ ـ ٤٢٠.

(١٨٧) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(١٨٨) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

وهذا يفسر سبب حرص إيران على استتباب الأمن والنظام في منطقة البصرة.

وعلى الرغم من هذا، فإن المصادر المتوافرة لدينا لا تشير إلى أي إجراء اتخذه والي بغداد بهذا الشأن سوى إشارة، وردت في التاريخ العثماني لمؤلف مجهول، إلى أن ضبط البصرة أصبح أمراً صعباً لحاجتها إلى الجند[١٨٩].

ويبدو من الأحداث اللاحقة أن الصفويين أعادوا سيطرتهم على منطقة البصرة، واستولوا على قلعتي البصرة والقرنة. كما وردت في المصادر العثمانية أن العشائر في المنطقة تمردت هي الأخرى على الدولة العثمانية، ولعلها انقادت إلى الصفويين.

٧ ـ استعادة العثمانيين البصرة

كانت الدولة العثمانية في هذه الأثناء منشغلة بحروبها في البلقان، لهذا اضطرت إلى التريث في إرسال القوات إلى هناك. وذلك لأن استعادة البصرة تتطلب جهداً كبيراً، باعتبار أن مسألة البصرة ليست استيلاء محلياً قامت به قوة محلية، بل هي احتلال من قبل دولة. إلا أن تريث الدولة العثمانية لم يستمر طويلاً، ففي سنة ١١١١هـ عهدت الدولة بإيالة البصرة إلى علي باشا صهر فاضل مصطفى باشا الكوبريلي، وجهزت جيشاً كبيراً ألحقت به قوات تسع إيالات، ووضعته تحت إمرة والي بغداد الجديد مصطفى باشا، وضمت الحملة مئة وعشرين سفينة كبيرة وصغيرة بنيت خصيصاً لهذه الحملة في بيرجك، وجهزت بمدافع، وكمية كبيرة ومتنوعة من المعدات الحربية، وكان على متنها أربعة آلاف ومئتا شخص.

ووصلت القوات العثمانية إلى بغداد، في ١٩ شعبان ١١١٢هـ وتوجهت مباشرة نحو البصرة. وما أن وصلت طلائع الجيش إلى المنطقة حتى تفرقت العشائر فيها، وهرع شيوخها إلى طلب العفو والأمان، فأجيب طلبهم بعد أن أخذ بعضهم رهائن. وعندما أصبح الجيش على مشارف القرنة، لم يكن أمام محافظيها من الإيرانيين إلا الاستسلام. وقبيل وصول الجيش إلى البصرة، أرسل مصطفى باشا قائد الحملة رسالة إلى الوالي الإيراني فرج الله خان يطالبه بتخلية المدينة، ولم يكن بوسع فرج الله الوقوف بوجه القوات العثمانية، فأخذ أتباعه إلى جانبه ولاذ بالفرار. مما مهد السبيل أمام القائد العثماني للدخول إلى المدينة من دون مقاومة، وخرج قاضي البصرة، ومفتيها، والعلماء، والمشايخ، والسادات، والأعيان، والأهالي، فيها لاستقباله. وكان يوماً مشهوداً في تاريخ البصرة لم يسبق أن شهدته. وعقد القائد العثماني مجلساً دعا إليه وجهاء البلدة، وأعلن عفواً عاماً عن الجميع، وأكد على استتباب الأمن

(١٨٩) آنونيم عثمانلي تاريخي، الورقة ١٦٦أ.

والنظام في الإيالة[١٩٠]. كما دعا شيوخ القرى والأماكن الواقعة في الأطراف والنواحي ومقاطعات الجزائر، وقام بتكريمهم. وعند عودته، ترك في قلعة القرنة ١٥٠٠ جندياً من جنود الانكشارية، تحت إمرة أحد آغاوات الخاصكية مع المعدات العسكرية اللازمة، كما وضع فيها أكثر من ألفين من اليرلي قولية والمحافظين[١٩١].

وتولى علي باشا إيالة البصرة لمدة سنتين، وفي عهده تم الاهتمام بالأسطول إذ رابط الأسطول السلطاني، الذي ضم أربعين فرقاطة (سفينة حربية) في شط العرب، كما تم بناء ستين فرقاطة أخرى في بيره جك لمرابطتها في شط العرب، وقد تمّ تنظيم هذا الأسطول تحت اسم «شط العرب قبودانلغي = قبودانية شط العرب»، وعهد بإدارته إلى قائد البحرية محمد باشا أشجي أوغلي، الأمر الذي يدل على أن الدولة العثمانية كانت جادة في ربط البصرة بالمركز، واستتباب الأمن فيها، وكسر شوكة العشائر، والحيلولة دون قيامها برفع لواء العصيان، وإنهاء الوجود الإيراني في المنطقة. واستعاضت الدولة بهذا العمل عن إرسال قوات عسكرية كبيرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، في حين أن وجود قوة (أسطول) ثابتة في المنطقة سيكون رادعاً للبدو من القيام بأي حركة ضد الدولة.

وبالفعل، قام محمد باشا بعمليات عسكرية ضد البدو الذين كانوا يثيرون الاضطرابات في المنطقة، وتمكن من قمعهم. ثم عهدت الدولة بالبصرة مع القبودانلق (قيادة البحرية) إلى محمد باشا (١١١٥هـ/١٧٠٣م)[١٩٢].

والحقيقة أن إنشاء مركز لرئاسة البحرية في البصرة لم يكن الهدف منه إرعاب البدو واستتباب الأمن والنظام في البصرة فحسب، بل المساهمة في القتال الدائر بين إمام مسقط بالبحرين وطائفة البدو من جهة، والبرتغاليين من جهة أخرى، وتقديم الدعم لإمام مسقط، وتأمين سلامة السفن التجارية التي انقطع وصولها إلى ميناء البصرة، وإنشاء عدد من السفن الحربية (القاليونات) في ميناء البصرة على حساب الدولة[١٩٣].

ويبدو أن محمد باشا لم يتمكن من انتهاج سياسة وفاق مع الأهالي، بل أساء معاملتهم، وضيق على البدو، ومات من دون أن يتمكن من تنظيم أوضاع المقاطعات.

---

(١٩٠) المصدر نفسه، الورقتان ١٦٦أ ـ ١٦٨ب، وراشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٠٩ ـ ٥١٠ و٥١٤ ـ ٥١٧.

(١٩١) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥١٨.

(١٩٢) آنونيم عثمانلي تاريخي، الورقتان ٢٣٣أ ـ ٢٣٣ب.

(١٩٣) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٩٤.

وفي سنة (١١١٧هـ، ١٧٠٥م) عهد بإيالة البصرة إلى علي باشا، إلا أنه توفي في الطريق، واستغل مغامس خلو البصرة من الوالي، فدخل البصرة مع اتباعه، وأخذ متسلمها وسجنه. إلا أن مغامساً لم يستمر طويلاً بعد أن جاء رد خليل باشا والي بغداد سريعاً، إذ قاد حملة على البصرة وأجبره على الفرار منها، وقامت القوات العثمانية بملاحقته، وتغلب على البدو في أكثر من موقعة. واضطر مغامس إلى طلب العفو والأمان، وأجيب ذلك[١٩٤].

غير أن مغامس أعاد الكرة في السنة التالية (١١١٨هـ) مستغلاً إغارة الجراد على البصرة، فهاجم المدينة بمساندة البدو، وحاصر قلعتها. مما حدا بالدولة التدخل في استتباب الأمن هناك، فصدرت الأوامر لوالي بغداد الحاج حسن باشا بالقيام بحملة عسكرية إلى البصرة، كما اتخذت الدولة إجراءاً إدارياً بشان البصرة، إذ قامت بإلحاق الإيالة بولاية بغداد[١٩٥]، غير أن الدولة العثمانية لم تلغ البصرة باعتبارها ولاية، بل اتخذت هذا الإجراء من أجل تفعيل عملية التنسيق الإداري والعسكري بين ولايتي البصرة وبغداد، فقامت بتعيين أحمد باشا والياً على البصرة (١١٣٣هـ)، وهو ابن حسن باشا والي بغداد. ثم تولى البصرة ولاة عثمانيون مستقلون عن بغداد، كعبد الرحمن باشا ومحمد باشا، واستمر هذا الوضع إلى سنة ١٧٣٧م، حيث اتخذت الدولة إجراء إدارياً جديداً بشأن البصرة، فعهدت بالبصرة وبغداد إلى أحمد باشا بن حسن باشا، الذي تولى بغداد للمرة الثانية[١٩٦].

٨ ـ الحكم المملوكي في البصرة

والحقيقة أن هذا الوضع فتح دوراً جديداً في تاريخ البصرة استمر حتى نهاية الحكم المملوكي في العراق (١٨٣١)، إذ أصبحت البصرة تدار من قبل متسلم يعينه الوالي المملوكي في بغداد، وارتبطت بذلك مقدرات البصرة ببغداد.

وأبرز الحوادث التي شهدتها البصرة في هذه الفترة، قيام الوالي المملوكي أبو ليلة سليمان باشا بالتنكيل بعشيرة المنتفق المتمردة، وتنصيب الشيخ بندر على زعامتها، والتحالف مع العشائر الأخرى (١١٦٢هـ ١٧٤٩م)، وحادثة الوالي مصطفى باشا الذي جمع بين الولاية ورئاسة القوة النهرية لشط العرب، وتحالف مع عشيرة المنتفق،

---

(١٩٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٨.

(١٩٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٠.

(١٩٦) حول الولاة الذين تولوا البصرة في هذه الفترة، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 60; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 3-4 and 30; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573, p. 3, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 89.

وتمرد ضد الدولة. إلا أنه لم يتمكن من مواصلة تمرده، فلم يلبث أن وقع في الاعتقال فيما بعد[١٩٧]. ويبدو أن تخفيض مستوى البصرة من إيالة إلى متسلمية تابعة إلى إيالة بغداد قد أضعفها كثيراً، وإذا كان هذا الإجراء (أي ربط البصرة ببغداد) اتخذ لردع العشائر القاطنة في هذه المنطقة، وجعل حماية الحدود من مسؤولية ولاة بغداد، فإن هؤلاء الولاة لم يكن بوسعهم حماية البصرة من الأخطار الخارجية، بخاصة الإيرانية، إذ إن الحفاظ على حدود الدولة العثمانية كان منوطاً بقوة الدولة وهيبتها.

ولم يكن بوسع الدولة أن تضع جزءاً من ثقلها العسكري في المنطقة، وذلك للظروف التي كانت تمر بها، وطالما أنها أقرت نظام الأوجاقلق اللامركزي للمماليك، فإنها أناطت مسؤولية المحافظة على حدود الولاية الخارجية بهم. وعلى الرغم من أن المماليك تمكنوا من القيام بكل ذلك بكل تفان وإخلاص، إلا أن الظروف التي أحاطت بهم حالت أحياناً دون التمكن من مواجهة المستجدات، الأمر الذي كان يستغله الإيرانيون فيغزون البصرة. فقد حدث في سنة ١١٨٦هـ أن انتشر وباء الطاعون في العراق، ومن ضمنه البصرة، ومات على أثره الكثير من الأهالي. واستغل كريم خان الزندي ضعف الإدارة المملوكية والاضطرابات التي حدثت في المنطقة الشمالية الشرقية، فأرسل أخاه صادق خان على رأس حملة إلى البصرة وحاصرها. وسعى سليمان آغا متسلم المماليك إلى صد الهجوم الإيراني، وأبدى مقاومة شديدة، على الرغم من استمرار الحصار الإيراني لأكثر من سنة. إلا أنه لم يتلق الدعم المطلوب من ولاية بغداد، فاضطر إلى الاستسلام. إثر ذلك، دخل الإيرانيون إلى المدينة، وقاموا بعمليات النهب والسلب فيها. وعين صادق خان ابن أخيه محمد علي خان في محافظة البصرة، ووضع تحت إمرته قوة قوامها عشرة آلاف مقاتل، الأمر الذي يدل على نيته على مواجهة العثمانيين وتحديهم. وقبل أن يترك المدينة أخذ معه أموالاً كثيرة وأشياء ثمينة، كما أسر سليمان آغا وموظفي الولاية ووجوه المدينة، واستصحبهم إلى إيران.

وعندما علمت الدولة العثمانية بما جرى في البصرة، أعلنت الحرب على إيران، ووجهت إيالتي بغداد والبصرة إلى عبد الله كهية (باشا)، وكلفته بمهمة تخليص البصرة من الاحتلال الإيراني والمحافظة على حدود الدولة (١١٩٠هـ، ١٧٧٦م)[١٩٨]، كما عزلت والي بغداد حافظ مصطفى باشا لعدم تقديمه الدعم المطلوب لمتسلم البصرة، وتسببه في سقوط المدينة. إلا أن الدولة العثمانية كانت مضطرة إلى التريث في استعادة البصرة، لظروفها الداخلية. وأحكم الإيرانيون قبضتهم على البصرة ثلاث سنوات.

---

(١٩٧) Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 324.

(١٩٨) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٢، ص ٥٨ ـ ٥٩.

وسعى الوالي الإيراني محمد علي خان خلالها إلى إخضاع العشائر العربية في المنطقة لنفوذه، إلا أن شيخ عشيرة المنتفق ثامر رفض الدخول في طاعته، فسار عليه محمد علي خان على رأس عشرة آلاف من الجنود الإيرانيين. غير أنه تعرض إلى هزيمة منكرة أمام المقاتلين العرب في المنطقة، وفقد حياته (١١٩٣هـ).

ويبدو أن الدولة العثمانية كانت جادة في استعادة البصرة، على الرغم من مرور هذه المدة، وقد تزامن تحركها في هذا الخصوص مع حملة الوالي الإيراني على عشيرة المنتفق. إذ أصدرت أوامرها إلى جميع الإيالات والألوية والعشائر الموجودة في المنطقة، بالتحرك مع جنودها ومقاتليها إلى بغداد والتحشد فيها، كما خصصت الأموال والمعدات الحربية اللازمة. غير أن وفاة كريم خان الزندي في هذا الوقت بالذات (١١٩٣هـ) وفرت للعثمانيين خوض الحرب، وسهلت لهم عملية استعادة البصرة(١٩٩). فقد حدث أن دب الصراع على العرش الإيراني. فأصدر صادق خان (شقيق كريم خان)، الذي كان أحد المتنافسين على العرش، أمره بإخلاء مدينة البصرة وعودة الجنود الإيرانيين لحاجته إليهم لتقوية مركزه. وإثر هذا، أصدرت الدولة العثمانية أوامرها إلى والي بغداد حسن باشا للعمل على استعادة البصرة، وقلدته ولاية البصرة إلى جانب ولاية بغداد. وبالفعل قام حسن باشا بتعيين نعمان أفندي متسلماً عليها، وأرسله إلى هناك. غير أن المتسلم السابق سليمان آغا الذي أخلي سبيله، أرسل من الحويزة، بعد أن علم ما قام به والي بغداد، يطلب توجيه البصرة إليه. وقام بالاتصال بوجهاء البصرة، ثم توجه إليها. غير أن الشيخ ثامر شيخ المنتفق منعه من الدخول إلى المدينة لخلاف بينهما، فأرسل سليمان آغا إلى الحكومة العثمانية يعلمها بما آل إليه أمره، ذاكراً جهوده التي بذلها عند حصار الإيرانيين للبصرة. لكن حدث في هذا الوقت أن قتل ثامر في المعركة التي دارت بين عشيرتي المنتفق والخزاعل، وحل محله الشيخ ثويني، الذي كان على علاقة ودية بسليمان آغا، فأدخله البصرة. وبعد دخول سليمان آغا البصرة، وصل فرمان السلطان الذي يقضي بتوجيه إيالة البصرة إليه مع مرتبة الوزارة. وهذا يعني أن البصرة تمّ فصلها عن بغداد، وتحويلها من جديد إلى ولاية مستقلة. لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، بخاصة بعد أن وجدت الدولة في سليمان آغا الشخص المناسب لإدارة بغداد والبصرة معاً، فعهدت إليه بإيالة بغداد إلى جانب البصرة (أواخر سنة ١١٩٣هـ، ١٧٧٩م)(٢٠٠).

اشتهر سليمان آغا (باشا) بتنكيله بالعشائر في جنوب العراق، بخاصة في

---

(١٩٩) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧، وج ٢، ص ٦٠ ـ ٦١؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, pp. 459-463, and Hartman, Darkut and Gökbilgin, Ibid., vol. 2, p. 324.

(٢٠٠) جودت باشا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٤، و١١٦ ـ ١١٧.

منطقة الأهوار. وقبل توليه ولاية بغداد والبصرة، كانت العشائر العربية، لا سيما عشيرة الخزاعل في مقاطعة الحسكة، قد استغلت مسألة وقوع البصرة تحت سيطرة الإيرانيين، فتحكمت في المنطقة، وقامت بقطع الطرق البرية والنهرية المؤدية إلى البصرة، كما تمكنت من التغلب على القوات المرسلة من بغداد للتنكيل بها.

وبعد تولي سليمان باشا، سعى إلى إعادة الأمن والنظام إلى المنطقة: فقاد حملة عسكرية إلى منزل الحسكة، شاركت فيها عشيرة المنتفق الموالية له، وسد الطرق المؤدية إلى المناطق التي تسيطر عليها الخزاعل. ويبدو أن سليمان باشا كان يسعى إلى استمالة العشائر المتحالفة مع الخزاعل، وكسبها إلى جانب الدولة. وبالفعل نجح في ذلك. إذ انسحبت عشيرة آل سلمان المتفرعة من الخزاعل من التحالف، وطلبت الأمان، ودخلت في طاعة الدولة، وانضمت بمقاتليها إلى قوات سليمان باشا.

وكانت عشائر الخزاعل تتمركز في منطقة الأهوار المغطاة بالمياه. وكان يتعذر الوصول إلى مقراتها، من دون القيام بقطع المياه عنها، وبناء سد على نهر الفرات. لهذا بوشر ببناء سد الديوانية، بطول ٢٠٠ وعرض يبلغ ١٢٠ ذراعاً، وشارك في بنائه الرعايا، وأبناء العشائر، وأفراد الجيش. وعندما اكتمل نصف البناء، أعلنت العشائر المتمردة ندمها، وطلبت الأمان، وتعهدت بدفع المال الميري، وناشدوا الدولة التخلي عن بناء السد. وكانت الدولة غير واثقة من تعهدهم، فطالبتهم بتقديم رهائن لتحتفظ بهم عندها، إلا أنهم امتنعوا عن ذلك، وإثر هذا، بوشر بإكمال السد. في هذه الأثناء، أدارت عشيرة آل سلمان وجهها عن الدولة، والتحقت من جديد بالخزاعل وآل أحمد.

وبعد الانتهاء من بناء السد، انسحبت المياه من المواقع التي تتمركز فيها العشائر المتمردة، فأصبحت في وضع مكشوف. وقامت العشائر الموالية لسليمان باشا، وهي المنتفق، وجماعة من بني خالد، وآل قشعم، وعشائر أخرى، بالإحاطة بهم من جهة البر، فاضطرت العشائر المتمردة إلى طلب الأمان والعفو. فأرسل كل من رؤساء عشائر آل أحمد وآل سلمان، وهم حمد الحمود، ومحسن القائم، وحمود الضرنوس، أحد أبنائهم كرهائن إلى الجيش السلطاني، فاستجيب لطلبهم بشرط أن يكفوا عن أعمال النهب والسلب، وألا يتعرضوا للمسافرين، ويؤدوا ما يترتب عليهم من المال الميري بالكامل (١١٩٥هـ، ١٧٨٠م)[٢٠١].

لم تشهد الأوضاع العامة استقراراً بصورة مستمرة في هذه الأرجاء. ولم تكن العشائر تبدي موقفاً ثابتاً في علاقتها مع الدولة العثمانية، ففي سنة ١٢٠١هـ/ شكلت

(٢٠١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

عشائر: آل الشاوي، والخزاعل، والمنتفق، تحالفاً فيما بينها ضد والي بغداد سليمان باشا، وسيطرت على البصرة، وطردت متسلمها إبراهيم أفندي منها، وأبعدوه إلى أطراف مسقط بعمان، ونهبوا أمواله(٢٠٢). واضطر سليمان باشا إلى التحرك نحوهم، في (محرّم من سنة ١٢٠٢هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨٧م)، ودخل معهم في معركة شديدة في الموضع المعروف بأم الحنطة، حيث تمكن من تشتيت قواتهم وتشريدهم. ثم وجه سليمان باشا مشيخة المنتفق إلى حمود الثامر، ومشيخة الخزاعل إلى محسن الحمد، ونصب مصطفى آغا الكردي متسلماً على البصرة. ويبدو أن سليمان باشا لم يختر الشخص المناسب لإدارة البصرة، ذلك لأن مصطفى آغا كان يتوجس خيفة من بعض أوضاع المسؤولين العثمانيين في البصرة، بخاصة الكتخدا أحمد، ويترقب الوقت المناسب للانتقام منه.

وبعد أن عاد سليمان باشا، بدأ مصطفى آغا بالتحرك ضد رغبته، فقام بكسب أمراء العشائر والوجهاء في البصرة وأطرافها، وحث الشيخ ثويني على السير على عشيرة المنتفق. ويبدو أن مصطفى آغا لم يكن على وفاق مع حمود الثامر، فادعى أنه لا يتمكن من إدارة العشيرة لكونه حديث العهد بهذه المشيخة، فاستبدله بثويني. وعندما علم سليمان باشا بما جرى في البصرة، أدرك ما يخطط متسلمه، وتظاهر بقبول الأمر الواقع، فذهب إلى إصدار بيورلدي (أمر)، أقر بموجبه مشيخة ثويني، وأرسله إليه. ثم جهز حملة، وتوجه في (جمادى الأولى ١٢٠٣هـ، شباط/ فبراير ١٧٨٩م) إلى البصرة، ولم يكن بوسع مصطفى آغا مواجهته فلاذ بالفرار. ودخل سليمان باشا البصرة، وأعاد حمود الثامر إلى مشيخة المنتفق(٢٠٣).

وفضلاً عن سليمان باشا، فإن الوالي المملوكي الأخير داود باشا تمكن هو الآخر من إقامة نفوذ قوي في البصرة والمناطق المجاورة لها، وكذلك على العشائر الموجودة فيها.

وبعد انهيار الإدارة المملوكية (١٨٣١م)، بقيت البصرة مدة طويلة تابعة إلى بغداد، وأديرت من قبل متسلمي ولاة بغداد، فارتبط تاريخها بتاريخ بغداد(٢٠٤).

واستمر هذا الوضع إلى أن قامت الحكومة العثمانية بتعزيز نفوذها وهيبتها في منطقة البصرة، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد فتح قناة السويس وما رافقه من تطور شهدته التجارة في بحر الهند والخليج من جهة، وتولي مدحت باشا

---

(٢٠٢) للتفصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٧٨.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٢٠٤) Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 324.

ولاية بغداد من جهة أخرى. وانعكس هذا على استتباب الأمن، وتزايد النشاط العمراني في المدينة، وبدئ بتسيير السفن من البصرة إلى إستانبول عبر قناة السويس.

وبعد ولاية مدحت باشا، أصبحت البصرة تدار أحياناً باعتبارها إيالة مستقلة أو متصرفية تابعة إلى بغداد، واستمر الحال إلى سنة ١٨٨٤م، حيث تحولت إلى ولاية مستقلة عن إيالة بغداد من الناحية الإدارية[٢٠٥].

٩ ـ التنظيم الإداري لإيالة البصرة

تعتبر ولاية البصرة ثاني ولاية عثمانية يتم تشكيلها في العراق بعد ولاية بغداد، وذلك في سنة (٩٥٢هـ، ١٥٤٦م)، حيث أنهى إياس باشا والي بغداد الحكم المحلي في البصرة، وأقام إدارة مركزية فيها. واتخذت البصرة مركزاً لهذه الولاية. وعين بلال محمد باشا أول بكلربكي (والٍ) عثماني فيها. وورد اسم الوالي عند بداية تشكيل الولاية في الوثائق العثمانية المتقدمة بشكل: بكلربكي «البصرة والجزاير والمدينة[٢٠٦]». إلا أن اسم الولاية استقر بشكل «ولاية البصرة» أو «إيالة البصرة».

اختصر عين علي أفندي في رسالته التي كتبها في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) ملامح الإدارة العثمانية في البصرة بالقول: «إن إيالة البصرة كانت تدار على أساس الملكية ثم تحولت إلى إيالة، وفيها دفتردار الخزينة، ولا يوجد فيها [تيمار أو] زعامت، وكل أراضيها تحت التزام واليها»[٢٠٧]. ويقصد عين علي أفندي بالمرحلة الأولى الفترة التي تلت انقياد البصرة للحكم العثماني، حيث أقر السلطان سليمان القانوني أسرة راشد بن مغامس على البصرة، مع اعتراف اسمي من قبلهم بالدولة العثمانية، ولم تعين الدولة أي مسؤول عثماني من جانبها فيها. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة (٩٥٢هـ، ١٥٤٦م)، حيث بدأ الحكم العثماني المباشر فيها. فتحولت إلى إيالة تدار بالالتزام، وأصبحت أراضيها تحت التزام واليها. لهذا، لم تطبق الدولة العثمانية نظام التيمار فيها. ولم تتجاهل الدولة طبيعة المنطقة العشائرية، فأعطت لزعماء العشائر دوراً في نظامها الإداري.

وقد استمر هذا الأمر إلى أن عهد بالبصرة في سنة ١٠٠٥هـ إلى أحد الزعماء المحليين، وهو آفراسياب[٢٠٨]. فبدأ بذلك ـ كما ذكرنا ـ عهد جديد في تاريخ

---

(٢٠٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢٠٦) انظر على سبيل المثال: «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888, p. 488b.

(٢٠٧) عن رسالة عين علي أفندي، انظر: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 30.

(٢٠٨) Cetinkaya, «Irak,» vol. 19, p. 92.

البصرة، استمر حتى سنة (١٠٧٨هـ، ١٦٦٨م)، حيث تحكم هو وأخلافه بإدارة البصرة. وبعد إعادة النفوذ العثماني إلى بغداد، إثر حملة السلطان مراد الرابع (١٦٣٨م)، لم يجر تغيير إداري في ولاية البصرة، إذ استمر آل آفراسياب في تحكمهم بالبصرة حتى سنة ١٦٦٨م. وعلى الرغم من الأحداث التي وقعت في عهدهم، وما تطلبته من تدخل عسكري من جانب العثمانيين، بالإضافة إلى اتخاذ بعض القادة العثمانيين موقفاً صارماً منهم، إلا أن الحكومة العثمانية لم تفكر باجتثاث جذور آل آفراسياب من إدارة البصرة، بل كانت تضطر إلى غض النظر عن كثير من المواقف السلبية التي كانت تبدر من زعماء هذه الأسرة. وذلك للقوة التي وصلت إليها هذه الأسرة، وتمكنها من إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، التي كانت من أكثر المناطق الساخنة في الدولة العثمانية لطبيعتها العشائرية، وكونها تشكل جزءاً من مسرح الصراع العثماني ـ الصفوي. لكن التصرفات التي بدرت من حسين باشا، كانت كافية لإنهاء حكم آل آفراسياب من البصرة. وعلى الرغم من أن الدولة اتخذت من سياسة الوفاق والانسجام مع العشائر مبدءاً لها، إلا أن تطبيق هذه السياسة من قبل الولاة لم يتحقق مثلما كانت تخطط له، الأمر الذي جعل الاستقرار في المنطقة متوقفاً على قدرة وسلوك هذا الوالي أو ذاك.

وكما ذكرنا، فإن إيالة البصرة شهدت في أوائل القرن الثامن عشر ثورات عشائرية مختلفة. ولكي تتمكن ولاية بغداد من التعاطي مع هذه المسألة عن كثب، اتخذت الدولة إجراءً إدارياً، قامت بموجبه بإلحاق إيالة البصرة بإيالة بغداد(٢٠٩)، بخاصة في الفترة الثانية من ولاية أحمد باشا بن حسن باشا، فأصبحت تدار من قبل متسلم يتم تعيينه من قبل والي بغداد (١٧٣٧م). واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحكم المملوكي في العراق (١٨٣١).

١٠ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة البصرة

على الرغم من تحول البصرة في سنة ١٥٤٦م إلى إيالة عثمانية تدار بشكل مباشر، إلا أننا لا نعرف طبيعة التقسيمات الإدارية لها في هذه المرحلة المتقدمة من الحكم العثماني، وأقدم معلومة عنها وردت في «الدفتر ذي الرقم ١٤٥٢م»، الذي بدئ فيه بتدوين التعيينات الجارية في الولايات والألوية في سنة (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م)، أي بعد انتهاء تمرد الزعيم المحلي ابن عليان. إذ نجد فيه أن ولاية البصرة تتكون من ثمانية ألوية. وفيما يلي أسماء الألوية التابعة إلى البصرة في هذه الفترة، إلى

---

(٢٠٩) Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 324.

جانب سنوات أقدم التعيينات فيها، والتي يعود بعضها إلى ما قبل تنظيم الدفتر:

ـ لواء البصرة ٩٥٦هـ.

ـ لواء في البصرة (لم يرد ذكر اسمه): (٩٥٣هـ، ١٥٤٦م).

ـ لواء غبان: ورد أقدم تعيين فيه في «دفتر الرؤوس ذي الرقم ٢٠٨» (ص ٥٣) في سنة (٩٥٤هـ، ١٥٤٧م).

ـ لواء واسط: (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م).

ـ لواء القرنة وصدر سويب ونحجل (العجل؟): (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م).

ـ لواء الغراف: (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م).

ـ لواء جزيرة محرزي: قبل سنة (٩٥٩هـ، ١٥٥١م).

ـ لواء شط أبو غربة: (٩٦٠هـ، ١٥٥٣م).

ويستدل من أوامر التعيينات الواردة في هذه الألوية أن كل الذين تولوها كانوا من الأمراء العثمانيين، ولم تكن لهم أي ميزة إدارية، ولا نجد بينهم أي زعيم محلي[٢١٠]. وربما لم يذكر الدفتر بعض الأماكن التي تركت إدارتها بأيدي الزعماء المحليين. ولعل المستوى الإداري لهذه الأماكن كان دون مستوى الألوية، بل نواحي تابعة إلى الألوية المذكورة، ولم يتم تنظيمها ألوية في هذه الفترة. وعلى الرغم من هذا، فإن «دفتر الأحكام المالية ذو الرقم ٥٦٣»، والذي دونت فيه القيود العائدة إلى السنوات (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م) يورد أسماء ألوية جديدة ربما تمّ تنظيمها لأول مرة إلى جانب معظم الألوية السابقة، على النحو الآتي:

لواء البصرة.

لواء غبان.

لواء زكية.

لواء سهيل أوغلي (ابن سهيل، آل سهيل).

لواء صدر سويب.

---

(٢١٠) عن أوامر التعيينات الواردة في هذه الفترة، انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 351-362,

وقد نشر هذا الدفتر في: Ilhan Sahin and Feridun Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» *Belgeler*, vol. 19, no. 23 (1999), pp. 94-96.

لواء المدينة.

لواء الغراف.

لواء الرماحية.

لواء جزيرة محرزي.

لواء بني حميد.

لواء شطيحة.

لواء شط أبو غربة.

لواء سروش.

لواء الحمّار.

لواء معدن (معدان).

لواء طويل[٢١١].

وفضلاً عن هذا، فإن «دفتر الرؤوس ذو الرقم ٢٢٥» يحتفظ لنا بأسماء الأمراء الذين تولوا ألوية البصرة، وذلك بموجب الأمر الصادر في «٢٧ ذي القعدة سنة ٩٨٠هـ، ٣٠ نيسان/أبريل ١٥٧٢م»، بناءً على التوصية التي قدمها بكلربكي البصرة علي باشا، على النحو الآتي:

- لواء البصرة في عهدة بكلربكي البصرة علي باشا.
- لواء الغراف/ حيدر بك أمير المدينة.
- لواء المدينة/ سعيد بك أمير الغراف.
- لواء الرماحية/ محمد بك أمير صفا (؟).
- لواء صفا تابع لحسة (الأحساء)/ برويز بك أمير الرماحية.
- لواء طاش كوبري/ سام (؟) بك، وقد سبق أن تولى اللواء.
- لواء آقجة قلعة/ حسين بك/ المعزول عن كتاهية.
- لواء قناصة (قناصية؟)/ أرسلان قبودان الرملة.
- لواء كين كينباد/ سنان بك أمير الحمار؟

(٢١١) انظر: BOA, Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, pp. 194-201, and Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve IlIdaresi*, pp. 147-148.

ـ لواء الحمار/ سنان بك قبودان البصرة السابق، وقد التزمه آغا العزب ولي.

ـ لواء طرة الجزائر/ حسين بك، آغا المتطوعين في قبان.

ـ لواء معدن/ علي بك.

ـ لواء القطيف/ علي بك.

ـ لواء صدر سويب/ أحمد بك.

ـ لواء زرنوك/ أحمد بك.

ـ لواء تهمية بولاية لحسة (الأحساء)/ مراد بك.

ـ لواء طويل/ صالح أحد أصحاب الزعامات في حلب.

ـ لواء الرملة/ محمد بك، أمير سنجق في الأحساء.

ـ لواء في الأحساء بساليانة/ فروخ بك أمير الرملة.

ـ لواء واكي قرب الجزائر/ فرهاد آغا(٢١٢).

ولا تتضمن هذه القائمة، هي الأخرى، كل الألوية التابعة إلى البصرة في هذه الفترة، إذ لم يرد في الأمر السلطاني سوى ما يتعلق بالتعيينات الجديدة أو التنقلات التي حدثت في هذه الألوية، ولم يتطرق إلى الألوية التي لم يحدث فيها تغيير في مواقع أمرائها. وربما استمرّت الألوية الواردة في القائمة السابقة، ولم يتم ذكرها في هذه القائمة بنفس أوضاعها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الألوية في هذه القائمة ذكر عنها أنها تابعة إلى ولاية الأحساء، وقد جرت التعيينات فيها بناء على توصية بكلربكي البصرة الأمر الذي يدعونا أن نقول أن بكلربكي البصرة كان يجمع إدارة الولايتين معاً. ومما يؤيد هذا الرأي أن «الدفتر ذا الرقم ٢٦٢»، والذي يتضمن التعيينات الجارية في الولايات والألوية، للفترة بين (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٨م)، قد أورد اسم الولاية بشكل «ولاية البصرة ولحسا»، أي ولاية البصرة والأحساء، وذلك في بداية تنظيم الدفتر. إلا أن هذه الولاية انقسمت إلى ولايتين: ولاية البصرة وولاية لحسا، خلال فترة بقاء الدفتر متداولاً لتدوين التغييرات الواردة في التعيينات. ولم يتم فتح صفحة جديدة فيه، بل اكتفي بالإشارة إلى تبعية الألوية على حقول الألوية نفسها.

---

(٢١٢) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 225, pp. 222-225, and Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» pp. 66-68.

ويبدو من قائمة الألوية الواردة في الدفتر، أن ولاية البصرة لم تشهد في تاريخها عدداً هائلاً في الألوية مثلما شهدته في هذه المرحلة. ونظراً لأهمية المعلومات المدونة في الدفتر عن ألوية البصرة، نتوقف عليها في ما يلي، مع الإشارة إلى السنوات التي جرت فيها التعيينات:

● لواء البصرة سنجق الباشا، وكان في عهدة البكلربكي الذي كان يتم توجيه الإيالة إليه بطريقة الساليانة، إذ ورد في أوامر التعيينات مقدار الساليانة الممنوحة للولاة الذين تولوها، بين (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) و(٩٩٤هـ، ١٥٨٦م).

● لواء غبان/ البصرة (أي تابع إلى ولاية البصرة)، (٩٨٧هـ، ١٥٧٩م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٦م).

● لواء معدان/ البصرة، (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م).

● لواء نشوة «وهو ما يسمونه مسمعية»/ البصرة، (٩٨٣هـ، ١٥٧٥م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م).

● لواء طويل/ البصرة، (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م). في (١٩ ذي الحجة سنة ٩٩٤هـ، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٨٦م)، عهد به إلى ولي بك أمير الحمار السابق، بشرط أن يقوم بإعماره.

● لواء الغراف/ تابع للبصرة، (٩٨٣هـ) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

● لواء سرش/ البصرة، (لم ترد أوامر التعيينات فيه).

● لواء زكية/ البصرة، (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م).

● لواء زرنوك/ البصرة، (٩٨٥هـ، ١٥٧٨م) ـ (٩٩٣ هـ، ١٥٨٥م).

● لواء القرنة وصدر سويب، (٩٨٥هـ، ١٥٧٨م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م)، وورد فيه أن كلا من القرنة وصدر سويب هو سنجق الباشا، أي أن بكلربكي البصرة كان يقيم فيهما بالتناوب، وذلك قبل سنة (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م)، حيث ورد في الدفتر أن السنجق عهد إلى حسين بك، مما يدل على إلغائه بصفته سنجقاً للباشا، باعتبار أن الوالي هو الذي يدير سنجق الباشا، فلا يعين فيه أمير سنجق. وعلى الرغم من عدم معرفتنا تاريخ اتخاذ هذا السنجق مركزاً للولاية، إلا أنه يمكننا القول إن هذا الأمر كان على علاقة وثيقة بالظروف التي مرت بها ولاية البصرة. وفي غرة رمضان سنة (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م) أعيد تشكيل صدر سويب، ليصبح لواءً مستقلاً كالقرنة.

ـ لواء حمار/ البصرة (٩٩٢هـ ـ ٩٩٥هـ).

ـ لواء الرحمانية/ تابع للبصرة، (٩٨١هـ، ١٥٧٤م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء القطيف/ لحسا (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء مصطبة عن ناحية الجزائر/ تابع إلى البصرة، وكان يتم توجيهه إلى أمراء عثمانيين (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م). وورد أن بكلربكي البصرة أرسل في سنة (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م) رسالة ذكر فيها أن أمير سنجق اللواء بهرام بك ترك اللواء، ولهذا عهد به إلى الأمير يحيى بن محمد راشد، وهو بلا شك من زعماء العشائر في المنطقة.

ـ لواء مهرزي/ وهو مرفوع، أي ألغي بصفته لواءً.

ـ لواء المدينة/ البصرة، (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) ـ (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م).

ـ لواء طاشكوبري (القنطرة الحجرية)/ البصرة، (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م).

ـ لواء البادية/ البصرة، ورد فيه أنه باسم (أي يتولاه) مهنا بك، وهو صاحب عشيرة.

ـ لواء شطيحة الجزائر في البصرة ـ فتحية طرة الجزائر. ورد اسمه بشكل «لواء طرة الجزائر المعروفة بـ(فتحية)». وقد عهد به، في سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م)، إلى القبودان مع قيادة القوة البحرية. وفي (١١ شعبان سنة ٩٩٢هـ، ١٨آب/ أغسطس ١٥٨٤م)، عهد به إلى مصطفى بك أمير بني ربيعة.

ـ لواء لحسا (الأحساء)، (٩٨٧هـ، ١٥٨٠م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، وعهد به في (ذي القعدة سنة ٩٨٧هـ، شباط/ فبراير ١٥٨٠م) إلى محمد باشا بن صالح باشا. وهذا يعني أنه أصبح سنجق الباشا لولاية لحسا (الأحساء).

ـ لواء البحرين (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء جبرين تابع لحسا، (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م) ـ (٩٨٩هـ، ١٥٨١م).

ـ لواء صدر وار (كذا)/ تابع إلى البصرة (بلا أوامر تعيينات).

ـ لواء شط أبو غربة/ تابع إلى البصرة، (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، في (٥ ربيع الأول سنة ٩٩٢هـ، ١٧آذار/ مارس ١٥٨٤م) عهد به إلى حماد بك أمير صدر سويب، ويبدو من الاسم أنه من الزعماء المحليين. وفي (٢٠ جمادى الآخرة سنة ٩٩٣هـ، ٩حزيران/ يونيو ١٥٨٥م) عهد به إلى أمير العيون (لم يرد اسمه) بطريقة الاستبدال، أي حل الواحد منهما محل الآخر. وفي (٦ ربيع الأول سنة

٩٩٤هـ، ٢٥شباط/ فبراير ١٥٨٦م) عهد به إلى ابن عمه سيد علي، وهو أيضاً من الأمراء المحليين.

ـ لواء شط جارور/ تابع إلى البصرة، (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء شط طويل/ تابع إلى البصرة، (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء قلاع بير حميد أوغلي، في ناحية القرنة. وعهد به إلى أمراء عثمانيين (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء بني ربيعة/ تابع إلى البصرة. ورد فيه أمر تعيين واحد لأمير عثماني سنة (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م).

ـ لواء بني منصور/ تابع إلى البصرة، (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء رحمانية/ تابع إلى البصرة، ورد فيه أمر تعيين واحد باسم برويز بك سنة (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م).

ـ لواء طوراج أوغلي (ابن طوراج)/ تابع إلى البصرة. (لم ترد فيه أوامر التعيينات.

ـ لواء العيون/ تابع لحسا، من سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) إلى سنة (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م).

ـ لواء درعية/ تابع لحسا، (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء الإسكندرية/ في البصرة، (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م) ـ (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م).

ـ لواء في لحسا، (لم يرد اسمه)، (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء خلفول/ تابع إلى لحسا، (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م).

ـ لواء تهمية/ تابع إلى لحسا، (٩٨٨هـ، ١٥٨٠م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء البادية والشيخ/ تابع إلى لحسا. (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء أرجة/ تابع إلى البصرة، (٩٨٠هـ، ١٥٧٢م) ـ (٩٨٥هـ، ١٥٧٨م). في (٢٠ ربيع الأول سنة ٩٩٤هـ، ١آذار/ مارس ١٥٨٦م) عهد به إلى سعيد، الذي يعرفه الدفتر بشكل (من رؤساء العرب). ورد في الدفتر أن هذا اللواء يقع بين العصاة، وتركه أميره. لهذا عهد في (شوال ٩٩٥هـ، تموز/ يوليو ١٥٨٧م) إلى ناصر بك أمير ضفار.

ـ لواء الرملة/ تابع إلى البصرة، (٩٨٣هـ، ١٥٧٥م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء تائية في لحسا، (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء خان/ تابع إلى البصرة. (لم ترد فيه أوامر التعيينات).

ـ لواء النخلين/ تابع إلى لحسا، (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء نهر عنتر/ تابع إلى البصرة، في (١٦ ربيع الأول ٩٩٢هـ، ٢٨آذار/ مارس ١٥٨٤م)، عهد به إلى عزيز بك. ويبدو أنه عزل عنه، وعهد باللواء إلى شخص آخر، لم يتمكن من استتباب الأمن فيه. وكانت تربط عزيز بك علاقات جيدة مع (العشائر الموجودة في المنطقة)، فأرسل بكلربكي البصرة رسالة إلى الديوان الهمايوني، ذكر فيها أن عزيز بك هو الوحيد الذي يتمكن من ضبطه، فأعيد إليه (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م).

ـ لواء فتحية/ تابع إلى البصرة، عهد به إلى أمير ربيعة السابق مصطفى بك ٩٩٣هـ[٢١٣].

ويستشف مما ورد في حقول الألوية، أن ولاية البصرة انقسمت خلال فترة تنظيم الدفتر إلى ولايتين، إذ انفصلت عنها بعض الألوية لتتشكل ولاية جديدة، حملت اسم «ولاية لحسا» أي ولاية الأحساء. ولم يتم تخصيص صفحات مستقلة للولاية الجديدة في الدفتر، بل اكتفي بوضع إشارات على حقول الألوية، لبيان تبعية الألوية لإحدى الولايتين. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الباحث التركي خليل ساحللي أوغلي قد اعتبر الألوية الواردة بعد (لواء لحسا) في الدفتر، ألوية تابعة إلى ولاية لحسا[٢١٤]، في حين هناك إشارات واضحة إلى أن قسماً من هذه الألوية ظل تابعاً إلى البصرة. كما إن هناك ألوية وردت قبل لواء لحسا، أصبحت تابعة إلى الولاية الجديدة لحسا أيضاً، بحكم مواقعها الجغرافية.

وبالإضافة إلى «الدفتر ٢٦٢»، أوردت دفاتر الرؤوس أوامر التعيينات أو التنقلات التي حدثت في الألوية التابعة إلى ولاية البصرة، مما يدل على وجودها في فترة صدور هذه الأوامر. وقد قام الباحث التركي خليل ساحللي أوغلي بجرد حوالى ٤٥ دفتراً من هذه الدفاتر، وهي محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول، تتراوح أرقامها بين ٢٠٨ و٢٥٦، وتعود إلى سنوات (٩٥٤هـ، ١٥٤٧م) ـ (١٠١٤هـ، ١٦٠٥م). أما الألوية الواردة ضمن ولاية البصرة، والسنوات التي جرى التعيين فيها، فهي: أبو غربة، وأرجة (٩٨٠ ـ ١٠١٤هـ)، والإسكندرية، وآغجة قلعة، والبصرة (٩٥٦ ـ ١٠١٤هـ)، وبكور دلن (١٠٠١هـ)، وبندر (٩٧٨ ـ ٩٨٨هـ)، وبني حميد

(٢١٣) عن أوامر التعيينات المتعلقة بولاية البصرة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 137 and 163-175.

(٢١٤) انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١١ ـ ٥١٢.

(٩٦٧ ـ ٩٨٠هـ)، وبني منصور (٩٦٧هـ)، وجارور أو شط جارور (٩٦١هـ ـ ٩٩٨هـ)، وابن سهيل، تابع للجزائر (٩٥٤هـ)، والجزائر (٩٥٦ ـ ٩٩٢هـ)، والحمار (٩٨٠ ـ ١٠١٠هـ)، وضفار (٩٩٢هـ)، ورحمانية (٩٦٤ ـ ٩٩٤هـ)، والرملة (٩٨٠ ـ ٩٩٣هـ)، وزرنيق أو زرنق أو زرنوك (٩٨٢ ـ ٩٩٢هـ)، وزكية (٩٧١ ـ ١٠١٤هـ)، وشرش (٩٧١ ـ ٩٨٣هـ)، وصدر سويب (٩٦٣ ـ ١٠٠١هـ)، وطاش كوبري (٩٧١ ـ ١٠٠١هـ)، وطرة في الجزائر (٩٨١هـ)، وطويل أو شط طويل (٩٧٢ ـ ١٠٠١هـ)، والغراف (٩٦٣ ـ ١٠٠١هـ)، وعقارة أو ميناء عقارة (٩٩٨هـ)، وفتحية مع قبودانية فتحية (٩٩٢ ـ ٩٩٤هـ)، وقبان أو غبان (٩٥٤ ـ ١٠٠١هـ)، وقناصية (٩٨٠هـ)، والقورنة (القرنة) (٩٨٨ ـ ٩٨٩هـ)، وكمال آباد (٩٩٥هـ)، وكين كيتباد وساقية (٩٧٢ ـ ٩٨٠هـ)، ومراكة (٩٩٨هـ)، ومسمعية (٩٨٠ ـ ٩٨٨هـ)، ومصطبة (٩٨٧ ـ ٩٩٢هـ)، ومعدان (٩٨١ ـ ٩٩٨هـ)، ونشوة (٩٦٤ ـ ٩٩٤هـ)، ونهر عنتر (٩٨٠هـ)، وواقي أو واكي قرب الجزائر (٩٨٠ ـ ٩٩٧هـ).

فضلاً عن هذا، فإن الباحث ساحللي أوغلي قد جرد من هذه القائمة الألوية التي أصبحت تابعة إلى ولاية الأحساء بعد تأسيسها، وكانت هذه الألوية تابعة بالأصل إلى ولاية البصرة، وسنشير إليها في حقل ولاية الأحساء[٢١٥].

ولم يرد في الدفاتر ما يتعلق بالتقسيمات الإدارية للبصرة في بداية القرن الحادي عشر الهجري/ أواخر القرن السبع عشر الميلادي، وذلك بسبب تحكم آل آفراسياب بإدارة البصرة، وفضلاً عن هذا، فقد شهدت بغداد خلال هذه الفترة حركة بكر صوباشي، ترتب عليها سقوط المدينة بأيدي الصفويين. فلم يكن بإمكان الدولة العثمانية توصيل نفوذها إلى المنطقة الجنوبية من إيالة بغداد، حيث البصرة. لهذا ظلت إيالة البصرة بألويتها في أيدي آل آفراسياب، ولم يتم تعيين أمراء عثمانيين فيها. ولم يجر تغيير إداري في ولاية البصرة بعد إعادة النفوذ العثماني إلى بغداد (١٦٣٨م). وربما وصل الحكم العثماني المباشر إلى بعض الألوية التي كانت تابعة إلى إيالة البصرة. لهذا فإن (الدفتر ٢٦٦) العائد إلى سنوات (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م)، قد أورد اسم الإيالة، من دون أي إشارة إلى التعيينات، وهذا يعني أن معظم أرجاء المنطقة كانت تخضع إسمياً للدولة العثمانية. ولم يرد من ألوية البصرة، إلا إسما لواءين، وهما:

١ ـ لواء الرميلة، تابع الجزائر الجديدة، وورد عنه أن المتصرف بهذا اللواء حمزة الرديني اشتكى إلى الديوان السلطاني، ذاكراً أن اللواء كان في عهدته، إلا أنه عهد به

---

(٢١٥) حول الألوية الواردة في دفاتر الرؤوس أعلاه، انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٥.

إلى شخص آخر، بلا أمر شريف. وهذا يعني أن الوالي (ربما والي بغداد) هو الذي عهد به، فصدر الأمر بإعادة حمزة إلى اللواء، وذلك في أواسط (جمادى الأولى سنة ١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م).

٢ ـ لواء ضفار: في سنة (١٠٥١هـ، ١٦٤١م)، صدر الأمر بتقليده إلى مصطفى الذي سبق أن شغله[٢١٦].

ومما يؤسف له، أننا لا نمتلك وثائق تعيننا على معرفة التقسيمات الإدارية للبصرة بعد زوال حكم آل آفراسياب منها (١٠٧٨هـ، ١٦٦٧م)، ولا ترقى معلوماتنا إلى ما قبل سنة ١٧٠٢م، حيث دوّن «الدفتر ذو الرقم ١٥٥١». وطبقاً لما أورده الدفتر، فإن ولاية البصرة كانت تضم في هذه السنة ثمانية ألوية، هي:

١ ـ لواء البصرة.

٢ ـ قبان.

٣ ـ البادية (مقاطعة).

٤ ـ سبوسنة، غفار، منصور وبطنة.

٥ ـ سرملة (رميلة؟)، ورد في الدفتر أنه مرتبط بجزائر الجديدة.

٦ ـ شوش (مقاطعة).

٧ ـ غزان (غراف؟) رسله (رملة؟) وصفية.

٨ ـ جغار (ضفار؟)[٢١٧].

ومما ورد في الدفتر المذكور عن هذه الألوية، أن جميع الألوية ـ عدا لواء البصرة ـ كانت شاغرة، أي لم يجر فيها أي تعيين. أما البادية وشوش، فقد دونتا بشكل: «مقاطعة مير لواء البادية» و«مقاطعة مير لواء شوش»[٢١٨].

كما أن معلوماتنا عن التقسيمات الإدارية للبصرة بعد سنة ١٧٠٢هـ تكاد تكون معدومة، أيضاً. وعلى الرغم من ورود البصرة إيالة مستقلة في الدفتر العائد إلى سنة

---

(٢١٦) حول هذه الأوامر، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 108.

(٢١٧) نقل الباحث التركي اورخان قليج أسماء الألوية بهذا الشكل وقد حاولت تقريبها إلى أسماء الألوية التي سبق أن ذكرتها ووضعت الأسماء القريبة منها بين قوسين مع علامة استفهام. انظر: Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, vol. 6, p. 100.

(٢١٨) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 61.

١٨٣١م[٢١٩]، إلا أن هذا الدفتر لم يورد عن الإيالة غير اسمها. والمعروف أنه لم يمر وقت طويل على هذا الوضع، إذ تحولت البصرة إلى لواء تابع إلى بغداد. وطبقاً لما ورد في سالنامة الدولة العثمانية، العائدة إلى سنة (١٢٦٦هـ، ١٨٤٩م)، فإن لواء البصرة كان يضم أقضية البصرة، وحمدان، وجاودية، وسراجية، وقبيلة (عشيرة) المنتفق، ونواحي سموات (السماوة)، وسوق الشيوخ، . . . إلخ[٢٢٠].

وبعد ولاية مدحت باشا والي بغداد، أصبحت البصرة تدار أحياناً كإيالة مستقلة أو متصرفية تابعة إلى بغداد، واستمر الحال إلى سنة ١٨٨٤م، حيث تحولت إلى ولاية، واستقلت عن بغداد من الناحية الإدارية[٢٢١].

رابعاً: إيالة شهرزول (شهرزور)

١ ـ ملامح تاريخ شهرزول في ظل الحكم العثماني

ذكرنا في مبحث السيطرة العثمانية على العراق أن الحكومة العثمانية عينت بربر مراد بك الأرناؤود على شهرزول، ليكون بذلك أول مسؤول عثماني في منطقة شهرزول التي تم تنظيمها ولاية حملت اسم «ولاية لورستان»، وذلك في سنة ١٥٥١م. وقد وردت التقسيمات الإدارية لها تحت هذا الاسم في «الدفتر ١٤٥٢»، حيث أدرج آخر تعيين متعلق بولاية لورستان، في سنة (٩٦٣هـ، ١٥٥٥م)[٢٢٢]. لكن يبدو أن الولاية لم تستمر طويلاً بهذا الاسم وبهذا الوضع، بل ارتبطت المنطقة ـ كما سنذكر ـ بوحداتها الإدارية بولاية بغداد، وذلك قبل تحويلها إلى ولاية حملت اسم «ولاية شهرزول». وقد استمرت بهذا الاسم أو باسم «إيالة شهرزول» إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كما ورد اسم الإيالة في هذه الفترة بشكل «إيالة كركوك» أحياناً، إلا أن اسم شهرزول أو شهرزور ظل متداولاً إلى أن ألغيت الإيالة، كما سنذكر. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قامت بإجراء التقسيمات الإدارية في إيالة شهرزول، وعينت أمراء عثمانيين في وحداتها الإدارية، إلا قسماً من وحداتها الإدارية، أي ألويتها، فقد تركت إدارتها بأيدي الزعماء المحليين إلى جانب أماكن مختلفة.

وعلى الرغم من تسمية الولاية باسم شهرزول، يفترض أن تكون مدينة شهرزول

---

(٢١٩) Fazila Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» *Belleten*, vol. 15, no. 60 (1951), p. 627.

(٢٢٠) انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٩.

(٢٢١) انظر: Hartman, Darkut and Gökbilgin, «Basra,» vol. 2, p. 327.

(٢٢٢) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 331-334.

سنجق الباشا، إلا أن ولاتها كانوا يقيمون في أول الأمر في مدينة كركوك. ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تر أي ضير في إقامة بكلربكي الإيالة في كركوك. ففي الحكم الصادر في (٤ ربيع الآخر سنة ٩٧٥هـ، ١٥٦٧م) ورد أن الدولة العثمانية عينت بكلربكي الروم محافظاً على شهرزول، وطلبت منه أن لا يألو جهداً في المحافظة على قلعة كلعنبر والأماكن الأخرى، وأن يبلغ الدولة عما يتعلق بأوضاع إيران. وأقام المحافظ في كركوك، وأناب عنه أميرين من أمراء السناجق في قلعة شهرزول(٢٢٣).

ويستدل من الأحكام السلطانية الصادرة في سنة (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) أن إقامة بكلربكي شهرزول في مدينة كركوك كانت مؤقتة، وذلك لحين استكمال بناء المباني الضرورية للإيالة في مدينة شهرزول. وبعد أن تمّ بناء الجامع والسراي والحمام فيها، ورد الأمر الصادر في (٢٩ ربيع الآخر سنة ٩٧٦هـ،٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٦٨م) إلى بكلربكي شهرزول، يقضي بإنتقاله إلى مدينة شهرزول، وأخذ طائفة الانكشارية إليها، وعدم التجاوز على هذا الأمر، وإبلاغ الحكومة بأسماء من لا يتقيد به(٢٢٤).

٢ ـ الصراع العثماني ـ الصفوي وتداعياته على شهرزول

شهدت منطقة شهرزول استقراراً نسبياً بعد انضوائها تحت الحكم العثماني، بخاصة بعد أن هدأ الصراع العثماني الصفوي إثر التفوق العسكري العثماني، وعدم تمكن الدولة الصفوية من لملمة صفوف قواتها العسكرية لإعادة الاعتبار لنفسها، بعد الهزائم التي ألحقت بها. وانعكس هذا الأمر على الوضع في شهرزول. لهذا نجد أن قوات ولاية شهرزول تأخذ مكانها إلى جانب قوات الولايات القريبة منها في استتباب الأمن والنظام في مناطق مختلفة من العراق، بخاصة تلك التي شهدت اضطرابات أو حركات تمرد ضد الدولة، وعلى وجه الخصوص في ولاية البصرة. فقد شاركت قوات هذه الولاية إلى جانب القوات العثمانية في قمع الحركات التي قامت بها العشائر في ولاية البصرة، والتي تفجرت في بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر، واستمرت بشكل متفرق فيما بعد. ففي الأحكام السلطانية الموجهة إلى بكلربكي شهرزول والولاة الآخرين في المنطقة، والصادرة بين سنتي (١٥٦٥ ـ ١٥٦٦م) وردت أوامر إلى قوات شهرزول للمشاركة في العمليات العسكرية إلى جانب قوات بغداد، وتقديم الدعم إلى بكلربكي بغداد لقمع حركات التمرد في البصرة وأماكن

---

(٢٢٣) انظر التسلسل ٣١٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7.

(٢٢٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠١ و٨٥٢.

أخرى من العراق[٢٢٥]. كما كان لقوات شهرزول حضورها في قمع الاضطرابات التي وقعت في منطقة الأهوار والبصرة، والتي قام بها مانع في البصرة[٢٢٦].

غير أن الاستقرار الذي شهدته إيالة شهرزول كان متوقفاً على قوة الوجود العثماني في هذه المنطقة الحدودية. وقد استمر هذا الأمر إلى أن تمكنت الدولة الصفوية من إعادة تنظيم جيشها، وأصبح بمقدورها تحدي الدولة العثمانية، الأمر الذي انعكس انعكاساً خطيراً على الأوضاع في شهرزول، فأصبحت من المناطق الساخنة في الدولة العثمانية، بخاصة بعد أن تفجرت حركة بكر صوباشي في بغداد. وكانت الدولة العثمانية تخشى على أراضي شهرزول من الغزو الإيراني، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية لكل من إيران والدولة العثمانية.

وعلى الرغم من سيطرة بكر صو باشي على بغداد، إلا أن نفوذه لم يمتد إلى شهرزول. ويذكر المؤرخ نعيما أن حافظ أحمد باشا الذي عين قائداً على الحملة على بغداد، ضم إليه جنود الإيالات في المنطقة للمشاركة في استعادة بغداد، وفي هذا الخصوص قاد بكلربكي كركوك (أي شهرزول) بوستان باشا جنوده للمشاركة في الحملة إلى جانب أمراء كردستان بولاية ديار بكر ومقاتليهم[٢٢٧].

وكما ذكرنا، فإن حافظ أحمد باشا أخفق في استعادة بغداد، وانسحب منها (١٦٢٦م)، ثم سقطت المدينة في يد الشاه عباس الصفوي. وكان سقوط بغداد إيذاناً بدخول مناطق أخرى تحت السيطرة الصفوية، لا سيما المناطق التي تستمد قوتها من بغداد كشهرزول والموصل. إذ أدرك والي كركوك (أي شهرزول) بوستان باشا عدم قدرته على مواجهة قوات الشاه، فأخلى المنطقة منسحباً إلى ديار بكر، فدخلتها القوات الصفوية[٢٢٨]. وإثر هذا، اضطر الأمراء المحليين في المنطقة إلى الخضوع للحكم الصفوي[٢٢٩]. والمعروف أن الأمراء المحليين الذين تولوا إدارة المناطق التابعة لشهرزول كانوا مضطرين إلى مجاراة أحد الطرفين، بخاصة من يحكم قبضته على بغداد.

---

(٢٢٥) وردت أحكام مختلفة في هذا الخصوص في دفتري المهمة ٥ و٦ العائدين إلى سنتي ٩٧٢ ـ ٩٧٣هـ/ ١٥٦٤ ـ ١٥٦٦م. انظر على سبيل المثال: BOA: Muhimme defteri (MD), no. 5, pp. 63, 153, 387, 580 and 600, and Muhimme defteri (MD), no. 6, pp. 317-318, and M. Mehdi Ilhan, «XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi,» p. 163.

(٢٢٦) انظر: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، وآغا، **سلحدار تاريخي**، ج ٢، ص ٦٩١ ـ ٦٩٢. انظر أيضاً محور «إيالة البصرة» في هذا الفصل.

(٢٢٧) انظر: نعيما، **تاريخ**، ج ٢، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢٢٨) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢٢٩) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١.

واستمر هذا الوضع إلى سنة (١٠٣٩هـ، ١٦٣٠م)، حيث قاد الصدر الأعظم خسرو باشا حملته لاستعادة بغداد من الصفويين. وعند انتشار خبر تقدم الجيش العثماني من الموصل، انسحب الحرس الإيراني من قلعتي دلوك (دلك) وكركوك، وسارع أمراء العشائر في تلك المناطق إلى تقديم الولاء والطاعة إلى العثمانيين، وحضروا شخصياً إلى المعسكر العثماني لهذا الغرض. وكان من بين الحاضرين سيد خان حاكم العمادية، وميره بك رئيس عشيرة سهران الكردية، و٤٠ ألفاً من عشيرة باجلان. وقدموا الدعم للقوات العثمانية لإنجاز مهمتها.

وعند وصول الصدر الأعظم إلى شواطئ نهر الزاب، كان النهر قد فاض إلى درجة لم يتمكن الجنود العثمانيون من عبوره، إلا بمساعدة الزوارق التي أعدها الأكراد لهم على وجه السرعة. ويبدو أن بعض الأمراء الأكراد كانوا في هذا الوقت بالذات ما زالوا متمسكين بولائهم للصفويين، منهم الأمير أحمد رئيس عشيرة أردلان، وبعض أمراء سهران الكردية، الذين كانوا يهددون الجيش العثماني بالإغارة على مؤخرته، فاضطر خسرو باشا، بعد أن تشاور مع الأمراء المحليين، إلى السير نحو شهرزول. وفي هذا الوقت كان بعض أمراء العشائر الكردية مترددين في إعلان ولائهم إلى القائد العثماني ـ وربما كانوا يشكّون في قدرة الدولة العثمانية على استعادة بغداد ـ فانسحب أحدهم (لم يذكر هامر اسمه واسم عشيرته) من المعسكر العثماني، وأعلن أمير كردي آخر تبعيته إلى إيران بشكل جلي. لهذا قامت القوات العثمانية، وإلى جانبها المقاتلين الأكراد الموالين للعثمانيين بالإغارة على أراضي العشائر، التي غيرت ولاءها تجاه العثمانيين، وغنموا حيواناتهم. وكان الجيش العثماني يعاني من نقص خطير في المواد التموينية، وذلك عند وصوله إلى المنطقة الواقعة بين نهري الزاب وآلتون صويي، إلى أن جلب أحد الأمراء الأكراد، وهو مراد خان بن أحمد خان وأمراء آخرون، قافلة تحمل مواداً تموينية، وتخلص الجيش بذلك من هذا الضيق. كما غنم الجيش العثماني عشرة آلاف خروف من قرى كوي سنجق التي أعلن أهاليها ولاءهم للإيرانيين. واستخدم الجيش جلود هذه الحيوانات في عبور نهر آلتون صويي.

وبعد عبور النهر توجه الجيش العثماني إلى أراضي أردلان وسهران عن طريق لوغان (في نعيما ورد الاسم بشكل بوغان) وسبز جنار، فسارع حاكم أردلان أحمد خان وأخوه مؤمن خان إلى عرض الطاعة والخضوع إلى العثمانيين. كما حضر حاكم سروج تيمور خان، وحاكم خزو إبراهيم، ومحمد خان، لعرض الولاء أيضاً. ويبدو أنهم اضطروا إلى ذلك، لا سيما بعد المكاسب العسكرية التي حققها الجيش العثماني في المنطقة. وعلى امتداد المنطقة الواقعة بين نهر الزاب وشهرزول، دخل تسعة وثلاثون أميراً تابعين لأردلان في طاعة العثمانيين طوعاً من دون مقاومة، كما أعلن

أكثر من عشرين من أمراء الأسر الحاكمة ولاءها للعثمانيين طوعاً أو كرهاً.

وذكر حاجي خليفة في فذلكته أسماء القلاع الكردية التي عرضت طاعتها إلى الدولة العثمانية، وهي: هاوار، وكسانة، وكلاش، وشهر بازار، ودمور قابو، وجنار، وخوسبر، وهزار مرد، ولاهوران، ومرقادة، وحرير، ودوبيز، وتيل طاري، وزيخيركر قابو، ومنزل عجم، وايروان (ابرومان؟)، وبلنكان، وباسكي، وودان، وقيزلجة قلعة، وباوا برند، وقلعة غازي، وقولاب باريل، وجنار كدوكي، ومهربان[٢٣٠].

ثم أقام الجيش العثماني معسكره في شهرزول، وكان السلطان سليمان القانوني قد بنى قلعة على تل يطل على أبواب المدينة، وأصبحت هذه القلعة مركزاً لإقامة الولاة، واتخذت اسم «كلعنبر». وفي حوالى سنة (١٠٢٨هـ، ١٦٢٠م) سيطر عليها الشاه عباس، وأمر بهدمها، ولم يبق منها إلا بعض الأبراج، وقطع من أسوارها الممتدة على طول النهر[٢٣١].

وعقد خسرو باشا مجلساً رُؤي فيه أنه لولا فائدة هذه القلعة لما قام السلطان سليمان ببنائها. ولو لم تكن تشكل خطراً على العدو، لما قام الشاه عباس بهدمها. ولهذا تقرر في المجلس المباشرة بإعادة بنائها. وبالفعل، تمّ ذلك، وأكملت بعد سبعة أسابيع (٢٣ رمضان ١٠٣٩هـ، ٦ أيار/ مايو ١٦٣٠م)[٢٣٢].

وذكر المؤرخ العثماني بجوي أن قلعة كل أحمر (ويقصد بها كلعنبر) كانت متهدمة، وكان بناؤها من مستلزمات فتح بغداد، لهذا قام العثمانيون ببنائها في غضون مدة قصيرة، ووضعوا فيها عدداً كافياً من المقاتلين[٢٣٣]. ومن القلاع الموجودة في منطقة شهرزول في هذه الفترة «قلعة ظالم علي»، التي بنيت على حجر مرتفع قبالة المغارة المسماة «مغارة أزرق جادو» في نهاية المضيق الواقع على مدخل شهرزور. وقد تم فتحها في عهد السلطان سليمان بصعوبة كبيرة. وكان حاكم القلعة عند وصول الصدر الأعظم إلى المنطقة الشيخ عبد الله المعروف بـ(شيخو)، وقد أعلن ولاءه للدولة العثمانية، وترك إبنه رهينة عند الصدر الأعظم[٢٣٤]. كما توجد بين قلعة كلعنبر وقلعة

---

(٢٣٠) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ٣٠١، قسم الملاحق نقلاً عن: فذلكة النسخة المخطوطة ج ٢، ص ١١٩.

(٢٣١) انظر: المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٠٦ ـ ١١٣، ونعيما، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦-١٧.

(٢٣٢) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١١٣.

(٢٣٣) بجوي، **تاريخ**، ج ٢، ص ٤٨٠.

(٢٣٤) نعيما، تاريخ، ج ٣، ص ١٦ ـ ١٧.

ظالم، قلعة جرخ وقلعة يزدجرد المتهدمة، والواقعة على الجبل الذي ينبع منه النهر.

وبعد أن أكمل خسرو باشا إجراءاته في شهرزور، وعين مصطفى باشا الارناؤوط والياً على إيالة شهرزول، وأمره بالإقامة في قلعة كلعنبر[٢٣٥]، سار على رأس قواته نحو الشرق، وخاض في مهربان معركة ضارية مع القوات الصفوية، وحقق النصر لصالح العثمانيين. وفي (٢٢ رمضان سنة ١٠٣٩هـ، ٥ أيار/ مايو ١٦٣٠م) توجه خسرو باشا نحو مهربان ووصلها في اليوم السادس. ثم توجهت القوات العثمانية إلى حسن آباد، حيث دخل مقر حاكم عشيرة أردلان أحمد خان بك حلو خان، الذي لاذ بالفرار عند اقتراب الجيش العثماني. كما قام مؤمن خان أخو أحمد خان، الذي كان حليفاً مع العثمانيين بالسيطرة على قلعة بلنكان. وبعد أن وصل خسرو باشا إلى همدان بجيشه (٢٨ شوال ١٠٣٩هـ، ١٠ حزيران/ يونيو ١٦٣٠م) قفل راجعاً وانطلق نحو بغداد[٢٣٦].

ويبدو أن انقياد منطقة شهرزور للدولة العثمانية كان مرهوناً بسيطرة العثمانيين على بغداد. فبعد فشل خسرو باشا في استعادة بغداد، وعودته إلى الموصل (٧ جمادى الأولى سنة ١٠٤٠هـ، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٠م)[٢٣٧] حوّل جميع الأمراء الأكراد وشيوخ عشائرهم ولاءهم من الدولة العثمانية، وخضعوا للشاه مرة أخرى. وكانوا يرددون «الحكم للغالبين»! كما قام أحمد خان حاكم أردلان على رأس ثلاثين ألفاً من مقاتليه بالهجوم على شهرزول. وإزاء هذه التطورات في المنطقة، قرر مصطفى باشا الأرناؤوط إخلاء المنطقة مع الحامية العثمانية، والانسحاب إلى كركوك. غير أن القوات الصفوية واجهته في موقع جنار كديكي، وأوقعت خسائر فادحة بقواته، وقتلت معظم قادتها، وشتتت فلولها في الأطراف. وإثر هذا، أعادت قوات الشاه سيطرتها على شهرزول، وقامت بتخريبها[٢٣٨].

واستمر التحكم الإيراني على منطقة شهرزول والأماكن التابعة لها، حتى فتح بغداد على يد السلطان مراد الرابع (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م). ويبدو أن الصفويين اقتنعوا بعدم تمكنهم من مواصلة السيطرة على هذه المنطقة، بعد إحكام العثمانيين قبضتهم على بغداد. فما أن عقد الصلح بينهم وبين العثمانيين، وافقوا على الجلاء منها. فبموجب «معاهدة قصر شيرين» (محرّم سنة ١٠٤٩هـ، أيار/ مايو ١٦٣٩م) المعقودة

---

(٢٣٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٧.

(٢٣٦) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ١١٥ ـ ١١٩.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٢٤.

(٢٣٨) نعيما، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٣ ـ ٥٥.

بين الطرفين، تقرر أن تعاد إلى الدولة العثمانية ما استولى عليه الصفويون من مناطق في الحدود الشرقية من العراق، ومن ضمنها القرى الواقعة إلى الغرب من قلعة زنجير، والقسم المطل على شهرزول من الجبال الواقعة خلف ظالم علي، كما تقرر أن تترك لإيران القلاع والقرى الواقعة إلى الشرق من قلعة زنجير وقلعة مهربان، وأن يتم هدم قلعة زنجير، وأن تمتنع حكومة الشاه من التعرض على الإيالات الحدودية العثمانية، ومن ضمنها شهرزول، وبغداد، والبصرة(٢٣٩).

ويبدو أن هدوءاً نسبياً ساد منطقة شهرزول بعد عقد «معاهدة قصر شيرين»، والتزم الجانبان العثماني والإيراني ببنود المعاهدة إلى بداية القرن الثاني عشر، حيث شهدت المنطقة، لا سيما المنطقة الحدودية المتاخمة لإيران، حركة تمرد تزعمها ببه سليمان (وهو من أكراد ببه) واستهدفت الدولتين العثمانية والصفوية معاً. وذكر المؤرخ راشد أن الولاة الذين تولوا إيالة شهرزول كانوا يقيمون في قلعة كركوك، أي يجعلونها سنجق الباشا، فتبقى شهرزول وحواليها خالية ممن يقوم بالمحافظة عليها. واستغل هذا الأمر ببه سليمان، فجمع حوله أعداداً كبيرة من أفراد العشائر الكردية، وأصبح لا يذعن للولاة، وتغلب على بعض المناطق التابعة إلى إيالة شهرزول، وأدخلها تحت تصرفه. ولم يكتف بهذا بل قام كذلك بالإغارة على المناطق الحدودية لإيران، مما أدّى إلى قيام القوات الإيرانية بمطاردته. إلا أن هذه القوات لم يكن بوسعها القضاء نهائياً على حركته لأن ذلك يتطلب اجتيازها الحدود والدخول في أراضي الدولة العثمانية. ولم يكن بمقدور هذه القوات تجاوز الحدود، لما يشكل ذلك من خرق لمعاهدة الصلح المعقودة بين الطرفين. لهذا قام حكام الولايات الإيرانية الحدودية بمفاتحة والي بغداد لوضع حد للأعمال التي يقوم بها ببه سليمان في بلادهم. ولم يكن بوسع الوالي عمل شيء سوى إبلاغ الحكومة العثمانية بالموضوع. وعلى الرغم من أن الدولة حركت قوات المنطقة، ومن ضمنها قوات إيالة شهرزول ضد ببه سليمان، إلا أن هذه القوات لم تتمكن من ردعه، (سنة ١١٠٦هـ، ١٦٩٤م)، واستمرّ ببه سليمان بنشاطاته حتى سنة (١١١٠هـ، ١٦٩٨م)، حيث تمكنت القوات العثمانية بقيادة حسن باشا والي بغداد وبمشاركة واليي ديار بكر وحلب من قمع حركته، إلا أنه لاذ بالفرار عندما علم بتوجه القوات إليه، أما حاشيته فوقعوا في أيدي العثمانيين(٢٤٠).

---

(٢٣٩) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2/2, pp. 248-249, and 3/1:1, p. 205,

نقلاً عن: BOA, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 7, pp. 4-6, and

فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٢١٠ ـ ٢١٩.

(٢٤٠) انظر: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨، وآغا، **سلحدار تاريخي**، ج ٢، ص ٨٠٤ ـ ٨٠٥.

ويستشف مما ذكرناه، أن شهرزول كانت تأخذ نصيبها من كل غزو يستهدف بغداد، وذلك من الجهة الشرقية من العراق، أي من إيران. وصمود شهرزول أمام هذه الغزوات كان متوقفاً على مدى تمكن ولاية بغداد من صدّ الغزوات. ويبدو أن الدولة العثمانية أقرت بأهمية منطقة شهرزول، لهذا عهدت إيالتها إلى الباشوات العثمانيين ممن نالوا مرتبة الوزارة(٢٤١).

وبعد عقد «معاهدة قصر شيرين» (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م) شهدت العلاقات العثمانية الإيرانية تحولاً نحو الهدوء. وانعكس هذا التحول على استقرار الوضع في حدود إيالتي بغداد وشهرزول. واستمر هذا الوضع إلى عهد طهماسب الثاني (١٧٢٣م)، الذي تولى العرش الصفوي بعد احتلال الأفغان أصفهان، وأسرهم الشاه حسين الصفوي. وأصبح العثمانيون يخشون من التوسع الروسي في بلاد القوقاز، بعد أن لجأ الشاه طهماسب إليهم طالباً دعمهم في طرد الأفغان من بلادهم. فأعلنت الدولة العثمانية الحرب على إيران، وأرسلت قواتها إلى ثلاث جبهات: كنجة، وتبريز، وهمدان. وتولى والي بغداد حسن باشا إدارة الجبهة الجنوبية، إذ سيطر على كرمنشاه، وأردلان، ومراغة، في غضون فترة قصيرة.

وواصل إبنه أحمد باشا، الذي خلفه على الإيالة، العمليات العسكرية، وسيطر على همدان وخرم آباد (١٧٢٤). غير أن الدولة العثمانية تنازلت عما استولت عليها لطهماسب فيما بعد، وذلك بسبب الأوضاع الداخلية السيئة التي كانت تمر بها. واستغل طهماسب هذه الأوضاع، وأغار على الأراضي العثمانية. واستمر الوضع المتوتر بين الطرفين إلى أن تولى محمود الأول السلطنة العثمانية، واستقرت الأوضاع في مركز الدولة، وأصبح بمقدور العثمانيين إيجاد الوقت الكافي للتعاطي مع المسائل الملحة، فأعلنوا الحرب على إيران. وفي هذا السياق، سار والي بغداد أحمد باشا إلى كرمنشاه، وسيطر عليها من دون مقاومة (٣٠ تموز/يوليو ١٧٣١م)، وتغلب على طهماسب، ثم سيطر على همدان. واضطر طهماسب إلى قبول الصلح، وعقد اتفاقية مع العثمانيين (شعبان ١١٤٤هـ، شباط/فبراير ١٧٣٢م)(٢٤٢). غير أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح بسبب الانقلاب السياسي الذي حدث في إيران. إذ إن نادر خان تمكن من الاستحواذ على الحكم في إيران، بعد أن خلع طهماسب، وعين إبنه الصغير عباس على العرش، ونصب نفسه وصياً على العرش الصفوي، ثم أعلن عدم اعترافه

---

(٢٤١) انظر: **آتونيم عثمانلي تاريخي**، ص ١٧٣ب.

(٢٤٢) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, pp. 32-35 and 49.

بهذه الاتفاقية. ولم يقف عند هذا الحد، بل حاول التوسع على حساب الأراضي العثمانية، فأرسل قواته إلى المنطقة الشمالية الشرقية من العراق، وأغار على ممر درنة، ثم على أرجاء شهرزول. كما أرسل حملة إلى كركوك وأربيل. ثم سار على رأس جيشه إلى أربيل وكركوك، واستولى عليهما، ثم توجه إلى بغداد وحاصرها. واعتبرت الدولة العثمانية هذه الحركات بمثابة تجاوز على الدولة برمتها وخطراً يهدد وجودها في العراق، ولهذا جاء ردها سريعاً، فأرسلت قوة قوامها مئة ألف مقاتل تحت إمرة طوبال عثمان باشا إلى العراق. وقد ألحقت هذه القوة هزيمة ساحقة بجيش نادر خان، وذلك على بعد ١٢ ساعة من بغداد في موقعة دوجوم (دولجيلك) (٧ صفر ١١٤٦هـ، ٢٠ تموز/ يوليو ١٧٣٣م)[٢٤٣].

وعلى الرغم من ذلك لم يتخل نادر خان عن أطماعه في الأراضي العراقية، فقاد في السنة نفسها حملة أخرى إلى المنطقة، وتمكن من التغلب على القوات العثمانية في موقعة ليلان على بعد ٥ ساعات من كركوك (جمادى الآخرة سنة ١١٤٦هـ، تشرين الثاني/ أكتوبر ١٧٣٣م). وعلى أثر هذه المعركة، استولى نادر خان على شهرزول وكركوك. ثم توجه نحو بغداد، وحاول فرض بعض الشروط على والي بغداد. ويبدو أن والي بغداد لجأ إلى المراوغة معه لكسب الوقت، وذلك للنقص الذي كان يعاني منه في المؤن واللوازم العسكرية. فطلب منه إمهاله لكي يتصل بالحكومة العثمانية لإعلامها بشروطه. فأعاد نادر خان أدراجه إلى إيران. ويستدل من الأحداث التي وقعت فيما بعد، أن القوات الإيرانية انسحبت من كركوك وشهرزول مع انسحاب نادر خان من بغداد.

غير أن المنطقة لم تتخلص من الاعتداءات الإيرانية في عهد نادر خان. ففي سنة (١١٥٦هـ، ١٧٤٣م) تعرض العراق ومن ضمنه منطقة شهرزول وكركوك إلى حملة عسكرية إيرانية أخرى، إذ وصلت قوة إيرانية إلى كركوك، وحاولت السيطرة عليها، إلا أن محافظي القلعة تصدوا لها، وتمكنوا من قتل قسم من أفراد هذه القوة، وأجبروا الآخرين على التقهقر وترك المدينة. واستشاط نادر شاه[٢٤٤] غضباً لهذه الهزيمة. فجهز جيشه وتوجه بنفسه إلى كركوك، وحاصرها ثم دكها بالمدافع، وأحرق مباني المدينة. ولم تتمكن المدينة من الصمود أكثر من بضعة أيام، فاستسلمت. وعلى الرغم من أن نادر شاه منح الأمان للأهالي، إلا أن قواته قامت بأعمال النهب والسلب، الأمر الذي أدى

---

(٢٤٣) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1:1, pp. 223-224,

نقلاً عن: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 139, pp. 288, 310 and 318.

(٢٤٤) نصب نادر خان نفسه شاهاً على العرش الإيراني في سنة ١٧٣٦م.

إلى اشتباك الأهالي معهم، فوقع الكثير من القتلى في صفوف الأهالي(٢٤٥).

ثم سار نادر شاه إلى الموصل وحاصرها، وقام بدكها بالمدافع أيضاً، إلا أن المدافعين عن المدينة قاموا بغارة مفاجئة على قواته، وألحقوا بها خسائر فادحة اضطر على أثرها إلى الانسحاب من الأراضي العراقية(٢٤٦). وتنفست المنطقة الصعداء بعد إبرام معاهدة الصلح بين العثمانيين ونادر شاه (٤ أيلول/سبتمبر ١٧٤٦)، واتخذت بنود معاهدة قصر شيرين أساساً لمعاهدة الصلح هذه. ولم تمر مدة طويلة حتى اغتيل نادر شاه (تموز/يوليو ١٧٤٧م)(٢٤٧). فطويت بذلك صفحة من صفحات الحروب العثمانية ـ الإيرانية.

ومما يجدر ذكره، أن الولاة الذين تولوا إيالة شهرزول في بداية هذه الفترة، أي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر الميلادي، كانوا يقيمون في قلعة كركوك، أي كانوا يتخذون من كركوك مركزاً للإيالة، فتكون كركوك بذلك سنجق الباشا. غير أن هذا الاختيار، تم على حساب بث الأمن والنظام في لواء شهرزول، إذ كانت شهرزول تبقى خالية ممن يقومون بالمحافظة عليها(٢٤٨). كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة شهرزول شهدت فترة عدم استقرار من الناحية الإدارية، بسبب الحرب العثمانية ـ الإيرانية.

٣ ـ إلحاق شهرزول بإيالة بغداد

استمرت شهرزول إيالة مستقلة إلى سنة (١١٩٣هـ، ١٧٧٩م). ويبدو أن اسم الإيالة أصبح يذكر في المصادر بشكل إيالة كركوك أيضاً(٢٤٩)، ففي (شوال من سنة ١١٩٣هـ، تشرين الأول/أكتوبر ١٧٧٩م) ألحقت شهرزول إلى جانب البصرة بولاية سليمان باشا الكبير والي بغداد(٢٥٠).

وبقيت شهرزول التي يرد اسمها بشكل شهرزور أيضاً ملحقة بإيالة بغداد، ومنضوية تحت الحكم المملوكي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبالذات

---

(٢٤٥) Uzuncarsili, Ibid., vol. 4/1, pp. 225-227 and 303-304,
نقلاً عن: BOA: Muhimme defteri (MD), no. 139, pp. 418-419, and Muhimme defteri (MD), no. 150, pp. 168 and 184.

(٢٤٦) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, p. 66.

(٢٤٧) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٤.

(٢٤٨) راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٢٤٩) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٢، ص ١١٢.

(٢٥٠) Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 208.

إلى سنة ١٨٤٩م، حيث تقرر إعادة تأسيس إيالة شهرزور من سناجق كركوك، والسليمانية، وراوندوز. واتخذت مدينة كركوك مقراً لها، وعهد بها إلى علي رضا محمد باشا. وعلى الرغم من ورود شهرزول في الدفاتر العائدة إلى سنة ١٨٣١م إيالة مستقلة[٢٥١]، إلا أن استقلالها الفعلي لم يتحقق إلا في سنة ١٨٤٩م. وفي الإرادة الصادرة في (٨ رمضان ١٢٦٦هـ، ١٨ تموز/ يوليو ١٨٥٠م) وردت أسباب إعادة تشكيل هذه الإيالة، وهي: بعد لواءي السليمانية وراوندوز عن بغداد، وصعوبة تأمين الأمن والنظام فيها، والعمل على تنمية المنطقة[٢٥٢]. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فقد أعيد إلحاق منطقة شهرزور بما فيها كركوك بولاية بغداد مرة ثانية، وذلك في (٢٠ ذي القعدة سنة ١٢٦٨هـ، ٥أيلول/ سبتمبر ١٨٥٢م)[٢٥٣]. وأصبح اسم إيالة بغداد بشكل: «إيالة بغداد مع شهرزول».

٤ ـ التنظيم الإداري لإيالة شهرزول

تشكل المنطقة التي تأسست عليها ولاية شهرزول المنطقة الشمالية الشرقية من العراق. وكما ذكرنا، فإن هذه المنطقة خضعت بشكل فعلي للسيطرة العثمانية خلال حملة سليمان القانوني على بغداد، سنة ١٥٣٤م. إلا أن بعض الجيوب فيها ظلت خارجة عن هذه السيطرة، ولم تخضع للدولة العثمانية، إلا فيما بعد. وبعد خضوع المنطقة إلى الدولة العثمانية، وبالتحديد في سنة ١٥٥١م، تمّ تحويلها إلى ولاية عثمانية حملت إسم «ولاية لورستان». والمعروف أن اسم لورستان أطلق على المنطقة الواقعة في الجنوب الغربي من إيران وجنوب همدان، وهو مشتق من «لور»، إحدى العشائر الكردية القاطنة فيها، و«استان» بمعنى بلاد. وكانت المنطقة تنقسم في الأصل إلى قسمين: لور الصغيرة ولور الكبيرة. ولورستان المعروفة في الدولة العثمانية، هي لور الصغيرة[٢٥٤].

وأول دفتر أشار إلى هذه الولاية هو «الدفتر ١٤٥٢»، الذي يتناول التعيينات الجارية في الألوية العثمانية، في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ويلاحظ أن اسم الولاية جاء في الدفتر بشكل «ولاية لورستان»، على خلاف ما ورد في الولايات الأخرى، إذ سبقت كل ولاية منها كلمة (مير ميران ـ أي

---

(٢٥١) انظر: Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» p. 627.

(٢٥٢) BOA, Ird. Dh. 12777, and Sinan Marufoglu, *Osmanli Doneminde Kuzey Irak* (Istanbul: [n. pb.], 1998), p. 38.

(٢٥٣) BOA, Irade-i Meclis-i Vala, 8892, and Marufoglu, Ibid., p. 38.

(٢٥٤) انظر: شمس الدين سامي، **قاموس الإعلام**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣١١)، ج ٦، ص ٤٠١١ ـ ٤٠١٢، و١٤٠١١ ـ ٤٠١٢، و «Luristan,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 7, pp. 79-82.

أمير الأمراء). وهذا الأمر يولد لدينا شكاً في استقلالية هذه الولاية، ويحدو بنا القول أنها كانت خاضعة لولاية بغداد. ويؤيد هذا عدم وجود (سنجق الباشا) بين ألويتها، كما لم يرد إسم مير ميران، أي أمير الأمراء (بكلربكي) فيها، وأن أحد الألوية ـ كما سنرى فيما بعد ـ تم إجراء التعيين فيه بناءً على توصية بكلربكي بغداد. وفضلاً عن كل ذلك، لم يرد في الولاية أي إشارة إلى كتخدائية أو دفتردارية، كما نجدها في الولايات الأخرى. وربما كان بكلربكي بغداد يتولى أمور الولايتين في آن واحد معاً.

ويبدو أن منطقة شهرزول ظلت تابعة إلى ولاية بغداد، ولم يتم تنظيمها ولاية مستقلة، ويؤيد هذا ما ورد في حكم سلطاني صدر في (ربيع الآخر سنة ٩٦٧هـ، أواخر كانون الثاني/ يناير ١٥٦٠م)، حيث تم دمج لواء شهرزول مع لواء كركوك من الناحية الإدارية، ليكونا لواءً واحداً وليس إيالة، عهد به إلى أمير سنجق أربيل بكر بك. وطلب منه النظر في الأمور المتعلقة بأماكن وقلاع شهرزول، وتعميرها بإشراف بكلربكي بغداد فرهاد. كما طلب منه تزويد الديوان الهمايوني بأسماء الأمراء الأكفاء في شهرزول، الذين يستحقون تعيينهم أمراء سناجق، وبيان أسماء الأقاليم والعشائر التي من الممكن تحويلها إلى سناجق[٢٥٥]، الأمر الذي يدل على أن الدولة العثمانية كانت تفكر في منح الأمراء المحليين دوراً في نظامها الاداري، أي تعيينهم أمراء سناجق، يديرون مناطقهم بأسلوب الأوجاقلق أو إمارة العشيرة، وذلك بعد تحويل منطقة شهرزول إلى ولاية (إيالة).

ومما يجدر ذكره، أن العثمانيين عندما أدخلوا منطقة شهرزول تحت نفوذهم، كان هناك عدد من الأسر الحاكمة المحلية تتقاسم أرجاءها الواسعة والموغلة داخل الأراضي الإيرانية. وعندما تأسست الإدارة العثمانية في المنطقة، خضعت هذه الأسر إلى الدولة العثمانية. غير أن هذه الأسر كانت تتأثر بشكل متواصل بنتائج العلاقات العثمانية ـ الصفوية المتوترة، ويضطر أمراؤها إلى إعلان ولائهم لطرف من الطرفين، طبقاً لتحكم أحد الطرفين في المنطقة. الأمر الذي حدا بالدولة إلى أن تقوم بإعادة النظر في تنظيم المنطقة بين حين وآخر، طبقاً لما يستجد على أرض الواقع. وكانت الدولة العثمانية تحاول جاهدة إرضاء وكسب العشائر في المنطقة، والحيلولة دون نقل ولائها إلى الصفويين، لهذا نجد أنها أعطت دوراً للعشائر في نظامها الإداري حسب ثقلها في المنطقة، فجعلت العشائر الكبيرة بمثابة لواء، أو عينت رؤساء العشائر أمراء سناجق في البلدات الكبيرة الواقعة في المنطقة. وعلى الرغم من هذا، فإن الدولة كانت تسعى إلى تقوية نفوذها في المنطقة، ولهذا ـ كما سنرى فيما بعد ـ إن بعض المراكز أصبح يديرها الأمراء

(٢٥٥) انظر الحكم ٧٤١ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 256.

العثمانيون مباشرة، أي أن الدولة طبقت إدارة مركزية أكثر من ذي قبل. غير أن الدولة لم تلغ وجود هذه العشائر، أي الزعامات المحلية، بل واصلت التعامل معها، وأدامت دورها الإداري، وأعطتها دوراً ينسجم مع حجمها وثقلها في وضع دون مستوى السنجق، أي أن رؤساءها اعتبروا بمثابة أصحاب الزعامات، لهذا السبب لم تعد منطقتهم أو عشيرتهم ألوية ضمن التقسيمات الإدارية لشهرزول. فلا نرى أسماءها في دفاتر التعيينات. أما العشائر الكبيرة، فقد ظلت مستمرة كما كانت في سابق عهدها.

ومما يؤسف له، أنه لم يتيسر لنا في ضوء الوثائق المتوافرة لدينا، تحديد السنة التي تشكلت فيها ولاية شهرزول، ولكن الذي نعرفه أن المنطقة تحولت إلى ولاية بعد (٤ ربيع الأول ٩٦٨هـ، ٢٣تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٦٠م)، وقبل (٦ صفر ٩٧٢هـ، ١٣أيلول/ سبتمبر ١٥٦٤م). فطبقاً لما ورد في حكم موجه إلى بكلربكي بغداد، نجد أن بعض الألوية التي تشكلت منها ولاية شهرزول فيما بعد، كباوه وباسكه، قد كانت تابعة إلى بغداد، في (٤ ربيع الأول ٩٦٨هـ، ٢٣تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٦٠م)[٢٥٦]. كما ورد في دفتر المهمة حكم صادر في (٢٦ رجب سنة ٩٦٧هـ، ٢٢نيسان/ أبريل ١٥٦٠م)، يشير إلى أن شهرزول سنجقاً تابعاً إلى ولاية بغداد[٢٥٧]. أما في (٦ صفر ٩٧٢هـ، ١٣أيلول/ سبتمبر ١٥٦٤م)، فقد ورد حكم موجه إلى بكلربكي شهرزول[٢٥٨]، الأمر الذي يدل على أن شهرزول كانت إيالة في هذا الوقت. لكن الذي يؤسف له، أنه لم يتيسر لنا الإطلاع على الجزء الرابع من دفتر المهمة، لتحديد تاريخ تشكيل ولاية شهرزول بشكل دقيق.

٥ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة شهرزول

يعتبر «الدفتر ١٤٥٢» الذي دوّن في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أول دفتر يصلنا ويورد التقسيمات الإدارية لشهرزول عند تنظيمها إدارياً تحت اسم «ولاية لورستان». وطبقاً لهذا الدفتر، فإن الألوية التابعة إلى ولاية لورستان والملاحظات الواردة بشأنها في هذه الفترة، هي:

ـ لواء الهارونية/ في عهدة قره ولي بك، وحاصله (أي مقدار الخاص المخصص له) ٤٠٠,٠٠٠.

(٢٥٦) انظر الحكم ١٦٥٦ في: المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

(٢٥٧) انظر نصّ الحكم ١٠٠٣ في: المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٢٥٨) انظر نصّ الحكم ١٢٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 6, p. 62.

ومما يجدر ذكره هنا أن الدفتر ٦ يسبق الدفتر ٥ من الناحية الزمنية.

ـ لواء بيره وكريد/ في عهدة لطيف بك، ٢٨٤,٠٠٠.

ـ لواء حوريدة/ في عهدة سلطان علي بك، ٢٠٠,٠٠٠.

ـ لواء زنكنة، (لم يرد اسم المتصرف به).

ـ لواء شهرزول، وكان في عهدة بكه بك، وبعد وفاته حلّ محلّه إبنه مأمو [ن] بك، وأقصي عن اللواء، وحل محله سرخاب بك شقيق بكه بك. إلا أن سرخاب التجأ إلى القزل باش (الصفويين)، وفتح اللواء بالقوة القاهرة السلطانية، على يد محمد باشا تبردار، وعهد به إلى ولي بك أمير الجوازر. غير أن الديوان السلطاني اعترض على هذا التعيين، فعهد باللواء إلى مراد بك أمير سنجق منتشه، في ٢٥ شوال سنة (٩٦١هـ، ٢٣أيلول/ سبتمبر ١٥٥٤م)، وحاصله ٦٠٠,٠٠٠. وفي (٣ محرّم سنة ٩٦٣هـ، ١٨تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٥٥م)، حل محله بكر بك أمير سنجق درتنك، بطريقة الاستبدال.

ـ لواء جنكولة/ في عهدة شاه رخ بك.

ـ لواء باجوانلو/ في عهدة دونمز بك، وحاصله ١٧٢،٧٣. وورد في «دفتر الرؤوس ٢٠٩»، الذي يعود إلى الفترة نفسها، عن (لواء عشيرة باجوانلو)، أن علي باشا بكلربكي بغداد أرسل رسالة (إلى الديوان السلطاني) ذكر فيها أن دونمز بك أمير عشيرة باجوانلو التابعة إلى بغداد قد توفي، وأنه يتم اختيار أمير سنجق الطائفة المذكورة من بين أمرائها، وقد اتصل به كتخدائيو العشيرة وشيوخها يطلبون تنصيب دلاور ابن عم المتوفى المذكور أمير سنجق عليهم، فأقر ذلك. وقد عرض الأمر نفسه إياس باشا، وسلطان حسين بك، وداود، وبكر بك. في (٨ شوال سنة ٩٥٧هـ، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٥٠م)[٢٥٩].

ـ لواء خورماتو (ورد الاسم كذلك بشكل خورماتوا)/ في عهدة يار علي بك، وحاصله ٣٠٠,٠٠٠. والمعروف أن هذا اللواء يقع قرب أربيل، وكان في الأصل مزرعة[٢٦٠].

ـ لواء شهر عنبر/ في عهدة سرخاب بك شقيق بكه بك.

ـ لواء عشيرة حاجي شيخ/ في عهدة بوداق بك ولد حاجي شيخ[٢٦١].

---

(٢٥٩) نقلاً عن: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 116.

(٢٦٠) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter, no. 266, p. 126.

(٢٦١) عن التعيينات المتعلقة بـ«لورستان» والواردة في هذه الفترة، انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 333-343, and Sahin and Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» pp. 93-94.

أما بعد تغيير اسمها إلى «إيالة شهرزول»، فإن أول دفتر وصلنا يتناول التقسيمات الإدارية لها، فهو «دفتر الأحكام المالية ذو الرقم ٥٦٣، وهو يعود إلى سنوات (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م). وطبقاً لما ورد فيه، نجد أنها تتكون من الألوية الآتية:

لواء شهرزول.

لواء سروجك.

لواء زنكنة.

لواء هاوار.

لواء أولكاي بابان.

لواء كشاف.

لواء كلاش والاني.

لواء جنار دويسر.

لواء باجوانلو.

لواء هزار مرد.

لواء دولخوران.

لواء مزكاوة.

لواء تيل وطاري.

لواء كلاس.

لواء سبهرانجين.

لواء أبرومان.

لواء باسكة.

لواء داوران (داودان؟).

لواء هورون.

لواء أحمد بك.

لواء برند.

لواء قلعة غازي.

لواء جغان كدوكو (كدودكي).

لواء كوي.

لواء أوشني[٢٦٢].

ويعتبر «الدفتر ٢٦٢» من أهم الدفاتر التي تمدنا بمعلومات وافية عن ألوية شهرزول والأساليب الإدارية المتبعة فيها. وهو يتناول التعيينات الجارية فيها، بين سنتي (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م) ـ (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م)، ولكن بأشكال متفاوتة. وطبقاً لما ورد فيه، فإن إيالة شهرزول شهدت عدداً هائلاً من الألوية، لم تشهده طيلة العهد العثماني. وفي ما يلي أهم المعلومات الواردة في حقول التعيينات الجارية فيها في هذه الفترة، والسنوات التي جرت فيها هذه التعيينات:

ـ لواء شهرزول/ وهو سنجق الباشا.

ـ لواء شهر بازار، (٩٨٣هـ، ١٥٧٥م) ـ (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لواء كستانة/ باسم خضر بك البابايي، وعرفه الدفتر بأنه صاحب عشيرة.

ـ لواء زنكنة/ وكان في عهدة قلندر بك، وهو صاحب عشيرة. وفي ٩٩٤هـ عهد به إلى قاسم بك أمير الإسكندرية.

ـ لواء باسكة/ تمّ إلحاقه بـ (بلنكان)، وكان في عهدة بايز بك، وهو صاحب عشيرة، وأهاليه أكراد.

ـ لواء باوة/ وهو أوجاق لبكه بك، وأهاليه أكراد، (٩٩٢هـ ـ ٩٩٦هـ). وألحق بـ (بلنكان).

ـ لواء بابان/ لم يرد عنه أي شيء.

ـ لواء عن أولكاء بابان/ لم يرد عنه أي شيء (وهو مفروز عن لواء بابان).

ـ لواء باجوانلو/ عهد به إلى سلطان حسين بك، في (٢٠ صفر ٩٩٢هـ، ٣آذار/ مارس ١٥٨٤م).

ـ لواء رومي/ لم يرد عنه أي شيء.

ـ لواء حويزة/ لم يرد عنه أي شيء.

(٢٦٢) انظر: BOA, Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, pp. 182-183; Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve IlIdaresi*, pp. 146-147, and أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥٠٩.

ـ لواء أوشني زرزا/ وكان في عهدة زينل (؟) بك، الذي عرفه الدفتر بأنه صاحب عشيرة.

ـ لواء حرير ودوين/ باسم سليمان بك، وهو صاحب عشيرة وأمير أوجاق.

ـ لواء زنجير (٩٨٥هـ، ١٥٧٨م) ـ (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م)/ وكان في عهدة عيسى بك، وفي ٩٩٤هـ عهد به إلى سرخاب بن قاسم بك، وورد في الدفتر أن هذا اللواء كان بلا حاصل، أي بلا مورد. لهذا لم يقبل بتوليته أحد، ربما من قبل أمراء العشائر، فترك إلى أن عهد به إلى عثمان بك أمير علم بغداد، في سنة (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م).

● لواء كرند/ لم يرد عنه أي شيء.

● لواء قلعة سورجك/ وكان عند بداية تنظيم الدفتر في عهدة إسماعيل بك بن بكه بك، وفي (محرّم سنة ٩٨٦هـ، آذار/ مارس ١٥٧٨م)، عهد إليه بطريقة الالتزام. وورد في الدفتر أن لواء سورجك كان (أوجاغا) لعز الدين، لمدة ست سنوات. وبعد مضي المدة، أعيد إلى عز الدين بالشرط نفسه في (شوال سنة ٩٩١هـ، آب/ أغسطس ١٥٨٣م)، وأبقي في عهدته بموجب القرار الصادر في (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

● لواء بريد/ وكان عند بداية تنظيم الدفتر في عهدة شاه علي بك، الذي عرفه الدفتر بأنه صاحب عشيرة. وفي غرة (ربيع الآخر سنة ٩٩٢هـ، نيسان/ أبريل ١٥٨٤م) عهد باللواء إلى ابنه عثمان، ربما بطريقة الأوجاقلق.

● لواء لاجان زرزا/ وكان في عهدة عمر بك عند تنظيم الدفتر، وقد عرفه الدفتر بأنه صاحب عشيرة.

● لواء مزكاوة/ وكان في عهدة حمزة بك روجبياني عند تنظيم الدفتر، وبعد وفاته عهد به في سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م) إلى إبنه عيسى بك.

● لواء قلعة غازي/ وكان في عهدة بايندر بك، وهو صاحب أوجاق.

● لواء كمرة كورة كوز/ وكان في عهدة حسين بك عند تنظيم الدفتر، وهو صاحب عشيرة. وفي (رمضان سنة ٩٩٠هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٨٢م) عهد إلى أمين الدين بن تمورخان، بعد أن (أعلن طاعته للدولة). وألحق هذا اللواء فيما بعد بيلنكان.

● لواء قرة طاغ أولكاي قرة قيتماس/ وكان في (رجب سنة ٩٨٠هـ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٧٢م) في عهدة حميد بك، ثم عهد به إلى أمراء مختلفين.

● لواء كلاس/ وكان في عهدة جنكيز خان بك عند تنظيم الدفتر، وعرفه الدفتر بأنه صاحب عشيرة، وألحق فيما بعد بـ (بلنكان).

● لواء سيبا وزنجير/ وكان في عهدة منصور كلهوري.

● لواء كلانكرة/ لم يرد عنه أي شيء.

● لواء أوركان/ وكان في عهدة إبراهيم بك آغا الانكشارية في شهرزول.

● لواء أولكاي مكري/ وكان في عهدة مصطفى بك، وهو صاحب عشيرة.

● لواء جبل سمرين (؟)/ في (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) عهد به إلى حسين أمير آلاي شهرزول.

● لواء راده كوه مع قبلان دره سي (وادي النمور) وغيره/ لم يرد عنهم أي شيء.

● لواء قزلجة قلعة/ وكان في عهدة حسن بك، وفي سنة (٩٨٧هـ، ١٥٧٩م) عهد بطريقة الأولكالق (الأوجاقلق) إلى بيرام، الذي أعلن خضوعه للدولة بإخلاص.

● لواء أورمان: أهله أكراد، وكان في عهدة بايرك بك، وكان يديره بطريقة الأوجاقلق والأولكالق. وألحق ببلنكان.

● لواء كشاف/ وكان في عهدة مير سعيد، وبعد وفاته عهد به إلى إبنه، على أن يقوم بمصالحة طائفة طاسي (؟)، وذلك في سنة ٩٨٤هـ. وفي ٩٩٢هـ، عهد به إلى غضنفر آغا الكونولية (المتطوعين)، في لحسا.

● لواء قلعة هاوار/ كان في عهدة شاه ولي بك، الذي وصفه الدفتر بشكل «أشهر من في طائفة الجاف». وفي ٩٩١هـ عهد به إلى محمد بك أمير مهروان السابق.

● لواء سرجن ودولسر (؟)/ كان في عهدة محمد بك «أشهر من في طائفة دلو». وفي (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م) عهد به إلى أويس إبن أخت حاكم (بانه) بناءً على توصية بكلربكي شهرزول. وفي (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م) عهد به إلى حسين بك بن محمد بك «وهو من أمراء الأكراد»، وذلك بناءً على توصية حسن باشا بكلربكي شهرزول.

● لواء هزار مرد/ كان في عهدة فريدون بك عند بداية تنظيم الدفتر. في (٩٩٠هـ، ١٥٨٢م) عهد به إلى أويس ابن عم تيمور خان، الذي أعلن طاعته للدولة. وكان تيمور خان حاكم (سنة). وفي (٩٩٠هـ، ١٥٨٢م) عهد باللواء إلى مراد بن تيمور خان بك. وفي (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م) عهد به إلى لطف الله بك أحد أمراء السناجق بالبصرة.

● لواء داودان/ وكان في عهدة أوغورلي بك، وهو صاحب عشيرة. وألحق فيما بعد ببلنكانه.

● لواء دلخوران/ في عهدة إسكندر بك، وهو صاحب عشيرة. وورد في الدفتر أن قائد الجيش العثماني عهد به إلى شخص آخر، إلا أن الديوان السلطاني تدخل في الأمر، وأعاد إسكندر بك إليه، في (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م).

● لواء تيل طاري/ وكان في عهدة سهراب حاجي شيخ بك، وهو صاحب عشيرة.

● لواء مهروان/ وكان في عهدة محمد بك حاكم الولاية المذكورة (أي مهروان نفسها). وفي (٩٩٠هـ، ١٥٨٢م) عهد به إلى سلتان علي بن تيمور خان حاكم (سنة)، قبل أن يعين بكلربكي على ديناور. وقد ألحق اللواء فيما بعد ببيلنكان.

● لواء جغان/ وكان في عهدة حسين بك، وهو «أشهر من في طائفة مكرب». وفي سنة (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م) عهد به إلى فرخ زاد بك، ثم ألحق ببلنكان.

● لواء أربيل/ كان في عهدة محمد بن مصطفى باشا، ولم يعهد به إلى الزعماء المحليين. والمعروف أن لواء أربيل ألحق بولاية الموصل عند تشكيل الولاية لأول مرة في سنة ١٥٨٦م، إلا أنه لم يستمر مرتبطاً بها منذ سنة ١٥٨٨م، إذ تم فك ارتباطه بها، وألحق بولاية شهرزول[٢٦٣].

● لواء كوي وسنجاقلو/ وكان في عهدة سهراني قباد بك، «وهو صاحب عشيرة»، وورد اسمه كذلك بشكل سهراني حسين بك، ثم عهد به إلى سيف الدين بك، وهو من أبناء سهراني بك، على أن يقوم بالتصرف بـ ٣٢ قرية ومزرعة، كان يتصرف بها والده، ويكون اللواء (أوجاغه). وفي (محرم ٩٩٢هـ، كانون الثاني/ يناير ١٥٨٤م) عهد به إلى قباد بك أمير مركوه السابق. ثم أعيد إليه سيف الدين بك، وأبلغ حسن باشا بكلربكي شهرزول الديوان السلطاني بأن أمين حسين وهو من أقارب سيف الدين قد تمرد، وقام بالإغارة على قوافل عدة، ورجا أن يعهد باللواء إلى شخص آخر، وهو محمد، فلُبي طلبه وصدرت الموافقة في (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م). ولكن أعيد سيف الدين بك إلى اللواء فيما بعد، إلا أن بكلربكي شهرزول عرض على الديوان إعادة محمد بك مرة أخرى إليه، فتم له ما أراد في (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م).

---

(٢٦٣) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliyeden Müdevver Defterler, no. 17670, and Ahmet Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» *Turkler* (Ankara), vol. 10 (2002), p. 584.

● لواء هوركت/ وكان في عهدة سعيد بك «وهو صاحب عشيرة». وفي (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) عهد به إلى سهراب، وهو من الزعماء المحليين، وصاحب عشيرة، إلا أنه اعتذر عن توليه، فعهد به إلى قاسم، وهو من أمراء العشيرة أيضاً.

● لواء ديوزناو/ ووجه في (٩٩٨هـ، ١٥٩٠م) إلى إسكندر بك مع ٣٢ قرية، بطريقة الأولكالق، وكان يتصرف في السابق بولاية بلنكان.

● لواء كرفتو وكوره قلا/ وكان يتصرف به شيخ حاجي، بطريقة السنجق (أي كباقي الألوية العثمانية التقليدية)، وبعد وفاته عهد به إلى أخيه يوسف بك بطريقة السنجق أيضاً، وذلك في رمضان (٩٩٠هـ، أيلول/ سبتمبر ١٥٨٢م).

● لواء بغدان باريك (؟)، وجه في (٩٩٣هـ، ١٥٨٥م) إلى خسرو بك، بطريقة السنجق.

● لواء تبلح (كذا)/ عهد به في ٩٩٢هـ إلى سلتان علي بك.

● لواء بانة/ وكان في عهدة سليمان بن عباس حاكم الولاية المذكورة، أي (بانه). وكان هو وأبناؤه الكثيرون وحاشيته قد خضعوا للدولة العثمانية، فتركت له بلاده ليديرها مدى العمر نسلاً بعد نسل، بطريقة اليوردلق والأوجاقلق، ولا تنزع من يده. وصدر الأمر في (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م). وقد ألحق هذا اللواء بولاية بلنكان كذلك.

وكما ورد في أوامر التعيينات المتعلقة بولاية شهرزول، فإن بعضاً من ألويتها استقطعت منها لتشكيل ولاية جديدة تحت اسم ولاية بلنكان. وقد صدر أمر تشكيل ولاية بلنكان، في (٢٣ رجب سنة ٩٩١هـ، ١٢آب/ أغسطس ١٥٨٣م)، حيث ورد في حكم سلطاني أن بلاد بلنكان منطقة حدودية، وهي ملائمة من كل الوجوه لتكون بكلربكية مستقلة. لهذا تمّ تحويلها إلى ولاية، وعهد بها إلى أمير سنجق أربيل أحمد بك، ليكون أول بكلربكي بها. ونقل إليها قسم من القوات المرابطة في شهرزول. وطلب من بكلربكي شهرزول إصدار الأوامر لأمراء بلنكان لمراجعة بكلربكي بلنكان في المسائل المتعلقة بهم، وإبلاغ الديوان الهمايوني بأسماء الأمراء المحليين الذين يمكن تعيينهم أمراء سناجق في الولاية الجديدة[٢٦٤]. ولكن يبدو أن أحمد بك لم يتول الولاية، بل اختارت الدولة أحد الأمراء الإيرانيين، وهو اسكندر بك، وذلك بعد لجوئه إلى الدولة العثمانية، وإعلان ولائه لها. ثم حل محله أخوه سليمان بك. أما إسكندر بك،

---

(٢٦٤) عن نصّ الحكم السلطاني ١٩٨، انظر : Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 51, p. 63.

فعهد إليه بلواء ديوزناو. أما الألوية التي تشكلت منها ولاية بلنكان، فهي:

لواء باسكة.

لواء باوة.

لواء كمرة كورة كوز.

لواء كلاس.

لواء كلاس الآخر.

لواء قزلجة قلعة.

لواء أورمان.

لواء داودان.

لواء مهروان.

لواء جغان.

لواء بانة[٢٦٥].

ويستدل من كل ما ذكرناه:

● أن معظم الألوية التي تشكلت منها ولاية شهرزول في هذه الفترة كانت تدار من قبل أسر محلية، تتوارث إدارتها أباً عن جد. وكان قسم منهم يديرون ألويتهم بطريقة اليوردلق ـ أوجاقلق أو بطريقة الحكومة، إلا أن قسماً من الألوية بقي خارجاً عن إدارة الأسر المحلية، وتولاه أمراء عثمانيون. ولا شك أن الطبيعة الاجتماعية لهذه الألوية كان لها الدور الأكبر في هذا الأمر، مثل شهر بازار، أربيل.

● أن قسماً من الألوية كان إمارة عشيرة، واعتبر أمير العشيرة أمير السنجق.

● تقلص عدد ألوية شهرزول، بعد استقطاع قسم منها، وإلحاقه بولاية بلنكان، التي تشكلت في هذه الفترة.

● ولا شك، أن ولاية شهرزول لم تكن من الوسع، بحيث يمكن تقسيمها إلى هذا العدد الهائل من الألوية، بل اعتبرت كل منطقة من مناطق أمراء العشائر الكبيرة أو العشيرة نفسها وحدة إدارية تم تنظيمها سنجقاً عهد به إلى أمير المنطقة أو

(٢٦٥) عن أوامر التعيينات المتعلقة بولاية شهرزول في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 143-161.

العشيرة. وقد لجأت الدولة إلى هذا الإجراء لتكريم الزعماء المحليين.

أما ما يتعلق بولاية بلنكان، فلم نعد نسمع عنها شيئاً في الدفاتر فيما بعد، الأمر الذي يدل على إلغائها وإلحاقها بولاية شهرزول، إذ نجد أسماء بعض ألويتها ضمن التقسيمات الإدارية لشهرزول.

وشهدت ولاية شهرزول تقليصاً آخر في عدد ألويتها، وربما أن قسماً من الألوية التي انفصلت عنها خضع للصفويين. وذكر عين علي أفندي الذي كتب رسالته في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) أن إيالة شهرزول تتألف من عشرين لواء، هي:

ـ لواء سروجك.

ـ لواء أربيل.

ـ لواء كشاف.

ـ لواء شهر بازار.

ـ لواء جنكولة.

ـ لواء مزكاوة.

ـ لواء جبل حمرين.

ـ لواء هزار مرد.

ـ لواء دلخوران.

ـ لواء حرير ودوين.

ـ لواء تيل طاري.

ـ لواء سبه ورنجين.

ـ لواء عجور.

ـ لواء أبرومان.

ـ لواء داودان.

ـ لواء آق (باق؟).

ـ لواء برند.

ـ لواء بلقاص.

ـ لواء قلعة غازي.

ـ لواء آشتي.

وتتبعها حكومة سهران (ورد بشكل مهران). وذكر عين علي أفندي أن في إيالات وان، وديار بكر، وشهرزول، يوجد بعض أمراء العشائر، ولكنهم ليسوا في حكم أمراء السناجق، بل هم في مستوى الزعماء (أصحاب الزعامة)، ولا يتملكون الطبل والعلم. ويشتركون في الحملات العسكرية مع أمير السنجق الذي يتبعونه. وعند وفاتهم، يعطى التيمار الذي يتصرفون به مع إمارة العشيرة إلى أبنائهم، وعندما لا يخلفون أولاداً يعطى لأحد أقاربهم. وعند انقراض نسلهم، يوجه إلى أحد من الخارج، كسائر الزعامات والتيمارات[٢٦٦].

وكما ذكرنا في العرض التاريخي لإيالة شهرزول، فإن منطقة شهرزول سقطت بأيدي الإيرانيين سنة (١٠٤٠هـ، أواخر سنة ١٦٣٠م)، وبقيت في أيديهم حتى سنة (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م)، حيث استردت الدولة العثمانية ولاية بغداد، واضطر الصفويون، على أثره، إلى الانسحاب من شهرزول. لهذا لا نجد لإيالة شهرزول ذكراً في «الدفتر ٢٦٦»، في بداية تنظيمه سنة ١٦٣١م. لكن بعد استعادتها من قبل العثمانيين، قام منظمو الدفتر بإدراج المعلومات المتعلقة بالإيالة فيما بعد، أي بعد عودة الحكم العثماني إليها. إذ إن التعيينات المتعلقة بها تعود إلى سنتي (١٠٤٩هـ، ١٦٣٩م) ـ (١٠٥٠هـ، ١٦٤٠م) بخلاف الإيالة، فإن أول تعيين ورد عنها يعود إلى (شوال ١٠٤٧هـ، شباط/ فبراير ١٦٣٨م). والمعروف أن إيالة بغداد لم تسترد بعد في هذا التاريخ، وقامت الدولة بتعيين بكلربكي في إيالة شهرزول قبل إعادة فتحها، وذلك لكي يتعاطى البكلربكي بمسألة الفتح عن كثب، فيكون مسؤولاً عن إعادة التنظيم، بعد السيطرة مباشرة. وآخر تعيين جرى في إيالة شهرزول بالدفتر، كان في (٥ رمضان ١٠٥١هـ، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م)، إذ عهد بالإيالة مع إيالة الموصل في هذه السنة إلى الوزير محمد باشا، الذي كان بكلربكي الرقة. وهذا يعني توحيد إدارتي الإيالتين في إدارة واحدة، لكن هذا لا يعني أن الدولة ألغت إيالة شهرزول، فألحقتها بإيالة الموصل. إذ إن إجراء الدولة هذا، كان إجراء مركزياً، ولم يتعد ربط إدارة إيالة شهرزول وإيالة الموصل بإدارة بكلربكي واحد. إذ احتفظت الإيالة بوحداتها الإدارية الخاصة بها. أما التقسيمات الإدارية لإيالة شهرزول في هذه الفترة، وأهم المعلومات الواردة عنها في الدفتر، فهي على النحو الآتي:

- لواء شهرزول: وهو سنجق الباشا. وقد عهد بإيالة شهرزول مع إيالة الموصل

---

(٢٦٦) انظر رسالة عين علي أفندي، في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 39.

إلى الوزير محمد باشا، المتصرف على إيالة الرقة، وذلك في (٥ رمضان ١٠٥١هـ، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م).

● لواء حوري (هوري): وهو يوردلق وأوجاقلق. وكان في عهدة مراد خان، وفي (٢ محرّم سنة ١٠٤٩هـ، ٥ أيار/ مايو ١٦٣٩م) عزل عنه لكبر سنة، وعهد به إلى نظر بن صلي. واشترط عليه أن يكون في خدمة بكلربكي شهرزول.

● لواء قزلجة قلعة: وقد عهد به في (٢٢ محرّم سنة ١٠٤٩هـ، ٢٥ أيار/ مايو ١٦٣٩م) إلى مصطفى، لكونه مطلعاً على حدود شهرزول. وفي (١٦ صفر ١٠٤٩هـ، ١٨ حزيران/ يونيو ١٦٣٩م) وجّه إلى قره محمد أمير سنجق طرسوس، وذلك بطريقة «الضميمة»، أي الإلحاق، وبشروطها.

● لواء شميران: في (٢٢ محرّم ١٠٤٩هـ، ٢٥ أيار/ مايو ١٦٣٩م) وجه إلى جاقلي حسين، لوقوفه على أمن حدود شهرزول. وفي (٤ صفر ١٠٤٩هـ، ٦ حزيران/ يونيو ١٦٣٩م)، صدر الأمر بتجديد ولايته، بشرط أن يؤدي الخدمة مع عشيرته عند بكلربكي شهرزول، أي يشترك في الحملات العسكرية.

● لواء شهر بازار: وكان قد عهد به في (٤ صفر ١٠٤٩هـ،٦ حزيران/ يونيو ١٦٣٩م) إلى سليمان أمير سنجق قاغرمان (قرمان؟) السابق.

● لواء زنكنة: كان هذا اللواء قد عهد به من قبل الصدر الأعظم السابق خسرو باشا إلى (هلو) بطريقة اليوردلق والأوجاقلق، وفي (أوائل صفر ١٠٤٩هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٩م) جدد له الولاية.

● لواء أربيل: كان يتم توجيهه إلى أمراء عثمانيين. وفي (أواخر ربيع الأول ١٠٥٠هـ، تموز/ يوليو ١٦٤٠م) عهد به إلى بكلربكي شهرزول بطريقة الأربالق، على أن يقوم بإعداد رجال (مقاتلين) فيه.

● حكومة سهران مع حرير: كان في عهدة حسن بك خان زاده حالو بك عند تنظيم الورقة المتعلقة بالحكومة، قرية بيتوك (؟) مع «مزرعة خورماتو تابع إلى أربيل». وكانت هذه القرية من ملحقات حكومة سهران، إلا أن أمير سنجق أربيل كان يتصرف بها، وفي (أواسط صفر ١٠٤٩هـ، حزيران/ يونيو ١٦٣٩م) صدر الأمر بإقرارها باسم حسن بك. وفي (٢٦ ربيع الأول ١٠٥٠هـ، ١٦ تموز/ يوليو ١٦٤٠م) جددت له حكومة سهران.

● لواء قرة طاغ (قرة داغ): في (١٥ صفر ١٠٤٩هـ، ١٧حزيران/ يونيو ١٦٣٩م) صدر الأمر بتوجيهه إلى دولت غازي أمير سنجق إيج إيل، وذلك لكونه

مطلعاً على أمن حدوده، على أن يعيد رعاياه إلى أماكنهم، ويقوم بإعمار اللواء، وقد عهد به إليه إلى جانب لواء إيج إيل.

● لواء كوي: كان يتم توجيهه إلى أمراء عثمانيين. في (٤ محرّم ١٠٤٥هـ، ٢٠حزيران/ يونيو ١٦٣٥) عهد به إلى أحمد بك، على أن يؤدي الخدمة مع ١٠٠ نفر من رجاله المسلحين، إلى جانب بكلربكي شهرزول، عند قيامه بحملات عسكرية.

● لواء شماميك: كان في عهدة صاريلي حيدر عند تنظيم الدفتر، واستمر فيها إلى ما بعد (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م).

● لواء دول قُرآن: كان هذا اللواء الأوجاق القديم لإسكندر بن عوض، وقد أبقي في عهدته، في (٦ رجب ١٠٤٩هـ، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٣٩م) بشرط أن يكون في خدمة بكلربكي شهرزول. وفي (٩ جمادى الآخرة ١٠٥٠هـ، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٦٤٠م) وجه إلى حسين بك بموجب توصية حسين باشا بكلربكي شهرزول(٢٦٧).

ويبدو من أوامر التعيينات اللاحقة التي جرت في إيالة شهرزول أن هذه الإيالة احتفظت بمعظم ألويتها فيما بعد ولمدة طويلة، فالدفتر العائد إلى سنوات (١٦٧٨ ـ ١٧٠٢م) أورد لإيالة شهرزول ثمانية عشر لواءً من ضمنها سنجق الباشا. أما التقسيمات الإدارية لإيالة شهرزول في هذه الفترة، وأهم المعلومات الواردة في هذا الدفتر، فهي:

ـ لواء شهرزول: هو سنجق الباشا، وقد أوردت الدفاتر أسماء الذين تولوا إيالة شهرزول، ومعظمهم تولوها مع مرتبة البكلربكي. (وردت أوامر التعيينات بين سنتي ١٦٧٨ ـ ١٧٣٩م).

ـ لواء هودي: وهو أوجاقلق. وكان في عهدة حسن بك، إلا أنه ترك اللواء، وغادر إلى بلاد أخرى (إيران)، وذلك في (١٧ أيار/ مايو ١٦٩٩م). وعهد باللواء إلى ابن أخيه عبد الله بك، وذلك بتوصية من سليمان باشا بكلربكي شهرزول(٢٦٨).

ـ لواء قزلجة قلعة: في أواخر ١٧٠٠، وجّه إلى (أبو بكر) بك بناء على توصية والي شهرزول(٢٦٩).

ـ لواء سروجك: كان يديره أمير عثماني، في سنة ١٦٨٤م(٢٧٠).

---

(٢٦٧) عن أوامر التعيينات المتعلقة بشهرزول في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 106 and 126-127.

(٢٦٨) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 56.

(٢٦٩) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ٥٦.

ـ لواء زنكنة: وهو أوجاقلق. وكان في عهدة إسماعيل بك، إلا أنه عزل عنه في ١٧٠٢م، بسبب فشله في إدارة اللواء، فعهد به إلى حميد زاده عثمان بك بطريقة الأوجاقلق، وبناءً على طلبه(٢٧١).

ـ لواء أربيل: أوردت الدفاتر أسماء الأمراء الذين تولوه. وكان اللواء في عهدة محمد بك، قبل أيار/مايو ١٧٠٠م. وبناءً على رضا الأهالي عنه، فقد أبقي في وظيفته، وتولى اللواء فيما بعد عمر بك، ويبدو أنه أصبح مسناً، ولم يتمكن من أداء الخدمة. فعهد باللواء في (١١٣٣هـ، ١٧٢١م) إلى خضر زاده، بتوصية من بكلربكي شهرزول، إلا أنه لم يتمكن من حفظ وحراسة اللواء، واشتكى منه الأهالي وأبناء السبيل. فعزل عن اللواء، وعهد باللواء، في (١٥ محرّم ١١٣٨هـ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٧٢٥م)، إلى عبد الله، على أن يدفع ٦٠٠ قرش سنوياً إلى إنكشاريي بغداد. ويرد إسم مصطفى بك في دفاتر التعيينات، إذ كان يتولى اللواء قبل سنة ١٧٣٤م، غير أنه عزل بسبب تركه قلعة أربيل، وتوجهه إلى لواء حرير خلال معركة أغجام، فعهد باللواء إلى علي بك بطلب من الوزير محمد باشا المكلف بالمحافظة على أرجاء كركوك، وجددت له ولايته، في ١٧٣٨م(٢٧٢).

ـ لواء قرة داغ (قرة طاغ): عهد في ١٧٠٢ إلى حسن بك، وهو ممن سبق أن خدم في اللواء، وقد وجه إليه اللواء، بتوصية من حسن باشا والي شهرزول(٢٧٣).

ـ لواء كوي: يدار بطريقة الأوجاقلق. وكان في عهدة محمد بك، وبعد وفاته وجه إلى إبنه علي بك، في سنة ١٦٨٨م. ويرد اسم (مير شيخ باشا) ضمن المتصرفين باللواء، وقد جددت له ولايته في ١٧١٧م، وقد استمر في وظيفته حتى (صفر ١١٣٧هـ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٣٤م)، حيث عزل بسبب تقصيره في الحملة السلطانية على إيران، وسلوكه السيئ تجاه العسكر وأهالي اللواء، وعهد باللواء إلى محمود بك. كما يرد إسم عثمان بك، الذي صدر الأمر في ١٧٣٥م، بإبقائه في اللواء، وذلك بتوصية من والي بغداد(٢٧٤).

---

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ٥٧، و BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 37, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 84.

(٢٧٣) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 57.

(٢٧٤) المصدر نفسه، ص ٥٧؛ BOA: Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 19; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 25; Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 85, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 38.

ـ لواء جغان كديكي: كان يتم إدارته بطريقة الأوجاقلق، وقد عهد به في ١٦٨٠م إلى محمد بك، وهو من أمراء الأوجاق(٢٧٥). ولم يرد ما يتعلق باللواء في الدفتر الذي يتضمن التعيينات حتى سنة ١٧٠٣م، سوى هذا التعيين(٢٧٦). كما لم يرد اسم اللواء في «الدفتر ٥٢٣»، الذي يورد التعيينات الجارية في الألوية بين سنتي (١٧١٧ ـ ١٧٣٠م)، الأمر الذي يدل على رفعه، أي إلغاؤه كلواء.

ـ لواء شمامك (شماميك): كان يتم إدارته من قبل الأمراء العثمانيين. وفي سنة ١٧٣٦م عهد به مع لواء كوبري المرتبط بشهرزول إلى دركزينلي محمود باشا(٢٧٧)، وربما تولى اللواءين بطريقة الأربالق.

ـ لواء دولقران (دول قُرآن ـ دخوران؟): كان يتولاه أحمد بك بطريقة الأوجاقلق وفق ما يرد في «الدفتر ١٥٥١»(٢٧٨) العائد إلى سنة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢م. ويرد في الدفتر اسم (أبو بكر) بك، بين من تولوا هذا اللواء، وإثر وفاته في سنة ١٧٣٤م، عهد باللواء إلى أخيه علي بك بمير ميرانلق، واستمر على وظيفته بموجب الأمر الصادر في ١٧٣٨م(٢٧٩)، وربما بطريقة الأربالق.

ـ لواء بيه واسمه الآخر بابان: كان في عهدة سليمان بك. وفي ١٦٩٨م عزل عنه وعهد به إلى صفد بك. ويرد في «الدفتر ٥٢٣» إسم فرهاد متصرفاً بلواء بابان، ولكن إثر حدوث حركة مرزي، عزل عن اللواء، وحل محله خالد بك، لكونه (أصلح وأرشد المتصرفين باللواء، وذلك في سنة (١١٤١هـ، ١٧٢٨م)، ويبدو أن خالد بك حاز على رضا الدولة، ومنح لقب باشا، واستمر في وظيفته إلى ما بعد سنة ١٧٣٨م(٢٨٠).

ـ لواء شمباران: لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء كلاس والان: لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء هزار مرد: لم ترد أوامر التعيينات فيه.

---

(٢٧٥) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 58.

(٢٧٦) Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin IdariTaksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 205.

(٢٧٧) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 38.

(٢٧٨) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 58.

(٢٧٩) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 38.

(٢٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٩؛ BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 59, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 86.

ـ لواء باوى (باوه؟): لم ترد أوامر التعيينات فيه.

ـ لواء جبل: تابع عُمري كركوك (كذا ورد).

ـ لواء شهر بازار: لم ترد أسماء التعيينات فيه[٢٨١].

ومما يجدر ذكره، أن ثمانية عشر لواء من هذه الألوية وردت في «الدفتر ١٥٥١» الذي دونت فيه أوامر التعيينات بين سنتي ١٦٨٠ ـ ١٧٠٢م، أي دون لواءي بازيان وكوبري، كما ورد فيه أن ألوية هودي، وكوي، ودولقران، تدار بطريقة الأوجاقلق[٢٨٢]، إلا أن «الدفتر ٥٢٣» العائد إلى سنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م لم يورد إلا ستة ألوية، هي: لواء شهرزول، وأربيل، وكوي، وشمامك، وقرة داغ، وببه (بابان)[٢٨٣]. أما «الدفتر ١٥٧٢» العائد إلى سنوات ١٧٣٤ ـ ١٧٤٠م، فقد أورد أسماء ثمانية ألوية، هي: شهرزول، وأربيل، وكوي، ودولقران، وشمامك، وكوبري، وببه (بابان)، وبازيان[٢٨٤]. وقد ورد لواء كوبري لأول مرة ضمن ألوية شهرزول في هذه الفترة، وأنه وجه مع لواء شمامك إلى محمود باشا، أي دون أن يدار من قبل زعماء محليين. وفضلاً عن هذا، فقد ورد في «الدفتر ١٥٧٢» لواء بازيان ضمن ألوية شهرزول، إذ ورد في الدفتر أن هذا اللواء عهد به إلى سليمان بك أمير آلاي كركوك بمير ميرانلق (أي بمرتبة بكلربكية)، واستمر بوظيفته بموجب أمر الإبقاء الصادر في سنة ١٧٣٨م[٢٨٥]. ويبدو أن لواء بازيان أقيم في هذه الفترة، فلم يرد إسمه في «الدفتر ٥٢٣» العائد لسنوات ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م[٢٨٦]، وربما عهد به إلى سليمان بك بطريقة الآربالق.

وكما ذكرنا، فإن شهرزول استمرت إيالة مستقلة إلى سنة (١١٩٣هـ، ١٧٧٩م)، حيث ألحقت إلى جانب البصرة بالحكم المملوكي في بغداد[٢٨٧]، واستمرت حتى سنة ١٨٤٩م، حيث تقرر إعادة تأسيس إيالة شهرزول من لواءي السليمانية، وراوندوز. واتخذت من مدينة كركوك مقراً لها. وقد أوردت سالنامة

---

(٢٨١) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 55-59.

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٩، و Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati,* vol. 6, p. 109.

(٢٨٣) انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 84-85.

(٢٨٤) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, pp. 37-38, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati,* vol. 6, p. 109.

(٢٨٥) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 39.

(٢٨٦) Kiliç, Ibid., pp. 205-206.

(٢٨٧) Baysun, «Bagdad,» vol. 2, p. 208.

الدولة العثمانية لسنة (١٢٦٦هـ، ١٨٤٩م) التقسيمات الإدارية لكل من هذه الألوية، على الوجه آلاتي:

● لواء كوي سنجق: كوي سنجق مع بوغد، وخرابة، وصاتو قلعة، وشيخان، ورودخانة، وكردي، وجنارة، وخلكان، وحضران، وخيزوب، وسماقلو، وعشائر سزورمك، ومامش، وبيران، مع بيتون، وعاقو، وشاور، ويزد كردي، ومير محمدي، ومير يوسفي، وسكتان، وشقلاوة وملحقاتها، وراوندوز مع حرير، وأربيل مع آلتون كوبري، وزهاب مع توابعها.

● لواء السليمانية: سرجنار مع السليمانية، وقرة طاغ، ودلف، وزنكنة، وشيخان، وداودة، وبازيان، وبيرياري جياسبز، وسرجنار كناغاج، وقصروق مع كردخبر، وجبق قلعة، وقلعة سيوكة، وأغجة لر، وعسكر، وسورداش، ومركة، وبوزدر، وشينك، وقلالة، وماوت، وسيول، والآن، وسراومير آباد، وشهر بازار مع قرة جولان، وبركو، وسروجك، وقزلجة، وطراطور، وجفتان، وكلعمبر، وعلوجة، وكوندة، وشميران، وشيخ ميدان.

● لواء كركوك: كركوك، وقره حسن، وكوك تبة، وشوان، وتازة خرماتي، وطاووق، وبشير، وجباري، وكل، وقلقانلو، وافتخار، وملحة[٢٨٨].

خامساً: إيالة الموصل

١ ـ الموصل في ظلّ الحكم العثماني

تشكلت إيالة الموصل في سنة (٩٩٤ هـ/ ١٥٨٦م)، أي بعد تسع وستين سنة من انضوائها تحت الحكم العثماني. وكما سنذكر، فإن الموصل وأرجاءها، وكذلك الأجزاء الغربية من العراق، تمّ ربطها من الناحية الإدارية بولاية ديار بكر، إلى أن أدخلها السلطان سليمان القانوني بغداد ضمن الحكم العثماني (١٥٣٤م)، فتمّ فصل الموصل من ولاية ديار بكر وإلحاقها بولاية بغداد أو شهرزول.

لم يرد في المصادر العثمانية، التي تسنى لي الإطلاع عليها، ما يتعلق بتاريخ الموصل بعيد تحويلها إلى إيالة، إلا ما ندر، إلى أن تأثرت بحادثة بكر صو باشي ببغداد. فقد شاركت جنود الولاية إلى جانب جنود الإيالات في المنطقة بالحملة التي قادها حافظ أحمد باشا لقمع تمرد بكر صوباشي، والتي باءت بالفشل، كما

(٢٨٨) انظر سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩ م، وأوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٩ ـ ٥٢٠.

ذكرنا[٢٨٩]. وبعد أن أحكم الشاه عباس الصفوي قبضته على بغداد، وأنهى حركة بكر صوباشي، أرسل قواته إلى كركوك والموصل. وتمكن من السيطرة على الموصل، على الرغم من تصدي أحمد باشا بكلربكي الموصل له (١٠٣٣هـ، ١٦٢٤م)[٢٩٠]. وكان الجيش الذي أرسله إلى الموصل بقيادة قره جان قاي خان. وعين الشاه والياً من قبله على الموصل، غير أن الحكم الصفوي فيها لم يستمر طويلاً. ففي سنة (١٠٣٥هـ، ١٦٢٥م) أرسل القائد العثماني حافظ أحمد باشا قوة استطلاعية قوامها خمسمائة مقاتل بقيادة السباهي كوجوك أحمد، وعندما اقتربت هذه القوات من الموصل ترك الوالي الإيراني قاسم خان المدينة، وانسحب إلى بغداد، فعادت المدينة إلى الحكم العثماني[٢٩١]. وكان على العثمانيين تقويتها من الناحية العسكرية. ذلك لأن الموصل كانت تعدّ مفتاحاً لفتح بغداد، ولم يكن في صالحهم فقدانها، ولهذا قاموا ببناء قلعة حصينة فيها استحكامات، وأودعوا فيها مدافع ومعدات حربية لازمة لحصار بغداد (١٠٣٩هـ، ١٦٢٩م)[٢٩٢]. فأصبحت بذلك الموصل مركز تجمع وانطلاق للقوات العثمانية لاستعادة بغداد. ففي الحملة العثمانية الثانية، وصل إليها الصدر الأعظم خسرو باشا، وفي (١ جمادى الأولى سنة ١٠٣٩هـ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٢٩م) مكث فيها سبعين يوماً لسوء الأحوال الجوية، ثم تحرك منها إلى بغداد. وعند انتشار خبر تقدم الجيش العثماني، سارع أمراء العشائر الكردية في المنطقة إلى تقديم الطاعة والولاء للعثمانيين، وحضروا شخصياً إلى المعسكر العثماني لهذا الغرض. وكان من بين الحاضرين سيد خان حاكم العمادية، الذي نصبت عائلته من قبل السلطان سليمان القانوني على الإمارة.

وبعد فشل خسرو باشا في اختراق أسوار بغداد، اضطر إلى فك الحصار عن المدينة، وعاد أدراجه ووصل إلى الموصل، في (٧ جمادى الأول سنة ١٠٤٠هـ، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٠م). وعهد بإيالة ديار بكر مع محافظة الموصل إلى طيار محمد باشا، ثم توجه إلى ماردين[٢٩٣].

ويهمنا هنا معرفة الأوضاع التي آلت إليها مدينة الموصل بعد انسحاب خسرو باشا مع جيشه من بغداد، ثم من الموصل. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: هل

---

(٢٨٩) نعيما، **تاريخ**، ج ٢، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢٩١) Besim Darkut, «Musul,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 8, p. 473.

(٢٩٢) بجوي، **تاريخ**، ج ٢، ص ٤٨٠.

(٢٩٣) انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ١١٠ ـ ١٢٤.

استغل الصفويون الأوضاع التي جرت لصالحهم، ومدوا نفوذهم إلى الأجزاء الأخرى من العراق أم لا؟ وورد في المصادر أن السلطان مراد الرابع عندما وصل إلى الموصل في طريقه إلى بغداد، خرج مير محمد أحد قادة الصفويين مع إخوته إلى مدينة تكريت لجمع أموال الشاه، غير أنه وقع في الأسر، إذ إن أحد شيوخ العشائر العربية هناك ألقى القبض عليه، وجيء به وبأتباعه إلى السلطان. وقتل السلطان جميع إخوته واتباعه، لكنه عفا عنه وأخذه معه إلى بغداد مكبلاً. وقد قدم هذا الشخص معلومات مهمة عن الأوضاع في بغداد(٢٩٤). وهذا يعني أن تكريت أصبحت خاضعة للسيطرة الصفوية، واستمرت كذلك حتى حملة مراد الرابع على بغداد.

وورد في سالنامة الموصل أن الوزير الصفوي قاسم خان قاد حملة على الموصل، بعد أن استولى على كركوك، وأصبح والياً فيها، وبقي نحو ثلاث سنوات هناك، وعزم على الاستقلال، إلا أنه اضطر إلى الهروب في سنة ١٠٤٨هـ، بعد أن سمع بوصول طلائع الجيش العثماني بقيادة مراد الرابع(٢٩٥). لهذا لم يرد في دفتر التعيينات في الإيالات والألوية العائد لهذه الفترة أي تعيين في الموصل، قبل (١١ رجب سنة ١٠٤٩هـ، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٣٩م) باستثناء تعيين واحد قبله، ولكن من دون تاريخ(٢٩٦). وإذا افترضنا أن التعيين الثاني بعد حوالى سنة من سيطرة مراد الرابع على بغداد، يكون التعيين الأول بعد السيطرة مباشرة، وربما بعد أن غادر الموصل متوجهاً إلى بغداد. وبعد أن سيطر مراد الرابع على بغداد، مر بالموصل في طريق عودته إلى إستانبول (كانون الثاني/ يناير ١٦٣٩م).

وعلى الرغم من إبرام معاهدة صلح بين الدولتين العثمانية والصفوية، إلا أن الحكومة العثمانية سعت إلى تعزيز وجودها في العراق، فاتخذت بعض الإجراءات الإدارية في هذا الشأن، يأتي على رأسها توجيه إيالتي الموصل وشهرزول بوال واحد. ففي (٥ رمضان سنة ١٠٥١هـ، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م) عهدت بإيالة الموصل إلى الوزير محمد باشا ليكون متصرفاً عليها، مع إيالة شهرزول(٢٩٧). وربما نقل الوالي مقره إلى الموصل، وأناب عنه وكيلاً، أي متسلم لإدارة شؤون شهرزول.

وكما هو الحال في مختلف بقاع الدولة العثمانية، كان ولاة الموصل يشاركون مع

---

(٢٩٤) Yilmaz Oztuna, *Turkiye Tarihi*, 12 vols. (Istanbul: [n. pb., 1945]), vol. 9, pp. 50-55.

(٢٩٥) انظر: **سالنامهء الموصل**، العدد ٢ (١٣١٠)، ص ٣٣٩.

(٢٩٦) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 107.

(٢٩٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧ و١٢٦.

مقاتلي الولاية في الحملات العسكرية العثمانية، لا سيما في قمع الثورات التي حدثت في العراق. ومنها على سبيل المثال حركة والي البصرة حسين باشا التمردية، في سنة (١٠٧٦هـ، ١٦٦٥م ـ ١٠٧٨هـ، ١٦٦٧م)[٢٩٨].

٢ ـ عهد الجليليين

بعد سنة (١١٣٩هـ، ١٧٢٦م) ترددت في إيالة الموصل أسماء ولاة ينتسبون إلى أسرة عبد الجليل (الجليلي) بشكل مكثف، إذ ترد أسماء ستة عشر من الجليليين في قائمة الولاة. وكانوا على رأس الإيالة بين سنتي ١١٩٩ ـ ١٢٤٤هـ، ومن دون انقطاع تقريباً، الأمر الذي أدى إلى قيام الباحثين بدراسة فترة هؤلاء الولاة تحت اسم الأسرة الجليلية، وهذا يعني أنهم أقاموا نوعاً من الأوجاقلق في إيالة الموصل.

ويعتبر الحاج حسين باشا (١١٠٦هـ ـ ١١٧١هـ) من أهم الولاة الجليليين، وقد تولى إيالة الموصل ثماني مرات، كما خدم في الإيالات الأخرى، ونجح في صد المدينة مرتين من الغزو الإيراني. ففي عهد طهماسب، قامت قوة إيرانية بقيادة نركس خان بالإغارة على الموصل (شوال ١١٤٥هـ، آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٧٣٣م)، إلا أنها واجهت مقاومة عنيفة من قبل حسين باشا، وقتل قائد القوة الإيرانية مع عدد من أركانه، فاضطرت القوة إلى الانسحاب.

وفي (شعبان من سنة ١١٥٦هـ، أيلول/ سبتمبر ١٧٤٣م) عبر نادر شاه الأفشاري الحدود العراقية على رأس قوة كبيرة، واحتل كركوك، ثم أربيل. وأرسل من أربيل رسالة باسم رئيس العلماء في إيران إلى مفتي الموصل، طلب فيها تسليم الموصل إليه طوعاً، تحاشياً لإراقة الدماء. وبعد أن تسلم حسين باشا رسالة الشاه، جمع أهالي المدينة في قزيل جامع (= الجامع الأحمر) وأحاطهم بالأمر، فعاهد أهل المدينة على الدفاع عن مدينتهم تحت إمرته. فقام الوالي بتقوية أسوار المدينة، وحفر الخنادق حولها. أما نادر شاه، فقام بنقل قواته من شرق نهر دجلة إلى مقربة من الموصل، حيث أقام إثني عشر موضعاً مستحكماً، ومواقع للمدافع. ثم قام بدك المدينة، مستخدماً ٣٩٠ مدفعاً. وبعد قصف مكثف استمر مدة طويلة، زرع خلالها المتفجرات تحت أسوار المدينة، واستخدم ١٧٠٠ سلماً لتسلقها، أغار على المدينة. وعند توجيهه النيران للقنوات المملوءة بالبارود، هبت رياح عكسية واتجهت النيران نحو جيشه، وأحرقت بضعة آلاف من جنده المتسلقين على السلالم. إلا أنه لم يوقف

(٢٩٨) راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، وآغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ٣٩٩، ٤٧٤، وج ٢، ص ٦٩١ ـ ٦٩٢.

الهجوم. وبذل مدافعو القلعة جهوداً كبيرة في مواصلة المقاومة، ولم يدخل اليأس في قلوبهم قط. وأبدى الحاج حسين باشا، وقادته قازقجي حسين باشا، وعبد الفتاح أخو الوالي، ونجلاه مراد ومحمد بك، شجاعة فائقة في الدفاع عن المدينة. كما وقف الأهالي مسلمون ومسيحيون إلى جانب الجند، وقاوموا العدو مقاومة شديدة. واستمرت المعارك ثمانية أيام تعرض خلالها نادر شاه وجيشه إلى خسائر فادحة، اضطرته إلى ترك الحصار والتوجه نحو بغداد[٢٩٩]. غير أن الموصل لم تتخلص من الاعتداءات الإيرانية، إذ تعرضت إلى حملة إيرانية أخرى في عهد كريم خان الزندي الذي أرسل قوة بقيادة خسرو خان حاكم سنة، إلا أن هذه الحملة تعرضت إلى الفشل بعد أن تصدى لها حسن باشا، الذي عين والياً على الموصل، بعد أن كان في محافظة ماردين (١١٩١هـ، ١٧٧٧م).

وشهدت الموصل في سنوات ١٧٧١، ١٧٨٥، ١٨٠٩، ١٨٢٨م عمليات تمرد قام بها الأهالي في المدينة ضد الولاة أو وكلائهم، وقد انتهت غالباً بقتل الذين كانوا على رأس الإدارة. ففي منطقة سنجار الجبلية التابعة إلى الإيالة كان اليزيديون يقومون بعمليات تمرد بشكل مستمر، كما كانت العشائر العربية الموجودة في المنطقة تقوم بعمليات قطع الطرق[٣٠٠]. وفضلاً عن هذا، فقد حدثت صراعات بين أفراد أسرة الجليلي أنفسهم، ومن أهمها ما حدث في سنوات ١٧٥٤، ١٧٥٦، ١٧٥٨، ١٧٦٠ ـ ١٧٦١، ١٧٦٨، ١٧٧١م.

٣ ـ نهاية الجليليين والحكم العثماني المباشر

وآخر من تولى من الجليليين في الموصل هو يحيى باشا الجليلي، الذي وصل إلى الولاية بصعوبة بالغة (١٨٣٣م)، غير أنه لم يتمكن من المحافظة على موقعه، فأبعد عنه بعد سنة واحدة، مما أدى إلى انتهاء حكم الجليليين في الموصل[٣٠١]. وقد تزامنت هذه الفترة مع عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)، الذي كان يسعى إلى تحطيم نفوذ المتنفذين والمتسلطين والأعيان في الإيالات العثمانية المختلفة. وربما كان ينتظر بفارغ الصبر إنهاء حكم الجليليين في الموصل، بخاصة بعد أن زال الحكم المملوكي من الأجزاء المتبقية من العراق (١٨٣٠م). لهذا قامت الحكومة بتعيين أحد الولاة من خارج أسرة الجليليين في إيالة الموصل، فعينت في سنة ١٨٣٤م محمد باشا

---

(٢٩٩) BOA, Muhimme defteri (MD), no. 150, pp. 168 and 184; Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/ 1, p. 305, and Darkut, «Musul,» vol. 8, p. 742.

(٣٠٠) انظر: Darkut, Ibid., vol. 8, pp. 742-743.

(٣٠١) Mehmet Ipsirli, «Celililer,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 7 (1993), p. 269.

اينجه بايراقدار، ليكون أول والٍ عثماني يعين في الموصل بعد الجليليين. وساهم هذا الوالي في عمليات التنكيل بالإقطاعيين إلى جانب رشيد باشا المكلف بإصلاحات الأناضول الشرقي ووالي بغداد علي باشا. وانشغل بمواجهة التحديات التي واجهت الدولة العثمانية في شمال العراق، فأخضع أمراء راوندوز، والعمادية، والعقرة، وحاصر ماردين واستولى عليها، كما أخضع اليزيديين وعشيرة شمر، ونجح في فرض التجنيد الإلزامي في الموصل، على الرغم من معارضة الأهالي، إذ تمكن من إذعانهم بعد أن هددهم بضرب المدينة بالمدافع. وأقام مقراً للحكومة (حكومت قوناغي)، وثكنات للجيش في الموصل، وصب مدافع جديدة، بعد أن صهر المدافع القديمة[٣٠٢]. ونجح بأعماله هذه في إعادة هيبة الدولة إلى المنطقة.

وكما ذكرنا، فإن الدولة العثمانية باشرت بترجمة بنود الإصلاحات التي أقرها فرمان التنظيمات الصادر سنة ١٨٣٩م على أرض الواقع بعد سنة ١٨٤٠م، أي بعد انسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام، بشكل مرحلي. أما ما يتعلق بالموصل، فقد تحقق تطبيقها سنة ١٨٤٨م، بخاصة بعد الإجراءات أو بالأحرى الإنجازات التي حققها الوالي محمد باشا في مختلف الصعد. وفي اليوم الرابع من مباشرة والي الموصل محمد وجيهي باشا عمله (٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٦٤هـ، ١٨٤٧م)، تمّ إعلان التنظيمات في الإيالة بشكل رسمي، إذ قام الوالي بقراءة فرمان التنظيمات أمام أهالي الموصل في حفل خاص. ثم قام الوالي بإبلاغ الباب العالي بمراسيم هذا الحفل[٣٠٣].

واستمرت الموصل مركزاً لولاية عثمانية إلى سنة ١٨٥١م، حيث قرر الباب العالي إقامة إدارة واحدة وموسعة في العراق، بغية تسهيل حل مشاكل البلاد، وتطبيق الإصلاحات فيها، بشكل أكثر فاعلية. لهذا تمّ تخفيض الوضع الإداري للموصل من إيالة مستقلة إلى لواء تابع إلى إيالة بغداد، (٢٠ ذو القعدة سنة ١٢٦٨هـ، ١٨٥١م)[٣٠٤]. واستمر هذا الوضع حتى سنة (١٢٩٥هـ، ١٨٧٨م)، حيث أعيد تنظيم الموصل ولاية مستقلة[٣٠٥].

---

(٣٠٢) Darkut, «Musul,» vol. 8, p. 743.

(٣٠٣) عن رسالة الوالي، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Irade-i Meclis-i Vala,» no. 2981.

وعن صورة هذه الرسالة، انظر: Marufoglu, *Osmanli Doneminde Kuzey Irak*, pp. 43-45.

(٣٠٤) BOA, Irade-i Meclis-i Vala, no. 8892, and Cetinkaya, «Irak,» pp. 93-94.

(٣٠٥) *Musul-Kerkük Ile Ilgili Arşiv Belgeleri (1525-1919)* (Ankara: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), 1993), Giris, p. 30.

٤ ـ التنظيم الإداري للموصل

ـ الوضع الإداري للموصل قبل تحويلها إلى إيالة

كما سبق أن ذكرنا، إن منطقة الموصل خضعت للدولة العثمانية، في بداية سنة (٩٢٣هـ، ١٥١٧م)[٣٠٦]. واتخذت مدينة الموصل مركزاً للواء تابع إلى ولاية ديار بكر. وعلى الرغم من عدم ورود اسم لواء الموصل في «دفتر التحرير ذي الرقم ٦٤»، الذي يحتوي على معطيات التحرير الذي أجري في ولاية ديار بكر سنة ١٥١٨م، وذلك ضمن الألوية الإثني عشر التي تشكلت منها هذه الولاية[٣٠٧]، فإنه لا يمكن القول أن الموصل لم يتم تنظيمها لواءً في هذا الوقت، ذلك لأن هذا الدفتر لم يتضمن الأماكن التي لم تكمل عملية التحرير فيها. وأقدم وثيقة نمتلكها تشير إلى تنظيم الموصل لواءً، هي «الوثيقة ذات الرقم ٩٧٧٢»، المحفوظة في أرشيف طوب قابي سرايي بإستانبول، والتي يرجح الباحثون أنها أعدت في سنة ١٥٢٢م، حيث وردت الموصل لواءً تابعاً إلى ولاية ديار بكر[٣٠٨].

كما ورد في كتاب «قانونامة» يعود إلى سنة (٩٢٨هـ، ١٥٢٢م) تحت عنوان «ألوية ولاية ديار بكر» قائمة بأسماء من تولى هذه الألوية، ووردت بينها ألوية الموصل، وعنة (عانة)، وسنجار، والعمادية، وصوران. ومما يتعلق بالموصل، فقد ذكر أن أميرها (أمير السنجق فيها) هو حاجي بك، وخصص له خاص مقداره مائتي ألف آقجة[٣٠٩].

ومن خلال ما ورد في «الدفتر ذي الرقم ٥٢٤٦»، العائد إلى سنة (٩٢٣هـ، ١٥٢٦م)[٣١٠]، يمكننا معرفة الأسلوب الإداري المتبع في الموصل في هذه الفترة. وكانت ألوية ولاية ديار بكر ـ وفق ما ورد في هذه الوثيقة ـ تنقسم إلى قسمين:

أ ـ ولاية ديار بكر: ضمت عشرة ألوية، ورد بينها لواء الموصل، ولواء عنة وهيت، وهما من الألوية التقليدية التي كان يديرهما أمراء عثمانيون. وهذا يعني أن لواء الموصل لم يكن داخلاً ضمن ألوية كردستان، ولم يتمتع بأي إمتياز مثلما تمتع به

---

(٣٠٦) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, pp. 23 and 40.

(٣٠٧) عن هذا الدفتر، انظر: T. C. Basbakanlşk, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» vol. 1, p. 1.

(٣٠٨) Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 3 (1991).

(٣٠٩) هذه القانونامة محفوظة في مكتبة بايزيد، ولي الدين أفندي في استانبول ورقمها ١٩٦٩. انظر فيها: الورقة ١١٨ أ ـ ب. انظر عنها أيضاً: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥٠٧، و Akgunduz, Ibid., p. 198.

(٣١٠) هذا الدفتر محفوظ في أرشيف طوب قابي سرايي تحت رقم (D. 5246). انظر عنه: Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi*, pp. 130-131.

أمراء الألوية الكردية. وورد اسم أمير سنجق الموصل، وهو إسكندر بك ولد أرانيد.

ب ـ ولاية كردستان: تم اقتطاع أراضيها من ولاية ديار بكر، وألحقت بها إيالة سنجار وإيالة العمادية. ومما تجدر الإشارة إليه، أن كلمة إيالة هنا لا تقابل كلمة ولاية، بل هي كلمة اعتبارية لرفع شأن ومكانة بعض الأمراء الخاضعين للدولة العثمانية، ولا تتعدى من حيث الأهمية مستوى السناجق التقليدية.

ويستدل مما ورد في الوثيقة، أن القسم الأكبر من الأقاليم المنضوية تحت الحكم العثماني من العراق ألحق بولاية ديار بكر من دون الأخذ بنظر الاعتبار وقوع ولاية كردستان بين هذه الأقاليم وديار بكر. ولا شك أن طبيعة المنطقة الاجتماعية، والأسلوب الإداري المتبع في هذه الأقاليم العراقية، كان لهما أبعد الأثر في عدم إلحاقها بولاية كردستان. لأن معظم أقاليم (إيالات) ولاية كردستان كانت تتم إدارتها من قبل زعامات محلية، اعترفت بهم الدولة العثمانية وأقرتهم حكاماً على مناطقهم، لكونهم أمراء عشائر، تتمتع عشائرهم بثقل في مناطقها.

ويبدو أن تحرير لواء الموصل قد تأخر ولم يستكمل إلا فيما بعد، وربما أن «الدفتر ذا الرقم ٩٩٨»، العائد إلى سنة (٩٣٧هـ، ١٥٣٠م)، هو أقدم دفتر يورد نتائج التحرير الذي جرى في هذا اللواء. وطبقاً لهذا الدفتر، فإن ولاية ديار بكر كانت تضم أربعة عشر لواء. وهي لا تمثل بالتأكيد جميع ألويتها. فالألوية التي ظلت خارجة عن التحرير، لم يتم إدخالها في الدفتر. وقد وردت ألوية الموصل، وسنجار، وعنة ـ هيت، ضمن ألوية ديار بكر، التي جرت فيها عملية التحرير. وطبقاً لهذا الدفتر، فإن لواء الموصل كان يضم نواحي الموصل، وعين سفينة، وبكر بك. ويبدو أن بكر بك كان أميراً بدوياً، وقد أشار الدفتر إلى بعض من خواصه، كما أورد دفتر الأوقاف العائد للسنة (٩٤٦هـ، ١٥٣٩م) نفسها أسماء نواحي أخرى للموصل، وهي عجوزة ودير مقلوب. أما لواء سنجار، فقد ضم في هذه الفترة ناحيتين، هما ناحية سنجار وناحية تيلعفر (كذا). أما لواء عنة (وورد في الدفتر بشكل عنا)، فكان يضم خمس نواح هي: ناحية عنا، وناحية الحديثة، وناحية آلوس، وناحية جبة، وناحية هيت[٣١١].

وعلى الرغم من تأخر إجراء عملية التحرير في الموصل أو استكمالها، فإن ما جرى في سنجار وعنة ـ هيت، قد سبقها. وأقدم دفتر تحرير للواء سنجار يعود إلى

(٣١١) حول ما يتعلق بنتائج عمليات التحرير التي جرت في ألوية الموصل وسنجار وعنة ـ هيت، انظر:
T. C. Basbakanlşk, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, «998 Numarali Muhäsebe-i Viläyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» vol. 1, pp. 60-67, 72-90 and 230-238.

سنة ٩٢٤هـ، حيث ضم اللواء نواحي خاتونية، وخيال، وتيلعفر (تلعفر). أما لواء عنة، فإن أقدم دفتر تحرير وصلنا عنه يعود إلى سنة (٩٢٩هـ، ١٥٢٢ ـ ١٥٢٣م)، حيث ضم نواحي: عنة، والحديثة، وآلوس، وحزانة، وجبة، وناوسة، وهيت، والزور[٣١٢].

واستمر وضع الموصل لواءً تابعاً إلى ولاية ديار بكر، إلى أن سيطر العثمانيون على بغداد. وقد ورد في يوميات حملة السلطان سليمان القانوني على إيران أن السلطان سليمان عهد بلواء الموصل إلى سعدي أحمد بك، وذلك في (١١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٥٣٤م)[٣١٣].

ويستدل من حكم سلطاني[٣١٤] أن لواء الموصل أُلحق بولاية بغداد بعد تأسيسها سنة ١٥٣٤م، إلا أننا لا نعرف بالضبط متى ألحق بولاية بغداد، ربما بعد تأسيسها مباشرة. وأقدم وثيقة وصلتنا بهذا الخصوص تعود إلى سنة (٩٤٦هـ، ١٥٤٠م)، إذ نجد في قانوننامة الموصل وعنة، المؤرخة في هذه السنة، أن الموصل وعنة لواءان تابعان لولاية بغداد[٣١٥]. ويرى أحد الباحثين أن لواء الموصل ارتبط بإيالة بغداد في التحرير الذي جرى في سنوات (٩٤٦هـ، ١٥٤٠م)[٣١٦].

وكما ذكرنا، فإن عثمان باشا الجركسي عرض على الحكومة العثمانية القيام بحملة عسكرية لاسترداد شهرزول، بعد أن حول أميرها سهراب ولاءه إلى الصفويين سنة ١٥٥٠م. كما اقترح تقسيم إيالة بغداد إلى إيالتين، وأن يتم فصل المنطقة الشمالية الشرقية منها. وبالفعل وافقت الدولة على إقامة ولاية موسعة في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق، لتشمل شمالي العراق، وأن تكون الموصل مركزاً لهذه الإيالة. وبعد وصول عثمان باشا إلى المنطقة، باشر بإجراءاته في تنظيم الولاية الجديدة. وطلب من بكلربكي بغداد دفاتر السباهية (فرسان التيمار)، التابعة للموصل. وهذا يعني أن الموصل في هذا الوقت بالذات كانت تابعة إلى إيالة بغداد. وفي الوقت الذي

---

(٣١٢) عن هذه الدفاتر، انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣ ـ ٦.

(٣١٣) انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ٣٣٤، عن: سلطان سليمانك إيرانه برنجي سفري روزنامه سي ٤ جمادى الآخرة ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٣٤م.

(٣١٤) انظر الحكم ١٤٥٢ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 531.

(٣١٥) عن قانوننامة الموصل وعنة، انظر: BOA. TTD. 195 (227), and Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 5 (1992), p. 204.

(٣١٦) انظر: Akgündüz, Ibid., vol. 5 (1992), p. 204, and vol. 8 (1994), p. 417, نقلاً عن الوثيقة ١٧٣٤ المحفوظة في مكتبة عاطف أفندي، الورقة ٢٠٦ آ.

كان عثمان باشا يتهيأ لفتح شهرزول، خرج السلطان في حملة إلى إيران. إلا أن عثمان باشا لم يتمكن من تحقيق النجاح. ولم يمر وقت طويل حتى مات. بعد وفاته أسدل الستار على تأسيس الولاية الجديدة، إذ أصدر السلطان العثماني أوامره بتوحيد ولاية بغداد، أي إلغاء الولاية المستحدثة.

وأول دفتر للتعيينات ورد فيه لواء الموصل ضمن ولاية بغداد هو «الدفتر ذو الرقم ١٤٥٢»، الذي يورد التعيينات الجارية في الولايات العثمانية في أواسط القرن السادس عشر الميلادي. وقد أورد الدفتر أسماء أمراء سنجق الموصل للفترة من «١٠ ذي القعدة ٩٥٦هـ، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٤٩م) حتى (٢٠ ربيع الأول ٩٥٨هـ، ٢٨ آذار/ مارس ١٥٥١م). ويستدل من التعيينات الجارية فيها، أن لواء الموصل كان يدار كباقي الألوية التقليدية، أي من قبل الأمراء العثمانيين، ولم يكن يتمتع بأي إمتياز[٣١٧].

وظلت الموصل مرتبطة بولاية بغداد حتى سنة ١٥٦٣م، حيث تمّ فكها منها وربطها بولاية شهرزول[٣١٨]. واستمر وضعها بهذا الشكل، أي ظلت مرتبطة بشهرزول حتى سنة (٩٧٣هـ، ١٥٦٦م). وورد في حكم سلطاني صادر في (٤ شعبان سنة ٩٧٣هـ، ٢٤ شباط/ فبراير ١٥٦٦م) أن بكلربكي بغداد أرسل رسالة إلى الديوان السلطاني يطلب فيها إعادة الموصل إلى ولاية بغداد، وبالفعل استجيب لطلبه وأعيدت إلى ولاية بغداد[٣١٩]. وتنفيذاً لهذا الحكم، فقد صدر في (٢٥ رمضان سنة ٩٧٣هـ، ١٥ نيسان/ أبريل ١٥٦٦م) حكم آخر موجه إلى بكلربكي شهرزول، يطلب فيه إرسال الدفاتر المتعلقة بالموصل إلى بكلربكي بغداد بعد ختمها[٣٢٠].

إلا أن بقاء الموصل مرتبطة بولاية بغداد لم يستمر طويلاً، ففي (٣ محرّم ٩٧٨هـ، ٢٨ أيار/ مايو ١٥٧١م) صدر حكم سلطاني يقضي بربطها بشهرزول مرة أخرى، وطلب من بكلربكي بغداد إرسال دفاترها إلى شهرزول[٣٢١]. ولكن لم يمر وقت

---

(٣١٧) عن أوامر التعيينات الواردة في هذه الفترة، انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 301, and Sahin and Emecen, «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I,» pp. 87-88.

(٣١٨) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliyeden Müdevver Defterler, no. 5635, p. 105, and Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» vol. 10, p. 582.

(٣١٩) انظر الحكم ١٠٨٢ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 408.

(٣٢٠) انظر الحكم ١٤٥٢ في: المصدر نفسه، ص ٥٣١.

(٣٢١) انظر الحكمان ٥٢٨-٥٢٩ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 325.

طويل حتى أعيدت في سنة ١٥٧٣م إلى ولاية بغداد مرة أخرى، وذلك طبقاً لما ورد في «دفتر الأحكام المالية ذي الرقم ٥٦٣»[٣٢٢].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن لواء الموصل كان يدار في هذه الفترة بطريقة الالتزام، إذ ورد في أحد الأحكام السلطانية أن ملتزم مقاطعاتها مصطفى، وهو من أصحاب الزعامات في بغداد[٣٢٣].

واستمر وضع الموصل لواءً تابعاً إلى ولاية بغداد حتى سنة ١٥٨٦م، حيث تحولت إلى ولاية مستقلة حملت إسمها. والحقيقة أن آخر تعيين أمير سنجق في لواء الموصل، ورد في «الدفتر ٢٦٢»، يعود إلى (٢٨ ربيع الأول سنة ٩٩٢هـ، ٩ نيسان/ أبريل ١٥٨٤م). حيث ورد الموصل لواءً ضمن التقسيمات الإدارية لولاية بغداد، وقد أشير إلى حقل اللواء، وأن الموصل تحولت إلى ولاية، ولكن من دون أن تؤرخ هذه الإشارة[٣٢٤]. وطبقاً لما ورد في أحد دفاتر الرؤوس العائدة إلى هذه الفترة، فإن الموصل تحولت إلى إيالة، في سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)[٣٢٥].

وبعد تحويل الموصل إلى ولاية، تم فتح صفحة جديدة في «الدفتر ٢٦٢»، تحت اسم إيالة الموصل، ورد فيها أن بكلربكي الموصل هو ملك (بفتح الميم واللام) أحمد، وقد عزل عنها، ووجهت في (٢٦ رمضان سنة ٩٩٥هـ، ٣٠ آب/ أغسطس ١٥٨٧م) إلى حسين بك بن جانبولاد بك[٣٢٦]. وقد أكد ما ورد في هذا الدفتر المؤرخ سلانيكي، إذ ذكر أن بكلربكي الموصل ملك أحمد باشا قد عزل، وحل محله حسين بن جانبولاد بك، ليتصرف بها مع لواء كليس، بطريقة الالتزام، وذلك في أواسط (شوال سنة ٩٩٥هـ، أيلول/ سبتمبر ١٥٨٧م)[٣٢٧]. وعلى الرغم من كل هذا، فإننا لا نعرف، في ضوء الوثائق المتوافرة لدينا، متى تولى ملك أحمد إيالة الموصل. وقد

---

(٣٢٢) BOA, Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, p. 105; Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli-merasi ve IlIdaresi*, p. 144, and Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» p. 33.

(٣٢٣) انظر الحكم ١٠٢ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 51, p. 31, 19 Shaaban 991H./7 September 1583M.

(٣٢٤) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 131.

(٣٢٥) ذكر ذلك خليل ساحلي أوغلي، إلا أنه لم يورد رقم الدفتر الذي اعتمد عليه. انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٤.

(٣٢٦) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 265.

(٣٢٧) مصطفى أفندي سلانيكي، **تاريخ سلانيكي**، ٢ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٩٢.

ورد في أحد الأحكام الواردة في دفتر المهمة العائد إلى سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، أن بكلربكي الموصل أحمد طُلب منه المشاركة في الحملة المزمع شنها ضدّ إيران، بقيادة سليمان باشا بكلربكي بغداد(٣٢٨).

٥ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة الموصل

يعدّ «الدفتر ٢٦٢» الذي دوّنت فيه أوامر التعيينات في الولايات والألوية العثمانية بين سنتي (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٧هـ، ١٥٨٨م) أول دفتر يورد التقسيمات الإدارية للموصل بعد تحويلها إلى إيالة، وطبقاً لما ورد فيه نجد أن الموصل كانت تتشكل من ثمانية ألوية، هي:

أ ـ لواء الموصل.

ب ـ لواء أربيل.

ج ـ لواء أسكي موصل.

د ـ لواء نصيبين.

هـ ـ لواء سنجار.

و ـ لواء باجوان.

ز ـ لواء آغجة قلعة.

ح ـ لواء زاخو(٣٢٩).

ومما يجدر ذكره، أن لواء أربيل ورد اسمه في «الدفتر ٢٦٢» ضمن ألوية ولاية شهرزول أيضاً(٣٣٠). وربما أنه ألحق بالموصل لفترة وجيزة، ثم انفك عنها وارتبط بشهرزول.

والمعروف أن ألوية سنجار، وأسكي موصل، وآغجة قلعة، ونصيبين، وزاخو، كانت تابعة إلى ولاية ديار بكر، قبل ارتباطها بولاية الموصل. وكان يفترض أن يقوم بكلربكي ديار بكر بإرسال الدفاتر المتعلقة بهذه الألوية إلى الموصل، بعد تحولها إلى إيالة، إلا أنه تلكأ في ذلك. فصدر حكم سلطاني إلى بكلربكي ديار بكر،

---

(٣٢٨) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 60, p. 283, and Muhimme defteri (MD), no. 61, pp. 68-69, and Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» vol. 10, p. 584.

(٣٢٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 247-248 and 270-271.

(٣٣٠) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٦.

يطلب منه إرسال دفاتر الإجمال والمفصل التابعة لهذه الألوية إلى الموصل[٣٣١].

وبقي لواء أربيل مرتبطاً بشهرزول حتى سنة ١٥٩٠م، حيث أعيد مرة ثانية إلى ولاية الموصل. وورد في أحد أحكام دفتر المهمة الصادر في (٢ ذي الحجة ٩٩٩هـ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٥٩١م)، أن لواء أربيل ألحق بإيالة الموصل، وأدخل ضمن التزام الخواص السلطانية الكائنة في الموصل. وصدر الأمر بعدم تدخل أي أحد من بغداد أو غيرها بشؤون اللواء المذكور، وفصل دفاتر الإجمال والمفصل العائدة له من دفاتر إيالة شهرزول، وإرسالها إلى إيالة الموصل[٣٣٢].

ولم تبق تشكيلة ولاية الموصل على حالها، بل تعرضت إلى تغييرات مختلفة فنجد في حكم سلطاني يعود إلى سنة ١٥٩٢م، ورد في دفتر المهمة أن لواء تكريت مرتبط بولاية الموصل[٣٣٣]. والمعروف أن لواء تكريت كان أحد ألوية بغداد، وألحق لفترة وجيزة بولاية الرقة، بعد تأسيسها، وذلك قبل ربطه بالموصل[٣٣٤].

وعندما نصل إلى أوائل القرن السابع عشر الميلادي، نجد أن ولاية الموصل قد فقدت معظم ألويتها، ولكن ألحقت بها في الوقت نفسه بعض الألوية الجديدة. فعين علي أفندي ذكر في رسالته التي كتبها سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) ستة ألوية للموصل، اثنين منها يردان لأول مرة:

ـ لواء الموصل.

ـ لواء باجوانلو.

ـ لواء تكريت.

ـ لواء أسكي موصل.

ـ لواء هورون.

ـ لواء بانة[٣٣٥].

---

(٣٣١) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 64, p. 107, and Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» p. 39.

(٣٣٢) انظر الحكم ١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 68, p. 1.

(٣٣٣) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 69, p. 95, and Gunduz, Ibid., vol. 10, p. 584.

(٣٣٤) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 139.

(٣٣٥) انظر رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996).

ويبدو من قائمة عين علي أفندي أن ألوية أربيل، ونصيبين، وسنجار، وآغجة قلعة، وزاخو، انفصلت عن إيالة الموصل، أي لم يبق للموصل إلا باجوان (باجوانلي)، واسكي موصل، ولكن أضيفت ثلاثة ألوية جديدة لها، هي: تكريت، وهورون، وبانة. وهذه التغييرات التي طرأت على تشكيلة ولاية الموصل لم تتوقف فيما بعد. ويبدو أن بعض الألوية أعيدت إلى الولاية، كما سنرى. ولكن لواء نصيبين، الذي ألحق بها بعد تشكيلها مباشرة، انفصل عنها إلى الأبد. ففي النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي أو بالأحرى بعد حملة السلطان مراد الرابع على بغداد، وإعادته الحكم العثماني إليها من جديد، نجد إعادة إلحاق بعض الألوية بالموصل، وانفصال أخرى عنها. وقد أفصح لنا «الدفتر ٢٦٦»، الذي يضم التعيينات الجارية في الولايات والألوية العثمانية، بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م)، التقسيمات الإدارية لإيالة الموصل، والتي كانت على الشكل الآتي:

● لواء الموصل: كان سنجق الباشا. وطبقاً لما ورد في الدفتر، فإن الوزير محمد باشا تولى إيالة الموصل مع إيالة شهرزول، وذلك بموجب الأمر الصادر في (٥ رمضان سنة ١٠٥١هـ، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٤١م).

● لواء باجوانلو/ لم يرد غير اسمه في الدفتر.

● لواء أسكي موصل/ لم يرد غير اسمه في الدفتر.

● لواء كشاف/ لم يرد غير اسمه في الدفتر. والمعروف أن هذا اللواء كان تابعاً إلى إيالة شهرزول، وقد ورد اسمه في قائمة عين علي أفندي[٣٣٦].

● لواء تكريت: وقد ورد عنه أن اللواء عهد به إلى متصرفه السابق شبيب بن حسن لخدماته السديدة ولكونه لائقاً بالخدمة، وذلك في (٧ جمادى الأولى سنة ١٠٤٨هـ، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٦٣٨م). وورد لواء تكريت ضمن تشكيلة إيالة بغداد في الفترة نفسها، وأضيف إلى حقله ضمن بغداد، أنه عهد بطريقة اليوردلق والأوجاقلق إلى شبيب بن حسن. وربما أن اللواء كان تابعاً إلى إيالة الموصل عند بداية تنظيم «الدفتر ٢٦٦»، أي في الوقت الذي كانت بغداد خاضعة للصفويين، بعد حادثة بكر صوباشي. وبعد استعادة بغداد من قبل السلطان مراد الرابع، ربما تمّ ربطه ببغداد، ولكن لمدّة محدودة، إذ ما لبث أن أعيد إلى الموصل مرة ثانية، كما سنرى.

● لواء هارون/ لم يرد في الدفتر غير اسمه.

---

(٣٣٦) انظر الرسالة نفسها في: المصدر نفسه، ص ٣٩.

● لواء زاخو: وقد ورد في الدفتر أن لواء زاخو عهد به في (٩ شعبان سنة ١٠٤٩هـ، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٩م) إلى يوسف أمير عشيرة زباري (زيباري) القاطنة في بلاد سيد خان (أي العمادية)، واشترط عليه أن يكون في خدمة الدولة، وأن يسلم سنوياً ألف قرش إلى خزينة الموصل، وأن يساهم في الخدمات السلطانية (العسكرية) في أرجاء بغداد وشهرزول[٣٣٧].

ويبدو أنه لم يمر وقت طويل حتى شهدت إيالة الموصل تغييراً آخر في تقسيماتها الإدارية. وطبقاً لما ذكر كاتب جلبي في كتابه **جهانتما**، الذي صنفه في سنة (١٠٥٨هـ، ١٦٤٨م)، فإن إيالة الموصل ضمت الألوية الآتية:

ـ لواء الموصل.

ـ لواء أسكي موصل.

ـ لواء باجوانلو.

ـ لواء تكريت.

ـ لواء هاروبانة (هارون؟، هارون ـ بانة؟).

ـ لواء قره دسني[٣٣٨].

وعند مقارنة هذه القائمة مع القائمة السابقة، يظهر لنا أن لوائي كشاف وزاخو، قد أخرجا من القائمة، وربما خفض مستواهما الإداري. كما أضيف إليها لأول مرة لواء قرة دسني الذي تمّ تنظيمه لواء. والمعروف أن قرة دسني هو اسم عشيرة، وربما أن هذا اللواء كان «لواء مير عشيرت»، أي أنه لم ينظم كلواء اعتيادي، ذي حدود جغرافية محددة.

وتقلص عدد ألوية الموصل في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. فطبقاً لما أورده «الدفتر ١٥٥١»، فإن إيالة الموصل كانت تتكون في مطلع القرن الثامن عشر (١٧٠١ ـ ١٧٠٢م) من الألوية الآتية:

ـ لواء الموصل.

---

(٣٣٧) عن أوامر التعيينات الجارية في إيالة الموصل في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 107-108.

(٣٣٨) انظر: كاتب جلبي، **جهانتما** (استانبول: [د. ن.]، ١١٤٥)، ص ٤٣٣، و Gunduz, «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi,» vol. 10, p. 585.

ـ لواء هارون/ وكان محلولاً، أي لم يتم التعيين فيه في هذه الفترة.

ـ لواء تكريت/ وكان محلولاً في هذه الفترة.

ـ لواء قلعة دهوك وmutahho وزاخو/ وكان محلولاً.

ـ لواء قلعة عقرة وكيلي دير/ وكان محلولا[٣٣٩].

ومما يجدر ذكره، أن الباشوات الذين تقلدوا إيالة الموصل في هذه الفترة، ساهموا إلى جانب بكلربكي بغداد في قمع الحركات التي ظهرت في ولاية بغداد. ففي أمر التعيين الصادر في (١١ حزيران/ يونيو ١٧٠٢م) اشترط على مصطفى باشا بكلربكي وان السابق الذي عين في إيالة الموصل، أن يتواجد في بغداد[٣٤٠].

وفضلاً عن كل ذلك، فإن التقلص في عدد ألوية الموصل استمر فيما بعد أيضاً، حتى بلغ بين سنتي ١٧١٧ ـ ١٧٣٠م ثلاثة ألوية، هي:

ـ لواء الموصل.

ـ لواء تكريت.

ـ لواء مقلوب.

وورد في أحد أوامر التعيينات المتعلقة بإيالة الموصل، أن الإيالة عهد بها في (٨ جمادى الآخرة ١١٣٩هـ، ٣١ كانون الثاني ١٧٢٧م) إلى عبد الجليل زاده إسماعيل آغا، «وهو من أعيان الموصل بموجب الخط الهمايوني، وبطريقة المالكانة مع البكلربكلك»، واشترط عليه ملازمة الموصل، وأن يرسل إبنه أو كتخداه مع ألف من خيرة جنوده للمساهمة في الحملة العسكرية. ويبدو أن إسماعيل آغا (باشا) استمر في إيالة الموصل حتى (١٥ جمادى الآخرة ١١٤٠هـ، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٧٢٨م)، حيث حل محله حسين باشا[٣٤١].

والمعروف أن إيالة الموصل شهدت حركات تمرد، قام بها الأهالي ضد الدولة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كما حدث الصراع بين أفراد

---

(٣٣٩) انظر: BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, pp. 59-60, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, vol. 6, p. 100.

(٣٤٠) انظر: المصدران نفسهما، ص ٥٩، ج ٦، ص ١٠٠ على التوالي.

(٣٤١) عن أوامر التعيينات المتعلقة بإيالة الموصل في الفترة بين ١٧١٧-١٧٣٠، انظر: BOA, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 86-88, and Fehameddin Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)* (Ankara: TTK. Yayinlari, 1997), pp. 140-141.

أسرة الجليليين الذين تولوا إيالة الموصل بين سنتي ١٧٢٦م ـ ١٨٣٤م[٣٤٢].

ويبدو أن التحديات الكبيرة التي واجهت الدولة العثمانية في الموصل في عهد الجليليين لم يتمكن الولاة من القضاء عليها. وبعد عزل يحيى باشا الجليلي من ولاية الموصل (١٨٣٤م) عهد بالولاية إلى محمد باشا أينجة بايراقدار.

ومما يؤسف له، أننا لا نمتلك دفاتر للتعيينات تعود إلى هذه الفترة. ويبدو أن الإنجازات العسكرية التي قام بها الوالي محمد باشا جعلت الدولة العثمانية تعيد النظر في التقسيمات الإدارية للمنطقة، فألحقت ماردين لأول مرة بالموصل[٣٤٣].

غير أن إلحاق ماردين بالموصل لم يستمر طويلاً. فطبقاً لما ذكرته سالنامة الدولة العثمانية لسنة (١٢٦٦هـ، ١٨٤٩م)، فإن ماردين فك ارتباطها من الموصل التي ضمت ضمن تشكيلتها في هذه الفترة، الألوية الآتية: الموصل، وعقره، وزيباري مزوري، وزيري مع مزوري روزي، وداودية، وبرواري، وزاخو، ودهوك، وتلعفر، وسنجار مع نصيبين[٣٤٤].

---

(٣٤٢) Mehmet Ipsirli, «Celililer,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), vol. 7 (1993), p. 269.

(٣٤٣) انظر: سالنامه دولت عثمانية لسنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م، ص ١٤١.

(٣٤٤) انظر: سالنامه دولت عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩ م، وأوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥٢٠.

الفصل الرابع

إيالتـا مصــر والحبشــة

أولاً: السيطرة العثمانية على مصر

١ ـ تقدم الجيش العثماني إلى مصر

بعد أن أنهى السلطان سليم الأول بسط سيطرته على بلاد الشام، وبعد الانتصار الذي حققه سنان باشا على فلول القوات المملوكية بقيادة جانبردي الغزالي في منطقة خان يونس بفلسطين، لم يبق أمام الجيش العثماني ما يمنعه من التقدم نحو مصر. وقبل أن يتوجه السلطان سليم إلى مصر أرسل رسولاً إلى طومان باي، الذي انتخبه المماليك سلطاناً عليهم، يطلب منه الخضوع للدولة العثمانية، وذكر اسمه في الخطبة في جوامع مصر. وعرض عليه ولاية مصر بدءاً من غزة، على أن يرسل خراج مصر إلى خزينة الدولة كل سنة. كما أرسل سليم رسائل إلى أمراء مصر ساعياً إلى استمالتهم وكسبهم إلى جانب الدولة العثمانية. وحذّر سليم طومان باي من مغبة الوقوع في ما وقع به سلفه قانصو الغوري. إلا أن طومان باي رفض هذا الطلب، وبتأثير من أتباعه الجراكسة أمر بقتل رسول السلطان. وكان يعتقد إلى جانب أمراء مصر أن احتلال بلاد الشام وكليكية من قبل العثمانيين لن يدوم طويلاً، وأن السلطان سليم لن يستطيع الوصول إلى مصر، وسيرجع بقواته من بلاد الشام، ولن يكون مصيره أحسن من مصير المغول الذين ردوا على أعقابهم عندما غزوا بلاد الشام بعد سقوط بغداد، وسيقوم المماليك باستعادة بلاد الشام بعد مغادرة السلطان إلى الأناضول[١].

وأرسل طومان باي خمسة آلاف من الجراكسة إلى أطراف غزة بقيادة جانبردي الغزالي، الذي عينه في نيابة دمشق، وأمره أن يعيد النظام الجركسي إلى بلاد الشام، وذلك عند مغادرة السلطان سليم الأول المنطقة[٢]. إلا أن هذه القوة انهزمت أمام

---

(١) انظر: خوجه سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة Ismet Parmaksizoglu، في خمسة أجزاء في استانبول عام ١٩٩٩. انظر أيضاً: Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 2, p. 288.

(٢) سعد الدين، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠٠-٣٠١.

الجيش العثماني بقيادة سنان باشا ـ كما مر ـ واضطرت إلى الانسحاب إلى الصحراء.

ويرى أحد الباحثين أن العثمانيين كانوا يترددون في التقدم للسيطرة على مصر، ولهذا أرسل سليم رسولاً إلى طومان باي يعرض عليه ما ذكرناه(٣). إلا أن الباحث التركي إسماعيل حقّي أوزون جارشيلي يعتقد أن السلطان سليم كان يرى أن المكاسب العسكرية التي حققها في بلاد الشام ستتلاشى من دون السيطرة على مصر، فقرر فتحها(٤). وحقيقة الأمر أن العثمانيين اعتادوا على مر تاريخهم دعوة الحكام إلى إعلان الخضوع لهم، قبل اللجوء إلى خيار الحرب.

وواصل السلطان سليم بعد غزة تقدمه في الطريق المؤدي إلى مصر، واجتاز الصحراء مع جيشه، ووصل إلى العريش في (١٧ ذي الحجة، ١١ كانون الثاني/ يناير). وكان المماليك يعولون كثيراً على تضاريس المنطقة، ويعتقدون اعتقاداً راسخاً أن العثمانيين لن يتمكنوا من عبور صحراء سيناء. والمعروف أنّه لم يسبق أن قام أي فاتح بعبور هذه الصحراء، فالسلاجقة، والمغول، والتيموريون، وصلوا لغاية بلاد الشام، ولم يفكروا في اجتيازها. ولهذا اعتقد المماليك أن السلطان سليم سيتخلى عن العبور، وسيعود من بلاد الشام إلى إستانبول، وحينها سيقومون باستعادة الأراضي التي فقدوها(٥).

وفي ٢٢ ذي الحجة وصل سليم بجيشه إلى الصالحية، بعد أن عبر أصعب أماكن العبور في الصحراء، مع جميع معداته ومدافعه الثقيلة التي كانت تعدّ بالمئات، وذلك في غضون خمسة أيام فقط(٦). ويعد المؤرخون العثمانيون عملية العبور هذه من «الإنجازات الباهرة التي تشرّف التاريخ العثماني»(٧). ومما سهل مرور الجنود وأثقالهم هطول أمطار غزيرة أدى إلى تخفيف حرارة الرمال المحرقة، وتصلب الأراضي. إلا أن قطعات الجيش العثماني تعرّضت إلى غارات البدو. وكان السلطان المملوكي يحث البدو على القيام بهذه الغارات، بل تعهد بدفع الذهب مقابل رؤوس العثمانيين. واشتدت غارات البدو إلى درجة خاف الوزير الأعظم من حدوث معركة كبيرة. لهذا

---

(٣) Hilal Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» in: Guler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 1, p. 92.

(٤) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 288.

(٥) *Osmanli Ansiklopedisi*, 7 vols. (Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996), vol. 2, p. 205.

(٦) تقل معد مادة «سليم الأول» في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٦، عن إحدى الروايات أن الجيش العثماني اجتاز الصحراء في غضون ١٣ يوماً وهذه الرواية هي أقرب إلى الواقع.

(٧) Ismail Hami Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, 5 vols. (Istanbul: Türkiye Yayinevi, 1947-1971), vol. 2, p. 32.

جلب فرس السلطان المخصص للحرب وكاد هذا الأمر أن يكلف الوزير حياته[٨].

٢ ـ معركة الريدانية

وفي (٢٧ ذي الحجة، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٥١٧م) وصل الجيش العثماني إلى بركة الحج الواقعة على بعد ساعات عدة من القاهرة. وكان السلطان المملوكي طومان باي قد اتخذ موقعه إلى جانب جيشه البالغ ثلاثين ألفاً، في قرية الريدانية الواقعة على الطريق بين بركة الحج والقاهرة. ووضع في موضع العادلية ٢٠٠ مدفع استقدمها مع مستخدميها من الفرنجة، وذلك بتوصية من جانبردي الغزالي. وكان يستهدف من وراء ذلك مباغتة الجيش العثماني عند مروره من هذا الموقع والانقضاض عليه. ويقال أن جانبردي الغزالي، الذي كان على خلاف مع السلطان المملوكي طومان باي كشف هذا الموقع للعثمانيين، وأشار إلى السلطان العثماني بتحاشي التوجه إليه، وذلك بعد أن نجح خاير بك في تأمين خيانته. وقيل أن طومان باي علم بخيانة الغزالي، لكن بعد فوات الأوان، وتردد في معاقبته خوفاً من أن يدب الخلل والاضطراب في صفوف جيشه. لكن ورد في بعض المصادر أن العثمانيين هم الذين اكتشفوا موضع الجيش المصري بفضل استخباراتهم القوية. وقام السلطان بعملية تمويه، إذ بدأ كأنه يسير نحو العادلية، ولكنه التفّ بسرعة حول جبل المقطم في جنوب القاهرة، ورمى بنفسه بكل ثقله على الجيش المملوكي، في موقعة الريدانية. ونشبت معركة ضارية بين العثمانيين والمماليك، استمرّت من ٧ إلى ٨ ساعات، انتهت بهزيمة المماليك وانتصار العثمانيين (٢٩ ذي الحجة سنة ٩٢٢هـ، ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٥١٧م)[٩].

وكان العامل الأكبر في تحقيق هذا الانتصار بقاء مدافع المماليك التي نصبوها في العادلية خارج نطاق الخدمة، بالمقابل قامت المدافع العثمانية بنشاطها من دون منافس، مثلما قامت به في جالديران ومرج دابق. وعلى الرغم من هذا، فإن الجيش المملوكي لم يكن محروماً كلياً من القوة المدفعية، بل استخدمها، ولكن على نطاق محدود وغير مؤثر. وفقد العثمانيون في المعركة خيرة رجالهم، منهم الوزير الأعظم سنان باشا، وعدد من قادة وأمراء الجيش. وقد حققت هذه المعركة للعثمانيين تدمير معظم الجيش

(٨) انظر: جوزيف فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ترجمة محمد عطار، ٩ ج (استانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥)، ج ٤، ص ٣١٢، نقلاً عن: شكري، الورقة ٧٦، وجلال زاده مصطفى، **سليمنامه** (أنقرة: [د. ن.]، ١٩٩٠)، الورقة ٥٧.

(٩) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٣، نقلاً عن: سهيلي، تاريخ مصر جديد، Mutf-bas إستانبول ١١٤٢، الورقة ٢٣، و Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, pp. 32-33.

المملوكي، وفتح مصر، وإلحاقها بالدولة العثمانية، وانضواء الحجاز تحت الحكم العثماني، وتأمين السيطرة العثمانية على أجزاء واسعة من الجزيرة العربية(١٠).

والحقيقة أن معركة الريدانية كسابقتيها جالديران ومرج دابق تعدّ من المعارك الحاسمة في التاريخ، والتي غيّرت وجه تاريخ مصر، وأصبحت بداية النهاية للدولة المملوكية لتبدأ حقبة جديدة من تاريخ مصر، لتنتقل من دولة مستقلة لها ملحقاتها خارج أراضيها إلى ولاية تابعة لدولة أخرى.

٣ ـ دخول الجيش العثماني إلى القاهرة

وعلى الرغم من الانتصار الذي حققه العثمانيون، فقد تمكن طومان باي من النفاذ بجلده من ساحة المعركة تاركاً وراءه كل معداته غنائم للجيش العثماني. وتقدمت القوات العثمانية وسيطرت على القاهرة حاضرة المماليك، إلا أن السلطان سليم تحاشى دخول القاهرة لعدم إكمال السيطرة عليها، ووجود جيوب المماليك فيها. وبعد ثلاثة أيام من انتصار العثمانيين دخل السلطان سليم إلى القاهرة، إلا أنه لم يبق فيها لمدة طويلة، لأن طومان باي ما زال طليقاً، وإن قواته لم تدمر بالكامل، ومن المحتمل أن يقوم بهجوم مباغت على القوات العثمانية. وبالفعل وقع ما كان يتوقعه الجيش العثماني(١١). فقد تمكن طومان باي في ليلة (٤/ ٥ محرّم، ٢٧/ ٢٨ كانون الثاني/ يناير) من استعادة القاهرة في غارة مباغتة.

وجرت معركة طاحنة في أزقة المدينة بين الجنود العثمانيين والمماليك، وكان الأهالي بمن فيهم النساء يقدمون المساعدة لطومان باي، واشترك السلطان سليم بنفسه في المعركة التي استمرت ثلاثة أيام، وكلفت الطرفين الكثير من القتلى، إلى أن تمكن العثمانيون إنهاءها لصالحهم. واضطر طومان باي إلى ترك القتال، والانسحاب من المدينة بعد أن رأى عدم تمكنه من الاستمرار بمقاومة الجيش العثماني. ويقال أنه فر من المدينة في لباس امرأة، أما أمراؤه بمن فيهم جانبردي الغزالي، فقد استسلموا للقوات العثمانية وتم الإعفاء عنهم، واستسلمت المدينة للمرة الثانية للعثمانيين (٧ محرّم، ٣٠ كانون الثاني/ يناير) بعد أن طلب الأهالي الأمان. وأعلن السلطان عفواً عاماً عن الأهالي الذين استسلموا من جراء أنفسهم، كما أمر بمعاقبة الذين رفضوا الاستسلام(١٢). واستقبل السلطان جانبردي الغزالي، ويقال أنه احتفى به، وكرمه،

---

(١٠) Danişmend, Ibid., vol. 2, p. 33.

(١١) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 290.

(١٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١، و Danişmend, Ibid., vol. 2, p. 35,
نقلاً عن: لطفي باشا، **تواريخ آل عثمان** (استانبول: [د. ن.]، ١٣٤١)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

وقلده سنجق صوفيا[١٣]. وبعد السيطرة على القاهرة عاد سليم إلى معسكره في بولاق. وفي (٢٣ محرّم ٩٢٣هـ، ١٥ شباط/فبراير ١٥١٧م) دخل السلطان سليم إلى القاهرة، بعد أن تحقق الفتح النهائي للعثمانيين، وأدى الصلاة فيها، وذكره خطيب الجامع بشكل خادم الحرمين الشريفين[١٤].

٤ ـ محاولة طومان باي التصدي للعثمانيين

توجه طومان باي بعد خروجه من القاهرة إلى الجيزة على الساحل الشرقي للنيل، حيث تمكن من إقناع عرب حواره تقديم الدعم له. وتعهد لهم بأنه سيعفيهم من الضرائب لثلاث سنوات متوالية، فانضوت بضعة آلاف منهم تحت لوائه، كما التحق به الناجون من هزيمة الريدانية. وكان يخطط للهجوم على العثمانيين في جزيرة الوسطانية، إلا أن السلطان سليم علم بخطته هذه عن طريق بعض قادة طومان باي، فأرسل أسطولاً خفيفاً على النيل إلى الجيزة مع قوة تضاهي قوة المماليك، ضمت بين ٤٠ ـ ٥٠ مدفعاً، وبضعة آلاف من المقاتلين. وعندما وقعت المعركة بين الطرفين انسحب العرب من ميدان المعركة قبل تعرضهم إلى نيران المدافع العثمانية التي لم يشاهدوها من قبل. ولم يبق في أرض المعركة غير المقاتلين العثمانيين والمماليك، فأصبحوا وجهاً لوجه، ولم يتمكن العثمانيون من مواجهة المقاومة الشديدة التي أبداها مقاتلو المماليك، فاضطروا إلى الانسحاب إلى زوارقهم والعودة إلى القاهرة، بعد أن تركوا وراءهم ستة آلاف قتيل، أما خسائر المماليك فكانت أربعة آلاف قتيل.

ويبدو أن السلطان سليم أقر في هذا الوقت بالذات أن المماليك ما زالوا يشكلون قوة لا يستهان بها في مصر، ولهذا يحتاج إلى جهود استثنائية ووقت لاحتوائهم، لا سيّما أن طومان باي ما زال قادراً على تحشيد المقاتلين ضدّ الوجود العثماني في مختلف مناطق مصر. ولهذا سعى إلى استمالته، فأرسل إليه رسولاً يعرض عليه الصلح بشرط الإقرار بسلطنته، بذكر اسمه في الخطبة والسكة. إلا أن «المماليك الذين انفعلوا كثيراً أمام همجية العثمانيين» قتلوا رسول سليم مع أفراد القوة المرافقة له. وإثر هذا، قام سليم بالمعاملة بالمثل، فأمر بقطع رؤوس ستين أميراً مملوكياً، كما قتل أعداداً كبيرة من المماليك المودعين في السجن.

وإزاء هذا، استعد السلطان للسير بنفسه إلى طومان باي. وكان طومان باي يسعى إلى إيجاد ملاذ آمن له فتوجه إلى الدلتا، وعقد لواءه في موضع هناك مستعيناً

(١٣) Danişmend, Ibid., vol. 2, p. 36.

(١٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦.

بدعم الأهالي. وأرسل سليم قوة من المماليك قوامها ٥٠٠ مقاتل، كانوا قد غيّروا ولاءهم من طومان باي والتحقوا بالعثمانيين، وذلك تحت إمرة جانبردي الغزالي، بغية استكشاف الطريق، وتشتيت الأهالي. أغارت هذه القوة بغتة على معسكر الأهالي، وعادت بخمسة آلاف أسير من الأطفال والنساء، تمّ بيعهم في سوق الروملي بالقاهرة. واجتمع الأهالي المصريون من جديد تحت الأهرام للثأر من هزيمتهم، وساروا حتى أسوار القاهرة.

أما السلطان سليم، فقد نفد صبره من استمرار القتال، كما كان وزيره الأعظم يحثه على العودة إلى إستانبول، فسعى للقيام بمحاولة أخيرة عله يتمكن من إقناع طومان باي بالتفاوض معه، إلا أنه كان لا يريد إيفاد إحدى الشخصيات العثمانية مبعوثاً له، خشية تعرضه إلى ما تعرض له مبعوثيه السابقين، لهذا لجأ إلى إرسال أحد الأمراء المماليك، وهو «خوشقدم» الذي كان قد دخل في خدمة العثمانيين. إلا أن هذه المحاولة فشلت هي الأخرى بعد الجدال الذي حدث بين مبعوثه والأمير المملوكي الذي كلف بالتباحث معه، واتهمه بالخيانة، وتحول إلى عراك بين الطرفين. إثر هذا، قرر سليم السير بنفسه إلى الجيزة.

وسعى طومان باي إلى الاستنجاد بعشيرة الغزالة العربية، إلا أن رؤساءها ابن حماد وسلامة رفضوا ذلك، متذرعين بعدم قدرتهم على مواجهة السلطان سليم. لهذا اضطر طومان باي إلى الانسحاب إلى موقعة أم دينار، حيث هاجمه العثمانيون من جهات مختلفة. ورأى السلطان المملوكي أنه ليس بوسعه مواجهة القوات العثمانية بإمكاناته المحدودة، فآثر الانسحاب من أرض المعركة مع عدد من أمرائه، والتجأ إلى البدو، واستقبله شيوخهم بحفاوة بالغة إلا أن حسن بن مرعي الذي تعهد بحمايته سلمه إلى العثمانيين. وسيق طومان باي إلى السلطان سليم، الذي أمر بقتله (٢١ ربيع الأول ٩٢٣هـ، ١٣ نيسان/ أبريل ١٥١٧م)[١٥]. وتنفس السلطان سليم الصعداء بمقتل طومان باي، باعتبار أن طومان باي هو الوحيد القادر على لم شتات المماليك وجمعهم تحت رايته، ولم يكن بين المماليك من يتمكن من أن يحل محله، ولهذا قال سليم عندما وصله خبر إلقاء القبض على طومان باي: «الحمد لله، الآن تمّ فتح مصر».

٥ ـ الانتصار العثماني ونتائجه

والحقيقة أن هذا (الفتح) كلف الدولة العثمانية الكثير من الأرواح والمعدات، وأكثر مما كلفها في الأناضول، أو العراق، أو سوريا. حتى إن السلطان كان يريد

---

(١٥) للتفصيل، انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢١٧-٢٢٥.

التخلص من مأزق الحملة على مصر، بأي شكل من الأشكال، وكان يتمنى لو قبل طومان باي بعرضه، فيترك له مصر باعتراف شكلي للدولة العثمانية، فيحافظ هو (سليم) على ماء وجهة. إلا أن طومان باي بتأثير من حاشيته، اعتد برأيه ورفض عروض سليم الواحد تلو الآخر، بل فشل في حساباته، واعتمد على أمراء/ قادة عسكريين، كان بعضهم يخونه ويتآمر مع العثمانيين ضده، فلقي مصيره المحتوم[١٦].

ولم يكن سليم يتوقع أن الحرب ستطول في أرض مصر، بعد أن وضع في الحسبان أن العمود الفقري للدولة المملوكية سينكسر، وتتحطم قواتها في أرض بلاد الشام، ولكن ببطء شديد، وليس في مصر كما جرت الحال. لهذا أصدر أوامره، عندما كان في بلاد الشام، إلى الأسطول العثماني بالتوجه إلى غزة، ولكن الحرب انتهت في بلاد الشام قبل ما كان يتوقعه. وكان الوزير بيري محمد باشا، الذي عين بمحافظة إستانبول، قد جهز الأسطول وحمّله بالأعتدة والذخائر لإرساله إلى غزة، تحت إمرة القبطان جعفر آغا. وقبل انطلاق الأسطول، تمّ فتح مصر، لهذا غيّر جعفر آغا وجهة الأسطول، وسار به إلى ميناء الإسكندرية، وعندما علم السلطان بوصول الأسطول إلى الميناء، ذهب إلى هناك لتفقده[١٧].

والحقيقة أن سقوط الدولة المملوكية أكسب الدولة العثمانية بلاداً مهمة ومعمورة، كبلاد الشام، والجزيرة، والحجاز في آسيا، ومصر في أفريقية، ويسر للدولة العثمانية أن تمتد بحدودها في الجنوب، من النوبة إلى سواكن بالسودان، ثم إلى القرن الأفريقي.

وكانت جمهورية البندقية تدفع للمماليك ثمانية آلاف دوقة ذهب، وبعد سيطرة العثمانيين على مصر، وافقت البندقية دفع هذه الضريبة إلى العثمانيين. لهذا فإن هذه السيطرة عززت اقتصاد العثمانيين كثيراً، كما إن سيطرتهم على مصر وساحلي البحر الأحمر، قد جعلت العثمانيين يسيطرون على الطريق التجاري للبحر

---

(١٦) ورد في بعض المصادر التاريخية العربية أن طومان باي أرسل رسالة مباشرة إلى السلطان سليم قبل فيها عرض السلطان سليم بالخضوع له على أن يكون نائباً له في مصر، وعندما تلقى سليم رسالة طومان باي كتب له عهداً بذلك، بحضور الخليفة والقضاة الأربعة وأرسله إلى طومان باي، إلا أن الوفد الذي كلف بإيصال العهد أغير عليه من قبل العربان قرب بهنسا وقتل أعضاؤه، وبهذا فشلت المحاولات الأخيرة للاتفاق بين طومان باي وسليم. انظر مثلاً: محمد بن أحمد بن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج ٥، ص ١٦٦-١٦٧.

ويوجه الباحث سيد محمد السيد أصابع الاتهام إلى خاير بك الذي كان يطمح في تقلد إيالة مصر. انظر: Es-Seyyid Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 1, p. 293.

(١٧) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥، و Yusuf Kucukdag, *Vezir-i Azam Piri Mehmed Pasa (1463?-1532)* (Konya: Enes Kitap Sarayi (dagitim), 1994), pp. 36-38.

الأحمر[١٨]. فأصبحوا يسيطرون على أغنى مراكز تجارة الترانزيت في العالم، وهذا أدى إلى مضاعفة واردات الدولة العثمانية، وامتلاء خزائنها بالأموال.

على أن من أهم النتائج التي تمخض عنها سقوط الدولة المملوكية وحلول العثمانيين محل المماليك، هو الحيلولة دون تمكن البرتغاليين من السيطرة على اليمن والحجاز ـ كما سنذكر فيما بعد. كما تمخض عن سيطرة العثمانيين على مصر انضواء الحجاز بما فيها الحرمان الشريفان تحت الحكم العثماني. فأصبحت الدولة العثمانية بذلك أعظم دولة إسلامية، تمتد بحدودها من أواسط أوروبا شمالاً، حتى مصر جنوباً.

٦ ـ إجراءات السلطان سليم في مصر

بعد مقتل طومان باي وهدوء العمليات العسكرية، وجد السلطان سليم الوقت الكافي للقيام ببعض الإجراءات التي من شأنها ترسيخ الحكم العثماني في مصر، وكسب ودّ المماليك والأهالي في آن واحد. وفيما يتعلق بالأهالي، فإنهم لم يكونوا يشكلون قوة كبيرة، فلم يكن بإمكانهم إيقاف العثمانيين أو صدهم، من دون انضوائهم تحت مظلة المماليك. وبعد أن تمكن العثمانيون من احتواء المماليك، لم يكن أمام شيوخ العشائر إلا تقديم الولاء والطاعة للسلطان الجديد سليم الأول، فقام زعماء صعيد ودمياط والمناطق الأخرى من مصر بتقديم الولاء للسلطان سليم، الذي قصدوه لهذا الغرض، وقدموا له الهدايا المناسبة. ثم قام شيوخ العشائر في مختلف مناطق مصر بالالتقاء بالسلطان لتقديم الولاء والطاعة له، فنالوا رعاية السلطان لهم[١٩].

ويذكر المؤرخ العثماني محمد أفندي صولاق زاده أن السلطان سليم كرّم شيوخ العربان حسن بن مرعي واتباعه، وأحمد بن نقر، واحتفى بهم، وأقر لهم الأماكن التي كانوا يتصرفون بها، ومنح الأمراء الجراكسة الذين دخلوا في خدمته مناصب تليق بمراكزهم، فعهد إلى الأمير جانم سيفي كاشفية بنهاية، وإلى الأمير (أبو إسحاق) كاشفية المحلة. كما دعا القضاة الأربعة إلى حضوره، وأبقاهم في أقضيتهم التي كانوا يشغلونها في عهد الغوري، وأصدر أوامره بعدم التعرض إلى أعمال وإقطاع وأوقاف أي شخص، كائناً من كان، وبأي شكل كان، وتدوين هذه الأعمال والإقطاع والأوقاف في سجلات خاصة، تمّ حفظها في الخزينة. ودعا لعنة الله ورسوله على كل من يقوم بتغييرها[٢٠].

---

(١٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 292-293.

(١٩) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٢٠) محمد جلبي صولاق زاده، **تاريخ** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩٧)، ص ٤٠٩.

كما أمر السلطان سليم بنقل أبناء بعض السلاطين المماليك، والخليفة وأقربائه، والعلماء المتنفذين، والشيوخ، والأمراء، الذين يشكلون خطراً على الدولة العثمانية إلى إستانبول، كما نقل عدداً كبيراً من الفنيين: معماريين، ومهندسين، وسائر أرباب الفن، وكتباً قيمة من بعض المكتبات المصرية، وذلك بطريق البحر(٢١). وذكر أن الدافع الذي حدا بسليم إلى إرسال المنفيين من مصر إلى إستانبول ـ باستثناء الحرفيين ـ هو الحيلولة دون القيام بإحياء دولة المماليك في مصر، ولأجل ترسيخ الحكم العثماني على قاعدة متينة(٢٢).

أما في ما يتعلق بالخليفة المتوكل على الله، فكما هو معروف كان يصاحب قانصو الغوري في معركة مرج دابق، وبعد انتهاء المعركة لصالح العثمانيين، أعاده سليم معه إلى القاهرة، ثم نقله إلى إستانبول، حيث نال الرعاية والاحترام، لكنه فقد اعتباره فيما بعد. ونقل أحد الباحثين أن الخليفة المتوكل بعد نقله إلى إستانبول «اغتصب الأموال المودعة عنده، كما عاش حياة صاخبة، وبناء على شكوى ابن عمه منه أودع السجن، وبقي فيه إلى أن تولى سليمان الحكم، فأطلق سراحه، وسمح له بالعودة إلى مصر، فعاد إليها وتوفي هناك(٢٣). أما ما يتعلق بمسألة تنازله عن الخلافة للسلطان سليم، فإن الباحثين الأتراك اختلفوا فيها. إذ ذكر خليل أينالجيك أن الخليفة المتوكل تنازل عن الخلافة بشكل رسمي لسليم في حفل خاص أقيم في جامع آيا صوفيا بإستانبول. إلا أن الباحث فاروق سومر يرفض هذه الفكرة، مدعياً أن السلطان سليم لم يكن بحاجة إلى أن يتلقب بلقب «خليفة» ليعزز مركزه(٢٤).

٧ ـ مغادرة السلطان مصر

وبعد أن أكمل السلطان سليم إجراءاته في مصر ـ والتي سنتوقف عندها بالتفصيل ـ غادرها في (٢٣ شعبان ٩٢٣هـ، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٥١٧م) متوجهاً إلى إستانبول، عبر بلاد الشام. وفي الطريق أعدم وزيره الأعظم يونس باشا. ويقال أن يونس باشا تأثر كثيراً بعد عزله من ولاية مصر، ولم يتمكن من كتم غيظه، فخاطب السلطان قائلاً: «إن نصف الجيش دفن في رمال الصحراء، ثم تمّ فتح مصر، ولو

---

(٢١) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 293.

ذكر فون هامر أن سليمان القانوني بعد أن اعتلى العرش وافق على عودة ٧٠٠ مصرياً «سيئي الحظ» الذين جلبهم سليم إلى استانبول. انظر: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ١٢.

(٢٢) Faruk Sumer, «Yavuz Sultan Selim Halifeligi Devr Aldi Mi?,» *Belleten*, vol. 56, no. 217 (April 1992), p. 691.

(٢٣) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 293-294.

(٢٤) Inalcik, «Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis,» vol. 1, p. 49, and Sumer, Ibid.

كان عبيدك (جنود السلطان) يعرفون أنك ستعهد بمصر إلى مملوك خائن لما تبعوك!». ولم يكن السلطان يتوقع هذا الكلام الذي جعله يفقد أعصابه، فأوقف فرسه وأمر الجلاد بإعدامه. وذكر هامه ر أن إعدام يونس باشا وقع بالقرب من الخان الذي بناه للمسافرين السلطان المملوكي خليل بن قلاوون، على الحدود السورية المصرية. ودفن يونس باشا داخل هذا الخان، الذي عرف منذ ذلك الوقت بـ (خان يونس)[٢٥].

ثانياً: إيالة مصر

١ ـ مصر في عهدة خاير بك

كان القرار الذي اتخذه السلطان سليم بتعيينه أحد الأمراء المماليك وهو خاير بك بكلربكياً على مصر قراراً ينم عن بعد نظر، إذ إنه أقرّ بوجود النفوذ القوي للأمراء المماليك، وعدم تمكن أي شخص من إخضاعهم، إلا أن يكون واحداً منهم. وقد أثبتت الأيام اللاحقة أنه لولا خاير بك، أو لولا هذا الأمير المملوكي، لما استتب الأمن والنظام في مصر لصالح الدولة العثمانية، ولانشغلت الدولة بمشاكل لا تحمد عقباها. وكان أهم شخصيتين منهم في هذا الوقت جانبردي الغزالي وخاير بك، فعين الأول في ولاية العرب/الشام، والثاني في مصر. وربما استهدف السلطان سليم بهذا الإجراء إبعاد جانبردي عن مصر، والحيلولة دون وقوع التنافس، وربما التحالف بين القطبين في حال بقائهما في منطقة واحدة. وفضلاً عن هذا، فإن السلطان أراد أن يمنح المماليك وقتاً كافياً للاعتياد على الحكم العثماني والتكيف معه في مصر، وأقر بأن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه، إلا على يد أحد أمرائهم.

ولم تسجل المصادر المتوافرة لدينا أية حادثة تعكر صفو الإدارة العثمانية في هذا الجزء من الدولة العثمانية في هذه الفترة. فلا غرو إذن ألا يتردد سليمان (القانوني) بعد توليه العرش في إبقاء خاير بك في ولايته. وفي الرسالة التي أرسلها إليه السلطان سيلمان القانوني، نجد مدى الثقة التي أولاها السلطان له، ولكنه حذره من الانحراف، أي شق عصا الطاعة، وتحدي أوامر الدولة. وربما أن هذه الرسالة تعكس الأثر الذي ولدّه تمرد جانبردي الغزالي بالسلطان سليمان القانوني. ومما ورد فيها: «على جيع الرعايا، الأغنياء منهم والفقراء، متحضرين كانوا أم قرويين، أن يطيعوك بلا استثناء، وإذا أساء أحد منهم استخدام وظيفته أميراً كان أم فقيراً، عليك فرض الطاعة عليه، ومنع الفتن. وتذكّر بالأمر السامي: «ولكم في القصاص حياة»

---

(٢٥) انظر: صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤١١-٤١٢؛ فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢٣٩، و Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 44.

وستحظى برعايتي وحمايتي. وعليك التأمل بالموعظة الحسنة «لئن شكرتم لأزيدنكم». وعليك تنفيذ الأوامر الصادرة من باب سلطنتي وفق «بالشكر تدوم النعم»، وحماية الكبار والصغار في داخل حكومتك».

وفي ردّه على رسالة السلطان، ذكر خاير بك أنه تلقى بفرح غامر خبر الجلوس السلطاني السعيد، والإرادة السنية القاضية بإبقائه في الإيالة. وأنه قام بنشر الخبر حتى حدود القيروان والحبشة. وأن الخطبة والسكة تمّ تبجيلهما بالاسم السلطاني. وأبلغ السلطان أنه استلم التهاني والتبريكات بهذه المناسبة من جميع مشايخ العرب، وأنه سيقوم بإرسالها إليه مع هداياه وهداياهم قريباً[٢٦]. غير أن المدة التي تولى فيها خاير بك إيالة مصر (١٥١٧ ـ ١٥٢٢م) كانت قصيرة، وغير كافية لتحقيق ما كان يصبو إليه العثمانيون.

٢ ـ محاولة المماليك إعادة الدولة المملوكية

عند وفاة خاير بك (١٥٢٢م) كان السلطان سليمان القانوني منشغلاً بفتح جزيرة رودس، وللمحافظة على الوضع في مصر أرسل إليها وزيره الثاني جوبان مصطفى باشا، على رأس خمسمائة من الانكشارية مع عشر قطع بحرية، وعهد إليه بإيالة مصر[٢٧]. ويبدو أنه لم يكن في خلد السلطان أي شخصية مملوكية لكي يوليها على مصر، وربما لم تكن هذه الشخصية بالمواصفات العثمانية موجودة أصلاً، فلم يكن أمامه غير إحدى الشخصيات العثمانية ليوليها إدارة مصر.

وكان المماليك يتطلعون إلى اليوم الذي سيتخلصون فيه من العثمانيين، لذلك كانوا يسعون إلى استغلال أية فرصة مواتية لهم. وبعد وصول الوزير العثماني إلى مصر بفترة قصيرة، رفع بعض الأمراء لواء التمرد على الدولة العثمانية. ولم يكن هؤلاء الأمراء قد تكيفوا بعد مع الإدارة العثمانية، وما زالوا يتطلعون إلى إحياء الدولة المملوكية المنهارة. وقرروا الإغارة على الديوان، وإلقاء القبض على الباشا، والسيطرة على الأوضاع في مصر. وعلى الرغم من أن محاولتهم هذه انكشفت، وتم إعدام القائمين بها، إلا أنها فجرت الوضع، وأدت إلى عصيان شامل بعدها. وشارك في التمرد من الأمراء الجراكسة كل من جانم كاشف الشرقية، خدا ويردي كاشف الاتفحية، وإينال كاشف الغربية، فحشدوا قوة قوامها عشرون ألف مقاتل. وكتبوا

---

(٢٦) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٣. وعن نصّ الفرمان وجواب خاير بك، انظر: أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ١، ص ٤٥١ ـ ٤٥٥.

(٢٧) انظر: صولاق زاده، المصدر نفسه، ص ٤٣٨ و٤٤٢.

رسائل إلى الأرجاء المختلفة في مصر، أعلنوا فيها إعفاء الأهالي من دفع الضرائب لمدة سنة، ثم تخفيضها إلى النصف، وجمعوا موالين كثيرين لهم، وبايعوا الأمير إينال سلطاناً على مصر، وأعلنوا بذلك استقلالهم عن الدولة العثمانية.

وكان الوالي جوبان مصطفى باشا يدرك أنه لن يتمكن من صدهم بالاستعانة بالقوات الموجودة لديه، لهذا سعى إلى إثارة الخلاف بين الأمراء الجراكسة. فكتب رسائل إلى مقدمي وأمراء الجركس، والعرب البدو، وتمكن من كسبهم إلى جانبه. وقرر تخفيض الضرائب التي اعتبرها الأهالي مرتفعة، ونجح في فصلهم عن الكشاف المتمردين، ثم جهز قوة من القبو قولية والمتطوعين، بلغ عددهم بضعة آلاف، ووضعهم تحت إمرة خضر آغا.

وكان إينال يعدّ العدة للدخول إلى القاهرة، بعد الاتصال الذي أجراه مع الإداريين المماليك فيها. إلا أن القوة التي أرسلها مصطفى باشا كانت أسرع منه، إذ نجحت في إلحاق الهزيمة بقواته، وذلك في المعركة التي جرت قرب الريدانية، حيث لقي إينال مصرعه. وبهذا تم قمع التمرد، قبل أن يستفحل أمره[٢٨].

وعهد بإيالة مصر بعد هذه الحادثة إلى كوزلجة قاسم باشا، واستدعي الوزير مصطفى باشا إلى إستانبول. ويرى الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشيلي في معرض تحليله للتمرد المملوكي على الإدارة العثمانية، أن انضمام الأهالي والبدو إلى المتمردين المماليك ينبع من الزيادة الحاصلة على الضرائب، التي أدت إلى تذمرهم من الإدارة العثمانية الجديدة. أما سبب عدم حدوث هذا التمرد في عهد خاير بك، فيعود إلى وقوفه على أمور البلاد، وتمكنه من تفهم واقع مصر، وقيامه بتطبيق القوانين المملوكية. إلا أن تعيين خلفه مصطفى باشا لم يكن في محلّه لكون الوالي الجديد غير ملم بأمور مصر، إذ قام بفرض ضرائب عالية على الأهالي ما أدى إلى تذمرهم وتحولهم من الإدارة العثمانية، فقدموا الدعم إلى المتمردين[٢٩].

٣ ـ تمرد أحمد باشا الخائن

كانت حسابات الحكومة العثمانية تجاه مصر في هذه الفترة تنقصها الدقة وبعد النظر، فبدلاً من أن تعهد بإيالة مصر إلى شخصية مطلعة على أمور مصر، عينت فيها شخصية عثمانية أريد إبعادها عن مركز الدولة أو تعويضها لما فقدته. وكأن الحكومة

---

(٢٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 316-317, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 2, p. 227.

(٢٩) انظر: Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 517.

العثمانية بعملها هذا كانت تخطط لعمل لا تحمد عقباه. وهذه الشخصية هي: أحمد باشا. وكان أحمد باشا بن أويس بك أحد رجالات الدولة الذين نالوا اعتماد السلطان سليم، ووصل إلى مرتبة الوزارة. وكان يطمح في الوصول إلى سدة الصدارة العظمى، إلا أنه لم ينلها، ويبدو أنه استاء كثيراً من هذا الأمر، وطلب تولي إيالة مصر، فلبي طلبه (آب/ أغسطس ١٥٢٣ م)، وكأنه كان يخطط للانتقام من الدولة التي حالت دون تحقيق رغبته.

وعند وصول أحمد باشا إلى مصر لم تهدأ ثائرته. فبعد مدة قصيرة رأى في الأراضي المملوكية مصدر أمل لطموحه، ووجد أرضية خصبة لإنجاح خطته. وبادئ ذي بدء سعى إلى كسب الشخصيات التي اتخذت موقفاً سلبياً من الإدارة العثمانية، بأن أغدق عليهم العطاء والأموال، ونجح في جمع مئة ألف مقاتل من المماليك والعرب حوله. وبعد أن احتل المواقع الحصينة، أعلن تمرده (كانون الثاني/ يناير ١٥٢٤م)، وأبطل السكة والخطبة باسم السلطان، واقتحم القلعة بعد أن تسلل الجنود المماليك إليها من طريق نفق متروك منذ سنتين، فباغتوا الجنود العثمانيين فيها، وقتلوا معظمهم. وبهذا تحكم أحمد باشا بمصر، وأعلن نفسه سلطاناً تحت اسم «الملك المنصور السلطان أحمد خان». وكتب إلى البابا والأمراء المسيحيين، ودعاهم إلى التحالف معه، كما سك النقود باسمه، وأحيا النظم المملوكية القديمة. وعين أحمد باشا، قاضي زاده أحمد بك، وهو أحد الإداريين العثمانيين، صدراً أعظم. إلا أن أحمد بك بقي مخلصاً للدولة العثمانية، وسعى خفية إلى الإيقاع به، فنظم تشكيلاً سرياً. وحاول اعتقاله وهو في الحمام، إلا أن أحمد باشا تمكن من الإفلات والهروب إلى القلعة، والتحصن فيها. أما أحمد بك، فتوجه إلى الجنود العرب، وتمكن من إقناعهم بالتخلي عنه، وأمن إغارتهم على القلعة والسيطرة عليها. فاضطر أحمد باشا إلى ترك القلعة واللجوء إلى رئيس عشيرة بني بكر. إلا أنه لقي مصرعه على يد أحمد بك، بعد أن لحق به واعتقله. وبعد قمع حركة أحمد باشا الذي عرف بأحمد باشا الخائن، عهدت الدولة بإيالة مصر إلى كوزلجة قاسم باشا مرة ثانية، كما عينت أحمد بك دفترداراً في الإيالة، ومنحته إقطاعات واسعة[٣٠].

٤ ـ إصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا

يبدو أن حركة الأمير المملوكي إينال وانضواء الأمراء المماليك فيما بعد تحت لواء أحمد باشا، أظهرا للدولة العثمانية أنه لا يمكنها الاعتماد على أي أمير مملوكي

(٣٠) انظر: المصادر نفسها، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦؛ ج ٢، ص ٣١٨ ـ ٣٢٠، وج ٢، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠ على التوالي. انظر أيضاً: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٥، ص ٣٩ ـ ٤٠.

يعهد إليه بإيالة مصر، فقررت انتهاج سياسة مركزية فيها، والسعي إلى تفهم الأوضاع، والوقوف على احتياجاتها، والعمل على جعل الأهالي والأمراء المماليك يتكيفون مع الإدارة العثمانية.

والحقيقة أن الاضطرابات التي تفجرت في مصر بعد وفاة خاير بك كان يقودها بعض الشخصيات الطامحة بالحكم. ولم تكن هذه الشخصيات تتمكن من القيام بذلك، من دون الاستعانة بالبدو والقاعدة السفلى للمماليك. وكان ينضم إليها الأهالي، أو يقومون بدعمها. وفي كل مرة يقع فيها عصيان، كان القائمون به يعدون الأهالي بأنهم سيخفضون الضرائب، ويطبقون القوانين المملوكية. أي أن هؤلاء كانوا يستخدمون مسألة الضرائب ورقة بأيديهم لتحقيق أهدافهم، فيكسبون الأهالي بسهولة. الأمر الذي أوصل الحكومة العثمانية إلى قناعة، وهي أن القوانين العثمانية بشكلها الحالي لا تنسجم مع طبيعة الوضع في مصر. وأنه من الضروري إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع الوضع القائم هناك، وإجراء إصلاحات فيها. وكان لا بد من تشخيص المرض، وعلاجه في محلّه[٣١].

لهذا قررت الحكومة إرسال الوزير الأعظم إبراهيم باشا، وهو زوج أخت السلطان سليمان القانوني، إلى مصر، مفوضاً بصلاحيات واسعة لتقصي الأوضاع فيها. وتوجه إبراهيم باشا على رأس الأسطول، وبرفقته خمسمائة من الانكشاريين، وبضعة ألاف من الجنود الآخرين. كما أخذ معه الدفتردار اسكندر جلبي، وجاووش باشي، والتذكرة جي. وكان مقرراً أن يذهب في طريق البحر إلى الإسكندرية، إلا أن سوء الأحوال الجوية حال دون ذلك، فغيّر مساره، وتوجّه إلى اللاذقية ومنها براً إلى مصر، ووصلها في (٨ جمادى الآخرة سنة ٩٣١هـ، ١٥٢٥م)[٣٢].

واستقبل الوفد الحكومي في مصر استقبالاً حافلاً لم تشهده البلاد، حتى في العهد المملوكي[٣٣]. وبقي إبراهيم باشا في مصر ثلاثة أشهر، حيث درس الأوضاع السائدة فيها عن كثب، وسعى إلى إعادة الأمور إلى نصابها. وقدم إليه الكثير من الأهالي من مختلف مناطق مصر، يشكون ما لحق بهم من ظلم وإجحاف جراء ما فرض عليهم من ضرائب باهظة. فطلب إبراهيم باشا سجلات القوانين الصادرة في

---

(٣١) Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 320.

(٣٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٠؛ صولاق زاده، المصدر نفسه، ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩؛ فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٤٢ ـ ٤٣، وإبراهيم أفندي بجوي، **تاريخ**، نشره بالحروف التركية الحديثة: Murat Uraz, *Pecevi Tarihi* (Istanbul: [n. pb.], 1968-1969), vol. 1, p. 51.

(٣٣) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٤٢.

عهد السلطان المملوكي قايتباي، وقام بتدقيقها، وتوقف على التجاوزات التي حدثت عليها، وذلك بعد أن استفسر عن كيفية تطبيق هذه القوانين في عهد قانصو الغوري وخاير بك، وعلم من قام بالعمل ظلماً خلال التمرد والاضطرابات التي شهدتها مصر. فأجرى جملة من الإصلاحات في مصر. إذ وضع قوانين جديدة تنسجم مع أوضاع الأهالي في مصر وتوجهات الخزينة المركزية. كما أجرى تعديلات وإصلاحات في القوانين العدلية ـ القضائية والعسكرية. وعرض القوانين الجديدة على السلطان، وحصل على مصادقته[٣٤].

كما قام إبراهيم باشا بمعاقبة شيوخ عشيرتي بني حوارة وبني بقر، الذين اتهموا بإثارة الاضطرابات، وأمر بصلبهم. كما فرض على رؤساء العشائر العربية في مصر العليا القسم للطاعة والولاء للسلطان. وطلب من الأهالي، من خلال منادين جابوا المدن المصرية مراجعته باعتباره وكيلاً مطلقاً للسلطان، ليتظلموا إليه جراء ما لحق بهم من تجاوزات على أيدي الإداريين الحكوميين أو غيرهم. وأمر بإطلاق سراح من سجن من الأهالي بسبب الديون، بعد أن دفع ديونهم من الخزينة، ووضع الأنظمة الخاصة بالمعارف وإعاشة الأيتام. كما أمر ببناء برجين قبالة سراي الوالي في القلعة، وذلك من أجل المحافظة على خزينة الدولة. وعمّر جامع عمرو بن العاص، الواقع قرب مقياس النيل، على حسابه الخاص، وكان شبه متهدم.

وفي الوقت الذي كانت الإدارة العامة في مصر تدخل في طريق الإصلاح واستتباب الأمن والنظام في البلاد، وردت الأوامر إلى إبراهيم باشا بتعيين من يراه مناسباً على إيالة مصر، والإسراع بالعودة إلى إستانبول. فعهد إبراهيم باشا بإيالة مصر إلى بكلربكي الشام سليمان باشا، وغادر القاهرة في (٢٢ شعبان ٩٣١هـ، ١٤ حزيران/ يونيو ١٥٢٥م)[٣٥]، متوجهاً إلى إستانبول.

٥ ـ محاولة الحدّ من النفوذ المملوكي وتردي الأوضاع في مصر

واستطاعت الدولة العثمانية أن تسيطر على مجريات الأمور في مصر تدريجياً، وذلك بالحد من النفوذ الإداري والعسكري لقوى المماليك ومشايخ العربان ولو بشكل موقت، وإشاعة حال من الاستقرار. وكان للإجراءات التي اتخذها إبراهيم باشا أبلغ الأثر في التمهيد لهذه الحال. وجاءت إجراءات البكلربكي سليمان باشا

---

(٣٤) بجوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥١، وصولاق زاده، المصدر نفسه، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

(٣٥) فون هامر، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٤٤ ـ ٤٥. وقد استعان في معلوماته على المؤرخين العثمانيين جلال زاده الذي رافق إبراهيم باشا إلى مصر، عالي، بجوي، لطفي وصولاق زاده. انظر أيضاً: *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 2, p. 230.

تنفيذاً أو استكمالاً لما قام به إبراهيم باشا. فقد أصدر سليمان باشا أوامره بإجراء مسح جديد لكافة أراضي قرى مصر، بغية إعداد دفاتر جديدة لها، لتحل محل الدفاتر المملوكية القديمة. وقد تمّ بالفعل في سنة ٩٣٣هـ إعداد هذه الدفاتر، التي تحتوي على معلومات مفصلة لكافة أراضي مصر. وفي ضوء ما ورد في هذه الدفاتر، بدأ سليمان باشا بإصلاح الوضع المالي لمصر، ونجح لأول مرة في إرسال المستحقات المالية على مصر إلى إستانبول، والتي سميت الإرسالية المصرية.

وفضلاً عن هذا، فقد سعى سليمان باشا إلى التخلص من الإداريين المماليك الذين يتمتعون بنفوذ قوي في مصر. ولم يُبق منهم في مقاطعات مصر المختلفة إلا من أثبت ولاءه. كما تعقب مشايخ العربان، الذين رفعوا لواء العصيان. وأعاد للمطيعين منهم مواقعهم في الولايات. وفي هذه الفترة حددت الدولة مقدار إرسالية مصر، وكان السلطان يطلب التحقق من طبيعة أي زيادة تطرأ على هذا المقدار. فلم يلاحظ خلال هذه المرحلة، أي ضغط من الإدارة المركزية على بكلربكي مصر من أجل زيادة الإرسالية. الأمر الذي انعكس على الوضع الداخلي في مصر، فلم تقم الإدارة المحلية بالضغط على الرعية أو إثقال كاهلها من أجل دفع المزيد من الأموال المقررة عليهم.

واهتم خسرو باشا (٩٤١ ـ ٩٤٣هـ)[٣٦] الذي خلف سليمان باشا بأمور الإيالة وأحوال الرعايا. أما خلفه داود باشا (٩٤٤ ـ ٩٥٦هـ)، فقد استخدم الصرامة ضد عربان بني بقر، وبني حرام، وغيرهم، ليقطع دابر أهل الفساد منهم. وساد في عهده الأمن والاستقرار في البلاد. كما شهدت مصر هذه الحال من الاستقرار في عهد الأمراء الذين تولوا مصر بعده تباعاً[٣٧].

غير أن إيالة مصر تأثرت بالأوضاع العامة التي مرت بها الدولة العثمانية في أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، حيث تراخت قبضته في السيطرة على مقاليد البلاد، ولم تعد نظم الدولة تطبق على النحو المطلوب، واضطربت الحال المالية للدولة، بعد أن تفشى الفساد في هياكلها، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع في الإيالات المختلفة. فظهرت بوادر هذا الفساد، أول ما ظهرت، في إيالة مصر. وكانت الحاجات المتزايدة للأموال في مركز الدولة تتطلب زيادة الموارد المالية، بخاصة الضرائب. لهذا فقد بدأت الأوامر السلطانية تتوالى إلى بكلربكي مصر للاستعجال في إرسال الإرسالية وزيادتها أن أمكن، حتى نجد أن إيالة مصر كانت توجه في أحيان

(٣٦) لم يتسن لي تحديد تولي ولاة مصر بالتاريخ الميلادي لأن المرجع الذي استعنت به ذكر سنوات توليهم بالسنوات الهجرية من دون الشهور والأيام، ولهذا اكتفيت بذكر التاريخ الهجري من دون الميلادي.

(٣٧) Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» pp. 91-94.

كثيرة إلى من يتعهد بإرسال أكبر قدر ما يمكن إرساله من المبالغ (الإرسالية). الأمر الذي أدى إلى فرض ضرائب مرهقة على الرعايا، واستحداث ضرائب جديدة للحصول على هذه الزيادة. حتى أصبح مقدار الأموال غير الشرعية التي تؤخذ من الرعايا المصريين يزيد عن الضرائب الميرية نفسها.

وشهدت هذه المرحلة، لا سيما خلال النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عودة الأمراء المماليك إلى الأضواء مرة أخرى. إذ بدأوا باستعادة مكانتهم على رأس القوى المحلية، واستطاعوا الحصول على مقاطعات شاسعة في الأقاليم بطريقة الالتزام، وعلى مناصب إدارية فيها كالكشوفية وإمارة السنجق. كما نجحوا في إدخال أبنائهم، واتباعهم، ومماليكهم، في الوحدات العسكرية المختلفة.

وعلى عكس ما شاهدناه في المرحلة السابقة، نجد أن الولاة الذين تولوا إيالة مصر في هذه المرحلة يميلون إلى الظلم والجور، ويحرصون على جمع المال بأية طريقة كانت، ولا يترددون في قبول الرشاوى. وعلى الرغم من تولي بعض الولاة الذين عرفوا بالاستقامة، ومكافحة الفساد والبدع، كقوجه سنان باشا (٩٧٥ ـ ٩٧٦هـ)، ومسيح باشا (٩٨٢ ـ ٩٨٨م)، إلا أن هذا الأمر لم يغيّر من الأوضاع العامة التي سادت في البلاد، إلا في فترة توليهما إدارة مصر. ولم يكن بالإمكان إصلاح الأمور فيها، لأن عوامل الخلل والفساد كانت سائدة في مركز الدولة نفسها[٣٨].

٦ ـ إجراءات في مجال الإصلاح المالي والإداري

كان للأوضاع المضطربة التي سادت في مصر تأثير سلبي مباشر على مركز الدولة. وذلك لأن ولاة مصر كانوا يواجهون صعوبة كبيرة في جمع الأموال اللازمة لإرسالها إلى الخزينة المركزية، ولم يكن في صالح الدولة ترك الحبال على الغارب في مصر، ولهذا شرعت في اتخاذ ما يلزم لإعادة الأمور إلى نصابها وإصلاح الإدارة فيها. وأول إجراء اتخذته بهذا الخصوص هو توجيه مصر لأمراء يحملون رتبة وزير، ومنحهم صلاحيات واسعة في الإيالة. فعهدت بها إلى الداماد إبراهيم باشا صهر السلطان (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ)، وكأنها أرادت أن تعيد إلى الأذهان المهمة التي سبق أن كلف بها الصدر الأعظم إبراهيم باشا، لإجراء الإصلاحات اللازمة في البلاد. وعلى الرغم من قصر عهد هذا الوالي، إلا أنه عاد إلى إستانبول مصطحباً معه الإرسالية لسنتين متتاليتين. أما خلفه سنان باشا (٩٩٢ ـ ٩٩٥هـ)، فقد فشل في كبح جماح

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٦.

الجنود المتمردين في الإيالة، كما واجه صعوبات بالغة في تحصيل الأموال الميرية. فعزلته الحكومة وعهدت بالإيالة إلى اويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ). وكلفته بإجراء الإصلاح الإداري والمالي فيها. وقد تمكن من ذلك بالفعل، واستطاع تأمين إرسال الإرسالية، وتحقيق الزيادة في مقدارها، إلا أنه راح ضحية إجراءاته، فقد واجه حركة عصيان كبيرة من قبل الجند، أدت إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار في البلاد.

وسعى الولاة الذين خلفوا أويس باشا (وهم أحمد باشا، وقورد باشا، وسيد محمد باشا، وخضر باشا، وعلي باشا، وإبراهيم باشا، وخادم محمد باشا) إلى إصلاح الأمور الإدارية والمالية في الإيالة، بغية إشاعة الأمن والاستقرار فيها[٣٩]. إلا أن الإجراءات التي كانوا يسعون إلى اتخاذها كانت تصطدم باعتراضات الجند، الذين استفحل أمرهم شيئاً فشيئاً حتى أصبحوا يتدخلون بكل شؤون الإيالة. وخير من يصف الأوضاع التي مرت بها إيالة مصر في هذه الفترة هو المؤرخ العثماني نعيما، إذ ذكر في معرض تناوله ولاية محمد باشا قائلاً: في سنة (١٠١٥هـ، ١٦٠٦م) عين محمد باشا والياً على مصر بمرتبة الوزارة. ورافقة القبودان (قائد القوة البحرية) جعفر باشا عند توجهه إلى مصر، وقصد الإسكندرية، حيث استقبله جنود مصر الذين قدموا من القاهرة. وذكر المؤرخ عن هؤلاء الجنود، أي (مصر قولي)، بأنهم تمادوا كثيراً حتى أصبحوا لا ينصاعون للأوامر، وقتلوا في سنة ١٠١٢هـ الوالي حاجي إبراهيم باشا، وقاموا بالتدخل بشؤون الحكم، والتحكم به بصلافة. وتمكن الوالي كورجي محمد باشا بعد مقتل إبراهيم باشا من كبح جماحهم، وقتل العديد منهم. إلا أن خلفه حسن باشا عرف بالمرونة، لهذا عاد أشقياء الجند إلى سطوتهم مرة ثانية، وبدأوا بالتجاوز على الرعايا. الأمر الذي أدى إلى اختلال النظام في مصر.

وكان الولاة الذين يتولون مصر يأخذون من الكشاف بين ١٠و ٤٠ ألف ذهب، تحت اسم الكشوفية، وذلك لكي يحتفظوا بمناصبهم. فيضطر الكشاف إلى مضاعفة مبلغ الالتزام على أمناء الضرائب لتغطية ما دفعوه للولاة، فيتحمل الرعايا بذلك تبعة ذلك. فكلما يكون مبلغ الالتزام كبيراً، تكون الضرائب المفروضة على الرعايا باهظة ومرهقة. كما إن طائفة القول (الجند) الذين يعملون في خدمة الكشاف والأمناء يتمادون في الطمع، ويطالبون بزيادة استحقاقاتهم بحجة الزيادة في نفقاتهم. وكان الرعايا هم الذين يتحملون تبعات كل زيادة. ولم يكتف طائفة القول (الجند) الذين يتولون جمع الضرائب بهذا، بل قاموا يفرضون على الأهالي نفقات الضيافة، فضلاً عن مبلغ من المال كانوا يأخذونه من الرعايا، تحت اسم (أداء الخدمة). ولم يكن

---

(٣٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠١.

هذا المبلغ محدداً، بل يؤخذ من الرعايا حسب إمكاناتهم المادية. وازدادت هذه التكاليف العرفية، التي سميت «طلبة» أكثر مما كان يتم دفعه لخزينة الدولة.

٧ ـ إجراءات الوالي محمد باشا

وأول عمل قام به محمد باشا عند وصوله إلى مصر، هو رفع هذه البدع، وإلغاء ما يستوفى تحت اسم الكشوفية. كما ألغى الاتفاق المعقود بين الكشاف والأمناء، فمنع بذلك دفع الأموال غير النظامية من قبل الأمناء إلى الكشاف. وطالب الكشاف والأمناء أن يتبعوا الاعتدال في تعاملهم مع الرعايا. ونجح في نهاية المطاف في كسب ود الكشاف والأمناء والرعايا، على حد سواء. كما انقاد إليه البدو الذين عرف عنهم تمردهم على ولاة مصر. ومنح الباشا كل عشيرة خطّ أمان (كتاب أمان)، وأصبح للبدو ـ كأي إنسان متحضر ـ الحق في الذهاب إلى القاهرة والتجوال فيها. وهذا يعني أنهم كانوا ممنوعين في السابق من زيارة هذه المدينة. وجمع محمد باشا الأعيان، والأمراء، والكشاف، والأمناء، والأهالي، وألقى فيهم خطبة ذكر فيها أن السلطان لا يقبل بأي ظلم في الدولة، لهذا كلفه برفع الظلم عن الرعايا وحمايتهم، ورفع البدع والعادات السيئة، لا سيما بدعة (الطلبة). فألغى كل التكاليف ـ الضرائب غير الشرعية، المفروضة من قبل الولاة والأمناء والعمال. إلا أن قسماً من جنود مصر، ومن ضمنهم منتسبو بلوك (فوج) الجركس، امتنعوا عن الامتثال لأوامر الوالي، وقتلوا كاشف الغربية الذي نصبه الوالي، واعتبروا الطلبة حقاً مكتسباً لهم، وأصروا على المطالبة بها. فلم يكن أمام الوالي إلا القيام بتأديبهم، وبالفعل تمكن من ذلك، وقتل جمعاً منهم، كما نفى قسماً آخر إلى اليمن، فخلص بذلك مصر من شرور هذه الطائفة، وأشاع الأمن والنظام فيها.

وفضلاً عن كل ذلك، اتخذ محمد باشا إجراءات أخرى في مصر منها:

أ ـ تنظيم العملة على العيار التام، والحيلولة دون اختلاط الغش بالذهب الخالص في الإيالة.

ب ـ الحيلولة دون تعرض مخازن الميري إلى التلف، وعدم التهاون في التعامل مع الأمناء في مجال الغلال، الذي تعرض في العهود السابقة إلى التلف أو النقص.

ج ـ تخصيص أماكن خاصة داخل القلعة للجنود الانكشاريين، والعزب الذين لا يمتلكون سكناً خاصاً بهم. وبهذا ضمن وجودهم في القلعة بشكل دائم. كما خلص الأهالي من اعتداءاتهم.

وفضلاً عن كل ذلك، قام محمد باشا بأعمال عمرانية داخل مصر، وفي الحرمين

الشريفين، وفي طريق الحج، وطريق مصر ـ العقبة. وتمكن في نهاية المطاف من تنظيم أمور الإدارة في مصر، وإشاعة الأمن والنظام فيها[٤٠]. والحقيقة أن محمد باشا المعروف بسلحدار محمد باشا، نجح بأعماله المختلفة في تحقيق الهدوء والاستقرار في مصر. ولكن ديمومة هذا الاستقرار كانت مرتبطة بشخصية هذا الوالي ونفوذه.

٨ ـ الصراع بين المماليك من أجل السلطة

كانت مصر، وكما هو معروف، تتميز عن الإيالات العربية العثمانية بوضعها الخاص، فالمماليك الذين كانوا سادة البلاد تحولوا بعد السيطرة العثمانية من متبوع إلى تابع. غير أن السلطان سليم لم يقض عليهم، ولم يلغ وجودهم، بل أعطاهم دوراً في النظام الإداري العثماني بمصر. ولا شك أنهم ظلوا يحنون إلى سابق عهدهم، ويتحينون الفرص لاستعادة مجدهم الزائل. وعلى الرغم من أنهم لم يقوموا ـ أو لم يتجرأوا على القيام ـ بحركة ثورية شاملة ضدّ الوجود العثماني في مصر في بداية الأمر، لا سيما في عهد الوالي خاير بك، إلا أنهم أصبحوا فيما بعد يشكلون عبئاً ثقيلاً على الإدارة العثمانية. وبعد تراخي الحكم العثماني، بسبب الظروف التي مرت بها الدولة العثمانية، نجد أن هؤلاء المماليك يتزعمون حركات التمرد في مصر، التي استمرت على مر العهد العثماني.

والمعروف أن أهم المناصب الرفيعة في التشكيلات المملوكية في العهد العثماني في مصر هو مشيخة البلد، ثم إمارة الحج، وغيرها. وكان شاغلوها يتمتعون بأهمية كبيرة. ولهذا كان من الطبيعي أن تشكل هذه المناصب الدوافع الرئيسية للخصومة بين الأمراء المماليك أنفسهم. ومما عزز هذه الخصومة في بداية العهد العثماني انقسامهم إلى فرقتين متناحرتين، هما: الفقارية[٤١] والقاسمية. ولم تخل العلاقة بينهما من الحرب والقتال[٤٢]. وتوزعت المناصب في مصر بين هاتين الفرقتين. فيكون أمير الحج من

---

(٤٠) انظر: مصطفى نعيما، **تاريخ**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨١ ـ ١٢٨٣)، ج ٢، ص ٤٩ ـ ٦٠.

(٤١) ورد اسم الفقارية في المصادر التاريخية كذلك بشكل ذُو الفقارية، انظر مثلاً: أحمد راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩١)، ج ٣، ص ٣٨. كما ورد في بعض المصادر أن الفرقة التي قضت على فرقة القاسمية هي القازداغليه وهم من أصول تركية من الأناضول ومؤسسها هو مصطفى قازداغلي الذي قصد مصر سنة ١٦٧٠م من الأناضول وقد جمع مبالغ طائلة هناك من الالتزام كما جمع عدداً من المماليك وتزوج من أرملة أحد أكبر متنفذي مصر وأغناهم وأصبحت عائلة القازداغلية عائلة قوية في إدارة مصر ونشأ بينهم أمراء تركوا بصماتهم على تاريخ مصر في العهد العثماني. وكان علي بك الكبير ومراد بك وإبراهيم بك الذين أصبح لهم شأن كبير في تاريخ مصر من مماليك هذه العائلة، انظر: Atilla Cetin, «Osmanli Tasra Yonetiminde Valilik Yapan Bazi Onemli Aileler,» vol. 6, pp. 151-152.

(٤٢) عن سبب الانقسام بين فرقتي الفقارية والقاسمية، انظر: أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ٩ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩)، ج ١، ص ٣٠٥.

الفقارية، والدفتردار من القاسمية، ومتفرقة باشي من الفقارية، وكتخدا الجاوشية من القاسمية. ولكن حب السيطرة على بعضهما البعض كان مبعث الخلاف والقتال بينهما. وقد استمرت الخصومة بينهما ـ كما سنرى ـ إلى سنوات طويلة[٤٣]. وعلى الرغم من اختلاف المماليك في ما بينهم، إلا أنهم كانوا متفقين في اتخاذ موقف سلبي من الوالي العثماني، حتى أنهم وضعوا الوالي أحمد باشا في السجن، وعينوا واحداً من بينهم وهو رمضان بك قائممقاماً ـ نائب الوالي (١٠٨٧هـ، ١٦٧٦م)[٤٤].

إلا أن هذا الأمر لم يصل إلى حد القطيعة مع الدولة العثمانية. فقد كانت الدولة ـ على الرغم من الظروف التي كانت تمرّ بها ـ في وضع يمكنها السيطرة على الوضع. ولكن لم يكن من صالحها تصعيد الموقف هناك بإثارة الأهالي أو الأمراء ضدها، فكانت تلجأ دائماً إلى كسب ود الأهالي، واستمالة الأمراء. بل نجد أنها كانت توجه مصر إلى من هو عارف بأمور مصر. ففي سنة (١١١٠هـ، ١٦٩٨م)، عهدت بإيالة مصر إلى قرة محمد باشا الذي كان مطلعاً على أوضاع مصر. اتبع الوالي سياسة التقرب إلى الأهالي، وتمكن من تأمين ولائهم وانقيادهم للدولة، الأمر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي لمصر. فشهدت البلاد تحسناً كبيراً في هذا الجانب[٤٥].

غير أن الصراع على السلطة والنفوذ، بخاصة بين أمراء المماليك أنفسهم، استمر من دون أن ينتهي. وكثيراً ما كان الصراع يتحول بينهم إلى معارك طاحنة. وما الأحداث التي تفجرت بين القاسمية والفقارية في سنة (١١٢٤هـ، ١٧١٢م) إلا واحدة منها، وقد أودت بحياة الكثيرين من الطرفين. وكان والي مصر خليل باشا يلازم جانب شيخ البلد أيوب بك، وهو من فرقة القاسمية، وبعد تعرض الفرقة إلى الهزيمة على يد الفقاريين، قام هؤلاء بتنحية الوالي من الإيالة، وعينوا أحد الأمراء المماليك المصريين وهو قانسوي بك وكيلاً للوالي. ويبدو أن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يمكنها من التدخل في الأمر، بل تعاملت مع الموقف باعتباره أمراً واقعاً، فلم تسع إلى إعادة الوالي، بل اختارت القبودان السابق ولي باشا والياً على مصر[٤٦].

واختل النظام العام في مصر، بعد أن تحكمت فيها فرقة الفقارية، لا سيما في سنة (١١٤٢هـ، ١٧٢٩م)، حيث وقعت معركة كبيرة بينها وبين فرقة القاسمية، وانتصر فيها الفقاريون، وقضوا على القاسميين، واستأصلوا جذورهم، بعد أن قتلوا

---

(٤٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٦.
(٤٤) راشد باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
(٤٥) عن إجراءات الوالي قرة محمد باشا في مصر، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٢.
(٤٦) للاستزادة، انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٤.

معظمهم. وهرب الباقون منهم إلى الأناضول وبلاد الشام، كما اختبأ قسم منهم في الصعيد. وسيطر الفقاريون بذلك على مصر دون منازع. ولكن لم يمض وقت طويل حتى زالت الرابطة التي كانت تربطهم تجاه خصومهم، فدب الخلاف والنزاع بينهم من أجل السيطرة على بعضهم البعض، الذي ما لبث أن تحول إلى معارك دامية بينهم. وعلى الرغم من أن الوالي راغب باشا حاول إصلاح ذات البين، إلا أنه أخفق في ذلك، وعزل من قبلهم عن الإيالة (١١٦١هـ).

وإلى جانب المماليك، لم يأل الجنود الانكشاريون جهداً في القيام بالاضطرابات في مصر، وتمردوا أكثر من مرة، وتحكموا بإدارة مصر، مثل عثمان كهية، وبعده إبراهيم كهية (١٧٤١ ـ ١٧٤٢م)، وهما من كتخدائيات الانكشارية. غير أن ما قام به الانكشارية من أحداث لا يمكن مقارنته مع ما كان يقوم به المماليك، الذين غدوا مشكلة دائمة للحكومة العثمانية.

٩ ـ تمرد بلوط قابان علي باشا

استمر الوضع غير المستقر في مصر بهذا الشكل حتى سنة (١١٨٠هـ، ١٧٦٦م). ولم تخل هذه الفترة من قيام الأمراء المماليك بقتل بعضهم بعضاً. وفي هذه الأثناء نجح أحد أمرائهم وهو شيخ البلد علي بك المشهور بلقب بلوط قابان في السيطرة على الوضع، وتحكم في الإدارة، وتغلب على خصومه، وأعدم الكثير منهم. وحصر المناصب في يده، فانفرد بالإدارة. ثم سعى إلى إعادة المجد المملوكي إلى مصر، فقام بجمع أعداد كبيرة من المماليك وأعدهم إعداداً جيداً، وأدخلهم في سلك الأمراء، وعيّن أتباعه المقربين في المناصب المختلفة: فوجه الإمارة إلى خزينة داره إسماعيل الكبير، وعين محلّه محمد أبو الذهب. وكان محمد شجاعاً ومدبراً، ولم يمر وقت طويل حتى نال الإمارة، وتقدم بذلك على جميع الأمراء. وكان يتصدق بالذهب، لهذا سمي «أبو الذهب»، وتوجهت الأنظار إليه. كما حظي بعناية علي بك أيضاً.

ومن الأمراء الذين كان يعتمد عليهم علي بك في إدارة مصر أحمد الجزار (باشا)، وهو من مماليكه. وكان علي بك يقوم بتصفية معارضيه على أيدي أبو الذهب والجزار. غير أن خلافاً دب بين علي بك والجزار، بعد أن امتنع الأخير عن قتل صالح بك، أحد أبرز الأمراء المنافسين لعلي بك. واضطر الجزار على أثره إلى الفرار من مصر. إلا أن علي بك مضى قدماً في إجراءاته وقتل صالح بك، وانفرد في حكم مصر دون منازع. واستغل انشغال الدولة العثمانية بحربها مع روسيا، فعزل والي مصر محمد باشا، ثم دس له السم، وأعلن استقلاله عن الدولة العثمانية. ولم تكن الدولة

العثمانية في وضع يمكنها إرسال قوات إلى مصر. وعلقت الموضوع ريثما تتمكن من التفرغ له. لهذا لم ترسل والياً إلى مصر، لمدة أربع سنوات. والحقيقة أن حركةَ علي بك التمردية تعتبر من أهم وأخطر الحركات التمردية للمماليك، التي استهدفت الوجود العثماني في مصر.

وكان علي بك يعرف أن الدولة العثمانية لا تستطيع إرسال قوات إلى مصر بسبب سيطرة ظاهر العمر على بر الشام، فتشجع ليوسع نطاق نفوذه خارج مصر. فأرسل في سنة ١١٨٤هـ أبو الذهب وحسن الجداوي إلى الحجاز، واستولى عليها، وعزل شريف مكة، وعين عبد الله شريفاً. كما عين أميراً من جانبه على جمرك جدة. وأرسل إسماعيل بك على رأس قوة إلى بلاد الشام للسيطرة عليها، ثم أرسل قوات تعزيزية بقيادة أبو الذهب بعد عودته من الحجاز (١١٨٥هـ، ١٧٧١م)، وكتب إلى ظاهر العمر الذي استقل هو الآخر في بر الشام يدعوه إلى التحالف معه، وتمكن من كسبه إلى جانبه، كما أرسل رسالة باللغة العربية إلى علماء دمشق وأعيانها وأهاليها، محاولاً كسبهم إلى جانبه، وتأليبهم على والي دمشق[(٤٧)]. وأرسل ظاهر العمر أبناءه على رأس عدد كبير من مقاتليه لينضموا إلى قوات أبو الذهب. ولم يكن والي الشام عثمان باشا الكرجي في وضع يمكنه من مواجهة قوات أبو الذهب، فاضطر إلى ترك دمشق. الأمر الذي مهد السبيل لقوات علي بك لاحتلالها.

١٠ ـ عودة الحكم العثماني إلى مصر

وفي الوقت الذي كانت الحكومة العثمانية تعدّ العدة لإرسال جيش إلى بلاد الشام، انشق إسماعيل بك عن علي بك، وهو بعد في بلاد الشام، إذ لم تطاوعه نفسه على خيانة الدولة العثمانية. ونجح في إقناع أبو الذهب والأمراء الآخرين بالتخلي عن التمرد، والعودة إلى مصر. وبعد عودة أبو الذهب إلى مصر، دب الخلاف بينه وبين علي بك، وتحول إلى عداوة. وخاف أبو الذهب من غدره، ففر إلى الصعيد، حيث جمع أتباعاً، كما أمّن الدعم من فرقة القاسمية. وأرسل علي بك قوة عليه، إلا أن هذه القوة انضوت تحت لوائه. فمهد بذلك السبيل لأبو الذهب لكي يسيطر على القاهرة. واقتنع علي بك بأنه لن يتمكن من مواجهته، ففر إلى عكا. وسيطر أبو الذهب على الوضع في مصر، ثم أرسل إلى الدولة العثمانية يبلغها بما آل إليه الأمر (١١٨٦هـ، ١٧٧٢م). وعلى الرغم من أن علي بك جمع جيشاً في بر الشام، وأمّن دعم الأسطول الروسي الذي قدم لهذه الغاية إلى عكا، ثم سار إلى جانب أبناء ظاهر العمر مع جيشه

---

(٤٧) انظر نصّ الرسالة في: أحمد أفندي واصف، **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)** (استانبول: [د. ن.]، ١٢١٩)، ج ٢، ص ٢١٥ ـ ٢١٧.

إلى مصر، إلا أنه انهزم، ووقع في أسر أبو الذهب، وانتهى أمره بالقتل مسموماً.

ودانت لأبو الذهب جميع البلاد المصرية، فأعلن ولاءه للدولة العثمانية ونفذ الالتزامات المالية للدولة، وأرسل الإرسالية إلى المركز. كما واصل إرسال متطلبات الحرمين الشريفين، فنال بذلك رضا السلطان العثماني.

غير أن الدولة العثمانية تركت الأمور على حالها في مصر، ولم تجر أي تغيير في أوضاعها الإدارية، واكتفت بإرسال وال إليها من قبلها (وهو خليل باشا) على «العادة القديمة»، إلا أن هذا الوالي لم يكن يمتلك من الحكم أي شيء، إذ استحوذ أبو الذهب على السلطة والنفوذ بالكامل في مصر (نيسان/ أبريل ١٧٧٣م)[٤٨]، بعد أن نصب نفسه شيخ البلد. وواصل أبو الذهب ولاءه وإخلاصه للدولة العثمانية، ولم يتوان عن إرسال خزينة مصر/ الإرسالية إلى مركز الدولة. واستتب الأمن والنظام في مصر في عهده. وتوفي في سنة ١١٨٩هـ[٤٩].

وكان أبو الذهب يتمتع بشخصية قوية، فنجح في احتواء جميع أمراء مصر. وكان آخر الأمراء المماليك الكبار في مصر. بعد وفاته، لم يظهر في مصر شخصية بمواصفاته نفسها، يمكن أن تحل محله، وتتحكم في مصر دون منازع. بل تنافست على وظيفة مشيخة البلد شخصيات عدة من المماليك، ولم يتفقوا على شخص معين. بل وقع الخلاف بينهم، وانقسموا في نهاية المطاف إلى فرقتين متخاصمتين:

أ ـ فرقة المحمدية: على رأسهم إبراهيم بك ومراد بك، وكانا من أتباع أبو الذهب.

ب ـ فرقة العلوية: على رأسهم إسماعيل بك الكبير وحسن بك الجداوي.

وكانت هاتان الفرقتان في صراع متواصل في ما بينهما.

والحقيقة أن الصراع والقتال الدائر بين المماليك، الذي استمرّ فيما بعد من دون انقطاع، انعكس على الأوضاع العامة لمصر وأدى إلى خرابها، وترتب عليه نقص خطير في مواردها الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت ترى بوجوب تصفية هؤلاء المماليك وتخليص مصر منهم، إلا أن تحقيق هذا العمل لم يكن أمراً سهلاً، وكان يكلف كثيراً. ولم تكن ظروفها تسمح لها بذلك. لهذا كانت مضطرة إلى اللجوء إلى الترغيب أو الترهيب أحياناً، تاركة أمر ذلك إلى الزمن.

---

(٤٨) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٢ ـ ٢١٧؛ جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ٣٠٦ ـ ٣١٢، و *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, p. 106.

(٤٩) جودت باشا، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

ويبدو أن الأمراء المماليك كانوا على يقين تام بأن الدولة العثمانية غير قادرة على إرسال قوات إلى مصر، لمعرفتهم بظروفها. ولهذا كانوا يتمادون في تجاوزهم، ويمتنعون من إرسال الالتزامات المالية لمصر (الإرسالية) إلى خزينة الدولة. كما كانوا يتراخون في إرسال المواد التموينية إلى الحرمين: إما ينقصون كميتها، أو يقطعونها بالكامل. فينفقون الأموال التي يجمعونها من الرعايا على هواهم، من دون رقيب. وبلغ تجاوزهم على الأهالي حداً لم يخلص منه حتى العلماء والصلحاء، بعد أن أصبحوا لا يعيرون أي اهتمام للأوامر السلطانية. الأمر الذي أدى إلى ازدياد تذمر الأهالي من تصرفاتهم وأعمالهم.

١١ ـ تسلط المماليك على مقدرات مصر من جديد

بعد وفاة أبو الذهب، انتقلت إدارة مصر إلى مماليكه الذين انتظموا تحت اسم «فرقة المحمدية»، وحصروا الوظائف بأيديهم في مصر. وعلى الرغم من أن إبراهيم بك كان يقود الفرقة، وعين «شيخ البلد»، إلا أن مراد بك كان يشاركه في النفوذ، فلم يكن يتخذ أي قرار من دون استشارة مراد بك.

وكانت فرقة العلوية يرأسها إسماعيل بك الكبير وحسن بك الجداوي. غير أن تحكم فرقة المحمدية بالحكم في مصر، لم يُبق لهم أي سلطة. وعلى الرغم من انسحاب إسماعيل بك من الساحة السياسية، إلا أنه كان يتلقى معاملة خشنة من أتباع فرقة المحمدية. واضطر في نهاية المطاف (١١٩١هـ، ١٧٧٧م) إلى ترك القاهرة إلى جانب أتباعه من أمراء العلوية. إلا أن إبراهيم بك ومراد بك لحقا بهم بقواتهم، وخاضا معركة معهم أسفرت عن تعرض قواتهما إلى هزيمة مهدت السبيل لإسماعيل بك إلى العودة إلى القاهرة وبسط نفوذه فيها. وسارع والي مصر عزت محمد باشا إلى إقراره «شيخ البلد ومدبر أمور الدولة» في مصر. وبهذا دخلت إدارة مصر بيد الفرقة العلوية. ولم تجد محاولة الأميران مراد وإبراهيم نفعاً، عندما قاما بمهاجمة القاهرة، فتعرضا إلى هزيمة منكرة. واستقر إسماعيل بك في مشيخة البلد[٥٠]. لكنه لم يتمكن من فرض نفوذه على جميع أجزاء مصر، إذ كانت مصر العليا تحت سيطرة إبراهيم بك ومراد بك. وعانى أهالي مصر السفلى من القحط والعوز، بعد أن حال إبراهيم ومراد بك دون وصول المواد الغذائية إليها.

وعلى الرغم من هذا، فإن استمرار إسماعيل بك في وظيفته كان مرهوناً باستمرار علاقته مع رفيقه حسن بك الجداوي. ولم يمر وقت طويل حتى دب الخلاف

---

(٥٠) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

بينهما، فانشق عنه حسن بك وانضم إلى فرقة المحمدية، فرجح كفتها في العودة إلى الحكم. وبالفعل نجح إبراهيم بك ومراد بك في الاستحواذ على إدارة مصر (مشيخة البلد)، وإجبار إسماعيل بك على الفرار من مصر إلى بلاد الشام. وكان الوزراء الذين يتقلدون إيالة مصر يضطرون إلى مجاراة هذين الأميرين والعمل وفق رغبتهما، لهذا لم يكن للحكومة العثمانية في مصر إلا نفوذاً إسمياً. إلا أن الصراع بين المماليك استمر من دون أن ينته، كما وقع الخلاف بين الأميرين إبراهيم ومراد في سنة (١١٩٨هـ، ١٧٨١م). وأدى كل ذلك إلى اختلال الأمن والنظام في مصر. ونجح مراد بك في نهاية المطاف في الانفراد بإدارة مصر، بعد تغلبه على إبراهيم بك، ثم أبعد بكلربكي مصر سلحدار محمد باشا من الوظيفة، بحجة انحيازه إلى خصمه. غير أنه لم يقطع صلته بالدولة العثمانية، بل أعلن في الوقت نفسه خضوعه وولاءه للسلطان عبد الحميد الأول، وطالب بتعيين وال جديد. واستجابت الحكومة العثمانية لهذا الطلب، ولكنها اختارت شخصية قوية، علّها تتمكن من كبح جماح مراد بك. فأرسلت أحد الوزراء العظام السابقين، وهو يكن محمد باشا (١١٩٩هـ، ١٧٨٤م) إلى مصر. وقبل وصول الوالي الجديد كان إبراهيم بك ومراد بك قد تصالحا، وتولى مراد بك وظيفة شيخ البلد.

وعلى الرغم من مباشرة الوالي محمد باشا وظيفته، إلا أن الأمراء المماليك لم يعيروا له اهتماماً، وواصلوا أعمالهم حسب أهوائهم من دون أن يردعهم أي رادع، وضايقوا الأهالي كثيراً بحجة ملاحقة العصاة وقطاع الطرق، وفرضوا ضرائب مرهقة عليهم. كما قطعوا الإمدادات الغذائية عن الحجاز بحجة أن الطرق غير آمنة بسبب غارات البدو على القوافل. وفضلاً عن كل ذلك، عقدوا اتفاقاً سرياً مع الفرنسيين، يقضي بتقديم الدعم لهم في حال تعرضهم (الفرنسيين) إلى الهجوم من قبل الدولة العثمانية، وذلك عند نقلهم البضائع الهندية إلى السويس.

وإزاء كل ذلك، لم يكن بوسع الدولة العثمانية البقاء متفرجة على ما يجري في مصر، بخاصة بعد الاتفاق الذي عقده الأميران المملوكيان مع دولة أجنبية، فقررت وضع حد للأوضاع غير الطبيعية السائدة فيها. وكانت الحكومة تسعى إلى ذلك بأقصر الطرق الممكنة. وإثر المباحثات التي أجرتها بهذا الصدد، قررت الاستئناس برأي أحمد باشا الجزار والي صيدا وأمير الحج، لكونه مطلعاً على أمور مصر. إلا أن الجزار حذر الحكومة من الإقدام على إرسال قوات إلى مصر، لأن الأمراء المماليك سيتركون في هذه الحال خلافاتهم ويتحالفون في ما بينهم، ويدخلون البدو تحت لوائهم. وأنهم في حال تعرضهم إلى الهزيمة، سيقومون بسلب التجار والأهالي، ويلجأون إلى منطقة الصعيد ويتحصنون فيها، ويقطعون الطرق التي تمر عليها المواد الغذائية. وفي حال

فشل الحملة، فإن مسألة مصر ستأخذ أبعاداً خطيرة يكون لها تأثير سلبي على الدولة العثمانية. لهذا رأى وجوب تعيين قائد كفوء وشجاع للتعاطي مع الأمر، وأبلغ الحكومة أنه، في حال تكليفه بهذه المهمة، سيقوم بها من دون أن يحمل الدولة أي عبء مالي. وأنه سيبقى مخلصاً وخادماً للدولة، وأنه لن يطالب مقابل ما يحققه ولاية مصر، بل سيرضى بما تراه الحكومة مناسباً في تعيينه في إحدى الولايات الثلاث: مصر، أو الشام، أو صيدا.

غير أن الحكومة العثمانية كانت تتوجس خيفة من نوايا الجزار، ورأت أنه ربما يمهد بذلك لأجل الاستقلال في المستقبل، لهذا لم توافق على مقترحه، كما رفضه قائد البحرية غازي حسن باشا الجزائري. وإثر هذا، أبلغت الحكومة الجزار أنه تمّ إرجاء البت في الموضوع إلى ما بعد موسم الحج لكونه أمير الحج. إلا أنها قررت المضي قدماً في حلّ المسألة المصرية وكلفت بالمهمة غازي حسن باشا لقيادة الحملة.

وكانت الدولة العثمانية قد رفضت منح الإنكليز رخصة لنقل البضائع التجارية من الهند إلى السويس. إلا أن الأميرين إبراهيم بك ومراد بك منحا الامتياز نفسه ـ كما ذكرنا ـ إلى الفرنسيين، إذ عقدا معهم معاهدة سرية. وكانت هذه المعاهدة تقضي أنه في حال قيام الدولة العثمانية بسوق الجنود إلى مصر، فإن فرنسا ستقدم الدعم لقوات مصر، وبهذا تتاح لفرنسا فرصة الهيمنة على هذه المنطقة، وربما استعمارها.

إلا أن الدولة العثمانية لم تتأخر في التحرك لتحول دون تنفيذ بنود المعاهدة الفرنسية ـ المملوكية، إذ فاجأ الأسطول العثماني، بقيادة غازي حسن باشا الأميرين مراد بك وإبراهيم بك بالرسو في الإسكندرية (شعبان ١٢٠٠هـ، حزيران/ يونيو ١٧٨٦م)، وأسقط في أيديهما. وكان الأمراء المماليك يتخوفون أساساً من اسم غازي حسن باشا، فكيف يتصرفون وقد وصل، وأصبح يهددهم الآن في عقر دارهم؟ لهذا دب الاضطراب في صفوفهم. واقتنع إبراهيم بك ومراد بك بعدم تمكنهما من مواجهة القوات العثمانية، فلجآ إلى طرق أخرى لتدارك الموقف، فعرضا العدول عن المعارضة، وإرسال ما ترتب عليهم من الإرساليات، كما قاما بإعداد محضر باسم أعيان المدن المصرية، تعهدا فيه إرسال الالتزامات المالية لمصر (الإرسالية) إلى الخزينة مع كل ما تراكم منها، والتمسا العفو. وأرسلا المحضر بواسطة وفد من علماء القاهرة إلى القائد العثماني. كما أرادا إرسال نسخ من المحضر إلى إستانبول ووالي جدة أحمد باشا، إلا أن القائد العثماني أبلغ أن حلّ مسألة مصر أصبح من مسؤوليته، لهذا منع إرسال النسخ الأخرى من المحضر. وإثر هذا، استنجد مراد بك بوالي مصر يكن محمد باشا للتوسط عند غازي باشا للإعفاء عنهما، وبالفعل أرسل محمد باشا وفداً متكوناً من العلماء برئاسة الشيخ أحمد العروسي إلى غازي حسن باشا.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الأمراء المماليك كانوا يعدون العدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات. ووصلت أخبار استعداداتهم إلى القائد العثماني، وأنهم يقومون بالتمركز قرب الرشيد. لهذا توجه حسن باشا إلى المنطقة، وترك والي جدة في محافظة الإسكندرية. وفي هذه المنطقة، استقبل وفد العلماء، وذكر لهم أنه قصد هذا المكان بأمر السلطان، بغية حماية الأهالي من ظلم واضطهاد المماليك، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه في عهد القانوني، ومعاقبة من يخل بالأمن والنظام فيها، واستحسن أعضاء الوفد هذه الأقوال. إلا أن مباحثاتهم مع القائد العثماني لم تسفر عن أي نتيجة، وربما انحازوا إلى جانب القائد غازي باشا الذي كان مصراً على المضي قدماً في التنكيل بالأميرين، لأنه كان واثقاً إنهما سيعاودان التمرد ضد الدولة العثمانية. لهذا لم يغيّر موقفه من الأمراء المماليك. فأصبحت الحرب واقعة لا محالة. وقام غازي باشا بإرسال رسائل إلى الأهالي في البلدات، والمدن، والقرى، والبدو، طمأنهم فيها وأبلغهم أنه لم يأت إلا من أجل رفع الظلم عنهم، وتطبيق قانون السلطان سليمان في مصر، وتمكن بذلك من كسب الأهالي. في هذا الوقت، وصلته الأخبار أن مراد بك يخطط للهجوم على الرشيد، فعبر نهر النيل بسرعة، وانقض على طلائع القوات المملوكية في الرشيدية وشتتها، واستولى على أثقالهم. كما تمكن من إلحاق الهزيمة بقواتهم الأساسية، وسار عقبهم إلى القاهرة. وحاول إبراهيم بك الدخول إلى القاهرة، إلا أن الوالي يكن محمد باشا أغلق أبواب المدينة في وجهه. في هذه الأثناء، احتشد الأهالي قرب القلعة، وجددوا إعلان ولائهم للسلطان، وأمّن بذلك الوالي دعمهم. ثم أرسل إلى غازي حسن باشا يبلغه بما آل إليه الوضع داخل القاهرة، فسار القائد العثماني على رأس قواته ودخل القاهرة عبر بولاق، وسيطر على الوضع. وأول عمل قام به في القاهرة حجز الأموال العائدة لمراد، وإبراهيم بك، والأمراء المماليك المتمردين، وعهد بمشيخة البلد إلى إسماعيل بك الكبير، كما عهد بإمارة الحج إلى حسن بك الجداوي، أي أنه لم يلغ الوجود المملوكي.

وفي جرجة، في منطقة الصعيد، ألحق والي الرقة عبدي باشا، المرافق لغازي باشا، هزيمة ساحقة بالقوات التي حشدها مراد وإبراهيم بك (تشرين الأول/ أكتوبر ١٧٨٧). وكان المماليك من فرقة العلوية، على رأسهم إسماعيل بك وحسن بك يحاربون إلى جانب القوات العثمانية. وكوفئ عبدي باشا لتحقيقه هذا الانتصار، فعهد إليه بولاية مصر. وبهذا تمّ قمع الاضطرابات التي كان المماليك يثيرونها منذُ مدة طويلة، وتأمن الأمن والنظام في مصر. وربطت مصر بمركز الدولة بشكل مباشر.

في هذه الفترة، وقعت في أيدي العثمانيين مجموعة من الوثائق التي تتضمن المراسلات التي جرت بين الأميرين المملوكين مراد وإبراهيم وبين القنصل الروسي في

الإسكندرية. وورد في إحدى الرسائل التي أرسلتها القيصرة كاترين الثانية إليهما: أنها استقبلت بفرح غامر فكرة تحويل جرجة إلى دولة مستقلة، وأنها مستعدة لتقديم المساعدات اللازمة لهما لتخليصهما من الأتراك. وطلبت منهما بيان نوع وشكل المساعدات التي من الممكن تقديمها لهما، وأبلغتهما أنها أصدرت أوامرها إلى قائد القوات الروسية في البحر المتوسط للقيام بقطع الطريق البحري في الربيع، وتقديم الدعم اللازم لهما. وفي رسالة أخرى أرسلتها القيصرة لهما، ذكرت أنها تعتبر نضالهما من أجل تخليص مصر من الحكم العثماني حقاً مشروعاً، وأنها ستقدم لهما الدعم اللازم، وفوضت القنصل الروسي في الإسكندرية تفويضاً كاملاً بهذا الخصوص.

وأدرك الأميران المنشقان عدم جدوى مواصلة القتال مع القوات العثمانية، فلجآ إلى طلب العفو، والسماح لهما بالإقامة في أماكن تخصص لهما في أرجاء الصعيد. ورأى القائد العثماني أن مطاردة الأميرين المتمردين ستأخذ وقتاً قد يطول، وكان عليه مغادرة مصر والتوجه إلى إستانبول للتهيؤ للمعركة القادمة مع الروس، فوافق على الطلب المتكرر للإعفاء عنهما. وبعد أن أخذ الضمانات اللازمة، وافق على إقامة إبراهيم بك في Kinna بمنطقة الصعيد، ومراد بك في Isna بالمنطقة نفسها، على أن لا يغادرا المنطقة المخصصة لكل واحد منهما.

وبعد أن انتهت المسألة المصرية بنجاح، عاد القائد العثماني حسن باشا إلى إستانبول تاركاً أمور مصر بيد عبدي باشا (٢٣ ذو الحجة سنة ١٢٠١هـ، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٧٨٦م). وكانت فرنسا، وإنكلترا، وروسيا، تتابع نشاطاته في مصر بدقة كبيرة، الأمر الذي يوضح مدى الاهتمام الذي كانت تبديه هذه الدول تجاه مصر.

وعلى الرغم مما قامت به الدولة العثمانية في مصر، فإن المماليك لم يتخلوا عن نزعتهم الاستقلالية. فقد ظل الأميران المتمردان مراد وإبراهيم يتحيّنان الفرصة لرفع راية العصيان مرة أخرى. والحقيقة أن هذه الفرصة كان من الممكن أن تحين في أي لحظة، فالأوضاع التي كانت تمرّ بها الدولة العثمانية كانت مشجعة لهما للقيام بالحركة ضدها. كما إن روسيا كانت تسعى إلى فتح جبهة داخلية ضدّ الدولة العثمانية. لهذا نجد أن القيصرة كاترين الثانية ترسل رسالة إلى الأمير المملوكي إسماعيل بك الكبير الذي تركه حسن باشا في مشيخة البلد، تعلن فيها دعمها لإقامة دولة مملوكية تضم بلاد الشام أيضاً. كما أرسلت رسائل أخرى إلى الأمراء المماليك الآخرين للغرض نفسه. ووقعت هذه الرسائل بيد الوالي العثماني عبدي باشا، فأصبح إسماعيل بك في وضع لا يحسد عليه، إلا أنه تدارك الموقف، فأرسل إلى إستانبول رسالة يعلن فيها إخلاصه وخضوعه للدولة.

وفي عهد الوالي عزت محمد باشا، توفي إسماعيل بك (١٢٠٥هـ، ١٧٩١م)، وخلفه عثمان بك في مشيخة البلد. وأرسل إليه خصماه مراد وإبراهيم بك يستأذنانه بالعودة إلى القاهرة والإقامة فيها، إلا أنه رفض طلبهما. فقاما بالإغارة على القاهرة، وسيطرا عليها بالقوة، بعد أن انسحب شيخ البلد منها. واضطرت الحكومة إلى قبول الأمر الواقع بسبب انشغالها بالحرب الروسية، فأصدرت عفواً عن الأميرين المتمردين[٥١].

١٢ ـ الاحتلال الفرنسي لمصر

في الوقت الذي كان تذمر الأهالي مما يجري بين المماليك يزداد، تعرضت مصر إلى الاحتلال الفرنسي، فزاد الطين بلة. إذ قاد نابليون بونابرت حملة عسكرية ضمت ٤٠٠ سفينة و٣٥ ألف مقاتل، وسيطر على الإسكندرية (تموز/ يوليو ١٧٩٨م) بسهولة، ثم سار نحو القاهرة. وفي البيانات التي أصدرها بونابرت، أعلن للأهالي وللدولة العثمانية أنه لم يأت إلا لتخليص مصر من المماليك. واقتنع المماليك بأن الحملة الفرنسية تستهدف وجودهم، لهذا قاموا بتوحيد صفوفهم، وانضووا تحت لواء إبراهيم بك ومراد بك لمقاومة المحتلين، إلا إنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام القوات الفرنسية، فانهزموا في معركتين متتاليتين (الإسكندرية والأهرام). لهذا لم يبق أمام القوات الفرنسية ما يحول دون تقدمها نحو القاهرة واقتحامها. وبالفعل سقطت القاهرة بأيديها في ٢٣ تموز/ يوليو. وعلى الرغم من أن الفرنسيين ادعوا بأنهم جاءوا محررين وأصدقاء للإسلام، إلا أن الأهالي لم يولوهم أية ثقة، بل قاوموا المحتلين بكل ما أوتوا من قوة، غير أن نابليون قمع مقاومتهم بشدة.

وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، إلا أنها لم تتمكن من إرسال القوات إلى مصر إلا بعد سنة. في هذه الأثناء أقامت فرنسا إدارة جديدة في مصر، مستخدمة المسيحيين فيها، الأمر الذي أدى إلى تمرد شعبي في القاهرة، إلا أن الفرنسيين قمعوا هذا التمرد أيضاً. وللحيلولة دون وصول القوات التركية إلى مصر، قام بونابرت بحملة على بلاد الشام (شباط/ فبراير ١٧٩٩)، إلا أنه أخفق في اقتحام قلعة عكا، واضطر إلى العودة إلى مصر بعد المقاومة العنيفة التي أبداها المدافعون عنها بقيادة أحمد باشا الجزار. وبعد شهر وصلت القوات العثمانية إلى جانب السفن الإنكليزية، وقامت بإنزال في ميناء أبي قير (١٤ تموز/ يوليو ١٧٩٩). إلا أنها تعرضت إلى هزيمة على أيدي الفرنسيين، وبعد شهرين فقد العثمانيون آخر معقل لهم في مصر، بعد أن وقع

---

(٥١) للتفصيل، انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٩ ـ ٣٢٣، وج ٤، ص ١٠٤-١١٠؛ Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/1, pp. 509-518 and 603-605, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, pp. 134-137 and 142.

بيد بونابرت. وفي ٢٢ آب/ أغسطس ترك بونابرت مصر، إلا أن قوات الاحتلال الفرنسي ظلت فيها سنتين أخريين. وفي آب/ أغسطس ١٨٠١ م، استولت القوات الإنكليزية والعثمانية على آخر مراكزهم، فاضطروا إلى الانسحاب من مصر[٥٢].

١٣ ـ عهد الوالي محمد علي باشا

بعد انسحاب الفرنسيين من مصر، قررت الدولة العثمانية إقامة إدارة قوية فيها. فعهدت بالولاية إلى خسرو باشا. وبدأ الوالي الجديد بإقامة جيش منظم، بغية قطع الطريق أمام المماليك لإعادة نفوذهم مرة أخرى، إذ أنه كان يدرك جيداً أن المماليك سيعيدون تنظيم أنفسهم. ويبدو أن المماليك أعدوا العدة بالفعل لذلك، فاصطدموا بقوات الدولة. ووقعت مصادمات عدة بينهم وبين القوات العثمانية. وكانوا يستقوون بالإنكليز، الذين قاموا بحمايتهم. وكان يتزعمهم في هذه الفترة، بعد وفاة مراد بك، عثمان بك البرديسي. وعلى الرغم من انسحاب الإنكليز من مصر في هذه الفترة (١٨٠٣)[٥٣]، إلا أن المماليك وجدوا حليفاً قوياً لهم، هو محمد علي (باشا).

وينتسب محمد علي إلى أسرة تركية، هاجرت من عربكير في الأناضول إلى قوالا Kavala، حيث ولد فيها سنة ١٧٩٦م، ولم يتلق أي تحصيل دراسي. وذهب إلى مصر ضمن الجيش العثماني الذي أرسل إليها لطرد الفرنسيين منها. ولذكائه الخارق وسعيه الدؤوب، عيّن قائداً على إحدى الوحدات العسكرية. وبعد عودة الجيش العثماني من مصر، تركت فيها قوة عسكرية بقيادة طاهر باشا لتأمين الأمن والنظام. وكان محمد علي يحتل موقعه في هذه القوة بوظيفة (سرّ جشمة = النظر في الأمور المادية للجنود المساعدين). وقتل طاهر باشا خلال تمرد دعمه محمد علي. واضطر الوالي خسرو باشا على أثره إلى الفرار من مصر. ويبدو أن محمد علي تمكن من فرض نفسه في هذا الوقت، شخصيةً تتمتع بمركز وقوة في الولاية.

واعتبر الباب العالي التمرد الذي حصل في مصر أمراً واقعاً، فعين علي باشا الجزائري (الطرابلسي) فيها، إلا أن الأمراء المماليك تصدوا له وقتلوه. فعهد بمصر إلى خورشيد باشا. وحاول الوالي الجديد إبعاد محمد علي من مصر، فعهد إليه بولاية جدة. إلا أن محاولته باءت بالفشل، فأعفته الدولة العثمانية من وظيفته[٥٤].

---

(٥٢) «Misir,» in: *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, Sabah yayinlari, 24 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1992), vol. 13, pp. 509-510.

(٥٣) *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, vol. 13, p. 510.

(٥٤) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 5, pp. 232-233.

ويبدو أن محمد علي استفاد من الوضع الذي آل إليه الوضع في مصر على أيدي الفرنسيين الذين قضوا على العناصر الكفوءة فيها. فقام بتحريض المماليك على العثمانيين، والألبان (الذي جلبوا إلى مصر ضمن الجيش العثماني) على المماليك، واستغل الفوضى المستشرية في البلاد، وكسب ود الأهالي، وتمكن بدهائه من تصفية الولاة العثمانيين، وتلقى دعم الأهالي. واضطر الباب العالي في نهاية المطاف إلى تعيينه والياً على مصر. واشترط عليه دفع ضريبة معينة لخزينة الدولة، والتنكيل بالوهابيين، وتخليص الحجاز من سيطرتهم (١٩ حزيران/ يونيو ١٨٠٥). ويبدو أن الحكومة العثمانية رأت في محمد علي شخصية قادرة على إقامة إدارة قوية في مصر، تحجم قوة المماليك، إلا أن الباب العالي أدرك بعد فوات الأوان أن محمد علي يعد أخطر من الأمراء المماليك أنفسهم على الدولة[٥٥].

والحقيقة أن محمد علي باشا أقام بالفعل إدارة قوية، لكن هذه الإدارة أصبحت وبالاً على الدولة العثمانية. ويبدو أنه أعجب بتنظيم الجيش الفرنسي في مصر، فحاول أن يحذو حذوهم، فاستقدم المدرسين والمختصين من أوروبا، وفتح مدارس عسكرية وطبية. وأقام جيشاً قوياً، وشجع الترجمة، ومهد السبيل لنشر الثقافة الأوروبية في مصر. ولم ينس في الوقت نفسه تنفيذ أوامر الباب العالي. وقبل أن يقوم بحملته على الحجاز لإخراج الوهابيين منها، نكل بالأمراء المماليك، فخلص مصر منهم (١ آذار/ مارس ١٨١١م). استعاد مكة، والمدينة، وجدة، والطائف، من الوهابيين. كما سيطر على السودان. وأرسل إبنه إبراهيم باشا لتقديم الدعم إلى الدولة العثمانية لقمع التمرد اليوناني في المورة.

وتقديراً للخدمات التي أسداها إبنه إبراهيم باشا للدولة العثمانية، طالب محمد علي بتوجيه إيالة الشام إليه (إلى إبنه)، إلا أن الدولة العثمانية كانت تتوجس خيفة من طموحاته التوسعية. فاكتفت بتوجيه ولاية كريت لإبراهيم باشا. لهذا اتخذ محمد علي موقفاً معادياً من الدولة، فسحب جيشه من المورة، وامتنع عن تقديم المساعدات العسكرية للدولة في حربها مع روسيا. وإثر هذا، قررت الدولة إبعاده عن مصر. وكان محمد علي عارفاً بنوايا الدولة، فقرر تنفيذ ما يدور في خلده منذ أن تولى الولاية. وبادئ ذي بدء، سيطر على قلعة عكا التي كانت بمثابة مفتاح سوريا (١٨٣١)، وتغلب على الجيش العثماني. ثم سار إلى دمشق، وحلب، وأدنة، وسيطر عليها على التوالي. إلا أن أكبر انتصار حققه في هذه المرحلة هو تغلبه على الجيش

(٥٥) Sinasi Altundag, «Mehmed Ali Pasa,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi* (IA), 30 vols. (Istanbul: [n. pb., 1988-]), vol. 7 (1981), vol. 7, p. 567.

العثماني الثاني بقيادة الصدر الأعظم محمد باشا على مقربة من قونية، وأسره القائد العثماني، وتقدمه حتى كتاهية (١٨٣٣)، وتهديده السلطنة العثمانية برمتها.

وإثر هذا الوضع الحرج، اضطر السلطان محمود الثاني الاستنجاد بالقيصر الروسي نيقولا الذي سارع إلى إرسال أسطوله وجيشه إلى إستانبول. غير أن هذه الخطوة كان من شأنها تعريض التفوق الفرنسي والإنكليزي إلى الخطر، فتدخل الفرنسيون والإنكليز في المسألة، وأجبروا محمد علي على الانسحاب وتوقيع معاهدة مع الحكومة العثمانية «معاهدة كتاهية ١٨٣٣»، والتي بموجبها وجهت الحكومة إلى الباشا المتمرد ولايتي سوريا وأدنة، وتم حلّ المسألة. ولكن برزت فيما بعد مشكلة أدت إلى تأزم الوضع بين الدولة العثمانية ومحمد علي. إذ حاول محمد علي إبقاء إدارة مصر في ذريته، فوقع الخلاف من جديد بينه وبين الحكومة، أسفر عن نشوب معركة بينهما، انهزم فيها الجيش العثماني مرة أخرى (١٨٣٩).

وفي هذه الفترة توفي السلطان محمود الثاني، وتولى عبد المجيد السلطنة، وعين خسرو باشا والي مصر السابق صدراً أعظم. ويبدو أن هذا التعيين أغاظ قائد الأسطول أحمد باشا المعروف بالفراري، الذي كان يرى نفسه أحق من خسرو باشا بتولي الصدارة العظمى، فساق الأسطول العثماني إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي باشا. الأمر الذي عزز موقف محمد علي، واضطرت الدولة إلى قبول مطلب محمد علي في مسألة الوراثة[٥٦]. إلا أن محمد علي رفض إعادة الأسطول العثماني، على الرغم من مطالبة الدول الأجنبية بذلك. وأخذ الصراع بين محمد علي والدولة العثمانية بعداً دولياً، وخرج من كونه مشكلة داخلية.

وفي «مؤتمر لندن ١٥ تموز/يوليو ١٨٤٠»، اتخذت كل من إنكلترا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا، قراراً بمنح محمد علي ولاية مصر وجزءاً من بلاد الشام يمتد حتى عكا، مدى الحياة. وكذلك، إعادة بلاد الشام، وأدنة، وكريت، للدولة العثمانية. وأُبلغ محمد علي بذلك، إلا أنه رفض القرار. وإثر هذا، قامت الأساطيل الإنكليزية والنمساوية بمحاصرة سواحل سوريا، وسيطرت على صور، وصيدا، وعكا، التي كانت آخر مقر لمحمد علي في بلاد الشام (تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٠). كما تغلب الجيش العثماني على المصريين بالقرب من بيروت. واستقبل أهالي الشام العثمانيين بفرح غامر. وبدأوا بكل قواهم محاربة الجيش المصري. وتحولت بلاد الشام كلها إلى ثورة عارمة ضدّ محمد علي. واضطر الجيش المصري إلى الانقسام إلى فرق

---

(٥٦) «Kavalali Mehmet Ali Pasa,» in: *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, vol. 9, p. 84.

عدة، ولقي القسم الأكبر منهم مصرعه نتيجة الجوع، والعطش، وملاحقة السوريين لهم، ولم يرجع منهم إلى مصر إلا القليل. وإثر هذا، اضطر محمد إلى قبول شروط المعاهدة. إلا أن الدولة العثمانية، نتيجة للانتصار الذي تحقق، رفضت أحكام المعاهدة، وسعت إلى عزل محمد علي عن ولاية مصر. إلا أن الدول الكبرى عدلت عن هذا القرار، لأن ذلك سيجر فرنسا التي كانت تدافع عن محمد علي إلى إعلان الحرب. وإثر هذا، اضطر محمد علي إلى إعادة الأسطول العثماني. وفي نهاية المباحثات التي جرت بتدخل الدول الكبرى، وافقت الدولة العثمانية على مسألة الحكم الوراثي في مصر. وأعادت الممتلكات التي فقدتها إثر «معاهدة كتاهية»، وأعادت الأماكن المقدسة، وأصبحت مصر جزءاً منها. إلا أن مصر تحولت في الواقع إلى إيالة شبه مستقلة، تديرها أسرة محمد علي.

وبعد هذه الأحداث، ساد علاقة محمد علي بالدولة العثمانية جو ودي. وزار الباشا إستانبول (١٨٤٦)، وكان يطمح في هذه المرة نيل الصدارة العظمى. وبعد عودته إلى مصر أصيب بداء الخرف. ووجهت ولاية مصر بشكل رسمي إلى إبنه إبراهيم باشا (أوائل شوال ١٢٦٤هـ، أواخر آب/ أغسطس ١٨٤٨). وبعد الموت المفاجئ لإبراهيم باشا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٨) عين محلّه ابن أخيه حفيد محمد علي عباس الأول بن طوسون. وتوفي محمد علي في (١٣ رمضان ١٢٦٥هـ، ٢ آب/ أغسطس ١٨٤٩ م)[٥٧].

يستدل من كل ما ذكرناه، أن الأعمال التي قام بها محمد علي باشا كانت تستهدف كلها تحقيق مطامحه الشخصية. وقد ترك هذا آثاراً مهمة على تاريخ مصر. إذ قضى بيديه على القوى التي تقرر مستقبل مصر ومستقبل نسله. وقد بقيت مصر في عهده حتى الاحتلال الإنكليزي تحت التأثير التركي، أكثر من أي وقت مضى. وكان أبرز خصائص حكم محمد علي انسجام النمط الإداري الذي اتبعه بالتقاليد الإدارية العثمانية[٥٨].

١٤ ـ التنظيم الإداري لإيالة مصر

بعد أن أتم السلطان سليم الأول بسط سيطرته على مصر، حوّلها إلى إيالة أطلق عليها اسم «إيالة مصر»، وجعل من مدينة القاهرة مركزاً لها. وقبل أن يغادرها، قام ببعض الإجراءات فيها، إذ أمر بجلب الدفاتر الديوانية للاطلاع عليها. وهذه الدفاتر

(٥٧) Altundag, Ibid., vol. 7, pp. 573-574, and Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 4, pp. 117-118 and 128-129.

(٥٨) «Misir,» vol. 13, p. 510.
وعن حياة محمد علي باشا وعهده في مصر، انظر: Altundag, Ibid., vol. 7, pp. 566-579.

تتعلق بالأمور المالية للبلاد، التي كان يتم الاعتماد عليها في العهد المملوكي. ويبدو أن الإداريين المماليك قد أخفوا هذه الدفاتر، لهذا طلب السلطان من خاير باي إعلامه بما يتم تحصيله من موارد لخزينة مصر. فكلف خاير بك القاضي أبا بكر الجعاني أن يعدّ دفتراً مختصراً عن موازنة مصر في أقرب وقت، بغية تقديمه للسلطان. وبالفعل أعد الجعاني الدفتر المطلوب(٥٩). وأصدر السلطان أوامره إلى الدفتردار للعمل بموجب هذا الدفتر(٦٠) كما أمره بتعيين المباشرين المماليك، بغية تحديد أراضي النواحي المختلفة لمصر، ومن ضمنها أراضي الإقطاع والوقف، وضبط المحاصيل وتسجيل الأراضي التي لا أصحاب لها، أو التي مات أصحابها، باسم الدولة، وإصلاح الجسور التي تهدمت في تلك الأرجاء(٦١).

وكما ذكرنا، فإن السلطان سليم، على الرغم من إدخاله مصر تحت الحكم العثماني، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على النفوذ المملوكي المستفحل فيها، فأصبحت هناك ضرورة لاتخاذ تدابير حازمة للحد من نفوذ هؤلاء المماليك الذين كانوا يمتلكون أعداداً هائلة من الأملاك والمقاطعات في مصر، ولكن بشكل تدريجي. لهذا تمّ الاستيلاء بشكل أو بآخر على بعض الأراضي فيها باسم الميري، أي باسم الدولة، وبدئ بمنحها لمن يستحقونها، وذلك بطريقة الالتزام. وبغية المحافظة على الأمن والنظام في مصر، تم استحداث فئة خيالة مسلحين (تفنكجي سواري جماعتي) ذي مرتب (علوفه لي)، بدلاً من السباهيين التيماريين(٦٢)، وذلك بسبب عدم تطبيق نظام التيمار في مصر.

إلا أن أهم إجراء اتخذه السلطان سليم في مصر، هو تحويله مصر إلى إيالة وتعيين وزيره الأعظم يونس باشا والياً عليها. وكان يونس باشا من أكثر المقربين إلى السلطان، وقد أبدى دوراً متميزاً وشجاعة فائقة في بسط السيطرة العثمانية على مصر، إلا أن السلطان أحس بتسرعه بهذا التعيين، فقد ذكر أن السلطان علم بمطامع يونس باشا في جمع الأموال، وأنه قام بترهيب زوجات الأمراء المماليك، وأخذ الأموال منهن عنوة، كما قام بفرض ضرائب فاحشة على الشيوخ العرب، وأصبح السلطان على قناعة تامة

---

(٥٩) صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٦٠) Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» vol. 1, p. 294.

نقلاً عن: ابن زنبل، **غزوات السلطان سليم خان مع قانصو الغوري سلطان مصر وأعمالها** (القاهرة: [د. ن.]، ١٢٧٨)، ص ١١٣ ـ ١١٤، وسهيلي، تاريخ مصر جديد، Mutf-bas إستانبول ١١٤٢، ص ١٦أ.

(٦١) Mahmud, Ibid., vol. 1, p. 294,

نقلاً عن: ابن زنبل، المصدر نفسه، ص ١١٤، وسهيلي، المصدر نفسه، ص ١٦آ.

(٦٢) Mahmud, Ibid., pp. 52-53, and C. Basbakanlik, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüiü, «998 Numarali Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar-i Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530),» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999).vol. 2, p. 1.

بأن يونس باشا ليس بالرجل المناسب لهذا المنصب، ولا تمكنه إدارة مصر بسهولة[٦٣]. فأعفاه عن الولاية، وعيّن بدلاً منه الأمير المملوكي خاير بك.

والحقيقة أن السلطان سليم الأول كان يدرك، قبل أي شخص آخر، أن إدارة مصر ليست بعملية سهلة، وأنها ستشغل الدولة كثيراً إن تركها تحت تصرف وال غير كفء، وذلك بسبب الحضور الفعلي والمتواصل للمماليك، ونفوذهم الواسع في كل مجالات الحياة، وفي كل حدب وصوب من البلاد. لهذا أحس بخطأه عندما عهد ولاية مصر إلى وزيره الأعظم يونس باشا. وينبغي ألا يعني هذا الكلام أن يونس باشا، لقيامه ببعض الأعمال السلبية، فقد أهليته لإدارة مصر، بل أن سليم لم يفكر بعد إعفائه يونس باشا في تقليد إدارة مصر لأي أمير عثماني، فقد أقر كما يقول المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين «أن إدارة مصر مثل السيطرة عليها، هي من أصعب الأمور، وليس من السهولة الحكم بين العرب «الأهالي» والجركس «أي المماليك»[٦٤].

وأمر السلطان سليم بالاستمرار في العمل بالقوانين والنظم المملوكية بصورة مؤقتة في مصر، ريثما يتم توفر الظروف المناسبة لتطبيق القوانين والنظم العثمانية. لهذا استعان في إدارة الأقاليم المصرية بالأمراء المماليك ممن أعلنوا ولاءهم وخضوعهم للدولة العثمانية. وكان يريد إقامة نوع من التوازن باستخدام هؤلاء المماليك كقوة رادعة للولاة العثمانيين الذين يتم تعيينهم في هذه البلاد البعيدة عن مركز الدولة[٦٥]، والحيلولة دون قيامهم بأي تمرد ضد الدولة. وأقر السلطان أنه لا يتمكن أحد من ردع هؤلاء المماليك إلا واحد منهم، فوقع اختياره على خاير بك (١١ شعبان ٩٢٣هـ، ٢٩ آب/ أغسطس ١٥١٧م).

وكان خاير بك ـ كما ذكرنا ـ نائب السلطنة المملوكية في حلب، ودخل في خدمة العثمانيين بعد معركة مرج دابق، وظلّ مخلصاً للسلطان العثماني، فكان الرجل المناسب لإدارة مصر[٦٦]، فضلاً عن كونه مطلعاً على جميع أمور مصر، وعلى صلة وثيقة بشيوخ العرب، وكان ذا قابلية لكسب ودّ الأهالي والمماليك، وبالتالي كان قادراً على أداء الخدمات المطلوبة[٦٧]. وأمره السلطان أن يقوم بتجهيز

---

(٦٣) سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٣٥-٣٣٦، وصولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤١١.

(٦٤) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٣٥.

(٦٥) Yusuf Akçura, *Osmanli Devletinin dagilma devri: (XVIII. ve XIX. Asırlarda)*, Türk Tarih Kurumu Yayinlari; no. 1 (Ankara: Türk Tarih Kurumu (TTK), 1940), p. 26.

(٦٦) صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤١١.

(٦٧) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٥٩١، وسعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٣٧.

المحمل الشريف، وتغطية احتياجات قافلة الحج، من الناحية المالية[٦٨].

غير أن السلطان سليم، على الرغم من ثقته بخاير بك، اتخذ بعض التدابير الاحترازية منه، منها أنه أرسل عائلته إلى إستانبول، كما وضع في قلعة القاهرة قوة متكونة من أربعة إلى خمسة آلاف مقاتل، وعهد بقيادتها إلى أحد القادة الانكشاريين، وهو خير الدين آغا، وأمره ملازمة القلعة وعدم مغادرتها تحت أي ظرف من الظروف[٦٩].

لم يكن خاير بك هو الأمير المملوكي الوحيد الذي عهد إليه بمهمة إدارية في مصر، بل إن الأمراء الذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثماني نالوا كذلك نصيبهم من هذه الإدارة، فالسلطان سليم لم يفكر في القضاء على المماليك ونظامهم في مصر، بل آثر إبقاءهم في إدارة البلاد باعتبارهم نواباً محليين في الإدارة العثمانية الجديدة، ذلك لأن أمراء المماليك ـ كخاير بك ـ كانوا عارفين بنظام البلاد وقوانينها من جهة، وعادات الأهالي من جهة أخرى. ويبدو أن السلطان كان يعتقد أن هذا الإجراء، أي الاستعانة بالمماليك في إدارة مصر، سيكون موقتاً ريثما يتم استقرار الحكم العثماني فيها، لهذا نجده يقوم بتعيين بعض الأمراء العثمانيين إلى جانب الأمراء المماليك في ولايات مصر، وذلك بغية اطلاعهم على أمور الإدارة المحلية والتعود عليها، إلا أن خطته لم تنجح، ربما لعدم تحقيق الوفاق بين العنصرين، أو لإحساس الأمراء المماليك بأنهم ليسوا أهلاً للثقة، لهذا أقر السلطان الأمراء المماليك قوة محلية أساسية في الولايات المصرية.

من جهة أخرى، أقرّ السلطان سليم النفوذ المحلي لمعظم مشايخ العرب في كافة الولايات (الأقاليم) المصرية، وذلك بعد إعلانهم الولاء للحكم العثماني، فقام بمنحهم صفة رسمية بأن عينهم حكاماً محليين على المناطق التي يتمتعون فيها بنفوذ على عشائرهم، وذلك لاستخدامهم بوصفهم قوة موازية للأمراء المماليك في إدارة النواحي والولايات[٧٠]. ويبدو أن المماليك اضطروا بشكل عام إلى الخضوع إلى الإدارة العثمانية، ولكن تحت مظلة أحد زعمائهم، وهو خاير بك، الذي كان عهده مرحلة إنتقالية بين الإدارتين أو العهدين المملوكي والعثماني.

---

(٦٨) سعد الدين أفندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٣٧.

(٦٩) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٤، ص ٢٣٨؛ Sumer, «Yavuz Sultan Selim Halifeligi Devr Aldi Mi?,» p. 692, and Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 44.

(٧٠) انظر: Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» vol. 1, p. 294.

وقد استعان الباحث في معلوماته بالمصادر التالية: محمد بن يوسف الحلاق، «تاريخ مصر،» (نسخة مكتبة جامعة إستانبول، رقم ٦٢٨)، الورقة ٥٩ أ ـ ب؛ ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج ٥، ص ١٢٥، ١٤٩ و١٦٠؛ ابن زنبل، **غزوات السلطان سليم خان مع قانصو الغوري سلطان مصر وأعمالها**، ص ١١٣، وعبد الصمد الديار بكري، «نوادر التاريخ،» (نسخة مكتبة علي أميري، إستانبول، رقم ٥٩٦)، الورقتان ١٥١ ـ ١٥٢أ.

شهد هذا العهد استقراراً نسبياً في النواحي المختلفة لمصر، غير أن هذا الاستقرار النسبي كان مرتبطاً بشخصية خاير بك نفسه. وحاول مصطفى باشا، خليفة خاير بك، تطبيق القوانين العثمانية، وإلغاء العادات والتشكيلات المملوكية، ومن ثم الحد من نفوذ الأمراء المماليك. إلا أن إجراءاته لم يكتب لها النجاح، بعد أن واجهت تحدياً كبيراً من قبل المماليك الذين لجأوا إلى العصيان، ولهذا لم يلق الوالي أحمد باشا عندما أعلن تمرده فيما بعد على الدولة، أي صعوبة في كسب هؤلاء الأمراء.

وبعد القضاء على حركة أحمد باشا التمردية، أخذت الدولة العثمانية تفكر بشكل جدي في إيجاد آلية لوضع الأمور في نصابها في مصر، وعدم فسح المجال لأي حركة من شأنها فصل هذا الجزء الحيوي من الدولة العثمانية. وكانت الدولة ـ كما هو معروف ـ تعتبر نفسها حامية الإسلام والمسلمين، لهذا فإن إبقاء الحرمين الشريفين في ظل الحكم العثماني، وتوفير الأمن والنظام في هذه البقعة المقدسة من العالم الإسلامي، كان من أولويات الاهتمام العثماني. وكان العثمانيون يعتبرون مصر مفتاح هذا الحكم، وليس أدل على ذلك من قول خواجة زاده مسعود أفندي، وهو يخاطب السلطان: «إن انضواء الحرمين الشريفين تحت حكمكم لا يتحقق إلا بالسيطرة على مصر»(٧١). فلا غرو إذاً أن يرسل السلطان سليمان القانوني صهره ووزيره الأعظم إبراهيم باشا للوقوف على الأوضاع في مصر. وفوّضه بصلاحيات مطلقة لاتخاذ ما يراه مناسباً، ووضع أسس إدارية تصلح للتطبيق في إيالة مصر بشكل دائم. فأعد إبراهيم باشا قانوننامة مصر، التي أصبحت دستوراً ودليل عمل للدولة في مصر. وعلى الرغم من أنه ضمّن قانوننامته مواداً من قانون قايتباي المملوكي، إلا أنه أمر بصياغة هذه المواد من جديد، وتطعيمها بالأحكام السلطانية العثمانية(٧٢).

ومما يجدر ذكره، أن مصر لم تكن تشكل حلقة اتصال مع الحرمين الشريفين فقط، بل مع كل الممتلكات العثمانية الواقعة في حوض البحر الأحمر، فلا يمكننا أن نفكر بولاية عثمانية في اليمن أو في الحبشة، دون مصر. فكل الحملات العسكرية التي أرسلتها الدولة إلى هذه المناطق كانت تتم عبر مصر أو تجهز لها في مصر بالذات، لهذا فإن استتباب الأمن والنظام فيها كان من الأمور التي تحظى باهتمام كبير لدى كبار المسؤولين العثمانيين.

والمعروف أن ولاية مصر تندرج ضمن الإيالات العثمانية التي طبق فيها نظام

---

(٧١) نعيما، **تاريخ**، ج ٥، ص ٢٠٣.

(٧٢) Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» pp. 84 ff.

الساليانة، إلا أن هذا النظام لم يطبق في مصر، إلا بعد عودة إبراهيم باشا من مهمته في مصر. فقد ذكر المؤرخ صولاق زاده أن إبراهيم باشا أبلغ السلطان أنه من الأولى إرسال ما يتبقى من الأموال الزائدة إلى إستانبول من بقائها في مصر، لأنه في حال بقائها في مصر يتم صرفها في أماكن غير ضرورية. فأصدر السلطان سليمان القانوني أمره إلى حمراوي الذي عينه دفترداراً في مصر، أن يقوم بإرسال ما يتبقى من الأموال إلى المركز، بعد إخراج رواتب الجند وما يخصص لنفقات الإيالة، على أن لا يتم التجاوز على الرعايا أو إحداث أية بدعة، أي عدم فرض ضرائب غير شرعية عليهم، أو إرهاقهم بضرائب إضافية. وبالفعل أرسل حمراوي بعد تسلمه مهمته في مصر أول إرسالية إلى إستانبول. وكانت عبارة عن ٨ يوكات، أي ثمانمائة ألف آقجة. ويبدو أن هذا المقدار أصبح عرفاً حددت به إرسالية مصر كل سنة، فلم يقبل السلطان بزيادته. حتى نجد أنه أمر بفتح تحقيق عندما رفع الوالي خسرو باشا هذا المقدار إلى ١٢ يوك (أي ١٢ ×مائة ألف = مليون ومائتي ألف آقجة)، إذ كان السلطان يخشى إرهاق كاهل الرعايا بهذه الزيادة، وذلك باللجوء إلى التعسف والظلم. وعلى الرغم من أن الوالي ذكر أنه تقيّد بالأوامر وتجنب الإسراف والإتلاف، إلا أن السلطان رفض إلحاق هذه الزيادة بالخزينة، بل أمر بصرفها على القنوات المائية في إستانبول[٧٣].

قامت الدولة العثمانية بتقسيم مصر من الناحية الإدارية إلى أقاليم عدة، ذات أشكال مختلفة، على النحو الآتي:

أ ـ إن بعض الأقاليم حملت اسم سنجق/لواء، وكان التعيين فيها يتم بواسطة مركز الدولة بناء على توصية البكلربكي، لهذا نجد أسماء هذه السناجق ومتوليها في دفاتر التعيينات، في الولايات والألوية. وكان يدير هذه السناجق أمراء سناجق، كما هي الحال في السناجق التقليدية العثمانية. غير أن بعض السناجق التي تشكل مراكز بحرية كانت ترتبط بقيادة البحرية العثمانية، لهذا يتم التعيين فيها بناءً على توصية القبودان باشا، أي قائد البحرية العثمانية، وليس بكلربكي مصر.

ب ـ أما البعض الآخر من أقاليم مصر، فقد حملت اسم كشوفية، وكان يديرها الكشاف ومشايخ العربان. وعلى الرغم من أن هذه الوحدات الإدارية هي بمثابة سناجق الأوجاقلق أو مير عشيرت، إلا أنها كانت دون مستوى اللواء. كما إن إدارييها لم يسموا أمراء سناجق. ولم يكن مركز الدولة يقوم بتعيين الكشاف أو مشايخ العرب، بل كان هذا الأمر متروكاً للبكلربكي في بداية الأمر، أي في المرحلة التي

---

(٧٣) صولاق زاده، **تاريخ**، ص ٤٥٠-٤٥١.

انفرد فيها البكلربكي بإدارة مصر. ولكل ذلك، لم ترد أسماء هذه الكشوفيات في دفاتر التعيينات.

ويعود تعيين الكشاف ومشايخ العربان في الأقاليم المصرية إلى عهد السلطان سليم الأول، إذ نعرف أنه عينّ أمراء من المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية كشافاً، فقام بتعيين الأمير المملوكي جانم السيفي على كاشفية بهنسة والفيوم، وأبو حمزة على الغربية والمحلة. وكان تعيين الكشاف وعزلهم يتم من قبل أمير الحج، الذي يطلق عليه من قبل العرب والبدو اسم «سلطان البر»(٧٤).

أما المهام التي كان الكشاف يضطلعون بها، فكانت مهاماً إدارية، ومالية، وعسكرية. ويأتي على رأسها الاهتمام بالأراضي الزراعية، وتحسين محصولاتها، وتعمير القرى وحمايتها من الخراب، وتأمين الأمن والاستقرار للرعايا في المنطقة الواقعة تحت نفوذهم وحمايتهم، والحيلولة دون إلحاق الأذى بالأهالي وحمايتهم من النهب والسلب، ومنعهم من ترك أراضيهم. كما كان من المهام الأساسية للكشاف تحصيل المال الميري، والعمل بشكل لا يخالف الشرع والعرف الجاري في البلاد. فضلاً عن هذا، فقد كان الكشاف باعتبارهم ممثلين للإدارة العثمانية في مناطق نفوذهم، يكلفون بتنفيذ الأوامر المتعلقة بمشايخ العربان، الأمر الذي يدل على أنهم كانوا أعلى مستوى من هؤلاء المشايخ. كما كانوا يتولون وظائف أمنية ومهاماً عسكرية، منها: إقرار الأمن والنظام، وتوطيد نفوذ الدولة في مناطقهم، لا سيما في مناطق مشايخ العرب، والحيلولة دون حدوث المنازعات بين الطوائف المختلفة أو بين الجند، وكذلك المشاركة في الحملات العسكرية(٧٥).

أما ما يتعلق بمشايخ العربان، فنعرف أن الدولة العثمانية أحدثت منصب مشيخة العرب بعد تنظيم الإدارة في مصر، وذلك اعترافاً منها بمكانة هؤلاء المشايخ في مناطق تواجدهم. أما مهامهم، فإنها تشبه إلى حد كبير مهام الكشاف. وورد في أحد الأحكام السلطانية أن الأمير علي، وهو من أبناء عمر، قصد الديوان الهمايوني، طالباً توجيهه إلى وظيفة مشيخة العرب لكونه من مشايخ العربان في ولاية الصعيد، وتعهد في مقابل ذلك أن يدفع ما يقوم بدفعه الأمير يونس شيخ العرب الحالي من بدل الالتزام، وهو ٧٨ ألف إردب من الغلال النظيف، فضلاً عن ٣٥ كيس ذهب من منجم الزمرد، و٢٠ كيس ذهب نقداً، فيكون مجموع ما يدفعه من مبالغ، عدا

---

(٧٤) Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 4 (1992), vol. 4. p. 540.

(٧٥) Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» pp. 157-164.

بدل الزمرد في السنة، ٧٨ ألف إردب من الغلال النظيف و٥٥ كيس ذهب نقداً. فعهدت إليه بالمشيخة بالشروط المذكورة، في (غرة محرّم سنة ٩٧٨هـ، ٥ حزيران/ يونيو ١٥٧٠م). واشترط عليه أن يؤدي مهام المشيخة بالشكل الذي يراه بكلربكي مصر مناسباً وفق العادة والقانون، وأن يسعى لجمع المال الميري، وأن يعمل على رفاه الأهالي ورفع الظلم والتجاوز عنهم، وأن يسلم ما يترتب على عهدته من المال والغلال إلى الخزينة من دون نقص. وعلى مشايخ العرب في تلك الولاية وسائر الناس فيها إقراره شيخ العرب عليهم، وألا يعارضوه، وأن يولوه الاحترام والاعتبار[٧٦].

وبرزت أسر مصرية كثيرة تولى زعماؤها مشيخة العرب، تركوا بصمات واضحة على الإدارة العثمانية في مصر. منهم أبناء عمر في ولاية الصعيد، وآل البغدادي في المنوفية والغربية. وكان آل البغدادي متنفذين في مناطقهم. وقد ورد في دفتر المهمة، أن عطية بن عبد الله (وهو من آل البغدادي) عزل عن مشيخة العرب، في (شوال ٩٧٥هـ، نيسان/ أبريل ١٥٦٨م) لإلحاقه الظلم بالأهالي، وقتله خمسة وعشرين شخصاً من أقاربه، وامتناعه عن دفع ما ترتب عليه من الالتزامات المالية. وعهد بالمشيخة إلى علام، وهو من آل البغدادي أيضاً[٧٧].

من خلال تتبعنا لتاريخ مصر، نلاحظ أن النظام الإداري والقانوني الذي طبق في مصر، إثر الإجراءات التي اتخذها الصدر الأعظم إبراهيم باشا في سنة (٩٣١هـ، ١٥٢٥م)، أريد له أن يتكامل شيئاً فشيئاً، وذلك بالأوامر والفرمانات التي صدرت تباعاً على مدى القرن السادس عشر.

وكان معظم البكلربكيين الذين تولوا إيالة مصر في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ضعفاء وغير أكفاء، حصلوا على وظائفهم بعد دفع مبالغ عالية إلى رجالات الدولة في المركز. وكانت مدة ولايتهم قصيرة. لهذا كان همهم قبل كل شيء عند وصولهم إلى مصر، كيفية تحصيل الأموال التي دفعوها وأموال الالتزام التي التزموا بها تجاه الولاية. ولم تكن لهم سياسة معينة تجاه العناصر المحلية، لا سيما الأمراء المماليك وأوجاقات العسكر، الذين كان نفوذهم يزداد شيئاً فشيئاً. لهذا لم يتمكن البكلربكيون من بسط نفوذهم بشكل كامل على الأمور الإدارية، والمالية، والعسكرية للإيالة، بمعنى آخر ضعف نفوذهم تجاه الإداريين العثمانيين، والإداريين المماليك، ومشايخ العربان، حتى غدت الفرمانات السلطانية وأوامر البكلربكي لا تطبق في كل أرجاء الإيالة، كما لا تراعى القوانين والأنظمة الصادرة

---

(٧٦) انظر الحكم السلطاني: فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٥٦١.

(٧٧) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 7, pp. 437 and 633.

من الإيالة، بل كان يتم التصرف بها وفق الأهواء الشخصية للمتنفذين في الإيالة.

وازداد نفوذ الأمراء المماليك شيئاً فشيئاً على حساب السلطة المركزية، إذ استغل الأمراء المماليك الثغرات الموجودة في القانوننامة لصالحهم، بخاصة بعد أن تم توجيه المقاطعات إليهم بطريقة الالتزام مرة أخرى، وبعد أن احتلوا مراكز مهمة في إدارة الولاية، ككشاف، وحكام، وأمراء سناجق، أو في المؤسسات المالية، كمباشرين، وأمناء، وعمال، قاموا بتحصيل المال الميري بأنفسهم. وفضلاً عن هذا، قام الأمراء المماليك بإدخال أبنائهم وأتباعهم بطرق مختلفة في الوحدات العسكرية المختلفة للولاية. وازداد عددهم تدريجياً، حتى أصبحوا يتولون الوظائف العسكرية، والأمنية، والإدارية، والمالية. ولم يمر وقت طويل حتى أصبح أمر استتباب الأمن والنظام وقمع تمردات العربان لا يتحقق بدونهم. كل ذلك أدى إلى بروزهم قوةً منافسةً للبكلربكي. واعتباراً من أواسط القرن السابع عشر، أصبحوا القوة المؤثرة في مقدرات الإيالة.

وعلى الرغم من الانقسام والتناحر الذي حدث بين المماليك، وما رافق ذلك من صراع في ما بينهم على السلطة، فإن الدولة العثمانية لم تستغله لصالحها. والمعروف أن هذا الصراع نشأ إثر محاولة كل فرقة الاستحواذ على الوظائف المهمة في مصر، كمشيخة البلد، وإمارة الحج، ودفتردارية مصر، وحاكمية الصعيد. فمشيخة البلد كانت بمثابة الرئاسة العرفية للأمراء المماليك، أما إمارة الحج فقد كان متولوها يحظون بنفوذ كبير بين العلماء، والأعيان، والأهالي. وكانت دفتردارية مصر تهيمن على خزينة الميري والمحاسبة في مصر. أما حاكمية الصعيد، فكانت تتحكم بأقوى العشائر في مصر العليا، فضلاً عن أن الصعيد كانت مركزاً رئيسياً للحبوب.

وكان البكلربكي مضطراً لمجاراة الأمراء المماليك والانحياز إلى إحدى فرقهم. وكانت هذه الفرق تجبره على تنفيذ رغباتهم، وإلا فإنهم يقصونه عن الإيالة، ويعينون بدلاً منه قائممقاماً (وكيلاً) من عندهم، ويصبحون بذلك حكاماً على مصر دون منافس. ولم يتوقف المماليك عند هذا الحد، بل تمادوا في تجاوزاتهم، بخاصة بعد أن سعوا إلى نيل السلطة المطلقة في إيالة مصر، في القرن الثامن عشر، فجعلوا الأنظمة الإدارية، والمالية، والقضائية، للدولة رأساً على عقب، وسعوا إلى التعامل بشكل مباشر مع مركز الدولة بصفتهم قوة تهيمن على مقدرات الإيالة، دون أن تنفذ أوامر الدولة[٧٨].

---

(٧٨) Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» vol. 1, pp. 302-304.

لم تكن ظروف الدولة تسمح لها بالتفرغ لأمر مصر، فتضطر إلى التعامل مع المتغلبة وتمنحهم صفة عرفية، الأمر الذي أدى إلى تعرض الإدارة العثمانية في مصر إلى مخاطر كبيرة. غير أن الحكومة العثمانية كانت تدرك أن ما يجري في مصر لا يشكل تهديداً لها، وهي ستتمكن إن عاجلاً أو آجلاً من إعادة الأمور إلى نصابها. أي أنها كانت تعد المسألة مسألة وقت، وستتفرغ لها في الوقت المناسب. فتأخير حل المسألة لن يؤثر تأثيراً كبيراً على وضع الدولة هناك. لكن بروز الأميرين المملوكين مراد بك وإبراهيم بك غير ميزان القوى لغير صالحها، بل جعلها تغير خططها تجاه المسألة المصرية، لا سيما بعد أن تجاوز النشاط السياسي لهذين الأميرين حدود مصر، وسعيا إلى إيجاد تحالف دولي للخروج على الدولة العثمانية. ولم يكن خافياً على الدولة العثمانية ما قام به هذان الأميران المنشقان من إبرام اتفاق سري مع فرنسا، كما ذكرنا. وفضلاً عن كل ذلك، لجأ هذان الأميران إلى قطع الإمدادات الغذائية عن الحرمين الشريفين، وهذا يعني تعرض أهالي الحرمين والحجاج الذين يفدون إليهما للضيق في المجال الغذائي، الأمر الذي يلحق أضراراً بليغة بسمعة الدولة العثمانية في العالم الإسلامي، ويؤثر على مصداقيتها تجاه التزاماتها الدينية. لكل ذلك، لم يكن بمقدور الحكومة العثمانية أن تبقى متفرجة على ما يجري في مصر. فأرسلت فوراً أسطولها إلى مصر بقيادة خيرة قادته، وهو غازي حسن باشا (حزيران/ يونيو ١٧٨٦م)، ونجحت في إفشال مخططات الأميرين.

ولكن ما قامت به الدولة العثمانية لم يسفر عن استئصال جذور المماليك، بل كان بمثابة احتوائهم لمدة زمنية محددة. لأن الدولة كانت تمر بظروف لا تحسد عليها. لهذا اضطرت إلى التخلي عن الحل النهائي للمسألة، وربما تركت ذلك إلى فرصة أخرى. لكن قبل أن يحين موعد الفرصة، تعرضت مصر إلى الاحتلال الفرنسي، لتبدأ هناك مرحلة جديدة اضطرت الدولة العثمانية فيها إلى إعادة النظر في حساباتها، وتقديم التنازلات للقوى العظمى، في سبيل طرد المحتلين من أراضيها. وبالفعل نجحت مساعيها، واضطر الفرنسيون في نهاية المطاف إلى الجلاء عن مصر.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية أحكمت قبضتها على مصر بعد الانسحاب الفرنسي، إلا أن هذه (القبضة) لم تكن دائمة، لأنها سرعان ما اكتشفت أن أحد مقاتليها من صغار الضباط سيفرض نفسه على مقدرات مصر، بل يهددها في عقر دارها، وهو محمد علي باشا. ويبدو أن الدولة انخدعت به في بداية الأمر، ثم اكتشفت أنه أخطر من المماليك، لكن هذا الاكتشاف جاء بعد فوات الأوان.

ولكن على الرغم من كل ما أحدثه محمد علي، وما قام به من تحديات استهدفت الدولة، فإنه بقي والياً عثمانياً، وبقيت مصر إيالة/ولاية عثمانية، إذ لم تتمتع بوضع دولة مستقلة إلى ما لا نهاية. بل لم يكن محمد علي أكثر من وال طاغ كعشرات الولاة العثمانيين الذين استغلوا ظروف الدولة العثمانية ليتجاوزوا حدودهم لمدة زمنية محددة. وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الولاة دفعوا حياتهم ثمناً لأعمالهم الطائشة، إلا أن بعضهم ـ كمحمد علي ـ اكتشفوا أن وجودهم، بل وقوفهم على أرجلهم، يرتبط بوجود الدولة، وليسوا إلا جزءاً من هذا الفضاء الواسع الذي يحمل اسم «الدولة العثمانية». غير أن هذا الاكتشاف جاء متأخراً أو بالأحرى فرض نفسه متأخراً، وذلك بعد أن تعرضت قواته إلى أكبر نكسة في تاريخه، وذلك في بلاد الشام، على أيدي الأهالي، والقوات العثمانية، والمتحالفين معها.

١٥ ـ التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة مصر

من المعروف أن المماليك قسموا مصر إلى ثلاثة أقسام كبيرة، أطلقوا على كل واحد منها اسم نيابة السلطنة، هي:

أ ـ نيابة الوجه البحري: كانت تنقسم إلى عشرة أعمال، هي: القليوبية، والشرقية، والدقهلية، ودمياط، والغربية، والمنوفية، وأبيار، والبحيرة، وفوة، ونسطراوية.

ب ـ نيابة الوجه القبلي: كانت تضم تسعة أعمال، هي: الجيزة، والفيوم، والأشمونية، والأخيمية، والأطفيحية، والبهنساوية، وأسيوطية، وقوصية، وأسوان.

ج ـ نيابة الإسكندرية[(٧٩)].

وفي أواخر القرن السادس عشر، استحدثت نيابة جدة لتكون تدبيراً احترازياً تجاه الخطر البرتغالي في البحر الأحمر[(٨٠)]. ويبدو من خلال تتبعنا لتاريخ الإدارة العثمانية في إيالة مصر، أن الدولة العثمانية لم تلغ خصوصية هذه الإيالة، فلم تجر في بداية الأمر تغييراً كبيراً على النظام الإداري المتبع فيها. لهذا نجد أن الأعمال التي كانت تتشكل منها كل نيابة، وتدار من قبل الكشاف أو مشايخ العرب، ظلت مستمرة، إلا أنها أصبحت تسمى «ولايات»، وعهد بها بطريقة الالتزام إلى الكشاف، ومعظمهم من الأمراء المماليك أو إلى مشايخ العرب. أما تسمية «نيابة»، فقد ألغيت وحلّت محل بعضها تسمية لواء. وأول إجراء إداري تمّ اتخاذه في عهد

---

(٧٩) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Devleti Teskilatina Medhal* (Istanbul: [n. pb., n. d.]), p. 403.

(٨٠) ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج ٤، ص ٢٨٧، و Mahmud, Ibid., p. 146.

ولاية خاير بك، هو تنظيم ولاية جديدة تحت اسم «الواحات أو ألواح»، لتشمل الواحات الواقعة في الصحراء الغربية لمصر، وتم تركها بيد رؤساء العشائر العربية[٨١]. وينبغي أن نشير هنا إلى أن مصطلح (ولاية) هنا، كقولنا ولاية الشرقية وولاية المنصور، لا يعني بكلربكية، بل لم يكن أكثر من سنجق/ لواء تابع إلى إيالة مصر. وإطلاق كلمة ولاية على بعض الأقاليم جاء إما استمراراً للتسمية نفسها التي كانت موجودة في العهد المملوكي، أو لاستشعار مشايخ العرب أنه موضع تقدير واعتبار، من قبل الحكومة العثمانية.

وخلال الإصلاحات الإدارية للوزير الأعظم إبراهيم باشا في مصر (٩٣١هـ، ١٥٢٤/ ١٥٢٥م) اتخذ من إقليم الصعيد لواءً، وجعل من أسيوط مركزاً له، وعهد به إلى أبناء عمر.

وفي أوائل القرن السادس عشر، كانت إيالة مصر تتكون من الولايات الآتية:

ـ في مصر السفلى: الشرقية، وقليوب، وبلبيس، والدقهلية، والغربية، والمنوفية، والبحيرة، وقاطية.

ـ في مصر العليا: الجيزة، والأطفيحية، والأشمونية، والفيوم، والبهنساوية، والواحات.

فضلاً عن ثلاثة ألوية، هي: الإسكندرية، وجدة، وأسيوط. وورد في أحد الدفاتر التي حررت في عهد سليمان باشا بكلربكي مصر أن الألوية الموجودة في مصر كانت على الوجه الآتي:

ـ لواء الإسكندرية: عهد به إلى أحد أمراء السناجق بسالیانة مقدارها ٣٠٠ ألف آقجة.

ـ لواء أسيوط: عهد به إلى عيسى بك بساليانة مقدارها ٢٥٠ ألف آقجة.

ـ لواء جدة: عهد به إلى جاووش علي بساليانة مقدارها ١٥٠ ألف آقجة، على طريقة الأمانة[٨٢].

وتطابق هذه القائمة ما ورد في «الدفتر ذي الرقم ٥٢٤٦»، الذي دوّن في سنة

---

(٨١) Omer L. Barkan, *XV ve XVI'inci Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esaslari* (Istanbul: [n. pb.], 1943), vol. 1: *Kanunlar*, p. 360.

(٨٢) Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 1005766, and Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» pp. 147-148.

(٩٣٣هـ، ١٥٢٧م). غير أن هذا الدفتر لم يورد إلا أسماء الألوية التي تمّ التعيين فيها من قبل الدولة العثمانية، ومقدار الخواص الممنوحة لكل واحد منهم. أما بالنسبة إلى ولايات مصر، فلم تدوّن أسماؤها، ربما بسبب عدم إجراء التعيينات فيها من قبل الحكومة المركزية. وكما ذكرنا، فإن البكلربكي سليمان باشا، الذي تولى الإيالة بعد الإصلاحات الإدارية والمالية التي قام بها الصدر الأعظم إبراهيم باشا، سعى إلى التخلص من الإداريين المماليك المتنفذين في مصر، ولم يبق منهم إلا من تأكد من ولائهم للدولة العثمانية، وينطبق هذا الأمر على مشايخ العرب أيضاً، ولعله فاتح الديوان الهمايوني بعد أن أنهى إعداد الدفاتر الجديدة في سنة (٩٣٣هـ، ١٥٢٧م)، بإقرار من هو مناسب لتولي ولايات مصر. ولم تصدر موافقة الدولة عند إعداد «الدفتر ٥٢٤٦»، لهذا لا نجد فيه إشارة إلى هذه الولايات. أما ألوية مصر الواردة في الدفتر فهي على النحو الآتي:

- لواء مصر: وهو سنجق الباشا، وكان تحت تصرف المير ميران، أي البكلربكي سليمان بك (باشا)، وقد تولى الإيالة بعد الإصلاحات الإدارية التي أجراها الصدر الأعظم إبراهيم باشا في مصر. وحاصله، أي ما خصص له: أربعة ملايين (كذا).

- لواء محافظة مصر (كذا): المقصود به بطبيعة الحال الإسكندرية، وكان في عهدة إسكندر بك الخراساني، وحاصله ٣٠٠ ألف.

- لواء أسيوط: كان تحت تصرف عيسى بك كوستندلي، وحاصله ٢٥٠ ألفاً.

- لواء جدة: لم يرد اسم المتصرف به، وقد عهد بطريقة الأمانة.

كما أضيف إلى هذه الأسماء اسم ناظر الأموال، وهو جانم (؟)، وحاصله ٤٠٠ ألف[٨٣].

في هذه الفترة، كانت موانئ دمياط، والبرلس، ورشيد، مرتبطة بلواء الإسكندرية، أما القصير، فكانت تابعة لأسيوط[٨٤].

وشهدت مصر أكبر تغيير في أوضاعها الإدارية في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إذ نجد أن الحكومة العثمانية أحدثت فيها أحد عشر لواءً، ربما كان معظمها في السابق تحت تصرف الأمراء المماليك، واستبدلتهم

---

(٨٣) Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 5246, and Kunt, Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Ümerasi ve Il Idaresi, pp. 129-130.

(٨٤) Mahmud, Ibid., p. 149.

بأمراء عثمانيين. وكانت الحكومة تسعى بإجرائها هذا إلى تقليص دور المماليك في مصر، وتعزيز الوجود العثماني في مختلف أجزاء مصر. يتزامن هذا الإجراء مع ولاية داود باشا، الذي يعد من الولاة الحازمين الذين تولوا مصر بعد إصلاحات إبراهيم باشا. وفي هذا العهد، شهدت مصر نوعاً من الاستقرار في مجالات الحياة المختلفة. ويستشف من أسماء الألوية التي تشكلت منها التقسيمات الإدارية لمصر في هذه الفترة، أن هذه الألوية عهد بها إلى أمراء عثمانيين، لهم باع في إدارة الألوية قبل توليهم ألوية مصر التي سميت بأسمائهم، وهي:

● لواء مصر: والمقصود به لواء القاهرة مركز إيالة مصر، وكان في (٢٤ ربيع الأول سنة ٩٥٦هـ، ٢٢ نيسان/ أبريل ١٥٤٩م) في عهدة علي باشا مير ميران الولاية، وحاصله ٢,٣٠٠,٠٠.

● لواء باسم الوند بك أمير حما السابق، وحاصله ٤٢٠,٨٠٠، في (٢٤ صفر سنة ٩٤٨هـ، ١٩ حزيران/ يونيو ١٥٤١م).

● لواء باسم سكبان مصطفى بك أمير قوجة إيلي السابق، وحاصله ٢٠٠ ألف، في (٦ محرّم سنة ٩٤٨هـ، ٢ أيار/ مايو ١٥٤١م).

● لواء باسم سليمان بك، آغا المتطوعين في مصر، وحاصله ١٥٠ ألفاً.

● لواء خضر بك، آغا السكبان السابق، وحاصله ٢٠٠ ألف، في (٢٤ رمضان سنة ٩٤٨هـ، ١١ كانون الثاني/ يناير ١٥٤٢م).

● لواء جديد (؟) مراد بك، أمير صفد السابق، حاصله على وجه النقد ٢٣٠ ألفاً. في (٤ ذي القعدة سنة ٩٥٣هـ، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٥٤٧م.

● لواء سنان بك من متفرقة الدركاه العالي، حاصله ١٥٠ ألفاً. في (٩ رمضان سنة ٩٤٩هـ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٤٢م).

● لواء إسكندر بك أمير نابلس السابق، حاصله ١٣٠ ألفاً، في (١٦ ذي الحجة سنة ٩٥٣هـ، ٨ كانون الثاني/ يناير ١٥٤٧م).

● لواء سعيد (الصعيد) في عهدة منصور بك ولد عمر بك، حاصله ٢٠٠ ألف، في (١٢ صفر سنة ٩٤٨هـ، ٧ حزيران/ يونيو ١٥٤١م).

● لواء حسين بك، أمير مدللي السابق، حاصله ٢٠٠ ألف، في (٢٧ جمادى الآخرة سنة ٩٤٩هـ، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٤٢م).

● لواء مكة الشريفة (كذا)، في عهدة الشريف أحمد بك ولد الشريف أبي نمي،

عهد به إليه بعد وفاة والده ليتصرف به كوالده. في (أواخر شعبان سنة ٩٤٦هـ، ٩ كانون الثاني ١٥٤٠م)(٨٥).

ويلاحظ هنا ورود مكة المكرمة لأول مرة لواءً ضمن إيالة مصر. إلا أننا لا نعرف أياً من هذه الألوية يقابل الإسكندرية، أو أسيوط، أو جدة. إذ لم يرد في الدفتر ما يشير إلى هذه الألوية، التي استمرت ضمن إيالة مصر، كما سنذكر.

ومن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الدولة العثمانية في مصر في هذه الفترة ما قامت به في أواخر القرن السادس عشر، إذ حولت قليوب إلى كاشفية، كما حولت منطقتي بلبيس والدقهلية إلى أمانة (أمينلك)، وألحقتها بولاية الشرقية. وكانت منطقة المنصورة تابعة ومنذ الفتح إلى ولاية الشرقية، ولكن في أواسط القرن السادس عشر، أصبحت المنصورة بمثابة ولاية مستقلة، على الرغم من استمرارها مرتبطة إدارياً بالشرقية، وكانت تتبعها منطقة فراسكور. غير أن هذه المنطقة تحولت في سنة (٩٧٧هـ، ١٥٦٩م) إلى ولاية مستقلة. وفي سنة (٩٩٨هـ، ١٥٩٠م) جرى إعادة تنظيم ولايتي المنزلة وفراسكور، وتم ربطهما بكاشفية المنصورة(٨٦).

وشهدت إيالة مصر في الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، أكبر تغيير إداري في تاريخها. ويتزامن هذا التغيير مع إجراءات الداماد إبراهيم باشا، بعد توليه إيالة مصر سنة ٩٩١هـ. وكما يبدو من أسماء متولي الألوية، ومن ضمنها الساليانات، إن الدولة العثمانية كانت تخطط لإبعاد الأمراء المماليك، بخاصة غير الموالين لها من الإدارة، وإحلال أمراء عثمانيين محلهم ممن سبق أن تولوا إدارة سناجق في الإيالات الأخرى. ومن الممكن متابعة التغييرات التي جرت في هذه الفترة في ضوء ما ورد في «الدفتر ٢٦٢»، الذي دونت فيه التعيينات الجارية بين سنتي (٩٨١هـ ـ ٩٩٥هـ، ١٥٨٨م). وقد أورد الدفتر التعيينات الجارية في عشرين لواءً، لكن دون ذكر أسماء معظم هذه الألوية، بل اكتفى بذكر قسم منها بشكل: لواء في مصر، أو مجرد لواء، كما إن هناك إشارات إلى ألوية من دون أسماء ومن دون تعيينات. أما الألوية التي ذكرت بأسمائها، فهي:

ـ لواء جدة.

ـ لواء دمياط.

---

(٨٥) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 363-376.

(٨٦) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri Zeyli, no. 4, p. 129, and Mahmud, Ibid., p. 149.

ـ لواء المنوفية.

ـ لواء رشيد.

ـ لواء أبريم.

وفضلاً عن هذه الألوية الخمسة، فقد أورد الدفتر في صفحة مستقلة أسماء لواءين آخرين إلى جانب لواء جدة، هما:

- لواء مكة المكرمة: وكان في عهدة حسن بن أبي نمي.
- لواء سواكن: ولم يرد عنه أي شيء.

وقد ورد ضمن أوامر التعيينات في الألوية المختلفة مقدار الساليانات المخصصة لكل أمير من الأمراء الذين وجهت إليهم هذه الألوية، كما ورد أن لواء المنوفية عهد بطريقة الالتزام إلى الأمير منصور بتوصية من الوزير إبراهيم باشا بكلربكي مصر، وذلك في (رجب ٩٩٤هـ، أيار/ مايو ١٥٨٦م). وفضلاً عن هذه الألوية، فقد نظم إثنان من الموانئ المصرية مراكز بحرية، حمل كل واحد منهما اسم «قبودانلق/ قبودانية»، هما:

- قبودانية الإسكندرية مصر.
- قبودانية السويس.

ويستدل من إيرادهما ضمن إيالة مصر أنهما أصبحتا تابعتين بشكل مباشر لمصر وليس لقبودانية البحر، وذلك في هذا الوقت. وقد ورد في أحد أوامر التعيينات الجارية في قبودانية السويس أن لواء السويس عهد به إلى سنان مع القبودانية، في (١٢ جمادى الأولى ٩٩٤هـ، ٣١ أيار/ مايو ١٥٨٦م)، الأمر الذي يدل على أن السويس استمرت كلواء، وألحقت به القبودانية، إلا أنها لم تعد تسمى لواءً، بل قبودانية(٨٧).

وفضلاً عن الألوية التي ورد ذكرها في «الدفتر ٢٦٢»، نجد في الدفتر نفسه حقلاً يحمل عنوان: ساليانات الأمراء محافظي ولاية مصر. تكمن أهمية هذا الحقل في أنه يورد أسماء الأمراء مع أسماء الولايات (الألوية) التي يتصرفون بها، ويحمل الأمراء كلهم رتبة (مير لوا)، أي أمير سنجق، الأمر الذي يدل على أن كل ساليانة كانت تشكل لواءً. ولأهمية هذه المعلومات أدرجها في ما يلي:

ـ ساليانة سليمان بك أمير لواء، ٥٠٠ ألف عثماني في السنة، وهو في محافظة ولاية الصعيد، أي أن هذه الولاية تحت عهدته.

---

(٨٧) عن أوامر التعيينات الجارية في هذه الفترة في ألوية مصر، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 74-88.

ـ سالیانة محمد بك أمير لواء، ٤١٠ ألف عثماني في السنة، في خدمة قبودانية (القيادة البحرية) بندر السويس، أي يتولاها.

ـ سالیانة أحمد بك أمير لواء، ٤١٠ ألف عثماني في السنة، طلب من الدولة أن يكون له حصة في ولاية أخرى، وهو الآن فيها. ولم يرد اسم الولاية.

ـ سالیانة رجب بك، أمير لواء، ٤١٠ ألف في السنة، ويتولى قبودانية بندر الإسكندرية.

ـ سالیانة محمد بك، أمير لواء، من أقارب مصطفى باشا، ٣٦٠ ألف عثماني في السنة، وعهد إليه فيما بعد بلواء غزة.

ـ سالیانة محمد بك، أمير لواء، ٣٤٠ ألف عثماني في السنة، من رجال دفتردار مصر.

ـ سالیانة علي بك، أمير لواء، ٣٢٠ ألف عثماني في السنة، من رجال أمير الحج.

ـ سالیانة شكر بك، أمير لواء، ٣٢٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة بهرام بك أمير لواء الحج السابق، ٣٠٥ ألف في السنة.

ـ سالیانة مصطفى بك بن إياس باشا، أمير لواء، ٣٠٠ ألف في السنة. ورد عنه في الدفتر أنه «سقط من على الفرس وأصيبت رجله، ولم تتحسن صحته لحد الآن، وغير قادر على ركوب الفرس والمشاركة في المعركة (ولكن) له القدرة في تولي (لواء) في مصر».

ـ سالیانة محمد بك أمير لواء حمص السابق، ٢٨٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة مصطفى بك أمير الحج السابق، ٢٨٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة محمد بك، أمير لواء، آغا المتطوعين السابق، ٢٧٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة خضر بك، أمير لواء سنحان السابق، ٢٦٠ ألف عثماني في السنة. وهو الآن في محافظة ولاية اليمن.

ـ سالیانة مصطفى بك، أمير لواء، آغا التوفنكجيان (المسلحين بالبنادق) السابق، ٢٥٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة محمد بك، أمير لواء الكرك السابق، ٢٤٠ ألف عثماني في السنة. صدر أمر تعيينه في محافظة جدة المعمورة.

ـ سالیانة إیاس بك، أمیر لواء، ٢٣٠ ألف عثماني في السنة، عهد إلیه بمحافظة القدس الشریف.

ـ سالیانة قیت (قایت) بك، أمیر لواء، ٢٢٠ ألف عثماني في السنة، «كان یقاتل إلى جانب السلطان الغوري عند فتح مصر، وهو الآن شیخ عجوز، وغیر قادر على المشاركة في المعركة، ولكنه یتمكن من إدارة لواء في مصر».

ـ سالیانة علي بك یاره لو، أمیر لواء، ٢٢٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة جعفر بك، أمیر لواء، ٢٠٠ ألف عثماني في السنة، ویتولى قبودانیة دمیاط.

ـ سالیانة سلیمان بك، أمیر لواء جامي (؟)، ٢٠٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة درویش بك، أمیر لواء، ٢٠٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة محمد بك أمیر لواء أبریم السابق، ٢٠٠ ألف عثماني في السنة.

ـ سالیانة عبدي بك، أمیر لواء، ٣٢٠ ألف عثماني في السنة. «كان فیما سبق في محافظة ولایة الیمن (أي كان یتولى أمر المحافظة على ولایة الیمن)، وحالیاً عاد إلى مصر.

ـ سالیانة محمود بك بن إیاس باشا، أمیر لواء، ٢٠٠ ألف عثماني في السنة. «وتولى اللواء حدیثاً، ولا یقدر على الخروج إلى المعركة في مكان آخر، واستخدم في خدمة المحافظة في مصر» (أي استخدم في تولي لواء في مصر).

ـ سالیانة بیري بك، أمیر لواء في مصر، نقل إلى لواء صفد، (وقد أضیف هذا الاسم فیما بعد، ولم یدخل في المجموع الآتي):

مجموع الأمراء: ٢٥

● السالیانات في السنة: بحساب العثماني:

٧٢ × ١٠٠٠ ألف + ٢٨٠٠٠ = ٧٢٢٨٠٠٠

● وبحساب البارة في السنة:

٣٦ × ١٠٠٠ ألف + ١٤٠٠٠ = ٣٦١٤٠٠٠

● وبحساب الحسنة في السنة:

٨٨١٤٦ سكة حسنة و١٤ بارة[٨٨].

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

يستدل من حكم سلطاني صدر في (٤ ربيع الآخر ٩٩١هـ، ٢٧ نيسان/ أبريل ١٥٨٣م)، أن الدولة العثمانية أقرت بهذا العدد الهائل من الأمراء بوجود خلل في إدارة مصر، لأن معظم هؤلاء الأمراء كانوا لا يتولون سناجق، وبالتالي أصبحوا عالة على خزينة الإيالة، لهذا نجدها تعترض على تجاوز عدد الأمراء عدد الألوية الفعلي في مصر، أي إثنا عشر لواء، كما جرت العادة عليه. وطبقاً لما ورد في الحكم نفسه، فإن عدد الأمراء تجاوز العشرين بمرور الزمن بعد العروض التي توالت من البكلربكيين تباعاً. لهذا صدر الأمر بإنزال عدد الأمراء إلى اثني عشر، وعدم تعيين أي أمير سنجق، إلا عند شغور أحد الألوية(٨٩).

وفي نهاية الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي، قامت الدولة العثمانية بإجراء التغييرات في بعض الأقاليم. إذ أدمجت منطقة البهنساوية المرتبطة إدارياً بولاية الفيوم بولاية أطفيح، وأمانة ملوى، وديروط (دريوط) التي كانت ضمن أشمونين إدارياً عام (٩٩٢هـ، ١٥٤٨م)، وتمّ تشكيل لواء منها(٩٠). وكانت ولاية الصعيد إقليماً مستقلاً منذ الفتح، ثم تحولت إلى لواء ضمن ألوية مصر، وفي سنة (٩٩١هـ، ١٥٤٧م) ارتبطت بلواء أبريم، وذلك من أجل تأمين حماية المناطق الجنوبية من إغارة العشائر(٩١).

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن أكبر تغيير شهدته إيالة مصر كان في منطقة أبريم. والمعروف أن لواء أبريم ألحق في سنة (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ببكلربكية الحبشة، وذلك بغية التمكن من السيطرة على الوضع هناك، وردع القبائل العربية التي كانت تثير الاضطرابات بشكل مستمر فيها. لكنه أعيد إلى مصر مرة أخرى في سنة ٩٨٣هـ(٩٢).

وفي (صفر سنة ٩٩٢هـ، شباط/ فبراير ١٥٨٤م)، حوّلت الدولة العثمانية أبريم إلى إيالة مستقلة، وذلك إثر توصية من الوزير إبراهيم باشا بكلربكي مصر. وتحددت حدود الإيالة الجديدة بقرية تحتا إلى الشرق من نهر النيل على مقربة من جرجة، وقرية دندية إلى الغرب. والجزء الأعلى من المنطقة يعرف بـ (سعيد = صعيد) العليا، وألحقت

---

(٨٩) انظر الحكم ٩١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 49.

(٩٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 246, p. 152, and Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» p. 150.

(٩١) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 26, p. 9, and Muhimme defteri (MD), no. 50, p. 10,

نقلاً عن: Mahmud, Ibid., p. 150.

(٩٢) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 28, pp. 27 and 66, and Muhimme defteri (MD), no. 225, p. 304; Cengiz Orhunlu, *Habeş Eyaleti* (Ankara: [n. pb.], 1996), p. 196, and Mahmud, Ibid., p. 150.

هذه المنطقة إلى جانب القصر، وكاشفية ألواح التي تعد من البرية ببكلربكية أبريم، وعهد بهذه البكلربكية إلى خضر باشا بكلربكي الحبشة السابق[٩٣]. غير أن هذه البكلربكية لم تستمر طويلاً، إذ ألغيت بعد سنة، وتحولت إلى لواء مرتبط بمصر[٩٤].

ومما يتعلق بموانئ مصر، فقد كان كل من دمياط، ورشيد، والبرلس، تتبع لواء الإسكندرية، منذ مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، إلا أن دمياط تحولت إلى لواء مستقل، وأُلحق بها البرلس. كما إن رشيد بقيت أيضاً لواء مستقلاً.

وفي عام (٩٨٠هـ، ١٥٧٢م) ألحقت إدارة دمياط ورشيد بالإسكندرية مرة أخرى. ويبدو أن الدولة لجأت إلى هذا التغيير بسبب الشكاوى المستمرة من أهالي دمياط، ورشيد، والبرلس، من تعديات القراصنة على السفن التجارية المتوجهة من موانئها إلى إستانبول، وطالبوا أن تتشكل من هذه الموانئ سنجقية مستقلة عن الإسكندرية. وبالفعل استجابت الدولة لذلك، وأصدرت أمرها بتعيين أمير سنجق على دمياط، والبرلس، ورشيد، بساليانة مقدارها ٢٠٠ ألف آقجة[٩٥].

وفضلاً عن هذا، أولت الدولة العثمانية اهتماماً بمنطقة السويس، بخاصة بعد أن ازدادت هجمات البرتغاليين على المنطقة، فأقامت ترسانة بحرية وأسطولاً في خليج السويس، بغية حماية المنطقة. وفي (رجب ٩٦٧هـ، آذار/ مارس ١٥٦٠م) أقامت قبودانية مستقلة في السويس[٩٦].

وقد تمّ هذا الإجراء بعد تحويل منطقة الإسكندرية إلى قبودانية أيضاً، فأصبح عدد القبودانيات في مصر اثنين. ويستدل مما ورد في «الدفتر ٢٦٢»، أن هاتين القبودانيتين كانتا في مستوى الألوية، وتابعتين إلى إيالة مصر، ويتم التعيين فيهما بناءً على توصية من بكلربكي مصر، وتداران كباقي ألوية مصر بطريقة الساليانة. وقد أورد الدفتر التعيينات الجارية في قبودانية الإسكندرية، بين سنتي (٩٩٠هـ، ١٥٨٢م) و(شوال ٩٩١هـ، ١٥٨٣م)، وفي قبودانية السويس، بين سنتي (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م) و(٩٩٥هـ، ١٥٨٧م)[٩٧].

---

(٩٣) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 85.

(٩٤) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliyeden Müdevver Defterler, no. 5671, p. 19, and Mahmud, Ibid., p. 151.

(٩٥) BOA, Muhimme defteri (MD), no. 225, p. 121, and Mahmud, Ibid., p. 152.

(٩٦) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 4, pp. 51 and 540; Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilati* (Ankara: [n. pb.], 1984), p. 400, and Mahmud, Ibid., p. 152.

(٩٧) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 82-83.

ويستدل مما ذكرناه، أن إيالة مصر اتبع فيها في هذه الفترة ثلاثة أساليب للتقسيمات الإدارية:

ـ فقسم من أقاليم مصر تمّ تنظيمها على شكل ألوية، تمّ تعيين أمراء سنجق فيها.

ـ وقسم من أقاليمها بقيت تدار على شكل ولايات.

ـ أما مراكز المناطق الساحلية، بخاصة الموانئ الكبيرة كالإسكندرية والسويس، فقد تم تحويلها إلى قبودانية بحرية.

وعلى الرغم من هذه التقسيمات الإدارية، فإن عين علي أفندي لم يورد في رسالته التي ألفها، في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م)، إلا أسماء الألوية. إذ ذكر أن مصر تضم قرى ميرية، وأوقافاً، وكشوفية، والتزامات بلدية، وألويتها هي: جرجة، وأبريم، والواحات، ومنفلوط، وأسيوط، وبهنسا، والشرقية، والغربية، والمنوفية، والمنصورية، والقليوبية، والبحيرة، وأمانة دمياط[٩٨]. وربما أن عين علي أفندي جمع بين الولايات والألوية في قائمة واحدة. إلا أن ما يلاحظ على قائمة عين علي أفندي عدم ورود أسماء ألوية الإسكندرية، ودمياط، والسويس، أي بنادر مصر فيها. والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الموانئ البحرية أصبحت تابعة لقبودانية دريا، أي قيادة القوة البحرية التي تمّ تنظيمها كإيالة مستقلة، لتأخذ موقعها بين الإيالات المختلفة في دفاتر التعيينات. ولم تكن هذه الموانئ الألوية الوحيدة التي انفصلت عن إيالة مصر، بل تم فصل مكة المكرمة عنها أيضاً، بعد تشكيل شرافة مكة المكرمة، التي أصبحت بمثابة إيالة مستقلة مرتبطة بمركز الدولة مباشرة. وقد أفصح كل ذلك «الدفتر ٢٦٦»، الذي يتضمن التعيينات الجارية في الولايات والألوية، بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م).

وطبقاً لما ورد في «الدفتر ٢٦٢»، فإن موانئ مصر تم تنظيمها ألوية تابعة إلى قبودانية البحر. والمعروف أن هذه القبودانية تشكلت من الموانئ الواقعة على سواحل الدولة العثمانية. أما البنادر المصرية التابعة إلى هذه القبودانية، فهي:

ـ لواء الإسكندرية: وقد ألحقت به رشيد، بدءاً من (شعبان سنة ١٠٤٣هـ، آذار/مارس ١٦٣٤م)، وكانت مرتبطة بلواء دمياط. غير أن إلحاق رشيد بهذا اللواء كان لا يتم بشكل دائم، إذ نجد في أوامر التعيينات أنها ترتبط بالتناوب بالإسكندرية ودمياط.

ـ لواء دمياط: وكانت رشيد تتبعه قبل (شعبان ١٠٤٣هـ، آذار/مارس

---

(٩٨) انظر: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٦١٩، و Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 31.

١٦٣٤م)، حيث ألحقت ـ كما ذكرنا ـ بالإسكندرية. ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ إن رشيد أصبحت ترتبط بدمياط تارة وبالإسكندرية تارة أخرى.

ـ لواء قبودانية السويس: وكان هذا اللواء على علاقة وثيقة بجدة ومكة المكرمة، حتى نعرف أن شريف مكة الشريف محسن ومحافظ جدة تدخلا إلى جانب الأعيان والأشراف عند الحكومة، مطالبين بإعادة أمير سنجق السويس قاسم محمد إلى اللواء. ولبي طلبهم في سنة (١٠٥١هـ، ١٦٤١م)[٩٩].

أما التقسيمات الإدارية لإيالة مصر في هذه الفترة، فإن الدفتر أوردها تحت اسم الساليانات من دون أن يذكر أسماءها، وطبقاً لما ورد فيه نجد:

ـ ضمت إيالة مصر ٢٦ ساليانة، ورد اسم كل واحدة منها بشكل «ساليانة مصر». ويبدو أن مصطلح ساليانة جاء هنا للدلالة على وحدة إدارية معينة، إذ أورد الدفتر عن هذه الساليانات أنها «في عهدة طواشي يوسف بك، أو عبدي بك، أو في عهدة رضوان بك»، أي استخدم هنا الأسلوب نفسه المستخدم في التعريف بالألوية في الإيالات المختلفة.

ـ لا يمكننا تحديد موقع ساليانات مصر بالضبط، إذ إن الدفتر لا يشير إلى ذلك باستثناء الساليانة الثانية، إذ أضيف فيما بعد إليها (لواء دمياط).

ـ ورد في حقل الساليانة الثانية والعشرين أنها في عهدة أمين دمياط علي بك، وعهد بها في (أواسط رجب سنة ١٠٤٣هـ، كانون الثاني/ يناير ١٦٣٤م) إلى مصطفى بك، وألحقت به رشيد، وذلك من قبل قبودان باشا (قائد القوة البحرية)، وربما أن هذه الساليانة هي أحد المراكز البحرية.

ـ ورد لواء جدة ضمن إيالة مصر، ويبدو أنه أضيف إليها فيما بعد، وقد عهد به في (١٨ جمادى الآخرة ١٠٥١هـ، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٦٤١م) إلى مصطفى مع البندر.

ـ وردت إمارة حج مصر المحروسة وحدة إدارية ضمن إيالة مصر، وقد عهد بها في (جمادى الأولى ١٠٥٠هـ، آب/ أغسطس ١٦٤٠م) إلى أمير الحج السابق رضوان، وهو من أمراء مصر، بساليانة مقدارها مليون آقجة[١٠٠].

---

(٩٩) عن أوامر التعيينات في ألوية الإسكندرية ودمياط والسويس الواردة في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 19.

(١٠٠) عن التعيينات المتعلقة بإيالة مصر في هذه الفترة، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 110-119, and Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095, pp. 19-23.

وفي مطلع القرن الثامن عشر (١٧٠١ ـ ١٧٠٣م) أورد أحد الدفاتر لمصر الوحدات الإدارية الآتية:

ـ لواء القاهرة، وهو سنجق الباشا.

ـ لواء دجرجا (جرجة؟).

ـ لواء جدة المعمورة.

ـ لواء المدينة المنورة.

ـ إمارة الحج المصرية(١٠١).

غير أن الدفتر لم يورد التعيينات المتعلقة بلواءي جرجة وجدة، كما أغفل ذكر ساليانات مصر. ومما تجدر الإشارة إليه، أنه على الرغم من ورود لواء جدة ضمن إيالة مصر، إلا أنه كان يعهد به إلى بكلربكي إيالة الحبشة ليتصرف به إلى جانب مشيخة الحرم المكي. أي تم توجيه الوظائف الثلاثة (بكلربكية الحبشة، وإمارة سنجق جدة، ومشيخة الحرم المكي) إلى بكلربكي الحبشة(١٠٢).

أما ما يتعلق بموانئ مصر، فقد استمر معظمها في هذه الفترة تابعاً إلى قبودانية دريا/البحر (قيادة القوة البحرية). فقد ورد لواءا الإسكندرية ودمياط في الدفاتر مرتبطين بقبودانلق دريا (قيادة القوة البحرية)، أما رشيد فقد استمرت مرتبطة بدمياط، كما كانت في السابق(١٠٣).

وانفكت السويس عن قبودانية البحر لتتحول إلى قبودانية مستقلة حملت اسم «قبودانية السويس»، وألحق بها لواءا قوجة إيلي وقارلي إيلي. غير أن قبودانية السويس لم تستمر طويلاً، إذ ألغيت فيما بعد، وربما ألحقت بقبودانية البحر، إذ إن لواءي قوجة إيلي وقارلي إيلي وردا ضمن التقسيمات الإدارية لقبودانية البحر. وورد اسم قبودانية السويس في الدفتر العائد إلى الفترة (١٧٣٥ ـ ١٧٣٦م)، ولكن من دون تعيينات، الأمر الذي يعزز إلغاءه(١٠٤). وورد في «الدفتر ٥٢٣» أن قبودانية السويس

---

(١٠١) انظر: Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin IdariTaksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), vol. 6, p. 101.

(١٠٢) عن أوامر التعيينات الواردة في لواء جدة، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 67, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 41.

(١٠٣) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 66; Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 3, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 9.

(١٠٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 66, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 47, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin IdariTaksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, p. 218.

كانت في سنة «١١٣٥هـ، ١٧٢٣م»، في عهدة حبيب زاده سيد مصطفى، وقد اقتضى بقاؤه في إستانبول، فأناب عنه أحد أمراء مصر وهو أحمد، إلا أنه منع من الدخول إلى مصر من قبل البعض، فصدر الأمر السلطاني إلى بكلربكي مصر بالتدخل والعمل لقيام النائب المذكور بتولي الوظيفة.

كما ورد في الدفتر أن والي جدة أبو بكر باشا أوصى بأن يعهد بالقبودانية إلى من يقوم بقيادة الفرقاطات (السفن الحربية) التي يتم إنشاؤها مجدداً في مصر، سنة (١١٣٩هـ، ١٧٢٦م)، فعهد بها بالفعل إلى القبودان علي المرعشي، الذي كان يتولى قيادة تلك الفرقاطات(١٠٥).

وعلى الرغم من معرفتنا للخطوط العامة للتقسيمات الإدارية لمصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، إلا أن معلوماتنا عنها لما بعد هذا التاريخ تكاد تكون معدومة، وذلك لعدم الكشف عن الوثائق المتعلقة بها.

ثالثاً: إيالة الحبشة

١ ـ الاهتمام العثماني بالساحل الغربي للبحر الأحمر

كانت إيالة الحبشة(١٠٦) تشكل أبعد نقطة للدولة العثمانية في حدودها الجنوبية، وتشمل شريطاً ساحلياً طويلاً، يمتد من الحدود الجنوبية لمصر حتى القرن الأفريقي، ويضم سواحل السودان، وإرتريا، وجيبوتي، والشريط الساحلي المطل على خليج عدن من الصومال، وجزءاً من أثيوبيا. ولم تبق حدود الإيالة ثابتة على مر العصور، بل كانت عرضة للتغييرات، تتوسع وتتقلص حسب قوة الدولة العثمانية أو ضعفها في المنطقة.

بدأ الاهتمام العثماني بأفريقيا الشرقية بعد إدخالهم السواحل الشرقية والغربية للبحر الأحمر تحت سيطرتهم، وعلى وجه الخصوص بعد إقامتهم إيالة اليمن. أما دوافع السيطرة العثمانية على هذه المنطقة فمن الممكن جمعها فيما يلي:

أ ـ أهمية هذه المنطقة للتجارة الشرقية، لا سيما بعد تحكم العثمانيين بسواحل

---

(١٠٥) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 19.

(١٠٦) استعنت في سرد المعلومات المتعلقة بإيالة الحبشة بكتاب: Cengiz Orhunlu, *Osmanli Imparatorlugunun Guney Siyaseti - Habes Eyaleti* (Ankara: TTK, 1996).

حيث اعتمد المؤلف على الوثائق الأرشيفية، وهو أول كتاب يتناول تاريخ الإيالة منذ دخول العثمانيين فيها وإلى أواخر عهدهم فيها. وقد اعتمد على الكتاب كاتب مادة «إيالة الحبشة» جودت كوجوك في: **دائرة المعارف الإسلامية** ([انقرة]: وقف الديانة التركي، [د. ت.])، ج ١٤، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧ ولا سيما على النتائج التي توصل إليها مؤلف الكتاب.

البحر الأحمر، فكان لا بد من تأمين الطريق البحري المؤدي من البحر الأحمر وخليج عدن وإليهما.

ب ـ بروز البرتغاليين قوةً استعمارية في المنطقة، وتأسيسهم قواعد عسكرية لهم على سواحل الحبشة، وإقامتهم علاقات ودية بأساليب مختلفة مع ملك الحبشة المسيحي، وسعيهم إلى الامتداد إلى البحر الأحمر ودعم المسيحية ونشرها في الحبشة بواسطة التنظيمات التبشيرية.

والمعروف أن الحبشة تحتل موقعاً مهما من حيث سيطرتها على التجارة الشرقية، لهذا بذل البرتغاليون جهوداً كبيرة من أجل مد نفوذهم إليها، وأسفرت هذه الجهود عن جعل الحبشة رأس جسر، وإقامة بعض المراكز على سواحل البحر الأحمر.

وبعد أن وصل العثمانيون إلى اليمن عبر البحر الأحمر، أصبحوا وجهاً لوجه مع تحركات البرتغاليين في أفريقيا الشرقية، فبدأوا بمراقبتها والسعي إلى إيقافها. وفي عام ١٥٢٥م، قام الأسطول العثماني بتدمير القواعد التي أقامها البرتغاليون على السواحل الحبشية، وأدخل هذه السواحل تحت السيطرة العثمانية.

في هذه الأثناء، وقعت بعض الأحداث في الحبشة، التي كان يتابعها بكلربكي اليمن عن كثب، ويبلغ بها الحكومة المركزية في إستانبول. ويبدو أن هذه المتابعة كانت تتم عبر أحمد المجاهد أمير هرار المسلم في الجنوب الشرقي من الحبشة، بعد أن أقام البكلربكي علاقات ودية معه. وكان أحمد المجاهد يمد العثمانيين بالمعلومات اللازمة عن الحبشة. واعترفت الدولة العثمانية به حاكماً على ولاية الحبشة. ولم تتوان عن تقديم يد المساعدة له في نضاله ضد ملك الحبشة، وذلك عن طريق اليمن. كما كان ملك الحبشة ينال دعم البرتغاليين ومساعداتهم. غير أن أحمد المجاهد لم يتمكن من الصمود أمام الضغوطات العسكرية الحبشية، وقتل في الحرب التي دارت بين قواته وقوات ملك الحبشة التي تلقت الدعم من البرتغاليين. وأدى مقتله إلى تداعيات وتأثيرات سلبية في مجال نشر الإسلام في هذه المنطقة، فانتهت بذلك مرحلة من أهم مراحل نشر الإسلام فيها. ولم يكن بوسع الدولة العثمانية التعاطي مع هذه المسألة في هذا الوقت بالذات، وذلك للظروف التي كانت تمر بها.

٢ ـ السيطرة العثمانية على سواحل الحبشة وتشكيل إيالة الحبشة

كان الخطر البرتغالي يزداد في المنطقة يوماً بعد يوم بشكل لافت للنظر، لا سيما بعد سنة ١٥٥٠م. ولم يكن بوسع العثمانيين البقاء متفرجين أو مكتوفي الأيدي. فقاموا بعمليتين بحريتين، **الأولى** بقيادة بيري ريس، و**الثانية** بقيادة سيدي علي ريس.

إلا أن هاتين العمليتين أخفقتا في تحقيق الهدف المرجو منهما(١٠٧). وعلى الرغم من هذا، لم تتخل الحكومة عن هذه المسألة، بل أصبحت تتعامل معها بجدية أكثر. ففي (نيسان/ أبريل ١٥٥٤م)، استدعت بكلربكي اليمن أوزدمير باشا إلى إستانبول، من أجل التداول معه بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها للحيلولة دون دخول التجارة الشرقية بيد البرتغاليين، وكذلك تقديم الدعم المطلوب لمسلمي الحبشة، الذين أصبح الخطر يداهمهم في عقر دارهم. وكان أوزدمير باشا على معرفة جيدة بالمنطقة. وفي نهاية المداولات قررت الحكومة إرسال حملة إلى الحبشة بقيادة أوزدمير باشا. وبعد وصوله إلى مصر، باشر أوزدمير باشا عملية الاستعداد للحملة. وفي أواسط سنة ١٥٥٥م توجه عن طريق نهر النيل إلى المنطقة، إلا أنه لم يتمكن من مواصلة حملته بسبب الظروف الجوية، فاضطر إلى العودة. وتمكن أوزدمير باشا في هذه الأثناء من إقناع الحكومة بإقامة إيالة الحبشة، على الرغم من عدم انضواء المنطقة تحت الحكم العثماني، وتمت إقامتها بشكل رسمي في (١٥ شعبان ٩٦٢هـ، ٣ آب/ أغسطس ١٥٥٥م)، وربما عهد بها إلى أوزدمير باشا.

وفي خريف ١٥٥٥م، أعاد أوزدمير باشا الكرة، فسار على رأس ٤ ـ ٥ آلاف من الجنود مستهدفاً مدينة مصوع، التي كانت أحد أهم الموانئ التي تؤمن انفتاح الحبشة إلى البحار. وفي هذه الفترة، كانت توجد فيها جالية عثمانية تمارس التجارة منذ سنة ١٥٢٠م. وفي (٢ نيسان/ أبريل سنة ١٥٥٧م)، وقعت المدينة بأيدي القوات العثمانية، ثم سيطر أوزدمير باشا على ميناء أركيكو. وفي هذه الفترة، كانت جزيرة دهلك والجزر المرتبطة بها، التي تسيطر على ميناء مصوع تحت الحكم العثماني، ومرتبطة بإيالة اليمن، وتم فك ارتباط هذه الجزر من إيالة اليمن وإلحاقها بإيالة الحبشة، واتخذت قاعدة عسكرية مهمة للعمليات العسكرية التي قامت بها القوات العثمانية فيما بعد. وفي هذه العمليات العسكرية، تحققت للعثمانيين السيطرة على السواحل الحبشية بشكل فعلي.

وواصل أوزدمير باشا انتصاراته، فتوجه في المرحلة الثانية من عملياته العسكرية إلى ولاية تكرة (Tigre) الحبشية، واستطاع التحكم بالمنطقة (١٥٥٨م). وتوالى سقوط المناطق المختلفة، كما سقطت شبه جزيرة بوري بأيدي القوات العثمانية. وفي سنة ١٥٥٩م، دخلت مدينة دباروا وأرجاؤها تحت الحكم العثماني. ويبدو أن أوزدمير باشا أحس بأهمية موقع هذه المدينة فاتخذها قاعدة للعمليات العسكرية اللاحقة، وأنشأ فيها قلعة محكمة، وجامعاً كبيراً، وعدداً كبيراً من

---

(١٠٧) Orhunlu, *Habeş Eyaleti*, pp. 175-176.

المساجد. واعتنق الكثير من النصارى والوثنيين الأحباش في المنطقة الدين الإسلامي.

ويبدو أن الشيء الوحيد الذي كان أوزدمير باشا يفكر فيه بعد وصوله إلى المنطقة، هو إطلاق العنان لفتوحاته وتعزيزها، وإدخال ما يمكن إدخاله من الأراضي تحت نفوذه. فانطلق في عملية عسكرية استهدفت المناطق التي تقيم فيها قبائل البجة في الجهة الشمالية الشرقية التي تتميز بوعورتها وطقسها الحار. إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، فاضطر إلى التخلي عن العملية والعودة إلى دباروا، بعد أن أصيب بالمرض إلى جانب الكثير من جنوده بسبب رداءة الظروف الجوية، ولم يتمكن من التخلص من المرض، بل عاجلته المنية سنة ١٥٦٠م[١٠٨].

٣ ـ الأوضاع العامة في إيالة الحبشة بعد أوزدمير باشا

أدت وفاة أوزدمير باشا إلى حدوث الاضطرابات بين أفراد قواته التي بقيت من دون قائد، الأمر الذي استغله ملك الحبشة ليقوم بهجمات مضادة على العثمانيين والقوات المحلية المتحالفة معهم. فاضطر الجيش العثماني إلى الانسحاب من تكرة والمناطق الأخرى نحو الساحل. واحتل الجيش الحبشي مدينة دباروا التي حصنها أوزدمير باشا، وقاموا بتدميرها. واضطرت القوات العثمانية إلى التمركز في مدينتي مصوع وأركيكو.

والحقيقة أن الإنجازات العسكرية التي حققها الحبشيون ضد الوجود العثماني، أو بالأحرى ضد الوجود الإسلامي، (باعتبار أن القوات العثمانية كانت تتشكل إلى جانب العثمانيين من المقاتلين المحليين المسلمين)، جاءت نتيجة بقاء هذه القوات من دون قائد يجمع شملها. وعندما علمت الحكومة العثمانية بما آل إليه الوضع، سارعت إلى تعيين عثمان باشا نجل أوزدمير باشا بكلربكياً على إيالة الحبشة (١٥٦١م). وكان عثمان باشا قد رافق والده في فتوحاته، فأصبح على معرفة بالمنطقة وأهاليها. وأدى تعيينه إلى تأثير إيجابي على معنويات الجيش والإداريين المحليين.

وانطلق عثمان باشا، في بداية الأمر، لاستعادة الأراضي التي فقدها العثمانيون، وتمكن بالفعل في (كانون الثاني/ يناير ١٥٦٢م) من إدخال دباروا وأرجائها تحت الحكم العثماني مرة أخرى. كما استطاع إلحاق هزيمة كبرى بملك الحبشة ميناس في موقعة أندرتا بأراضي تكرة (٢٠ نيسان/ أبريل ١٥٦٢). وشاركت في هذه المعركة إلى جانب القوات العثمانية قوات حبشية، انضوت تحت قيادة عثمان باشا. ولم يمر وقت طويل حتى استعيدت كافة الأراضي التي سبق أن

---

(١٠٨) عن اوزدمير باشا وإنجازاته العسكرية والإدارية، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٤٨.

سيطر عليها أوزدمير باشا، وفرضت القوات العثمانية والمحلية الحليفة سيطرتها على أماكن جديدة أيضاً، فأقيمت الإدارة العثمانية في المنطقة من جديد.

غير أن المشكلة التي واجهها العثمانيون في هذه المنطقة هي عدم انقياد القبائل العربية الساكنة في الشمال الغربي من إيالة الحبشة، التي كانت تتبع سلطنة الفونج إلى الحكم العثماني. لهذا أصبحت سواكن (مركز الإيالة) هدفاً لإغارة هذه القبائل أو محاصرتها، بخاصة عندما يكون البكلربكي خارجها. لهذا تم إرسال أمير سنجق إليها (١٥٦٤م). إذ إن سنجق الباشا، أي مركز الإيالة حسب النظام الإداري العثماني، لا يعين فيه أمير سنجق، بل تترك إدارته للبكلربكي. وقد منح أمير سنجق سواكن صلاحية مراقبة ومتابعة عرب الفونج، وذلك عند غياب البكلربكي.

نجح عثمان باشا، خلال فترة قصيرة من حكمه، في تأمين الأمن والنظام في إيالة الحبشة، واستمر فيها حتى (١٦ كانون الثاني/ يناير ١٥٦٨م)، حيث انتهت ولايته[١٠٩].

وتأثرت إيالة الحبشة من القحط الذي أصاب مصر وأرجاءها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وأثر تأثيراً سلبياً على الإدارة العثمانية فيها، لأن الإيالة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على مصر من الناحية الاقتصادية. إلا أن عهد البكلربكي رضوان باشا (١٥٧٣ ـ ١٥٧٤م)، شهد انفراجاً في هذا المجال. غير أن حال الحرب مع ملك الحبشة لم تنته، بل استمرت، وكان الأحباش يستغلون فراغ السلطة عند تبديل البكلربكي. فما أن غادر رضوان باشا أراضي الإيالة، حتى قامت القوات الحبشية بالهجوم على مدينة دباروا مرة أخرى، وتمكنت من السيطرة عليها، وبقيت في أيديهم إلى أن أعادها البكلربكي الجديد أحمد باشا، بعد أن باشر بعمله في (٢٥ حزيران/ يونيو ١٥٧٧م). وبنى أحمد باشا سوراً حول هذه المدينة، وسراي الحكومة فيها. وفضلاً عن هذا، وسع حدود الإيالة، فسيطر على بور، وهندبة، وولاية ماترر، واتخذها ألوية للإيالة. غير أن أحمد باشا لم يتمكن من الاحتفاظ بإنجازاته لمدة طويلة، وتلقت قواته ضربة قاسية على أيدي القوات الحبشية المدعومة من قبل البرتغاليين، بعد أن زودوها بأسلحة نارية تفوق ما كان عند القوات العثمانية في المنطقة، وذلك في المعركة التي وقعت سنة ١٥٧٩م. ولقي أحمد باشا إلى جانب الكثير من قادته مصرعه فيها. ودخلت القوات الحبشية إلى مدينة دباروا، وقامت بهدم سورها وجامعها، واضطرت القوات

---

(١٠٩) عن ولاية عثمان باشا، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٢.

العثمانية إلى الانسحاب نحو الساحل، كما بقيت مصوع بلا مدافعين عنها، بعد أن قتلوا في المعركة(١١٠).

يلاحظ المتتبع لتاريخ الوجود العثماني في هذه المنطقة أن هذا الوجود كلف الدولة العثمانية الكثير من الأموال، والأرواح، والجهود. غير أن الدولة العثمانية لم تكن تفكر مطلقاً في إعادة النظر في وجودها في هذه المنطقة البعيدة عن مركزها. بل عدت حماية السواحل الأفريقية حتى القرن الأفريقي، وإبقاء طريق الحج سالكاً للمسلمين، لا سيما الوافدين من شبه القارة الهندية بطريق البحر، والتصدي للاستعمار البرتغالي، من واجباتها الدينية الأساسية. لهذا لم تكن تتردد في إرسال القوات إلى إيالة الحبشة، بحسب إمكاناتها، كلما تطلب ذلك من دون كلل أو ملل، مهما كلف الأمر. وبعد معركة سنة ١٥٧٩م، قامت الحكومة بإرسال إمدادات عسكرية من اليمن، تمكنت من تخليص مصوع وأركيكو من الضغط الحبشي. كما نجح البكلربكي الجديد خضر باشا (١٥٧٩ ـ ١٥٨٢م) في تطهير مصوع وجوارها، في غضون مدة قصيرة، من القوات الحبشية، وأعاد السيطرة على مناطق الإيالة باستثناء دباروا. وفضلاً عن هذا، تمكن خضر باشا من حشد سبعة آلاف مقاتل من الجنود والعشائر، وإلحاق الهزيمة بالجيش الحبشي على مشارف دباروا، وإعادة منطقة تكره إلى الإدارة العثمانية مرة أخرى(١١١).

شهدت علاقة العثمانيين بالحبشة تحسناً في عهد البكلربكي مصطفى باشا (١٥٨٢ ـ ١٥٨٩م)، فأقيمت لأول مرة علاقات ديبلوماسية مع ملك الحبشة، كان من نتائجها استعانة الملك الحبشي بالقوات العثمانية لقمع الاضطرابات التي وقعت في بلاده. واستمرت هذه العلاقات الودية حتى سنة ١٥٨٩، حيث تدهورت في عهد البكلربكي خدا ويردي باشا (١٥٨٩ ـ ١٥٩٣م)، بعد أن قامت القوات الحبشية بالهجوم على إيالة الحبشة، إلا أن هذه القوات ردت على أعقابها(١١٢).

وفي القرن السابع عشر، دخلت العلاقات بين إيالة الحبشة ومملكة الحبشة مرحلة حلت فيها الديبلوماسية محل العداء. وكان كلا الطرفين يسعيان إلى تحقيق السلام بينهما. وكان دافع هذه الرغبة هو تفعيل دور الموانئ، للحد من نقص موارد الجمارك فيها. ومن الإجراءات التي اتخذها ولاة الحبشة في هذا الخصوص، السماح

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٦٠.

(١١١) عن إنجازات خضر باشا، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٣.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥ و٦٧.

للتجار بنقل بضائعهم من الموانئ التابعة للإيالة إلى داخل الحبشة، مقابل دفعهم رسوم جمركية. ومقابل هذا، قبلوا بالأمر الواقع الذي فرضته مملكة الحبشة على تكره، فتخلوا عن حقهم فيها.

٤ ـ انحسار النفوذ العثماني في الحبشة

شهد القرن السابع عشر انحساراً للنفوذ العثماني في إيالة الحبشة، لا سيما في المناطق الداخلية منها. وبعد أن فقدت الإيالة تكره، خرجت من يدها أيضاً مدينة دباروا التي اتخذت مركزاً للإيالة ردحاً من الزمن، وسقطت بأيدي الأحباش. وكانت هذه المدينة التي تقع بين مصوع والحبشة مركزاً تجارياً مهماً، يرتاده القادمون إلى القسم الداخلي من البلاد. وفي هذا القرن (السابع عشر)، وفد إلى الحبشة مبشرون مسيحيون من أوروبا، وقاموا فيها بنشاطات تبشيرية واسعة. ويبدو أن بعضاً من ملوك الحبشة، لا سيما فاسيلاداس (Fasiladas) يتوجسون خيفة منهم، ويعتقدون أنهم لم يأتوا إلا لتحريض الأهالي ضدهم، لهذا سعوا إلى الحد من نشاطهم. ولكي يقطعوا الطريق عليهم، قام الملك فاسيلاداس بإقامة علاقات ودية مع الممالك الإسلامية في المنطقة، وعقد اتفاقية مع والي الحبشة لمنع مرور المبشرين من ميناء مصوع، الذي كانوا يستخدمونه للعبور إلى الحبشة. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة بين إيالة الحبشة ومملكة الحبشة بدأت مصلحية، إلا أنها استمرت طالما تخدم كلا الخصمين.

بدأت إيالة الحبشة تفقد أهميتها لدى مركز الدولة العثمانية اعتباراً من أواسط القرن السابع عشر. ويعود السبب ربما إلى الوضع الذي آلت إليه الإدارة العثمانية في اليمن، حيث انتهى الوجود العثماني فيه. وفي أواخر هذا القرن، عانت الإيالة كثيراً من الأزمات المالية. كما إن المناطق الجنوبية من الإيالة تركت، منذ سنة ١٦٩٨، تحت إدارة عمال محليين، وترتب على كل ذلك تناقص الموارد الجمركية بشكل لم تشهده الإيالة من قبل. وأصبح البكلربكي يقيم في سواكن. أما مصوع وأرجاؤها، فقد تركت تحت إدارة عمال محليين(١١٣).

٥ ـ دمج إيالة الحبشة مع منطقة الحجاز إدارياً

يبدو أن ضعف الوجود العثماني في المنطقة رافقه ازدياد التدخل الأجنبي في البحر الأحمر، لا سيما في منطقة جدة، لما كانت تتمتع به من أهمية تجارية، لارتيادها

(١١٣) عن إيالة الحبشة في القرن السابع عشر، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٩٢.

الكثير من السفن التجارية، لهذا حولت الدولة هذه المنطقة إلى بكلربكية[١١٤]. ولكي تقوم الدولة العثمانية بإقامة إدارة مركزية تكون أكثر فعالية في المنطقة، نراها تلجأ إلى دمج إيالة الحبشة مع منطقة جدة والحرمين. ففي سنة ١٧٠١م، وجهت الإيالة إلى سليمان باشا ليديرها إلى جانب لواء جدة ومشيخة الحرم المدني. وبعد أن أقر نظام الدمج، انتقل بكلربكي الحبشة من سواكن إلى المدينة المنورة ليقيم فيها، وأناب عنه متسلماً لإدارة مناطق الحبشة. وقد أدى هذا الأمر فيما بعد إلى دخول إيالة الحبشة بالكامل تحت سيطرة العناصر المحلية. وفضلاً عن هذا، فإن الإداريين والعسكريين العثمانيين في إيالة الحبشة، قاموا بالزواج من فتيات محليات، ونتج عن ذلك نشوء طبقة اجتماعية جديدة فيها[١١٥].

وتقلصت موارد الإيالة في القرن الثامن عشر بشكل لم يسبق له مثيل، ولم تعد تغطي نفقات الإيالة. ويعود السبب في ذلك إلى ترك إيالة الحبشة بيد الإداريين المحليين، وخروج منطقة البحر الأحمر من نطاق بحر مغلق يحتكره التجار العثمانيون إلى بحر مفتوح للتجارة الدولية، بخاصة بعد أن فرض الإنكليز، ثم الهولنديون، وأخيراً الفرنسيون، وجودهم في المنطقة. جراء هذه التطورات، تعرضت إيالة الحبشة إلى أضرار كبيرة، وانخفضت الموارد المالية لسواكن ومصوع بشكل كبير. وعلاوة على هذا، فإن الاضطرابات التي أخذت تعصف بمملكة الحبشة، أصبحت تعرقل التجارة بينها وبين مصوع[١١٦].

وفي أوائل القرن التاسع عشر، كان يتم توجيه إيالة الحبشة إلى جانب إيالة جدة، أما القسم الجنوبي من الإيالة، فقد تركت بيد العمال المحليين. ومع هذا، فقد كان يوجد فيه قائممقام يمثل الدولة العثمانية، ولو بشكل رمزي.

واستمر وضع إيالة الحبشة بهذا الشكل، إلى أن توغلت قوات والي مصر محمد علي باشا في الأراضي السودانية، وعلى أثره ازدادت أهمية ميناءي سواكن ومصوع من جديد. وكان هذان الميناءان، في هذا الوقت، بيد العثمانيين بشكل رسمي وفعلي. غير أن الحكومة العثمانية ارتأت وضع هذه المناطق تحت إدارة محمد علي باشا. ففي سنة ١٨٤٦ منح السلطان عبد المجيد هذين الميناءين إلى محمد علي بطريقة الساليانة، على الرغم من اعتراض إنكلترا، وذلك خوفاً من قيام محمد علي بعرقلة تجارتها مع هذين الميناءين.

---

(١١٤) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri* (Ankara: TTK, 1972), p. 27.

(١١٥) انظر: Orhunlu, Ibid., pp. 1 and 32 ff.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٤١ وما بعدها.

وبعد وفاة محمد علي باشا سنة ١٨٤٩م، أدخلت الدولة العثمانية إدارة لواءي سواكن ومصوع تحت إدارة والي الحجاز. وفي هذه الفترة، كانت الحكومة العثمانية تدعم السياسة المصرية في السودان، التي من شأنها الامتداد نحو الجنوب. وبعد استقرار الدول الاستعمارية في سواحل أفريقيا الجنوبية الشرقية، كانت الدولة العثمانية تدعي سيادتها المطلقة على الأراضي الممتدة حتى باب المندب، ومن ضمنها إيالة الحبشة. وبدأت مصر تنتهج سياسة توسع جديدة في عهد الخديوي إسماعيل باشا، الذي نجح في إلحاق مصوع وسواكن بمصر في سنة ١٨٦٥. وبعد هذا التاريخ، نجد صراعاً للسيطرة على المنطقة، وإن كان ديبلوماسياً بين الدولة العثمانية من جهة، وبين الدول الأوروبية الاستعمارية من جهة أخرى. ولم يكن أمام العثمانيين إلا اتباع الطرق الديبلوماسية، وإبداء الاحتجاج على الاحتلال الذي تتعرض له هذه المنطقة من قبل هذه الدول. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية نجحت في سنة ١٨٨٤م في إقامة إدارة في الأراضي الممتدة بين زيلع ومصوع، كما أقامت أربع محافظات، من ضمنها سواكن ومصوع في منطقة البحر الأحمر، إلا أن ظهور الفرنسيين، ثم الايطاليين، باعتبارهما قوى استعمارية فيها، أفشل كل مخططات العثمانيين، بل أنهى وجودها فيها، لا سيما بعد أن استقر الإيطاليون في مصوع (١٨٨٥م)، ثم سواحل البحر الأحمر الغربية (١٨٨٦م)، كما استقر الإنكليز في السودان[١١٧].

٦ ـ التنظيم الإداري والتقسيمات الإدارية لإيالة الحبشة

كانت مدينة سواكن الواقعة على سواحل البحر الأحمر من السودان الحالي سنجقاً تابعاً إلى إيالة مصر، وذلك قبل تأسيس إيالة الحبشة. وكان أول أمير سنجق تولاه من قبل العثمانيين هو عبد الباقي بك، عهد به إليه بموجب الأمر الصادر في ١٠ نيسان/أبريل ١٥٥٤م. وبعد إقامة إيالة الحبشة في ٥ تموز/يوليو ١٥٥٥م، أصبحت سواكن مركزاً لها. لكن الذي يؤسف له، أن الوثائق المتوافرة لدينا لا تكشف التقسيمات الإدارية في بداية تشكيل إيالة الحبشة، بل هناك مجموعة من أوامر التعيينات ورد فيها توجيه ألوية في الإيالة إلى أمراء سناجق، إلا أن أسماء الألوية لم ترد في معظمها.

وكما جرى في الإيالات الأخرى، فإن الدولة العثمانية اتبعت أساليبها الإدارية في إيالة الحبشة أيضاً. إذ نعرف أن الدولة اتخذت من العشائر الكبيرة المتنقلة (البدوية)

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩، و *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 14, pp. 365-367.

فيها سناجق/ إمارة عشيرة، فجعلت زعماءها أمراء سناجق. فأمير العشيرة المسماة «بدوان وكمالا»، واسمه محمد، عين أمير سنجق على عشيرته، وحل محله بعد وفاته إبنه أحمد ليدير إمارة العشيرة بطريقة الساليانة(١١٨).

كما تولى إبن محمد إمارة بعض العشائر العربية بطريقة السنجق، إلى جانب ثلاث قلاع في منطقة سواكن، أقرته عليها الدولة العثمانية (١٦ آب/ أغسطس ١٥٨٠م)(١١٩)، إلا أن اسم هذين السنجقين لم يرد في الدفاتر. ويرى الباحث التركي جنكيز أورخونلو أن هذين اللواءين هما أكيك وأركيكو الذي يرد ذكره بشكل هركيكو. وقد ورد اسم هركيكو أو أركيكو لأول مرة في وثيقة تعود إلى ١٥٨٠م(١٢٠).

أما لواء أكيك، فقد ورد اسمه لأول مرة في وثيقة تعود إلى (١٦ آب/ أغسطس سنة ١٥٨٠م)(١٢١). وطبقاً لما ورد في وثيقة تعود إلى (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٧٤)، فقد تمت إقامة لواء من سمعا، وأكلة (كوزاي)، ودبة، وكورباريه(١٢٢). وفي عهد ولاية أحمد باشا، تم تشكيل كل من بور، ومترر (؟)، وهندبة، وسنجقا. كما إن سواكن تم تنظيمها سنجقاً أيضاً. ويرد في أحد أوامر التوجيه اسم أندي كسنجق(١٢٣). كما صدر في (٢٦ تموز/ يوليو سنة ١٥٧٣م) أمر بفصل لواء أبريم من إيالة مصر، وإلحاقه بإيالة الحبشة(١٢٤). والمعروف أن منطقة لواء أبريم كانت تغطي احتياجات إيالة الحبشة من الحبوب. وقد ظلت أبريم تابعة لإيالة الحبشة، إلى أن صدر في (١٣ شباط/ فبراير سنة ١٥٨١م) أمر بتحويلها إلى إيالة مستقلة(١٢٥).

---

(١١٨) Orhunlu, Ibid., p. 241,

وانظر صورة الأمر في: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 246, p. 109.

(١١٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 238, p. 47.

(١٢٠) Orhunlu, *Habes Eyaleti*, p. 215,

وانظر صورة الوثيقة في: المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٢١) Orhunlu, Ibid., pp. 214-215,

وعن صورة الوثيقتين، انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 238, pp. 46-47.

(١٢٢) انظر: الحكمان ٣٠ ـ ٣١ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 25, p. 332.

(١٢٣) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 252, p. 177.

(١٢٤) Orhunlu, *Habeş Eyaleti*, p. 196,

وانظر صورة الوثيقة في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 225, p. 304.

(١٢٥) انظر: Orhunlu, Ibid., pp. 107-114, and Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 85, and Muhimme defteri (MD), no. 242, p. 146.

وذكر عين علي أفندي، الذي كتب رسالته في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م)، أن إيالة الحبشة تدار بطريقة الساليانة، فلا يوجد فيها تيمار وزعامت، وأن واليها يقصدها كل ثلاث سنوات، ويضبطها على أساس الملكية، وليس على أساس الالتزام. وألحقت بها مكة المكرمة، ثم جدة وسواكن[١٢٦].

غير أن ارتباط جدة ومكة بإيالة الحبشة في هذه الفترة مثلما ذكر عين علي أفندي، ربما تم لفترة زمنية محددة، إذ نجد لواء جدة ضمن التقسيمات الإدارية لإيالة مصر، وفق ما ورد في «الدفتر ٢٦٦»، الذي أعد بين سنتي (١٠٤١هـ، ١٦٣١م) ـ (١٠٥١هـ، ١٦٤٢م)، والمعروف أن القيد المتعلق بلواء جدة أضيف فيما بعد إلى الدفتر، وقد ورد فيه أن هذا اللواء «تابع لمصر»، وأنه عهد مع البندر إلى مصطفى، وذلك في (١٨ جمادى الآخرة سنة ١٠٥١هـ، ٢٥ آب/ أغسطس ١٦٤١م)[١٢٧]، وربما كان تابعاً لإيالة الحبشة قبل هذا التاريخ. والمعروف أن مدينة سواكن الساحلية اتخذت في سنة (١٠٦٥هـ، ١٦٥٤م) مركزاً للإيالة[١٢٨].

وأعيد فيما بعد ارتباط كل من جدة ومكة المكرمة بإيالة الحبشة. إذ ورد في أحد الأوامر الصادرة في سنة (١١١٣هـ، ١٧٠١م) أن إيالة الحبشة عهد بها إلى سليمان باشا المتصرف على سنجق جدة وشيخ الحرم المكي ليتصرف بها مع هاتين الوحدتين[١٢٩]. وبعد هذا التاريخ، نجد في كل الأوامر الصادرة توجيه إيالة الحبشة إلى جانب مكة المكرمة وجدة[١٣٠].

وبعد أن جرى هذا التغيير في تشكيلة الإيالة، أصبح بكلربكي الحبشة يتولى المهام الآتية: القيام بتنظيم جميع الأمور المتعلقة بقافلة الحج المتوجهة إلى الحرمين كالإعاشة والإقامة، والإشراف على نقل المواد الغذائية (الجنوب) الواردة من مصر من ميناء السويس إلى ميناء جدة بالسفن، للحيلولة دون تعثر نقل هذه المواد.

وكان بكلربكي الحبشة يقيم في سواكن أو مصوع، وذلك قبل ربط جدة والحرمين بالإيالة. لكن بعد الربط، أصبح لا يقيم فيهما، بل أرسل إليهما متسلماً

---

(١٢٦) حول ما ورد في رسالة عين علي أفندي، انظر: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996).

(١٢٧) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 119.

(١٢٨) انظر: نعيما، **تاريخ**، ج ٦، ص ٢ و١٢٥.

(١٢٩) Orhunlu, *Habes Eyaleti*, p. 249,

وانظر صورة الأمر في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 112, p. 37.

(١٣٠) انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 41; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 67, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, pp. 90-91.

من طرفه[١٣١] وبعد توحيد إيالة الحبشة مع إمارة سنجق جدة ومشيخة الحرم المكي، أصبح البكلربكي يقيم في مدينة جدة. وأصبح مركز ثقل الإيالة في الجانب الشرقي من البحر الأحمر، على الرغم من أن اسم الإيالة ظل بشكل «إيالة الحبشة». وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، تم تحويل بعض المدن في الحجاز إلى ألوية. فطبقاً لما ورد في دفاتر التوجيهات التي تعود إلى سنة ١٨٣١م، نجد أن إيالة الحبشة تتشكل من الألوية الآتية:

- مكة المكرمة.
- المدينة المنورة.
- جدة المعمورة.
- ينبع.
- الطائف.
- نيل (؟)[١٣٢].

(١٣١) Orhunlu, Ibid., pp. 132-134.

(١٣٢) Fazila Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» *Belleten*, vol. 15, no. 60 (1951), p. 626.

الفصل الخامس

الإيالات العثمانية
في شبه الجزيرة العربية

أولاً: الإدارة العثمانية في الحجاز

١ ـ انضواء الحجاز تحت الحكم العثماني وشرافة مكة المكرمة

من المعروف أن بلاد الحجاز قبل انضمامها إلى الدولة العثمانية، كانت منضوية تحت الحكم المملوكي. وكانت إمارة مكة المكرمة تمثل أحد أهم أقاليمها، ويديرها الأشراف الذين ينحدرون من صلب الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب حفيد النبي (ﷺ). وكان شرفاء أو أمراء مكة مستقلين في شؤونهم الذاتية، إلا أنهم كانوا مضطرين إلى الدخول تحت نفوذ الدول التي أقيمت في مصر كالأيوبية والمملوكية، وإقامة الخطبة باسم حكام هذه الدول، وذلك بسبب اعتماد الحجاز، وعلى وجه الخصوص الحرمين الشريفين، على مصر في تغطية احتياجاتها الغذائية.

وبعد بسط السلطان العثماني سليم الأول سيطرته على مصر، أوفد أمير مكة الشريف بركات بن محمد الحسني إبنه الشريف (أبونمى) إلى مصر، لتقديم التهنئة للسلطان على فتوحه. كما أرسل إليه هدايا قيمة إلى جانب مفاتيح مكة إقراراً منه بتبعيته للدولة العثمانية (١٣ جمادى الآخرة ٩٢٣هـ، ٣ تموز/ يوليو ١٥١٧م)[١]. واستقبل السلطان سليم إبن الشريف، واحتفى به احتفاءً يليق بأمير ينحدر من نسل النبي (ﷺ). ومنح السلطان منشوراً للشريف أقر فيه له إمارة مكة، وخصص له راتباً من خزينة مصر. كما أرسل لأهالي الحرمين مائتي ألف ذهب، مع كمية كبيرة من الذخائر. واعتباراً من هذا التاريخ، أصبحت الحجاز منضوية تحت الحكم العثماني[٢]. وعلى الرغم من قراءة الخطبة باسم السلطان العثماني في مناطق الحجاز كافة، إلا أنه لم يرفع العلم العثماني في الأماكن المقدسة، وفي قلعتي مكة والمدينة، وذلك إقراراً من

---

(١) انظر: أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ١، ص ٤٩١؛ خوجه سعد الدين أفندي، **تاج التواريخ**، ج ٤، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛ محمد جلبي صولاق زاده، **تاريخ** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩٧)، ص ٤١٠، و Ismail Hakki Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri* (Ankara: TTK, 1972), pp. 16-17.

(٢) Uzuncarsili, Ibid., p. 18.

الدولة بأن هذه الأماكن ملك لجميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وليست مجرد إقليم تابع للدولة العثمانية. وقد استمر هذا الوضع حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث احتلت بعض الأجزاء من البلاد الإسلامية، من قبل الدول الاستعمارية، وازداد على أثره عدد الوافدين إلى الحجاز من البلاد الإسلامية. وأحست الدولة العثمانية بضرورة رفع العلم العثماني في القلاع المذكورة، ليكون رمزاً للحكم العثماني فيها(٣).

وبعد انضمام القسم الغربي من الجزيرة العربية للدولة العثمانية، تمّ ربطه من الناحية الإدارية بإيالة مصر، فأصبحت مكة، والمدينة، وجدة، وينبع، تابعة لها. وكان يتم بسط الأمن والنظام فيها بواسطة قوات عسكرية يتم إرسالها من مصر كل سنة، وعند الضرورة كان يتم سوق الجنود إليها من بلاد الشام أيضاً. وكان القسم الأعظم من نفقات منطقة الحجاز تتم تغطيته من خزينة مصر وموارد جمرك جدة.

وقد أقرت الدولة العثمانية حقوق أمراء مكة في بلاد الحجاز، مثلما كانت مقررة في العهود السابقة. لكن للحيلولة دون قيامهم بأي عمل ضد الحكم العثماني، وضعت الدولة جنوداً محافظين في الحرمين، وقضاة من جانبها(٤).

يقول الباحث إسماعيل حقي أوزون جارشيلي: «أن السلاطين العثمانيين عدّوا أنفسهم خلفاء الإسلام، وانطلاقاً من هذا تعهدوا بإشاعة الأمن والنظام في بلاد الحجاز، وبذلوا جهوداً حثيثة من أجل قيام الحجاج المسلمين الوافدين من مختلف الأقطار الإسلامية بأداء فريضة الحج بأمان ويسر. غير أن الحجاز، ولا سيما مكة وأرجاءها، بقيت غالباً ما خارج نطاق الأمن. ويعود السبب في ذلك إلى قيام البدو بأعمال النهب، والسلب، ونشوب الصراع أحياناً بين الشرفاء، من أجل نيل الإمارة. وكان بعض الشرفاء يستنجدون بالبدو للوصول إلى الإمارة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مصادمات بين الأطراف المتنازعة، واضطرابات يصاحبها نهب المدن كمكة والطائف وغيرها، وإلى إراقة الدماء. ولهذا فإن السبب الأساسي لاختلال الأمن في الحجاز كان ينبع من الصراع الدائر بين الشرفاء أكثر مما يقوم به البدو من أعمال.

وكانت الدولة العثمانية تقوم بتعيين الشرفاء على مكة، بناءً على توصية والي الشام، وأمير الحج، أو والي مصر، أو بناءً على توصية الشرفاء أنفسهم. إلا أن هذا الأمر لم يكن يتحقق دائماً، ولا سيّما عندما كانت الدولة تنشغل بأمور أساسية

---

(٣) Zekeriya Kursun, «Hicaz,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, 30 vols. (Istanbul: [n. pb., 1988-]), vol. 17, p. 437.

(٤) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 2, p. 427.

كالحروب مثلاً، أو عند تعرضها إلى هزيمة عسكرية، فإنها كانت تترك النظر إلى شؤون الحجاز. بل تقوم بإرسال منشور التعيين لإقرار من يفرض نفسه على الشرافة. . وكلما كان مركز الدولة يتعرض إلى الضعف، كان نفوذ الحكومة يتلاشى هناك»[٥].

ولم تكن الحكومة العثمانية تحاول القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بالوضع الديني والاجتماعي لشريف مكة، على الرغم من بروز بعض الأحوال التي تستوجب التدخل من قبلها، إلا أن رغبة أمير مكة في التحكم بقوافل الحجاج، وسعيه إلى توسيع نطاق نفوذه في المناطق المجاورة، وتدخله في واردات جمرك جدة على وجه الخصوص. كل ذلك كان يؤدي إلى وقوع أحداث سلبية كثيرة، تضطر الدولة على أثرها إلى وضع هذه المناطق تحت سيطرتها المباشرة.

والحقيقة أن الأسباب التي حدت بالإداريين العثمانيين إلى التدخل في الأحداث الدائرة في منطقة الحجاز، كانت بلا شك على علاقة بمسائل السلطة، وموارد جدة، والأحداث الناشئة عن تعرض قوافل الحج إلى الإغارة من قبل البدو. وكان العثمانيون يبذلون بواسطة إدارييهم في المنطقة جهوداً حثيثة للحيلولة دون وقوع هذه الأحداث، أو لكبح جماحها. وذلك لأن هذه الأحداث كانت تتناقض مع وصفهم بحماة الإسلام، باعتبارهم «غازين/ مجاهدين»، «ومسؤوليتهم إلهية، ومفهومهم لإقامة إدارة عادلة». لهذا، فإنهم كثيراً ما كانوا لا يعيرون اهتماماً لشكاوى إدارييهم هناك، وإن كانوا على حق، بل يجارون شريف مكة على حساب هؤلاء الإداريين. وربما أن هذا الموقف كان ينبع من حرص العثمانيين على الحيلولة دون وقوع ما لا تحمد عقباه، ويصعب السيطرة عليه، لا سيما في المراحل الأولى من الحكم العثماني هناك.

وكان أبو نمي يشارك والده في إدارة مكة. وبعد وفاة والده في سنة ١٥٢٥م، انفرد بالإمارة، فأرسل القانوني إليه منشور الإمارة. وقد سعى أبو نمي إلى توسيع نطاق نفوذه والقضاء على خصومه من الأمراء في الأطراف. إذ أرسل حملة عسكرية إلى جازان، وسيطر عليها (٩٤٤هـ، ١٥٣٧م). وكانت جازان بمثابة بندر مهم بولاية اليمن على ساحل البحر الأحمر. ولم تكن الدولة تقبل بهذا الأمر الواقع، لأنه سيغذي بالتالي أطماع الأمير في المنطقة. لهذا نجد أن سليمان باشا الخادم قام بعد مدة وجيزة بطرد رجال الأمير من جازان. ولم يبد أبو نمي أي رد فعل إزاء ذلك، بل قبل به وكأن شيئاً لم يحدث، وربما كان الأمير يسعى بعمله هذا إلى جس نبض الدولة ومعرفة رد فعلها تجاه أي عمل توسعي يخطط له.

---

(٥) المصدر نفسه، ج ٢، وج٤، ص ٤١.

وكانت الحكومة العثمانية تعقد آمالاً كبيرة على أمير مكة، بحفظ الأمن والنظام في المنطقة، بخاصة في مواسم الحج. إذ ذكر سليمان باشا في رسالة له إلى الديوان السلطاني أن أمير مكة لوترك مكة بسبب الخلافات التي قد تنشب جراء الأمور المتعلقة بقافلة الحج، فإن العشائر ستستولي على أطراف المنطقة، وتقطع الطريق، ويتعرض الحجاج إلى السوء. وسيكون إرسال الجند إلى هذه المناطق صعباً(٦). وكان أمراء مكة يدركون أن الدولة العثمانية لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الاستغناء عنهم، وبالتالي الاستهانة بدورهم في المنطقة، لهذا كانوا يستغلون هذا الوضع، ويتمادون في نفوذهم. ويستدل من رسالة بعث بها علي باشا والي مصر إلى مركز الدولة حوالى سنة ١٥٥٢م مدى السلطة التي وصلت إليها إمارة مكة في هذه الفترة: «إن أمراء مكة يتصرفون إلى حد ما، بشكل مستقل. حتى أنهم يقرأون الخطبة بأسمائهم وأسماء أبنائهم إلى جانب اسم السلطان، ويتدخلون في أمور بيت المال، والاحتساب، وضرائب الباد هوا في مكة، وبخاصة في مواسم الحج، حيث تتحول مكة إلى مركز تجاري مهم». وأبلغ علي باشا أن هذه الأعمال تتم خارج نطاق الإدارة المركزية في الحجاز، وهي مخالفة للقوانين. وأوصى بوجوب إدخال مكة تحت سلطة مركزية صارمة(٧).

إلا أن الحكومة العثمانية لم تأخذ ملاحظات علي باشا على محمل الجد، وقررت عدم تغيير الوضع الإداري لأبي نمي وابنه أحمد. وعلى الرغم من أن الدافع لاتخاذ مثل هذا الموقف من قبل الحكومة على علاقة بالدور الذي لعبه رجال الأمير، وبتأثير خصوم علي باشا أصحاب القرار في المركز، إلا أن خشية الدولة من حدوث فتنة في المنطقة هي التي أدت إلى عدول الحكومة عن اتخاذ أي قرار من شأنه إثارة مشكلة بينها وبين الأمير. كما إن النفوذ المعنوي للأمراء عند الحكومة كان مؤثراً، وبالعكس منه، فإن صورة العثمانيين الذين أخذوا على عاتقهم زعامة المسلمين وحمايتهم، تتعرض إلى التشويه في حال نشوب الاضطرابات في الحرمين. حتى نعرف أن السلطان العثماني حذر إبراهيم بن عيسى أمير الحج المصري في سنة ١٥٥٢م من التدخل في الأمور المتعلقة بالشريف، والمسائل المتعلقة بالتجارة، والذخائر(٨).

---

(٦) Feridun Emecen, «Hicaz'da Osmanli Hakimiyeti,» *Tarih Enstitusu Dergisi*, vol. 14 (1994), pp. 90-92, and M. Tayyib Gokbilgin, «Arz ve Raporlarina Gore Ibrahim Pasanin Irakeyn Seferindeki ilk Tedbirleri ve Futuhati,» *Belleten*, vol. 21, no. 83 (Temmuz 1957), p. 462.

(٧) عن مقترحات علي باشا، انظر: Emecen, Ibid., pp. 107-110, and TSMA, no. E. 5962/2.

(٨) وعن صورة الحكم الموجه إلى أمير الحج من السلطان العثماني، انظر: Emecen, Ibid., pp. 97-98, and «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888, pp. 229 a-b.

وأقر العثمانيون لأمراء مكة مهامهم وصلاحياتهم التي كانوا يتمتعون بها في العهد المملوكي، وضمن إطار مناطقهم. ولم يشرعوا أي قانون يحدد هذه المهام والصلاحيات. بل كانوا يذكرون، ولوبشكل محدود، وظائف الشرفاء في الرسائل التي كانوا يرسلونها إليهم عند تبديل الشرفاء، كالتوصية ببذل جهودهم للحيلولة دون قيام البدو بأعمال السلب والنهب، وحماية الحجاج منهم، والعمل على تأمين أداء الحجاج لمناسك الحج، وتوزيع الصرر التي يتم إرسالها إلى الحرمين سنوياً بشكل عادل، والاكتفاء بمواردهم، وعدم مصادرة أموال التجار وغيرهم، وتأمين الأمن في الطرق، وتوزيع الذخائر الواردة من مصر بالشكل المطلوب، واتباع العدل، وعدم إلحاق الظلم بأي شخص، إلا أن أمراء مكة لم يكونوا يرغبون بتحديد صلاحياتهم الواسعة في الحجاز، بل حاولوا إدخال قوات الحماية التي وضعها العثمانيون في الحرمين تحت نفوذهم. غير أن القادة العسكريين العثمانيين كانوا لا يمتثلون لأوامرهم. ففي بداية الحكم العثماني في الحجاز حاول أبو نمي عزل القائد العسكري العثماني هناك، فأرسل رسولاً إلى إستانبول يشكوالقائد طالباً تغييره. ويبدو أن السلطان سليمان القانوني كان يدرك ما يصبوإليه أمير مكة، وأنه يريد الانفراد بالحكم، لهذا لم يوافق على تجاوزه الحدود والتصرف على هواه، بل أمر بإجراء تحقيق بالموضوع، وأعاد الرسول إلى مكة. وعلى الرغم من هذا، باستثناء وجود قوات الحماية العثمانية في الحرمين، استمر أمراء مكة في مهامهم في الحجاز، ومن ضمنها إدارتهم للبدو بصفتهم حكاماً مستقلين، ولكن دون أن تضرب السكة باسمهم.

وعلى الرغم من الظروف الخارجية والداخلية التي كانت الدولة العثمانية تمر بها، وتنشغل بها، وتأخذ كل وقتها، إلا أنها وضعت نصب عينها تأمين أداء الحجاج لفريضة الحج بشكل سليم، لهذا اتبعت سياسة عدم التدخل في شؤون الشرفاء، إلا في الأحوال التي تستوجب التدخل، بل كانت تغض الطرف عن بعض الممارسات السلبية التي يقوم بها الشرفاء، وذلك حرصاً منها على بقاء طريق الحج سالكاً، وقيام الحجاج بأداء مناسك الحج بشكل آمن.

غير أن الدولة العثمانية لم يكن من مصلحتها ترك الحبل على الغارب، لهذا كانت لا تدخر جهداً من شأنه استتباب الأمن والنظام في الحجاز، وبالتالي تعزيز وجودها هناك. بل كانت تتدخل أحياناً حتى في المسائل المتعلقة بمهام أمراء مكة كإدارة البدو، كلما أحست أن الأمن والنظام هناك يتعرضان إلى الخطر. وكان ولاة جدة (الحبشة)، يضطلعون بمهمة الحفاظ على الأمن والنظام في المدينة المنورة أيضاً، ويتدخلون بشكل مباشر حال حدوث ما يؤدي إلى اختلال النظام فيها. وخير مثال

على هذا ما وقع في سنة (١١٨١هـ، ١٧٦٧م) من خلاف بين عشائر بني علي وبني سفر التي كانت تقيم مضاربها بجوار المدينة المنورة، وأهالي المدينة، وتحول الخلاف إلى قتال بين الطرفين، إذ تدخل الوزير أحمد باشا محافظ جدة إلى جانب الشريف مساعد أمير مكة في الأمر، وتمكن من إعادة الأمن والنظام إلى هناك(٩).

كما كانت الدولة تحث ولاة الحبشة الذين يتولون لواء جدة ومشيخة الحرم المكي أيضاً، أن يقدموا الدعم لشريف مكة عند الضرورة، فعندما عهدت بإيالة الحبشة مع لواء جدة ومشيخة الحرم المكي إلى جاوش باشي أبو بكر، في سنة (١١٣٧هـ، ١٧٢٥م)، أمرته أن يقوم بمعاونة الشريف عبد الله(١٠).

والمعروف أن الدولة العثمانية أحدثت في منطقة الحجاز إمارة سنجق جدة، ثم ولاية جدة، والحبش، ومشيخة الحرم المكي. وبهذا سعت إلى تقييد نفوذ أمراء مكة، وكبح جماحهم في التدخل بشؤون التجار والأهالي. إلا أن هذا التقييد لم يكن كافياً لتقليص صلاحيات الأمراء، كما إن الحكومة العثمانية لم تتمكن في غالب الأحيان من منع تدخلهم في وظائف باشوات جدة، الذين عينوا لإدارة الحجاز، بشكل يوازي ظروف الأمراء. وبعد تأسيس ولاية جدة والحبشة، استمر النزاع بين ولاة جدة وأمراء مكة في المسائل المتعلقة بالنفوذ والصلاحيات، دون أن تنتهي. وفي الأوامر المرسلة إلى أمراء مكة، نجد دعوات إلى انسجامهم بشكل جيد مع ولاة جدة(١١).

وعلى الرغم من كل ذلك، ينبغي ألا ننسى أن الدولة العثمانية، على الرغم من غضها الطرف أحياناً عما كان يبدر من أمراء مكة من أعمال مخالفة لتوجهاتها، إلا أنها كانت تتخذ موقفاً صارماً من بعض الحالات، تراه ضرورياً، فتقوم بالتدخل وإيقاف الأمير عند حده، أو عزله. وقد أوردت المصادر العثمانية أمثلة مختلفة على ذلك، ففي (شوال ١٠٩٥هـ، أيلول/ سبتمبر ١٦٨٤م) عزل الشريف إبراهيم لازدياد الشكوى من ظلمه، كما عزل الشريف أحمد بن غالب في سنة (١١٠١هـ، ١٦٨٩م) لاتهامه باغتصاب «حلال وصرر» فقراء الحرمين، وقطعه عوائد العشائر البدوية، وظلمه الرعايا. كما عزل في (١١٠٣هـ، ١٦٩١م) الشريف ابن حسين لفشله في ردع

---

(٩) عن الأحداث التي وقعت في المدينة المنورة في هذه الفترة، انظر: أحمد أفندي واصف، **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)** (استانبول: [د. ن.]، ١٢١٩)، ج ١، ص ٢٩١ ـ ٢٩٣ و٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(١٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 90.

(١١) Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri*, pp. 25-29.

والمعروف أن تخوف الدولة من توسع نفوذ أمراء مكة استمر حتى بعد تأسيس ولاية الحجاز. وقد قدم عثمان نوري باشا والي الحجاز الذي عين سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م لائحة بشأن تحديد صلاحيات هؤلاء الأمراء.

(الأشقياء = قطاع الطرق)، وعدم تمكنه من «حفظ وحراسة» الحجاج، واتهامه بالخيانة والإهمال[١٢].

كان أمراء مكة يمنحون من قبل الحكومة العثمانية خمسة وعشرين ألف قرش في السنة، أي نصف ما كان يتقاضاه السلطان العثماني من موارد مصر، وكانت هذه المنحة تسمى «العطية السلطانية». كما كانوا يتقاضون نصف حاصلات جمرك جدة. وكانت الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع الواردة على السفن الإفرنجية والإسلامية من الهند إلى جدة، تشكل مورداً مالياً كبيراً. والمعروف أن جدة تعرضت في سنة (٩٤٨هـ، ١٥٤٢م)، أي في عهد الشريف أبو نمي، إلى غزو البرتغاليين، الذين أنزلوا جنودهم فيها، وقاموا بالتخريبات. وقد تمكن أبو نمي من تخليص المدينة منهم. وتقديراً لجهوده منحه السلطان سليمان القانوني نصف موارد جمرك جدة.

وذكر الباحث إسماعيل حقي أوزون جارشيلي نقلا عن المؤرخ عالي، أن منح أبو نمي نصف واردات جمرك جدة تم بناء على توصية من سنان باشا، وذلك بعد عودته من فتح اليمن. وقد أكد هذا المؤرخ بجوي أيضاً، إذ ذكر أن شرفاء مكة كانوا لا يتدخلون في شؤون جمرك جدة، ثم منح أبو نمي نصف موارد جمرك جدة بناء على طلبه (٩٧٧هـ، ١٥٦٩م)، وبذلك تضاعفت معاناة الحجاج والتجار[١٣]. وذلك لأن بعض الشرفاء كانوا لا يكتفون بنصف هذه الموارد، بل كانوا يسعون إلى وضع اليد على جميع هذه الموارد، وقطع حصة الدولة منها. إلا أن الدولة لم تكن تستخدم إجراءات صارمة للحد من هذا التجاوز، بل كانت تحاول استمالة الأمراء مستخدمة المرونة عند التعامل مع هذا الأمر. ففي الرسالة المرسلة من السلطان العثماني إلى شريف مكة السيد أحمد، ورد أنه سبق أن منح نصف موارد جمرك جدة للشرفاء، إلا أن الشريف إدريس والشريف محسن قد خالفا هذا الأمر، وقاما بوضع أيديهما على جميع الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الواردة إلى جدة، على متن السفن. وطلب منه الاكتفاء بنصف الموارد وعدم التجاوز على المال الميري[١٤]. ومما يتعلق بأمراء مكة أيضاً، نجد أن الدولة العثمانية، انطلاقاً من الاعتبار الذي كانت تبديه لهم، استعانت ببعض منهم لتستخدمهم في نظامها الإداري، وهذا يدل على مدى

---

(١٢) انظر: سلحدار فندقليلي محمد آغا، **سلحدار تاريخي** (استانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ج ٢، ص ١٣٦ و٦١٣.

(١٣) Uzuncarsili, Ibid., p. 23.

انظر أيضاً ما ذكره المؤرخ بجوي في: إبراهيم أفندي بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٥٤. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة: Murat Uraz, *Pecevi Tarihi* (Istanbul: [n. pb.], 1968-1969).

(١٤) انظر نصّ الرسالة السلطانية في: فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

الثقة التي كانت توليها الدولة إياهم، ولدينا أمثلة كثيرة على هذا. إذ نعرف أن الشريف أحمد عهد إليه بلواء قرق كليسا بطريقة الأربالق، وذلك قبل توجيه شرافة مكة إليه، في (شوال ١٠٩٥هـ، أيلول/ سبتمبر ١٦٨٤م)، وأن الشريف سعد بن زيد كان يتولى لواء حماة بطريقة الأربالق، ثم لواء ويزة، وذلك قبل نصبه في شرافة مكة، في (١١٠٣هـ، ١٦٩١م)[١٥]. وليس أدل على الاحترام والاعتبار الذي تبديه الدولة العثمانية بشرفاء مكة من أسلوب الخطاب الذي يخاطبهم به السلطان. مثال على ذلك، تذكر ديباجة رسالة موجهة إلى شريف مكة بتوقيع السلطان: «جناب إمارة مآب الإيالة، نصاب سعادة الاكتساب، ذو النسب الطاهر، والحسب الظاهر، صاحب العزّ والشرف، خلفاً بعد خلف، نسل السلالة الهاشمية، فرع الشجرة النبوية، طراز العصابة العلوية، المختص بمزيد عناية الملك الأحد، السيد الشريف دام سعده»[١٦].

٢ ـ الحجاز في النظام الإداري العثماني

لم تجر الدولة العثمانية ـ كما ذكرنا ـ تغييرات جوهرية على الأوضاع الإدارية لمكة المكرمة، أو الأوضاع العامة للشرفاء. إلا أنها كانت تسعى إلى حصر الدور الذي يضطلع به الشرفاء في دوائر معينة تحددها هي لهم. غير أنها ظلت يساورها القلق من الأطماع التوسعية لبعض الشرفاء، لهذا أقامت مشيخة الحرم المكي وسنجق جدة المعمورة، ثم إيالة جدة وبكلربكية الحبشة، للحد من هذه الأطماع.

ظلت الحجاز في بداية العهد العثماني تابعة لإيالة مصر، وتتم إدارتها من قبل أمير سنجق جدة الذي يرتبط إدارياً ببكلربكي مصر. وكانت جدة مرفأ تجارياً مهما في الساحل الغربي للحجاز، يرتادها الكثير من السفن التجارية، لهذا كانت تحظى بأهمية كبيرة في البحر الأحمر. وفي الوقت الذي دب الضعف في كيان الدولة العثمانية، بدأ النفوذ الأجنبي يزداد تدريجياً في جدة، لهذا تم ربط هذه المنطقة في بداية القرن السابع عشر ببكلربكية (إيالة الحبشة) لإدارتها بشكل أكثر مركزية. وقامت الدولة بتعيين ولاة برتبة وزير في هذه الإيالة، كما أسندت إلى ولاة الحبشة مشيخة الحرم المكي أيضاً، وذلك بسبب معرفتهم بأحوالها. كما كانت تعين المعزولين من آغاوات دار السعادة في مشيخة الحرم المدني. ووضعت تحت إمرة شيخ الحرم المدني جنوداً مسلحين مهمتهم حماية المدينة[١٧].

---

(١٥) انظر: آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ٢، ص ١٣٦ و٦١٣.

(١٦) فريدون بك، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٢.

(١٧) Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri*, p. 27.

واعتباراً من بداية القرن الثامن عشر، ذهبت الدولة إلى وضع إيالة الحبشة تحت الوحدة الإدارية لجدة، وأصبح الوالي الذي يتولى المنطقة يتعين تحت عنوان «والي إيالة جدة، وبكلربكية الحبشة، ومشيخة الحرم المكي»(١٨). لهذا كان والي جدة لا يدير الحجاز فقط، بل كان يدخل تحت إدارته، في الوقت نفسه، كل من سواكن ومصوع، باعتبار أنه يتولى كذلك إيالة الحبشة(١٩).

وكان ولاة جدة الذين يعينون برتبة وزير مسؤولين، بصفة «ناظر الأقطار الحجازية»(٢٠)، عن تنظيم جميع الأمور المتعلقة بالإعاشة، والإقامة لقافلة الحج، وذلك بالتعاون مع أمير الحج، وكذلك تأمين الأمن والنظام في المنطقة. كما كانوا يشرفون على جمرك جدة، التي كانت أهم الموانئ التجارية في البحر الأحمر. وكما ذكرنا، فإن شرفاء مكة كانوا يتقاسمون مع الدولة موارد هذا الجمرك، لهذا كان هناك موظفون تابعون للشريف. إلا أن المسؤولية الأساسية فيها كانت للوالي. وكان التجار الذين يجلبون بضائعهم إلى جدة يضعون ثقتهم بموظفي الدولة، ويخشون من قيام رجال الشريف بفرض ضرائب جمركية غير مشروعة عليهم(٢١).

وكان أمير سنجق جدة، أو والي جدة فيما بعد، يُعد أكبر مسؤول إداري يتم تعيينه من قبل الدولة العثمانية في ولاية الحجاز. وكان ولاة جدة يقيمون حيثما أرادوا في مدن الحجاز الرئيسية، أي في جدة، أو مكة، أو الطائف. ويعنون بكل الأمور في الحجاز، عدا المسائل المتعلقة بالبدو، التي كانت متروكة لشريف مكة. وفضلاً عن هذا، فقد عيّن العثمانيون على كل من مكة والمدينة موظفاً آخر تحت اسم «شيخ الحرم»، أي شيخ الحرم المكي وشيخ الحرم المدني. ولكن مما يؤسف له، أننا لا نعرف معلومات كافية عن هذه الوظيفة، واعتبر المؤرخ واصف شيوخ الحرم من محافظي المدينة المنورة(٢٢)، وربما كانوا بمثابة أمراء سناجق. والمعروف أن هذه الوظيفة أصبحت فيما بعد يعهد بها إلى ولاة جدة، كما سنرى. وإلى جانب الإداريين الذين مثلوا الدولة العثمانية في الحجاز، تمّ تعيين قاض على مكة من قبل الدولة أيضاً، وذلك بعد انضواء المنطقة تحت الحكم العثماني في عهد سليم الأول. كما عيّن قاض

---

(١٨) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter nos. 730 and 12761, and Zekeriya Kursun, «Osmanli Devleti Idaresinde Hicaz 1517-1919,» in: Güler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 1, p. 317.

(١٩) Cengiz Orhunlu, *Habeş Eyaleti* (Ankara: [n. pb.], 1996), pp. 132-133 and 178.

(٢٠) BOA. A.AMD, no. 33/72.

(٢١) «El-Fevaidu'l - Muadde Li Nizam-i Hukumet-i Bender-i Cidde,» isse by Ismail Hakki Uzuncarsili, *Belleten*, vol. 26, no. 101 (1962), pp. 151-162.

(٢٢) واصف، **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)**، ج ١، ص ٣٠٦.

في المدينة أيضاً. وخصصت رواتب كلا القاضيين من موارد جمرك جدة[٢٣].

وكان العثمانيون يظهرون أهمية كبيرة بإدارة الحجاز، وإعمارها، وتغطية احتياجات الأهالي، ولا يترددون في تقديم أية تضحية بهذا الخصوص. لهذا انتهجوا سياسة مرنة فيها، ولم يفرضوا أي ضريبة على الرعايا، باستثناء الضرائب المفروضة على البضائع الواردة إلى جدة، كما أعفوا أهالي الحجاز من الخدمة العسكرية. وقد استمر هذا الوضع حتى أوائل القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الحركة الوهابية.

والمعروف أن الحركة الوهابية برزت إلى الوجود باعتبارها مذهباً دينياً في نجد، ثم تحولت إلى حركة سياسية، بعد تبنيها من قبل آل السعود في سنة ١٧٤٤م. وأصبحت هذه الحركة تهدد الوجود العثماني في الحجاز، وتشكل خطراً على إدارة شرفاء مكة على حد سواء، لا سيما بعد سنة ١٧٥٠م، حيث بدأ النزاع بين الوهابيين والشرفاء/ إداريي مكة، الذين سعوا إلى منع دخولهم إلى مكة، حتى لغرض الحج. الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة، بخاصة بعد لجوء الوهابيين إلى القوة، لتحقيق رغبتهم[٢٤]. ولم تكن الدولة العثمانية في وضع يسمح لها بالتدخل في الأمر بشكل مباشر، لهذا كانت تكتفي بتكليف والي بغداد للتعامل مع الموضوع. إلا أن جهود الوالي لم تأتِ بنتيجة، كما إن الإجراءات التي اتخذها الباب العالي لم تسفر عن نتيجة أيضاً. واستغل الوهابيون الأوضاع العامة التي كانت الدولة تمر بها، وعدم اتخاذها إجراءً ملموساً بهذا الخصوص، فسيطروا في سنة ١٨٠٢م على الطائف، ثم أدخلوا مكة في سنة ١٨٠٣م تحت نفوذهم[٢٥]، ثم ساروا إلى جدة، إلا أنهم ردوا على أعقابهم، فتوجهوا إلى المدينة وحاصروها، وقطعوا الطرق المؤدية إليها.

لم يكن بوسع الدولة أن تبقى متفرجة على ما يحدث هناك، بل أصبح رد فعلها عنيفاً، فأصدرت أوامرها إلى ولاة حلب، وبغداد، والشام، بالتحرك. غير أن القوات المشتركة للشريف غالب ووالي جدة تمكنت من استعادة مكة. لكن لم يكن بمقدور هذه القوات القضاء على الحركة الوهابية بشكل كلي، بل على العكس من ذلك، تفاقمت الأوضاع سوءاً، حتى أبلغ محافظ المدينة الباب العالي في سنة ١٨٠٥م أن الخطر الوهابي بلغ حداً لا يطاق، ولا يمكن ردعه.

في هذه الأثناء، كان أمير الحج عبد الله باشا العظم في المدينة، فتحاشى

---

(٢٣) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 92, and Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri*, pp. 62-63.

(٢٤) انظر: أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ٩ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩)، ج ٧، ص ١٩٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

الوهابيون دخولها، ولكن بعد مغادرته قاموا بالسيطرة عليها، ومنحوا الأمان للأهالي، بشرط أن يتبعوا مذهب الوهابية. وقاموا بهدم المزارات في المدينة، مثلما قاموا به في المناطق الأخرى(٢٦). ولم يقفوا عند هذا الحد، بل حاصروا جدة لقطع الإمدادات الواردة منها إلى مكة. وفي سنة ١٨٠٦م، سيطروا على مكة مرة أخرى. وقاموا برفع اسم السلطان العثماني من الخطبة، وألغوا القوانين والضرائب العثمانية، وفرضوا الحكم فيها على أساس المذهب الوهابي، كما عزلوا القاضي والإداريين، الذين عينتهم الحكومة العثمانية.

واختل الأمن والنظام في الحرمين الشريفين بشكل كبير، حتى اضطرت قافلة الحج الشامية إلى العودة من دون إتمام مراسم الحج، على الرغم من أنها قطعت مسافة ٣٠ ساعة. وبقيت مخططات الحكومة لاستعادة مكة من دون تنفيذ، فاضطرت إلى تكليف والي مصر محمد علي باشا للقيام بهذا الأمر. إلا أن محمد علي باشا الذي تمكن من إقامة إدارة مستقرة في مصر، لم ينفذ الأمر حالاً. وبعد ازدياد الضغط عليه من قبل الباب العالي، أرسل قواته في حملة على المنطقة (١٨١١م) بقيادة ابنه أحمد طوسون باشا، ثم إبراهيم باشا، وتمكنت هذه القوات بعد سلسلة من المعارك، استمرت ثماني سنوات من استعادة الحجاز ونجد من أيدي الوهابيين.

وإثر هذا، وجهت الحكومة العثمانية سنجق جدة، وإيالة الحبشة، ومشيخة الحرم المكي إلى إبراهيم باشا، فوضعت بذلك الحجاز تحت وصاية مصر(٢٧). لكن يبدو أن إبراهيم باشا لم يتول هذه الوظيفة بشكل مباشر، بل أناب عنه في إدارة شؤون الحجاز قادة الجيوش المتمركزة هناك. ولم تكن هذه الإجراءات تتماشى مع توجهات الدولة، إلا أن الظروف التي كانت تمر بها أرغمتها على قبول الأمر الواقع. وبعد عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة سنة ١٨١٩م، عين محمد علي ابن أخته خليل باشا على الحجاز، ثم أحمد باشا. وفي سنة ١٨٢٩م، تولاها خورشيد باشا.

ولم يجر محمد علي تغييراً مهما في إدارة الحجاز، بل ألغى حصة الشرفاء من موارد جمرك جدة، وحولها إلى خزينة مصر. إلا أن الشريف يحيى اعترض على هذا، وتمرد على أحمد باشا. وإثر هذا، أرسل محمد علي باشا قوات جديدة قمعت التمرد، فعزل الشريف يحيى وعين محمد بن عون، وهو من ذوي عون في إمارة مكة (١٨٢٧م)(٢٨).

---

(٢٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Hatti Humayun, no. 25731.

(٢٧) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter nos. 61 and 10782, and Kursun, «Osmanli Devleti Idaresinde Hicaz 1517-1919,» vol. 1, pp. 319-320.

(٢٨) Uzuncarsili, *Mekke-i Mukerreme Emirleri*, p. 130.

وبعد أن أعلن محمد علي باشا استقلاله في مصر وسيطر على بلاد الشام، سعى إلى اتباع سياسة مركزية في الحجاز، ومن ضمنها مكة المكرمة. ففي سنة ١٨٣٨م، استقدم الشريف محمد بن عون إلى القاهرة ليدير مكة المكرمة بشكل مباشر من قبل إداريين يرسلون من القاهرة. غير أن إدارة الحجاز من مصر لم تتحقق بسهولة، فالموظفون الذين أرسلوا إلى هناك لم يكن بوسعهم التفاهم مع العشائر بشكل جيد. فحدثت سلسلة من التمردات هناك. ففي سنة ١٨٣٩م، امتنعت العشائر عن دفع الضريبة المفروضة على القهوة المستوردة في جدة، وتمردت على القوات المصرية. إلا أنها انهزمت أمام القوات المرسلة من مصر.

واستمر وجود القوات المصرية في الحجاز حتى أواخر سنة ١٨٤٠م، حيث تخلى عنها محمد علي باشا إثر بروتوكول لندن (١٨٤٠م)، وانضوت منطقة الحجاز مرة أخرى تحت الإدارة المركزية للباب العالي. وبعد خروج القوات المصرية من الحجاز، انتدب السلطان عبد المجيد، عثمان باشا الذي كان يقوم بمهمة مشيخة الحرم المدني في ذلك الوقت، لاستلام باشوية جدة، وما لبث أن تمّ تثبيته والياً عليها. وقد بذل عثمان باشا جهوداً كبيرة لإعادة النفوذ العثماني إلى المنطقة، التي استمرت وقتاً طويلاً تحت هذا النفوذ. وعهدت الدولة بمشيخة الحرم المكي إلى عزت، وعينت قائممقاماً على جدة، وعهدت بمشيخة الحرم المدني إلى أحد إدارييها.

وفي الشهور الأولى من سنة ١٨٤١م، سعى عثمان باشا إلى إعادة تنظيم ولاية الحجاز، ولتحقيق هذا الأمر، طلب دعماً مادياً، وموظفين، وجنوداً، من إستانبول. وبالفعل أرسل الباب العالي في أواخر السنة ألفي جندي إلى الحجاز، وبدأ بالتنظيمات الجديدة في المنطقة. وأعيد تحديد حدود ولاية الحجاز، التي ضمت حوالى ٤٥٢٠٠ كم^{2} من الأراضي، ومن ضمنها مكة، والمدينة، وجدة، وينبع، والطائف، وتبوك، ورابغ. كما ارتبط الساحل الغربي للبحر الأحمر بها، مثلما كان مرتبطاً بمكة وجدة. أما الحدود الشمالية لولاية الحجاز، فكانت تمتد حتى خليج العقبة. وكان تنظيم الولاية بهذا التوسع قد واجهته صعوبات كبيرة، يأتي على رأسها صعوبة إرسال أعداد كبيرة من الجنود ومرابطتهم هناك، لأن ظروف الدولة لم تكن تسمح بذلك، حتى أنها خفضت عدد الجنود الذين أرسلوا إليها إبان تنظيمها إلى ٨٠٠ أو ألف[٢٩] وقد استمر هذا الأمر حتى فتح قناة السويس، فتم تسهيل عملية إرسال الجنود إلى المنطقة، فرابطت قوات عسكرية في مدنها المهمة، وكذلك في طريق الحج.

(٢٩) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Ayniyat Defteri,» no. 1098, p. 252.

وكانت الدولة العثمانية تسعى إلى تطبيق الإصلاحات في الحجاز، مثلما طبقتها في الولايات الأخرى، إلا أنها ووجهت بصعوبات كبيرة بسبب سيادة العرف فيها أكثر من القوانين. وفي سنة ١٨٥٥م، أريد تغيير أمير مكة عبد المطلب، وذلك في الوقت الذي كانت الدولة تعد العدة لحظر تجارة الرقيق. إلا أن المعارضين لإجراءات الحكومة في الحجاز سعوا إلى منع تطبيقها. فأرسلت الحكومة رشيد باشا من إستانبول إلى هناك. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى الحيلولة دون وقوع المشاكل التي لا تحمد عقباها هناك، لهذا نجدها تستثني منطقة الحجاز من الحظر المفروض على تجارة الرقيق، إثر فرمان الإصلاحات. غير أن الوضع الأمني فيها لم يستتب بشكل كلي. وفي أيار/مايو من سنة ١٨٥٨م، حدث تمرد شعبي في مدينة جدة بحجة بيع المشروبات الروحية في أحد المحلات فيها، ولم يلبث أن توسع في غضون مدة قصيرة، وأدى إلى مقتل عدد كبير من أفراد الجاليات غير الإسلامية فيها، والذين كانوا يقيمون لأسباب مختلفة. وقد أسفرت هذه الحادثة عن وقوع مشاكل ديبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الغربية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الحكومة العثمانية كانت مصممة على السير قدماً بإصلاحاتها الإدارية في الحجاز، فواصلت بمرور الزمن تطبيق تنظيمها المدني، وفق المفهوم الحديث[٣٠].

٣ ـ التقسيمات الإدارية للحجاز

كانت منطقة الحجاز في العهد المملوكي تتبع ـ كما ذكرنا سابقاً ـ مصر من الناحية الإدارية. إذ نعرف أن المماليك حولوا جدة إلى نيابة تابعة إلى مصر، باعتباره تدبيراً احترازياً تجاه الخطر البرتغالي في البحر الأحمر[٣١].

ولم تجر الدولة العثمانية تغييراً كبيراً في هذا الخصوص في بداية الأمر، بل قامت بتحويل نيابة جدة إلى لواء حمل اسم لواء جدة، وأبقت مكة إمارة على غرار الحكومات الموجودة في الإيالات العثمانية، لكن من دون أن ترتبط بإيالة من الإيالات، بل تم ربطها بمركز الدولة مباشرة، أي أنها تمتعت بنوع من الاستقلال الذاتي. غير أن هذا الاستقلال الذاتي لم يكن يجري على نسق ثابت، بل كانت مكة ترتبط أحياناً بمصر على شكل لواء، أو ترتبط بالمركز على شكل إيالة مستقلة. ومن

(٣٠) Kursun: «Hicaz,» vol. 17, pp. 437-438, and «Osmanli Devleti Idaresinde Hicaz 1517-1919,» vol. 1, pp. 317-322.

(٣١) انظر مبحث «التقسيمات والأساليب الإدارية لإيالة مصر» في هذا الكتاب.

الممكن متابعة الأوضاع التي مرت بها مكة، وذلك وفق معطيات دفاتر التعيينات في الإيالات والألوية.

وأول دفتر وردت فيه إشارة إلى الوحدات الإدارية للحجاز، هو الدفتر الذي تم إعداده في الربع الأول من القرن السادس عشر، وفي عهد سليمان باشا بكلربكي مصر بالذات. إذ ورد لواء جدة ضمن الألوية الثلاثة الداخلة لإيالة مصر، وأنه عهد إلى جاوش علي بساليانة مقدارها ١٥٠ ألف آقجة، على طريقة الأمانة[٣٢].

كما أن معطيات «الدفتر ذي الرقم ٥٢٤٦»، الذي أعد في سنة (٩٣٣هـ، ١٥٢٧م)، لا تختلف عما ورد في الدفتر السابق، باستثناء أنه أغفل ذكر اسم المتصرف على لواء جدة[٣٣]. غير أن هذين الدفترين لم يشيرا إلى الوضع الإداري لمكة المكرمة في هذه الفترة.

أما أول دفتر وصلنا ويورد الوضع الإداري لمكة، فهو «الدفتر ١٤٥٢» الذي دونت فيه أوامر التعيينات العائدة إلى منتصف السادس عشر الميلادي. إذ وردت فيه مكة لواء تابعاً لإيالة مصر، حمل اسم «لواء مكة الشريفة»، وأنه في عهدة الشريف أحمد بك بن الشريف أبي نمي، عهد به إليه بعد وفاة والده ليتصرف به مثل والده. وقد دوّن هذا الأمر في (أواخر شعبان سنة ٩٤٦هـ، ٩ آذار/ مارس ١٥٤٠م)، إلا أن الدفتر أغفل ذكر لواء جدة، مثلما أغفل ذكر لواءي الإسكندرية وأسيوط[٣٤]. ويبدو من تسمية مكة بـ «لواء مكة»، والشريف بـ «أحمد بك»، أن مكة أصبحت مجرد لواء تابع لإيالة، وأن الشريف لا يتمتع بأي إمتياز، ولا يختلف عن أي أمير سنجق عثماني. وعلى الرغم من هذا، فإن «الدفتر ٢٦٢» الذي دونت فيه التعيينات الجارية بين سنتي (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) ـ (٩٩٥هـ، ١٥٨٨م)، أورد لواء جدة ضمن التقسيمات الإدارية لإيالة مصر. لكن يبدو أنه لم يمر وقت طويل، حتى انفصل لواء جدة عن مصر وألحق إلى جانب مكة بإيالة الحبشة. وآخر أمر للتعيين ورد في لواء جدة، كان في أواخر سنة (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م)، حيث عهد به إلى محمد بك مع أمانة جدة. وفتحت في «الدفتر ٢٦٢» صفحة جديدة ضمت الألوية التقليدية لإيالة الحبشة، هي:

---

(٣٢) Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 1005766, and Es-Seyyid Mahmud, «Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu,» in: Eren [et al.], eds., *Osmanli*, vol. 1, p. 148.

(٣٣) Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 5246, and Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Ümerasi ve IlIdaresi* (Istanbul: Bogaziçi Üniversitesi Yayinlari, 1978), pp. 122-130.

(٣٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, p. 376.

ـ لواء مكة المكرمة: وكان في عهدة حسن بن أبي نمي. وهذا يعني أن شرافة مكة المكرمة كانت في مستوى اللواء، وأن الشريف في مستوى أمير السنجق.

ـ لواء جدة: لم يرد عنه أي شيء.

ـ لواء سواكن: لم يرد عنه أي شيء[٣٥].

غير أن انفصال منطقة الحجاز، لا سيما ميناءها الحيوي جدة عن مصر لم يستمر طويلاً، فقد أعيد لواء جدة إلى إيالة مصر. وربما تحقق هذا في (جمادى الآخرة ١٠٥١هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٦٤١م)، حيث عهد بلواء جدة المعمورة مع البندر إلى مصطفى. وقد أضيفت عبارة «تابع لمصر» على اللواء في «الدفتر ٢٦٦»، بل أن اسم لواء جدة أضيف إلى الدفتر فيما بعد، أي بعد المباشرة بتدوين أوامر التعيينات فيه.

وفضلاً عن هذا، فإن مكة المكرمة استقلت في هذه الفترة عن إيالة الحبشة وإيالة مصر، وأصبحت بمثابة إيالة مستقلة، تحت اسم «شرافة مكة المكرمة». وكانت في هذه الفترة في عهدة الشريف زيد. ومما يلفت النظر أن «الدفتر ٢٦٦» قدم اسم شرافة مكة على جميع الإيالات العثمانية، وبدأ بها. الأمر الذي يدل على مدى الاهتمام، والرعاية، والاعتبار، الذي توليه الدولة لهذا المكان الشريف من الدولة العثمانية[٣٦].

ويبدو أن وضع إمارة مكة المكرمة لم يتغير فيما بعد، واحتفظت باستقلاليتها كإيالة مستقلة تابعة لمركز الدولة مباشرة، بل زاد اعتبارها عندما وجهت الدولة إيالة الأحساء في (أواخر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٦٩٧م) إلى شريف مكة الشريف زيد، ليتولاها إلى جانب إمارة مكة المكرمة[٣٧]. لكن الذي يؤسف له، أننا لا نتمكن في ضوء المصادر المتوافرة لدينا من معرفة السبب الذي حدا بالدولة إلى اتخاذ هذا الإجراء، ولا نعرف مدى تطبيقه. لكن الذي نعرفه أن منطقة جدة ربطت بإيالة الحبشة، بل أصبحت جدة سنجق الباشا. إذ أصبحت إيالة الحبشة يعهد بها إلى جانب لواء جدة المعمورة ومشيخة الحرم المكي إلى الباشوات العثمانيين. فطبقاً لما ورد في الدفاتر التي دونت فيها التعيينات بين سنتي ١٧٠١ و١٧٤٠ إن كل الذين

---

(٣٥) انظر ما ورد عن هذه الألوية في هذه الفترة في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 76 and 88.

(٣٦) انظر ما ورد عن شرافة مكة المكرمة ولواء جدة في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, pp. 10 and 119.

(٣٧) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 62.

تولوا إيالة الحبشة عهد إليهم أيضاً بلواء جدة ومشيخة الحرم(٣٨).

ومما تجدر الإشارة إليه، إن اسم جدة أطلق على إيالة الحبشة أيضاً، إذ ورد اسم الإيالة في المصادر بشكل «إيالة جدة»، وذلك جرياً على عادة إطلاق اسم مركز الإيالة، أي سنجق الباشا على الإيالة نفسها(٣٩).

استمر الوضع الإداري لجدة ومشيخة الحرم المكي بهذا الشكل، أي ضمن إيالة الحبشة، إلى أواخر القرن الثامن عشر، وربما استمر فيما بعد، فـ«الدفتر ذو الرقم ١٥٩٥» الذي دونت فيه التعيينات الجارية في الإيالات والألوية للفترة من ١٧٩٥م إلى ١٧٩٩م، أورد هاتين الوحدتين الإداريتين ضمن إيالة الحبشة أيضاً(٤٠).

ويبدو أن هذا الوضع الإداري استمر حتى ظهور الوهابيين في المنطقة، ثم أعادت الدولة النظر في التقسيمات الإدارية للحجاز، فحولت المراكز المهمة فيها إلى ألوية ألحقتها بإيالة الحبشة التي استمرت بالاسم نفسه، على الرغم من أن كل ألويتها كانت في جانب الحجاز. فوفقاً للدفاتر العائدة إلى سنة ١٨٣١م، كانت إيالة الحبشة تضم الألوية الآتية:

ـ لواء مكة المكرمة.
ـ لواء المدينة المنورة.
ـ لواء جدة المعمورة.
ـ لواء ينبع.
ـ لواء الطائف.
ـ لواء نيل (؟)(٤١).

---

(٣٨) عن أوامر التعيينات الجارية في إيالة الحبشة ولواء جدة في الفترة ١٧٠١ ـ ١٧٤٠، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢؛ Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 26; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 40; Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 20, and Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 90; Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), pp. 209-210 and 219-220, and Fehameddin Basar, *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)* (Ankara: TTK. Yayinlari, 1997), pp. 142-144.

(٣٩) انظر على سبيل المثال حوادث سنة ١٠٧٥هـ في: أحمد راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩١)، ج ١، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٤٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1593, Orhan Kilic, «Klasik Donem Osmanli Tasra Teskilati,» *Turkler*, vol. 9 (2002), p. 894.

(٤١) Fazila Akbal, «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus,» *Belleten*, vol. 15, no. 60 (1951), p. 626.

ثانياً: إيالة اليمن

١ ـ الامتداد العثماني إلى اليمن

تعرضت البحار المحيطة بالجزيرة العربية، في أوائل القرن السادس عشر إلى غزو قام به البرتغاليون. فبعد أن تمكنوا من إغلاق مضيق باب المندب بوجه السفن، سعوا إلى السيطرة على عدن، وبريم، والمخا، وقمران، وجدة. ولأجل تحقيق هذا الهدف، أغاروا على السواحل اليمنية والهندية. إلا أنهم لم يتمكنوا من إقامة حكم بالمعنى الحقيقي في البحر الأحمر بسبب المقاومة التي تلقوها من المماليك، ثم العثمانيين.

وكان اليمن في هذا الوقت بالذات تديره أسرة بني طاهر العربية القرشية. ولم يكن بوسع أمير هذه الأسرة، وهو عامر الثاني التصدي للغزو البرتغالي، فاضطر إلى الاستنجاد بالسلطان المملوكي في مصر قانصو الغوري. وبالفعل أرسل المماليك قوة بحرية بقيادة عامر حسين لنجدتهم. وقبيل وصول هذه القوة إلى اليمن، كان البرتغاليون يقومون بغزو السواحل الهندية. وإثر هذا، استنجد ملك كجارات المسلم بالسلطان المملوكي، فتوجهت القوات المملوكية إلى كجارات، وانضمت إلى قوات سلطانها مظفر شاه، وخاضت معارك ضد البرتغاليين، ونجحت في تخليص المنطقة ردحاً من الزمن من البرتغاليين.

غير أن البرتغاليين الذين كانوا يمتلكون إمكانيات عسكرية ومادية هائلة، نجحوا في إلحاق الهزيمة بعامر حسين، وربما إجباره على ترك المنطقة. ولم يكتف البرتغاليون بهذا، بل استولوا على عدن أيضاً. وعلى الرغم من قيام عامر بعد عودته من الهند بمحاصرة البرتغاليين في عدن، إلا أنه فشل في تحقيق أي نجاح، فعاد أدراجه ليرابط في جزيرة قمران، وفيها طلب من عامر الثاني تقديم معونات غذائية له. غير أن عامر الثاني رفض ذلك، فوقع الخلاف بينهما. الأمر الذي حدا بعامر حسين إلى الإغارة على السواحل اليمنية. وتطوع الزيديون بالانضمام إلى قوات عامر حسين، الذي تمكن من إلحاق الهزيمة باتباع عامر الثاني. كما سيطر على زبيد والكثير من المدن اليمنية. وفي هذه الفترة وصلت القوات المملوكية إلى المنطقة، فالتحق بها عامر ليتوجه إلى فتح عدن، وترك محله بارسباي، ويبدو أن بارسباي استمر في إدارة المناطق الداخلة تحت نفوذه فيما بعد، أما عامر حسين فقد تمكن من فتح عدن، ثم ترك المنطقة. غير أن الأوضاع في المنطقة لم تستتب لصالح المماليك، إذ إن المعارك استمرت بين بارسباي وعامر الثاني، وأسفرت في نهاية المطاف عن مصرع بارسباي. فحل محله اسكندر الذي سار إلى صنعاء واستولى عليها، فأنهى

بذلك حكم بني طاهر من اليمن، بعد أن حكموها أربعاً وثمانين سنة(٤٢).

وفي الوقت الذي كانت الأحداث في اليمن تجري بهذا الشكل، كانت الدولة العثمانية قد بسطت سيطرتها على مصر، وأصبحت تتوسع شيئاً فشيئاً نحو الجزيرة العربية. ويبدو أن اسكندر اقتنع أنه، على الرغم مما حققه أو يحققه من انتصارات، لن يتمكن من الاستمرار في اليمن من دون أن ينضوي تحت الحكم العثماني. فجمع الأهالي في جامع صنعاء الكبير، وأعلمهم أن السلطان العثماني سليم الأول قد أخذ مصر، وأنه أعلن خضوعه للنظام الجديد. ثم قام بقراءة الخطبة باسم السلطان العثماني. وتوجه بعد ذلك إلى زبيد، ولكنه وقع في الطريق في كمين نصبته قبيلة بني الحارث، ووصل بصعوبة إلى زبيد، حيث انتخبه المماليك الجراكسة أميراً عليهم(٤٣). واستمر الأمير اسكندر يقرأ الخطبة باسم السلطان العثماني، ويطبق النظم والقواعد العثمانية، حتى سنة ١٥٢٠م، حيث توفي السلطان سليم الأول، فقام بقطع علاقته مع الدولة العثمانية، إلا أنه لم ينجح في مسعاه، إذ لم يمر وقت طويل حتى سارت عليه قوة بقيادة كمال بك من جدة، وأعادت الأمور إلى نصابها. كما سيطرت هذه القوة على زبيد وملحقاتها. ويبدو أن كمال بك تولى إدارة هذه المنطقة، إذ نعرف أنه بنى في زبيد جامعاً ومدرسة، وقرأ الخطبة باسم السلطان سليمان القانوني (٩٣٠هـ، ١٥٢٤م)(٤٤).

غير أن ما جرى على أرض الواقع في اليمن، قد لا يعني شيئاً كبيراً للعثمانيين، من دون أن يكون لهم وجود فعلي هناك، ولا ترابط فيها قوات عثمانية. ولم يكن من صالح الدولة العثمانية إبقاء الأوضاع في المنطقة بهذا الشكل، بل كانت مضطرة إلى مد نفوذها إلى سواحل الجزيرة العربية، وذلك لإبقاء طريق الحج سالكاً أمام جميع المسلمين، وتخليص المنطقة من البرتغاليين الذين فرضوا وجودهم عليها، وإيقاف تقدمهم نحو الشمال، بعد أن استقروا في السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، وتحكموا بالطرق التجارية المؤدية إلى البحر الأحمر، وحماية المسلمين الوافدين من الهند منهم.

وورد في يوميات حيدر جلبي، أن القبطان العثماني المشهور سلمان ريس سار في المراحل الأولى من عهد القانوني على رأس حملة بحرية شاركت فيها عشرون سفينة حربية (قادرغة) من السويس، متوجهاً إلى أرجاء اليمن. وتمكن فيما بعد من انتزاع

---

(٤٢) Ihsan Sureyya Sirma, «Yemen,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 13, p. 375.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٤٤) انظر: راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ١، ص ٤٨ ـ ٤٩؛ يمن سالنامه سي سنة ١٣٠٧، ص ٢٧؛ مخطوطة أسعد أفندي ٢١٦٢ ورقة ٢٩٧ آ ـ ب، و Hulusi Yavuz, *Yemende Osmanli Idaresi ve Rumuzi Tarihi*, 2 vols. (Ankara: TTK, 2003), vol. 1, pp. 78- 79.

جزيرة قمران من أيدي البرتغاليين. ثم واصل تقدمه، وسيطر على أطراف اليمن وعدن. وعند عودته، قدم لائحة عن اليمن، وسواكن، والهند. كما قدم معلومات عن الأسطول العثماني في ميناء جدة(٤٥).

٢ ـ السيطرة العثمانية الفعلية على اليمن وتأسيس إيالة اليمن

على الرغم من كل ما ذكرناه، فإن السيطرة العثمانية الفعلية على اليمن لم تتحقق إلا بعد الحملة التي قادها سليمان باشا الخادم من مصر. وكان سليمان باشا والياً على مصر. وصدرت الأوامر إليه للقيام بحملة عسكرية على الهند، وذلك لنجدة المسلمين فيها إزاء الغزو البرتغالي لأراضيهم. وفي (١٥ محرّم من سنة ٩٤٥هـ، ١٣ حزيران/يونيو ١٥٣٨م)، انطلق من السويس متوجهاً إلى اليمن، ثم إلى الهند. وبعد أيام عدة وصل إلى جدة، وتوجه منها إلى السواحل اليمنية، حيث أنزل جنوده في جزيرة قمران. وفي أواخر صفر، وصل إلى عدن(٤٦). ويبدو أنه في هذه الفترة بالذات وقع الخلاف بين الأمير اسكندر من جهة والجراكسة والإمام الزيدي شرف الدين من جهة أخرى. إذ أعلن الجراكسة والإمام الزيدي إنهاء خضوعهم للدولة العثمانية. لهذا، فإن القوات العثمانية سارت إلى عدن، واستولت عليها، وحوّلها سليمان باشا إلى لواء عهد به إلى بهرام بك، ووضع تحت تصرفه جمعاً من الجند.

وبعد عودة سليمان باشا من الهند، أنزل جنوده في ميناء الصليف، وسار إلى زبيد بعد أن أخذ معه الكاشف سنان الذي كان يدير تلك الأرجاء. ونجح سليمان باشا في استمالة بعض أمراء زبيد من أعوان الأمير التركي نخودة أحمد بك أمير زبيد. وتمكن من احتلال المدينة، بعد أن قتل أحمد بك وجمعاً من أتباعه. وأمر بقراءة الخطبة في جوامع زبيد باسم السلطان العثماني، وأعلن إلحاق ولاية زبيد وجميع ملحقاتها بالأراضي العثمانية. ثم عهد بإدارة المنطقة إلى أمير سنجق غزة مصطفى بك بن بيقلي محمد باشا (٩ شوال ٩٤٥هـ، آذار/مارس ١٥٣٩م)(٤٧).

وبعد دخول عدن وزبيد تحت الحكم العثماني، بدأت القوات العثمانية بإخضاع

---

(٤٥) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ١، ص ٤٩١ و٤٩٨؛ عالي تاريخي ورق ١١، نقلاً عن: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 298, and
اللائحة التي قدمها سلمان ريس محفوظة في آرشيف طوب قابي تحت رقم ٦٤٥٨.

(٤٦) بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ١٢٠ ـ ١٢١، وصولاق زاده، **تاريخ**، ص ٥٠٠.

(٤٧) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 218; Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, pp. 394-395, and Yavuz, p.87.
رفع سليمان باشا تقريراً مفصلاً إلى السلطان في شوال ٩٤٥هـ عن كيفية استسلام نخودة أحمد أمير زبيد وكيفية السيطرة على زبيد. وقد نشر هذا التقرير من قبل فوزي قورت اوغلي في: *Belleten*, vol. 13 ([n. d.]).

المناطق الأخرى من اليمن. وقد حاول مصطفى بك السيطرة على أرجاء تعز، إلا أنه أخفق في ذلك[٤٨] وخلفه مصطفى النشار والياً على اليمن (٩٤٦هـ، ١٥٤٠م - ١٥٤٥م)، ثم أويس (٩٥٢هـ، ١٥٤٥م - ٩٥٤هـ، ١٥٤٧م)، وهو من مماليك سليم الأول. وقام أويس بتوسيع حدود الولاية، مستغلاً الخلاف الدائر بين ولدي الإمام شرف الدين. وقدم الدعم إلى مطهر الابن الأكبر لشرف الدين، وسيطر بذلك على تعز (١ ذو الحجة ٩٥١هـ، ١٣ شباط/ فبراير ١٥٤٥م)[٤٩]، إلا أنه قتل إبان تمرد اللوند. فعهد ببكلربكية اليمن إلى فرهاد باشا (٩٥٤هـ، ١٥٤٧م - ١٥٤٩م)، الذي شهدت ولايته اضطرابات قام بها الأئمة الزيديون. إذ استغل مطهر ما آل إليه الوضع بعد قتل أويس، فقام بالهجوم على زبيد. وتمكنت قواته من قتل أربعمائة فارس عثماني[٥٠] غير أن فرهاد باشا تمكن مع أوزدمير باشا من قمع الحركة الزيدية في سنة ١٥٤٩م، بعد عملية عسكرية استمرت سنتين، فأقيم الحكم العثماني من جديد في اليمن[٥١].

وشهدت عدن تحدياً كبيراً ضد الدولة العثمانية، بعد أن سقطت في سنة ١٥٤٦م، بيد أحد الزعماء المحليين، وهوعلي بن سليمان. وكانت عدن القاعدة العسكرية العثمانية الوحيدة في المحيط الهندي، ومركزاً حيوياً لارتياد الأسطول العثماني المتوجه إلى الهند وخليج البصرة. وكان خروجها من أيدي العثمانيين يعني فقدانهم هذا المركز الاستراتيجي. لهذا لم يكن من صالح العثمانيين بقاء هذا الميناء خارج نطاق سيطرتهم، لا سيما بعد قيام علي بن سليمان بالاتصال بالبرتغاليين وطلب المساعدة منهم، الأمر الذي سيؤدي إلى دخول مداخل البحر الأحمر ومخارجه تحت سيطرة العدو، أي البرتغاليين. لهذا لم يمر وقت طويل حتى أرسل العثمانيون أسطولاً بقيادة بيري ريس إلى المنطقة. وانطلق بيري ريس الذي عين قبطان الهند في (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٥٤٧م) على رأس أسطول يضم ستين سفينة من السويس، وأنزل قواته في ميناء المخا. وقدم له والي اليمن فرهاد باشا خمس سفن محملة بالجنود، فعزز بذلك قواته. وفي (١٧ ذي القعدة سنة ٩٥٥هـ، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٤٨م) وصل إلى مشارف عدن، حيث استولى على ثلاث سفن للبرتغاليين. وكان في كل واحدة منها أربعون بحاراً استخدمهم بيري ريس مجدفين في السفن العثمانية. وتمكنت قوة برية عثمانية بقيادة قاسم بك أمير سنجق عدن السابق من تدمير قوات

---

(٤٨) Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, p. 395.

(٤٩) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٦، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥٠) Salih Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» *Tarih Dergisi*, vol. 30 (1978), p. 121.

(٥١) انظر مقدمة الناشرين في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 14.

علي بن سليمان وقتله. وإثر هذا، انتخب ابنه محمد من قبل أشراف عدن خلفاً له. واستنجد محمد بالبرتغاليين في المنطقة من أجل تخليص عدن من الحصار العثماني، كما طلب منهم عدداً من المدافع. وعلى الرغم من تمكن بعض السفن البرتغالية من الوصول إلى ميناء عدن، إلا أنها لاذت بالفرار عندما فوجئت بحجم الأسطول العثماني. وفي (١٠ ذي القعدة ٩٥٥هـ، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٥٤٩م) قام بيري ريس بدك قلعة عدن بالمدافع التي نصبها على التلال المشرفة على عدن. وفي (١٤ محرّم ٩٥٦هـ، ٣ شباط/ فبراير ١٥٤٩م)، نجح في السيطرة على المدينة. وصادف هذا اليوم يوم الجمعة، فاجتمع المسؤولون العثمانيون مع أشراف عدن في الجامع، وصلوا صلاة الجماعة، واستمعوا إلى الخطبة المقامة باسم السلطان العثماني[٥٢].

وتولى أوزدمير باشا (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م ـ ٩٦٢هـ، ١٥٥٥م) بكلربكية اليمن بعد فرهاد باشا. وكان أوزدمير باشا من الجراكسة المماليك في مصر، دخل في خدمة العثمانيين بعد فتح مصر، وشارك في حملة سليمان باشا إلى الهند، وبعد عودته بقي في اليمن، حيث تسلم بعض الوظائف، كان آخرها إمارة سنجق. وبعد توليه البكلربكية، قام بحملة عسكرية ناجحة إلى صنعاء، توّجها بالاستيلاء عليها[٥٣]. وبذلك، تحققت السيطرة العثمانية على الأجزاء الداخلية من اليمن. وأقام أوزدمير باشا الإدارة العثمانية في زبيد مرة أخرى. واتبع سياسة الوفاق مع المشايخ، ونصب الحكام والكشاف في كل إقليم من أقاليم اليمن[٥٤].

ولم يستمر أوزدمير باشا طويلاً في إدارة اليمن، بل كلف بقيادة حملة عسكرية إلى بلاد الحبشة. وفي عهد خلفه مصطفى النشار (٩٦٢هـ، ١٥٥٥م ـ ٩٦٦هـ، ١٥٥٩م) الذي تولى الإيالة للمرة الثانية، استتب الأمن والنظام في اليمن. وقام بتنظيم قافلة الحج اليمنية، فعين أميراً للحج، كما هي الحال في دمشق والقاهرة (٩٦٧هـ، ١٥٦٠م)[٥٥]. كما استتب الأمن والنظام في اليمن لصالح العثمانيين في عهد ولاية قره شاهين مصطفى باشا (٩٦٦هـ، ١٥٥٩م) ومحمود باشا (٩٦٧هـ، ١٥٦٠م ـ ٩٧٢هـ، ١٥٦٥م)، وتمكنت الدولة العثمانية من عقد اتفاق مع الإمام الزيدي، بموجبه اعترف

(٥٢) Cengiz Orhunlu, «Hint Kaptanligi ve Piri Reis,» *Belleten*, vol. 34, no. 134 (April 1970), pp. 236-239.

(٥٣) دوّن اوزدمير باشا في تقرير باللغة العربية أرسله إلى استانبول كيفية أخذه صنعاء من أيدي الزيديين كما تطرق فيه إلى الأوضاع المتعلقة بأحداث اليمن الأخرى. والترجمة التركية للتقرير محفوظة في أرشيف طوب قابي سرايي تحت رقم ٨٣٤٢، انظر: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 396.

(٥٤) Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» pp.121-122.

(٥٥) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٦، ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

الإمام الزيدي بالحكم العثماني في اليمن، وبالمقابل أقرت الدولة الإمام الزيدي حاكماً على مناطق نفوذه. وفي عهد محمود باشا، اتخذت صنعاء مركزاً لإيالة اليمن.

وفي سنة (٩٧٣هـ، ١٥٦٥م)، تولى رضوان باشا بكلربكية اليمن. وشهد عهده اضطرابات في مناطق مختلفة من اليمن، وكان هو السبب في إثارتها، لأنه لم ينتهج سياسة الوفاق التي اتبعها أسلافه مع الأئمة الزيدية، بل اتخذ موقفاً عدائياً منهم، وألغى الاتفاقية المعقودة معهم، وسعى إلى توسيع رقعة نفوذه، إلا أنه أخفق في المعارك التي خاضها، وفقد الكثير من الأراضي، واضطر في نهاية المطاف إلى العودة إلى عقد اتفاقية مع الزيديين.

٣ ـ تقسيم اليمن إلى ولايتين

في هذه الفترة، اتخذت الدولة العثمانية قراراً بتقسيم اليمن إلى ولايتين. وقد ذكر بعض المؤرخين العثمانيين كبجوي وسلانيكي، أن رضوان باشا كان على خلاف مع بكلربكي اليمن السابق محمود باشا، وسعى إلى الحط من قدره والنكاية به، فبذل أموالاً كثيرة لنيل بكلربكية مصر، وأبلغ الحكومة أن اليمن إيالة واسعة جداً، ولا يمكن إدارتها من قبل بكلربكي واحد، واقترح تقسيمها إلى بكلربكيتين. وبالفعل تمكن من إقناع الحكومة بهذا[٥٦]. فصدر حكم سلطاني في (٥ جمادى الآخرة سنة ٩٧٣هـ، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٥٦٥م)، يقضي بتقسيم اليمن إلى ولايتين بسبب «مساحتها الكبيرة»، هما:

أ ـ ولاية صنعاء، وعهد بها إلى رضوان باشا بكلربكي اليمن.

ب ـ ولاية اليمن، وعهد بها إلى مراد بك.

وطُلب من رضوان باشا التعاون مع مراد بك، وبذل الجهود من أجل استتباب الأمن والنظام هناك[٥٧]، وبهذا تمّ تقسيم اليمن. لكن يبدو أن رضوان باشا أعفي من وظيفته، بعد صدور الحكم السلطاني مباشرة، وعهد بولاية صنعاء إلى حسن باشا الروسي.

وسعى بكلربكي اليمن، بعد توليه، إلى توسيع رقعة الولاية لتشمل منطقة حضرموت أيضاً. فكتب إلى الديوان الهمايوني: أن البلاد المعروفة بـ «بندر الشحر وحضرموت»، الواقعة على الطريق البحري بين اليمن والهند، يحكمها شيخ عربي

(٥٦) بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٥٠.

(٥٧) انظر الحكم ٧١٠ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 277.

(بدوي) يعرف باسم «سلطان بدر»، وهو يتصرف بسنجق، منذ عهد سليمان باشا. ويستدل من هذا، أن الدولة العثمانية أقرته على بلاده، ومنحته لقب «أمير سنجق». إلا أن هذا الأمير يتظاهر بالطاعة والولاء، ويفرض رسوماً جركية كبيرة على السفن التجارية القادمة من بلاد الروم والهند. ولا يكتفي بهذا، بل يلحق الظلم بمن يأخذ منهم هذه الرسوم، لهذا أصبحوا لا يترددون على المنطقة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات الميري بشكل كبير. وإن الشيخ المذكور على اتصال بالكفار (البرتغاليين): فهو يتشاور معهم، ويستقبل رجالهم. وعلى الرغم من حصوله على مبالغ طائلة من الرسوم، إلا أنه لا يقدم للخزانة العامرة (خزانة الدولة) منها إلا القليل، بل ترتبت على ذمته مبالغ لثلاث سنوات متواصلة، منذ عهد محمود باشا، وعندما طولب به رفض دفعها، ورفع لواء العصيان. وطلب حسن باشا تفويضه بالقيام بحملة إلى حضرموت وفتحها. فصدر الأمر في (٥ ذي القعدة ٩٧٣هـ، ٢٤ أيار/ مايو ١٥٦٦م) بتأديب سلطان بدر بـ «حسن التدارك»، بالشكل الذي يراه البكلربكي مناسباً، ولكن طُلب منه توخي الحذر من حدوث فتنة في المنطقة[٥٨].

وعلى الرغم من عدم معرفتنا بالإجراءات التي اتخذها البكلربكي بعد وصول الحكم السلطاني إليه، لعدم كفاية المعلومات الوثائقية المتوافرة لدينا، إلا أنه يمكن القول أن الأوضاع التي استجدت في اليمن، بشكل عام، حالت دون قيام البكلربكي بأي تحرك في هذا الخصوص.

٤ ـ إعادة توحيد اليمن

والحقيقة أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة بشأن تقسيم اليمن إلى ولايتين لم يكن إجراء سليماً، بل أدى إلى تداعيات خطيرة، إذ استغل الإمام مطهر هذا التقسيم الذي طرأ على إدارة اليمن، وتمكن من إلحاق الهزيمة بمراد باشا وقتله. وسيطر إثرها على صنعاء (٣ أو ١٠ صفر سنة ٩٧٥هـ، ٩ أو ١٦ آب/ أغسطس ١٥٦٧م)، ثم أرسل قواته إلى تعز وعدن. وتمكن في (٣ ربيع الآخر ٩٧٥هـ، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٦٧م) من السيطرة بسهولة على تعز، ثم على عدن والمخا، فأدخل بذلك تحت نفوذه معظم أراضي اليمن. ولم يبق بيد العثمانيين غير زبيد وأرجائها. ثم قصدت قوات الإمام مطهر زبيد، إلا أن مقاومة حسن باشا الشديدة لها، حالت دون السيطرة عليها[٥٩].

ولم يمرّ وقت طويل حتى أرسلت الحكومة لاله مصطفى باشا بكلربكي الشام

(٥٨) انظر الحكم ١٦٩٩ في: المصدر نفسه، ص ٦١٢.

(٥٩) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 373, and Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, p. 27.

على رأس حملة إلى اليمن. وصدرت الأوامر إليه في (٢٩ جمادى الآخرة سنة ٩٧٥هـ، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر)، بأن يأخذ معه عدداً كافياً من الانكشارية والسباهية إلى جانب المعدات الحربية، بغية «استعادة الأماكن والقلاع التي استولى عليها الشيخ مطهر إثر عزل رضوان باشا، وقمع العصيان، والعمل على رفاهية الأهالي، وإلغاء البدع التي أحدثها الولاة فيما مضى، وتوحيد ولايتي صنعاء واليمن، إن رأى ضرورة لذلك، وتعيين عثمان باشا بن أوزدمير بكلربكي عليها»[٦٠].

٥ ـ حملة سنان باشا على اليمن

بعد وصول قائد الحملة مصطفى باشا إلى مصر في طريقه إلى اليمن، اضطر إلى البقاء فيها، لفشله في تلقي الدعم المطلوب من بكلربكي مصر سنان باشا، وذلك لوجود خلاف بينهما. وقد استمر بهذا الوضع تسعة أشهر إلى أن عزل، وأسندت قيادة الحملة إلى سنان باشا[٦١].

وقبل توجه سنان باشا إلى المنطقة، صدرت أوامر شديدة اللهجة إلى عثمان باشا، الذي سبق أن عهد إليه بإيالة اليمن، وطلب منه التوجه على رأس حملة إلى اليمن دون تأخر، فانطلق عثمان باشا من مصر في أوائل سنة (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م)، ورافقه قبودان مصر، أي قائد القوة البحرية، خير الدين خضر بك قورد أوغلي. وضمت الحملة ٣ ـ ٤ آلاف من الجنود، مع ١٧ سفينة. وفي مدينة جدة قسّم عثمان باشا جنوده إلى قسمين، إذ أرسل الفرسان عن طريق البر، والمشاة إلى الحديدة عن طريق البحر. وعند وصوله إلى اليمن، عزل والي زبيد إثر شكاوى الأهالي منه. ثم ألحق الجنود الأتراك الموجودين في اليمن بقواته، وافتتح فتوحه باستعادة تعز وأرجائها.

ثم وصل قائد الحملة سنان باشا عبر ينبع ـ مكة ـ جازان إلى تعز وسيطر عليها، وانطلق منها إلى قلعة القاهرية لنجدة عثمان باشا، الذي كان يقاتل الإمام مطهر. واستسلمت القلعة للقوات العثمانية، بعد هروب قوات مطهر من أرض المعركة (١٧ ذو القعدة ٩٧٦هـ، ٣ أيار/ مايو ١٥٦٩م). وبعد أن استتبت الأمور بشكل نسبي في اليمن، عزل سنان باشا عثمان باشا من إيالة اليمن، لكونه من رجال لاله مصطفى باشا، وعين محله حسن باشا الروسي. وكان حسن باشا معروفاً بمظالمه وبطشه، وكان الجميع ينفرون منه، لهذا السبب إن سنان باشا لم يوجه له من الإيالة إلا اسمها، بل حصر كل السلطات بيديه. وبعد سقوط قلعة القاهرية، استنجد محافظ عدن الزيدي

---

(٦٠) انظر الحكم ٦١١ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, pp. 220-221.

(٦١) انظر الحكم ١٩١٣ في: المصدر نفسه، ص ٦٩٣، و Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/1, pp. 27-28.

قاسم بن شويع بالبرتغاليين في المنطقة، فأرسلوا ٢٠ سفينة إلى ميناء عدن لنجدته. وعندما علم القبودان العثماني خير الدين بك قورد أوغلي بذلك، سار على رأس اثنتي عشرة سفينة إلى عدن، إلا أن البرتغاليين فضلوا عدم الدخول في مواجهة مع الأسطول العثماني، فانسحبوا من المنطقة. وحاصرت القوات العثمانية عدن براً وبحراً، فاضطر محافظها إلى الاستسلام (٢٩ ذو القعدة ٩٧٦هـ، ١٥ أيار/ مايو ١٥٦٩م). وواصل سنان باشا انتصاراته العسكرية، ونجح في إعادة السيطرة على صنعاء (١١ صفر ٩٧٧هـ، ٢٦ تموز/ يوليو ١٥٦٩م)، وكوكبان، والقلاع، والأماكن التي كانت واقعة تحت نفوذ الإمام مطهر، فاضطر مطهر إلى طلب الصلح والخضوع للعثمانيين[٦٢].

ويبدو أن الإمام مطهر، بعد دخول أجزاء واسعة من اليمن في أيدي القوات العثمانية، اقتنع بعدم قدرته على مواجهة هذه القوات، فاضطر إلى عقد اتفاقية مع العثمانيين. وطبقاً لهذه الاتفاقية، تقرر أن تقرأ الخطبة في جميع الأراضي اليمنية باسم السلطان العثماني، وأن تسك النقود باسمه أيضاً. وتتحكم الدولة العثمانية بالأراضي التي سبق أن سيطرت عليها، أي الحديدة، وصنعاء، وتعز، وزبيد، وعدن، والمناطق المرتبطة بها. ويحتفظ الإمام مطهر بسهول البن وولاية عمران، أي الأقاليم الشرقية والشمالية الغربية من اليمن. وبهذا، أصبحت هذه المناطق إمارة محلية خاضعة للحكم العثماني، يديرها الإمام مطهر[٦٣] ضمن أسلوب الحكومة. وبعد عقد هذه الاتفاقية، استتبت الأمور في اليمن لصالح العثمانيين. ثم تفرغ سنان باشا لإجراء الإصلاحات المطلوبة فيها. وعهد بإيالة اليمن إلى بهرام باشا، ثم غادر ميناء المخا اليمني في (٤ شوال ٩٧٨هـ، ١ آذار/ مارس ١٥٧١م)، تاركاً أمر إكمال إصلاح الإيالة لبهرام باشا[٦٤].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الحكومة العثمانية، على الرغم من أنها واجهت تحديات كبيرة في اليمن، كان أبرزها الثورات التي قادها الأئمة الزيديون، إلا أن بعض القبائل العربية وقفت إلى جانب العثمانيين، وقدمت الدعم لهم. وفي رسالة بعث بها السلطان العثماني في سنة (٩٧٥هـ، ١٥٦٨م) إلى بكلربكي صنعاء، نجد أن السلطان يشيد بالأمراء العرب الذين أبدوا حسن النية وقدموا الدعم للقوات العثمانية

---

(٦٢) انظر الحكم ١٩١٣ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 693, and Introduction, p. 15.
انظر أيضاً: بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢؛ فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٦، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٦؛ Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, pp. 376-380, and Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/1, p. 28.

(٦٣) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, Introduction, p. 16.

(٦٤) للمزيد من التفصيلات عن حملة سنان باشا على اليمن وإجراءاته فيه، انظر: Yavuz, *Yemende Osmanli Idaresi ve Rumuzi Tarihi*, pp. 131-159.

عند قمعها التمرد الذي قام به الأشقياء (ويُقصد بهم المتمردون) في اليمن. وقد وردت أسماء بعض من هؤلاء الأمراء مثل: أحمد بن أوجلة، وشهلا محمد، وقاسم هلالي، والشيخ إدريس باكري[٦٥]. وفضلاً عن هذا، قامت الحكومة بمنح الأمراء الذين وقفوا إلى جانبها دوراً في نظامها الإداري في اليمن، إذ جعلتهم حكاماً على بعض الأقاليم اليمنية، وربما أن قسماً منهم كانوا كذلك قبل خضوع هذه الأقاليم للحكم العثماني، منهم على سبيل المثال حاكم كوكبان محمد وحاكم حجة عبد الرحمن، اللذين وقفا بقواتهما إلى جانب العثمانيين، لقمع ثورات الزيدية[٦٦].

بدأ بهرام باشا بولايته بعد مغادرة سنان باشا باتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون قيام القبائل بأي عصيان مسلح ضد الإدارة العثمانية. منها أنه فرض على جميع مشايخ اليمن أن يتواجدوا هم أو أبناؤهم أو إخوانهم، في ديوان الإيالة. ونقل مقر البكلربكية من صنعاء إلى مدينة القاهرة. وبنى فيها مؤسسات دينية ومدنية مختلفة، كالسراي، والجامع، والعمارات (المباني التي أقيمت لتقديم الطعام مجاناً)، وبيوتاً لإقامة مشايخ البدو وحاشيتهم، فأجرى بذلك تغييراً كبيراً فيها، حتى سميت المدينة بـ «البهرامية»[٦٧]. كما أقام بهرام باشا جوامع، ومدارس، وعمارات، في أماكن أخرى من اليمن. وواصل بهرام باشا مهمته بنجاح أكثر من خمس سنوات متواصلة (٩٧٨هـ، ١٥٧٠م) ـ (٩٨٣هـ، ١٥٧٦م)، ونال رضا الأهالي[٦٨].

تولى اليمن بعد بهرام باشا قيوجي مراد باشا (٩٨٣هـ، ١٥٧٦م) ـ (٩٨٨هـ، ١٥٨١م)، الذي اشتهر بقمعه الحركات الجلالية في الأناضول. وعند وصوله إلى اليمن، كان متأكداً من عدم تمكن أبناء مطهر من القيام بأية حركة ضد الإدارة العثمانية، وذلك لوقوع الخلاف بسبب تنازعهم على توزيع مخلفات أبيهم في ما بينهم. وقام ببعض المؤسسات والأعمال الخيرية في الإيالة. غير أن عهده لم يخل من بعض الحركات التي استهدفت الإدارة العثمانية، إلا أنه تمكن من قمعها[٦٩].

٦ ـ ولاية حسن باشا اليماني

في سنة (٩٨٨هـ، ١٥٨٠م)، عهد بإيالة اليمن إلى حسن باشا. وما أن وصل إلى

---

(٦٥) انظر نصّ الرسالة في الحكم ٦٤٥ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 233.

(٦٦) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٦٧) انظر: بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٦٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, p. 28, and *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, Sabah yayinlari, 24 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1992), vol. 20, p. 323.

(٦٩) Yavuz, *Yemende Osmanli Idaresi ve Rumuzi Tarihi*, pp. 164-166

صنعاء، حتى قرر وضع حد لنشاط الأئمة الزيدية، مهما كلف الأمر. وكان يعتقد أن الأمن والنظام سيعمّان كل أرجاء اليمن، إن تمكن من إلغاء الدور السياسي لهم، فاتهمهم بأنهم لا يتقيدون ببنود الاتفاقية التي عقدها معهم سنان باشا، ويثيرون المشاكل ضد الدولة، لهذا ألغى هذه الاتفاقية (٩٩٠هـ، ١٥٨٢م)، وقرر إخضاع مناطقهم بالقوة العسكرية. وكلف كتخداه الأمير سنان للقيام بذلك. وبالفعل، تمكن سنان، بعد شن حملات عدة استمرت خمس سنين، من إخضاع الأراضي الواقعة تحت نفوذ أبناء الإمام مطهر، ومن ضمنها مدينتا صعدة والأهنوم، وقلاع مسور والثولة (؟) وعفار. واعتقل حسن باشا وجهاء أسرة مطهر، ومنهم لطف الله، وعلي يحيى، وحفظ الله، ومحمد بن حبيب بن مطهر، وابن حسن بن علي، والشيخ وهاب الأزري، ونفاهم إلى إستانبول (٢٥ شوال ٩٤٤هـ، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٨٦م)، حيث تمّ حبسهم هناك. وتمكن حسن باشا في السنة نفسها من الاستيلاء على أربع سفن تابعة للأسطول الإسباني، كانت محملة بالأسلحة والمعدات المختلفة، وأرسل قادتها إلى إستانبول (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م). كما سيطر في السنوات اللاحقة على عدد من القلاع اليمنية. وعند حلول سنة (١٠٠٠هـ، ١٥٩١م)، عمّ الهدوء والاستقرار كافة أراضي اليمن. واستمر هذا الوضع حتى سنة (١٠٠٦هـ، ١٥٩٧م)، حيث تمكن الإمام قاسم بن محمد من إدخال كوكبان والثولة تحت سيطرته، إلا أن قوات حسن باشا تمكنت من إبعادهم عنهما، بعد معركة دامية (١٠٠٨هـ، ١٥٩٩م). وبعد هذا النصر، لقب حسن باشا بـ(فاتح اليمن)، واعتبر من أشهر الولاة العثمانيين الذين حظوا برضا الدولة. وهذا يفسر لنا سبب استمراره في ولاية اليمن ثلاثاً وعشرين سنة متواصلة، من دون أن يعزل (٩٨٨هـ، ١٥٨٠م) ـ (١٠١٣هـ، ١٦٠٤م)، حتى اشتهر بحسن باشا اليماني. وتمكن من فرض الأمن والنظام في أرجاء اليمن كافة، واستخدم المقاتلين المحليين إلى جانب العثمانيين في قواته، كما أقام مؤسسات خيرية ودينية مختلفة في اليمن، منها جامع في صنعاء. وتولى اليمن بعده كتخداه الأمير سنان (باشا)[٧٠].

٧ ـ بداية النهاية للحكم العثماني الأول في اليمن

يبدو أن ما قام به حسن باشا اليماني من التنكيل الذي طال أسرة مطهر، ونفي أبرز زعمائها إلى إستانبول، جعل بعض رجالات الدولة العثمانية يعتقدون أنهم تخلصوا بهذا العمل من الخطر الزيدي في بلاد اليمن، ولم يتصوروا أن هذا العمل لم يكن إلا بمثابة صب الزيت على النار، إذ أنه لم يحقق النتيجة المرجوة في اليمن فقط، بل أدى إلى تدمير الأمن والنظام بالكامل فيه. حتى اعتبره المؤرخون العثمانيون خطأ

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

كبيراً وقعت فيه الإدارة العثمانية، وربطوا انتصار الزيدية في ثوراتهم بالعقاب الذي حل بالعثمانيين، لما اقترفوه بحق الإمام مطهر[٧١]. وأسفر في نهاية المطاف عن إعلان الزيدية استقلالهم في قلب اليمن.

ولم يكن بوسع الحكومة إرسال قوات عسكرية إلى هناك، أو التفرغ للتعاطي مع الاضطرابات التي كانت تتفجر هناك من دون توقف، وذلك بسبب الظروف التي كانت تمر بها، وبعد اليمن عن مركز الدولة. والمعروف أن مركز الدولة العثمانية كان يمر بوضع أشبه بفوضى، وذلك عند تولي مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠م) السلطنة، وهولم يتجاوز الثانية عشر من عمره. وأصبحت الدولة تعاني من فراغ في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تدخل قادة الجيش الانكشاري في كل ما يتعلق بأمور السلطنة. وكانوا يلجأون إلى إثارة الشغب، كلما كانوا يريدون فرض رأيهم في أمر من الأمور. وانعكست هذه الأمور انعكاساً سلبياً على أوضاع الإيالات، بخاصة اليمن، فاستغلها الإمام الزيدي محمد ليعلن ثورته ضد الدولة العثمانية[٧٢].

وفي سنة (١٠٣٨هـ، ١٦٢٨م)، نجح الإمام الزيدي قاسم بن محمد في السيطرة على أجزاء واسعة من اليمن، مستغلاً عدم كفاءة البكلربكي حيدر باشا. وازداد قوة بمرور الزمن، فسك النقود باسمه في قلعة كوكبان، وتلقب بأمير المؤمنين، وتمكن من حشد أكثر من مئة ألف مقاتل حوله، وحاصر الوالي العثماني في صنعاء. ولم يكن بوسع الوالي مقاومته، لهذا وجّه نداء عاجلاً إلى الحكومة العثمانية لإنقاذه[٧٣].

كلفت الحكومة آيدين باشا والي الحبشة بنجدة حيدر باشا وقمع حركة الزيديين، وعهدت إليه بإيالة اليمن. وبعد وصول آيدين باشا إلى المخا، بنى قلعة في حافة البحر، ووضع فيها ألفي مقاتل مسلحين بالبنادق، وأقام هو في المخا. إلا أنه حوصر من قبل الزيديين، وبقي عاجزاً عن القتال. فعينت الحكومة أحد أمراء مصر، وهو قانصو بك، وأرسلته على رأس حملة إلى اليمن، ووضعت تحت إمرته عشرة آلاف شخص تحت اسم «يمن قولي». وعند وصول قانصو باشا إلى جدة، أمر بإعدام الشريف أحمد الذي تمرد ضد الدولة، وعيّن الشريف مسعود على إمارة مكة. ثم سار إلى المخا، ومنها إلى زبيد. وفي وادي حبان، خاض معركة ضارية مع الزيدية. وتعرض إلى هزيمة بعد وقوع الخلاف بين أفراد جنده، فاضطر إلى الانسحاب إلى

---

(٧١) فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٧، ص ١٤٢ نقلاً عن: عالي، الواقعة ٣٤ ق ٤٤٩.

(٧٢) *Osmanli Ansiklopedisi*, 7 vols. (Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996), vol. 4, p. 54 and vol. 6, p. 268.

(٧٣) مصطفى نعيما، **تاريخ**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٢٨١-١٢٨٣)، ج ٢، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

زبيد. وكان قانصو يأمل وصول مساعدات عسكرية من إستانبول إليه، ولكن من دون جدوى، لهذا لم يتمكن من استعادة صنعاء، على الرغم من أنه خلص حيدر باشا من الحصار. ولم يكن بمقدور معظم الجنود العثمانيين تحمل الظروف الجوية لليمن، ومات الكثير منهم بسبب الحمى التي أصيبوا بها. وفضلاً عن كل ذلك، عجز قانصو باشا عن دفع المرتبات لجنده. لهذا لم يتمكن من الصمود في اليمن كثيراً، فغادره ليدخل اليمن بالكامل بيد الأئمة الزيدية (١٦٣٥م)[٧٤].

ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تهتم بشؤون اليمن بعد سنة ١٦٣٥م. وتركت الأمور فيها ـ أو اضطرت إلى ذلك ـ للائمة الزيديين والزعماء المحليين. واستمر تحكم الأئمة والزعماء المحليين في اليمن إلى سنة (١٢٤٩هـ، ١٨٣٣م)، حيث قام أحد القادة المتمردين على محمد علي باشا بالإغارة على اليمن والسيطرة على بعض المدن فيه. إلا أنه لم يتمكن من الصمود كثيراً هناك، واضطر إلى الهروب من اليمن. غير أن ما قام به هذا المتمرد المصري، الذي كان يعرف باسم (توركجه بيملز= لا يتقن التركية)، شجع والي مصر محمد علي باشا الذي كان قد تمرد على الدولة العثمانية، لإدخال اليمن تحت نفوذه. فأرسل في سنة (١٢٥١هـ، ١٨٣٥م) قوة بقيادة مير لوا أمين بك إلى اليمن. وتمكنت هذه القوة من السيطرة بسهولة على بندري اللحيّة والحديدة. ثم سير محمد علي باشا قوة جديدة تحت إمرة إبراهيم باشا، واستطاع انتزاع تهامة بالكامل من العسيريين، وارتبط اليمن بذلك بمصر.

٨ ـ الحكم العثماني الثاني

بعد انحسار حكم محمد علي باشا عن بلاد الشام، إثر «معاهدة لندن» المعقودة سنة (١٢٥٦هـ، ١٨٤٠م)، اضطرت قواته إلى إخلاء الحجاز واليمن أيضاً. ولم يكن بوسع الحكومة العثمانية في هذا الوقت بالذات إرسال قوات إلى اليمن لبسط السيطرة عليه بشكل فعلي، فعهدت بإدارته إلى الشريف حسين بن علي، وهومن شرفاء أبي عريش. وعلى الرغم من أن الشريف حسين أدار اليمن بشكل جيد، إلا أن حاكم صنعاء الإمام محمد علي استغل الاضطرابات التي وقعت في اليمن نتيجة للصراع الذي وقع بين أقارب الشريف، فتوجه إلى تهامة واستولى على أرجائها المختلفة باستثناء الحديدة، وأسر الشريف حسين. غير أنه اضطر إلى ترك المنطقة والتوجه إلى صنعاء، وذلك بعد قيام ابن أخ الشريف، وهوالشريف حسن، بمحاولة إنقاذ عمه.

---

(٧٤) انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٦ ـ ١٥٠ و١٥٤، وفون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٩، ص ١٦٣ و١٦٥.

وكما يبدو من مجريات الأحداث التي وقعت فيما بعد، إن الشريف حسن الذي كان يتولى الحديدة قطع علاقته مع الدولة العثمانية.

ولم يكن الباب العالي غافلاً عما كان يدور في اليمن، لا سيما بعد اللائحة التي أرسلها معاون شريف مكة توفيق باشا القبرصي، الذي اقترح فيها إدخال اليمن تحت الحكم العثماني المباشر[٧٥]. وإثر ذلك، انتدب الباب العالي توفيق باشا للقيام بحمله إلى اليمن، وألحق به شريف مكة محمد بن عون، ووضع تحت إمرتهما حوالى ثلاثة آلاف جندي. ووصل توفيق باشا في ١٠ أيار/ مايو سنة ١٨٤٩م إلى ميناء الحديدة، واضطر محافظها الشريف حسن إلى تسليم المدينة للقوات العثمانية بعد مقاومة قصيرة، وبسط توفيق باشا سيطرته على المنطقة، فبدأ بذلك الحكم العثماني الثاني في اليمن[٧٦].

وفي أوائل عهد التنظيمات، تمّ ربط اليمن باعتبارها سنجقاً تابعاً إلى إيالة الحبشة. وربما أن نطاق نفوذ الدولة العثمانية كان محدوداً في هذا الوقت بالذات. واستمر هذا الوضع إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تم تحويل اليمن إلى إيالة تشتمل على ألوية صنعاء، والحديدة، والعسير. كما اتخذت الدولة إجراءً من شأنه الاعتراف بزعامة الأئمة فيه. إلا أن عدن ظلت خارج نفوذها، لأنها احتلت من قبل الإنكليز، منذ سنة ١٨٣٩م، أي قبل عودة الحكم العثماني إلى اليمن. وإبان ولاية مدحت باشا في العراق وقيامه بإقامة سنجق الأحساء في نجد، تعزز الحكم العثماني في اليمن إلى حد كبير، إلا أن الاضطرابات الداخلية لم تنته فيه، بل استمرت إلى نهاية العهد العثماني[٧٧].

٩ ـ التنظيم الإداري العثماني لإيالة اليمن

تحقق الوجود الفعلي للعثمانيين في اليمن ـ كما ذكرنا ـ بعد الحملة التي قادها سليمان باشا الخادم من مصر سنة (٩٤٥هـ، ١٥٣٨م)، والتي استهدفت الوجود البرتغالي في السواحل الغربية والجنوبية للجزيرة العربية، والسواحل الهندية. ويعدُّ ميناء عدن أول مدينة يمنية يتم تنظيمها إدارياً من قبل العثمانيين، إذ عهد بها القائد سليمان باشا إلى بهرام بك، وذلك قبل توجهه إلى الهند، وبعد عودته من حملة الهند، دخلت قواته إلى زبيد وألحقتها بالإدارة العثمانية. وعهد سليمان باشا بها إلى أمير سنجق غزة مصطفى بك بن بيقلي محمد باشا (٩ شوال ٩٤٥هـ، آذار/ مارس ١٥٣٩م).

---

(٧٥) هذه اللائحة محفوظة في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Yildiz Tasnifi, Mesa'l-i Muhimme, Yemen, no. 1816, Lef. 5.

(٧٦) Sirma, «Yemen,» pp. 376-377.

(٧٧) *Meydan Larousse Ansiklopedisi*, vol. 20, p. 323, and M. Lutfullah Karaman, «Adi Yemen'dir,» in: *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 6, p. 268.

كما نظم منطقة حضرموت سنجقاً أقرها لحاكمها سلطان بندر، وفرض عليه دفع جزء من الرسوم الجمركية، التي تستوفى من السفن التي ترتاد ميناء الشحر[٧٨].

وعلى الرغم من إقامة الإدارة العثمانية الفعلية وتنظيمها في اليمن من قبل سليمان باشا، إلا أننا لا نعرف شكل هذه الإدارة. ويذكر الباحث التركي إسماعيل حامي دانشمند، أن سليمان باشا قام بتوحيد أراضي إمارة زبيد مع إمارة عدن، وأقام منهما أول إيالة عثمانية في اليمن، عهد بها إلى مصطفى بك بن بيقلي محمد باشا (٩٤٥هـ، ١٥٣٩م)[٧٩]. وربما أن هذه الرواية هي أقرب إلى الواقع، إذا علمنا أن هذا الأمير، أي مصطفى بك، عهد إليه بمدينة زبيد، التي ربما اتخذت مقراً للإيالة الجديدة. كما إن عدن وزبيد لم تلحقا بإيالة مصر، التي كانت أقرب الإيالات العثمانية إليهما. وبغض النظر عن هذا، فإن إجراءات الوالي المصري سليمان باشا الخادم تعدّ أول خطوة عثمانية في اتجاه تثبيت الإدارة العثمانية في اليمن. إلا أن المستشرق هامر يرى ـ كما ذكرنا ـ أن مصطفى النشار، هو أول مسؤول عثماني أسندت إليه بكلربكية اليمن (حوالي ٩٥١هـ، ١٥٤٥م).

أما أول دفتر للتعيينات وردت فيه التقسيمات الإدارية لإيالة اليمن، فهو «الدفتر ذو الرقم ١٤٥٢»، الذي أورد التعيينات الجارية فيه، بين سنتي (٩٤٦هـ، ١٥٤٠م) ـ (٩٥٧هـ، ١٥٥٠م). وأجريت هذه التعيينات بعد قمع التمرد الزيدي في سنة ١٥٤٩م، حيث تمكن العثمانيون من فرض سيادتهم على أجزاء واسعة من اليمن. ووردت في الدفتر أسماء خمسة ألوية، فضلاً عن ألوية أخرى تركت أماكن أسمائها فارغة، ربما بسبب عدم تنظيم إدارة هذه الألوية حتى هذا الوقت. ومما ورد في الدفتر:

ـ أن اسم الولاية جاء بشكل (ولاية زبيد وعدن).

ـ أن ألوية اليمن التي ورد ذكرها في هذا الدفتر، هي:

لواء زبيد.

لواء تابع إلى زبيد في عهدة سليمان بك.

لواء عدن.

لواء جيزان.

لواء مصطفى بك.

---

(٧٨) انظر الحكم ١٦٩٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 612.

(٧٩) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 2, p. 218.

ـ كان زبيد سنجق الباشا، أي أن البكلربكي يقيم فيه.

ـ تولى الولاية في هذه الفترة أوزتيمور (أوزدمير) بك، ومنح خاصاً مقداره ٧٠٠ ألف. وورد في الدفتر أن الولاية عهد بها في (٤ رمضان سنة ٩٥٧هـ، ٦ أيلول/ سبتمبر ١٥٥٠م) إلى خسروبك، وعرف بأنه من أمراء السناجق في محافظة مصر. إلا أنه يبدو من خلال تتبعنا لتاريخ الولاية، أن أمر تعيين خسروبك لم ينفذ، بل استمر أوزدمير باشا في وظيفته، حتى سنة (٩٦٢هـ، ١٥٥٥م).

ـ لواء جيزان، كان هو الآخر في عهدة البكلربكي أوزدمير بك، وعهد به إليه في (٢٤ رمضان ٩٤٦هـ، ٢ شباط/ فبراير ١٥٤٠م)[٨٠].

وكما ذكرنا، فإن الدولة العثمانية اتخذت في (٥ جمادى الآخرة سنة ٩٧٣هـ، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٥٦٥م) قراراً بتقسيم اليمن إلى ولايتين على النحو الآتي:

أ ـ ولاية صنعاء: وشملت القسم الجبلي الممتد من صنعاء إلى تعز.

ب ـ ولاية اليمن: وضمت القسم الساحلي الذي يتضمن زبيد والحديدة.

وعلى الرغم من أن الحكم السلطاني الذي تضمن قرار الدولة ذكر أن ولاية صنعاء ضمت سبعة عشر لواءً وولاية اليمن اثني عشر لواءً، إلا أنه لم يورد أسماء هذه الألوية[٨١].

وكان هذا الإجراء ـ إجراء تقسيم اليمن إلى ولايتين ـ إجراءً غير صائب، أحست به الدولة بعد مدة وجيزة، بخاصة بعد الضغوطات التي مارسها الزيديون تجاه هذه الولاية أو تلك، فدخلت أرجاء واسعة من اليمن تحت الحكم الزيدي. واستمر هذا الوضع حتى الحملة التي قادها سنان باشا، في (٩٧٦هـ، ١٥٩٨م)، وتمكن من إعادة الحكم العثماني إلى أراضي اليمن. وأعاد سنان باشا تنظيم الإدارة في اليمن، بعد أن جعل منه ولاية واحدة، إلا أن الدفاتر المتوافرة لدينا لا تفصح عن هذا التنظيم حتى سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ومما لا شك فيه، أن الدولة العثمانية كانت تقدر مكانة الأئمة الزيديين بين عامة الناس، لهذا لم تفكر مطلقاً بإبعادهم عن الساحة السياسية، بل سعت إلى كسبهم إلى جانبها، ولم تكن تستخدم القوة تجاههم لولا الثورة التي فجرها الإمام يحيى، حتى

---

(٨٠) عن أوامر التعيينات الواردة في الدفتر ١٤٥٢ انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 397-409.

(٨١) انظر الحكم ٧١٠ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 277.

بعد قمع الثورة لم تفكر إلغاء دور الأئمة، بل نجدها تمد يدها إلى إخوة يحيى وتعينهم حكاماً على المناطق التي يتمتعون فيها بنفوذ كبير.

ويبدو أن أكبر إجراء إداري في اليمن تحقق في عهد حسن باشا الذي تولى إيالة اليمن، في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. فنظمت معظم أجزاء اليمن إدارياً بما فيها المناطق التي تركت إدارتها بأيدي الزعامات المحلية. ولحسن الحظ، أن «دفتر التعيينات ٢٦٢» يمدنا بالتعيينات الجارية في إيالة اليمن في هذه الفترة. وطبقاً لما ورد فيه، فإن التقسيمات الإدارية للإيالة، كانت على النحوالآتي:

لواء باسم المير ميران (البكلربكي) حسن باشا.

لواء زبيد.

لواء عدن.

لواء رداع.

لواء موزع.

لواء هرة (؟).

لواء وادي خوبان (خبان).

لواء قلعة حصبان.

لواء عمران مع عيال بني زيد.

لواء وادي رماع.

لواء ذمار.

لواء تعز.

لواء باسم شمس الدين.

لواء لعسان.

لواء جبل أربعة (كذا).

لواء آنس.

لواء تعنين (؟).

لواء (فراغ).

لواء (فراغ).

لواء (فراغ).

لواء قلاع.

لواء بيت الفقيه.

لواء قلعة حجة.

لواء صنعاء.

لواء ذمرمر.

لواء في اليمن (لم يرد اسمه).

لواء مغرب.

لواء جيزان.

لواء ساليانة.

لواء قلعة جكل.

لواء قلعة موداع (؟) مع توابعه.

لواء في اليمن (لم يرد اسمه).

ومما ورد في أوامر التعيينات في ألوية الإيالة، في الدفتر المذكور نجد:

ـ أن اسم الولاية ورد بشكل (ولاية اليمن).

ـ كانت الولاية في عهدة حسن باشا مير ميران (بكلربكي) ولاية اليمن. وفي (١ شوال ٩٩٢هـ، ٦تشرين الأول/أكتوبر ١٥٨٤م)، جددت له الولاية مع منحه رتبة الوزارة.

ـ عهد بلواء موزع إلى مراد بك في (ربيع الثاني ٩٨٦هـ، تموز/يوليو ١٥٧٨م)، بساليانة مقدارها مائتا ألف، وذلك بناء على توصية بكلربكي اليمن مراد باشا.

ـ وجه لواء وادي رماع إلى سنان آغا القبودان على السفن في بندر (ميناء) المخا. وذلك في (١٠ رمضان ٩٨٩هـ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٥٨١م).

ـ عهد بلواء تعز إلى أحد الأمراء المصريين، في (٩٨٨هـ، ١٥٨٠م)، بناءً على توصية البكلربكي حسن باشا.

ـ وجهت معظم الألوية إلى أمراء الجيش في مصر، وذلك تقديراً لجهودهم العسكرية التي بذلوها في قمع الثورات التي استهدفت الوجود العثماني في اليمن.

ـ عهد بلواء قلعة حجة إلى حاكمه عبد الرحمن بن مطهر في (غرّة جمادى الأولى ٩٩٢هـ، أيار/مايو ١٥٨٤م)، لإبدائه الطاعة للدولة العثمانية. وقد ألحقت به

الأراضي التي أخذها من أخيه (المتمرد أي على الدولة العثمانية) علي يحيى، وذلك بناء على توصية حسن باشا بكلربكي اليمن.

ـ ورد عن لواء ذمرمر، أن البكلربكي حسن باشا قام بفتحه في هذا الوقت، أي عند تدوين اسم اللواء في الدفتر.

ـ ورد عن لواء جيزان، أن أميره (أمير أرسلان) قد تمرد والتحق بالمتمردين، فعدّ خائناً (كذا)، ولهذا تم توجيه اللواء في ٩٩٢هـ، إلى شخص آخر.

ـ عهد بقلعة جكل في سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م)، إلى عبد الله بن مطهر إلى جانب القلاع والقبائل التي يستردها من (المتمرد) علي يحيى، وذلك بناء على توصية من البكلربكي حسن باشا.

ـ ورد عن لواء (قلعة موداع مع توابعه) أن بكلربكي اليمن حسن باشا أرسل رسالة أبلغ فيها أن هذه القلعة تمّ أخذها مع توابعها من (المتمرد) علي يحيى بن مطهر. وعهد بهذا اللواء إلى رضوان بن عبدين، وهوآغا الكوكللويان (الكونللويان) في مصر، وذلك في سنة (٩٩٢هـ، ١٥٨٤م).

ـ لم يرد في الدفتر أي شيء يتعلق بألوية: زبيد، وعدن، ورداع، وهرة (؟)، ورداي، ووادي خوبان (خَبان)، وقلعة حصبان، وذمار، ولعسان، وآنس، وبيت الفقيه، وصنعاء، ومغرب[82].

ويلاحظ من خلال تتبع التغييرات التي جرت في التقسيمات الإدارية لليمن، أن عدد ألويته تقلص فيما بعد، وربما كان الإجراء الذي اتخذته الحكومة مؤقتاً، ومرتبطاً بولاية حسن باشا. غير أننا لا نمتلك معلومات كافية ليتسنى لنا متابعة هذه التغييرات. وفضلاً عن هذا، فإن الأوراق العائدة لليمن في «الدفتر ٢٦٢» ممزقة، فلم نتمكن من تكوين صورة واضحة عن التقسيمات الإدارية لإيالة اليمن في هذه الفترة، حتى الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، حيث كتب عين علي أفندي رسالته (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م). فذكر عن اليمن أن الأئمة يسيطرون عليه بشكل متقطع، وأن ألويته هي: المخا، وزبيد، وصنعاء، وصهلة (؟)، وكوكبان، وطويلة، ومأرب، وعدن، وتعز[83].

---

(٨٢) عن أوامر التعيينات الواردة في الدفتر ٢٦٢، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 94-106.

(٨٣) حول ما ورد في رسالة عين علي أفندي، انظر: Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 9 (1996), p. 31.

أما «دفتر التعيينات ٢٦٦»، الذي يعود إلى الربع الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فلم يورد لإيالة اليمن غير اسمها واسم واليها، وهو الوزير قانصو باشا[٨٤]. ويبدو أن هذا القيد دوّن في الدفتر بعد أن انتدب قانصو باشا لقمع الاضطرابات التي حدثت في اليمن إثر بسط الأئمة الزيديين سيطرتهم على معظم أرجائه. وكما ذكرنا، فإن قانصو باشا اضطر إلى مغادرة اليمن، ليدخل اليمن بكامله تحت نفوذ الأئمة.

وبعد أن أعاد العثمانيون نفوذهم إلى اليمن في عهد السلطان العثماني عبد المجيد، أي في سنة ١٨٤٠م، قاموا بتنظيم ولاية اليمن من جديد، فاستقرت تقسيماته الإدارية فيما بعد، لتشتمل على أربعة ألوية، هي: صنعاء، وتعز، والحديدة، والعسير[٨٥].

ثالثاً: إيالة الأحساء والوجود العثماني في خليج البصرة

١ ـ بداية الوجود العثماني في الخليج

يرتبط وجود العثمانيين في منطقة الخليج بامتدادهم نحو البصرة وسيطرتهم الفعلية عليها. وعلى الرغم من وجود إشارات في المصادر العثمانية إلى خضوع القطيف للدولة العثمانية بعد دخول السلطان سليمان القانوني إلى بغداد[٨٦]، إلا أن هذا الخضوع ظل إسمياً حتى انضواء البصرة بشكل فعلي للإدارة المركزية العثمانية (٩٥٢هـ، ١٥٤٦م).

وكانت منطقة الخليج تتعرض في هذه الفترة إلى جانب البحار المحيطة بالجزيرة العربية للغزو البرتغالي، بخاصة بعد أن أقام البرتغاليون قاعدة بحرية لهم في مضيق هرمز، وأصبحوا يهددون الأجزاء الشمالية من الخليج، حتى نعرف أنهم احتلوا القطيف في (حزيران/ يونيو سنة ١٥٢١م).

ويعد البرتغاليون، الذين أقاموا إمبراطورية بحرية واسعة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أول أقوام أوروبيين يصلون إلى الهند، بعد أن سيطروا على

---

(٨٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 120.

(٨٥) عن التقسيمات الإدارية لكل لواء من ألوية اليمن في هذه الفترة، انظر: شمس الدين سامي، **قاموس الإعلام**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣١١)، ج ٦، ص ٤٨١.

(٨٦) انظر على سبيل المثال: مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة Neset Cagatay في أنقرة عام ١٩٩٢، ٥ ج، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, p. 352.

المراكز الاستراتيجية في المحيط الهندي، وفرضوا سيادتهم عليها دون منازع، ولو لفترة محدودة. ولم يكن بمقدور المماليك ولا أية دولة إسلامية أخرى، التصدي لهم غير العثمانيين. فنشأ نتيجة لذلك الصراع العثماني البرتغالي في المحيط الهندي والبحار الداخلية المرتبطة به. أما الدوافع التي حدت بالبرتغاليين إلى التوجه إلى الهند، ثم إلى جنوب شرق آسيا، فهي بلا شك اقتصادية ودينية على حد سواء.

وفي سنة ١٥١٥م، أعاد البرتغاليون سيطرتهم على هرمز. وكانت هرمز تعدّ من أهم الموانئ في المنطقة، ومركزاً تجارياً لا يقل أهمية عن عدن، وتتم إدارتها من قبل حكومة ترتبط بالتجارة البحرية بشكل كبير. وتمتع التجار فيها بنفوذ كبير أكبر من نفوذ الحاكم. وكان حكام هرمز يمدون سيطرتهم على منطقتين محددتين في السواحل العربية والفارسية من الخليج[٨٧].

وكان البرتغاليون قد أقاموا لهم قاعدة بحرية في عدن بعد سيطرتهم عليها، وبهذا أصبحت مداخل خليج البصرة ومخارجه بأيديهم. ويبدو أن البرتغاليين لم يكتفوا بكل ذلك، بل سعوا إلى الامتداد نحو شمال هرمز. ففي سنة ١٥٢١م، ظهر نشاطهم في مناطق البحرين والأحساء، إذ قتلوا حاكم هذه الأماكن، وهو مكرم، بعد أن ألحقوا الهزيمة بقواته، وفرضوا الضرائب على جزيرة البحرين.

كما استغل البرتغاليون الصراع الذي نشب بين حاكم البصرة راشد بن مغامس وحاكم منطقة الجزائر في سنة ١٥٢٩م، فأرسلوا قوة بحرية إلى البصرة قامت بحرق بعض البلدات في المنطقة، بسبب امتناع راشد عن التنازل عن بعض السفن لهم. وفي السنة نفسها، امتنع حاكم البحرين عن دفع الضرائب للبرتغاليين، فأرسلوا قوة عليه، إلا أن حملتهم هذه تحولت إلى كارثة، بعد أن نفد ما يمتلكون من البارود، وأصابت الحمى أفراد القوة بعد هبوب رياح شرقية، فضلاً عن الصمود الذي أبداه البحرانيون بوجههم. وعلى الرغم من هذا، فقد ظل البرتغاليون القوة الوحيدة في الخليج في هذه الفترة، بلا منافس[٨٨].

٢ ـ الامتداد العثماني نحو الخليج وتأسيس إيالة الأحساء

وإزاء كل ما كان يحدث على أرض الواقع، لم يكن من صالح العثمانيين الذين أدخلوا أجزاء واسعة من العراق تحت حكمهم، لا سيما بعد فتح بغداد سنة

---

(٨٧) Orhunlu, «Hint Kaptanligi ve Piri Reis,» p. 243.

(٨٨) Salih Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» *Tarih Dergisi*, vol. 25 (March 1971), pp. 51-53.

١٥٣٤م، البقاء متفرجين على ما كان يدور في خليج البصرة. ولكن لم يكن بمقدورهم الوصول إلى هناك، لعدم إمتدادهم إلى البصرة من جهة، وإغلاق مضيق هرمز أمام السفن العثمانية القادمة من البحر الأحمر بوجههم. وكما ذكرنا في محور الامتداد العثماني إلى العراق، إن وجود كيان مستقل أو كيانات مستقلة في منطقة البصرة كان يحول دون وصول العثمانيين إلى منطقة الخليج. وكان العثمانيون عازمين على الامتداد إلى خليج البصرة، وطرد البرتغاليين منها، وإدخال البحار المحيطة بالجزيرة العربية تحت نفوذهم. ففي الرسالة التي أرسلها بكلربكي بغداد إياس باشا إلى حاكم الجزائر علي بن عليان في سنة ١٥٤٦م، ورد أن البرتغاليين يتقدمون نحو البصرة، من دون أن يكون هناك أي مانع يمنعهم من ذلك، وأن السلطان سليمان القانوني أمره بالتوجه إلى البصرة لفتحها، ومن ثم الانطلاق إلى هرمز والهند، ومحاربة البرتغاليين، والقضاء على وجودهم في البحار[٨٩]. وبالفعل، انطلق أياس باشا على رأس قوات الإيالة إلى البصرة، ودخلها في (٢١ شوال ٩٥٢هـ، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٥٤٦م)، وجعلها مركزاً للإيالة. وأصبحت البصرة بذلك مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة[٩٠].

ولكن مما يؤسف له، أن المصادر العثمانية المتوافرة لدينا لا تسعفنا في معرفة كيفية امتداد العثمانيين نحو الأحساء، أو في معرفة الوقت الذي تحقق فيه تحكمهم على هذه المنطقة. وذكر الباحث التركي صالح أوزباران، استناداً إلى المصادر البرتغالية، أن بكلربكي البصرة محمد باشا قام في الأشهر الأولى من سنة ١٥٤٧م بالسيطرة على الأحساء، وأن إدارتها تركت فيما بعد لأحد الأمراء المحليين. ثم أردف الباحث نفسه قائلاً: «إن ما هو مؤكد أن بكلربكي البصرة علي باشا (؟) طلب في سنة ١٥٥٠م تسليمه القطيف، وإن العرب سلموا المنطقة إلى العثمانيين من دون أية مقاومة. وتمّ تنظيم القطيف في السنة نفسها سنجقاً[٩١]. ووضع العثمانيون في قلعة المدينة بعض المدافع وحامية عثمانية. وطبقاً لما ورد في الوثائق العثمانية، فإن لحسا (الأحساء)، كانت في سنة ١٥٥٢م سنجقاً عثمانياً[٩٢].

ويبدو أن الدولة العثمانية اقتنعت بأن المحافظة على وجودها في منطقة الأحساء تتطلب إبعاد الخطر البرتغالي عنها، وبالتالي إدخال هرمز تحت سيطرتها، وتأمين

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٩٠) للتفصيل انظر: محور «السيطرة العثمانية على العراق،» الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(٩١) Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» p. 119,

نقلاً عن: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 71.

(٩٢) Ozbaran, Ibid., p. 57.

الطريق البحري بين الخليج والبحر الأحمر. لأن الوجود البرتغالي في الخليج لم يكن يهدد الممتلكات العثمانية الجديدة فيه فقط، بل كان يهدد الوجود العثماني في اليمن والبحر الأحمر برمته. لهذا قررت إنهاء الوجود البرتغالي في الخليج، واتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار على أرض الواقع، من دون تأخير. وكلفت أحد قادتها البحريين، وهو بيري ريس للقيام بهذه المهمة. ويبدو أن الأوامر الموجهة إليه، هي السيطرة على هرمز، وإلحاق الأراضي التابعة لها بالدولة العثمانية، ثم السيطرة على جميع الجزر حتى البحرين.

وأبحر بيري ريس على رأس ثلاثين سفينة من السويس، في نيسان/ أبريل ١٥٥٢م[٩٣]. وبعد أن عبر باب المندب، انطلق إلى ميناء عدن، حيث أكمل نواقص أسطوله، ثم توجه إلى ميناء الشحر ومنه إلى ظفار. إلا أنه لم يتمكن من الصمود فيه، فقصد رأس الحد، ثم وجه الأسطول نحو الشمال ليدخل إلى خليج عمان. ولم تكن تحركات الأسطول العثماني خافية على البرتغاليين في المنطقة، فأرسل قائدهم في هرمز، وهو د. آلوارو نورنها، قوة استطلاعية لرصد هذه التحركات.

وواصل الأسطول العثماني طريقه، ووصل إلى مشارف قلعة مسكت (مسقط)، التي كانت تحت سيطرة البرتغاليين منذ سنة ١٥٠٦م. وكان في قلعتها ٩٠٠ جندياً برتغالياً مدربين تدريباً جيداً، فضلاً عن مخزن للأسلحة، ومؤن تكفيهم للصمود لحصار طويل. وطبقاً لما ورد في حكم سلطاني صدر في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٥٥٢م، فإن الأسطول العثماني دكّ قلعة مسقط بالقنابل ستة أيام متواصلة، وفي اليوم السابع استسلمت القلعة، ووقع ١٢٨ جندياً برتغالياً في أسر العثمانيين. ولم يكن بيري ريس يرغب في الاحتفاظ بهذه القلعة، لأنه لم يكن يمتلك عدداً كافياً من الجند ليتركهم يرابطون فيها، حتى وإن ترك قسماً من قواته هناك، فإن المحافظة عليها لن تكون أمراً سهلاً، وذلك لنشر البرتغاليين قواعدهم في المنطقة، وعدم بقائهم مكتوفي الأيدي جراء أي إنجاز عسكري تحققه القوات العثمانية. لهذا أمر بيري ريس بتخريب قلعة مسقط، قبل أن يغادرها متوجهاً نحو هرمز[٩٤].

وقام بيري ريس بحصار هرمز بأسطول مكون من ٢٨ سفينة و٨٥٠٠ مقاتل، ودكّ قلعتها بالمدافع التي نصبها على البر، وسيطر على قسم ومجموعة من الجزر التابعة لهرمز، إلا أنه لم يتمكن من اقتحام القلعة الداخلية. وبعد وصول إمدادات برتغالية إلى

(٩٣) «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888, p. 487b.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٨ أ.

المنطقة، اضطر إلى فك الحصار والتوجه نحو البصرة[٩٥]. وعندما وصل إلى البصرة أغلق أسطول برتغالي مضيق هرمز بوجه السفن العثمانية. وكان عليه إعادة الأسطول إلى السويس، وذلك لبقاء منطقة البحر الأحمر من دون حماية عسكرية، فقرر ترك معظم سفنه في البصرة والعودة بثلاث سفن، وذلك لصعوبة اختراق الحصار البرتغالي على مضيق هرمز بجميع سفنه[٩٦] وفي الطريق، فقد إحدى سفنه بعد أن اصطدم بحجر، وعاد بسفينتين إلى السويس، ومنها توجه إلى القاهرة. ويبدو أن علاقته مع بكلربكي مصر لم تكن جيدة، إذ قام البكلربكي بإبلاغ الديوان السلطاني بما آل إليه أمر الأسطول على يد بيري ريس، وفشله في تحقيق هدف الحملة. واتهمته الدولة بالخيانة لتركه السفن في البصرة، وانتهى أمره بالإعدام في مصر (حوالي سنة ٩٦٠هـ، ١٥٥٣ م)[٩٧].

وفي ما يتعلق ببقية السفن العثمانية، فإنها ظلت محصورة في البصرة، ولم يكن العثمانيون يمتلكون أسطولاً آخر لحماية البحر الأحمر، لهذا كان عليهم إعادة هذه السفن مهما كلف الأمر. فأنيط بأمير القطيف مراد بك إيصال هذه السفن إلى السويس، إلا أنه أخفق في ذلك بعد أن ضيق البرتغاليون الخناق عليه في مضيق هرمز، فاضطر إلى العودة إلى البصرة، بعد أن فقد عدداً من سفنه. ثم كلف بالمهمة القبطان المشهور سيد علي ريس. وانطلق القبطان في (آب/ أغسطس ١٥٥٤م) على رأس ١٥ سفينة، وتمكن من عبور مضيق هرمز، إلا أنه واجه الأسطول البرتغالي المؤلف من ٢٥ سفينة في سواحل عمان في خورفكان، ووقع بين الأسطولين معركة شديدة لم يشهداها من قبل، على الرغم من كونهما في حال حرب منذ ربع قرن في المحيط الهندي. واضطر البرتغاليون إلى الانسحاب إلى خليج ليما، ليتقربوا إلى قاعدتهم فيه. ثم هاجموا الأسطول العثماني مرة ثانية، وتكبد الطرفان خسائر فادحة. وكما ذكر سيد علي ريس في كتابه **مرآة الممالك**، فإن سفنه أصبحت بعد الحرب عرضة للأمواج والرياح العاتية في المحيط الهندي، وساقته إلى السواحل الهندية، ووصل مع تسع سفن إلى سواحل كجارات. أما بقية سفنه، فدمرت ووقعت في أيدي البرتغاليين.وعاد إلى جانب خمسين من رجاله المتبقين عن طريق البر إلى إستانبول عبر

---

(٩٥) ذكر المؤرخ العثماني بجوي أن بيري ريس كان على وشك فتح القلعة إلا أنه فك الحصار بعد أن خدعه «الملعون عنبر» بأنه من الصعوبة فتح القلعة لكونها محصنة. ففك الحصار وتوجه إلى البصرة. انظر حوادث سنة ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م في: بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ١٨٨.

(٩٦) ذكر المؤرخ التركي إسماعيل حقي اوزون جارشيلي أن بيري ريس عندما وصل إلى البصرة طلب المساعدة من والي البصرة قباد باشا، إلا أن الوالي رفض تلبية طلبه، وحاول اعتقاله وأخذ أمواله بعد أن اتهمه بظلم المسلمين ونهب أموالهم، إلا أن بيري ريس تمكن من الإفلات منه بعد أن علم بأن البرتغاليين يحاولون غلق خليج البصرة فأخذ معه ثلاث سفن وانطلق بها. انظر: Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 2, pp. 397-398.

(٩٧) Orhunlu, «Hint Kaptanligi ve Piri Reis,» pp. 240-245.

الهند، وما وراء النهر، وإيران، بعد رحلة شاقة استغرقت ثلاث سنوات[٩٨].

ويرى الباحث التركي صالح أوزباران أن الدولة العثمانية، بعد أن رأت أن العمليات العسكرية التي قامت بها القوات البحرية العثمانية في الخليج لم تحقق النتيجة المرجوة، قامت بتحويل منطقة الأحساء إلى إيالة تحت اسم «إيالة لحسا»، وذلك لكي يتمكن البكلربكي فيها من التعاطي مع الأوضاع في الخليج عن كثب[٩٩] أما أقدم وثيقة وردت فيها إشارة إلى هذه البكلربكية، فتعود إلى (١٠ ربيع الآخر سنة ٩٦٢هـ، ٤ آذار/ مارس ١٥٥٥م)[١٠٠].

لا تمدنا المصادر المتوافرة لدينا بأية معلومة تتعلق بحدود إيالة لحسا في بداية تأسيسها، ولعل معظم أرجاء المنطقة لم تكن معروفة لدى المسؤولين العثمانيين، كما إن أجزاءً منها كان ارتباطها مع الإيالة إسمياً، من دون أن يكون للدولة أي نفوذ فيها، ومنها جزيرة البحرين.

٣ ـ الحملة العثمانية على البحرين

لا نملك معلومات كافية عن وضع البحرين قبيل ظهور العثمانيين في المنطقة وإدخالهم الأحساء تحت نفوذهم، وكل ما نعرفه هو أن البرتغاليين استولوا على البحرين في سنة ١٥٢١م. كما يستدل من حكم سلطاني صدر في (٢٧ ذي الحجة سنة ٩٦٦هـ، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٥٥٩م)، أن البحرين كانت في هذه الفترة يحكمها مراد شاه. وبعد انضواء منطقة الأحساء تحت الحكم العثماني، أرسل هذا الحاكم، أكثر من مرة، وفوداً إلى إستانبول، يعرض ولاءه إلى السلطان العثماني، فأقرته الدولة أميراً على البحرين، ومنحته لقب حاكم. وربما أقرت له هذا اللقب، وعدت البحرين سنجقاً. وتمّ التأكيد على الأمراء العثمانيين في المنطقة عدم التدخل بشؤون حاكم البحرين[١٠١]. إلا أن بكلربكي الأحساء مصطفى، قام بحملة عسكرية إلى البحرين لإنهاء الحكم المحلي فيها، وإلحاقها بإيالة الأحساء بشكل مباشر. وقد أشغلت هذه

---

(٩٨) بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ١٨٨؛ جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ١٤٣ ـ ١٤٤؛ Uzuncarsili, Ibid., vol. 2, pp. 397-400, and Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» pp. 125-127.

(٩٩) Ozbaran, Ibid., p. 131.

(١٠٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 213, p. 49, and Cengiz Orhunlu, «1559 Bahreyn Seferine Dair Bir Rapor,» *Tarih Dergisi*, vol. 17, no. 22 (March 1967), p. 5.

(١٠١) انظر الحكم ٣٦٤، ص ١٣٩ والحكم ٣٦٦، ص ١٤٠ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 3.

الحملة مركز الدولة كثيراً، بعد الانتكاسة التي تعرضت لها. وبعد قيام مصطفى باشا بإنزال قواته في الجزيرة، صار في وضع محرج، مثلما يرد في الرسائل المتبادلة بين مركز الدولة وبكلربكي بغداد والبصرة، الواردة في دفاتر المهمة. وعلى الرغم من عدم تمكننا من الإحاطة علماً بهذه الحملة بكل تفاصيلها، طبقاً لمعطيات دفاتر المهمة، إلا أن وثيقة محفوظة في متحف طوب قابي سرايي تسلط أضواء كبيرة عليها. والوثيقة، عبارة عن تقرير كتبه أحد المشاركين في الحملة، من دون أن يفصح عن اسمه.

ويذكر كاتب التقرير، أنه تم تعيينه أمير سنجق في أحد الألوية التابعة لإيالة الأحساء، وعندما وصل إلى الأحساء اتصل بالبكلربكي للاستفسار عن كيفية الوصول إلى سنجقه. فذكر له البكلربكي أن السنجق الذي عين فيه، هو «مكان يقع في ولاية (بلاد) نجد، له اسم وليس له جسم»، وذكر له أن الوصول إليه سيكون سهلاً، لو عبر إلى البحرين واستولى عليها. فاتفقا على القيام بحملة عسكرية على البحرين، يقودها البكلربكي بنفسه. ويستدل من المراسلات التي جرت فيما بعد، بين الديوان الهمايوني والمسؤولين العثمانيين في المنطقة، أن مصطفى باشا قام بهذه الحملة من دون علم الحكومة العثمانية.

وفي (١٣ رمضان ٩٦٦هـ، ١٩ حزيران/ يونيو ١٥٥٩م)، بدأ مصطفى باشا بمحاصرة قلعة البحرين بقواته المتكونة من ٢٠٠ فارس و٤٠٠ حامل بندقية، سبق أن استقدمهم من بغداد. وفي (٢٦ رمضان، ٢ تموز/ يوليو)، ظهرت ٢٢ سفينة برتغالية في المنطقة، توجهت عشر منها نحو البصرة، وانطلقت سفينتان عثمانيتان من البصرة لملاحقة السفن البرتغالية، إلا أنهما اضطرتا إلى العودة، لعدم تمكنهما من النيل من السفن البرتغالية. وفي هذه الأثناء، اقتربت سفينة برتغالية سراً من ساحل البحرين، وأضرمت النيران في الذخائر التابعة لأفراد القوة العثمانية. وفي (٣ شوال، ٩ تموز/ يوليو)، أغارت السفن البرتغالية على السفن العثمانية الراسية في الساحل، واستولوا عليها وأسروا بعض أفراد القوة العثمانية. وكان مصطفى باشا يحاصر بقواته، في هذه الأثناء، المنامة مركز البحرين، وفرض البرتغاليون حصاراً عليها. واضطر مصطفى باشا أن يضع قسماً من قواته في نقطة قريبة من الساحل، لمراقبة تحركات العدو والحيلولة دون إنزاله الجنود إلى الجزيرة. وفكر مصطفى باشا في الوقت نفسه بالاتصال بحاكم البحرين مراد شاه ليعرض عليه الصلح، ونقل أفراد قوته إلى الساحل مقابل مبلغ من المال، إلا أن كاتب التقرير اعترض عليه، لأنه كان يتوجس خيفة من قيام الحاكم بالتحالف مع البرتغاليين ضدهم. ثم رفع مصطفى باشا الحصار عن المنامة، وانسحب بقواته إلى موضع بعيد عن مرمى المدافع البرتغالية. ومكثوا هناك ثمانية أيام. وفي اليوم التاسع، وصلت قطعة عسكرية برتغالية إلى المنطقة. وهاجم «الجنود ذوو

الأصول الإيرانية»، الذين كانوا تحت إمرة مراد شاه إلى جانب البرتغاليين، ومسلحون عرب، الجنود العثمانيين، ووقعت معركة بين الطرفين، كان النصر فيها حليف الجنود العثمانيين. ووقع في أيديهم الكثير من أسرى العدو. لكن كان صمود الجنود العثمانيين في الجزيرة ضرباً من الجنون، بعد أن انقطعت بهم السبل، وأصبحوا بين فكي كماشه، كما تعرضوا إلى الجوع بعد انقطاع المؤن الغذائية عنهم. وإزاء هذا الوضع الحرج، أرسل بكلربكي الأحساء أحد رجاله إلى العدو يعرض عليهم إطلاق سراح أسراهم مقابل نقلهم بالسفن إلى ساحل الأحساء، إلا أن العدو اشترط عليهم تسليمهم الأسرى والمدافع، وما يمتلكون من أموال وخيول. وكادت الاتفاقية أن تبرم لولا إرسال الأميرال البرتغالي في هرمز رسالة إلى حاكم البحرين يخبره بالقدوم على رأس الأسطول، برفقة حاكم هرمز، مع ثلاثة آلاف من العجم.

وازدادت محنة الجنود العثمانيين في الجزيرة بشكل كبير، بعد أن أصبحوا لا يجدون للأكل غير التمر، بل اضطروا إلى أكل لحم الحمار. غير أن محاولة حل المسألة سلمياً لم تنقطع، وعقد في القلعة مجلس، اشترك فيه مراد شاه، وضابط برتغالي، وممثل من هرمز، وكاتب التقرير. وفي الجلسة، أصبح الممثل العثماني في وضع حرج جداً، بعد أن ذكر له حاكم البحرين أن السلطان سليمان القانوني أعطاه عهداً، إلا أنه أخل بهذا العهد بهذه الحملة. وأنه سيقوم بنشر هذه الحادثة بين جميع الأمراء المسلمين الهنود، وسيعلمهم أي نوع من الحكام (سليمان القانوني)، وعند ذاك، ذكر الموفد: أنهم قاموا بهذه الحملة من دون علم الحكومة، وإن سعى لإنقاذهم، فإن السلطان سيكرمه أيما تكريم. فرد عليه الحاكم: أن الأخبار المتعلقة به لا يمكن إيصالها إلى ما هو أبعد من البصرة، مشتكياً بذلك من بكلربكي البصرة، وفض الاجتماع من دون أي نتيجة.

ويبدو أن الجنود العثمانيين كانوا يمتلكون من القوة والعزيمة ما يتمكنون به من مواجهة أعدائهم، من دون أي تردد. وعلى الرغم من وصول تعزيزات لحاكم البحرين، وهي عبارة عن «٤٠٠ مسلح من العجم»، إلا أن هذا الوضع لم يفت من عضد الجنود العثمانيين، إذ نجدهم يقومون بغارة مباغتة على عدوهم، ويلحقون الهزيمة بهم. ولكن حدث في هذا الوقت بالذات أن توفي البكلربكي مصطفى باشا في البحرين، وسعى الجنود العثمانيون إلى كتم أمر وفاته عن العدو، ولكن لم يمر وقت طويل حتى انكشف أمره من قبل البرتغاليين، وأصبح وضع الجنود العثمانيين حرجاً، وفي غاية الخطورة.

في هذه الأثناء، أثمرت جهود الدولة العثمانية في إنقاذ جنودها الموجودين في البحرين. فقد أبرم في هذا السياق سلطان علي بك أمير سنجق القطيف، الذي منح تفويضاً من الحكومة العثمانية، اتفاقية صلح مع الأميرال البرتغالي في هرمز، دفع

بموجبها مبلغاً كبيراً من المال، وأعاد خيول الجنود إليهم، لقاء نقلهم إلى ساحل الأحساء. فتم نقلهم على السفن البرتغالية، في ٥ صفر إلى ميناء القطيف، بعد معاناة استمرت أربعة شهور متواصلة[١٠٢].

والحقيقة أن ما ورد في أحكام دفاتر المهمة يؤيد ما ذكره صاحب التقرير، بل ويكمل الكثير من جوانب الحملة، ومن الممكن عرضه على الوجه الآتي:

أ ـ في حكم سلطاني موجه إلى حاكم البحرين مراد شاه، صدر في (٢٧ ذي الحجة سنة ٩٦٦هـ، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٥٥٩م)، ورد أن رجاله قدموا أكثر من مرة إلى إستانبول لعرض «العبودية والولاء» للسلطان. وشمله السلطان بعواطفه، وقلده ولايته (بلاده) بطريقة السنجق. وتم التأكيد على البكلربكيين، والأمراء، والجند السلطاني، في المنطقة عدم التدخل في شؤونه. إلا أن بكلربكي لحسا مصطفى باشا، قام بالعبور إلى الجزيرة، والاعتداء عليها، من دون علم الحكومة العثمانية. وإن الحاكم اتخذ بعض التدابير. وقام الكفار (البرتغاليون) بالاستيلاء على سفنهم، فانقطعت السبل بالبكلربكي وجنده في الجزيرة. وطلب من مراد شاه أن يعيدهم إلى ساحل الأحساء بأمن وسلام، وأبلغه أنه قرر معاقبة البكلربكي، وعزله عن الإيالة، وتأديبه[١٠٣].

ب ـ في حكم موجه إلى بكلربكي البصرة، صدر في اليوم نفسه، ورد أن الديوان الهمايوني تبلغ بالحملة بعد الرسالة التي وجهها هو إليه، وأن الكفار (البرتغاليين) أخذوا سفنهم، ويقومون الآن بتقديم الدعم لمراد شاه، لهذا تم إرسال حكم شريف له (لمراد شاه)، وطلب من بكلربكي البصرة إيصاله إليه، وأن يرسل هو من جانبه رسالة إليه أيضاً، يسعى فيها لاستمالته[١٠٤].

ج ـ ورد في حكم صدر في (٢ جمادى الأولى ٩٦٧هـ، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٥٦٠م)، أن مراد شاه استنجد بالكفار (البرتغاليين)، بعد غزوالجنود العثمانيين البحرين. وأن الكفار قصدوا الجزيرة، واستولوا على «السفن الإسلامية»، فانقطعت بالجنود العثمانيين السبل في الجزيرة[١٠٥].

---

(١٠٢) Ismail Hakki Uzuncarsili ve Arkadaslari, *Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Arsivi Katalogu. Fermanlar* (Ankara: TTK, 1985), no. E. 3004.

وقد نشر هذه الوثيقة/ التقرير لأول مرة الباحث التركي جنكيز أورخونلي، انظر: Orhunlu, Ibid., pp. 11-16.

(١٠٣) انظر الحكم ٣٦٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 139.

(١٠٤) انظر الحكم ٣٦٦ في: المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٠٥) انظر الحكم ٧٤٧ في: المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

د ـ في حكم موجه إلى أمير سنجق الموصل مراد بك صدر في التاريخ نفسه، تمّ تبليغه بتوجيه إيالة الأحساء إليه، وطلب منه أن يقيم علاقة جيدة مع العشائر الموجودة في المنطقة، وأن لا يتدخل بشؤونهم أو يعتدي عليهم[١٠٦].

هـ ـ في حكم صادر في (١٨ شعبان ٩٦٧هـ، ١٤ أيار/ مايو ١٥٦٠م)، ورد أن بكلربكي الأحساء قام بحملة فاشلة على البحرين، وبعد وفاته قام الأمراء، والآغاوات (قادة العسكر)، وطائفة القول، بعقد اتفاقية صلح مع الكفار (البرتغاليين)، أعطوا بموجبها كل ما يمتلكه مصطفى باشا لهم. وكان ضمن مقتنياته سيف ذهبي، وأمتعة خاصة، وخيول، ومبلغ كبير من المال. وتمكنوا من إنقاذ أنفسهم[١٠٧].

و ـ وورد في حكم صدر في التاريخ نفسه (١٨ شعبان، ١٤ أيار/ مايو) أن طائفة الكوكلية (الكونلية) أعطوا خيولهم وأسلحتهم إلى الكفار في البحرين، الأمر الذي أدى إلى بقائهم من دون خيول وأسلحة، بعد وصولهم إلى الأحساء، وهم لا يتمكنون من مغادرة القلعة عند تعرضهم لاعتداء الكفار[١٠٨].

٤ ـ التحديات التي واجهت العثمانيين في الأحساء والخليج

من تداعيات الحملة على إيالة الأحساء، قيام البرتغاليين بمحاصرة القطيف. فقد ورد في حكم سلطاني صدر في (١٨ شعبان سنة ٩٦٧هـ، ١٤ أيار/ مايو ١٥٦٠م)، أن لواء القطيف سبق أن تمّ التزامه لطائفة القول (الجند). وفي هذه السنة، في الوقت الذي كان مصطفى باشا يواصل حملته في البحرين، تحالف الكفار (البرتغاليون) وعصاة البدو، وجاء عدد كبير من الكفار وحاصروا القطيف، وانقطعت السفن عن مرافئ القطيف. وأضرم البرتغاليون النار في المدينة، وتأثر الرعايا من جراء ذلك بشكل كبير، إذ فقدوا كل ما يمتلكون بعد أن نهب البرتغاليون محاصيلهم، كما أصبحت الإيالة عاجزة عن دفع مرتبات طائفة القول، وذلك لعدم تسديد الرعايا المستحقات المالية المترتبة بذمتهم، وإذا ما تمت ممارسة الضغط على الرعايا، فإنهم سيجلون عن أراضيهم، وتتحول البلاد إلى خراب، فصدر الأمر بإعفائهم من التزامات مالية، وذلك في حال عدم حصولهم على المحاصيل[١٠٩].

ويبدو أن البرتغاليين أصبحوا يصولون ويجولون في سواحل الأحساء، من دون

---

(١٠٦) انظر الحكم ٣٦٧ في: المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(١٠٧) انظر الحكم ١١٢٨ في: المصدر نفسه، ص ٣٨١.
(١٠٨) انظر الحكم ١١٣٠ في: المصدر نفسه، ص ٣٨٢.
(١٠٩) انظر الحكم ١١٢٤ في: المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

أن تكون لإيالة الأحساء أي قوة تردعهم، ففي حكم سلطاني صدر في (١٨ ذي القعدة سنة ٩٦٧هـ، ١٠ آب/ أغسطس ١٥٦٠م)، ورد أن بكلربكي لحسا (الأحساء) أبلغ الديوان السلطاني أن السفن البرتغالية تجول في سواحل الأحساء، وتعيق وصول التجار إليها، مما أثر تأثيراً سلبياً في موارد الإيالة. ولم يكن بمقدور إيالة الأحساء التصدي لهذه السفن، لهذا صدرت الأوامر إلى بكلربكي البصرة لإرسال سفن من البصرة إلى المنطقة، كل شهرين أو ثلاثة أشهر [بالتناوب] لتقوم بحفظ موانئ الأحساء والقطيف[١١٠].

ولم يكن البرتغاليون وحدهم يشكلون تحدياً للوجود العثماني في هذه المنطقة فقط، بل كان البدو يشيعون من جانبهم حالاً من عدم الاستقرار، ولم تكن الإيالة في وضع من شأنه التصدي للتحركات التي يقوم بها هؤلاء البدو، حتى اقترح بكلربكي الأحساء على الديوان الهمايوني ضرورة إقامة قلعة في ميناء العقير، لأن العرب (البدو) هم المتمردون، ويقومون بالإغارة على السفن القادمة إلى المنطقة، لهذا انسدت الموانئ لعدم ارتيادها من قبل السفن. وترتب على ذلك نقص في موارد الدولة، وإن بناء هذه القلعة سيكون مردوده كبيراً للمال الميري، ويساهم في إحياء وإعمار البلاد. وبالفعل صدرت الموافقة على بنائها في المحل الذي يراه البكلربكي مناسباً لها (١٨ شعبان ٩٦٧هـ، ١٤ أيار/ مايو ١٥٦٠م)[١١١]. وترد في حكم سلطاني صدر في (١٣ ذي القعدة ٩٧٥هـ، ١٠ أيار/ مايو ١٥٦٨م) إشارة إلى برج كان موجوداً في العقير، في هذه السنة، ربما كان من ملحقات القلعة التي بنيت فيها بالفعل[١١٢].

ويستدل مما ورد في أحكام دفتر المهمة، أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى خلق جومن الاستقرار الداخلي في إيالة الأحساء، وكسب الأهالي واستمالتهم. ويبدو أن الكثير من الأهالي المستقرين تركوا أماكنهم، بعد دخول العثمانيين للمنطقة، وتخلوا عن بساتينهم وكرومهم لسبب لا نعرفه، ولم يرد في الوثائق قيامهم بأي عمل ضد الدولة في مناطقهم، كما لم يرد أنهم تحالفوا مع البرتغاليين ضد العثمانيين حتى تقوم القوات العثمانية بطردهم من أماكنهم. وربما كانوا يتوجسون خيفة من الفاتحين الجدد، ولا يأمنون جانبهم، لهذا آثروا الابتعاد عن المنطقة، فتفرقوا في أرجاء البصرة، والبحرين، وهرمز، وعُمان. وعرض بكلربكي على الديوان الهمايوني بيع هذه البساتين والكروم إلى الرعية، فصدر الأمر بذلك. إلا أن البكلربكي لم يبعها إلى

---

(١١٠) انظر الحكم ١٤٤٦ في: المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

(١١١) انظر الحكم ١١٢٩ في: المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(١١٢) انظر الحكم ١٤٠٦ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 487.

الرعية، بل قام ببيعها من جانب الديوان إلى منتسبي الجيش والإدارة العثمانيين، وممن تملك البساتين محافظ قلعة الأحساء حسن بن عبد الله. ولكن بعد مرور ٧ أو ٨ سنوات، عاد أصحاب البساتين والكروم الأصليين إلى أماكنهم، وطالبوا بممتلكاتهم. ويبدو أنهم كانوا جادين في استعادة ممتلكاتهم، فقرر ديوان البكلربكي إعادة هذه الممتلكات إليهم، إلا أن الذين اشتروها رفضوا التنازل عنها، إلا بعد استعادتهم المبالغ التي دفعوها إلى الديوان. فاضطر البكلربكي إلى الكتابة إلى الديوان الهمايوني للتدخل في الأمر لخطورة الوضع، ربما لكون الإيالة غير مخولة تسديد مستحقاتهم، فأبلغ أن نزع هذه البساتين من أيدي من اشتروها سيؤدي إلى اضطرابات لا تحمد عقباها، وفي حال عدم إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، فإن الأوضاع العامة في المنطقة ستتأثر، ولا يمكن إعمار البلاد، وربما يجلوعنها البقية الباقية من الرعايا. فصدر الأمر السلطاني بإعادة البساتين والكروم إلى أصحابها، وتعويض من اشتروها (١٨ شعبان ٩٦٧هـ، ١٤ أيار/مايو ١٥٦٠م)[١١٣].

ومن المعروف أن منطقة الأحساء، كغيرها من مناطق الجزيرة العربية، كانت تتميز بطبيعتها العشائرية، وقد أقر العثمانيون هذه الحقيقة عند بداية وصولهم إلى المنطقة، فقاموا بكسب رؤساء العشائر فيها واستمالتهم. وكعادتهم في المناطق الأخرى، جندوا زعماء هذه العشائر في إدارتهم، وعهدوا إلى بعضهم بإمارة السنجق، وهي أرفع وظيفة في الإيالة، بعد وظيفة البكلربكي. وممن تولى منهم هذه الوظيفة سلطان علي بك أمير سنجق القطيف، والأمير البدوي سعدون، الذي عين أمير سنجق في الإيالة. وعلى الرغم من محدودية معلوماتنا عن سلطان علي بك، إلا أنه يمكن القول أنه كان بلا شك من الزعماء المحليين، ويتمتع بنفوذ في المنطقة، لأنه ليس من المعقول تعيين شخص عادي من المنطقة في هذه الوظيفة. أما سعدون، فكان أميراً على بني خالد، ويتمتع هو الآخر بنفوذ قوي في المنطقة، وقد بقي مخلصاً للدولة إلى أن حدثت الحملة على البحرين، بالإضافة إلى الحال التي آل إليها الجنود العثمانيون، بعد هذه الحملة.

ويبدو أن الانتكاسة التي تعرضت لها القوات العثمانية في البحرين خلقت حالاً من الفوضى في إيالة الأحساء، شجعت الأمير سعدون على شق عصا الطاعة على الدولة العثمانية. فقد ورد في حكم سلطاني صدر في (٢٢ شعبان ٩٦٧هـ، ١٨ أيار/مايو ١٥٦٠م)، أن «سعدون» استغل توجه مصطفى باشا على البحرين، وانقطعت السبل به هناك، فأعلن تمرده في المنطقة. وقام بالإدعاء أن الجنود انكسروا في

---

(١١٣) انظر الحكم ١١٢٢ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 379.

البحرين، ولم يعد للعثمانيين وجود في الأحساء. وقال: «إن إيالة الأحساء صارت لي بعد اليوم»، وتطاول على البلاد، وقام بتوزيع البساتين والكروم إلى الأعراب ومؤيديه، ومنح قرية واسط، التي كانت من الخواص السلطانية، وتوابعها، إلى المقربين إليه ليتصرفوا بها، كما تجاوز على الأهالي الذين لم يجاروه ونهب ممتلكاتهم، وفرض عليهم مبالغ كبيرة من الأموال. ووصل به الحد إلى أن أرسل إلى بكلربكي الأحساء الجديد، ذاكراً أن الأحساء ملك صرف له، وطالبه بدفع مبلغ من المال له. ويبدو أن البكلربكي لم يكن يمتلك قوة كافية لردعه فأبلغ مركز الدولة بذلك، وطلب إرسال قوة من البصرة لحمايته. وبالفعل صدرت الأوامر إلى بكلربكي بغداد بتجهيز المهمات العسكرية اللازمة، وإرسالها إلى البصرة لإيصالها إلى الأحساء[١١٤].

غير أن حركة سعدون استمرت ولم يتم القضاء عليها، وربما استفحلت فيما بعد، بخاصة بعد أن عقد تحالفاً مع بعض الزعماء المحليين. وانضوى تحت لوائه بعض العشائر. ويتردد في الوثائق اسم ابنه حميد أيضاً، الذي شارك أباه في تمرده ضد الدولة. ويبدو أن «حميد» تمكن من كسب أمير سنجق القطيف سلطان علي بك إلى جانبه، وتلقى منه الدعم. لهذا أبلغ بكلربكي الأحساء الوضع إلى الديوان الهمايوني.

وذكر في تبليغه أنه تبقى على ذمة سلطان علي بك مال ميري، ورفض دفعه عندما طولب به. ويبدو أن البكلربكي كان يتوجس خيفة منه، لأنه تحالف مع البدو، وقدم الدعم إلى حميد بن سعدون، وإن معظم آغاوات (قادة) جنوده هم من الفرس، وهولا يتردد في إلحاق الظلم بالأهالي، فصدر الأمر السلطاني في (٢٠ صفر ٩٦٨هـ، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٦٠م) بالتنكيل بالذين يثيرون الفتنة ليكونوا عبرة للآخرين، وعدم فسح المجال لمثل هذه الأحداث، كما تمّ عزل سلطان علي بك من إمارة سنجق القطيف[١١٥]. ولكن الذي يؤسف له، أننا لا نعرف في ضوء المصادر المتوافرة لدينا، الإجراءات التي اتخذها البكلربكي تجاه مثيري الاضطرابات هناك، ولكن الذي نعرفه هو أن حركة سعدون استمرت واستفحلت، حتى فاتح الديوان الهمايوني في سنة (٩٩١هـ، ١٥٨٣م) أمير مكة، وبكلربكي الأحساء، والأمير البدوي أبو ريشة، لتنسيق الجهود من أجل القضاء على حركته[١١٦]، إلا أن الوثائق المتوافرة لدينا لا تعيننا على معرفة ما آل إليه الأمر بعد صدور الحكم السلطاني.

---

(١١٤) انظر الحكم ١١٤٦ في: المصدر نفسه، ص ٣٨٦.

(١١٥) انظر الحكم ١٦٣٣ في: المصدر نفسه، ص ٥٥٨.

(١١٦) انظر: الحكمان ٢٥٦ و٣٠٧ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 49.

وإلى جانب سعدون وابنه حميد، برز الأمير محمد بن راشد باعتباره أقوى زعيم بدوي في منطقة الأحساء، أو بالأحرى في منطقة العيون، وعلى الرغم من عدم تمكننا من رسم صورة كاملة عنه طبقاً للوثائق المتوافرة لدينا، إلا أن ما نمتلكه من معلومات، هو في غاية الأهمية، فمما ورد في هذه الوثائق:

أ ـ أن محمد بن راشد لم يخضع في بداية الوجود العثماني في المنطقة للدولة العثمانية، وربما حمل السيف إلى جانب اتباعه ضدها، حتى تمكن آغا جند الأحساء عبد الرحمن من تأمين «طاعته وانقياده» للدولة العثمانية، لهذا كرمت الدولة هذا الآغا، بأن منحته تيماراً[١١٧].

ب ـ أن بكلربكي الأحساء أبلغ الديوان الهمايوني أن محمد بن راشد، الذي يرد اسمه بشكل أمير البادية، «أعلن طاعته وخضوعه للدولة العثمانية، وهولا يتوانى عن تقديم الخدمات للدولة، وعرف عنه الجد والاستقامة، ولهذا نال عناية السلطان»، وتقرر تعيينه أمير سنجق، أي على عشيرته، واعتباراً من (١٢ ذي القعدة ٩٦٧هـ، ٤ آب/ أغسطس ١٥٦٠م)، عهد إليه بسنجق العيون أيضاً[١١٨]، الأمر الذي يدل على مدى الثقة التي كانت الدولة توليها إياه.

ج ـ حكم سلطاني صدر في (١٦ ذي القعدة ٩٧٥هـ، ١٣ أيار/ مايو ١٥٦٨م)، يستدل منه أن العلاقات الودية بين الدولة ومحمد بن راشد استمرت بضع سنوات، وربما سبع أو ثماني سنوات، ثم تدهورت. وقد ورد في حكم سلطاني أن آغا الكونليان (قائد الجند المتطوعين) في الأحساء علي آغا وأخاه لطفي، قد شقا عصا الطاعة على الدولة، وتحالفا مع البدو، وأفسداهم وشجعاهم على القيام برفع لواء العصيان ضد الدولة. فقام البدو بمحاصرة الولاية، وأغووا، في الوقت نفسه، محمد بن راشد للقيام بالتمرد، وإثر هذا، حكمت الدولة على محمد بن راشد بعقوبة الإعدام[١١٩].

ومما يتعلق بالخليج، فيبدو أنه شهد بعد سنة (٩٦٧هـ، ١٥٦٠م) وضعاً كان أكثر هدوءاً مما هو عليه الحال في المحيط، ولم يرد في المصادر ما يشير إلى غير ذلك، وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٥٧٣م. وفي سنة ١٥٧٠م، فكر العثمانيون بإرسال حملة عسكرية إلى هرمز، فقرروا بناء عشرين سفينة حربية (قادرغة) لهذا الغرض[١٢٠]، إلا أن هذه الفكرة بقيت حبراً على ورق.

---

(١١٧) انظر الحكم ١٤١٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 474.

(١١٨) انظر الحكم ١٤٥٤ في: المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(١١٩) انظر الحكم ١٤١٩ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 491.

(١٢٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 9, p. 8.

ويبدو أن علاقة العثمانيين مع الأعيان في البحرين شهدت تطوراً إيجابياً، ولكن لا يمكن الادعاء أن البحرين خضعت للحكم العثماني، وذلك طبقاً لحكم سلطاني صدر في (١٣ ذي الحجة ٩٧٥هـ، ٩ حزيران/يونيو ١٥٦٨م)، ورد فيه أن زين الدين أحمد، وفضل الله، وشمس الدين، وعبد الله، وشمس الدين الآخر، ومحمد، وعلي، وهم من الأعيان الساكنين في جزيرة البحرين، كانوا على الطاعة في السابق، قد أرسلوا رسالة إلى بكلربكي الأحساء، يناشدونه بناء برج على غرار برج ميناء العقير، وذلك قبالة قلعة العدو، ويتم بذلك ضبط البلاد والرعايا، وإخضاع أمير القلعة. وأعلموه أن مستلزمات البناء من حجر وجص متوافرة في الجزيرة، غير أن الديوان الهمايوني استفسر من البكلربكي في ما إذا كان بناء البرج سيساهم في «فتح البلاد»، أي البحرين، ومن يغطي كلفة البناء؟ وما الفائدة المادية التي تجنيها الدولة بعد بناء هذا البرج[١٢١]؟

إلا أننا لا نعرف نتيجة هذا الأمر. ولكن يمكننا القول أن البحرين خرجت من النفوذ البرتغالي، وربما أصبح هناك شيء من التقارب بينها وبين العثمانيين، لهذا قام البرتغاليون بالإغارة على البحرين، وأسروا بعض الأشخاص، واستولوا على عدد من سفن التجار الراسية في سواحلها (٩٨١هـ، ١٥٧٣م)[١٢٢]. ولا شك أن هذه العملية كانت تهدد في الوقت نفسه المصالح العثمانية في المنطقة، لهذا قام العثمانيون ببعض الفعاليات العسكرية فيها، وخططوا لشن حملة على البحرين التي كانت محايدة في هذه الفترة لفتحها[١٢٣]، إلا أن هذه الخطة بقيت في المراسلات الجارية بين إستانبول، والبصرة، والأحساء، وبغداد. ويستشف من وثيقة تعود إلى سنة (٩٨٤هـ، ١٥٧٧م) أن العثمانيين تخلوا عن خطة الفتح، واكتفوا بالمحافظة على السواحل التي في أيديهم، لهذا عيّن محمود كتخدا الأسطول السلطاني في البصرة قبوداناً على الأحساء، أي قائداً على القوة البحرية فيها[١٢٤]. ويبدو أن الوضع في البحرين استمر على ما هو عليه، حتى سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م)، حيث توفي حاكمها محمد، وربما لم يكن في أسرته من يحل محله، فدخلت الجزيرة في فراغ سياسي، الأمر الذي استغلته الدولة العثمانية

---

(١٢١) انظر الحكم ١٤٠٦ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 487.

(١٢٢) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 22, pp. 317 and 322.

(١٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٣، و Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 27, pp. 76 and 81; Muhimme defteri (MD), no. 30, p. 353, and Muhimme defteri Zeyli, no. 3, pp. 128 and 166.

(١٢٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 231, p. 127; Muhimme defteri (MD), no. 31, p. 338, and Muhimme defteri (MD), no. 33, p. 184, and Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» p. 63.

لصالحها، فوضعت يدها على الموقف هناك، بطريقة لا نعرف حيثياتها. وخضعت الجزيرة بشكل مباشر للدولة العثمانية، وارتبطت من الناحية الإدارية بإيالة الأحساء[١٢٥]. وكانت البحرين تتميز بموقعها ونشاطها التجاري، بخاصة مع الهند، وكانت مصدراً مهماً للؤلؤ، حتى نجد أن الديوان الهمايوني كان يفكر في تحويلها إلى إيالة مستقلة، فخاطب بكلربكي الأحساء للنظر في صلاحيتها، إن كانت ستصبح إيالة مستقلة أم لا. (١٠٠٤هـ، ١٥٩٥م)[١٢٦]. ولكن يبدو أن الدولة لم تتخذ أي إجراء إداري بهذا الخصوص، فلم تغيّر وضعها الإداري.

ومما يتعلق بإيالة الأحساء، نعرف أن الدولة العثمانية كانت قد اتخذت في سنة (٩٨٠هـ، ١٥٧٢م) قراراً دمجتها بموجبه مع إيالة البصرة، ربما لاتباع سياسة أكثر مركزية في المنطقة، وجمع مراكز القوى في مركز واحد. وقد استمر هذا الوضع حتى (ذي القعدة سنة ٩٨٧هـ، أواخر سنة ١٥٧٩م). حيث انفصلت الأحساء عن البصرة، وعادت إيالة مستقلة. وكما سنشير في حقل التقسيمات الإدارية لإيالة الأحساء، فإن حدود الإيالة توسعت كثيراً. وأدرجت ضمن ألويتها البحرين أيضاً، الأمر الذي يدل على التحاقها بحدود الدولة العثمانية، وتنظيمها لواءً من الناحية الإدارية[١٢٧]، إلا أن الوثائق المتوافرة لدينا لا تفصح عن كيفية إلحاقها بالأحساء، كما لا نعرف أسلوب إدارتها. ويستدل من عدم وجود اسم من يتصرف بها، أن أميرها ربما كان أحد الزعماء المحليين.

وذكر عين علي أفندي في رسالته التي دوّنها في سنة (١٠١٦هـ، ١٦٠٧م) عن إيالة الأحساء، أنها كانت تدار على أساس الملكية، ويعهد بها إلى بكلربكي على أساس السااليانة ومقدارها ٨٨٠ ألفاً، ولكن وقعت فيما بعد بأيدي «المتغلبة»[١٢٨]، وهذا يعني أن الإيالة خرجت عن سيطرة الحكومة العثمانية، ويحتمل أنها وقعت بأيدي إحدى الزعامات المحلية. لكن الوثائق المتوافرة لدينا، لا تعيننا على معرفة هذا الأمر.

٥ ــ إعادة السيطرة على الأحساء والامتداد العثماني نحو الجنوب

وعلى الرغم من كل ذلك، تمكنت الدولة العثمانية من إعادة سيطرتها فيما بعد

(١٢٥) انظر الحكم ٧٢٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 33, p. 481.

(١٢٦) انظر: الحكم ١٠٥٨ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 73, p. 481.

(١٢٧) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 162-177.

(١٢٨) انظر رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 31.

على الأحساء، إذ نعرف أن الإيالة كان يتصرف بها في أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، محمد باشا بطريقة الأوجاقلق، أي مدى العمر[١٢٩]. وقد لجأت الدولة إلى هذا الأسلوب بعد بروز عائلة آفراسياب وتحكمها في إدارة البصرة. وكما ذكرنا في محور إيالة البصرة، فإن الدولة العثمانية عهدت بإيالة البصرة إلى أفراد هذه الأسرة بطريقة الأوجاقلق، ولم يكن بالإمكان اتباع طريقة أخرى (أسلوب آخر) للإدارة في الأحساء، بعد أن أصبحت إدارة البصرة ـ وهي حلقة الوصل بينها وبين مركز الدولة ـ تدار بطريقة غير مركزية. ويبدو أن حسين باشا حفيد آفراسياب تمكن من الإيقاع بمحمد باشا لدى الديوان الهمايوني، بعد أن وشى به، وربما اتهمه اتهامات باطلة (؟) ضد الدولة، واستصدر أمراً سلطانياً بتنحية محمد باشا عن إدارة الأحساء وإلحاقها بإدارته. وإزاء هذا، لجأ محمد باشا إلى الشريف زيد شريف مكة، الذي قام بدوره بإيضاح حقيقة الأمر إلى الديوان الهمايوني، وتمكن من إقناعه بأن ما أبلغ به حسين باشا عن محمد باشا، لا أساس له من الصحة. وجاء رد الديوان سريعاً، وصدر الأمر بإعادة محمد باشا إلى إيالة الأحساء. إلا أن حسين باشا رفض الامتثال للأمر، وسعى إلى منعه من تولي الإيالة. واضطرت الدولة إلى إرسال حملة عسكرية إلى البصرة، لإعادة الأمور إلى نصابها، وعاد على أثرها محمد باشا إلى الأحساء (١٠٧٦هـ، ١٦٦٥م)[١٣٠].

وعلى الرغم من ذلك، فإن المصادر المتوافرة لدينا لا تسعفنا لمعرفة ما يتعلق بالأحساء، في عهد ولاية محمد باشا الثانية. ويبدو أن النفوذ العثماني في إيالة الأحساء تأثر من جراء ما كان يحدث في البصرة، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، بخاصة بعد سيطرة الزعيم المحلي مانع عليها (١١٠٣هـ، ١٦٩١ ـ ١٦٩٢م)، وما أعقبها من سيطرة خان الحويزة عليها، وبقائها خارج السيطرة العثمانية حتى سنة (١١١٢هـ، ١٧٠١م)[١٣١]، الأمر الذي أدى إلى قطع الاتصال بين إيالة الأحساء والدولة العثمانية. وربما لهذا السبب لجأت الدولة إلى توجيه الإيالة في (جمادى الآخرة ١١٠٩هـ، أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٦٩٧م) إلى الشريف زيد شريف مكة، ليتولاها إلى جانب إمارة مكة المكرمة[١٣٢].

ومما لا شك فيه، أن الوجود العثماني في منطقة الأحساء تعزز بعد استعادة

---

(١٢٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 109.

(١٣٠) راشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ١، ص ١٢٦ ـ ١٢٧؛ آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ١، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠، ومحور «إيالة البصرة،» في الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(١٣١) انظر: محور «إيالة البصرة،» في الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(١٣٢) BOA, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 62.

القوات العثمانية مدينة البصرة في أوائل سنة ١٧٠١م. ويبدو مما ورد في المصادر العثمانية، أن الدولة العثمانية أصبحت تنظر إلى المنطقة بجدية أكثر من ذي قبل، وذلك بسبب نشاط العشائر في منطقة البصرة، والتدخل الإيراني في شؤونها، وكذلك بسبب بعض المستجدات الطارئة في الخليج، بخاصة بعد الضغط العسكري الذي واجهه إمام مسقط من الجانب البرتغالي، وانقطاع الطريق أمام السفن التجارية المتوجهة إلى ميناء البصرة. لكل ذلك، ذهبت الدولة العثمانية إلى إقامة قيادة بحرية في البصرة[١٣٣]، إلا أن نشاط هذه القيادة البحرية ظل محدوداً جداً، إذ لم تتمكن إيالة البصرة من استتباب الأمن في المنطقة[١٣٤].

لكن الذي يؤسف له، أن المصادر المتوافرة لدينا لا تعيننا على معرفة ما آل إليه وضع إيالة الأحساء، أو على معرفة موقف الدولة العثمانية من النشاط المتزايد للإنكليز والصفويين في الخليج. إلا أنه لا يمكن القول أن علاقة الدولة العثمانية بالخليج قد انقطعت، بل على العكس من ذلك شهدت صفحة جديدة، بعد أن أقامت سلطنة عمان علاقة مع الدولة العثمانية. وعلى الرغم من عدم تمكننا من رسم الخطوط العامة لهذه العلاقة لمحدودية المصادر، إلا أن ما ذكره المؤرخ العثماني، ربما يشكل مرحلة مهمة من هذه العلاقة. إذ ذكر جودت، أن حاكم عُمان أحمد بن سعيد[١٣٥] «لم يتوان من عرض وإثبات إخلاصه وعبوديته للدولة العثمانية». والمعروف أن عرض «الإخلاص والعبودية» لا يتم إلا من قبل من هو خاضع بشكل فعلي للدولة العثمانية، فهل كان حاكم أو سلطان عُمان خاضعاً لهذه الدولة؟ والحقيقة أن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون صعبةً لعدم تمكننا من الحصول على أي مصدر في هذا الخصوص، يعزز ما أورده المؤرخ جودت، وما ذكره جودت، قد يكون غير مقنع عند البعض. فقد ذكر جودت أن والي بغداد عمر باشا أرسل إلى حاكم عُمان يطلب منه تقديم الدعم لحفظ البصرة، فلبى الحاكم طلبه، وأرسل سفناً عدة مع ابنه الأمير هلال إلى البصرة، إلا أن الأمير عاد أدراجه منفعلاً، بسبب الأطوار الغريبة لمصطفى باشا، الذي تولى ولاية بغداد فيما بعد، وأبلغ حاكم عُمان السلطان ما بدر من الوالي تجاه ابنه، وذلك في «عبوديت نامه»، أي في رسالة عرض فيها عبوديته/ طاعته وولائه. وعلى أثره، تمّ إعدام الوالي مصطفى باشا، وقد أبلغ هذا في الرسالة السامية التي أرسلت إليه في (رجب ١١٩١هـ، آب/ أغسطس ١٧٧٧م)، وطلب منه الاتصال

---

(١٣٣) مؤلف مجهول، **آنونيم عثمانلي تاريخي**، ص ٢٣٣ أ، وراشد باشا، **تاريخ يمن وصنعا**، ج ٢، ص ٥٩٤.

(١٣٤) انظر: محور «إيالة البصرة،» في الفصل ٣ من هذا الكتاب.

(١٣٥) ورد الاسم مصحفاً في **تاريخ جودت** بشكل محمد بن سعيد.

بوالي بغداد عبد الله باشا من أجل تقديم العون له، لاستخلاص البصرة من الإيرانيين. وبالفعل، أرسل الحاكم رسالة بيّن فيها استعداده لتقديم الخدمات السديدة إلى الدولة العثمانية، من أجل الانتقام من العجم. ولكن بسبب وفاة كريم خان الزندي، وعقد الدولة العثمانية معاهدة مع الجانب الإيراني، فقد تقرر التخلي عن فكرة الانتقام، لكن لوأخل الإيرانيون بشروط المعاهدة، فينبغي الاتفاق مع والي بغداد من أجل الانتقام. ثم أرسل الحاكم رسالة شكر إلى الديوان الهمايوني، لتلقيه خطاباً حسناً من السلطان. وأبدى امتنانه لتوجيه إيالتي بغداد والبصرة إلى سليمان باشا، وسيكون هو على اتفاق معه، فغايته القصوى هي الانتساب إلى إيوان السلطنة السنية. والتمس إلغاء الرسوم المفروضة على الحجاج العُمانيين، إذ كان يؤخذ منهم خمسة ريالات في جدة، وستة ريالات في مكة المكرمة، الأمر الذي يعدّ إهانة لهم، لكونهم يوضعون في مصاف طائفة العجم. ولبت الحكومة طلبه، فأصدرت أوامرها إلى شريف مكة المكرمة ووالي جدة بإعفاء حجاج عُمان من أي رسم يفرض عليهم، وأبلغا به بخطاب سلطاني. كما كُتبت نسخة من الخطاب السلطاني إلى حاكم عُمان، إلا أن والي بغداد سليمان باشا أبلغ الديوان أن الحاكم ليس مؤهلاً، أي ليس في مستوى من (يفاتح بالخطاب السلطاني)، فاستعيض عن الخطاب السلطاني برسالة سامية (١١٩٤هـ، ١٧٨٠م)[١٣٦].

ولعلنا سنكتشف في المستقبل وثائق تعيننا على معرفة الصفحات الأخرى التي تعنى بعلاقة سلطنة عمان بالدولة العثمانية، أو بنوع هذه العلاقة.

٦ ـ الحركة الوهابية وتداعياتها على الوجود العثماني في الأحساء

ومما يؤسف له، أن المصادر المتوافرة لدينا لا تعيننا على متابعة تاريخ الوجود العثماني في الأحساء، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر، وكل ما نعرفه هو أن المنطقة تركت بأيدي الشيوخ من بني خالد، ليديرونها باسم العثمانيين. وتبع هذا ضعف الوجود العثماني فيها، الأمر الذي استغله الوهابيون، فقاموا اعتباراً من سنة ١٧٩٢م بتنظيم حملات عسكرية مستمرة على الأحساء، واستغلوا الصراع الدائر بين أسرة بني خالد، وتمكنوا في سنة ١٧٩٥م من السيطرة على الأحساء بالكامل، وعينوا عليها أميراً من جانبهم. ولم تسمح ظروف الدولة العثمانية بالتدخل في الأمر في الوقت اللازم بشكل مباشر[١٣٧]، بل أصدرت أوامرها إلى والي بغداد سليمان باشا للتعاطي مع

---

(١٣٦) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ٢، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(١٣٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٦، و Zekeriya Kursun, *Necid ve Ahsa'da Osmanli Hakimiyeti* (Ankara: [n. pb.], 1998), pp. 28-29.

الموضوع، فأرسل والي بغداد كتخداه أبو غدارة علي باشا مع الشيخ ثويني بن عبد الله السعدون شيخ المنتفق على رأس حملة إلى المنطقة (١٧٩٦م). ونجح علي باشا في استعادة القطيف، وحاصر الهفوف والمبرز. إلا أن هذه الحملة لم تحقق هدفها المنشود، إذ حدث أن اغتيل الشيخ ثويني في سنة ١٧٩٨م، فدخلت منطقة الأحساء من جديد تحت يد الوهابيين الذين لم يكتفوا بكل ذلك، بل مدوا نفوذهم إلى البحرين، وعمان، ومسقط (١٨٠٠ ـ ١٨٠٣م)، وقاموا بجمع الزكاة فيها، وحصلوا بذلك على موارد هائلة[١٣٨].

واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٨١٩م، حيث استرد العثمانيون القطيف، وذلك بعد الحملة العسكرية التي قام بها إبراهيم باشا من مصر، وانتصر فيها على الوهابيين. وقام إبراهيم باشا بتعيين مشايخ العشائر على المناطق المختلفة من نجد والقصيم، لإدارتها باسم الدولة العثمانية، كما أعاد بني خالد إلى إدارة الأحساء[١٣٩].

ويبدو أن إبراهيم باشا كان جاداً في إنهاء الوجود الوهابي من نجد، فأرسل إلى الدرعية قوة عسكرية بقيادة حسين بك لإخضاعها. وقد نجح حسين بك في الدخول إليها، وأسر أبناء ابن سعود وبعض اتباعه، ولم ينج من الأسر منهم سوى تركي بن سعود، الذي استطاع الفرار والتواري عن الأنظار (١٢٣٦هـ، ١٨٢٠م)[١٤٠]. غير أن تركي سعى فيما بعد إلى التقرب من العثمانيين وتصفية الأجواء معهم، فأرسل في سنة (١٢٤١هـ، ١٨٢٥م) رسالة إلى الباب العالي يرجوإقراره أميراً على أرجاء نجد. ويبدو أن تركي أرسل رسالته عن طريق كل من محمد علي باشا ووالي بغداد داود باشا، فعرض كلا الواليين الموضوع على الباب العالي، غير أن محمد علي أرسل رسائل يتساءل فيها عما إذا كان من المناسب توجيه الأراضي النجدية إلى تركي أم لا. أما والي بغداد، فقد أرسل رسالة تركي مباشرة إلى الباب العالي، وأرفقها برسالة ذكر فيها أن تركي أرسل إليه يشكو من السرقات التي انتشرت في منطقة نجد بسبب عدم وجود أية سلطة فيها، كما طلب فيها التوسط لتعيينه أميراً على المنطقة «لكونه صاحب كلمة على أعرابه»[١٤١]. وكان يريد بهذا توجيه رسالة إلى الدولة مفادها أن لا أحد بمقدوره فرض الأمن في المنطقة غيره.

---

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٢. ويعد هذا الكتاب أشمل دراسة تستعين بمعطيات الأرشيف العثماني.

(١٣٩) عن هذه الحملة ونتائجها، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨-٥٣.

(١٤٠) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Name-I Humayin Defterleri,» no. 38565, and زكريا كورشون ومحمد موسى القريني، **سواحل نجد (الأحساء) في الأرشيف العثماني** (بيروت: [د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ٥٢.

(١٤١) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): «Name-I Humayin Defterleri,» no.17336; «Name-I Humayin Defterleri,» no. 31331, and «Name-I Humayin Defterleri,» no. 38565, and كورشون والقريني، المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣.

وعلى الرغم من عدم معرفتنا بنتيجة هذه المراسلات، في ضوء الوثائق المتوافرة لدينا، إلا أنه يمكننا القول أن العثمانيين لم يتمكنوا من إبعاد خطر الوهابيين عن الأحساء، بخاصة بعد أن وقعت الحجاز تحت حكم الوالي المنشق محمد علي، إذ لم يمر وقت طويل حتى وقعت المنطقة بأيدي الوهابيين من جديد، فسيطروا على الهفوف، ثم القطيف. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٨٣٨م، حيث أرسل محمد علي باشا أحد قادته، وهوخورشيد باشا، على رأس جيش إلى نجد «لتأمين الأمن والنظام» فيها. وفي أواخر هذه السنة، وصل خورشيد باشا إلى الرياض، واعتقل الأمير السعودي فيصل بن تركي، ونفاه إلى القاهرة. وفي هذه الأثناء، تحركت ولاية بغداد من أجل استمالة العشائر في نجد وكسبها إلى جانب الدولة، مستغلة استياءها وتذمرها من إجراءات خورشيد باشا في مناطقهم، ومن جهة أخرى كانت الولاية تسعى إلى استمالة خورشيد باشا أيضاً. وبالفعل، نجحت في ذلك. وكانت تحركات ولاية بغداد تصب في إنهاء نفوذ الوالي المنشق محمد علي باشا في هذه المناطق. وعيّن خورشيد باشا خالد بن سعود أميراً على نجد باسم الدولة العثمانية. ويبدو أن هذا التعيين لقي ترحيباً من جانب الباب العالي أيضاً. وكان خالد بن سعود قد تلقى تعليمه في مصر، ولم يكن متعصباً للوهابية. إلا أنه لم يتمكن من الانسجام والوفاق مع العشائر، بل واجه معارضة شديدة منهم.

وبعد انسحاب قوات محمد علي باشا من الحجاز، استغل أحد أمراء آل سعود، وهوعبد الله بن ثنيان، الفراغ الذي حدث في المنطقة، وأجبر أمير نجد خالد على ترك الرياض. إلا أن عبد الله لم يدر وجهة عن الدولة العثمانية، بل على العكس من ذلك أعلن تبعيته لها، وتعهد بدفع ضريبة معينة إلى خزينة الدولة. واستتب الوضع في منطقة نجد لصالح العثمانيين، حتى سنة ١٨٤٣ م، حيث قام فيصل بن تركي، الذي أطلق سراحه من السجن بمصر، أوفر منه، بتزعم الحركة الوهابية من جديد، وتمكن من تثبيت قدميه في نجد وإعلان إمارته. ونجح في السيطرة على جميع أراضي الأحساء، بما فيها القطيف[١٤٢].

ولم تكن الدولة العثمانية في وضع يمكنها من إرسال قوات إلى المنطقة، فلجأت إلى حل المسألة سياسياً: فعينت فيصل قائممقاما على الرياض (نجد)، على أن يقوم بتطبيق القوانين العثمانية فيها، ويدفع مقداراً معيناً من المال إلى خزينة الحجاز. وعلى الرغم من أن فيصل لم يتخل عن طموحاته في تعزيز نفوذه ونفوذ الوهابيين في المنطقة، إلا أنه بقي مخلصاً للدولة، باستثناء السنوات الأخيرة من حياته، فواصل

---

(١٤٢) Kursun, *Necid ve Ahsa'da Osmanli Hakimiyeti*, pp. 58-59 and 67.

تسديد ما أُقر عليه من أموال، إلى خزينة الحجاز، بشكل منتظم.

وفي هذه الأثناء، كان شيوخ العرب المستقلون في الخليج يقومون بدفع الضرائب إلى نجد، الأمر الذي يدل على خضوعهم، ولو بشكل إسمي لها، وبالتالي إلى الدولة العثمانية. حتى نعرف أن الدولة العثمانية، عندما ادعت الحق على البحرين فيما بعد، اعتبرت قيام شيوخها بدفع الضرائب إلى نجد، لمدة طويلة، دليلاً قانونياً على تبعيتها للدولة العثمانية.

وبعد وفاة فيصل، وجهت الدولة العثمانية قائممقامية الرياض إلى ابنه عبد الله (١٨٦٠م)، على أن يدفع عشرة آلاف ريال إلى خزينة الدولة، وأن يقوم بحماية أرواح البدو، وأموالهم، وأعراضهم، في نجد وجوارها، لا سيما في منطقة القصيم، وتوفير الأمن في الطرق والممرات في نجد، وتأمين سفر الحجاج الإيرانيين وغيرهم، وقراءة الخطبة في جوامع نجد وجوارها باسم السلطان العثماني، كما طلب منه أن يكون على اتصال دائم مع ولاية وإمارة الحجاز، وتنفيذ الأوامر الواردة منها إليه. وقد صدر برات (أمر حكومي) تضمن كل ذلك. وسُر عبد الله كثيراً بهذا البرات، الذي كان وقعه عليه كبيراً، حتى أنه أرسل رسالة إلى ولاية الحجاز مع الموظف الذي جلب البرات، أظهر فيها شكره وامتنانه على ذلك. وفي سنة ١٨٦٧م، نال مرتبة الباشوية، فأصبح بذلك أول شخصية سعودية تنال هذه المرتبة.

وفي هذه الفترة، كثف الإنكليز نشاطاتهم السياسية والعسكرية في منطقة الخليج، وعقدوا اتفاقيات مختلفة مع شيوخ العرب فيها. ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية اتخاذ أي إجراء فعال في هذا الخصوص. ولكن حدث في سنة ١٨٦٩م أن تمرد الأمير سعود على أخيه الأمير عبد الله، فتعرضت المصالح العثمانية في منطقة الحجاز إلى نكسة قوية، إذ استولى سعود على الأحساء، ووضع مقاتليه في القطيف والقلاع الأخرى، ثم أعد العدة للسير نحو الرياض مركز نجد. وإثر هذا، أرسل عبد الله بن فيصل رسالة إلى مدحت باشا والي بغداد يطلب منه المساعدة. ورأى مدحت باشا أن السيطرة على شبه الجزيرة العربية مرتبطة بتعزيز الجوانب السياسية والاقتصادية لولاية بغداد. فكتب إلى الباب العالي مبلغاً عن الأوضاع العامة في منطقة الخليج، بخاصة عن نشاطات الإنكليز، وخططهم فيها. وذكر أن سعود، بعد سيطرته على منطقة نجد، سينال حماية الإنكليز الذين يخططون للاستيلاء على الأحساء والقطيف، ثم الكويت، وذلك بعد قيامهم بالتدخل في شؤون البحرين، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة الإنكليز على المنطقة الممتدة من البصرة حتى مسقط، وتعريض مستقبل الدولة العثمانية في خليج البصرة، بل في جميع العراق لمخاطر جسيمة. كما رأى أنه من دون إرسال قوات عثمانية إلى المنطقة، لا يمكن ردع سعود أو تنظيم أمور

نجد. وطلب الموافقة على قيامه بالتحرك، وتفويضه التعاطي مع الأمر. وبالفعل، حصل على موافقة الصدر الأعظم علي باشا للقيام بعملية عسكرية.

وبدأ مدحت باشا إجراءاته بكسب الشيوخ العرب إلى جانب الدولة، وبدأ بشيوخ الكويت، فدعا وجهاءهم إلى البصرة، وتمكن من إقناعهم بضرورة الانضواء تحت راية الدولة العثمانية. ثم استصدر قراراً بتعيين شيخ الكويت قائممقاماً (١٨٦٩م). ورأى مدحت باشا أن الوجود العثماني لا يمكن تعزيزه من دون وجود قوة بحرية عثمانية ضاربة في الخليج، لهذا قام بإعمار ترسانة البصرة. وأرسل بعضاً من رجاله إلى الخليج متنكرين بزي التجار، وذلك من أجل استطلاع وضع القطيف، والأحساء، والبحرين، ومسقط. وتسنى لهؤلاء الالتقاء بعدد كبير من الشيوخ في هذه المناطق، وجمع معلومات وافية عنها. ثم أرسل مدحت باشا قوات إلى منطقة الأحساء، ونجح في نهاية المطاف في إعادة النفوذ العثماني إليها، بشكل أقوى من السابق. وبهذا فتح العثمانيون صفحة جديدة في منطقة الأحساء[١٤٣].

٧ ـ التنظيم الإداري لإيالة الأحساء

لا نعرف على وجه التحديد الوضع الإداري لمنطقة الأحساء، بعد انضوائها تحت الحكم العثماني مباشرة، وكل ما نعرفه أن هذه المنطقة تمّ ربطها بإيالة البصرة، وأن القطيف تمّ تنظيمه سنجقاً في سنة ١٥٥٠م[١٤٤]. إلا أننا لا نعرف حدود هذا السنجق، والنواحي الداخلة فيه، كما لا نعرف ما إذا كانت هناك ألوية أخرى تمّ تنظيمها إدارياً في هذا الوقت، بل نعرف أن «لحسا» كانت لواءً في سنة ١٥٥٢م[١٤٥] وطبقاً لما ورد في حكم بدفتر المهمة يعود إلى سنة (٩٦٢هـ، ١٥٥٥م)، فإن أمير سنجق لحسا تمّ تعيينه في بكلربكية لحسا، تحت عنوان مير ميران[١٤٦]، أي بكلربكي. وربما أن هذا الأمير هو أول بكلربكي يتولى الإيالة. أما أقدم وثيقة ورد فيها اسم أمير لحسا بشكل «بكلربكي»، فتعود إلى (١٠ ربيع الآخر ٩٦٢هـ، ٤ آذار/ مارس ١٥٥٥م)[١٤٧].

---

(١٤٣) للتفصيل في هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ١٠٨.

(١٤٤) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 71, and Ozbaran, «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu,» p. 119.

(١٤٥) «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888, p. 102a, and Orhunlu, «1559 Bahreyn Seferine Dair Bir Rapor,» p. 5.

(١٤٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 2, p. 167, and Ozbaran, Ibid., p. 131.

(١٤٧) Orhunlu, Ibid. pp. 5-6, and Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 213, p. 94.

أقرت الدولة العثمانية الطبيعية الاجتماعية لمنطقة الأحساء، والدور الذي يلعبه زعماء العشائر فيها، ولم يكن من صالحها فرض إدارة صارمة فيها وتجاهل هؤلاء الزعماء، لهذا ذهبت إلى إعطائهم دوراً في نظامها الإداري، شأنهم في ذلك شأن الزعامات المحلية في العراق وبلاد الشام، فاستعانت ببعض الزعماء المحليين لإدارة بعض المناطق من إيالة الأحساء، بخاصة المناطق التي يتمتع هؤلاء الزعماء بنفوذ فيها، منهم: سلطان علي بك، الذي عين أمير سنجق على لواء القطيف. وعلى الرغم من محدودية معلوماتنا الوثائقية عنه، إلا أنه بلا شك، لعب دوراً بارزاً في الإدارة العثمانية في المنطقة. ومنهم الأمير البدوي سعدون، الذي تمتع بإمارة سنجق في الإيالة، وكذلك الأمير البدوي محمد بن راشد، الذي عينّ من قبل الدولة أمير سنجق على عشيرته، بأسلوب إمارة العشيرة، ثم عهد إليه بلواء العيون. وكغيرهم من الزعماء المحليين في بعض الولايات، نجد أن هؤلاء الزعماء يتقيدون بولائهم وطاعتهم للدولة العثمانية، كلما كانت الدولة تتمتع بقوة ونفوذ في مناطقهم، ويستغلون ظروفها لرفع راية العصيان ضدها.

وأول دفتر يتضمن التقسيمات الإدارية لولاية الأحساء بشكل مفصل، هو «دفتر الأحكام المالية ذو الرقم ٥٦٣»، الذي يعود إلى المرحلة الواقعة بين سنتي (٩٧٦هـ، ١٥٦٨م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، إذ أورد الدفتر التقسيمات الإدارية للولاية، على النحوالأتي:

- لواء لحسا (الأحساء).
- لواء العيون.
- لواء القطيف.
- لواء الهفوف.
- لواء (الورقة ممزقة).
- لواء بندر العقير[١٤٨].

ويستدل مما ورد في أحد الأوامر الصادرة في (٢٧ ذي القعدة ٩٨٠هـ، ٣٠ نيسان/ أبريل ١٥٧٢م)، الواردة في «دفتر الرؤوس ٢٢٥»، أن ولاية الأحساء وضعت تحت إدارة بكلربكي البصرة. وطبقاً لما ورد في هذا الدفتر، فإن علي باشا

(١٤٨) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563, p. 202-205, and Kunt, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Umerasi ve IlIdaresi*, p. 148.

بكلربكي البصرة عرض على الديوان السلطاني أسماء بعض الأمراء لتعيينهم على الألوية التابعة للبصرة، أو منحهم مخصصات إضافية. وقد وردت ضمن هذه الألوية ألوية تابعة لبكلربكية لحسا (الأحساء)، وقد أشير إليها بأنها «تابعة للحسا»، وهي:

ـ لواء صفا تابع للحسا.

ـ لواء القطيف.

ـ لواء التهمية.

ـ لواء في لحسا (لم يذكر اسمه)[١٤٩].

ومما لا شك فيه، أن ولاية لحسا لم تكن تتشكل من هذه الألوية الأربعة فقط، بل إن هناك ألوية أخرى لم يرد ذكرها بسبب عدم إجراء تغيير في كادرها الإداري.

ويبدو أن هذا الإجراء الإداري كان الغرض منه دمج الولايتين في ولاية واحدة. وقد تحقق هذا في السنة نفسها، حيث تم تشكيل الولاية الجديدة تحت اسم «ولاية البصرة ولحسا»، فـ «الدفتر ٢٦٢»، الذي بُدئ بتدوين أوامر التعيينات فيه في سنة (٩٨١هـ، ١٥٧٣م) أورد ألوية البصرة ولحسا جنباً إلى جنب ضمن الولاية الجديدة، الأمر الذي يدل على دمج الولايتين. لكننا لا نعرف السنة التي بدأ فيها الدمج. فما نعرفه هو أن هذا الدمج لم يستمر طويلاً، بل أعيد تشكيل كل ولاية على حدة. وعلى الرغم من أن الدفتر أشار إلى حقل كل لواء بتبعيته لإحدى الولايتين، إلا أنه لم يخصص صفحة مستقلة لولاية الأحساء. وهناك احتمال كبير أن هذا الانفصال بين الولايتين قد تم في (ذي القعدة ٩٨٧هـ، كانون الثاني/ يناير ١٥٨٠م). إذ نجد لأول مرة في حقل لواء لحسا، أنه عهد في هذه السنة إلى محمد باشا بن صالح باشا، وهذا يشير إلى تحول لواء لحسا إلى ولاية مستقلة عن البصرة، عهد بها إلى بكلربكي. ولأهمية المعلومات الواردة في «الدفتر ٢٦٢»، أدرج في ما يلي ما يتعلق منها بموضوعنا:

١ ـ أورد الدفتر اسم الولاية بشكل «ولاية البصرة ولحسا».

٢ ـ أشير إلى حقول الألوية فيما بعد، أي بعد تنظيم الدفتر بمدة، ما يدل على تبعيتها لولاية البصرة أو ولاية لحسا.

---

(١٤٩) عن الأوامر الواردة في الدفتر ٢٢٥، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 225, pp. 222-225, and Ozbaran, «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu,» pp. 66-68.

٣ ـ الألوية التي أشير إليها بأنها تابعة لولاية لحسا، هي اثنا عشر لواءً:

أ ـ لواء القطيف.

ب ـ لواء لحسا.

ج ـ لواء البحرين: لم ترد عليه أية إشارة، وربما ألحق بولاية لحسا.

د ـ لواء حديل (؟).

هـ ـ لواء العيون.

و ـ لواء الدرعية.

ز ـ لواء في لحسا (لم يرد اسمه).

ح ـ لواء خلفول.

ط ـ لواء التهمية.

ي ـ لواء البادية والشيخ.

ك ـ لواء تائية (؟).

ل ـ لواء النخلين.

٤ ـ ورد في الدفتر أن لواء لحسا عهد به إلى محمد باشا بن صالح باشا، وذلك في (٢٦ ذي القعدة ٩٨٧هـ، ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٥٨٠م) ليتصرف به مثلما كان يتصرف به مير ميرانه (أمير أمرائه) السابق، بساليانة مقدارها ٩٠٠ ألف. وقد صدر برات (أمر) بذلك في (١٥ ذي الحجة سنة ٩٨٨هـ، ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٥٨١م)، الأمر الذي يدل على انفصال الأحساء عن البصرة.

٥ ـ لم يرد في الدفتر ما يتعلق بلواء القطيف، والبحرين، والدرعية، والبادية، وشيخ[١٥٠].

ومما يتعلق بالبحرين، فكما ذكرنا، إنها خضعت بعد موت حاكمها محمد في سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م) للدولة العثمانية بشكل مباشر، وارتبطت من الناحية الإدارية بإيالة الأحساء[١٥١].

---

(١٥٠) عن أوامر التعيينات المتعلقة بولاية لحسا والواردة في الدفتر ٢٦٢، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 162-177,

قارن مع: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٥١٣ ـ ٥١٤.

(١٥١) انظر الحكم ٧٢٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 33, p. 481.

وعلى الرغم من أن «الدفتر ٢٦٢» قد أورد أسماء اثني عشر لواءً للأحساء، إلا أن عين علي أفندي اكتفى بذكر الإيالة فقط، من دون تقسيماتها الإدارية. وذكر أن إيالة لحسا تدار على أساس الملكية، وترسل هداياها إلى والي بغداد، وكانت تعهد بمير ميران (بكلربكي) على أساس الساليانة، ومقدارها ٨٨٠ ألفاً، ولكن سيطر عليها فيما بعد المتغلبة[١٥٢]. وهذا يعني أن هذه الإيالة خرجت عن سيطرة الحكومة العثمانية.

وفضلاً عن هذا، فإن «الدفتر ٢٦٦» هو الآخر، لم يورد التقسيمات الإدارية لإيالة الأحساء، بل اكتفى بذكر أمر تعيين واحد يتعلق بالإيالة فقط، إذ أورد أن إيالة لحسا عهدت في (أواخر شعبان سنة ١٠٥٠هـ) إلى «متصرفها الحالي محمد باشا مدى العمر بحالتها المقرونة»[١٥٣]. غير أن محمد باشا لم يتمكن من الاحتفاظ بمهمته مدى العمر، إذ نعرف أن حسين باشا المتغلب على البصرة في هذه الفترة، قام بمد نفوذه إلى الأحساء، وعزل محمد باشا (١٠٧٦هـ، ١٦٦٥م). وكما ذكرنا، فإن حسين باشا بقي يتحكم بالمنطقة، إلى أن تدخلت الدولة العثمانية وأعادت محمد باشا إلى بكلربكية الأحساء.

ومما يؤسف له، أن معلوماتنا الوثائقية لا تكفي لمعرفة التقسيمات الإدارية لإيالة الأحساء بعد هذه الفترة.

(١٥٢) انظر رسالة عين علي أفندي في: Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*, vol. 9 (1996), p. 31.

(١٥٣) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 109.

الفصل السادس

أوجاقـات الغـرب والمغـرب الأقصـى

أولاً: إيالة الجزائر

١ ـ بداية الوجود العثماني في البحر المتوسط وتشكيل إيالة الجزائر

لم يكن العثمانيون يمتلكون أسطولاً في البحر المتوسط في بداية الأمر، لا سيما عندما انحصر نشاطهم العسكري في أوروبا. وكان الأوربيون، بخاصة الدول المطلة على سواحل البحر المتوسط هم السادة الحقيقيون في هذا البحر. وكان فرسان رودس يشكلون تهديداً حقيقياً للسفن التجارية العثمانية التي تجوب هذا البحر، ولم يكن أمام هذه السفن من خيار إلا الاعتماد على أنفسها. لكل ذلك يمكن القول أن التطور الأساسي للبحرية العثمانية في البحر المتوسط تحقق نتيجة لما قامت به الدولة العثمانية، بل جاء إثر محاولات فردية غير حكومية. وقد بدأت هذه المحاولات بنشاط تجاري صغير، قام به الأخوة بربروس من الأناضول، أدت بالتالي إلى إقامتهم سلطنة تركية في الجزائر، أي في مكان بعيد عن الأناضول.

نشأ والد الإخوة بربروس، وهو يعقوب آغا، في الأناضول، ثم أصبح سباهياً من سباهية التيمار. شارك في عهد محمد الفاتح في فتح جزيرة مديلي، حيث منحه السلطان تيماراً. وتزوج هناك من فتاة رومية، أنجبت له أربعة أولاد هم: إسحاق، وأوروج (عروج)[١]، وخضر، وإلياس. ومارس الأخوة التجارة البحرية، غير أن التعامل التجاري لعروج وإلياس امتد إلى خارج حدود الدولة، إذ أقاما علاقات تجارية مع تجار في مصر، والإسكندرية، وطرابلس[٢]. غير أن الطرق التجارية التي اعتادوا اتباعها كانت محفوفة بالمخاطر، فكانت سفنهم تتعرض إلى غارات القراصنة. وفي إحدى المرات، عندما كانوا في طريقهم إلى طرابلس الغرب، قطع فرسان رودس طريقهم، ووقعت بينهما معركة قتل فيها إلياس، ووقع عروج في أسرهم.

---

(١) ورد هذا الاسم عند الأتراك بشكل «اوروج» وهو بمعنى صوم، صيام، إلا أنه صحّف في المؤلفات العربية ليكون بشكل «عروج» وربما لسهولة التلفظ.

(٢) عن عائلة آل بربروس ونشأتهم، انظر: Aziz Samih Ilter, *Simali Afrikada Turkler* (Istanbul: [n. pb.], 1936-1937), vol. 1, p. 65.

وبدأ أخوة خضر بالعمل على إنقاذه، ولكن من دون جدوى. وبعد أن بقي في الأسر سنوات عدة، تمكن من الفرار والنجاة بنفسه.

وفي هذا الوقت بالذات، كان النشاط العسكري البحري للبرتغال يزداد يوماً بعد يوم، بخاصة في البحر الأحمر، ولم يكن المماليك يمتلكون أسطولاً بحرياً يتيح لهم التصدي للبرتغاليين، والحيلولة دون توغلهم في الجزيرة العربية. وعرض عروج خدمته على السلطان المملوكي، وتعهد بمهمة إعداد أسطول لمقاومة البرتغاليين في البحر الأحمر، وتمكن من إقناعه بذلك، ثم توجه إلى الأناضول لجلب الخشب منها لصناعة السفن، لكنه تعرض في الطريق إلى غارة قام بها فرسان رودس عليه، ودمروا أسطوله الصغير.

بعد هذه الحادثة، ترك عروج خدمة المماليك، واتصل بالشهزادة قورقود ابن السلطان بايزيد الثاني. وكان معروفاً برعايته للبحّارة ودعمهم، وكان يسعى إلى تخليص الأسرى الأتراك من أيدي فرسان رودس. ومنح عروج سفينة حربية كبيرة. وبدأ عروج نشاطه البحري بالإغارة على الجزر التابعة لرودس، كما قام بأعمال القرصنة ضد سفنها. وتمكن من بثّ الرعب في نفوس الرودسيين، الأمر الذي جعلهم يهتمون بأمره إلى أن هاجموا سفينته، إلا أنه تمكن من الفرار مع رفاقه. فأعطاه الشهزادة قورقود سفينة أكبر من سابقتها. فعاود عروج نشاطه بأعمال القرصنة ضدّ السفن التجارية الأوروبية في بحر إيجة. غير أنه اضطر إلى إيقاف نشاطه، بعد اعتلاء سليم الأول السلطنة، بخاصة بعد إعدامه أخاه قورقود، فأصبح يتوجس خيفة منه، لكونه من اتباع قورقود، وأحس بالخطر على نفسه إذا استمرّ بنشاطه في المياه الإقليمية العثمانية. فتركها متوجهاً إلى مصر، وتقرب إلى السلطان قانصو الغوري، وقدم له بعض الهدايا. ويبدو أن بقاءه في مصر كان مؤقتاً. وبعد انقضاء فصل الشتاء، انطلق إلى البحر (١٥١٣م) ليعاود نشاطه البحري، وتمكن في السواحل القبرصية من الاستيلاء على خمس سفن تابعة للبنادقة، ثم توجه إلى جزيرة جربة التونسية. وفي هذه الفترة، التقى بأخيه خضر صدفة في عرض البحر. فوحد الأخوان نشاطيهما في هذه المنطقة.

والمعروف أن مناطق البحر المتوسط، بخاصة سواحل أفريقيا الشمالية، كانت تمرّ بوضع متوتر بعد احتلال الإسبان لأجزاء كبيرة منها. وكان الإسبان، بعد إنهائهم الحكم العربي الإسلامي في الأندلس، وسيطرتهم على جميع أنحائها، قد أزاحوا من أمامهم كل قوة تحول دون نزولهم إلى الساحل الأفريقي الشمالي. وكانت سلطنة فاس (المغرب الأقصى) تعيش انهياراً سياسياً وعسكرياً بشكل فعلي، ولم تشهد الجزائر ضعفاً مثلما شهدته في هذه الأثناء. ولم يكن في البحر المتوسط أسطول إسلامي بوسعه إيقاف تقدم القوات الإسبانية، فأصبح بمقدور هذه القوات السيطرة على أي

منطقة ترغب بالسيطرة عليها. وكانت الحكومتان الإسبانية والفرنسية تسعيان إلى الهيمنة على الطرق التجارية الشرقية، وتقيمان قواعد لهما في سواحل أفريقيا الشمالية، تؤمن مصالحهما.

غير أن الحكومة الإسبانية لم تكن تستهدف إقامة بعض المراكز التجارية في هذه الفترة فحسب، بل كانت تتبع سياسة استعمارية بكل معنى الكلمة، وتستهدف مواصلة سياستها التي بدأتها في الأندلس، والتي تمثلت في إبادة الجنس العربي الإسلامي فيها. لهذا نجد الإسبان يحتلون، في سنة ١٥٠٩م، ميناء وهران في غربي الجزائر، بعد أن قتلوا فيها أربعة آلاف من سكانها، وأسروا ثمانية آلاف آخرين، ثم احتلوا ميناء بجاية. ولم يمض وقت طويل حتى وقعت في أيديهم مدن عدة في الساحل الأفريقي، مثل: الجزائر، وتنس، ومستغانم، وشرشال، ودلس.

في هذا الوقت، الذي إشتدت فيه هذه المخاطر الاستعمارية التي تهدد الوجود العربي الإسلامي في أفريقيا الشمالية، وفي ظل غياب دولة عربية أو قوة عربية قوية تستطيع التصدي لهذه المخاطر، وصل عروج وأخوه خضر إلى جزيرة جربة، واتخذاها قاعدة لنشاطهما. ولم يمض وقت طويل، حتى حصل الأخوان عروج وخضر على غنائم كبيرة، وذاع صيتهما، ووصلت أصداء شهرتهما إلى السراي الإسباني، غير أن عروج وأخاه خضر رأيا أن جزيرة جربة غير مأمونة لجعلها نقطة انطلاق لنشاطاتهما، التي كانت تتوسع يوماً بعد يوم، لكونها مكشوفة، ولا توجد فيها قلعة يمكن الاحتماء بها عند الضرورة. فقررا البحث عن مكان تتوافر فيه شروط الأمان. فتوجها إلى سلطان تونس الحفصي أبي عبد الله محمد الخامس، طالبين منه منحهم ملاذاً آمناً في مملكته. وكان السلطان الحفصي يدرك مدى القدرة التي يمتلكها عروج وأخوه خضر، والتي من الممكن استغلالها والاستفادة منها لصالحه. فوافق على إعطائهم قلعة حلق الوادي، مقابل الحصول على خمس ما يحصلون عليه من غنائم.

عمل عروج مع أخيه خضر على تقوية مركزهما في حلق الوادي، وحصناه بما يتلاءم مع أهدافهما. فقاما بمواصلة غاراتهما المؤثرة على السفن الغربية. وخلال طلعاتهما في البحر المتوسط، صادفا سفينتين حربيتين كبيرتين كانتا للبابا، وتمكنا بسفنهما الصغيرة من الاستيلاء عليهما، في عرض البحر. وتوالت نجاحاتهما، فاستوليا على سفن مختلفة، تابعة لدول مختلفة، الأمر الذي أدى إلى ذياع صيت الأخوين في كل أوروبا والسواحل الأفريقية، وغدوا الوحيدين القادرين على مواجهة الإسبان. فلا غروإذن، أن يستنجد بهما الأمير عبد الرحمن، الحاكم السابق على بجاية، التي احتلها الإسبان، لتخليصها من احتلالهم. وكان عروج يرى أن استعادة بجاية سيكون لها تأثير إيجابي كبير على مستقبلهما. فلبيا على الفور طلب الأمير

عبد الرحمن، الذي أعد ثلاثة آلاف مقاتل، وقام عروج بمحاصرة قلعة بجاية مع ٢٠٠ من مقاتليه البحارة، ولكن أصابته قذيفة أطلقت من القلعة، كلفته بتر ذراعه الأيسر. أما أخوه خضر، فلشدة تأثره وحزنه على ما أصاب أخاه، قام باعتراض ومهاجمة كل سفينة إسبانية يصادفها في عرض البحر، حتى غدت السفن الغربية تستسلم من دون مقاومة، عند سماع طاقمها باسم برباروس.

وفي سنة ١٥١٥م، أعاد عروج الكرة لإنقاذ بجاية من أيدي الإسبان، بعد أن دعاه إلى ذلك أحد زعماء المرابطين. وعلى الرغم من أن المدينة سقطت في أيدي قواته والمقاتلين المتطوعين من الأهالي، إلا أن القلعة استعصت عليه، واضطر إلى تركها.

وأدرك عروج أنه لا يتمكن من مواصلة فعالياته في المنطقة بالاعتماد على إمكاناته الذاتية المحدودة، فهو بحاجة إلى دعم مادي وبشري لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة به. لهذا أرسل أحد بحارته، وهو بيري ريس إلى السلطان سليم الأول، مع هدايا قيمة له. ورحب السلطان به كثيراً، ومنحه سفينتين حربيتين كبيرتين، مع كمية من الأعتدة. كما أذن له أن يجند ما يشاء من البحارة من الأناضول[٣].

٢ ـ الأخوة بربروس في الجزائر

بعد احتلال الإسبان مدينة الجزائر، فرضوا على سكانها ضرائب نقدية وعينية مجحفة، أشعرتهم بالذل والعار. فاضطر حاكمها سالم التومي، بعد ضغط الأهالي عليه، إلى الاستنجاد بعروج لتخليص المدينة من الاحتلال الإسباني، وتعهد بالسماح له بالإقامة في مدينة الجزائر. ولبى عروج الطلب، فأرسل أسطوله إلى ميناء الجزائر، وسار هو مع ٨٠٠ من مقاتليه البحريين بطريق البر، كما انضم إليه خمسة آلاف من أفراد القبائل المتطوعين. ويبدو أن المدافعين الإسبان أدركوا عدم قدرتهم على مواجهة قوات خصمهم، فآثروا الانسحاب إلى ميناء بنون الإسباني الواقع قبالة الجزائر، فدخل عروج إلى الجزائر سنة ١٥١٦م، وسط حفاوة الأعيان ووجهاء المدينة والأهالي.

إلا أن هذه الحفاوة لم تستمر طويلاً أو أريد لها ألا تستمر، إذ إن بعض المتنفذين في المدينة، بخاصة اتباع سالم التومي رأوا في بقاء الأتراك في مدينة الجزائر نهاية لنفوذهم أو ضرباً لمصالحهم. وكانوا يعرفون جيداً أنهم لا يتمكنون من إنهاء دور عروج والضيوف الجدد في الجزائر، وذلك بسبب القوة الهائلة التي يمتلكها الأتراك وتابعوهم من العشائر المحلية. لهذا استنجد سالم التومي بالإسبان، ثم قام اتباعه بإثارة اضطرابات، مطالبين بترك عروج وأتباعه المدينة. ولما علم عروج بكل ذلك،

---

(٣) *Osmanli Ansiklopedisi*, 7 vols. (Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996), vol. 3, pp. 23-26.

ألقى القبض على جميع القائمين بالاضطرابات، وأمر بقتلهم. كما أمر بصلب سالم التومي. فأحكم بذلك قبضته على المدينة، ثم أعلن نفسه حاكماً على البلاد. ونجح في كسب ثقة الأهالي من العرب والبربر، وبايعه الكثير من مشايخ العرب والبربر. ثم سعى إلى توسيع نطاق حكمه(٤).

وقام عروج بتقسيم الجزائر، وبجاية، وتوابعها من القلاع، بينه وبين أخيه خضر ريس، فأصبحت الأراضي الواقعة في غرب الجزائر تحت عهدة عروج، أما الأماكن الواقعة في الجانب الشرقي، فأصبحت تابعة لخضر ريس(٥).

وكان الإسبان يراقبون التطورات التي حدثت في الجزائر بقلق شديد. إذ إن بروز الأخوة بربروس قوةً عسكرية هائلة بشكل مفاجئ، أوقعهم في اضطراب كبير. لأن توسع هذه القوة سيؤدي حتماً إلى إفشال الخطط الإسبانية في أفريقيا الشمالية، بل في شرقي البحر المتوسط أيضاً، ويجعلهم بالتالي متخلفين في تنافسهم مع البرتغاليين. فأخذ الملك الإسباني شارلكان الذي كان يحكم بلاد واسعة تمتد من ألمانيا حتى إسبانيا، يتعامل مع الأمر بجدية كبيرة. فأرسل في (أيلول/ سبتمبر من سنة ١٥١٦م) أسطولاً كبيراً ضم ٤٠ سفينة حربية و١٤٠ سفينة تقل خمسة عشر ألف جندياً إلى الجزائر، وحاصرها. وقامت المدافع الإسبانية بدك المدينة بالمدافع، وكادت أن تسقط لولا دخول الأتراك معهم في معركة مستميتة، وأجبروا القوات الإسبانية على الانسحاب، بعد أن كبدوهم ١٥٠٠ قتيلاً، وعدداً كبيراً من الأسرى. وفقد الإسبان معظم سفنهم ومعداتهم الحربية.

ولم يمر وقت طويل حتى استعاد عروج مدينة تنس، التي سيطر عليها الإسبان بدعم من أميرها المتحالف معهم. كما تم فتح مدينتي مليانة ومدية من قبل قوات الأخوة بربروس. وبعد هذا الانتصار، انضوت أجزاء واسعة من المنطقة تحت حكم عروج (أيلول/ سبتمبر ١٥١٧).

ويذكر المؤرخ جودت أن حاكم تلمسان أبو حمو الثالث كان قد تحالف مع الإسبان لطرد الأخوين عروج وخضر من سواحل الجزائر، واتفق معهم على أن تقوم قواته بالإغارة عليهم من البر، ويغير الأسطول الإسباني من البحر. وكان الإسبان يعقدون الآمال على هذا الأمير لاستعادة الجزائر. غير أن الضغط الذي مارسه الإسبان في المدينة، جعل الأهالي يسخطون عليه. فقد اعتبر الأهالي المعاهدة التي أبرمها أبو

---

(٤) Ilter, Ibid., vol. 1, pp. 75-76.

(٥) أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**، ٩ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩)، ج ١، ص ١٣٤.

حمو مع دولة مسيحية (إسبانيا) خيانة وإذلالاً لا يمكن قبولها، إذ فرضت عليهم ضرائب ثقيلة كان يدفعها أبو حمو إلى الإسبان. وأصدر علماء الدين فتوى بهدر دماء جميع الحكام المتحالفين مع الإسبان، ومن ضمنهم أبو حمو الثالث. وأرسل الأهالي إلى عروج يستنجدون به لإنقاذهم. ولم يتأخر عروج في تلبية طلب أهالي تلمسان، فسار إليها على مقربة منها، فاعترضه جيش أبو حمو، لكنه تمكن بسهولة من الانتصار عليه، ثم دخل المدينة (أواخر سنة ١٥١٧ م)، حيث استقبله الأهالي بحفاوة كبيرة.

لكن الذي يؤسف له في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ أفريقيا الشمالية، أن معظم أمراء الأطراف لم يحبذوا بالفاتحين الجدد، والتجأوا إلى الإسبان متحالفين معهم على محاربة الأتراك، وكان على رأسهم أبو حمو الثالث، الذي فر إلى وهران، واستنجد بالإسبان، وقام ببذل الأموال، وتمكن من تحشيد جمع كبير من المقاتلين. وكان أكبر تحشد للإسبان في المنطقة، متمركزاً في وهران. كما أرسل الإسبان إمدادات إلى المنطقة، وتمكنوا من اجتياح قلعة بني راشد، التي كانت بيد الأتراك، ثم ساروا إلى تلمسان معقل عروج، وقاموا بمحاصرتها ودكها بالمدافع. ودافع عروج ومن معه من المقاتلين عن المدينة دفاعاً مستميتاً. ولم يتمكن المقاتلون الأهالي من الصمود، واضطروا إلى الفرار، ولم يبق إلى جانب عروج إلا أربعون بحارة من الأتراك. فقرر عروج مغادرة المدينة مع من بقي معه. وعلى الرغم من نجاحه في ذلك، إلا أن الإسبان لحقوا به. وقام بالتصدي لهم في معركة غير متكافئة، لقي فيها مصرعه (١٥١٨م)[٦].

٣ ـ عهد خضر ريس في الجزائر

بعد مصرع عروج، تمّ إعلان الريس خضر الذي اشتهر عند الغرب باسم برباروس سلطاناً، لا سيما بعد أن تمكن من كسب الأهالي. وذكر المؤرخ جودت أن أهالي الجزائر هم الذين طلبوا من خير الدين تولي إدارة الجزائر، فلبى طلبهم[٧]. ويبدو أن الإسبان بعد أن حققوا انتصارهم على عروج، سعوا إلى طرد الأتراك من الساحل الأفريقي، وشاطرهم في ذلك الملوك الأوروبيون، بخاصة ملوك الدول الواقعة على السواحل الأوروبية أيضاً. إذ قام ملك صقلية بإنزال جنده في آب/ أغسطس ١٥١٩م، في منطقة الحراش، بعد أن أرسل أسطولاً يتكون من ٨٠ سفينة إليها. كما حاول الإسبان محاصرة مدينة الجزائر بعشرين ألف جندي، إلا أنهم أخفقوا في اجتياحها، وتعرضوا إلى خسائر كبيرة. كما إن أمير تلمسان أبو حمو الثالث الذي تحالف مع الإسبان، انهزم هو الآخر.

---

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٤، و *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 26-31.

(٧) جودت باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٤.

ويبدو أن الريس خضر أدرك استحالة الصمود في المنطقة من دون الدخول تحت حماية دولة قوية تحميه، فالظروف التي استجدت في المنطقة لا يمكن التعامل معها بإمكاناته الشخصية، ولم يكن أمامه من خيار إلا اللجوء إلى الدولة العثمانية، فقام بإرسال (عريضة) باسم أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول مع أربع سفن مملوءة بالأسرى والهدايا، يعرض عليه الطاعة والولاء، ويطلب منه المساعدة والدعم (تشرين الأول/ أكتوبر ١٥١٩م)، وكانت العريضة/ الرسالة مكتوبة باللغة العربية. ولحسن الحظ وصلتنا الترجمة التركية لها، وهي محفوظة في أرشيف طوب قابي بإستانبول، ومنها نستدل على ما كان يعاني منه الأهالي في شمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، أهالي الجزائر جراء الغزو الإسباني، بعد أن داهمهم الإسبان في عقر دارهم. ولولا نجدتهم من قبل عروج بك، لكان الإسبان استباحوا بلادهم. وبعد مقتل عروج، تولى أمر حمايتهم أخوه خضر (خير الدين برباروس)، بعد أن ناشدوه بالبقاء بين ظهرانيهم ليستظهروا به. والأسلوب الذي كتبت به الرسالة، ينم عما ألقى الإسبان من خوف ورعب في نفوسهم، لكونهم ضعفاء وقليلي العدد. ومما ورد في الرسالة: «رسالة موجهة من قاضي، وخطيب، وفقهاء، وأئمة، وتجار، وأمناء، وكافة رعايا، وعامة مدينة الجزائر، إلى السلطان العثماني. نحن فرحون بأيام سعادتكم، ومستبشرون بالارتسام لزمام عبوديتكم، ونحن نعتمد عليكم أفراداً وجماعات. ونستمع إلى أوامركم. ونتمنى دوام مقامكم المشرف. إن ما أصابنا من أعداء الدين، وما تلقيناه من دعم المؤمنين أصدقاء الله، ونصرهم هو قصة طويلة نختصرها على الوجه الآتي: بعد أن استولى جمع الكفار على الأندلس، قصدوا قلعة وهران، ولكي يقوموا بالاعتداء على البلدات الأخرى احتلوا بجاية وطرابلس، وبقيت مدينتنا الجزائر (خارج نطاق احتلالهم). وبقينا غرباء وحائرين كنقطة بوسط دائرة، وضايقنا أهل الكفر من كل الجهات، إلا أننا تمسكنا بالحبل المتين ولجأنا إلى الله، غير أن الطائفة الطاغية أرادت إدخالنا تحت سيطرتها، وزادت محنتنا، وشدتنا، واضطررنا لعقد الصلح معهم حفاظاً على أنفسنا، وحريمنا، وأولادنا، وأموالنا، ولمجاراتهم خوفاً من السبي والتشرذم. وبعد أن استولى الكفار على وهران وبجاية وطرابلس، قصدونا بسفنهم للاستيلاء على أراضينا وأسرنا، إلى أن أتانا ناصر الدين وحامي المسلمين المجاهد في سبيل الله أوروج (عروج) بك على رأس مجموعة من مقاتليه، فقبلنا به وأكرمنا وفادته، لأنه خلصنا، وبفضل الله من الخوف.

وقبل أن يصل أوروج إلينا، كان قد توجه إلى قلعة بجاية بمدينة تونس، واستردها عنوة من أعداء الدين. وبعد أن استشهد أوروج بك في معركة تلمسان خلفه أخوه خير الدين، وأصبح حامينا ولم نر منه سوى العمل باسم العدل واتباع الشرع

الشريف، وقام بإعلاء كلمة الله، واشتغل بأمر الجهاد بنية خالصة وقلب صادق. واعتزم أميرنا خير الدين التوجه إليكم، إلا أن أعيان ومتقدمي مدينتنا ناشدوه بالبقاء وأعدلوه عن سفره. لأننا نخاف الأعداء وغدرهم. فنحن ضعفاء وقليلوالعدد، ولهذا أرسلنا إليكم العالم الفقيه المدرس السيد أبا العباس أحمد بن علي بن أحمد، ونحن تحت أمركم وخدمتكم، وأهالي منطقة بجاية والشرق والغرب هم في خدمتكم (أوائل شهر ذي القعدة سنة ٩٢٥هـ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥١٩ م)»[٨].

ويبدو أن الريس خضر أرسل مع هذه الرسالة رسالة ثانية، عرض فيها الدخول تحت حماية الدولة العثمانية. ووافق السلطان على عرضه، واعترف به حاكماً على الجزائر، وأطلق عليه اسم خير الدين. كما وضع تحت إمرته فيما بعد قوة متكونة من ألفي شخص. وأعلن خير الدين بربا روس في الجزائر تبعيته للسلطان العثماني، وبدأ بقراءة الخطبة، وسك النقود باسمه. وبهذا أصبحت الجزائر من الناحية القانونية منضوية تحت الحكم العثماني[٩].

وأدرك خير الدين أنه لا يتمكن من مواجهة أعدائه من الإسبان والأوروبيين، من دون كسبه زعماء القبائل، فقرر تسليم قيادة القبائل إلى زعامة محلية، فعين أحمد بن القاضي على القبائل الشرقية، ومحمد بن علي على القبائل الغربية.

وكان سلطان تونس يتابع مثل الإسبان ما جرى في الجزائر من تطورات، بقلق شديد، وبتحريض منه، أدار بعض شيوخ القبائل وجوههم عن خير الدين، ورفعوا راية العصيان ضده. كما إن أحمد بن القاضي تمرد هو الآخر. وعندما تطور الوضع بهذا الشكل السلبي، قرر بربا روس مع بحارته من الأتراك مغادرة مدينة الجزائر (١٥٢٤م)، على الرغم من محاولة الأهالي إقناعه بالعدول عن قراره، وانسحب إلى جيجل ودخلها، وسط ترحيب أهاليها. وأسس فيها قاعدة له، ثم باشر بنشاطه البحري من جديد، فقام بضرب السفن الإسبانية واصطيادها.

أما في مدينة الجزائر، فقد تفاقمت الأوضاع سوءاً، واستمر تدفق المهجرين الأندلسيين إليها دون انقطاع، فازداد عدد السكان فيها بشكل مطرد. ولم تكن المدينة قادرة من الناحية الاقتصادية على استيعابهم. وانقطعت عنها موارد الغنائم، التي

---

(٨) Topkapi Sarayi Arsivi (TSA), E. 6456.

نشر الباحث التركي خليل جين هذه الوثيقة في: Halil Cin, «Magrib Ulkeleri Uzerine Islam'in ve Turklerin Idari ve Hukuki Tesirleri,» *OTAM*, vol. 2 (1991), p. 49.

(٩) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 31-32, and Ismail Hami Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, 5 vols. (Istanbul: Türkiye Yayinevi, 1947-1971), vol. 2, pp. 51-52.

كانت تصل إليها إبان حكم برباروس. كما إن أحمد بن القاضي ومقاتليه الذين دخلوا إلى المدينة، ارتكبوا مظالم كثيرة. وبمرور الأيام، أصبح التسلط الإسباني على المنطقة يستشعر بثقله، حتى غدا أهالي الجزائر يحنون إلى أيامهم الماضية، فأرسلوا إلى برباروس يناشدونه بالعودة إلى مدينتهم وإنقاذهم. ولبى خير الدين دعوتهم، فتوجه إلى الجزائر ودخلها من دون مقاومة (١٥٢٥ م).

ونجح خير الدين في فرض سيطرته من جديد على الساحل الممتد من جيجل حتى وهران، ووطد الأمن والاستقرار فيه. وجعل الجزائر ميناءً آمناً، لا سيما بعد سيطرته على قلعة بنون، التي أنشأها الإسبان على مقربة من الميناء كقاعدة عسكرية لهم (١٥٢٩م). كما قام برباروس في هذه الأثناء بنقل المسلمين الذين طردهم الإسبان من الأندلس، وجلبهم إلى الساحل الأفريقي، ووفر لهم الأراضي والإمكانات المادية، وكان معظمهم أهل حرف، ساهموا مساهمة كبيرة في تطوير الجزائر من النواحي التجارية، والصناعية، والثقافية. وفضلاً عن ذلك، قام الأسطول العثماني بقيادة آيدين وصالح بالإغارة على سواحل مرسيليا ونهبها، وإنقاذ الآلاف من الأندلسيين، الذين انقطعت بهم السبل، ونقلهم إلى الجزائر[١٠].

والحقيقة أن الأعمال التي قام بها الأتراك في الجزء الشرقي من البحر المتوسط، بخاصة في السواحل الإسبانية، أدت إلى بث الرعب والخوف في قلوب الإسبان. فقرر الملك الإسباني إرسال الأميرال المشهور أندريا دوريا على رأس حملة إلى الجزائر لطرد الأتراك منها. وتوجه القائد الإسباني إلى المنطقة، وأنزل جنوده في البر على مقربة من شرشال. غير أن القوات التركية، بدعم من المهجرين الأندلسيين، تمكنت من إلحاق الهزيمة بقواته، فاضطر إلى الانسحاب، بعد أن سمع بوصول أسطول برباروس. غير أن برباروس لحق به، وتمكن من الاستيلاء على الكثير من سفنه في مرسيليا وخليج جنوة، وأجبره على الخروج إلى المحيط الأطلسي[١١].

ويبدو أن السلطان سليمان القانوني كان يتابع الإنجازات العسكرية التي يحققها خير الدين برباروس في البحر المتوسط. وبعد أن عاد منتصراً من حرب النمسا، وجه أنظاره إلى الأعمال البحرية، وأراد أن تكون أكثر نجاحاً وفعالية، لهذا عهد بقيادة الأسطول العثماني إلى خير الدين برباروس، وعينه قبودان دريا، أي قائداً عاماً على القوة البحرية. وغادر برباروس الجزائر في آب/ أغسطس ١٥٣٢، بعد أن ترك حسن آغا في محله، وعند وصوله إلى إستانبول، استقبل استقبالاً حافلاً، كما التقى به

(١٠) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢.

(١١) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

السلطان في الديوان وألبسه خلعاً فاخرة. ثم عهد إليه بقبودانية البحر، وأعطاه صلاحيات واسعة في مجال صناعة السفن(١٢) ولم يكتف بهذا، بل اتخذ قراراً بربط الجزائر بالدولة، وجعلها بكلربكية (إيالة) عثمانية (١٥٣٤ م)(١٣).

وفي سنة ١٥٣٨م، تعرض الأسطول الصليبي بقيادة أندريا دوريا إلى هزيمة منكرة أمام الأسطول العثماني. وقد أمّن هذا الانتصار التفوق العثماني في البحر المتوسط.

وعلى الرغم من أن بكلربكية الجزائر بقيت تحت عهدة بربروس خير الدين باشا، إلا أنها كانت تدار باسمه وكالة، من قبل نائبه حسن باشا، بسبب وجوده في مركز الدولة. ولم يوقف حسن آغا النشاط البحري، لا سيما الحملات على الإسبان، إذ كان جنود البحرية الأتراك يقومون بشن غارات متواصلة على الشواطئ الإسبانية، ويستولون على السفن التجارية. وكان الملك الإسباني شارلكان يستهدف احتلال الجزائر، التي يعدها الملاذ الآمن للقراصنة. فاستغل انشغال السلطان العثماني سليمان القانوني في حملته على المجر سنة ١٥٤١م، وتوجه القوات البحرية العثمانية بقيادة بربروس إلى سواحل الأدرياتيك، وسار على رأس أسطول كبير إلى الجزائر، وحاصرها من البر والبحر (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٥٤١م). وكان تحت إمرته ٢٥ ألف مقاتل، وأكثر من ٤٠٠ قطعة بحرية. ولم يكن حسن آغا يمتلك إلا قوة متواضعة للتصدي له، إلا أنه دافع عن المدينة دفاعاً مستميتاً. وفي هذه الأثناء، حدثت عواصف رعدية شديدة أوقعت خسائر فادحة بالقوات الإسبانية، فغرقت أكثر من ١٥٠ سفينة من سفنهم، كما قتل الكثير من مقاتليهم. وبعد حصار دام أربعة أشهر، اضطر شارلكان إلى فكّ الحصار، والانسحاب من الجزائر.

٤ ـ الجزائر بعد بربروس

وفي عهد الولاة الذين تولوا الجزائر بعد بربروس، انضوت جميع أرجاء الجزائر باستثناء وهران تحت الحكم العثماني. ففي الغرب تم فتح تلمسان. وفي عهد صالح ريس دخلت القوات العثمانية إلى أراضي فاس (المغرب الأقصى)، بعد أن قام حاكمها بالتحالف مع الإسبان، وتقديم الدعم لهم (١٥٥٣م)، وفي سنة ١٥٥٥م سيطرت على بجاية.

---

(١٢) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 31-32.

وعن خير الدين بربروس، نشأته ونشاطاته البحرية ودخوله في خدمة الدولة العثمانية، انظر: Serafettin Turan, «Barbaros Hayreddin Pasa,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, 30 vols. (Istanbul: [n. pb., 1988-]), vol. 5 (1992), pp. 65-67.

(١٣) Kendal Kahraman, «Cezayir,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 7 (1993), p. 486.

ومما يتعلق بتلمسان، فإنها كانت منذ أوائل القرن الثالث عشر مركزاً لحكومة بني زيان أو بني عبد الوادي البربرية المستعربة. وفي القرن السادس عشر، ضعفت دولتهم، وخضعوا لعروج ريس، منذ سنة ١٥١٧م. وتصارع فيما بعد أمراء الأسرة على العرش، واستظهر بعضهم بالإسبان للاستحواذ على الحكم. وعلى الرغم من أن الإسبان تمكنوا من اجتياح تلمسان (١٥ شباط/ فبراير ١٥٤٢م)، إلا أن حاكمها الزياني أحمد الثالث تحصن ومن معه من الترك (كان عددهم ٤٠٠) في قلعتها، وكان يتأمل وصول قوات حسن باشا بكلربكي الجزائر، بعد أن استنجد به. وخاف الإسبان من البقاء في المدينة، فتركوها بعد أن أجلسوا محمد السادس، وهوأخوأحمد الثالث على العرش. إلا أن محمداً لقي مصرعه على أيدي الأتراك الذين كانوا يدعمون أحمد الثالث، فصفا الجو لأحمد الثالث. وفي سنة ١٥٥٠م، سيطر السعديون على تلمسان، بعد أن استعانوا بالإسبان، وخلعوا أحمد الثالث منها. إلا أن احتلالهم لم يدم طويلاً بعد وصول حسن باشا على رأس قوة قوامها ١٢ ألفاً، تصفهم من الأهالي. وواجه جموع الإسبان والسعديين وانتصر عليهم، وأعاد أحمد الثالث إلى تلمسان مرة أخرى. غير أن الأوضاع لم تهدأ في تلمسان، واستولى حسن شقيق أحمد الثالث عليها بعد دعم تلقاه من الإسبان أيضاً، وظل يحكمها حتى سنة ١٥٥٥م، حيث سيطر عليها صالح باشا نهائياً، وجعلها لواءً تابعاً لإيالة الجزائر، وأنهى بذلك حكم بني زيان عنها، بعد أن دام ٣١٩ سنة[١٤].

وفي عهد حسين باشا وقليج علي باشا، تقدمت القوات العثمانية حتى مركز المغرب الأقصى. وعلى الرغم من الدعم الذي كان يقدمه الإسبان إلى الحفصيين، فقد تمّ إدخال ولاية قسنطينة تحت الحكم العثماني. أما وهران، فإن الإسبان اضطروا إلى الجلاء عنها نهائياً في آذار/ مارس سنة ١٧٩٢م.

كانت الجزائر جزءاً من وحدة إدارية عثمانية أطلق عليها اسم أوجاقات الغرب، وكان أوجاق الجزائر يشكل أرستقراطية عسكرية، يتراوح عدد سكانها بين ١٥ ألفاً و٢٠ ألفاً. وكان قسم منهم ممن استقدموا من مناطق الأناضول الغربية، من طبقة الفلاحين بالذات، قد تركوا أراضيهم لسبب أو لآخر، وأصبحوا جنوداً بحريين. وبعد تسجيلهم في الأوجاق يتمّ تجنيدهم في القوات البحرية أو البرية، وتخصص لهم رواتب. وكانوا ينقادون لزعمائهم فقط. وتتم ترقيتهم حتى يبلغوا مرتبة الآغاوية (قيادة الإنكشارية). أما القسم الأساسي من التشكيلة العسكرية، فكان يشكله

---

(١٤) انظر: خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني** (استانبول: إرسيكا، ٢٠٠٠)، ص ٣١٩ ـ ٣٢١.

الإنكشارية، الذين كان يتم إرسالهم من إستانبول تحت إمرة قائد (آغا). كما كانت هناك وحدات خيالة، تتكون من الأتراك والقبائل المحلية، يطلق عليهم اسم المخازن، وكان صنف المخازن جنوداً جاهزين دائماً لحماية القوافل، يتولون جباية الضرائب وإخضاع القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب. وإلى جانب الإنكشارية، كان هناك القول أوغليه وجنود البحرية.

وكانت الجزائر ـ كما يقول الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشيلي ـ أكثر أوجاقات الغرب من جهة عدم امتثالها للأوامر الصادرة من السلطان العثماني، وذلك بعد أن أصبح الإنكشارية هم الحكام الفعليين للجزائر. وكان الولاة يضطرون إلى الخضوع لرغبات هؤلاء الانكشارية، إلا أن القبودان حسن باشا، بدعم من الجند البحريين، تمكن من تأديبهم. لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، بل كان مرتبطاً بفترة بقائه في الإيالة، إذ سرعان ما عاد الإنكشارية إلى التصرف على هواهم[(١٥)] وفي عهد البكلربكي قبودان البحر قليج علي باشا (١٥٦٨ ـ ١٥٨٧م)، بدأت الروابط بين إستانبول والجزائر تتراخى.

واعتباراً من سنة ١٥٨٧ م، دخلت الجزائر في دور جديد، وهودور الباشوات، حيث كان يتم تعيينهم من قبل مركز الدولة، ويبقون على رأس وظائفهم ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن نفوذ السلطان العثماني كان جارياً في الجزائر في هذا العهد، إلا أن هذا النفوذ كان في وضع غير مؤثر. وتقلصت مهام الولاة حتى غدت تنحصر في تنفيذ بعض الاتفاقيات والإقامة في السراي مع قسم من حرسهم. أما الولاة الذين حاولوا فرض سلطتهم، فإنهم تعرضوا إما إلى الإبعاد من الجزائر أو إلى القتل. ولم ينجح منهم إلا خضر باشا الذي تمكن من تحطيم تحكم الإنكشارية بالسلطة، وأنزل ضربة قوية بهم، وذلك بعد أن تمكن من كسب القول أوغلية إلى جانبه، وذلك في سنة (١٠٠٥هـ، ١٥٩٥م). إلا أن ما قام به خضر باشا كان حالة فردية، إذ عاد الوضع بعده إلى ما كان عليه[(١٦)].

كانت أوجاقات الغرب، كما هو معروف تتعرض دائماً إلى الغزو من قبل الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط وعلى رأسها إسبانياً، لهذا أصبح توفير قوة عسكرية كبيرة فيها من مستلزمات الإدارة. وكانت هذه القوات تتوسع يوماً بعد آخر. إذ نعرف أن عدد أفراد الإنكشارية في الجزائر وحدها تجاوز عشرين ألفاً، وذلك في سنة (١٠٤٤هـ، ١٦٣٤م). وكان جنود البحرية والقباطنة يقيمون في أماكن تقع على

---

(١٥) Ismail Hakki Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi* (Ankara: [n. pb.], 1988), vol. 3/2, pp. 296- 297.

(١٦) المصدر نفسه، ج ٣/ ٢، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧، و Kahraman, «Cezayir,» vol. 7, p. 487.

السواحل، ولا يتدخلون في شؤون الإنكشارية. ويشكلون صنفاً عسكرياً مستقلاً، ويتفرغون بأعمال البحرية.

٥ ـ الجزائر تحت الحكم الانكشاري

وكانت الدولة العثمانية، بسبب انشغالها بالحروب في أوروبا، وفي الشرق (مع إيران)، وكذلك انشغالها بقمع الاضطرابات التي أحدثتها الجلالية في الأناضول، لا تتمكن من أن تنشغل بأمور الإيالات البعيدة كالجزائر مثلاً، الأمر الذي استغله الانكشارية، فأدخلوا إدارة الجزائر في النصف الأول من القرن السابع عشر في أيديهم، فبدأ بذلك دور جديد في تاريخ الجزائر، سمي بدور الآغاوات. وعلى الرغم من قيام الحكومة العثمانية بإرسال ولاة إلى الجزائر في هذه المرحلة، إلا أن هؤلاء الولاة أخفقوا في التحكم بالإدارة، فاضطروا إلى مجاراة الآغاوات.

واعتباراً من سنة (١٠٧٠هـ، ١٦٥٩م)، كان يتم انتخاب أحد الآغاوات من بين أفراد الإنكشارية ليتولى إدارة الجزائر، وتم الاتفاق في ما بينهم على بقاء كل آغا، يتم اختياره من قبل آغاوات الانكشارية، في الإدارة لمدة شهرين. إلا أن البعض منهم كان يسعى إلى الاحتفاظ بالحكم بعد الشهرين، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع الصراع والمشاكل بينهم وبين قادة الانكشارية، فتنتهي المسألة بقتل هؤلاء الآغاوات. وقد استمرت هذه الفترة التي يسميها أوزون جارشيلي «فترة الانتخاب الدموي» عشرة أعوام، وانتهت سنة (١٠٨٢هـ، ١٦٧١م).

وأول من تولى من الآغاوات الإدارة في الجزائر، هو خليل آغا. وكانت الحكومة العثمانية قد عينت في سنة ١٦٥٩م علي باشا والياً على الجزائر. وسعى الوالي إلى التمتع بكل صلاحيات الوالي. إلا أن آغا الإنكشارية خليل آغا اعترض على ذلك، بل تمادى في اعتراضه، فقام بوضع الوالي مع حاشيته في سفينة وأرسلهم إلى أزمير. وعندما علم الصدر الأعظم محمد باشا الكوبريلي بذلك استاء كثيراً، واستدعى الوالي إلى إستانبول وأمر بقتله، وأرسل إلى آغا الجزائر قائلاً: «إن الحكومة لن ترسل إليكم من الآن فصاعداً والياً، فبايعوا من تختارون من بينكم، فأنتم طائفة عاصية لا تطيعون السلطان، ولا حاجة له لعبوديتكم، فإنه يمتلك آلاف البلاد كالجزائر. ومن الآن فصاعداً يمنع اقترابكم من سواحل الدولة العثمانية».

وأصدر الصدر الأعظم أوامره إلى المدن والبلدات الساحلية بمنع دخول أي فرد من الجزائر إليها، وذلك من أجل التجنيد للانخراط في صفوف الجنود البحريين في الجزائر أو الحصول على الذخائر منها. وقد أدى هذا الأمر إلى وقوع الاضطراب في صفوف آغاوات الجزائر، وحاولوا تلافي الأمر، واعترفوا بخطأهم، وناشدوا الصدر

الأعظم بالعدول عن قراره، ولكن من دون جدوى. وقد استمر هذا الوضع حتى وفاة الصدر الأعظم. وعندما تولى فاضل أحمد باشا الوزارة العظمى، اتصل به آغا الجزائر مجدداً، ونجح في إقناعه، بعد أن تكفل بهم قبودان البحر قره مصطفى باشا، بأنهم لن يقوموا بأي عمل حسب أهوائهم، فعين بوشناق إسماعيل باشا والياً على الجزائر[١٧] وبقي الأغاوات في حكم الجزائر حوالى اثنتي عشرة سنة استمرت خلالها عمليات القرصنة بكل شدتها، إذ قام الرياس بتنظيم غارات منتظمة على سواحل إسبانيا وإيطاليا. كما لم تنج السفن في البحر المتوسط من هجماتهم، وكسبوا غنائم كثيرة، وأسروا الكثيرين.

وفي الوقت الذي كان الرياس يقومون بهذه الفعاليات في البحر المتوسط، فإن الإنكشارية كانوا منشغلين في الداخل بتسوية مشاكلهم الداخلية. إذ وقعت خلافات حادة بين الأغاوات، وكذلك بين الإنكشارية أنفسهم أيضاً، تحولت في نهاية المطاف إلى اضطرابات كبيرة. فبعد مقتل علي آغا (١٠٨٢هـ، ١٦٧١م) هاجم الجنود القلعة الداخلية في مدينة الجزائر، وأخذوا علوفاتهم (مرتباتهم) المتراكمة عنوة. وخلال ثلاثة أيام، تمّ استبدال خمسة أو ستة آغاوات حتى غدا الأغاوات غير راغبين بتولي هذه الوظيفة الخطرة.

وفي هذه الأثناء، تمرد القباطنة والرياس في ميناء الجزائر، وتحول تمردهم إلى ثورة عارمة أوصلت داياتهم إلى الحكم، ليحلوا محل الآغاوات، فبدأ بذلك في الجزائر دور جديد سمي «دور أو عهد الدايات»، حيث أصبح جنود البحرية، هم أصحاب النفوذ الفعلي في البلاد[١٨].

٦ ـ عهد الدايات

«دايي» بياءين، يعني «الخال» في اللغة التركية، وصحّف عند الباحثين العرب إلى «الداي»، واستخدم مصطلحاً ليطلق على قائد الأسطول. أما تسمية هذا الدور في الجزائر بهذا الاسم، فيعود إلى أن الجند البحريين، أو بالأحرى قادتهم الذين أطلق عليهم اسم (دايي)، تحكموا بالإدارة في الجزائر، وذلك اعتباراً من سنة (١٠٨٢هـ، ١٦٨١م)، فأعطوا هذا الاسم لهذا الدور. والأسلوب الإداري المتبع في هذا الدور سبق أن اتبع في تونس قبل هذا التاريخ، وحقق نتائج جيدة. وبموجب هذا

---

(١٧) سلحدار فندقليلي محمد آغا، **سلحدار تاريخي** (استانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨)، ج ١، ص ٢٢٢، و Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/2, pp. 297-299.

(١٨) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 220.

الأسلوب، كان يتم انتخاب الداي من قبل مجلس الداي، على أن يستمر في العمل مدى الحياة. لكن هذا الأمر لم يجر بهذا الشكل دائماً، فأول داي في الجزائر كان حاجي محمد آغا، وكان شيخاً مسناً، تولى الجزائر إحدى عشرة سنة، إلا أن شؤون الإدارة تولاها صهره بابا حسن. وفي سنة (١٠٩٢هـ، ١٦٨١م)، حل محله والد زوجته، وأصبح داياً من دون أن يحصل على إجماع من أعضاء المجلس. وعلى الرغم من أن أربعة دايات تم انتخابهم بهذا الشكل، فإن المجلس نجح فيما بعد في فرض رأيه، وأصبح له القول الفصل في انتخاب الداي.

ويعد حسين آغا مزمورتومن أهم دايات الجزائر، دخل في خدمة الدولة العثمانية وعهد إليه بقبودانية البحر. وقبيل توليه إدارة الجزائر، تعرضت الجزائر إلى الغزو الفرنسي، إذ حاصر الفرنسيون الجزائر، وسعوا إلى فرض شروطهم عليها، فأرسل الداي بابا حسن، حسين آغا رسولاً إلى الفرنسيين، والتقى حسين آغا بالأميرال قائد الحملة الفرنسية، وعاد إلى المدينة لتأمين الصلح. إلا أنه تحول إلى الداي بابا حسن، وقتله بمساعدة الجنود البحريين، الذين كانوا يعارضون الخضوع للشروط الفرنسية، وقاوم الفرنسيين وأجبرهم على الانسحاب. ثم عين نفسه داياً (١٦٨٣م)، وفي سنة ١٦٨٤ م عهدت إليه الدولة العثمانية ببكلربكية الجزائر أيضاً، فجمع بذلك المنصبين معاً[١٩].

لم يخل هذا الدور من بعض الأعمال السلبية في تاريخ الجزائر، ففي سنة ١٧١٠م قتل الداي بكتاش، بسبب هجومه على إحدى الأسر الإنكشارية. وحل محله سوكه لي علي جاوش. وتمكن علي جاوش من الحصول على البكلربكية أيضاً. ففي سنة ١٧١١ م، منع الداي سوكه لي علي جاوش تولي شارقان إبراهيم باشا، الذي عين بكلربكياً على الجزائر، وأجبره على العودة إلى إستانبول. ثم أرسل رسالة إلى السلطان العثماني أحمد الثالث مع الهدايا، شرح فيها أسباب منعه إبراهيم باشا من دخول الجزائر، بيّن فيها خطورة استمرار الازدواجية في السلطة وتقاسمها بين شخصين، وناشده توجيه البكلربكية إليه. واقتنع السلطان بوجهة نظره، فعهد إليه بالبكلربكية بالإضافة إلى منصب الداي الذي يشغله، ومنذ ذلك الوقت، أصبح يسمى علي باشا. وغدا حكام الجزائر يجمعون المنصبين معاً، فاكتسب الدايات بذلك لقب الباشوية. وأدى هذا الأمر بالتالي إلى أن يفقد ديوان الجزائر أهميته، وأصبح ديواناً شكلياً لا يمتلك أي نفوذ[٢٠].

لم تكن الدولة العثمانية تمارس سياسة إدارية مركزية صارمة في أوجاق الجزائر،

---

(١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١ ـ ١٣، و Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/2, pp. 299-300.

(٢٠) Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 26-27.

بل تتبع بدلاً من ذلك إدارة مرنة، أشبه بالاستقلال الذاتي، وذلك لأن هذا الأوجاق كان يقوم بنشاطاته في البحر المتوسط، ولا يتوانى من تقديم المساعدة إلى الأسطول العثماني عند الطلب. والحقيقة أن الجزائر انضوت تحت الحكم العثماني بإرادتها. لهذا، إن الحكومة العثمانية بدلاً من ممارسة الضغط عليها، كانت تشجعها على القيام بالجهاد. وعلى الرغم من هذا، فإن دايات الجزائر كانوا يرفضون، أحياناً، الولاة المعينين من قبل الدولة، ويتنازعون مع الأوجاقات الأخرى، ولا يراعون، أحياناً، المعاهدات التي يعقدونها مع الدول الأجنبية، أو التي تعقدها الدولة العثمانية مع هذه الدول. وكانت هذه التصرفات، التي لا تعرف حدوداً، تضع الدولة العثمانية في موقف حرج، وتؤثر بشكل سلبي على السياسة الخارجية للباب العالي(٢١).

بعد وفاة الداي عبدي باشا، الذي كان من أكثر الدايات تمرداً وعصياناً على الحكومة العثمانية، بدأ الجزائريون يختارون بكلربكييهم (ولاتهم) بأنفسهم، ثم يطالبون الحكومة بإقرارهم.

ونتيجة لغزو نابليون لمصر سنة ١٧٨٩م، اضطرت الجزائر إلى إعلان الحرب على الدولة الفرنسية، بعد الضغط الذي مارسته الحكومة العثمانية عليها.

وفي الوقت الذي فقدت الجزائر فيه أهميتها في مجال البحرية، أصبحت إنكلترا سيدة البحر المتوسط، لا سيما بعد الانتصار الذي حققته على فرنسا في معركة أبو قير البحرية، سنة ١٧٩٨م. وفي مؤتمر فيينا، الذي عقد في سنة ١٨١٥م، تقرر التصدي للقرصنة البحرية. واستغلت إنكلترا هذا القرار، وأرسلت أسطولها في حملة على الجزائر (١٨١٦م)، وشاركت فيها هولندا أيضاً. وقام الأسطول الإنكليزي بدك مدينة الجزائر بالمدافع، وأغرق السفن الراسية في الميناء. واضطر داي الجزائر إلى إبرام اتفاقية مع إنكلترا وهولندا، ووافق على إطلاق سراح الأسرى الموجودين في الجزائر، ودفع تعويضات الحرب.

والحقيقة أن هذا الوضع الضعيف الذي بلغته الجزائر، وتعرض الدولة العثمانية إلى هزيمة في حربها مع روسيا سنة ١٨٢٨ ـ ١٨٢٩م، واضطرارها إلى التحالف مع إنكلترا وروسيا بسبب تمرد اليونان، شجع فرنسا على التحرك للسيطرة على الجزائر. وكانت فرنسا التي فقدت قوتها القديمة في البحار المفتوحة، وتراجعت كثيراً أمام إنكلترا، تأمل من سيطرتها على الجزائر، حصولها على التفوق في البحر المتوسط، ونيل حصة أكبر في تجارة البحر المتوسط.

---

(٢١) Kahraman, «Cezayir,» vol. 7, no. 488.

في هذا الجو السياسي، تحرك داي الجزائر كما لو كان يدعو الفرنسيين لتحقيق مخططاتهم. فقد كانت الجزائر تطالب فرنسا بديون مستحقة عليها، إلا أن فرنسا كانت تماطل في دفعها، لهذا قام الداي حسين باشا باحتجاز بعض السفن الفرنسية في السواحل الجزائرية، مما أدى إلى ازدياد التوتر بينهما. وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ١٨٢٧م، استقبل الداي القنصل الفرنسي بير دفال للتباحث في أمر الديون، إلا أن المباحثات تحولت إلى مناقشة حادة، ضرب على أثرها الداي القنصل الفرنسي بالمروحة التي كان يحملها، الأمر الذي اعتبرته فرنسا إهانة لها، فانقطعت العلاقة بينهما، وتحولت إلى عداء. واستغلته فرنسا لتبدأ بتنفيذ ما سبق أن خططت له، وأعلنت في ١٦ حزيران/ يونيو ١٨٢٧م الحرب على الجزائر، ثم قامت بفرض حصار بحري على السواحل الجزائرية. وفي شهر آب/ أغسطس، أرسلت إنذاراً إلى الحكومة العثمانية تطالبها بمعاقبة الداي.

وكان الباب العالي منشغلاً في هذه الأثناء بالتمرد اليوناني، وكان يرى أن الجزائر تمتلك من القوة ما يمكنها من التصدي للفرنسيين وحدها، ولم يكن يرغب في التدخل بالحرب، وربما لم يكن بوسعه إرسال القوة إلى الجزائر. لهذا اكتفى بإرسال طاهر باشا مبعوثاً إلى الفرنسيين، بتوسط من إنكلترا. إلا أن الفرنسيين استولوا على سفينة طاهر باشا، وأخذوها إلى طولون.

وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر من سنة ١٨٢٧م، قام الأسطول الإنكليزي والفرنسي والروسي المشترك بحرق الأسطول العثماني في ناورين، كما أنزلت فرنسا جنودها في جزيرة مورة، وفي السنة التالية بدأت الحرب العثمانية الروسية.

وعلى الرغم مما جرى، فإن فرنسا أرجأت هجومها على الجزائر إلى ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٣٠م، حيث أرسلت قواتها إلى هناك. وفي ٥ تموز/ يوليو، احتلت مدينة الجزائر. وبادئ ذي بدء، قام الفرنسيون بإخراج العناصر التركية منها، إذ كانوا يرون أن هذا سيسهل عليهم إدارة البلاد وإخضاع الأهالي، إلا أنهم لم يتمكنوا من احتلال كل الجزائر، بل استمر الجزائريون يقاومونهم إلى أن تم اعتقال قائد المقاومة الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٤٧م) من قبلهم. واكتفت الحكومة العثمانية بالاحتجاج على الاحتلال، وفي سنة ١٨٤٧م، أقرت بالاحتلال الفرنسي، وأعلنت تخليها عن حقوقها على الجزائر[٢٢].

والحقيقة التي لا تقبل الشك، أن عدم قيام العثمانيين بتخليص الجزائر من

---

(٢٢) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٨٩، و Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 94-112.

الاحتلال الفرنسي، أو عدم تمكنهم من ذلك، في حينه (١٨٣٠م)، أدى إلى بقائها تحت الاستعمار الفرنسي لعقود طويلة، استمرت حتى سنة ١٩٦٠م.

٧ ـ ملامح الإدارة العثمانية في الجزائر

تدخل أوجاقات الغرب، ومن ضمنها الجزائر، من الناحية الإدارية، ضمن الإيالات السالیانه وية التي لم يطبق فيها نظام التيمار. كما خضعت إلى إجراءات مختلفة عما هي الحال في الإيالات الأخرى، في مجال التطبيق الضريبي. وقد لعبت جملة من العوامل في اتخاذ الدولة العثمانية هذه الإجراءات فيها، يأتي على رأسها بعد هذه الأوجاقات عن مركز الدولة، والظروف المحيطة بها، وكون قسم من أهاليها عشائر متنقلة، تتمذهب بمذهب مختلف (فالأهالي والقبائل كانوا مالكية، أما الإداريون العثمانيون وجنودهم فكانوا أحنافاً)، وكونها في حال حرب متواصلة مع الدول الأوروبية(٢٣).

ذكرنا فيما سبق، أن الجزائر دخلت تحت الحكم العثماني بمحض إرادتها عندما فاتح خير الدين برباروس السلطان العثماني سليم الأول، يعرض عليه الولاء والطاعة، وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر من سنة ١٥١٩م. ووافق السلطان على عرضه، واعترف به حاكماً على الجزائر، فأصبحت الجزائر بذلك منضوية في أراضي الدولة العثمانية من الناحية القانونية.

ويقسم الباحث التركي عزيز سامي إيلتر الحكم العثماني في الجزائر إلى أربعة أدوار:

أ ـ دور البكلربكيين (الولاة) (١٥١٩ ـ ١٥٨٧ م).

ب ـ دور الباشوات (١٥٨٧ ـ ١٦٥٩ م).

ج ـ دور الأغاوات (١٦٥٩ ـ ١٦٧١ م).

د ـ دور الدايات (١٦٧١ ـ ١٨٣٠ م).

ينبغي إلا يستدل من هذا، أن الباشوات الذين تولوا إيالة الجزائر، بين سنتي ١٥٨٧ ـ ١٦٥٩م، هم الوحيدون الذين حملوا رتبة باشا، بل أن البكلربكيين وقسم من الدايات تسموا باشا أيضاً. كما إن الباشوات كانوا بكلربكيين أيضاً. وعلى الرغم من هذا التقسيم، فإن الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشيلي لا يرى داعياً

---

(٢٣) Atilla Cetin, «Garp Ocaklari,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 13, p. 384.

للتقسيم بين الدورين الأول والثاني. لهذا، فإنه يقسم الأدوار العثمانية في الجزائر إلى ثلاثة، هي: البكلربكية، الآغاوات، والدايات[٢٤].

وكما ذكرنا، فإنه بعد دخول برباروس في خدمة الدولة العثمانية، أرسلت الحكومة العثمانية ألفي مقاتل من الإنكشارية إلى الجزائر، وذلك من أجل المحافظة على الوضع في المدينة، وبهذا الشكل تم إرساء أسس أوجاق الجزائر. ثم ألحق بهم أربعة آلاف شخص من الأناضول ممن يسمون (جفت بوزان)، ليتم تجنيدهم ضمن مقاتلي الإيالة. وقد وصل العدد فيما بعد إلى عشرين ألفاً[٢٥]. وكانت هذه القوات ترابط في الجزائر في الثكنات التي تسمى (قيصرية)، واتبع في تنظيمها التنظيم نفسه المتبع في الجيش الانكشاري العثماني، وكان على رأس الضباط قائد، أطلق عليه اسم آغا الإنكشارية.

وكان لكل من بكلربكي الجزائر وآغا الإنكشارية ديوان خاص بهما: ديوان الباشا وديوان الآغا[٢٦] أما ديوان الباشا، فمهمته استشارية، ويتكون من خمسة أعضاء بالإضافة إلى البكلربكي، هم:

● الخزينة دار، أي ناظر الخزينة أو الأموال (الدفتر دار)، وكان يُعد أهم إداري في الإيالة بعد الباشا.

● وكيل خرج الساحل، يقوم بمهمة ناظر البحرية، أي النظر في أمور الترسانة، والسفن، وما يتعلق بالقوة البحرية، بالإضافة إلى إدارة القلاع[٢٧].

● حجة الخيل (ناظر الخيول)، يقابل أمير آخور ـ أمير الإسطبل عند العثمانيين، ومهمته النظر في الأمور المتعلقة بالأملاك الوطنية، وبيع الحيوانات وشراؤها.

● ناظر بيت المال.

---

(٢٤) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 298.

(٢٥) «جفت بوزان»: هم الفلاحون الذين تركوا أراضيهم في القرى بسبب الأشقياء/ قطاع الطرق وما شابههم وسوء النظام، وقاموا بالعمل في مجالات أخرى. وعندما يقوم أحدهم بترك أرضه والعمل في مزرعة أخرى يفرض عليه العودة إلى أرضه، وإذا امتنع عن ذلك يعاقب بفرض غرامة مالية عليه. والقسم الأعظم من هؤلاء الذين كانوا يقيمون في أزمير وسواحل بحر إيجة غادروا إلى اوجاقات الغرب ليعملوا في مجال البحرية فيها، انظر: المصدر نفسه، ج ٣/ ٢، ص ٢٩٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ج ٣/ ٢، ص ٢٩٤.

(٢٧) يرى الباحث أوزون جارشيلي أن وكيل خرج الساحل هو أمين الجمارك، انظر: المصدر نفسه، ج ٣/ ٢، ص ٢٩٤. أما شمس الدين سامي فيعرف وكيل الخرج بأنه المسؤول عن أمور الصرف. انظر: شمس الدين سامي، **قاموس الإعلام**، ٦ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٣١١)، ص ٥٧٧.

• آغا العرب، يعنى بشؤون القبائل في المناطق الواقعة خارج مدينة الجزائر، وتأمين الأمن فيها.

ويشكل هؤلاء الأعضاء هيئة الحكومة، ويطلق عليهم اسم كراسا (Kerassa). وينضم إليهم كذلك آغا الإنكشارية والقاضي، بوصفهما عضوين أصليين. وكان المجلس يعقد اجتماعاته يومياً، باستثناء يوميّ الجمعة والثلاثاء وأيام الأعياد، وينظر في طلبات الأهالي من الصبح حتى الظهر، ويبت فيها، وبعد الظهر يتفرغ لتمشية الأمور الرسمية، كما يستقبل الآغاوات، والكتاب، وكبار الموظفين، والقناصل. وفي يوم الثلاثاء، يجتمع أعضاء المجلس مع البكلربكي في سراي جنينة. كما كان المجلس يشرف على تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المخالفين والمحكومين[٢٨] أما ديوان آغا الإنكشارية، فكان معنياً بالأمور المتعلقة بأوجاق الإنكشارية. وعلى الرغم من قوة ومكانة ديوان الباشا في البداية، إلا أنه فقد اعتباره بدءاً من سنة (١٠٢٨هـ، ١٦١٨م)، بعد أن غدا ديوان الآغا يتدخل بكل ما يتعلق بشؤون الإيالة، وأصبح القول الفصل له، بعد أن كان للباشا.

والمعروف أنه في عهد البكلربكيين العظام، الذين تولوا الإيالة بعد خير الدين بربروس حتى وفاة قليج علي باشا، لم يسمح للانكشارية بالتدخل في شؤون الإدارة. وبعد أن رأت البكلربكية أن الإنكشارية، بخاصة بعد أن كثر شغبهم وتمردهم ومطالبهم المتزايدة، وأصبحوا يشكلون خطراً كبيراً على البلاد، فكروا بإقامة جيش جديد يتمتع بمواصفات جيدة، ليحل محل الإنكشارية. ولم يكن هذا الأمر يحمل في طياته نيات استقلالية، إلا أن الإنكشارية أوهموا الديوان الهمايوني أن البكلربكيين يخططون إلى الانفصال، بإنشائهم جيشاً جديداً يكون ولاؤه للبكلربكي وليس للسلطان العثماني، فأفشلوا بذلك هذه الخطة.وكانت الجزائر في بداية الأمر إيالة كبيرة تضم كلاً من تونس وطرابلس الغرب أيضاً. وقد دخلت طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني سنة (٩٥٨هـ، ١٥٥١م). أما تونس، فقد تمّ فتح أجزاء واسعة منها، في سنة (٩٧٦هـ، ١٥٦٩م). وفي سنة (٩٨١هـ، ١٥٧٣م)، تمّ انضواء كامل أراضيها تحت الحكم العثماني، وذلك بعد السيطرة النهائية على مدينة تونس وأرجائها. غير أن حدود إيالة الجزائر لم تستمر طويلاً بهذا التوسع، إذ تمّ تقسيمها إلى ثلاث إيالات، هي: الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب.

ويرى الباحث التركي عزيز سامح إيلتر، أن الدافع لهذا التقسيم يعود إلى تخوف

(٢٨) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, pp. 108-110.

الدولة العثمانية من انفصال هذه الأوجاقات عن الدولة. فيذكر أن البكلربكي قليج علي باشا وحسن باشا، قد بلغ نفوذهما وقوتهما حداً تخوف منه الديوان الهمايوني. فكان الصدر الأعظم يرى أن جمع إدارة أوجاقات الغرب الثلاثة بإيالة واحدة، يشكل خطراً على وحدة الإدارة العثمانية. لهذا تقرر فصل هذه الأوجاقات بعضها عن البعض الآخر، وإدارة كل واحدة منها من قبل بكلربكي (باشا) يتم تبديله كل فترة، أي مثلما كان جارياً في الإيالات العثمانية الأخرى. ويرى الباحث أن الدولة العثمانية اقترفت خطأً كبيراً بتجزئتها أوجاقات الغرب ـ لأن هذه الأوجاقات لم تكن تشبه أبداً الإيالات الأخرى. ولم تراع الدولة العثمانية ظروف هذه الأوجاقات التي كانت تتصارع من أجل البقاء والصمود أمام الهجمات الإسبانية والدول الأوربية الأخرى المطلة على سواحل البحر المتوسط. فضلاً عن هذا، قامت الحكومة العثمانية بتوجيه هذه الإيالات إلى أشخاص تنقصهم اللياقة والكفاءة الإدارية.

وإذا كان الإنكشارية قد فشلوا في تحقيق مسعاهم للتحكم بالحكم في الجزائر في عهود البكلربكيين العظماء، إلا أنهم نجحوا في ذلك فيما بعد، فأصبح الحكم بيد ديوان الإنكشارية. ولم يبق للبكلربكية إلا رعاية المراسم والتوقيع على الاتفاقيات، ولا يقومون بأي عمل يذكر غير الإقامة في السراي، الذي كان محاطاً بالحرس، على الرغم من أن ديوان الإنكشارية ترك لهم حق تعيين القيادات والموظفين الآخرين. ولم يكن أمام الباشوات إلا الخضوع للأمر الواقع، وذلك لأن أي محاولة منهم لسحب البساط من تحت أرجل الإنكشارية، كانت تؤدي إلى ثورة لا تحمد عقباها. ويبدو أن الدولة كانت تجاري الإنكشارية على حساب الباشوات، بسبب الظروف التي تمر بها الإيالة، لهذا كان على هؤلاء الباشوات مجاراة الإنكشارية.

وفي النصف الأول من القرن السادس عشر، ازداد عدد الإنكشارية، وبلغ عددهم في سنة (١٠٤٤هـ، ١٦٣٤م) اثنين وعشرين ألفاً، الأمر الذي أدى إلى أن يصيبهم الغرور، فزاد شغبهم واضطرابهم. ولم يتمكن أحد من الباشوات من صدهم غير خضر باشا.

وكان الرياس (قادة البحر) وقباطنة السفن لا يتدخلون في شغب الإنكشارية، كما كانوا لا يتدخلون في الأمور المتعلقة بالإنكشارية والباشوات، وقد نجح هؤلاء في نيل احترام وتقدير الأهالي، لأنهم أصبحوا مصدر رزقهم جميعاً. وكان الإنكشارية يضطرون إلى مجاراتهم باعتبار أنهم يشكلون مصدر علوفتهم (مرتباتهم) أيضاً.

ويبدو أن الإنكشارية، طالما يأمنون جانب جنود البحرية، كانوا لا يفسحون المجال لأي قوة للوقوف في سبيلهم. ومن القوى التي كانوا يحسبون لها الحساب، القول أوغليه، وهم أولاد الجنود الأتراك من نساء محليات. وقد نشأ هؤلاء أحسن مما

نشأ آباؤهم. وكان الإنكشارية يعترضون على توليهم وظائف رفيعة، بل يستخدمونهم في خدمات عسكرية محددة. غير أن القول أوغليه كانوا يسعون إلى التمتع بحقوقهم، ويلجأون أحياناً إلى السلاح، بل يتحالفون مع الأهالي أو مع القبائل من أجل ذلك، ويتصادمون مع الإنكشارية. ولم ينته هذا الصراع بين الطرفين، بل استمر بين حين وآخر[٢٩].

وبعد أن تحكم الإنكشارية بالحكم في الجزائر، قاموا بانتخاب أحد قادتهم (من آغاوات الإنكشارية) ليتولى الإدارة، كما ذكرنا. وجرت العادة أن يبقى الآغا المنتخب من قبل الآغاوات الآخرين مدة شهرين فقط على رأس الإيالة، غير أن البعض منهم كان يسعى إلى الاحتفاظ بالحكم، من دون التقيد بشرط المدة المحددة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع خلافات بينهم، تتحول إلى مصادمات دموية تنتهي عادة بمقتل الآغا المتمرد. وكما ذكرنا، فإنه بعد مقتل علي آغا (١٦٧١م)، حدثت اضطرابات كبيرة أودت بحياة خمسة أو ستة من الآغاوات، ولم تنته إلا بعد أن نجح الرياس البحريون في إقصاء الإنكشارية عن السلطة وإدخالها بأيديهم، فبدأت بذلك مرحلة جديدة من عهود التاريخ العثماني في الجزائر، وهي مرحلة الدايات، أو ما يسمى دور الدايات.

ويعود سبب لجوء الجزائريين إلى هذا النظام، إلى النجاح الذي حققه في تونس، بعد تطبيقه هناك. وكان جنود البحرية عند إتباع هذا النظام، يتفوقون على الإنكشارية، لهذا تم انتخاب الدايات الأربعة الأوائل من البحريين. ولم يبق لديوان الإنكشارية اعتبار كبير، وغدا وجوده شكلياً. وكان يتم اختيار الداي بالانتخاب، ويبقى على رأس الحكم مدى العمر، ويدير الإدارة بالإشتراك مع الديوان. وكانت الحكومة العثمانية تعّين في الجزائر، في هذه المرحلة، بكلربكياً أيضاً، غير أن مهمته كانت اعتبارية، من دون أن يكون له نفوذ يذكر.

وعلى الرغم من اختيار الداي من بين الرياس البحريين في بداية الأمر، إلا أن هذا الأمر لم يستمر دائماً، فبعد أن تعرضت قوة البحريين إلى الضعف، وقامت الدول بوضع الجزائر تحت الحصار، فقد جنود البحرية قوتهم، وبدأ الإنكشارية باستعادة قوتهم القديمة تدريجياً. ونتيجة لهذا، بدئ بانتخاب الدايات، اعتباراً من سنة ١٦٨٩م، من ضباط الإنكشارية، وتقرر أن يتم انتخابهم من قبل المجلس العمومي.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٨ ـ ١٧٠، و Ercument Kuran, «Osamanli Doneminde Magrib Tarihi,» in: Guler Eren [et al.], eds., *Osmanli*, 12 vols. (Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999), vol. 1, p. 399.

وللمزيد من التفاصيل عن التشكيلات العسكرية في اوجاقات الغرب، انظر: Cetin, «Garp Ocaklari,» vol. 13, p. 384.

إلا أن تطبيق هذا القرار لم يكن يسير بهذا الشكل دائماً. فإذا استقال الداي أو توفي حتف أنفه، يتم انتخاب الداي بشكل سلس، من دون وقوع أي مشكلة أو صراع على منصب الداي، ولكن إذا أقصي الداي عن منصبه بالقوة، فإن الثوار يذهبون إلى سراي جنينة ويختارون أحداً منهم داياً. لكن هذا الأمر لم يكن يجري من دون استخدام القوة، بل تصاحبه إراقة الدماء[٣٠].

وكان يشترط على المرشح لتولي الدايوية، أن يكون قد تولى وظيفة آغا الإنكشارية أو حجة الخيل. وكان الدايات يقومون بالتشاور مع الديوان، وعلى الرغم من أن حكمهم يبدو محدداً بمراقبة هذا الديوان، إلا أنهم في الواقع كانوا يتمتعون بسلطة مطلقة. إذ كانوا هم الذين يعينون أعضاء هذا الديوان. وكان يفرض على الدايات نظام صارم. فالذي ينتخب داياً، يضطر إلى الابتعاد عن عائلته، والإقامة في سراي جنينة، ولا يحق له زيارة أهله إلا يوم الخميس من كل أسبوع، فيزور بيته، ويتركه قبيل صلاة الجمعة. وعند قتل الداي، تصادر أمواله، وإذا تمكن أفراد عائلته من النجاة بأنفسهم، فإنهم يعدون محظوظين.

وقد استمر نظام الدايات في الجزائر حتى الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠م). وتولى ثلاثون داياً، في الفترة الواقعة بين سنتي ١٦٧٦ ـ ١٨٣٠م، وقتل منهم ستة عشر داياً[٣١].

ومما يجدر ذكره هنا، أن دايات الجزائر شأنهم شأن دايات تونس وطرابلس الغرب، كانوا يعيرون اهتماماً كبيراً لإضفاء الشرعية على ولايتهم من قبل السلطان العثماني، وكانوا يلجأون إلى الدولة العثمانية عند حصول النزاع بينهم وبين جارتهم تونس، للتدخل لتصفية الأمور. وأهم من هذا وذاك، فإن أساطيل الأوجاق تدخل تحت إمرة قبودان باشا (قائد القيادة البحرية)، عند وقوع المعارك بين الدولة العثمانية والدول الأخرى.

وعلى الرغم من تقوية مركز أمراء أو دايات الجزائر، إلا أن هؤلاء لم يكن بوسعهم الانفصال عن الدولة العثمانية. إذ كانوا يدركون أنه في حال قطع علاقتهم مع الأناضول، ومنع تجنيدهم المقاتلين منها ومن المناطق المجاورة لها، فإن نظامهم سينهار، ولن يتمكنوا من الصمود أمام المخاطر الخارجية والداخلية المحدقة بهم[٣٢].

---

(٣٠) Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 3-4.

(٣١) Mehmet Mansuroglu, «Dayi,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 9 (1994), p. 60.

(٣٢) Kuran, «Osamanli Doneminde Magrib Tarihi,» vol. 1, p. 399.

كما ينبغي أن نشير هنا، إلى أن الجزائر لم يكن بوسعها الاستغناء عن الحماية العثمانية لها، فلولم تقم الدولة العثمانية بحملاتها العسكرية إليها وحمايتها، لكانت الجزائر ـ وعلى أغلب الاحتمالات ـ جزءاً من إسبانيا، وربما جرى فيها ما جرى للعرب والمسلمين في الأندلس.

٨ ـ التقسيمات الإدارية للجزائر

تعتبر إيالة الجزائر ثاني إيالة عثمانية يتم تأسيسها في أفريقيا، بعد مصر. غير أنه لا يمكن تحديد الحدود التي كانت عليها هذه الإيالة في مرحلة التأسيس، لهذا لا نعرف بالدقة تقسيماتها الإدارية. ومما لا شك فيه، أنه بعد انضواء الجزائر تحت الحكم العثماني، لم يعيّن إداريون من مركز الدولة لإدارة أقاليمها، بل تركت هذه الأقاليم إما بأيدي الأمراء المحليين، كما كان جارياً في الكثير من الولايات العثمانية المختلفة، أو يعيّن قادة بحريين من قبل بكلربكي الجزائر عليها، لا سيما في المراكز الكبيرة المطلة على البحر.

وذكر الباحث التركي عزيز سامح إيلتر، أن الجزائر قسمت من الناحية الإدارية إلى أربعة سناجق أساسية، هي: سناجق الشرق، والغرب، والجنوب، والمركز، بالإضافة إلى قيادات مستقلة تتبع الإدارة المركزية مباشرة. وكانت السناجق تنقسم إلى قيادات ومشايخ. وكان أمراء السناجق يتمتعون بإدارة ذاتية في مناطقهم. وكان يتم تصديق تعيين أمراء السناجق من قبل مركز الدولة، ويحصلون بذلك على خواص لهم.

وكان الأمراء يستعينون بحرس لاستتباب الأمن والنظام في مناطقهم، كما استخدموا قوات من القبائل التي كانت تتمتع بامتيازات خاصة. وأطلق على هذه القبائل اسم «مخازن»، وكانت إمارة قسنطينة تعتمد، بوجه خاص، على القبائل المحلية. ويأتي على رأس القبائل ذات الامتيازات: بنوالعباس في مجانة، والقبائل العربية الموجودة في زاب وهودنة، يتزعمهم شخص يسمى شيخ العرب، وقبائل (Dauauida)، والحنانشة.

وطبقاً لما ذكره الباحث إيلتر، فإن إمارة سنجق الغرب تأسست في سنة (٩٧١هـ، ١٥٦٣م). وكان أمير السنجق يقيم في مازونة، حتى سنة ١٧٠١ م، حيث انتقل إلى مسكرة، ثم إلى وهران، بعد السيطرة عليها سنة (١٢٠٦هـ، ١٧٩١م). وتأسست إمارة سنجق الجنوب التي تسمى أيضاً إمارة تيطري، في سنة (٩٥٥هـ، ١٥٤٨م)، وكان مركزها المدية. أما سنجق الشرق، فكان مركزه قسنطينة، حيث يقيم أميره. وكان سنجق المركز يضم الجزائر، ومتيجة، وبعض الموانئ القريبة منها، أما لافال، وسيبو، وبليدة (بحر الفرون)، أو بلاد السود، فكانت قيادات

مستقلة. كما كانت تلمسان ولاية خاصة. وكان يتم توجيه تنس وبجاية إلى أمراء السناجق، الأمر الذي يدل على تنظيم كل واحدة منها سنجقاً(٣٣).

أما أقدم دفتر وصلنا يورد التقسيمات الإدارية للجزائر، فهو «الدفتر ١٤٥٢». وتعود التعيينات الواردة في حقل الجزائر إلى سنة (٩٥٧هـ، ١٥٥٠م). وقد أورد الدفتر أسماء ستة ألوية كانت تتشكل منها إيالة الجزائر في هذه الفترة، وتمت التعيينات فيها بمصادقة من السلطان العثماني، وهي:

- لواء قلعة المهدية.
- لواء المدية.
- لواء تنس.
- لواء الشرق.
- لواء بلد العناب (عنابة).
- لواء قلعة وسربة.

ويضاف إلى هذه الألوية لواء الجزائر الذي كان سنجق الباشا، ويقيم فيه البكلربكي. فيكون بذلك، مجموع ألوية الجزائر سبعة. ومما يلاحظ على ما ورد من معلومات في الدفتر:

● لم يرد في الدفتر عن لواء المهدية غير اسمه، ولكن ورد في أحد دفاتر الرؤوس عن المهدية حكم سلطاني يقضي أن يعهد بلواء المهدية ونواحيها إلى طورغودجة (طرغود) ريس، بطريقة السنجق، فضلاً عن الأماكن التي يفتحها من الأعداء. ولكن في وقت الأمان (السلم)، عليه ألا يقوم بالإبحار، وأن يتفرغ لحفظ وحراسة السنجق المعين فيه، وألا يقوم بأمر مخالف لعهوده، في (٧ جمادى الأولى سنة ٩٥٧هـ، ٢٤ أيار/ مايو ١٥٥٠م)(٣٤) والمقصود بطريقة السنجق هنا، أن اللواء عهد إليه ليكون أمير سنجق فيه، وربما المقصود بـ: «ألا يخالف بأمر مخالف لعهوده»، ألا يقوم بأعمال القرصنة ضد سفن الدول الأجنبية، بخاصة تلك التي تربطها علاقة ودية مع الدولة العثمانية.

ومما يجدر ذكره، أن طرغود ريس تمكن من إدخال مناطق سوسة، والمنستير، والقيروان، تحت نفوذه. واستصدر بربروس خير الدين باشا أمراً سلطانياً بتقليد

---

(٣٣) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 109.

(٣٤) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 53.

المهدية وأرجائها إلى طرغود ريس (٩٥٧هـ، ١٥٥٠م)[٣٥].

● عهد بلواء المدية إلى بيالة بك كتخدا «حسن ولد خير الدين باشا»، ولم يورد الدفتر السنة التي عهد به إليه.

● لواء تنس، في عهدة محمد بك كتخدا حسن باشا بن خير الدين باشا، عهد إليه في (١٥ شوال سنة ٩٥٧هـ، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٥٠م).

● لواء الشرق، في عهدة صفا بك، وهومن رجال خير الدين (برباروس).

● لواء بلد العناب، كان في عهدة عثمان بك، وهومن رجال حسن آغا أمير لواء الجزائر السابق، ثم عهد به إلى حسن بك المعزول عن المهدية، وذلك في (١٥ شوال سنة ٩٥٧هـ، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٥٠م). وقد ورد في دفتر المهمة أن قايد محمد كان أميراً لهذا اللواء، في (صفر ٩٧٩هـ، تموز ١٥٧١م)[٣٦].

● لواء قلعة وسربة: في عهدة سليمان[٣٧].

ويلاحظ هنا، أن معظم الذين تولوا إمارة سناجق إيالة الجزائر، وربما كلهم، كانوا من رجال حسن باشا بن برباروس، وهم قادة بحريون تم تعيينهم من قبله، وصادق السلطان على تعيينهم. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت إيالة الجزائر تضم أيضاً الوحدات الإدارية التي كانت تتبع تونس. والمعروف أن مدينة تونس نفسها ألحقت بعد فتحها بالجزائر. وقد ورد في حكم سلطاني صدر في (٢٥ شوال ٩٧٩هـ، ١١ آذار/ مارس ١٥٧٢م)، أن أعيان ولاية (=ديار، بلاد) تونس أرسلوا رسالة إلى السلطان، يناشدونه بإبقاء قائد رمضان (قائممقام، أي وكيل بكلربكي الجزائر في تونس) في وظيفته[٣٨]. ولكن في السنة نفسها (١٥٧٢م)، صدر الأمر بتحويل تونس إلى إيالة مستقلة[٣٩]، وذلك بفك ارتباطها عن الجزائر.

وعلى الرغم من أن «الدفتر ٢٦٢»، الذي دونت فيه التعيينات الجارية في أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي لم يورد من ألوية إيالة الجزائر سوى أسماء ثلاثة ألوية، هي: الجزائر، وقسنطينة، وبلد العناب، إلا أنه لا يمكن القول

---

(٣٥) انظر «ملامح الإدارة العثمانية في تونس» في محور «إيالة تونس» في هذا الفصل.

(٣٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 328.

(٣٧) عن أوامر التعيينات المتعلقة بالجزائر والواردة في الدفتر ١٤٥٢، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452, pp. 381-387.

(٣٨) BOA, Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 541.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٦٣.

إن الألوية الأخرى تم إلغاؤها. ويحتمل أن عدم إدراج أسماء الألوية الأخرى ضمن التقسيمات الإدارية للجزائر، يعود إلى عدم إجراء التعيين فيها من قبل مركز الدولة[٤٠] ويؤيد ما ذهبنا إليه أن لواء تنس وردت إشارة إليه في حقل إيالة طرابلس الغرب، إذ ورد فيه أن لواء جربة عهد به في (٩٩١هـ، ١٥٨٣ م) إلى محمد بك المعزول عن سنجق تنيس (تنس)[٤١].

غير أن أهم تغير طرأ على إيالة الجزائر في هذه الفترة هو انفصال جربه عنها، وإلحاقها بطرابلس الغرب (٩٩١هـ، ١٥٨٣م)[٤٢].

ولم يذكر عين علي أفندي في رسالته عن إيالة «جزائر الغرب» غير اسمها، وذلك ضمن الإيالات التي تدار بالساليانة[٤٣].

أما «الدفتر ٢٦٦»، فقد انفرد بذكر «إمارة حج جزائر الغرب» ضمن التشكيلات الإدارية لإيالة الجزائر، إذ أورد أن إمارة حج جزائر الغرب عهد بها إلى الشيخ زين العابدين حسين، وعرفه أنه من أهل التقوى (غرة جمادى الآخرة سنة ١٠٥٠هـ، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٦٤٠م).

أما في ما يتعلق بالإيالة، فقد ورد في الدفتر أنه بعد وفاة يونس الذي كان يتصرف بالإيالة، عهد بها من قبل القبودان جعفر باشا إلى يوسف (وعرفه الدفتر أنه كان أمير سنجق)، وأقر عليها من قبل السلطان (١٢ صفر سنة ١٠٤٣هـ، ١٨ آب/ أغسطس ١٦٣٣ م). الأمر الذي يدل على مدى النفوذ الذي كان يقيمه قائد القوة البحرية العثمانية على الجزائر. ويبدو أن يوسف باشا استمر في إدارة الإيالة لولاية أخرى، وذلك «بعد عرض آغا الإنكشارية، ولكون أعيان البلاد راضين عنه وشاكرين له» (١٤ ربيع الثاني ١٠٤٩هـ، ١٤ آب/ أغسطس ١٦٣٩ م). وهذا دليل على ما وصل إليه ديوان الإنكشارية من نفوذ في الجزائر، حتى أصبحوا يتدخلون في تعيين البكلربكي[٤٤].

واستمر تدوين التعيينات المتعلقة بإيالة الجزائر في دفتر تقليد السناجق ودفاتر

---

(٤٠) عن أوامر التعيينات الواردة في هذه الفترة، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 215.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٤٣) حول ما ورد في رسالة عين علي أفندي في هذا الصدد، انظر: Ahmet Akgündüz, *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri* (Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.]), vol. 9 (1996), p. 30.

(٤٤) عن أوامر التعيينات المتعلقة بالجزائر والواردة في الدفتر ٢٦٦، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 122.

الرؤوس، العائدة إلى القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ولكن من دون الإشارة إلى الألوية التابعة لها. ويعود السبب في ذلك إلى أن أمراء السناجق في هذه الألوية أصبحوا يعينون من قبل دايات الجزائر، الذين أصبح لهم القول الفصل في شؤون الإيالة. وفي هذا العهد، تولى معظم دايات الجزائر البكلربكية أيضاً، ومنحوا لقب الباشوية أيضاً. وفي أمر تعيين الداي عبدي زاده بكلربكياً على الجزائر، ورد ما يلي: «توفي داي وبكلربكي جزائر الغرب محمد باشا، واختير عبدي زاده بمنصب داي باتفاق الجميع، وبناء على محضر (استدعاء) ضباط أوجاق الجزائر والعلماء والصالحين، فقد عهد ببكلربكية الجزائر إليه (٦ شعبان ١١٣٦ هـ، ٣٠ نيسان/ أبريل ١٧٢٤م)»[(٤٥)] يستدل من هذا أمور كثيرة، منها:

- توحيد منصبي الداي والبكلربكي.

- إن اختيار الداي كان يتم في داخل الإيالة «باتفاق الجميع»، ولا تتدخل الدولة العثمانية في هذا الاختيار.

- أصبحت الدولة تعهد بالبكلربكية إلى من يتم اختياره داياً بعد تلبية الطلب المقدم من ضباط أوجاق الجزائر (الإنكشارية)، والعلماء، والصالحين[(٤٦)].

ثانياً: إيالة طرابلس الغرب

١ ـ انضواء طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني

كانت بلاد طرابلس الغرب تشكل القسم الشرقي من أوجاقات الغرب، الأقرب إلى مركز الدولة العثمانية. وقبل دخول المنطقة تحت الحكم العثماني، كانت مدينة طرابلس محتلة من قبل الإسبان، إذ سيطر عليها القائد الإسباني بيدرو نوفارو بعد معركة دامية (١٥١٠م). وقتل الإسبان على أثرها الكثير من سكانها، وألحقوا خسائر كبيرة بالمدينة بعد نهبها. غير أن الإسبان لم يتمكنوا من إدخال جميع أراضي طرابلس الغرب تحت حكمهم، إذ نجت برقة ومناطق أخرى من احتلالهم[(٤٧)].

---

(٤٥) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 92.

(٤٦) عن أوامر التعيينات الجارية في الجزائر في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٢؛ Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 69; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 27; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 42, and Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 21, and Orhan Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati* (Elazig: [n. pb.], 1997), pp. 221-229.

(٤٧) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, p. 186.

واستمر الحكم الإسباني في طرابلس الغرب عشرين سنة متواصلة، أي حتى سنة ١٥٣٠م، حيث تركها الإسبان لفرسان مالطة. ولم يكن من صالح الدولة العثمانية بقاء طرابلس بيد فرسان مالطة، لأن ذلك سيحقق لهم هيمنتهم على الطريق البحري بين شرقي البحر المتوسط وغربيه. وبالفعل، أصبح الطريق المؤدي من إستانبول إلى الجزائر، ومن مراكش وتونس والجزائر إلى الحرمين الشريفين، مهدداً بسبب هذا الاحتلال. ولم يكن بمقدور أهالي طرابلس طرد المحتلين من بلادهم بالاعتماد على أنفسهم، لهذا استنجدوا بالسلطان العثماني سليمان، إذ أرسلوا وفداً من الأعيان إلى إستانبول، يناشدون السلطان تقديم الدعم لهم، لتخليص بلادهم من المحتلين وحمايتهم. وكان السلطان سليمان يريد بالفعل إحباط آمال وتطلعات الملك الإسباني شارلكان في الجزائر والمهدية، لهذا لم يتردد في اتخاذ ما يلزم لطرد المالطيين من طرابلس، والسيطرة عليها(٤٨).

وتزامنت هذه الفترة مع لجوء البحار التركي طرغود ريس بقواته إلى الدولة العثمانية. وقد شكل كل ذلك عوامل مؤثرة لقرار السلطان. وقبل القيام بحملة عسكرية إلى طرابلس، أرسل السلطان سليمان أحد آغاوات الحرم، وهو مراد آغا، على رأس قوة إلى المنطقة، وألحق به وفد طرابلس، وذلك لتقصي أحوال المنطقة. وعندما وصل مراد آغا إلى المنطقة، اتخذ من تجوراء مركزاً له. وأقام فيها استحكامات لمواجهة التهديد الإسباني. ولم تكن القوات التي كانت تحت إمرته كافية للقيام بعمل عسكري لاستعادة طرابلس، لهذا قام بالتقرب إلى القبائل والبدو في المنطقة وكسب ودهم، ثم حشد قوة من الأهالي وقام بمحاصرة طرابلس، إلا أنه لم ينجح في استعادتها. لهذا لجأ إلى تحصين مركزه، فأقام منشآت مدنية في تاجوراء، وسعى إلى حماية الأهالي من الغارات الخارجية، ونال رضاهم. وجعل تاجوراء ملاذاً آمناً لكل الذين التجأوا إليه من طرابلس.

وكان طرغود ريس قد بدأ نشاطه في البحر المتوسط، بعد أن زوده برباروس بسفينة، واتخذ من جربة قاعدة له. وفي غضون فترة قصيرة، نجح في السيطرة على بعض الأماكن بين تونس وطرابلس. وفي سنة ١٥٤٤م، أدخل مدينة المهدية تحت سيطرته، الأمر الذي اعتبره الإسبان تهديداً لمصالحهم، فجهزوا أسطولاً بقيادة أندريا دوريا، واحتلوا المهدية (١٥٥٠م)، ثم حاصروا جربة. ويبدو أن طرغود ريس لم يكن

---

(٤٨) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, p. 47, and

محمود ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ترجمه عن العثمانية عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ([طرابلس الغرب]: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٠)، ص ١٤٨.

في وضع يمكنه مواجهة القوات الإسبانية، فقرر ترك معقله، واستطاع بمقدرة خارقة اختراق الحصار الإسباني، والانفلات إلى عرض البحر، واللجوء إلى الدولة العثمانية.

ودعا السلطان سليمان القانوني طرغود ريس إلى المشاركة في فتح طرابلس، ووعده بتوجيه البكلربكية إليه بعد الفتح. وتلقى طرغود هذه الدعوة بفرح غامر. وكان السلطان سليمان قد أعد العدة لتجهيز أسطول كبير سلم قيادته إلى سنان باشا، وأرسله نحو السواحل الأفريقية (١٥٥١م)، والتحقت به سفن الريس طرغود. وكان الأسطول العثماني يتكون من ١٢٠ سفينة، أما سفن طرغود، فكان عددها خمسين سفينة.

واتجه الأسطول العثماني صوب مالطة، وأنزل القائد سنان باشا قسماً من جنوده في هذه الجزيرة لتمويه قوات العدو، لكي لا يرسلوا تعزيزات إلى طرابلس. ثم توجه سنان باشا مع الأسطول إلى مشارف مدينة طرابلس، وأنزل جنوده في تاجوراء، التي كانت بيد العثمانيين، ويديرها مراد آغا. وأرسل إلى محافظ طرابلس يدعوه إلى تسليم المدينة إلى القوات العثمانية، إلا أنه رفض ذلك. فأصدر القائد العثماني أوامره بمحاصرة المدينة براً وبحراً. وعلى الرغم من المقاومة المستميتة التي أبداها فرسان مالطة، الذين يشتهرون بشجاعتهم، إلا أنهم أقروا بعدم تمكنهم من الصمود أمام قوة الأتراك وعزيمتهم، فاضطروا إلى الاستسلام، واشترطوا لذلك تأمين خروجهم من المدينة، والسماح لهم بالذهاب إلى مالطة. ولبى طلبهم، ففتحت المدينة أبوابها لسنان باشا، فدخلها في (شعبان ٩٥٨هـ، ١٥ آب/أغسطس ١٥٥١م)(٤٩).

وبعد تلقي الحكومة العثمانية خبر فتح طرابلس الغرب، سارع الصدر الأعظم رستم باشا، الذي كان على خلاف مع طرغود ريس، إلى تعيين مراد آغا أمير تاجوراء بكلربكياً على طرابلس الغرب، مخالفاً بذلك الوعد الذي قطعه السلطان لطرغود. وكان طرغود ما زال في طرابلس، وقد امتعض كثيراً عند سماعه بهذا التعيين، وأراد التخلي عن الدولة، والتوجه بأسطوله نحو الغرب، إلا أن سنان باشا ورفاقه تمكنوا من إقناعه بالعدول عن قراره، فرافقهم إلى إستانبول، حيث تم ترضيته بأن عهد إليه بإمارة سنجق قارلي إيلي(٥٠).

ووضع سنان باشا في قلعة طرابلس قوة محافظة من الانكشارية، وعين إداريين وقواداً في المناطق المختلفة من الإيالة، ونظم شؤون الإدارة. وأجلس مراد باشا في

---

(٤٩) Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 195-196, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 47-48.

(٥٠) انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ١٤٢، Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 195-196.

مقر الإيالة، ثم قفل راجعاً إلى إستانبول. وبتعيين مراد آغا (باشا) بكلربكياً على طرابلس، أصبحت طرابلس الغرب إيالة عثمانية. وقام مراد باشا بتنظيم البلاد، وإقامة المنشآت المدنية فيها، واستمر في الإيالة إلى أن توفي سنة (٩٦٣هـ، ١٥٥٦م)، ولم يحدث في زمنه أي حادثة تذكر.

٢ ـ عهد طرغود باشا

بعد وفاة مراد باشا، عهد بالإيالة إلى طرغود باشا(٥١). ويذكر المؤرخ جودت أن طرغود باشا كان يواصل نشاطاته البحرية ضد الإسبان في البحر المتوسط، وذلك قبل توليه طرابلس الغرب. وكان يسعى إلى تخليص المسلمين الأندلسيين من الإسبان. وفي سنة (٩٦١هـ، ١٥٥٤م)، سار على رأس ٤٥ سفينة بدعوة من الملك الفرنسي، وحاصر قلعة باستية الإسبانية الواقعة على الساحل الإيطالي، وسيطر عليها، وأنقذ سبعة آلاف من الأسرى الأندلسيين، وعاد إلى إستانبول مع كمية كبيرة من الغنائم. وتزامن وجوده في إستانبول مع وفاة مراد باشا، فطلب من السلطان منحه إيالة طرابلس الغرب. ووافق السلطان على ذلك، فعينه بكلربكياً عليها(٥٢). وبعد توليه طرابلس الغرب، اهتم طرغود باشا بالتحصينات العسكرية فيها، ليحول دون وقوعها بأيدي الأعداء مرة أخرى، كما قام بالإعمار في البلاد، وسعى إلى إشاعة الأمن والنظام فيها.

وشهد عهد طرغود أكبر غزو قام به الإسبان وحلفاؤهم من الدول الأوروبية على طرابلس الغرب. إذ إن فرسان مالطة لم ينسوا الصدمة التي تعرضوا لها في طرابلس الغرب، واعتبروا سقوطها بيد العثمانيين ضربة قاضية على مصالحهم، لأنهم فقدوا موقعاً تجارياً مهماً، الأمر الذي يسبب لهم خسائر مادية كبيرة. وفضلاً عن هذا، فإن الخطر العثماني، أصبح يداهمهم في عقر دارهم. لهذا سعوا إلى إعداد حملة صليبية لاستعادة طرابلس الغرب، مستهدفين قطع الطريق أمام السفن العثمانية من التوجه إلى الطرف الغربي من البحر المتوسط، والحيلولة دون إرسال العثمانيين الإمدادات إلى الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى إنهاء الوجود العثماني في هذا البحر الحيوي. وكان الملك الإسباني الجديد فيليب الثاني يشاطر المالطيين الرأي. كما كان البابا، هو الآخر، يؤيدهم في مسعاهم. فتم تكوين تحالف صليبي انضمت إليه معظم الدول والإمارات الواقعة على البحر المتوسط: إسبانيا، وجنوة، وفلورنسا، وصقلية، ومالطة، ونابولي، وموناكو، بالإضافة إلى البابا. أما البندقية وفرنسا، فكانتا

(٥١) Ilter, Ibid., vol. 2, pp.195-197.

(٥٢) انظر: جودت باشا، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

تدعمان التحالف بشكل سري، لارتباطهما بعلاقات سياسية وتجارية مع الدولة العثمانية. ونجح الإسبان في كسب فاس (المغرب الأقصى) إلى جانبهم، أما تونس، فكانت في الأصل خاضعة إلى إسبانيا.

وفي آذار/ مارس سنة ١٥٦٠م، أنزل الأميرال الإسباني جيوفاني الذي كان يقود الأسطول الصليبي، جنوده في جزيرة جربة. وكانت الدولة العثمانية تتابع أخبار التحالف الصليبي، وبدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها في شمال أفريقيا. وكانت ترى أن ضمان أمن طرابلس وأرجائها، متوقف على طرد الإسبان والقوات المتحالفة معهم من جزيرة جربة. لهذا أرسلت أسطولاً يضم ١٢٠ سفينة حربية بقيادة بياله باشا إلى المنطقة، وألحقت بها خيرة البحارة العثمانيين. وعندما كان في طريقه إلى المنطقة، أغار الأسطول العثماني على بعض الأماكن في جزيرة مالطة ودمرها، ثم توجه إلى جربة، حيث كانت السفن الإسبانية متمركزة[٥٣]، وجرت معركة ضارية بين الطرفين، تعرض فيها الأسطول الصليبي إلى هزيمة قاسية، إذ غرقت ٦٠ سفينة من سفنه، وقتل من أفراده عشرون ألفاً. كما وقع الكثير منهم أسرى في أيدي القوات العثمانية، وبينهم عدد كبير من الضباط. ولم ينج جيوفاني من المعركة، إلا بصعوبة. ثم حاصرت القوات العثمانية قلعة جربة، واجتاحتها بعد حصار دام ثمانين يوماً. وقتل معظم المدافعين عن القلعة، كما وقع الكثير منهم في الأسر. حتى أن بيالة باشا جلب معه عند عودته إلى إستانبول أربعة آلاف أسير، بينهم ثلاثة من أشهر أمراء البحر الإسبان[٥٤]، والحقيقة أن انتصار العثمانيين الساحق في هذه المعركة على الدول الأوروبية بعد سيطرتهم على طرابلس الغرب، أمن لهم التحكم القطعي على الجزء الشرقي من البحر المتوسط، وأجبر الإسبان على البحث عن سبل السلام مع العثمانيين، وذلك بغية إبقاء الطرق التجارية في البحر المتوسط سالكة لهم[٥٥].

امتد نفوذ طرغود باشا إلى أجزاء واسعة من تونس، كسوسة، والقيروان، والمنستير، والمهدية. والمعروف أن المدن الثلاثة الأولى، كانت تحت إدارة طرغود باشا قبل فتح طرابلس، ثم ألحقت بها بعد الفتح. أما المهدية، فكانت محتلة من قبل الإسبان. ولكن بعد فتح طرابلس الغرب، اضطروا إلى إخلائها. وأرسل طرغود باشا

---

(٥٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٦، و Abdulkadir Ozcan, «Cerbe,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 7 (1993), pp. 391-392.

(٥٥) للتفصيل عن معركة جربة، انظر: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 197-208, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 48-49.

قواته إلى كل أرجاء إيالة طرابلس الغرب، ونجح في تأمين ولاء القبائل للدولة العثمانية، وانقاد له فزان وبنغازي.

ويعد عهد طرغود باشا العهد الذهبي لطرابلس الغرب من الناحية الاقتصادية، فقد كانت تأتيه غنائم كثيرة من كل الأرجاء. وقام بإنفاقها على الانكشارية وتجميل المدينة، كما أقام جامعاً جميلاً في المدينة. وأصبح الأهالي في رفاهة من العيش في عهده(٥٦).

٣ ـ عهد الولاة بعد طرغود باشا

توفي طرغود باشا في سنة (٩٧٢هـ، ١٥٦٤م)، متأثراً بإصابة أصيب بها عند مشاركته في حصار مالطة إلى جانب الأسطول العثماني. وتولى بعده ولاة (بكلربكيون) تمّ تعيينهم من مركز الدولة مباشرة. غير أن هذا العهد، شهد بعض الثورات المحلية، واضطرابات قام بها جنود الانكشارية. ففي عهد محمد باشا، الذي تولى الإيالة بعد طرغود باشا، ثار أهالي تاجوراء. ولم يتم القضاء على ثورتهم، إلا في عهد خلفه قليج علي باشا، الذي نجح في إعادة استتباب الأمن والنظام في الإيالة. إلا أن عهده كان قصيراً، إذ تمّ نقله إلى الجزائر، وحل محله يحيى باشا.

ومما يتعلق بتاجوراء، فقد ورد في أحد أحكام دفتر المهمة، وصدر في (١٧ رجب ٩٧٥هـ، ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٥٦٨م) أن أهالي تاجوراء تحالفوا مع الكفار، وهم ينوون الإغارة على قلعتي جربة وقسطل الواد، وأن البكلربكي قاد حملة من البر والبحر اشتركت فيها سبع سفن حربية وأكثر من ألف فارس، ونجح في تأديبهم. وبعد ثلاثة أيام، توجه إلى تاجوراء، وأعاد السيطرة عليها. ونجح في إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، وأخضع العشائر، وأدخلهم تحت طاعته(٥٧).

وفي عهد جعفر باشا، الذي تولى الإيالة في (٢ ذي الحجة سنة ٩٧٨هـ، ١٥٧١م) بعد يحيى باشا، تمت السيطرة على قفصه التي كانت تؤوي بعض المتمردين، الذين كانوا يقومون بتحريض الأهالي على الثورة(٥٨). ولم يستمر جعفر باشا طويلاً في بكلربكية طرابلس، وعزل في (أوائل شوال سنة ٩٧٩هـ، أواسط شباط/ فبراير ١٥٧٢م)، بسبب اتهامه بظلم الناس، وتلقي أموال منهم، وبث الفساد في صفوف

---

(٥٦) Ilter, Ibid., vol. 2, p. 197.

(٥٧) انظر الحكم ٧٤٠ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 263.

(٥٨) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 10, and Ilter, Ibid., vol. 2, p. 209.

الانكشارية. وتولى طرابلس بعده مصطفى باشا، الذي بذل جهوداً كبيرة لرفاه السكان واستتباب الأمن والنظام. كما قام بضرب النقود باسم السلطان العثماني في طرابلس الغرب، وتوفي سنة (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م).

وبعد إعادة فتح تونس من قبل العثمانيين (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، تمّ دمجها مع طرابلس الغرب حتى (١٨ ربيع الأول سنة ٩٨٥هـ، ٥ حزيران/ يونيو ١٥٧٧م)، حيث تمّ فصلهما. وعين حسن باشا والياً على طرابلس، إلا أنه أخفق في إدارتها، فوجهت إلى حيدر باشا والي تونس.

وفي سنة (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م)، شهدت منطقة فزان ثورة ضد الدولة. وكانت فزان يديرها أحد الزعماء المحليين، وهوالمنتصر. وبعد وفاته انتهز ابنه ناصر مرزوق الفرصة وأعلن استقلاله، وامتنع عن دفع الضرائب. فأرسل الوالي قوة عسكرية إلى هناك. أجبرت ناصر على الفرار مع إخوته إلى منطقة كاشنة السودانية. وعهد بفزان إلى أحد القادة العثمانيين، ووضع تحت إمرته وحدة عسكرية. وفي (ذي الحجة سنة ٩٩١هـ، آذار/ مارس ١٥٨٣م)، تمّ ربط جربة التي كانت تابعة إلى الجزائر بطرابلس الغرب، وتم تحويلها إلى سنجق مستقل، وضمت إلى جانبها بلد العطاس، وقرى جربة، وأيدص (أبيض؟)، وعكارة (؟)[٥٩].

وشهدت طرابلس في هذه الفترة اضطرابات في صفوف الانكشارية، بعد أن تخلخل تنظيمها. وبلغت أعمالهم حداً لا يطاق، إذ قاموا بإساءة معاملة الأهالي، ومدوا أيديهم إلى أموال الأغنياء، وقاموا بأخذها عنوة. كما تسلطوا على الأهالي ليفرضوا عليهم رسم الضيافة[٦٠].

وفي ظل هذه الظروف، ظهر يحيى بن سليمان في تاجوراء، مدعياً أنه المهدي (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م). وتمكن من جمع اتباع كثيرين حوله. وقد أدرك الانكشارية أنهم لا يتمكنون من التصدي له، فأقنعوا الأعيان والأشراف بالكتابة إلى الحكومة العثمانية وإبلاغها بالأمر ومناشدتها بالتدخل، فأعدوا محضراً وأرسلوه إلى إستانبول[٦١].

وبعد أن نجح يحيى في كسب الأهالي، قصد جربة للدعوة إلى حركته. وأخفق الانكشارية في قمع حركته، وانهزموا أمام اتباعه، فاضطروا إلى التحصن في قلعة طرابلس. إلا أن اتباع يحيى لم يتركوهم، فحاصروا القلعة، ولكن وقع الخلاف بينهم

---

(٥٩) انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, p. 225.

(٦٠) Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 209-215.

(٦١) انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٥، و Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 64, pp. 177-180.

فرفعوا الحصار. ولم يكن من صالح الدولة العثمانية أن تتعرض مكتسباتها في طرابلس إلى الخطر، فسار قائد البحرية على رأس الأسطول العثماني إلى طرابلس، وتغلب على اتباع يحيى وأجبرهم على الفرار إلى الصحراء. إلا أن القوات العثمانية لم تتمكن من اعتقال المهدي. ثم توجهت إلى تاجوراء، وقتلت مائتين من اتباع يحيى.

وبعد أن تمكنت الدولة العثمانية من قمع الحركة وإعادة الأمن والنظام إلى الإيالة، سعت إلى معرفة الدافع الذي حدا بالأهالي إلى المشاركة في هذه الحركة، واتضح لديها أن القول أوغلية والقضاة يمارسون الظلم في البلاد. كما إن البكلربكي قام بالاستدانة من بعض الأعيان والأغنياء، قسراً. إثر هذا، تمّ عزل محمد باشا، وعين محله أحمد باشا بكلربكي الجزائر(٦٢). وصدرت الأوامر بإعادة كل الأموال التي أخذها الوالي السابق من الأهالي. أما ما يتعلق بالانكشارية، فيبدو أن القائد العثماني أدرك أنه لا يمكن إصلاحهم، فاقترح على الحكومة تبديلهم. ولبي طلبه، فأرسلت الحكومة جنوداً من إستانبول، وجرى سحب الانكشارية من الإيالة إلى مركز الدولة.

وعلى الرغم من كل التدابير التي تمّ اتخاذها في هذه الأثناء، إلا أن زعيم الحركة بقي يتزعم اتباعه، على الرغم من كون طرابلس شبه محاصرة من قبل القوات العثمانية. وعلى الرغم من عودة الأسطول العثماني إلى إستانبول، إثر حلول فصل الشتاء، إلا أن الدولة كانت جادة في القضاء نهائياً على الحركة واعتقال زعيمها. ولم يمر وقت طويل حتى قام أحمد باشا، بدعم من قوات تونسية ومصرية بحملة على المتمردين، وتمكن من تشتيت شملهم، إلا أنه لقي مصرعه في المعركة (٩٩٨هـ، ١٥٩٠م). ولم تتمكن القوات العثمانية من القضاء نهائياً على حركة يحيى، إلا في سنة (١٠٠٠هـ، ١٥٩٢م)، بعد أن استمرت أربع سنوات متواصلة. وكانت قبيلة المحاميد متحالفة مع يحيى، غير أن خلافاً نشب بينه وبين بن نور شيخ المحاميد، اعتقل بن نور على أثره يحيى وسلمه إلى الانكشارية، الذين قاموا بقتله وإرسال رأسه إلى إستانبول. وتقديراً لخدمات بن نور، فإن الدولة العثمانية شملت عائلته برعايتها. وكان أولاده، وهم شيوخ النويرة، يلقون تكريماً خاصاً من لدن الوالي في طرابلس، كلما حلوا بها(٦٣).

٤ ـ عهد الدايات في طرابلس الغرب

بدأ دور الدايات في طرابلس الغرب اعتباراً من الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي. وأول داي تسلم زمام الإدارة في طرابلس هو

---

(٦٢) نقلاً عن: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 66, p. 9, and Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 216-217.

(٦٣) Ilter, Ibid., vol. 2, p. 218.

سفر دايي (الداي سفر)، وذلك في سنة (١٠١٢هـ، ١٦٠٣م)، حيث تم تجريد البكلربكي من صلاحياته الأساسية[٦٤]. وكان الداي سفر صعب المراس، أحكم قبضته على إدارة طرابلس الغرب، بعد أن قام بتصفية خصومه وكبح جماح الانكشارية. كما قام بإجراء الإصلاحات في الإيالة، فنال بذلك رضا الأهالي.

غير أن عهد الداي سفر شهد حركات تمرد وانفصال في كل من تاجوراء وفزان. واستخدم العنف في قمعها، مما أثار الأهالي ضده، فأرسلوا شكوى إلى السلطان. وأصدر السلطان أوامره بالتحقق من الأمر، فأرسل قائد البحرية إلى طرابلس. وبعد التحقيق أمر القائد بإعدام الداي فأعدم. وقد أدى هذا العمل إلى كسر عيون الإنكشارية[٦٥].

ويرى الباحث التركي أوزون جارشيلي، أنه بعد مقتل الداي سفر ألغي نظام الدايات في طرابلس، وتسلم الإدارة ولاة عثمانيون تمّ تعيينهم من المركز مباشرة، ولكن في سنة (١٠٣٥هـ، ١٦٢٥م) قام الانكشارية بإبعاد البكلربكي شريف باشا من طرابلس، وانتخبوا رمضان آغا داياً، وبهذا أعادوا نظام الدايات مرة أخرى إلى طرابلس. وبسبب الاضطرابات الداخلية، لم تتمكن الحكومة العثمانية التدخل في الأمر. وبعد مدة، تولى أحد المهتدين من جزيرة صاقز، ويدعى محمد دايي، إدارة طرابلس، واشتهر بإدارته الجيدة، واستمر في إخلاصه للدولة، فحاز بذلك على لقب بكلربكي من قبل الحكومة، فجمع بين وظيفتي الداي والبكلربكي[٦٦]. وسلك الداي طريق العدالة، وسعى إلى إرضاء الأهالي، إلا أن الانكشارية لم يعجبهم سلوكه، فقاموا بقتله.

وشهد عهد الدايات سلسلة من الثورات المحلية استهدفت إدارتهم، كما لم تخلص طرابلس الغرب من التعرض لهجمات خارجية. وإلى جانب هذا، شهد العهد في الوقت نفسه حركة إعمار قام بها الدايات والبكلربكية، بخاصة الداي محمد (١٠٣٥هـ، ١٦٢٦م) ـ (١٠٤٠هـ، ١٦٣٠م). والمعروف أن الموارد من أعمال القرصنة في طرابلس الغرب كانت قليلة جداً، قياساً إلى الجزائر وتونس. لهذا لجأ الداي محمد إلى الأهالي لتغطية نفقات الإعمار، ففرض عليهم ضرائب خفيفة. كما

---

(٦٤) هناك اختلاف في المصادر حول أول من انتخب دايا في طرابلس الغرب. وذكر صاحب منهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب وابن غلبون أن أول داي هو سليمان دايي (الداي سليمان). غير أن مؤلف تحفة الكبار الذي يعدّ من أكثر المصادر اعتماداً في تاريخ طرابلس، ذكر الداي سفر، كما إنّ المؤرخ أحمد راسم وم. ثريا صاحب سجل عثماني ذكرا ذلك أيضاً، انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢١.

(٦٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٦٦) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 302.

قام بتشكيل قوة خيالة من الأهالي للمساهمة في إشاعة الأمن في البلاد، وذلك بعد أن رأى عدم إمكان تحقيقها بالاعتماد على الانكشارية فقط. وتقديراً لخدمات الداي محمد، وجهت إليه الحكومة العثمانية البكلربكية أيضاً. إلا أن عهده لم يستمر طويلاً، إذ قتل الداي مسموماً على يد أحد الأطباء الأجانب.

وانشغل الدايات الذين تعاقبوا على إدارة طرابلس بعد الداي محمد بقمع الثورات التي فجرها بعض الزعماء المحليين في مناطق مختلفة من الإيالة.

وفي هذه الفترة، استمر تعيين البكلربكيين (الولاة) من إستانبول، كما هو الحال في الجزائر. وقد نجح بعضهم في فرض سلطتهم على الإيالة، إلا أن طرابلس الغرب ظلت مطمع القوى الخارجية. ففي عهد الداي إبراهيم، قام الفرنسيون بقصفها بالمدافع (١٠٩٧هـ، ١٦٨٥م). ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تسعى، في هذا الوقت بالذات، إلى تعزيز القوة الدفاعية لطرابلس، فعهدت بالإيالة إلى محمد باشا. وقام محمد باشا بتقوية الأسطول، بإضافة عدد من السفن إليه، كما بنى جامعاً داخل السور، وأقام «سوق الترك»، الذي أصبح أكثر أسواق طرابلس تنظيماً.

وفي عهد البكلربكي إسماعيل باشا، الذي تولى طرابلس الغرب سنة (١١٠١هـ، ١٦٨٩م) بعد محمد باشا، توسعت عملية القرصنة، والتزمت طرابلس جانب الجزائر في خلافها مع تونس. ففي سنة (١١٠٦هـ، ١٦٩٤م)، تمرد عامل فزان الناصر مرة أخرى، فأرسل البكلربكي والوالي دستاري محمد باشا قوة إلى هناك، تمكنت من التنكيل به، ومن اعتقال العامل وجلبه إلى طرابلس. إلا أن الوضع لم يهدأ هناك. فقد شهدت المدينة في السنة التالية ثورة أخرى، قادها تميم بن حجيم، وهومن السودان. وتمكن تميم من كسب أتباع له في الأطراف، فاضطرت الإيالة إلى الإفراج عن الناصر وإعادته إلى فزان، على أن يمتثل لأوامر الدولة. وتم بذلك إعادة الأمن والنظام إلى هناك (١١٠٧هـ).

وفي سنة (١١٠٨هـ، ١٦٩٦م)، حدثت ثورة أخرى في أرجاء سرت، قادها منصور بن خليفة، ولم تتمكن القوة التي أرسلتها الإيالة من قمعها. لكن منصور لم يتمكن من البقاء كثيراً في سرت فقصد برقة، إلا أن أبناء القبائل المتحالفة مع الداي قاوموه وأجبروه على الفرار إلى أرجاء سرت، بعد أن انفض أتباعه.

وكان محمد باشا يجمع بين وظيفتي الداي والبكلربكي، إلا أن وظيفة الداي انتزعت منه سنة ١١١٢هـ، إثر حركة قام بها العسكر في طرابلس. واضطر محمد باشا إلى الالتجاء إلى تونس مع صهره خليل بك. ونجح خليل بك، فيما بعد، في الوصول إلى طرابلس على رأس سفن عدة، وفرض نفسه داياً (١١١٤هـ).

وأعاد خليل بك البكلربكي محمد باشا إلى طرابلس، وتمكن من إشاعة الأمن والنظام في البلاد، كما سعى إلى إعمارها، وأعاد النشاط إلى دار الضرب، كما أمر ببناء السفن، وأحيا عمليات القرصنة من جديد، واشتهر برعايته للعلم والعلماء، وأقام الجامع الكبير في المنشية. غير أن علاقته مع تونس تدهورت، وتحولت إلى عداء، حتى أرسل بكلربكي تونس قوة إلى طرابلس قامت بمحاصرتها. غير أن هذا الحصار رفع بعد انتشار المرض بين صفوف الجيش التونسي (١١١٦هـ)، واستمر خليل باشا بوظيفته حتى سنة (١١٢١هـ، ١٧٠٩م)، حيث أجبر على ترك الإيالة من قبل أرغليلي إبراهيم، الذي استغل خلو مدينة طرابلس من القوات الموالية للداي، وسيطر على الوضع. إلا أن الأوضاع تدهورت في الإيالة، وأدت إلى تغيير دايات عدة خلال فترة قصيرة، وأصبح كل من يرى نفسه قوياً يسعى إلى الوصول إلى سدة الحكم، إلى أن تمّ انتخاب أحمد بك دايا[٦٧]. فبدأ عهد جديد في تاريخ طرابلس الغرب، حيث انحصرت الإيالة بأيدي أسرته، أي الأسرة القرمانلية.

٥ ـ العهد القرمانلي[٦٨]

اتخذ هذا العهد اسمه من اسم مؤسس الأسرة أحمد بك القرمانلي، نسبة إلى مدينة قرمان بالأناضول. ولا نعرف شيئاً عن نشأة أحمد بك وتاريخ وصوله إلى طرابلس الغرب، فلربما وصل إلى هناك مع الجنود المتطوعين الذين تمّ تجنيدهم من قبل الإيالة للانخراط في قوات أوجاقات الغرب. وتسلم إدارة طرابلس الغرب بعد انتخابه داياً، بموافقة قادة الانكشارية، في (١٣ جمادى الآخرة سنة ١١٢٣هـ، ٢٩ تموز/يوليو سنة ١٧١١م). وانفرد أحمد بك بإدارة طرابلس الغرب، بعد أن قبض على البكلربكي، ثم قتله[٦٩]. كما قام بتصفية الموظفين والضباط الأتراك، بعد أن دعاهم إلى مأدبة. ولم يسمح لمبعوث الحكومة بالقيام بالتحقيق في ما جرى في الإيالة، وأجبره على الرجوع.

ويبدو أن أحمد القرمانلي لم يكن يسعى إلى وضع نفسه في مواجهة مع الدولة العثمانية، كما أنه اقتنع باستحالة الصمود في طرابلس بمعاداة جميع القوى في المنطقة: الدولة العثمانية، وتونس، والجزائر، أو بمواجهة الأخطار الأجنبية. لهذا

---

(٦٧) للتفصيل عن عهد الدايات في طرابلس الغرب انظر: Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 221-229.

(٦٨) اعتاد الباحثون العرب استخدام نسبة مؤسس هذه السلالة بشكل القرمانلي أو القرمانلية أي على الطريقة التركية. والحقيقة أن اللاحقة لي الملحقة بـ قرمان هي لاحقة النسبة في التركية وتقابل في العربية ياء النسبة مثل عثمانلي = عثماني، سلجوقلي = سلجوقي، كركوكلي = كركوكي... إلخ.

(٦٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 119, p. 55.

سعى إلى عدم قطع علاقته عن الدولة العثمانية، فأعلن ولاءه للسلطان، ساعياً إلى نيل رضاه. وبالفعل، تمكن من ذلك، فوجهت إليه بكلربكية طرابلس الغرب (١٧١٣م)، ومنح لقب الباشوية.

كان أحمد باشا يتمتع بشخصية قوية ذات نظرة ثاقبة للأمور. وسعى إلى ضمان بقاء الإدارة بيده مدى العمر، فاتخذ جملة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية. وبادئ ذي بدء، عمل على تأمين جانب الانكشارية، والحد من طغيانهم، والحيلولة دون قيامهم بتحديه، فأقام قوة محلية من الأهالي، وأعلن نفسه حامي قراصنة طرابلس الغرب. وتمتع بنفوذ وسلطة قوية لم تتحقق لأي من أسلافه. وأخضع جميع أراضي الإيالة تحت حكمه، لا سيما بعد أن قام بالتنكيل بالقبائل التي ثارت ضد إدارته وتأديبهم، وقمع الحركات التي استهدفته، الأمر الذي يفسر لنا سبب تجديد ولايته من قبل الدولة العثمانية، لأن الدولة رأت فيه خير من يدير الإيالة، ولا يثير مشاكل معها[٧٠].

وقام أحمد باشا بإعادة بناء أسوار مدينة طرابلس التي تم هدمها إبان الاحتلال الإسباني، وبنى قلعة غربي الميناء. كما أقام جامعاً جيلاً حمل اسمه، وألحق به مدرسة، وأوقف عليهما أوقافاً كثيرة. كما تقيد بالمعاهدة المعقودة مع إنكلترا، وجدد المعاهدة المعقودة مع فرنسا.

وعلى الرغم من كل ذلك، لم يتمكن أحمد باشا من أن يخلص نفسه من إقامة إدارة صارمة في البلاد، ولم ينج من بطشه الكثير من العلماء والفضلاء. فقتل المؤرخ ابن غلبون الذي قدم إليه كتابه، وأغدق عليه بالمديح في خاتمة الكتاب، وتحدث عنه تحت اسم «أمير المؤمنين»، وهواللقب الذي استخدمه أحمد باشا في الخطبة وفي مراسلاته الرسمية. وتوفي سنة (١١٥٨هـ، ١٧٤٥م).

وبعد وفاته، اتفق العسكر والعلماء والأهالي في الإيالة على تنصيب ابنه محمد بك (باشا) خلفاً له، وأقر بذلك السلطان، فتسلم محمد بك إيالة تنعم بالهدوء والاستقرار. لهذا لم يشهد عهده أية اضطرابات داخلية. وقام بتعزيز الأسطول، بإضافة سفن جديدة إليه. وفي عهده، ذاع صيت قراصنة طرابلس الغرب في البحر المتوسط.

---

(٧٠) عن الأوامر الصادرة في ٢٦ آيار/ مايو ١٧١٨، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٣٦، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٣٨ و١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٣٩، انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, p. 22; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 28, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 43, and Kiliç, *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*, vol. 6, p. 109.

غير أن هذا الاستقرار في الإدارة كان مرتبطاً بشخصية البكلربكي، ومتوقفاً على مدى تمكنه من كبح جماح العسكر. ففي نهاية عهد علي بك، الذي تولى طرابلس الغرب بعد وفاة أبيه محمد باشا (١٧٥٤م)، اختل الأمن والنظام في الإيالة، بعد الإهمال الذي أبداه لأمور الإيالة، فاضطرب نظام الانكشارية، وتقلصت موارد الإيالة، وفقد الأمن، وازدادت عمليات القتل والسلب، وانتشرت الفوضى في كل مكان، لا سيما في داخل المدن. وعلى أثر ذلك، اجتمع أعيان مدينة طرابلس وبعض العسكريين والعلماء، وأعدوا محضراً عن الوضع، وأبلغوا به مركز الدولة. وطالبوا إلغاء احتكار الأسرة القرمانلية للإدارة، وتعيين والٍ آخر من قبل السلطان. غير أن الابن الأصغر للوالي، وهو يوسف بك، علم بالأمر، وسعى إلى السيطرة على الوضع، وأمّن دعم الشيخ خليفة بن عود المحمودي شيخ قبيلة بني نوير، الذي كان يعدّ من أكثر الشخصيات نفوذاً في إيالة طرابلس. وكان يوسف قد التجأ إلى شيخ هذه القبيلة، بعد أن قتل أخاه حسن بك، الذي كان قد أعلن ولياً للعهد. ثم أعلن يوسف نفسه والياً.

وفي حزيران/ يونيو سنة ١٧٩٣م، انطلق يوسف بك والقوات المتحالفة معه نحو مدينة طرابلس، وحاصرها. ولكن حدث في هذا الوقت أن استغل وكيل خرج السواحل السابق في الجزائر سيدي علي الفوضى التي شهدتها طرابلس الغرب، فسار إلى طرابلس على رأس تسع سفن تحمل العلم العثماني مع خمسمائة من الجنود، ونجح في الدخول إلى القلعة، بعد أن أبرز فرماناً مزوراً أوهم به أعيان المدينة وجندها أنه جاء بأمر من السلطان. وتمكن من السيطرة على الوضع. واضطرت أفراد الأسرة القرمانلية الالتجاء إلى تونس. إلا أن سيدي علي (باشا) لم يتمكن من الاحتفاظ بالحكم كثيراً، بخاصة بعد قيامه بالاستيلاء على جزيرة جربة التي كانت تتبع الجزائر. وإثر هذا، قام حمودة باشا والي الجزائر باستعادتها، ولم يكتف بهذا، بل أرسل قواته البرية والبحرية إلى طرابلس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٩٤م). ومما زاد في الطين بلة، أن القبائل في طرابلس وقفت ضد سيدي علي، الذي اضطر إلى الفرار ليمهد السبيل للأسرة القرمانلية العودة إلى الحكم مرة ثانية.

وتولى إيالة طرابلس أحمد بك، بعد تنازل والده علي باشا عن الحكم، إلا أن أخيه يوسف بك تمكن من تأليب القبائل على أخيه والاستحواذ على الإدارة لصالحه. وأقره السلطان العثماني على الإيالة، ومنحه الباشوية (١٢١١هـ، ١٧٩٦ ـ ١٧٩٧م). ونجح يوسف باشا في استتباب الأمن والنظام في طرابلس، وعزز تحصينات المدينة، وألحق بأسطوله سفناً جديدة، وشجع عملية القرصنة، فحصل على غنائم كثيرة. ويبدو أن الظروف الدولية التي أفرزتها الثورة الفرنسية، كانت مواتية له للقيام بكل ذلك. بل

استطاع إجبار الحكومة النمساوية على إبرام معاهدة معه، ودفع مبالغ مالية طائلة. إلا أن يوسف باشا لم يلزم جانب الدولة العثمانية عند احتلال نابليون بونابرت مصر عام ١٧٩٨م، ولم يقطع علاقته مع فرنسا، على الرغم من مطالبة الدولة بذلك(٧١).

وواجه يوسف باشا سلسلة من الثورات والاضطرابات في مختلف أرجاء طرابلس، سواء قامت بها القبائل أو قام بها أهالي المدن، فأشغلته كثيراً، واستنفدت الشيء الكثير من قدراته. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن علاقته استمرت بشكل جيد مع الدولة العثمانية. وأرسل أسطوله للمشاركة في قمع ثورة المورة سنة ١٨٢٣م، وبقي أسطوله متعاوناً مع الأسطول العثماني حتى سنة ١٨٢٦م. والحقيقة أن يوسف باشا كان مضطراً إلى تحسين علاقته مع الدولة العثمانية، لا سيما أن علاقته مع معظم الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، قد تدهورت كثيراً. ولم تنج ولايته من الغارات التي قامت بها سفن هذه الدول، بين حين وآخر. وفي السنوات الأخيرة من ولايته بلغ من الضعف درجة جعلت كل من إنكلترا وفرنسا تفرض عليه دفع تعويضات مالية كبيرة إليهما. ولم يكن بوسعه القيام بذلك، ففرض ضرائب عالية على أهالي مدينة طرابلس والمنشية والساحل. وكانت مدينتا المنشية والساحل يقيم فيهما القول أوغليه، وقد رفض هؤلاء دفع هذه الضريبة. كما اتخذت مناطق أخرى جبهة معادية ضد يوسف باشا. وحاصر القول أوغليه ومقاتلين من مدن مختلفة مدينة طرابلس. فاضطر يوسف باشا إلى التنازل عن الإيالة لصالح ابنه علي بك (٥ آب/ أغسطس ١٨٣٤م).

غير أن تنازل يوسف باشا لم يهدئ الوضع، بل شاعت الفوضى في البلاد، وقامت قبيلة بني سليمان بنهب مدينة طرابلس، لأكثر من مرة. وإثر هذا، استنجد الأهالي بالحكومة العثمانية لوضع حد للفوضى السائدة في بلادهم(٧٢).

وأرسلت الحكومة العثمانية مبعوثاً إلى الإيالة لتقصي الأوضاع فيها، والعمل على إعادة الأمن والنظام إليها، إلا أن مساعيها لم تسفر بنتيجة(٧٣)، فاضطرت إلى إرسال أسطولها وقوات برية إلى المنطقة (شباط/ فبراير ١٨٣٥م)(٧٤).

---

(٧١) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Hatt-i Humayunlar, 3651, 14007C, 153171,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 6, p. 313.

(٧٢) انظر: سامي، **قاموس الإعلام**، ج ٤، ص ٣٠٠٤.

(٧٣) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «22449, 22457, 22468, 22446 A, 22487 D,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 6, p. 315.

(٧٤) عن هذه الحملة، انظر: المصدر نفسه.

وفي ٢٧ أيار/مايو، نزلت القوات العثمانية بقيادة مصطفى نجيب باشا في أراضي طرابلس، وسيطرت على القلاع فيها، واعتقل مصطفى باشا علي بك واثنين وثلاثين شخصاً من أقاربه، ونفاهم إلى إستانبول. ثم أعلن للأعيان والعلماء الذين جاءوا لاستقباله، أن الدولة عزلت علي باشا، وعهدت إليه بإيالة طرابلس الغرب. ونجح نجيب باشا في إعادة الأمن والنظام إلى البلاد. أما يوسف باشا، فقد فرض عليه الإقامة الإجبارية في منزله. وبهذا انتهى الحكم القرمانلي في طرابلس، وعاد الحكم العثماني المباشر إليها من جديد.

والحقيقة أن الأسرة القرمانلية نجحت في فرض سيطرتها على طرابلس الغرب أكثر من قرن، وأخضعت الانكشارية بشكل صارم. وتمكن مؤسسها أحمد باشا من إبلاغ طرابلس إلى قوة لا يستهان بها في المنطقة. أما الوالي الأخير يوسف باشا، فإنه لم يتمكن من مواكبة الظروف الدولية المتغيرة، ولجأ إلى الظلم والإسراف، وإلى أعمال غير عقلانية، هز بها كيان هذه السلالة، فكان السبب في انتهاء حكمها[٧٥].

٦ ـ طرابلس الغرب بعد الحكم القرمانلي

بعد أن أنهى القائد العثماني نجيب باشا الحكم القرمانلي من إيالة طرابلس الغرب، انشغل في بسط النفوذ العثماني على أراضيها بما فيها برقة. وأقام نجيب باشا في مقر البكلربكي لحين تعيين بكلربكي جديد[٧٦]، مبتدئاً بذلك المرحلة الأخيرة من مراحل الحكم العثماني في طرابلس الغرب (١٨٣٥ ـ ١٩١١م).

وانشغلت الإدارة العثمانية، في بداية هذه المرحلة، بقمع ثورات العشائر التي تزعمها الشيخ غومة وعبد الجليل (١٨٣٩م)، إذ استولى عبد الجليل بن سيف النصر شيخ قبيلة أولاد سليمان على لواءي الخمس وفزان، أما غومة بن خليفة بن عون، فقد سيطر على المنطقة الممتدة من الجبل الغربي إلى زواره وجنزور. ونجحت القوات العثمانية في سنة ١٨٤٢م، باعتقال عبد الجليل وإعدامه، وربط فزان وأرجائها بالإيالة[٧٧]. أما الشيخ غومة، فلقي مصرعه في سنة ١٨٥٨م، إثر غارة مفاجئة على مخبئه. وبهذا استتب الأمن والنظام في إيالة طرابلس الغرب لصالح العثمانيين، بعد

---

(٧٥) M. Fuad Ezgu, «Karamanli,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 6, pp. 311-315.
وقد استعان الباحث بمعلومات أرشيفية، وللمزيد من المعلومات عن أسرة القرمانلي، انظر: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 229-244.

(٧٦) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Muhimme-I Mektume,» no. 9, p. 105.

(٧٧) عن الاضطرابات التي حدثت في فزان في العهد العثماني، انظر: Kendal Kahraman, «Fizan,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 13, pp. 161-162.

ثلاث وعشرين سنة من انتهاء الحكم القرمانلي[٧٨]. وشهدت هذه المرحلة حركة إعمار قام بها الولاة العثمانيون[٧٩].

والمعروف أن الحكم العثماني المباشر في طرابلس الغرب استمر إلى سنة ١٩١١م، حيث أنزل الإيطاليون جنودهم في الجزيرة ليقوموا باحتلالها تدريجياً. وبذلك تكون إيالة طرابلس الغرب الإيالة الوحيدة في أفريقيا الشمالية، التي تمكن العثمانيون من مواصلة سلطتهم فيها إلى هذا التاريخ.

٧ ـ ملامح الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب

فتحت القوات العثمانية طرابلس الغرب ـ كما ذكرنا ـ في سنة ١٥٥١م. وتمّ تحويلها إلى إيالة حملت اسمها (إيالة طرابلس الغرب)، وأصبحت مدينة طرابلس الغرب سنجق الباشا أي مركز الإيالة. واستمرت إيالة طرابلس الغرب إيالة مستقلة، إلى أن توفي طرغود باشا بعد إصابته في معركة مالطة، فتم ربطها بالجزائر ردحاً من الزمن. ولكن القوة التي توصل إليها قليج علي باشا وقائد البحرية حسن باشا في بكلربكية الجزائر، كانت تخيف الحكومة العثمانية. لهذا قامت بفصل طرابلس الغرب عن الجزائر، لتكون إيالة مستقلة[٨٠].

شهد الحكم العثماني في طرابلس الغرب أربعة عهود أو مراحل إدارية:

أ ـ عهد البكلربكية: وهوعهد الحكم العثماني المباشر (١٥٥١م)، حيث كان يتم تعيين البكلربكيين من مركز الدولة مباشرة.

ب ـ عهد الدايات (١٦٠٣ ـ ١٧١١م): حيث كان يتم انتخاب الداي من قبل ديوان الانكشارية، ومن ثم مصادقة الحكومة العثمانية عليه. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية اعتادت في هذا العهد إرسال البكلربكيين إلى طرابلس أيضاً، إلا أن وجود هؤلاء كان اسمياً، إذ كانوا مجردين من كل السلطات. وقد جمع بعض الدايات الوظيفتين معاً.

---

(٧٨) Ezgu, «Karamanli,» vol. 6, p. 315.

(٧٩) عن حركة الإعمار التي قام بها الولاة العثمانيون في طرابلس الغرب، انظر ما أضافه الباحث جنكيز اورخونلي (Cengiz Orhunlu) على مادة «طرابلس» في: Cengiz Orhunlu, «Trablus,» in: *Islam Ansiklopedisi*, vol. 12, pp. 449-450.

وللمزيد من المعلومات عن المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في طرابلس، انظر: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 244-256.

(٨٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 22, p. 23, and Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 296.

ج ـ العهد القرمانلي (١٧١١م): حيث انحصر الحكم بأيدي الأسرة القرمانلية، باعتراف ضمني بالدولة العثمانية.

د ـ العهد العثماني المباشر (١٨٣٥م): حيث تمّ فرض السيطرة المركزية للحكومة العثمانية على جميع أرجاء طرابلس.

والمعروف أن نظام الداي الذي اتبع في طرابلس الغرب، هو النظام نفسه الذي شاهدناه في الجزائر. غير أن الدايات في طرابلس الغرب، لم يكونوا من جند البحرية، بل من أبناء الإنكشارية الذين استقروا في طرابلس، منذ عهد طرغود ريس[٨١] وأصبح لهم بمرور الزمن نفوذ واسع، بعد أن استغلوا ضعف الولاة الذين تولوا طرابلس، وعدم كفاءتهم. ولم يخل عهدهم من الثورات والاضطرابات التي قام بها الانكشارية، واستهدفت الدايات، لهذا كان يندر من يموت منهم حتف أنفه[٨٢]. وكما ذكرنا في حقل الإدارة العثمانية في الجزائر، فإن دايات طرابلس الغرب كانوا يلجأون إلى الدولة العثمانية لإقرارهم على مناصبهم، وذلك بعد انتخابهم مباشرة من قبل ديوان الآغا، وبذلك يضفون شرعية على وظيفتهم. وكانوا مضطرين إلى تجنيد مقاتلين من الأناضول والمناطق القريبة منها لتعزيز جهدهم العسكري وحماية ولايتهم من الأخطار الخارجية والداخلية المحدقة بها. وهذا يفسر لنا سبب بقائهم خاضعين للدولة العثمانية، وإلا فإن نظامهم كان سينهار في حال منعهم التجنيد من الأناضول. وكانوا لهذا السبب لا يترددون بإرسال أسطولهم البحري للمشاركة في الحملات العسكرية العثمانية[٨٣].

فضلاً عن هذا، فقد نشأت في إيالة طرابلس الغرب الطبقة الاجتماعية المسماة قول أوغلي، من آباء أتراك وأمهات محليات. وكانوا يقيمون في نواحي المنشية، والساحل، والرقيعات، والعزيزية، . . . إلخ. وكان على رأسهم باش آغا، أي رئيس الآغاوات، يتم تعيينه من قبل الإيالة. وكانوا يقومون بمهمة المحافظة على الأمن خارج أسوار المدن، أما داخل المدينة، فكان تأمين الأمن يقع تحت مسؤولية الشرطة والدرك. وازداد عدد القول أوغلية بمرور الزمن، حتى وصل إلى خمسين ألف. واستمر تنظيمهم حتى سنة (١٣١٧ ـ ١٣١٨هـ، ١٨٠٢ ـ ١٨٠٣ م)، إذ ألغاه الوالي حافظ محمد باشا، وألغى بذلك الامتيازات الممنوحة لهم. وحاول أفراد القول أوغليه التصدي لهذا الإجراء، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل[٨٤].

---

(٨١) Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/2, p. 302.

(٨٢) ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٨٣) Kuran, «Osamanli Doneminde Magrib Tarihi,» vol. 1, p. 399.

(٨٤) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, p. 219.

شهدت إيالة طرابلس الغرب تغييرات كثيرة في تقسيماتها الإدارية. وكانت في بداية تشكيلها تضم أجزاءً واسعة من تونس. إذ نعرف أن الريس طرغود (باشا) كان يتولى إدارة سوسة، والقيروان، والمنستير، وذلك قبل فتح طرابلس[٨٥]. وبعد الفتح (١٥٥١م)، تعزز الوجود العثماني في أجزاء واسعة من تونس، وامتد في عهد البكلربكي جعفر باشا (ذو الحجة ٩٧٨ هـ، أيار/مايو ١٥٧١م) ـ (شوال ٩٧٩هـ، شباط/فبراير ١٥٧٢م) حتى قفصه، متضمناً سوسة، والقيروان، والمنستير. وظلت هذه المناطق تابعة إلى إيالة طرابلس الغرب إلى أن تمّ فتح تونس، فألحقت بإيالة الجزائر، ولكن بقيت بعض أقاليم تونس، مثل صفاقس وجربة، تابعة إلى طرابلس.

والمعروف أن مناطق سوسة، والقيروان، والمنستير، تتميز بغناها، لهذا سعى بكلربكي طرابلس جعفر باشا إلى إعادة هذه المناطق إلى طرابلس، مدعياً في رسالة كتبها إلى الديوان السلطاني في (٩٧٨هـ، ١٥٧١م)، أن أهالي هذه المناطق يشكون بُعد الجزائر عنهم، ويناشدون الدولة ربطها بطرابلس. لهذا أوفدت الحكومة الوزير برتو باشا إلى المنطقة للتحقق من رغبة الأهالي بذلك، في (جمادى الآخرة ٩٧٩هـ، أواخر ١٥٧١م)[٨٦] وعلى الرغم من عدم معرفتنا بنتيجة هذا الإيفاد في ضوء المصادر المتوافرة لدينا، إلا أنه يمكن القول أن الوضع الإداري لتونس لم يتغير، الأمر الذي يدل على عدم تلبية الحكومة طلب بكلربكي طرابلس في هذه الفترة[٨٧]. وعلى الرغم من هذا، فإن مدينة المهدية ألحقت بطرابلس بعد إخلائها من قبل الإسبان. وفي عهد البكلربكي مراد باشا، ارتبطت منطقة فزان بإيالة طرابلس أيضاً.

وفي سنة (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، أعاد العثمانيون فتح تونس ـ كما ذكرنا ـ وعهد بها إلى حيدر باشا، وصادف أن توفي والي طرابلس مصطفى باشا في السنة نفسها، فتم دمج تونس وطرابلس إدارياً، وعهد بهما إلى حيدر باشا. واستمر هذا الوضع إلى سنة (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م)، حيث تمّ فصلهما إلى إيالتين، وعين حسن باشا والياً على طرابلس[٨٨]. غير أن القيروان والمنستير بقيتا مرتبطتين بطرابلس الغرب، إلى أن تمكن حيدر باشا بكلربكي تونس من استصدار حكم سلطاني بإعادتهما إلى تونس[٨٩].

---

(٨٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٧.

(٨٦) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٠، وج ٢، ص ١١٨، و Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 8; Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 250; Muhimme defteri (MD), no. 16, p. 362, and Muhimme defteri (MD), no. 17, pp. 3 and 5.

(٨٧) انظر «الإدارة العثمانية في تونس» في محور «إيالة تونس» في هذا الفصل.

(٨٨) BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 225-226.

(٨٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 28, p. 146, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 126-127.

وفي سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م)، تمّ ربط مدن قفصة، وتوزر، ونفطة التونسية، بطرابلس الغرب، وذلك بعد قيام قوات طرابلس الغرب بإخماد عصيان العربان فيها. واعتباراً من هذا التاريخ (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م) ولغاية سنة (٩٩٦هـ/١٥٨٨م)، تنقلت سوسة، والمنستير، والقيروان، أكثر من مرة، بين تونس وطرابلس الغرب. وفي سنة ١٥٨٨م، أعيدت إلى تونس، كما تمّ فصل صفاقس من طرابلس وإعادتها إلى تونس في السنة نفسها أيضاً. وفضلاً عن هذا، فقد ظلت جزيرة جربة التونسية ملحقة بطرابلس الغرب، إلى أن تمكن الداي يوسف (١٦١٠ ـ ١٦٣٧م) من إعادتها إلى تونس[٩٠].

وأول دفتر يورد التقسيمات الإدارية لإيالة طرابلس الغرب، هو «الدفتر ٢٦٢»، وطبقاً لما ورد فيه، فإن أمير سنجق إينه بختي تولى الإيالة في (١٥ محرّم ٩٩٢هـ، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٥٨٤م)، ثم تولاها محمد باشا بكلربكي الجزائر في (٢٠ محرّم سنة ٩٩٥هـ، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٨٦م)، وأورد الدفتر ثلاثة ألوية لطرابلس الغرب، هي:

● لواء طرابلس الغرب: وهو سنجق الباشا.

● لواء فزان: وكان يتولاه محمد بك قبل سنة ٩٩١هـ. وأبقي في عهدته بموجب ثلاثة أوامر صدرت تباعاً.

● لواء جربة: وقد أشير إليه بأنه تابع إلى طرابلس الغرب، الأمر الذي يؤكد وقوعها خارج نطاق الحدود الجغرافية للإيالة. وقد عهد به إلى محمد بك أمير سنجق تنس السابق، واعتبر «سنجقاً مستقلاً»، وقد حدد في أمر التعيين ملحقات هذا اللواء، وهي بلد العطاس، وجربة حرجية (؟)، وأبيض (أبرص؟)، وعكارة، وذلك في (أوائل ذي الحجة سنة ٩٩١هـ، أواخر سنة ١٥٨٣م).

ـ قابص (قابس): وقد دوّن الاسم خطأً بشكل قارص، وقد عهد به في (رمضان سنة ٩٩٠هـ، أيلول/ سبتمبر ١٥٨٢م)، إلى محمد بك أمير سنجق فزان السابق[٩١].

---

(٩٠) انظر: «الإدارة العثمانية في تونس» في محور «إيالة تونس» في هذا الفصل.

(٩١) عن أوامر التعيينات الواردة في الدفتر ٢٦٢ انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 225-226.

ولم يرد في دفاتر التعيينات اللاحقة عن إيالة طرابلس الغرب إلا ما يتعلق بمركز الإيالة. عن أوامر التعيينات الجارية في إيالة طرابلس الغرب، انظر: BOA: Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266, p. 124; Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 94; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 69; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 28, and Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 43.

ومثلما كان متبعاً في الولايات العثمانية المختلفة، فقد تركت الحكومة العثمانية إدارة بعض الألوية والمناطق تحت عهدة أمراء العشائر الكبيرة فيها. فلواء فزان، عهد به إلى أحد الزعماء المحليين، وهو المنتصر، ليكون عاملاً فيه. وقد استمر فيه حتى وفاته سنة (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م)، فتولى ابنه ناصر بعده، إلا أنه تمرد على الحكومة. وقد اضطر إلى الفرار، بعد وصول القوات العثمانية إلى المنطقة[٩٢].

كما أقرت الحكومة العثمانية مشايخ البلد في طرابلس الغرب، وهم بلا شك من شيوخ العشائر الكبيرة، الذين يتمتعون بنفوذ في مناطق إقامتهم. ففي حكم سلطاني صدر في (٤ ربيع الأول ٩٦٧هـ، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٥٩م)، نجد أن مشايخ طرابلس الغرب كانوا على الوجه الآتي:

شيخ المحاميد، وشيخ المكارجه، وشيخ الجواري، وشيخ الزياتية، وشيخ ورفله، وشيخ العزبان (العرنان؟)، وشيخ مسلاته، وشيخ تأجوره، وشيخ مصراته، وشيخ خيلياتن، وشيخ طيعنور (؟)، وشيخ تاورغه، وشيخ جربه[٩٣].

وبعد إزالة حكم القرمانليين، وتحويل طرابلس إلى إيالة تدار من المركز مباشرة، أي بتعيين بكلربكي فيها، تمّ تطبيق الإصلاحات التي أقرها فرمان التنظيمات الخيرية في طرابلس الغرب، وذلك في سنة (١٢٥٨هـ، ١٨٤٢م)، أي في عهد البكلربكي الوزير محمد أمين باشا. واستحدث الوالي بعض المجالس والمدارس، ووضع أصول الجباية، ونظم الطرق، واعتبر المنظم الحقيقي للبلاد. وفي عهده تمّ تقسيم الإيالة إلى قائممقاميتين، هما بنغازي وفزان. وكان يدير كل واحدة منها أمير بمرتبة مير ميران[٩٤]. وفي عهد ولاية مصطفى نوري باشا، تمّ تنفيذ أوامر تسجيل النفوس في الإيالة، وأعدت قوائم الإعانة وجبايتها (١٢٦٨هـ، ١٨٥٢م). وفي عهد الوالي محمود نديم باشا، تمّ تطبيق الأحكام الواردة في قانون الإيالات، فتحول اسمها من إيالة إلى ولاية، وذلك في سنة (١٢٨٢هـ، ١٨٦٤م). وتم ربط طرابلس الغرب بالأنظمة المتبعة في الولايات العثمانية المختلفة[٩٥].

وكانت إيالة طرابلس الغرب قبل تحويلها إلى ولاية تنقسم إلى أربع قائممقاميات، هي: الجبل الغربي، والخمس، وبنغازي، وفزان. وكان على رأس كل

---

(٩٢) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, p. 211.

(٩٣) انظر الحكم ٥٧٨ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 3, p. 208.

(٩٤) انظر: سالنامه دولت عثمانية سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م.

(٩٥) ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ص ١٧٤، ١٧٦ و١٧٨.

قائممقامية قائممقام، وهي تنقسم إلى أقضية، يدير كل واحد منها مدير. وبعد الإصلاحات التي أجريت في البلاد إثر تطبيق التنظيم الجديد وتحويل الإيالة إلى ولاية سنة ١٨٦٤م، أطلق على كل قائممقامية اسم لواء، ويديره متصرف[٩٦].

ثالثاً: إيالة تونس

١ ـ السيطرة العثمانية على تونس

كانت تونس تحكمها أسرة الحفصيين منذ سنة ١٢٢٨م. وكانت هذه الأسرة منضوية تحت الحكم المملوكي في مصر. وبعد سقوط الدولة المملوكية، أصبح حكام تونس بين الضغوط الإسبانية والعثمانية. وعند بروز الأتراك في المنطقة، كان السلطان مولاي الحسن على رأس الحكم في تونس، منذ سنة ١٥٢٦م. والمعروف عن هذا السلطان أنه قام بعد توليه الحكم بقتل إخوته، ولم ينج منهم إلا الرشيد وعبد المؤمن اللذان نجحا في اللجوء إلى القبائل العربية والاختباء عندهم. وكان السلطان الحسن مغرماً بالشرب وجمع الغلمان، وتميز بسوء الخلق، والظلم، والغدر، لهذا كرهه الأهالي، وسعوا إلى التخلص منه، فأرسلوا إلى أخيه الرشيد يدعونه لتولي الحكم. إلا أن الحسن بطش بهم، بعد أن علم نياتهم، كما أرسل إلى القبيلة التي تؤوي أخاه يطالبها بتسليمه. فقامت القبيلة بتهريب الرشيد إلى الجزائر، حيث آواه خير الدين بربروس باشا.

لم يكن نفوذ سلطان تونس في هذه الفترة يسري على جميع أرجاء تونس الحالية، بخاصة بعد أن استقر الحكم العثماني في كل من الجزائر وطرابلس الغرب، إذ أصبحت أجزاء واسعة من تونس تحت الحكم العثماني. وكما ذكرنا، فإن الوجود التركي في تونس يرجع إلى عهد الإخوة بربروس، بعد أن اتخذوا من جزيرة جربة التونسية قاعدة لهم، للقيام بحملاتهم البحرية في البحر المتوسط، وما لبثوا أن انتقلوا إلى حلق الوادي، بعد الاتفاق الذي عقدوه مع السلطان الحفصي[٩٧]. وإذا كان هذا الوجود يشكل بداية متواضعة للحكم التركي في شمال أفريقيا، إلا أنه تعزز بعد فتح الجزائر، لا سيما بعد أن انضوى خير الدين بربروس تحت الحكم العثماني. إذ كلف بربروس أحد رجالاته، وهو طرغود ريس، ليقوم بالعمل على إدخال الجهات الغربية، بدءاً من تونس حتى طرابلس، تحت الحكم العثماني. وخلال فترة قصيرة، نجح طرغود في السيطرة على

---

(٩٦) انظر تعليقات عبد السلام أدهم على كتاب محمود ناجي في: المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١. وعن أسماء الأقضية والنواحي التابعة لكُلّ لواء من هذه الألوية، انظر: سامي، **قاموس الإعلام**، ج ٤، ص ٣٠٠٣.

(٩٧) انظر مبحث «إيالة الجزائر» في هذا الفصل.

بعض الأماكن بين تونس وطرابلس كسوسة، والمنستير، والقيروان، والمهدية.

ومما يتعلق بمولاي الحسن، فإنه عندما علم بلجوء أخيه إلى الجزائر، أرسل وفداً وهدايا إلى السلطان سليمان القانوني، وشكا خير الدين باشا، متهماً إياه بتستره على أخيه، وناشده أن يعيد إليه أخاه الرشيد. وأمر السلطان بالتحقق من الأمر، فاستدعى الرشيد وبرباروس خير الدين باشا إلى إستانبول. ويبدو أن الحكومة العثمانية لزمت جانب الرشيد، بعد وصوله إلى مركز الدولة فشملته برعايتها، وخصصت له راتباً، وأمنت جميع احتياجاته. ورأت فيه الشخص المناسب لإدارة تونس، بعد أن أقنع خير الدين السلطان بضرورة فتح تونس، بخاصة حلق الوادي، لتكون مركزاً لانطلاق الأسطول العثماني لفتح بلاد الأندلس فيما بعد[٩٨]. ويرى بعض الباحثين أن السلطان سليمان القانوني اتخذ قرار فتح تونس بغية ضمان أمن مصر وحمايتها من المخاطر المحدقة بها من جهة، وفرض السيطرة العثمانية على السواحل الشمالية لأفريقيا من جهة أخرى. فأصدر أوامره للتهيؤ إلى ذلك. وفي أيار/مايو سنة ١٥٣٤م، سار برباروس خير الدين في أول حملة باسم الدولة العثمانية على تونس، وفي طريقه استولى على سفن كثيرة للأعداء. وعندما وصل إلى تونس، أبلغ أهلها أنه استقدم معه الرشيد. واستقبله الأهالي بحفاوة بالغة، وأخذوه إلى داخل المدينة. ويبدو أن الرشيد لم يكن يرافق برباروس، وعندما علم أهل تونس بذلك، بدأوا بالوقوف بوجهه ومحاربته، إلى أن تم الصلح بينهما. أما مولاي الحسن، فقد اضطر إلى الفرار إلى القيروان. فلحق به برباروس وأجبره على الانسحاب إلى الصحراء. وأرسل الحسن إلى الملك الإسباني شارلكان يستنجد به[٩٩].

وكان الملك الإسباني يرى أن سقوط تونس بيد العثمانيين من شأنه أن يهدد صقلية، ونابولي، ومالطة، وكذلك طرابلس الغرب، التي كانت بيد فرسان مالطة. كما يضر بمصالحهم التجارية في البحر المتوسط، لأن التجارة فيه ستكون تحت هيمنة الأتراك العثمانيين. لهذا سار على رأس أسطول كبير متوجهاً نحو الساحل الأفريقي. وفي أيار/مايو سنة ١٥٣٥م، رسا أسطوله قبالة حلق الوادي. وبدأت قواته البالغة ٢٥ ألفاً بدك قلعتها بـ ١٢٠ مدفعاً. كما حاصر مدينة تونس. وكانت قوات مولاي الحسن تشارك إلى جانب القوات الإسبانية في حصار المدينة. ويبدو أن خير الدين رأى أنه لو واصل الصمود داخل أسوار المدينة، فإنه سيبقى مكتوف الأيدي تجاه الهجوم الإسباني، فقرر الخروج إلى خارج الأسوار ليقاتل المهاجمين الإسبان. وترك في المدينة

---

(٩٨) إبراهيم أفندي بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٥٧-٢٥٨. وقد نشره بالحروف التركية الحديثة: Murat Uraz, *Pecevi Tarihi* (Istanbul: [n. pb.], 1968-1969).

(٩٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٠، و *Osmanli Ansiklopedisi*, pp. 34-38.

كتخداه جعفر آغا (النصراني الذي اعتنق الإسلام) للمحافظة على المدينة. إلا أن جعفر آغا خان العهد ليكشف أن إسلامه ليس بحقيقي، فأطلق سراح الأسرى الأوروبيين في المدينة، واستولى على القلعة، وأغلق أبواب المدينة، ثم قام بإطلاق المدافع على المسلمين. وإزاء هذا قرر خير الدين التخلي عن الهجوم والانسحاب إلى بون (عنابة) عن طريق البر. واستولى شارلكان على تونس، واقترفت قواته المجازر في المدينة. وخلال يومين قتل الإسبان من الأهالي ثلاثين ألفاً خنقاً، وأسروا عشرة آلاف من النساء والأطفال. كما هدموا المدارس، والمساجد، والجوامع، وأحرقوا الآلاف من الكتب، ونهبوا المدينة. وقبل انسحابهم منها، تركوا فيها قوة قوامها أربعة آلاف، كما قاموا بإقامة قلعة حصينة في ميناء حلق الوادي. أما إدارة تونس، فتركوها لمولاي الحسن، ولكن تحت تبعيتهم.

وازداد أهالي تونس حقداً وعداء لمولاي الحسن، وأصبحوا ينتهزون أية فرصة للتخلص منه. وبالفعل، قاموا بحركة ضده، مستغلين وجوده خارج المدينة، فعزلوه ونصبوا ابنه حميدة سلطاناً. ولجأ مولاي الحسن إلى الإسبان مرة أخرى، فجهزوا له قوة ضخمة قوامها ستون ألف مقاتل، وسار بهم نحو ابنه. إلا أن جميع مشايخ العرب والقبائل وسكان المدينة، تحالفوا في ما بينهم وقاتلوا الإسبان وهزموهم، كما أسروا السلطان حسن. وسمل ابنه عينيه واستقل بالسلطة (١٥٤٢م). لكنه تغير فيما بعد، وحذا حذو أبيه، وبدأ بالاعتداء على الأهالي، واغتصاب النساء، حتى قيل أنه جمع ٣٠٠ امرأة في قصره. واستمر يتحكم بتونس خمساً وعشرين سنة[١٠٠].

وعلى الرغم من تمكن التوانسة من إلحاق الهزيمة بالإسبان، إلا أن الإسبان ظلوا متفوقين في المنطقة. واستمرّ هذا الوضع إلى سنة ١٥٥١م، حيث تمّ الفتح العثماني لطرابلس الغرب (١٥٥١م)، فتغير ميزان القوة لصالح العثمانيين في المنطقة، وأدى بالتالي إلى تعزيز وجودهم في أجزاء واسعة من تونس. وفي عهد جعفر باشا بكلربكي طرابلس (ذو الحجة ٩٧٨هـ، نيسان/ أبريل ١٥٧١م) ـ (شوال ٩٧٩هـ، شباط/ فبراير ١٥٧٢م)، دخلت قفصة تحت السيطرة العثمانية[١٠١].

٢ ـ إنهاء الحكم الحفصي من تونس وتأسيس إيالة تونس

يستدل من كل ما ذكرناه، أن معظم أراضي تونس دخلت تحت حكم العثمانيين، ولم يبق منها سوى بعض الأقاليم التي ظلت تحت حكم الحفصيين،

(١٠٠) المصدران نفسهما، ج ١، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٩، وج ٣، ص ٣٤ ـ ٣٧ على التوالي.

(١٠١) انظر مبحث «إيالة طرابلس الغرب» في هذا الفصل.

كمدينتي تونس وبنزرت. ولم تكن سياسة الدولة العثمانية تصب في تغيير الحكام المحليين وإحلال الأمراء العثمانيين محلهم. وهذا يفسر لنا بقاء الحفصيين في تونس فترة أطول، على الرغم من انضواء الجزائر، وطرابلس، وأجزاء واسعة من تونس، تحت الحكم المباشر للعثمانيين. وقد ورد في حكم سلطاني صدر في (٤ رمضان ٩٧٣هـ، ٢٥ آذار/مارس ١٥٦٦م)، ووجه إلى بكلربكي طرابلس الغرب، أن حاكم تونس مولاي أحمد تربطه علاقة جيدة مع الدولة العثمانية، وطلب من البكلربكي أن يوطد علاقته معه ويتحالف معه، وألا يقوم بأي عمل يلحق الضرر والأذى ببلاد تونس ورعاياها، ويحول دون تدخل أحد في شؤون الحاكم[(١٠٢)].

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن حكام تونس قاموا بتوطيد علاقتهم مع الإسبان على حساب الدولة العثمانية. لهذا تغير الموقف العثماني برمته من الأسرة الحفصية، لا سيما بعد لجوء بعض أمرائها إلى الإسبان، وتحالفهم معهم ضد الوجود العثماني في المنطقة.

وكان قليج علي باشا بكلربكي الجزائر يقوّم أهمية هذه المنطقة، فيرى أن مثلث صقلية ـ مالطة ـ غولت (Golet)، يشكل مضيقاً يوصل غربي البحر المتوسط بشرقيه. لهذا تمكن من إقناع الصدر الأعظم صوقللي محمد باشا بالقيام بالسيطرة على هذه المنطقة. وعلم قليج علي باشا أن الإسبان يعدون العدة للقيام بحملة تحت إمرة دون جوان دوتريش للقضاء على الوجود العثماني في المنطقة، كما إن الأهالي استنجدوا به، ورأوا فيه منقذاً لهم. فقرر التوجه إلى تونس قبل وصول الإسبان. وسار في سنة (٩٧٧هـ، ١٥٦٩م) على رأس حملة إلى تونس. وتقابل مع قوات السلطان التونسي حميدة. ولكن في بداية المعركة، انسحب التونسيون من قوات حميدة، وتحولوا إلى طرف علي باشا. فاضطر حميدة إلى الفرار، وعند وصوله إلى تونس، فوجئ بغلق أبوابها بوجهه، فالتجأ إلى الإسبان في غولت. ودخل علي باشا على رأس الجنود العثمانيين إلى تونس، من دون أي مقاومة (شوال ٩٧٧هـ، أواخر ١٥٦٩م)، وخضعت المدن الداخلية والساحلية له. وبعد أن أشاع الأمن والنظام، أناب هناك القائد رمضان، وتركه على رأس قوة قوامها ثلاثة آلاف من الحرس، وعاد مع جيشه إلى الجزائر.

ونجح القائد رمضان في إشاعة الأمن والاستقرار في تونس، ونال رضا الأهالي. وأرسل أعيان تونس، ومن ضمنهم أبو الطيب، رسائل إلى الديوان الهمايوني، يشيدون فيها بحسن استقامة رمضان بك «قائممقام قليج علي باشا»،

---

(١٠٢) انظر نصّ الحكم ١٣١٩ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 5, p. 488.

وحسن معاشرته، وقدرته على حفظ وحماية المنطقة، وناشدوا إبقاءه قائمقاماً، ولبى السلطان العثماني طلبهم[١٠٣]. ولم يمر وقت طويل، حتى قام أعيان تونس بإعداد محضر أرسلوه إلى إستانبول، طلبوا فيه تحويل تونس إلى إيالة وتعيين القائد رمضان بكلربكياً عليها، وذلك لخدماته السديدة لتونس. وربما كان للقائد رمضان دور في إعداد هذا المحضر. غير أن السلطان العثماني لم يوافق على ذلك، وأبلغ في أحكام صادرة من الديوان الهمايوني، وموجهة إلى علماء وصلحاء وسادات تونس وملحقاتها، وإلى القائد رمضان، وعلي باشا، أن تونس ملحقة بإيالة الجزائر، وهي تحت عهدة البكلربكي علي باشا، ويديرها رمضان بك بالنيابة عنه بطريقة السنجق (شوال ٩٧٩هـ، شباط/ فبراير ١٥٧٢م)[١٠٤].

٣ ـ الاحتلال الإسباني لتونس وحملة سنان باشا

تعرضت تونس في سنة ١٥٧٣م إلى حملة إسبانية أخرى، وكان الملك الإسباني فيليب الثاني يستهدف طرد الأتراك من أفريقيا، وتدمير كل القواعد التي أقاموها فيها. وكان سلطان تونس السابق حميدة، وبعض شيوخ تونس، ورؤساء بني عباس، والفاسيون، يحثونه على ذلك. وانطلق الأميرال الإسباني دون جوان في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٣م على رأس أسطول كبير مع قوة عسكرية كبيرة، متوجهاً إلى تونس. وأنزل جنوده على غولت، وتمكن من احتلال تونس من دون أي مقاومة، بعد أن انسحبت القوات العثمانية منها إلى القيروان، منتظرة تعزيزات عسكرية من الدولة. وعهد دون جوان بتونس إلى مولاي محمد، منحياً بذلك أخاه مولاي حسن من الحكم. ووضع في المدينة ثمانية آلاف من الجنود الإسبان لحمايتها. ولم يمر وقت طويل حتى جهزت الدولة العثمانية حملة لاستعادة تونس، وانطلق الأسطول العثماني في ١٤ أيار/ مايو ١٥٧٤م بقيادة الوزير سنان باشا. وكان بكلربكي الجزائر علي باشا يرافق سنان باشا في هذه الحملة. ودمر الأسطول العثماني مواقع عدة للأعداء في البحر المتوسط، وهوفي طريقة إلى تونس، قبل أن يصل إلى الساحل الأفريقي، ثم اتخذ من مدينة قليبية، الواقعة إلى الجزء الشمالي الشرقي من تونس، قاعدة له. ثم نزل الجنود العثمانيون على مقربة من حلق الوادي، وأقاموا مقرهم فيها.

وكان بكلربكي تونس حيدر باشا الذي انسحب إلى القيروان، قد نجح في تحشيد

---

(١٠٣) أحمد فريدون بك، **منشآت السلاطين** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧)، ج ٢، ص ٥٦٩.

(١٠٤) انظر نصوص الأحكام السلطانية في: BOA: Muhimme defteri (MD), no. 10, pp. 34 and 167, and Muhimme defteri (MD), no. 12, pp. 541-542 and 571, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 167-168.

المجاهدين المحليين في أرجاء القيروان، ثم التحق بالقوات العثمانية، كما التحق بهذه القوات بكلربكي الجزائر رمضان باشا، وبكلربكي طرابلس مصطفى باشا مع جنود ومتطوعي أوجاقيهما. كما شارك فيها متطوعون من مصر أيضاً، ولم تتمكن القوات الإسبانية من الصمود في مدينة تونس إلا ستة أيام، واضطرت إلى الانسحاب إلى باستيون/ باب البحر، حيث أقامت بعض الاستحكامات فيها. إلا أن القوات العثمانية حاصرت هذه الاستحكامات، ودخلت مع الإسبان في معارك ضارية استمرت ٣٣ يوماً، إلى أن نجحت في (٦ جمادى الأولى سنة ٩٨٢هـ، ٢٤ آب/ أغسطس ١٥٧٤م)، في اقتحام هذه الاستحكامات. وتكبد الإسبان خسائر جسيمة، وقتل أو أسر معظم جنودهم، وغنم العثمانيون معظم معداتهم، ومن ضمنها ٥٠٠ مدفعاً. كما وقع القائد الإسباني ومولاي محمد، الذي نصبه الإسبان سلطاناً، أسيرين في أيدي العثمانيين. وتمكنت القوات العثمانية من السيطرة على القلاع التي بناها أو عززها الإسبان، في غضون ٤٣ سنة. ثم قامت بالسيطرة على جميع القلاع التي كانت بأيدي الإسبان، ومن ضمنها قلعة حلق الوادي (٢٥ جمادى الأولى سنة ٩٨٢هـ، ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٤م)، ونسفت قلعة حلق الوادي للحيلولة دون وقوعها بأيدي الإسبان مرة أخرى. وبهذه الحملة، انطفأ نجم الحفصيين في تونس[١٠٥].

وبعد أن سيطر سنان باشا على تونس، قام بتنظيم شؤون الإدارة فيها، وترك فيها أربعة آلاف من جنود الإنكشارية للمحافظة عليها، وأبقى حيدر باشا في إدارة الإيالة. كما عين حسين أفندي، وهو من فحول العلماء، قاضي القضاة فيها. ثم عاد مع الجيش والأسطول إلى إستانبول[١٠٦].

٤ ـ عهد حيدر باشا

كما ذكرنا في محور إيالة طرابلس الغرب، فقد صادف في هذه الفترة أن توفي بكلربكي طرابلس الغرب مصطفى باشا، فاتخذت الدولة العثمانية قراراً إدارياً بدمج هذه الإيالة مع إيالة تونس لتكون الإيالتان في عهدة حيدر باشا. وعمل حيدر باشا

---

(١٠٥) للمزيد من المعلومات، انظر: بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٦٢؛ مصطفى أفندي سلانيكي، **تاريخ سلانيكي**، ٢ ج (استانبول: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٩٧؛ محمد جلبي صولاق زاده، **تاريخ** (استانبول: [د. ن.]، ١٢٩٧)، ص ٥٩٤؛ Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 120-125; Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, pp. 299-300, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 115 and 118.

ذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أن بقايا الحكام الحفصيين تم نقلهم إلى استانبول حيث تم تقليدهم وظائف حكومية تتناسب مع وضعهم. انظر: مصطفى نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ١١٢.

(١٠٦) ذكر المؤرخ بجوي أن سنان باشا عهد بإيالة تونس إلى رمضان باشا. انظر: بجوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٢، كما أيده المؤرخ جودت، انظر: جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج ١، ص ١٥١.

على استتباب الأمن والنظام في الإيالتين معاً. ولكن المنطقة لم تنج من الغزو الإسباني. ففي (ربيع الأول سنة ٩٨٤هـ، أيار/ مايو ١٥٧٦م)، حاول الإسبان إنزال قواتهم في كركنة على سواحل طرابلس الغرب، وهددوا سواحل تونس، ثم أنزلوا جنودهم في المهدية، إلا أنهم جوبهوا بمقاومة شديدة من الأهالي، واضطروا إلى الجلاء عنها.

ويبدو أن حيدر باشا اقتنع بأن التحصينات والقوات الموجودة في تونس ليست كافية لدرء الأخطار الخارجية عنها، ففكر بتعزيز استحكامات تونس وبنزرت، إلا أنه لم يكن يمتلك الأموال الكافية لذلك. إذ إن موارد الإيالة كانت قليلة ومحدودة، فكتب إلى إستانبول يعلم الحكومة بوضع الإيالة وحاجتها إلى الأموال لإعداد قوات كافية، ولأجل ذلك طلب إلحاق القيروان والمنستير بتونس، كما كان في السابق. ولبى الديوان الهمايوني طلبه، وتم إلحاق هاتين المدينتين بتونس[١٠٧]. وبما يتعلق بالقيروان، فقد كان يحكمها الشيخ عبد الصمد، فخضع للدولة العثمانية في سنة (٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، وسلم قلعتها بكل محتوياتها وما يمتلك من أراضٍ إلى بكلربكي تونس[١٠٨].

٥ ـ عهد الدايات في تونس

بعد أن أكمل سنان باشا فتح تونس، وأنهى الحكم الحفصي فيها، وقبل أن يغادرها، ترك هناك أربعة آلاف مقاتل من الإنكشارية، وجعل على رأس كل مئة منهم أميراً يسمى «الداي». ويبدو من خلال متابعتنا للأحداث الجارية في تونس أن المهمة الأساسية للإنكشارية كانت منحصرة في الأمور العسكرية، ولم يكن أمراؤهم يتدخلون في الأمور الإدارية. وقد استمر الوضع في تونس على هذه الحال، حتى سنة (٩٩٩هـ، ١٥٩١م)، حيث تمرد الإنكشارية على قادتهم، وقتلوا أعضاء ديوانهم، الأمر الذي أدى إلى اختلال أمورهم. وسعى الوالي والأمراء الآخرون إلى تهدئة الوضع وإعادة النظام. فعقدوا ديواناً اتفقوا فيه على تقديم أحد أمراء العسكر للنظر في المسائل المتعلقة بهم. فانتخبوا الداي إبراهيم ليكون أول داي على تونس (٩٩٩هـ)، وقد استمر الداي إبراهيم في وظيفته ثلاث سنوات، ثم ذهب إلى الحج، ولم يرجع إلى تونس (١٠٠١هـ، ١٥٩٣م)، فجرى انتخاب موسى داياً. وقد حاول هذا الداي الانفراد بالإدارة في تونس، لكنه أخفق في ذلك.

وعلى الرغم من أن نظام الدايوية طبق في الجزائر وطرابلس الغرب أيضاً، إلا

---

(١٠٧) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 28, p. 146, and Ilter, Ibid., vol. 2, pp. 126-127.

(١٠٨) انظر: فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٨٤، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, p. 295.

أن تونس تميزت عليهما في أن أمراء الوطن أصبحوا متنفذين فعليين في البلاد، وأبقوا الدايات في الظل، فاستحوذوا شيئاً فشيئاً على الإدارة، الأمر الذي أدى إلى دخول إيالة تونس في عهد جديد، سمي بالعهد المرادي، حيث أصبح الحكم فيها وراثياً، وانحصر في البيت المرادي.

٦ ـ العهد المرادي

مؤسس هذه الأسرة هو مراد بك (مراد باي)، وكان مولى الداي رمضان بك المشهور، قد اختاره الداي يوسف وقدمه للولاية ليكون أمير الوطن بعد وفاة رمضان بك (١٠٢٢هـ، ١٦١٣م). إلا أن مراد بك لم يتح له الانفراد بالإدارة في تونس، على الرغم من حصوله على مرتبة الباشوية من إستانبول، إذ إن الداي يوسف ظل مستبداً بالأمر. ولكن بعد وفاته (١٠٤٧هـ، ١٦٣٧م)، أخذ أمر الداي بالتراجع، وأمر الباي (أمير الوطن) بالتقدم. وهذا يعني أن مراد بك لم يتمكن من الاستحواذ على السلطة والانفراد بها، لكونه توفي قبل وفاة الداي يوسف بست سنوات (١٠٤١هـ، ١٦٣١م). وحالف الحظ ابنه وخلفه أبا محمد حمودة باشا. وبعد أن مات الداي يوسف، تقلصت سلطة الداي وأصبحت ثانوية، وتراجع نفوذه.

واشتهر حمودة باشا من بين أمراء الوطن، بعد أن نجح في إدخال القبائل المتمردة في دائرة النظام. ونعمت تونس في عهده بأمان ورخاء لم تشهده من قبل. كما قام بتعزيز استحكامات السواحل التونسية، بعد تعرضها إلى هجوم من قبل الأسطول الإنكليزي. ومنحته الدولة لقب الباشوية، ورفعت من شأنه. وكان لحمودة ثلاثة أبناء: عيّن **الأول** أمير تونس، و**الثاني** أمير سوسة، و**الثالث** أمير الجريد. وبعد خدمة استمرت ٣١ سنة، تنازل حمودة عن الإدارة لابنه مراد باشا (١٠٧٢هـ، ١٦٦١م).

وفي عهد مراد باشا، حاول بعض الدايات الانفراد بالإدارة على حسابه، إلا أنه تمكن من القضاء على محاولتهم والحد من نفوذهم، حتى أصبح الداي لا ينتخب إلا بتنسيبه، فغدا بذلك الآمر المطلق على البلاد، وعين أبناءه في السناجق. وشاع الأمن في تونس في عهده، واستمر حتى وفاته (١٠٨٦هـ، ١٦٧٥م).

وأدت وفاته إلى حدوث صراع بين أبنائه، إلى أن انتخب الديوان عمه محمد. إلا أن محمد بك بن مراد باشا اعترض عليه، وترك المدينة ليعود على رأس قوة عسكرية إلى تونس، وسيطر على الإمارة عنوة (١٠٨٦هـ، ١٦٧٥م). في هذا الوقت، وصل البكلربكي المعين من قبل المركز محمد باشا الحفصي على متن سفينة إلى تونس، إلا إن محمد بك اعترض سبيله، ولم يسمح له بدخول تونس، كما قبض على عمه، ووضعه في سفينة، وأرسله منفياً إلى إستانبول.

في هذا الوقت، كان السلطان العثماني محمد الرابع يسعى إلى تقوية السلطة المركزية للدولة، وتقليص نفوذ الأمراء في الولايات، لهذا أعاد محمد الحفصي إلى تونس، وأرسله إلى هناك مع أسطول (١٠ جمادى الآخرة سنة ١٠٨٧هـ، ٢٠ آب/أغسطس ١٦٧٦م). وكانت الظروف التي تحيط بتونس تسير في صالح محمد الحفصي، إذ كان محمد بك وأخوه علي بك يتنازعان على إمارة السنجق (إمارة الوطن)، إلى أن نجح علي بك في الاستحواذ عليها. وعند وصول البكلربكي إلى تونس، لم يعترض أي من الأخوين عليه، لكون منصب البكلربكية لا يحظى بأهمية هناك. غير أن محمد الحفصي استغل النزاع الدائر بين الأخوين، فسعى إلى تعزيز نفوذ البكلربكية في تونس.

وقد عانى أهالي تونس من هذا النزاع الدائر بين أفراد العائلة المرادية كثيراً، لا سيما بعد أن قامت قوات الجزائر بمحاصرة مدينة تونس، إثر لجوء بعض إطراف النزاع إلى الجزائر والاستنجاد بها. استمر هذا الوضع ولم يهدأ، إلا بعد قتل علي بك، فصفا الجو لخصمه وأخيه محمد بك (١٠٩٧هـ، ١٦٨٦م).

وقام محمد بك بجمع وظيفتي إمارة الوطن والدايوية في عهدته، واتبع سياسة الوفاق مع البكلربكي الجديد محمد بكتاش باشا. وأثبت جدارته في الإدارة، وقام بحركة إعمار في البلاد، وأدخل الجند في دائرة الانضباط. وتم جمع الضرائب في عهده بشكل منتظم. واستتب الأمن والنظام في البلاد. كما شهدت علاقة تونس مع الدولة العثمانية تحسناً في عهده، ولم تتردد تونس في تلبية طلب الدولة في إرسال أسطولها للمشاركة إلى جانب الأسطول العثماني في بعض المهمات الحربية. وبالمقابل، فقد توالت الخلع السلطانية على تونس. إلا أن علاقة تونس تدهورت مع الجزائر فيما بعد، بسبب الاتفاق المزعوم بين تونس وفاس[(١٠٩)]، فوقعت معارك بينهما، كما دب الخلاف بين أمير الوطن والداي، ولم يستقر الوضع إلا في سنة ١١٠٧هـ، في عهد الداي يعقوب، الذي سعى إلى إزالة الخلافات مع الجزائر.

في هذه الفترة، كانت جزيرة جربة مرتبطة بتونس، وكانت حاصلاتها (وارداتها) موقوفة منذ عهد السلطان محمد خان للحرمين الشريفين. وقد تم تحديد الأعشار، ورسوم الجمارك، وجزية اليهود، وبيت المال، والاحتساب، والرسوم العرفية فيها،

---

(١٠٩) ذكر المؤرخ سلحدار إن تونس عهد بها إلى محمد الحفصي على أن يقوم بدفع مائة ألف غروش إلى خزينة الجزائر سنوياً وذلك لحمايتها. وتقيد محمد بك بهذا الأمر حوالى ثلاث سنوات، إلا أنه امتنع بعدها عن مواصلة دفع المبلغ مدعياً أن هذا المبلغ يعتبر بمثابة «جزية» ولا يجوز دفعها من الناحية الدينية وتحدى الجزائر باللجوء إلى السلاح وهذا سار إليه والي الجزائر. انظر: آغا، **سلحدار تاريخي**، ج ٢، ص ٨٠١ ـ ٨٠٤.

بخمسة آلاف قروش، وبشكل مقطوع. وكان الأهالي يرسلونها سنوياً إلى آغا دار السعادة. إلا أنهم منذ عشر سنين لم يرسلوا هذه المبالغ. كما إن التوانسة تراخوا بالمساهمة في الخدمة للأسطول العثماني، الأمر الذي أدى إلى قيام آغا دار السعادة بتقديم شكوى إلى السلطان. وأصدر السلطان أمره بإرسال أهالي تونس ما ترتب عليهم من التزامات مالية، ومشاركتهم بخمس سفن سنوياً في الأسطول العثماني. وهددهم بمنح الجزيرة خاصاً للوزير حسين باشا، في حال رفضهم ذلك (أوائل ذي القعدة ١١٠٨هـ، ٢٢ أيار/مايو ١٦٩٧م)(١١٠). إلا أن السلطان عدل عن هذا القرار، وربما بعد التماس تقدم به الأهالي إلى السلطان. فصدر بعد خمسة عشر يوماً أمر جديد يقضي بقيام الأهالي بتسليم خمسة آلاف قرش سنوياً إلى خزينة الحرمين، مع مشاركتهم بخمس سفن في الأسطول السلطاني، وتخصيص حاصلات الجزيرة لعلوفة (مرتبات) مجاهدي أوجاق تونس (أواسط ذي القعدة ١١٠٨هـ، حزيران/يونيو ١٦٩٧م).

٧ ـ إبراهيم شريف ونهاية العهد المرادي

في سنة (١١١٠هـ، ١٦٩٨م)، فرض مراد بك نفسه أميراً للوطن في تونس، وتمكن من الحصول على تصديق الدولة العثمانية بذلك، إلا أنه تميز بسوء الإدارة، وتدهورت علاقته مع الجزائر، وشن حملة فاشلة عليها. وحاول فيما بعد الثأر لهزيمته، إلا أنه اغتيل من قبل أحد قادة جيشه، وهو إبراهيم شريف (١١١٤هـ، ١٧٠٢م). وبهذا، أنهى إبراهيم شريف احتكار وظيفة إمارة الوطن في عائلة مراد بك، التي استمرّت ٨٢ سنة، فنصب نفسه أميراً للوطن.

وجمع إبراهيم شريف وظيفتي إمارة الوطن والدايوية في عهدته، وسعى إلى تحسين علاقته مع أوجاق الجزائر، ولكن ساءت علاقته مع طرابلس الغرب، حتى شن حملة عليها وحاصر مدينة طرابلس، إلا أنه اضطر إلى تركها بعد أن تفشى المرض في صفوف أفراد جيشه (١١١٧هـ، ١٧٠٥م). وعند عودته، فوجئ بهجوم القوات الجزائرية على تونس، وحاول التصدي لها، إلا أنه وقع أسيراً بيد الجزائريين. وانتخب حسين بن علي، وهوأحد قادة الجيش أميراً للوطن. وعلى الرغم من مواصلة الجزائريين تقدمهم نحو تونس ومحاصرتهم لها، إلا أنهم فشلوا في اقتحامها، فاضطروا إلى تركها(١١١). وبتولي حسين بن علي إمارة الوطن، بدأ عهد جديد في تاريخ أوجاق تونس، حيث أصبحت إدارة تونس وراثية في أسرته.

(١١٠) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 110, p. 8.

(١١١) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, pp. 136-149, and Uzuncarsili, Ibid., vol. 3/2, pp. 300-301.

٨ ـ العهد الحسيني

لم يرد في المصادر التاريخية عن عائلة حسين بن علي سوى أن أباه كان تركي الأصل ويولداش (رفيقاً)، أي من جنود الأوجاق، ومن سباهيي إبراهيم شريف في تونس. وقبل انتخاب حسين بن علي أميراً للوطن، كان قد انضم مثل والده إلى حاشية أمراء الوطن رمضان بك، ومراد بك، ثم إبراهيم شريف، وترقى إلى مرتبة قائد[١١٢]. وبعد أن تخلص حسين علي من الخطر الجزائري تحكم بالإدارة في تونس، ولم يبق للبكلربكي المعين من قبل الدولة العثمانية إلا الاسم، أي أصبح من دون أية سلطة. أما الداي الذي عينه ديوان الإنكشارية، وهو صاري محمد خوجة، فقد حاول إعادة مجد الدايوية، إلا أن حسين بن علي نال منه وقتله، فانفرد بالحكم في تونس، دون أي منافس، ولم يبق لديوان الإنكشارية أي اعتبار، فأصبحت مهام الدايات لا تتجاوز الأمور الثانوية كأمانة المدينة (شؤون البلدية)[١١٣]. وأقر السلطان العثماني حسين بن علي أميراً للوطن (١١١٧هـ، ١٧٠٥م). وأقام حسين بن علي علاقة جيدة مع مركز الدولة العثمانية، فمنح لقب الباشوية مع بكلربكية تونس (١٧٠٨م)، فجمع في عهدته إمارة الوطن مع البكلربكية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز نفوذه. ولم يرزق حسين باشا في بداية عهده ولداً، لهذا عين ابن أخيه علي بك ولياً للعهد. ولكن بعد مدة، أنجبت جاريته منه ولداً، فاستصدر قراراً من المجلس، وخلع ابن أخيه من ولاية العهد، وحصر إدارة تونس بعائلته بالوراثة (١٧١٠م). وبهذا بدأ عهد الأسرة الحسينية، التي ظلت تحكم تونس حتى سنة ١٩٧٥م، باستثناء مدة قصيرة.

ومن الممكن تقسيم عهد حسين باشا الذي استمر ثلاثين سنة إلى مرحلتين: تميزت المرحلة الأولى (١٧٠٥ ـ ١٧٢٩م) بالهدوء، وانشغال حسين باشا بأعمال العمران وتقوية أسوار القيروان التي تعرضت إلى التدمير إبان الاضطرابات، وتعمير الكثير من الجوامع وإقامة الجسور، وشق قنوات المياه، وإقامة الجوامع والمدارس في كل من تونس، وصفاقس، وقفصة، وسوسة. وخفف حسين باشا من وطأة الضرائب المفروضة على الأهالي، كما وطد علاقته مع معظم الدول الأوربية.

أما المرحلة الثانية من عهده (١٧٢٨ ـ ١٧٣٥م)، فقد قضاها حسين باشا في معارك من أجل الحفاظ على إدارته. وقد أثار تعيين ابنه محمد ولياً للعهد وتكليفه للقيام بجمع الضرائب في البلاد مرتين في السنة، غضب ابن أخيه وولي عهده السابق علي

---

(١١٢) انظر الأحكام الأخيرة في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 9.

(١١٣) انظر: سامي، **قاموس الإعلام**، ج ٣، ص ١٧٠٧.

بك. وحاول حسين باشا في البداية إرضاءه، فتوسط له لدى السلطان أحمد الثالث والصدر الأعظم إبراهيم باشا، وأمّن له بكلربكية تونس (١١٣٨هـ، ١٧٢٥م). إلا أن فرمان الباشوية لم يفرح علي بك ولم يشف غليله، لأن منصب البكلربكية أصبح لا يعدو كونه منصباً اعتبارياً، إذ إن السلطة كانت بيد عمه. لهذا اتخذ موقفاً معادياً من عمه، فلجأ مع ابنه يونس إلى القبائل، وحشدها، ودخل في معركة معه (معركة جبل الصلاة ١٧٢٩م)، إلا أنه انهزم، واضطر إلى الفرار إلى الجزائر. وأقام فيها حتى سنة ١٧٣٤م. وفي عهد الداي إبراهيم، سار علي باشا إلى جانب قوات الجزائر إلى تونس، وخاض معركة مع عمه حسين باشا، ونجح في إلحاق الهزيمة به (٤ أيلول/ سبتمبر ١٧٣٥م)، وأجبره إلى الانسحاب على القيروان. وأتاح له هذا الانتصار أن يستحوذ على البكلربكية وإمارة الوطن في آن واحد. وباءت محاولات حسين باشا في استعادة تونس بالفشل، وبقي محاصراً في القيروان، حتى سنة (١١٥٢هـ، ١٧٣٩م)، حيث سقطت المدينة، واعتقل حسين باشا، ثم قتله يونس بك. ولم يبد الباب العالي أي رد فعل تجاه ما جرى في تونس، واكتفى بإصدار قرار بإقرار البكلربكية وإمارة الوطن لعلي باشا.

وشهد عهد علي باشا سلسلة من الاضطرابات، إذ نازعه في الحكم أبناء عمه: محمد، ومحمود، وعلي. كما تمرد عليه ابنه يونس في سنة ١٧٥٢م أيضاً. واستمر هذا الوضع إلى سنة (١١٦٩هـ، ١٧٥٦م)، حيث تمكن محمد وعلي بك إبنا عم حسين باشا من تلقي الدعم العسكري من الجزائر، والسيطرة على تونس، وقتل علي باشا.

وفي ٣١ آب/ أغسطس سنة ١٧٥٦م، انتخب محمد بن حسين باشا داياً على تونس، وأخوه علي بك أمير الوطن، وبهذا دخلت إدارة تونس مرة أخرى بيد الأسرة الحسينية. ولم تتدخل الدولة العثمانية في ما جرى في تونس، بل ظلت متفرجة عليه، واكتفت بمنح البكلربكية للغالب من الأسرة الحسينية، وكأن ما يحدث هناك لا يعنيها، بل ذهبت أبعد من ذلك، عندما وافقت على منح محمد بك البكلربكية، في سنة (١١٧٢هـ، ١٧٥٨م).

وبعد وفاة محمد باشا (١١ شباط/ فبراير ١٧٥٩م)، وجهت البكلربكية ودايوية تونس إلى علي بك، ومنح مرتبة الباشوية. ومرت السنوات العشر الأولى من إدارة علي باشا بهدوء، إلا أن علاقته تدهورت مع فرنسا، إثر أعمال القرصنة. فقصفت السفن الفرنسية تونس، وحاصرت سواحلها ثلاثة أشهر، إلى أن تمّ عقد الصلح بينهما (١٧٧٠م).

وتولى تونس بعد علي باشا ابنه حمودة. وكان قد أمن له فرمان بكلربكية تونس قبل انسحابه من سدة الحكم. ويعتبر حمودة باشا من أشهر شخصيات الأسرة الحسينية.

وعمل في بداية أمره على قمع تمرد بعض أمرائه، وقدم الدعم لعلي باشا ليعود إلى ولاية طرابلس الغرب. وعند قيام الفرنسيين باحتلال مصر سنة ١٧٩٨م، أعلن الحرب على فرنسا، وساهم في ضرب السفن الفرنسية المتوجهة إلى مصر.

وفي عهد حمودة باشا، ازدادت موارد تونس التجارية، وتطورت تجارتها الخارجية، وارتفع مستوى الرفاه الاقتصادي للأهالي. غير أن عهده لم يخل أيضاً من بعض المشاكل. ففي ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٨١١م، تمرد عليه الإنكشارية، وكانوا يخططون لإنهاء احتكار الأسرة الحسينية للحكم، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل. وبقي حمودة باشا ٣٤ سنة في الحكم، وتوفي في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨١٤م.

وتولى إدارة تونس بعده عثمان، إلا أنه توفي بعد أشهر عدة، وخلفه محمود بك بن محمد بك، الذي كان ينتظر دوره منذ خمسين سنة، ومنحته الدولة العثمانية الباشوية في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨١٤م. وفي عهد محمود بك، نشطت البحرية التونسية في البحر المتوسط، إلا أن أسطولاً إنكليزياً أغار على مدن تونس في سنتي ١٨١٦ و١٨١٩م، وأجبره على قبول شروط الإنكليز في مسألة القرصنة. وشارك الأسطول التونسي في عهده مع الأسطول العثماني في قمع الثورة اليونانية سنة ١٨٢١م. الأمر الذي يدل على العلاقة الوطيدة بين تونس والدولة العثمانية. إلا أن خلفه حسين باشا، الذي احتلت فرنسا في عهده الجزائر (١٨٣٠م)، تحرك ضد التوجهات العثمانية في احتلال الجزائر، حتى أنه عقد معاهدة مع فرنسا، وتعهد بإلغاء القرصنة والرق (١٧ آب/ أغسطس ١٨٣٠م)، وبعد هذه السنة نجده يتخذ وضعاً أكثر استقلالية تجاه الدولة العثمانية، وربما كان الفرنسيون يحثونه على ذلك. إلا أن علاقته مع الدولة لم تصل إلى حد القطيعة، بل شهدت تحسناً فيما بعد، إذ إن الإصلاحات العسكرية التي بدأها السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا في مصر، وجدت صداها في تونس. فأرسل حسين باشا إلى السلطان يطلب منه تزويده بالقوانين والتعليمات الصادرة بشأن هذه الإصلاحات، كما طلب نماذج من الملابس العسكرية، وأوفد وحدة عسكرية إلى إستانبول للتدريب هناك.

وبعد وفاته، عُيّن أخوه مصطفى بك (٢١ أيار/ مايو ١٨٣٥م) والياً على تونس برتبة فريق، وفق نظام العساكر المنصورة العثماني. وبعد أن أنهت الدولة العثمانية الحكم القرمانلي في طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥م، كان مصطفى باشا، على الرغم من تقديمه الدعم العسكري إلى قائد البحرية العثماني طاهر باشا، يتوجس خيفة من إجراءات الدولة في هذا الخصوص، ولهذا عمل على التقرب إلى فرنسا.

وحاول خلفه وابنه أحمد بك (١٨٣٧م) قطع الالتزامات المالية المفروضة من قبل

الدولة على تونس باعتبارها رمزاً للتبعية، فأرسل الشيخ إبراهيم الرياحي، الذي كان من علماء العصر، إلى إستانبول، بغية إعفائه من هذه الالتزامات. وإثر هذا، فكرت الدولة بربط تونس بالمركز كطرابلس الغرب، إلا أنها تخلت عن هذه الفكرة بعد التدخل الفرنسي (١٨٣٨م). ولهذا لجأت إلى انتهاج سياسة من شأنها العمل على تعزيز روابط الإداريين في الولايات مع المركز، وعدم دفعهم للتقرب إلى فرنسا. وبناء على طلب أحمد باشا، فقد منحته الدولة رتبة المشيرية والوزارة[١١٤].

وبعد قيام الدولة العثمانية بتطبيق الإصلاحات، أرسلت أوامرها إلى تونس لتباشر بها، إلا أن أحمد باشا أرجأ ذلك متذرعاً بأن وضع تونس يختلف كثيراً عن أوضاع الولايات التي طبقت فيها هذه الإصلاحات، وأن الظروف غير مواتيه فيها لتطبيق هذه الإصلاحات. ومع هذا، فإنه يعدّ أول أمير حسيني يبدأ بعمليات التغريب في تونس. ويأتي على رأسها: تطوير الجيش والأسطول، وإصلاح النظام الإداري، وتحديث مؤسسات التعليم والأنظمة المتعلقة به، وتنظيم الأمور المالية، وزيادة مصادر الموارد، واتباع سياسة التسامح تجاه غير المسلمين. كما أقام ترسانة، ومدرسة عسكرية، وجلب مدرسين من فرنسا. واستخدم فيما بعد اللغة العربية محل التركية في مراسلاته مع مركز الدولة، وبدأ يتصرف بصفته حاكماً مستقلاً. إلا أنه بالغ في النفقات، مما أثر سلبياً في خزينة تونس.

وكانت الدولة العثمانية تأخذ بنظر الاعتبار النوايا الاستعمارية للدول الأوروبية في المنطقة، لا سيما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولم يكن في وضع يتيح لها فرض أدارتها المركزية على تونس بالقوة، لهذا لجأت إلى استمالة أحمد باشا، كي لا تخسر تونس إلى الأبد. وقطع الطريق أمام الفرنسيين لاستغلال أحمد باشا. فمنحت أحمد باشا فرمان الإبقاء، أي تمديد ولايته، كما منحته وسام الشرف سنة ١٨٥٢م. وبالفعل، حققت نجاحاً في سياستها هذه. إذ نرى أن أحمد باشا يقوم بإرسال قوة عسكرية قوامها ١٤ ألف شخص إلى الدولة العثمانية، عند وقوع حرب القرم (١٨٥٤م).

كما أن محمد باشا، الذي تولى تونس بعد ابن عمه أحمد باشا، لم يتردد في إعلان ولائه للدولة العثمانية. واتبع في الوقت ذاته سياسة متزنة مع الدول الأوروبية، ووضع حداً للإنفاق والإسراف الذي كان جارياً في السابق، واتخذ بعض التدابير اللازمة

(١١٤) يرى بعض الباحثين أن تونس استقلت عن الدولة العثمانية في عهد الحسينيين ولهذا السبب فقد استرسلت في سرد تاريخها بالتفصيل لإثبات عكس ذلك. إذ إنّ وضع الحسينيين يشبه إلى حدّ ما وضع الجليليين في الموصل وآل العظم في دمشق.

لإصلاح الوضع المالي. وقام بنشر «عهد الأمان» الذي يتضمن أسس فرمان التنظيمات العثماني، وذلك بضغط من القنصلين الفرنسي والإنكليزي (١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٧م). ووضع محمد باشا اسمه إلى جانب اسم السلطان العثماني، في نقود تونس.

وواصل خلفه وأخوه صادق بك (١٨٥٩م) حركات التجديد في تونس، وأعلن في ٢٩ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨٦١م أول دستور لتونس تحت اسم قانون الدولة، وافتتح المجلس الأكبر. ووفقاً لما ورد في هذا الدستور، فإن السلطة التنفيذية تكون للبكلربكي. أما السلطة التشريعية، فكانت موزعة بين الناظرين الذين يتم انتخابهم من قبل الباشا والمجلس الأكبر ذي الستين عضواً. أما السلطة القضائية، فكانت مستقلة. كما كان تحت إمرة الوالي مجلس خاص ذو مهمة استشارية، ويتكون من كبار الموظفين، والعلماء، والشيوخ. وتمّ تقسيم الإيالة إلى مناطق تسمى قائديات، عين على رأس كل واحدة منها قائد. وفي هذه المرحلة، بدأ الإسراف والنفقات الباهظة من جديد، واضطرت الولاية على أثر ذلك إلى الاقتراض من إحدى الشركات الفرنسية سنة ١٨٦٤م. ووصلت الضرائب المرهقة حداً لا يطاق من قبل الأهالي. وأدت إلى ثورة قادها ابن غزاهم سنة ١٨٦٤م، ما لبثت أن تحولت إلى ثورة شعبية عارمة انتشرت في كل أرجاء تونس. وتقرر على أثرها، إيقاف أعمال المجلس الأكبر. وخلال الثورة، زاد اعتبار السلطان العثماني، ورفعت بعض المدن العلم العثماني. وأرسل الباب العالي أحد كبار موظفيه إلى تونس مفوضاً سامياً، وهوعلي حيدر، الذي نجح في استتباب الأمن. وبعد انتهاء التمرد، أرسل صادق باشا أحد رجاله الموثوق بهم، وهوخير الدين باشا، مبعوثاً منه إلى إستانبول لتقديم الشكر وإعادة النظر في العلاقات العثمانية ـ التونسية، وتأمين إنتقال إدارة الولاية إلى أبنائه بالوراثة. وأسفرت المباحثات التي جرت مع الصدر الأعظم فؤاد باشا عن إعداد أمر سامي، ثبت فيه حق السيادة للدولة العثمانية في تونس ومهام الوالي. وطبقاً لما ورد فيه، فإن إدارة تونس تبقى بيد الأسرة الحسينية، وتنتقل بالوراثة بين أفرادها، ويتم التقيد بمبادئ عهد الأمان الذي سبق أن أعلن. إلا أن صادق باشا انزعج كثيراً من تلبية طلبه من قبل الصدر الأعظم، وليس من قبل السلطان. واستغل هزيمة فرنسا أمام بروسيا سنة ١٨٧٠م، فأرسل خير الدين باشا مرة أخرى إلى إستانبول، ونجح في استصدار فرمان سلطاني في (٩ شعبان ١٢٨٨هـ، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧١م)، حيث تمّ التأكيد على تبعية تونس للدولة العثمانية، وإقرار عائلة صادق باشا في إدارة تونس بالوراثة، على أن تقرأ الخطبة وتسك النقود باسم السلطان. وتكون الولاية مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية، ولكن لا يحق لها أن تعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية.

واستقبل أهالي تونس هذا الفرمان بترحاب كبير، وعين صادق باشا خير الدين

باشا رئيساً للمديرين (وزير أكبر). وعمل خير الدين باشا على تعزيز روابط تونس بالدولة العثمانية. ولكن خلفه مصطفى باشا مال نحو السياسة الإيطالية، إلا أن فرنسا التي كانت تعقد آمالاً على تونس، بدأت احتلالها بقوة قوامها ثلاثين ألف شخص. وعلى الرغم من أن صادق باشا استنجد بالدولة العثمانية، إلا أنه لم يتلق منها الدعم المطلوب، وعندما رأى تقدم القوات الفرنسية، اضطر إلى عقد معاهدة معها، وبموجبها دخلت إدارة تونس العسكرية، والخارجية، والمالية، تحت الاحتلال الفرنسي «معاهدة كسار سعد/ باردو» (١٢ أيار/ مايو ١٨٨١م). ولم تعترف الحكومة العثمانية بالاحتلال الفرنسي والمعاهدة المعقودة بين فرنسا وتونس، وحاولت إرسال الجنود إلى المنطقة على متن أسطولها. إلا أن قيام انكلترا بالمباشرة باستعداداتها للاستقرار في مصر، حال دون إرسال القوات إليها[١١٥].

٩ ـ ملامح الإدارة العثمانية في تونس

بدأ الحكم العثماني في تونس ـ كما ذكرنا ـ بعد فتح الجزائر أو بالأحرى، بعد أن أقرت الحكومة العثمانية خير الدين برباروس بكلربكياً على الجزائر. إذ بدأ خير الدين بمد سيطرته إلى أجزاء من تونس عبر إرسال أحد قادته، وهوطرغود ريس، إلى المنطقة. وقد أسفر النشاط العسكري لطرغود ريس عن دخول مناطق سوسة، والمنستير، والقيروان، تحت نفوذه. ويبدو أن خير الدين استصدر أمراً سلطانياً بتقليد المهدية وأرجائها إلى طرغود ريس. فقد ورد في إحدى الوثائق أن المهدية ونواحيها عهد بها إلى طورغدجه ريس (طرغود ريس) بطريقة السنجق، فضلاً عن الأماكن التي يفتحها من الأعداء، وأمر أن يقوم بحفظ وحراسة السنجق المعين فيه (٧ جمادى الأولى سنة ٩٥٧هـ، ٢٤ أيار/ مايو ١٥٥٠م)[١١٦].

والحقيقة أن الفتح العثماني لطرابلس الغرب سنة ١٥٥١ ـ كما ذكرنا ـ أدى إلى تعزيز الوجود العثماني في الأجزاء الجنوبية من تونس، ليمتد في عهد جعفر باشا بكلربكي طرابلس، الذي استمر من (ذي الحجة ٩٧٨هـ، نيسان/ أبريل ١٥٧١م) إلى (شوال ٩٧٩هـ، شباط/ فبراير ١٥٧٢م)، حتى قفصة.

لهذا لم يبق من بلاد تونس خارج نطاق الحكم العثماني إلا المنطقة الممتدة من مدينة تونس إلى بنزرت، والتي بقيت تحت حكم الحفصيين. واعترفت الدولة العثمانية بهم

(١١٥) Ismail Hakki Uzuncarsili, «Tunus'un 1881'de Fransa Tarafindan Isgaline kadar Burada Valilik Eden Huseyni Ailesi,» *Belleten*, vol. 18, no. 72 (1954), pp. 547-560; Atilla Cetin, «Huseyniler,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 19 (1999), pp. 26-28, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2.

(١١٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209, p. 53.

حكاماً عليها. ولم تفكر في إزالتهم مطلقاً، بل اتبعت معهم سياسة ودية. ويسلط حكم سلطاني صدر في (١٦ ربيع الأول سنة ٩٦٧هـ، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٥٩م)، الأضواء على علاقة الحفصيين بالحكومة العثمانية. وقد صدر الحكم إثر تعرض المنطقة، بخاصة إيالة طرابلس الغرب، إلى الغزو الإسباني، وطُلب من حاكم تونس (من دون ذكر اسمه) دعم القوات العثمانية المرسلة إلى هناك لمواجهة الغزو المذكور. وقد فاتح السلطان، الحاكم بشكل: «حكم إلى حاكم تونس»، أي: «أمر إلى حاكم تونس». وهذا الأسلوب لا يستخدم إلا مع من يخضع بشكل فعلي إلى الدولة العثمانية، الأمر الذي يدعونا إلى أن نعتبر تونس في هذه الفترة بالذات بمثابة سنجق، أي لواء تتم إدارته بأسلوب الحكومة. غير أن الوضع الإداري لهذا السنجق يختلف عن وضع سناجق الحكومة التي سبق أن شاهدناها في كل من العراق وبلاد الشام، إذ إنه لم يرتبط بإيالة معينة، بل تبع مركز الدولة مباشرة. ويستدل من ديباجة الحكم مدى الاعتبار والاحترام الذي يكنه السلطان العثماني لحكام تونس، الذين اعتبرهم شرفاء ينحدرون من صلب النبي (ﷺ). إذ ورد فيها: «. . الجناب العالي، الأميري، الكبيري، الأكرمي، الأفخمي، الأبجدي، الأرشدي، الأكملي، الأعدلي، الذخري، العوني، الغوثي، الأوحدي، القصدي، الهمامي، الماجدي، الأصيلي، العريقي، نسل السلالة الهاشمية، فرع الشجرة الذكية، طراز العصابة العمرية، المحفوف بعناية الملك الصمداني، الحاكم يومئذ بولاية تونس أدام الله تعالى سعده، وانجح قصده. . .»[١١٧].

والحقيقة أن هذه الحكومة كانت ستستمر لولا الوضع الذي آلت إليه، والذي شكّل تهديداً مباشراً للمصالح العثمانية في المنطقة، لا سيما بعد قيام حكامها فيما بعد بعقد تحالفات مع الإسبان ضد العثمانيين. لهذا قررت الحكومة العثمانية إنهاء الحكم الحفصي من تونس، وإلحاقها بمركز الدولة مباشرة (٩٧٧هـ، ١٥٦٩م).

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تفكر في تحويل تونس إلى بكلربكية كالجزائر وطرابلس الغرب، في بداية انضوائها تحت الحكم العثماني، على الرغم من مطالبة الأهالي بذلك، بل اعتبرت تونس (والمقصود بها هنا مدينة تونس وأرجاءها) سنجقاً تابعاً إلى إيالة الجزائر[١١٨].

إلا أن تابعية بعض المناطق التونسية أصبحت تشكل في هذه الفترة مشكلة بين إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب. فالقيروان، وسوسة، والمنستير، ألحقت بطرابلس

(١١٧) انظر نصّ الحكم ٦٢٦ وهو باللغة العربية في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 3, pp. 223-224.

(١١٨) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٥٦٩.

الغرب، بعد فتحها من قبل بكلربكي طرابلس، ولكن بعد فتح تونس، تمّ ربطها بالجزائر (محرّم ٩٧٩هـ، أيار/مايو ١٥٧١). وحاول بكلربكي طرابلس إبقاء هذه المناطق مرتبطة بطرابلس الغرب، إلا أن أعيان تونس وبكلربكي الجزائر ناشدوا الحكومة العثمانية بإبقاء تونس والقيروان مرتبطتين بالجزائر، وأسعف طلبهم في (محرّم سنة ٩٧٩هـ، أيار/مايو ١٥٧١م). وإثر هذا، أبلغ بكلربكي طرابلس الديوان الهمايوني برغبة أهالي سوسة والمنستير في ربطهما بطرابلس، لابتعادهما عن الجزائر. غير أن الحكومة العثمانية لم تلب هذا الطلب، بل أوفدت الوزير برتو باشا إلى المنطقة للتحقق من رغبة الأهالي (جمادى الآخرة ٩٧٩هـ، أواخر ١٥٧١م)[119]. ولا نعرف نتيجة هذا الإيفاد في ضوء المصادر المتوفرة لدينا، ولكن الذي نعرفه أن بعض أقاليم تونس مثل صفاقس وجربة، بقيت ملحقة بطرابلس.

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تغير الوضع الإداري لتونس، إذ أبقت الجزء الأكبر من أراضيها تابعاً إلى الجزائر. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٥٧٢م، حيث اتخذت الدولة قراراً بتحويل تونس إلى إيالة مستقلة، وعهدت بها إلى قبودان البحر (قائد القوة البحرية) علي باشا. كما صدر الأمر بإبقاء القائد رمضان قائممقاماً/وكيلاً له في تونس، باعتبار أن علي باشا لن يقيم فيها. وفي حكم سلطاني موجه إلى بكلربكي الجزائر أحمد باشا، طلب منه تقديم الدعم المطلوب إلى القائد رمضان، والحيلولة دون إلحاق أي ضرر بأراضي الإيالة الجديدة، وحمايتها من الهجمات الخارجية (٤ ذو القعدة ٩٧٩هـ، ١٩ آذار/مارس ١٥٧٢ م)[120].

ولم يمر وقت طويل، حتى وجهت إيالة تونس إلى حيدر باشا، إذ يتردد اسمه قبل الغزو الإسباني لتونس، فنعرف أنه اضطر إلى الانسحاب من تونس مركز الولاية إلى إطراف القيروان، لانتظار التعزيزات التي من المزمع إرسالها من الدولة العثمانية[121].

ظلت تونس تدار بشكل إيالة مستقلة إلى سنة (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، حيث توفي بكلربكي طرابلس الغرب مصطفى باشا، فعهد بها إلى حيدر باشا ليديرها إلى جانب تونس، الأمر الذي يدل على دمج الإيالتين في إيالة واحدة. واستمر هذا الوضع حتى (١٨ ربيع الأول سنة ٩٨٥هـ، ٥ حزيران/يونيو ١٥٧٧م)، حيث أعيد فصلهما[122].

---

(١١٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 10, p. 8; Muhimme defteri (MD), no. 16, p. 362, and Muhimme defteri (MD), no. 17, p. 3, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, p. 118.

(١٢٠) انظر الحكم ١٠٧٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 563.

(١٢١) انظر على سبيل المثال: بجوي، **تاريخ**، ج ١، ص ٢٦٢.

(١٢٢) انظر: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 211.

ولكن بقيت القيروان والمنستير مرتبطتين بطرابلس الغرب، بعد هذا الفصل، إلى أن تمكن حيدر باشا من استصدار حكم سلطاني بإعادتهما إلى تونس(١٢٣).

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن جزيرة جربة ظلت ملحقة بطرابلس الغرب، ولم تتم إعادتها إلى تونس إلا في عهد الداي يوسف (١٦١٠ ـ ١٦٣٧م)، الذي تمكن من ربطها بتونس لأول مرة(١٢٤). كما إن بعض المدن مثل قفصه، وتوزر، ونفطة، أصبحت مثار خلاف بين طرابلس وتونس لضمها، وتم إنتقالها بينهما لأكثر من مرة، لهذا وقعت سلسلة من المشاكل الحدودية بين تونس وطرابلس من أجل الهيمنة على هذه المدن.

ولكن ظهر في هذه الفترة عصيان العربان، في كل من قفصة، وتوزر، ونفطة، ولم يكن بمقدور قوات تونس قمعه، بل تولت ذلك قوات طرابلس الغرب، ونجحت بالفعل في استتباب الأمن والنظام في هذه المدن، فقررت الحكومة العثمانية ضم هذه المدن الثلاث لإدارة طرابلس، بحكم قربها منها. كما أعادت في القرار نفسه سوسة، والمنستير، والقيروان، إلى طرابلس أيضاً (أواخر ذي الحجة ٩٨٦هـ، شباط/ فبراير ١٥٧٨م)، ولم تجد محاولات بكلربكي تونس نفعاً في إعادة إلحاق هذه المدن بتونس(١٢٥).

لكن يستدل من أحد الأحكام السلطانية، أن القيروان، وسوسة، وقفصة، والمنستير، خرجت فيما بعد من نفوذ ولاية طرابلس الغرب، إذ ورد في هذا الحكم أنه في الوقت الذي كانت هذه الولايات، أي النواحي، تابعة إدارياً إلى طرابلس الغرب، تمّ تعيين كل من القواد علي، ومحمد، ومراد، عليها. واشترط عليهم دفع ٧٠ ألف ذهب لخزينة الدولة، كل ثلاث سنوات. ولكن قام ١٥٠ إنكشارياً من إيالة تونس بالاستيلاء عليها، وأصبحوا يتصرفون بها ويجبون ضرائبها لأنفسهم، من دون أن يدفعوا أي شيء للخزينة. فصدر الحكم السلطاني ليقضي بعدم ترك تلك الولايات المذكورة تسيّر من قبل تونس وهؤلاء الجنود، بل تخليصها منهم وإعادة ضمها إلى طرابلس، كما كان في السابق (١٠ شوال ٩٩٢هـ، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٨٤م)(١٢٦). ولكن اللافت

---

(١٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٦-١٢٧، و BOA, Muhimme defteri (MD), no. 28, p. 146.

(١٢٤) «Tunus,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 12, p. 76.

(١٢٥) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 36, pp. 77 and 282.

وقد نشر نصه مترجماً إلى العربية د. عبد الجليل التميمي وألحقه بدراسته المعنونة: عبد الجليل التميمي، «التشكل الإداري والجغراسياسي للإيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب ١٥٥٧ ـ ١٥٨٨م،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ١٥ ـ ١٦ (١٩٩٧)، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١.

(١٢٦) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 46, p. 178.

للنظر هنا، بقاء كل من قابس وصفاقس تابعتين إلى تونس، على الرغم من كونهما تتوسطان ولاية طرابلس والمناطق التونسية الملحقة بها كسوسة، والمنستير، والقيروان. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م)، حيث صدر الأمر بفك ارتباطهما من تونس، وإلحاقهما بطرابلس الغرب. غير أن الدافع لهذا الإجراء لم يكن بسبب موقعهما، بل كان لأسباب اقتصادية بحتة، إذ أبلغ بكلربكي طرابلس الغرب الديوان السلطاني أن هاتين المدينتين كانتا تابعتين إلى إيالة طرابلس الغرب، وأن الإيالة كانت تعتمد على مواردهما في تغطية رواتب الجنود، ولكن بعد فصلهما عنها قلت الموارد المالية لخزينة الإيالة، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكنها من دفع الرواتب، وترتب على هذا تمرد الجنود وإثارتهم الشغب، فطلب إعادة المدينتين إلى طرابلس الغرب. فلبى السلطان طلبه، وتم إلحاق المدينتين بطرابلس الغرب (٩٩٦هـ، ١٥٨٨م)[١٢٧]. لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، فقد تمّ فصل صفاقس في السنة نفسها من طرابلس، وألحقت بتونس مرة أخرى، من دون أن يرد أي سبب لذلك[١٢٨].

كانت إيالة تونس تتم إدارتها من قبل بكلربكي يتم تعيينه من مركز الدولة مباشرة. إذ تولى حتى سنة (٩٩٩هـ، ١٥٩١م) سبعة عشر بكلربكياً. وإبان هذه الفترة، تمكن الانكشارية من تحقيق نفوذ كبير لهم في تونس، ثم أدخلوا الحكم بأيديهم. وقد ورد في الأحكام السلطانية بشكل واضح تدخل الانكشارية في شؤون الإيالة في تونس وطرابلس الغرب، وذلك في سنة (٩٩٥هـ، ١٥٨٧م)[١٢٩].

وقد جرت العادة في تونس قيام كل والٍ عند تقلده الولاية بمنح (ترقي = علاوة مالية) للإنكشارية، أي مثلما كان يجري عند جلوس السلاطين. وقد ترتب على هذا زيادة مرتباتهم تدريجياً، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على خزينة الولاية، وأثقل كاهلها. ولكي يتمكن الولاة من الإيفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الإنكشارية، قاموا بتضييق الخناق على الأهالي، مما أدى إلى تذمرهم، فرفعوا شكاواهم إلى السلطان العثماني يناشدونه بالتدخل. وفي سنة (٩٩٩هـ، ١٥٩١م)، تمرد الإنكشارية وعينوا أحد قادتهم (إبراهيم) داياً على تونس، فبدأ بذلك عهد جديد من عهود الوجود العثماني في تونس، وهو

---

(١٢٧) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA): Muhimme defteri (MD), no. 62, p. 169, and Muhimme defteri (MD), no. 64, pp. 75-76.

وعن نصوص الأحكام، انظر: التميمي، المصدر نفسه، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(١٢٨) انظر: التميمي، المصدر نفسه، ص ٤٧٦، و BOA, Muhimme defteri (MD), no. 64, p. 116.

(١٢٩) عن هذه الأحكام، انظر: BOA: Muhimme defteri (MD), no. 62, pp. 126-127 and 144, and Muhimme defteri (MD), no. 64, pp. 105-106.

عهد الدايات، إلا أن الدايات لم يتح لهم الانفراد بالسلطة فيها. إذ كان لأمراء سنجق تونس، الذين أطلق عليهم اسم «أمراء الوطن» من النفوذ في إدارة تونس ما يمكنهم من حصر وظيفة إمارة الوطن داخل أسرتهم بشكل وراثي. وفضلاً عن هذا، ظلت الدولة العثمانية ترسل ممثلها (البكلربكي) إليها أيضاً. لهذا، فقد أصبحت هناك ثلاث قوى تتصارع في ما بينهما من أجل النفوذ، هي: الداي، وأمير الوطن، والبكلربكي. غير أن أمراء الوطن تمكنوا من تعزيز مركزهم تدريجياً على حساب كل من الداي والبكلربكي، ليصبحوا هم المتنفذين الفعليين في الولاية، بعد أن استحوذوا على الإدارة فيها. وقد حصل بعضهم على الباشوية من الدولة العثمانية، كما ذكرنا.

وعلى الرغم من أن بعض أمراء الوطن كانوا يتدخلون في تعيين الداي، الذي أصبح دوره يتقلص، فأن بعضهم الآخر جمع بين الوظيفتين: إمارة الوطن والدايوية. وينبغي هنا أن نشير إلى أن الداي كان لا يصل إلى الدايوية إلا بانتخاب من آغاوات الإنكشارية وبتصديق من ديوان الإنكشارية. أما أمراء الوطن فكانوا يتولون الإمارة عن طريق الوراثة، وينالون تصديق السلطان العثماني بعد ذلك. لهذا، لم يتم جمع القوى الثلاثة في شخص واحد، باعتبار أن البكلربكي كان يتم إرساله من المركز.

وكما ذكرنا، فإن إمارة الوطن انحصرت في أسرتي المرادية والحسينية، ولم يتولها أحد من غير هاتين الأسرتين، إلا إبراهيم شريف، الذي يعد عهده حداً فاصلاً بين عهدي الأسرتين. وشهد عهد الحسينيين بعض التطورات في إدارة تونس، من الممكن عرضها على الوجه الآتي:

● انفرد مؤسس الأسرة حسين بن علي بإدارة تونس، بعد أن اختير أميراً للوطن. وقد سعى الإنكشارية إلى إعادة مجد ديوانهم، ليحدوا من نفوذ حسين بن علي، إلا أن الأخير قتل الداي المعين من قبلهم، فانفرد بالحكم. كان أمير الوطن، هو أمير السنجق، أي أمير سنجق تونس، ولم يحدث في الدولة العثمانية، في كل ولاياتها، أن يتمتع أمير السنجق بصلاحيات ونفوذ أكبر من البكلربكي، إلا في تونس، إذ لم تبق للبكلربكي أية أهمية تذكر، على الرغم من كونه ممثلاً السلطان.

● نال حسين بن علي الباشوية مع البكلربكية من السلطان، فأصبح يدير تونس من دون منافس. كما إن خلفه علي باشا حصل على المنصبين معاً.

● لأول مرة في العهد الحسيني يتم اختيار الداي وأمير الوطن من العائلة نفسها، إذ انتخب محمد بن حسين داياً، وأخوه علي بك أميراً للوطن. إلا أن الدولة العثمانية عهدت بالبكلربكية إلى الداي محمد بن حسين مع الباشوية، أي خلافاً لما جرى في السابق.

● لم يبق لمنصب الداي أي اعتبار بعد تولي حمودة باشا الإدارة، لا سيما بعد أن قمع الثورة التي قام بها الإنكشارية في تونس، إذ لم نعد نسمع عن منصب الداي أي شيء.

● بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، سعت الدولة العثمانية إلى إتباع سياسة مرنة تجاه بايات تونس بهدف تعزيز روابطهم مع المركز، لهذا السبب منحت أحمد باشا رتبة المشيرية والوزارة.

● في عهد صادق باشا، اتبع تنظيم إداري جديد في تونس، إذ تمّ تقسيم الإيالة إلى مناطق، سميت «قائدات»، عينّ على رأس كل واحد منها قائد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بايات أو دايات أو ولاة تونس، لم يلجأوا إلى قطع علاقاتهم مع مركز الدولة العثمانية، إلا ما ندر، بل لم يفكروا في الانفصال عن الدولة. إذ كانوا يدركون جيداً ما يترتب عليه اتخاذ مثل هذا الإجراء، إذ ترفع الدولة غطاء الحماية عنهم وتمنعهم من تجنيد المقاتلين من الأناضول والمناطق القريبة منها، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار نظامهم أمام المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بهم. كما كانوا يلجأون إلى الدولة العثمانية عند وقوع المشاكل بينهم وبين طرابلس الغرب أو الجزائر، وبالمقابل فإن أسطولهم يدخل تحت إمرة قبودان باشا، عند وقوع المعارك بين الدولة العثمانية والدول الأخرى[(١٣٠)].

أما التقسيمات الإدارية لتونس قبيل تحويلها إلى إيالة مستقلة، أي عندما كانت سنجقاً تابعاً إلى إيالة الجزائر، وبالتحديد في أوائل سنة ١٥٧٢م، فكانت على النحو الآتي:

ـ تونس/ مركز السنجق.

ـ سوسة.

ـ القيروان.

ـ المنستير.

ـ بلد الجريد.

ـ بنزرت[(١٣١)].

أما الأقاليم الأخرى التي دخلت فيما بعد في إيالة تونس، فكانت تتقاسمها كل من الجزائر وطرابلس الغرب.

---

(١٣٠) Kuran, «Osamanli Doneminde Magrib Tarihi,» vol. 1, p. 399.

(١٣١) انظر الحكم ١٠٣٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 541.

وأول دفتر وصلنا يورد التقسيمات الإدارية لتونس، بعد تحويلها إلى إيالة مستقلة، فهو «الدفتر ٢٦٢»، الذي يتضمن التعيينات الجارية في إيالة تونس للمدة بين (٩٨٥هـ، ١٥٧٧م) و(٩٩٤هـ، ١٥٨٦م)، أي بعد فصلها من طرابلس الغرب (١٥٧٧م)، وطبقاً لما ورد فيه، فإن الألوية التابعة بشكل فعلي لبكلربكية تونس كانت:

ـ لواء تونس/ سنجق الباشا.

ـ لواء سوسة.

ـ لواء مناستر (المنستير).

ـ لواء القيروان.

ـ لواء كف (الكاف).

ـ لواء قفصة.

وقد ورد في الدفتر:

● أن إيالة تونس عهد بها في (١٨ شوال سنة ٩٨٥هـ، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٧٧م)، إلى رمضان باشا بكلربكي الجزائر السابق. وربما كان أول بكلربكي يتولى تونس بعد فصلها من طرابلس الغرب، في هذه السنة. وكما ذكرنا، فإن إيالة طرابلس الغرب أدخلت تحت إدارة حيدر باشا بكلربكي تونس، بعد تحريرها من الاحتلال الإسباني (٩٨٤هـ، ١٥٧٧م).

● أن سوسة عهد بها إلى قايد حسين، بناءً على توصية الوزير إبراهيم باشا والقبودان (قائد البحرية) علي باشا (ربيع الآخر ٩٩١هـ، نيسان/ أبريل ١٥٨٣م).

● كان يتم التعيين في الألوية بناءً على توصية القبودان باشا أو البكلربكي، إذ نجد أن كلاً من القيروان والكاف عهد بهما إلى أمراء، بناء على توصية البكلربكي، وعهد بقفصه بناءً على عرض قبودان باشا.

● عهد بجميع الألوية إلى متصرفيها بطريقة الساليانة، وقد أورد الدفتر مقدار ساليانة كل واحد منهم[١٣٢].

وبعد دخول إدارة تونس بيد الدايات، لم تعد دفاتر التعيينات تدوّن أسماء ألوية تونس، وذلك بسبب عدم قيام مركز الدولة بتعيين أمراء السناجق فيها، بل ترك هذا

---

(١٣٢) عن أوامر التعيينات في تونس في هذه الفترة، انظر: BOA, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262, pp. 243-244.

الأمر للدايات. وفي «الدفتر ٢٦٦»، ورد أن إيالة تونس في عهدة حمودة باشا (١٠٤١هـ، ١٦٣١م)، وهذه العبارة تعني أنه يتولاها باعتباره بكلربكياً (والياً) عليها. وقد سبق أن ذكرنا أن حمودة باشا كان أمير الوطن في تونس، في هذه الفترة. وهذا يعني أن حمودة باشا جمع بين إمارة الوطن والبكلربكية، وأقرته الحكومة العثمانية على ذلك.

كما ورد في الدفتر نفسه قبودانية بني زرد (بنزرت) ضمن ملحقات تونس، وهوما نراه لأول مرة. ومن دون أن تكون تابعة إلى قبودانية البحر (رئاسة القوة البحرية). وقد ورد في حقلها: «أن المتصرف على القبودانية تقدم به العمر وأشرف على نهاية عمره، فلم يعد قادراً على الخدمة، ولهذا فقد عهد بالقبودانية إلى أحمد بن الداي يوسف، وذلك بناءً على ما ارتآه شيوخ تونس كافة (أواسط ربيع الأول ١٠٥٠هـ، آب/ أغسطس ١٦٤٠م)[١٣٣].

والحقيقة أن جمع البكلربكية وإمارة الوطن في شخصية واحدة (مثل حمودة باشا) لم يكن ظاهرة عامة، إنما حالات فردية، ارتأت الدولة العثمانية اتخاذها كإجراء إداري لسبب أو لآخر، ولعل الدولة اضطرت إلى القيام بها، ولهذا نجد أن دفاتر التعيينات خصصت حقلاً مستقلاً لسنجق الوطن مع الإيالة، ومما ورد في هذه الدفاتر:

● إن إيالة تونس عهد بها في (١٠ جمادى الآخرة ١١٣٨هـ، ١٣ شباط/ فبراير ١٧٢٦م)، إلى علي بك أمير سنجق المحلة في تونس، وذلك لشجاعته وكفاءته. واشترط عليه أن يسير وفق الوضع القديم لأوجاق تونس، وأن يسعى إلى التنسيق مع شجعان الروم (الإنكشارية)، وأن يبدأ ببناء السفن الجديدة ورفع عددها ليبلغ ما كان عليه. والمعروف أن علي بك هو ابن أخ حسين بن علي، الذي نحاه من ولاية العهد، كما ذكرنا.

● أوامر تعيين أمراء الوطن، كما ترد في الألوية العادية. ومما يلفت النظر في هذا الخصوص، ما ورد في أمر تعيين حمزة بك، الذي تولى إمارة الوطن بعد حسين بك، في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٧٣٨م، إذ ورد فيه أن سنجق الوطن عهد به إليه، بناءً على توصية أمير السنجق السابق حسين بك.

● ورد اسم سنجق المحلة باعتباره سنجقاً مستقلاً، وكان يتم التعيين فيه بأوامر سلطانية. وآخر أمر متعلق بهذا السنجق وردنا، يعود إلى سنة ١٦٩٢م، أي قبل عهد الحسينيين.

---

(١٣٣) عن أوامر التعيينات الواردة في الدفتر ٢٦٢، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٣.

• على الرغم من أن حسين بن علي مؤسس الأسرة الحسينية في تونس قد منح الباشوية، إلا أن اسمه ورد في الدفاتر من دون باشا، أي بشكل حسين بك[١٣٤].

رابعاً: المغرب الأقصى

١ ـ بداية الاهتمام العثماني بالمغرب الأقصى

يحتل المغرب الأقصى أهمية استثنائية بين بلدان المغرب العربي لكونه أقرب المناطق الأفريقية إلى أوروبا، فلا يفصله عن إسبانيا إلا مضيق جبل طارق. ولم يكن المغرب الأقصى في أوائل القرن السادس عشر الميلادي منضوياً تحت حكم كيان سياسي واحد، بل كان منقسماً إلى كيانات مختلفة. والمعروف أن عبيد الله بن محمد الوطاسي، قد أدخل فاس في سنة ١٤٧١م تحت نفوذه. وفي سنة ١٥٠٤م، حل محله ابنه محمد الغالب، وفي سنة ١٥١٠م، تولى ابنه الآخر مولاي محمد. أما مراكش، فكانت داخلة تحت حكم المرينيين. وبرز في عهدهم الشرفاء السعديون كقوة سياسية في المنطقة تحت إمرة زعيمهم عبد الله محمد القائم. وبعد وفاته في سنة (٥٢٣هـ، ١٥١٨م)، تمّ تقسيم الأراضي الواقعة تحت نفوذه بين إبنيه أبي العباس الأعرج ومحمد المهدي. واتسمت علاقة الأخوين في بداية الأمر بالودية، إلا أنها ما لبثت أن تحولت إلى عداء. وفي سنة (٩٣٥هـ، ١٥٢٩م) هاجم أبو العباس الأعرج مراكش وسيطر عليها، وأنهى حكم المرينيين فيها، واضطر المرينيون إلى إبرام معاهدة مع السعديين، بموجبها أصبحت المنطقة الواقعة إلى الجنوب حتى فاس من نصيب السعديين. وبهذا وُضع الحجر الأساس لحكم الشرفاء السعديين. وفي سنة (٩٥٦هـ، ١٥٤٩م)، نجح الشريف محمد المهدي في الدخول إلى مدينة فاس، فاضطرت الأسرة الحاكمة المرينية إلى حصر حكمها في منطقة السوس[١٣٥].

ويبدو أن الأوضاع التي كان يمر بها المغرب الأقصى لفتت أنظار البرتغاليين، فاستغلوها لينقضوا على بعض النقاط الاستراتيجية فيه ويحتلوها، ووسعوا بذلك مستعمراتهم في هذه المنطقة. والمعروف أن البرتغاليين، بعد أن برزوا قوة بحرية كبيرة، كانوا قد احتلوا سبتة (١٤١٥م)، والقصر الصغير (١٤٦٥م)، وطنجة (١٤٧١م)، ثم استولوا على أصيلة والدار البيضاء. وتمكنوا

---

(١٣٤) عن أوامر التعيينات الواردة في الدفاتر في هذه الفترة، انظر: BOA: Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551, p. 68; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568, p. 27; Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572, p. 42; Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523, p. 93, and Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355, pp. 21-22.

(١٣٥) Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, pp. 90-91 and 125.

بذلك من إدخال أماكن واسعة من المغرب الأقصى، ومن ضمنها مراكز حضارية مهمة تحت نفوذهم. ولم يكن بمقدور الحكام الموجودين في المنطقة التصدي للبرتغاليين وحماية أنفسهم منهم[١٣٦].

وفي هذا الوقت، برز العثمانيون في البحر المتوسط باعتبارهم قوة بحرية منافسة للبرتغاليين والدول الأوروبية المطلة على سواحل البحر المتوسط، معتبرين أنفسهم حماة المسلمين تجاه المظالم الإسبانية والغزو البرتغالي. وفي عهد السلطان سليمان القانوني، لا سيما بعد أن ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية، بدأ الاهتمام العثماني بفاس. ويبدو أن السعديين لم يكونوا مرتاحين من الوجود العثماني في المنطقة، في بداية الأمر. إذ نعرف أن السلطان السعدي مولاي محمد استغل انشغال بكلربكي الجزائر حسن باشا بمسألة وهران، التي كانت محتلة من قبل الإسبان، وسيطر على تلمسان. وكان يحكمها أحمد الثالث، وهو من ملوك بني زيان، جلس على العرش بمساعدة الأتراك. وطرد السلطان السعدي الأتراك الموجودين فيها إلى الجزائر (٩٥٧هـ، ١٥٥١م). وهذه المدينة تحظى بأهمية استراتيجية لتحكمها بالطريق المؤدي إلى فاس، لهذا لم يتأخر حسن باشا بكلربكي الجزائر في إرسال قوة لاستعادتها. وتقابلت هذه القوة مع الجيش السعدي، في موقعة بين وهران وتلمسان، ووقعت معركة ضارية بين الطرفين انتهت بهزيمة الجيش السعدي. واضطر السعديون على أثرها إلى إخلاء تلمسان، فدخلتها قوات حسن باشا (٩٥٨هـ، ١٥٥٢م)[١٣٧]. وربما كان حسن باشا يفكر في الانتقام لولا دعوته في هذه الفترة إلى إستانبول. ولكن ما أن رجعت قوات حسن باشا إلى الجزائر، حتى قام حسن أخوأحمد الثالث بالاستيلاء على تلمسان، بعد أن تلقى دعماً عسكرياً من الإسبان. وظل يحكمها حتى سنة ١٥٥٥م، حيث استولى عليها صالح باشا نهائياً، وجعلها سنجقاً تابعاً إلى إيالة جزائر الغرب، وانقضى بذلك حكم بن زيان، بعد ٣١٩ سنة من قيام دولتهم.

ويبدو أن الدولة العثمانية لم تكن ترغب في تصعيد الموقف مع سلطنة فاس، على الرغم مما حدث، لهذا نراها تقوم بداية بعزل حسن باشا من ولاية الجزائر، لكونه «ميالاً للعنف وسيئ الجيرة». غير أن هذا الإجراء لم يؤثر في الموقف الذي اتخذه السعديون من العثمانيين. وظلوا غير مرتاحين من العثمانيين في هذا الوقت، ولم يخفوا طموحهم في السيطرة على تلمسان، ولم يكن العثمانيون راغبين في تأزيم

(١٣٦) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 127-128.
(١٣٧) Ilter, Ibid., vol. 1, pp. 125-127.

الموقف معهم، بل كانوا يحاربونهم حتى يتمكنوا من التفرغ لهم[١٣٨].

ولم يمض وقت طويل حتى قام صالح ريس الذي خلف حسن باشا في إيالة الجزائر بالاتصال بأبي حسون الوطاسي، الذي أخرجه السعديون من فاس، بعد سيطرتهم عليها. كما جهّز قواته للقيام بحملة عسكرية ضد السعديين. وبدأت القوات العثمانية عملياتها بالسيطرة على مدينة تازة، الواقعة على الطريق المؤدي إلى فاس. وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٥٥٤م، دخلت إلى فاس وسط ترحيب الأهالي. واضطر السلطان السعدي محمد إلى الانسحاب إلى مراكش، وبقي صالح باشا إلى جانب جيشه في فاس أربعة أشهر متواصلة. وأجريت فيها كل المعاملات باسم السلطان العثماني. ونصب صالح باشا أحد الأمراء المرينيين، وهو أبو حسون، حاكماً عليها، وأحيى بذلك حكم المرينيين فيها. ولكن بعد عودة القوات الجزائرية إلى الجزائر، عاد محمد المهدي إلى فاس، واستعادها وقتل أبا حسون (٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٥٥٤م).

وأدرك السلطان محمد أنه غير قادر على تحدي الأتراك والصمود أمامهم بالاعتماد على إمكاناته الذاتية، لهذا أرسل إلى الإسبان والبرتغاليين طالباً دعمه، ولكنه قتل على يد الأتراك الذين جندهم في حاشيته، وكانوا على صلة بإيالة الجزائر، وذلك في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٥٥٧م، بعد أن حكم ثلاث سنوات[١٣٩].

٢ ـ عبد الله الغالب وتردي علاقته مع العثمانيين

تولى السلطنة بعده ابنه مولاي عبد الله الغالب بالله. ويستدل مما ورد في أحد الأحكام السلطانية أن علاقته مع الدولة العثمانية في بداية توليه السلطنة كانت جيدة، بل بإمكاننا القول إنه كان منضوياً تحت حماية الدولة العثمانية[١٤٠]. إلا أن هذه العلاقة تأثرت بشكل سلبي إثر الخلاف الذي دب بينه وبين إخوته، بخاصة بعد محاولة عبد الله تصفية إخوته عبد الملك، وأحمد، وعبد المؤمن، الذين اضطروا إلى اللجوء إلى الدولة العثمانية والاستنجاد بها. وكانوا يقيمون في سجلماسة، وانتقلوا إلى تلمسان الواقعة تحت النفوذ العثماني.

ويبدو مما ورد في قيود دفتر المهمة أن عبد المؤمن وعبد الملك أرسلا رسائل عدة

---

(١٣٨) انظر صورة الأحكام الواردة فيه في: أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وما بعدها، نقلاً عن: «Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888.

(١٣٩) Ilter, Ibid., vol. 1, pp. 130-132, and Mustafa L. Bilge, «Fas,» in: *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 12 (1995), p. 191.

(١٤٠) انظر التسلسل ١٨٧ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 168.

إلى الديوان الهمايوني ناشداه فيها التدخل لإحقاق حقوقهم في فاس، بعد أن فشلا في المصالحة مع أخيهما، إذ إن أخاهما خالف العهد الذي قطعه لبعض المصلحين الذين توسطوا لإصلاح ذات البين، بل إنه أعد العدة لمحاربتهما، فاضطرا إلى العودة إلى الجزائر (٩٧٢هـ، ١٥٦٥م)، وناشدا البكلربكي للتدخل ومساعدتهما عسكرياً لإقصاء عبد الله عن السلطنة. وقام البكلربكي بالإبلاغ عن الوضع إلى الديوان الهمايوني.

ويستدل بما ورد في أحد الأحكام السلطانية، أن الدولة العثمانية كانت تفكر في إبعاد عبد الله عن الحكم، إلا أن ظروفها الداخلية لم تكن تساعد على ذلك في هذه الفترة، فأية عملية تقوم بها الدولة ينبغي أن تتم بالدرجة الأولى بواسطة الأسطول، غير أن الأسطول كان مكلفاً في هذا الوقت ببعض العمليات العسكرية (فتح مالطة)، ولهذا أبلغهما الديوان الهمايوني باسم السلطان أن يقوما بمداراة الوضع مع أخيهما علّهم يتمكنون من المصالحة، ولكن إذا أصر عبد الله على موقفه العدائي منهما، فإن الدولة العثمانية ستتعامل مع الوضع في حينه، وفي ضوء ما يراه بكلربكي الجزائر حسن باشا مناسباً. كما أرسل الديوان الهمايوني حكماً إلى بكلربكي الجزائر فوضت فيه «جميع أمور تلك الديار لفكره الثاقب ورأيه الصائب» (٣ رمضان ٩٧٢هـ، ٤ نيسان/ أبريل ١٥٦٥م)[١٤١].

وعلى الرغم من محدودية المعلومات المتوافرة لدينا، إلا أنه يمكننا القول إن الدولة العثمانية تخلت عن إقصاء عبد الله عن سلطنة فاس، على الرغم من مطالبة الأهالي بذلك، وربما أن الظروف السائدة في البحر المتوسط، وقيام الإسبان بأعمال عدائية ضد الوجود العثماني فيه، ورغبة الدولة العثمانية في رص صفوف المسلمين وتوحيد كلمتهم، كل ذلك أدى بالدولة العثمانية إلى اتباع سياسة من شأنها تهدئة الوضع، وتقريب أفراد الأسرة السعدية بعضهم ببعض، وإزالة الخلافات في ما بينهم. ففي مرسوم سلطاني صدر في (أوائل صفر سنة ٩٧٥هـ، ٧ آب/ أغسطس ١٥٦٧م)، موجه إلى «العلماء، والفضلاء، والصلحاء، وجميع الأمراء، والكبراء، وأهالي الإسلام، بإقليم فاس، وديار مراكش، وبلاد السوس، وسائر توابع تلك الأرض المباركة»، ورد على لسان السلطان: «أنه لا يخفى أن والي تلك الولاية وحاكمها سابقاً الشريف محمد انتقل بالوفاة، وصارت تلك الولاية في يد ولده عبد الله. لكن أهالي تلك الديار الجليلة لم يكونوا لفعله من الشاكرين، ولا يسره من

---

(١٤١) انظر الحكمان ٩٧١-٩٧٢ في: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 6, pp. 450-451.

الذاكرين. على أن من أولاد الشريف محمد المزبور (المذكور) افتخار الأمراء الكرام، مختار الكبراء الفخام، الأميري، الكبيري، الأكرمي، الأفخمي، الهمامي، الماجدي، الأصيلي، العريقي، الحسبي، النسبي، المحفوف بصنوف عواطف الملك المهيمن، الشريف عبد المؤمن، أدام الله سعده، وأنجح قصده.. وحسّن سرّه وسيرته، ولكونه أولى لضبط تلك الولاية من عبد الله المزبور وأحرى، وأهالي تلك البلاد يطلبونه وللواء عليهم يريدونه، وبنصبه في تلك يحصل لأهاليها الأمن والأمان، ومزيد الرفاهية.. فلا جرم قبل تاريخ هذا المنشور العالي والدي المرحوم المغفور له سلطان الغزاة والمجاهدين السلطان سليمان خان، أسكنه الله في غرف الجنان، نصب المشار إليه أميراً لتلك الولاية، وأنعم مرسوماً شريفاً، فأرسل المشار إليه ذلك المرسوم إلى سدتنا العلية يطلب تجديده، فأعطيناه من سدتنا السنية منشورنا السني الخاقاني، فمرسومنا الشريف المطاع، وأمرنا المنيف واجب الاتباع، أن تكونوا مع فخر الأمراء المشار إليه على أحسن حال وأكمل اتحاد، لرأيه السديد مطيعين، ولفكره الصائب منقادين، لسانه لسانكم، ووجهته وجهتكم لقلبكم وقالبكم.. » (أوائل صفر ٩٧٥هـ، ٧ آب/ أغسطس ١٥٦٧م)(١٤٢).

لكن يبدو أن العلاقة بين السلطان عبد الله وأخيه عبد الملك تردت كثيراً، بعد أن سعى عبد الله إلى إبعاد إخوته عن إدارة أي إقليم من أقاليم فاس، فلجأ عبد الملك إلى الديوان الهمايوني طالباً مساعدة الدولة العثمانية له، ففي رسالة للسلطان العثماني إلى بكلربكي الجزائر، في (١٢ جمادى الأولى ٩٧٦هـ، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٦٨م)، ورد أن «السيد عبد الملك» أخا حاكم مراكش السيد عبد الله قدم إلى إستانبول، وأظهر العبودية، وذكر أنه وقع الخلاف والنزاع بينه وبين أخيه، وناشد إصدار خطاب سلطاني للحيلولة دون وقوع القتال بينهما وتحقيق الصلح، والتدخل لمنحه أحد الأقاليم لتأمين معيشته. ورجا أن يتم إيفاد بعض العلماء والصلحاء من الجزائر، ومنهم السيد عبد اللطيف، والسيد أحمد أنوي، والسيد سعيد المصري، والسيد ابن عاشور، إلى حاكم مراكش، ليطلبوا منه قلعة فاس، أو قلعتي تازة، وتافيلالت مع توابعهما. وأبلغ عبد الملك أنه كان يتم منحه وأخيه عبد المؤمن مقداراً من الذهب من خزينة الجزائر، ولكن تمّ قطعه، فوقعا في مضايقة مالية، ورجا الاستمرار في منحه لهما. وأرسل الديوان الهمايوني رسالة باسم السلطان العثماني إلى بكلربكي الجزائر باللغة العربية، وصدر إليه الأمر بأن يقوم بمفاتحة حاكم مراكش ودعوته إلى الصلح مع أخويه، وأن يطلب لهما منه قلعة فاس، أو تازة وتافيلالت مع توابعهما. كما طلب من

---

(١٤٢) انظر الحكم ١٨٧ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 68.

البكلربكي أن يقوم بجس نبض الأهالي خفية، لمعرفة من يفضلون من أفراد الأسرة الحاكمة ليحكمهم، وتم تنبيهه من أن يتوخى الحذر من إلحاق الضرر بأخوي عبد الله من قبله، قبل انعقاد الصلح بينهم، وأن يقوم بحمايتهم. كما أمر بأن يمنح الأخوين عبد الملك وعبد المؤمن ما كان يتم منحهما من خزينة الجزائر، على الأسلوب السابق، إلى أن ينجلي الأمر، وذلك لكي لا يعانيان من مضايقة مالية، وإبلاغ مضمون هذه الرسالة لكل من السيدين عبد المؤمن وعبد الملك[١٤٣].

ولم يكتف الديوان الهمايوني بإرسال رسالة إلى بكلربكي الجزائر بهذا الخصوص، بل أرسل باسم السلطان كتاباً شريفاً إلى «السيد عبد الله» باللغة العربية، وبالخصوص نفسه. وقد بالغ السلطان العثماني في مدحه والثناء عليه في ديباجة الرسالة. ومما ورد في الرسالة:

أن أخاه عبد الملك قدم إلى إستانبول «مظهراً الإخلاص، والعبودية، والانتماء، وملجئاً بكنف حمايتنا ومختصاً لأبوابنا العلية السنية. ويكون هذا الإخلاص مؤدياً لإصلاح ما بينكم، وسبباً لمزيل الشقاق من بينكم، ومستلزماً لانتظام أحوال جمهور الأنام، ومتضمناً رفاهية الخواص والعوام، فتعين له لانتعاشه بعض ما في يدكم من الممالك، التي في حوزة حكومتكم، وانتقل إليكم من آبائكم الكرام، حتى لا يكون بعد اليوم في ما بينكم من القتال، والجدال، والليام. ويكون الرعايا والبرايا الذين هم ودايع الله تعالى، في تلك الأماكن، في غاية الأمن، والأمان، والرفاهية، والاطمئنان. . .».

كما ورد فيها «. . لا يخفى كذلك على علمكم أنكم من قديم الزمان، وسوابق الأعوام من أظهر الإخلاص، والمودة، والانتماء، نحو عتبتنا العلية الخاقانية، ومطيعاً منقاداً لسدتنا السنية السلطانية، بقلبك وقالبك، وخلوص طويتك، وفرط محبتك إلى جنابنا العالي السلطاني، فلأجل إخلاصك ينبغي أن تعين لأخيك المشار إليه شيئاً من الممالك التي انتقلت إليكم من آبائكم الكرام وتحت تصرفكم في هذا الآن ليقوت المشار إليه، وترعى حق الأخوة فيه، وتزيل ما في بينكم من الشقاق والعناد، وتكونوا مجدين في حفظ البلاد وصون العباد، ويكون الرعايا والبرايا آمنين في أوطانهم. . ». في (أواسط جمادى الأول ٩٧٦هـ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥٦٨م)[١٤٤].

وعلى الرغم من عدم معرفتنا بما آل إليه الأمر بعد إرسال الرسالة في ضوء

---

(١٤٣) انظر الحكم ٢٤٣٩، ص ٨٨٩، والحكمان ٢٤٦٠ و٢٤٦٢، ص ٨٩٨ ـ ٨٩٩ في: المصدر نفسه.
(١٤٤) انظر التسلسل ٢٤٨٤ في: المصدر نفسه، ص ٩٠٧ ـ ٩٠٨.

المصادر والوثائق المتوافرة لدينا، إلا أنه يمكننا القول إن علاقة عبد الله توترت مع الدولة العثمانية، بسبب الخلاف الكائن بينه وبين إخوته. وورد في أحد قيود دفتر المهمة أن عبد الله يتعدى على الرعايا، وأنه منذ أربع عشرة سنة لم يقبل بإخوته في بلاد أبيهم، ولا يقبل بالصلح، ولم يكترث بالرسالة التي أرسلت إليه (أي رسالة السلطان العثماني)، وإن الرعايا والبرايا غير راضين عنه. لهذا صدرت الأوامر إلى بكلربكي الجزائر علي باشا «للقيام باستخلاص البلاد منه» (أوائل صفر ٩٧٩هـ، أواخر حزيران/ يونيو ١٥٧١م)[١٤٥].

غير أننا لا نعرف الإجراء الذي اتخذه بكلربكي الجزائر بعد تلقيه هذا الأمر، ولكن ورد في حكم سلطاني صدر بعد بضعة أشهر (٢٧ رمضان ٩٧٩هـ، ١٢ شباط/ فبراير ١٥٧٢م)، أن عبد الله استمر حاكماً على مراكش وفاس، وأن الأخوين عبد المؤمن وعبد الملك بقيا لاجئين في الجزائر. وورد في الحكم أن عبد المؤمن منح بموجب حكم سلطاني إدارة تلمسان، بعد استعادتها من عبد الله، وهذا يعني أن عبد الله أدخل تلمسان تحت نفوذه، ولو لردح من الزمن، ثم استردتها القوات الجزائرية. أما عبد الملك، فأقام في الجزائر، ودخل في خدمة بكلربكي الجزائر في البر والبحر، أي أنه شارك في الحملات العسكرية التي قام بها بكلربكي الجزائر. غير أن عبد المؤمن اغتيل بمكر (؟) وغدر دبره أخوه عبد الله، وخلف أربعة أبناء، اثنان منهم كانا معاقين. وكان يتصرف بخاص في تلمسان، ويتلقى علوفات (مرتبات) من الدولة. وبعد وفاته، أرسل أخوه عبد الملك رسالة إلى السلطان العثماني يناشده منحه ما كان يتصرف به أخوه عبد المؤمن. كما إن بكلربكي الجزائر أبلغ الديوان الهمايوني أن أهل فاس راضون عنه، وشاكرين له، ويرغبون فيه أكثر من إخوته، فضلاً عن أن أباه الشريف قد أوصى به بعد عبد الله. فصدر على أثره الحكم السلطاني، يقضي بمنحه براتاً همايونيا، يتصرف بموجبه بما كان يتصرف به أخوه عبد المؤمن، وتعيين الابن الأكبر لعبد المؤمن في المناطق الحدودية لفاس إلى جانب رجاله الأكفاء، وتوزيع الخاص الممنوح لعبد المؤمن على أبنائه[١٤٦]. ويستدل من كلام البكلربكي «أن أهل فاس راضون عنه» أنه ربما كان يفكر بالإعداد لحملة للسيطرة على فاس. ويبدو أن عبد الله أحس بهذا، إلا أنه كان يدرك أنه ليس في موقع يمكّنه من تحدي الدولة العثمانية التي تمتلك قوات هائلة في البحر المتوسط. لهذا رأى أن عليه أن يتحالف مع إحدى القوى في المنطقة ليتمكن من مواصلة الصمود إزاء أي مكروه، ولم يكن أمامه

---

(١٤٥) انظر الحكم ٦٦٥ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 12, p. 325.

(١٤٦) انظر: الحكمان ٢٤ ـ ٢٥ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 18, p. 15.

إلا الإسبان، فاتصل بهم ساعياً إلى التحالف معهم. وعلى الرغم من عدم معرفتنا بالخطوط العامة لهذا التحالف، إلا أننا نعرف أن عبد الله استمر في حكم المغرب الأقصى، ولم تقم الدولة العثمانية بأي عمل عسكري ضده.

٣ ـ تدخل الدولة العثمانية في تنصيب عبد الملك في السلطنة

في سنة (٩٨١هـ، ١٥٧٤م)، توفي عبد الله الغالب، وخلفه في السلطنة ابنه محمد المتوكل[١٤٧]. ويبدو أن المتوكل سعى إلى تقوية مركزه أمام الدولة العثمانية، فعقد اتفاقية مع الإسبان، وأعطاهم بموجبها القلاع الساحلية للمغرب لقاء تقديمهم المساعدة له. وبالفعل، تلقى الدعم منهم، الأمر الذي اعتبرته الدولة العثمانية خطراً على مصالحها في المنطقة، فقررت وضع حدّ لما يقوم به المتوكل، وإبعاده عن الحكم لصالح عبد الملك. فأصدرت أوامرها إلى بكلربكي الجزائر رمضان باشا، للقيام بعمل عسكري تجاهه. فأخذ رمضان باشا عبد الملك إلى جانبه، وسار على رأس خمسة عشر ألف جندي نحو فاس، وتقابل مع قوات مولاي محمد المتوكل على الله، التي كانت تضم ستين ألف مقاتل. وخلال المعركة، غيّر قسم من القادة والجنود ولاءهم تجاه مولاي محمد، والتحقوا بالقوات العثمانية، فتعرض الجيش الفاسي إلى هزيمة، اضطر على أثرها السلطان الفاسي الانسحاب إلى مراكش. ودخل عبد الملك إلى جانب رمضان باشا فاس، وأعلن نفسه سلطاناً فيها (٩٨٣هـ، ١٥٧٥م).

وترك رمضان باشا قوة إلى جانب السلطان الجديد، قبل أن يعود إلى الجزائر[١٤٨]. وكان عبد الملك قد ترك ابنه وزوجته في إستانبول، وبقي تابعاً للدولة العثمانية مدى العمر. وأجرى إصلاحات كثيرة في فاس. واتخذ من تشكيلات الدولة العثمانية مثلاً يحتذى به في إصلاحاته، بل قلد السلاطين العثمانيين حتى في زيهم، وكان يخرج مثلهم إلى الصلاة في مراسم خاصة. ونظم القصر الذي بناه في فاس على غرار قصر طوب قابي في إستانبول، واستقدم ضباطاً أتراك من الجزائر. وأرسل أهالي فاس رسالة إلى السلطان العثماني، أبدوا فيها امتنانهم لحكم عبد الملك، وذكروا أنهم يتضرعون إلى الله لحفظ السلطان، وأبدى السلطان امتنانه لإخلاص وتبعية عبد الملك والفاسيين[١٤٩].

---

(١٤٧) ورد اسمه في بعض المصادر العثمانية بشكل «محمد المستنصر». انظر مثلاً: نوري باشا، **نتائج الوقوعات**، ج ١ ـ ٢، ص ١١٣، و Bekir Kutukoglu, «Murad III.» *TDV Islam Ansiklopedisi*, vol. 8 (1993), p. 622.

(١٤٨) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, pp. 46-47.

(١٤٩) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 30, pp. 180 and 182, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 158.

وعلى الرغم من أن رمضان باشا نجح في تشتيت شمل الأمراء المتمردين في فاس، إلا أنه لم يتمكن من الحيلولة دون قيامهم بالاضطرابات في أماكن مختلفة. وكان عبد الملك يقلق على وضعه، طالما ظل السلطان السابق طليقاً. لهذا جهز حملة عليه، وسار إلى مراكش. ويبدو أن مولاي محمد أدرك عدم قدرته على مواجهته بالاعتماد على إمكاناته الذاتية، فكتب إلى الملك البرتغالي سبستيان يستنجد به، واعداً إياه بالتنازل له عن بعض القلاع الواقعة على الساحل. وكان سبستيان ينتظر بفارغ الصبر الفرصة للثأر من الهزيمة التي تعرض لها.

ويبدو أن الملك البرتغالي سبستيان اقتنع بعدم تمكنه من مواجهة القوات العثمانية في المنطقة، لهذا سعى إلى حشد قوات صليبية بدعم من البابا، ونجح في إقناع الملك الإسباني لتقديم الدعم له (١٥٧٦م). وبالفعل، أمده الملك فيليب بستة آلاف جندي وخمسين سفينة. وسار الملك البرتغالي دون سبستيان، الذي عرف بتعصبه الشديد ضد المسلمين، على رأس أسطول ضخم، ضم ٣٦٠ مدفعاً وثمانين ألف جندي، وعبر إلى الساحل الأفريقي، وأنزل جنوده في موضع أصيلة، وتقدم برفقة مولاي محمد متوغلاً إلى الداخل. وكان السلطان عبد الملك قد هيأ نفسه لكل الاحتمالات، كما إن القوات العثمانية التي تشكل العمود الفقري لجيشه، كانت هي الأخرى أخذت استعداداتها في البر والبحر[١٥٠]. وفي موقعة القصر الكبير بوادي السبيل (وادي المخازن) وقع الاشتباك بين الجيش البرتغالي وجيش فاس، المدعوم من قبل رمضان باشا، وتعرض سبستيان إلى هزيمة منكرة، ولاذ بالفرار إلى جانب مولاي محمد، بعد أن خلف وراءه عشرين ألف قتيل وأربعين ألف أسير، ولم يمر وقت طويل حتى لقي هو ومولاي محمد مصرعهما غرقاً في نهر المخازن، بعد أن طاردتهما قوات فاس (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م). كما قامت السفن العثمانية التي انطلقت من السواحل الجزائرية بملاحقة السفن البرتغالية المنسحبة، فأوقعت بها خسائر فادحة[١٥١].

٤ ـ عهد أحمد المنصور

أصيب عبد الملك بمرض قبل بدء المعركة، وتوفي بعد انتهائها. وقيل إنه توفي من فرط فرحه بهذا الانتصار. وبعد وفاته، أعلن أخوه أحمد سلطنته، واتخذ لنفسه لقب المنصور، وأرسل إلى السلطان العثماني مراد الثالث (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م) ـ (١٠٠٣هـ، ١٥٩٥م) وفداً ليبشره بالنصر «ويعرض عليه الطاعة والتبعية»، فأقره

---

(١٥٠) *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 128-129.

(١٥١) Danişmend, *Izahli Osmanli tarihi kronolojisi*, vol. 3, p. 20, and Kutukoglu, «Murad III,» vol. 8, p. 622.

السلطان على سلطنة المغرب، وأرسل إليه نامهء همايون (خطاباً سلطانياً)، مبدياً امتنانه له(١٥٢). واستمر أحمد المنصور بإرسال الأموال (الذهب) والهدايا إلى السلطان العثماني حتى وفاة القبودان قليج علي باشا سنة ١٥٨٧م، حيث بدأت ظواهر التلكؤ في إرسالها. وحذا أحمد المنصور حذو أخيه في تقليده السلاطين العثمانيين في إدارته للبلاد، وسعى إلى تطوير فاس، وقسم فاس إلى إيالات عين على كل واحدة منها باشا.

وكانت الدولة العثمانية تسعى إلى إقامة كيان سياسي مرتبط بها في المغرب الأقصى وتعزيزه إزاء التحديات التي تواجهه من جانبي الإسبان والبرتغاليين. وسعى السلطان العثماني مراد الثالث إلى إبقاء فاس منطقة مخلصة لدولته. لهذا كان يولي اهتماماً كبيراً بالأموال التي تصله من المنطقة لدولته، لأنه كان يعتبر هذه الأموال رمزاً لهذه التبعية(١٥٣).

وعلى الرغم من أن المنصور كان يتظاهر بـ «العبودية والإخلاص» للسلطان العثماني، إلا أنه كان يتبع في الوقت نفسه، بشكل خفي، سياسة وفاق وتفاهم مع الإسبان. ولم تكن الدولة العثمانية غافلة عما كان يقوم به، بل وجدت تحركاته خطراً على مصالحها في المنطقة. لأن أي اتفاق سيعقده مع الإسبان، يجعل المنطقة تحت هيمنتهم، لهذا رأت الدولة العثمانية إيقافه عند حده، وبالفعل أعدت العدة لإزاحته عن حكم فاس، وأصدرت الأوامر إلى أحد قادته البحريين، وهو قليج علي باشا، للسير على رأس الأسطول إلى فاس. ويبدو أن أحمد المنصور أحس بموقف الدولة العثمانية تجاهه، فقام بتدارك الأمر قبل وقوع ما لا يحمد عقباه، وأرسل وفداً إلى إستانبول، وتمكن في نهاية المطاف من تصفية الأجواء، وإرجاع المياه إلى مجاريها مع الدولة (٩٨٩هـ، ١٥٨١م). وفي حكم سلطاني صدر في (٢ صفر ٩٨٩هـ، ٨ آذار/ مارس ١٥٨١م)، وجه إلى بكلربكي الجزائر، ورد: «أن أعضاء الوفد الذين أرسلهم حاكم فاس ومراكش مولاي أحمد قد وصلوا إلى إستانبول، ونفذوا شروط الرسالة، وهم يزمعون العودة إلى بلادهم، وينبغي استقبالهم بكل احترام، وإرفاقهم عدداً كافياً من الجنود، وإيصالهم سالمين إلى محلهم. وأن المشار إليه أحمد سيقوم بالخطبة بالمنابر، وضرب السكة باسمي الهمايوني، وينقاد بخلوص القلب وصفاء الخاطر. ونظراً لعدم إخلاله بالإخلاص، ولا تصدر منه خيانة، فإنه يبقى في

(١٥٢) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 36, p. 110, and Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 161.

(١٥٣) Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/1, pp. 46-48 and vol. 3/2, p. 222; Danismend, Ibid., vol. 3, p. 20; Kutukoglu, Ibid., vol. 8, p. 622, and *Osmanli Ansiklopedisi*, vol. 3, pp. 129-130.

محلّه على ما هو عليه، وبعكسه يتم تنفيذ ما ورد في الحكم السابق»[١٥٤].

ويبدو أن العلاقة بين فاس والدولة العثمانية شهدت تطوراً إيجابياً بعد هذه السفارة. وفي (رجب ٩٩٠هـ، تموز/يوليو ١٥٨٢م)، وصل إلى إستانبول وفد فاسي لتقديم التهنئة بمناسبة حفل ختان الشهزاده السلطان محمد، وعاد حاملاً خطاباً سلطانياً إلى سلطان فاس، يتضمن تلبية طلب حاكم فاس، باعتبار بلاد فاس من ملحقات الدولة العثمانية، وتعيين مولاي أحمد حاكماً على الإيالة المذكورة، يحكمها بطريقة الوراثة[١٥٥].

واستمرت العلاقات الودية بين حاكم فاس والدولة العثمانية، وتبادل الطرفان الوفود. واتخذت هذه الوفود شكلاً منتظماً، حتى نجد أن كل وفد حكومي يزور فاس كان يعود إلى إستانبول وبرفقته وفد من فاس للقاء بالمسؤولين العثمانيين[١٥٦].

٥ ـ الصراع على السلطة والتدخل العثماني

توفي مولاي أحمد في (١١ ربيع الأول ١٠١٢هـ، ١٩ آب/أغسطس ١٦٠٣م)، بعد أن حكم خمساً وعشرين سنة، حافظ خلالها على ولائه وتبعيته للدولة العثمانية. وبعد وفاته، أعلن كل من ولديه زيدان والي فاس وأبو فارس والي مراكش نفسيهما سلطاناً، وسعياً إلى التوسع على حساب بعضهما البعض والانفراد بالحكم، وجهز أبو فارس جيشاً بقيادة ابنه للسيطرة على فاس، وأجبر زيدان على الفرار إلى الجزائر طالباً اللجوء فيها. غير أن أخاه الآخر مأمون أعلن نفسه سلطاناً في فاس (شعبان ١٠١٢هـ، كانون الثاني/يناير ١٦٠٤م).

وأرسل زيدان رسالة إلى إستانبول ينشد فيها الحماية والدعم. وقبل أن ينتظر رد الحكومة العثمانية، قام بتحشيد جمع من المتطوعين الأتراك تولى قيادتهم مصطفى باشا، فتوجهوا إلى المنطقة الجنوبية من فاس، ودخلوا إلى السوس. وفيها استقبل زيدان رسول السلطان مراد (مصطفى صلحي آغا)، ثم أعاده مع هدايا إلى السلطان.

وفي هذا الوقت، كان المأمون وأبوفارس يتحاربان، وتمكن عبد الله بن المأمون من التغلب على أبي فارس، ودخل إلى مراكش. غير أنه قام بمظالم كثيرة في المدينة،

---

(١٥٤) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 42, p. 83,
ونُشر نص الحكم في: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 163, footnote 2.

(١٥٥) انظر: Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), Muhimme defteri (MD), no. 48, p. 31, and Ilter, Ibid., vol. 1, p. 163.

(١٥٦) Ilter, Ibid., vol. 1, pp. 178-180.

حتى دعا الأهالي زيدان لنجدتهم. وفي (شعبان ١٠١٥هـ، كانون الأول/ ديسمبر ١٦٠٦م)، وصل زيدان إلى مراكش، إلا أنه انهزم أمام عبد الله بن المأمون، واضطر إلى الانسحاب إلى جبال درن. وقام عبد الله بالانتقام من الأهالي، فأمر بنهب مدينة مراكش، ثم عيّن عليها والياً قبل أن يتركها. وأصبحت مراكش شبه خالية من القوات، فسار إليها زيدان مرة أخرى، ودخلها بعد أن تلقى الدعم من الأتراك والأهالي، واستتب الوضع فيها لصالحه. ثم جهز حملة على فاس، وسيطر عليها، وأعلن حكمه فيها للمرة الثانية. لكن حدث في هذا الوقت تمرد في مراكش، فتوجه إليها. واستغل عبد الله المأمون غيابه عن فاس، فهاجمها وأعاد سيطرته عليها (ربيع الأول ١٠١٨هـ، تموز/ يوليو ١٦٠٩م)، ودخلها إلى جانب عمه أبو فارس، الذي سبق أن تصالح مع والد عبد الله، لكن ما أن علم عبد الله بأن عمه يعدّ العدة لتنصيب نفسه سلطاناً، حتى قام بقتله (جمادى الأول ١٠١٨هـ، تموز/ يوليو ١٦٠٩م).

ورأى المأمون، بعد كل ما جرى، عدم تمكنه من مواجهة التحديات التي تواجهه، لكونه مستهدفاً من الداخل، من أتباع أخيه أبي فارس وزيدان، ومن الخارج من الدولة العثمانية. لهذا قام بإبرام معاهدة مع الإسبان، تنازل بموجبها عن مدينة لاراش لهم. غير أن عمله هذا، ولد استياءً عارماً، ورد فعل قوياً في البلاد ضده، بخاصة من قبل أصحاب الطرق الدينية، فحصلت الاضطرابات في مناطق مختلفة[١٥٧].

ويبدو أن المأمون تمكن من تلافي الأخطار المحدقة به، واستمر في حكم فاس، أما زيدان فظل يحكم مراكش. وتوفي المأمون في (١٠٢٢هـ، ١٦١٣م)، وتولى فاس بعده أبناؤه. ويستدل من نامهءِ همايون (خطاب سلطاني) مرسلة إلى زيدان رداً على رسالتين أرسلهما زيدان مع وفد إلى إستانبول، أنه أدخل فاس تحت حكمه. وواصل علاقته المتميزة مع الدولة العثمانية، فنعرف أن السلطان العثماني أشاد بهذه العلاقة، وأثنى على الهدايا المرسلة من قبله، غير أنه عاتبه لعدم مفاتحته الدولة العثمانية عند محاولته تحرير بعض المناطق الواقعة في أيدي العدو «كالعرايش والمعمورة، وما يضاهيهما من القلاع»، وعجزه عن انتزاعها وتطهيرها، ومما قاله السلطان: «. . وكان من المفروض والواجب عليكم، أن تستمدوا بنا، وتستعينوا بأعتابنا، قبل أن تتصادم الصفوف وتتزاحم الزحوف، فنحن بحول الله وطوله قادرون على إيصال عسكر يضيق عليهم الطريق والمسالك، ويلجئهم إلى المضايق والمهالك، ونخلص المسلمين من بوايق مكرهم وعوائق غدرهم. . » (أواخر صفر سنة ١٠٢٦هـ، ٩ آذار/ مارس ١٦١٧م)[١٥٨].

---

(١٥٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٥٨) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

وفي خطاب آخر، طلب السلطان من مولاي زيدان منع المتاجرة بأسرى الفرنجة، الذين تجلبهم طائفة اللوند من أوجاغات الغرب لبيعهم في فاس(١٥٩). واستمرت العلاقة المتميزة بين مولاي زيدان والدولة العثمانية، حتى وفاته. غير أن بلاد المغرب الأقصى شهدت التجزئة والانقسام، فظهرت زعامات سياسية أو دينية استأثرت بالسلطة في هذه المنطقة أو تلك، فمنطقة السوس كانت بأيدي المرابطين، أما المنطقة الغربية، فقد تحكم فيها باستثناء فاس وهيبت العياشي، كما إن جبال الأطلس وتادلا كانتا داخلتين تحت نفوذ أبي بكر الدلائي، وهو من المرابطين. وتحكم شرفاء سجلماسه في تافيلالت. وبعد وفاة العياشي، سيطر المرابطون الدلائيون على فاس، غير أن الخطبة كانت تقرأ فيها منذ سنة (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م) باسم السلطان العثماني(١٦٠).

في سنة (١٠٦٩هـ، ١٦٥٩م)، ترك الشرفاء السعديون محلهم للشرفاء الفلاليين. وأقام الفلاليون علاقات جيدة مع العثمانيين، حتى نعرف أنهم أرسلوا وفداً إلى إستانبول سنة (١١٧٥هـ، ١٧٦١م)، يطلبون بعض مستلزمات السفن، وقد استجيب لطلبهم(١٦١).

كما نعرف أن العلاقات تعززت بين فاس والدولة العثمانية في عهد محمد الثالث، الذي تولى السلطنة في فاس، سنة (١١٧١هـ، ١٧٥٧م). وقد أرسل هدايا مختلفة إلى السلطان العثماني، وبالمقابل، فإن السلطان أرسل إلى فاس هدايا قيمة، ومن ضمنها سفينة حربية مجهزة بالمدافع إلى جانب ثلاثين من أمهر صناع السفن والمدافع. وعمل هؤلاء الصناع على إحياء الترسانة الموجودة في مدينة سلا، حيث استقروا وأمضوا بقية حياتهم فيها. وعندما دخلت الدولة العثمانية في الحرب ضد روسيا والنمسا، قدم مولاي محمد مساعدات مادية مختلفة للدولة العثمانية، ضمت كمية كبيرة من البارود وملح البارود، كما أرسل خمسمائة أسير مسلم اشتراهم من قراصنة مالطة بأمواله الخاصة. ووصلت الهدايا إلى إستانبول، في سنة (١٢٠٤هـ، ١٧٨٩م)(١٦٢).

إلا أن السلطان اليزيد بن مولاي محمد الذي تولى السلطنة، بعد وفاة والده في

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٨.

(١٦٠) Ilter, Ibid., vol. 1, pp. 200-201.

(١٦١) نقلاً عن: أحمد أفندي واصف، **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)** (استانبول: [د. ن.]، ١٢١٩)، ج ١، ص ٢٠٧.

(١٦٢) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 18, pp. 9 and 11; Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 4/2, pp. 165-167, and Bilge, «Fas,» p.192.

(٢٦ رجب ١٢٠٤هـ، ١١ نيسان/ أبريل ١٧٩٠م)، لم يحذو حذو والده في تقديم الهدايا والمساعدات إلى الدولة العثمانية، بل أرسل رسالة ذكر فيها أنهم في حال حرب مع الإسبان، وأنهم بحاجة إلى دعاء السلطان العثماني(١٦٣).

٦ ـ تقويم عام للوجود العثماني في المغرب الأقصى

بدأ الاهتمام العثماني بالمغرب الأقصى ـ كما ذكرنا ـ في عهد السلطان سليمان القانوني، لا سيما بعد انضواء الجزائر تحت الدولة العثمانية. ولم تفكر الدولة العثمانية في إدخال المغرب الأقصى تحت نفوذها، أو التدخل في شؤونه السياسية، إلا أن السياسة التوسعية التي انتهجها الحكام السعديون، وقيامهم بالاستيلاء على تلمسان، التي كانت تحت الحماية العثمانية، وتحالفهم مع الإسبان والبرتغاليين، أدى بالعثمانيين إلى إعادة النظر في موقفهم من السعديين. لأن تحركات السعديين، في هذا الوقت، كانت تستهدف الوجود العثماني في شمال أفريقيا. لهذا اضطر العثمانيون إلى اللجوء إلى القوة لإيقاف السعديين عند حدهم، فنراهم يتحالفون مع الوطاسيين والزيانيين، ويقومون بالسيطرة على فاس معقل السعديين (١٥٥٤م). إلا أنهم لم يرغبوا بالاحتفاظ بها، أو تحويلها إلى إيالة أو لواء عثماني، لأن ذلك من شأنه تأليب الزعامات المحلية الأخرى ضدهم، لهذا نجدهم يسلمونها إلى حلفائهم المرينيين. غير أن المرينيين لم يكونوا يمتلكون القوة الكافية للوقوف بوجه السعديين أو الصمود في فاس، بعد انسحاب القوات العثمانية منها.

وبعد أن أدخل السعديون معظم أرجاء المغرب الأقصى تحت حكمهم، اضطروا إلى انتهاج سياسة ودية مع العثمانيين، لأنهم كانوا يعرفون جيداً استحالة المحافظة على كيانهم السياسي ببقائهم محايدين في المنطقة، أي دون التحالف مع الإسبان أو مع العثمانيين. وتحالفهم مع الإسبان يعني اتخاذهم جبهة معادية من الدولة العثمانية، لهذا نجدهم يؤثرون العثمانيين على الإسبان، لأن إقامة علاقة ودية مع العثمانيين، توفر لهم حماية من الإسبان، ولن تكلفهم هذه العلاقة، ولن يطالبهم العثمانيون بتسليم بعض المدن الساحلية إليهم، على العكس من الإسبان الذين كانوا يشترطون عند أي اتفاقية إخلاء بعض الموانئ لاتخاذها قاعدة بحرية لهم، أي التنازل عن هذه الموانئ لهم. لهذا لجأ حكامهم إلى السلطان العثماني لتصديق سلطتهم، وذلك بدءاً من الشريف محمد، فيحصلون بذلك على الدعم المعنوي والمادي من الدولة العثمانية تجاه أي خطر قد يحدق بهم في المستقبل، فما ورد في الحكم السلطاني الصادر في (٦

---

(١٦٣) Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Name-I Humayin Defterleri,» no. 4, p. 52, and Uzuncarsili, Ibid., vol. 4/2, p. 167.

ربيع الأول ٩٧٥هـ، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٥٦٧م)، وما ورد في دفتر المهمة، كاف لدحض ما روّجه بعض المؤرخين الغربيين من أن السلاطين العثمانيين كانوا يتوجسون خيفة من السلاطين السعديين، منافسيهم في الخلافة الإسلامية، باعتبارهم ينحدرون من صلب النبي (ﷺ)[١٦٤]. ولوكان هذا صحيحاً، لتوجس السلاطين العثمانيين من شرفاء مكة. والاحترام الذي كان يكنه العثمانيون لشرفاء فاس، كان نابعاً من كونهم ينتسبون إلى الرسول الأكرم محمد (ﷺ)، ومن احترامهم لكل الزعامات المحلية. والتصديق على السلطنة لم يكن أحياناً مجرد إقرار من قبل السلطان العثماني، بل هو تعيين بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. فقد ورد في هذا الحكم السلطاني على لسان السلطان العثماني سليم الثاني (٩٧٤هـ، ١٥٦٦م) ـ (٩٨٢هـ، ١٥٧٤م)، والموجه إلى العلماء، والفضلاء، والصلحاء، والأمراء، والأهالي، في المغرب الأقصى، وهو باللغة العربية، أن «والدي المرحوم المغفور له سلطان المجاهدين السلطان سليمان خان أسكنه الله في غرف الجنان، نصب المشار إليه (أي الشريف محمد) آمراً، أي حاكماً على تلك الولاية (إقليم فاس، وديار مراكش، وبلاد السوس وتوابعها) وأنعم مرسوماً شريفاً، فأرسل المشار إليه (عبد الله ابن الشريف محمد) [بعد وفاة والده] ذلك المرسوم إلى سدتنا العلية يطلب تجديده، فأعطيناه من سدتنا السنية منشورنا السني الخاقاني (السلطاني)»[١٦٥].

غير أن الدولة العثمانية، على الرغم من لجوء السلاطين السعديين إليها لتصديق سلطنتهم، لم تكن تعتبر فاس، أي المغرب الأقصى، جزءاً منها. ولم يرد في المصادر التي تسنى لي الإطلاع عليها، أنها رغبت بذلك، بل اكتفت بالولاء الذي يقدمه حكامها للسلطان العثماني. ويتجلى هذا الأمر أكثر في الفترات التي دب فيها الخلاف بين أفراد الأسرة السعدية في الصراع على الحكم، إذ نجد أن الدولة العثمانية سعت إلى التوفيق بين مولاي عبد الله وإخوته، من دون أن تتدخل عسكرياً لإقرار أحدهم على حساب الآخر[١٦٦]. وربما بسبب الوضع الذي كانت الدولة تمر به الدولة، والأوضاع السائدة في البحر المتوسط، كما أسلفنا. وعلى الرغم من تأزم علاقة مولاي عبد الله بالدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية لم تلجأ إلى القوة لتنحيته عن الحكم لصالح أحد إخوته. ولكن بعد وفاته، نجدها تغير رأيها في هذا الصدد، بخاصة بعد أن قام ابنه محمد المتوكل بالتحالف مع الإسبان، وبالتنازل عن بعض

---

(١٦٤) حول ما ذكره المؤرخون الغربيون في هذا الصدد، انظر: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 2, p. 198.

(١٦٥) انظر التسلسل ١٨٧ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, p. 68.

(١٦٦) حول ما ذكره المؤرخون الغربيون في هذا الصدد، انظر: Ilter, Ibid., vol. 2, p. 198.

القلاع الساحلية لهم، الأمر الذي اعتبرته الدولة تحدياً لها وخطراً على مصالح المسلمين ومصالحها في المنطقة، فتدخلت عسكرياً ونصبت عبد الملك سلطاناً على فاس (٩٨٣هـ، ١٥٧٥م).

وكانت الدولة العثمانية تتمكن بكل سهولة من إدخال فاس تحت نفوذها وإخضاعها، إلا أنها لم تفعل، بل لم تفكر مطلقاً بذلك. وكانت تسعى إلى إقامة كيان سياسي مرتبط بها في شمال أفريقيا، وتعزيزه إزاء التحديات التي تواجهه، بخاصة من الجانب الإسباني أو البرتغالي. وذلك انطلاقاً من واجبها الديني تجاه الممالك الإسلامية، فاعتبرت نفسها وصية على فاس، وبالتالي حامية لها. لهذا كانت تسخر كل إمكاناتها في المنطقة لحمايتها، عند تعرضها لأي خطر، فعندما تعرضت فاس للهجوم البرتغالي وقفت إلى جانبها، ولولا قواتها لما تعرض الجيش البرتغالي إلى هزيمة منكرة في معركة وادي المخازن، سنة (٩٨٦هـ، ١٥٧٨م). وقد رأينا كيف عاتب السلطان العثماني مولاي زيدان، عندما قام بحملة فاشلة لاستعادة قلعتين في بلاده من العدو، ولم يستنجد بالدولة العثمانية للوقوف إلى جانبه.

وكان السلاطين العثمانيون يعاملون السلاطين الفاسيين معاملة الملوك، ولم يسعوا مطلقاً إلى التقليل من شأنهم أو الاستخفاف بهم. ويكفي أن نأخذ بنظر الاعتبار ديباجة الرسائل السلطانية الموجهه إلى حكام فاس، لنقف على مستوى هذه المعاملة. إذ كان السلطان العثماني يخاطب حاكم فاس، على الوجه الآتي: «الجناب العالي، الأميري، الكبيري، الأكرمي، الأفخمي، الأمجدي، الأرشدي، الهمامي، الماجدي، الأكملي، الأعدلي.. الغوثي، الواحدي، العضدي، الأصيلي، العريقي، الحسبي النسبي، نسل السلالة الهاشمية، فرع الشجرة الزكية، طراز العصابة العلوية، المحفوف بصنوف لطايف عواطف الملك..»[١٦٧].

كما أن الصدر الأعظم العثماني، لا ينسى هذا التعظيم والتبجيل عند مخاطبته حاكم فاس. ويكفي هنا أن نذكر ديباجة (المكتوب السامي)، الذي أرسله الصدر الأعظم خليل باشا إلى مولاي زيدان: «جالس سرير السلطنة الأعلى، لابس لباس العدالة والتقوى، حارس ثغر الإسلام، فارس هيجاء الاعتصام، ألا وهو السلطان الأعظم، والخاقان الأعدل الأكرم، مفتاح أبواب البر على الخلايق، مفيض فيوضات الحكومة في المغارب والمشارق، أتقى السلاطين علماً وفضلاً، أصلح الخواقين قولاً وعملاً..»[١٦٨].

---

(١٦٧) انظر التسلسل ٢٤٨٤ في: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 7, pp. 907-908.

(١٦٨) فريدون بك، **منشآت السلاطين**، ج ٢، ص ٢٤٥.

لهذا، لم يكن السلطان العثماني يرسل حكماً سلطانياً إلى حكام فاس عند مخاطبتهم، بل يرسل (نامهءِ همايون)، أي خطاباً سلطانياً، لأن الحكم السلطاني لا يرسل إلا إلى التابعين الخاضعين للدولة كالبكلربكي، وأمراء السناجق، والقضاة. أما نامهءِ همايون، فكانت ترسل إلى الحكام المستقلين، أي أن الدولة العثمانية كانت تضع حكام فاس بمصاف حكام الدول الأجنبية التي تقيم علاقات ودية معها. على الرغم من أن حكام فاس كانوا لا يترددون ـ كما ذكرنا ـ في إعلان تبعيتهم وطاعتهم للسلطان العثماني.

غير أن الدولة العثمانية كانت تحرص على أن تكون علاقة فاس بها مميزة عن علاقتها مع الدول الأجنبية في أوروبا، فهناك نوع من الولاء يقدمه السلطان الفاسي للدولة العثمانية، لهذا كانت تولي اهتماماً كبيراً بالأموال/ الهدايا التي يرسلونها إلى إستانبول، وتعتبرها رمزاً لهذا الولاء. وهذا يدحض ما روّجه بعض المؤرخين الغربيين، من أن هذه الأموال ما هي إلا ضرائب فرضتها الدولة العثمانية عليهم، لقاء حمايتهم من قبلها(١٦٩).

وإذا استثنينا بعض الحالات، فإن الدولة العثمانية وسلطنة فاس كانتا تسعيان إلى إبقاء علاقتهما جيدة ومتطورة، وتقومان بتدارك الأمر عند حصول أي توتر في هذه العلاقة، بخاصة من قبل سلاطين فاس، فعندما أدرك المنصور تغير الموقف العثماني تجاهه عندما اتهم بإقامته علاقة مع الإسبان لم يتأخر في تصفية الأجواء فحسب، بل سعى إلى أن يرتبط مع الدولة العثمانية بشكل عضوي، فأرسل رسالة إلى الديوان الهمايوني، يعلن فيها الإخلاص والولاء للسلطان العثماني، ويطلب تعيينه في ولايته بطريقة الإيالة نسلاً بعد نسل إلى انقراض الزمان، واعتبار ولايته معدودة من ملحقات الدولة العثمانية، ولبى السلطان طلبه. وفي رده على رسالته، ذكر السلطان: «وما دمتم ترتبطون بسدتي العليا بالصداقة والإخلاص، وتكونون ثابتي القدم في هذا الإخلاص والموالاة، تتصرفون بالبلاد الداخلة في إيالتكم على وفق المرام نسلاً بعد نسل، وبأسلوب الإيالة، ولتكون سلسلة الموالاة محكمة بطريقة من الطرق لتبقى إلى يوم القيامة (٢٣ رجب ٩٩٠هـ، ١٣ آب/ أغسطس ١٥٨٢م)(١٧٠).

وكما ورد في الحكم السلطاني، فإن السلطان العثماني أقر حاكم فاس على

---

(١٦٩) انظر على سبيل المثال: فون هامر، **دولت عثمانية تاريخي**، ج ٧، ص ١٠٦ ـ ١١٠، و Uzuncarsili, *Osmanli Tarihi*, vol. 3/2, pp. 268-269.

(١٧٠) انظر: BOA, Muhimme defteri (MD), no. 48, p. 31,
ونقل نصّ الحكم ايلتر في: Ilter, *Simali Afrikada Turkler*, vol. 1, p. 163.

بلاده، بطريقة الإيالة، أي جعل من هذه البلاد إيالة تابعة بشكل مباشر إلى مركز الدولة العثمانية، واعتبر حاكم فاس بمثابة بكلربكي. لكن على الرغم من كل ذلك، لا يمكن القول إن فاس تحولت إلى ولاية عثمانية، وأن حاكمها أصبح ممثلاً للسلطان العثماني في بلاده، إذ كما يستدل من الوقائع التاريخية إن وضع فاس لم يتغير، وكأن هذا الحكم لم يصدر، ولم يغير السلطان أسلوب مخاطبة حكام فاس. فظلت الرسائل ترسل إليهم تحت اسم «نامهءِ همايون»، وليس تحت اسم «حكم سلطاني». كما إن الوضع الذي آلت إليه فاس، بعد وفاة مولاي محمد (١٠١٢هـ، ١٦٠٣م)، قد أدخل بلاد فاس في دوامة من الصراع الداخلي، ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية التدخل عسكرياً لإعادة الأمور إلى نصابها، إلا أنها لم تترك فاس، ولم تتخل عن واجبها تجاهها، بل أرسل السلطان مراد رسولاً إلى زيدان دليلاً على مدى الاهتمام الذي توليه الدولة تجاه فاس. غير أن ما يؤسف له، أننا لا نمتلك معلومات كافية عن هذه السفارة.

وعلى الرغم من سيطرة المرابطين الدلائيين على فاس، إلا أن الحضور العثماني ظل قوياً فيها، إذ نعرف أن الخطبة كانت تقرأ فيها ـ كما ذكرنا ـ منذ سنة (١٠٤٨هـ، ١٦٣٨م) باسم السلطان العثماني. وشهدت علاقة الدولة العثمانية تطوراً كبيراً في عهد الشرفاء الفلاليين، وظلت فاس على عهدها في إرسال الأموال إلى إستانبول، وبالمقابل، فإن الدولة العثمانية ـ كما ذكرنا ـ لم تتردد في تقديم المساعدات اللازمة لها، بخاصة في مجال تعزيز قدرة فاس البحرية والعسكرية.

الملاحــق

١٢٩

٣٦٤ [illegible]

رسالة السلطان إلى حاكم البحرين مراد شاه حول الحملة العثمانية

إلى بلاده سنة ٩٦٦هـ/ ١٥٥٩م (مهمه دفتري ٣ ص ١٣٩).

١

٢٧٧

٧١٠

حكم بتقسيم اليمن إلى إيالتين: ولاية صنعاء وولاية اليمن
في سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م (مهمه دفتري ٥ ص ٢٧٧).

١٠٨٢

٥٢١

١٤٥٢

حكمان سلطانيان بشأن تبعية لواء الموصل من الناحية الإدارية.

٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م (مهمه دفتري ٥ ص ٤٠٨، ٥٣١).

٣

١٠٣٤

[illegible]

حكم سلطاني بالموافقة على استمرار القائد رمضان بإدارة تونس وملحقاتها استجابة لطلب أعيان تونس في سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٩م. (مهمه ٧ ص ٥٤١-٥٤٣).

٣١

١٠٢

[illegible]

حكم سلطاني عن الوضع في المناطق الكائنة بين الموصل وبغداد سنة ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م (مهمه دفترى ٥١ ص ٣١).

٥

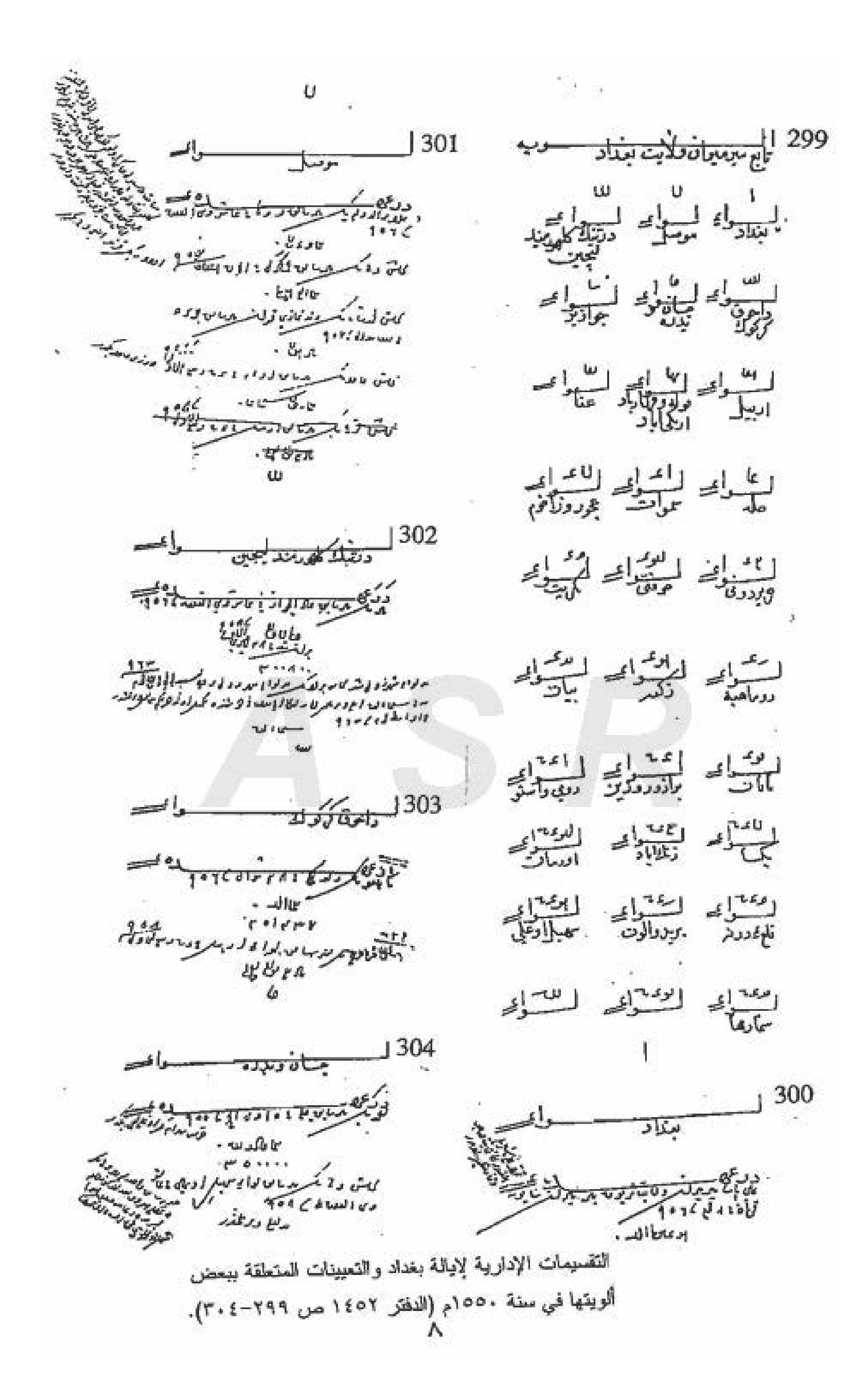
١٦٨

٨

١٨٧ هذا مرسومنا الشريف العالي السلطاني وامرنا المنيف السامي الخاقاني لا زال نافذا مطاعا [illegible]
في المشارق والمغارب ارسلناه الى العلماء والفضلاء والصلحاء وجميع الامراء والكبراء
واهالي الاسلام باقليم فاس ودار مراكش وبلاد سوس وساير توابع تلك البلاد والحق المبارك
وفقهم الله تعالى نعلمهم انه لا يخفى انه والي تلك الولاية وحاكمها سابقا الشريف محمد انتقل
بالوفاة وصارت تلك الولاية في يد ولده عبد الله لكن اهالي تلك الديار الجليلة لم يكونوا
لفعله من الشاكرين ولا سيما من الذاكرين على ان من اولاد الشريف محمد المزبور افتخار الامراء
الكرام مختار الكبراء الفخام الامير الكبير الاكرمي الافخم الهمامي الماجدي الاصلي
الواجبي الحسيبي النسيبي المحفوف بصنوف عواطف الملك المهيمن الشريف عبد المؤمن ادام الله
تعالى سعده وانجح قصده كامل ديانته وحسن سيره وسيرته ولكونه اولى لضبط تلك
الولاية من سيما المزبور واحرى واهالي تلك البلاد يطلبونه وللوالي عليهم مزيد [illegible]
ويقصد في تلك الولاية يحصل لاهاليها الامن والامان ومزيد الرفاهية وقرة الاعيان
فلاجلهم قبل تاريخ هذا المنشور العالي والدي المرحوم المغفور له سلطان الغزاة والمجاهدين
سلطان سليمان خان اسكنه الله في غرف الجنان نصب المشار اليه اميرا لتلك الولاية
وانعم مرسوما شريفا ما وصل المشار اليه ذلك المرسوم الى سدتنا العلية يطلب تجديده
فاعطيناه من سدتنا السنية منشورا لسنى الخاقاني فمرسومنا الشريف المطاع وامرنا المنيف
واجب الاتباع ان تكونوا مع الامير المشار اليه على احسن حال واكمل اتحاد ولرايه
السديد مطيعين ولفكره الصايب منقادين لسانه لسانكم ووجهته وجهتكم تعلمكم
وقابلكم [illegible] تلك الديار لرسومه ومظاهرين فيما يتعلق بالدولة والدين واحكام شرع سيد المرسلين
صلوات الله عليه وسلامه [illegible] ان [illegible] حضرتنا العلية ان تكون اهالي الاسلام [illegible]
[illegible] في ايام دولتنا القاهرة على احسن حال واجمل مال امنين مطمئنين فرحين [illegible]
عليهم ولا هم يحزنون [illegible] الله تعالى [illegible]
صفر [illegible]
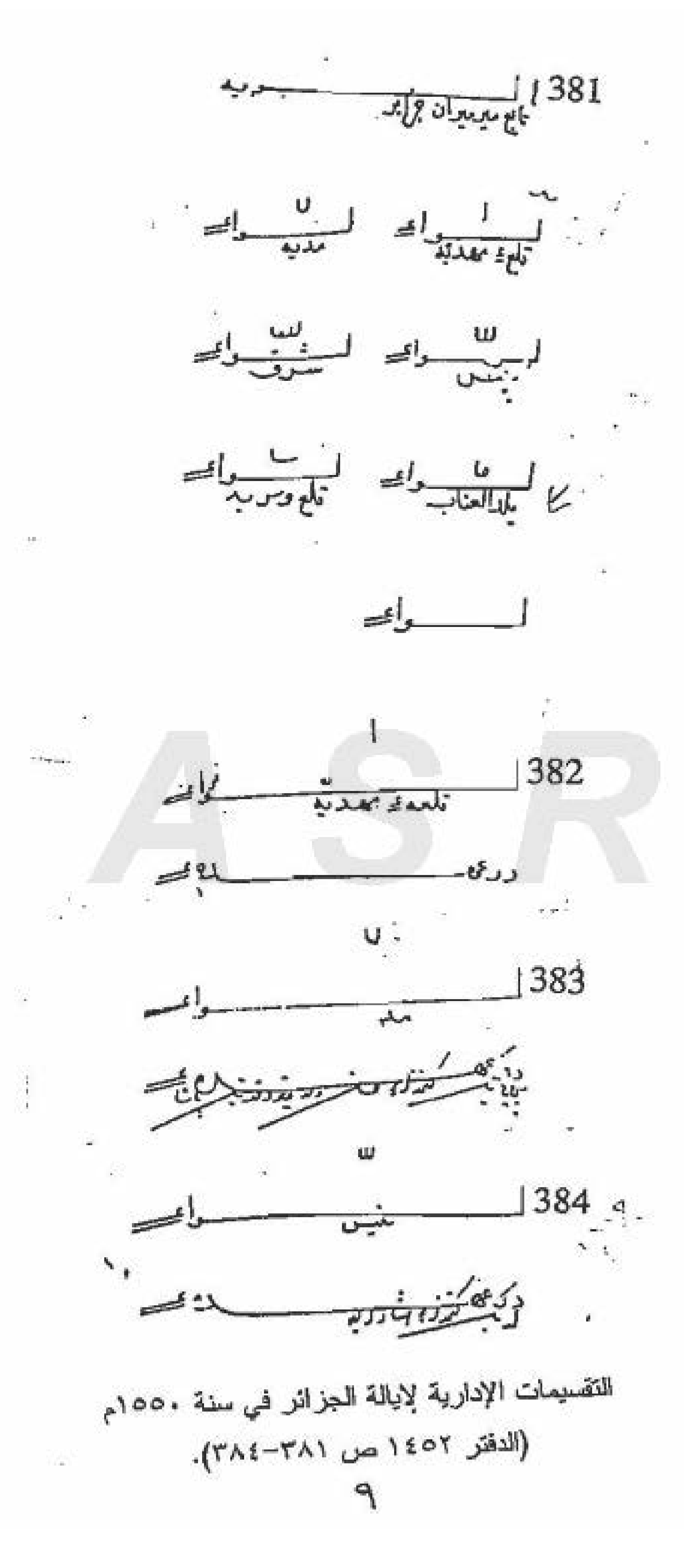
مرسوم السلطان إلى أعيان وأمراء المغرب الأقصى في
صفر ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م (مهمه دفتري ٧ ص ٨).
٦

التقسيمات الإدارية لإيالة الشام في سنة ٩٥١هـ/ ١٥٤٥م ويلاحظ وجود لواء حلب ضمنها (مهمة دفتري ١٢٣٢١ ص ٨٤).
٧
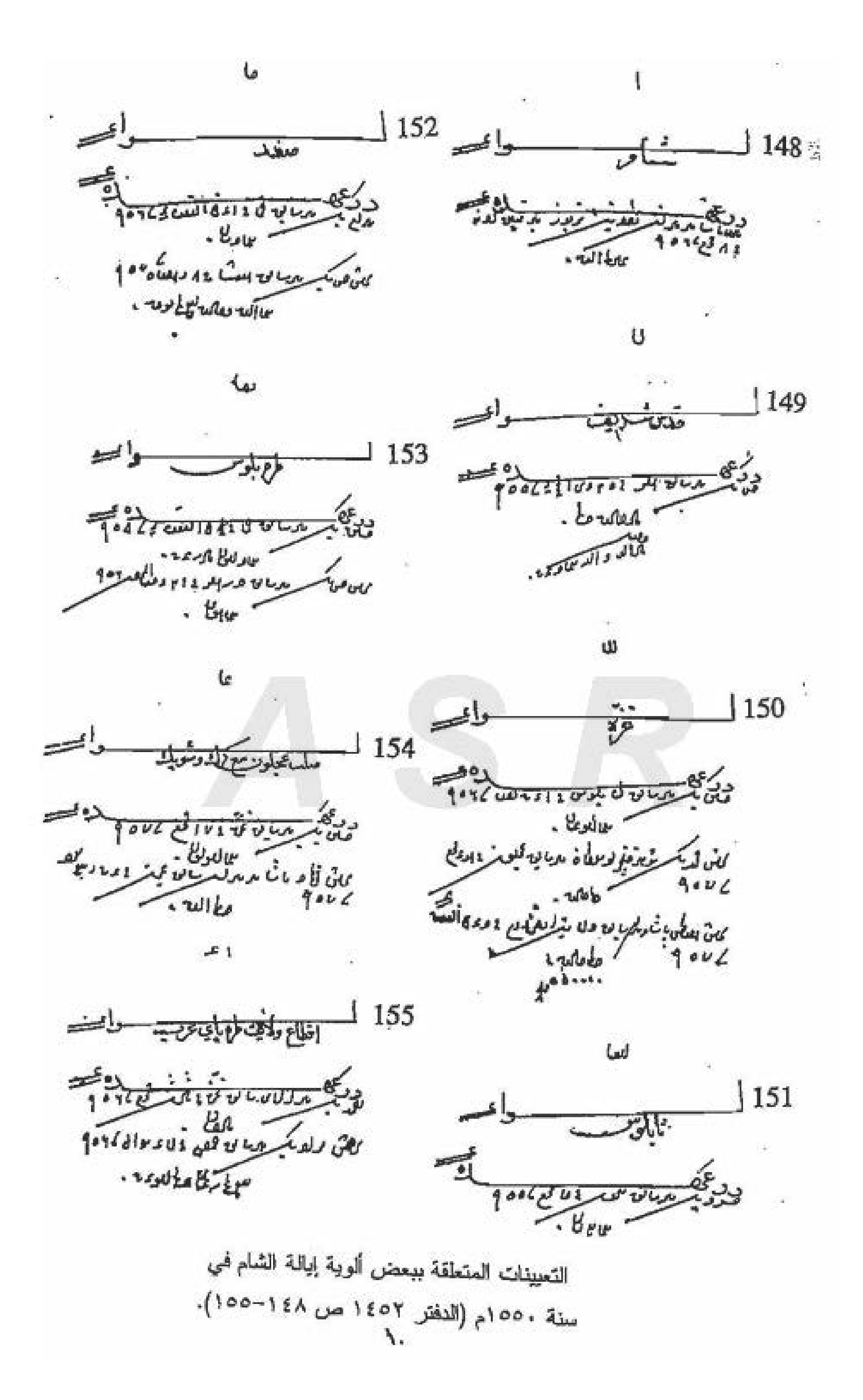


التقسيمات الإدارية لإيالة بغداد والتعيينات المتعلقة ببعض ألويتها في سنة ١٥٥٠م (الدفتر ١٤٥٢ ص ٢٩٩-٣٠٤).

٨
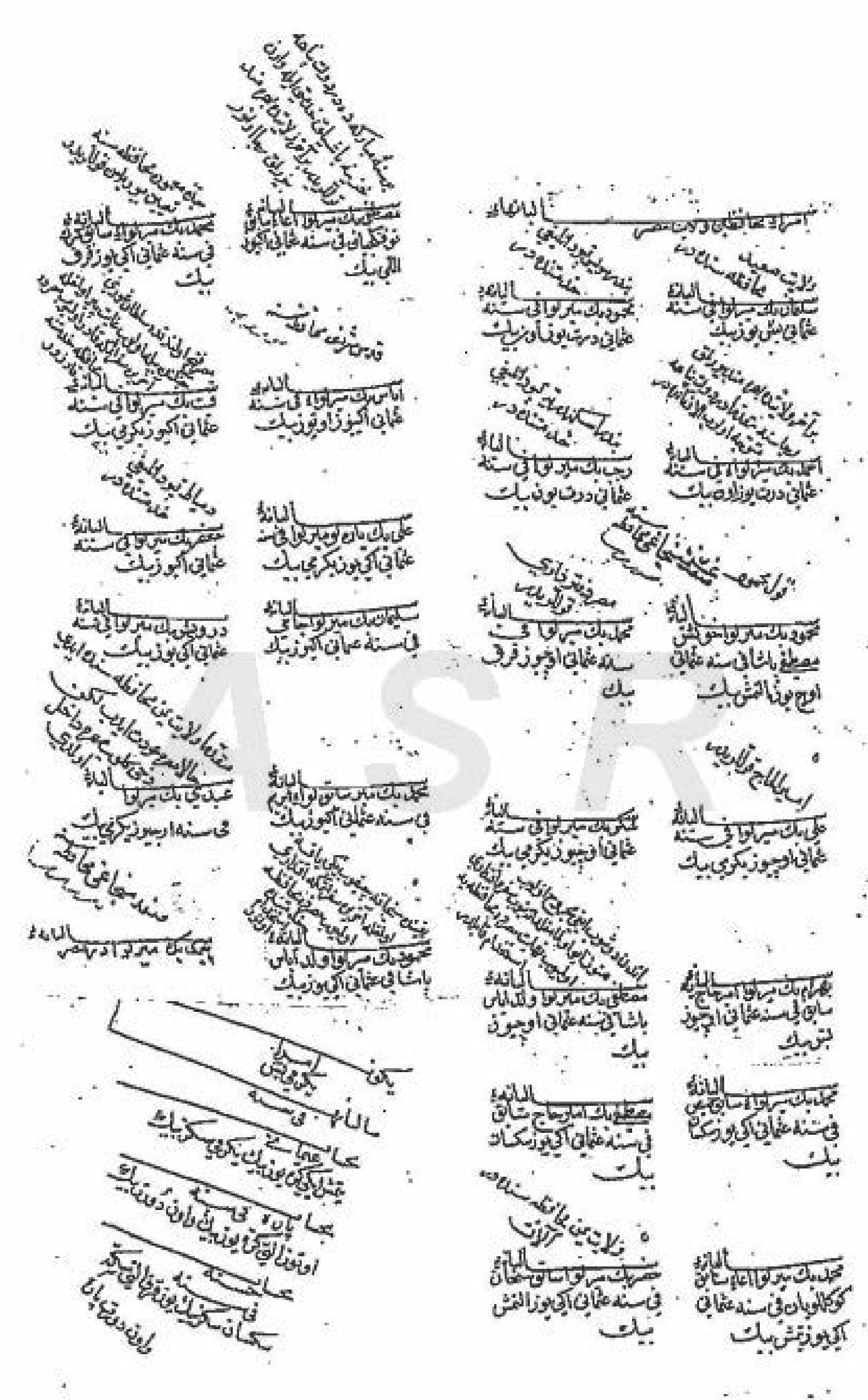


التقسيمات الإدارية لإيالة الجزائر في سنة ١٥٥٠م
(الدفتر ١٤٥٢ ص ٣٨١-٣٨٤).
٩



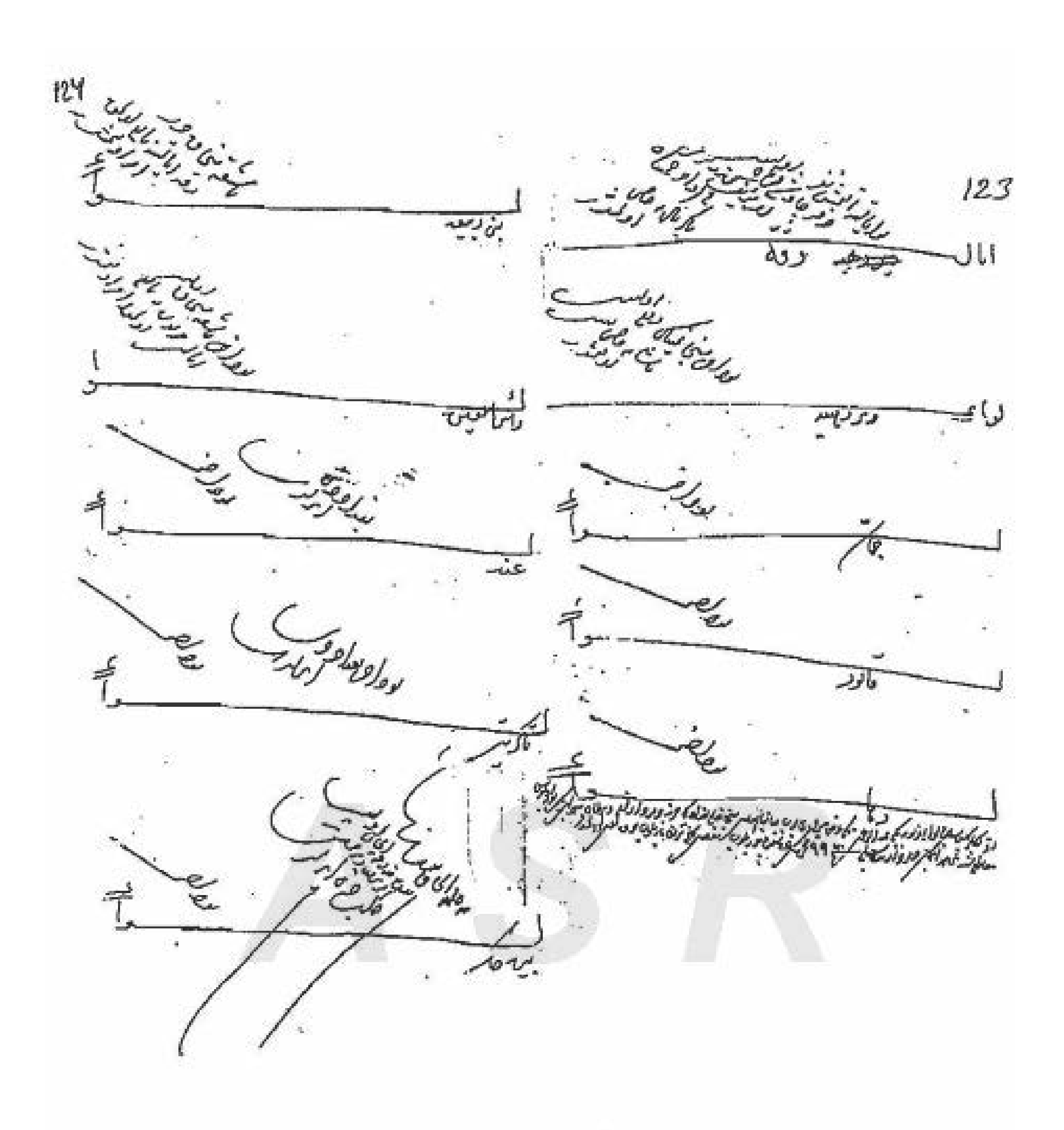
التعيينات المتعلقة ببعض ألوية إيالة الشام في

سنة ١٥٥٠م (الدفتر ١٤٥٢ ص ١٤٨-١٥٥).

١٠



ساليانات أمراء مصر في سنة ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م (الدفتر ٢٦٢ ص ٩٠).
١١



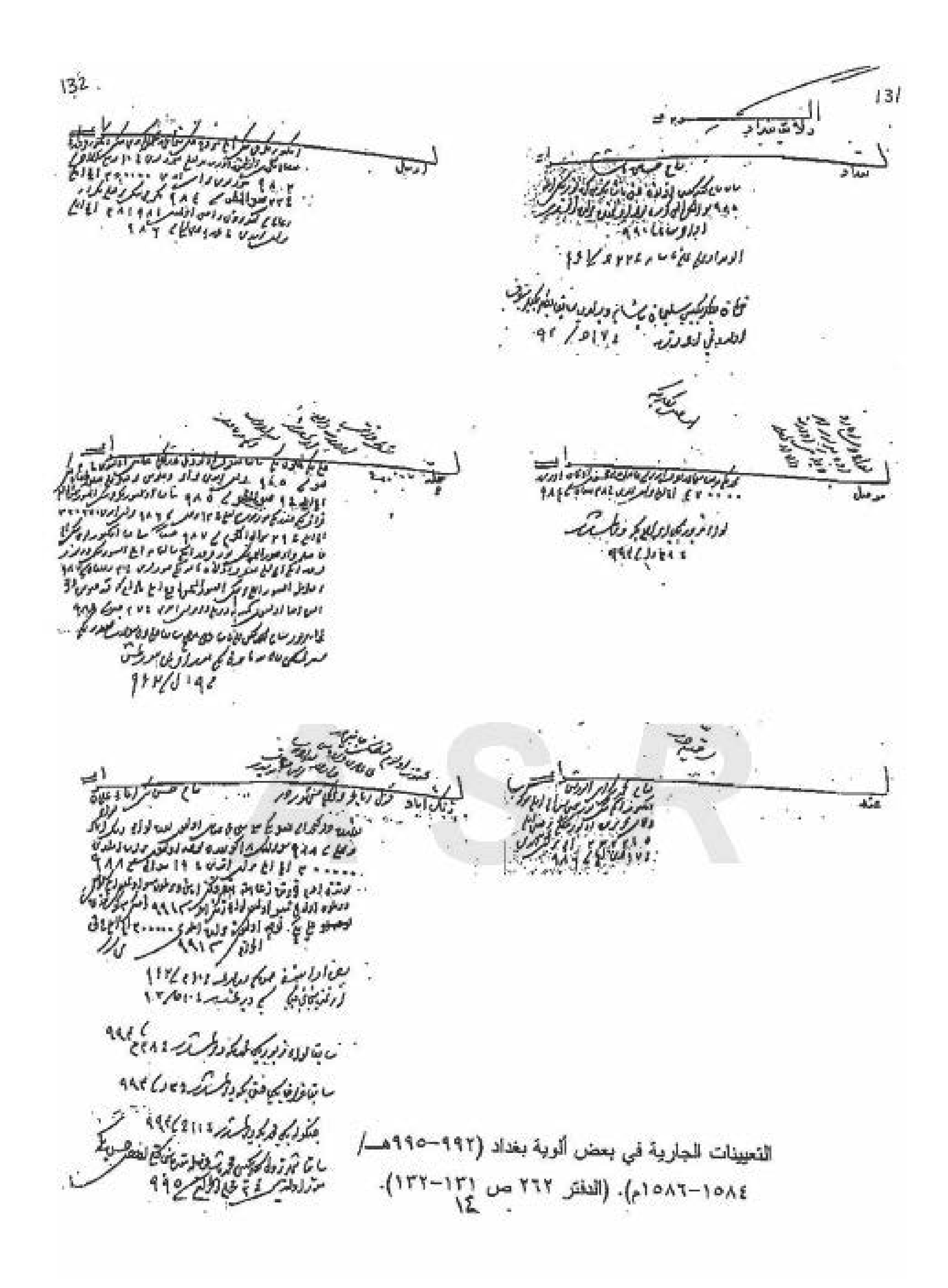
التقسيمات الإدارية لإيالة الرقة والتعيينات الجارية فيها

سنة ٩٩٦هـ/ ١٥٨٨م (الدفتر ٢٦٢ ص ١٢٣-١٢٤).

١٢

التقسيمات الإدارية لإيالة تونس والتعيينات الجارية فيها في سنوات ٩٨٥هـ/١٥٧٧ - ٩٤٤هـ ١٥٨٦م). (الدفتر ٢٦٢ ص ٢٤٣-٢٤٤).

١٣



التعيينات الجارية في بعض ألوية بغداد (٩٩٢-٩٩٥هـ/ ١٥٨٤-١٥٨٦م). (الدفتر ٢٦٢ ص ١٣١-١٣٢).
١٤

التعيينات الجارية لبعض إلوية أيالة الشام ١٠٤٠-١٠٥٠هـ/ ١٦٣٠-١٦٤١م (الدفتر ٢٦٦ ص ٦٢-٦٣).

١٥

تابع لإيالة الشام

التعيينات الجارية في بعض ألوية إيالة الشام وبعض ألوية إيالة حلب

١٠٣٧-١٠٥١هـ/ ١٦٢٧-١٦٤١م (الدفتر ٢٦٦ ص ٦٤-٦٥).

١٦

سعادتلو پادشاهم ابوریش دیمکله معروف اولان بو تیه عربی‌نك
احوالی ظاهر معلوم سعادتلریدر . بونلر بر عجب قبیله دره عسکرینك
حدی وحصری یوقدر . ما تقدمدن بیلده بر کره حلب اطرافنه کلوب
ذخیره لنوب بعده قالقوب کیدرلر . مرحوم سلطان سلیمان خان علیه الرحمة
والرضوان حلبده قشلادقده ذکر اولنان جماعت بی‌باك کلوب حلب
اطرافنه قونمشیدی . رعایایه بعض مرتبه تعدیلری اولدقده مرحوم
سلطان سلیمان حضرتلری عربك وفرتنی بلمکله اوزرینه عسکر کوندرمیوب
. ال ایله اله کتورمکه مراد ایدینوب کندو یره وار اون بش توابعنه
سنجاق ویروب بر طریقیله حلبه کتوردوکده بالی پاشالرندن
جمله سنك باشن کسوب طشره‌ده آتلرین طوتانلردن برکچه‌لیك
اوتاسندن بو قدر عسکرك ایچندن اتی ایله قاچوب واروب اول
یرلوینه خبر ویروب امیرلرینك اوسره بر کوچك اوغلی قالمشیکن
. قافله لرین قالدروب کیدرکن درعقب حلب بکلربکیسی چرکس عثمان پاشا
یتشوب جنك ایتدکلرنده بوکا غلبه ایدوب بو چوق قتال وملشر ایدی
اندن صکره شرکیما ولوب حلب اطرافنده اولان قرالی غارت ورعاسن
قتل وخسارت واله کرن سپاه وزعمانی دخی تلف ایدوب وحجاجی
بچورمیوب عظیم فساده مباشرت ایلمکله ناچار قلنوب اول اغلانه
سنجاق ویروب وخلعت کوندروب فرار ذوره ایله تسکین اولنوب
الحالان امیر عربان اولان کمسنه بری محمد وبری احمد نام انك اوغلریدر
شمدیکی حالده مشارالیه اوندا اوغلی قوللوی فرهود بری که احمددر پادشاهنه
کتورمدوب استمالت ویروب حالا بیله کتورمشدر . والله العظیم

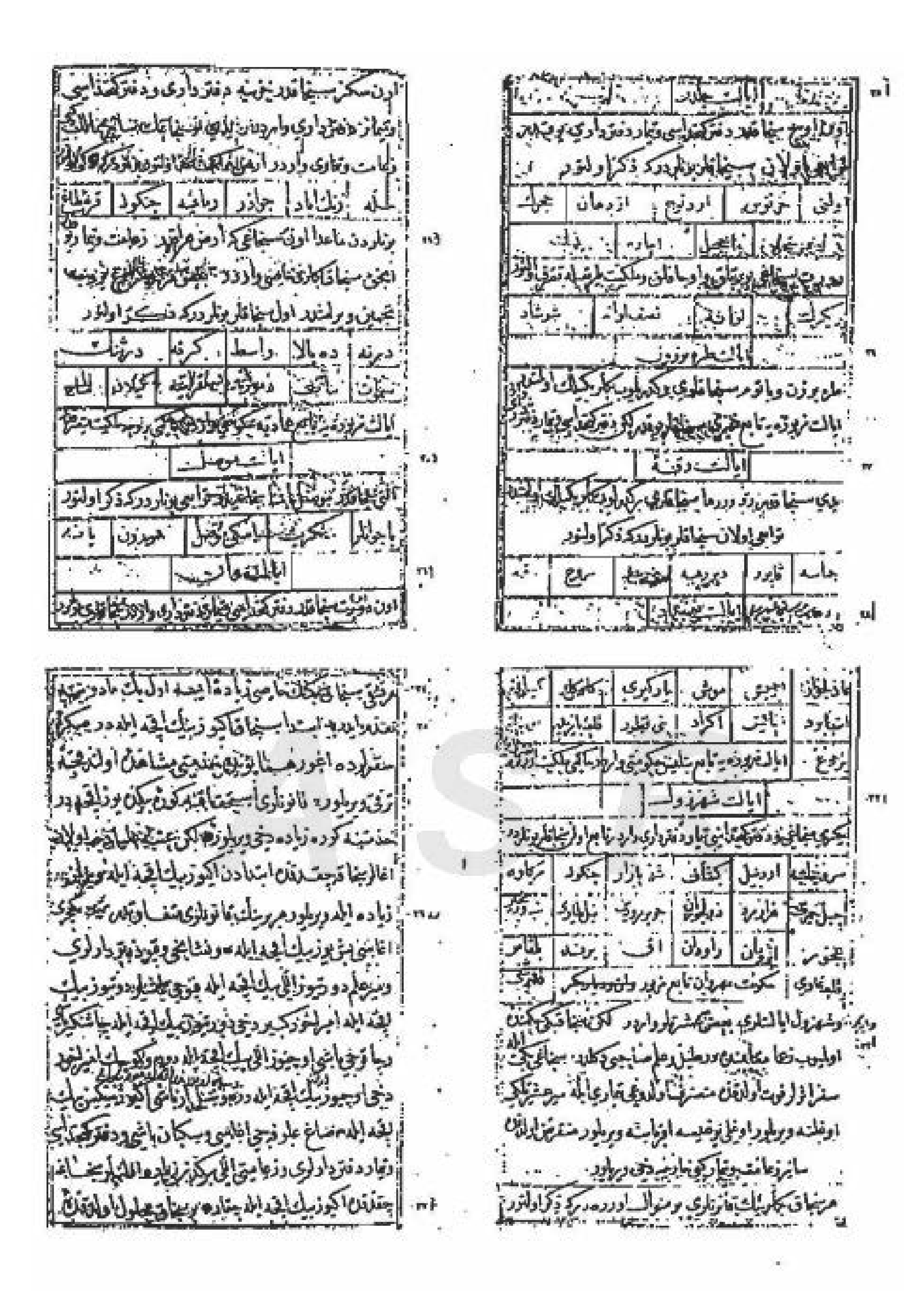
مذكرة الصدر الأعظم سنان باشا (ت ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٦م) إلى السلطان حول وضع عشيرة آل أبو ريشة (مكتبة السليمانية/ أسعد أفندي ٢٢٣٦ ص ٧١).

١٧

صفحة من رسالة عين علي أفندي (١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م)

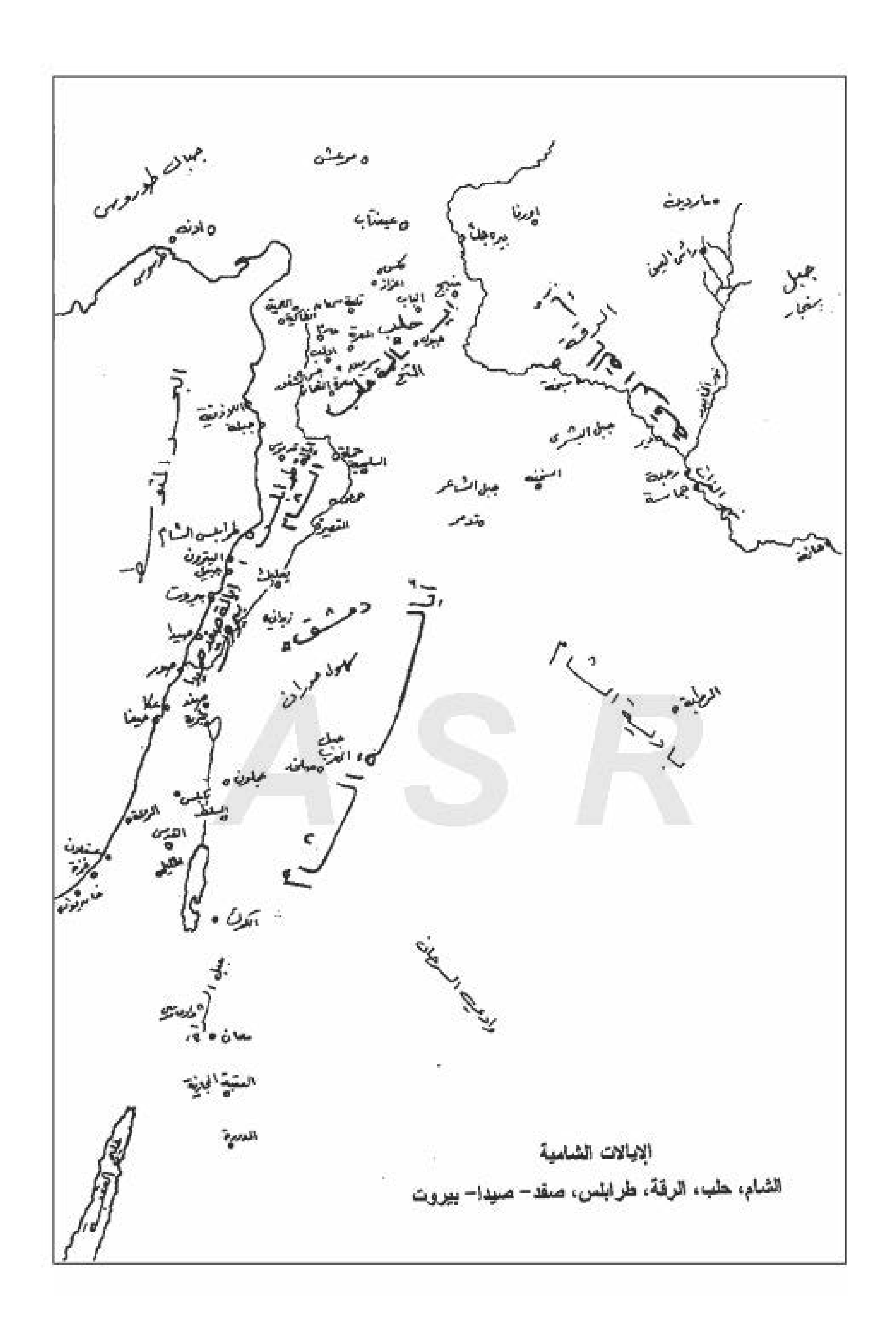
(مكتبة جامعة استانبول رقم ٧٨٦ الورقة ١/ ب – ٣٦ب).

١٨



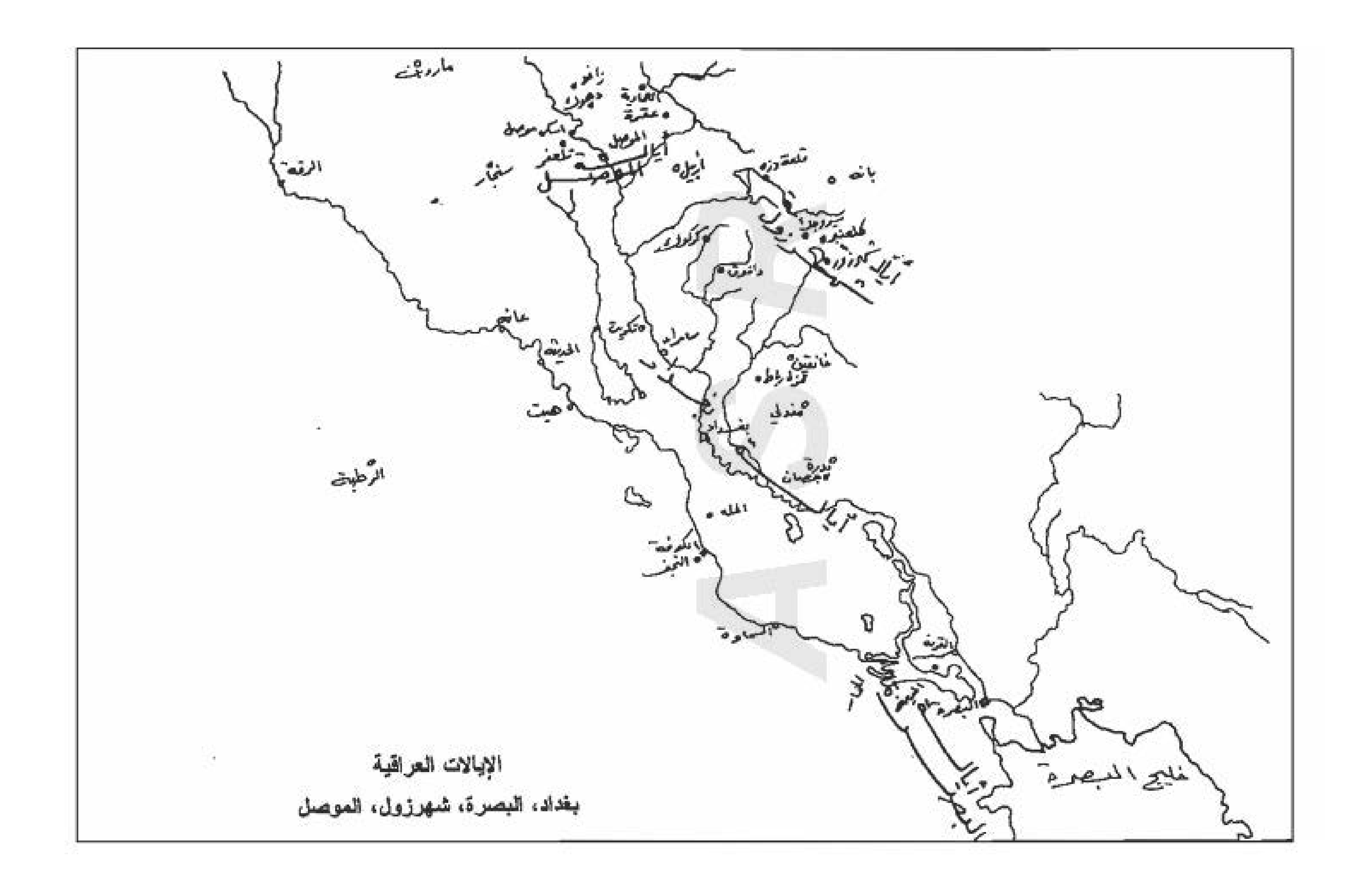
صفحة من رسالة عين علي أفندي (١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م)
(مكتبة جامعة استانبول رقم ٧٨٦ الورقة ١/ ب – ٣٦ب).
١٩

صفحة من رسالة عين علي أفندي (١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م)
(مكتبة جامعة استانبول رقم ٧٨٦ الورقة ١/ ب – ٣٦ب).
٢٠

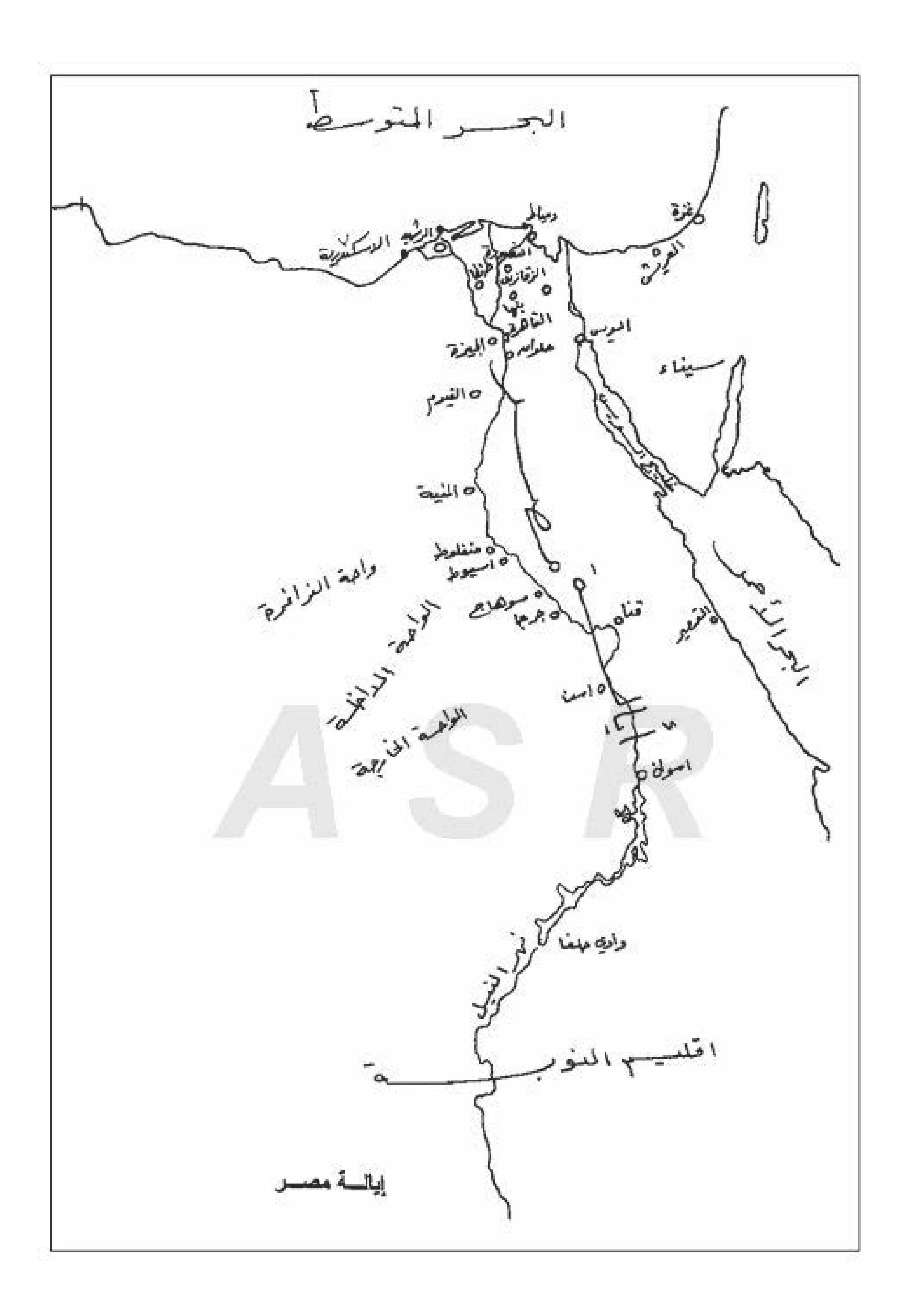


الإيالات الشامية

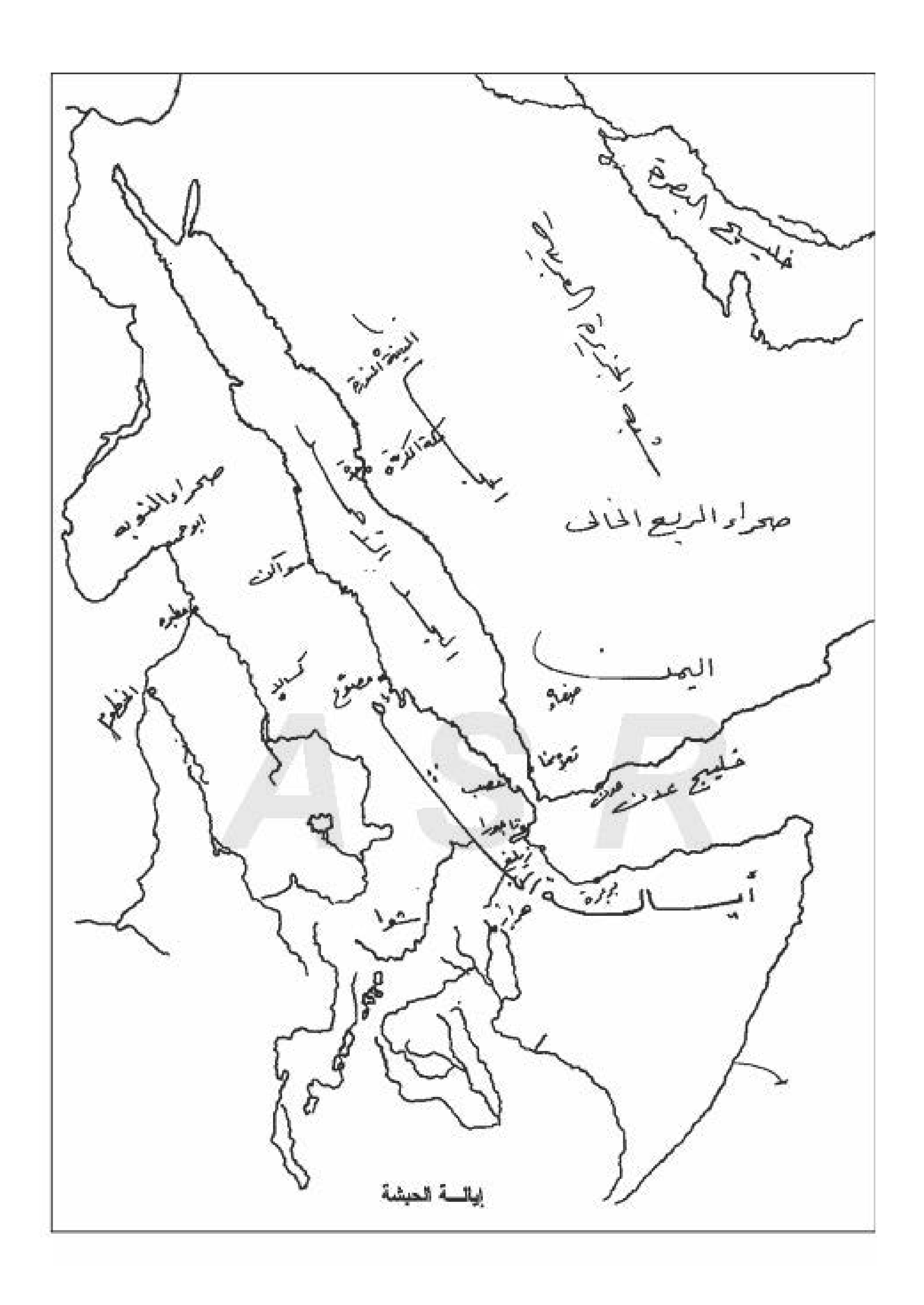
الشام، حلب، الرقة، طرابلس، صفد- صيدا- بيروت



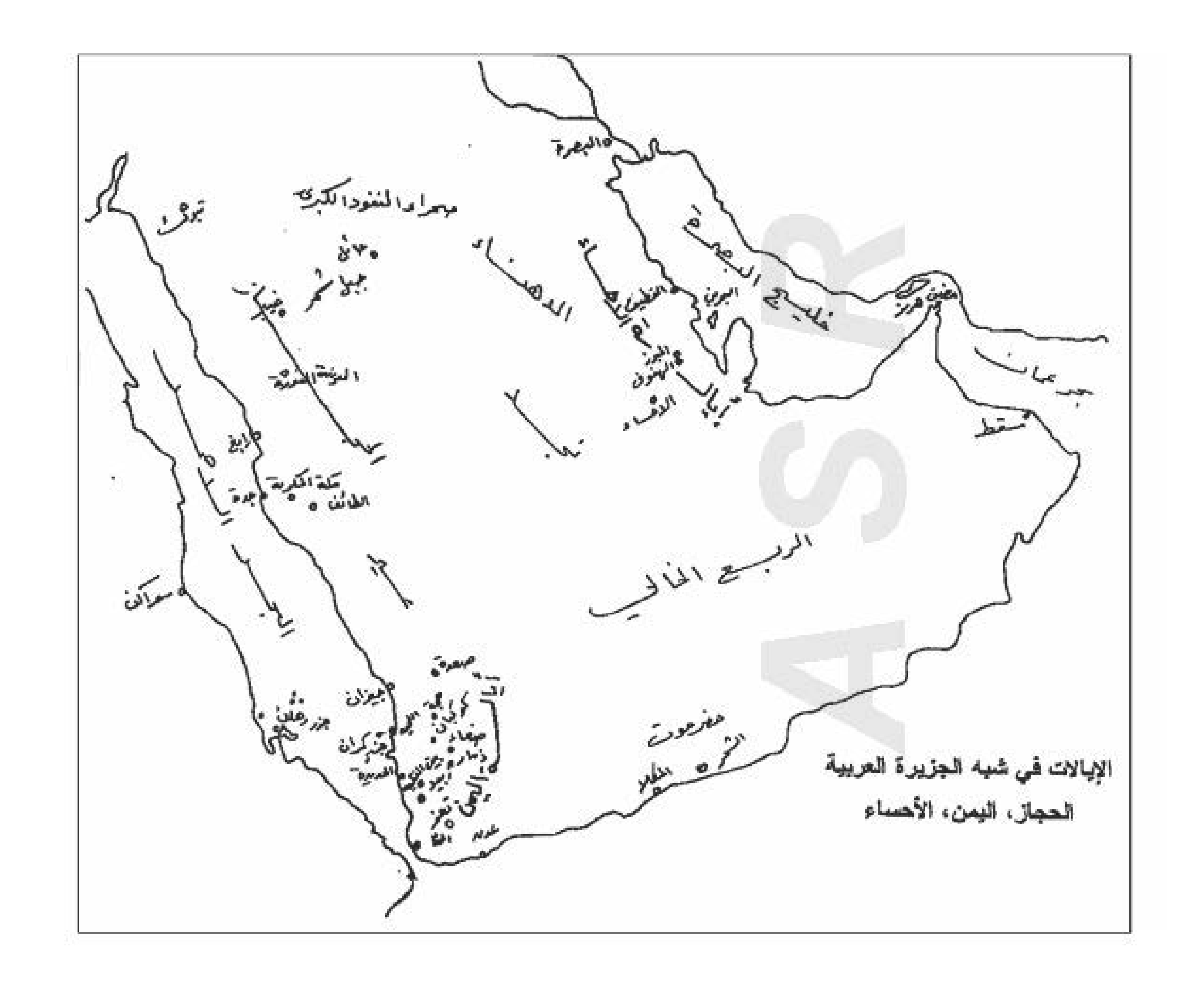
الإيالات العراقية
بغداد، البصرة، شهرزول، الموصل
ماردين
الرقة
سنجار
عانة
الحديثة
تكريت
هيت
الرطبة
خانقين
مندلي
السماوة
القرنة
خليج البصرة


البحر المتوسط
غزة
العريش
دمياط
رشيد
الاسكندرية
الزقازيق
بنها
القاهرة
السويس
الجيزة
حلوان
سيناء
الفيوم
المنية
منفلوط
أسيوط
واحة الفرافرة
الواحة الداخلة
الواحة الخارجة
سوهاج
جرجا
قنا
القصير
إسنا
أسوان
وادي حلفا
نهر النيل
اقليم النوبة

إيالة مصر



إيالـة الحبشة



الإيالات في شبه الجزيرة العربية
الحجاز، اليمن، الأحساء



البرتغال
اسبانيا
ايطاليا
اليونان
صقلية
جبل طارق
طنجة
سبتة
مليلة
وهران
تلمسان
فاس
الجزائر
بجاية
جبال الأطلس
قسنطينة
عنابة
تونس
القيروان
المهدية
سوسة
صفاقس
قفصة
خليج قابس
جزيرة جربة
قابس
طرابلس
مصراتة
خليج سيرت
بنغازي
طبرق
السلوم
المغرب الأقصى
أيالة الجزائر
أيالة تونس
أيالة طرابلس الغرب
فزان
الصحراء الكبرى
ايالة مصر
اوجاقات الغرب والمغرب الأقصى

المراجـــع

١ ـ العربية

كتـب

آغا، سلحدار فندقليلي محمد . **سلحدار تاريخي**. إستانبول: [د. ن.]، ١٩٢٨.

ابن إياس، محمد بن أحمد. **بدائع الزهور في وقائع الدهور**.

ابن زنبل. **غزوات السلطان سليم خان مع قانصو الغوري سلطان مصر وأعمالها**. القاهرة: [د. ن.]، ١٢٧٨.

أوغلي، خليل ساحلي. **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**. إستانبول: إرسيكا، ٢٠٠٠.

باشي، منجّم. **صحائف الأخبار**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٨٥.

بجوي، إبراهيم أفندي. **تاريخ**.

البخيت، عدنان محمد وفاضل مهدي البيات. **رحلة سويله مز أوغلي إلى بلاد الشام، ١٣٠٧ هـ، ١٨٩٠م**. [عمان]: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠.

البيات، فاضل. **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية**. بيروت: [د. ن.]، ٢٠٠٣.

ــــــ. **رحلة سويله مز أوغلي إلى بلاد الشام**. [د. م.]: جامعة آل البيت، ٢٠٠٠.

ــــــ (معد). **بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة**. عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام، ٢٠٠٥.

ثريا، محمد. **سجل عثماني**. إستانبول: [د. ن.]، ١٣٠٨-١٣١١. ٤ ج.

جلبي، كاتب. **جهاننما**. إستانبول: [د. ن.]، ١١٤٥.

جودت باشا، أحمد. **تاريخ جودت**. إستانبول: [د. ن.]، ١٣٠٩. ٩ ج.

دائرة المعارف الإسلامية. [انقرة]: وقف الديانة التركي، [د. ت.].
راشد باشا، أحمد. **تاريخ يمن وصنعا**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٩١.
راشد، محمد. **تاريخ**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٨٨.
زاده أفندي، جلبي وإسماعيل عاصم أفندي. **تاريخ**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٨٢.
سامي، شمس الدين. **قاموس الإعلام**. إستانبول: [د. ن.]، ١٣١١. ٦ ج.
سعد الدين أفندي، خوجه. **تاج التواريخ**.
السلاحي، مطراقجي نصوح. **بيان منازل سفر عراقين**. أنقرة: حسين يورد آيدين، ١٩٧٦.
سلانيكي، مصطفى أفندي. **تاريخ سلانيكي**. إستانبول: [د. ن.]، ١٩٨٩. ٢ ج.
صولاق زاده، محمد جلبي. **تاريخ**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٩٧.
فريدون بك، أحمد. **منشآت السلاطين**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٤٧.
فون هامر، جوزيف. **دولت عثمانية تاريخي**. ترجمة محمد عطار. إستانبول: مطبعة دار الخلافة العليا، ١٣٣٥. ٩ ج.
كورشون، زكريا ومحمد موسى القريني. **سواحل نجد (الأحساء) في الأرشيف العثماني**. بيروت: [د. ن.]، ٢٠٠٥.
لطفي باشا. **تواريخ آل عثمان**. إستانبول: [د. ن.]، ١٣٤١.
مرتضى، نظمي زاده. **كلشن خلفا**. نقله إلى العربية من التركية موسى كاظم نورس. إستانبول: [د. ن.]، ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م.
مصطفى، جلال زاده. **سليمنامه**. أنقرة: [د. ن.]، ١٩٩٠.
ناجي، محمود. **تاريخ طرابلس الغرب**. ترجمه عن العثمانية عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى. [طرابلس الغرب]: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٠.
نعيما، مصطفى. **تاريخ**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢٨١-١٢٨٣. ٦ ج.
نوري باشا، مصطفى. **نتائج الوقوعات**.
واصف، أحمد أفندي. **تاريخ واصف (محاسن الآثار وحقائق الأخبار)**. إستانبول: [د. ن.]، ١٢١٩.

دوريـات

البيات، فاضل. «الأعيان.» **البيان**: السنة ٢، العدد ٤، ٢٠٠٠.
ـــــ. «بكلربكي وسنجاق بكي.» **البيان**: السنة ٣، العدد ١، ٢٠٠٠-٢٠٠١.
ـــــ. «القانونامات العثمانية.» **البيان**: السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٣.

التميمي، عبد الجليل. «التشكل الإداري والجغراسياسي للإيالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب ١٥٥٧ - ١٥٨٨م.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**: العددان ١٥-١٦، ١٩٩٧.

وثائق، مخطوطات

البرات (مكتبة بايزيد كتبخانه سى، قسم ولي الدين أفندي، رقم ١٩٦٩).

بكري، عبد الصمد الديار. «نوادر التاريخ.» (نسخة مكتبة علي أميري، إستانبول، رقم ٥٩٦).

تقرير اوزدمير باشا (باللغة العربية) حول كيفية أخذه صنعاء من أيدي الزيديين، أرشيف طوب قابي سرايي رقم ٨٣٤٢.

جلال زاده، نشانجي. «طبقات الممالك في درجات المسالك.» (نسخة مكتبة الفاتح في إستانبول، رقم ٤٤٢٣).

الحلاق، محمد بن يوسف. «تاريخ مصر.» (نسخة مكتبة جامعة إستانبول، رقم ٦٢٨).

دفتر التحرير العائد إلى سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م محفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إستانبول تحت رقم ٩٧.

دفتر تحرير لواء حلب (مركز الأرشيف العثماني، إستانبول تحت رقم ٩٣).

دفتر تحرير لواء حلب (مركز الأرشيف العثماني، إستانبول تحت رقم ١٠٩).

«دفتر طابو البصرة.» (محفوظ في مركز الأرشيف العثماني، إستانبول تحت رقم ٥٣٢).

دفتر لواء صفد رقم ٧٢ محفوظ في أرشيف القيود القديمة بدائرة طابو، أنقرة.

دفتر مفصل ناحية ء مرج بني عامر، وقد نشره د. محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، عمان، ١٩٨٩.

«رسالة في نظام التيمار.» (مكتبة السليمانية، إستانبول، رقم ٣٥١٤).

سالنامهء دولت عثمانية سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م.

سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م.

سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩ م.

سالنامهء دولت عثمانية لسنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م.

سالنامهء الموصل، العدد ٢، ١٣١٠.

السلاحي، مطراقجى نصوح. «سليماننامه.» (مخطوط محفوظ في مكتبة الآثار في إستانبول تحت رقم ٣٧٩).

ـــــ. «سياحتنامة.» (نسخة متحف الآثار في إستانبول رقم ٣٧٩).

سلطان سليمانك إيرانه برنجي سفري روزنامه سي ٤ جمادى الآخرة -١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٣٤م.
القانونامة المحفوظة في مكتبة طوب قابي سرايي- روان تحت رقم ١٤٥٢.
القانونامة المرقمة ١٩٦٩، محفوظة في مكتبة بايزيد/ ولي الدين أفندي بإستانبول.
كنه الأخبار، الأقسام غير المنشورة، مكتبة جامعة إستانبول ٣٢/ ٢٢٩٠ ت. ي.
المخطوطة المرقمة ٢٤٤٧ (محفوظة، قسم ولي الدين أفندي).
مز اوغلي، سليمان شفيق سويله. «سياحتنامه حجاز.» (مخطوطة مكتبة جامعة إستانبول، ش ٤١٩٩ ty).
المنشور المحفوظ في متحف طوب قابي سرايي ضمن أوراق الخزينة السلطانية تحت رقم إ. ٤٣١٢ (E. 4312).
منشي، إسكندر بك. «تاريخ عالم أرايي عباس.» (طبع بالحجر، ١٣١٤).
الوثيقة ١٧٣٤ المحفوظة في مكتبة عاطف أفندي.
الوثيقة المرقمة ١٩٦٩ (مكتبة بايزيد، قسم ولي الدين، إستانبول).
الوثيقة المرقمة ٤٩٣٥ (مكتبة بايزيد العامة- إستانبول).
الوثيقة المرقمة ٩٧٧٢ (مكتبة بايزيد، قسم ولي الدين أفندي، إستانبول).
يمن سالنامه سي سنة ١٣٠٧.

٢ ـ الأجنبية

Books

Agali, Yucel and Cumhure Ucer. *Tarih Çevirme Kilavuzu*. Ankara: TTK, 1997.
Akçura, Yusuf. *Osmanl Devletinin dadlma devri: (XVIII. ve XIX. Asrlarda)*. Ankara: Türk Tarih Kurumu (TTK), 1940. (Türk Tarih Kurumu Yaynlar; no. 1)
Akgündüz, Ahmet. *Osmanli Kanunnameleri ve Hukuki Tahlilleri*. Istanbul: Foundation of Ottoman Research, [n. d.].
Aydogmus, Tahir. *XVI: Yuzyilda Bagdad Tarihi, VIII: Turk Tarihi Kongresi* (Ankara: [n. pb.], 1976).
Barkan, Omer L. *XV ve XVI'inci Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esaslari*. Istanbul: [n. pb.], 1943.
vol. 1: *Kanunlar*.
Basar, Fehameddin. *Osmanli Eyalet Tevcihâti (1717-1730)*. (Ankara: TTK. Yayinlari, 1997).
Cakar, Enver. *XVI. Yüzylda Haleb Sancad (1516-1566)*. Elazd: [n. pb.], 2003.
Danimend, Ysmail Hami. *Yzahl Osmanl tarihi kronolojisi*. Ystanbul: Türkiye Yaynevi, 1947-1971. 5 vols.
Eren, Guler [et al.] (eds.). *Osmanli*. Ankara: Yeni Turkiye Yayinlari, 1999. 12 vols.
GGenç, Mehmet. *Osmanli Maliyesinde Malikane Sistemi*. Ankara: Turkiye iktisat Tarihi Semineri Bildirileri, 1975.

Gunduz, Ahmet. *Osmanli Idaresinde Musul*. Elazig: [n. pb.], 2003.
Es-Seyyid Mahmud, Seyyid Muhammed. *XVI. Asirda Misir Eyaleti*. Istanbul: [n. pb.], 1990.
Halaçodlu, Yusuf. *XVIII.Yüzylda Osmanl Ymparatorludu'nun Yskan Siyaseti ve Airetlerin Yerletirilmesi*. Ankara: TTK, 1997.
Ilhan, M. Mehdi. *Amid Diyarbakir 1518 Tarihli Defter-i Mufassal*. Ankara: TTK, 2000.
Ilter, Aziz Samih. *Simali Afrikada Turkler*. Istanbul: [n. pb.], 1936-1937.
Kiliç, Orhan. *XVIII.Yüzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devleti'nin Idari Taksimati: Eyalet ve Sancak Tevcihati*. Elazig: [n. pb.], 1997.
Kucukdag, Yusuf. *Vezir-i Azam Piri Mehmed Pasa (1463?-1532)*. Konya: Enes Kitap Sarayi (dagitim), 1994.
Kunt, Metin. *Sancaktan Eyalete, 1550-1650: Arasinda Osmanli Ümerasi ve Il*
Idaresi. Istanbul: Bogaziçi Üniversitesi Yayinlari, 1978.
Kursun, Zekeriya. *Necid ve Ahsa'da Osmanl Hakimiyeti*. Ankara: [n. pb.], 1998.
Marufoglu, Sinan. *Osmanli Doneminde Kuzey Irak*. Istanbul: [n. pb.], 1998.
Meydan Larousse Ansiklopedisi. Sabah Yayinlari. Istanbul: [n. pb.], 1992. 24 vols.
Miroglu, Ismet. *Kemah Sancagi ve Erzican Kazasi, 1520-1566*. Ankara: TTK, 1990.
Mustafa, Celâl-zâde. *Selim-Nâme*. Edited by A. Udur and M. Çuhadar. Ankara: Kültür Bakanld, 1990.
Musul-Kerkük Yle Ylgili Ariv Belgeleri (1525-1919). Ankara: Babakanlk Osmanl Arivi (BOA), 1993.
Orhunlu, Cengiz. *Habe Eyaleti*. Ankara: [n. pb.], 1996.
_____. *Osmanli Imparatorlugunun Guney Siyaseti - Habes Eyaleti*. Ankara: TTK, 1996.
Osmanli Ansiklopedisi. Istanbul: Yeni Safak Yayinlari, 1996. 7 vols.
Ozbaran, Salih. *XVI. Yuzyilda Osmanli Imparatorlugunda Iltizam: Yemen, Basra ve Lahsa Eyaletlerindeki Uygulamalarindan Ornekler*. Ankara: [n. pb.], 1990.
vol. 5: *Milletlerarasi Turkiye sosyal ve iktisat Tarihi Kongresi*.
Ozkaya, Yücel. *XVIII.Yüzylda Osmanli Kurumlar ve Osmanli Toplum Yaantisi*. Ankara: Kültür Bakanld Yaynlar, 1985.
Oztuna, Yilmaz. *Turkiye Tarihi*. Istanbul: [n. pb., 1945]. 12 vols.
Pakalin, Mehmet Zeki. *Osmanl Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüdü*. Istanbul: [n. pb.], 1983. 3 vols.
Rehber Ansiklopedisi I-XX. Istanbul: [n. pb.], 1994.
Sahilliodlu, Halil. *Koca Sinan Paşa'nin Telhisleri (The Telhis of Koca Sinan Pasha), 2004*. Preface by Ekmeleddin Yhsanodlu. Istanboul: IRCICA, 2004.
Sertoglu, Mithat. *Osmanli Tarih Lugati*. Istanbul: [n. pb.], 1997.
Tabakoglu, Ahmet. *Osmanli Ekonomisinde Kalkinmanin Finansmani*. Konya: Osmanli Toplum Yapisi, 1996.
Tansel, Selahattin. *Yavuz Sultan Selim*. Istanbul: [n. pb.], 1968.
TDV Islam Ansiklopedisi. Istanbul: [n. pb., 1988-]. 30 vols.
Ugur, Ahmet. *Yavuz Sultan Selim'in Siyasi ve Askeri Hayat*. Istanbul: Milli Editim Bakanld Yaynlar, 2001.
Uraz, Murat. *Pecevi Tarihi*. Istanbul: [n. pb.], 1968-1969.
Uzuncarsili, Ismail Hakki. *Mekke-i Mukerreme Emirleri*. Ankara: TTK, 1972.
_____. *Osmanli Devleti Teskilatina Medhal*. Istanbul: [n. pb., n. d.].
_____. *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilati*. Ankara: [n. pb.], 1984.
_____. *Osmanli Tarihi*. Ankara: [n. pb.], 1988.
_____. *Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Arsivi Katalogu. Fermanlar*. Ankara: TTK, 1985.

Yavuz, Hulusi. *Yemende Osmanli Idaresi ve Rumuzi Tarihi.* Ankara: TTK, 2003.

Yhsanodlu, Ekmeleddin. *Osmanl Devleti ve Medeniyeti Tarihi.* Ystanbul: [n. pb.], 1994.

_____ (ed.). *Osmanl devleti ve medeniyeti tarihi.* Istanbul: Islam Tarih, Sanat ve Kultur Arastrma Merkezi (IRCICA), 1994-1998. 2 vols. (Osmanl devleti ve medeniyeti tarihi serisi; no. 1-2)

Periodicals

Akbal, Fazila. «1831 Tarihinde Osmanli Imparatorlugu'nda Idari Taksimat ve Nufus.» *Belleten*: vol. 15, no. 60, 1951.

Barkan, Omer L. «H. 933-934 (M. 1527-1528) Mali Yilina ait Butce Ornegi.» *Iktisat Fakultesi Macmuasi*: vol. 15, 1953.

Cakar, Enver. «XVII. Yüzyln Ylk Yarsnda pam Eyaleti (Ydarî Taksimat-Eyalet ve Sancak Yöneticileri).» *Frat Üniversitesi Orta-Dodu Aratrmalar Dergisi*: vol. 1, no. 2, Temmuz 2003.

Cin, Halil. «Magrib Ulkeleri Uzerine Islam'in ve Turklerin Idari ve Hukuki Tesirleri.» *OTAM*: vol. 2, 1991.

Emecen, Feridun. «Hicaz'da Osmanli Hakimiyeti.» *Tarih Enstitusu Dergisi*: vol. 14, 1994.

«El-Fevaidu'l - Muadde Li Nizam-i Hukumet-i Bender-i Cidde.» Isse by Ismail Hakki Uzuncarsili. *Belleten*: vol. 26, no. 101, 1962.

Ilhan, M. Mehdi. «XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi.» *OTAM*: vol. 4, 1993.

_____. «Tahrir Faaliyeti ve Bu Faaliyet Esnasinda Karsilasilan Guclukler.» *Ata Dergisi*: vol. 7, Konya 1997.

Gökbilgin, M. Tayyip. «Arz ve raporlarna göre Ibrahim Paann Irakeyn seferindeki ilk tedbirleri ve fütühat.» *Belleten*: vol. 21, no. 83, 1957.

Gunduz, Ahmet. «Osmanli Devrinde Musul'un Idari Yapisi.» *Turkler*: vol. 10, 2002.

Kilic, Orhan. «Klasik Donem Osmanli Tasra Teskilati.» *Turkler*: vol. 9, 2002.

Orhunlu, Cengiz. «1559 Bahreyn Seferine Dair Bir Rapor.» *Tarih Dergisi*: vol. 17, no. 22, March 1967.

_____. «Hint Kaptanligi ve Piri Reis.» *Belleten*: vol. 34, no. 134, April 1970.

Ozbaran, Salih. «XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu.» *Tarih Dergisi*: vol. 25, March 1971.

_____. «Osmanli Imparatorlugu ve Hindistan Yolu.» *Tarih Dergisi*: vol. 30, 1978.

Pahin, Ilhan. «Timar Sistemi Hakknda Bir Risale.» *Tarih Dergisi*: vol. 32, 1979.

_____ and Feridun Emecen. «Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-
958 (1550-1551) Tarihli Sancak Tevcih Defteri I.» *Belgeler*; vol. 19, no. 23, 1999.

Parmaksizoglu, Ismet «Kuzey Irak'ta Osmanli Hakimiyetinin Kurulusu ve Memun Bey'in Hatiralari.» *Belleten*: vol. 37, Nisan 1973.

Sahillioglu, Halil. «Osmanli Doneminde Irak'in Idari Taksimati.» Trans. Mustafa Ozturk. *Belleten*: vol. 54, no. 211, Des. 1990.

Sumer, Faruk. «Yavuz Sultan Selim Halifeligi Devr Aldi Mi?.» *Belleten*: vol. 56, no. 217, April 1992.

Tekindad, Sihabeddin. «Yeni Kaynak ve Vesikalarin Isigi Altinda Yavuz Sultan Selim'in Iran Seferi.» *Tarih Dergisi*: vol. 17, no. 22, 1968.

Uzuncarsili, Ismail Hakki. «Tunus'un 1881'de Fransa Tarafindan Isgaline kadar Burada Valilik Eden Huseyni Ailesi.» *Belleten*: vol. 18, no. 72, 1954.

Yücel, Yaar. «Osmanli Imparatorludunda Desantralizasyona Dair Genel Gözlemler.» *Belleten*: vol. 152, no. 38, 1974.

Documents

Başbakanlik, T. C. Devlet Arivleri Genel Müdürlüdü. «998 Numaral Muhâsebe-i Vilâyet-i Diyar- Bekr ve 'Arab ve Zü'l-Kâdiriyye Defteri (937/1530).» (Ankara, vols. I-II, 1998-1999).
Başbakanlik Osmanli Arşivi (BOA), «Ayniyat Defteri,» no. 1098.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Nisanci (Tahvil) Kalemi, Defter no. 1355.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1452.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1551.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1560.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1568.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1572.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1573.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Bab-i Asafi Ruus Kalemi, Defter no. 1593.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 61.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 730.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 6095.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 10782.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Cevdet Tasnifi, Dahiliye, Defter no. 12761.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Irade-i Meclis-i Vala,» no. 2981.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 208.
Başbakanlik Osmanli Arşivi , Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 209.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 213.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 225.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 231.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 246.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 262.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defter no. 266.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 1764.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci (KK), Ruus Defteri, no. 3820.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Kamil Kepeci Tasnifi, Defter no. 523.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Maliyeden Müdevver Defterler, no. 5635.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Maliyeden Müdevver Defterler, no. 5671.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Maliyeden Müdevver Defterler, no. 17670.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 563.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Maliye Ahkam Defteri (MAD) Defter no. 8458.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 2.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 3.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 4.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 5.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 6.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 7.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 9.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 10.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 12.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 16.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 17.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 18.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 19.

Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 22.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 25.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 26.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 27.
Başbakanlik Osmanli Arşivi: Muhimme defteri (MD), no. 28.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 30.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 31.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 33.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 36.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 38.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 40.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 42.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 44.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 46.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 48
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 49.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 50.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 51.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 60.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 64.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 66.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 68.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 69.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 73.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 90.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 110.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 112.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 119.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 139.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 150.
Başbakanlik Osmanli Arşivi: Muhimme defteri (MD), no. 225.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri (MD), no. 238.
Başbakanlik Osmanli Arşivi: Muhimme defteri (MD), no. 242.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri Zeyli, no. 3.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Muhimme defteri Zeyli, no. 4.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Muhimme-I Mektume,» no. 9.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 4.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 7.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 17336.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 31331.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, «Name-I Humayin Defterleri,» no. 38565.
Başbakanlik Osmanli Arşivi, Yildiz Tasnifi, Mesa'l-i Muhimme, Yemen, no. 1816.
Bitlisi, Idris. «Selimname.» (Topkap Saray Müzesi Kütüphanesi, Revan, no. 1540).
«Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 888.
«Topkapi Sarayi Arsivi,» Muhimme defterleri, no. 12321.
Topkapi Sarayi Arsivi (TSA), Defter no. 5246.
Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 11634/26.
Topkapi Sarayi Arsivi (TSA) Defter no. 1005766.

فهـــــــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- ش -

- ص -

- ط -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -